



















جمهورية مصر العربية

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ  
المكتب الفني

مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية  
ومن الدوا سر الجنائية

السنة الثانية والثلاثون

من يناير إلى يونيو سنة ١٩٨١  
ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٨١

القاهرة  
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية  
١٩٨٣







# الحكم الصادر من الهيئة العامة للواد الجنائية

## جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار : مصطفى كمال سليم رئيس المحكمة ،  
وعضوية المستشارين السادة : محمد عبد الواحد الديب ، وعادل برهان نور  
وأحمد فؤاد جنيته ، ومحمد وجدى عبد الصمد ، وصالح الدين بيومى نصار ،  
وأمين أمين عليوه ، نواب رئيس المحكمة ، ومحمد حلمى راغب وحسن السيد  
جميعه الكتاتنى وجمال منصور السيد لوض ، وفوزى أحمد المملوك ، المستشارين  
بالمحكمة .

### الطعن رقم ٨٩٤١ لسنة ٥٠ القضائية

١ - دفع « الدفع بشيوع التهمة » . حكم « تسببه » . تسبب غير  
معيب .

الدفع بشيوع التهمة . موضوعى . لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الرد  
عليه من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم .

« الإخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » . نقضى « أسباب الطعن » . مالا يقبل  
٢ - إجراءات « إجراءات النيابة » ، إجراءات التحقيق ، دفاع ،  
منها » . نيابة عامة .

النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .  
عدم جواز النعى على الحكم بسبب عيب شاب التحقيق السابق على المحاكمة

٣ - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير العقوبة » . عقوبة « تقديرها »



تقدير العقوبة من اطلاقات محكمة الموضوع ، مادامت تدخل في حدود العقوبة المقررة قانونا .

٤ - الاعفاء المقرر بالمادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر . شرط تحققه ؟

عدم اعتبار هذا القانون قانونا أصلا لمن تم ضبطه قبل العمل بأحكامه محرزا أو حائزا لاسلحة أو ذخائر بغير ترخيص . أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما توردته من أدلة الإثبات التي تظمن إليها بما يفيد اطراحه .

٢ - وإذا كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يثر ما ينعاه من اعراض النيابة العامة عن سماع شهود النفي ، ولم يطلب من المحكمة اجراء في هذا الخصوص ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولم تر هي حاجة لاجرائه بعد أن اطمأن من عناصر الدعوى المطروحة امامها الى صحة الواقعة ، ولا يعدو منعا أن يكون تعييا للتحقيق الذي تم في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

٣ - تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعتا لتوقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

٤ - حيث أنه وقد صدر بعد تاريخ ارتكاب الجريمة القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٧٨ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في أول يونيه سنة ١٩٧٨ بتعديل القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤







ذلك ، وكان من المقرر أن القانون الأصلح للمتهم هو الذي ينشأ له من الناحية الموضوعية - دون الاجرائية - مركزا أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم ، كأن يلغى الجريمة المسندة إليه ، أو يلغى بعض عقوباتها أو يخففها ، أو يقرر وجهاً للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها ، أو يستلزم لقيامها ركناً جديداً لم يتوافر في فعل المتهم ، فيكون من حق المتهم في هذه الحالات - استمداداً من دلالة تغير سياسة التجريم والعقاب إلى التخفيف - أن يستفيد لصالحه من تلك النصوص الجديدة من تاريخ صدورها ، شريطة ألا يكون الفعل الذي وقع منه مخالفاً لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذا كان الاحتماء بقاعدة القانون الأصلح على ما تقدم إنما هو استثناء من الأصل العام المقرر من أن القانون الجنائي يحكم بما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، فإنه يؤخذ في تفسيره بالضيق ويدور وجوداً وعدماً مع العلة التي دعت إلى تقريره ، لأن المرجع في فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرتة فيه ، ولما كان نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان لم يخرج عن ذلك الأصل العام المقرر من عدم رجعية أثر القوانين على الوقائع السابقة عليها ، إذ هو لم يلغ الجريمة التي وقعت من المتهم أو يخفف عقابها أو يرفع عنه مسؤوليتها ، وإنما رفع العقاب في الفترة المحددة به عن الحالات التي تتوافر فيها شروط الاعفاء للعللة التي أفصح عنها في مذكرته الإيضاحية وهي تشجيع المواطنين على تسليم ما قد يكون لديهم من أسلحة وذخائر غير مرخص بها ولو كانوا سارقين أو مخفيين لها ، وهي علة تتفق بالنسبة لكل من لم يتقدم قبل تاريخ العمل بذلك القانون بما لديه من أسلحة أو ذخائر وضبط حائزاً أو محرزاً لها بغير ترخيص ممن تم فاته لا يتحقق بالنص المشار إليه معنى القانون الأصلح ولا يسرى على الوقائع السابقة على صدوره ، ولا يمكن ذلك ، وكان مناط الإعفاء الذي قرره



المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها ، أن يكون الشخص في أول يونه سنة ١٩٧٨ تاريخ العمل بذلك القانون محرزا أو حائزا للسلاح أو الذخيرة بغير ترخيص ، وأن يقوم في خلال الفترة المحددة قانونا بتسليمها الى الشرطة ، فانه يجب لتوافر موجب الاعفاء أن تتحقق كافة شروطه من قيام الحيازة والاحراز في ذلك التاريخ المعين ، وأن يتم التسليم خلال تلك الفترة وهو ما تتحقق به العلة التي ابتغاها التشريع من تشجيع المواطنين على تسليمها ، ولما كان هذا النظر لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تحديد معنى ونطاق تطبيق القانون الأصلح ، والتزام مناط الاعفاء من العقاب وشروطه ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الساحة انتقائية قد خولت هذه الهيئة الفصل في الدعوى المحالة اليها وكان الحكم المطعون فيه صحيحا ومطابقا للقانون فانه يتعين رفض الطعن موضوعا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في الفترة بين ٣١ من يناير سنة ١٩٧٧ الى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ : أولا : حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مشدخ ، فرد حرطوش . . ثانيا : حاز بغير ترخيص ذخائر نارية «طلقة» بها تستعمل في الاسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له بسلاح مما تستعمل فيه . وصدر في ١٣ من مايو سنة ١٩٧٨ قرار باحالة الى محكمة الجبايات لمعاقبته بمواد اتهام ، ومحكمة جبايات طنطا قضت حضوريا في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٩ عملا بالمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٦/١ - ٤ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمضافة



المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه خمسة جنيهات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين •

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

وبجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨١ قررت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض إحالة الدعوى الى الهيئة العامة للمواد الجنائية بالمحكمة للفصل فيها عملاً بحكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ •

## الهيئة

من حيث الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون •

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمتي احراز سلاح نارى وذخيرة بغير ترخيص ، قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون - ذلك بأنه أغفل الرد على ما دفع به الطاعن من شيوع التهمة بينه وبين زوجته لضبط السلاح بحجرة فى حيازتهما معاً فى منزل يسكنه آخرون ، وكانت النيابة العامة قد أعرضت عن طلبه سماع شهود نفى حضروا واقعة الضبط ويشهدون على عدم العثور على المضبوطات ، وقد أعرضت المحكمة من جانبها عن تحقيق هذا الدفاع ، كما قضى الحكم بمعاقبته بالسجن ثلاث سنوات رغم زوال أثر الحكم السابق عليه فى جنحة سرقة سنة ١٩٦٩ برد اعتباره قانوناً مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي احراز السلاح النارى والذخيرة اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال النقيب ، وما ثبت



بتحقيقات النيابة العامة من العثور أثناء المعاينة على الذخيرة ، واعتراف الطاعن بأحرازها ومن تقرير فحص المضبوطات ، وهي أدلة سائلة مردودة الى أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكفاء بما تورد من أدلة الاثبات التي تطمئن اليها بما يفيد اطراحه - وهو الحال في الدعوى ، واذا كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يثر ما ينهض من اعراض النيابة العامة عن سماع شهود النفي ، ولم يطلب من المحكمة اجراء في هذا الخصوص ، فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة لاجرائه بعد أن اطمأنت من عناصر الدعوى المطروحة أمامها الى صحة الواقعة ، ولا يبدو منعا أن يكون تسييا للتحقيق الذي تم في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطمئن على الحكم ، لما كان ذلك ، وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا هو من اتصالات محكمة الموضوع دون معقب وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي داعتها لتوقيع العقوبة بالتقدير الذي ارتأته ، ولما كانت العقوبة التي انزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة احراز السلاح التي دانه بها مجردة عن أي ظرف مشدد ، ولم يبد من اسباب الحكم أنه كان ثمة أثر في تقدير العقوبة لوجود سابقة جنحة سرقة للمتهم ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث انه وقد صدر بعد تاريخ ارتكاب الجريمة القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٧٨ المصوب به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في أول يولييه سنة ١٩٧٨ بتعديل القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، ومن بين نصوصه ما أورده بالمادة الرابعة من تقرير أعفاء من العقاب لمن يقوم خلال شهرين من تاريخ العمل به بتسليم ما يحوزونه أو يحرزونه من أسلحة نارية وذخائر الى قسم الشرطة ، وأزاء ما يتور حول مدى



اعتبار هذه المادة قانونا اصلح للمتهم يسرى على واقعة الدعوى بما قد يوجب بالتالى على محكمة النقض - من تلقاء نفسها - أن تنقض الحكم لصالح المتهم عملا بخلفها المخول بالمادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - فقد رأت الدائرة الجنائية طرح هذه المسألة القانونية على الهيئة العامة للفصل فيها بالتطبيق لحكم المادة الرابعة فقرة ثانية من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ •

وحيث أن نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه قد جرى بأنه « يعفى من العقاب كل من يحوز أو يحرز بغير ترخيص اسلحة نارية أو ذخائر مما تستعمل فى الاسلحة المذكورة فى تاريخ العمل بهذا القانون اذا قام بتسليم تلك الاسلحة والذخائر الى جهة الشرطة الواقع فى دائرتها محل اقامته خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويعفى كذلك من العقوبات المترتبة على سرقة الاسلحة والذخائر أو على اخفائها ، ولما كان الاصل العام المقرر بحكم المادتين ٦٦ ، ١٨٧ من الدستور وعلى ماقتته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ، وأن مبدأ عدم جواز رجعية أثر الأحكام الموضوعية لنصوص القوانين الجنائية بالذات مستمد من قاعدة شرعية الجريمة والعقاب التى تستلزم أن يقتصر على عقاب الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، الا أنه يستثنى من هذا الأصل العام ماأوردته المادة الخامسة المشار اليها فى فقرتها الثانية من أنه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون الأصلح للمتهم هو الذى ينشأ له من الناحية الموضوعية - دون الاجرائية - مركزا أو وضعا يكون اصلح له من القانون القديم ، كأن يلغى الجريمة المسندة اليه ، أو يلغى بعض عقوباتها أو يخففها ، أو يقرر وجها للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها •



أو يستلزم قيامها وكنا جديدا لم يتوافر في فعل المتهم ، فيكون من حق المتهم في هذه الحالات استمدادا من دلالة تغير سياسة التجريم والعقاب الى التخفيف - أن يستفيد لصالحه من تلك النصوص الجديدة من تاريخ صدورهما ، شريطة ألا يكون الفعل الذي وقع منه مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها عملا بنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون العقوبات . واذ كان الاحتماء بقاعدة القانون الأصلح على ما تقدم انما هو استثناء من الاصل العام المقرر من ان القانون الجنائي يحكم مايقع في ظله من جرائم الى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، فإنه يؤخذ في تفسيره بالتفسير ويدور وجودا وعدما مع العلة التي دعت الى تقريره ، لأن المرجع في فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لاتجوز مصادرته فيه ، ولما كان نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان لم يخرج عن ذلك الأصل العام المقرر من عدم رجعية اثر القوانين على الوقائع السابقة عليها ، اذ هو لم يلغ الجريمة التي وقعت من المتهم أو ينقب عتابها أو يرفع عنه مسئوليتها ، وانما رفع العقاب في الفترة المحددة به عن الحالات التي تتوافر فيها شروط الاعفاء للعللة التي افصح عنها في مذكرته الايضاحية وهي تشجيع المواطنين على تسليم ما قد يكون لديهم من أسلحة وذخائر غير مرخص بها ، ولو كانوا سارقين أو مخفيين لها ، وهي علة تتفق بالنسبة لكل من لم يتقدم قبل تاريخ العمل بذلك القانون بما لديه من اسلحة أو ذخائر وضبط حائزا أو محرزا لها بنير ترخيص ، ومن ثم فإنه لا يتحقق بالنص المشار اليه معنى القانون الأصلح ولا يسرى على الوقائع السابقة على صدوره ، لما كان ذلك ، وكان مناط الاعفاء الذي قرره المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها ، أن يكون الشخص في أول يونه سنة ١٩٧٨ تاريخ العمل بذلك القانون محرزا أو حائزا للسلاح أو الذخيرة بنير ترخيص ، وأن يقوم في خلال الفترة المحددة



قانوننا بتسليمها الى الشرطة ، فانه يجب لتوافر موجب الاعفاء أن تتحقق كافة شروطه من قيام الحيازة والاحراز في ذلك التاريخ المعين ، وأن يتم التسليم خلال تلك الفترة وهو ما تتحقق به العلة التي ابتغاها التشريع من تشجيع المواطنين على تسليمها ، ولما كان هذا النظر لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تحديد معنى ونطاق تطبيق القانون الاصلح ، والتزام مناط الاعفاء من العقاب وشروطه ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المصلحة القضائية قد خولت هذه الهيئة الفصل في الدعوى المحالة اليها ، وكان الحكم المطعون فيه صحيحا ومطابقا للقانون فانه يتعين رفض الطعن موضوعا .



# الأحكام الصادرة من الدوائر الجنائية

## ( ١ ) القابات

جلسه ٢٣ من ابريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : حسن جمعة ، واحد هيكل ومحمد  
النادي ، واحد أبو زيد .

## ( ١ ) ( قابات )

### الطعن رقم ٢ لسنة ٥٠ القضائية

(١) معامه • نقض « الطعن بالنقض » ميعاده • اعلان •

ايجاب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد • علم قيام أية  
طريقة أخرى مقامه •

ميعاد الطعن في قرار لجنة المحامين بمحو اسم مقام من الجدول أزيعوت  
يوما • تبدأ من تاريخ اعلان للمحامي بذلك • المادة ٢/٦٩ من قانون ٦١ لسنة  
١٩٦٨

### (٢) اجراءات • معامه • قانون

محو اسم المحامي من جدول المحامين لعدم تقديمه بطلب للتقيد للمرافعة  
أمام المحاكم الابتدائية • خلال اربع سنوات من تاريخ قيده بالجدول الطعن  
عنه • محرم بوقيمة •



— محو لجنة المحامين : اسم الطاعن من جدول المحامين دون التنبيه عليه  
بوجوب التقيد باسمه بالجدول أمام المحاكم الابتدائية تطبيقاً للمادة ٦٩  
من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . خطأ . أساس ذلك ؟

٣ — طعن « نطاقه » . نقض « أسباب الطعن » ، مالا يقبل منها .

اقتصار تقرير الطعن على القرار الصادر بمحو اسم الطاعن من الجدول .  
اثارته في أسباب طعنه طلب الحكم بنقل اسمه الى جدول غير المشتغلين .  
لا تقبل .

١ — لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى أوجب القانون  
الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء مياد فان أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه ،  
وكانت المادة ٦٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص في فقرتها  
الثانية على أن « للمحامي حق الطعن في القرار الذي يصدر بمحو اسمه  
من الجدول أمام محكمة النقض ( الدائرة الجنائية ) خلال أربعين يوماً من  
تاريخ اعلائه بالقرار » ، وكانت الاوراق والمفردات المضمومة قد خلت مما يدل  
على اعلان الطاعن بالقرار المطعون فيه قبل هذا التاريخ ، ومن ثم فان الطعن  
يكون قد اقيم في الميعاد المقرر في القانون .

٢ — الين من القرار المطعون فيه أنه تساند الى احكام المادة ٦٩ من  
قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وأنه بعد التنبيه المنصوص عليه في المادة  
المذكورة قررت لجنة المحامين محو اسم الطاعن من الجدول لعدم تقدمه بطلب  
للقيد للمرافعة امام المحاكم الابتدائية خلال أربع سنوات من تاريخ قيده  
بالجدول العام ، ولما كانت المادة المذكورة تستلزم توافر شرطين قبل توقيع  
الجزاء على المحامي الذي يقضى في التمرين أربع سنوات دون قيد اسمه بجدول  
المحامين امام المحاكم الابتدائية ، الأول : أن يتجه مجلس نقابة المحامين — المحامي  
تحت التمرين — الى وجوب التقدم لقيد اسمه بالجدول المذكور في خلال



شهرين من تاريخ التيه ، والثاني : ألا يقدم المحامي المذكور بطلب قيده امام المحاكم الابتدائية في هذا الاجل ، فان انقضى الاجل - دون قيده - حدد المشرع الاجراء الواجب اتباعه في شأنه ، والجزاء الذي يوقع على المحامي تحت التمرين المتخلف ، وهو عرض امره على لجنة قبول المحامين لمحو اسمه من الجدول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه متى رشح القانون شكلا خاصا لاجراء معين ، كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه بأي دليل اخر مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه مهما بلغت قوته ، وكان يبين من الاطلاع على المقررات المضمومة من واقع ملف الطاعن بتقابة المحامين أنها خلت من الدليل على قيام مجلس تقابة المحامين بالتية على الطاعن بوجوب التقدم لقيده اسمه بجدول المحامين امام المحاكم الابتدائية تطبيقا لاحكام المادة ٦٩ المذكورة - وهو مناط اعمال الجزاء في حق الطاعن - فان القرار المطعون فيه اذ سطا اسم الطاعن من جدول المحامين رغم عدم التية عليه يكون قد جانب صحيح القانون .

٣ - لما كان يبين من الاوراق ان تقرير الطعن المقدم من الطاعن قاصر على ذلك القرار الصادر بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٧٨ بمحو اسمه من الجدول فان ما يثيره في اسباب طعنه من طلب الحكم بنقل اسمه الى جدول المحامين غير المستقلين يكون غير مقبول .

## الوقائع

بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٧٨ صدر قرار بمحو اسم الطاعن من جدول المحامين ( تحت التمرين ) لعدم تقديم طلب للقيده للمرافعة امام المحاكم الابتدائية بعد مضي أربع سنوات من تاريخ قيده بالجدول العام .

طعن الأستاذ ..... المحامي عن الأستاذ ..... المحامي عن  
الطاعن في هذا القرار بطريق النقض في ... الخ .



## المحكمة

من حيث أن القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٧٨،  
يمحو اسم الطاعن من جدول المحامين ( تحت التمرين ) اعمالا لاحكام المادة  
٦٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، فقرر وكيل الطاعن الطعن فيه بالنقض  
بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ - بعد الميعاد المقرر في القانون - وفي اليوم  
ذاته قدم أسباب الطعن مما يجعل طعنه - في الأصل - غير مقبول شكلا ،  
الا أنه ارفق بأسباب طعنه خطاب تقابة المحامين المسجل المتضمن القرار  
المطعون فيه ومطروفة الخارجى ، ويبين من الاطلاع عليها أن الخطاب صدر  
برقم ٥٧٩٨ بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٨ ، والمطروف يحمل خاتم  
بريد ومسيس بتاريخ ٣١ من أغسطس سنة ١٩٧٨ وخاتم بريد النصورة  
بتاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على  
أنه متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد فإن أى طريقة  
أخرى لا تقوم مقامه ، وكانت المادة ٦٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨  
تنص في فقرتها الثانية على أن « للمحامي حق الطعن في القرار الذي يصدر  
يمحو اسمه من الجدول أمام محكمة النقض ( الدائرة الجنائية ) خلال  
أربعين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار » وكانت الأوراق والمفردات المضمومة  
قد خلت مما يدل على اعلان الطاعن بالقرار المطعون فيه قبل هذا التاريخ ،  
ومن ثم فإن الطعن يكون قد أقيم في الميعاد المقرر في القانون ويتمين قبوله  
شكلا .

وحيث أن الطاعن ينعى على القرار المطعون فيه أنه - اذ محو اسمه من  
جدول المحامين - قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه فوجئ بصدوره رغم  
أنه كان قد طلب من التقابة نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين  
التحاف قبل انتهاء مستين على قيده بالجدول العام بوظيفة - غير نظير مهيئة  
التأمينات الاجتماعية مما يعيب القرار ويوجب التام والحكم بنقل اسمه الى  
جدول المحامين غير المشتغلين اعتبارا من ١٩٧٣/٢/٢٨ .



وحيث أن البين من القرار المطعون فيه أنه تساند الى أحكام المادة ٦٩ من قانون المحاماة رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ وأنه بعد التيه الخصوص عليه في المادة المذكورة قررت لجنة المحامين محو اسم الطاعن من الجدول لعدم تقديمه طلبه للتقديم للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية خلال أربع سنوات من تاريخ قيده بالجدول العام ، ولما كانت المادة المذكورة تستلزم توافر شرطين قبل توقيع الجزاء على المحامي الذي يقضى في التمرين أربع سنوات دون قيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية ، الأول : أن ينبه مجلس نقابة المحامين - المحامي تحت التمرين - الى وجوب التقدم لقيد اسمه بالجدول المذكور في خلال شهرين من تاريخ التيه ، والثاني : ألا يتقدم المحامي المذكور بطلب قيده أمام المحاكم الابتدائية في هذا الاجل ، فان انقضى الاجل - دون قيده - حدد المشروع الاجراء الواجب اتباعه في شأنه ، والجزاء الذي يوقع على المحامي تحت التمرين المتخلف ، وهو عرض أمره على لجنة قبول المحامين لمحو اسمه من الجدول ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء معين ، كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه بأي دليل آخر مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه مهما بلغت قوته ، وكان بين من الاطلاع على المقررات المضمومة من واقع ملف الطاعن بنقابة المحامين أنها خلت من الدليل على قيام مجلس نقابة المحامين بالتية على الطاعن بوجوب التقدم لقيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية تطبيقا لاحكام المادة ٦٩ المذكورة - وهو تناقض أعمال الجزاء في حق الطاعن - فان القرار المطعون فيه اذ محو اسم الطاعن من جدول المحامين رغم عدم التيه عليه يكون قد جانب صحيح القانون مما يمتنع منه الغاء ، لما كان ما تقدم ، وكان بين من الاوراق أن تقرير الطعن المقدم من الطاعن قاصر على ذلك القرار الصادر بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٧٨ بمحو اسمه من الجدول فان ما يثيره في أسباب طعنه من طلب الحكم بتقل اسمه الى جدول المحامين غير المستقلين اعتادوا من ٢٨ يولييه سنة ١٩٧٢ يكون غير مقبول .



## جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور ، وعبد العزيز عبد الحادي  
ويحيى العموري ، ومحمد صلاح خاطر .

### ( ٢ ) ( نقابات )

#### الطعن رقم ٣ لسنة ٥ القضاة

١ - وكالة . نقض « التقرير بالطعن » الصفة في الطعن ، . محاماه .  
نقابات .

حق المحامي - خصما أصليا كان أو وكيلا في الدعوى - أن ينيب  
منه محاميا آخر تحت مسئوليته دون توكيل خاص . ما لم يكن في التوكيل  
ما يمنع ذلك .

عدم اشارة التوكيل الى حق المحامي المقرر بالطعن نيابة عن زميله .  
في التقرير به . لا ينفي عنه صفته في التقرير بالطعن .

٢ - محاماه . اعلان . نقابات .

اشتراط القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد . لا تفنى عنه  
أية طريقة أخرى .

عدم اعلان المحامي بالقرار الصادر بحو اسمه ، الى أن قرر بالطعن  
فيه . قبول الطعن شكلا .

٣ - محاماه . نقابات . نقض « اسباب الطعن » ، مالا يقبل منها .

الغاء مجلس النقابة قرار المحو المطعون فيه ، اثره : رفض الطعن .

١ - من حيث أن البين من ملف الطعن أنه بتاريخ ٢٨/٦/١٩٧٨ قررت



لجنة قبول انحامين مسو أسم الأستاذ . . . من الجدول العام لعدم تقديمه طلب للقب للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية خلال أربع سنوات من تاريخ قيده بالجدول العام ، ويتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٨ قرر الأستاذ . . . المحامي بالطن في القرار المذكور أمام محكمة النقض نيابة عن الأستاذ . . . بموجب توكيل مرفق ، وأودعت مذكرة أسباب الطعن بذات التاريخ موقعة من محام مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض . واذ كان الين من الاطلاع على التوكيل المشار اليه أنه صادر . . . بصفته وكيلًا عن الأستاذ . . . المحامي المقرر بالطن بموجب توكيل غير مرفق ، الا أنه يقضى عن بحث أمر هذا التوكيل ما نصت عليه المادة ٩٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . من أنه للمحامي سواء كان خصما أصليا أو وكيلًا في الدعوى أن ينب عنه في الحضور أو في المرافعة أو في غير ذلك من اجراءات التقاضي محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك مع مراعاة ما يقرره مجلس النقابة من تنظيم في هذا الشأن . ذلك أن التوكيل المرفق وأن لم يشر صراحة الى تخويل المحامي الذي قرر بالطن ذلك الحق الا أنه لم يمنعه من مباشرته ومن ثم يكون تقريره بالطن نيابة عن زميله غير مفق لتوكيل خاص ، ويكون ذا صفة في التقرير به .

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد فان أية طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، وكانت المادة ٢/٦٩ من قانون المحاماة تنص على حق المحامي في الطعن على القرار الصادر بسو اسمه أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض خلال أربعين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار ، وكان الين من الرجوع الى ملف الطعن بتضابة المحامين - المضموم - أنه خلا مما يدل على اعلانه بالقرار للطعن فيه الى أن قرر بالطن فيه ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلا .

٣ - لما كان ما يرمى اليه الطاعن من طعن هو الحكم بالتأخير قرار مسو اسمه من الجدول العام لتضابة المحامين الصادر في ٢٨/٢/١٩٧٨ ، وكان



لنأيت من ملف الطاعن بتقابة المحامين أن قرار المجو المطعون فيه قد أُلغى من  
مجلس النقابة بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٢ ، لما كان ذلك ، وكان ما استهدفه  
الطاعن من طعنه قد تحقق بالغاء قرار المجو المطعون فيه ، فإن الطعن يصبح  
غير ذي موضوع مما يتعين معه رفضه .

## الوقائع

بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨ قررت لجنة قبول المحامين محو اسم الأستاذ  
..... من الجدول العام لعدم تقدمه بطلب للتقيد للمرافعة أمام  
المحاكم الابتدائية خلال أربع سنوات من تاريخ قيده بالجدول العام .  
وبتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٧ قرر الأستاذ ..... المحامي بالطعن بطريق النقض  
في هذا القرار نيابة عن الأستاذ ..... وقدمت أسباب الطعن في التاريخ  
فاته موقفا عليها من الأستاذ ..... المحامي .

## المحكمة

من حيث أن البين من ملف الطعن أنه بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨ قررت لجنة  
قبول المحامين محو اسم الأستاذ ..... من الجدول العام لعدم  
تقدمه بطلب للتقيد للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية خلال أربع سنوات  
من تاريخ قيده بالجدول العام ، وبتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٧ قرر الأستاذ  
..... المحامي بالطعن في القرار المذكور أمام محكمة النقض نيابة عن الأستاذ  
..... بموجب توكيل مرفق ، وأودعت مذكرة أسباب الطعن بذات  
التاريخ موقعة من محام مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض . وإذا كان البين  
من الاطلاع على التوكيل المشار إليه أنه صادر من ..... بصفته وكيل  
عن الأستاذ ..... المحامي المقرر بالطعن بموجب توكيل غير مرفق  
إلا أنه يقتضى عن بحث أمر هذا التوكيل ما نصت عليه المادة ٩٠ من قانون المحاماة



الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ من أنه للمحامي سواء كان خصما أصليا أو وكيلًا في الدعوى أن ينب عنه في الحضور أو في المرافعة أو في غير ذلك من اجراءات التقاضي محاميا آخر تحت مسئولته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك ، مع مراعاة ما يقرره مجلس النقابة من تنظيم في هذا الشأن . ذلك أن التوكيل المرفق وإن لم يشر صراحة الى تخويل المحامي الذي قرر بالظن ذلك الحق إلا أنه لم يمنعه من مباشرته ومن ثم يكون تقريره بالظن ثبابة عن زميلة غير مفقود لتوكيل خاص ، ويكون ذا صفة في التقرير به ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد فإن اية طريقة أخرى لاتقوم مقامه ، وكانت المادة ٢/٦٩ من قانون المحاماة تنص على حق المحامي في الظن على القرار الصادر بسحو اسمه أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض خلال أربعين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار ، وكان الين من الرجوع الى ملف الطاعن بتقابة المحامين - المضموم - أنه خلا مما يدل على اعلانه بالقرار المظنون فيه الى أن قرر بالظن فيه ، ومن ثم يتعين قبول الظن شكلا .

وحيث ان مبنى الظن هو أن القرار المظنون فيه اذ صدر بسحو اسم الطاعن من جدول المحامين قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن مجلس النقابة لم ينبه قبل اصدار هذا القرار الى وجوب التقدم بقيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية خلال شهرين من تاريخ ذلك التيه .

وحيث أنه لما كان ما يرمى اليه الطاعن من طعنه هو الحكم بالناء قرار بسحو اسمه من الجدول العام لتقابة المحامين الصادر في ١٩٧٨/٦/٢٨ ، وكان الثابت من ملف الطاعن بتقابة المحامين أن قرار السحو المظنون فيه قد اتى من مجلس النقابة بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٢ ، لما كان ذلك وكان ما استهدفه الطاعن من طعنه قد تحقق بالناء قرار السحو المظنون فيه ، فإن الظن يصبح غير ذي موضوع مما يتعين منه وقفه .





## (ب) في المواد الجنائية

### جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٨١

بقيادة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : حسن عثمان عمار ، وإبراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفي ، ومحمد رفيق البساطوي .

( ١١ )

### الظعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ القضائية

١ - البات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه » ، تسبيب غير معيب » • نقص « اسباب الظعن » • مالا يقبل منها » •

حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من أدلة الدعوى وعناصرها •

وزن أقوال الشهود ، موضوعي ، أخذ المحكمة بأقوال الشهود مفاده : أطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •

٢ - تلبس • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل

تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها ، موضوعي •

٣ - جريمة « أركانها » • مواد مخدرة • قصد جنائي • حكم « تسببيه » ، تسبيب غير معيب » •

جريمة تسهيل تعاطي المخدرات • مناط تحققها ؟

القصد الجنائي في جريمة تسهيل تعاطي المخدرات • مناط تحققه ؟

تقدير توافره • موضوعي •



٤ - اثبات « اعتراف » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره » • حكم « تسببيه ، تسبب غير معيب » • اكراه •

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال • للمحكمة كامل الحرية في تقديره • متى كان سائقا •

سلطة محكمة الموضوع في الاخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق • وان عدل عنه بعد ذلك •

اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف • مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ به •

٥ - مواد مخدرة • اكراه • اثبات « اعتراف » •

الأكراه المبطل للاعتراف • ماهيته ؟

٦ - تلبس • مواد مخدرة • اكراه • اثبات « اعتراف » •

مواجهة الطاعن بالمخدر المضبوط والقبض عليه متلبسا بالجريمة لا يعد اكراها • اساس ذلك ؟

٧ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره » • محاماه • نقض « اسباب الطعن ، مالا يقبل منها » •

ندب محكمة الجنايات محام للدفاع عن متهم بجناية قعد عن توكيل محام • صحيح • اساس ذلك ؟

٨ - عقوبة « تطبيقها » ، « وقف تنفيذها » • ظروف مختلفة •

تقدير العقوبة ، ووقف تنفيذها ، وشموله كافة الآثار الجنائية موضوعي •

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها ما تطمئن اليه من أدلة الدعوى وعناصرها • وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه اليها

تنزلها المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٢ - القول يتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة .

٣ - جريمة تسهيل تعاظم المخدرات توافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال ايجابية - أي كانت يهدف من ورائها إلى أن يسهل لشخص بقصد تعاظم المخدرات تحقيق هذا القصد ، أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاظم المخدرات وتهيئة الفرصة لذلك ، أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاظم المخدرات ، أي كانت طريقة المساعدة . ويتحقق القصد الجنائي في تلك الجريمة بعلم الجاني بأن فعله يسهل هذا التعاظم ، ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملاساتها على أي نحو يراه مؤديا إلى ذلك مادام يتضح من مدونات حكمه توافر هذا القصد توافرا فليا .

٤ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب مادامت بقبه على أسباب سائغة ، ولها سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك ، ومتى أطمأنت إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به .

٥ - الإكراه البطل للاعتراف هو ما يستطيل بالأذى ماديا كان أم معنويا إلى المحترف فيؤثر في إرادته ويحمله على الإدلاء بما أدلى به .



٦ - مواجهة الطاعن بالمخدر المضبوط والقبض عليه والجريمة في حالة تلبس لا يشكل اكراها من أى نوع كان ، ذلك بأن الشارع يحول في المادتين ٣٤ ، ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية لأمور الضبط القضائي في حالة الجناية المتلبس بها أن يقبض على المتهم الحاضر وأن يسمع فورا أقواله ولا مرية في أن سماع هذه الأقوال يستوجب لزوما وحتمًا احاطته علما بالتهمة المنسوبة اليه وهو ما يشمل مواجهته بالمضبوطات ، واذ كان هذا الاجراء مشروعًا فمن البهامة الا يتولد عن تفيذه في حدوده عمل باطل .

٧ - لا كان نص المادة السابعة والستين من الدستور في فقرتها الثانية قد جرى على أنه : « وكل متهم في جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه » . وكان مؤدى نص المادتين ١٨٨ ، ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن ندب محام للدفاع عن المتهم بجناية . في حالة عدم توكيله محاميا للدفاع عنه أو عدم ندب مستشار الاحالة محاميا له عند احالته الى محكمة الجنائيات ، موط بهذه المحكمة فإن ندب محكمة الجنائيات محاميا ليتولى الدفاع عن الطاعن بعد أن فقد عن توكيل محام يكون صحيحا .

٨ - تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرافة أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الاسباب التي من أجلها أرفقت العقوبة بالقدر الذي أرفقته ، كما ان وقف تنفيذ العقوبة أو شذوله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة ، وهذا التقدير في الحدود المقررة قانونا من سلطة قاضي الموضوع ولم يلزمه الشارع باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير اليه رأيه وهو يقرره لمن يراه مستحقا له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل منهم شخصيا على حدة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية • المتهم الأول ( الطاعن ) : سهيل اللتمهين من الثاني الى السادس تعاظمي جوهر مخدر ( حشيش ) في غير الاحوال المصرح بها قانونا • وطلبت الى مستشار الاحالة احالة الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك • ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٥١ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبد رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات • بمطابقة المتهم ( الطاعن ) بالانشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه •

فطن المحكوم عليه ( الطاعن ) في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠.الخ

## المحكمة

من حيث أن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة تسهيل تعاظمي جوهر الحشيش لآخرين في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، قد شابه القصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن من مقتضى عمله بالمقهي أن يضع الدخان المسل في حجارة ولم يقل أحد أنه وضع المخدر عليها أو أنه كان يعلم أن باقي المحكوم عليهم كانوا يتعاظمونه اذ تختلف حاسة الشم من شخص لآخر خاصة في زحام المولد الأحمدي كذلك فان رد الحكم المطعون فيه على ما دفع به من أن اعترافه كان وليد اكراه ، لا يصلح ردا اذ أن مواجهته بالمخدر المضبوط نتيجة قبض وتفتيش باطلين هو بذاته اكراه يطل الاعتراف كما أن الحكم عول على أقوال شاهد الاتبات من أنه اشتم رائحة المخدر ولم يلتفت الى انكاره مملا ذلك بأنه لم يرد في دفاعه



ما ينال من قوة أدلة الاثبات وكفايتها ، وما اسند اليه لا يشكل جريسه سهيل  
تعاطى مخدرات ، طالما لم يعد لتعاطيها حجرة خاصة أو مكانا خاصا كما وأن  
المحكمة انتدبت له محاميا للدفاع عنه لضيق ذات يده وعاملت باقى المتهمين  
بتعاطى المخدر بالرأفة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة التى قضت بها عليه ولم  
تعامله مثلهم .

ومن حيث أنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن  
اليه من أدلة الدعوى وعناصرها ، وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه  
اليها ترنها المنزلة التى تراها وتقدرها التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب ،  
وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاغبيارات  
التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، لما كان ذلك وكان  
القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى  
تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على  
أسباب سائفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فى قوله : « ان  
واقعة الدعوى تخلص حسبما استقر فى يقين المحكمة من مطالبه أوراقها  
والتحقيقات التى تمت فيها وما دار بالجلسة من أنه أثناء مرور المقدم .....  
رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالغربية لتفقد حالة الأمن بالمولد الاحمدى  
الساعة الحادية عشرة مساء يوم ١٧/١٠/١٩٧٧ انتم رائحة الحشيش تبعت  
من مفهى فأسرع بدخولها فشاهد المتهم الثانى ..... يمسك يده اليمنى  
بترجيله عليها حجر به نار وآثار احتراق لمادة الحشيش ويجلس بجواره  
حول منصدة المتهمون ..... وعلى المنصدة شاهد صندوقين يحتوى الاول  
على عشرين حجرا على كل منها كمية من المسك وقطعة حشيش وبالثانى  
ثمانية أحجار ثلاثة منها يحتوى كل منها على كمية من المسك عليها  
ذات المخدر والحمسة الباقية عليها آثار احتراق المسك والمخدر المذكورة ،  
وكان التهم الأول ..... العامل بالمفهى يقوم بتسهيل تعاطى باقى المتهمين  
بالمخدر المذكور . وثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى  
أن الأحجار المضيومة ثلاثة وعشرون حجرا على كل واحد منها كمية من

المسل الغير محترق وقطعة من مادة مسمراء ثبت أنها لمخدر الحشيش وتزوي  
 جميعا صافيا ٦٠ رجم ، وخمسة منها عليها دخان محترق على الحجر المضبوط  
 آثار لذات المخدر كما عثر بمنقوع المسل الغير محترق على الحجر المضبوط  
 على الترجيد وكذلك بضالة القلب الخشبي والغاية البوص على آثار للمخدر  
 المذكور ، ، كما حصل الحكم اعتراف الطاعن في تحقيق النيابة بقبوله  
 • واعترف المتهم الأول ..... العامل بالمقهى بتحقيقات النيابة أن المتهم  
 الثاني ..... حضر للمقهى ومعه باقي المتهمين وطلب منه ثلاثين حجرا  
 فأحضرها ثم أخرج قطعة من مخدر الحشيش وقام بتقطيعها بقمه الى قطع صغيرة  
 وضع فوق كل حجر قطعة منها وأن المتهمين جميعا تاطلوا مخدر الحشيش من  
 الترجيد الى جهازها لهم بعد أن غير الحجر لكل منهم مرة واحدة بعد وضع  
 النار عليه ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى وإيراد المؤدى شهادة  
 الضابط الذي بأشرا جرائمها أن الضابط قام بما قام به التزاما بواجبة في ضبط  
 جريمة احرار مخدر منليس بها بعد بعد أن اشتد رائحة مخدر الحشيش تبعت  
 من المهى انتى يعمل بها الطاعن ، فان ما قام به من قبض وتفتيش يكون مشروعا  
 يصح أحد الطاعن بنتيجته بعد أن اطمأنت المحكمة الى حصوله على النحو الذى  
 ذكره الشاهد ويكون منى الطاعن فى هذا الخصوص على غير سند • لما كان  
 ذلك وكانت جريمة تسهيل تاطل المخدرات توافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال  
 ايجابية - أيا كانت - يهدف من ورائها الى أن يسر لشخص يقصد تاطل  
 المخدرات ، تحقيق هذا القصد ، أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تاطل  
 المخدرات وبهية الفرصة لذلك ، أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية الى  
 شخص أتمكينة من تاطل المخدرات ، أيا كانت طريقة المساعدة • وينتفق  
 القصد انجائى فى تلك الجريمة بلم الجاني بأن فعله يسهل هذا التاطل ولا  
 خرج عنى القاضى فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على  
 أى نحو يراه مؤبدا الى ذلك مادام يتضح من مدونات حكمه توافر هذا القصد  
 توافرا فليا ، واذ كان ما ساقه الحكم استمدادا مما اقتضت به المحكمة من أدلة  
 تورد الى أصل صحيح فى الأوراق من أن الطاعن أحضر • العبوة • وعديدات



لأحجار اللازمة للتدخين بناء على طلب المتهم الثاني الذي قام ، بإخراج قطعة من الحشيش وتجزئتها بضمه الى قطع وضع فوق كل حجر قطعه منها بمرأى من الطاعن الذي قام بوضع جمرات النار فوق بعض الاحجار حيث أخذ المتهمون الآخرون في تدخين الحشيش ، كافيا في الدلالة على توافر القصد الجنائي وباقي أركان جريمة تسهيل تعاظمي المخدر في حق الطاعن ، وهو ما لا يجوز مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها بشأنه ولا المجادلة في تقديرها توافره أمام محكمة النقض ، فان ما يتبره الطاعن في شأن جهله بهذه المادة المخدرة وعدم توافر أركان جريمة تسهيل تعاظميها بدعوى ضرورة تهية مكان خاص لذلك يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات بغير معقب مادامت تقيمه على أسباب سائغة ، ولها سلطة مطلقة في الاخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك ، ومتى أطمأنت الى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فان مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ به . ولما كان الاكراه المبطل للاعتراف هو ما يستطيل بالأذى ماديا كان أم معنويا الى المعترف فيؤثر في إرادته ويحمله على الإدلاء بما أدلى به ، وكانت مواجهة الطاعن بالمخدر المضبوط والقبض عليه والجريمة في حالة تلبس ، لا يشكل اكراها من أى نوع كان ، ذلك بأن الشارع يخول في المادتين ٣٤ ، ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي في حالة الجناية المتلبس بها أن يقبض على المتهم الحاضر وأن يسمع فورا أقواله ولا مرية في أن سماع هذه الأقوال يستوجب لزوما وحسنا إحاطته علما بالتهمة المنسوبة اليه وهو ما يشمل مواجهته بالمضبوطات وإذا كان هذا الاجراء مشروعا فمن البداهة ألا يتولد من تنفيذه في حدوده عمل باطل ، ولا على المحكم المطعون فيه أن هو عول ضمن ما عول عليه من أدلة الأثبات في الدعوى على اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة العامة مع أن تبين له سلامة من عيب الاكراه المقول به ويكون النفي على المحكم

في هذا الصدد على غير مند • لما كان ذلك وكان نص المادة السابقة والستين من الدستور في فقرتها الثانية قد جرى على أنه: • وكل متهم في جناية يجب • أن يكون له محام يدافع عنه • • وكان مؤدى نص المادتين ١٨٨، ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن ندب محام للدفاع عن المتهم بجناية • في حالة عدم توكيله محاماً للدفاع عنه أو عدم ندب مستشار إلا حالة محامياً له عند إحالته إلى محكمة الجنائيات • منوط بهذه المحكمة • فإن ندب محكمة الجنائيات محامياً ليتولى الدفاع عن الطاعن • • أن فقد عن توكيل محام يكون صحيحاً ويندرج منه ما يثيره من دعوى الإخلال بحق الدفاع في غير محله • • لما كان ذلك • وكان تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوصت العقوبة بالتدبر الذي ارتقاه • كما أن وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة • وهذا التقدير في الحدود المقررة قانوناً من سلطة قاضي الموضوع ولم يلزمه الشارع باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه وهو يقرره لمن يراه مستحقاً له من التمهين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل منهم شخصياً على حدة • • ما يثيره الطاعن من عدم وقف تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه أسوة بباقي المحكوم عليهم • • لا يكون له محل • • لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس معينا رفضه موضوعاً • •



## جلسة ٨ من يناير ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة المستشارين : حسن جمعه ، وأحمد محمود هيكمل ، ومحمد عبد الخالق  
النادي ، وأحمد أبو زيد .

( ٢ )

### الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥ القضائية

١ - نقض . « الحكم فى الطعن » « ترتيب الجزاءات الاجرائية » .

جواز الطعن من عدمه ، مسألة سابقة على النظر فى شكله .

٢ - نقض « الصفة والمصلحة فى الطعن » ، « ما لا يجوز الطعن فيه من

الأحكام » . دعوى مدنية .

حق الطعن بالنقض . مناطه : أن يكون الطاعن طرفا فى الحكم النهائى  
الصادر من آخر درجة ، وأن يكون هذا الحكم قد أضر به . اغفال الحكم الابتدائى  
الفصل فى الدعوى المقامة ضد المسئول عن الحقوق المدنية ، وعدم اختصاصه  
بالتالى فى الاستئناف المقام من المتهم وحده . أثره . عدم جواز طعنه فى  
الحكم الصادر برفض الاستئناف .

٣ - اثبات « بوجه عام » . مرور . خطأ . قتل خطأ . مسئولية جنائية .

جريمة . « أركانها » . حكم . « تسببيه ، تسبیب غير معيب » . محكمة  
الموضوع . « سلطتها فى تقدير الدليل » .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا ، موضوعى .  
السرعة التى تصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى جريمتى القتل الخطأ والاصابة  
الخطأ ؟

مجاوزه الحد الذي تقضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه .  
تقدير توافر ذلك : موضوعي .

٤ - نقض « الصفة في الطعن » . « أسباب الطعن » . « مالا يقبل منها » .  
دعوى مدنية . بطلان .

الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات لا يقبل ممن لاشان له بالبطلان .  
ليس للمحكوم عليه النعى على الحكم بالبطلان لعدم أخطار المدعى المدني  
بالجلسة وصدر الحكم في غيبته .

٥ - اثبات « شهود » . دعوى مدنية . دفاع . الاخلال بحق الدفاع .  
« مالا يوفره » نقض « أسباب الطعن » . « مالا يقبل منها » .

سماع المدعى المدني . كشاهد . اذا طلب ذلك أو ارتأت المحكمة سماعه .

٦ - حكم « وضعه والتوقيع عليه واصداره » . « بطلانه » . بطلان . نقض .  
« أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يبطله طالما قد قضى بتأييد الحكم  
الابتدائي المستأنف اخذا بأسبابه .

١ - من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٠ من يونيو سنة ١٩٧٨  
وقد تمت شركة النيل العامة لأتوبيس الوجه القبلي أسباب طعنها بالنقض في ٢٠  
من يوليو سنة ١٩٧٨ بيد أنها لم تقرر بالطعن بالنقض في الميعاد المقرر لذلك  
مما يجعل طعنها - في الاصل - غير مقبول شكلا ، الا أن النظر في شكل  
الطعن انما يكون بعد الفصل في جواز الطعن من جانب الشركة المسئولة  
المحتملة عن الحقوق المدنية .

٢ - لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة



النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ اذ أجازت لكل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها - فيما يتعلق بالحقوق المدنية - الطعن أمام محكمة النقض في لأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به ، فاذا تخلف هذا الشرط فإن طعنه في الحكم الصادر فيها بطريق النقض يكون غير جائز ، وكان من المقرر أنه لا يكفي لاعتبار الطاعن طرفاً في الحكم المطعون فيه أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثانية درجة ، واذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنه - شركة النيل العامة لأتوبيس الوجه القبلي وان اختصمت أمام المحكمة الجزئية إلا أن حكمها الصادر في ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ قضى حضورياً بتقريم اتهم ( الطاعن الأول ) عشرين جنيهاً والزامه أن يدفع قرشاً صاغاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت ، وأغفل الفصل في الدعوى المدنية المقامة من المدعى بالحقوق المدنية ضد الشركة المسئولة عنها ، فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم وفنت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف ، وبالتالي لم تكن الشركة المسئولة مختصة أمام محكمة ثانية درجة ومن ثم لم يلزمها الحكم المطعون فيه بشيء اذ اقتصر قضاؤه على تأيد الحكم الابتدائي الصادر ضد الطاعن الأول وحده فانه يتعين - والحال هذه - القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من المسئولة عن الحقوق المدنية .

٣ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائياً ومدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى وأن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وانما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وكان تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع التفصيل فيها لمحكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق .

٤ - من المقرر أن الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات التي بنى عليها الحكم لاتقبل ممن شأن له بهذا البطلان ، فإن ما يثيره الطاعن من بطلان في الاجراءات لعدم اخطار المدعى بالحقوق المدنية بتاريخ جلسة نظر الاستئناف و صدور الحكم في غيبته - مما لا شأن له به - لا يكون له محل .

٥ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المدعى بالحقوق المدنية انما يسمع كشاهد ويحلف اليمين اذا طلب ذلك او طلبته المحكمة - سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم - وكان يبين من مطالمة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن لم يطلب سماع أقوال اندعى بالحقوق المدنية ولم تر هي ذلك ، فإنه لا محل لما ينهأ الطاعن من بطلان الاجراءات لانغال المحكمة اعمال حكم المادة ١٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية التي توجب سماع المدعين بالحقوق المدنية كشهود بعد حلف اليمين .

٦ - من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه مما يجب معه اعتبار هذه الاسباب صادرة من محكمة ثاني درجة .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المحكوم عليه (الطاعن الأول) بأنه : أولا : تسبب بخطئه في اصابة ... وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه وأحدث به الاصابات الميئة بالتقرير الطبي . ثانيا : قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على الأشخاص والاموال . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من



قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧٧ ، ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . وأدعى . . . مدنيا قبل المتهم وشركة النيل العامة لاتوبيس الوجه القبلي متضامين بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح بندر ثانی أسيوط الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيتها والزامه بأن يدفع قرشا صاغًا واحدًا على سبيل التعويض المؤقت . فأستأنف المحكوم عليه ومحكمة أسيوط الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٠ يونيه ١٩٧٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٠ من يونيه سنة ١٩٧٨ وقدمت شركة النيل العامة لاتوبيس الوجه القبلي اسباب طعنها بالنقض في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٧٨ بيد أنها لم تقرّر بالطعن بالنقض في الميعاد المقرر لذلك مما يجعل طعنها - في الاصل - غير مقبول شكلا ، الا أن النظر في شكل الطعن انما يكون بعد الفصل في جواز الطعن من جانب الشركة المسؤولة المحتملة عن الحقوق المدنية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ اذ اجازت لكل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها - فيما يتعلق بالحقوق المدنية - الطعن بالحكم قد أضر به ، فإذا تخلف هذا الشرط فإن طعنه في الحكم الصادر بالحكم قد أضر به ، فإذا تخلف هذا الشرط فإن طعنه في الحكم الصادر

فيها بطريق النقض يكون غير جائز ، وكان من المقرر أنه لا يكفي لاعتبار الطاعن طرفاً في الحكم المطعون فيه أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثاني درجة ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة - شركة النيل العامة لتأسيس الوجه القبلي وإن اختصت أمام المحكمة الجزئية إلا أن حكمها الصادر في ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ قضى حضورياً بتفريم المتهم ( الطاعن الأول ) عشرين جنيهاً والزامه أن يدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، وأنغل الفصل في الدعوى المدنية المقامة من المدعى بالحقوق المدنية ضد الشركة المسئولة عنها ، فاستأنف وحده هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وبهلتالي لم تكن الشركة المسئولة مختصة البتة أمام محكمة ثاني درجة ومن ثم لم يلزمها الحكم المطعون فيه بشيء إذ اقتصر قضاؤه على تأييد الحكم الابتدائي الصادر ضد الطاعن الأول وحده فإنه يتبين - والحال هذه - القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من المسئولة عن الحقوق المدنية .

وحيث أن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي الإصابة الخطأ وقيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر قد شابه فساد في الاستدلال وبطلان وانطوى على قصور في التسيب واختلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ركن في أداته إلى أنه كان يقود السيارة بسرعة في حين أن أحداً ممن سئلوا بالتحقيقات لم يحدد السرعة التي كانت عليها السيارة وقت الحادث سوى المجنى عليه الذي قرر بأنها كبيرة وقد خلا محضر الضبط من تحديد موقفه من السيارة وكذا مكان عربة النقل البطل ( الكارو ) التي قرر أنها كانت تسير بمكان



الحادث وقت حصوله ، كما أن الحكم المطعون فيه صدر في غية المدعى بالحقوق المدنية الذي لم يخطر بتاريخ الجلسة التي تحددت لنظر الدعوى أمام محكمة ثاني درجة التي فصلت فيها دون سماع المدعى بالحقوق المدنية مما توجب المادة ٢٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية من سماعه كشاهد بعد تحليفه اليمين هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه حرر على نموذج مطبوع ولم يعن بالرد على دفاعه الوارد بمذكرته المقدمة لمحكمة ثاني درجة في فترة حيز الدعوى للحكم - كل ذلك مما يعيه بما يستوجب

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي الاصابة الخطأ وقيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها ، ولم يمارع الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الاوراق . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتبة جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى وأن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وانما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وكان تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مبررة ولها أصلها في الاوراق ، واذ كان الحكم قد استخلص في تدليل سائغ ومنطق مقبول مما أخذ به واطمأن اليه من أقوال المجنى عليه وسائر العناصر المطروحة أن الطاعن كان يقود السيارة بسرعة وانحرف بها فجاء نحو المجنى عليه فصدمه وأحدث اصابته ، فإنه يكون قد استظهر الخطأ في حق الطاعن ، وما يثيره في هذا الخصوص ينحل في حقيقته الى جدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان

من المقرر أن الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان ، فإن ما يثيره الطاعن من بطلان في الاجراءات لعدم أخطار المدعى بالحقوق المدنية بتاريخ جلسة نظر الاستئناف و صدور الحكم في غيبه - مما لا شأن له به - لا يكون له محل . ولما كان قصده هذه المحكمة قد جرى على أن المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين اذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة - سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم - وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن لم يطلب سماع أقوال المدعى بالحقوق المدنية ولم ترمي ذلك ، فإنه لا محل لما ينهأ الطاعن من بطلان الاجراءات لانفعال المحكمة أعمال حكم المادة ٢٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية التي توجب سماع المدعين بالحقوق المدنية كشهود بعد حلف اليمين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أنها قررت بجلسته ١٢/٥/١٩٧٨ التي حضر فيها الطاعن حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٠/٦/١٩٧٨ دون أن تصرح لأي من الخصوم بتقديم مذكرات ، وفي تلك الجلسة صدر الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فلا تريب على المحكمة ان هي التفتت عن الرد على دفاع الطاعن الذي ضمنه مذكرته المقدمة خلال فترة حجز الدعوى للحكم - بغرض صحة ما ذهب اليه في وجه الطعن - طالما أن المحكمة لم تصرح له بتقديم مذكرات ، هذا فضلا عن أن الطاعن لم يكشف عن ماهية الدفاع الذي ينمى على الحكم أعراضه عنه بما يقدو معه منعا في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .



## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : حسن جمعه ، وأحمد محمود هيكمل ،  
وصفوت خالد مؤمن ، وأحمد أبو زيد .

( ٣ )

الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٥٥ القضائية

١ - محضر الجلسة . حكم . « بياناته » « بيانات الدباجة »  
« بطلان » . بطلان . نقض . « أسباب الطعن » « مالا يقبل منها » .

ذكر اسم مستشار في الحكم - سهوا - بدلا من آخر ورد اسمه في  
في محضر الجلسة ، لا عيب .

تصحيح هذا الخطأ . يعول فيه على ما اثبت بمحضر جلسة النطق  
بالحكم . علة ذلك ؟

٢ - اثبات « اعتراف » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل »  
نقض . « أسباب الطعن » ، « مالا يقبل منها » .

تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الاجراء الباطل . موضوعي .  
عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

١ - حيث أنه يبين من الاطلاع على محضري جلستي المحاكمة أن  
الدعوى نظرت بجلسة ١٩٧٩/٣/٢٤ أمام هيئة مشكلة من المستشارين  
..... وفيها طلب الحاضر مع الطاعن التأجيل لحضور المحامي  
الأصلي فتأجلت لليوم التالي ، وانعقدت المحكمة يوم ١٩٧٩/٣/٢٥ بهيئة مشكلة

من المستشارين ٠٠٠ ٠٠٠ وقد سمعت المرافعة وأصدرت الحكم المطعون فيه لما كان ذلك ، وكان النواضع من مقارنة محضر الجلسة بالحكم المطعون فيه أن ذكر اسم المستشار ٠٠٠ في الحكم بدلا من المستشار ٠٠٠ الذي ذكر اسمه بمحضر جلسة ١٩٧٩/٣/٢٥ إنما كان وليد سهو وقع فيه الكاتب ، اذ نقل في الحكم أسماء المستشارين الذين حضروا الجلسة ١٩٧٩/٣/٢١ ولم تنظر فيها الدعوى بدلا من أسماء من حضروا الجلسة التالية التي جرت فيها المحاكمة ، وكان الممول عليه في تصحيح هذا الخطأ هو بما يستمد من موثبات بمحضر جلسة النطق بالحكم باعتباره مكملًا له وكان الطاعن لا يدعى ان هذا الاختلاف يعبر عن حقيقة واقعة وهي أن أحدا ممن اشتركوا في الحكم لم يسمع المرافعة فإن الطعن تأسيسا على هذا السهو لا يكون له وجه .

٢ - من المقرر أن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من اتهم على اثر اجراء باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بهذا الاجراء وما يتبع عنه من ثنون محكمة الموضوع تقدره. حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث اذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء جاز لها الاخذ بها واذا كانت المحكمة قد قدرت في حدود سلطتها التقديرية أن اعتراف الطاعن أمام النيابة كان دليلا مستقلا عن الاجراءات السابقة عليه ومنبت الصيلة بها واطمأنت الى صحته وسلامته فإنه لا يقبل من الطاعن مجادلتها في ذلك ، وليس له أن ينمى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثرة امامها ولا يقبل منه التحدى بأن اعترافه كان وليد اكراه وهو دفاع موضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد التماطي جوهرًا



مخدرا « حشيشا » بدون تذكرة طيبه وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمقابله طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك ومحكمة جنايات المنصورة قصت حضوريا عملا بالمواد ٢٤١ ، ٣٧/١ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه خمسمائة جنيه وانصادة .

فضمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

حيث أن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة أحرار مخدر بقصد التعاطي قد شابه البطلان والقصور في التسيب ، ذلك بأن عضو الديار ووكيل النيابة بالهيئة التي اثبتها الحكم بديباجته لم يحضرا سماع المرافعة وانما حضرها آخرا كما أن الطاعن دفع ببطلان اعترافه أمام النيابة لانه كان وليد اكراه وقبض باطل بيد أن الحكم لم يعرض لهذا الدفع ولم يرد عليه مما يعيه ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلستي المحاكمة أن الدعوى نظرت بجلسة ١٩٧٩/٣/٢٤ أمام هيئة مشكلة من المستشارين السادة . . . و . . . وفيها طلب الحاضر مع الطاعن التأجيل لحضور المحامي الأصلي فتأجلت لليوم التالي ، واتفقت المحكمة يوم ١٩٧٩/٣/٢٥ بهيئة مشكلة من المستشارين . . . و . . . و . . . وقد سمعت المرافعة وأصدرت الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، وكان الواضح من مقارنة محضر

الجلسة بالحكم المطعون فيه أن ذكر اسم المستشار ..... في الحكم بدلا من المستشار ..... الذي ذكر اسمه بمحضر جلسة ١٩٧٠/٣/٢٥ أنه كان وليد سهو وقع فيه الكاب ، إذ نقل في الحكم أسماء المستشارين الذين حضروا جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤ ولم تنظر فيها الدعوى بدلا من أسماء من حضروا الجلسة التالية التي جرت فيها المحاكمة ، وكان المول عليه في تصحيح هذا الخطأ هو بما يستند ما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم باعتباره مكمل له ، وكان الطاعن لا يدعى أن هذا الاختلاف يعبر عن حقيقة واقعة وهو أن احدا ممن اشتركوا في الحكم لم يسمع المرافعة فان الطعن تأسيما على هذا السهو لا يكون له وجه ، وأما ما يثيره الطاعن بشأن بطلان الحكم لاشراك عضو نيابة في الهيئة التي أصدرته بدلا من عضو النيابة في الهيئة التي سمعت المرافعة فرود بأن قانون المرافعات لم يرتب البطلان نتيجة ذلك إذ أن المقصود بجسارة المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاة الذين اشتركوا فيه هو القضاة الذين فصلوا في الدعوى . لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع أيهما بطلان الاعتراف - لصدوره نتيجة اكراه وإنما دفع الحاضر مع الطاعن بطلان القبض وما تلاه من اجراءات لعدم توافر حالة التلبس وأذ اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة كان وليد هذا الاجراء الباطل ، وكان الحكم انطعون فيه قد عرض لهذا الدفع وورد عليه بقوله : وحيث أنه عن الدفع المبدى من محامي المتهم فإنه لا محل له ..... اذا ان الثابت ان واقعة الضبط كانت حوالى الساعة ١٥ و ١١ مساء يوم ١٣/٨/١٩٧٨ وان اعتراف المتهم بتحقيق النيابة بملكه للمخدر المضبوط كان صباح اليوم التالى الساعة ١٥ و ١٠م أى بعد مضي حوالى ١١ ساعة على واقعة الضبط وهي فترة كافية للتروى والتفكير الهادى لا يمكن منها القول بأن اعترافه هذا كان من تأثير واقعة الضبط ومن ثم لاتحول المحكمة الى انكاره بالجلسة ..... لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على اثر اجراء باطل وتحديد مدى صلة



هذا الاعتراف بهذا الاجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره  
حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث اذا قدرت أن هذه الأقوال قد  
صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء جاز لها الأخذ بها واذ كانت  
المحكمة قد قدرت في حدود سلطتها التقديرية ان اعتراف الطاعن أمام النيابة  
كان دليلا مستقلا عن الاجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها واطمأنت الى  
صحته وسلامته فانه لا يقبل من الطاعن مجادلتها في ذلك ، وليس له أن ينعى  
على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يشره أمامها ولا يقبل منه التحدى  
بأن اعترافه كان وليد اكراه وهو دفاع موضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض  
ومن ثمة فإن ما يشره في هذا الشأن يكون في غير محله لما كان ماتقدما ، فإن  
الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنينه نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمي راغب ، و جمال منصور ،  
و محمد محمود عمر ، و محمد عبد المنعم البنا .

( ٤ )

## الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٥٠ للقضائية

دعوى جنائية « تحريكها » جمارك . حكم . بياناته . . . تسببه . تسبب  
معيب . دفاع . الاخلال بحق الدفاع مايوفره . . دفع .

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة  
اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور  
طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينيبه في ذلك . الفقرة الأولى  
من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . رفع الدعوى الجنائية  
قبل صدور الطلب اجراء باطل بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام . على  
المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

دواع الطاعنين بعدم صدور طلب من الجهة التي ناطها القانون به  
جوهرى . اغفاله . قصور .

لما كان مؤدى مانعت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون  
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك من انه « لا يجوز رفع الدعوى  
المسوية أو اتخاذ أية اجراءات في جرائم التهريب الا يطلب كتابي من المدير  
العام للجمارك أو من ينيبه » هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة  
أى اجراءات بدء تسييرها امام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب  
كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينيبه في ذلك ، فاذا رفعت الدعوى  
الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التي ناطها القانون به وقع ذلك



الاجراء باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط احيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي الصادر بالادانة لاسبابه دون أن يعرض لدفاع الطاعنين ايراد له وردا عليه رغم جوهرية لاتصاله بتحريك الدعوى وصحة اتصال المحكمة بها ، ولو أنه غنى بحثه وتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأي فى الدعوى ولكنه اسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة احاطت به واقسطه فانه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بنير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الاخرى .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم فى يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ بدائرة قسم الميناء محافظة بور سعيد شرعوا فى تهريب البضائع اليه بالاوراق بدون أداء الرسوم الجمركية . وطلبت معاقبتهم بالسواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢٢ ، ١٢٤/١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل التهمين بمبلغ ٣٢٠ ر ٦٣٦٧ ج على سبيل التعويض ومحكمة جنح بور سعيد الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين مائتى جنيه ومصادرة المضبوطات والزامهم بأداء مبلغ ٣٢٠ ر ٦٣٦٧ ج لمصلحة الجمارك والمصاريف . فاستأنف المحكوم عليهم ، ومحكمة بور سعيد الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الاستاذ/..... المحامى عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق

النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث أنه مما يتراءى للطاعنون على الحكم انطعون فيه أنه إذا دأبهم بجريمة الشروع في تهريب سلع دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها، قد شابه قصور في السبب وأنطوى على أخلال بحق الدفاع ذلك أن الطاعنين تسكوا في دفاعهم أمام المحكمة الاستئنافية بالدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لصدور الأذن بتحريكها من مراقب عام المنافذ بجمرك بور سعيد وهو لا يملك قانوناً إصدار هذا الأذن غير أن الحكم سكت عن هذا الدفاع الجوهرى إيراداً له ورداً عليه مما يبيح بما يوجب نقضه •

وحيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات المنضمة • أن واقعة الدعوى تجس فيها ابته رئيس وحدة مكافحة التهريب بشرطة ميناء بور سعيد من أنه بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ شاهد أشخاصاً يحاولون تهريب أجولة خارج المنطقة الحرة غرب منفذ الرسوم الجمركى واذا طاردهم ومنه موافقوه من رجاله لأد الجناة بالفرار • وتبين أن الأجولة تحوى أقمشة مهترية من داخل المنطقة الحرة • وأسفرت تحرياته عن أن الطاعنين هم الذين شرعوا في تهريبها • واستناداً الى طلب مراقب عام منافذ جمرك بور سعيد المؤرخ ١٧ مايو سنة ١٩٧٧ بأقامة الدعوى الجنائية قبل الطاعنين حركت النيابة العامة الدعوى الجنائية ودين الطاعنون بما أسند اليهم ابتدائياً واذا طعنوا في الحكم بالاستئناف أثار الدفاع عنهم في المذكرات المصرح لهم بتقديمها والمقدمة لجلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٨ دفعا بعدم قبول الدعوى لصدور الأذن بتحريكها ممن لا يملكه قانوناً، ذلك أن إصدار هذا الأذن منوط بمدير عام المصلحة وفقاً لنص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ لما كان ذلك، وكان مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ - من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك من أنه لا يجوز



رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية اجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه فى ذلك ، فإذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقع ذلك الاجراء باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المظنون فيه أنه أيد الحكم الابتدائى ، الصادر بالادانة لأسبابه دون أن يعرض لدفاع الطاعنين أيرادا له وردا عليه رغم جوهرية لاتصاله بتحريك الدعوى وصحة اتصال المحكمة بها ، ولو أنه غنى ببحثه وتسحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ولكنه اسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة احاطت به واقسطته حقه فانه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى •

## جريدة ١١ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمي راغب ، وجمال منصور ، ومحمد  
محمود عمر ، ومحمد فؤاد بدر .

( ٥ )

### الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٥٠ القضائية

- ١ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . اثبات « شهود » .  
حكم « نسبيته » . تسبیب غير معيب » .  
وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم .  
موضوعي . عدم الرام المحكمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت حسبها  
أن تورد ما تظن إليه وتطرح ماعدا .
- ٢ - اثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .  
حكم « نسبيته » . تسبیب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل  
منها » .  
تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم في أقوالهم . لا يعيب الحكم .  
متى استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .
- ٣ - نقض « أسباب الطعن » . تحديدها » . مالا يقبل منها » . دفاع  
« الإخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » .  
وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحا محددا .  
النمی على الحكم عدم رده على أوجه الدفاع الجوهرية . دون الإفصاح  
عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها . اثره : عدم قبول النمی .
- ٤ - محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة  
لواقعة الدعوى » . حكم « نسبيته » . تسبیب غير معيب » .  
لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر



المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى • مادام استخلاصها سائغا • وأن تطرح ما يخالفها •

- ٥ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • هتك عرض •
- الإكراه • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » •
- ركن القوة في جريمة هتك العرض • تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه •
- استخلاص حصول الإكراه • موضوعي •
- رضا الصغير الذي لم يبلغ السابعة غير معتبر قانونا • أثر ذلك ؟

١ - لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من التنبهات ، كل هذا مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره ، التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتضت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ، ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون بيان العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام لها أصل فيها •

٢ - لما كان التناقض في أقوال الشهود أو تضاربهم في أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الشأن في الدعوى الماثلة ومن ثم يضحى معنى الطاعن في هذا الصدد غير سديد •

٣ - لما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا وكان الطاعن لم يكشف في طعنه عن ماهية الدفاع الذي أمسكت محكمة

الموضوع عن التعرض له والرد عليه ، فإن ما ينطأ الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مقبول .

٤ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام مستدلها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة من العقل والمنطق ولها أصلها من الأوراق .

٥ - من المقرر أن ركن القوة أو التهديد فى جريمة هتك العرض يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل المقاومة أو اعدامها عندهم سهيلا لارتكاب الجريمة وأن رضا الصغير الذى لم يبلغ السابعة - كما فى الدعوى المطروحة - غير معتبر قانونا ، ويعد هتك عرضه جنابة هتك عرض بالقوة ولو لم تستعمل ضده أية وسيلة من وسائل الاكراه أو القسر ، فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم فى صورة الواقعة التى اعتقها المحكمة وافتمت بها ولا فى قضائه بالادانة استنادا الى أقوال شاهدى الآيات بدعوى خلو جسم المجنى عليها من الاصابات ، ولا تعدو منازعة الطاعن فى هذا الصدد أن تكون جدلا موضوعيا فى تقدير الادلة التى أطاعت اليها محكمة الموضوع مما لا تجوز اثارته أمام محكمة التقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض .... التى لم تبلغ من العمر ست سنوات بغير رضاها بأن أمسك بها واقتادها الى مكان مهجور وعبت



بمواضع العفة بها على النحو المبين بالتحقيقات حالة كونها لم تبلغ السادسة عشر من عمرها وطلبت من مستشار الأحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١، ٢٦٨ من قانون العقوبات • ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضورها عملاً بمادة الاتهام بمعاقبة المتهم بالاشتغال النشاقة ثلاث سنوات •

نظمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

### المحكمة

حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المنطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة هتك عرض المجنى عليها التي تبلغ من العمر ست سنوات بالقوة ، قد شابه قصور التسيب وفساد الدليل ، ذلك بأنه عول في أدانته على أقوال المجنى عليها ووالدها رغم تعدد رواية كل منهما وتناقضها ، ولم يعن بسرد تلك الروايات المتعددة ولا بيان موضع الرواية التي أخذ بها من أوراق الدعوى كما لم يعرض الحكم لدفاع الطاعن ولا لما انتهى اليه التقرير الطبي الشرعى من خلو جسم المجنى عليها من الاصابات وهو ما يناقض الصورة التي البسها للواقعة ، وهذا كله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث أن الحكم المنطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن تقابل مع المجنى عليها التي تبلغ من العمر ست سنوات ، واستدرجها الى منزل مهجور وخلع سرواله وهتك عرضها بأن كشف عن عضو تذكيره وأكرهها على أن تمسك به ثم لامس به أسفل بطنها ، واصطحبها باكية الى خارج المنزل وأسترى لها بعض الحلوى ثم أنهت الى والدها ماحدث وأرشدته الى المتهم • وأورد الحكم على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها ووالدها ، وهى أدلة سائغة تكفى لما

رئيه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من طاعن وحام حولها من التسهيلات كل هذا مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المرأه التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن اليه دون رقابة محكمة النقض عليها ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتضت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطعن اليه وتطرح دعواه ، ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق او المحاكمة دون بيان العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام لها أصل فيها ، وكان التناقض في أقوال الشهود أو تضاربهم في أقوالهم - بفرض حصوله - لا ييب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائما لا ناقص فيه - كما هو الشأن في الدعوى الماثلة - ومن ثم يضحى منى الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب إقبال وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يكشف في طعنه عن ماهية الدفاع الذي أمسكت محكمة الموضوع عن التعرض له والرد عليه ، فإن ما ينمى الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا عن التقرير الطبي الموقع على المجنى عليها وما انتهى اليه من خلل جسمها من الإصابات ، وكانت المحكمة غير مطالبة بالرد على دفاع لم يثر أمامها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث - الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائما مستندا الى أدلة مقبول في العقل والمنطق لها أصلها من الأوراق ، وكانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية اليها ، وكان من المقرر أن ركن القوة أو التهديد في جريمة هتك العرض يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية



تقع على الأشخاص بقصد تعطيل المقاومة أو اعدامها عندهم تسهلا لارتكاب الجريمة وأن رضاء الصغير الذي لم يبلغ السابعة - كما في الدعوى المطروحة - غير معتبر قانونا ، ويمد هتك عرضه جناية هتك عرض بالقوة ولو لم تستعمل ضده أية وسيلة من وسائل الاكراه أو القسر ، فانه لا يكون ثمة محل لتسبب الحكم في صورة الواقعة التي اعتقتها المحكمة واقتعت بها ولا في قضائه بالادانة استنادا الى أقوال شاهدي الاثبات بدعوى خلو جسم المجنى عليها من الاصابات ولا تبدو منازعة الطاعن في هذا الصدد أن تكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة التي أطمأت اليها محكمة الموضوع مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض لما كان ماتقدما ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنينه نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمي راغب ، وجمال منصور ، ومحمد  
محمود ، ومحمد عبد المتعم البنا .

( ٦ )

### الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٥٠ القضائية

١ - ٢ - نقض « التقرير بالطعن وايداع الاسباب » « ميعاده » .

١ - استعمال المحكوم عليه لحقه في الطعن بطريق النقض : الامر  
فيه مرجعه اليه ، ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق على رأى النيابة العامة  
بشأن ماهية الحكم .

وحود القضية بمكتب شئون امن الدولة لايشفع للطاعن في عدم  
تقريره بالطعن في الميعاد . علة ذلك ؟

٢ - التقرير بالطعن وايداع الاسباب . ميعاده : اربعون يوما من  
تاريخ الحكم الحضورى . قيام مانع . وجوب التقرير فور زواله . وايداع  
الاسباب خلال العشرة ايام التالية لزواله . علة ذلك ؟

التقرير بالطعن وايداع الاسباب بعد الميعاد . اثره . عدم قبوله شكلا .

١ - لما كان استعمال المحكوم عليه لحقه في الطعن بطريقة النقض الامر  
فيه مرجعه اليه دون غيره ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق على رأى قد تراء النيابة  
العامة لنفسها بشأن ماهية الحكم وقابليته أو عدم قابليته للطعن فإنه لايجدى  
الطاعن من سوقه تبريراً لتخلفه عن اتخاذ اجراءات الطعن في الميعاد من  
خطأ النيابة العامة في الوقوف على ماهية الحكم اذ لم يكن من شأن ذلك  
منعه من ممارسة حقه في الطعن ، كما لا يجدى الطاعن ما يسوقه



تبريرا لتخلفه عن اتخاذ اجراءات الطعن فى الميعاد من خطأ النيابة العامة فى الوقوف على ماهية الحكم اذ لم يكن من شأن ذلك منعه من ممارسة حقه فى الطعن ، كما لا يجد الطاعن ما يثبته من ارسال الحكم مع ملف الدعوى الى مكتب شئون أمن الدولة ذلك أن التقرير بالطعن وهو لا يعدو أن يكون عملا ماديا لم يكن يستلزم وجود الحكم عند القيام به هذا الى أن الطاعن لم يثبت استحالة حصوله على صورة من الحكم المطعور فيه فى الوقت المناسب ليتمكن من ايداع أسباب طعنه فى الميعاد .

٢ - من المقرر أنه اذا كان المحكوم عليه - بعد علمه بصدور الحكم المراد الطعن فيه بطريق النقض - قد قام لديه عذر قهرى منعه من مباشرة اجراءات الطعن فى الميعاد القانونى فإنه يتعين عليه ابادرة الى التقرير بالطعن اثر زوال ذلك المانع على أساس أن هذا الاجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا كما يتعين عليه تقديم أسباب الطعن خلال مهلة جرى قضاء هذه المحكمة على أنها لا تمتد الا لعشرة أيام بعد زوال المانع وان كان الطاعن لا يمارى فى علمه بالحكم المطعون فيه منذ صدوره وكان المانع الذى ادعى قيامه قد زال - حسبما أورد فى أسباب طعنه - يوم استكمالته فى التنفيذ ، وكان الثابت من الاوراق أنه رفع الأشكال بتاريخ ٣٢ / ١ / ١٩٨٠ فإنه اذ لم يقرر بالطعن بطريق النقض الا بتاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٨٠ ولم يقدم أسباب طعنه الا بتاريخ ٥ / ٣ / ١٩٨٠ أى بعد انقضاء مهلة العشرة أيام بل وبعد انقضاء ما يزيد على أربعين يوما من تاريخ زوال المانع الذى يدعيه فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٨ مايو سنة ١٩٧٥ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة : أولا : أحدث عمدا ب . . . الاصابات

للموصوفه بالتقارير الطبية الابتدائية والشرعية والتي تخلف لديه من جراتها عامة مستديمة يستحيل برؤها هي قطع بالعصب المغذى للمضلة الصدرية الكبرى الايمن وضور بهذه المضلة وضف في الحركة الامامية لفصل الكتف الايمن تقدر بنحو ١٠٪ • ثانيا : أحدث عمدا بـ ..... الاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية الابتدائية والتي تخلف لديه من جراتها عامة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد الطحال وكان ذلك باستعمال سلاح (مديّة) • ثالثا : أحدث عمدا بـ ..... و ..... و ..... الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الابتدائي والتي أعجزت كل منهم عن اشتغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما • وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات محاكمته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الاتهام • فقرر ذلك • وادعى ..... و ..... مدنيا قبل اتهم (الطاعن) ببلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التويض • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات بمعاقبة اتهم بالاشتغال الشاقة المؤبدة لمدة خمس سنوات والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التويض •

فطم الاستاذ / ..... المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق انتفض ... الخ •

### ملاحظة

حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة جنايات القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/١١/١ ولم يطن فيه المحكوم عليه بطريق انتفض الا بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٧ كما لم يودع أسباب طعنه الا بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥



متجسداً بذلك - في التقرير بالظعن وايداع الأسباب - الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الظعن أمام محكمة النقض ، واعتذر الطاعن عن ذلك بأن النيابة العامة لم تنفذ الحكم عليه أثر صدوره بل أرسلته مع ملف الدعوى الى مكتب شئون أمن الدولة للتصديق عليه ، واذ كان مفاد ذلك أن الحكم صادر من محكمة أمن الدولة وغير قابل للظعن فإنه لم يبادر الى الظعن فيه بطريق النقض بيد أنه اذ تبين لمكتب شئون أمن الدولة أن الحكم صادر من محكمة عادية أعاده دون تصديق ، ولم يعلم هو بذلك الا عندما بدأت النيابة العامة في مباشرة اجراءات التنفيذ ضده فاستشكل فيه ومن ثم فإن ميعاد الظعن بالنقض لم يبدأ في حقه الا من تاريخ رفع هذا الاشكال وهو تاريخ زوال المذر القهري الذي قام لديه - مثلاً فيما تقدم وحيث دون مباشرته اجراءات الظعن - لما كان ذلك ، وكان استعمال المحكوم عليه لحقه في الظعن بطريق النقض الامر فيه مرجعه اليه دون غيره ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق على رأى قد تراء النيابة العامة لنفسها بشأن ماهية الحكم وقابليته أو عدم قابليته للظعن ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يسوقه تبريراً لتخلفه عن اتخاذ اجراءات الظعن في الميعاد من خطأ النيابة العامة في الوقوف على ماهية الحكم اذ لم يكن من شأن ذلك منعه من ممارسة حقه في الظعن ، كما لا يجدى الطاعن ما يشيره من ارسال الحكم مع ملف الدعوى الى مكتب شئون أمن الدولة ذلك أن التقرير بالظعن وهو لا يعدو أن يكون عملاً مادياً لم يكن يستلزم وجود الحكم عند القيام به ، هذا الى أن الطاعن لم يثبت استحالة حصوله على صورة من الحكم المطعون فيه في الوقت المناسب ليتمكن من اعداد أسباب طعنه في الميعاد وفضلاً عما تقدم فإنه من المقرر أنه اذا كان المحكوم عليه - بعد علمه بصدور الحكم المراد الظعن فيه بطريق النقض - قد قام لديه عذر قهري منعه من مباشرة اجراءات الظعن في الميعاد القانوني فإنه يتعين عليه المبادرة الى التقرير بالظعن أثر زوال ذلك المانع على أساس أن هذا الاجراء

لا يبدو أن يكون عملاً مادياً كما يتعين عليه تقديم أسباب الطعن خلال مهلة جرى قضاء هذه المحكمة على أنها لا تمتد إلا لعشرة أيام بعد زوال المانع، وإذا كان الطاعن لا يمارى في علمه بالحكم المطعون فيه منذ صدوره، وكان المانع الذي ادعى قيامه قد زال - حسبما أورد في أسباب طعنه - يوم استكمالته في التنفيذ وكان الثابت من الأوراق أنه رفع الاشكال ١٧/٢/١٩٨٠ ولم يقدم أسباب طعنه إلا بتاريخ ٥/٣/١٩٨٠ أى بعد بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٠ فإنه اذ لم يقرر بالطعن بطريق النقض إلا بتاريخ انقضاء مهلة العشرة أيام بل وبعد انقضاء ما يزيد على أربعين يوماً من تاريخ زوال المانع الذي يدعيه فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً .



## حالة ١٢ من مبرسة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أمين أمين عليوه ، وفوزي السلوك ، وعبد الرحيم  
نافع ، ومصطفى عبد الرازق .

( )

### الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٠ القضائية

١ - ٢ اختصاص « تنازع الاختصاص » • نيابة عامة •  
نقض « ما يجوز الطعن فيه من الأحكام » « الصفة والمصلحة في الطعن » •

١ - عدم طعن النيابة العامة بالنقض • في حكم محكمة الجنايات بعدم  
اختصاصها لكون الواقعة جنحة • ومسبق صدور حكم نهائي من محكمة  
الجنح المستأنفة بعدم اختصاصها لاعتبار الواقعة جنائية • يتوافر به  
التنازع السلبي • اختصاص محكمة النقض بتعيين المحكمة المختصة •

٢ - فصل محكمة الجنايات في الجنحة • واجب • مادامت لم يسب  
تكييفها الا بعد تحقيقها وسماع الدفاع • قضاؤها بعدم الاختصاص • خطأ •  
المادة ٨٢ اجراءات ٥

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ..... بأنه تسبب خطأ في قتل ..... وكان  
ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة  
الأشخاص للخطر فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة  
بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته • ثانياً : قاد سيارة بحالة تعرض حياة  
الأشخاص للخطر وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨/١ من قانون العقوبات ومواد  
القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ • ومحكمة جنح الظاهر الجزئية قضت

حضوريا بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بالفصل في الدعوى لكون الواقعة جنسية وأمرت بإحالتها الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها .

فاستأنت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وتأيد الحكم المستأنف . وبأشرت النيابة العامة بتحقيق الواقعة ثم قيدتها جنائية بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات وجنحة بالمادة ٢٣٨/١ من ذات القانون ومخالفة بالمواد ١ ، ٢ ، ٨٨ ، ٩٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ ضد المتهم بوصف أنه في يوم ٢٢ يونيه سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الظاهر محافظة القاهرة . ( أولا ) ضرب عمدا . . . . . بأن صدمه بسيارته فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ولم يكن يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب افضى الى موته . ( ثانيا ) تسبب خطأ في موت المجنى عنه المذكور وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة ونم يتبين خلل الطريق أمامه فصدء المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . ( ثالثا ) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وطلبت من مستشار الأحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمناقشته طبقا لمواد الأحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها بحالتها للنياية العامة لاجراء شئونها فيها . بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٨٠ تقدمت النيابة بطلب لمحكمة النقض لتحديد المحكمة المختصة موقفا عليه من رئيسها .

## المحكمة

من حيث ان النيابة العامة قدمت طلبا في ١٩٨٠/٦/٢٨ بتعين المحكمة المختصة بنظر القضية . . . سنة ١٩٧٦ كى شرق القاهرة المقيدة برقم . . . سنة ١٩٧٦ جنايات القاهرة .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الدعوى الجنائية رفعت أولا



أمام محكمة جناح الظاهر برقم ٥٥٥ سنة ١٩٧٥ بوصف القتل الخطأ والقيادة الخطرة وقضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها تأسيساً على أن الواقعة تشكل جريمة ضرب أفضى إلى الموت واستأنفت النيابة العامة وتأييد الحكم استئنافاً بجلسته ١٩٧٢/٤/٣ قدمت النيابة الأوراق - بعد تحقيق الواقعة - إلى مستشار الأحالة لإحالتها إلى محكمة جنايات القاهرة ، بوصفي جريمة ضرب المفضي إلى موت وجنحتي القتل الخطأ والقيادة الخطرة ، فأحالها - ومحكمة جنايات القاهرة قضت فيها بجلسته ١٩٨٠/٣/٢٣ بعدم اختصاصها بنظرها تأسيساً على أن الواقعة التي أقيمت بها تكون جريمة قتل خطأ لتخلف ركن العمد فيها ومن ثم تقدمت النيابة العامة إلى محكمة النقض بهذا الطلب لتحديد المحكمة المختصة على أساس توافر حالة التنازع السلبي بتخلي محكمة جنايات القاهرة عن نظر الدعوى ولأن محكمته الجناح ستقضي حتماً بعدم جواز نظرها إذا ما أعيد رفعها إليها . لما كان ذلك ، وكان البين أن النيابة العامة لم تظن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة بجلسته ١٩٨٠/٣/٢٣ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى كما أن الحكم الصادر من محكمة الجناح بعدم الاختصاص بنظر الدعوى قد أصبح نهائياً وبذلك فقد أصبحت كلتا المحكمتين متخليتين عن اختصاصهما وهو ما يتحقق به التنازع السلبي الذي رسم القانون الطريق لنفاذه نتائجاً فتمتد لمحكمة النقض - في مثل صورته - تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى عملاً بالمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مخاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة جنايات القاهرة أن الدعوى أحيلت إليها بوصف جريمة ضرب أفضى إلى موت وجنحتي إصابة خطأ وقيادة خطيرة وهي لم تقض بعدم اختصاصها بنظرها وباعتبارها جريمة إلا بعد أن تلبت أقوال الشهود وأدلى الدفاع بمرافته بجلسته ١٩٧٩/٣/١٩ ما كان يقتضي منها أن تحكم في الدعوى حتماً وإن رأت أنها جريمة ، وذلك عملاً للمادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مينة في أمر الأحالة ، وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جريمة فلها أن تحكم فيها بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية ، أما إذا

لم تر ذلك إلا بعد التحقيق ، تحكم فيها ، لما كان ذلك ، وأيا كان الوصف القانوني الواقعة التي أقيمت بها الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة فهي مختصة حتما بنظرها والفصل فيها سواء بوصفها جناية وذلك لاندراجها - بهذا الوصف - ضمن اختصاصها الأصيل المقرر في المادة السابعة من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن السلطة القضائية أو باعتبارها جنحة تم تحقيقها في الجلسة مما كان يتعين معه أن تحكم فيها أعماذ لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين قبول هذا الطلب وتعين محكمة جنايات القاهرة للفصل في الدعوى •



## جلسة ٤ ، من يناير سنة ١٩٨١

بقيادة السيد المستشار / محمد عبد الواحد الديب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، وحسين كامل حنفي ، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى .

( ٨ )

### الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٠ القضاية

( ١ ) حكم « بيانات التسبب » « تسببه » تسبب معيب » .  
نقض « اسباب الطعن » ما يقبل منها » .

وجوب أن يبين الحكم الصادر بالادانة مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ومؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به .

( ٢ ) نصب جريمة « أركانها » . حكم « تسببه » تسبب معيب » .  
اثبات « بوجه عام » . نقض « اسباب الطعن » ما لا يقبل منها » .  
عدم بيان ما صدر عن المتهم مما حمل المجنى عليه على التسليم في ماله . قصور .

( ٣ ) نقض « نظره والحكم فيه » . -

عدم امتداد النقض لمحكوم عليه لم يوصد أمامه باب المعارضة في الحكم ولو اتصل به سبب الطعن .

١ - من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي أستاذ إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به .

٢ - يجب في جريمة النصب أن يبنى الحكم بيان ما صدر عن المتهم من قول أو فعل في حضرة المجنى عليهم مما حملهم على التسليم في مالهم، وذلك حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . وكان الين من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد أقوال المجنى عليهم التي عول عليها في أدانته الطاعن ، كما لم يبين ما صدر من الطاعن من قول أو فعل في حضرة المجنى عليهم مما حملهم على التسليم في مالهم فإنه يكون ممياً بالقصور .

٣ - وإن كان وجه الطعن يتصل بالمحكوم عليه الآخر الذي استأنف حكم محكمة أول درجة مع الطاعن ، بما يدعو إلى نقض الحكم والاحالة بالنسبة له أيضاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ من ١٩٥٩ في شأن حالات واجرامات الطعن أمام محكمة النقض إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابياً بالنسبة له قابلاً للطعن فيه بالمعارضة فإن أثر الطعن لا يمد إليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بانهم : ( أولاً ) ارتكبوا تزويراً في جوازات السفر المينة بالتحقيق والتي صدرت صحيحة بأن قاموا باصطناع تأشيرات دخول للأراضي السعودية وأسندوها زوراً إلى القنصلية السعودية وذلك على النحو المبين بالأوراق ( ثانياً ) توصلوا إلى الاستيلاء على النقود المينة بالتحقيق والمخاصة بـ . . . وآخرين باستعمالهم طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أوهموا المجنى عليهم بأنه في مقدورهم تسهيل اجراءات سفرهم للبلاد العربية والحصول على تأشيرات دخول لتلك البلاد واتخذوا من أحد المكاتب الخاصة بالتمه الأول - الطاعن - مسرحاً لمزاولة تشايطهم ولتأييد زعمهم لكسب ثقة المتعاملين معهم فانخدع المجنى عليهم وسلموهم تقوذهم المينة بالأوراق ثم تبين أن



التأثيرات التي سببها المتهمون للمجنى عليهم مزورة ، وطلبت عقابهم بالمادتين ٢١٧ ، ٢٢٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الدقى الجزئية قضت حضوريا بالنسبة للطاعن وآخر بحبس كل منهما سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لكل منهما لايطاق التنفيذ عما أسند اليه . فأستأنف المحكوم عليهما ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بالنسبة للطاعن وغايبا بالنسبة للمتهم الآخر بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطن الاستاذ / ..... - بصفته وكيلًا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

### المحكمة

حيث ان مما يتراءى للطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة النصب قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد عول على أقوال المجنى عليهم دون أن يبين مضمونها ، فضلا عن أنها لاتؤدى الى ما رتب عليها اذ قرروا أن المتهمين الآخرين هما اللذان تسلموا منهم الجوازات والنقود ونفوا صلتهم بالطاعن .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد وصف الاتهام استطرد الى قوله ، وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهمين من أقوال المجنى عليهم ومن افادة سفارة المملكة العربية السعودية التي تفيد أن التأثيرات الموجودة على الجوازات المضبوطة مزورة وليست صادرة من القنصلية ، ومتى كان ذلك ، وكان المتهمون قد احتالوا على المجنى عليهم لسلب بعض ثرواتهم وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايها الناس بوجود واقعة مزورة ومشروع كاذب هو ايهاهم بالحصول على تأشيرات دخول لدولة السعودية وتمكنوا بذلك من سلب المبالغ

الموضحة بالتحقيقات من المجنى عليهم تحت تأثير هذه الواقعة المزورة والم شروع الكاذب الأمر المعاقب عليه بنص المادة ٣٣٦ ع وقد أيد هذا الاحتيال تقديم جوازات السفر للمجنى عليهم وعليها بصمة مزورة للتأشيرة المطلوبة وتعين والحال كذلك ادانتهم عملا بنص المادة ٣٣٦ ع ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي أستد إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، وأنه يجب في جريمة النصب أن يعنى الحكم بيان ماسدر عن المتهم من قول أو فعل في حضرة المجنى عليهم مما حملهم على التسليم في مالهم ، وذلك حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اتبناها بالحكم . وكان الين من الحكم المظنون فيه أنه لم يورد أقوال المجنى عليهم التي عول عليها في ادانته الطاعن ، كما لم يبين ماسدر من الطاعن من قول أو فعل في حضرة المجنى عليهم مما حملهم على التسليم في مالهم فانه يكون ميا بالتصور بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث وجوه الطعن الأخرى . لما كان ذلك فانه وان كان وجه الطعن سالف الذكر يتصل بالمحكوم عليه الآخر الذي استأنف حكم محكمة أول درجة مع الطاعن ، بما يدعو الى نقض الحكم والاحالة بالنسبة له أيضا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أنه لما كان الحكم المظنون فيه قد صدر غاييا بالنسبة له قابلا للطعن فيه بالمعارضة فان أثر الطعن لا يمتد إليه .



## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين : حسن جمعه ، وأحمد محمود هيكمل ، ومحمد عبد الخالق  
النادي ، وأحمد أبو زيد .

( ٩ )

### الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٠ القضائية

- ١ - وقف تنفيذ • عقوبة « العقوبة التكميلية » « وقف تنفيذها » •  
نقض • « حالات الطعن ، الخطأ في تطبيق القانون » •

ايقاف التنفيذ في الجنايات والجنح • قصره على العقوبات الجنائية  
البحثة دون غيرها من عقوبات ولو تضمنت معنى العقوبة •

عقوبة اغلاق المحل المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٤  
لسنة ١٩٧٦ ليست عوبة بحته • الحكم بوقف تنفيذها • خطأ في القانون

- ٢ - نقض « حالات الطعن ، الخطأ في تطبيق القانون » « الحكم في  
الطعن » •

مؤدى اعمال نص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عند نقض  
الحكم المطعون فيه للخطأ في تطبيق القانون • تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى  
القانون ، طالما كان قد انتهى الى صحة اسناد الجريمة موضوع الطعن الى  
المطعون ضده وبين واقعيتها بما تتوافر به كافة عناصرها القانونية •

ان المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف  
تنفيذ العقوبة عند المحكت في جناية أو جنحة بالحبس أو الغرامة انما عنت  
العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الاخرى التى لاتعتبر عقوبات  
بحته حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ولما كانت عقوبة اغلاق المحل المنصوص

عليها في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه لا تعتبر عقوبة بحتة وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة فإن الحكم المطعون فيه إذا أمر بوقف تنفيذ عقوبة إغلاق المحل دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها فانه يكون قد أخطأ صحيح القانون في هذا الصدد أيضا مما يبيح ويستوجب نقضه، لما كان ذلك، وكان صحيح هذا الخطأ الذي تودي فيه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي، وكان الحكم قد انتهى إلى صحة استناد الجريمة المنسوبة إلى المضمون ضده وبين واقعتها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لها فانه ينبغي وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه والحكم بتنقيض القانون .

## الوفائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه لم يقيد اسمه في السجل التجاري في الميعاد المحدد، وطلبت عقابه بالمواد ٢، ٣، ١٧، ١٩ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة جنح مطاي الجزئية قضت غيابيا بتفريم المتهم عشرة جنيئات فعارض وقضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت النيابة العامة، ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المستأنف وتحويله الى تفريم المتهم عشرة جنيئات وغلق المحل حتى الترخيص والإيقاف .

نظمت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنص على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق



القانون . ذلك بأنه أمر بتوقيت عقوبة الغلق مع وقف تنفيذها في حين أن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ اطلقها من التوقيت ، فضلا عن انه لا يجوز وقف تنفيذها طبقا لاحكام المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان المادة ١٧ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري تقضى بحظر مزاولة التجارة في محل تجارى الالمى يكون اسمه مقيدا في السجل الذى يقع في دائرته المحل التجارى كما تقضى المادة ١٩ من ذات القانون بمعاقة من يخالف ذلك بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه واغلاق المحل - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة مزاولة التجارة بسجل تجارى دون قيد اسمه في السجل الممد لذلك ، وقضى بتفريمه عشر جنيهات وغلق المحل حتى الترخيص والايقاف يكون قد خالف صحيح القانون ذلك بأن المادة ١٩ من القانون سالف البيان نصت على اغلاق المحل دون توقيت لهذه العقوبة ، هذا الى أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جناية أو جنحة بالحبس أو الغرامة انما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الاخرى التى لاتعتبر عقوبات بخته حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ولما كانت عقوبة اغلاق المحل المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ المار بيانه لاتعتبر عقوبة بخته وان بدا أنها تتضمن معنى العقوبة فان الحكم المطعون فيه اذ امر بوقف تنفيذ عقوبة اغلاق المحل دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها فانه يكون قد اخطأ صحيح القانون في هذا الصدد ايضا مما يعيبه ويستوجب نقضه ، لما كان ذلك ، وكان تصحيح هذا الخطأ الذى تردى فيه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعي ، وكان الحكم قد انتهى الى صحة اسناد الجريمة المنسوبة الى المطعون ضده وبين واقعتها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لها فانه يمين وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجرامات الطعن امام محكمة النقض نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨١

رئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد رفعت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد حلمي راغب ، جمال منصور ، محمد محمود عمر ، سمير ناجي .

( ١٠ )

### الطعن رقم ١٧ : ٩ لسنة ٥٥ التضيائية

رد الاعتبار . سلاح . قانون . تقضى « حالات الطعن » مخالفة القانون .

— مناط رد الاعتبار عملا بالمادتين ٥٥٠ ، ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية وأثره ؟

قانون الأسلحة لم يورد نصا يؤدي الى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .  
 أساس احتساب الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ اجراءات ؟  
 تحييص مدى تكامل المدة المقررة لرد الاعتبار القانوني من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة . واجب . مخالفة ذلك قصور وخطا في تطبيق القانون .

لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه عقوبة جنحة في جريمة غير ما ذكر في الفقرة أولا من المادة متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه « دائما » أو كانت العقوبة قد سقطت بمضي المدة فتكون المدة اتمت عشر سنة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنحة أو جنحة مما يحفظ عنه بصحيفته بقلم السوابق ، وتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار اليه على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان



الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتأفر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي الى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الاجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للعرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦ فقرة ثالثا من قانون الأسلحة والذخائر . لما كان الاصل في احتساب الاجل المتقدم هو من تاريخ انقضاء العقوبة في السابقة واسناد نهايته الى تاريخ الحكم في الواقعة موضوع المحاكمة ولا عبره في هذا الصدد بتاريخ صدور الحكم القاضي بالعقوبة في السابقة على نحو ما ذهب الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، فانه كان على المحكمة أن تمحص مدى تكامل المدة المقررة لرد الاعتبار القانوني من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة . أما وهي لم تفعل واحتسبت هذه المدة من تاريخ صدور الحكم بالعقوبة فان حكمها يكون مميا بالقصور ومنطويا على خطأ في تطبيق القانون . بما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى . لما كان ما تقدم وكانت الاوراق قد خلت مما يبين على التحقق من أن الاجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لما ينقض . فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز سلاحا ناريا منشخنا ( مسدسا ) حالة كونه ممن لايجوز الترخيص لهم بحيازة واحراز الأسلحة النارية لسبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنتين في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس هي قضية الجنائية رقم ... وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمقابته بالمواد ١/١ و ٧/٢٦ و ٣٠ و ٣٢ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة

١٩٥٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول ٣ الملحق بالقانون الأول  
فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بنى سوف قضت حضوريا عملا  
بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن  
لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح الناري المضبوط . فطن المحكوم  
عليه في هذا الحكم بطريق التقص . . . الخ

## المحكمة

وحيث ان مما ينطأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أذ داته بجريمة  
أحراز سلاح ناري متشخص مع توافر الظروف المشدد المستند من  
من سبق الحكم عليه بالحبس مع النخل لمدة ستين في جناية ضرب  
أفضى الى الموت قد ثابه قصور في التسيب وانطوى على خطأ في تطبيق  
القانون ، ذلك بأن الطاعن تمسك في دفاعه بأنقضاء المدة اللازمة لرد  
اعتباره اليه قانونا طبقا لنص المادة ٥٥٠ من قانون الاجرامات الجنائية  
يد أن الحكم التفت عن هذا الدفاع ورد عليه بقول غير سائق ، مما يمه  
ويوجب نقضه .

وحيث أن البين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت  
الدعوى الجنائية على الطاعن لأنه في يوم ٦ يونيو سنة ١٩٧٧ أحرز سلاحا  
ناريا متشخصا بدون ترخيص مع سبق الحكم عليه بالحبس لمدة ستين  
في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس هي الجناية رقم ١٧٨٩ لسنة  
١٩٦٧ كلى اسيوط وطلبت معاينة بالمواد ١/١ و ٧/ب و ٢/٢٦ ، ٣ من  
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة  
١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول .  
وأورد الحكم في مدوناته ما ثبت من الاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية  
للطاعن من أنه سبق الحكم عليه بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٧٠ حضوريا

بالحبس مع الشغل مدة سنتين لجريمة ضرب أفضى الى الموت فى الجناية رقم ١٧٨٩ لسنة ١٩٦٧ كلى أسيوط . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قرر أن العقوبة المقر بها عليه فى جناية الضرب المفضى الى الموت قد رد اليه اعتباره عنها بحكم القانون وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله « الثابت أنه أدين فى تلك الجناية وعوقب بالحبس مع الشغل لمدة سنتين بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٧٠ ولما كان نص المادة ٥٥٠ من قانون العقوبات . بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة - فى غير ماذكر بالفقرة الأولى - متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائداً أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون اثنى عشر سنة ( الفقرة ثانيا منها ) فاذا كان ذلك وكانت الجريمة موضوع هذا الاتهام وقعت بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٧٦ ومن ثم يضحى جلياً أن القول بعدم توافر الظروف المشدد المنصوص عليه بالمادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر على هذا الأساس فى غير محله متعين الرفض ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة فى جريمة غير ما ذكر فى الفقرة أولاً من المادة متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائداً أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنى عشر سنة دون أن يصدر عليه فى خلال هذا الأجل حكم بعقوبة فى جناية أو جنحة مما يحفظ عنه بصحيفته بقلم السوابق ، ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار اليه على رد الاعتبار محو الحكم القاضى بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان التسارع لم يورد فى قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتأفر مع هذه القاعدة العامة ويؤدى الى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص



عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦ فقرة ثالثا من قانون الأسلحة والذخائر ، لما كان ذلك ، وكان الأصل في احتساب الاجل المتقدم هو من تاريخ انقضاء العقوبة في السابقة واسناد نهايته الى تاريخ الحكم في الواقعة موضوع المحاكمة ولا عبرة في هذا الصدد بتاريخ صدور الحكم القاضي بالعقوبة في السابقة على نحو ما ذهب الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، فإنه كان على المحكمة أن تحصى مدى تكامل المدة المقررة لرد الاعتبار القانوني من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة . أما وهي لم تفعل واحتسبت هذه المدة من تاريخ صدور الحكم بالعقوبة فإن حكمها يكون معيا بالنسور ومنطويا على خطأ في تطبيق القانون . بما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى . لما كان ماتقدم وكانت الاوراق قد خلت مما يعين على التحقق من أن الاجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لما ينقض . فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد رفعت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمى راغب ، جمال منصور ، محمد محمود عمر ، وسامير ناجى .

( ١١ ) .

### الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٥٠ القضائية

اثبات « بوجه عام » . حكم « بيانات الادانة » « تسببيه » ، تسبیب معيب « . اختلاس اموال اميرية . نقض « اسباب الطعن ، مايقبل منها » . وجوب اشتمال حكم الادانة على بيان الواقعة وظروفها . وادلة الثبوت . والا كان قاصراً . مثال لتسبیب معيب فى جريمة اختلاس .

أوجب القانون فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بايراد مؤدى الادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكمها قاصرا . لما كان ما أورده الحكم المضمون فيه بيانا لواقعة الدعوى جاء غامضا ولا يبين منه أركان الجريمة المسندة الى الطاعن ، فضلا عن أنه عول على تقرير لجنة الجرد دون أن يورد مضمونه ومؤداه والاسانيد التى أقيم عليها حتى يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذى استبطلت منه معتقدها فى الدعوى مما يصح بالتقصير فى البيان ، ويجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في غضون سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز المنطقة محافظة الغربية بصفته موظفا عموميا من الامناء على الوقائع ( أمين مخازن جمعيات ميت يزید والقرشية ومسهلة الزراعية ) اختلس مستلزمات الانتاج المينة وصفا بالاوراق والتي بلغت قيمتها ٦٨٣٣٧٦ ج والمملوكة للجهات سالفة الذكر والمسجلة اليه بسبب وظيفته بأعتبره امينا عليها • وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١١٢ ، ١١٨ من قانون العقوبات فقرر ذلك • ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة اتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ ٦٨٣٣٧٦ ج وبالزامه برد مثل هذا المبلغ وبمزيله من وظيفته • فعلن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

وحيث ان مما ينطأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجناية الاختلاس قد شابه القصور في البيان ، ذلك بأنه جاء قاصرا في بيان واقعه الدعوى والظروف التي لا يستلزمها وخلا من استظهار عناصر الجريمة وأركانها والاساس الذي احتسبت المحكمة على مقتضاء قيمة المبلغ المختلس ، كما عوّض على تقرير لجنة الجرد دون أن يبين فحوى هذا التقرير ويفصح عن وجه اتخاذ دليلا مؤيدا لصحة الواقعة ، مما يبيح بما يستوجب نقضه •

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بقوله « وحيث ان واقعة الدعوى وعلى ما يبين من مطالعة الاوراق وما تم من تحقيقات ودار بجلسته المحاكمة تخلص في أن المتهم ..... أمين



مخازن جمعيات ميت يزيد والقرشية ومسهلة الزراعية اختلس في غضون عام ١٩٦٧ مبيعات وكمية من الكسب وأكياس قيمتها ٣٧٦ر٦٨٣ ج كانت قد سلمت إليه بصفته سائلة الذكر، ثم أورد الحكم مؤدى أقوال الشهود وتقرير لجنة الجرد التي عول عليها في الادانة بقوله : أذ شهد ..... الوكيل المالى لبنك التسليف الزراعى والتعاونى بالسطة بأن لجنة شكلت لجرد عهده المتهم بمخازن جمعيات ميت يزيد ومسهلة والقرشية فتبين وجود عجز في كميات الكسب والمبيعات والاجولة تقدر قيمته ببلغ ٣٧٦ر٦٨٣ ج وشهد ..... مراجع حسابات البنك ..... مدير الجمعية التعاونية الزراعية بميت يزيد و ..... رئيس حسابات الجمعية سائلة الذكر بمضمون ما تقدم ذكره ، وثبت من تقرير لجنة الجرد النهائى اخلاص المتهم للاموال السالف بيانها ، لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسترجة للمقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة نبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بأيراد مؤدى الادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكمها قاصرا ، ولما كان ما أوردته الحكم انطمعون فيه بيانا لواقعة الدعوى جاء غامضا ولا يبين منه أركان الجريمة المسندة الى الطاعن ، فضلا عن أنه عول على تقرير لجنة الجرد دون أن يورد مضمونه وموداه والاسانيد التي أقيم عليها حتى يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذى استبطلت منه معتقدها في الدعوى مما يصح بالقصور في البيان ، ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثنائها في الحكم . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المظنون فيه يكون معيا بما يوجب نقضه والاحالة بنير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

## جاسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد رفعت خفاجي نائب رئيس  
المحكمة ومعضوية السادة المستشارين / أمين أمين عليوه ، فوزي المملوك  
وفوزي أسعد ، عبد الرحيم نافع .

( ١٢ )

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥ القضائية

- ١ - اجراءات « اجراءات التحقيق » . نيابة عامة . تحقيق .  
الندب للتحقيق . كفاية ثبوته من أوراق الدعوى .
- ٢ - تفتيش « اذن التفتيش ، اصداره » . نيابة عامة .  
التفتيش الذي بجرية النيابة العامة . او تاذن في اجرائه . شرط  
صحته ؟
- ٣ - اثبات « بوجه عام » . استدالات . اذن تفتيش ، اصداره .  
تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش . موضوعي .
- ٤ - تفتيش « اذن التفتيش . اصداره » . مواد مخدرة .  
كون التحريات أسفرت عن أن المتهم وآخرين يجلبون المواد المخدرة  
ويروونها بالبلاد . اصدار الاذن بضبط المتهم حال نقلها من المكان الذي  
يخفيها فيه . مؤداه : صدور الأمر لضبط جريمة تحقق وقوعها .
- ٥ - اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل ،  
نقض « اسباب الطعن ، مالا يقبل منها » .  
حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تظمن اليه من ادلة  
وعناصر الدعوى .

- ٦ - اثبات « شهود » • نقض « أسباب الطعن ، مالا يقبل منها » •  
وزن أقوال الشهود • موضوعي •
- ٧ - اثبات « شهود » • نقض • « أسباب الطعن ، مالا يقبل منها » •  
تناقض أقوال الشهود • لا يعيب الحكم • مادام قد استخلص الادانة  
من أقوالهم استخلاصا سائفا مالا تناقض فيه •
- ٨ - إجراءات « اجراءات التحريز » • نقض « أسباب الطعن ،  
مالا يقبل منها » •  
اجراءات تحريز المضبوطات • عدم ترتب البطلان على مخالفتها •
- ٩ - اجراءات « اجراءات التحقيق » • اجراءات المحاكمة • اثبات  
« بوجه عام » « خيرة » • حكم « تسببيه ، تسبب غير معيب » • مواد مخدرة  
نقض « أسباب الطعن ، مالا يقبل منها » •  
اطمئنان المحكمة الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت الى التحليل  
وأخذها بالنتيجة التي انتهى اليها • عدم جواز مجادلتها فيه •
- ١٠ - جريمة « أركانها » • قصد جنائي • مواد مخدرة • نقض  
« أسباب الطعن ، مالا يقبل منها » •  
تقصي العلم بحقيقة المخدر • موضوعي •
- ١١ - اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص  
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » •  
حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى واطراح ما يخالفها •
- ١٢ ، ١٣ - اثبات « بوجه عام » • نقض « أسباب الطعن ، مالا يقبل  
منها » •
- ١٢ - جواز اثبات الجرائم - على اختلاف أنواعها - الا مما استثني  
منها - بكافة طرق الاثبات •
- ١٣ - العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع القاضي بناء على الادلة  
الطروحة عليه •



١٤ - البات « بوجه عام » • محكمة الموضوع • سلطتها في تعديل وصف التهمة • جريمة « أركانها » • وصف التهمة •

عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم • حقها في تعديله متى رأت ان ترد الواقعة الى الوصف القانوني السليم • تعديل وصف تهمة جلب المخدر - المقامة به الدعوى - الى حيازته بقصد الاتجار • وهو وصف أخف • عدم تضمينه اسناد واقعة مادية او اضافة عناصر جديدة •

١٥ - البات « شهود » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره » • نقص « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » • اجراءات « اجراءات المحاكمة » • سكوت الدفاع عن طلب سماع الشهود • مفاده ؟

١٦ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • اجراءات « اجراءات المحاكمة » •

بولى محام المرافعة عن موكله فقط مفاده ؟

اثبات حضوره مع آخر في بعض محاضرات جلسات المحاكمة • خطأ مادي لا يعيب احراءات المحاكمة •

١٧ - البات « شهود » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • ثبوت وفاة شاعده اثره • تعذر سماع شهادته •

بلاوة اقوال الشاعده الفائت • من الاجازات • تكون واجبة • اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه •

١٨ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • اجراءات « اجراءات المحاكمة » • نقص « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

حق المحكمة في الاعراض عن طلب الدفاع اذا كانت الواقعة قد وضعت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى • بشرط بيان العلة •

١٩ - جريمة « أركانها » • مواد مغفلة • اختصاص « الاختصاص الولائي والنوعي » « الاختصاص المحل » « الاختصاص المكاني » •

جريمة احراز أو حيازة المخدر • طبيعتها : جريمة مستمرة • اثر ذلك ؟

٢٠ - اختصاص «الاختصاص الولائي» «النوعى» • محكمة الجنايات

محاكم الجنايات • تشكيلا • المادتان ٣٦٦ ، ٣٦٧ • ج •

توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وتعيين من يعهد اليه من المستشارين القضاء بمحكمة الجنايات • تنظيم ادارى بين دوائر المحكمة • اثر ذلك ؟

٢١ - رد القضاء • حكم « بطلان الحكم » • قضاء • ردهم •

أصدار الحكم قبل احاطة اعضاء الهيئة التى أصدرته علما بحصول التقرير بطلب ردهم • لا عيب •

١ - « لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على النحو سالف البيان أن رئيس النيابة عندما أصدر الأذن قد وقع باعتباره متدبا من النائب العام وهو ما لا يمارى فيه الطاعن فإن مفاد ذلك أنه كان متدبا ممن يملك ندبه قانونا » وكان يكفى فى أمر النذب للتحقيق أن يثبت حصول هذا النذب من أوراق الدعوى ، فإن ما أثبتته الحكم يكفى لاعتبار الأذن صحيحا صادرا ممن يملك إصداره ويكون الحكم سليما فيما انتهى اليه من رفض الدعوى بطلان اذن التفتيش •

٢ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجرته النيابة أو تاذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرية أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف اتصاله بالجريمة •

٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

٤ - اذ كانت المحكمة قد اقتضت بجدية الاستدلالات التي أسفرت عن أن الطاعن الأول وآخرين يجلبون كميات كبيرة من المواد المخدرة ويروجونها بها وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبط الطاعن الأول حال نقلها الى القاهرة من المكان الذي يخفونها فيه بعد تهريبها الى الساحل الشمالي الغربي للبلاد باعتبار أن هذا النقل مظهر لنشاطه في ترويج المواد المخدرة التي بحوزها ويتجر فيها بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تخضع للقانون الجنائي المصري تحقق وقوعه من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفي لاعتبار الاذن صحيحا صادرا لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجعت نسبتها الى المأذون بتفتيشه ويكون ما ينمى الطاعنان في هذا الصدد غير سديد .

٥ - لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة الساتفة التي أوردتها الى أن المراقبة التليفونية لم يكن لها أثر في اجراءات القبض والتفتيش التي تمت تنفيذا للاذن الصادر من النيابة العامة بذلك فإن ردها على الدفع بطلان الاذن بأجراء المراقبة التليفونية يكون ردا كافيا وسائما لتبرير رفضه .

٦ - وزن أقوال الشهود تقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتحويل القضية على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب عليها .



٧ - تناقض الشهود في أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائما لا تناقض فيه .

٨ - قضاء محكمة النقض قد استقر على ان اجراءات تحرير المضبوطات وفقا لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم يصل اليها البت .

٩ - لما كان ماثيره الطاعنان من اختلاف وزن المخدر وشكله مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد أطمأنت الى أن العين المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها وأطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تريب عليه ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها أن هي التفتت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن مادام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب

١٠ - لما كان الحكم قد أورد : « أنه بالنسبة للمتهم الثاني فإن ركن علمه بالمخدرات مستفاد من ملازمته للمتهم الأول ثم قيادته السيارة من الاسكندرية ومن الحالة التي كانت عليها المخدرات بالسيارة فقد عثر عليها بدخل الحقيه الخلفية وعلى المقعد الخلفي وفي الفراغ بين هذا المقعد والمقعد الأمامي أى كانت خلف المتهم المذكور مباشرة مما يقطع بأنه كان قد علم بأمرها وشارك بصفته القائد في وضعها على هذه الصورة »، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، واذ كان هذا الذي ساقته المحكمة فيما تقدم كافيا في الدلالة على أن الطاعن الثاني كان يعلم بكنه المادة المخدرة المضبوطة فإن ما ينمى في هذا الخصوص لا يكون له محل .

١١ - لما كان من المقرر أن حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة

لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها مائتاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

١٢ - الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها الينة وقرائن الأحوال فلا يصح مطالبة القاضى بالأخذ بدليل دون دليل أو التقيّد في تكوين عقيدته بدليل معين .

١٣ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها مادام أن هذا الدليل له مأخذ صحيح من أوراق الدعوى .

١٤ - لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيّد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تسجيلها الى الوصف القانونى السليم ، وكانت المحكمة قد رأت أن أوراق الدعوى خالية من الدليل القينى القاطع على قيام واقعة الجلب في حق الطاعن الأول وقدرت أنه نظراً لكبر حجم كمية المخدرات المنسبوطة وما قرره جميع الشهود من أنه يتجر في المواد المخدرة وانتهت الى أن التكييف الصحيح للواقعة قبله هو حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار فلا يكون هناك وجه لدعوى الاخلال بحق الدفاع أو البطلان في الاجراءات ذلك أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس متى تجاوز بفضله الخط الجمركى ومن حق المحكمة أن تنزل على الواقعة التى صحت لديها الوصف القانونى السليم نزولاً من الوصف المين بأمر الاحالة وهو الجلب الى وصف أخف هو الحيازة بقصد الاتجار ولا يتضمن هذا التمديد أسناداً لواقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التى اتخذها أمر الاحالة أساساً للوصف الذى أرتأه .

١٥ - من المقرر أن سكوت المدافع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ومواصلة المرافعة دون اصرار على طلب سماعهم إنما يفيد أنه قد تنازل عن ذلك ضمنا .

١٦ - لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن المحامي الموكل عن الطاعن الثاني ..... قد تولى في مرافعة الدفاع عن موكله فقط مشيرا الى اختلاف موقفه عن موقف الطاعن الأول فإن مفاد ذلك أنه حضر جلسات المحاكمة موكلا عن الطاعن الثاني وحده ويكون ماورد ببعض تلك المحاضر من اثبات حضوره مع الطاعن الأول أو مع الطاعنين معا هو مجرد خطأ مادي لا يقدح في صحة الحكم أو يؤثر في سلامة اجراءات المحاكمة . هذا فضلا عن أن كلا من الطاعنين قد انفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تسمى له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرهما بما تنفي معه مظنة الاخلال بحق أيهما في الدفاع .

١٧ - لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن الشاهد التاسع المقدم ..... قد توفي الى رحمة الله وبات سماع شهادته متعذرا فلا على المحكمة ان شي لم تقرر تلاوة أقواله بالجلسة ، ذلك أن تلاوة أقوال الشاهد الغائب هي من الاحازات ولا تكون واجبه الا اذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك وهو ماخلت محاضر جلسات المحاكمة من اثباته الأمر الذي يتنفي معه وجه انطمن على الحكم في هذا الخصوص .

١٨ - من المقرر انه وان كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع مايبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا انه متى كانت الواقعة قد وضحت لديه أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة .

١٩ - لما كان من المقرر أن جريمة احراز أو حيازة المخدر من الجرائم



المستمرة ، وكان وقوع الجريمة موضوع الدعوى المسائلة وان بدأ بدائرة محافظة الاسكندرية وكان ضبط المخدر قد تم عند الكيلومتر ٥٢/٥٣ من الطريق الصحراوي الى القاهرة في مكان تابع لمحافظة النجيزة الا أنه ليس من شأن هذا أن ينفي وقوع الجريمة بدائرة اختصاص محافظة البحيرة التي مربها الطاعنان حيث فطن أفراد الكمين الأول الى مرور سيارتهما ، ولا ينير من ذلك الأمر أن يكون ضبطهما قد اقضى استمرار المطاردة حتى حدود المحافظة التالية والحكم المطعون فيه اذ اعتق هذا النظر واعتبر أن الدفع بعدم اختصاص محكمة جنايات دمنهور على غير سند من القانون فانه لا يكون قد خالف القانون في نفيه ويكون النفي عليه في هذا الخصوص غير سديد .

٢٠ - لما كانت المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف ، وكانت المادة ٣٦٧ من القانون ذاته تنص على أن « تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يمهده اليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات وأنه اذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف ، ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكاتبة بالجهة التي تتعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين ، وكان مؤدى ذلك أن الشارع لم يربط البطلان إلا في هذه الحالة الأخيرة التي تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة ملف طلب الرد رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ قضائية استئناف الاسكندرية أن هذا الطلب قد نظرت به محكمة جنايات دمنهور مشككة من ثلاثة من مستشاري محكمة استئناف الاسكندرية في حضور ممثل النيابة العامة وأصدرت فيه حكماً بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ قاضيا بقبول طلب الرد شكلاً وفي الموضوع

برفضه ويتفرع طالب الرد مبلغ ثلاثمائة جنيه ومصادرة الكفالة فإن حكمها يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون ، ولا يؤثر في هذا أن تكون تلك الدائرة مختصة أصلاً بالمواد المدنية ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وبالتالي تعيين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحكمة الجبايات لا يعدو أن يكون تنظيمًا إداريًا بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعاً من الاختصاص تفرد به دائرة دون دائرة أخرى مما لا يترتب البطلان على مخالفته ، ويكون ما يدعيه الطاعنان من بطلان الحكم الصادر في دعوى الرد لصدوره من دائرة لا اختصاص لها بإصداره لا أساس له .

٢١ - لما كان الأصل في الإجراءات الصحيحة ، فإن الحكم برفض طلب الرد الأصلي الصادر بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ من قبل أن يحاط أعضاء الهيئة التي أصدرته علماً بحصول التقرير بطلب ردهم - يكون قد صدر صحيحاً في القانون ويكون النعي على الحكم بالبطلان لصدوره من هيئة محجوبة عن نظر الدعوى الجنائية على غير سند ويتمين رفضه .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة مركز وادي النطرون محافظة البحيرة • (أولاً) المتهم الأول (١) جلب جواهر مخدرة (حشيشاً) قبل الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة (٢) تعدى وقاوم بالصف موظفين عموميين من القائمين على تنفيذ القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ بأن أطلق عليهم العديد من الأعيرة النارية وذلك أثناء تأديتهم لوظيفتهم حسالة كونه حاملاً سلاحاً نارياً • (٣) حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً منسحقاً (مسدس) • (٤) حاز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته واحرازه • (ثانياً) المتهم الثاني : أحرز

جواهر مخدرة ( حشيشا ) وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الاحالة احالتها الى محكمة الجنايات لمطابقتها بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٣٣/أ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٥٣ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ ، ٦ ، ٢٦/٢ - ٤ ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق ، فقرر ذلك . ومحاكمة جنايات دمنهور - بعد أن عدلت وصف التهمة الأولى المسندة الى المتهم الاول بجعل احراز الجوهر المخدر بقصد الاتجار - قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ٥٧ من الجدول المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ ، ٦ ، ٢٦/٢ - ٤ ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٧٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق ، ورقم ١ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ ، ٢/٣٢ من قانون العقوبات ( أولا ) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبأختصاصها . ( ثانيا ) بمطابقة المتهم الأول ..... بالاشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه عشرة آلاف جنيه . ( ثانيا ) بمطابقة المتهم الثاني بالسجن لمدة عشر سنوات وتغريمه ألف جنيه . ( رابعا ) بمصادرة جميع المضبوطات . فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث أن مبنى أوجه الطعن التي تضمنتها تقارير الأسباب الاربعة



المقدمة من الطاعنين هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن الأول بجرائم حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار وسلاح نارى مشمخن وذخائر بغير ترخيص ومقاومة رجال مكافحة المخدرات بالقوة والعنف بإطلاق أعيرة نارية عليهم ، ودان الطاعن الثانى بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى - قد شابه تنصوير فى التسييب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع وأخطأ فى تطبيق القانون كما اعتراه البطلان فى الاجراءات ، ذلك بأنه تساند فى قضائه على ما ترتب على الاذن الصادر بالضبط والتفتيش من رئيس نيابة بالمكتب الفنى للنائب العام على الرغم من بطلانه وأورد ردا غير سائق على ما أبداه الطاعنان من دفع فى هذا الصدد قوامها بطلان هذا الاذن لصدوره ممن لا يملكه قانونا لعدم وجود ندب كتابى ممن اختصه القانون بإصداره وهو النائب العام ولصدوره - عن جريمة لم تقع بعد ولا تخضع للقانون الجنائى المصرى - بناء على تحريات غير جدية . كما عول الحكم على ما ترتب على الاذن باجراء المراقبة التليفونية على الرغم من بطلانه أيضا لصدوره من رئيس محكمة كلية بناء على طلب رجال الشرطة وندب أحدهم للقيام بذلك والصحيح فى القانون أن يصدر الاذن بناء على طلب النيابة العامة من القاضى الجزئى المختص كى تندب النيابة من تراء لاجراء المراقبة وبالتالى فإن جميع ما ترتب على اجراءات المراقبة التليفونية الباطلة يكون باطلا بدوره ولا يصح الأخذ بشهادة من باثروا هذه الاجراءات ، وقد عولت المحكمة فى قضائها على أقوال شهود الاثبات رغم تناقضها فى شأن مصدر علمهم بإحراز المخدرات والطريق الذى سيسلكه الطاعنان لنقلها الى القاهرة ، وعلاوة على ذلك فقد رد الحكم على ما أثاره الدفاع فى شأن بطلان اجراءات التحريز بمالا يصلح ردا ، والفتت عما أشار اليه من اختلاق المخدرات المضبوطة شكلا ووزنا عما تم عرضه على المحكمة فى احدى الجلسات ، ودلل على توافر ركن العلم بكنه المادة المضبوطة فى حق الطاعن الثانى بما لا يصلح دليلا على ذلك وبعد أن أورد الحكم مضمون التقارير التى قدمها الخبراء الفنيون عاد

فأطرحها دون سند يبرر ذلك ، كما كشفت مدونات الحكم عن أن الواقعة لم تكن مستقرة في ذهن المحكمة فتارة توردتها على أنها اعداد لجريمة جلب تم في لبنان وتارة على أنها احراز لجواهر مخدرة بقصد الاتجار فيها بمصر ثم انتهت الى تعديل وصف التهمة الأولى المسندة الى الطاعن الاول من جلب المخدر الى حيازة له بقصد الاتجار دون أن تلتفت نظر الدفاع الى هذا التغيير . وقد نظرت الدعوى في احدى الجلسات دون أن يكون المدافع عن الطاعن الثاني حاضرا فيها وسمعت المحكمة في بعض الجلسات بحضور محام واحد عن الطاعنين ما رغم ما بين مصالحهما من تضارب واستندت الى أقوال المقدم . . . . . الذي ثبت للمحكمة وفاته دون أن تأمر بتلاوة شهادته في الجلسة . هذا الى أن المحكمة لم تستجب لما أبداه الدفاع من طلبات جازمة في شأن ضم دفتر الأحوال ودفتر المكافآت الخاصة بإدارة مكافحة المخدرات للتعرف على أسماء المخبرين الذين شاركوا في الضبط من أجل سماع أقوالهم كشهود في الدعوى ، واستدعاء رؤساء أقسام مكافحة المخدرات بمحافظات البصرة والاسكندرية ومطروح الذين شاركوا في اجراء التحريات لسماع شهادتهم فضلا عن ضرورة سماع أقوال رئيس قسم الحرائق بمحافظة البحيرة الذي أعد أول تقرير في الدعوى . كما التفت عما تمسك به الدفاع من طلب ضم أشرطة تسجيل المراقبة التليفونية وسماعها بمرقة هيئة المحكمة في حضور الطاعنين والمدافعين عنهما ، ووجوب مائة خزان الوقود بالسيارة وضم احراز المضبوطات في هذه الدعوى وفي القضية رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٧ جنابات الحدام وتحليل عينة من كل ليسان ما اذا كانتا من مصدر واحد . ورفضت المحكمة رفع البصمات الموجودة على المسدس المضبوط لمضاهاتها بصمات الطاعن الاول ، واجراء تجربة على الطبيعة للتحقق من مدى قدرة سيارة متائلة للسيارة التي احترقت على السير فوق الرمال الناعمة واستظهار أثر اشتعال النار فيها على ما قد يكون بداخلها من مخدر الحشيش ، كما رفضت المحكمة ندب خير فني من قسم ميكانيكا السيارات بأي من الجامعات

المصرية لبيان مدى صحة التصوير الذي أدلى به شهود الاثبات سواء فيما يتعلق بإمكان سير السيارة فوق الرمال الناعمة أو بقاء أى أثر للمادة المخدرة بعد استمرار الحريق بداخلها لمدة تزيد على الساعة ، وقد أصر الدفاع على طلب مناقشة شهود الاثبات فيما أورده بمذكرته فى شأن ما سلف من أوجه الدفاع الا أن المحكمة رفضت كل هذه الطلبات بما لا يبرر رفضها . وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة جنائيات دمنهور وهى غير مختصة مكانيا بنظر الدعوى ، ومع أن الدفاع تمسك بذلك الا أن المحكمة رفضت هذا الدفع بما لا يصلح ردا عليه ، فضلا عن أن الهيئة التى أصدرته محجوبة عن نظرها اذ لا ولاية لها بالفصل فيها ، ذلك أن الطنب المقدم من الطاعن الأول برد هيئة المحكمة عن نظر هذه الدعوى عرض على الدائرة العاشرة استئناف الاسكندرية وهى دائرة مدنية غير مختصة بالفصل فيه فالاختصاص فى ذلك ينعقد لمحكمة الجنائيات دون غيرها ، كما أنه لدى نظر طلب الرد أمام تلك الدائرة المدنية بجلسته ٣ من مارس سنة ١٩٧٩ استشعر الطاعن الأول ما دعاه الى رد هيئة هذه الدائرة ذاتها فقرر بذلك لدى قلم كتاب محكمة الاستئناف بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٧٩ وهو ما ترتب عليه قانونا حجب دائرة الرد عن نظر طلب الرد الا أنه على الرغم من ذلك فقد أصدرت الدائرة العاشرة استئناف مدنى الاسكندرية فى اليوم التالى حكمها برفض طلب الرد الاصلى ، واذا صدر هذا الحكم من هيئة لا ولاية لها فأنه يكون باطلا ولا أثر له ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يكون صادرا من هيئة مازال حجبها عن نظر الدعوى الجنائية قائما مادام الضب الاصلى المقدم لردّها لم يصدر فيه حكم نهائى صحيح فى القانون ولكل هذا يكون الحكم المطعون فيه معيا بما ، يوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة تؤدى الى مارتبه عليها - عرض للدفع بطلان الاذن بالضبط



والتفتيش ورد عليه في قوله : انه مردود بأنه من المقرر قانونا أن النائب العام هو الممثل للنيابة برمتها والمكلف أصلا بمباشرة الدعوى الجنائية أمام جميع المحاكم وعلى مستوى الجمهورية وباقي الاعضاء هم منه بمنزلة الوكيل من الموكل بكل من أعضاء النيابة ابتداء من المحامي العام الأول حتى معاون النيابة اختصاصات وسلطات محددة ، وبمقتضى السلطات المخولة للنائب العام مباشرة أى اجراء من اجراءات التحقيق بنفسه أو ينوب للقيام بهذا الاجراء أحد أعوانه مهما كانت درجة الوظيفة أما كتابة أو شفويا حيث لم يحدد القانون شكلا معيناً لهذا التدب . ويبين من مطالعة محضر التحريات موضوع الدعوى أن المستشار المحامي العام رئيس المكتب الفني للنائب العام أثبت بنهاية المحضر أنه اتصل تليمرنا بالسيد المستشار النائب العام وتلى عليه ما جاء بمحضر التحريات فندب سيادته الأستاذ رئيس النيابة بالمكتب الفني لاتخاذ اللازم بشأن المحضر وطلب من المحامي العام اثبات ذلك فى المحضر . وهذا يدل دلالة قاطعة على أن هناك ندبا شفويا صدر من السيد النائب العام للأستاذ . . . . . رئيس النيابة بإصدار اذن التفتيش بعد أن أحيد علما بالامر وأثبت رئيس النيابة فى صدر الاذن أنه بنا على انتدابه من السيد المستشار النائب العام مما يدل على صدور هذا التدب من السيد النائب العام فى حدود سلطاته المخولة له قانونا ومن ثم يكون القول بعدم اختصاص الأستاذ . . . . . بإصدار الاذن على غير سند من القانون ، وقد جاء بمحضر التحريات المشار إليه أن اتهم الاول وأشخاص آخرين وردت أسماؤهم بالمحضر يكونون عصابة من المصريين والسوريين واللبنانيين لتهريب المخدرات والادجار فيها داخل البلاد وأنهم تمكنوا من أعداد شحنة كبيرة منها تقدر بحوالى ٢ طن اتفقوا على تهريبها عن طريق الساحل الشمالى الغربى بمنطقة النجيلة التابعة لقسم شرطة مطروح ونقلها بعد ذلك الى منطقة عزبة الوقاد التابعة لمحافظة الاسكندرية تمهيدا لنقل جزء منها الى جراج اتهم الأول الكائن بالقاهرة ومقاد هذه التحريات تحقق وقوع جريمة داخل النطاق الاقليمى معاقب عليها قانونا وليس عن جريمة مستقبلية أو محتملة مما يستوجب معه الاذن بضبطها ، وترى المحكمة أن تلك التحريات جدية ومن ثم يعتبر اذن التفتيش

محمولا على تحريات كافية لاصداره ويكون الدفع بطلان اذن القبض والتفتيش على نبر سند من القانون خليقا برفضه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت على النحو سالف البيان أن رئيس النيابة عندما أصدر الاذن قد وقعه باعتباره متدبا من النائب العام وهو مالا يدرى فيه الطاعن فان مفاد ذلك أنه كان متدبا ممن يملك ندبه قانونا ، وكان يكفي في أمر التدب للتحقيق أن يستحصل هذا التدب من أوراق الدعوى ، فان ما أثبتته الحكم يكفي لاعتبار الاذن صحيحا صادرا ممن يملك اصداره ويكون الحكم سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع بطلان اذن التفتيش . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في اجرائه في مسكن الذم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرية أو لحرمة مسكنه في سبل كشف اتهامه بتلك الجريمة ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، واذ كانت المحكمة قد اقتضت بجدية الاستدلالات التي أسفرت عن أن الطاعن الأول وآخرين يجلبون كميات كبيرة من المواد المخدرة ويروجونها بها وأن الأمر بالتفتيش انما صدر لضبط الطاعن الاول حال نقلها الى القاهرة من المكان الذي ينفذونها فيه بعد تهريبها الى الساحل الشمالى الغربى للبلاد باعتبار أن هذا النقل مظهر لنشاطه في رويج المواد المخدرة التي يحوزها ويتجر فيها بما يفهمه أن الأمر مصدر لضبط جريمة تخضع للقانون الجنائى المصرى تحقق وقوعها من مزار فيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ومن ثم فان ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفي لاعتبار الاذن صحيحا صادرا لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه ويكون ما ينهائى الطاعنان في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بطلان الاذن الصادر بمراقبة

وتسجيل المحادثات التليفونية واطرحه بقوله : « أنه غير منتج في الدعوى متعين الالتفات عنه ذلك أن الثابت من الأوراق أن أذن القبض والتفتيش الذي انتهت المحكمة الى صحته قانونا صدر بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢١ في حين أن اذن المراقبة صدر بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٥ أى عقب صدور اذن القبض والتفتيش بأربعة أيام وبمقتضى اذن القبض والتفتيش يحق لمن صدر له الاذن تحيين الفرصة التي يراها ملائمة لتنفيذه وتبع جميع حركات وخطوات المأذون بهتتسه وصولا الى الغاية المنشودة من الاذن وبالإضافة الى ما تقدم فقد شهد كل من السيد . . . والعقيد . . . والعقيد . . . واللواء . . . أن هناك تحريات وصلتهم بعزم المتهم الأول على نقل المخدرات الى القاهرة فأعدوا الكمان اللازمة لضبطه مما يستفاد منه أن مراقبة المكالمات التليفونية لم تكن هي وحدها التي أشارت الى عملية النقل وتلك التحريات بمفردها تعتبر كافية لاتخاذ اللازم لتنفيذ الاذن ، يؤكد ذلك أن المكالمات لم تشر الى خط السير الذي سوف يسلكه المتهمان في العودة الى القاهرة حتى يقال أن مراقبة التليفون كانت الخط الأول المباشر في اتخاذ اللازم نحو تنفيذ الاذن ، ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها ما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، وكانت المحكمة قد أطمأنت للأدلة الساتنة التي أوردتها الى أن المراقبة التليفونية لم يكن لها أثر في اجراءات القبض والتفتيش التي تمت تنفيذا للاذن الصادر من النيابة العامة بذلك فان ردها على الدفع بطلان الاذن باجراء المراقبة التليفونية يكون ردا كافيا وسائما لتبرير رفضه . لما كان ذلك . وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتمويل انقضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب عليها ، وكان تناقض الشهود في أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائما لاتناقض فيه ، وكانت المحكمة في الدعوى الماثلة قد اطمأنت الى أقوال شهود الاثبات سالفى البيان وصحة تصويرهم للواقعة فان



ما يشي به الطاعنان في صدد مصدر علمهم بموعد نقل المخدرات والطريق الذي سيسلكانه في ذلك وتمويل المحكمة على أقوالهم في هذا الخصوص ينحل إلى جدن موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن إجراءات تحرير المضبوطات وفقا لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها أي بطلان وترك الأمر في ذلك إلى أطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم يصل إليها المبت ، وكان الحكم قد أورد أنه :  
 « فيما يتعلق بالدفع ببطلان إجراءات التحرير بمقولة أن المواد المخدرة ظلت في أيدي رجال الشرطة حوالي عشرين ساعة .. فان الثابت من الأوراق أن وكيل النيابة قام بإغلاق الصناديق التي تحتوي على المواد المخدرة في الساعة الرابعة من صباح يوم ١٨/٨/١٩٧٧ بعد الانتهاء من التحقيق ثم أثبت بمحضه في العاشرة من صباح ذلك اليوم بسراى النيابة ورود الصناديق وأنه قام بفتحها حيث كانت محرزة وفك الأختام التي عليها ثم أعاد تحريرها بعد وزنها ، وفضلا عن ذلك فإن تواجد المضبوطات مع رجال مكتب المخدرات حتى تسليمها للنيابة إجراء طبيعي لانهم هم الذين قاموا بضبط الواقعة وضبط المواد المخدرة وهذا يستلزم تحفظات على المضبوطات حتى تسليمها إلى النيابة ولا غدر على مثل هذا الإجراء وغلاوة على كل ذلك فإن إجراءات التحرير ماهي إلا إجراءات تنظيمية لا يترتب على مخالفتها أي بطلان ويكون الدفع المذكور على غير سند خليقا برفضه » فان النعي بقصور الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .  
 لما كان ذلك ، وكان ما يشي به الطاعنان من اختلاف وزن المخدر وشكله مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تريب عليها أن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها

أن هي التفتت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن مادام أنه ظاهر البطلان  
وبعد عن محجة الصواب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد : أنه  
بالنسبة المتهم الثاني فإن ركن علمه بالمخدرات مستفاد من ملازمته للمتهم  
الأول ثم قيادته السيارة من الاسكندرية ومن انطالة التي كانت عليها المخدرات  
بالسيارة فقد عثر عليها بداخل الحقيبة الخلفية وعلى المقعد الخلفي وفي الفراغ  
بين هذا المقعد والمقعد الأمامي أي كانت خلف المتهم المذكور مباشرة مما يقطع  
بأنه كان قد علم بأمرها وشارك بصفته القائد في وضعها على هذه الصورة ،  
وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع  
وإذ كان هذا الذي ساقته المحكمة فيما تقدم كافيا في الدلالة على أن الطاعن  
الثاني كان يعلم بكمه المادة المخدرة المضبوطة فإن ما ينصاه في هذا  
الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من  
حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر  
المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما  
يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صيور أخرى مادام استخلاصها  
سائنا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق  
- كما هي الحال في الدعوى الماثلة - وكانت المحكمة قد أفصحت عن  
المحتمل أنها إلى صدق أقوال شهود الإنبات التي أكدت ضبط الطاعنين وهي  
سيارتهم المواد المخدرة ومقاومة الطاعن الأول لرجال الإدارة العامة  
لمكافحة المخدرات باطلاق أعيرة نارية عليهم من مسدس كان يحزره بنير ترخيص  
الأمر الذي رأت منه أطراح جميع تقارير الخبراء الفنيين المقدمة في الدعوى  
إطمئنانا منها للأدلة المستفادة من أقوال الشهود التي تقطع بصدق الواقعة  
وما ذهبت إليه المحكمة شديد ، إذ الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى  
نص خاص - جائز إتيانها بكافة الطرق القانونية ومنها الينة وقرائن  
الأحوال فلا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو التقييد في تكوين  
عقده بدليل معين ، والبررة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء

على الادلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها بادام أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى ، فلا تشرب على الحكم اذا استند الى أقوال شهود الاثبات وما جاء بتقرير التحليل وتقرير فحص السلاح دون أن يعول على ما جاء بالتقارير الاخرى المقدمة فى الدعوى ومن ثم فان ما ينهض الطاعنان على الحكم فى هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم ، وكانت المحكمة قد رأت أن أوراق الدعوى خالية من الدليل اليقيني القاطع على قيام واقعة الجلب فى حق الطاعن الاول وقد رت أنه نظرا لكبر حجم كمية المخدرات المضبوطة وما قرره جميع الشهود من أنه يتجر فى المواد المخدرة وانتهت الى أن التكييف الصحيح للواقعة قبله هو حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار فلا يكون هناك وجه لدعوى الاخلال بحق الدفاع أو البطلان فى الاجراءات ، ذلك أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجمركى ومن حق المحكمة أن تنزل على الواقعة التى صحت لديها الوصف القانونى السليم نزولا من الوصف المبين بأمر الاحالة وهو الجلب الى وصف أخف هو الحيازة بقصد الاتجار ولا يتضمن هذا التعديل اسنادا لواقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التى اتخذها أمر الاحالة أساسا للوصف الذى ارتأه وهو ما أفصح عنه الحكم فى قوله : « أن المحكمة لم تر مبررا لتسيه المدافع عن المتهم الأول الى هذا التعديل لان الجلب فى المواد المخدرة الذى ورد بقرار الاتهام وجرى عليه الدفاع لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل الى داخل الجمهورية » . لما كان ذلك ، وكان ما ينهض الطاعن الثانى



من ان المحكمة استمعت بجلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٩ الى بعض الشهود في نية محاميه مردودا بأن الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن محامية الموكل والمحامي المنتدب للدفاع عنه قد حضرا بجلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٩ وما بعدها من جلسات دون أن يتمسك الطاعن أو أى منهما بإعادة مناقشة هؤلاء الشهود في حضورهما ، وكان من المقرر أن سكوت المدافع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ومواصلة المرافعة دون اصرار على طلب سماعهم إنما يفيد أنه قد تنازل عن ذلك ضمنا .

ونما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن المحامي الموكل عن الطاعن الثاني ..... قد تولى في مرافعته الدفاع عن موكله فقط مشيرا الى اختلاف موقفه عن موقف الطاعن الأول فإن مفاد ذلك أنه حضر جلسات المحاكمة موكلًا عن الطاعن الثاني وحده ويكون ماورد ببعض تلك المحاضر من اثبات حضوره مع الطاعن الأول أو مع الطاعنين معا هو مجرد خطأ مادي لا يقدح في صحة الحكم أو يؤثر في سلامة اجراءات المحاكمة . هذا فضلا عن أن كلا من الطاعنين قد انفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تبنى له أن يسدى ما يعن له من اوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها بما تنفي معه مظنة الاخلال بحق أيهما في الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن الشاهد التاسع المقدم ..... قد توفى الى رحمة الله ويات سماع شهادته متعذرا فلا على المحكمة ان هي لم تقرر تلاوة أقواله بالجلسة ، ذلك أن تلاوة أقوال الشاهد الغائب هي من الاجازات ولا تكون راجبة الا اذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك وهو ما خلت محاضر جلسات المحاكمة من اتيانه الأمر الذي يتنفي معه وجه الطعن على الحكم في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين في شأن ضم دفتر أحوال ادارة المخدرات ودفاتر المكافآت لمعرفة أسماء المخبرين المشتركين في ضبط وسؤالهم وأورد أنه « مردود بما ثبت على لسان الشهود الذين تطمئن المحكمة الى أقوالهم أن أحدا من رجال

الشرطة السريين لم يشترك في الضبط وأن العملية كانت قاصرة على الضباط فقط وقد أدلوا بأقوالهم في التحقيقات وبالجلسة ، ، وبالنسبة الى طلب سؤال رؤساء أقسام مكافحة المخدرات بالجيزة والاسكندرية ومطروح عن تحرياتهم فقد أورد الحكم « أن العقيد ..... رئيس قسم مكافحة المخدرات بالجيزة كان ضمن أفراد الكمين الثاني الذي اشترك في الضبط ومثل بالتحقيقات وبالجلسة وناقشه الدفاع أما بالنسبة لرؤساء أقسام الاسكندرية ومطروح فلم يثبت اشتراكهما في عملية الضبط ومن ثم يكون طلب سؤالهما بشأن التحريات غير منتج ، ، وفيما يتعلق بطلب رفع البصمات التي على المسدس المضبوط واجراء المضاهاة بينها وبين بصمات الطاعن الأول فقد رد عليه الحكم بقوله : « أنه مردود بأنه غير منتج بسبب تداول المسدس بين أيدي عديدة فضلا عن أنه ثبت من أقوال الشهود التي تطمئن اليها المحكمة أن المسدس المذكور كان في حيازة الطاعن الأول وكان يطلق منه النار على أفراد القوة مما يتعين معه طرح هذا الطلب جانبا ، كما عرض الحكم لما طلبه الدفاع من مناقشة شهود الاثبات فيما جاء بالمذكرة المقدمة منه ورد عليه بقوله : « أن المحكمة ناقشت جميع شهود الاثبات الذين تضمنتهم قائمة الشهود المقدمة من النيابة عدا الساهد الأخير وهو المرحوم ..... الذي ثبت أنه توفي الى رحمة الله - ناقشت المحكمة شهود الاثبات وناقشهم الدفاع تفصيلا في كل وقائع الدعوى على النحو الثابت بمحاضر الجلسات واستقرت مناقشتهم أربع جلسات وأصر كل منهم على أقواله بالتحقيقات ولا ترى المحكمة داعيا لتكرارها نظرا لأنها أشارت الى أقوالهم في صدر الحكم ومن ثم يكون الطلب المذكور عديم الجدوى ويتعين طرحه جانبا ، ثم أورد الحكم في أعقاب كل ذلك « وحيث أنه بالنسبة لباقي الطلبات التي أثارها الدفاع فتلقت عنها المحكمة جميعا لأنها غير منتجة فقد ثبت من أقوال الشهود واعتراف المتهمين نفسيهما أن السيارة دخلت الرمال فعلا الى مسافة طالت أم قصرت فهذا لا يقدم ولا يؤخر في الدعوى ، وأن النيران اشتعلت فيها بالفعل ولاي سبب من

الأسباب ، كما أكد شهود الاثبات الذين تطلن المحكمة الى أقوالهم أن المتهم الأول قاومهم بإطلاق الرصاص عليهم من مسدس كان في حيازته مما اضطرهم اني تبادل إطلاق النيران معه ولم يتوقف إطلاق النيران الا بعد اصابته من أحد الأعمرة التي أطلقتها القوة وأنهم عملوا على اخماد النيران بالقاء الرمال عليها فعلا بأي وسيلة تم تمكنوا بعد ذلك من اخراج المضبوطات وبها آثار الحريق ظاهرة وشاهدتها المحكمة عند المعاينة ، وقرر المتهم الثاني بالتحقيقات أنه بعد نزوله والمتهم الأول شاهد النيران مشتعلة بالسيارة وأخذها أشخاص لا يعرفهم تم سألوه « هل الحشيش ده بتاعك أو بتاع المعلم ، وهذه العبارة التي ذكرها المتهم الثاني تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الحشيش المضبوط اخرج من السيارة بعد اخماد النيران مباشرة خلافا لما أثير من أن رجال مكتب المخدرات هم الذين أحضروه من المخدرات المضبوطة في الجناية رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٧ الحمام للايقاع بالمتهمين والا فلا يعقل الا يكون هناك حشيش ويسأل عنه المتهم ، كما ثبت من تقرير الطب الشرعي أن العينات التي أخذت من بعض الطرب حشيش وفي هذا ما يكفي لاثبات وجود المواد المخدرة بلا حاجة الى أخذ عينة من جميع المضبوطات وتحليلها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وان كان القاتون قد أوجب على محكمة الموسوع سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة ، واذ كان ماأورده - الحكم فيما تقدم - كافيا وسائغا ويستقيم به اطراح طلبات الطاعنين التي جاء بأسباب الطعن أن المحكمة لم تستجب لها ، دون أن يوصم حكمها بالقصور أو الاخلال بحق الدفاع فضلا عن أن هذه الأوجه من الدفاع لا تتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل الهدف منها اثاره النسبية في الأدلة التي اطمأنت اليها المحكمة وتعتبر جميعها من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بإجابتها ، ومن ثم فان ما يشير الطاعنان



في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة احراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة ، وكان وقوع الجريمة موضوع الدعوى الماثلة وأن بدأ بدائرة محافظة الاسكندرية وكان ضبط المخدر قد تم عند الكيلومتر ٥٢/٥٣ من الطريق الصحراوي الى القاهرة نى مكان تابع لمحافظة الجيزة الا أنه ليس من شأن هذا أن ينفي وقوع الجريمة بدائرة اختصاص محافظة البحيرة التي مر بها الطاعنان حيث عطن أفراد الكمين الأول الى مرور سيارتهما ، ولا يغير من ذلك الأمر أن يكون ضبطهما قد اقتضى استمرار المطاردة حتى حدود المحافظة التالية ، والحكم المطعون فيه اذ اعتق هذا النظر واعتبر أن الدفع بعدم اختصاص محكمة جنايات دمنهور على غير سند من القانون فإنه لا يكون قد خالف القانون فى شيء ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف ، وكانت المادة ٣٦٧ من القانون ذاتها تنص على أن « تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف فى كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد اليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات وأنه اذا حصل مانع لاحد المستشارين المعينين لدور من أدوار محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف ، ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تتعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ، ولا يجوز فى هذه الحالة أن يشترك فى الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين » وكان مؤدى ذلك أن الشارح لم يرتب البطلان الا فى هذه الحالة الأخيرة التى تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة ملف طلب الرد رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ قضائية استئناف الاسكندرية أن هذا الطلب قد نظرت به محكمة جنايات دمنهور مشكلة من ثلاثة من مستشارى محكمة استئناف الاسكندرية فى

حضور ممثل للنيابة العامة وأصدرت فيه حكما بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ قاضيا بقبول طلب الرد شكلا وفي الموضوع برفضه وبتفريم طالب الرد مبلغ ثلاثمائة جنيه ومصادرة الكفالة فان حكما يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون ، ولا يؤثر في هذا أن تكون تلك الدائرة مختصة أصلا بالمواد المدنية ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وبالتالي تعيين من يعهد اليه من المستشارين القضاء بمحكمة الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيما إداريا بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعا من الاختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى مما لا يترتب البطلان على مخالفته ، ويكون ما يدعي الطاعنان من بطلان الحكم الصادر في دعوى الرد لصدوره من دائرة لا اختصاص لها بإصداره ولا أساس له . لما كان ذلك ، وكان الين من مطالعة ملف طلب الرد سالف البيان وملف طلب الرد رقم ٢٧٣ لسنة ٣٥ ق المرفق به والخاص بطلب رد الهيئة التي نظرت طلب الرد الأصلي الذي قرر به الطاعن الأول بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٧٩ أن هذا انطلب لم يعرض على رئيس محكمة الاستئناف إلا بعد صدور الحكم في طلب الرد الأول برفضه ، وأنه لم يتم عرضه على المستشارين أعضاء الدائرة التي نظرت طلب الرد الأصلي بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٧٩ لما كان ذلك ، وكان الأصل في الاجراءات الصحة ، فان الحكم برفض طلب الرد الأصلي الصادر بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ من قبل أن يحاط أعضاء الهيئة التي أصدرته علما بحصول التقرير بطلب ردهم يكون قد صدر صحيحا في القانون ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لصدوره من هيئة محجوبة عن نظر الدعوى الجنائية على غير منسند ويتمين رفضه . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوة السادة المستشارين : حسن عثمان عمار ، و ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٣)

### الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥٠ القضائية

١ - اعلان . معارضة « نظرها والحكم فيها » . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها .

توجه المحضر الى محل اقامة الطاعن . لاعلانه بالحكم الغيابى الاستثنائى وامتناع تابعه عن استلام الاعلان . تسليمه الاعلان بعد ذلك لنائب مأمور القسم فى ذات اليوم . و اخطار الطاعن بذلك بخطاب مسجل فى الميعاد المحدد . صحيح .

٢ - اعلان . اجراءات « اجراءات المحاكمة » .

امتداد الميعاد المحدد للاخطار بالكتاب المسجل المتصوص عليه فى المادة ١١ مرافعات . بسبب العطلة الرسمية .

٣ - اعلان . اثبات « بوجه عام » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها .

حصول اعلان الحكم الغيابى لشخص المتهم . مفاده : قيام قرينة قاطعة على علمه به . اعلانه به فى موطنه مع من يجوز قانون تسليمهم الاعلان . اثره : اعتبار ذلك قرينة غير قاطعة على وصول ورقة الاعلان اليه . جواز اثبات عكسها .

١ - لما كان من المقرر أن الأصل فى اعلان الاوراق طبقاً للمادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات - الذى احالت اليه الفقرة الأولى من المادة



٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية أنها تسلم الى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من اقاربه أو أصهاره فإذا لم يجد من يصح تسليم الورقة اليه أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته الى جهة الادارة واطار المعلن اليه بكتاب مسجل في خلال أربع وعشرين ساعة .

٢ - من المقرر أن الميعاد المحدد للاخطار بالكتاب المسجل المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون المرافعات يمتد بسبب العطلة الرسمية .

٣ - لما كانت المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية وان نصت على أنه « اذا كان الاعلان لم يحصل لشخص المتهم فان ميعاد المعارضة بالنسبة اليه فيما يختص بالمقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بحصول الاعلان والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة » فان الاستفادة من هذا النص أنه اذا حصل الاعلان في شخص المحكوم عليه فإن هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم النهائي . أما اذا اعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصياً بل استلمه غيره ممن يجوز لهم الاستلام قانوناً فان ذلك يعد قرينة على أن ورقته قد وصلت اليه ولكنها قرينة غير قاطعة اذ يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها بآثبات العكس .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما : (أولاً) سرقا وقود السيارة الموضح القيمة بالمحضر المملوك ..... (ثانياً) المتهم الأول ( الطاعن ) أ - تسبب خطأ في ايفاء ..... وكان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم مراعاته للقوانين بأن قناده سيارة بحالة ينجم عنها الخطر (ب) تسبب خطأ في موت

الحيوان الموضح الوصف والقيمة بالمحضر (ج) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر (د) قاد سيارة بدون رخصة قيادة • وطلبت عقابهما بالسنتين ١/٢٤٤ ، ٣١٢ من قانون العقوبات والقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، وادعى ... بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح مصر الجديدة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام (أولا) بحبس المتهمين سنتين مع الشغل والنفاذ عن التهمة الأولى •• (ثانيا) بحبس المتهم الأول (الطاعن) سنة مع الشغل وكفالة عشرون جنيها (ثالثا) الزام المتهمين متضامين مع المسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤديا للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت • فعارض ، وقضى في معارضته بأعبارها كان لم تكن • فأستأنف • ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد • فعارض ، وقضى بعد قبول المعارضة شكلا للتقرير بها بعد الميعاد •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... النع

## المحكمة

من حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول المعارضة الاستئنافية شكلا للتقرير بها بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أقام قضاءه على أن الطاعن أعلن بالحكم الغيابي الاستئنافي بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٧٨ ولم يقرر بالمعارضة فيه الا بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ في حين أن اعلانه لم يكن لتسخره أو في محل اقامته بدليل ما أثبتته الحكم من اخطائه بكتاب مسجل ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول المعارضة شكلا على أن الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه أعلن للطاعن بتاريخ

٢١ سبتمبر سنة ١٩٧٨ وأنه لم يقرر بالمعارضة فيه إلا بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ بعد فوات الميعاد المحدد في القانون . ولما كان من المقرر أن الأصل في إعلان الأوراق طبقاً للمادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات - الذي أحالت إليه الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية - أنها تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو من يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصدقائه فإذا لم يجد من يصح تسليم الورقة إليه أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى جهة الإدارة وإخطار المعلن إليه بكتاب مسجل في خلال أربع وعشرين ساعة . ولما كان الثابت من المقررات المضمومة أن المحضر توجه في يوم الخميس ٢١ سبتمبر سنة ١٩٧٨ إلى محل إقامة الطاعن لإعلانه بالحكم النهائي الاستثنائي وخاطب تابعته التي امتنعت عن الاستلام وسلم الإعلان إلى نائب مأمور القسم في اليوم ذاته وتم إخطار الطاعن بذلك بكتاب مسجل في يوم السبت ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ ، وكان من المقرر أن إخطار الممضد بإخطار بالكتاب المسجل المخصوص عليه في المادة ١١ من قانون المرافعات يمتد بسبب العطلة الرسمية ، فإن إعلان الحكم النهائي يكون قد تم وفقاً للقانون لما كان ذلك وكانت المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإن نصت على أنه « إذا كان الإعلان لم يحصل للشخص المتهم فإن ميعاد المعارضة بالنسبة إليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بحصول الإعلان والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة » فإن الاستفادة من هذا النص أنه إذا حصل الإعلان للشخص المحكوم عليه فإن هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصندور الحكم النهائي . أما إذا أعلن في موطنه ولم يسلم الإعلان إليه شخصياً بل استلمه غيره ممن يجوز لهم



الاستلام قانونا فان ذلك يعد قرينة على أن ورقته قد وصلت اليه ولكنها قرينة غير قاطعة إذ يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها بإثبات العكس . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدع لدى نظر معارضته الاستئنافية بـجلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ التي مثل فيها ومعه محاميه أنه لم يعلم بالحكم النهائي الاستئنائي ويدحض القرينة القائمة ضده التي تفيد علمه به من اعلانه لجهة الادارة بعد رفض تابعته الاستلام واخطاره بكتاب مسجل ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول المعارضة شكلا للتقرير بها بعد الميعاد يكون قد اقترن بالصواب بما يتعين معه رفض الطعن ..

## جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس  
المحكمة وعضوة السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، ابراهيم حسين  
وضوان ، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى .

( ١٤ )

### الظعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥٠ التقضائية

اختلاس اشياء معجوزه . حجز . تبديد . جريمة داركانها . دفاع  
الاخلال بحق الدفاع . مايوفره . . حكم . تسببيه . تسبیب معيب . .  
نقض . اسباب الظعن . مالا يقبل منها . .

انعقاد الحجز . رهن بتعيين حارس على المحجوزات .

انكار الطاعن بمذكرة قدمها لمحكمة اول درجة . صفته كمدين او  
حائز . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه او الرد عليه ولو لم يعاود الطاعن  
التمسك به امام المحكمة الاستئنافية . علة ذلك ؟ مخالفة هذا النظر .  
قصور واخلال بحق الدفاع .

مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز  
الادارى المصدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه يجب لانتقاد الحجز  
تحين حارس لحراسة الاشياء المحجوزة ، الا اذا كان المدين أو الحائز  
حاضرا كلف الحراسة ، ولا يستد برفضه أياها ، ومتقضى ذلك أن مناض  
الالتزام بالحراسة فى حالة رفضها أن يكون من نيطت به مدينا أو حائزا  
خان الدفع المبدى من الطاعن بمذكورته أمام محكمة أول درجة بانكار صفته  
كمدين أو حائز يندو دقاقا جوهريا يترتب عليه لوصح أن يتيم وجه الراى  
فى الدعوى بما كان ينبغي منه على المحكمة تحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه

أو الرد عليه بما يفنده ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون فوق أخلاقه بحق الدفاع مشوبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ولا يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد وقف فى ابداء دفاعه ذاك عند محكمة الدرجة الاولى ، لانه وقد أثبت فى مذكرة دفاعه المقدمة لها فقد أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا على محكمة الدرجة الثانية عند نظر استئنافه وهو ما يوجب عليها ابداء الراى بشأنه ، وان لم يعاود الاستئناف إثارة بحسبانه مقصودا به نفى الركن المعتبر لجريمة تبديد المحجوزات التى دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء القيمة وحققا قيمة بالمحصر المملوكة له والمحجوز عليها لصالح الاموال المتروكة والتي سلمت اليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها فى اليوم المحدد للبيع فختلسها لنفسه اسرارا بالجهة الحاجزة ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح طلحا الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الانهم بجسب منهم شهرا مع الشغل والايقاف . فاستأنف - ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهمة استئناف ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برأيه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

بما أن حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة



اختلاس أشياء معجوز عليها إداريا ، قد شابه اخلال بحق الدفاع وقصور في التسبب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعتبره حارسا على الأشياء المعجوزة برغم أنه (١) يعين حارسا ولم يكن مدينا أو حائزا وقد تمسك بهذا الدفاع في مذكرة تقدم بها لمحكمة أول درجة ، ولكن الحكم لم يعرض له إيرادا وردا مما يحى ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي انشراح لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل واقعه الدعوى في قوله : أن مندوب الحجز أوقع حجزا ضد اشتم وعينه حارسا وتحدد للبيع يوم أثبت انتقاله إليه فيه ولما لم يجد المحجوزات أبلغ ضده بالتبديد ، . لما كان ذلك وكن يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الصراف أثبت في محضر الحجز امتناع الطاعن عن التوقيع بقبول الحراسة ، وأن الطاعن تقدم بمذكرة أمام محكمة أول درجة عملاء بانساب الجزئي تمسك فيها بأنه غير مدين للجهة الحاجزة وغير حائز للمعجوزات . لما كان ذلك ، وكان مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ : أنه يجب لانقضاء الحجز تعيين حارس لحراسة الأشياء المعجوزة ، إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحراسة ، ولا يند برفضه إياها ، ومقتضى ذلك أن مناط الالتزام بالحراسة في حالة رفضه أن يكون من نيطت به مدينا أو حائزا فإن الدفاع المبدى من الطاعن بمذكرته أمام محكمة أول درجة باتكار صفة كمدین أو حائز يندو دفاعا جوهريا يترتب عليه لوصح أن يتغير وجه الرأى في الدعوى بما كان ينبى معه على المحكمة تحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه أو الرد عليه بما يقتضيه ، أما وهى لم تفضل فإن حكمها يكون فوق اخلاله بحق الدفاع مشوبا بالتصور الذى يحجز

محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يمين  
معه تقنيته والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ولا يمنع من ذلك  
أن يكون الطاعن قد وقف فى ابداء دفاعه ذلك عند محكمة الدرجة الأولى ، لانه  
وقد أثبتت فى مذكرة دفاعه المقدمة لها فقد أصبح واقعا مسطورا بأوراق  
الدعوى قائما مطروحا على محكمة الدرجة الثانية عند نظر استئنافه وهو  
ما يوجب عليها ابداء الرأى بشأنه ، وأن لم يعاود المستأنف اتارته بحسائه  
مقصودا به نفي الركن المئوى لجريمة تبديد المحجوزات التى دين بها  
ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم  
البيع .

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨١

برياسه السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، ابراهيم حسين رضوان ، ومحمد سائم يونس ، محمد ممدوح سالم .

(١٥)

### الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ القضائية

- ١ - حكم • تسببيه • تسبیب غیر معيب • • البات • شهود • • محكمة الموضوع • سلطتها في تقدير الدليل • •  
 نأخذ رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها • لا يعيب الحكم مادام أنه لم يورد تلك التفاصيل او يركن اليها في تكوين عقيدته •
- ٢ - البات • شهود • • حكم • تسببيه • تسبیب غیر معيب • •  
 ورود اقوال السامع على الحقيقة المراد اثباتها باكملها • وبجميع تفاصيلها • غير لازم •
- ٣ - محكمة الموضوع • سلطتها في تقدير الدليل • • حكم • تسببيه • تسبیب غیر معيب • • البات • شهود • •  
 وزن اقوال الشهود • موضوعي •
- اخذ المحكمة بشهادة الشهود • مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •
- ٤ - خلو رجل • ايجار اماكن • جريمة • اركانها • • البات • بوجه عام • • دفع • الدفع بعدم جواز الالبات بالبينة • • نظري • اسباب الطعن • •  
 لا يقبل منها • •
- الأصل جواز اثبات الجرائم بكافة الطرق • إلا ما استثنى بنص خاص •  
 جريمة خلو الرجل ليست من الجرائم المستثناة من هذا الأصل •



الدفع بعدم جواز اثبات جريمة خلو الرجل الا بالكتابة • دفع ظاهر  
البطلان • التفات المحكمة عنه • لا عيب •

١ - من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم تناقض رواية شهود  
الاثبات في بعض تفاصيلها مادام الثابت منه أنه استخلص أقوالهم استخلاصا  
سائما لا تناقض فيه ومادام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في  
تكوين عقيدته •

٢ - لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة  
المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون  
من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجريبه المحكمة  
يتلاءم به ما قاله الشاهد بالتقدير الذي رواه مع عناصر الاثبات الأخرى المنطوية  
أمامها •

٣ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم ،  
وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حواشيها من  
الشبهات ثل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها  
وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت - بشهادتهم فان ذلك  
يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ  
بها ، فإن ماثيرد الطاعة في شأن تحويل الحكم على شهادة خصومها  
لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة  
في استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض •

٤ - لما كان من المقرر أن الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى  
بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها اليقة وقرائن الأحوال ،  
وكانت جريمة تهاضي مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار التي دبت بها الطاعة  
ليست من الجرائم المستثناة من هذا الأصل فان ماتعاء الطاعة على الحكم

في هذا المبدأ يكون على غير سند، ولا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد على الدافع بعدم جواز الاثبات الا بالكتابة - بفرض اثارته في مذكرتها - طالما أنه ظاهر البطلان .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها تقاضت من ..... و ..... - وآخرين بوصفهم مستأجرين في العقار الذي تملكه مبالغ مقابل التأجير ( خلورجل ) على النحو المبين تفصيلا بالأوراق . وطلبت عقابها بالمادة ١٣ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة جنح امابة انجريدية قضت غاييا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة شهر مع النقل وغرامة تعادل مثل قيمة الخلو مع رد الخلو وكفالة عشرين جنيتها لايقصاف التنفيذ . ثم ادرست المحكوم عليها ، وبجلسة المعارضة ادعى المجنى عليهم مدنيا قبل المتهم ببلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت ، ثم قضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه واستبدال عقوبه الغرامة وقدرها مائتي جنيه بعقوبتي الحبس والغرامة المنقضى بهما وبعدم قبول الدعوى المدنية . فاستأنفت المتهم والمدعون بالحقوق المدنية ، ومحكمة الجيزة الابتدائية . ( هيئة استئنافية ) قضت حضوريا ( أولا ) بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتقريم المتهم خمسين جنيتها ( ثانيا ) في الدعوى المدنية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنقض الحكم المستأنف وبالزام المتهم بأن تؤدي للمدعين بالحق المدني المستأنفين واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت فطلعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض . - - -

## المحكمة

حيث أن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانتها بجريمة اقتضاء مبالغ إضافية خارج نطاق عقد الأيجار قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه لم يبين مؤدى الأدلة التي استند إليها في الأدانة وتول على أقوال شهود الإثبات ورغم تناقضها وعلى شهادة خصومها مع أنها لا يجوز الاعتماد عليها ، كما أغفل الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة إيرادا وزدا ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دانت الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي الى مراتب عليها مستمدة من أقوال الشهود ، وبعد أن بين الحكم مؤدى أقوال الشهود عرض لدفاع الطاعنة وأطرحه بما مفاده أن المحكمة قد عولت في قضائها بادانة الطاعنة على ما اطمأنت اليه من أقوال الشهود . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها مادام الثابت منه أنه استخلص أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ومادام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته كما أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجرية المحكمة بتلام به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواء مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها . كما فعلت في الدعوى المطروحة . ، لما كان ذلك وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من التسيبات كل ذلك مرجعه



مالي محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، فإن ما تثيره الطاعة في شأن تحويل الحكم على شهادة خصومها لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استباط مستقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى بنص خاص - جائر اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها اليقة وقرائن الأحوال ، وكانت جريمة نقاضي مبالغ خارج عقد الايجار التي ديت بها الطاعة ليست من الجرائم المستتة من هذا الأصل فإن ما تنمى الطاعة على الحكم في هذا الصدد يكون على غير سند ، ولا على المحكمة ان هي التفت عن الرد على الدفع بعدم جواز الاثبات الا بالكتابة - بفرض اثارته في مذكراتها - طالما أنه ظاهر البطلان . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متبنا رفضه موضوعا منع مصادرة الكفالة والزام الطاعة المصاريف المدنية .

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ، ومحمد سالم يونس .

(١٦)

### الصعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ القضائية

١ - اثبات « شهود » « خبرة » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

تطابق اقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى • غير لازم • كفاية ان يكون جماع الدليل القولى - كما اخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق •

مثال ينتفى فيه التعارض بين الدليلين •

عدم التزام الحكم بأن يورد من اقوال الشهود الا ما يقيم عليه قضاءه •

٢ - اثبات « خبره » دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

قيام خبراء الطب الشرعى بأعمال الخبرة • تحت رقابة القضاء • المواد ١ ، ٣٥ ، ٣٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ •

تقدير آراء الخبراء • والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع •

اطراح المحكمة طلب استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين بشأن مقدرة المجنى عليه على التكلم بتعلل اثر اصابته استنادا الى اطمئنانها الى ما جاء بتقرير الصفة التشريعية من أن المجنى عليه كان يمكنه التكلم بتعلل اثر اصابته • لا عيب •

٣ - نفى « اسباب الطعن » « مالا يقبل منها » . حكم « مالا يعيبه في خطأي التعليل » .

تزيد الحكم فيما لم يكن في حاجة اليه . لا يعيبه . مادام أنه اقام قضاؤه على اسباب صحيحة كافية بذاتها لعمله . مثال .

١ - من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذ به المحكمة غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستلزم على الملامة والتوفيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال الشهود من أن الطاعن أطلق النار على المجنى عليه فأصابه - لا يتعارض بل يتطابق مع ما نقله عن التقرير الطبى الشرعى الذى أثبت أن المجنى عليه أصيب من عيارين بأسفل مقدم العنق وبأسفل يمين الفخذ السدى وأن الإصابة الأولى حدثت والضارب للامام من المجنى عليه وعلى يسار وبيل من أعلى لأسفل ، وأن الإصابة الثانية حدثت والضارب فى نفس مستوى المجنى عليه . وعلى فرض صحة ما يثيره الطاعن من أن الشهود قرروا أن الطاعن والمجنى عليه كانا فى مستوى واحد وقت إطلاق العيارين فإنه لا تريب على الحكم ان كان قد عول على شق من أقوال الشهود ، وهو ما تعلق بإطلاق الطاعن النار على المجنى عليه ، ولم يعبأ بقالتهم فى النسق الآخر أن المجنى عليه والطاعن كانا فى مستوى واحد وقت الإطلاق ولم يوردها فى بيانه مضمون أقوالهم ، ولا يعتبر هذا الذى ناهى اليه الحكم اعتناء على الشهادة أو ما يقوم به التعارض بين الدليلين فى هذا الخصوص اذ من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاؤها ولها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تظن اليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تنفق فيه منها اذ المرجع فى هذا الشأن الى اقتناعها من وحدما .

٢ - لما كان مفاد نصوص المواد الأولى والخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم أعمال الخبرة أمام جهات



القضاء أن لجبراء مصلحة الطب الشرعى ابتداء من كبر الاطباء الشوعيين و انتهاء بمعاون الطبيب الشرعى حق القيام بأعمال الخبرة تحت رقابة القضاء، وكان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير الدليل وكان البين من الحكم المظنون فيه ان المحكمة أطرحت ما طلبه الطاعن من استطلاع رأى كبر الاطباء الشرعيين بشأن قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل اثر اصابته ، اطمئنا منها الى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن المجنى عليه كان يمكنه التكلم بتعقل اثر اصابته ، فانها لم تكن ملزمة من بعد بإجابة طلب الدفاع ، ويكون ماأوردته فى هذا الصدد كافيا وسائنا لاطراحه .

٣ - لاينال من الحكم خطأ فى الأسناد فيما استورد اليه بعد أن استوفى رده على طلب الطاعن من أن التقرير الاستشارى لم ينف قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل اذ لا يعيب الحكم تزيده ، فيما لم يكن فى حاجة اليه مادام أنه أقام قضاءه على أسباب صحيحة كافية بذاتها لحمله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ..... عمدا مع سبق الاصرار بأن اتوى قتله وعقد العزم على ذلك وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا (مسدسا) وما أن طفر به حتى أطلق عليه عيارين نارين قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنه فى الزمان والمكان سالف الذكر شرع فى قتل ..... عمدا مع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتله وعقد العزم على ذلك وأعد لهذا الغرض السلاح النارى سالف الذكر وما أن طفر به حتى أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل

لأرادته فيه هو عدم احكام الرماية ومداركة المجنى عليه بالملاج • وطلبت الى مستشار الاحالة اعطائه الى محكمة الجنايات لمعاينة طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك • وادعت المدعية بالحقوق المدنية قبل انتهم بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل - التعويض • ومحكمة جنايات شين الكوم بعد أن أضافت تهمة احراز سلاح وذخيرة بدون ترخيص الى وصف التهمة ، قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٤ و ٤٥ و ٣٢ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول ٣ الملحق بمعاينة النهم بالاشغال الناقة لمدة عشر سنوات والزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المادي عن نفسها وبصفتها مبلغ أربعة آلاف جنيه على سبيل التعويض •

نظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ

## المحكمة

من حيث أن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ داته بجريسة القتل العمد قد شابه فساد في الاستدلال وأخطأ في الاستناد ذلك بأنه عول على الدليلين القولى والفنى برغم ما بينهما من تعارض اذ قرر الشهود أن الطاعن والمجنى عليه كانا في مستوى واحد وقت اطلاق النار بينما أثبت التقرير الطبى الشرعى أن أحد الجارين اللذين أصابا الاخير أطلق بميل من أعلى الى أسفل هذا وقد طلب الطاعن استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين عن قدرة المجنى عليه على التكلم بتقل اثر اصابته نظرا لان ما قرره من أجرى التشريع في هذا الشأن وهو بدرجة معاون طبيب شرعى لا يمكن التعويل

عليه الا أن الحكم التفت عن ذلك الطلب بمقولة أن الطيب الشرعى أثبت  
امكان تحدث المجنى عليه بتقل وأن التقرير الاستشارى لم ينف ذلك  
مع أن التقرير الاخير أرجأ الفصل فى هذا الامر لحين الاطلاع على أوراق  
علاج المجنى عليه بالمستشفى ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب  
نقضه .

ومن حيث أنه لما كان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال  
الشهود مضمون الدليل، الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما  
أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة  
والتوفيق ، وكان مؤدى ماحصله الحكم من أقوال الشهود من أن الطاعن  
أطلق النار على المجنى عليه فأصابه لايتعارض بل يتطابق مع ما نقله  
عن التقرير الطبى الشرعى الذى أثبت أن المجنى عليه أصيب من عيارين  
بأسفل مقدم العنق وبأسفل يمين القفص الصدرى وأن الإصابة الأولى  
حدثت والضارب للأمام من المجنى عليه وعلى يسار وبميل من أعلى  
لأسفل ، وأن الإصابة الثانية حدثت والضارب فى نفس مستوى المجنى  
عليه ، وعلى فرض صحة ما يشير الطاعن من أن الشهود قرروا أن الطاعن  
والمجنى عليه كانا فى مستوى واحد وقت اطلاق العيارين فانه لا تريب  
على الحكم ان كان قد عول شق من أقوال الشهود ، وهو ما تعلق  
باطلاق النار على المجنى عليه ، ولم يعأ بقالتهم فى الشق الآخر أن المجنى  
عليه وانطاعن كانا فى مستوى واحد وقت الاطلاق ولم يوردهما فى بيانه  
مضمون أقوالهم ، ولا يعتبر هذا الذى تنهى اليه الحكم افتاتا على الشهادة  
أو ما يقوم به التعارض بين الدليلين فى هذا الخصوص اذ من المقرر أن  
الأحكام لا يلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم  
عليه قضاها ولها أن تجزىء الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن اليه  
من أقوال الشهود وتطرح ما لا تنق فيه منها اذ المرجع فى هذا الشأن  
الى اقتناعها من وحدتها ومن ثم فإن ما يشير الطاعن فى هذا الصدد يكون



غير سديد . لما كان ذلك ، وكان مفاد نصوص المواد الأولى والخمسة والثلاثين والسادسة والثلاثين من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتظيم أعمال الخبرة أمام جهات القضاء أن لخبراء مصلحة الطب الشرعي ابتداء من كبار الأطباء الشرعيين وأنتهاء بمعاون الطبيب الشرعي حق القيام بأعمال الخبرة تحت رقابة القضاء ، وكان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير الدليل ، وكان الين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة اطرحت ما طلبه الطاعن من استطلاع رأى كبار الأطباء الشرعيين بشأن قدرة المجنى عليه على التكلم بتعلل اثر اصابته اطمثاتا منها الى ما جاء بتقرير الصفة التشريعية من أن المجنى عليه كان يمكنه التكلم بتعلل اثر اصابته ، فاتها لم تكن ملزمة من بعد باجابة طلب الدفاع ، ويكون ماوردته في هذا الصدد كافيا وسائما لأطراحه . لما كان ذلك ، وكان لا ينال من الحكم خطأ في الاسناد فيما استنرد اليه - بعد أن استوفى رده على طلب انطاعن سالف الذكر - من أن التقرير الاستشاري لم ينف قدرة المجنى عليه على التكلم بتعلل اذ لا يعيب الحكم تزیده فيما لم يكن في حاجة اليه ، اذام أنه أقام قضاء على أسباب صحيحة كافية بذاتها لحمله ، فإن ما ينهائ انطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما عدم فإن الطعن برده يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا مع الزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد • نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، إبراهيم حسين وضوان ، حسين كامل حنفى ، محمد رفيق البسطويسى •

(١٧)

### الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٠ القضائية

اجراءات • اجراءات المحاكمة • دفاع • الاخلال بحق الدفاع •  
حالا يوفره • نقض • اسباب الطعن • مالا يقبل منها •

حضور محام مع المتهم • بجنحة • غير واجب قانونا • الا انه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه • فعل المحكمة سماعه • او اتاحة الفرصة له للقيام بهمة • مخالفة ذلك اخلال بحق الدفاع •

الأصل أنه وان كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، الا أنه متى عهد المتهم الى محام بهمة الدفاع فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافقته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بهمة ، ولما كان الثابت مما تقدم أن الطاعنين مثلوا أمام المحكمة الاستئنافية وطلب المحامى الحاضر معهم تأجيل الدعوى لحضور محاميهم الاصيل فكان لزاما على المحكمة اما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهمين الى رفض الطلب حتى يبدأ دفاعهم ، اما وهى لم تفعل واسمدرت حكمها فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فانها بإصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت فى الدعوى بدون سماع دفاع المتهمين مخالفة بذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالاخلال بحق الدفاع •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم توصلوا إلى الاستيلاء على المبلغ المدين قدره بالمحضر والملوك لـ ..... بطريق الاحتيال لسلب كل أو بعض ثروته بأن باعوا له عقارا غير مملوك لهم وليس لهم حق التصرف فيه على النحو المدين بالمحضر فتسلموا النقود مبالغه اليان بتلك الطريقة .

وطلبت عقابهم بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الثمينة الجزئية قضت حضوريا للطاعنين وحضوريا اعتباريا للآخر بالحبس شهرا وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ لكل . فاستأنف الطاعنون ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

نظنوا في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

## المحكمة

من حيث ان ما ينه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذي دانهم بجريمة التصب قد اطلوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعنين حضروا بالجلسة التي حددت لنظر الاستئناف وطلب المحامي الحاضر معهم تأجيل الدعوى لحضور المحامي الأصل ، إلا أن المحكمة لم تجبه الى طلبه وفصلت في الدعوى دون أن تمكنهم من ابداء دفاعهم .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة للمحاكمة الاستئنافية أن الطاعنين حضروا بالجلسة التي حددت لنظر الاستئناف وطلب المحامي الحاضر معهم تأجيل الدعوى لحضور المحامي الأصل للطاعنين ، إلا أن المحكمة لم تحتجب لهذا الطلب وقضت بتأييد الحكم المستأنف . لما كان



ذلك وكان الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانوناً ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعة أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمة ، ولما كان الثابت مما تقدم أن الطاعنين مثلوا أمام المحكمة الاستئنافية وطلب المحامي الحاضر معهم تأجيل الدعوى لحضور محاميهم الأصلي فكان لزاماً على المحكمة إما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهمين إلى رفض الطلب حتى يسدوا دفاعهم ، أما وهي لم تفعل وأسدرت حكمها في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فإنها بإصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون سماع دفاع المتهمين بمخالفة بذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالإخلال بحق الدفاع ، مما يستوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي ما يشيره الطاعنون بطعنهم .

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / حسن جمعه ، أحمد محمود هيكل ،  
محمد عبد الخالق النادى ، أحمد أبو زيد .

(١٨)

### الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥ التضاوية

١ - دعوى مدنية • تحريكها • دعوى جنائية • تحريكها • اعلان •  
دعوى مباشرة •

تمام الادعاء المباشر • بحصول التكليف بالحضور •  
رفع الدعوى المدنية بالطريقة المباشرة • اثره : تحريك الدعوى  
الجنائية •

٢ - محكمة استئنافية • استئناف • نظره والحكم فيه • •  
اجراءات • اجراءات المحاكمة • نقض • اسباب الطعن • مالا يقبل منها • •  
التمسك ببطان اجراءات المحاكمة امام محكمة اول درجة • لأول  
مرة امام محكمة النقض • غير جائز •

٣ - دفاع • الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره • حكم • تسببه •  
تسبب غير معيب • •

الدفاع الجوهرى • متى تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه ؟  
٤ - اجراءات • اجراءات المحاكمة • دعوى مدنية • نظرها والحكم  
فيها • • نقض • اسباب الطعن • مالا يقبل منها • •  
عدم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحق المدنى تاركاً دعواه المدنية •  
اول مرة امام النقض •

٥ - حكم • بطلته • بطلان • بطلان الحكم • •  
المبرة فى الحكم بنسخته الاصلية التى يحورها الكاتب ويرفع عليها  
القاضى •

١ - من المقرر ان رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية يرتب تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها وان التكليف بالحضور هو الأجراء الذي يتم به الادعاء المباشر ويرتب كافة الآثار القانونية .

٢ - أن العبرة بطلان الاجراءات هو بما يتم منها امام المحكمة الاستئنافية، واذ كان اثبات من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر مع محاميه امام المحكمة الاستئنافية ولم يشر في دفاعه شيئاً في شأن البطلان المدعى به في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة فلا يقبل منه اثاره ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

٣ - من المقرر انه يشترط في الدفاع الجوهرى كما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جدياً يشهد له الواقع ويسانده ، فاذا كان عارياً من دليله وكان الواقع يدحضه - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - فان المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتناول الرد عليه في حكمها ولا يعتبر سكوتها عن ذلك اخلاقاً بحق الطاعن في الدفاع ولا قصوراً في حكمها .

٤ - لما كان بين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يشير في وجه طعنه من نزول المدعى بالحقوق المدنية عن ادعائه المدني فليس له أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن العبرة في الحكم هي بنسخته الاصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به واستوفى ما يتطلبه القانون من توضيح شكليه وبيانات جوهرية . فإن النسي عليه بالبطلان يكون غير سديد .



## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه توصل بنجر حق الى الاستيلاء على مبلغ الف وستمئة جنيه من المدعى بالحق المدني ، وطلب عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح الساحل الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع النخل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فأستأنف المحكوم عليه . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

نظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه داته بجريمة النصب فقد شابه بطلان في الاجراءات وقصور في التسيب وانطوى على اخلال بحق الدفاع واعتوره البطلان ، ذلك ان الدعوى رفعت بالطريق المباشر وقد خلت صحيفة وورقة التكليف بالحضور من بيان وصف التهمة والمواد التي تنص على العقوبة هذا فضلا عن أن الطاعن قدم للمحكمة الاستئنافية من المستندات ما يثبت ملكيته للسيارة التي باعها للمجنى عليه وتمسك بدلائلها على نفي التهمة وقد أغفلت المحكمة هذا الدفاع ولم تقل كلمتها فيه . كما قدم ما يثبت تقلد المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه بيد ان الحكم المطعون فيه ايد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى المدنية واخيرا فان الحكم المطعون

فيه قد سطر بغير خط القاضي الذى اصدره كل ذلك مما يعيب الحكم  
ويوجب نقضه .

من حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين  
واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة النصب التى دان  
الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه  
الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان المقرر ان رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء  
المباشر امام المحكمة الجنائية يرتب تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها وان التكليف  
بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر ويرتب كافة الآثار  
القانونية ، وكان من المقرر ايضا أن العبرة بطلان الاجراءات هو بما يتم  
منها امام المحكمة الاستئنافية ، واذ كان الثابت من الاطلاع على محاضر  
جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر مع محاميه امام المحكمة الاستئنافية ولم  
يثر فى دفاعه شيئاً فى شأن البطلان المدعى به فى اجراءات المحاكمة امام  
محكمة أول درجة فلا يقبل منه اتاؤه ذلك لأول مرة امام محكمة النقض . لما  
كان ذلك . وكان الحكم قد اقام قضاءه بادانة الطاعن على انه توصل الى  
الاستيلاء على مبلغ الف وستمائة جنيه من المدعى بالحقوق المدنية وكان ذلك  
بيعه له يوم ١٢/٢/١٩٧٦ السيارة رقم ١٢٨ ملاكى الاسماعيلية الغير مملوكة  
له والتي لا يحق له التصرف فيها ، وكان الين من الاطلاع على المفردات  
المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن ان الطاعن قدم للمحكمة الاستئنافية حافظة  
مستندات ضمنها شهادة من قلم مرور القاهرة مؤرخة ١٩٧٧/٥/٢٦ تفيد ان  
السيارة رقم ١٥٨ ملاكى الاسماعيلية اصبحت فى يوم ١١/٩/١٩٧٦ برقم  
١٢١٤٨١ ملاكى القاهرة وباسم الطاعن الذى تمسك بدلالة هذا المستند على  
تأييد دفاعه ونفى التهمة . ولما كان المستند سالف البيان ليس من شأنه  
أن يغير وجه الراى فى الدعوى ، وكان من المقرر انه يشترط فى الدفاع  
الجوهرى كما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه ان يكون مع جوهرية

بجديا يشهد له الواقع ويسانده فإذا كان عاريا من دليله وكان الواقع يدحضه كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون ان تتناول الرد عليه في حكمها ولا يعتبر سكوتها عن ذلك اخلافا بحق الطاعن في الدفاع ولا قصورا في حكمها - لما كان ذلك ، وكان بين من مطالمة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتسك أمام محكمة الموضوع بما يشيره في وجه طعنه من نزول المدعى بالحقوق المدنية عن ادعائه المدني فليس له أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن العبرة في الحكم هي - بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ في ملف الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به واستوفى ما يتطلبه القانون من أوضاع شكلية وبيانات جوهرية . فإن النعى عليه بالبطلان يكون غير مسديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه .



## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / حسن جمعه ، أحمد محمود هيكمل ،  
محمد عبد الخالق النادى ، أحمد أبو زيد .

( ١٩ )

### الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ القضائية

١ - جريمة « أركانها » . قصد جنائى . ايجار . قانون « تفسيره »

اقتضاء المؤجر لآى مقدم ايجار أيا كانت صورته أو بواعثه . جريمة  
أساس ذلك ؟

٢ - محكمة الموضوع « حقها فى استخلاص الصورة الصحيحة  
لواقعة الدعوى » . اثبات « بوجه عام » « شهود » .

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى  
واطراح ما يخالفها .

٣ - اثبات « بوجه عام » « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها  
فى تقدير الدليل » .

العبرة فى الاثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع قاضى الدعوى بناء  
على الأدلة المطروحة عليه فيها . مالم يقيد القانون بدليل أو بقرينة .

٤ - دعوى مدنية . تعويض . حكم « تسببيه » ، تسبب غير  
معيب » . مسئولية مدنية . ضرر .

اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعن . كفايته للاحاطة بأركان  
المسئولية المدنية . وللقضاء بالتعويض .

١ - لما كانت المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين قد نصت على أنه « لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو ائساب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد ويسرى هذا الحظر أيضا على المسأجر ، كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم ايجار ، فان استفاد من نص هذه المادة أن القانون اذ حظر اقتضاء مقدم ايجار على أى صورة من الصور قد رعى بذلك بطريق القطع الى تجريم اقتضاء المؤجر لأى مقدم ايجار أيا كانت صورته بسبب تحرير العقد يستوى فى ذلك أن يكون اقتضاء مقدم الايجار قد تم قبل تسليم العين المؤجرة الى المسأجر أو بعد تسليمها وبنقض النظر عن البواعث الدافعة الى اقتضائه اذ لم يسنلزم المانون لتوافر أركان تلك الجريمة قصدا خاصا اكفاء بالقصد الجنائى العام .

٢ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر المناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائتا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الاوراق .

٣ - البرة فى الاثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه وقد جمل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل أو حرية يرتاح اليها ولا يصح مصادرتة فى شئ من ذلك الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٤ - من المقرر أنه يكفى فى بيان وجود الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم اداة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ،

واذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة الساتفة التي أوردها ارتكاب الطاعن للجريمة التي دانه بها وهي الفعل الضار الذي ألزمه بالتعويض على مقتضاء قأته يكون قد وافق صحيح القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تقاضى مبلغ مائة وخمسة وعشرين جنيها من ..... على سبيل مقدم الإيجار كما تقاضى منه أيضا مبلغ ثلاثمائة جنيها على سبيل خلو رجل على الوجه المين بالأوراق ، وطلبت عقابه بالمواد ١٧ ، ٤٤ ، ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح شبرا الخيمة الجزئية قضت غايبا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ عن التهمة الأولى وبرأته من التهمة الثانية والزامه بأن يؤدي للمدعى المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فعارض بالحكم عليه وقضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغايى المعارض فيه . فأستأنفت النيابة العامة كما أستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة بنها الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا ( أولا ) بقبول استئناف النيابة العامة شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ( ثانيا ) بقبول استئناف المحكوم عليه شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف عن التهمة الأولى والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه والزامه بالتعويض المدني المقضى به ابتدائيا .

فلن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ



## الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة تقاضى مقدم ايجار قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن المستأجر - المطعون ضده الثانى - كان قد دفع مبلغ ١٢٥ جنيها مقابل تحسينات أدخلها بالعين المؤجرة بعد استلامها ، وقد قبل الطاعن سداد هذا المبلغ خصما من الاجرة - هذا الى أن الحكم قضى بالتعويض رغم انتفاء ركن الخطأ وعدم تحقق الضرر لقيام الطاعن بسداد المبلغ موضوع الجريمة مما يعيه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه - بعد أن بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائلة مستمدة من أقوال شهود الانيات وأقوال الطاعن بالتحقيقات ومن الايصال المؤرخ ١٩٧٦/١٢/١ الذى تضمن تقاضى الطاعن من المطعون ضده الثانى مبلغ ١٢٥ جنيها مقابل تحسينات أدخلها على العين المؤجرة يخصم شهريا من الأجرة بواقع نصف قيمة الايجار ، عرض لدفاع الطاعن بأن المبلغ الذى تقاضاه من المستأجر كان مقابل تحسينات أدخلها على العين المؤجرة واطرحه فى قوله : أما القول بأن هذا المبلغ كان مقابل بعض الأعمال الزائدة بعد تشطيب الشقة فيفيه ما ثبت مما سبق أن المتهم التزم برد المبلغ على أقساط تخصم بواقع نصف قيمة الايجار اذ لو كان هذا القول صحيحا لما التزم المتهم برد المبلغ أصلا كما أن المتهم يعلم يقينا أنه تقاضى هذا المبلغ كمقدم ايجار يدل عليه ما ورد بأقواله وأقوال الشاهدين السابقين وما ورد بنص الايصال بعد ربط هذا المبلغ بالايجار وخصمه من قيمة الأجرة شهريا ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الأماكن وتنظيم

العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين قد نصت على أنه لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد ويسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر ، كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم ايجار ، ، فان المستفاد من نص هذه المادة أن القانون اذ حظر اقتضاء مقدم ايجار على أى صورة من الصور قد رعى بذلك بطريق القطع الى تجريم اقتضاء المؤجر لاي مقدم ايجار أيا كانت صورته بسبب تحرير العقد يستوى فى ذلك أن يكون اقتضاء مقدم الايجار قد تم قبل تسليم العين المؤجرة الى المستأجر أو بعد تسليمها له وبغض النظر عن البواث الدافعة الى اقتضائه اذ لم يستلزم القانون لتوافر أركان تلك الجريمة قصدا خاصا اكفاء بال قصد الجنائى العام ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائما مستدا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق وكانت العبرة فى الاثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه الى الادلة المطروحة عليه وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل أو قرينة يرتاح اليها ولا يصح مصادرته فى شئ من ذلك الا اذا قيد القانون بدليل معين ينص عليه ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سالف البيان لم يجعل لاثبات العناصر القانونية للجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكامه طريقا خاصا ، واذ كان البين من مدونات الحكم أن المحكمة فى حدود ما هو مقرر لها من وزن عناصر الدعوى وادلتها قد بينت الواقعة على حقيقتها كما ارتسمت فى وجدانها وردتها الى الصورة الصحيحة من مجموع الادلة المطروحة عليها ودلت تدليلا سائما على تقاضى الطاعن من المظنون ضده الثانى المبلغ المين بالايصال المؤرخ ١٩٧٦/١٢/١ كمقدم ايجار وأطرحت دفاع الطاعن المخالف لهذا التصوير فاتها تكون قد

التزمت صحيح القانون ، وما يشي به الطاعن في هذا الخصوص ينحل في حقيقته الى جندل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان السداد اللاحق لوقوع الجريمة - بفرض حصوله - لا تأثير له على قيامها وكان من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتمويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتمويض من أجله ، واذا كان الحكم المظنون فيه قد أثبت بالأدلة الساتفة التي أوردها ارتكاب الطاعن للجريمة التي دانه بها وهي الفعل الضار الذي ألزمه بالتمويض على مضمضاء فانه يكون قد وافق صحيح القانون ومن ثم فان ما يشي به الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .



## جلعة ٥ من فبراير سنة ١٩٨١

بقيادة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / حسن جمعه ، أحمد محمود هيكل ،  
محمد عبد الخالق النادى ، وأحمد أبو زيد .

( ٢٠ )

### الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ القضائية

١ - محكمة الموضوع « حقها فى استخلاص الصورة الصحيحة  
لواقعة الدعوى » • اثبات « بوجه عام » « شهود » • حكم « تسببيه » ، تسبیب  
غير معيب » •

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى ، واطراح ما يخالفها •

٢ - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » ، اثبات  
« شهود » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •  
وزن أقوال الشهود وتقدير ظروف الادلاء بها ، موضوعى •

٣ - اثبات « اعتراف » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير  
الدليل » • حكم « تسببيه » ، تسبیب غير معيب » •  
الأخذ باعتراف المتهم • حق لمحكمة الموضوع • متى اقتنعت بصحته •

٤ - دفع « الدفع بىطلان الاعتراف للاكراه » • اعتراف • نقض  
« أسباب الطعن ، مالا يقبل منها » • اثبات « اعتراف » •

الدفع بحصول الاعتراف • نتيجة اكراه أو تهديد • لا يقبل لأول مرة  
فأمام النقض • علة ذلك ؟

قول الدفاع بأن الاعتراف كما هو معروف يكون البعض تحت تأثير رجال الشرطة ، واعترافات تحت تأثيرات أخرى . لا يعد دفعا يبطلان الاعتراف للاكراه .

٥ - اسباب الاباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » . الالبات « بوجه عام » . حكم « بياناته » ، بيانات التسبيب « تسببيه » ، تسبيب غير معيب » . قتل عمد .

تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . حق الدفاع الشرعى . سن لرد العدوان ومنع استمراره .

٦ - قتل عمد . قصد جنائى . الالبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » ، تسبيب غير معيب » . نقص « اسباب الظن » ، مالا يقبل منها . استظهار نية القتل . موضوعى .

٧ - قتل عمد . قصد جنائى . سبق اصرار . حكم « تسببيه » تسبيب غير معيب » .

لاتلازم بين قيام القصد جنائى وتوافر سبق الاصرار .

٨ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ، مالا يوفره » . حكم « تسببيه » ، تسبيب غير معيب » .

الطلب الجازم . ماهيته ؟

مجرد تساؤل الدفاع ، لا يعد طلبا جازما .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتاعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها مسانئا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

٢ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم

وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تفضلن اليه بغير معقب ، ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٣ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع .

٤ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن أو المدافع عنه لم يشر شيئاً مما اوردته بوجه الطعن بشأن قالة صدور اعترافه تحت وطأة تهديد رجال الشرطة ، وأما قصارى ما أثبت بالمحضر وأطرحه الحكم المطعون فيه هو مجرد قول المدافع عن الطاعن « ان الاعتراف كما هو معروف يكون البعض تحت تأثير رجال الشرطة ، واعترافات تحت تأثيرات أخرى ، ولا أريد أن افترى على أحد في هذا التحقيقات » واذ كانت عبارة « تحت تأثير رجال الشرطة » أو « تحت تأثيرات أخرى » هي من العبارات المرسلة ولا تحمل معنى الإكراه ولا التهديد المدعى بهما ، فانه لا يقبل من الطاعن أن يثيرهما لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه كل منهما من اجراء تحقيق موضوعي تتحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

٥ - لما كان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها وكان حق الدفاع الشرعي لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق العسولة بين من يباشرون



الاعتداء وبين الاستمرار فيه ، فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا على المدافع أو غيره .

٦ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحيس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه ، فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

٧ - لا تلازم بين قيام القصد الجنائى وسبق الاصرار فلكل مقوماته ، فقد يتوافر القصد الجنائى ويتفق فى الوقت ذاته سبق الاصرار الذى هو مجرد ظرف مشدد فى جرائم الاعتداء على الأشخاص .

٨ - لما كان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا يتفك عن التسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية ، وكان بين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة والتي أختتم بصدر الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعدما استتمت الى أقوال أحد شهود الاثبات وناقشه الدفاع أشارت النيابة والمدافع بالاكفاء بتلاوة أقوال بقية الشهود وتليت وترافع المدافع وقال فى سياق مرافحته : أين الشهود الحقيقيين ، وأين محصل عربة الدخان ، وسائق العربة ، وتباع عربة الدخان - أين هؤلاء ثم لماذا لم يتم السيد وكيل النيابة بسؤال والدته المتهم وهى جزئية مهمة ، ، ولم يطلب مناقشة هؤلاء الشهود حتى ختم مرافحته بطلب البراءة ورفض الدعوى المدنية ، وعلى ذلك فتساؤل المدافع عن الطاعن فى مرافحته عن شهود الواقعة لا يعد طلبا بالنسبة السابق ذكره .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل ..... عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت التية على قتله وعقد العزم على ذلك وأعد لهذا الغرض سلاحين - بطلقة وسكين - وما أن ظفر به حتى انهال عليه ضربا بتلك البطلقة قاصدا بذلك قتله فحدثت الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق بعد ان عدلت وصف التهمة بأن استبعدت ظرف سبق الإصرار قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ( أولا ) بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة ( ثانيا ) بالزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد قد شابه القصور والتناقض في التسيب والفساد في الاستدلال والأخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه اعتق تصويرا للحادث على غير مؤدى اقوال شهود الاثبات لأن أحدا منهم لم يشاهد الحادث وقت حصوله وتساند في ذلك وفي اثباته نية القتل الى اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة العامة رغم تمسك المدافع عنه بطلاته لصدوره تحت تهديد رجال الشرطة ، وقد اطرحت أقواله أمامها وهي الاجدر بالتصديق ، كما أن الحكم رد على دفاعه بتوافر حالة الدفاع الشرعى بما لا يصلح ردا واستد في استبعاد ظرف سبق

الأصرار بما من شأنه أن ينفي توافر نية القتل لدى الطاعن - هذا فضلا عن أنه تمسك بضرورة سماع بعض الشهود بيد أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب إيرادا له وردا عليه كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها وأورد على نبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات واعتراف المتهم وما أثبت تقرير الصفة التشريحية وهي أدلة سائلة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ولا ينازع الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائلا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تلمئن إليه بنير معقب ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وإذا كانت المحكمة - في الدعوى المسئلة - قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، ولما كانت



المحكمة قد خلصت في استدلال سائق الى سلامة الدليل المستمد من اعتراف الطاعن في تحقيقات النيابة وأن عدل عنه بعد ذلك متى أطمأنت الى صحته لما ارتأته من أنه يطابق الواقع الذي استظهرته من تقرير الصفة التشريحية وادريته اقوال شهود الاثبات ، ومن خلوه مما يشوبه وصدوره عنه طوعية واختيارا ، مما مفاده أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ به ، فان ما يثيره الطاعن من مجادلة في هذا الشأن بنحل الى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الادله مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا عما أوردته بوجه الطعن بشأن حالة صدور اعترافه تحت وطأة تهديد رجال الشرطة ، وإنما قصارى ما أثبت بالمحضر وأطرحة الحكم المطعون فيه هو مجرد قول المدافع عن الطاعن « أن الاعتراف كما هو معروف يكون البعض تحت تأثير رجال الشرطة ، واعترافات تحت تأثيرات اخرى ولا أريد أن افترى على أحد في هذا التحقيقات ، واذ كانت عبارة « تحت تأثير رجال الشرطة أو تحت تأثيرات اخرى » هي من العبارات المرسلة ولا تحمل معنى الاكراه ولا التهديد المدعى بهما ، فانه لا يقبل من الطاعن أن يثيرهما لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه كل منهما من اجراء تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس وأطرحة بقوله ، « وحيث ان آثاره المتهم والحاضر معه لاسندله من الواقع أو القاتون ، آية ذلك أن احدا من شهود الواقعة لم يقل بذلك بل ان المتهم طوال مراحل التحقيق اعترف تفصيلا عن طوعية واختيار - وكما أطمأنت اليه المحكمة - أنه هو الذي بدأ وفاجأ المجنى عليه وانهال عليه طمنا حتى أزهق روحه . » ولما كان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير منقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها وكان حق الدفاع الشرعي لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشرون

الاعتداء وبين الاستمرار فيه ، فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا على المدافع أو غيره ، وإذا كان مؤدى ماأورده الحكم فيما تقدم أن الطاعن لم يكن فى حالة دفاع شرعى عن النفس كما هى مرفه به فى القانون ، بل كان معتديا قاصدا الحاق الاذى بالمجنى عليه لا دفع اعتداء وقع عليه ، فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل فى قواه : وحيث أنه عن نية القتل ، فإن المحكمة تقضتها وأطمأنت إليها فى حق المتهم من اعترافه بأنه أحضر البلمبة والسكين واستخدام الأولى وهى سلاح خطر وميت اذا ما اتجه الى مقتل كالمق بقتل اذهاق روح المجنى عليه جزاء على مقتل أبيه فأنهال بها طعنا على عنقه حتى فصله عن جسده الامر الذى يثبت للمحكمة أن المتهم ما استهدف من فعله المؤثم الا اذهاق روح للمجنى عليه . . ولما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بتحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتم عما يضره فى نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، واذا كان ماأورد الحكم على النحو المتقدم كافيا وسائما فى الدليل على توافر نية القتل ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استبعد طرف سبق الاصرار فى قوله . . وحيث أنه عن ظرف سبق الاصرار ، فهو غير متوفر فى حق المتهم لان عزمه على اذهاق روح المجنى عليه لم يتم فى هدوء وروية ، بل حدث فجأة وسريما فى لحظة مشحونة بالنصب . وكان مفاد ما أوردته الحكم أن المحكمة وان اطمأنت الى توافر نية القتل فى الواقعة الا أنها من وجه آخر قد أيقنت بانتفاء عنصر سبق الاصرار لما تبين من أن الحادث لم يكن مسبوقا بفترة من الوقت تسمح للجانى بأعمال الفكر فى هدوء وروية . وهو استخلاص سائق لا تناقض فيه ذلك بأنه لا تلازم

بين قيام القصد الجنائي وسبق الاصرار فلكل مقوماته ، فقد يتوافر القصد الجنائي وينتفى في الوقت ذاته سبق الاصرار الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص واذ كان ما قاله الحكم المطعون فيه في نفى سبق الاصرار لا ينفي نية القتل - كما هو واضح من مدونات الحكم - فان قالة التناقص تنحسر عنه . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع باجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة والتي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعدما استتمت الى أقوال أحد شهود الاثبات وناقشه الدفاع أشارت النيابة والمدافع بالاكفاء بتلاوة أقوال بقية الشهود وتليت وترافع المدافع وقال في سياق مرافقته : «أين الشهود الحقيقيين ، وأين محصل عربة الدخان وسائق العربة ، وتباع عربة الدخان أين هؤلاء ثم لماذا لم يقم السيد وكيل النيابة بسؤال والدته المتهم وهي جزئية مهمة ، ولم يطلب مناقشة هؤلاء الشهود حتى ختم مرافقته بطلب البراءة ورفض الدعوى المدنية ، وعلى ذلك فتساؤل المدافع عن الطاعن في مرافقته عن شهود الواقعة لا يمد طلبا بالمعنى السالف ذكره ولا يبدو أن يكون تمينا لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقض لم يتمسك بطلب استكماله راذ كانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد خولت المحكمة الاستفتاء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، وكان الطاعن لم يتبع الطريق الذي رسمه قانون الاجراءات في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ لاعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ولم تدرج اسماؤهم في قائمة الشهود فان ما ينهض على الحكم بقالة الأخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا ، لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار : عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أمين عليوه ، فوزي المملوك ، وفوزي أسعد  
وعبد الرحيم نافع .

( ٢١ )

### الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ القضائية

١ - دعوى جنائية « تعريكتها » • موظفون عموميون • قانون «تطبيقه»  
• تفسيره •

الحماية المقررة بمقتضى المادة ٦٣/٣ من قانون الاجراءات الجنائية •  
قاصرة على الموظفين والمستخدمين العموميين لما يرتكبوه من جرائم أثناء تادية  
الوظيفة او بسببها •

٢ - موظفون عموميون •

الموظف العام • تعريفه •

٣ - مرفق عام • موظفون عموميون •

شرط اكتساب العاملين بمرفق عام صفة الموظف العام ؟

٤ - حكم « تسبيبه » • تسبيب معيب • • نقض « اسباب الطعن » •  
مايقبل منها • • موظفون عموميون •

كون المطعون ضده يصل سابقا بأحدى الجمعيات التعاونية الزراعية  
الخاضعة لاشراف الهيئة العامة للاصلاح الزراعي • لا يكفي لاسباع الحماية  
المقررة بمقتضى المادة ١٦٣ ج • عليه • وجوب التحقق من أنه يشغل وظيفة  
في التنظيم الإداري للهيئة المذكورة • أو أن الجمعية التعاونية التي يصل إليها •  
مرفق عام •

١ - الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة الا بالنسبة الى الموظفين أو المستخدمين العاملين دون غيرهم لما يرتكبوه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

٢ - الموظف العام هو الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الاداري لذلك المرفق .

٣ - لكي يكتسب العاملون في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب أن يكون المرفق مدارا بمعرفة الدولة عن طريق الاستقلال المباشر .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اسبغ الحماية المقررة في المادة ٣/٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية على المطعون ضده لمجرد كونه يعمل سائقا باحدى الجمعيات التعاونية الزراعية التي تخضع في اشرافها للهيئة العامة للاصلاح الزراعي ، وهو مالا يكفي بذاته للتدليل على توافر صفة الموظف العام أو المستخدم العام للمتهم كي تنطبق عليه الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية طالما أن المحكمة لم تتحقق من أن المتهم يشغل منصبا يدخل في التنظيم الاداري للهيئة العامة للاصلاح الزراعي التي هي من أشخاص القانون العام ، أو أن الجمعية التعاونية الزراعية التي يعمل بها هي مرفق عام تديره الدولة بطريق الاستقلال المباشر ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالتقصير .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه : ( أولا ) تسبب خطأ في موت ..... وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد جرارا بحالة ينجم عنها الخطر فاصطدم بالمجنى عليه ومرسها وتوفيت نتيجة ذلك . ( ثانيا ) قاد الجرار بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ عقوبات و ٢ و ٣ و ٨ و ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وقرار الداخلية . ومحكمة جنح مركز المنصورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة المنصورة الابتدائية . بهيئة استئنافية ، قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنقض بالحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفض غير الطريق القانوني وأحالتها للنيابة لاتخاذ تدابيرها فيها .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

## المحكمة

حيث أن ماتم اتهام النيابة العامة على الحكم المظنون فيه هو القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه عول في قضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفضها بطريق القانوني - على أن المتهم يعمل قائم جرار بأحدى الجبهات التطوعية الزراعية التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، فيكون في عداد العاملين بالدولة الذين تحفظ عليهم الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية عليهم إلا من النائب العام أو المظني العام أو رئيس النيابة في



حين أن الين من الاوراق أن المتهم يعمل بأجر يومى فى الجمعية التعاونية ، وكان يتعين على المحكمة أن تتحقق من توافر صفة الموظف أو المستخدم العام فيه الا انها سككت عن ذلك بما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى الجنائية على قوله : « وحيث أنه يبين من مفردات الدعوى أن المتهم يعمل سائق جرار بالجمعية التعاونية الزراعية التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعى بناحية ... » وأن الجريمة المنسوبة إليه قد وقعت منه أثناء تأديته وظيفته وبسببها ومن ثم فانه يكون ممن يتدرج تحت القيد المنصوص عليه فى المادة ٣/٦٣ ا . ج ويتعين لاقامة الدعوى العمومية قبله فى هذه الحالة تحريكها من نص عليه فى تلك المادة على سبيل الحصر وتلك الصفة ثابتة للمتهم مما نص عليه فى المادة ٣/٦٣ أ . ج سالفة الذكر وكذلك ما نص عليه فى المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة حيث نصت على أنه « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المرائقة لهذا القانون وتسرى احكامه على ... ب - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم ، ذلك أن الجمعيات الزراعية التابعة للإصلاح الزراعى تعتبر خاضعة تماما فى تمويلها والاشراف على موظفيها للهيئة العامة للإصلاح الزراعى وهى تختلف فى هذا الشأن عن باقى الجمعيات الزراعية الاخرى ، « لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها فى شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة الا بالنسبة الى الموظفين أو المستخدمين العاملين دون غيرهم لما يرتكبوه من جرائم اثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ، وكان من المقرر أن الموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو احد اشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الادارى لذلك المرفق

وانه لكي يكتسب العاملون في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب أن يكون المرفق مدارا بمعرفة الدولة عن طريق الاستقلال المباشر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اسبغ الحماية المقررة في المادة ٦٣/٣ من قانون الاجراءات الجنائية على المطعون ضده لمجرد كونه يعمل سابقا باحدى انجميات التعاونية الزراعية التي تخضع في اشرافها للهيئة العامة للأصلاح الزراعي وهو مالا يكفي بذاته للتدليل على توافر صفة الموظف العام أو المستخدم العام للمتهم كي تسقط عليه الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية طالما أن المحكمة لم تتحقق من أن المتهم يشغل منصبا يدخل في التنظيم الإداري للهيئة العامة للأصلاح الزراعي التي هي من أشخاص القانون العام ، أو أن الجمعية التعاونية الزراعية التي يعمل بها هي مرفق عام تديره الدولة بطريق الاستقلال المباشر ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن بما يسجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقرير برأى في شأن ما اتارته النيابة العامة من دعوى الخطأ في تطبيق القانون ، واذا كان هذا القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون فإنه ينبغي نقض الحكم المطعون فيه والاحالة ..

## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ، محمد سالم يونس ، محمد رفيق البسطويسى .

( ٢٢ )

### الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ القضائية

١ - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • اثبات « شهود » • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » • وزن أقوال الشهود • موضوعى •

٢ - حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » • اثبات « شهود » • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

تناقض الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم • لا يعيب الحكم • متى استخلص الحقيقة من أقوالهم بما لا تناقض فيه •

٣ - حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » • اثبات « شهود » • استدلالات •

حق المحكمة فى الأخذ بأقوال الشاهد فى محضر الشرطة • متى اطمأنت إليها •

٤ - استئناف • اجراءات « اجراءات المحاكمة » • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •

محكمة ثانى درجة • تحكم بحسب الاصل على مقتضى الاوراق • لاتجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه • ابداء دفاع امامها دون طلب اجراء تحقيق • عدم جواز النعى عليها بالاخلال بحق الدفاع •



٥ - هل وجب . صلح . دعوى جنائية ، مسؤولية جنائية .

الصنع مع المجنى عليه أو رد المبالغ المدفوعة خارج نطاق عقد الإيجار لا أثر لأيهما على الجريمة التي وقعت . أو على مسئولية مرتكبها . أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها .

١ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتحويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٢ - من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم - بفرض وجوده - لا ييب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا - اتقا لا تناقض فيه .

٣ - من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة متى استرسلت بتقنها إليها .

٤ - لما كان الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لأجرائه وكان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن أبدى دفاعه دون أن يطلب إجراء أي تحقيق أو سماع شهود ، فليس له من بعد أن ينمى على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع بقعودها عن القيام بإجراء سكت هو عن المطالبة به .

٥ - لما كان القانون لم يوجب على رد الطاعن للبلغ المدفوع له بسبب تحرير عقد إيجار المكان المؤجر خارج نطاق هذا العقد أو الصلح مع المجنى

عليه اثرًا على الجريمة التي وقعت أو على مسؤولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها ، فإن ما يتبره الطاعن من رد المبلغ وتصالحه مع المجنى عليه - بفرض حصولهما - لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه ولا يؤثر في صحته .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ( أولا ) بصفته مؤجرا تقاضى بالذات من ..... مقابلا نقديا بسبب تحرير عقد الايجار وخارج نطاقه على النحو المبين بالمحضر . ( ثانيا ) بصفته مؤجرا تقاضى مقدم ايجار من المجنى عليه سالف الذكر على النحو المبين بالمحضر ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٧ ، ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ومحكمة جنح قسم الشراية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لايقاف التنفيذ عما اسند اليه فعارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

من حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتي تقاضى مبلغ بسبب تحرير عقد الايجار خارج نطاق العقد وتقاضى مقدم ايجار ، قد شابه التصور في التسييب والبطلان في الاجراءات والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم عول في قضائه بالادانة - ضمن ماعول عليه - على أقوال شاهدين بمحضر الضبط تناقضت أقوالهما في خصوص مقدار المبلغ

النبي دفعه له المجنى عليه ، وكيفية قيام الأخير بدفعه إليه ، ولم تستجب المحكمة إلى طلبه سماعهما ، هذا إلى أنه قام بعد صدور الحكم المطعون فيه برد المبلغ المقول بأنه « خلو رجل » إلى المجنى عليه لأن القاتون يجيز الصلح في الجريمة .

ومن حيث أنه لما كان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتمويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من التسيبات ، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتندره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم - بخرص وجوده - لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائما لاتناقض فيه ، ولما كان ما حصله الحكم المطعون فيه من أقوال الشاهدين المذكورين له أصله في محضر ضبط الواقعة ووضلا عن ذلك فلا وجود للتناقض في أقوالهما على ما بان من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة متى استرسلت بثقتها إليها ، فإن على الحكم أن هو اعتمد على شهادة الشاهدين - ضمن ما اعتمد عليه في قضائه بالادانة - ويكون منى الطاعن في هذا الشأن في غير محله . -

كان ذلك ، وكان الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجرائه ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن أبدى دفاعه دون أن يطلب اجراء أى تحقيق أو سماع شهود ، فليس له من بعد أن ينشئ على المحكمة الاخلال بحقه في الدفاع بقودما عن القيام



باجراء سكت هو عن المطالبة به . لما كان ذلك وكان القاتون لم يرتبه على رد الطاعن للمبلغ المدفوع له بسبب تحرير عقد ايجار المكان المؤجر خارج نطاق هذا العقد أو الصلح مع المجنى عليه ، أثرا على الجريمة التي وقعت أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها ، فإن مايشير الطاعن من رد المبلغ وتصالحه مع المجنى عليه - بفرض حصولهما - لاينال من سلامة الحكم المطعون فيه ولا يؤثر في صحته . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعيا .

## جلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنية نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمي راغب ، وجمال الدين منصور  
ومسمير ناجي ، ومحمد عبد المنعم البنا .

(٢٣)

### الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٠ القضائية

تبغ . جمارك . تهريب جمركي . حكم . « تسبيبه » . تسبيب مهيب .  
نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها . « قانون » تفسيره . « تطبيقه » .  
جريمة « أركانها » .

جريمة خلط الدخان . ماهيتها ؟

ادانة الطاعن والزامة بالتعويض المطلوب على أساس خلط التبغ بنسبة  
قليلة من المسسل دون تحديدها وبيان مجاوزتها للحد الأقصى . قصور وخطأ  
في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال .

لمأن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى في تفسير المادة الأولى من  
القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة  
خلط الدخان هي أن يضاف إلى الدخان مائس منه مما لا تصح إضافته إليه  
أو خلطه به بآية نسبة كانت الا اذا كانت المواد المضافة مما يسمح  
القانون بخلط الدخان بها كالمسل والجلسرين وفي حدود النسب والمواصفات  
التي يصرح بها وكانت المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة  
١٩٣٣ بوضع نظام خلط الدخان تسمح بخلط الدخان بالمسل بنسبة  
حدما الأقصى ٢٥٠٪ وليس لها حد أدنى ، وكان من بين ما استدل به الحكم  
الطعون فيه في ادانة الطاعن أن التبغ تدار الجريمة وجد مخلوطا بنسبة قليلة من

السل دون أن يحدد هذه النسبة ويبين مجاوزتها للحد الأقصى المسموح به قانوناً فإنه يكون معيياً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون هذا إلى أن الحكم المطعون فيه إذا اتخذ من مجرد مخالفة المينة المأخوذة من التبغ الجاف قبل التصنيع لذلك المأخوذة من التبغ بعد تصنيعه دليلاً على تهريب التبغ الداخل في عمية التصنيع وألزم الطاعن بناء على ذلك بالتعويض المطلوب يكون قد شابه فساد الاستدلال .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز دخاناً مضموشاً وطلبت عقابة بمادتين ٦٠١ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانونين ٧٩ لسنة ١٩٤٤ ، ٨٦ لسنة ١٩٤٨ . وادعت مصلحة الجمارك مدنياً قبل المتهم بمبلغ ١٧٥٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة جناح الظاهر الجزئية قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات والزامه أن يؤدي للمدعية بالحق المدني ( مصلحة الجمارك ) مبلغ ١٧٥٠ جنيه ومصادرة الدخان المضبوط . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

حيث أن الطاعن ينفي على الحكم المطعون فيه أنه إذا داته بجريمة أحرز دخاناً مضموشاً قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في



الاستدلال ذلك بأنه عول في اداته على ما جاء بتقرير المصالح من احتوله عينة الدخان المأخوذة من مصنعته على نسبته قليلة من الصل ، وأنها من نوع يختلف عن نوع العينة المأخوذة من الدخان الجاف قبل تصنيعه في حين لا يعد الدخان ممتسوشا لاي من هذين السيين مما يجب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه بين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإدانة الطاعن على ما أورده في مدوناته من أن التقرير القى أثبت أن عينة الدخان المأخوذة من مصنع الطاعن تحتوي على نسبة قليلة من الصل وأنها من نوع مخالف للعينة المأخوذة من الدخان قبل التصنيع . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى في تفسير المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان هي أن يضاف الى الدخان ما ليس منه مما لا تصح اضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت الا اذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالصل والجلسرين وفي حدود النسب والمواصفات التي يصرح بها وكانت المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ يوضع نظام خلط الدخان تسمح بخلط الدخان بالصل بنسبة حدا أقصى ٢٥٠٪ وليس لها حد أدنى ، وكان من بين ما استدل به الحكم المطعون فيه في ادانة الطاعن أن التبغ مدار الجريمة وجد مخلوطا بنسبة قليلة من الصل دون أن يحدد هذه النسبة وبين مجاوزتها للحد الأقصى المسموح به قانونا فإنه يكون معيا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون هذا الى أن الحكم المطعون فيه اذ اتخذ من مجرد مخالفة العينة المأخوذة من التبغ الجاف قبل التصنيع لتلك المأخوذة من التبغ بعد تصنيعه دليلا على تهريب التبغ الداخل في عملية التصنيع وأنزم الطاعن بناء على ذلك بالتعويض المطلوب يكون قد شابه فساد الاستدلال . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

## جلمة ١٨ من فبرابر سنة ١٩٨١

برياسة السيد المستشار / محمد عبد الواحد الديب نائب رئيس  
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، ابراهيم حسين  
رضوان ، حسن كامل حنفى ، محمد سالم يونس .

( ٢٤ )

### الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥ القضائية

١ - محكمة الموضوع « سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة  
فى الدعوى » • اثبات « بوجه عام » • « شهود » • حكم « تسببه » • تسبب  
غير معيب » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • مالا يوفره » •

- حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى • واطراح ما يخالفها •

٢ - حكم « تسببه » • تسبب غير معيب » • دعوى مدنية •

كتابة تشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة للقضاء بالبرائة • ورفض  
الدعوى المدنية •

٣ - اثبات « قوة الامر المقضى » • دعوى جنائية • دعوى مدنية • استئناف  
« نطاقه » • نظره والحكم فيه » • نقض « المصلحة فى الطعن » • « اسباب  
الطعن » • مالا يقبل منها » •

قضاء محكمة اول درجة بالادانة واحالة الدعوى المدنية التابعة الى المحكمة  
المدنية المختصة • استئناف المتهم هذا الحكم • الاصل وجوب أن تقصر محكمة  
ثانى درجة حكمها على الدعوى الجنائية • التى نقلها الاستئناف اليها •  
قضاء محكمة ثانى درجة ببرائة المتهم استنادا الى انتفاء الخطأ فى جانبه • يمس  
أسس الدعوى المدنية • استأنس ذلك وأثره ؟

١ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستدا إلى أدلة مقبولة في العقل والمطق .

٢ - يكفي في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية اذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يستل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة التفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلها الرية في عناصر الاتهام .

٣ - متى كان نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجرامات الجنائية يجري بأن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية قبل المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص ينبني عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فندت تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف ، ، وكان الثابت من السياق المتقدم أن محكمة أول درجة قد دانت المظنون ضده بجريمة القتل الخطأ المسندة إليه وأحالت الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية فقد كان يتعين على محكمة ثاني درجة أن تقصر حكمها على موضوع الدعوى الجنائية التي نقلها استئناف انتهم إليها والا تصدى للدعوى المدنية وتفصل في موضوعها اذ لم تكن مطروحة عليها ، الا أنه لما كان الين من الحكم المظنون فيه أنه أقام قضية براءة المظنون ضده من التهمة المسندة إليه على انتفاء الخطأ من جانبه ، وهو بهذه المثابة قضاء يسس أسس الدعوى المدنية مسلما يقيد



حرية القاضي المدني اعتباراً بأن نفي الخطأ عن المتهم يؤثر بلا أدنى شبهة في رأى المحكمة المدنية المحالة عليها الدعوى مما يكون معه مصيرها حتماً الى القضاء برفضها اعمالاً لنصوص القانون وتزولا على قواعد قوة الشيء المقضى فيه جنائياً أمام المحاكم المدنية ، قان مصلحة الطاعنين - المدعين بالحقوق المدنية - من وراء طعنهم فيما قضى به الحكم من رفض دعواهم المدنية تكون متفية ، ويكون منعاهم في هذا الصدد غير مقيول .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ( أولاً ) تسبب خطأ في موت ..... وكان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احتياطه ومخالفته القانون والقرارات بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والأموال للخطر ودون احتياطه لمسرور المشاة فصدم المجنى عليه وأحدث الاصابات الميئة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياته . ( ثانياً ) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨/١ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وقرار الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ . وادعى كل من زوجة المجنى عليه وأولاده مدنياً قبل المتهم بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنح مصر الجديدة الجزئية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيهاً وإحالة الدعوى المدنية الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية . فاستأنف . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية .

فطعن المدعون بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ

## المحكمة

من حيث ان مبنى الطعن المقدم من المدعين بالحقوق المدنية • أن الحكم المطعون فيه ادعى براءة المظنون ضده من جريمة قتل خطأ ورفض الدعوى المدنية قد شابه بطلان وقصور في التسيب ذلك بأنه فصل في الدعوى المدنية التي قضت محكمة أول درجة بإحالتها الى المحكمة المدنية دون أن يضمن أسبابه ما يقيم ما انتهى اليه من قضاء في هذا الخصوص كما أنه التفت عن دفاع الطاعنين الوارد بمذكرتهم من أن وفاة مورثهم كانت نتيجة خطأ المتهم المتمثل في قيادة سيارة بسرعة دون تبصر بدلالة حدوث إصابة المجنى عليه بعد أن اجتاز أكثر من اثنى عشر مترا من عرض الطريق الأمر الذي يعيب الحكم ويوجب نقضه •

ومن حيث انه من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن يستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن طرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائما مستدا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ، كما أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتسبك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، اذ مرجع الامر في ذلك الى ما تطمئن اليه في تقدير الدليل مادام حكمها يستعمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينهما وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في عناصر الاتهام - كما هو الحال في واقع الدعوى المطروحة - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقصع عن إطمئنانه الى أقوال المظنون ضده وحاصلها أن المجنى عليه قد عبر الطريق خلسة أمام السيارة التي يقودها وتردد في العبور بسبب ضعف بصره وكبر سنه وقد حول الحكم في قضائه على هذه الرواية لخلو الأوراق

من أى دليل يناقضا وهو استدلال سائق لا شائبه فيه ، فإن المنازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى تنحل الى جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم انطعون فيه أن محكمة أول درجة قضت حضوريا بتفريم المتهم - المطعون ضده - عشرين جنيها عن تهمة القتل الخطأ المسندة اليه وأحالت الدعوى المدنية الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية ، فاستعنف المطعون ضده وحده هذا الحكم وقضت محكمة ثانى درجة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية والزام رافعيها - الطاعنين - المصاريف ومبلغ خمسة جنيها مقابل أنعاب الحمام ، لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية يجرى بأن " كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية قبل المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه أرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية ، فعندئذ تنحل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف " ، وكان الثابت من السباق المتقدم أن محكمة أول درجة قد دانت المطعون ضده بجريمة القتل الخطأ المسندة اليه وأحالت الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية ، فقد كان يتعين على محكمة ثانى درجة أن تقصر حكمها على موضوع الدعوى الجنائية التى نقلها استئناف المتهم اليها والا تصدى للدعوى المدنية وتفصل فى موضوعها اذ لم تكن مطروحة عليها ، الا أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء براءة المطعون ضده من التهمة المسندة اليه على انتفاء الخطأ من جانبه وهو بهذه المثابة قضاء يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضى المدنى اختيارا بأن نفي الخطأ عن المتهم يؤثر بلا أدنى شبهة فى رأى المحكمة المدنية المطالة عليها الدعوى مما يكون معه مصيرها حتما الى القضاء برفضها



اعمالا لنصوص القانون وتنزولا على قواعد قوة الشيء المقضي فيه جنائبا أمام المحاكم المدنية ، فان مصلحة الطاعين - المدعين بالحقوق المدنية - من وراء طعنهم فيما قضى به الحكم من رفض دعوام المدنية تكون متفية ، ويكون منعهم في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع الزام الطاعين بالمصاريف ومصادرة الكفالة عملا بأمرادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة التقض .

## جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨١

بإدارة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : أحمد محمود هيكل ، ومحمد عبد الخالق  
النادي ، وصعوت خالد مؤمن ، وأحمد أبو زيد .

(٢٥)

### الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٥٠ القضائية

حكم « بيانات حكم الادانة » « تسببيه ، تسبب معيب » • تموين •  
مخايز •

ادانة المتهم لعدم مزاولته العمل في انتاج الخبز الافرنكي بمفرده وعرضه  
للبيع خلال الميعاد المحدد ، وخلو الحكم من بيان ساعة ضبط الواقعة •  
قصور • علة ذلك ؟

لما كان البين مما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون  
فيه انه قد دان الطاعن عن واقعة عدم مزاولته العمل في انتاج الخبز الافرنكي  
بمفرده وعرضه للبيع خلال الميعاد المحدد أعمالا لحكم الفقرة الثانية  
للمادة ٣٤ مكرراً «ب» من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بقرار  
وزير التموين رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٨ ، وكانت تلك الفقرة تنص على انه «يجب  
على أصحاب المخايز الافرنكية والمسؤولين عن ادارتها مزاوله العمل في  
انتاج الخبز الافرنكي بمفرده وعرضه للبيع خلال الفترة من الساعة الرابعة  
صباحا حتى العاشرة مساء على الاقل يوميا • على أن تتج الاصناف المخصص  
لانتاجها نسبة ٢٥٪ الباقية من الدقيق في ساعات اليوم الباقية تتخللها فترات  
الراحة ، لما كان مؤدى هذا النص أن مناط التجريم أن يكون عدم مزاوله العمل  
في انتاج الخبز الافرنكي بمفرده وعرضه للبيع قد وقع خلال الفترة  
صالفة البيان ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد

أُوجِبَتْ أَنْ تُشْتَمِلَ كُلُّ حُكْمٍ بِالْأَدَانَةِ عَلَى بَيَانِ الْوَاقِعَةِ الْمُسْتَوْجِبَةِ لِلْعُقُوبَةِ بِمَا يَتَحَقَّقُ بِهِ أَرْكَانُ الْجَرِيمَةِ وَالظُّرُوفُ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا وَالْأَدَلَّةُ الَّتِي اسْتُخْلَصَتْ مِنْهَا الْأَدَانَةُ حَتَّى يَتَضَحَّ وَجْهُ اسْتِدْلَالِهَا بِهَا وَسَلَامَةُ الْمَأْخُذِ ، وَالْأَمْرُ أَنَّ الْحُكْمَ قَاصِرًا • لَمَّا كَانَ ذَلِكَ ، وَكَانَ يَبِينُ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْحُكْمِ الْإِبْدَائِيِّ الَّذِي اعْتَقَ أَسْبَابَهُ الْحُكْمُ الْمَطْمُونُ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ خَلَا مِنْ بَيَانِ سَاعَةِ ضَبْطِ الْوَاقِعَةِ رَغْمَ جَوْهَرِيَّتِهِ - فِي خُصُوصِيَّةِ الدَّعْوَى الْمَطْرُوحَةِ - لَتَعْلُقِهِ بِرُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْجَرِيمَةِ الَّتِي دَانَ الطَّاعِنُ بِهَا فَاتَّهَ بِكَوْنِهَا بِالنَّصْرِ الَّذِي يَعْجِزُ مَحْكَمَةُ الْقَضَاءِ عَنْ أَعْمَالِ رِقَابَتِهَا عَلَى تَطْيِيقِ أَحْكَامِ الْقَانُونِ تَطْيِيقًا صَحِيحًا عَلَى وَاقِعَةِ الدَّعْوَى مَا يَتَمَيَّنُ مِنْهُ تَقْضُهُ وَالْأَحَالَةُ •

## الوقائع

اتَّهَمَتِ النِّيَابَةُ الْعَامَّةُ الطَّاعِنَ بِأَنَّهُ لَمْ يَزَالِ الْعَمَلُ فِي اتِّسَاجِ الْخَبْرِ الْإِفْرَنْكِيِّ وَعَرْضِهِ لِلْبَيْعِ بِفَرْدِهِ خِلَالِ الْمِيَادِ الْمَحْدُودِ ، وَطَلَبَتْ عِقَابَهُ بِالْمَوَادِّ ٢/٣٤ ، ٢/٣٨ مِنْ الْقَرَارِ رَقْمَ ٩٠ لِسَنَةِ ١٩٥٧ الْمُدَّلِّ ، ٥٩ مِنْ الْمَرْسُومِ بِقَانُونِ ٩٥ لِسَنَةِ ١٩٤٥ • وَمَحْكَمَةُ جَنَحِ مَسْتَجَلِ إِبَابَةِ ، قَضَتْ حُضُورِيًّا عَمَلًا بِمَوَادِّ الْإِتِّهَامِ بِحَبْسِ الْمُتَّهَمِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ مَعَ الشُّغْلِ وَكَفَالَةِ خَمْسَةِ جَنِيَهَاتٍ لَوْقْفِ التَّفِيدِ وَتَقْرِيبِهِ مِائَةَ جَنِيَهٍ وَالْمَصَادَرَةِ ، فَاسْتَأْثَفَ • وَمَحْكَمَةُ الْجِيْزَةِ الْإِبْدَائِيَّةُ ( بَيْتَةُ اسْتِثْنَائِهِ ) قَضَتْ حُضُورِيًّا بِقَبُولِ الْإِسْتِثْنَاءِ شُكْلًا وَفِي الْمَوْضُوعِ بِرَفْضِهِ وَتَأْيِيدِ الْحُكْمِ الْمُسْتَأْثَفِ •

فَطَعَنَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْحُكْمِ بِطَرِيقِ التَّقْضِ ... النخ •

## المحكمة

بِحَيْثُ إِنَّ مَا يَنْبَغُ الطَّاعِنُ عَلَى الْحُكْمِ الْمَطْمُونِ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا دَانَ بِجَرِيمَةٍ عَدَمَ



مزاولة العمل في انتاج الخبز الأفرنكى بمفرده وعرضه للبيع خلال الميعاد المحدد قد شابه قصور في البيان ، ذلك بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ساعة ضبط الواقعة والمواعيد المحددة لانتاج الخبز الأفرنكى ، مما يصيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه لما كان الين مما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد دان الطاعن عن واقعة عدم مزاولة العمل في انتاج الخبز الأفرنكى بمفرده وعرضه للبيع خلال الميعاد المحدد اعمالا لحكم الفقرة الثانية للمادة ٣٤ مكررا «ب» من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بقرار وزير التكوين رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٨ ، وكانت تلك الفقرة تنص على أنه « يجب على أصحاب المخازن الأفرنكية والمسؤولين عن إدارتها مزاولة العمل في انتاج الخبز الأفرنكى بمفرده وعرضه للبيع خلال الفترة من الساعة الرابعة صباحا حتى العاشرة مساء على الأقل يوميا ، على أن تنتج الأصناف المخصص لانتاجها نسبة ٢٥٪ الباقية من الدقيق في ساعات اليوم الباقية تتخللها فترات الراحة ، لما كان مؤدى هذا النص أن مناط التجريم أن يكون عدم مزاولة العمل في انتاج الخبز الأفرنكى بمفرده وعرضه للبيع قد وقع خلال الفترة سالفة البيان ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، والا كان الحكم قاصرا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع الى الحكم الابتدائى الذى اعتق أسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد خلا من بيان ساعة ضبط الواقعة رغم جوهريته فى خصوصية الدعوى المطروحة - لتعلقه بركن من أركان الجريمة التى دان الطاعن بها فإنه يكون مميا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق أحكام القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى مما يمين منه نقضه والأحواله دون حاجة الى بحث سائر أوجه القطن .

## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضورية السادة المستشارين / محمد حلمي رانجب ، وجمال منصور ،  
ومحمد محمود عمر ، وسهير ناجي .

(٢٦)

### الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ القضائية

١ - قتل عمد • وصف التهمة • إجراءات « إجراءات المحاكمة » • حكم  
• تسببيه ، تسبب غير معيب • نقض « أسباب الطعن » ، مالا يقبل منها •  
مسئولية جنائية • دفاع « الإخلال بحق الدفاع » ، مالا يوفره •

- حق المحكمة في رد الواقعة الى صورتها الصحيحة • حد ذلك ؟

استناد الحكم للطاعن وحده ارتكاب القتل المقترن بشروع في قتل على  
خلاف ما جاء بأمر الإحالة من ارتكابه الجريمة مع آخر - قضى ببراءته -  
لا يعيبه • علة ذلك ؟

٢ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « حجته » •  
البيان « بوجه عام » •

- حرية المحكمة في تقدير الدليل •

- عدم تقييد القاضي عند محاكمة متهم بحكم آخر صادر في ذات الواقعة  
على متهم آخر •

٣ - البيان « بوجه عام » ، « شهود » • حكم « مالا يعيبه في نطاق  
التدليل » •

- عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في  
تكوين عقديتها •

٤ - البيان « بوجه عام » • حكم « حجته » •

شرط اعتبار الحكم البراءة عنوانا للحقيقة يسواه للمتهمين فيها أو  
غيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة ؟

١ - للمحكمة ان ترد الواقعة الى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها امر الاحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث ، فلا يعيب الحكم ان ينسب الى الطاعن وحده ارتكابه فصل القتل المقترن بجناية شروع في القتل خلافا لما جاء بأمر الاحالة من ارتكابه هذا الفعل مع آخر - قضى ببراءته - مادام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل العمد المقترن بجناية شروع في قتل ، ومادام يحق للمحكمة ان تستين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث اخذا من كافة ظروف الدعوى وادلتها المطروحة والتي داورت عليها المرافعة ، اذ ان الطاعن لم يسأل في النتيجة الا عن جريمة القتل العمد المقترن بجناية شروع في قتل ، وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث بالجلسة ، والتي يستوى ان يرتكبها الطاعن وحده أو مع غيره ، ومن ثم فان المحكمة لم تكن ملزمة باجراء تعديل في وصف التهمة يقتضي تبيح الدفاع اليه في الجلسة ليرافع على اساسه .

٢ - لوجه لقالة تناقض التي اثارها الطاعن مستندا فيها الى الحكم الصادر بالبراءة آخر في الدعوى عن ذات التهمة ، اذ أنه لاسيلا الى مصادرة المحكمة في اعتقادها مادامت قد بنت اقتناعها على اسباب سائنة ، فان الأمر يتعلق بتقدير الدليل ، ولا يتعدى أثره شخص المحكوم لصالحه ، ذلك بأنه مع المقرر ان القاضي وهو يحاكم منهما يجب ان يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بان يكون من ورائقضااته على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قلم تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الاخر .

٣ - محكمة الموضوع لا تلزم في اصول الاستدلال بالتحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الامر في تكوين عقيدتها ، فهي لا تورود من اقوال الشهود الا



ماقيم عليه قضاها وفي عدم ايرادها شيئاً منها مايقيد ضمناً اطراحها ،  
اذ العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على  
الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، فلا يصح مطالبة بالاخذ بدليل  
معين الا في الأحوال التي يقررها القاتون ، فقد جعل القاتون من سلطته أن  
يزن قوة الآثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلاً لحكمة .

٤ - من المقرر ان احكام البرائة لا تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة  
الى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة الا اذا كانت البرائة  
مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة الى المحكوم لهم بحيث تنفي وقوع  
الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر - سبق الحكم ببراءته - بأنهما  
قتلا ..... عمداً مع سبق الاصرار والترصد بأن اتويا قتله واعدوا لذلك  
سلاحين ناريتين مصريتين حملاهما وانتظراه في الطريق الذي ايقتا مروره  
فيه وما أن ظفرا به حتى اطلقا عليه عدة اعية نارية قاصدين قتله فاصابه  
واحد منها وحدثت به الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي  
أودت بحياته ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى ، هي أنهما في الزمان  
والمكان الموضحين شرعاً في قتل ..... عمداً مع سبق الاصرار والترصد  
بأن اتويا قتله واعدوا لذلك السلاحين المذكورين وانتظراه في الطريق  
الذي ايقتا مروره فيه وما أن ظفرا به حتى اطلقا عليه عدة اعية نارية  
قاصدين قتله فاصابه واحد منها وحدثت به الاصابة الموصوفة بالتقرير  
الطبي الشرعي وخطب أثر الجريمة لسبب لادخل لادادتهما فيه هو مداركه  
بالملاح . ( ثانياً ) احرز كل منهما سلاحاً نارياً شتمخاً ( بندقية )  
في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . ( ثالثاً ) احرز كل منهما ذخائر ( طلقات )

مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو احرازه ، وطلبت من مستشار الاحالة احالة الطاعن الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام ، فقرر ذلك ، وادعى والد المجنى عليه مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات صوهاج بعد أن عدلت الوصف الى أن الطاعن أولا قتل ..... عمدا مع سبق الاصرار بأن اتوى قتله وعقد العزم المصمم عليه وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا حشاه بالطلقات واطلق عليه - بقصد قتله - أعيرة نارية أصابه واحد منها وأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه فى الزمان والمكان سالف الذكر شرع فى قتل ..... عمدا ومع سبق الاصرار بأن اتوى قتله وعقد العزم المصمم عليه وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا حشاه بالطلقات واطلق عليه بقصد قتله أعيرة نارية أصابه واحد منها وأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه ، وهو مداركة المجنى عليه بالملاج . ثانيا احرز بنير ترخيص سلاحا ناريا مشمخا ( فرد ) . ثالثا احرز ذخائر ( طلقات ) مما تستعمل فى السلاح النارى المذكور وهو غير مرخص له فى حمله واحرازه . قضت عملا بالمواد ٤٦، ٤٥، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤، ٢/٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١، ٦٤١، ٢٦/٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات أولا باعتبار الحكم العائى الصادر فى ١١ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ كأن لم يكن . ثانيا وضروريا بمعاقبة الطاعن بالاشتغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

## المحكمة

حيث ان مبنى المظن هو أن الحكم المظنون فيه ان الطاعن بجريمة القتل المد مع سبق الاصرار المقترن بجناية شروع في قتل ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ، ذلك بأنه فات المحكمة تعديل وصف الاتهام - على ضوء الحكم الصادر ببراءة المتهم الآخر في الدعوى - بقصد مساواة الطاعن عن تهمة الشروع في قتل ..... وفقا لما شهد به المذكور ، وحتى يبدى الطاعن دفاعه على أساس الوصف الجديد ، فضلا عما قام من تناقض بين هذا الحكم وبين الحكم السابق صدوره ببراءة المتهم الآخر في ذات التهمة واستاده الى ذات الدليل الذي اطرحه المحكمة عند قضائها بالبراءة ، كما عول الحكم في قضائه على أقوال شاهد الاثبات ..... مع أنه قرر أنه لم ير كيفية اصابة المجنى عليهما ورأى الطاعن - وحده - يطلق النار ، ولم يمن برفع التناقض بين هذا القول وقول شاهد الواقعة المجنى عليه ..... كما سكت عن الرد عما اتاه الدفاع من قيام التعارض بين الدليل القولي المستمد من أقوال ..... وبين الدليل القلي المستمد من التقارير الطبية الشرعية ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المظنون فيه حصل واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مسببة من أقوال الشاهد ..... ومما ورد بالتقارير الطبية الشرعية ومما أقر به الطاعن أمام النيابة العامة بما مؤداه أنه كان متجها - بمفرده - يوم الحادث الى حقله وابصر المجنى عليهما قادمين من الجهة القبلية ، وأنهما ابتدراه بإطلاق النار عليه ، فرد عليهما بالمثل وصوب تجاههما سلاحه الناري ٥ فرد ١١ ، وأطلق منه النار حتى فرغت النخيرة فالتفاه في المصروف ولاذ بالفرار ، وأقر بتواجد شاهد الاثبات ..... بحقله المجاور لمكان



الحادث آنذاك ، وهي أدلة سائقة لها معينا الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن ترد الواقعة الى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجر به لا تخرج عن نطاق الراقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث ، فلا يعيب الحكم أن ينسب الى الطاعن وحده ارتكابه فعل القتل المقترن بجناية الشروع في القتل خلافا لما جاء بأمر الإحالة من ارتكابه هذا الفعل مع آخر - قضى ببراءته - مادام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل العمد المقترن بجناية شروع في قتل ، ومادام يحق للمحكمة أن تستين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث اخذا من كافة ظروف الدعوى وادلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة ، اذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة الا عن جريمة القتل العمد المقترن بجناية شروع في قتل ، وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث بالجلسة والتي يستوى أن يرتكبها الطاعن وحده أو مع غيره ، ومن ثم فإن المحكمة لم تكن ملزمة باجراء تعديل في وصف التهمة يقتضي تنبيه الدفاع اليه في الجلسة ليرافع على أساسه . لما كان ذلك ، وكان لا وجه لقائه التافض التي اثارها الطاعن مستندا فيها الى الحكم الصادر بالبراءة لمتهم آخر في الدعوى عن ذات التهمة ، اذ أنه لا سبيل الى مصادرة المحكمة في اعتقادها مادامت قد بنت افتاعها على أسباب سائقة ، فان الامر يتعلق بتقدير الدليل ، ولا يتعدى أثره شخص المحكوم لصالحه ، ذلك بأنه من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تافض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر ، ولما كان من المقرر أن أحكام البراءة لا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة الى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات

الواقعة الا اذا كانت البراعة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة الى المحكوم بهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا ، وهو الأمر الذي لا يتوافر في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن ما يشي به الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها ، فهي لا تورد من أقوال الشهود الا ماقيم عليه قضائيا وفي عدم ايرادها شيئا منها ما يفيد ضمنا اطراحها ، وكانت البرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الادلة المطروحة عليه بأدانة المتهم أو براءته ، فلا يصح مطالبة بالآخذ بدليل معين الا في الاحوال التي يقررها القانون ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الاثبات وأن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطمأن الى ماأخذ به من أدلة استمدها مما قدمه من أقوال شاهد الاثبات ..... ومن أقوال الطاعن في تحقيق النيابة ، فإن ما يشي به الطاعن من منازعة في القوة التدليلية لأقوال شاهد الاثبات المذكور ، وفي خصوص اعراض الحكم عن الأقوال التي أدلى بها المجنى عليه ..... انما ينحل في حقيقته الى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى مما لايجوز اتارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القني ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل القني تناقضا يستلزم على الملامة والتوفيق ، وكان الدليل المستمد من أقوال شاهد الاثبات الذي أخذت به محكمة الموضوع واطمأنت اليه غير متعارض والدليل المستمد من التقارير الطبية الشرعية ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في ادانة الطاعن على أقوال ..... فإن ما ينهه الطاعن بشأن قلة التناقض بين أقوال المذكور وبين الدليل القني - بفرض صحة قوله - يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متينارفضه موضوعا .

## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أمين أمين عليوه ، وراغب عبد الظاهر ،  
وعبد الرحيم نافع ، ومصطفى عبد الرازق .

( ٢٧ )

### الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ القضائية

١ - ايجار اماكن • احتجاز اكثر من مسكن • قانونا « تطبيقه » ،  
« تفسيره » • حكم « تسببه » ، تسبب غير معيب • قرارات ادارية •

احتجاز الشخص اكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتض • مؤتم •  
المادة ١/٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧

النص في الفقرة الاولى من المادة الثانية من قرار وزير الاسكان  
والمرافق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ على اعتبار القاهرة الكبرى مدينة واحدة •  
نطاقه ؟ عدم جواز التوسع في تفسيره أو القياس عليه • علة ذلك ؟

٢ - حكم « بيانات حكم البراءة » « مالايعبه في نطاق التليل » •  
كون احدى دعائم حكم البراءة معيبة ، لا يقدح في سلامته ، متى كان قد  
أقيم على دعائم أخرى تكفى لحمله •

٣ - جريمة • اجراءات « اجراءات المحاكمة » احتجاز اكثر من مسكن •  
ايجار اماكن • دعوى مدنية • مسئولية مدنية •

اقامة الدعوى المدنية التابعة على أساس توافر جريمة احتجاز اكثر من  
مسكن في بلد واحد دون مقتض • انتهاء الحكم الى انتفاء الجريمة • وجوب  
رفض الدعوى المدنية •

٤ - حكم « تسببه » ، تسبب غير معيب • « دفاع » الاخلال بحق  
الدفاع ، مالا يوفره • « أسباب الطعن » ، مالا يقبل منها •

الرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع • غير لازم •



١ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر نصت على أنه : لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى ، ونص في المادة ٧٦ على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور وعلى أن يحكم فضلا عن العقوبة بانهاء عقد السكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون ، وكان الين من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ الذي يشير إليه الطاعن أنه خاص . يتبادل الوحدات السكنية بين مستأجر وآخر وأنه قد نص في الفقرة الأولى من مادته الثانية على أنه : يجوز بأحياء كل من مدينتي القاهرة والاسكندرية تبادل الوحدات السكنية بين المستأجرين بسبب ظروف العمل اذا كانت مقار أعمالهم تبعد عن محال اقامتهم ، وفي تطبيق هذا الحكم تعتبر القاهرة الكبرى ( القاهرة - الجيزة - شبرا الخيمة ) مدينة واحدة ، مما مفاده أن اعتبار مدن القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة مدينة واحدة خلافا للأصل إنما يكون بصدد تبادل النسق السكنية بين مستأجر وآخر دون غيره ، وهو مالا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه ، يؤكد ذلك أنه بالرجوع الى مضبطة مجلس الأمة ، الجلسة التاسعة والثلاثين في ١٣ يولي ١٩٦٩ أنه حين عرض الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ وهي مطابقة للفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أشار اليه اقترح أحد أعضاء المجلس اعتبار القاهرة الكبرى بلدا واحدا ليسر الانتقال بين القاهرة والجيزة ، أو بين شبرا وشبرا الخيمة ولم يوافق المجلس على هذا الاقتراح مما لا محل منه للقول به ، ومن ثم يكون التمس على الحكم بقسالة الخطأ في تطبيق القانون في هذا الشأن غير حثيثة .

٢ - من المقرر انه لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون

احدى دعاماته معية مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعامات أخرى  
متعددة تكفى لحمله .

٣ - متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن قد أقيمت أصلا على  
أساس توافر أركان جريمة احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد دون  
مقتض ، فليس في وسع المحكمة وقد انتهت الى القول بانتفاء الجريمة الا أن  
تقضى برفضها .

٤ - من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن ترد في حكمها  
على كل جزئية من جزئيات الدفاع فضلا عن أنها ليست بحاجة الى الرد  
استقلالاً على دفاع أفراد حكمها ضمنا الرد عليه .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح  
المجوزة الجزئية ضد المظنون ضده متبهما اياه بأنه في يوم أول يناير سنة  
١٩٦٤ بدائرة قسم المجوزة محافظة الجيزة : احتجز أكثر من مسكن في  
بلد واحد دون مقتض . وطلب عقابه بالمادتين ٨ و ٧٦ من القانون رقم ٤٩  
لسنة ١٩٧٧ مع الزامه بأن يدفع له واحد وخمسين جنيها على سبل التعويض  
المؤقت والمصاريف ومقابل أناب المطام . والمحكمة المشار اليها قضت  
حضوريا بعدم قبول الدعوى المباشرة مع الزام رافعا المصاريف ومبلغ مائتي  
فرش مقابل أناب المطام فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم  
ومحكمة الجيزة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع برهني الدعوى المدنية والزام وانعها المصاريف عن  
الدرجلين وخمسائة قرش مقابل آتاب المحاماه .

فطمن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق القبض . . . الخ .

## المحكمة

حيث أن مبنى الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية هو أن الحكم  
المطعون فيه اد قضي ببراءة المطعون ضده من تهمة احتجاز أكثر من مسكن  
في بلد واحد بنير مقتض وبرفض الدعوى المدنية المقامة قبله ، فقد اخطأ في  
تطبيق القاتون وشابه القصور في السبب ذلك بأنه اعتبر أركان الجريمة  
غير متوافرة لأن المسكنين ليسا في بلد واحد إذ أن أحدهما في القاهرة  
والآخر في الجيزة في حين انهما يدخلان ضمن القاهرة الكبرى طبقا  
لقرار وزير الاسكان رقم ٩٧ سنة ١٩٧٠ . كما أنه أسس قضاؤه  
على القول بأن الطاعن لم يثبت أن احتجاز المطعون ضده لمسكنين كان دون  
مقتض في حين أنه يكفي أن يثبت الطاعن احتجاز المطعون ضده أكثر من  
مسكن في بلد واحد ، وعلى الأخير اثبات قيام المقتضى ، هذا الى أن الحكم  
المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن القائم على أن المطعون ضده يوجب  
المسكن الذي يستأجره منه في القاهرة مفروشا الى النير ، وكل ذلك ما  
يجب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه به أن أورد واقعة الدعوى خلص الى  
رفض الدعوى المدنية بقوله ، ان الثابت أن التهمة موضوع التهمة كانت  
بمدينة القاهرة والتهمة الأخرى المدعى بها موجودة بالجيزة وهما مدينتان  
مستقلتان كل منهما تتبع محافظة مستقلة ، لما كان ذلك ، وكانت القفرة



الأولى من المادة ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر نصت على أنه « لا يجوز شخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى ونص في المادة ٧٦ على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور وعلى أن يحكم فضلا عن العقوبة بإنهاء عقد السكن أو المساكن المحتجزة بالمخافة لحكم القانون ، وكان البين من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ الذى يشير إليه الطاعن أنه خاص بتبادل الوحدات السكنية بين مستأجر وآخر وأنه قد نص فى الفقرة الأولى من مادته الثانية على أنه « يجوز بأحياء كل من مدينتى القاهرة والاسكندرية تبادل الوحدات السكنية بين المستأجرين بسبب ظروف العمل اذا كانت مقام أعمالهم تبعد عن محال إقامتهم ، وفى تطبيق هذا الحكم تعتبر القاهرة الكبرى ( القاهرة - الجيزة - شبرا الخيمة ) مدينة واحدة ، مما مفاده أن اعتبار مدن القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة مدينة واحدة - خلافا للاصل - إنما يكون بصدد تبادل الشقق السكنية بين مستأجر وآخر دون غيره ، وهو ما لا يجوز التوسع فى تفسيره أو القياس عليه ، يؤكد ذلك أنه بالرجوع الى مضبطة مجلس الأمة ، الجلسة التاسعة والثلاثين فى ١٣ يولية ١٩٦٩ أنه حين عرض الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وهى مطابقة للفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه اقترح أحد أعضاء المجلس اعتبار القاهرة الكبرى بلدا واحدا ليسر الانتقال بين القاهرة والجيزة أو بين شبرا وشبرا الخيمة فلم يوافق المجلس على هذا الاقتراح مما لا محل معه للقول به ومن ثم يكون النقص على الحكم بقالة الخطأ بى تطبيق القانون فى هذا الشأن غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبرائة أن تكون إحدى دعاماته معيبة مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعامات أخرى متعددة تكفى لحمله ، وأنه متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن قد أقيمت أصلا على أساس توافر أركان جريمة احتجاز أكبر من

مسكن في بلد واحد دون مقتضى ، فليس في وضع المحكمة ، وقد انتهت الى القول بانتفاء الجريمة الا أن تضي برفضها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى عدم توافر أركان الجريمة فيما نسب الى المظنون ضده تأسيسا على أن المسكنين اللذين يحتجزهما لسا في بلد واحد وإنما يقع كل منهما في مدينة مستقلة فإنه أيا ما كان الموقف بالنسبة الى مقررات الحكم في شأن اثبات انتفاء المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن ، فإن النتي عليه في هذا الخصوص يكون غير متبع مادام الثابت أنه أقام قضاؤه على دعمة أخرى صحيحة تكفي لحمله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع فضلا عن أنها ليست بحاجة الى الرد استقلالا على دفاع أفاد حكمها ضمنا الرد عليه ، ومن ثم فإن ماثيره الطاعن من قول بأن المظنون ضده يؤجر شقة مشروشة يكون ولا محل له بعد إذ انتهى الحكم الى عدم توافر أركان الجريمة . لما كان ماقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا . ومصادرة الكفالة والزام المدعى بالحق المدني المنصوفات .

## جلعة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، و ابراهيم حسين رضوان ، ومحمد ممدوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى .

( ٢٨ )

### الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٠ القضائية

اجراءات « اجراءات المحاكمة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • ما يوفره •  
نقض « اسباب الطعن » • ما يقبل منها •

تقديم المدعى بالحق المدنى مذكرة فى فترة حجز الدعوى للحكم اورد الحكم مؤدى ما ورد بها من دفاع • وخلو هذه المذكرة مما يفيد اطلاق المتهم او المدافع عنه عليها • او اعلانها لآى منهما • اخلال بحق الدفاع اساس ذلك ؟

متى كان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المحكمة الاستئنافية بعد أن نظرت القضية بجلعة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٨ قررت حجزها للحكم لجلعة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٨ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم فى عشرة أيام ، ثم أصدرت الحكم المظنون فيه بعد أن قدم لها المدعى بالحقوق المدنية مذكرة فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٨ خلت مما يفيد اطلاق الطاعن أو المدافع عنه عليها أو اعلانها لآى منهما • لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد صدر دون أن يبدى الطاعن دفاعه ردا على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية التى قبلتها المحكمة وأوردت فى حكمها مؤدى ماورد بها من دفاع ، مما يبطل اجراءات المحاكمة للاخلال بحقوق المتهم فى الدفاع لما يقضى به نص المادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية من أن المتهم آخر من يتكلم ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد



صرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم ، أفليس من شأن هذا أن يمنع من قواعد وضعت كغالة لمدالة التقاضي وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفا فيها وأن يكون المتهم آخر من يتكلم .

## الوقائع

اقام المرعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن أمام محكمة جنح الأذربكية بوصف أنه أصدر له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلب عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . . . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم مستين مع النخل وكفالة خمسين جنيها لايفاق التنفيذ والزمته بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع يرفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفض الدفوع التسع المبداء من المتهم ، وفي موضوع المعارضة بتعديل الحكم الغيائي المستأنف المعارض فيه الى تعديل العقوبة والاكتفاء بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وتأيدته فيما عدا ذلك .

فلن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## الحكمة

من حيث ان مما ينه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه اذا داته بجريرة استدراك شيك بدون وصية ، قد ألتوى على اخلال بحق

الدفاع ، ذلك بأن المحكمة الاستئنافية بعد أن حجزت القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات قبلت مذكرة المدعى بالحقوق المدنية دون أن يطلع عليها الطاعن ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

ومن حيث ان هذا الذي ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه صحيح ، ذلك أنه يبين من المفردات التي أهرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المحكمة الاستئنافية بعد أن نظرت القضية بجلسته ١٤ من مايو سنة ١٩٧٨ قررت حجزها للحكم لجلسته ٤ من يونيو سنة ١٩٧٨ وصرحت بتقديم مذكرات مذكرات لمن يشاء من الخصوم في عشرة أيام ، ثم أصدرت الحكم المطعون فيه بعد أن قدم لها المدعى بالحقوق المدنية مذكرة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٨. خللت مما يفيد اطلاع الطاعن أو المدافع عنه عليها أو اعلانها لأى منهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر دون أن يبدى الطاعن دفاعه ردا على للمذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية التي قبلتها المحكمة وأوردت في حكمها مؤدى ماورد بها من دفاع ، مما يبطل اجراءات المحاكمة للاخلال بحقوق المتهم في الدفاع . لما يقضى به نص المادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية من أن المتهم آخر من يتكلم ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد صرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم ، اذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضمت كفالة لعدالة التقاضى وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفا فيها وأن يكون المتهم آخر من يتكلم . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة مع الزام المطعون ضده ( المدعى بالحقوق المدنية ) المصاريف ، وذلك دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الصنادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، وإبراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد رفيق البستويسى .

(٢٩)

### الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥ . القضائية

١ - جريمة « اركانها » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .  
مواد مخدرة .

مناط العقاب على جريمة تهيئة مكان لتعاطى المخدرات ؟

٢ - مواد مخدرة . « جريمة » « اركانها » .

مناط تحقق جريمة تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة ؟

٣ - امر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى « حجيته » . اثبات « قرائن » .  
قوة الأمر المقضى . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « اسباب  
الطعن » . مالا يقبل منها » .

الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية المبني على اسباب عينية .  
امتداد حجيته - كاحكام البرائة - الى كافة المساهمين فى الجريمة . ابتناؤه  
على احوال خاصة باحد المساهمين دون الآخرين . قصر حجيته على من صدر  
لصالحه دون غيره . مثال .

٤ - اثبات « بوجه عام » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » .  
حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

عدم التزام محكمة الموضوع بمعاينة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى .  
والرد على كل شبهة يشترها . كفاية استفادة الرد من أدلة الثبوت التى  
يوردتها الحكم .



١ - متى كان القاتون لا يشترط للعقاب على جريمة تهيئة مكان لتعاطي الغير للمخدرات فيه أن يكون المحل قد أعد خصيصا لممارسة هذا التعاطي أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذا الشأن، بل يكفي أن يكون مفتوحا لمن يريد تعاطي المخدرات ، يدخله لهذا الغرض ولو كان المحل مخصصا لغرض آخر .

٢ - جريمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة ، تتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها الى أن يسر لشخص بقصد تعاطي المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطي الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية الى شخص لتمكينه من تعاطي المخدرات أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة .

٣ - لما كان الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية المبني على أسباب عينية كحالة ثبوت أن الجريمة لم تقع أصلا أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون ، يكتسب - كأحكام البراءة - حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ، ولا كذلك اذا كان مبنيًا على أحوال خاصة بإحد المساهمين دون الآخرين ، فانه لا يحوز حجية الا في حق من صدر لصالحه ، وكان الطاعن على ما يذهب اليه في وجه نفيه - وبفرض صحته - يقرر أن الأمر بعدم وجه لاقامة الدعوى انما صدر لكون المتهم بأحراز حُجْرَى جَوْزَة عليهما جوهر الحشيش ظل مجهولا لم يعرف ، فان الأمر بعدم وجود وجه في هذه الحالة يكون قائما على أسباب خاصة ولا يحوز حجية في حق الطاعن .

٤ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة التثبت التي يوردها الحكم ، وفي عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته اطمئنانا منها للأدلة التي عولت عليها في الإدانة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ١ - هياً وأدار مكاناً لتعاطي جوهر مخدراً ( حشيشاً ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ٢ - سمح للخير يتعاطي جوهر مخدر ( حشيش ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت إلى مستشار الأحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمساquite طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أنها قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بمساquite الطاعن بالأنشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه ثلاثة آلاف جنيه وإغلاق محله .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

من حيث أن الطاعن ينص على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمتي تهيتة مكان لتعاطي المخدرات وتسهيل تعاطيها للخير ، قد انطوى على خطأ في تحقيق القانون وإخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب ذلك بأنه لم يحظ بوقائع الدعوى عن بصر وبصيرة وجاء رسدا لأقوال الشاهدين دون استظهار أركان الجريمتين اللتين يستوجب العقاب عليهما أن يكون هو الذي قدم المخدر علماً بكنهه قاصداً تسهيل تعاطيه للخير ، وخلط بين ماأسند إليه من اتهام وما أسند للمتهم الآخر ، وأغفل حقيقة صدور أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المجهول الذي كان يحرز حجري جوزة وما عليهما من مخدر مع مال هذا الأمر من حجية قاطعة في نفي الاتهام منه ، وسأله عن جميع ماخبط في التقى ، كما أن وجود آثار لمخدر الحشيش بغسالة حجر الجوزة وقلبي لاينهض دليلاً

قبله اذ الجوزة متداولة وقد يكون التداول منسجبا الى زمن انتقضت فيه الدعوى الجنائية ، هذا الى أنه لم يكن موجودا بمكان الحادث ، ولم توجد مخلفات أو آثار احتراق وليس هناك ما يؤيد أن الحجارة والجوزة كانت في مقهاه ، وقد دانه الحكم دون أن يشير الى دفاعه ، كل هذا مما يجب الحكم ويوجب نقضه •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي تهية مكان لتعاطي المخدرات وتسهيل تعاطيها للغير ، اللتين دان الطاعن بهما ، وأقام عليهما في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهادي الاثبات ومن تقرير العمل الكيماوي بالطب الشرعي ، وهي أدلة سائلة تؤدي الى مارتبه الحكم عليها • لما كان ذلك ، وكان القانون لا يشترط للعقاب على جريمة تهية مكان لتعاطي الغير للمخدرات فيه أن يكون المحل قد أعد خصيصا لممارسة هذا التعاطي أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذا الشأن ، بل يكفي أن يكون مفتوحا لمن يريد تعاطي المخدرات ، يدخله لهذا الغرض ولو كان المحل مخصصا لغرض آخر • وكانت جريمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة ، توافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها الى أن يسر لشخص بقصد تعاطي المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطي الغير للمخدرات وتهية الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية الى شخص لتمكينه من تعاطي المخدرات أيضا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قوله • أن واقعة الدعوى تخلص حسبما يتبين من الاطلاع على أوراقها أنه بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٧ أثناء قيام الملازم ..... ضابط مباحث قسم بنها بالمرور بدائرة القسم ودخوله بمقهى المتهم الأول ( الطاعن ) ..... ، شاهده يمسك بجوزة تصاعد منها رائحة الحشيش ويقدمها للمتهم الثاني الذي كان يقوم بتدخينها ، وأن هذا الأخير قام بالقاء قطعة



من مخدر الحشيش على الأرض ، فقام بالقبض عليهما وضبط الجوزة والحجر الذي كان عليهما ، وهو قول توافر به في حق الطاعن عناصر الجريمتين اللتين دين بهما كما هما معروفتان في القانون ، فإن ما يثيره الطاعن من انتفاء القصد الجنائي لديه يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية المبني على أسباب عينية كحالة ثبوت أن الجريمة لم تقع أصلا أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون ، يكتسب - كأحكام البراءة - حجية بالنسبة إلى جميع المساهمين فيها ، ولا كذلك إذا كان مبني على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فإنه لا يجوز حجية إلا في حق من صدر لصالحه ، وكان الطاعن على ما يذهب إليه في وجه نفيه - وبفرض صحته - يقرر أن الأمر بعدم وجه لاقامة الدعوى إنما صدر لكون اتهم باحراز حجرى جوزة عليهما جوهر الحشيش ظل مجهولا لم يعرف ، فإن الأمر بعدم وجود وجه في هذه الحالة يكون قائما على أسباب خاصة ولا يجوز حجية في حق الطاعن ، ومن ثم يكون مناه في هذا الشأن على غير أساس ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المظنون فيه أنه دان بتعاضد بجريمتي تهينة مكان تعاطي المخدرات وتسهيل تعاطيها للغير وأوقع عليه عقوبة واحدة منهما عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات كما دان المتهم الآخر بجريمة احراز مخدر الحشيش بقصد التعاطي ، فإنه لاصحة لما ذهب إليه الطاعن في وجه نفيه من أن الحكم آخذ عن كل ما ضبط بمكان الحادث . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بمتابعة اتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته طمئنتا منها للأدلة التي عولت عليها في الإدانة ، فإن منى الطاعن على الحكم أنه لم يرض لدفاعه بعدم صلاته بالواقعة يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متبعا رفضه موضوعا .

## جلسة أول مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد قزاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمي راغب ، وجمال الدين منصور ،  
وسمير ناجي ، ومحمد عبد المنعم البنا .

( ٣٠ )

### الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ القضائية

- ١ - حكم « وصف الحكم » . نقض « مالايجوز الطعن فيه من الاحكام » .  
معارضة .

- متى يعتبر الحكم حضوريا ؟

بده ميعاد المعارضة بالنسبة للحكم الحضوري الاعتباري من تاريخ  
اعلانه . جواز المعارضة فيه . مؤداه : عدم جواز الطعن فيه بالنقض . المادة  
٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

- ٢ - قمار . جريمة « اركانها » . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » .  
نقض « اسباب الطعن » مالايقبل منها » .

- ايراد الحكم أن الطاعنين كانوا يمارسون لعبتي السيف والكومي  
المؤتمتين طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ . كفايته .

- ٣ - تفتيش « التفتيش بغير إذن » « التفتيش الاداري » . دفع « الدفع  
ببطلان التفتيش » . محال عامة . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » .  
نقض « اسباب الطعن » مالايقبل منها » .

- اباحة الدخول في جزء من المنزل لكل طارق . وتخصيصه لتقديم  
المقروبات وملازمة الغاب القمار للعامة . اثره ؟

١ - من حيث ان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن الثاني حضر بجلسته ١٩٧٧/٣/٢٨ ثم اجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة ١٩٧٧/٥/٩ التي لم يحضر فيها الطاعن الثاني فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسته ١٩٧٧/٥/٣٠ ثم مدت للمحكمة اجل الحكم لجلسة ١٩٧٧/٦/٢٧ وفيها صدر الحكم المطعون فيه ووصفته بأنه حضوري بالنسبة اليه وبإفقي الطاعنين ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا » وكان مؤدى هذا النص أن الحكم المطعون فيه هو بحق حكم حضوري اعتباري بالنسبة للطاعن الثاني وهو بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة اذا ما ثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، ولما كان ميعاد المعارضة في هذا الحكم بالنسبة للطاعن الثاني لا يبدأ الا من تاريخ اعلانه به ، وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات واجرامات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص بأن لا يفيل الطعن بالنقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، وكان الثابت من المفردات المضمومة ان هذا الحكم لم يعلن بعد للطاعن الثاني ، وكان الاعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون فان باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحا أمام الطاعن الثاني ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز بالنسبة اليه .

٢ - لما كان البين من الحكم أنه أورد ان الطاعنين كانوا يمارسون لعبتي السيف والكمي وهما من ألعاب القمار المؤتمنة طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ، ومن ثم فان النص على الحكم بالقصور في هذا الصدد يكون غير سليم .



٣ - لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه اثبت أن الحاضر عن المتهمين قدم مذكرة دفع فيها بطلان التفتيش لكون المكان الذى ضبط فيه المتهمون جزءا من منزل الطاعن الأول وتم تفتيشه دون اذن من النيابة العامة وفى غير أحوال التلبس ، وقد رد الحكم على ذلك الدفع واطرحه بقوله أن الثابت من سائر التحقيقات التى اجريت ان المتهم الأول أباح الدخول فى جزء من منزله لكل طارق وخصص هذا المكان لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار للعامة ومن ثم فإن مثل هذا المكان يخرج عن الحظر الذى نصت عليه المادة ٤٥ اجراءات وبالتالي يضحى الدفع بطلان التفتيش على غير أساس وكان البين من الحكم ان الطاعن الأول لم يرع حرمة مسكنه ، وجعل منه بفعله محلا مفتوحا للعامة يدخله الناس للعب القمار وتماطلى المشروبات فإن هذا الذى اثبتته الحكم يجعل من منزله محلا عاما يغشاه الجمهور بلا تفريق فإذا دخله أحد رجال الضبط بغير اذن النيابة العامة كان دخوله مبررا لما هو مقرر من أن لرجل السلطة العامة فى دائرة اختصاصه دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القانون واللوائح وهو اجراء ادارى اكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة ويكون له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التى يشاهدها فى حالة تلبس ومن ثم يضحى النعى على الحكم بمخالفة القانون غير قويم لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم الأول : ١ - ادار محلا عاما بغير ترخيص ٢ - منع لعب القمار فى محل عام ٣ - لعب قمار . الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع لعبوا القمار فى محل عام

وطلبت عقابهم بالسواد ١ ، ١٩ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦/٢ - ٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ، ومحكمة جنح بيا الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الاول ثلاثة اشهر وغرامه مائة جنيه والمصادرة والطلق وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وبالنسبة لباقي المتهمين بحبس كل منهم شهرا والمصادرة وكفالة جنيه واحد . فاستأنف المحكوم عليهم ومحكمة بنى سوف الابتدائية ( بهيئة استئناف ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فطمئن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق التقض ... الخ

## المحكمة

من حيث ان الين من الاطلاع على معاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن الثانى حضر بجلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ثم اجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة ١٩٧٧/٥/٩ التى لم يحضر فيها الطاعن الثانى فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ثم مدت المحكمة أجل الحكم لجلسة ١٩٧٧/٦/٢٧ وفيها صدر الحكم المطعون فيه ووصفته بأنه حضورى بالنسبة اليه ولباقي الطاعنين ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ، أنه « يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من المحكوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل اليها الدعوى بدون ان يقدم عذرا مقبولا ، ، وكان مؤدى هذا النص ان الحكم المطعون فيه هو بحق حكم حضورى اعتبارا بالنسبة للطاعن الثانى وهو بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة اذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، ولما كان معاد المعارضة فى هذا الحكم بالنسبة للطاعن الثانى لا يبدأ الا من تاريخ اعلائه به ، وكانت المادة ٣٧ من قانون حالات واجراءات الطعن

أمام محكمة انتقض الصادر به القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأن لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، وكان الثابت من المبررات المضمومة ان هذا الحكم لم يعلن بعد للطاعن الثاني ، وكان الاعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون فان باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحا أمام الطاعن الثاني ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز بالنسبة اليه .

وحيث أن الطعن المقدم من كل من .... و .... و .... و ....  
و .... قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن مبنى الطعن المقدم من هؤلاء الطاعنين هو ان الحكم المطعون فيه اذ دانهم بجريمة لعب القمار بمحل عام للطاعن الأول يديره لممارسة تلك الألعاب قد ران عليه القصور وانطوى على خطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه لم يبين نوع اللب الذى مارسه اللاعبون في مسكن الطاعن الأول ، وجاء تفتيش المسكن باطلا لاجرائه دون اذن من النيابة العامة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أنه أثناء مرور رئيس وحدة مباحث مركز بيا لتفقد حالة الأمن شاهد الطاعنين بمحل الطاعن الأول يمارسون لعب القمار وأمامهم أوراق اللعب وبعض النقود فقام بضبطهم ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة لديه أدلة مستمدة من أقوال رئيس المباحث وأقوال الطاعنين بالتحقيقات وهي أدلة سائلة من شأنها ان تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم أنه أورد ان الطاعنين كانوا يمارسون لعبى السيف والكومي وهما من ألعاب القمار المؤتمنة طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ، ومن ثم فان التمس على الحكم بالتصوير في هذا الصدد



يكون غير شديد لما كان ذلك وكان الواضح من مدونات الحكم أنه اثبت أن الحاضر عن المتهمين قدم مذكرة دفع فيها بطلان التفتيش لكون المكان الذي ضبط فيه المتهمون جزءا من منزل الطاعن الأول وتم تفتيشه دون اذن من النيابة العامة وفي غير أحوال التلبس ، وقد رد الحكم على ذلك الدفع واطرحه بقوله ان الثابت من سائر التحقيقات التي أجريت ان المتهم الأول أباح الدخول في جزء من منزله لكل طارق وخصص هذا المكان لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار للعامة ومن ثم فان مثل هذا المكان يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ اجراءات وبالتالي يضحى الدفع بطلان التفتيش على غير أساس وكان الين من الحكم ان الطاعن الأول لم يزع حرمة مسكه ، وجعل منه بقطعه محلا مفتوحا للعامة يدخله الناس للعب القمار وتعالى المشروبات فان هذا الذي اثبت الحكم يجعل من منزله محلا عاما ينشأ الجمهور بلا تفريق فاذا دخله أحد رجال الضبط بغير اذن النيابة العامة كان دخوله مبررا لما هو مقرر من ان لرجل السلطة العامة في دائرة اختصاصه دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القانون واللوائح وهو اجراء اداري اكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ويكون له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التي يساهمها في حالة تلبس ومن ثم يضحى النعى على الحكم بمخالفة القانون غير قوي ، لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متبنا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية: السادة المستشارين / فوزى الملوك ، وراغب عبد الظاهر ، وعبد  
الرحيم نافع ، ومصطفى عبد الرازق .

(٣١)

### الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ التقضائية

١ - اثبات « خيرة » • ضرب « ضرب أحدث عامة » • رابطة  
السببية •

الفصل فى توافر رابطة السببية بين الاصابات والعامة • موضوعي •

٢ - اثبات « خيرة » • نقض « اسباب الطعن » • مالا يقبل منها •  
لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره •

٣ - اثبات « خيرة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • مالا يوفره •  
نقض « اسباب الطعن » • مالا يقبل منها •

تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير • تختص به محكمة الموضوع •

عدم التزام المحكمة باستدعاء الخبير لمناقشته •

٤ - اسباب الاباحة وموانع العقاب • استعمال حق مقرر بمقتضى  
القانون • مسئولية جنائية • طلب •

الامسحلت تحريم اى مساس بجسم الانسان •

اساس اباحة فعل الطبيب ؟

مساهلة من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب عما يحدثه بالغير من جروح

على اساس العهد • اعفاؤه لا يكون الا بقيام حالة الضرورة •

٥ - عقوبة « العقوبة المبررة » • ضرب « ضرب بسيط » • ضرب

احدثت عامة • نقض « اسباب الطعن » • مالا يقبل منها •

ادانة الطاعن بجريمة أحداث عامة مستديمة • ومعاقبته بالمقربة  
المقررة للضرب البسيط • انتفاء مصلحته في المجادلة في شأن واقعة  
العامة •

١ - من المقرر أن قيام رابطة السيرة بين الاصابات والعامة المستديمة  
المتخلقة عنها في جريمة الضرب المقضى الى عامة من الأمور الموضوعية التي  
تخضع لتقدير محكمة الموضوع ومنى فصلت في شأنها - اثباتا أو نفيًا -  
فلا رقابة لمحكمة النقض عليها مادامت قد أقامت قضاها في ذلك على أسباب  
تؤدي الى ما انتهت اليه •

٢ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في  
تقريره منى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له •

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة  
التدليلية لتقرير الخير المقدم لها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات  
دون أن تلتزم باستدعا الخير لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها  
ولم تر من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، وطلبا أن استأدها  
الى الرأي الذي انتهى اليه هو استاد سليم لا يجافي المنطق والقانون فلا  
تجوز مجادلها في ذلك •

٤ - الأصل ان أى مساس بجسم المجنى عليه يحرمه قانون  
العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، واتما بيع القاتون فعل الطبيب بسبب  
حصوله على اجازة علمية طبقا للقواعد واللوائح ، وهذه الاجازة هي أساس  
الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاولتها  
فلا وينبى على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب استعمال الحق  
المقرر بمقتضى القانون ، أن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل  
عما يحدثه بانفسه من جروح وماليها بافساده مستديما - أى على أساس العمد  
- ولا يخفى من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة بشرطها التقوية •



٥ - لامصلحة للطاعن فيما يثيره في شأن واقعة العاهة طالما ان العقوبة المقررة لها عليه مقرررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ( أولا ) أحدث بـ ..... الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلفت عنها لديه عاهة مستديمة هي بتر القدم اليسرى . ( ثانيا ) زاول مهنة الطب دون ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمقابته طبقا للقيء والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات والمادتين ١٠٤ ، ١٠٥ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٤٩١ ، ٢٩٤ لسنة ١٩٦٥ بمطابقة التهم بالجس مع النسفل سنة واحدة وأمرت باغلاق العيادة مع نزع اللوحات واللافتات ومصادرة الاشياء المتعلقة بالمهنة ونشر الحكم بجريدتي الأخبار والجمهورية على نفقة المحكوم عليه وذلك عن التهمتين المسندتين اليه .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض ..... الخ

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة احداث عاهة مستديمة فقد شابه الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه اقتصر على

الآخذ بأحد الاحتمالات التي انتهى إليها تقرير الطبيب الشرعي وأعرض عما أورده الطاعن في دفاعه من اعتراضات على هذا التقرير ، وعن طلبه استدعاء نائب كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته في هذا الشأن وعما أثاره من أن طليبا آخر أخفى ذوو المجنى عليه أمره كان يطالجه قبل بتر ساقه . فضلا عن أنه اذ كانت الواقعة على فرض صحتها تشكل جنحة الإصابة الخطأ التي لا تختص محكمة الجنايات بنظرها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون ميا بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه ين واقعة الدعوى بما مؤداه ان المجنى عليه قد أصيب اثر مصادمته بحربة فحملته والدته تبني علاجه فالتقى بها الطاعن وافهمها انه سيتولى علاجه لقاء ستة جنيهات ، ونحاط له موضع الإصابة ووضع حول ساقه اليمنى رباطا ضاغطا ، ولما سامت حالته نقله والده الى المستشفى حيث أجريت له عملية بتر للقدم اليسرى مع جزء من الساق . وأقام الحكم على ثبوت الواقعة لديم على هذه الصور مقبى حق الطاعن أدلة سائلة مستقاة مما شهد به كل من ... .. وما جاء بالتقرير الطبي الشرعي الذي أورده مضمونه في قوله : أنه ثبت من التقرير الطبي الشرعي النهائي المؤرخ ١٩٧٧/١١/١ أن حالة المصاب نهائية وقد خلف لديه من جراء الحادث الذي تعرض له وما تبعه من علاج بتر جراحي بالثلثين السفليين من الساق اليسرى وكذا القدم اليسرى وهذا البتر يعتبر عاهة مستديمة يستحيل برؤها وأنه سواء كانت الإصابة بذاتها تؤدي الى حدوث القترينا بالقدم اليسرى أم أن ما حدث جاء نتيجة تداخل المتهم فان القدر المتيقن من مسئولية المتهم قائم في تمامه مهنة الطب والجراحة دون ترخيص له بذلك ، وتقويته على المصاب فرصة العلاج الفنى المتخصص السليم في الوقت المناسب وبما قد يحول دون حدوث القترينا التي انتهت بتر القدم والساق ، كما أنه أدى بتدخله وتأخير تقديم العلاج السليم الى تفاقم الحالة وامتداد الالتهاب والقترينا الى ساق المصاب بحيث شمل

ليتر الساق اليسرى بالإضافة الى القدم المصابة مما يحد مسئولا عن جسارة الجزء المتبور ، ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قيام رابطة السبية بن الاصابات والدمية المستديمة المتخلفة عنها في جريمة الضرب المفص الى اامة من الامور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ومتى صلت في شأنها - اثباتا أو نفيًا - فلا رقابة لمحكمة النقض عليها مادامت قد أقامت ضدها في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهت اليه - كما هي الحال في الدعوى الماثلة - فانه لا يقدح في استدلال الحكم أن يكون الطبيب الشرعي لم يجزم بسبب العاهة حسبما يقول الطاعن طالما أنه لا يدعى أو ثمة سببا آخر قد كشفت الوقائع عنه انه الذي أدى الى حدوث العاهة وذلك لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير المقدم لها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات دون أن تلتزم باستدعاء الخير لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، وطالما أن استنادها الى الرأي الذي انتهى اليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون فلا تجوز مجادلتها في ذلك ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب المدافع عن الطاعن مناقشة الطبيب الشرعي وكشف في استدلال سائق عن عدم حاجة المحكمة اليه بما أن وضحت الواقعة لديها واستخلصت من تقريره ما ارتأته سائما مؤديا الى الصورة الصحيحة التي اعتقتها ، وكان ما يدعى الطاعن آثاره في دفاعه من أن طيبا آخر كان يعالج المجنى عليه قبل بتر ساقه لا يبدو كونه دفاعا موضوعيا لا يستأهل ردا اذ الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي ساقها الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، وكان الأصل ان أي مساس بجسم المجنى عليه يحرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، وانما يبيع القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقا للقواعد واللوائح ، وهذه الاجازة هي أساس الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة



الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا وينبني على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون ، أن من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب يسأل عما يحدثه بالنظر من جروح وما إليها باعتباره معتديا - أى على أساس العمد - ولا يفي من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية . ولما كان الحكم المطلق فيه اعتمادا على الادلة الساتنة التي أوردها ، والتي لا يمارى الطاعن فى ان لها مبنيا الصحيح من الأوراق ، قد خلس الى احداث الطاعن جرحا عمدا بالمجنى عليه بقيامه بخياطة الجرح الذى تخلف بقدمه ودلل على تخلف الطاعة المستدينة نتيجة فعله ، وكانت حالة الضرورة متفية فى ظروف الدعوى المطروحة ، وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن وقتده واطراحه باسباب ساتنة الترم فيها التطبيق القانونى الصحيح فان التمس عليه يكون غير سديد . هذا فضلا عن أنه لامصلحة للطاعن فيما يشبه فى شأن واقعة العامة طالما أن العقوبة المقررة بها عليه مقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم فان الطعن برمه يكون على غير أساس مستوجبا للرفض موضوعا .

## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، و ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد سالم يونس .

(٣٢)

### الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ القضائية

١ - نقض « اسباب الطعن » ملائقيل منها ، • حكم « تسببيه تسبیب غیر معيب » •

تعييب الاجراءات السابقة على المحاكمة • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض • مثال •

٢ - نيابة عامة • اجراءات « اجراءات التحقيق » • اثبات « خبرة » • حق عضو النيابة فى الاستعانة بأهل الخبرة • أساس ذلك ؟

٣ - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • اثبات « بوجه عام » « شهود » « خبرة » • حكم « تسببيه ، تسبیب غیر معيب » • نقض « اسباب الطعن » ملائقيل منها •

حق محكمة الموضوع فى الأخذ بتقرير طبيب المستشفى الذى قام بالتشريح ولو لم يحلف اليمين قبل مباشرة مأموريته • أساس ذلك ؟

حق محكمة الموضوع فى الاعراض عن دفاع الطاعن مادام طاهر البطلان •

٤ - اثبات « شهود » « خبرة » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • نقض « اسباب الطعن • ملائقيل منها » •

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى • غير لازم • كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى • تناقضا يستلزم على الملاءمة والتوفيق •

- - البات « بوجه عام » • حكم « تسييبه • تسييب غير معيب » •
- الأدلة في المواد الجنائية • متساندة • كفاية أن تكون في مجموعها مؤدية الى ما قصده الحكم منها •

١ - متى كان الين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا عما يدعيه من عدم تحرير النيابة مذكرة بوقائع الدعوى للطبيب الذي قام بتشريع جثتي المجنى عليهما فإنه لا يحل له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يبدو أن يكون تسيبا للأجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن •

٢ - من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ماخوله قانون الاجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستماتة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفها أو بالكتابة بغير حلف يمين •

٣ - لما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظنن اليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات مادامت مطروحة للبحث أمامها ، فإنه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جناية فتحقق بذلك ما يشترطه القانون في مواد الجنائيات من ايجاب تحقيقها قبل المحاكمة - ان هي أخذت بتقرير طبيب المستشفى الذي قام بالتشريح ولو لم يحلف يمينا قبل مباشرة مأموريته بحسبته ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة لها وعصرا من عناصرها مادام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفيد والناقضة ، ولا عليها - من بعد - ان هي لم تعرض في حكمها لدفاع الطاعن في هذا الشأن مادام أنه دفاع ظاهر البطلان •



٤ - من المقرر أنه ليس بلازم أى تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .

٥ - لا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة ، ولا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصد به الحكم منها ومتجة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم قتلوا ... عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن يتوا اليه على قتله وأعدوا لذلك سلاحا ناريا منشعنا (مسدس) وتوجهوا اليه فى المكان الذى ايقنوا بوجوده فيه وأطلق عليه المتهم الأول عيارا قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته ، وقد تلت هذه الجناية جناية أخرى هى أنهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر قتلوا ..... بأن أطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته وكانت جناية قتل المجنى عليه ..... نتيجة محتملة لجناية قتل المجنى عليه ..... عمدا مع سبق الاصرار التى اتفقوا عليها . المتهم الأول ايضا - ١ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا منشعنا (مسدس) ٢ - أحرز ذخائر مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بجائزة السلاح أو احرازه . وطلبت الى مستشار الاحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمقابلتهم طبقا للتقيد

والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنائيات قنا قضت  
حضوريا عملا بملواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات  
ومواد القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة  
١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣  
الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات  
بمطابقة كل من ..... بالأنشغال الشاقة المؤبدة .  
نظمن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق التقصص .... الخ

## المحكمة

ومن حيث أن الطاعنين ينمون على الحكم المطعون فيه أنه اذ داتهم  
بجناية القتل العمد مع سبق الاصرار المقترن بجناية قتل عمد قد شابه قصور  
وفساد في الاستدلال وانطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك بأن دفاعهم قام  
على أن النيابة العامة لم تحلف الطيب الذي قام بالتشريح - وهو ليس من  
الأطباء الشرعيين - اليمين القانونية ، ولم تحرر له مذكرة بوقائع الدعوى  
ليضع تقريره على ضوءها ، وأن تقريره جاء مناقضا لأقوال شقيق المجنى عليه  
الأول وهو شاهد الرؤية الوحيد اذ أثبت أن بالمجنى عليه جرحين لطلقين  
تاريين أحدهما بالكف الأيسر والآخر أسفل الضلع الحادي عشر الأيمن  
وأن مسافة الاطلاق خمسة أمتار بينما قرر الشاهد أن المجنى عليه أصيب  
في وجهه من عيار ناري واحد على مسافة أقل بكثير من خمسة أمتار الا أن  
الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع وعول على أدلة لا تؤدي الى اداتهم  
اذ لم يتعرف شقيق المجنى عليه الأول على الطاعن الثالث وفق رؤيته  
واقعة اطلاق النار على المجنى عليه الآخر وقرر أن الطاعنين الأول والثاني  
أطلقا النار على شقيقه داخل عربة القطار بينما ثبت من المماينة أن جته  
وجدت بجوار بلوك المحطة ، ولم يتعرف قائد السيارة على الطاعنين الأول

والثاني في أكثر من عملية عرض وقرر أنهما غير من استقلا سيارته يوم الحادث وتحريات الشرطة مرجعها أقوال الشاهد الأول ، فضلا عن انعدام الآثار المتخلفة من اطلاق الأعيرة النارية ، وما أورده الحكم تحليلا لعدم العثور على المظروفين الفارغين بمكان الحادث مبناه الاحتمال لاليقين وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للإجراءات التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة صائغة مستمدة من أقوال الشهود وتقرير الصفة الشريحية وتحريات الشرطة والمعاينة ، من شأنها أن تؤدي الى مارتبه عليها • لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا عما يدعيه من عدم تحرير النيابة العامة مذكرة بوقائع الدعوى للطبيب الذي قام بتشريع جثتي المجنى عليهما فانه لا يحل له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يعدو أن يكون تسييا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن • لما كان ذلك ، ولئن أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا يمينا أمام سلطة التحقيق بأن يدوا رأيهم بالدقة وأن يقدموا تقريرهم كتابة ، الا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ماخوله قانون الاجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفويا أو بالكتابة بغير حلف يمين ، ولما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن اليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات مادامت مطروحة للبحث أمامها ، فانه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جناية فتحقق بذلك مايشترطه القانون في مواد الجنابات من ايجاب تحقيقها قبل المحاكمة- ان هي أخذت بتقرير طبيب المستشفى



الذى قام بالتشريع ولو لم يحلف يمينا قبل مباشرة مأموريته بحسبانه ورقة من أوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة لها وعنصرا من عناصرها مادام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفيد والمناقشة، ولا عليها - من بعد - ان هى لم تعرض فى حكمها لدفاع الطاعن فى هذا الشأن مادام أنه دفاع ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القنى تناقضا يستلزم على الملامة والتوفيق ، وكان لاتعارض بين ما حصله الحكم المطعون فيه عن أقوال شقيق المجنى عليه الأول من أن الطاعن الأول أطلق على أخيه عيارا ناريا من طنبجة أثناء وجوده بحربة القطار وأنه كهن وقت اطلاقه النار يقف خلف المجنى عليه على مسافة مقعدين ، وبين ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية من أن المجنى عليه المذكور أصيب بعيار نارى فى كتفه الأيسر أطلق من خلف ويسار فى مستوى مواز تقريبا من مسافة تقدر بخمسة أمتار وأحدث نهنكا بالأعصاب والشرابين الداخلة الى الذراع الأيسر وكسرا بالضلع الثالث الأيسر وتهنكا شديدا بالفص العلوى للثة اليسرى وتغير اتجاه العيار نتيجة اصطدامه بالضلع المذكور فاتحه الى أسفل مخترقا المعدة والكبد والكلبة اليمنى ثم خرج من بين الضلعين الحادى عشر والثانى عشر بعد أن أحدث نزيفا وتجمعا دمويا كبيرا بالتجويفين الصدرى والبطنى . وكان الحكم فوق ذلك قد عرض لما اتاره الطاعنون عن تناقض الدليلين القولى والقنى وطرحه بقول سائق فان مناهم فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان لا تناقض بين أقوال شقيق المجنى عليه الأول وما نقله الحكم من معاينة النيابة - بما لا يمارى فيه الطاعنون - من أنه عشر على آثار دماء بجوار المقصد الذى كان يجلس عليه المجنى عليه المذكور بحربة القطار وإن معاون المحطة قرر أنها من جسته التى نقلت من ذلك المكان . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنون من أن تحريات الشرطة مرجعها أقوال الشاهد الأول محض جدل فى تقدير الدليل الذى تستقل به محكمة

للموضوع يغير معقب ولا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ، وكان لا يلزم ان تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جريمة من جزئيات الدعوى اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة ، ولا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الادلة بل يكفي أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصدت المحكمة منها ومنتجة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، فان ما يشبه الطاعنون فى هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعى فى سلطة المحكمة فى تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين من عدم العثور على طلقات فارغة فى القطار وأطرحه بقوله : ان قائله بأنه لم توجد طلقات فارغة مردودة بأنه لم يطلق فى القطار سوى عيارين اثنين ولعل للتهمين الأول والثانى قد التقطتا الطلقتين الفارغتين من المسدس لحظة انطلاقهما بقصد إخفاء الدليل ، أو أن احدا من الركاب التقطهما من مكان الحادث وانصرف ، . وهو قول سائغ لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى ، فان ما يشبه الطاعنون من منازعة فى سلامه ما استخلصه الحكم المطعون فيه من الأوراق والتحقيقات بدعوى الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب لا يبدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التى ارتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح ما لا تجوز اثارته أمام هذه المحكمة .

## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، وأبراهيم حسين رضوان ، ومحمد مدوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى .

(٣٣)

### الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٥٠ القضائية

أحداث • نقض • أسباب الطعن • مايقبل منها • عقوبة • تطبيقها •  
عدم جواز توقيع عقوبة النرامة على الحدث الذى لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة • أساس ذلك ؟

وجوب استظهار سن الحدث • علة ذلك ؟

تقدير السن أمر متعلق بموضوع الدعوى • لا يجوز لمحكمة النقض  
النقض له • حد ذلك ؟

لما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث تنص على أنه « فيما عدا المصادرة واغلاق المحل ، لا يجوز أن يحكم على الحدث الذى لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة ويرتكب جريمة ، أية عقوبة مما نص عليه فى قانون العقوبات ، وانما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية : -

١ - اتوبيخ ٢ - التسليم ٣ - الالحاق بالتدريب المهنى ٤ - الالتزام  
بواجبات معينة ٥ - الاختبار القضائى ٦ - الايداع فى احدى مؤسسات  
الرعاية الاجتماعية ٧ - الايداع فى احدى المستشفيات المتخصصة •

كما تنص المادة الثانية والثلاثون منه على أن « لا يستد فى تقدير سن



الحدث بغير وثيقة رسمية ، فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنة بواسطة خبير ، فإن مؤدى ذلك أنه لا يجوز الحكم على الحدث الذى لا تجاوز سنة خمس عشرة سنة بعقوبة الغرامة اعتبارا بأنها من العقوبات المنصوص عليها فى قانون العقوبات ، وهو ما يضحى معه تحديد السن - بالركون فى الأصل الى الأوراق الرسمية قبل ما عداها - ذا أثر فى تعيين ما اذا كان يحكم على الحدث بأحد التداير المنصوص عليه فى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ أو بعقوبة من تلك المنصوص عليها فى قانون العقوبات ومنها الغرامة ، ومن ثم يتعين على المحكمة استظهار هذه السن فى هذه الحال فى حكمها على نحو ما ذكر . لما كان ذلك ، ولئن كان الأصل أن تقدير السن هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض له ، إلا ان محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير وأتاحت للمتهم والنيابة العامة ابداء ملاحظتهما فى هذا الشأن . واذا كان كلا الحكيمين الابتدائى والمطعون فيه الذى تبنى أسبابه ، لم يعن البتة فى مدوناته باستظهار سن المطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيا بالقصور .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه دخل الدائرة الجمركية بدون تصريح بذلك . وطلبت عقابه بالمادتين ٣ ، ٥ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ والأمر العسكرى رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ ، ومحكمة جناح الميناء الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيها . فعارض ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائتى قرش عما أسند اليه .

نطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

من حيث أن النيابة العامة تنمى على الحكم المظنون فيه أنه اذ دان المظنون ضده بجريمة دخول الدائرة الجمركية بدون ترخيص ، واكتفى بمعاقبته بغرامة قدرها مائتى قرش ، قد خالف القانون ذلك ان العقوبة المقررة لهذه الجريمة وفقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالموانى والمطارات المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ ، هي الحبس الذى لا تزيد مدته على ثلاثة أشهر أو الغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المظنون ضده بوصف أنه فى يوم ١٦ من يونيه سنة ١٩٧٦ بدائرة قسم الميناء دخل الدائرة الجمركية بدون ترخيص بذلك . وطلبت عقابه بالمادتين ١ ، ٤ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ والأمر المسمى رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ ، ومحكمة الأحداث الجزئية قضت بتغريمه عشرين جنيها ، فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريمه مبلغ مائتى قرش . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣ الممول به من تاريخ نشره فى ١٧/٥/١٩٧٣ - والذى يحكم واقعة الدعوى - قد نصت على أن : يستبدل بنص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالموانى والمطارات ، النص الآتى : مادة ٤ - كل من يخالف الحظر المنصوص عليه فى المادة الأولى من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها ، أو بأحدى هاتين العقوبتين ، وكانت المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦

بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالموانئ والمطارات قد نصت على أن يحظر دخول الدوائر الجمركية في جميع الموانئ والمطارات بغير ترخيص من وزير الخريبة أو من ينيه ويسرى هذا الحظر على موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة والهيئات الأخرى الذين يعملون داخل الدائرة الجمركية. لما كان ذلك وكانت المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث تنص على أنه ، فيما عدا المصادرة واغلاق المحل ، لايجوز أن يحكم على الحدث الذى لايتجاوز سنه خمس عشرة سنة ويرتكب جريمة ، أية عقوبة مما نص عليه فى قانون العقوبات ، وانما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية : ١ - التوبيخ ٢ - التسليم ٣ - الالحاق بالتدريب المهنى ٤ - الالتزام بواجبات معينة ٥ - الاختيار القضائى ٦ - الأيداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ٧ - الأيداع فى احدى المستشفيات المتخصصة ، . كما تنص المادة الثانية والثلثون منه على أن ، لايتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية ، فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنة بواسطة خبير ، ، فان مؤدى ذلك أنه لايجوز الحكم على الحدث الذى لايتجاوز سنه خمس عشرة سنة بعقوبة الغرامة اعتبارا بأنها من العقوبات المنصوص عليها فى قانون العقوبات ، وهو ما يضحى معه تحديد السن - بالركون فى الأصل الى الأوراق الرسمية قبل ما عداها - ذا أثر فى تعيين ما اذا كان يحكم على الحدث بأحد التدابير المنصوص عليها فى قانون العقوبات ومنها الغرامة ومن ثم يتعين على المحكمة المنصوص عليها فى قانون العقوبات ومنها الغرامة ومن ثم يتعين على المحكمة استظهار هذه السن فى هذه الحال فى حكمها على نحو ما ذكر . لما كان ذلك ، ولئن كان الأصل أن تقدير السن هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لايجوز لمحكمة النقض أن تعرض له ، الا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسائل السن بالبحث والتقدير وأتاحت



للمتهم والنيابة العامة ابداء ملاحظاتها في هذا الشأن . واذ كان كلا الحكيمين الابتدائي والمطعون فيه الذي تبني أسبابه ، لم يمن البتة في مدوناته باستظهار من المطعون ضده ، فان الحكم المطعون فيه يكون مميا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ماثيره النيابة العامة بوجه الطعن . لما كان ماتقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس  
الحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، وإبراهيم  
حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد رفيق البسطويسى .

( ٣٤ )

### الطعن رقم ٢١٧٩ لسنة ٥٥ للقضائية

١ - اختصاص « الاختصاص النوعى » • قانون « تفسيره » •  
حكم « بطلانه » •

مخالفة قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية • بما فيها الاختصاص  
الولاى • تبطل الحكم فحسب • عدم اعتباره منعدا • اساس ذلك ؟

٢ - اشكال • امن دولة • حكم « حجته » • نقض « اسباب الطعن » •  
مايقبل منها •

الاشكال فى التنفيذ • طبيعته ؟

سلطة محكمة الاشكال ، نطاقها ؟

١ - من المقرر أن مخالفة قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية  
بما فى ذلك الاختصاص الولاى لا يترتب عليه الا بطلان الحكم الصادر من  
محكمة غير مختصة وليس من شأنه أن يجعل الحكم منعدا لأن اختصاص  
المحكمة بالفصل فى الدعوى الجنائية شرط لصحة الحكم لالوجوده  
قانونا •

٢ - لما كانت طرق الطعن فى الأحكام مينة فى القانون يسان  
حصر وليس الاشكال فى التنفيذ من بينها لانه تظلم من اجراء التنفيذ ونعى

عليه لأعلى الحكم فلا تملك محكمة الاشكال - التي يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الاشكال نفسه - أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من وجهة صحته أو بطلانه أو تبحث أوجها تصل بمخالفة القانون أو الخفا في تأويله وليس لها أن تعرض لما في الحكم المرفوع عنه الاشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في اجراءات الدعوى لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه على أمور تتعلق باختصاص المحكمة التي أصدرته فانه يكون قد أهدر حجته بعد صيرورته باتا بالتصديق عليه من نائب الحاكم العسكري بما يتعين منه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ضرب عمداً ..... بصا على رأسه فأحدث به الاصابات الواردة بالتقرير الطبي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الرأس ويقدر مدى العاهة بنحو عشرين في المائة . واحالته الى محكمة أمن الدولة العليا العسكرية لمحاكمته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بمحاكمة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . فاستشكل المحكوم عليه في تنفيذ الحكم وقضى في الاشكال بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٧٨ بقبوله شكلاً وفي الموضوع بوقف الحكم المستشكل فيه .

قطعت النيابة العامة في الحكم الصادر في الاشكال بطريق النقض .... الخ .



## المحكمة

من حيث ان النياية العامة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بوقف تنفيذ حكم صادر من محكمة أمن الدولة العليا قد أخطأ في تطبيق القانون لما ينطوى عليه هذا القضاء من مساس بحجية الحكم المستشكل في تنفيذه بعد أن صار باتاً بالتصديق عليه من نائب الحاكم العسكري .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن قضى بقبول الاشكال شكلاً عرض لموضوعه في قوله « ان الثابت من أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ١ لسنة ١٩٧٦ أنه قد أُلغى في مادته الأولى الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ التي أحيلت بموجبه هذه القضية الى محكمة أمن الدولة العليا » ولما كان أمر رئيس الجمهورية رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦ نص في مادته الأولى على أن تحال القضايا المنظورة أمام محاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية بحالتها الى المحاكم العادية المختصة حسب الأحوال ولما كانت الجناية الماقب عليها المنهم بالحكم المستشكل في تنفيذه أصبحت من اختصاص المحاكم العادية منذ تاريخ صدور أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ١ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ٢٩ يونية سنة ١٩٧٦ وأن الحكم صدر بجلسته ١٧/٢/١٩٧٧ أى بعد تقاذ الأمر سالف الذكر ومن ثم يكون الحكم منعماً لصدوره من محكمة غير مختصة ويتعين بالتالى القضاء بوقف تنفيذه ، لما كان ذلك، ولئن جاز للمحكوم عليه أن يستشكل في تنفيذ الحكم المتقدم اعتباراً بأن سند التنفيذ غير موجود قانوناً الا أن مخالفة قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية بما فى ذلك الاختصاص الولائى لا يترتب عليه الا بطلان الحكم الصادر من محكمة غير مختصة وليس من

شأنه أن يجعل الحكم منعداً لأن اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى الجنائية شرط لصحة الحكم لا لوجوده قانوناً ، لما كان ذلك وكانت طرق الطعن في الأحكام مينة في القانون بيان حصر وليس الاشكال في التنفيذ من بينها لأنه تظلم من اجراء التنفيذ ونعى عليه لاعلى الحكم فلا تملك محكمة الاشكال - التي يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الاشكال نفسه - أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو تبحث أوجهاً تعمد بمخالفة القانون أو الخطأ في تأويله وليس لها أن تعرض لما في الحكم المرفوع عنه الاشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في اجراءات الدعوى لما في ذلك من مساس بحجية الاحكام ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه على أمور تتعلق باختصاص المحكمة التي أصدرته فانه يكون قد أهدر حجيته بعد صيرورته باتاً بالتصديق عليه من نائب الحاكم العسكري بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالغاء ما قضى به من وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

---

## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، وإبراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد ممدوح سالم .

(٣٥)

### الطعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٥٠ القضائية

اثبات « خبرة » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • حكم « تسببيه • تسبیب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » • مسئولية جنائية • أسباب الإباحة وموانع العقاب • موانع العقاب •

حق محكمة الموضوع فى تقدير حالة المتهم العقلية • عدم ؟  
مثال لتسبیب معيب •

تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان فى الأصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين عليها لكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام مسئولية المتهم عن الجريمة أو انتفائها ، فإن لم تفعل كان عليها أن تورد فى القليل أسبابا سائغة تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب وذلك لظهور ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس أطراحه دفاع الطاعن بعدم مسئوليته عن الحادث لعامة فى العقل على ما شهد به أحد الأطباء من أنه عالجه خلال عام ١٩٦٩ من اشتباه فى مرض نفسى وأنه شفى ولم يتردد عليه بعد ذلك وما أثبتته



المحكمة من مناقشتها للطاعن بالجلسة من أنه يجب على ما وجهته إليه من  
اسئلة بتعقل وروية واتزان مع ان الامرين كليهما لاينادى منهما بالضرورة  
ان الطاعن لم يكن مريضا بمرض عقلى وقت وقوع الفعل ، فانه كان يتعين  
على المحكمة حتى يكون حكمها قائما على أساس سليم أن تحقق دفاع الطاعن  
عن طريق المختص فنيا للبت فى حالته العقلية وقت وقوع الفعل او طرحه  
بأسباب سائفة ، اما وهى لم تفعل واكتفت بما قاله فى هذا الشأن فمن الحكم  
المطمون فيه يكون معيا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه قتل ..... عمدا بان اطلق عليه عدة  
أعيرة نارية من مسدسه الاميرى قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات  
الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت الى مستشار  
الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاينة طبقا للقيد والوصف الواردين  
بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حضوريا  
عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشتغال الشاقة  
المؤبدة عما أسند اليه .  
فطمن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث ان مما يتراءى للطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ داته  
بجريمة القتل العمد قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وشابه فساد فى  
الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عنه دفع بأنه كان فاقد الشعور والاختيار  
وقت ارتكاب الجريمة وطلب تحقيق ذلك بفحص حالته العقلية عن طريق  
المختص فنيا الا ان المحكمة أطرحت طلبه بما لايسوغ اطراحه مما يعيب الحكم  
ويوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بعدم مسئولية لاصابته بعاة في العقل وطلب فحصه تحقيقا لدفاعه . ويبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لهذا الدفاع واطرحه بقوله « وحيث أنه بسؤال المتهم بالجلسة انكر ما نسب اليه وطلب الحاضر معه فحص قواه العقلية واستشهد على ذلك بالدكتور . . . . . الذي شهد بأن المتهم قد عرض عليه خلال سنة ١٩٦٩ لاشتباه في حالته النفسية وعولج وشفى ولم يتردد عليه بعد ذلك ، وحيث ان ملاذبه الدفاع من احتمال اصابة المتهم بمرض عقلي مردود عليه بشهادة شاهد النفي الدكتور . . . . . وبما ثبت للمحكمة من مناقشة المتهم بالجلسة واجابته على كل استفسار بتعقل وروية واتزان على النحو الوارد بمحضر الجلسة ، . لما كان ذلك ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية وان كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما ان تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام مسئولية المتهم عن الجريمة أو انتفائها ، فان لم تفعل كان عليها ان تورد في القليل أسبابا سائغة تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب وذلك اذا مارأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم ان قواه العقلية سليمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اسس اطراحه دفاع الطاعن بعدم مسئولية عن الحادث لعاة في العقل على ما شهد به أحد الأطباء من أنه عالجه خلال عام ١٩٦٩ من اشتباه في مرض نفسي وأنه شفى ولم يتردد عليه بعد ذلك وما أثبتته المحكمة من مناقشتها للطاعن بالجلسة من أنه يجيب على ما وجهته اليه من اسئلة بتعقل وروية واتزان مع ان الامرين كليهما لايتأدى منهما بالضرورة ان الطاعن لم يكن مريضا بمرض عقلي وقت وقوع الفعل ، فانه كان يتعين على المحكمة حتى يكون حكمها قائما على أساس سليم أن تحقق دفاع الطاعن عن طريق المختص فنيا للبت في حالته العقلية وقت وقوع الفعل أو تطرحه بأسباب سائغة ، أما وهي لم تفعل واكتفت بما قاله في هذا الشأن فان الحكم المطعون فيه يكون معيا بما يستوجب نقضه والاعادة بنير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أمين أمين عليوه ، وراغب عبد الظاهر ،  
وفوزي أسعد ، ومصطفى عبد الرازق .

( ٢٦ )

### الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٠ القضائية

- ١ - قانون « تفسيره » « تطبيقه » « الغاؤه » « عقوبة » « تطبيقها » .  
حكم « تسببه » « تسبب غير معيب » « دعوى جنائية » « انقضاؤها بمعنى المدعى » .  
دعوى مدنية « انقضاؤها بمعنى المدعى » .  
وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية . والتزام الدقة في ذلك .  
وعدم تحمیل عباراتها فوق ما تحتل .  
صياغة النص في عبارات واضحة جلية . اعتبارها تعبيرا صادقا عن  
ارادة المشرع . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التاويل  
استعمال القوة أو التهديد للاخلال بحرية الانتخاب أو الاستفتاء أو  
بنظام اجراءاتها . مؤتم . المادتان ٤٥ ، ٤٦ من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ .  
سقوط الدعويين . العمومية والمدنية . في الجرائم المتصوص عليها  
في القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بمعنى ستة أشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب  
أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق . المادة ٥٠ من ذات  
القانون .  
عدم جواز الرجوع الى القانون العام فيما نظمه قانون خاص . التشريع  
العام اللاحق . لا ينسخ ضمنا التشريع الخاص السابق .  
مقال .

- ٢ - البات « بوجه عام » . حكم « تسببه » « تسبب غير معيب » .  
القضاء بالبرائة من جريمة احراز سلاح ناري بنير ترخيص استنادا  
الى عدم ثبوت صلاحية السلاح لعدم ضبطه . سلاح .



١ - لما كان من المقرر ان الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فانه يجب أن تعد تعبيراً صادقا عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك ، ولا الخروج على النص متى كان واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه ، وكان نص المادة ٤٦ من القانون ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية جاء واضحا جليا في معاقبه كل من أخل بحرية الانتخاب أو الاستفتاء أو بنظام اجراءاته باستعمال القوة أو التهديد بذات العقوبات الواردة بالمادة ٤٥ من القانون المذكور ، وهي الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه ، وكانت الواقعة حسبما حصلها الحكم المطعون فيه تتوافر فيها عناصر الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة وتخضع لحكمها ، فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى اليه من اعمالها ، واذ كانت المادة ٥٠ من ذات القانون قد نصت على ان تسقط الدعوى العمومية والمدنية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بمضي ستة أشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق ، وكانت الطاعنة لا تماري فيما استخلصه الحكم المطعون فيه من توافر شروط اعماله هذه المادة على الدعوى المطروحة ، فان ما تنصاه عليه من الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديدا . ولا يغير من هذا النظر ان المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ اللاحق للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ قد تضمنت المعاقبة بعقوبة الجنائية لكل من استعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو مكلف بخدمة عامة لحمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه . ذلك ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية هو قانون خاص يتضمن تنظيما لأحكام الجرائم الواردة به ، ومن المقرر أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع الى أحكام قانون عام الا فيما لم ينتظمه القانون الخاص من أحكام ، وان

التشريع العام اللاحق لا ينسخ ضمنا التشريع الخاص السابق بل يظل التشريع الخاص قائما .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه ببراءة المطعون ضده من جريمة احراز سلاح ناري مشحون بنيران ترخيص الى عدم ثبوت صلاحية ذلك السلاح لعدم ضبطه ، وكان مذهب اليه في هذا الشأن سائنا يؤدي الى مارتبه عليه ، فان منى الطاعة عليه في هذا الخصوص لا يكون سديدا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم وآخر - توفي وحكم باتقصاء الدعوى الجنائية لوفاة - بأنهم : ( أولا ) استعملوا العنف والتهديد مع ..... رئيس لجنة الانتخابات المحلية رقم ٦ بناحية الجزيرة بوصفه موظفا عاما مكلفا بخدمة عامة ليحملوه بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته وذلك بأن اقتحموا عليه مقر اللجنة بالقوة بينما يحمل المتهم الأول مسدسا آمريين اياه بايقاف سير أعمال اللجنة أو اعاقه سير الانتخابات ، وقد بلغوا بذلك قصدهم بأن تعطلت أعمال اللجنة لمدة اربع ساعات عن النحو المبين بالأوراق . ( ثانيا ) المتهم الأول أيضا : احرز بغير ترخيص سلاحا ناريًا مشحونا ( مسدس ) . وطلبت من مستشار الاحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمعايشتهم بالمواد ١/١٣٧ - ٢ مكررا من قانون العقوبات و ١/١ ، ٢/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٢ الملحق به فقرر ذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٨ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية

باعتباره واقعة التهمة الأولى جنحة وسقوطها بمضى ستة شهور • ( ثالثا ) ببراءة  
..... من تهمة احراز السلاح •

نطقت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

حيث ان ماتناه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه اذا اعتبر  
الواقعة المسندة الى المطعون ضدهم جنحة اخلال بحرية الانتخاب ونظام  
اجراءاته باستعمال القوة والتهديد منطبقا على المادتين ٤٥ ، ٤٦ من القانون  
رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، وقضى فيها بالسقوط  
النصوص عليه في المادة ٥٠ من ذات القانون ، كما قضى ببراءة المطعون  
ضده الأول من تهمة احراز سلاح ناري المسندة اليه ، فقد أخطأ في  
تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال . ذلك ان الواقعة المسندة  
الى المطعون ضدهم حسبما حصلها الحكم تشكل الجناية المنصوص  
عليها بالمادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات • كما ان ماتنا ان  
الحكم من عدم ضبط السلاح لا يسوغ اقامة قضائه ببراءة المطعون ضده  
الأول من تهمة احرازه بغير ترخيص • مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن  
..... المدرس بمدرسة صلاح الدين الابتدائية كان متدبا لرئاسة  
لجنة الانتخاب رقم ٦ بالجزيرة وأثناء قيام اللجنة بأعمالها طلب منه  
المطعون ضدهم اقفال اللجنة وكان ذلك بالقوة حيث كان المطعون ضده  
الأول يحمل مسدسا مما أدى الى تعطيل أعمال اللجنة من الساعة الحادية  
عشرة صباحا حتى الثالثة مساء ، وعرض لانزال حكم القانون على الواقعة  
قاوود أنها معاقب عليها بالمادتين ٤٥ ، ٤٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦  
المعدل بالقانون رقم ٢٣٥ سنة ١٩٥٦ ثم أعمل حكم المادة ٥٠ من ذات



لقانون التي تقضى بسقوط الدعوى العمومية في جرائم هذا القانون بمضى ستة أشهر من يوم اعلان الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل يتعلق بالتحقيق ، وذلك بعد أن حصل من التحقيقات انقضاء هذه المدة منذ آخر اجراء من اجراءات التحقيق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما يحتمل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيرا صادقا عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيما كان الباعث على ذلك ، ولا الخروج على النص متى كان واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه ، وكان نص المادة ٤٦ من القانون ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية جاء واضحا جليا في مقابلة كل من أخل بحرية الانتخاب أو الاستفتاء أو بنظام اجراءاته باستعمال القوة أو التهديد بذات العقوبات الواردة بالمادة ٤٥ من القانون المذكور ، وهي الحبس أو العرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه ، وكانت الواقعة حسبما حصلها الحكم المظنون به تتوافر فيها عناصر الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة وتضلع لحكمها ، فإن الحكم المظنون فيه يكون صحيحا فيما انتهى اليه من اعمالها ، واذا كانت المادة ٥٠ من ذات القانون قد نصت على ان تسقط الدعوى العمومية والمدنية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بمضى ستة أشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق ، وكانت الطاعة لانماري فيما استخلصه الحكم المظنون فيه من توافر شروط اعماله هذه المادة على الدعوى المطروحة ، فإن ما نساء عليه من الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديدا . ولا يغير من هذا النظر ان المادة ٣٧ مكررا من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ اللاحق للقانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ قد تضمنت المعاقبة بعقوبة الجنائية لكل من استعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو مكلف بخدمة عامة لحمله بغير حق على أداء عمل

من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه . ذلك أن القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية هو قانون خاص يتضمن تنظيمًا لأحكام الجرائم الواردة به ، ومن المقرر أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع إلى أحكام قانون عام إلا فيما لم ينتظمه القانون الخاص من أحكام ، وإن التشريع العام اللاحق لا ينسخ ضمنًا التشريع الخاص السابق بل يظل التشريع الخاص قائمًا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه ببراءة المطعون ضده من جريمة احراز سلاح ناري مششخن بغير ترخيص إلى عدم ثبوت صلاحية ذلك السلاح لعدم ضبطه ، وكان مذهب إليه في هذا الشأن سائغا يؤدي إلى ما رتبته عليه ، فإن منعى الطاعنه عليه في هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أمين أمين عليوه ، وفوزي أحمد المملوك ،  
وراجب عبد الظاهر ، ومصطفى عبد الرزاق .

( ٣٧ )

### الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٥ القضائية

١ - عقوبة « تطبيقها » « وقف تنفيذ العقوبة » . وقف تنفيذ . نقض  
« حالات الطعن ، الخطأ في تطبيق القانون » .

وقف تنفيذ العقوبة . من عناصر تقديرها . القضاء به في المعارضة  
المرفوعة من المحكوم عليه . تعديل للعقوبة الى أخف .

٢ - استئناف « نظره والحكم فيه » . نيابة عامة . نقض « حالات الطعن ،  
الخطأ في تطبيق القانون » . معارضة « نظرها والحكم فيها » .

استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي . مسقطه . اذا ألغى هذا  
الحكم أو عدل في المعارضة . علة ذلك : عدم حدوث اندماج بين الحكمين  
واعتبار الحكم الأخير كأنه وحده الصادر في الدعوى .

التضاء بقبول استئناف النيابة للحكم الغيابي شكلاً . على الرغم  
من تعديله في المعارضة . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تصحيحه .

٣ - استئناف « نظره والحكم فيه » « نطاله » . عقوبة « تطبيقها » .  
نقض « حالات الطعن ، الخطأ في تطبيق القانون » ، « نظره والحكم فيه » .

المستأنف . لا يضار باستئنافه . مثال .



١ - لما كان من المقرر ان وقف تنفيذ العقوبة يعتبر عنصرا من العناصر التي توضع في الاعتبار عند تقديرها ، وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه قد أمر بوقف تنفيذ العقوبة التي أوقعها عليه الحكم المعارض فيه فانه يكون - بهذه المثابة - قد عدل العقوبة الى أخف .

٢ - من المقرر قانونا أن استئناف النيابة العامة للمحكم الغيابي يسقط اذا النى هذا الحكم أو عدل في المعارضة ، لأنه بإلغاء الحكم الغيابي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يحدث اندماج بين هذين الحكمين ، بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر في الدعوى والذي يصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالاستئناف ، فان الحكم المطعون فيه وقد قضى في الاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة بقبوله شكلا يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يقتضى نقضه وتصحيحه بالنسبة للطاعن والقضاء بسقوط هذا الاستئناف .

٣ - لما كان من المقرر انه لا يصح أن يضار المستأنف باستئنافه ، فان احكم المطعون فيه اذ غلظ العقوبة على الطاعن في الاستئناف المرفوع منه من الغرامة الى الحبس فانه يكون قد خالف القانون مما يقتضى تصحيحه أيضا فيما قضى به من ذلك تبعا لتصحيحه في شكل استئناف النيابة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ..... ٢ - ..... ( الطاعن )  
 ٣ - ..... ٤ - ..... بأنهم : الأول (١) ضرب عمدا ... فأحدث به  
 الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على  
 عشرين يوما (٢) ضرب عمدا ... فأحدث بها الاصابات المينة بالتقرير

الطبي والتي تقرر لمعالجتها مدة لاتزيد عن العشرين يوما (٣) أُلْف الأشياء المينة بالأوراق والملوكة للمجنى عليه . . . . المتهم الثاني ( الطاعن ) (١) ضرب عمدا . . . وأحدث إصابات . (٢) ضرب . . . فأحدث إصابات (٣) أُلْف الأشياء المينة بالأوراق والملوكة للمجنى عليه . . . . المتهم الثالث : أُلْف عمدا العقار المين بالأوراق لـ . . . . الرابع - ضرب عمدا . . . وطلبت عقابهم بالمسادين ٢٤٢/١ و ٣٦١/١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الاسماعيلية الجزئية قضت في ٢٠ مارس سنة ١٩٧٨ حضوريا بالأول وغيابيا للباقيين عملا بمادتي الاتهام بتفريم الأول عشرة جنيئات عن كل من التهمين الأولى والثانية وبراءته من التهمة الثالثة وتفريم الثاني عشرة جنيئات عن كل من التهمين الأولى والثانية وبراءته من التهمة الثالثة وبراءة المتهم الثالث مما نسب اليه وتفريم المتهم الرابع عشرة جنيئات . عارض المحكوم عليه الثاني ( الطاعن ) وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا مع إيقاف تنفيذ العقوبة . استأنفت النيابة العامة الحكم الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٧٨ واستأنف المتهم ( الطاعن ) والتهم الأول الحكم الصادر في المعارضه . ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهمين اسبوعين مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الحكم .

فطعن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض . . . الح .

## المحكمة

حيث ان مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمتي الخرب والاتلاف العمدا فقد شابه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم

الصادر في المعارضة المرفوعة منه أمام محكمة أول درجة قضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه غيابيا ، وقد طعن هو على هذا الحكم بالاستئناف ، أما النيابة فلم تفعل واكتفت باستئنافها للحكم الغيابي ، واذ كان مقتضى ذلك هي التطبيق الصحيح للقانون أن يسقط استئناف النيابة للحكم الغيابي وأن تنظر محكمة ثاني درجة الاستئناف المرفوع منه وحده مراعية الا يضار باستئنافه ، الا أن الحكم المطعون فيه أغفل الحكم بسقوط استئناف النيابة وقضى في الاستئناف المرفوع منه وحده بتعديل عقوبة الغرامة الى الحبس مما يعيه ويوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غيابيا في ١٩٧٨/٣/٢٠ بتغريم المتهم ( الطاعن ) عشرة جنيهاً فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم في ١٩٧٨/٣/٢٧ كما عارض فيه المحكوم عليه وقضى بجلسته ١٩٧٨/٤/١٠ في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه مع ايقاف تنفيذ العقوبة ، ولم تستأنف النيابة العامة هذا الحكم الأخير أما المتهم فقد طعن عليه بالاستئناف ، وبجلسته ١٩٧٨/٦/١٧ صدر الحكم الطعون فيه قاضيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع - باجماع الآراء - بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وبايقاف تنفيذ العقوبة ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وقف تنفيذ العقوبة يعتبر عصرا من العناصر التي توضع في الاعتبار عند تقديرها ، وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه قد أمر بوقف تنفيذ العقوبة التي أوقعها عليه الحكم المعارض فيه فإنه يكون - بهذه النيابة - قد عدل العقوبة الى أخف ، واذ كان من المقرر قانونا أن استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي يسقط اذا ألغى هذا الحكم أو عدل في المعارضة ، لأنه بإلغاء الحكم الغيابي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يحدث اندماج بين هذين الحكمين ، بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر في الدعوى والذي يصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالاستئناف ،



فان الحكم المطعون فيه وقد قضى فى الاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن الحكم النيابى الصادر من محكمة أول درجة بقبوله شكلا يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يقتضى نقضه وتصحيحه بالنسبة للطاعن والقضاء بسقوط هذا الاستئناف • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المستأنف باستئنافه • فان الحكم المطعون فيه اذ غلظ العقوبة على الطاعن فى الاستئناف المرفوع منه من الغرامة الى الحبس وأنه يكون قد خالف القانون مما يقتضى تصحيحه أيضا فيما قضى به من ذلك تبعا لتصحيحه فى شكل استئناف النيابة ، لما كان ماتقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بسقوط استئناف النيابة العامة وبقبول استئناف المتهم شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف •

## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أمين أمين عليوه ، وفوزي المملوك ، وفوزي  
أسعد ، ومصطفى عبد الرازق .

( ٣٨ )

### الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ القضائية

١ - دعوى جنائية « انقضاؤها » . دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » .  
« طعن » نظره والحكم فيه » . نقض « نظر الطعن والحكم فيه » .  
انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا أثر له في سير  
الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية .

٢ - نقض « نظر الطعن والحكم فيه » . اعلان .  
وفاة أحد الخصوم . لا يمنع من القضاء في الدعوى على حسب الطلبات  
الختامية . متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .  
متى تعبر الدعوى منيئة للحكم . أمام محكمة النقض ؟

٣ - دعوى مدنية « شرط قبولها » « المصلحة فيها » . تعويض  
« شرط الحكم به » مسئولية تقصيرية .  
شرطا قبول الدعوى المدنية التابعة والحكم فيها بالتعويض ؟  
وجوب احاطة الحكم بأركان المسئولية التقصيرية .

٤ - ايجاز اماكن . حكم « تسببه ، تسبب معيب » . جريمة  
« أركانها » . نقض « أسباب الطعن ، مايقبل منها » .  
تأثير احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد . مناطه ؟

قعود الحكم من التعرض للمقتضى في احتجاز أكثر من مسكن وخلوه  
من بيان ركن الضرر الذي لحق بالمدعى بالحق المدني . قصور .

١ - لئن كان الطاعن قد توفى الى رحمة الله ، الا أن ذلك لا يمنع من الاستمرار في نظر الطعن ، لما هو مقرر طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات من أنه اذا انتقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها . اذا كانت مرفوعة اليها .

٢ - من المقرر أن وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا تمنع - على ما تقضى به المادة ١٣٩ من قانون المرافعات - من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية وتعتبر الدعوى مهتأة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني - كما هو الحال في الطعن المائل - ومن ثم يتعين الفصل في هذا الطعن . دون أن يكون هناك محل لإعلان ورتة الطاعن .

٣ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية التي ترفع استثناء الى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي ان يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون هذا الضرر محققاً . وأنه وان كان لا تترتب على الحكم التماسي بالتعويض المدني ان هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض الا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وان يكون مأورده في هذا الخصوص مؤدياً الى النتيجة التي انتهى اليها .

٤ - لما كان ما أورده الحكم لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن اذ أن مجرد احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد لا يعتبر فعلاً مبرئاً الا اذا لم يكن هناك ما يقتضي ذلك ، وهو ما لم يعرض له الحكم



أو يوضحه ، فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ركن الضرر الذي لحق بالمدعى بالحق المدني ، ومن ثم فإنه يكون قد قضى في الدعوى المدنية دون أن يحيط بعناصرها احاطة كافية مما يعيه بالقصور الذي يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الاخرى .

## الوقائع

أقام المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - دعواه بالطريق المباشر امام محكمة جناح المطرية ضد الطاعن متهما اياه بأنه : احتجز أكثر من شقة في بلد واحد . وطلب عقابه بالمادتين ١٨/٧٦١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مع الزامه أن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنف المدعى بالحق المدني . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع وباجماع الاراء بالغاء الحكم المستأنف والزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت وبانتهاء عقد السكن المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٦ . المحرر بين المدعى بالحق المدني والمدعى عليه والزمته الاخير المصاريف عن الدرجتين ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتماب الحمام .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

حيث انه لئن كان الطاعن قد توفى الى رحمة الله ، الا أن ذلك لا يسمع من الاستمرار في نظر الطعن لما هو مقرر طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات من أنه اذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتسمر المحكمة الجنائية في نظرها اذا كانت مرفوعة اليها . لما كان ذلك ، ولأن من المقرر ان وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا تمنع - على ما تقضى به المادة ١٣١ من قانون الشرافات - من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية وتعتبر الدعوى مهية أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني - كما هو الحال في الطعن المائل - ومن ثم يتعين الفصل في هذا الطعن . دون أن يكون هناك محل لإعلان ورثة الطاعن .

وحيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ذلك بأنه بعد أن كانت محكمة أول درجة قد قضت ببراءة الطاعن من تهمة احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد دون مقتض وبرفض الدعوى المدنية التي أقامها المدعى بالحق المدني قبله بطريق الادعاء المباشر ، مستندة في ذلك الى أن النزاع بينهما مدني تختص به المحاكم المدنية ، قضى الحكم الاستئنافي بالمطعون فيه في موضوع الدعوى المدنية وباجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف والزام الطاعن بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وبانتهاء عقد ايجار المسكن المحرر في الأول من ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، ذلك دون أن يبين في أسبابه أن المدعى بالحق المدني قد لحقه ضرر مباشر من خطأ الطاعن أو فعله الضار ، وهو مناط الحكم بالتعويض ، هذا فضلا عن خطئه في تطبيق القانون بالقضاء في الدعوى المدنية بعقوبة جنائية تبعية هي انتهاء عقد الايجار ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية التي ترفع استثناء الى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، كما أنه يشترط للمحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون هذا الضرر محققاً . وأنه وان كان لا تترتب على الحكم التقاضى بالتعويض المدنى ان هو لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض الا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بأركان المسؤولية التصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وأن يكون ما أورده فى هذا الخصوص مؤدياً الى النتيجة التى انتهى اليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المضمون فيه بعد أن أحال فى بيان وقائع الدعوى الى ما جاء بالحكم المستأنف ، أورد تبريراً لقضائه : « وحيث أن حكم محكمة أول درجة تد جانبه الصواب فيما قضى به من براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية .. ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ( التى تقابل الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ) بشأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه لا يجوز لشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى تدل أن الشارع قد حظر على كل من المالك والمستأجر أن يحتجز أكثر من مسكن واحد دون مبرر مشروع ، وحيث انه بتطبيق ما تقدم على الواقعة محل الدعوى ، ولما كان الثابت من المستندات المقدمة بحافظة مستندات المدعى بالحق المدنى أن المدعى عليه ( المتهم ) قد خالف قواعد القانون ، ومن ثم يكون هذا الاستئناف من المدعى بالحق المدنى فى محله وتقضى المحكمة بإجابته الى طلباته ، . لما كان ذلك ، وكان



ما أورده الحكم فيما تقدم لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن  
 إذ أن مجرد احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد لا يعتبر فعلاً مؤثماً إلا  
 إذا لم يكن هناك ما يقتضى ذلك ، وهو ما لم يمرض له الحكم أو يوضحه ،  
 فضلاً عن أن الحكم انظمون فيه قد خلا من بيان ركن الضرر الذي لحق  
 بالمدعى بالحق المدني ، ومن ثم فانه يكون قد قضى في الدعوى المدنية  
 دون أن يحيط بعناصرها احاطة كافية مما يعيبه بالتقصير الذي يوجب نقضه  
 والاحالة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى •

## جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، وأبراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفي ، ومحمد ممدوح سالم .

( ٣٩ )

### الطعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٥٠ القضائية

م

أحداث نيابة عامة • طعن « المصلحة في الطعن » • نقض « الصفة والمصلحة فيه » • « أسباب الطعن ، ما يقبل منها » •

— حق النيابة العامة في الطعن • مناطه ؟

عدم جواز طعن النيابة العامة في الأحكام لمصلحة القانون • علة ذلك ؟ مثال •

الأصل ان النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل يختص بمركز قانوني خاص اذ تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون ، الا انها تتقيد في ذلك بقيد المصلحة ، بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فان طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فاذا انعدمت فلا دعوى ومن ثم فانه لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها بما لذلك مسألة نظرية صرفاً لا يؤبه لها • لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد اقتضرت في طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون لعدم الالتزام بما أوجبه المادة ٣٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث من أن يكون تقدير سن المتهم بوثيقة رسمية أو بواسطة خير ، دون أن

تتمى على الحكم قضاء براءة المظنون ضده وعدم استجابته الى ما طلبته يوصفها سلطة اتهام من اداته ، ولا مراة فى انحسار مصلحة المظنون ضده فى الظمن بعد أن قضى ببراءته فان ظمن النيابة يكون قائما على مجرد مصلحة نظرية بحتة لا يؤبه لها ويتمين لذلك رفضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه احرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا ( حشيشا ) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من مستشار الاحالة احالة الى محكمة الجنايات لمعاينة طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت غيابيا ببراءة المتهم مما اسند اليه ومصادرة المخدر المضبوط .

طلعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث أن النيابة العامة تتمى على الحكم المظنون فيه مخالفة القانون ذلك بأن محكمة الجنايات قضت فى الدعوى براءة المظنون ضده من تهمة احراز مخدر دون أن تتحقق من سنه بوثيقة رسمية أو بواسطة خير - توصلا لتحديد اختصاصها - حسبما جرى به نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على الرغم من أنه حدد سنه فى التحقيقات بسبع عشرة سنة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .



ومن حيث أن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل يختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون إلا أنها تتقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى ، ومن ثم فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرفاً لا يؤبه لها . لما كان ذلك وكانت النيابة العامة قد اقتصررت في طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون لعدم الالتزام بما أوجبه المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث من أن يكون تقدير سن المتهم بوثيقة رسمية أو بواسطة خير ، دون أن تنعى على الحكم قضاء ببراءة المطعون ضده وعدم استجابته إلى ما طلبته بوصفها سلطة اتهام من ادانته ، ولأمرها في انحسار مصلحة المطعون ضده في الطعن بعد أن قضى ببراءته ، فإن طعن النيابة يكون قائماً على مجرد مصلحة نظرية بحته لا يؤبه لها ويتعين لذلك رفضه .

## جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعفوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، إبراهيم حسين وضوان ، حسين كامل حنفى ، محمد رفيق البسطويسى .

( ٤٠ )

### الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٠ التقضائية

١ - محكمة الجنايات « الاجراءات أمامها » • بطلان • حكم « بطلانه » اجراءات « اجراءات المحاكمة » •

بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات فى جنائية • شرطه حضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى • عدم حضوره • وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الاول وباستمراره قائما •

٢ - اثبات « بوجه عام » « شهادة » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » • كفاية تشكك القاضى الجنائى فى اسناد التهمة الى المتهم • للقضاء بالبراءة • مادام قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيره •

١ - تنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه اذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة • وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى • اما اذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول بل يجب اذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة أن يقضى بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما

٢ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى بالبراءة اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير اذليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيره .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم لأنهم هتكوا عرض ..... بالقوة والتهديد بأن أمسكوا به وطرحوه أرضاً وأنهالوا عليه ضرباً وهددوه بآلات حادة وتمكنوا من رفع ملابسه وخلع سرواله فكشفوا عن عورته فقام كل من الأول والثاني والثالث بهتك عرضه بإيلاج كل منهم قضيه في دبره وتمكن الرابع والخامس من ملامسة عورته . وطلبت الى مستشار الاحالة حالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للنسبة والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حثوريا بالنسبة للأول والثاني والرابع وغايبا بالنسبة للتالث والخامس ببراءتهم جميعاً مما أسند اليهم .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التثني .

## المحكمة

ومن حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من جريمة هتك عرض بالقوة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسييب ذلك بأن المطعون ضدهما الثالث والخامس سبق الحكم غايبا بادانتهم ثم قبض عليهما وأفرج عنهما وأعيدت محاكمتهم فقضت المحكمة غايبا ببراءتهما على خلاف صحيح القانون . هذا الى أن الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه ببراءة باقي المطعون ضدهم



على تناقض أقوال المجنى عليه دون بيان مواطن هذا التناقض ولم يعرض للدليل المستند من التقرير الطبي الشرعى . كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من المفردات المتضمنة أن محكمة جنايات طنطا قضت بجلسة ١٩٧٨/٥/٢٢ فى غية المطعون ضدهم بمعاينة كل منهم بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات عن الجريمة المسندة اليهم واذا قبض عليهم وحددت جلسة ٧٨/١١/٢٠ لاعادة محاكمتهم ولم يحضر المطعون ضدهما الثالث والخامس فقد قضت محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه غيابيا ببراءتهما . ولما كانت المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه اذا حضر المحكوم عليه فى غية أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهذا النص مشروط بحضور اتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى . اما اذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول ، بل يجب اذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة ، أن يقضى بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى فى الدعوى فانه يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك نقضه جزئيا فيما قضى به من براءة المطعون ضدهما الثالث والخامس وتصحيحه باعتبار الحكم الغيابي الصادر ضدهما قائما . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأدلة الاتهام جميعها بما فى ذلك الدليل المستند من التقرير الطبي الشرعى أجمل الأسباب التى عول عليها فى قضائه بالبراءة فى قوله . « وحيث أن المحكمة لا تطمئن الى الأدلة التى قام عليها الاتهام . . . لما يلى من الأسباب ١ - تأخر المجنى عليه فى الإبلاغ عنها عن الواقعة لمدة أسبوع تقريبا دون مبرر ورغم أنه كان فى مكتبه الإبلاغ عنها فور حدوثها - ٢ - تناقضت أقوال المجنى عليه فى محضر ضبط الواقعة المؤرخ

٢٣/٢/٧٧ مع أقواله في تحقيق النيابة في طريقة اعتداء المتهمين على عرضه فجاءت هذه الأقوال متضاربة ومتنافرة في تفاصيل ارتكاب كل منهم للفعل المسند إليه - ٣ - ثم يجمع الشهود على رؤيتهم بـمُتهمين أثناء ارتكابهم للفعل المسند اليهم ومن شهد منهم بذلك جاءت روايته مضطربة بعيدة عن الجزم - ٤ - خلا التقرير الطبي الشرعي من وجود أية أسباب بالجنى عليه تدل على حدوث عنف قد وقع عليه أو مقاربة للمتهمين ، • لما كان ذلك وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يشكك القاضي في اسناد التهمة الى المتهم نكفى يقتضى بالبراءة اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى غنى نحو يبين منه أن المحكمة محصت بالدعوى وأحاطت بظروفها وبإدانة الثبوت التي قام عليها الاتهام بما في ذلك الدليل المستمد من التقرير الطبي الشرعي ثم أوضحت من بعد عن عدم اطمئنانها الى أدلة الثبوت للأسباب السائفة التي أوردتها والتي تكفى لحمل النتيجة التي خلصت اليها ، فإن ما تثيره النيابة العامة في هذا الخصوص لا يكون له محل وينحصر الى جدل موضوعي لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ويتعين لذلك رفض الطعن من هذا المعلقون ضدهما الثالث والخامس •

## جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس  
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، إبراهيم حسين  
رضوان ، حسين كامل حنفي ، محمد ممدوح سالم .

( ٤١ )

### الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥ القضائية

نيابة عامة • طعن « المصلحة في الطعن » • نقض « المصلحة في الطعن  
بالنقض » • « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

— حق النيابة العامة في الطعن رهن بتوفر المصلحة لها أو لمحكوم  
عليه • انقضاء هذه المصلحة • أثره : عدم قبول الطعن • علة ذلك ؟  
عدم جواز طعن النيابة العامة في الأحكام لمصلحة القانون • علة  
ذلك • منال •

نما كان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن النيابة العامة في مجال  
المصلحة أو المصلحة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ  
تمثل المصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون ومن تحقيق مصلحة  
المنفعة التي تقتضي أن يكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية  
صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه  
من الخطأ أو البطلان ، إلا أنها تتقيد في كل ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا  
لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فإن طعنها  
لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى  
فإذا انعدمت فلا دعوى • ومن ثم لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الأحكام  
لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها تبعاً لذلك مسألة



نظرية صرفا لا يؤبه لها لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد اقتضت في طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بالبطلان دون أن تنعى عليه قضاءه ببراءة انطعون ضدهم وعدم استجابته الى ما طلبته بوصفها سلطة اتهام من ادانتهم ، ولا مراة في انحسار مصلحة المطعون ضدهم في الطعن بعد ان قضى ببراءتهم ، فان طعنهما يكون قائما على مجرد مصلحة نظرية بحته لا يؤبه لها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم ( أولا ) قتلوا عمدا ..... و ..... و ..... بأن اطلقوا عليهم اعمرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياتهم وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين اخريين هي انهم في الزمان والمكان مسالفي الذكر - ١ - شرعوا في قتل ..... بأن اطلقوا عليه اعمرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأصابه واحد منها وحدث به الاصابه الموصوفه بالتقرير الطبي وخاب اثر الجريمة بسبب لادخل لارادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج وعدم احكامهم التصويب ٢ - سرقوا الحديد المين بالتحقيقات المملوك لمديرية الكهرباء بالغربية والسلاحين الناريين المملوكين لوزارة الدخية حالة كونهم يحملون اسلحة نارية ظاهرة وبطريق الاكراه الواقع على الخضراء المنوط بهم حراسة تلك المسروقات . ( ثانيا ) احرزوا اسلحة نارية مشحنة بدون ترخيص مما لايجوز الترخيص به « مدفع » ٢ - احرزوا ذخائر نارية مما تستعمل في الاسلحة مسالفة الذكر دون ان يكون مرخصا لهم بحيازتها ، وأحيل المتهمون الى محكمة الجنايات لمعاقتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا بالنسبة ... وغايبا للباقيين ببراءة المتهمين جميعا مما اسند اليهم .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

ومن حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بتبرئه المطعون ضدهم من جرائم القتل العمد المقترون بجنايتي شروع فى قتل وسرقة بالاكراه مع حمل سلاح واحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص قد شابه بطلان فى الاجراءات ذلك بأنه صدر من المحكمة بوصفها محكمة الجنايات بطنطا دون ان تكون الدعوى قد دخلت فى حوزتها بقرار احالة صادر من مستشار الاحالة طبقا للقانون وبرغم ما هو ثابت من ان رئيس النيابة قرر احالة القضية الى محكمة أمن الدولة العليا مما يعيه ويوجب نقضه .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة أحالت الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا لمحاكمة المطعون ضدهم عن جرائم القتل العمد المقترون بجنايتي شروع فى قتل وسرقة بالاكراه مع حمل سلاح واحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص . • بيد انه يبين من محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه انه صدر من المحكمة بوصفها محكمة جنايات طنطا بدلالة ماورد بديباجة الحكم وما تضمنته اسبابه من ان الدعوى أحيلت الى المحكمة من مستشار الاحالة على خلاف الواقع لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه وان كان الاصل ان النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص اذ تمثل الصانع العام وتسمى فى تحقيق موجبات القانون ومن تحقيق مصلحة المجتمع التى تقتضى ان تكون الاجراءات فى كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وان تبنى الاحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من الخطأ أو البطلان ، الا انها تنقيد فى كل ذلك بقيد المصلحة بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة فى الطعن فان طعنها لا يقبل

عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من ان المصلحة اساس الدعوى فاذا انعدمت  
فلا دعوى • ومن ثم لا يجوز للنياية العامة ان تطعن في الاحكام لمصلحة القانون  
لانه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها تبعا لذلك مسأله نظريه صرفا لا يؤبه لها  
لما كان ذلك ، وكانت النياية العامة قد اقتضت في طعنها على تعيب الحكم  
المطعون فيه بالبطلان دون ان تنعى عليه قضاء ببراءة المطعون ضدهم وعدم  
استجابته الى ما طلبته بوصفها سلطة اتهام من ادانتهم ، ولا مراة في انحسار  
مصلحة المطعون ضدهم في الطعن بعد ان قضى ببراءتهم ، فان طعنها يكون  
قائدا على مجرد مصلحة نظريه بحته لا يؤبه لها ويتعين رفضه موضوعا •



## جامعة ١٥ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمي راغب ، جمال الدين منصور ،  
سمير ناجي ، محمد فؤاد بدر .

(٤٢)

### الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٠ القضائية

١ - تقليد . علامات تجارية . جريمة « أركانها » .

- تقليد العلامة التجارية . العبرة فيه ؟

٢ - جريمة تقليد العلامات التجارية . حكم « بيانات حكم الادانة »  
« تسببه » . تسبب معيب » . نقض « اسباب الطعن » ما يقبل منها .

بيانات الحكم بالادانة في جريمة تقليد العلامة التجارية ؟

استناد الحكم في ثبوت النفايد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود  
تشابه بين العلامتين . دون بيان أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما .  
قصور .

١ - من المقرر ان تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها  
المشابهة بين الاصل والتقليد ، وان العبرة بمحاكاة الشكل العام للعلامة في  
مجموعها والذي يدل عليه السمات البارزة فيها دون تفاصيلها الجزئية ، ومن  
ثم فانه يتمين على المحكمة ان تورد في مدونات حكمها وصف العلامة الصحيحة  
والعلامة المقلدة وأوجه المشابهة بينهما .

٢ - اذ كانت محكمة الموضوع بدرجتها قد استندت في ثبوت  
توافر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين

دون ان تبين اوصاف كل منهما واوجه التشابه بينهما ، فان حكمها يكون قاصرا قصورا يتسع له وجه الطعن ، ولا يدفعه ماتا هي اليه الحكم المطعون فيه من ثبوت امكان انخداع الشخص العادى فى العلامة المقلدة ، لان ذلك لا يعدو ان يكون استدلالا على وجود التشابه يلزم ايراد مسوغاته واسانيده ، والمظاهر الدالة عليه ، وما يفيد اقتناع الحكم بقيام تلك المشابهة ، اذ لا يكفي ان تؤسس المحكمة حكمها على رأى غيرهما ، وهو ما خلا الحكم من بيانه الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق اتقانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والتقرير برأى فى شأن ما اثاره الطاعن فى طعنه من دعوى خطأ الحكم فى تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قلد علامة تجارية مسجلة قانونا بطريقة تضلل الجمهور على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٢٣٩ سنة ١٩٣٩ المعدل . وادعت مدنيا . . . . . قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح باب التعرية قضت غاييا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيها وبالزامه بأن يؤدي للمدعيه بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . فعارض دقضى فى مارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حصوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة تقليد علامة تجارية قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعتق تقرير قسم ادارة العلامات التجارية المؤسس على وجود تشابه بين اجزاء العلامة الصحيحة والمقلده ، فى حين ان العبرة بالمنظر العام للعلامة فى مجموعها دون عناصرها الجزئية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من مطالمة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - انه حصل واقعة الدعوى فى ان الطاعن قلد العلامة التجارية المسجلة لخياط الحياكة التى تقوم المدعية بالحقوق المدنية على صنعها وبعد ان اورد الحكم مؤدى كتاب ادارة العلامات التجارية فى قوله « ان المجنى عليها لها علامة مسجلة باسمها عن خياط الحياكة وان العلامة الموضوعة على العلبة والبكره المنسوبة لملتهم تتطابق مع العلامة التجارية باسم المجنى عليها تشابهها من شأنه ان يحدث اللبس ويؤدى الى تضليل الجمهور » خلص الحكم الى ادانة الطاعن بقوله « وحيث انه يبين مما سلف ان ، التهمة ثابتة فى حق المتهم ثبوتاً كافياً من اقوال المجنى عليها الواردة فى بلاغها السالف ومن كتاب ادارة العلامات التجارية المشار اليها والناظر به ان العلامة المضبوطة المسندة الى انهم تشابه مع العلامة المسجلة باسم المجنى عليها على نحو يحدث اللبس ويؤدى الى تضليل الجمهور » . واذ استأنف الطاعن هذا الحكم فقد أيدى الحكم المطعون فيه واضاف اليه « ان الثابت من فض الحرز ومناظرة العلامتين ان - الشخص العادى يمكن ان يتخدع فى العلامة » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تم بها المتشابهة بين الاصل والتقليد ، وان العبرة بمحاكاة الشكل العام للعلامة فى مجموعها والذي تدل عليه السمات البارزة فيها دون تفاصيلها الجزئية ، ومن ثم فانه يتعين على المحكمة ان تورد فى مدونات حكمها وصف العلامة



الصحيحة والعلامة المقلدة وأوجه التشابه بينهما ، واذ كانت محكمة الموضوع بدرجتها قد استندت في ثبوت توافر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين دون ان تبين أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما ، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يتسع له وجه الطعن ، ولا يدفعه ماتناهي اليه الحكم المطعون فيه من ثبوت امكان انخداع الشخص العادي في العلامة المقلدة ، لان ذلك لا يعدو أن يكون استدلالا على وجود التشابه يلزم ايراد مسوغاته وأسانيده والمظاهر الدالة عليه ، وما يفيد اقتناع الحكم بنظام تلك التشابه ، اذ لا يكفي ان تؤسس المحكمة حكمها على رأى غيرها ، وهو ما خلا الحكم من بيانه الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والتقارير برأى في شأن ما اتاره الطاعن في طعنه من دعوى خطأ الحكم في تطبيق القانون . - كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

## جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / حسن جمعه ، أحمد محمود هيكل .  
محمد عبد الخالق النادى ، أحمد أبو زيد .

(٤٣)

### الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ القضائية

١ - مأمور الضبط القضائي • تفتيش • تهريب جمركي •

حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش  
الأشخاص والأشخاص في حدود نطاق الرقابة الجمركية • متى توافرت شبهة  
التهريب الجمركي • عدم تقيدهم في ذلك - بالنسبة للأشخاص - بقيود انقبض  
والتفتيش المبينة بقانون الاجراءات الجنائية •

٢ - اثبات « بوجه عام » « اعتراف » • تفتيش « بطلانه » •

بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى بعناصر الاثبات الأخرى  
المستقلة عنه المؤدية الى النتيجة التى أسفر عنها التفتيش ومنها الاعتراف  
اللاحق للمتهم بحيازته ذات المخدر الذى كشف التفتيش عن وجوده لديه •

٣ - نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • دفع •

الدفع ببطلان اجراء سابق على المحاكمة • لأول مرة أمام النقض • غير  
جائز •

٤ - مأمور الضبط القضائي • استدالات • استجواب •

حق مأمور الضبط القضائي في سؤال المتهم دون استجوابه •

١ - لما كان الين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين اسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في اثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية ، او في حدود نطاق الرقابة الجمركية ، اذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والامتععة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع بالنظر الى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزائنة العامة ومواردها او بمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للاشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية او اشتراط وجود المراد تفتيشه في احدى الحالات المقررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور بل يكفي ان يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة توافر اتهريب الجمركي فيها في الحدود المعرف بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فاذا هو عثر اثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل امام المحاكم في تلك الجريمة لانه ظهر اثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه اية مخالفة .

٢ - ان بطلان التفتيش - بفرض وقوعه - لا يحول دون اخذ القاضي بجميع عناصر الالبات الاخرى المسقطة عنه والمؤدية الى النتيجة التي اسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات المخدر الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه .

٣ - من المقرر أن الدفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .



٤ - من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دور أن - يستجوبه تفصيلاً وأن يكتب في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : جلب إلى أرضي جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدراً ( أفيتا ) قبل الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة ، وطلبت إلى مستشار الأحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات السويس قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ و ٢ - ٣ و ٣٣/١ و ٤٢ من أنقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تعديل بأنقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٩ من الجدول رقم ١ الملحق بمعاقبة المتهم بالاشتغال الشاقة المؤبد وتفريره ثلاثة آلاف جنيه والمصاريف .

فطن المنحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة جلب المخدرات قد شابه فساد في الاستدلال ، وقصور في التسيب وبطلان في الإجراءات كما أنطوى على خطأ في القانون واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عنه دفع بجلسة المحاكمة ببطلان القبض والتفتيش لعدم توافر حالة التلبس إلا أن الحكم رد عليه رداً غير سائق ، كما استند في قضائه بالادانة - ضمن ما استند إليه - إلى اعتراف الطاعن بمحضره جمع الاستدلالات وأقواله بتحقيقات النيابة بمقولة أنها لم تكن تحت تأثير

الاستيقاف والقبض الباطلين دون أن يكشف عن مدى استقلال ذلك الاعتراف عن تلك الإجراءات المشوبة بالبطلان وقد دفع الطاعن بطلان جميع الإجراءات التي اتخذها رجال الشرطة لأنها وليدة إجراء باطل إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفع إيرادا وردا وأخيرا فإن الحكم عول - ضمن ما عول عليه - شهادة العميد ..... الذي استجوب الطاعن وواجهه بالمضبوطات رغم أنه أمر محظور عليه ومخالف لحكم المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله : ..... أنه بينما كان كل من الجندي السرى ... والعريف ... والعريف ... بشرطة ميناء السويس يمرون بالرصيف الأوسط للميناء حوالي الساعة الثانية مساءا إذ شاهدوا المتهم يحمل وعاء « عليه بوية » فسألوه عما بها واشتبهاوا في أمره وكلفوه بفتحها بعد أن أخبرهم أنها تحتوي على « بوية » وقام العريف « ..... » بوضع عصا بداخل العلبة فأحس بأن بداخلها شيء فوضع الشرطي السرى « ..... » يده بها فوجد بها كرتين قرر المتهم أنها أفيون فاصطحبوه إلى مبنى الإدارة حيث قرر أمام العميد ..... مدير إدارة شرطة ميناء السويس أنه يحمل كرتين أخريين من الأفيون بحذائه كل منها أسفل إحدى قدميه فاستدعى الرائد ..... الذي أخرج الكرتين الأخريتين من فردتي حذائه تحت قدميه وقد اعترف المتهم أمام العميد ..... أنه جلب الأفيون المضبوط من ميناء بومباي على الباخرة « اليمن » وأنه حضر إلى الميناء مستقلا لنشأ بعد أن غادرت الباخرة الميناء إلى الغاطس وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه - على هذه الصورة - في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وما ثبت عن تقرير التحليل ومن اعتراف الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات وأقواله بتحقيقات النيابة - ثم عرض الحكم لما دفع به المدافع عن الطاعن من بطلان القبض والتفتيش ورد عليه في قوله : « وحيث أن الدفاع الحاضر مع المتهم بالجلسة دفع بطلان القبض والتفتيش

لان الظروف التي وجد بها المتهم لا ترشح لحالة تلبس ولا تجوز لرجال الشرطة المبلغين ضبط المتهم أو استيقافه . وحيث أن هذا الدفع مردود بما هو ثابت من أقوال العميد . . . . . من أن المتهم اعترف له بجلبه المخدر من بومباي الى الاراضى المصرية على الباخرة اليمن وتطمين المحكمة ان صدور هذا الاعتراف منه على النحو السابق خصوصا وأنه اسرف بتحقيقات النيابة باحراز المخدر المضبوط معه وعبور الخط الجمركى به من الباحة الى محل ضبطه ولا تعول المحكمة على مادعاء من عبوره عليه صادقة قيل ضبطه بساعين أثناء رسو الباخرة بالتفاوض وبدنه كى متوجها للإبلاغ عنه اذ لو صحت روايته لما تأخير لأخذه فى غلبه لبويه ودخل حدته وبأدر بالإبلاغ سنوات الباخرة بعبوره على المادة المخدرة فى المكان الذى رغم أنه عثر عليه فيه وتقدمه لسلطة التفتيش الجمركى بأصله قبل ضبطه موجهها الى باب الخروج وتستخلص المحكمة من روايته أنه عبر الخط الجمركى اتصال بين الباخرة ومحل ضبطه بأن تجاوز بالمخدر صالة التفتيش دون تقديمه لسلطة التفتيش الجمركى مما يعتبر جلبا للمادة المخدرة ، - لما كان ذلك ، وكان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من المانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية ، أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية ، اذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع بالنظر الى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة بصالح الخزائن العامة ومواردها أو بمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى احدى الحالات المقررة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى



القانون المذكور بل يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تم عن شبهة توافر التهريب الجمركي فيها في الحدود المعرف بها شي القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون انعم فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة واذ كان الثابت من مدونات المحكم المطعون فيه والرد على الدفع بطلان القبض والتفتيش - على نحو ما سلف بيانه - أن واقعة ضبط الطاعن بانرها مخبرو المباحث في نطاق المراقبة الجمركية وهم ممن يملكون حق التفتيش عملا بنص المادة الأولى من قرار وزارة الخزينة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ وذلك أثر اشتباههم في أمره حال شروعه في مغادرة باب الجمرك فان ماثيره الطاعن بشأن الدفع بطلان القبض والتفتيش يضحى دفعا ظاهر البطلان لا يستأهل بحسب الاصل ردا من المحكمة عليه ، ويكون مناه في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن بطلان التفتيش - بفرض وقوعه - لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات المخدر الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ الطاعن باعترافه بمحضر جمع الاستدلالات وأقواله بتحقيقات النيابة باعتباره دليلا مستقلا عن التفتيش ، وكان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وماتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد دفع بطلان الاجراءات التي أتخذها رجال الشرطة ، وكان من المقرر أن الدفع بطلان اجراء من الاجراءات السابقة على

المحاكمة لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض فان ما ينطأ الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط اغضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلا وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه وللمحكمة ان تستند في حكمها الى ماورد به مادام قد عرض مع باقي أوراق الدعوى على بسط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة - واد كان الثابت من مطابقة المفردات ان رئيس مباحث مياه الشرب قد أثبت في محضره حضور مخبري المباحث - شهود الاثبات - ومعهم الطاعن يحمل عليه بوية نبي ان بها كرتين من الافيون اعترف له شفاة بحيازتها وبأخفائه كرتين اخريتين بحذائه وبجلبه لها من خارج البلاد فانة لا تريب على الضابط ان أثبت هذا الاعتراف في محضره دون أن يستجوبه تفصيلا ، وللمحكمة ان تمول عليه في حكمها مادامت قد اطمأنت اليه ومن ثم يكون ما يشير الطاعن من قالة الخطأ في القانون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضويه السادة المستشارين / حسن جمعه ، أحمد محمود هيكمل ،  
محمد عبد الخالق النادى ، أحمد أبو زيد .

( ٤٤ )

### الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ القضائية

- ١ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » • دعوى جنائية • نيابة عامة •
- امر الاحالة • مواد مخدرة • تصد • محكمة الجنائيات « حقها فى التصدى » •
- حكم « بطلانه » • بطلان • نقض « المصلحة فى الطعن » • عقوبة « تطبيقها » •
- ارتباط •

تفيد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة فى امر الاحالة •

حق محكمة الجنائيات فى اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة الى ماتبين  
من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى واحالتها الى النيابة العامة للتصرف فيها •  
حكمها فى هذه الوقائع • باطل •

توقيع الحكم على الطاعن عقوبة واحدة هى عقوبة احراز وحيازة مخدر  
الحشيش التى ثبت لمحكمة الموضوع ارتكابه لها ، انتفاء مصلحته فى النعى  
على الحكم خطاه فى اسناد جريمة احراز مخدر الأفيون التى لم ترد فى امر  
الاحالة اليه •

- ٢ - اثبات « بوجه عام » • مواد مخدرة • محكمة الموضوع « سلطتها  
فى تقدير الدليل » •

عدم منازعة الطاعن فى أن ما عثر عليه لديه هو ميزان ملوث بأثار الأفيون •  
صحة اتخاذ هذه الواقعة دليلا على ثبوت قصد الاتجار لديه فى واقعة احراز  
وحيازة المخدر التى رفعت بها الدعوى •



٣ - مواد مخدرة • حكم « تسبيبه ، تسبيب غير معيب » • نقص  
« المصلحة في الطعن » •

وجوب العقاب على احراز المادة المخدرة مهما كان المقدار ضئيلا •  
متى كان له كيان مادي محسوس •

اثبات الحكم حيازة الطاعن لكمية من التحشيش ضبطت في مسكن ابنته •  
لا مصلحة للطاعن في القول بأن ماضبط بمسكنه هو فتات لا يعدو أن يكون  
اثارا لا عقاب على احرازها ، طالما أنه لم يكن لاحراز فتات التحشيش أثر من  
وصف التهمة التي دين بها •

٤ - مواد مخدرة • حيازة • جريمة « اركانها » •

حيازة المادة المخدرة • يكفي فيها أن يكون سلطان الجاني مبسوط  
عليها ولو لم تكن في حيازته المادة • أو كان المحرز لها شخصا غيره • مثال  
لتسبيب سائح في التدليل على نسبة حيازة المخدر للطاعن •

.....

١ - من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز  
محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف  
بالحضور عملا بالمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية وأنه يجوز  
استثناء المحكمة الجنائيات اذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع  
أخرى غير المسددة فيها الى المتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها  
الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول  
من هذا القانون ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة  
التحقيق دون الحكم فيها وذلك عملا بالمادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية،  
ولما كانت المحكمة قد خالفت صريح نص هذه المادة اذ دانت الطاعن عن واقعة  
احراز مخدر الأفيون وهي جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه لواقعتها  
وهو مسلك من الحكم كان يؤذن بتسبب اجراءات المحاكمة الا أن مايرد  
هذا العيب في صورة الطعن الحالي - هو اتمام جدواه ذلك بأن الحكم  
لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة - وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر

سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه - وهي عقوبة احراز وحيازة مخدر الحشيش يقصد الاتجار التي ثبت لمحكمة الموضوع ارتكابه لها ومن ثم فان مصلحة في النعمى على الحكم بإبطلان في هذا الصدد وبمخالفة القانون فيس يثيره من أنه لا اعتبار على احراز آثار الأفيون - بفرض صحة - تكون منسية اذ من المقرر أنه اذا أخطأ الحكم فاسند الى المتهم مع الجريمة الثابت وفوقها منه جريمة أخرى وعاقبه على الجريمتين معا بعقوبة واحدة داخله في حدود المواد المنطبقة على اجريسة الواجب معاقبه من اجلها فانه بذلك تنفى مسندة الطاعن بالتمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم .

٢ - لما كان الطاعن لا ينازع في أن ما عثر لديه هو ميزان ملوث بآثار الأفيون فلا على المحكمة أن هي اتخذت من هذه الواقعة دليلا من أدلة ثبوت قصد الاتجار في واقعة احراز وحيازة المخدر التي رفعت بها الدعوى مادام أن لهذا الدليل أصله الثابت في الأوراق .

٣ - لما كان القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة وأن العقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان له كيان مادي محسوس امكن تقديره - كما هو الحاصل في الدعوى المطروحة بالنسبة لفتات مخدر الحشيش المضبوط في مسكن الطاعن - فان النعمى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون في غير محله فضلا عن عدم جدواه لأنه ليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن حيازته لكمية الحشيش المضبوط في مسكن أخته فمسئوليته الجنائية قائمة عن حيازة هذا المخدر بنقض النظر عما ضبط في مسكنه قل مضبط منه أو كثر لأنه لم يكن لاحراز فتات مخدر الحشيش أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف صحيحا حتى مع التسليم بان أحراز فتات المخدر لا عقاب عليه .

٤ - من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا

عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخص غيره ، واذ كان الحكم المصوب فيه قد استند في اثبات حيازة الطاعن لمخدر الحشيش المضبوط في مسكن أخته الى تحريات ضابط مكتب مكافحة المخدرات وأقوانه التي أطمأن اليها والتي حصل مؤداها بان الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويحتفظ بها في مسكنه وتساعدته ابنته في أخفاء المخدرات بمسكنها وبناء على اذن التفتيش الصادر له قام بضبط أربعين لفافه سلفانية حمراء اللون تحوى كل لفافه قطعة من الحشيش بمسكن ابنة الطاعن والى اقرار الأخيرة للضابط باحرازها المخدر المضبوط لديها لحساب والدها والى ضبط لفافات من السلوفان الأحمر مما يستعمل في تغليف المخدر بمسكن الطاعن وكذا سكين ملوث تصلها بفتات الحشيش وميزان بكفتين ملتصقا به فتات الحشيش والأفيون وثلاث قطع معدنية من فئة الخمسة مليات تستخدم في وزن المخدر ، ولم كان الطاعن لا يجادل في أن ما أورده الحكم من وقائع وما حصله من أقوال الضابط وتحرياته التي أطمأن اليها وعول عليها في الادانة له أصله الثابت في الأوراق ، وكان ما أورده الحكم من ذلك كافيا وسائما في التدليل على نسبة المخدر المضبوط في مسكن ابنة الطاعن اليه فان النى على الحكم بالتصوير في هذا الخصوص ينحل في حقيقته الى جدل موضوعي لا يفبل لدى محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا ، حشيشًا ، في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وطلبت الى مستشار الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة بعد أن عدلت وصف التهمة الى أنه حاز واحرز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين حشيشا وأفيونا في غير



الأحوال المصرح بها قانونا قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٧، ٢، ١/٣٤، ١/٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١٢، ١ من الجدول رقم ١ الملحق مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

من حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة احراز وحيازة جوهريين مخدرين «حشيش وأفيون» بقصد الاتجار قد شابه البطلان في الاجراءات والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون والتصوير في التسبيب ، ذلك بأنه دان الطاعن عن واقعة احراز مخدر الأفيون رغم انها لم ترد في أمر الاحالة ولم تلت المحكمة نظر الدفاع اليها ليرافع على أساسها وقد اتخذت من هذا الاجراء الباطل دليلا من أدلة اثبات قصد الاتجار لديه هذا الى أن ما ضبط بمسكنه من مخدر ، الحشيش والأفيون لا يبدو أن يكون آثارا لا يعاقب القانون على احرازها وأخيرا فان الحكم استند في اداته عن حيازة مخدر الحشيش المضبوط في مسكن ابنته الى تحريات وأقوال شاهد الاثبات وهي لا تكفي بذاتها للتدليل على حيازة الطاعن للمخدر كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهد الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الاصل في

المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور عملاً بالمادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية وأنه يجوز استثناء لمحكمة اجنبايات اذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسند فيها الى المتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيها وذلك عملاً بالمادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كنت المحكمة قد خالفت صريح نص هذه المادة اذ دانت الطاعن عن واقعة احراز مخدر الأفيون وهي جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه لواقعتها وهو مسلك من الحكم كان يؤذن بتعيب اجراءات المحاكمة الا أن ما يرد هذا العيب في صورة الطعن الحالى - هو اعدام جدواه ذلك بان الحكم لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة - وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه - وهي عقوبة احراز وحيازة مخدر الخشيش بقصد الاتجار التي ثبت لمحكمة الموضوع ارتكابه له ومن ثم فإن مصلحته في المعنى على الحكم بالبطالان في هذا الصدد وبمخالفه القانون فيما ينبره من أنه لا عقاب على احراز آثار الأفيون - بفرض صحته - نكون متفية اذ من انقرر أنه اذا أخطأ الحكم فأسند الى المتهم مع الجريمة اثبات وقوعها منه جريمة أخرى وعاقبه على الجريمتين معاً بعقوبة واحدة داخله في حدود المواد المنسقة على الجريمة الواجب معاقبه من أجلها فإنه بذلك ننمى مصلحة الطاعن بالتسك بالخصاً الذي وقع فيه الحكم ولما كان الطاعن لا ينازع في أن ما عثر لديه هو ميزان ملوث بآثار الأفيون فلا على المحكمة أن هي اتخذت من هذه الواقعة دليلاً من أدلة ثبوت قصد الاتجار في واقعة احراز وحيازة المخدر التي رفعت بها الدعوى مادام أن لهذا الدليل أصله النسب في الأوراق . لما كان ذلك .

وكان القاتون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة وأن العقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان له كيان مادي محسوس أمكن تقديره - كما هو الحاصل في الدعوى المطروحة بالنسبة لقات مخدر الحشيش المضبوط في مسكن الطاعن - فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون في غير محله فضلا عن عدم جدواه لأنه ليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن حيازته لكمية الحشيش المضبوط في مسكن ابنته فمسئوليته الجنائية قائمة عن حيازة هذا المخدر بغض النظر عما ضبط في مسكنه قل ما ضبط منه أو كثر لأنه لم يكن لأحراز قات مخدر الحشيش أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف صحيحا حتى مع التسليم بأن أحراز قات المخدر لا عقاب عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا للمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها بل يكفي لأعبائه كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخص غيره ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات حيازة الطاعن لمخدر الحشيش المضبوط في مسكن ابنته إلى تحريات ضابط مكتب مكافحة المخدرات وأقواله التي أطمأن إليها والتي حصل مؤداها بأن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويحتفظ بها في مسكنه وتساعد ابنته في إخفاء المخدرات بمسكنها وبناء على ادن اثنتي عشرة الصادر له قام بضبط أربعين لفافه سلفانية حمراء اللون تحوى كل لفافه قطعة من الحشيش بمسكن ابنة الطاعن وإلى أقرار الأخيرة للضابط بأحرازها المخدر المضبوط لديها لحساب والدها وإلى ضبط لفافات من السلوفان الأحمر مما يستعمل في تغليف المخدر بمسكن الطاعن وكذا مسكين ملوث نصلها بقات الحشيش وميزان بكفتين ملتصقا به قات الحشيش



والأفيون وثلاث قطع معدنية من فئة الخمسة مليمات تستخدم في وزن المخدر ولما كان الطاعن لا يجادل في ان ما أورده الحكم من وقائع وما حصله من أقوال الضابط وتحرياته التي أطمأن إليها وعول عليها في الادانة له أصله الثابت في الأوراق ، وكان ما أورده الحكم من ذلك كافيا وسائغا في التدليل على نسبة المخدر المفسوظ في مسكن ابنة الطاعن إليه فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا المسوص ينحل في حقيقته الى جدل موضوعي لا يقبل لدى محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متبنا وفضله موضوعا .

## جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضويه السادة المستشارين / حسن جمعه ، أحمد محمود هيكلى ،  
صفوت خلد مؤمن ، أحمد أبو زيد .

(٤٥)

## الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥٠ القضائية

نبديد . خيانة أمانه . اثبات « بوجه عام » « اعتراف » . دفاع « الاخلال  
بحق الدفاع ، ماتوفره » . حكم « تسببيه . تسبیب معيب » .

ادانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة . رهن بالاقتناع بتسليمه المال بعقد من  
العقود المبينه حصرا بالمادة ٣٤١ عقوبات . تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه  
شفاهه أو كتابه . لا يصح . اذا كان مخالفا للحقيقة .

دفاع المتهم بمدنية العلاقة . جوهرى . وجوب تحقيقه . بلوغا الى غاية  
الامر فيه .

لما كان المقرر انه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الأمانة الا اذا اقتنع  
القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر  
فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة فى القول بثبوت قيام  
عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب هى بالواقع بحيث لا يصح تأثيم  
انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابة متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .  
لما كان ما تقدم وكان دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية على الصورة  
أنفة البيان يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث  
اذا صح لتغير به وجه الرأى فيها ، فإن المحكمة اذ لم تظن لفجواء وتقسطه حقه

وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه فان حكمها يكون ميبا بالتصور بما  
يوجب نقسه والاحالة ، دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

## الوقائع

الام المدعى بالحق المدنى دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف  
انه : يدد المباع المين بالبحر والمسلم اليه على سبل الامانة لتوصيله الى  
..... فاختلفه لنفسه وبدده اضرارا بالمالك له وطلب عقابه  
بالمادة ٣٤٩ من قانون العقوبات والزامة بأن يدفع له مبلغ خمسين جنيها على  
سبل التعويض . ومحكمة جنح نجم حمادى الجريئة قضت غيابيا عملا  
بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع النفل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ  
وارامه بان يودى للمدعى بالحق المدنى مبلغ عشرين جنيها . فعارض وقضى  
فى المعارضة بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض  
فيه . فاستأنف . ومحكمة قنا الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا  
بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .  
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

## المحكمة

وحيث انه مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بتأييد  
الحكم الابتدائى الذى دانه بجريمة خيانة الامانة قد شابه قصور فى  
التسبب وخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن علاقة الطاعن بالمجنى عليه لا تشكل  
عقدا من عقود الامانة الواجب توافرها لقيام هذه الجريمة وانما هى علاقة مدنية  
بحته تخرج عن دائرة التأثيم والعقاب، وأن اىصال الامانة المسأخوذ عليه لا يمثل  
حقيقة الواقع ، وعلى الرغم من تمسكه امام المحكمة الاستئنافية بهذا الدفاع



الذي طاهره فيه محرر هذا الايصال فان المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع الجوعرى ولم تمن بتسحيته مما يعيب الحكم المطعون فيه ووجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بانحكم المصنوع فيه استند في قضائه بالإدانة الى ما هو ثابت بالايصال المؤرخ ٣٠ من أغسطس ١٩٧٧ والمتضمن استلام الطاعن لمبلغ ستين جنيها من المدعى بالحق المدني لتوصيله الى ..... والى ما أورده المجنى عليه بصحيفة دعواه من أن الطاعن لم يقم بتسليم هذا المبلغ للمرسل اليه واختلصه لنفسه ، ما كان ذلك وكان الثابت في محضر جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ أمام المحكمة الاستئنافية أن ..... أقر بأنه هو الذي حرر الايصال المقدم ، وكان مؤدى دفاع الطاعن أن العلاقة التي تربطه بالمجنى عليه هي علاقة مدنية وليس مبناه ذلك الايصال بدلالة ما قرره محرره ، وهو الشخص الذي أثبت به ان المبلغ مرسل اليه ، ولما كان المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الأمانة الا اذا اقنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب هي بالوقائع بحيث لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابة متى كان ذلك مخالفا للحقيقة . لما كان ما تقدم وكان دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية على الصورة آنفة البيان بعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأي فيها ، فان المحكمة اذ لم تظن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه فان حكمها يكون معيا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة ، دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس  
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، إبراهيم حسين  
رضوان ، محمد - سالم بونس ، محمد مندوح سالم .

(٤٦)

### الطعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٥٠ القضائية

تموين . جريمة « أركانها » قصد جنائي . اثبات « بوجه عام » .  
حكم « تسببيه » . تسبب معيب . « دفاع » الاخلال بحق الدفاع . ما يفرمه .  
حيازة دقيق القمح أو النخالة من غير الجهات المرخص لها . شرط  
فانيمها أن يكون بقصد الاتجار . المادة الأولى من قرار التموين رقم ١٨٧  
لسنة ١٩٧٥ .

مثال لتسبب معيب .

عدم بيان مؤدى الأدلة التى استخلصت منها حكم الادانة فى جريمة  
ادارة مخبز بدون ترخيص . قصور .

متى كانت المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥  
قد نصت فى فقرتها الثانية على أنه « لا يجوز بقصد الاتجار حيازة دقيق  
القمح أو النخالة لغير الجهات المرخص لها بإنتاجه أو استخدامه فى الصناعة  
أو الاتجار فيه أو غير ذلك من طرق التداول » ومؤدى صريح عبارة هذا  
النص أن القانون لا يعاقب على ومجرد الحيازة المادية لهذه المواد وإنما  
يتعين للادانة أن يثبت أن الحيازة كانت بقصد الاتجار . لما كان ذلك  
وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من قيام الدليل على أن حيازة الطاعن  
للدقيق المضبوط كانت بقصد الاتجار فيه بدون ترخيص كما أنه لم يبين

مؤدى الأدلة اثبت استخلصت منها المحكمة تشغيل وإدارة المخبز بدون ترخيص من مديرية التموين بل اقتصر على تحصيل ما قرره المتهم الآخر بأنه غير مرخص بتشغيل المخبز كمخبز بلدى تموينى ، فان الحكم يكون معيا بالقصور .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما : ( أولا ) حازا بقصد التصنيع دقيق الفصح والمين بالأوراق دون أن يكونا مرخصا لهما باستخدامه فى التصنيع . ( ثانيا ) قاما بتشغيل وإدارة المخبز بغير ترخيص من مديرية التموين ، وظلت عقابهما بالمواد ١/٢ ، ٢ من قرار وزير التموين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ والمادة ١/١ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والمواد ٧، ٤، ١ من القرار ٣٤١ لسنة ١٩٧٠ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالاسكندرية قضت بحبس كل منهما بمرور عملا بمراد الاتهام بحبس كل منهم ستة أشهر مع الشغل وتغريم كل منهم مائة جنيه وكفالة خدسون جنيتها لاييقاف التنفيذ بالنسبة للمتهم الثانى والمصادرة والاشهار عن كل تهمة والنفاذ بالنسبة للمتهم الأول . فاستأنفا . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

ومن حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتى حيازة دقيق بقصد التصنيع بغير ترخيص وتشغيل وإدارة مخبز



دون الحصول على ترخيص بذلك من مديرية التموين قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بان الحكم لم يبين الأسباب التي أقام عليها قضاءه بإدانة الطاعن واقتصر على ترديد أقوال محضر ضبط ولم يدلل على أن حيازة الدقيق كانت بقصد انتصاع هذا فضلا عن أن مخبز الطاعن ليس من المخازن التموينية فلا تسرى عليه أحكام القرار الوزاري رقم ٣٤١ لسنة ١٩٧٠ الصادر من وزير التموين ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المضمون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : حيث ان الواقعة تجعل فيما اثبتته ..... مفتش التموين بمحضر ضبط الواقعة من أن المتهمين الأول ويعمل بمخبز الطباقي الخامس بمتهم ثانى ( الطاعن ) قد حازا دقيقا بلديا دون ترخيص بهما بذلك حيث ضبط جوال من الدقيق البلدى بمخبز المتهم الطباقي رقم ١٠٠ كيلو حرم وبسؤال الأول قرر أنه يعمل لدى الثانى وأنه غير مرخص لهذا العمل بمخبز بلدى تموينى وإنما هو مخبز طباقى أهالى ، كما ورد بان المتهم بدون ترخيص بذلك وبسؤال المتهم الأول اعترف بما اسند اليه ولدى المحاكمة حضر المتهمان وانكرا التهمة وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم تبوتا كافيا مما جاء بمحضر ضبط الواقعة المذكور على النحو المتقدم ومن أن المتهم لم يدفع الاتهام بدفاع مقبول فيتعين ادلك معاقبته بمواد الاتهام . لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ قد نص في فقرتها الثانية على أنه : لا يجوز بقصد الاتجار حيازة دقيق القمح أو النخالة لغير الجهات المرخص لها بإنتاجه أو استخدامه فى الصناعة أو الاتجار فيه أو غير ذلك من طرق التداول ، ومؤدى صريح عبارة هذا النص أن القاتون لا يعاقب على مجرد الحيازة المادية لهذه المواد وإنما يتعين للإدانة أن يثبت

أن الحيابة كانت بقصد الاتجار • لما كان ذلك وكان الحكم المطعون  
ببه قد خلا من قيام الدليل على أن حيازة الطاعن للدقيق المضبوط كانت  
بقصد الاتجار فيه بدون ترخيص كما أنه لم يبين مؤدى الأدلة التى استخلصت  
سها المحكمة تشغيل وإدارة المخبر بدون ترخيص من مديرية التموين بل  
فتصر على تحصيل ما قرره المتهم الآخر بأنه غير مرخص بتشغيل المخبر  
كخزن بلدى تموينى ، فان الحكم يكون معيا بالقصور المستوجب النقص  
والإعادة بنير حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه ، وذلك بالنسبة  
للمطاعن والمحكوم عليه الآخر الذى لم يطمع فى الحكم لوحدة الواقعة  
واقضاء احسن سير العدالة •

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨١

بإياسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، إبراهيم حسيب رضوان ، حسين كامل حنفى ، محمد رفيق البسطويسى .

(٤٧)

### الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٥٠ القضائية

اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » •  
حكم « تسببيه • تسبب معيب » • نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها » •  
حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبراءة • متى تشككت فى صحة اسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت • شرطه : احاطتها بالدعوى عرضا وبصر وبصيرة •

تأييد الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة القاضى بتبرئة المتهم • استنادا الى أن الطاعنة أخذت منقولاتها • دون أن يعرض الحكم الأول لدلالة محضر الحجز التحفظى الذى قدمته الأخيرة للمحكمة الاستئنافية والموقع على منقولات بسكن المطعون ضده تتفق أوصافها مع أوصاف المنقولات المنسوب اليه تبديدها • قصور •

من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت إلا أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووزانت بينها وبين أدلة النفى ورجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضدومة تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعنة قدمت لمحكمة تلتى درجة صورة رسمية من محضر حجز تحفظى وقع على منقولات بسكن المطعون



ضده تتفق أوصافها مع أوصاف المنقولات المشار إليها بالفواتير المقدمة منها اثباتا لمذنباتها - فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد حكم محكمة أول درجة القاضي بترثه المطعون ضده - على أساس أن الطاعة أخذت منقولاتها المنسوب اليه تبديدها - دون أن يعرض لدلالة محضر الحجز سالف الذكر ، ومع خلو الحكم مما يفيد أن المحكمة قد فطنت الى هذا الدليل ووزنته فإن ذلك مما ينبىء بانها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها مما يعنيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : يدد المنقولات الزوجية المينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة للمجنى عليها ..... والتي كانت قد سلمت اليه على سبيل الامانة وعارية الاستعمال فاقتلسها لنفسه بنية تملكها واضراراً بالمجنى عليها سالفه الذكر ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ويجلسه المرافعة ادعت الطاعة بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الحقائق قضت حضوريا ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة العامة كما استأنفت المدعية بالحق المدني . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطنت المدعية بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

ومن حيث أن الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة خيانة الأمانة ورفض دعواها المدنية قبله قد شابته قصور في التسبيب ذلك بأنه أقام قضاءه ذلك على أن المطعون ضده أبلغ

ينقل الطاعة منقولاتها من منزل الزوجية وأيده في ذلك شاهدان ، وأنه قدم للمحكمة اقرارا موقعا عليه منها يفيد استلامها تلك المنقولات دون أن يعرض لمحضر الحجز الذي قدمته لمحكمة تاني درجة الذي تضمن توقيع الحجز بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣٠ على ذات المنقولات يسكن المظنون ضده ما يؤيد دعاءها من أن توقيعها على الاقرار سالف الذكر كان تحت تأثير الاكراه .

ومن حيث أن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بإحكام المظنون فيه أورد تبريرا لقضائه بإبرامة قوله ، وحيث أنه بمناقشة وقائع الدعوى نجد أن المجنى عليها أبلغت بتاريخ ١٩٧٦/٥/٥ باستيلاء المتهم على المنقولات في الوقت الذي سبق له أن اتهم بتاريخ ١٩٧٦/٤/٥ باستيلاء الزوجة على تلك المنقولات وأيده في ذلك شاهد الواقعة وهي استيلاء الزوجة على منقولاتها الزوجية كما أن الزوجة لم تقدم أي مستندات تفيد استلام المتهم لأية منقولات زوجية وكل ماقدمته هو مستندات ملكية المنقولات بل أنها بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٨ أقرت في محضر الضبط أنه تم التصالح بينها وبين زوجها ثم عادت وأبلغت باستيلائه على منقولاتها ومن ثم فإن المحكمة لا تطمئن لأقوال المدعية واتهامها المتهم بتبديد منقولات الزوجية وترى أن الاتهام جاء مكيدة لزوجها خاصة أنه قدم ايصالا وقعت عليه باستلام المنقولات ولم تحضر وقررت وكيلتها بان التوقيع صحيح الا أنه تحت تهديد وهي أمور في جملتها تؤكد عدم اطمئنان المحكمة لاتهامها للمتهم بالتبديد ومن ثم تصبح الأوراق خلوا من أي دليل قبل المتهم ويتعين عملا بالمادة ٣٠٤/١ أ . ج القضاء ببرائته مما أسند اليه ، ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت الا أن ذلك مشروط بان يستعمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصير وبصيرة - ووازنت بينها وبين أدلة التقى فرجعت دفاع المتهم أو

داخلتها الرية في صحة عناصر الاثبات وكان بين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعة قدمت لمحكمة ثاني درجة صورة رسمية من محضر حجز تحفظي وقع على منقولات بمسكن المطعون ضده تتفق أوصافها مع أوصاف المنقولات المشار إليها بالقواتير المقدمة منها اثباتا للملكيتها - فان الحكم المطعون فيه اذ أيد حكم محكمة أول درجة القاضي بتبرئه المطعون ضده - على أساس أن الطاعة أخذت منقولاتها المنسوب اليه تبديدا - دون أن يعرض لدلالة محضر الحجز سالف الذكر ، ومع خلو الحكم مما يفيد أن المحكمة قد فطنت الى هذا الدليل ووزنته ، فان ذلك مما ينبىء بأنها أصدرت حكما دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها مما يعنيه ويوجب نقضه - في خصوص الدعوى المدنية - والاعادة والتزام المطعون ضده المصاريف .



## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس  
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، إبراهيم حسين  
رضوان ، حسين كامل حنفى ، محمد رفيق البسطويسى .

(٤٨)

### الطعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٥٠ القضائية

اجراءات « اجراءات المحاكمة » . ارتباط . دفاع « الاخلال بحق  
الدفاع » . ما يوفره . « حكم » بطلانه . « دعوى جنائية » نظرها والحكم  
فيها . « عقوبة » تطبيقها . « العقوبة المبرره » « عقوبة الجرائم المرتبطة » .  
نقض « حالات الطعن » الخطا فى تطبيق القانون .

عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب  
التكليف بالحضور . المادة ٣٠٧ اجراءات .

ادانة الطاعن عن واقعة الاصابة الخطا التى لم ترفع بها الدعوى امام  
محكمة الجنايات خطأ فى القانون . واخلال بحق الدفاع . لا يغير من ذلك  
اعمال نص المادة ٣٢ عقوبات ومعاقبته بالعقوبة المقررة لجريمة احراز السلاح  
ذات العقوبة الأشد . علة ذلك ؟

من المقرر طبقاً لنص المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية  
أنه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت فى أمر الاحالة أو طلب  
التكليف بالحضور ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير فى الاتهام ، بأن تنسب  
الى المتهم أفعالا غير التى رفعت بها الدعوى عليه . لما كان ذلك وكان الثابت  
من الأوراق أن واقعة الاصابة الخطأ لم ترفع بها الدعوى الجنائية على  
المطعون ضده أمام محكمة الجنايات ، فإن الحكم المطعون فيه اذ دانه بها  
يكون قد خالف القانون وأخل بحق الطاعن فى الدفاع بما يطله - ولا ينير

من ذلك أن يكون قد أعمل نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على المظعون ضده عقوبة واحدة مما يدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة احراز السلاح ذات العقوبة الأشد ، ذلك أن الارتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، إنما يكون في حالة اتصال المحكمة بكل الجرائم المرتبطة وأن تكون مطروحة أمامها في وقت واحد ، وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى الراهنة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ١ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مشتمخ ( مسدس ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ٢ - أحرز ذخيرة ( المطلقه المنعمله في الحادث ) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بذلك . ٣ - أطلق عيارا ناريا داخل المساكن ٤ - حمل السلاح الناري سالف الذكر في فرج ، وطلبت الى السيد مستشار الاحاله احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والنوصف الواردين بأمر الاحالة - فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا بمعاذبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأمرت بإيداف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم الحكم على اعتبار أن تهمة اصابة ..... خطأ ضمن التهمة المسندة اليه .

فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## الحكمة

ومن حيث ان النيابة العامة تمنى على الحكم المظعون فيه أنه اذ دان المظعون ضده بجرائم احراز سلاح وذخيرة دون ترخيص وحمل هذا السلاح في

فرح وإطلاقه مة ذوقا ناريا منه داخل قرية ، وتسيه خطأ في إصابة المجنى عليه ،  
قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن قرار مستشار الأحالة الصادر بإحالة  
المطعون ضده الى المحكمة لم يسند اليه تهمة الاصابة الخطأ ، ومع ذلك فقد  
داته الحكم عنها مع باقي الاجرائم وأعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ،  
مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن قرار الاتهام  
المقدم من النيابة العامة الى مستشار الأحالة قد تضمن اقامة الدعوى الجنائية  
على المظعون ضده عن تهم احراز السلاح وذخيرته وحمله في فرح وإطلاقه  
داخل قرية ، واذ عرضت الدعوى على مستشار الأحالة فقد أمر بإحالة المطعون  
ضده الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للتقيد والوصف الواردين بقرار  
الاتهام المقدم من النيابة العامة ، واذ جرت محاكمة المطعون ضده فقد قضت  
المحكمة في الدعوى حضوريا بحكمها المطعون فيه الذي يبين من الاطلاع عليه  
انه أشار في ديباجته الى أن التهم الموجهة الى المطعون ضده هي التهم سالفة البيان  
بما فيها تهمة الاصابة الخطأ ثم انتهى الى ادانته عن هذه التهم جميعا وأعمل في  
حقه المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر  
طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا تجوز معاقبة المتهم  
عن واقعة غير التي وردت في أمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وكان  
لا يجوز للمحكمة أن تغير في الاتهام ، بأن تسند الى المتهم أفعالا غير التي  
دفعت بها الدعوى عليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن واقعة  
الاصابة الخطأ لم ترفع بها الدعوى الجنائية على المطعون ضده أمام محكمة  
الجنايات ، فإن الحكم المطعون فيه اذ داته بها يكون قد خالف القانون وأخل



بحق الطاعن في الدفاع بما يبطله - ولا يغير من ذلك أن يكون قد أعمل نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على المظعون ضده عقوبة واحدة مما يدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة احراز السلاح ذات العقوبة الأشد ، ذلك أن الارتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، إنما يكون في حالة اتصال المحكم بكل الجرائم المرتبطة وأن تكون مطروحة أمامها في وقت واحد ، وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى الراضية لما كان ماقدم ، فإن الحكم المظعون فيه يكون معيا بما يتعين منه نقضه والاعاده .

---

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس  
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، إبراهيم حسين  
رضوان ، حسين كامل حنفى ، محمد سالم يونس .

(٤٩)

### الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٥٠ القضائية

اشكال فى التنفيذ « نظره والحكم فيه » . اختصاص « اختصاص  
ولائى » محكمة امن الدولة . محكمة الجنايات .

الاشكال فى تنفيذ حكم جنائى . ماهيته ؟

وجوب ان يكون الحكم المستشكل فى تنفيذه صادرا من جهة القضاء  
العادى . حتى يكون لمحاكمها اختصاص بنظر الاشكال فى تنفيذه . اساس  
ذلك ومناطه ؟

الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ .  
انتفاء الاختصاص الولائى لمحكمة الجنايات المستأنفة منعقدة فى غرفة  
المشورة بنظر الاشكال فى تنفيذها . اساس ذلك ؟

لما كان الاشكال تطبيقا للمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية  
لايعبر نيا على الحكم انما هو نعى على التنفيذ ذاته ، يلزم طبقا للمادتين ٥٢٤ ،  
٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية لاختصاص جهة القضاء العادى بنظر  
الاشكال فى التنفيذ والفصل فيه أن يكون الحكم المستشكل فى تنفيذه  
صادرا من احدى محاكم تلك الجهة وأن يكون مما يقبل الطعن  
فيه باحدى طرق الطعن المنصوص عليها قانونا . لما كان ذلك ، وكان الحكم  
المستشكل فى تنفيذه صادرا من محكمة أمن الدولة العليا ، وهى جهة  
قضاء استثنائى ، وكانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨

بشأن حالة الطوارئ. قد حظرت الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة كما نصت على أن تلك الأحكام لا تكون نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية فإنه يفدو جليا أنه لا اختصاص ولائى لمحكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال في تنفيذ ذلك الحكم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه : (أولا) بصفته موظفا عموم مدير مركز رعاية الشباب ببركة السبع اختلس أموالا مسلمة اليه بسبب وظيفته هي المبالغ المينة القدر بالتحقيقات والمملوكة لمركز رعاية الشباب ببركة السبع حالة كونه من مأمورى التحصيل والأمناء على الودائع . ( ثانيا ) وضع النار عمدا فى مبنى غير مسكون هو مبنى مركز رعاية الشباب بان أشعل النار فى المستندات ومحتويات حجرة مدير المركز المذكور على النحو المين بالمحضر . (ثالثا ) أثلف عمدا المستندات والأوراق والسجلات والدفاتر المينة بالتحقيقات الخاصة بمركز رعاية الشباب ببركة السبع حالة كونه الحافظ لها . وطلبت معاقبته أمام محكمة أمن الدولة العليا بشين الكوم طبقا لمواد الاتهام . ومحكمة أمن الدولة العليا بشين الكوم قضت حضوريا بمعاقبة المتهم بالحبس مع النخل لمدة سنتين وبتفريمه مبلغ ١٥٧٥٥٥ جنيها والزامه برد مبلغ مماثل للجهة المجنى عليها ، وبتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧٨ صدر قرار نائب الحاكم العسكري بأقرار الحكم . تقدم المتهم بالتماس الى مكتب الحاكم العسكري واستشكل فى تنفيذ الحكم الصادر ضده أمام محكمة الجنج المستأنفة . ومحكمة شين الكوم الابتدائية المنعقدة بغرفة المشورة قضت بقبول الاشكال شكلا وفى الموضوع



يوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه حتى يفصل في الالتماس المقدم من المهم  
لمكتب شئون أمن الدولة •  
فطغت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقص •

## المحكمة

ومن حيث أن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون •

ومن حيث أن الطاعة تمت على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بوقف  
تنفيذ الحكم المستشكل فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه صدر  
من محكمة غير مختصة بنظر النزاع وليس لها الحق في الفصل فيه لأن  
ما نصت عليه المادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه اذا كان  
النزاع خامساً بتنفيذ حكم صادر من محكمة الجنايات يرفع الى محكمة  
الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية أما ينصرف  
الى تنفيذ الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات دون تلك الصادرة من  
محكمة أمن الدولة العليا ، ولأنه طبقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٢  
لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ فإن لرئيس الجمهورية دون غيره حق  
التصديق للحكم النهائي الصادر من محكمة أمن الدولة ولا يقبل القول باختصاص  
جهة أخرى بذلك ، الأمر الذي يعيب الحكم بما يوجب نقضه •

ومن حيث أن الين من الأوراق أنه بموجب أمر الاحالة الصادر بتاريخ  
١٩٧٣/١/٢ أحالت النيابة العامة الدعوى مباشرة الى محكمة أمن الدولة  
العليا لمحاكمة المظنون ضده عن جرائم الاختلاس ووضع النار عمداً في  
مبنى غير مسكون واتلاف المستندات المينة بذلك الأمر ، فقضت تلك  
المحكمة حضورياً بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦ بمطابقة المظنون ضده بالحبس مع  
الشغل لمدة سنتين وبترغيمه مبلغ ١٥٧٥٥٥ جنيهاً وبالزمانة بحد مبلغ مماثل

الى الجهة المجنى عليها ، وقد أقر نائب الحاكم العسكري العام هذا الحكم بتاريخ ١٢/٩/١٩٧٨ ثم تقدم المظعون ضده بالتماس في شأن هذا الحكم الى مكتب الحاكم العسكري العام كما أقام أشكالا في تنفيذه أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بمحكمة تبين الكوم الابتدائية التي قضت بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٩ بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه حتى يفصل في الالتماس لمقدم من المظعون ضده على النحو سالف البيان لما كان ذلك ، وكان الاشكال طبقا للمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يعتبر نعيًا على الحكم كما هو نعي على التنفيذ ذاته ، ويلزم - طبقا للمادتين ٥٢٤ ، ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية لاختصاص جهة القضاء العادي بنظر الاشكال في التنفيذ وانفصل فيه أن يكون الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا من إحدى محاكم تلك الجهة وأن يكون مما يقبل الطعن فيه بإحدى طرق الطعن للنصوص عليها قانونا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا من محكمة أمن الدولة العليا ، وهي جهة قضاء استثنائي ، وكانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد حظرت الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة كما نصت على أن تلك الأحكام لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية فإنه يندو جليا أنه لا اختصاص ولائى لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال في تنفيذ ذلك الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المظعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يتعين نقضه والقضاء بعدم اختصاص محكمة تبين الكوم الابتدائية ولائيا بنظر الاشكال .

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس  
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، إبراهيم حسين  
رضوان ، حسين كامل حنفى ، محمد سالم يونس .

(٥٠)

### الظعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٥٠ القضائية

- ١ - تزوير « اوراق رسمية » .  
تحقق التزوير . ولو كان تغيير الحقيقة واضحاً . مادام يجوز أن يتخدع  
به بعض الناس .  
وضوح التزوير . بدرجة لا يمكن معها أن يتخدع به أحد . لاتائم .
- ٢ - حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « اسباب الظعن .  
مالايقبل منها » . البسات « بوجه عام » .  
التعات حكم البرائة عن الرد على أحد أدلة الاتهام . لا يعيبه . مادام قد  
اشتمل على ما يفيد أنه فطن اليه . اغفال الرد عليه . مفاده . اطراحه له .
- ٣ - حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « اسباب الظعن .  
مالايقبل منها » .  
الخطاء فى الاسناد الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟

١ - ولئن كان من المقرر أنه لا يلزم فى التزوير المخالف عليه أن  
يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً  
لايستلزم جهداً فى كشفه أو متقناً وتقدر على التبر أن يكشفه مادام أن  
تغير الحقيقة فى الحالين يجوز أن يتخدع به بعض الناس ، إلا أنه من المقرر



أيضا في التزوير في المحررات اذا كان ظاهرا بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد فلا عقاب عليه .

٢ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على أحد أدلة الاتهام مادام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة فطنت اليه ، وفي أغفال الرد على ذلك الدليل ما يفيد ضمنا انها أطرحته ولم تر فيه ماتطمئن معه الى ادائه اشتم .

٣ - من المقرر أن الخطأ في الاستناد الذي يعيب الحكم هو الذي يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتاع . ولما كانت الطاعة تسلم في أسباب طعننا بأن أقوال الشاهدين قد تضمنت الواقعة الجوهرية التي عول عليها الحكم واتخذها سندا لقضائه وهي وضوح التزوير الحاصل في احدى صفحات الرخصة ، وكانت الرخصة ماهي الا محرر متكامل والتزوير الحاصل في احدى صفحاتها بطريقة مفضوحة لا يؤدي الى أنخداع الناس بها مما لا يصح اعتباره تزويرا مستوجبا للعقاب ، فإنه لا يعيب الحكم - بفرض صحة ما نقله الطاعنه - أن تكون رواية الشاهدين قد خلت من بعض تفاصيل لم يكن لها أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى اليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : (أولا) وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا ماديا في محرر رسمي هو رخصة تسير السيارة رقم ٤٧٣ أجرة أسوان الصادرة من قسم مرور أسوان وكان ذلك بزيادة كلمات وبوضع امضاءات مزورة بأن دون - بالصحيفة الخامسة من هذه الرخصة بيانات مؤداهما أن تاريخ انتهاء الرخصة هو

١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٦ وأن الضريبة مسددة حتى هذا التاريخ وذيلها  
بامضاتين نسبهما زورا الى الموظف المختص بتحرير هذه البيانات بقسم  
مرور أسوان وذلك كله على خلاف الحقيقة . ( ثانيا ) استعمل المحرز  
الرسمي التزوير مسالف الذكر مع علمه بتزويره بان قدمه الى ..... المشتري  
للسيارة للتدليل على استمرار سريان رخصة تسيير السيارة ، وطلبت  
الى مستشار الاحالة ، احاطه الى محكمة الجنايات لمطابقة طبقا للقيد والوصف  
الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أسوان قضت غيابيا  
بعد أن عدلت الوصف - بان التزوير منفوح لا يخيل على الشخص العادي  
ببرائة المتهم مما أسند اليه .

فطلبت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

ومن حيث ان الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببرائة  
المطعون ضده من جريمة التزوير في محرر رسمي واستعماله قد شاب  
الخطأ في تطبيق القاتون والفساد في الاستدلال كما أخطأ في الاستناد ،  
ذلك بأنه استند في القول باقتضاح التزوير على ما لا يتجبه اذ أن رئيس قسم  
المرور لم يستوثق من حصول التزوير الا بعد مطالعة الملف الخاص  
بالسيارة ، وعدم اعتماد بيانات الصحيفة رقم ٥ بالرخصة من الموظف المختص  
وعدم جسمها بخاتم قسم المرور لا يؤدي الى القول باقتضاح التزوير ، كما  
أن أقوال الملازم أول ..... بأن التزوير واضح إنما ينصرف الى التزوير  
الحاصل بالصحيفة رقم ٣ من الرخصة دون التزوير الحاصل بالصحيفة  
رقم ٥ منها ، هذا الى ما أسنده الحكم الى الشاهد ..... من قول بأنه لو  
اطلع على بيانات الصحيفة رقم ٥ من الرخصة ما كانت لتجوز عليه ولاكتشف  
تزويرها بخلاف الثابت بالأوراق لان الشاهد المذكور قرر أنه لو اطلع

على بيانات تلك الصحيفة لانطلى عليه ما بها من تزوير . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام أقام قضاء براءة المطعون ضده على قوله : ..... التزوير الواقع بالرخصة موضوع الاتهام والمنسوب احداثه الى المتهم ..... حسبما بين للمحكمة بعد اطلاعها على الرخصة المشار اليها . هو تغير بيانات الصحيفة رقم ٣ من تلك الرخصة بخط مغاير للخط المحرر به تلك البيانات بالممداد البفاف أسود اللون يختلف عن الممداد المحرر به أصلا ، وذلك بجعل تاريخ انتهاء الترخيص ١٩٧٦/٦/٥ تم التوقيع أسفل ذلك بتوقيع نسب الى الموظف المختص بكتابة تلك البيانات ، كما غيرت بيانات الصحيفة رقم ٥ من تلك الرخصة بنقل بيانات الصحيفة رقم ٣ اليها دون اعتماد لهذه البيانات بعصمها بخاتم قسم المرور أو توقيع الموظف المختص ، الامر الذي بين منه بجلاء ان هذا التزوير الواقع بالرخصة موضوع الاتهام كان من الموضوع بمكان وليس من المتعذر على الشخص العادى وامكانه كشفه مما يدع منه تزويرا مقصوحا يخرج عن دائرة التأنيم ، ثم خلص الحكم من ذلك الى قوله :  
 « وحيث أنه وترتيا على ما تقدم يتضح للمحكمة بجلاء أن التزوير الحادث بالرخصة موضوع الاتهام هو تزوير مقصوح لا يخيل على الشخص العادى والكافة ومن ثم يخرج عن نطاق التأنيم وتضحى الأوراق ولا جريمة فيها مما يتعين معه القضاء ببراءة ..... عما أسند اليه ..... لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أنه لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن - يكون واضحا لا يستلزم جهدا فى كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغير الحقيقة فى الحالين يجوز أن يتخذ به بعض الناس . الا أنه من المقرر أيضا أن التزوير فى المحررات اذا كان ظاهرا بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد فلا



عقاب عليه . واذ كان الين من الحكم المظنون فيه أن المحكمة بعد أن احاطت بواقعة الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها ، خلصت في حدود سلطتها التقديرية - وفي منطق سائق وتدليل مقبول - الى أن التزوير الحاصل في الرخصة هو تزوير مفضوح لما أستبان لها من الاطلاع عليها ولما قرره الشاهد ..... من أنه لو اطلع على الرخصة لما قلها بحالتها وما شهد به الملازم أول ..... من أن - التزوير كان واضحا جدا ولو قدمت الرخصة الى أي رجل مرور لاكتشف تزويرها وهي أسباب من شأنها ان تؤدي في مجموعها الى ما رتبته الحكم عليها من القول باقتضاح التزوير ، ومن ثم فان ما تخوض فيه الطاعة من مناقشة كل سبب منها على حدة لا يبدو - في حقيقته - أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ماثيرة الطاعة في شأن عدم استيثاق رئيس قسم المرور من التزوير الحاصل في الرخصة الا بعد الرجوع الى الملف الخاص بالسيارة ، مردودا بأنه من المقرر أنه لا يجب الحكم التفتاه عن الرد على احد دلة الاتهام مادام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة فطنت اليه ، وفي أغفال الرد على ذلك الدليل ما يفيد ضمنا أنها أطرحته ولم تر فيه ما تطمئن منه الى ادانة المتهم . لما كان ذلك وكان ما تصيه الطاعة على الحكم أنه اسند الى الشاهد ..... قوله أنه لو اطلع على بيانات الصحيفة رقم ٥ من الرخصة ما كانت لتجوز عليه ولكتشف تزويرها بمقولة أن - أقوال هذا الشاهد وايضا أقوال الشاهد الآخر ..... بوضوح التزوير انما انصبت على بيانات الصحيفة رقم ٣ دون تلك المدونة بالصحيفة رقم ٥ من الرخصة فانه مردود بما هو مقرر من أن الخطأ في الاستناد الذي يجب الحكم

هو الذى يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . ولما كانت الطاعة تسلم فى أسباب طعنها بان أقوال الشاهدين قد تضمنت الواقعة الجوهرية التى عول عليها / الحكم واتخذها سندا لقضائه وهى وضوح التزوير الحاصل فى احدى صفحات الرخصة ، وكانت الرخصة ماهى الا محرر متكامل والتزوير الحاصل فى احدى صفحاتها بطريقة مفضوحة لا يؤدى الى انخداع الناس بها مما لا يصح اعتباره تزويرا مستوجبا للعقاب ، فانه لا يعيب الحكم - بفرض صحة ما تقوله الطاعة - أن تكون رواية الشاهدين قد خلت من بعض تفصيلات لم يكن لها أثر فى منطق الحكم او فى النتيجة التى انتهى إليها . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلعة ٢٩ مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمي راغب ، وجمال الدين منصور ،  
وسمير ناجي ، ومحمد عبد المنعم البنا .

( ٥١ )

### الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ القضائية

١ - ضرب « ضرب القضي الى موت » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر  
معيب » . ضرب القضي الى موت . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . اسقاط حبل  
عمدا . جريمة « اركانها » . قصد جنائي . محكمة الموضوع « سلطتها  
في تعديل وصف التهمة » . وصف التهمة . نيابة عامة . قتل عمد .

عدم التزام محكمة الموضوع بوصف النيابة العامة للواقعة . واجبها  
تمحيصها وانزال الوصف القانوني الصحيح عليها . حد ذلك ؟

اقامة الدعوى الجنائية عن جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار تعديل  
المحكمة وصف التهمة الى ضرب افضى الى الموت . لا تشريب . ليس للمحكمة -  
في هذه الحالة - محاكمة المتهم عن جناية اسقاط حبل عمدا - التي لم ترفع  
عنها الدعوى - ولو قامت هذه الجريمة - فعلا - في الاوراق . اساس ذلك ؟

٢ - حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . محكمة الجنایات « حقها  
في التصدي » . نقض « اسباب الطعن ، مالا يقبل منها » .

التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية .  
عدم التزام محكمة الجنایات باستعمال الحق فيه . اساس ذلك ؟

٣ - حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . محكمة الموضوع « سلطتها  
في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » . البات « بوجه عام » .  
نقض « اسباب الطعن ، مالا يقبل منها » .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى  
واطراح ما يخالفها .



٤ - البات «خبره» • حكم «تسببه» • تسبب غير معيب» • خبرة • دفاع  
 « الاخلال بحق الدفاع ، مالا يوقره » • نقض « أسباب الطعن ، مالا يقبل منها » •  
 تقدير اراء الخبراء • موضوعي • اطمئنان المحكمة الى التقرير الطبي  
 الشرعي • عدم التزامها • من بعد • باستثناء كبير الاطباء الشرعيين  
 مناقشته •

٥ - البات «شهود» • حكم «تسببه» • تسبب غير معيب» • نقض  
 « أسباب الطعن ، مالا يقبل منها » •  
 عدم التزام المحكمة بأن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها •

١ - حيث ان الاصل ان محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني  
 الذي تبينه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وان من واجبه  
 ان تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع اوصافها وان تطبق عليها نصوص  
 القانون تطبيقا صحيحا لانها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في  
 نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها بل انها مطالبة بالنظر  
 في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق  
 ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، الا انه يجب ان تلتزم في هذا النطاق  
 بالاعتاقب المتهم عن واقعة مادية غير التي وردت في أمر الاحالة أو طلب التكميل  
 بالحضور دون ان تضيف اليها شيئا ، واذ كان الثابت من مدونات الحكم  
 المطعون فيه ان الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بتهمة القتل العمد مع  
 سبق الاصرار فعدلت المحكمة وصف التهمة الى انضرب المفضي الى الموت  
 بعد استبعاد نية القتل وظرف سبق الاصرار ، دون ان يتضمن التعديل  
 واقعة مادية او عناصر جديدة مختلفة عن الاولى ، ومن ثم فان الوصف المعدل  
 الذي ترفعه المحكمة لا يجاني التطبيق السليم في شيء ، وما كان لها ان  
 تحاكم المتهم من جنائية اسقاط حبل عمدا - كما ورد بوجه الطعن ، بفرض  
 قيام تلك الجريمة في الأوراق - باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد -  
 ذلك ان تلك الجريمة لا يكفي لتوافرها ان يكون الفعل الذي تنج عنه الاسقاط

قد وقع عمدا بل يجب ان يثبت أنه ارتكب بقصد أحداث الاستقاط ، فالاستقاط جريمة مستقلة قائمة بذاتها لا يمكن قطعان أن توصف بأنها ضرب افضى الى الموت ، ومن ثم فان مطالبة المحكمة باجراء هذا التعديل امر مخالف للقانون .

٢ - حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الاجرامات الجنائية هو حق خوله الشارع لمحكمة الجنايات لها ان تستعمله متى رأت هي ذلك ، وليس في صيغة المادة المذكورة ما يفيد ايجاب انزام المحكمة به .

٣ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتاعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائنا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل ولها أصلها في الاوراق .

٤ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير الخير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات وانها لا تلتزم باستدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من بنائها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج قى الدعوى وطلما ان استادها الى الرأى الذى انتهى اليه الخير هو استاد سليم لا يجافى المنطق او القانون ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى صورة الواقعة حسبما وردت بأقوال الشاهدين والمؤيدة بالتقرير الطبى الشرعى فان ما يثيره الطاعن من منازعة في التصوير الذى اخذت به المحكمة للواقعة أو التفاتها عن دعوة كبير الاطباء الشرعيين لمحاولة مناقضة الصورة التى اعتقتها ينحل الى جدل موضوعى في تقدير الدليل وهو ما يستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه او مصادرة عقيدتها في شأنه امام محكمة النقض .

٥ - الأصل ان المحكمة لا تلتزم بأن تورد من اقوال الشهود الامتصاع عليه فضاءها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ..... وآخر - حكم ببراءته - بأنهما في يوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٧٧ بدائرة مركز المنصورة بمحافظة الدقهلية . قتلًا ..... عمدا مع سبق الاصرار بأن يتا النية على قتلها واعتدا بذلك جسما سلبا « قطعة حديد » وقصدا اليها حيث أيقنا وجودها وما ان ظفرا بها . حتى انتهال عليها المتهم الاول ضربا قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت من مستشار الاحالة احالتها الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . وادعت ..... مدنيا قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الاول بالسجن لمدة سبع سنوات وبالزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

نظن كل من المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق القرض ... الخ .

## المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة :

حيث ان مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم



المطعون فيه لم يمحس الدعوى المطروحة بجميع كيوفها فاقصر على ادانة المطعون ضده بجريمة الضرب المفضى الى الموت والتفت عن واقعة اسقاطه عمدا المبنى عليها الجبلى - وهى الجريمة الاشد - رغم ثبوت تلك الواقعة .

وحيث ان الاصل ان محكمة الموضوع لاتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وان من واجبها ان تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع اوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لانها وهى تفصل فى الدعوى لاتقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها بل انها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تيتها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة ، الا انه يجب ان تلتزم فى هذا النطاق بالاتاقب المتهم عن واقعة مادية غير التى وردت فى أمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور دون ان تصيف اليها شيئا ، واذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار فعدلت المحكمة وصف التهمة الى الضرب المفضى الى الموت بعد استبعاد نية القتل وظرف سبق الاصرار ، دون ان يتضمن التعديل واقعة مادية او عناصر جديدة مختلفة عن الاولى ، ومن ثم فان الوصف المعدل الذى نزلت اليه المحكمة لايجافى التطبيق السليم فى شئ ، وما كان لها ان تحاكم المتهم عن جناية اسقاط جبلى عمدا - كما ورد بوجه الطعن ، بفرض قيام تلك الجريمة فى الأوراق - باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الاشد - ذلك ان تلك الجريمة لايكفى لتوافرها ان يكون الفعل الذى تتج عنه الاسقاط قد وقع عمدا بل يجب ان يثبت انه ارتكب بقصد احداث الاسقاط ، فلا اسقاط جريمة مستقلة قائمة بذاتها لا يمكن قطعا ان توصف بأنها ضرب افضى الى الموت ، ومن ثم فان مطالبة المحكمة باجراء هذا التعديل امر مخالف للقانون .

لما كان ذلك ، وكان حق التعديى المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية هو حق خوله الشارح لمحكمة الجنائيات لها ان تستعمله متى رأت من ذلك ، وليس فى صيغة المادة المذكورة ما يفيد ايجاب التزام

المحكمة به ، فان معنى النيابة العامة على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد ، ويضحى طعنهما على غير اساس متعينا رفضه موضوعا •

ثانيا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه :

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجناية الضرب المفضى الى الموت قد شابه قصور في التسيب وانطوى على اخلاق بحق الدفاع ، ذلك بأنه التفت عما تمسك به دفاع الطاعن من حصول اصابات المجنى عليها وفق تصوير احد الشهود من نطح ماشية ، كما التفت عن طلبه مناقشة كبر الاطباء الشرعيين لتحقيق هذا التصوير ، هذا الى ان الحكم اورد مؤدى شهادة شاهدى الاثبات اللذين عول على اقوالهما في ادانته بما لا يكفي لتأييد الواقعة حسبما دانه بها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان الطاعن قد اعتدى على زوجة والده - المجنى عليها - لدى مشاجرة فورية بينهما بأن ضربها على صدرها ويطننها بقطعة من حديد اودت بحياتها ، اورد الأدلة على ذلك مستقاة من اقوال شاهدى الاثبات ومما جاء بالتقرير الطبى الشرعى ، وهى ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه الحكم عليها وتوافر بها كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى الى الموت التى دان الطاعن بها ، وقد عرض الحكم لمؤدى الدليل المستمد من التقرير الطبى الشرعى بقوله : « وجاء فى التقرير الطبى الشرعى ان بالمجنى عليها اصابات رضية منتشرة بأسفل مقدم الصدر واعلى مقدم البطن وتحدثت هذه الاصابات من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضه أيا كان نوعها وتعزى وفاة المجنى عليها الى مفردات هذه الاصابات وما صاحبها من انسكابات دموية وماضاعف ذلك من صدمة عصبية شديدة وأن هذه الاصابات تحدثت من جراء اعتداء

مباشر كالضرب ولا يوجد فيها ماينفى حدوثها وفق تصوير شهود واقعة الدعوى . . . ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها مائنا مستدا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق . وان لمحكمة الموضوع كذلك كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات ولا تلتزم باستدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشة مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما ان استادها الى الرأي الذي انتهى اليه الخبير هو استاد سليم لا يجافى المنطق او القانون ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى صورة الواقعة حسبما وردت بأقوال الشاهدين المؤيدة بالتقرير الطبي الشرعى فان ما يشير الطاعن من منازعة في التصوير الذى اخذت به المحكمة للواقعة او التفاتها عن دعوة كبير الاطباء الشرعيين ينحل الى جدل موضوعى في تقدير الدليل وهو ماتستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه او مصادرة عقيدتها في شأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل اقوال شاهدى الاثبات بما مؤداه رؤيتهما للطاعن حال اعتدائه على المجنى عليها بقطعة من الحديد . وكان الاصل ان المحكمة لانتلزم بأن تورد من اقوال الشهود الامانيم عليه قضاها ، واذ حصل الحكم مضمون اقوال الشاهدين على نحو ما سلف بيانه فان هذا حسبه لاستيفاء دليله ، ويكون النعى عليه لذلك بالقصور في غير محله . لما كان ماتقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة أول أبريل سنة ١٩٨١

بقيادة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، وأبراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفي ، ومحمد ممدوح سالم .

( ٥٢ )

### الطعن رقم ٢٥٩٨ لسنة ٥٠ القضائية

مسئولية جنائية «الاعفاء منها» • قانون «تفسير» • مواد مخدرة • حكم «نسبته» • تسبب غير معيب • نقض «اسباب الطعن» • مالا يقل منها • الاعفاء من المسؤولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ • حده ومناطه وعلته ؟  
انتهاء الحكم الى جديده ابلاغ المطعون ضده عن المساهمين معه في الجريمة وثبوت أن عدم ضبطهم ليس مرجعة الى عدم صدق بلاغه • اعفاؤه من العقوبة • صائب •

مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن القانون لم يرتب الاعفاء بعد علم السلطات بالجريمة الا بالنسبة للمتهم الذي يسهم ببلاغه اسهاما ايجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل الى مهربى المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للمدالة فاذا لم يتحقق صدق التبليغ بأن كان غير متسم بالجديده فلا يستحق صاحبه الاعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التي يجزى عنها بالاعفاء وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي

تلك الجرائم الخطيرة • ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص للأسباب السائدة التي أوردتها الى توافر الجدية في ابلاغ المتهم - المطعون ضده - عن المساهدين معه في الجريمة وأن عدم ضبط من أبلغ عنهم لا يرجع الى عدم صدق الابلاغ بل الى تقاعس السلطات وهي من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها معنى الموضوع ، فان ما انتهى اليه الحكم من اعفاء المتهم من العقاب يكون قد أصاب صحيح القانون •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا • حشيشا ، في غير الأحوال المصرح بها قانونا • وطلبت الى مستشار الأحالة إحالة الى محكمة الجنايات لمعايته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الأحالة فقرر ذلك • ومحكمة جنايات المتصورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ براءة ••••• مما أسند اليه وبمصادرة المخدر المضبوط •

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ••• النخ •

## المحكمة

ومن حيث ان النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى براءة المطعون ضده من تهمة احراز مخدر بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون • ذلك بأنه أسس قضاءه ذلك على أن قول المطعون ضده بأن شخصا معينا باعه المخدر المضبوط

يعتبر ابلاغاً جدياً عن المساهمين في الجريمة يستحق عنه الاعفاء من العقاب طبقاً لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل - مع أنه مجرد قول مرسل لا يتسم بالجدية .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلتها عرض لما أثاره المطعون ضده بشأن تمتعه بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل وذلك في قوله « وحيث أنه لما كان ذلك ، وكان المتهم الحالي قد اعترف في تحقيق النيابة بإحرازه - للمخدرات المضبوطة وقرر أن شخصاً يدعى ..... من بلدة ..... حضر إليه بمنزله منذ يومين وسلمه المخدرات المضبوطة ثم أخذ منه مبلغ ٦٠٠ جنيه على ذمة ثمن هذه المخدرات على أن يسلمه الباقي عند اجراء المحاسبة بينهما وأنه في يوم الضبط وقبل حضور رجال الشرطة بقليل حضر إليه ابنه المدعو ..... وأبلغه أن والده كلفه أن يطلب منه المخدرات التي سلمها إياه وأن يستعيد ثمنها مضافاً إليه مبلغ عشرين جنيهاً فدخل إلى منزله لأحضارها وفي هذه اللحظة قبض رجال الشرطة عليه ومعه المخدرات وأضاف أن شخصاً يدعى ..... من بلدة ..... وهو من تجار المخدرات هو الذي عرفه ب ..... هذا ، إلا أن السيد وكيل النيابة المحقق قرر بعد اجراء التحقيق مع المتهم ، طلب ..... ووالده لسؤالهما وقد تحقق وجود شخص يدعى ..... واسمه بالكامل ..... وأن له أبناً يدعى ..... وشهرته ..... والاثنتان من بلدة كوم الدريه وكان يجب على السيد وكيل النيابة المحقق إصدار اذن بتفتيش كل من هذين الشخصين وتفتيش مسكنيهما وكذلك التحقق من وجود شخص يدعى ..... من بلدة ريش من عدمه وضبطهما وذلك فور ابلاغ المتهم عنهما له عسى أن يسفر الضبط والتفتيش عن إحرازهما أو حيازتهما لمواد مخدرة إلا أنه لم يتخذ هذا الاجراء الضروري والهام فيكون هناك قصور في تحقيق دفاع المتهم لايسأل هو عنه ، ثم خُلع الحكم إلى تمتع المتهم بالاعفاء من العقاب وذلك في قوله « وحيث ان المحكمة بناء على ما تقدم ترى أن ابلاغ المتهم السلطات



العامة على النحو سالف الذكر قد أنسم بالجدية ومن ثم وجب انتفاعه بالاعفاء من العقوبات المقررة فى الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بناء على طلبه والقضاء ببراءته مما أسند إليه ، • لما كان ذلك ، وكان مفاد نص المادة ٤٨ المشار إليها أن القانون لم يرتب الاعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يسهم بإبلاغه اسهاما ايجابيا ومتجا وجديا فى معاونة السلطات للتوصل الى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للمدالة فإذا لم يتحقق صدق التبليغ بأن كان غير متسهم بالجدية فلا يستحق صاحبه الاعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التى يجزى عنها بالاعفاء وهى تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى تلك الجرائم الخطيرة • ولما كان الحكم المظنون به قد خلص للأسباب الساتفة التى أوردها الى توافر الجدية فى إبلاغ المتهم - المظنون ضده - عن المساهمين معه فى الجريمة وأن عدم ضبط من أبلغ عنهم لا يرجع الى عدم صدق الإبلاغ بل الى تقاعس السلطات وهى من الأمور الموضوعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ، فإن ما انتهى اليه الحكم من اعفاء المتهم من العقاب يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الظن على غير أساس متينا رفضه موضوعا •

## جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / حسن جمعه ، أحمد محمود هيكل ،  
محمد عبد الخالق النادى ، أحمد أبو زيد .

(٥٣)

### الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٠ القضائية

رسم انتاج • عقوبة « العقوبة التكميلة » • تعويض • نقض • حالات  
الطعن ، الخطأ فى تطبيق القانون • دعوى مدنية •

الجزء المتخصص عليه فى المادة الاولى من قرارى رئيس الجمهورية  
رقمى ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم الانتاج  
والاستهلاك على بعض الاصناف المنتجة محليا • ماهيته تعويض من نوع  
خاص •

عدم سريان أحكام القرار الثانى بأثر رجعى • سريانها بأثر مباشر  
على الوقائع التى تحدث بعد العمل به • مخالفة ذلك • خطأ فى القانون •

لما كانت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢٣ لسنة  
١٩٦٥ بفرض رسوم الانتاج على بعض الاصناف المنتجة محليا قد نصت  
على فرض رسوم انتاج قدرها جنيهان ونصف على كل وحدة من موافد  
وأفران تعمل بالغاز ، وبتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم  
٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ - والمعمول به اعتبارا من تاريخ نشره فى ٣١/١٢/١٩٦٩  
ونصت المادة الاولى منه على تعديل رسوم الانتاج والاستغلال على موافد  
وأفران الطهى التى تعمل بالغاز الواردة بالجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية  
رقم ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ بجعلها جنيها واحدا عن كل وحدة من موافد وأفران  
الطبخ التى تعمل بالغاز - موضوع التحقيقات - ولما كان الجزء المتخصص

عليه في المادتين سالفتي الذكر هو تعويض من نوع خاص يهدف به الشارع الى انضرب على أيدي المتهربين من اداء واجب حق الخزانه بتاتيم فعلهم والعمل في الوقت نفسه على اقتضاها تعويضا عن الرسوم التي ضاعت عليها أو كانت عرضة للضياع بسبب مخالفة القانون ، واذ كان الثابت ان الواقعة بالنسبة للرسوم المستحقة قد تمت واكملت بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٧ على ما جاء بالحكم المطعون فيه - وقبل يوم ١٩٦٩/١٢/٣١ - تاريخ سريان أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ - ومن ثم ينطبق عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ وتظل محكمة بهذا القرار الاخير الذي تمت في ظله ولا تسري أحكام القرار رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ بأثر رجعي بل بأثر مباشر على الوقائع التي تحدث بعد العمل به كما هو الشأن بالنسبة لكل الرسوم التي تحددها الدولة - لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه يكون خالف القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية وتأيد الحكم المستأنف .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما : لم يؤديا رسم الانتاج عن أجهزة ابوتاجاز المينة الوصف والقيمة بالحضر ، وطلبت عقابهما بالمادة ٢٢٩ من المرسوم - بقانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ والقرار الجمهوري رقم ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ . وأدعى وزير المالية (بصفته) قبل المطعون ضدهما بمبلغ ١٢٣٧٥٠٠ جنيها تعويضا . ومحكمة جناح الموسكى الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم كل من المتهمين خمسين جنيها وبفلق المحل خمسة عشر يوما والمصادرة والزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٢٣٧٥٠٠ جنيها . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى



بتغريم كل من المتهمين خمسون جنيها والفلق والمصادرة وتعديله بالنسبة لما قضى بسداده للمدعى المدنى والزامهما بدفع مبلغ ٤٩٥ جنيها .  
فطن واذير المالية بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

وحيث ان الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - ينمى على الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بانه قضى بتعديل الحكم المستأنف فيما يتعلق بالمبلغ المحكوم به على المتهمين للخزائن العامة وجعله ٤٩٥ جنيها استنادا الى ما نص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ فى حين ان واقعة الدعوى المنشئة للرسوم المستحقة تمت قبل سريان أحكام ذلك القرار ، وفى ظل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ الواجب تطبيقه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائى - المؤيد والمعدل بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما مجمله أنه تنفيذًا لأذن التفتيش انصادر من مدير ادارة انتاج القاهرة والمتضمن تفتيش مصنع . . . . . لوابورات الغاز لحصر كميات أجهزة البوتاجاز ذات الشعلة الواحدة التى قام المصنع المذكور بأتاجها وتاريخ الأتاج والكميات التى تم التصرف فيها وأسماء العملاء الذين وزعت لهم هذه الأجهزة وذلك للتحقق من قيام صاحب المصنع بسداد رسوم الاتاج فقد انتقل . . . . . المفتش بأدارة انتاج القاهرة يوم ٢٧/١/١٩٦٩ لذلك المصنع الخاص بالمتهمين - المطعون ضدهما - وأسفر التفتيش عن ثبوت قيام المذكورين بأتاج ٤٩٥ مولد بوتاجاز مئة كيلوجرام بشعلة ومنظم دون سداد الرسوم المستحقة عنها طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٠٣ لسنة ١٩٦٥ وقد قضى الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف فيما يتعلق بالمبلغ المحكوم به ابتدائيا للمدعى بالحقوق المدنية وجعله ٤٩٥ جنيها تطبيقا لقرار رئيس

الجمهورية رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ بدلاء من مبلغ التعويض الذي قضى به الحكم الابتدائي وقدره ١٢٣٧٥٠٠ جنيها تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ . لما كان ذلك ، وكانت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ بفرض رسوم الانتاج على بعض الأصناف المنتجة محليا قد نصت على فرض رسوم انتاج قدرها جنيهان ونصف على كل وحدة من مواعد وأفران تعمل بالغاز ، وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ - والمعمول به اعتبارا من تاريخ نشره في ١٩٦٩/١٢/٣١ - ونصت المادة الاولى منه على تعديل رسوم الانتاج والاستهلاك على مواعد وأفران الطهي التي تعمل بالغاز الواردة بالجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ بجعلها جنيها واحدا عن كل وحدة من مواعد وأفران الطبخ التي تعمل بالغاز - موضوع التحقيقات - ولما كان الجزاء انعموس عليه في المادتين سالفتي الذكر هو تعويض من نوع خاص يهدف به النصارع الى الضرب على ايدي المتبرين من أداء واجب حق الخزانه بتأيم فعلهم والعمل في الوقت نفسه على اقتضاها تعويضا عن الرسوم التي ضاعت عليها أو كانت عرضة للضياع بسبب مخالفة القانون ، ولذا كان الثابت ان الواقعة بالنسبة للرسوم المستحقة قد تمت واكملت بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٧ على ما جاء بالحكم المطعون فيه - وقبل يوم ١٩٦٩/١٢/٣١ - تاريخ سريان أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ - ومن ثم ينطبق عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ وتظل محكمة بهذا القرار الأخير الذي تمت في ظله ولا تسرى أحكام القرار رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ بأثر رجعي بل بأثر مباشر على الوقائع التي تحدث بعد العمل به كما هو الشأن بالنسبة لكل الرسوم التي تحددها الدولة - لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه يكون مخالف القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية وتأيد الحكم المستأنف .

## جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعصويه السادة المستشارين / حسن جمعه ، أحمد محمود هيكل ،  
محمد عبد الخالق النادى ، أحمد أبو زيد .

(٥٤)

### الطعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٥٠ القضائية

١ - بناء . قانون « قانون أصلح » .

صلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يجعل إقامة مبنى لا تزيد  
قيمتها على خمسة آلاف جنيه . قبل الحصول على موافقة اللجنة  
الخاصة . فعلا غير مؤتم فى هذا الخصوص . اعتباره أصلح للمتهم .  
ادانة الطاعن تطبيقا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ . خطأ فى القانون .  
وجوب نقض الحكم المطعون فيه . وتصحيحه .

٢ - اثبات « خبرة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره » .  
تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير . موضوعى .  
عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب استدعاء الخير لمناقشته ،  
مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى ذلك .

٣ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » . محكمة استئنافية . بطلان .  
نقض « اسباب الطعن ، مالا يقبل منها » .

العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم فيها أمام المحكمة الاستئنافية  
سكوت الطاعن عن اثارته شئ فى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية عن وصف  
التهمة . ليس له التحدث من بعد عن بطلانه أمام محكمة أول درجة .



١ - اذ كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ - في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - قد صدر ونشر في الجريدة الرسمية في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ وعمل به في ذات التاريخ لسنة ١٩٦٤ نص في مادته الأولى على أنه فيما عدا المباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام يحظر في أي جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها ، إقامة أي مبنى أو تعديل مبنى قائم متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها ٠٠٠٠ قرار من وزير الإسكان والتعمير ٠٠٠ كما نص في المادة ٣٥ منه على إلغاء القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ ، وبإلغاء القانون الأخير أصبحت جريمة إقامة مبنى لأزيد قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها عن خمسة آلاف جنيه - قبل الحصول على موافقة اللجنة - فعلا غير مؤتم ، ومن ثم فإن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يكون هو الواجب التطبيق . أعمالا لحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات بإعتباره القانون الأصلح للمتهم طالما أنه صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم انطوون فيه قد دان الطاعن تطبيقا ، لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بجريمة إقامة بناء لايزيد قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها عن خمسة آلاف جنيه قبل حصوله على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه البناء وقضى بتفريمه عن هذه التهمة مبلغ ٢٠٢٦٠٥٠٠ جنيه فاته ، يكون قد خالف صحيح القانون مما يتعين منه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تفريم الطاعن مبلغ ٢٠٢٦٠٥٠٠ جنيه .

٢ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعة الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تطمئن إليه منها والاتفات عما عداها ، ولما كانت المحكمة

قد اطمانت الى ما تضمنه تقرير الخير وهي غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع الى طلب استدعاء الخير لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ، ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء .

٣- لما كان الثابت من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن حضر ومعه محاميه ولم يثر في دفاعه شيئا في شأن تعديل الاتهام وقصره على تهمة واحدة بإقامة بناء مخالف للأصول الفنية ، فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عن بطلان مدعى به امام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن العبرة ببطلان الاجراء هو بما يتم منها امام المحكمة الاستئنافية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز أبو تشت محافظة قنا ( أولا ) اقام البناء المين بالمحضر قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة لشئون التنظيم . (ثانيا) اقام البناء المين بالمحضر غير مطابق للأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية الواردة بقرار الاسكان المرفق . ( ثالثا ) اقام البناء المين بالمحضر دون أن يكون حاصلًا على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء وطلبت عقابه بالمواد ١٨٤، ١٦٤، ١١٤/ ٢١٤١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ وقرار الاسكان رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ والمواد ٥٤، ٤٣، ١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ ومحكمة جنح أبو تشت الجزئية قضت حضوريا اعتبارياً في ٨ أبريل سنة ١٩٧٢ بتقريم المتهم خمسة جنيهاً وخفض الرسوم المستحقة عن التعديل في الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة وتقريمه مبلغ الفين وثمانمائة جنيهاً قيمة تكاليف البناء . فاستأنف ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالقاء الحكم المستأنف

فيما يتعلق بالتهمة الاولى وبراءة المتهم منها وتعديله بشأن التهمتين الثانية والثالثة الى تفريم المتهم مبلغ خمسة جنيهاً وتصحيح الاعمال المخالفة عن التهمة الثانية وتفريمه الفين وستة وعشرين جنيهاً وخمسمائة مليماً عن التهمة الثالثة .

نظن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم .

## المحكمة

وحيث أن مبنى الظن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم إقامة بناء بدون ترخيص وغير مطابق للأصول الفنية وقبل الحصول على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والهدم قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في السبب وإخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال ، ذلك أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء نص في المادة ٣٥ منه على إلغاء القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ وأصبحت جريمة إقامة مبنى لا تزيد قيمة الأعمال المطنوب اجراؤها عن خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة - المسندة اليه - فعلاً غير مؤتم ، وقد خلا الحكم من بيان قرار وزير الاسكان بتشكيل اللجنة المشار اليها في المادة الأولى من ذلك القانون وتساند الحكم في قضائه بالإدانة الى تقرير الخير رغم عدم تعرضه لتهمة إقامة بناء قبل حصوله على موافقة تلك اللجنة ، كما رفضت المحكمة طلب الدفاع لمناقشة الخير فيما أورده في تقريره بما لا يصلح رداً - فضلاً عن أن محكمة أول درجة عدلت الاتهام وقصرته على جريمة إقامة بناء غير مطابق للأصول الفنية إلا أنها دانته بنيرها وقد سايرتها في ذلك المحكمة الاستئنافية كل ذلك مما يوجب الحكم بما يستوجب نقضه .



وحيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم وتوجيه اعمال البناء الذى حصلت الواقعة محل الاتهام فى ظله قد نصت فى فقرتها الأولى على أنه « فيما عدا المباني التى تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة يحظر فى أى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن أو خارجها إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الاعمال المطلوب اجراؤها تزيد على الف جنيه إلا بعد الحصول على موافقة لجنة يصدر بتشكيلها واجراءاتها قرار من وزير الاسكان والمرافق » وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ - فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء - قد صدر ونشر فى الجريدة الرسمية فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ وعمل به فى ذات التاريخ لسنة ١٩٦٤ نص فى مادته الأولى على أنه فيما عدا المباني التى تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام يحظر فى أى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها ، إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم متى كانت قيمة الاعمال المطلوب اجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها واجراءاتها . . . . قرار من وزير الاسكان والتعمير . . . كما نص فى المادة ٣٥ منه على إلغاء القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ ، وبإلغاء القانون الأخير أصبحت جريمة إقامة مبنى لا تزيد قيمة الاعمال المطلوب اجراؤها عن خمسة آلاف جنيه - قبل الحصول على موافقة اللجنة - فعلاً غير مؤثم ، ومن ثم فإن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يكون هو الواجب التطبيق . اعمالاً لحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره القانون الاصلح للمتهم طالما انه صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن تطبيقاً لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بجريمة إقامة بناء لا تزيد قيمة الاعمال المطلوب اجراؤها عن خمسة آلاف جنيه قبل حصوله على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه البناء وقضى بتفريته عن هذه التهمة بمبلغ ٢٠٢٦٠٥٠٠ جنياً فانه يكون قد خالف صحيح القانون مما ينعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تفريم الطاعن بمبلغ

٢٠٢٦ر٥٠٠ جنيها لما كان ذلك ، ولا محل - من بعد لتصيب الحكم بخلو مدوناته من ايراد قرار وزير الاسكان والمرافق والذي صدر برقم ٥٢١ لسنة ١٩٦٤ بشأن اجراءات لجنة تنظيم وتوجيه اعمال البناء اعمالا لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ ، فضلا عن أن ذلك القرار لا شأن له بالمقوية التي كانت مقرره للجريمة المستندة الى الطاعن .

لما كان ذلك - وكان من المقرر أن تقرير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها الاخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه ، ولما كانت المحكمة قد أطمأنت الى ما تضمنه تقرير الخبير وهي غير ملزمة من بعد باجابة الدفاع الى طلب استدعاء الخبير لمناقشته مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ، ولم تر من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن في هذا الشأن بقوله : أما عن التهمتين الثانية والثالثة فهما متوفران في حق المتهم ثبوتا كافيا لادائته، عنهما وذلك من محضر الضبط وتقرير الخبير ومن عدم دفع المتهم هذا الاتهام عنه يدفع مقبول ، وقد ثبت من تقرير الخبير ان المناور سألته الذكر مخالفة للقانون على النحو الوضع به ، كما كان يمين عليه الحصول على موافقة اللجنة المختصة لاقامة البناء الذي تقدر تكاليفه - وقت بنائه بمبلغ ٢٠٢٦ر٥٠٠ جنيها ولم يحصل على تلك الموافقة وهو ما يمين معه تعديل الحكم المستأنف بشأن هاتين التهمتين وفقا لما جاء بمنطوق الحكم ، ومتى كان ذلك لا ترى المحكمة موجبا لمناقشة الخبير . وكان هذا الرد كافيا وسائغا في رفض طلب المناقشة فان منى الطاعن في هذا الصدد يكون خير سديد ، ولا يعدو ما اثاره الطاعن - من مطاعن على تقرير الخبير أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل المستند من تقرير الخبير مما لا يقبل التصدي له امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي انه قصي بادانة الطاعن عن ثلاث جرائم حصلها من محضر مهندس التنظيم المؤرخ ١٩٦٧/٩/٢١ بأنه اقام دورة مياه مخالفة واعتدى على القانون

مخالفاً الاصول الفنية وقبل حصوله على موافقة لجنة توجيه البناء ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن حضر ومعه محاميه ولم يثر في رفاته شيئاً في شأن تعديل الاتهام وقصره على تهمة واحدة باقامة بناء مخالف للاصول الفنية ، فانه ليس له من بعد أن يتحدث عن بطلان مدعى به امام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن العبرة ببطلان الاجراء هو بما يتم منها امام المحكمة الاستئنافية لما كان ماتقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعريم الطاعن مبلغ ٢٠٢٦٥٠٠ جنيهاً ورفض الطعن فيما عدا ذلك .



## جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / حسن جمعه ، أحمد محمود هيكل ،  
وسفوت خالد مؤمن ، وأحمد أبو زيد .

(٥٥)

### الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٠ القضائية

١ - اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص  
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » .

حق محكمة الموضوع ، استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة ،  
من كافة العناصر المطروحة عليها .

٢ - ضرب « ضرب القضي الى الموت » . جريمة « اركانها » :  
السببية . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . « سلطتها  
في تقدير رابطة السببية » .

تقدير توافر رابطة السببية ، بين الاصابة والوفاة في جريمة الضرب  
القضي الى الموت . موضوعي . مادام سائعا .

حق محكمة الموضوع في الاخذ بما تظمن اليه من التقارير الفنية  
واطراح ماعدا .

٣ - ضرب « ضرب القضي الى الموت » . رابطة السببية . مسئولية  
جنائية . حكم « تسببيه ، تسبب غير معيب » . عقوبة « تطبيقها »  
« عقوبة مبررة » « ظروف مخففة » . وصف التهمة . نقض « مصلحة في  
الطعن » .

المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها  
لا يوصفها القانون ادانة المتهم بجريمة ضرب القضي الى موت ومما قبلته بالعقوبة

المقرر للضرب البسيط بعد اعمال المادة ١٧ عقوبات • انتفاء مصلحته في  
المجادلة في مسئوليته عن الوفاة •

٤ - ضرب « افضى الى الموت » • حق التأديب • مسئولية جنائية •  
اسباب الاباحة وموانع العقاب « استعمال حق مقرر بمقتضى القانون » • حق  
التأديب • نقض « اسباب الطعن ، مايقبل منها » • دفع •

الاصل تجريم أى مساس بجسم الانسان •

ليس من حق المدرس التعدى بالضرب على التلاميذ •

دفاع المتهم بأنه مدرس له حق تأديب المجنى عليها • دفاع موضوعي •

١ - من المقرر ان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من افواه  
الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة  
لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور  
أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق  
ولها أصلها في الأوراق •

٢ - تقدير رابطة السببية بين الأصابة والوفاء في جريمة الضرب المفضي  
الى الموت أو انتفائها هي من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع  
بالفصل فيها بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة - ولاييب  
الحكم المطعون فيه ان يكون قد ورد بتقرير الطب الشرعي امكان حدوث وفاة  
المجنى عليها ذاتيا دون مؤثر خارجي اذ أن لمحكمة الموضوع - بما لها من  
حق التقدير - كامل الحرية في الأخذ بما تطمئن اليه من التقارير الفنية  
والالتفات عما لا تطمئن اليه منها •

٣ - انعدام مصلحة الطاعن في نفي مسئوليته عن الوفاة مادامت العقوبة  
المقضى بها عليه وهي الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل تدخل في نطاق العقوبة

المقررة لجنة الضرب البسيط المنطبقه عليها الفقرة الاولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا ينبر من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك أن المحكمة انما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغنى النظر عن وصفها القانونى ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة - فى الظروف التى وقعت فيها - تقتضى النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفتها به .

٤ - لما كانت المادة ٦٠ من قانون العقوبات انما تبيح الأفعال التى ترتكب عملا بحق قرره القانون ، واذا كان الأصل أن أى مساس بجسم الإنسان يجرمه قانون العقوبات ، وكان ليس من حق المدرس التعدى بالضرب على التلاميذ ، فإن ماثيره الطاعن من هذا الصدد يكون غير مقبول . فضلا عن أنه لايبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه أثار هذا الدفاع - وهو من الدفوع الموضوعية - أمام محكمة الموضوع ولا يدعى اثارته امامها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب عمدا ..... بعضا فترتب على ذلك حدوث نزيف بداخل تجويف المخ نتيجة انفجار احد الأوعية الدموية المخزية للمخ وحدثت هذه الاعراض نتيجة ماصاحب واقعة التعدى من انفعال نفسانى أدى الى ارتفاع ضغط الدم فتمزق جدار الوعاء الدموى محدثا بانح نزيفا أدى الى الوفاة على النحو المبين بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب انضى الى موتها ، وطلبت الى مستشار الاحالة حالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . وادعى المطعون ضدهما الثانى والثالث مدنيا قبل التهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عدلا بالمادتين ٢٣٦/١ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس



مع الشغل لمدة سنة واحدة وامرت بالإيقاف لمدة ثلاث سنوات والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الضرب القضي الى موت قد شابه قصور وتناقض في التسبب وفساد في الاستدلال كما انطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بان الحكم جهل واقعة الدعوى اذ اورد واقعتين منفصلتين هما ضرب الطاعن المجنى عليها وسقوطها فجأة من مقصدها فاقدة الوعي دون ان يحدد الواقعة التي أبتها في حق الطاعن ، ولم يتحدث عن علاقة الوفاة بالضرب مع ثبوت توافر عوامل أخرى أدت الى الوفاة وقد قام دفاع الطاعن على انتفاء رابطة السببية بين فعله والنتيجة استنادا الى ماورد بتقرير الطيب الشرعي من أن الوفاة يجوز حصولها ذاتيا دون مؤثر خارجي بيد أن الحكم اطرح هذا الدفاع - رغم ماأثبتته من اطمئنانه الى ما جاء بذلك التقرير فضلا عن أنه لم يعتبر حق الطاعن كمدرس في تأديب المجنى عليها ، كل ذلك مما يعيه ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : أنه بينما كان انتهم . . . . . المدرس بمدرسة . . . . . الابتدائية بدائرة قسم حلون محافظة القاهرة بلقن تلاميذ الصف الثالث درسا في اللغة العربية في صباح يوم ٧٧/٢/٨ طلب من المحني عليها . . . . . أن تقرأ بعض العبارات واذ عجزت عن ذلك قام بضربها على كف يدها وعلى ذراعها الأيسر بعصا قصيرة من الجريد وحلست

المجنى عليها أثر ذلك على مقعدها وظلت تبكى الى أن سقطت فجأة من المقعد فاقدة الوعي وتم نقلها الى مستشفى حلوان العام لعلاجها والذي قام بتحويلها الى مستشفى أبو الريش والذي حولها بدوره الى مستشفى قصر العيني حيث أسلمت الروح هناك وعزا تقرير الصفة التشريحية الموقع على جثة المجنى عليها الوفاة الى نزيف بالمنخ عقب واقعة التعدي بالضرب مباشرة نتيجة الانفعال النفساني الذي أصاب المجنى عليها والذي تسبب في انفجار أحد الأوعية الدموية الضعيفة خلقيا مما أدى الى تمزقه ، ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذا النحو في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريحية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على أساس البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستدا الى أدلة مقبولة في المثل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة - على نحو ما سلف بيانه في صورة محددة واضحة دون ايراد لواقعة أخرى - كما يقرر الطاعن - فإن مناه في هذا الخصوص - يكون غير شديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين رابطة السببية بين فعل الطاعن ووفاة المجنى عليها ثم لما أثاره الدفاع من انقطاع تلك الرابطة ورد عليه في قوله : وفي مجال الرد على ما أثاره الدفاع من انقطاع رابطة السببية بين تعدي على المجنى عليها بالضرب وبين الوفاة التي حدثت استادا على ما أورده تقرير الطبيب الشرعي من أمكان حدوث - الوفاة ذاتيا فترد المحكمة على هذا الدفاع بأن الوفاة حسبما جاء بتقرير الصفة التشريحية قد حدثت نتيجة نزيف بداخل تجويف المنخ لانفجار أحد الأوعية الدموية المغذية للمنخ لضعف خلقى بجداره وأن النزيف أعقب مباشرة واقعة التعدي وأن ما صاحبها من انفعال نفساني أدى الى ارتفاع ضغط الدم بدرجة لم يتحملها جدار الوعاء الضعيف خلقيا فتمزق محدثا النزيف الذي أدى - للوفاة ويطمئن وجدان

المحكمة في هذا الخصوص الى توافر رابطة السببية مما سلف وعلى ضوء ما اطمأنت اليه المحكمة من تقرير الطبيب الشرعى وبالتالي يكون الضرب هو السبب المباشر للوفاة حتى ولو لم يحدث بجسم المجنى عليها آثار تنجم عنه اذ تطمئن المحكمة الى وقوعه من أقوال الشهود وهو تدليل سائغ وكاف للمرد على دفاع الطاعن ، فان ما يثيره في هذا الشأن يكون على غير أساس لما هو مقرر من أن تقدير رابطة السببية بين الاصابة والوفاء في جريمة الضرب المفضى الى الموت أو انتفائها هي من الأمور الموضوعية التي تستقل بمحكمه الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة - ولا يعيب الحكم المطعون فيه أن يكون قد ورد بتقرير الطب الشرعى إمكان حدوث وفاة المجنى عليها ذاتيا دون مؤثر خارجي اذ أن لمحكمة الموضوع بما لها من حق التقدير كامل الحرية في الأخذ بما تطمئن اليه من التقارير الفنية والاتفات عما لا تطمئن اليه منها . هذا فضلا عن انعدام مصلحة الطاعن من نفي مسئولية عن الوفاة مادامت العقوبة المقررة بها عليه وهي الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبقة عليها الفقرة الاولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا يثير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك أن المحكمة انما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بنقض النظر عن وصفها القانوني ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة - في الظروف التي وقعت فيها - تقتضى النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منها من ذلك الوصف الذي وصفها به . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٠ من قانون العقوبات أنما تبيح الأفعال التي ترتكب عملا بحق قرره انقانون ، واذا كان الأصل أن أى مساس بجسم الانسان يجرمه قانون العقوبات ، وكان ليس من حق المدرس التعدي بالضرب على التلاميذ ، فان ما يثيره الطاعن من هذا الصدد يكون غير مقبول . فضلا عن أنه لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه آثار هذا الدفاع - وهو من الدفع الموضوعية - أمام محكمة الموضوع ولا يدعى آثاره أمامها . لما كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢ من أبريل ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / حسن جمعه ، أحمد محمود هيكل ،  
محمد عبد الخالق النادى ، أحمد أبو زيد .

(٥٦)

### الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٠ القضائية

- ١ - اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير  
الدليل » • مواد مخدرة • حكم « تسببيه ، تسبب معيب » •  
وزن أقوال الشاهد وتقديرها • موضوعي •  
حق محكمة الموضوع فى اطراح أقوال الشاهد • دون بيان العلة  
افصاحها عن العلة • خضوعها فى ذلك لرقابة النقض •  
كون المتهم قد سبق الحكم عليه فى جرائم احراز جواهر مخدرة •  
لا تمنع عقلا ومنطقا من القائه المخدر الذى يحمله بيده عند مشاهدته رجلا  
الشرطة ، قادمين نحوه •

من المقرر أنه وان كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد  
وتقدرها التقدير الذى تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها ،  
الا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تعمل على أقوال  
الشاهد فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب  
أن تؤدى الى النتيجة التى خلصت اليها ، ولما كان مأورده الحكم المطعون  
فيه تبريرا لاطراحه أقوال شاهدى الاثبات فى الدعوى غير سائق وليس  
من شأنه أن يؤدى الى ما رتب عليه ذلك أن كون المطعون ضده قد سبق  
الحكم عليه فى جرائم احراز جواهر مخدرة لا يمنع عقلا ومنطقا من القائه  
المخدر الذى يحمله بيده عند مشاهدته رجلا الشرطة قادمين نحوه رغم

حملة مخدر آخر بملايسه ولا يؤدي بذاته في الاستدلال السليم والمنطق السائغ الى ما خلص اليه الحكم من اطراحه لاقوال الشاهدين بمقوله انهما يبيعان خلق حالة تلبس .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه : احرز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين « أفبونا وحشيشا » في غير الأحوال المصرح بها قانونا وتولبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمفرد والوصف اواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند اليه ومصادرة المضبوطات . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المظنون فيه أنه اذ قضى ببراءة المظنون ضده من تهمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أطرح أقوال شاهدي الاثبات بأسباب غير ماثقة ولا تؤدي الى النتيجة التي خلص اليها - مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المظنون فيه أنه قد ساق تبريرا لاطراح أقوال شاهدي الاثبات والقضاء ببراءة المظنون ضده قوله : ومن حيث أن المحكمة لا تطمئن الى رواية شاهدي الاثبات فيما ذكره حول

واقعة الضبط وواقعة اقرار المتهم لهما فور ضبطه باحرازه للمواد المضبوطة وذلك لعدة أسباب من بينها أن المتهم وقد ثبت من الأوراق سابقة الحكم عليه في قضايا مخدرات يكون عادة على درجة كبيرة من الحرص بحيث لا يقدم على لقاء المخدر بطريقة تلفت نظر الشاهدين إليه وذلك مع علمه باحرازه لقطعة أخرى من المخدر في ملابسه ومن ثم لا تترجح المحكمة أي تصوير هذين الشاهدين للواقعة ذلك التصوير الذي قصد به خلق حالة من حالات التلبس على خلاف الواقع . ومن حيث أنه لكل ما تقدم فإن المحكمة تطرح أقوال الشاهدين جانباً ومن ثم تكون الأوراق قد خلت من أي دليل على صحة الاتهام المسند إلى اسهم مما ينعين معه القضاء ببرائته عملاً بحكم المادة ٣٠٤/١ أ . ج .

لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وإن كان محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذي تظن إلى دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها ، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تتول على أقوال الشاهد فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها ، ولما كان ما أورده المحكم المطعون فيه تبريراً لاطراحه أقوال شاهدي الاتبات في الدعوى غير سائق وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ذلك أن كون المطعون ضده قد سبق الحكم عليه في جرائم احراز جواهر مخدرة لا يمنع عقلاً ومنطقاً من لقائه المخدر الذي يحمله بيده عند مشاهدته رجال الشرطة قادمين نحوه رغم حمله مخدر آخر بملابسه ولا يؤدي بنتائجه في الاستدلال السليم والمنطق السائق إلى ما خلص إليه الحكم من اطراحه لأقوال الشاهدين بمقولة أنهما يبغيان خلق حالة تلبس ، ومن ثم فإنه يكون انطوى على فساد في الاستدلال بما يعنيه ويوجب نقضه .



## جلسة ٦ من ابريل سنة ١٩٨١

بقيادة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة ،  
وعضوية السادة المستشارين / فوزى الملوك ، وراغب عبد الظاهر ، وفوزى  
أسعد ، وعبد الرحيم نافع .

(٥٧)

### الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٠ القضائية

١ - قصد جنائي . حريق عمد . جريمة « اركانها » .

ركن العمد فى معنى المادة ٢٥٣ عقوبات مناط تحققه ؟

٢ - اثبات « بوجه عام » .

العبارة فى المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضى .

٣ - اثبات « شهود » .

لا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد  
اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها . كفاية أن تكون مؤدية الى هذه الحقيقة  
باستنتاج سائق تجريه المحكمة .

٤ - اثبات « بوجه عام » .

تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

٥ - اثبات « بوجه عام » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل

منها .

حريق عمد .

التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟

٦ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معیب •  
 البيان الممول عليه في الحكم ؟ ، خلوه من التنافس كفاية اثره ؟  
 مثال لتسبیب غیر معیب •

١ - ركن العمد في معنى المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات التي دين  
 الطاعنان بها ، هو توجه الارادة اختيارا الى وضع النار •

٢ - من المقرر أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي  
 بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته وله أن يستمد اقتناعه من  
 أى دليل يطمئن اليه طالما له مأخذ الصحيح في الأوراق •

٣ - لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة  
 المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون  
 من شأنها أن تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج سائع تجريه المحكمة ينلام  
 به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه ، مع عناصر الاثبات الاخرى المطروحة  
 أمامها •

٤ - لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبي  
 كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة في المواد  
 الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة  
 ولا ينظر الى كل دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الادلة بل يكفي أن  
 تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصدت المحكمة منها ومتجهة  
 في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه •

٥ - التافض هو الذي يقع بين أسباب الحكم بحيث ينفي بعضه بعضا ولا  
 يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة •

٦ - لما كان البيان الممول عليه في الحكم انما هو الجزء الذي يبين فيه اقتناع القاضي دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع وكان الحكم قد استخلص في تحصيله للواقعة أخذا مما أثبتته التقرير من أن الحريق أشتمل بإيصال مصدر حرارى صناعى ذو لهب مكشوف بشباك الصيد الموجودة بالمخزن وامتدت النيران الى باقى محتوياته واحرقتها ، وهو ما أعاد ترديده فى ختام أسبابه تأكيدا لسياق ما عول عليه منطقة فى صورة الواقعة دون أى تعارض أو تناقض مع ما رددته عن مؤدى ما أثبتته معانة النيابة من وجود مصباح بترولى كسر زجاجه وبه آثار للبترول ، فان النعى عليه بالتناقض يكون غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهما وضعا النار عمدا فى مخزن النزل المبنى بالتحقيقات المملوك لمحطة البحوث المائية ببلطيم التابعة لمعهد علوم اعلى البحار والمصايد بالاسكندرية بان قاما بإيصال مصدر حرارى صناعى ذى لهب مكشوف خارجى بشباك الصيد الموجودة بالمخزن فامتدت النيران الى باقى محتويات المخزن وأحرقتها . وطلبت من مستشار الاحالة احالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٥٣ من قانون العقوبات ومع تطبيق المادة ١٧ منه بمعاينة كل من ... و... بالحبس مع الشغل لمدة مستين .

فطن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنين بجريمة الحريق العمد فقد شابه الفساد في الاستدلال والتناقض في السبب ذلك بأنه عول في قضائه بالادانة على ما أورده من أن الحريق اندلع بالمخزن بعد أن غادراه بفترة وجيزة ، وبما جاء في تقرير المعمل الجنائي من ان الحريق شب نتيجة تدخل ارادى ، وكلا الأمرين لا يفيد توافر ركن العمد في حقهما ، فضلا عن أن مدلول ما ورد بالتقرير من أن الحريق شب نتيجة تدخل ارادى هو أن الحريق لم يشتمل ذاتيا ، ولا ينفي وقوع الحريق باهمال ، وقد أخذ الحكم بما جاء في تقرير المعمل الجنائي من عدم وجود آثار مواد بترولية في مكان الحريق ومع ذلك فقد ساند في قضائه بالادانة الى ماتين من معاينة النيابة من وجود مصباح بترولى في المخزن المحترق ، وهو ما ينبىء عن أن المحكمة لم ترسم الصورة الصحيحة للواقعة وفي كل ذلك ما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث أن الحكم المطعون بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة وضع النار عمدا التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقرير المعمل الجنائي ، وقد حصل أقوال الشهود في أن المتهمين دخلا الى المخزن وبقياء فيه بعض الوقت وما كادا ينصرفان حتى اشتعلت النيران به وأتت على محتوياته ، وأن الطاعن الأول يحتفظ بمفتاح المخزن لديه وأن الحريق شب من الداخل ، وأن تحريات الشاهد الثالث أسفرت عن أن المتهمين وضعا النار عمدا بالمخزن لاحتراق محتوياته بسبب الخلاف الناشب بينهما وبين القائمين على العمل بمحطة البحوث المائية التي يتبعها وأورد مؤدى ما جاء بالمعاينة من وجود مصباح به آثار بترول داخل المخزن المحترق وحصل نقلا عن تقرير المعمل الجنائي أن - قفل باب المخزن لا يمكن فتحه بمفتاح مصطنع وأنه يستبعد

حدوث الحريق من الخارج أى من النافذتين لوجود موانع مادية وأن الحريق  
 شب نتيجة تداخل ارادى بأىصال مصدر حرارى صناعى ذى لهب مكشوف  
 خارجى بشبائك الصيد التى بالمخزن ، وأنتقلت النيران منها الى بقية محتوياته .  
 لما كان ذلك ، وكان ركن العمد فى معنى المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات  
 التى دين الطاعنان بها ، هو توجه الارادة اختيارا الى وضع النار ، وكان من  
 المقرر أن العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الادلة  
 المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته وله أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن  
 اليه طالما له مأخذه الصحيح فى الاوراق كمالا يشترط فى شهادة الشاهد  
 ان تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها باكملها وبجميع تفاصيلها على وجه  
 دقيق ، بل يكفى أن يكون من شأنها ان تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج  
 سائع تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه ، مع عناصر  
 الاثبات الاخرى المطروحة أمامها كذلك فلا يشترط ان تكون الادلة التى اعتمد  
 عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات  
 الدعوى اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة  
 تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر الى كل دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى  
 الادلة بل يكفى أن تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم  
 منها ومنتجة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه . لما كان  
 ما تقدم ، وكان جميع ما تساند اليه الحكم من الادلة والقرائن التى سلفت  
 الاشارة اليها التى أخذت بها المحكمة واطمأنت اليها من شأنها مجمعة أن  
 تحقق مراتبه عليها من استدلال على صحة ما نسب الى الطاعنين من وضع النار  
 عمدا فان النعى عليه فى هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ذلك ،  
 وكان المستفاد من تقرير المعمل الجنائى الذى اطلعت عليه المحكمة بالمفردات  
 المنضمة - أن ما حصله الحكم منه من أن عبارة التدخل الارادى الواردة به  
 تفيد معنى العمد له صدها فى صلب التقرير الذى انتهى الى هذه النتيجة  
 بعد أن - استبعد كافة احتمالات تشوب الحريق تلقائيا أو من مصدر خارجى  
 أو بالدخول الى المخزن بمفتاح مصطنع غير المفتاح الذى يحمله الطاعن الاول

وكان مأخذ به الحكم من هذا التقرير متققا مع مؤدى ما حصله وأخذ به من أقوال الشهود من توافر القصد الجنائي في حق الطاعنين وهو يسوغ مارتب عليه قضاءه فإن النعى عليه يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان التناقض هو الذى يقع بين أسباب الحكم بحيث ينفى بعضها ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكان البيان الممول عليه في الحكم إنما هو الجزء الذى يبين فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، وكان الحكم قد استخلص في تحصيله للواقعة أخذا مما أثبتته التقرير من أن الحريق اشتمل بإيصال مصدر حرارى صناعى ذو لهب مكشوف بشباك الصيد الموجودة بالمخزن وامتدت النيران الى باقى محتوياته وأحرقتها ، وهو ما أعاد ترديده في ختام أسبابه تأكيدا لسياق ما عول عليه منطقته في صورة الواقعة دون أى تعارض أو تناقض مع ما رددته عن مؤدى ما أثبتته معانة النيابة من وجود مصباح بترولى كسر زجاجه وبه آثار للبتروى فإن النعى عليه بالتناقض يكون غير مسديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا ..



## جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٨١

بإياسة السيد المستشار / أمين عليوه نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / فوزى الملوك ، وفوزى أسعد ، وعبد  
الرحيم نافع ، ومصطفى عبد الرازق .

(٥٨)

### الطعن رقم ٢٥٦٥ لسنة ٥٠ القضائية

١ - بناء . تنظيم . حكم « تسببيه . تسبیب معیب » . نقض  
« أسباب الطعن . مايقبل منها » .

الحكم بالالزام بتقديم الرسومات .  
توقفه على طلب الجهة الادارية المختصة . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .  
المادة ٢٢/٣ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

٢ - نقض « نظر الطعن والحكم فيه » .

اقتصار عيب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون . وجوب تصحيحه .  
المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - لما كان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه  
الطعن - أن جهة التنظيم لم تطلب الزام المطعون ضده بتقديم الرسومات  
المقرره - وكان القضاء بالالزام بتقديم الرسومات على مايبين من صريح  
نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن  
تنظيم وتوجيه أعمال البناء - يتوقف على طلب من الجهة الادارية المختصة  
بشئون التنظيم ، فان الحكم المطعون فيه وقد قضى بذلك دون طلب من هذه  
الجهة يكون خطأ في تطبيق القانون .

٢ - لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم فيها بمقتضى القانون ، لما كان ملائما فانه يتمين القضاء بتنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء ما قضى به من الزام المطعون ضده بتقديم الرسوم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه علا بناء قبل الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم . وطلبت عقابه بالمواد ٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومحكمة جنح بندر ملوى قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريمه عشرة جنيئات وخفض رسوم اترخيص وتصحيح الأعمال السالفة بلا مصروفات . عارض ، وقضى في معارضة قبولها شكلا ورفضها موضوعا . فاستأنف - ومن قبل استأنفت النيابة العامة - ومحكمة النيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجتماع الاراء بتعديل الحكم المستأنف وبتفريم المتهم عشرة جنيئات والزامه بخصف رسوم الترخيص وتقديم الرسوم خلال شهر .

فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

وحيث ان ما تنهه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه انه - اذ دان المطعون ضده بجريمة اقامة بناء بغير ترخيص - قد اخطأ في القانون - اذ

قضى بالزام المطعون ضده بتقديم الرسومات الهندسية على الرغم من أن الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم لم تطلب ذلك .

وحيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضده بوصف أنه علا بناء قبل الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم وطلبت عقابه بالمواد ١٦، ١٧، ٢٢، ٢٣، ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ واذ قضت محكمة أول درجة غيابيا بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهات وضمف رسوم الترخيص وتصحيح الاعمال المخالفة .

فقد عارض المطعون ضده كما استأنفته النيابة العامة وقضى فى المعارضه بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وقضى بالحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المطعون ضده عشرة جنيهات والزامه بضمف رسوم الترخيص وتقديم الرسومات خلال شهر ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٢ من القانون سالف الذكر بعد أن بينت فى فقرتها الاولى العقوبات التى يحكم بها لمخالفة أحكامه أو القرارات الوزارية المنفذة له - نصت فى فقرتها الثالثة على أنه : فاذا كانت المخالفة متعلقة بالقيام بالاعمال بدون ترخيص ولم يقرر ازالتها فيحكم بضمف الرسوم المقررة - كما يحكم بناء على طلب الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بتقديم الرسومات المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له وذلك فى المدة التى يحددها الحكم . . . . . لما كان ذلك وكان الثابت من المقررات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - ان جهة التنظيم لم تطلب الزام المطعون ضده بتقديم الرسومات المقررة - وكان القضاء بالالزام بتقديم الرسومات على مايبين من صريح نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء - يتوقف على طلب من الجهة الادارية المختصة بشئون



التنظيم ، فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بذلك دون طلب من هذه الجهة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، واذ كلن ذلك وكان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم فانه يتمين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم فيها بمقتضى القانون . لما كان ماتقدم فانه يتمين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالناء ما قضى به من الزام المطعون ضده بتقديم الرسوم .

## جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٨١

بِإِيسِهِ السِّدِّ السِّتْشَار / أَمِينِ عَلَيْهِ نَائِبِ رَئِيسِ الْحَكْمَةِ ،  
وَعُضْوِيَّةِ السَّادَةِ السِّتْشَارِينِ / قَوْزَى الْمَلُوكِ ، وَرَاغِبِ عَبْدِ الظَّاهِرِ ، وَقَوْزَى  
أَسْعَدَ ، وَمُصْطَفَى عَبْدِ الرَّازِقِ •

(٥٩)

### الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ القضائية

١ - اثبات « بوجه عام » « اعتراف » •  
حرية القاضي الجنائي في أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن  
إليه • شرط ذلك ؟  
الأخذ بأقوال متهم على آخر وان عدل عنها بعد ذلك • جائز ولو لم تكن  
معززة بدليل آخر •

٢ - اثبات « بوجه عام » « اعتراف » •  
حق محكمة الموضوع في أن تعول على رواية للمتهم في التحقيق ولو  
خالفت رواية أخرى له فيه •

٣ - اثبات « خبرة » •  
تقدير آراء الخبراء • موضوعي •

٤ - وصف التهمة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •  
عقوبة « تطبيقها » •

ادانة المتهم بجرائم التزوير في محرر رسمي وتقليد ختم إحدى جهات  
الحكومة واستعماله • معاملته بالرافة ومعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة  
سنة أشهر وعزله من وظيفته لمدة سنة واحدة • صحيح • العزل من  
الوظيفة • عقوبة تبعية • تطبيقها مع العقوبة الأصلية عند قيام مقتضاها •  
دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع •

١ - الأصل ان القاضي الجنائي حر في أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن إليه طالما ان لهذا الدليل مأخذ الصحيح من الأوراق ، وأن من حقه ان يأخذ في هذا الشأن بالأقوال التي يدلى بها متهم في حق آخر وان عدل عنها بعد ذلك - مادام قد اطمأن الى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تحول على رواية للمتهم في التحقيق ولو خالفت رواية أخرى له فيه دون الزام عليها بأن تعرض لكل من الروايتين أو تذكر العلة في اخذها باحدها دون الاخرى لان تعويلها على ماأخذت به معناه أنها اطمأنت الى صحته وأطرحت ما عداه .

٣ - من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير المقدم اليها ومادامت قد اطمأنت الى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك ، ومن ثم فان ما يشير الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

٤ - لما كان الثابت ان المحكمة لم تجر أى تعديل في وصف التهمة أوفى الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما توافر به جرائم التزوير في محرر رسمي وتقليد ختم احدى جهات الحكومة واستعماله وإثباتها في حق الطاعن ، عامله بالرافة وقضى بمساquiteه بالسجن مع الشغل لمدة ستة اشهر فانه اذ قضى بعزله من وظيفته لمدة سنة وإحداة أعمالا لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات يكون قد التزم صحيح القانون باعتبار ان العزل من الوظيفة هو من العقوبات التبعية التي تطبق حتما مع العقوبة الأصلية عند قيام مقتضاها - دون حاجة الى لفت نظر الدفاع ، ويكون النفي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المصاعن وآخر ياتهما المتهم الأول - الطاعن - ( أولا ) ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو شهادة محو اميه باسم المتهم الثاني بأن اصطنعها على خلاف الحقيقة ونسبها زورا الى مديرية التربية والتعليم بشين الكوم ( ثانيا ) استعمل الشهادة سالفه الذكر بأن قدمها للمتهم الثاني الذي قدمها بدوره الى قسم مرور المنوفية . ( ثالثا ) قلد خاتما لاحدى الجهات الحكومية وهي مديرية التربية والتعليم بشين الكوم بأن اصطنع ختما على شكل الخاتم الصحيح للمديرية - سالفه الذكر . ( رابعا ) استعمل الخاتم المقلد سالف الذكر موضوع التهمة الثانية بأن وضع بصمته وختم بها الشهادة السالف ذكرها مع علمه بتقليد ذلك الخاتم . المتهم الثاني : ..... ( أولا ) اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة على ارتكاب التزوير في الشهادة ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والتحريض وتلك المساعدة . ( ثانيا ) استعمل المحرر المزور « شهادة محو الامية » سالفه الذكر فيما زور من اجله بأن قدمه الى قسم مرور المنوفية لاستخراج رخصة قيادة مع علمه بتزويره . وطلبت الى مستشار الاحالة احالتها الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنبايات شين الكوم قضت حضوريا للأول ( الطاعن ) وغيايبا للثاني عملا بالمواد ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ٤٠ ، ٤١ و٢٠٦/٤١ و٢١١ و٢١٢ و٢١٤ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ وتطبيق المادتين ١/٥٥ و١/٥٦ من قانون العقوبات ( أولا ) بمعاقبة ..... ( الطاعن ) بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وجزله من وظيفته لمدة ستة واحدة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات . ( ثانيا ) بمعاقبة ..... بالحبس مع الشغل لمدة ستة واحدة .

فطن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المظنون فيه اذ دان الطاعن بجرائم التزوير في محرر رسمي وتقليد ختم احدى جهات الحكومة واستعماله قد شابه ممسور في التسييب ، وفساد في الاستدلال وانطوى على احلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أخذ بالأقوال التي أدلى بها المتهم الآخر في التحقيق دون أن يورد فحوى أقواله بمحضر جمع الاستدلالات ، واستند الى ما انتهى اليه تقرير قسم اجاث التزييف والتزوير رغم أن هذا التقرير لم يبين سنده فيما انتهى اليه من قيام الطاعن بتدوين البيانات الواردة في المحرر المزور، فضلا عن أن المحكمة اعملت في حق الطاعن حكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي لم تكن بين مواد الاتهام دون أن تلفت نظر الدفاع الى ذلك وكل هذا يعيب الحكم بما يستوجب نقضه ..

وحيث ان الحكم المظنون فيه بين وائعة الدعوى بما تتوافر به كفة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل ان القاضي الجنائي حر في أن يستند اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه طالما أن لهذا الدليل مأخذ الصحيح من الأوراق ، وأن من حقه أن يأخذ في هذا الشأن بالأقوال التي يدلى بها متهم في حق اخر وان عدل عنها بعد ذلك - مادام قد اطمأن الى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر ، كما أن لمحكمة الموضوع أن تمول على رواية للمتهم في التحقيق ولو خالفت رواية اخرى له فيه دون الزام عليها بأن تعرض لكل من الروايتين أو تذكر الملة في اخذها باحدها دون الاخرى لان تمويلها على ماأخذت به معناه أنها اطمأنت الى صحته وأطرحته ماعداه ومن ثم فان مايشير به الطاعن في شأن التفات الحكم عن الأقوال التي أدلى بها المتهم الآخر في محضر جمع الاستدلالات يكون غير سديد . لما

كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير المقدم اليها ومادامت قد اطمأنت الى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك ، ومن ثم فان ما يشيره الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستغل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المحكمة لم تجر أي تعديل في وصف التهمة أو في الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما توافر به جرائم التزوير في محرر رسمي وتقليد ختم إحدى جهات الحكومة واستعماله وإثباتها في حق الطاعن ، عاملة بالرقابة وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر فانه اذا قضى بعزله من وظيفته لمدة سنة واحدة اعمالا لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات يكون قد التزم صحيح القانون باعتبار أن العزل من الوظيفة هو من العقوبات التبعية التي تطبق حتما مع العقوبة الاصلية عند قيام مقتضاها - دون ما حاجة الى لفت نظر الدفاع ، ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .



## جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، وإبراهيم حسين رضوان ، ومحمد ممدوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى .

(٦٠)

### الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥ القضائية

عقوبة « تطبيقها » . حكم « تسببيه » . تسبب مهيب » . نقض « حالات الطعن » . الخطأ فى تطبيق القانون » « الحكم فى الطعن » . محكمة النقض » سلطة محكمة النقض » . تبديد » غرامة » استئناف » نظره والحكم فيه » .

عقوبة جريمة التبديد هى الحبس وجوبا . جواز أن يزداد عليها غرامة . لا تجاوز مائة جنيه . المادة ٣٤١ عقوبات .

تعديل الحكم المستأنف بتوقيع عقوبة الغرامة فقط . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب تصحيحه .

انتهاء محكمة الموضوع الى أنها ترى من ظروف الدعوى أن المظنون ضده لن يعود إلى مخالفة القانون . حق محكمة النقض فى وقف تنفيذ العقوبة .

لما كانت العقوبة المقررة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات التى تحكم واقعة الدعوى هى الحبس وجوبا ويجوز أن يزداد عليها غرامة لا تجاوز مائة جنيه . ولما كان الحكم المظنون فيه قد عدل عقوبة الحبس المقضى بها فى الحكم الابتدائى الى عقوبة الغرامة ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ولما كان المظنون ضده هو وحده الذى استأنف الحكم الابتدائى بما لا يجوز معه أن يضار بطلنه ، فانه يتعين نقض الحكم المظنون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف . ونظرا لأن محكمة الموضوع

قد أوردت في أسباب حكمها أنها رأت للظروف التي ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأن المطعون ضده لن يعود إلى مخالفة القانون فإن هذه المحكمة تأمر بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات عملاً بالمادتين ٥٦،٥٥ من قانون العقوبات •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : بدد الأشياء المينة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة ..... والمحجوز عليها اداريا لصالح الغرفة التجارية بالقاهرة والمسلمة اليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه بنية تملكها اضرازا بالجهة الحاجزة وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات • ومحكمة جنح السيدة زينب الجزئية قضت غيايبا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لايقاف التنفيذ • فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن • فاستأنف • ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المتهم خمسة جنيهات • فطنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

ومن حيث أن النيابة العامة تسمى على الحكم المطعون فيه انه اذ دان المطعون ضده بجريمة التبديد وعدل عقوبة الحبس مع الشغل لمدة شهر المقضى بها بالحكم الابتدائي الى تغريم المطعون ضده خمسة جنيهات قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن عقوبة الحبس المقررة لهذه الجريمة طبقا للمادة

٣٤١ من قانون العقوبات وجوبية لاتخيرية مع الغرامة التي يجوز القضاء بها الى جانب عقوبة الحبس مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه انتهى الى ادانة المظنون ضده بجريمة تبديد محجوزات وقضى بمعاقبته عملا بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات بالحبس شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . ويبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ بأسباب الحكم المستأنف وقضى بتعديل عقوبة الحبس والاكتفاء بتفريم المظنون ضده خمسة جنيهاً . لما كان ذلك وكانت العقوبة المقررة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات التي تحكم واقعة الدعوى هي الحبس وجوبا ويجوز أن يزداد عليها غرامة لا تتجاوز مائة جنيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الحبس المقضى بها في الحكم الابتدائي الى عقوبة الغرامة ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولما كان المظنون ضده هو وحده الذي استأنف الحكم الابتدائي بما لا يجوز معه أن يضار بطلانه ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف . ونظرا لأن محكمة الموضوع قد أوردت في أسباب حكمها أنها رأت للظروف التي ارتكبت فيها الجريمة ما يثبت على الاعتقاد بان المظنون ضده لن يعود الى مخالفة القانون فان هذه المحكمة تأمر بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات .



## جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، وأبراهيم حسين رضوان ، ومحمد ممدوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى .

( ٦١ )

### الطن رقم ٢٥٧٩ لسنة ٥٠ القضائية

عقوبة « تطبيقها » « عقوبة الجرائم المرتبطة » . ارتباط . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير قيام الارتباط » . نقض « حالات الطعن » . الخطأ فى تطبيق القانون » .

ثبوت أن جريمة اقتضاء مقدم إيجار موضوع الطعن الحالى . وجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار - موضوع طعن آخر اللتين دين الطاعن بهما . قد وقعتا لغرض واحد . معاقبته بعقوبة مستقلة عن كل منهما خطأ فى القانون .

نقض الحكم فى الطعن المرتبط والاعادة . وجوب القضاء بذلك فى الطعن الحالى .

منى كانت جريمة اقتضاء مقدم إيجار - موضوع الطعن الحالى - وجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار موضوع الطعن رقم ٢٥٨٠ س ٥٠ ق - اللتين دين الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل منهما ، كانتا وليدتى نشاط إجرامى واحد يتحقق به معنى الارتباط المنصوص عليه فى المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لأن كليهما - وإن كان لكل منهما ذاتية خاصة - إنما وقعتا لغرض واحد هو التحايل على قوانين تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التى تهدف الى حماية المستأجرين من مغالاة المؤجرين فى تقدير الأجرة فإن

الحكم المطعون فيه اذ قضى بمقوبة مستقلة عن جريمته اقتضاء مقدم ايجار برغم ادانة الطاعن في الجنبه رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ سالفة البيان وتوقيع عبه عليه لتقاضيه مبالغ خارج نطاق عقد الايجار ، يكون قد أخطأ في القانون مما كان يستوجب - بحسب الاصل - تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، الا أنه لما كان الطعن رقم ٢٥٨٠ س ٥٥ قد قضى فيه بجلسته اليوم بالنقض والاعادة فانه يتعين الحكم في الطعن الحالي بالنقض والاعادة كذلك .

## الوقائع

اهتم النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته مؤجرا تقاضى من ..... مقدم ايجار اريد من المقرر قانونا ، وطلبت معاقبته بالمادتين ١٧ ، ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٧٣ وأمام النيابة العامة وأن مباشرة التحقيق ادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيه على سبب التعويض المؤقت . ومحكمة جنح عابدين الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه ورفض الدعوى المدنية . فاستأنف المدعى بالحق المدني والنيابة العامة . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئناف ) قضت حضوريا باجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ وتغريمه تلثماته جنيه والزامه بأن يؤدي تلمدعى بالحق المدني ٥١ جنيه على سبيل تعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

ومن حيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم انطعون فيه انه اذ دانه بجريمة اقتضاء مقدم ايجار يزيد عما قرره القانون قد شابه خطأ في تطبيق القانون ذلك بانه انزل به عقوبة مستقلة عن هذه الجريمة على الرغم من ارتباطها ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجريمته اقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الايجار التي داته بها المحكمة في الجنبه رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ مستأنف وسط القاهرة والتي سبق لها أن قررت نظرها مع هذه الدعوى للارتباط .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الطعن رقم ٢٥٨٠ س ٥٠ ق المحكوم فيه بجلسة اليوم أنه أقيم عن حكم صادر في الجنبه رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ مستأنف وسط القاهرة بادانة الطاعن عن تهمة تقاضي مبلغ أربعة آلاف جنيه من المدعي بالحقوق المدنية خارج نطاق عقد الايجار ، وقد تضمنت أقوال المدعي المدني في الدعوى المذكورة أن الطاعن تقاضى منه بالاضافة الى هذا المبلغ مبلغ خمسمائة جنيه مقدم ايجار - وهي التهمة موضوع الدعوى الراهنة - وبين أيضاً من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية للجنبه ١٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان أن المحكمة بعد أن قررت حجز الدعوى للحكم . أعادتها للمرافعة لارتباطها بالجنبه رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٧٨ مستأنف وسط القاهرة - موضوع الطعن الحالي - ثم عادت بجلسة ١٨/١٠/١٩٧٨ وأصدرت حكماً فيها بالادانة لما كان ذلك ، وكانت جريمة اقتضاء مقدم ايجار - موضوع الطعن الحالي - وجريمة تقاضي مبالغ خارج نطاق عقد الايجار موضوع الطعن رقم ٢٥٨٠ س ٥٠ ق - اللتين دين الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل منهما، كاتنا وليدتي نشاط اجرامى واحد يتحقق به معنى الارتباط المنصوص عليه في المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات لان كليهما - وان كان لكل منهما ذاتيه خاصة - إنما وقتا لغرض واحد هو التحايل على قوانين تنظيم



العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تهدف الى حماية المستأجرين من مغالاة المؤجرين في تقدير الاجرة فان الحكم المظنون فيه اذ قضى بعقوبة مستقلة عن جريمته اقتضاء مقدم ايجار برغم أدانة الطاعن في اللجنة رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان وتوقيع عقوبة عليه لتقاضيه مبالغ خارج نطاق عقد الايجار ، يكون قد أخطأ في القانون مما كان يستوجب - بحسب الاصل - تدخل محكمة النقض لانزال حكم القاتون على وجهه الصحيح الا انه لما كان الطعن رقم ٢٥٨٠ من ٥٠ ق قد قضى فيه بجلسة اليوم بالنقض والاعادة فإنه يتعين الحكم في الطعن انحالي بالنقض والاعادة كذلك مع الزام المظنون ضده المصاريف المدنية دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن •

---

## جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، وإبراهيم حسين رضوان ، ومحمد ممدوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى .

(٦٢)

### الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٠ القضائية

١ - أمر بالأوجه . إجراءات « اجراء التحقيق » . دعوى جنائية .  
قوة الأمر المقضى .

الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . له حجته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يلغ . أساس ذلك ؟

٢ - دعوى مدنية . دعوى جنائية . نيابة عامة . حكم « تسببه » .  
تسبب معيب » .

القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة . يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . أساس ذلك ؟

٣ - دفع « الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية » . حكم « تسببه » . تسبب معيب » .  
نقض « أسباب الطعن » مايقبل منها » .

الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . جوهرى . وجوب تحييصه بلوغا الى غاية الأمر فيه .  
أو الرد عليه بما يدعنه .

اشتغال مدونات الحكم الابتدائى على هذا الدفع . يجعله واقعا مسطورا مطروحا على محكمة الاستئناف . التفاتها عنه . قصور .

١ - لما كان الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجته التي تمنع العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ ، فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر الأمر فيها لان له فى نطاق حجته المؤقتة بالأحكام من قوة الأمر المقضى •

٢ - الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية ، هي دعوى تابعة لدعوى الجنائية التي تنظرها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها •

٣ - لما كان الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية جوهريا ومن شأنه - ان صح - أن يتغير به وجه الرأى فى قبول الدعويين الجنائية والمدنية ، بما يبنى منه على محكمة ثانى درجة - وقد حملته مدونات الحكم الابتدائى فأصبح واقعا مسطورا به ، قائما مطروحا على المحكمة عند نظر الاستئناف - أن تنحصر - بلوغا الى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يدمنه ، اما وهي لم تفعل وقضت بإلغاء الحكم المستأنف وبمطابقة الطاعن عن الجريمة المسندة اليه وألزمته بالتعويض المطلوب ، فان حكمها يكون ميبا بالقصور الذى يطله ويوجب نقضه والاعادة •

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه : بصفته مؤجرا تقباض من المدعى بالحق المدني أربعة آلاف جنيه كخلفو رجل وخمسمائة جنيه مقدم ايجار عن شقة



استأجرها من الطاعن • وطلب عقابه بالمادتين ٤٥،١٧ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمادة ١٣ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ والمادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جناح عابدين الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم من التهمة - المسندة اليه ورفض الدعوى المدنية • فاستأنف المدعى بالحق المدني والنيابة العامة • ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا والغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ - وتغريمه خمسمائة جنيه والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

ومن حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بان المدافع عنه دفع بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لسبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، مازال قائما لم يبلغ ، بيد أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع برغم جوهريته ايرادا له وردا عليه مما يعيه ويستوجب نقضة •

ومن حيث أنه وان كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى ، أن المدافع عن الطاعن لم يدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية مازال قائما لم يبلغ ، إلا أن الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الصادر من محكمة أول درجة ببراءة - الطاعن ورفض الدعوى المدنية قبله ، أنه أشار الى الدفع فى قوله

« وحيث ان الحاضر عن المدعى عليها دفع بعدم قبول الدعوى عملا بالمواد ٢١٣، ٢١٢، ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان الدفع بعدم القبول والمؤسس على المواد المذكورة انما هو الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الامر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجته التي تمنع العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يرفع ، فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر الامر فيها لأن له في نطاق حجته المؤقتة بالأحكام من قوة الأمر المقصود ، وكانت الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية ، هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية التي تنظرها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . لما كان ذلك ، وكان الدفع المذكور جوهريا ومن شأنه - ان صح - أن يتغير به وجه الرأي في قبول الدعويين الجنائية والمدنية ، بما كان ينبغي معه على محكمة ثاني درجة - وقد حملته مدونات الحكم الابتدائي فأصبح واقعا مسطورا به ، قائما مطروحا على المحكمة عند نظر الاستئناف - أن تسحبه بلوغا الى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يدمغه ، أما وهي لم تفعل وقضت بالناء الحكم المستأنف وبمعاقبة الطاعن عن الجريمة المسندة اليه والزمته بالتعويض المطلوب ، فان حكمها يكون معيا بالقصور الذي يطله ويوجب نقضه والاعادة ، دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ، مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية . »

## جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٨١

بإدارة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / حسن جمعه ، أحمد محمود هيكل ،  
محمد عبد الخالق النادى ، أحمد أبو زيد .

(٦٣)

### الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ القضائية

- ١ - محكمة الموضوع « سلطتها » • دفع « الدفع بعدم الدستورية » • اختصاص • المحكمة الدستورية العليا • حكم « تسببه ، تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن ، مالا يقبل منها » •

حق محكمة الموضوع فى تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية • لها مطلق التقدير فى وقف نظر الدعوى المنظورة امامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية •

- ٢ - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • اثبات « اعتراف » • اجراءات « اجراءات التحقيق » • اكرام • نقض « أسباب الطعن ، مالا يقبل منها » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب »

تقدير صحة الاعتراف وقيمه فى الاثبات • حق لمحكمة الموضوع • اختيار المحقق لمكان التحقيق • متروك لتقديره • حرصا على مصالح التحقيق وسرعة انجازه •

تواجد ضباط الشرطة أثناء التحقيق ، ليس فيه ما يعيب اجراءاته • سلطان الوظيفة بما يسمح على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكرامها ، مادام لم يستغل على المتهم بأذى مادي أو معنوي •

- ٣ - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره » • الطلب الجازم ماهيته ؟ •



طلب ضم القضية الذي يتصل بالبائع على الجريمة . للمحكمة الالتفات عنه عدم التزامها بالرد عليه صراحة واستقلالاً ، طالما أن الدليل الذي يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البرائة أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود في الاثبات .

- ٤ - دعوى مدنية . محضر الجلسة . حكم « بياناته » . « مالا يعيبه » .  
 تقض « اسباب الطعن ، مالا يقبل منها » . اجراءات .  
 الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات بيان اسم المدعى بالحق المدني .

١ - لما كان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا - المعمول به وقت نظر الدعوى - قد نص في المادة الرابعة منه على أن هذه المحكمة تختص بما يأتي : (١) الفصل دون غيرها في دستورية القوانين اذا مدفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع مياداً للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن ، كما نصت المادة الأولى في فقرتها الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بإصدار قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على أن « ترفع طلبات الفصل في دستورية القوانين - اذا ما قدرت المحكمة المثار أمامها الدفع بعدم الدستورية جدياً هذا الدفع - وكذلك طلبات الفصل في مسائل تارح الاختصاص بحريضة تودع قلم كتاب المحكمة العليا موقعة من محام مقبول للمرافعة أمام هذه المحكمة ، « ويبين من هذين النصين مجتمعين أنها يتسقان والقاعدة العامة المقررة في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية المدل ، ومفادهما ان محكمة الموضوع وحدها هي الجهة المختصة بتقدير جدياً الدفع بعدم الدستورية وأن الأمر بوقف الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية جوازى لها ومتروك لمطلق تقديرها . وقد أكد القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - بإصدار قانون

المحكمة الدستورية العليا التي حلت محل المحكمة العليا - والسارى  
المفعول اعتبارا من ١٩٧٩/٩/٢٠ - هذا المعنى بما نص عليه فى المادة ٢٩  
منه بأن تتولى هذه المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح  
على الوجهة التالى « ..... » ب اذا دفع احد الخصوم أثناء نظر الدعوى امام  
احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى  
قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة ان الدفع جدى أجلت نظر الدعوى  
وحددت لمن آثار الدفع ميعاد لايجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك امام  
المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كان  
لم يكن . . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه ان المحكمة فى  
حدود سلطتها التقديرية رأت انه لا محل لاجابة طلب الوقف لرفع الدعوى  
بعدم الدستورية امام المحكمة العليا فان ماثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون  
على غير أساس .

٢ - الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى  
تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الالبات  
فلها تقدير عدم صحة مايدعى المتهم من أن اعترافه نتيجة اكراه بغير معقب  
عليها مدامت تقيمه على اسباب سائفة ، ولا يغير من ذلك عدول الطاعن  
عن اعترافه وانكاره ببنسبة المحاكمة الاتهام المسند اليه اذ انه من المقرر  
أنه لاعلى الحكم ان يأخذ باعتراف المتهم فى تحقيقات النيابة لبرائته، مما يشوبه  
من عيب الاكراه واطمئنانا من المحكمة الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل  
عنه بعد ذلك ، ولا يؤثر فى ذلك ان يكون الطاعن قد أدلى باعترافه فى  
تحقيق النيابة الذى باشرته فى دار الشرطة وفى حضور ضباطها لما هو مقرر  
من ان اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق  
وسرعة انجازه ، كما ان مجرد حضور ضباط الشرطة التحقيق ليس فيه  
مايوجب اجراءاته اذ ان سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسبغه على صاحبه من

اختصاصات وإمكانات لا يحد أكراما مادام هذا السلطات لم يستغل على  
المتهم بالأذى ماديا أو معنويا كما أن مجرد الخشية لا يحد قرين الاكراه للبطل  
للاعتراف لا معنى ولا حكما وهو مالم ينفذ امره على الحكم المطعون فيه في  
رده على الدفع بطلان الاعتراف في المساق المتقدم بما يسوغ رفضه ومن ثم  
فإن النفي عليه في هذا الخصوص لا يكون له محل .

٣ - من المقرر ان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه او الرد  
عنه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا يتفك عن التمسك به  
والاصرار عليه في طلباته الختامية . ولما كان الين من محضر جلسة للمحاكمة  
التي اختتمت بصدد الحكم المطعون فيه ان المدافع عن الطاعن وان استهل  
مرافقته بطلب ضم القضية الخاصة بمقتل والد الطاعن الا انه أتم مرافقته  
في الدعوى دون أن يصر على هذا الطلب في طلباته الختامية مما يفقده خصائص  
الطلب الجازم فلا تريب على الحكم اذ هو التفت عن هذا الطلب ولم يرد عليه  
وفضلا من ذلك فان الين من سياق مرافعة المدافع عن الطاعن ان الاتهام قام  
على أن سبب الحادث هو الأخذ بالنار ، وكان طلب ضم القضية المنسار إليها  
انما يتصل بالبائع على الجريمة وهو ليس من عناصرها او ركنا من اركانها  
فلا على المحكمة ان هي التفت عنه وهو بهذه المثابة لا يقتضى ردا صريحا مستقلا  
طالما ان الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه ان يؤدي الى البرائة ، او  
يومن من الدليل المستمد من اقوال الشهود في الاثبات ، بالإضافة الى ان الحكم  
قد ركن في بيان البائع على الجريمة الى اقوال الطاعن في التحقيقات واقوال  
الشاهد الثاني بمحضر جلسة المحاكمة وهو مالا يجادل فيه الطاعن - ومن ثم  
فلا يقبل منه النفي على الحكم في هذا الصدد .

٤ - لما كان الثابت بأولى محاضر جلسات المحاكمة - وهي جلسة ١٩  
من مارس - سنة ١٩٧٩ - انه اثبت به اسم المدعى بالحقوق المدنية .....  
ابن المجنى عليه وأنه ادعى مدنيا قبل الطاعن بمبلغ قرش واحد على سبيل



التعويض المؤقت ، فضلاً عن ان مدونات الحكم قد تضمنت اسم المدعى بالحقوق المدنية وطلباته ، وكان من المقرر ان الحكم يكمل محضر الجلسة في هذا الشأن فان النى على الحكم المطعون فيه بالبطلان في هذا الصدد يكون غير مقبول .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ..... عمداً مع سبق الإصرار بأن يت النية على قتله وعقد العزم على ذلك وأعد لهذا الغرض ملاحاً مسكيناً وقصده في الأماكن التي احتمل تواجده بها وما أن ظفر به حتى انهال عليه بالسكين في محاولة لذيجه قاصداً من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت الى مستشار الأحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاينة طبقاً للقيد والوصف الواردين بأثر الأحالة فقرر ذلك . وادعى ..... مدنياً قبل التهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضورياً عملاً بالمواد ١٧، ٢٣١، ٢٣٠ من قانون العقوبات بمماقبة التهم بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فطن المحكوم عليه في الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة القتل عمد مع سبق الإصرار والإلزامه بالتعويض قد خالف القانون وشابه القصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع ولحقه البطلان ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بعدم دستورية مواد الاتهام وطلب وقف السير في الدعوى

حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع بعدم دستوريته لمخالفتها المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع غير أن المحكمة رفضت هذا الطلب بما لا يسوغ رفضه ، هذا إلى أن الطاعن دفع بطلان الاعتراف المزور إليه لصدوره تحت تأثير الإكراه المادى والمضوى من رجال الشرطة وعدم زوال أثره أمام وكيل النيابة الذى ما كان له أن يباشر التحقيق فى دار الشرطة وفى حضور ضباطها يد أن الحكم أخذ بهذا الاعتراف وعول عليه - ضمن ماعول - فى اداته وأطرح هذا الدفاع بما لا يصلح (دا ، كما أن المحكمة لم تجبه إلى طلب ضم الجناية الخاصة بمقتل أبيه وقد كان المجرى عليه منهما فيها ، وأخيرا فإن الحكم قضى فى الدعوى المدنية مع خلو معاضر جلسات المحاكمة من بيان اسم المدعى بالحقوق المدنية وطلباته . كل ذلك مما يبيح ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن الطاعن علم بمقتل والده واتهام أبناء المجرى عليه بقتله فسقد الزم على قتل الأخير وأعدنا سكيناً لهذا الغرض وعندما تنامي إلى علمه أن المجرى عليه توجه إلى مركز الشرطة تبعه إلى هناك وما أن ظفر به حتى انهال عليه بالسكين طعناً وذبحاً فأحدث به الإصابات القطعية الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من اعترافه بالتحقيقات وأقوال شهودى الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية وهي أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التى دان الطاعن بها وتؤدى إلى ماوتب عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا - المعمول به وقت نظر الدعوى - قد نص فى المادة الرابعة منه على أن هذه المحكمة تختص بما يأتى « (١) الفصل دون غيرها فى دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم وتحدد المحكمة التى أتت أمامها الدفع بمطالبة الخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا

ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن ، كما نصت المادة الأولى في فقرتها الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بأصدار قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على أن « ترفع طلبات الفصل في دستورية القوانين - إذا ما قدرت المحكمة المثار أمامها الدفع بعدم الدستورية بخدية هذا الدفع - وكذلك طلبات الفصل في مسائل تنازع الاختصاص بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة العليا موقعة من محام مقبول للمرافعة أمام هذه المحكمة ، • ويبين من هذين النصين مجتمعين أنهما يتسقان والقاعدة العامة المنقورة في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية المعدل ، ومفادها أن محكمة الموضوع وحدها هي الجهة المختصة بتقدير خدية الدفع بعدم الدستورية وأن الأمر بوقف الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية جوازي لها ومتروك لمطلق تقديرها • وقد أكد القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بأصدار قانون المحكمة الدستورية العليا التي حلت محل المحكمة العليا - والسارى المفعول اعتبارا من ١٩٧٩/٩/٢٠ - هذا المعنى بما نص عليه في المادة ٢٩ منه بأن تتولى هذه المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى «.....» (ب) « اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن • • لما كان ذلك ، وكان بين من الحكم المطعون فيه ان المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية رأت انه لا محل لاجابة طلب الوقف لرفع الدعوى بعدم الدستورية امام المحكمة العليا فان ما يشي به الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير اساس • • لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بطلان اعتراف



الطاعن في التحقيقات لانه وليد اكراه واطرحه في قوله : وحيث أنه عن القول بأن اعترافه - أي الطاعن - في النيابة كان وليد اكراه فإن هذا القول يهوده عار من دليله والواقع ان المتهم أقر اعترافا تفصيليا بمحض ارادته إذ أن المتهم ما أن دخل الى ديوان المركز حتى تقدم من المجنى عليه وذبحه على التفصيل السابق بيانه وقد شاهد الشاهد ..... الذي تلقى المحكمة في اقواله وهو يرتكب هذا الحادث واثر حضور معاون المباحث ..... الى مكان الحادث اثر سماعه الاستغاثه شاهد المتهم يقف والسكين في يده ملطخة بالدماء والمجنى عليه ملقى على الأرض واعترف له المتهم بارتكابه الحادث أخذا بنار والده كما ردد الاعتراف أمام مأمور المركز وما ان أخطرت النيابة حتى حضر السيد وكيل النيابة فورا وردد المتهم اعترافه التفصيلي ولم يشاهد المحقق به اصابة كل ذلك يقطع بأن اعتراف المتهم كان وليد ارادة حرة واعية واما القول بأن الاعتراف الذي سجله السيد وكيل النيابة كان وليد اكراه اذ ان الاعتراف الذي صدر من المتهم كان أثناء وجوده بالمركز وفي حضور رجال الضبط فان اجراء التحقيق في هذا المكان وبحضور رجال الضبط لا يهد اكراها مادام لم يستغل الى المتهم بالأذى - ماديا كان او معنويا إذ ان مجرد الخشية منه لا يهد قرين الاكراه البطل للاعتراف لامننى ولا حكما ، وان ظروف الدعوى وملابساتها لا يفيد ان ارادة المتهم قد تأثرت من ذلك المكان او وجود رجال الضبط حين ادلى باعترافه ، كل ذلك يفيد ان المتهم اعترف اعترافا مولا عليه بمحض ارادته ويكون هذا القول لاسند له من الواقع ، وهذا الذي أورده الحكم سائما وكافيا للرد على هذا الدفع لما هو مقرر من ان الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعى المتهم من أن اعترافه نتيجة اكراه بنير محبب عليها ما دامت تقيمه على اسباب سليمة ، ولا ينير من ذلك عدول الطاعن عن اعترافه وانكاره بجلسة المحاكمة الاتهام المستند اليه اذ انه من المقرر

انه لأعلى الحكم ان يأخذ باعتراف المتهم في تحقيقات النيابة لبرائته مما يشوبه من عيب الاكراه واطمئنانا من المحكمة الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك ، ولا يؤثر في ذلك ان يكون الطاعن قد أدلى باعترافه في تحقيق النيابة الذي بشرته في دار الشرطة وفي حضور ضباطها لما هو مقرر من ان اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة اتجاذه ، كما ان مجرد حضور ضباط الشرطة التحقيق ليس فيه ما يعيب اجراءاته اذا ان سلطان الوظيفة في ذاته بما يسببه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يبعد اكراها مادام هذا السلطان لم يستعمل على انتهم بالأذى ماديا أو منويا كما أن مجرد الخشية لا يبعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لأمضى ولا حكما وهو مالم ينب امره على الحكم المطعون فيه في رده على الدفع بطلان الاعتراف في المساق المتقدم بما يسوغ رفضه ومن ثم فان النعي عليه في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته او الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية . ولما كان الين من محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصور الحكم المطعون فيه ان المدافع عن الطاعن وان استهل مرافقته بطلب ضم القضية الخاصة بمقتل والد الطاعن الا انه أتم مرافقته في الدعوى دون ان يصر على هذا الطلب في طلباته الختامية مما يفقده خصائص الطلب الجازم فلا تريب على الحكم اذ هو التفت عن هذا الطلب ولم يرد عليه ، فضلا عن ذلك فان الين من سياق مرافعة المدافع عن الطاعن ان الاتهام قام على ان سبب الحادث هو الاخذ بالنار ، وكان طلب ضم القضية المشار اليها انما يتصل بالباعث على الجريمة وهو ليس من عناصرها أو ركنها من أركانها فلا على المحكمة ان هي التفت عنه وهو بهذه المثابة لا يقتضى ردا صريحا مستقلا طالما ان الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي الى البرائة أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود في الإثبات.

بالإضافة الى أن الحكم قد ركن في بيان الباعث على الجريمة الى أقوال الطاعن في التحقيقات وأقوال الشاهد الثاني بمحضر جلسة المحاكمة وهو ملا يجادل فيه الطاعن - ومن ثم فلا يقبل منه النعى على الحكم في هذا الصدد . لما كان ذلك هو كان الثابت بأولى محاضر جلسات المحاكمة - وهي جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٩ - أنه أثبت به اسم المدعى بالحقوق المدنية . . . . ابن المجنى عليه وانه ادعى مدنيا قبل الطاعن بمبلغ قرش واحد على سبيل التوفيق المؤقت ، فضلا عن ان مدونات الحكم قد تضمنت اسم المدعى بالحقوق المدنية وطلباته ، وكان من المقرر ان الحكم يكمل محضر الجلسة في هذا الشأن فان النعى على الحكم المضمن فيه بالإعلان في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم . فان الطعن برمته يكون على غير أساس منعبا ورفضه موضوعا .



## جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٨١

بإدارة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / حسن جيتة ، وأحمد محمود هيكل ،  
ومحمد عبد الخالق النادى ، وأحمد أبو زيد .

(٦٤)

### الطعن رقم ٢٦٧٥ لسنة ٥٠ القضائية

١ - عقوبة « وقف تنفيذها » • عمال • وقف تنفيذ • نقض « حالات  
الطعن ، الخطأ فى تطبيق القانون » • نظر الطعن والحكم فيه • قانون •  
عدم جواز وقف تنفيذ العقوبات المالية للنقض بها عملاً بالقانون رقم ٩١  
لسنة ١٩٥٩ م • ٢٣٥ من ذات القانون •

٢ - نقض « نظر الطعن والحكم فيه » • محكمة النقض « سلطتها » •  
كون العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون •  
أثره • وجوب تصحيح الخطأ فى الحكم وفقاً للقانون •

١ - لما كانت المادة ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت  
على أنه « لا يجوز وقف التنفيذ فى العقوبات المالية » ، وكان الحكم المطعون  
فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ العقوبات المالية المقضى بها على المَطعون ضده فإنه  
يكون قد خالف القانون •

٢ - إذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق  
القانون على - الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم المطعون فيه فإنه يتعين - حسبما  
أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن

حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه ( أولا ) استخدم المتطفل المين اسمه بالمحضر دون أن يكون حاصلا على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم . ( ثانيا ) لم يبلغ مكتب التوظيف والتخديم عن الوظائف والاعمال التي خلت لديه في الميعاد القانوني . ( ثالثا ) لم يحرر عقد عمل من نسختين للعامل المذكور . ( رابعا ) لم يقدم ما يثبت تقاضى العامل المذكور أجره . ( خامسا ) لم يتنى ملفا للعامل متضمنا البيانات المقررة قانونا . وطلبت عقابة بمواد القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل . ومحكمة جنح قسم الخليفة الجزئية قضت حضوريا بتغريم المتهم مائتى قرش عن كل تهمة . فاستأنف . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم الحكم . فطلعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنص على الحكم المظنون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأنه أمر بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها على خلاف ما نصت عليه المادة ٢٣٥ من القانون رقم ١٩١ سنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل . مما يجب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الأوراق ان الدعوى الجنائية رفعت على المظنون ضده لمحاكمته عن جرائم قوده عن اخطار مكتب التوظيف عن وظيفة خالية بمنشأته، واستخدامه متعطلا دون أن يكون حاصلا على شهادة قيده بالمكتب المذكور ، وعدم تحرير عقد عمل ، وعدم انشاء ملف خاص للعامل ، وعدم تقديمه ما يثبت حصول العامل على أجره - المعاقب عليها بالمواد ١١، ١٢، ١٤، ١٦، ٤٣، ٤٧، ٦٩، ٢١٦، ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ، فقضت محكمة أول درجة حضوريا بتقريم المظنون ضده مائتي قرش عن كل تهمة ، فلما استأنف قضت محكمة ثاني درجة - بحكمها المظنون فيه - حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم استأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣٥ من القانون سالف الذكر قد نصت على انه لا يجوز وقف التنفيذ في العقوبات المالية ، وكان الحكم المظنون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ العقوبات المالية المقضى بها على المظنون ضده فانه يكون قد خالف القانون - واذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على - الواقعة كما صار اثباتها في الحكم المظنون فيه فانه يتعين - حسبما أوجبه الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو مايتعين معه نقض الحكم المظنون منه نقضا جزئيا وتصحيحه بالنقض ماقتضى به من ايقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها .



## جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٨١

بإدارة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / حسن جيمه ، واحد محمود هيكل ،  
ومحمد عبد الخالق النادى ، واحد ابو زيد

(٦٥)

### الطعن رقم ٢٦٨٢ لسنة ٥٠ القضائية

- حكم • اصدار • اجماع الآراء • • معارضة • نظرها والحكم فيها • •
- نقض • حالات الطعن • مخالفة القانون • • محكمة النقض • سلطتها • •
- القضاء فى المعارضة بتأييد الحكم النيابى الاستثنائى الصادر بالقضاء
- حكم البرائة الابتدائى • وجوب صدوره باجماع الآراء • تخلف النص فيه
- على الاجماع • يبطله ويوجب تأييد البرائة للقضى بها ابتدائيا • ولو كان الحكم
- النيابى الاستثنائى قد تضمن النص على صدوره باجماع الآراء •

متى كان بين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم  
النيابى الاستثنائى المعارض فيه من الطاعن والقاضى بالقضاء الصادر  
بالبرائة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بأجماع آراء القضاء  
الذين أصدروه خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية  
من أنه • اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة  
المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبرائة الا باجماع آراء قضاة المحكمة • •  
ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصح  
الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم النيابى الاستثنائى القاضى  
بالغاء البرائة • وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الألغاء وفقا للقانون •  
ولا يكفى فى ذلك أن يكون الحكم النيابى الاستثنائى القاضى بالغاء حكم  
البرائة قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة لأن المعارضة فى الحكم

الغايي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارض ، بحيث اذا رأيت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغايي الصادر بالغاء حكم البراءة ، فانه يكون من المتعين عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم فى المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الغايي الاستئنافي الا أنه فى حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ماتقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم الغايي الاستئنافي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض ..... والتي لم تبلغ من العمر ثمانية عشر عاما كاملة بنير قوه او تهديد بأن أولج قضيه فى فرجها ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٦٩/١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بندر امبابه الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند اليه . فاستأنفت النيابة العامة ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غاييا بإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل . فعارض وقضى فى المعارضه بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## المحكمة

حيث ان مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون

ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم النيابي الاستثنائي المعارض فيه والقاضى بإلغاء الحكم المستأنف الصادر ببراءته من التهمة المسندة إليه دون النص فيه على صدوره بإجماع آراء القضاة مما يعيه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه بين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم النيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والقاضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم النيابي الاستثنائي القاضى بإلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم النيابي الاستثنائي القاضى بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لأن المعارضة في الحكم النيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض ، بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم النيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة ، فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، لأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم النيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم النيابي الاستثنائي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن وذلك دون حاجة للتعرض لباقي أوجه الطعن المقدمة منه .



## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / جمال منصور ، ومحمد محمود عمر ،  
ومدير ناجي ، ومحمد عبد المنعم البنا .

(٦٦)

### الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ القضائية

١ - نقض « سقوط الطعن » . .

سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية .  
إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .

معيب . • تقليد • ترويج عملة اجنبية •

٢ - حكم « بياناته • بيانات حكم الادانة » • « تسببه • تسبب غير  
علم رسم القانون شكلا خاصا لبيان الواقعة المستوجبة للعقوبة •

٣ - اثبات « بوجه عام » •

تساند الأدلة في المواد الجنائية • مؤداه ؟

٤ - اثبات « بوجه عام » •

عدم اشتراط كون الدليل صريحا دالا بذاته على الواقعة المراد اثباتها •  
كفاية أن يكون ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن

٥ - اثبات « بوجه عام » • استدالات •

تحريرات الشرطة • قرينة تعزز الأدلة الأخرى •

## ٦ - البات « اعتراف » •

حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره •

## ٧ - البات « بوجه عام » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » •

علم التزام المحكمة بالتحقق في حكمها الا عن الأدلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها • مثال •

## ٨ - البات « شهود » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » •

جواز الاحالة في ايراد اقوال الشهود الى ماوردته المحكمة من اقوال شاهد آخر • شرط ذلك ؟

## ٩ - البات « شهود » •

حق المحكمة في الأخذ بالرواية التي ينقلها شخص عن آخر • شرط ذلك •

١٠ - اشتراك • فاعل أصلي • قانون « تفسيره » • تطبيقه • • تقليد •  
لارتباط • جريمة « اركانها » • مسئولية جنائية • ترويج عملة اجنبية • حكم  
« تسببيه » • تسبیب غیر معيب » • نقض « اسباب الطعن » • مالا يقبل منها •  
« الصفة والمصلحة في الطعن » •

الفاعل الأصلي • في حكم المادة ٣٩ من قانون العقوبات •  
انصاح الحكم صراحة عما اذا كان المتهم فاعلا أم شريكا • غير لازم •  
علم لزوم تحديد الافعال التي اتاها كل مساهم على حدة •  
مثال في تقليد وترويج أوراق عملة •

١١ - اشتراك • فاعل أصلي • عقوبة « تطبيقها » • عقوبة الجرائم  
المرتبطة • • نقض « الصفة والمصلحة في الطعن » • « اسباب الطعن » • مالا يقبل  
منها •

عقوبة الفاعل الأصلي هي بذاتها عقوبة الشريك • أثر ذلك ؟

١٢ - نقض « الصفة والمصلحة في الطعن » « أسباب الطعن » « مالا يقبل منها » • عقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة » •

النهي على الحكم اقتصاره على اثبات بعض الجرائم التي دان الطاعن بها دون البعض • عدم جدواه • متى أثبت في حقه الجريمة الأشد وأوقع عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٢/٣٢ عقوبات • مثال •

١٣ - اثبات « خبرة » • نقض « أسباب الطعن » « مالا يقبل منها » •

عدم جواز إثارة النفي على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير • لأول مرة أمام محكمة النقض • علة ذلك ؟

١٤ - تقليد • عقوبة « تطبيقها » • جريمة « أركانها » • اثبات « بوجه عام » « خبرة » • حكم « تسببه » • تسبب غير معيب » •

جريمة تقليد أوراق العملة • يكفي للعقاب عليها التشابه بين العملة المزورة والصحيحة • بما يجعلها قابلة للتعامل •

عدم تعرض الحكم لوجه الشبه بين العملة الصحيحة والمزيفة • متى لا يعيبه ؟

١ - لما كانت المادة ٤١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، ولما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن ..... هي الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وعلى الطاعن ..... هي الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وكتاهنا من العقوبات المقيدة للحرية ، ولم يتقدم الطاعنان للتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقاً للثابت من الأوراق فانه يتعين الحكم بسقوط طعنهما •

٢ - من المقرر ان القانون لم يرسم شكلاً او نمطاً يصوغ الحكم فيه



بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فتى كان مجموع ماأورده الحكم كافيا فى فهم الواقعة بآركاتها وظروفها حسبما استخلصتها للمحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

٣ - من المقرر ان الادلة فى المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الادلة بل يكفى ان تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى مقصدة الحكم منها ومتجه فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

٤ - لا يشترط فى الدليل ان يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى ان يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٥ - من المقرر ان للمحكمة ان تحول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من ادلة اساسية .

٦ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معززا بدليل آخر .

٧ - من المقرر ان المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها الا عن الأدلة ذات الاثر فى تكوين عقيدتها ولا عليها ان هى التقت عن اى دليل آخر فى الاوراق لان فى عدم ايرادها له او التحدث عنه مايفيد اطراحه وعدم التحويل عليه .

٨ - من المقرر ان للمحكمة ان تحيل في ايراد اقوال الشهود الى ماأوردته من اقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع مااستند اليه الحكم منها •

٩ - ليس في القانون مايمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، واذ كان الطاعن لم يكشف بوجه طعنه عن مبنى اختلاف أقوال الشهود في جزئياتها بل ساق القول بالخلاف بينها مرسلًا مجهلاً ولايمارى في صحة ماقله الحكم من تلك الاقوال •

١٠ - لما كان مفاد ماثبته الحكم ان الطاعن اتفق مع المتهمين الاول والثانى والخامس على تقليد العملات المحلية والأجنبية وان يقتصر دور المتهم الاول على الناحية الفنية ويتولى الثلاثة الآخرون التمويل واعداد الخامات اللازمة لذلك وان الطاعن قام بدوره المذكور وسأهم مع المتهمين الثانى والخامس فى انفاق ٢٥٠٠ جنيه فى سبيل اعداد الادوات والخامات المضبوطة وفى هذا مايكفى لاعتبار الطاعن فاعلا اصليا فى الجرائم التى دانه الحكم بها ، اذ تنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات على انه يعد فاعلا للجريمة : ( أولا ) من يرتكبها وحده او مع غيره • ( ثانيا ) من يدخل فى ارتكابها اذا كانت تكون من جملة افعال فىأتى عمدا عملا من الاعمال المكونة لها ، فالين من نص هذه المادة فى صريح لفظه وواضح دلالة ، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة لها ومن المصدر التشريعى الذى استخدمته وهو المادة ٣٧ من القانون الهندى ان الفاعل اما ان ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره فى ارتكابها، فاذا اسهم فاما ان يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة ، واما ان يأتى عملا تنفيذيا فيها اذا كانت الجريمة تكون من جملة افعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحيتذ يكون فاعلا مع غيره اذا صحت لديه نية التدخل فى ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل

واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها عرف أو لم يعرف ، وليس بلازم أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلا أم شريكا بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الوقائع التي أثبتتها ، كما أنه ليس بلازم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل مساهم على حدة مادام قد أثبت في حق الطاعن اتفاقه مع باقي المتهمين على تقليد وترويج اوراق النقد المحلية والاجنبية واتفاق نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامى الى ذلك ، فان هذا وحده يكفي لتضامنه في المسؤولية الجنائية باعتباره فاعلا أصليا .

١١ - لما كانت العقوبة المقررة للفاعل الاصلى هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات ، فلا مصلحة للطاعن من القول بأن ماأورده الحكم في حقه يصدق عليه وصف الشريك لا الفاعل .

١٢ - لا مصلحة له في النفي على الحكم بأنه قد أثبت في حقه مقارفة بعض الجرائم التي دانه بها دون البعض ، ذلك ان الثابت من الحكم أنه أعمل في حقه وسائر المتهمين حكم الارتباط المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبر الجرائم المسندة اليهم جريمة واحدة وقضى بالعقوبة المقررة لاشدها وهي جريمة تقليد العملة والتي لايمارى الطاعن في ان الحكم قد تناولها بالتبديل على ثبوتها في حقه . ومن ثم فان ماينماه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون على غير اساس .

١٣ - لما كان لايبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى أيهما اعتراضا على تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير ، فان النفي بتعييب هذا التقرير لايعدو ان يكون دفعا بتعييب من اجراءات التحقيق التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لايصح اتارته لأول مرة أمام محكمة النقض .



١٤ - من المقرر أنه يكفي للعقاب على تقليد أوراق العملة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ، ولا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع به حتى المدقق ، بل يكفي أن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التداول وأن يكون على نحو من شأنه أن يخدع الناس ، وإذا كان الحكم قد اثبت نقلا عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الأوراق التي عوقب الطاعن الطاعن وباقي المتهمين من أجل تقليدها وترويجها سواء المحلية أو الأجنبية - مزيفة بطريق الطبع من عدة أكليشيات مصطنعة وأن تزيفها قد تم بحيث يمكن أن تجوز على بعض الفئات من الناس يتقبلونها في التداول على أنها أوراق صحيحة فإن عدم تعرض الحكم لوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة لا يؤثر في سلامته مادامت المحكمة قد قدرت أن من شأن ذلك التقليد أن يخدع الناس ، ومن ثم فإن منعى الطاعن بهذا الوجه يكون غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بدوائر اقسام ... و ... و ...  
 و ... محافظة القاهرة ودائرتي ... محافظة القليوبية و ... محافظة  
 الاسكندرية . ( أولا ) قلدوا عملة ورقية متداولة قانونا بالجمهورية والولايات  
 المتحدة الامريكية هي الاوراق المالية فئة العشرة جنيهات المصرية والاوراق  
 المالية فئة المائة دولار الامريكية وذلك بطريق الطبع باكلاشيات مصطنعة  
 على النحو المين بتقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير على غرار الأوراق  
 الصحيحة . ( ثانيا ) حازوا العملات سالفة الذكر الأوراق فئة العشرة  
 جنيهات المصرية والأوراق المالية فئة المائة دولار الامريكية بقصد  
 ترويجها والتعامل بها . ( ثالثا ) روجوا العملة الورقية المقلدة فئة العشرة  
 جنيهات بأن دفعوا بها الى التعامل . ( رابعا ) شرعوا في تقليد عملات ورقية

متداولة قانونا بالجمهورية ٠٠٠٠ والخارج هي الأوراق المالية المصرية فئة الجنيه والخمسون قرشا والعشرة قروش والورقة المالية فئة العشر جنيهات استرليني والورقة المالية فئة العشرة دينار الكويتي وأعدوا صورا فوتوغرافية لهذه الأوراق اللازمة لصناعة الاكلاسيكات التي تستخدم في طبعا وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه هو ضبطهم قبل اتسامها • (خامسا) صنوا وحازوا بغير مسوغ الدولارات والآلات الموصوفة بتقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير والتي تستعمل في تقليد العملات السالف ذكرها • وطلبت من مستشار الاحالة احالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقيء والوصف الواردين بتقرير الاتهام • فقرر ذلك • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤ مكررا أ ب، ٣٠، ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاينة الطاعن الاول والثالث بالاشتغال الشاقة لمدة سبع سنوات ومعاينة الطاعن الثاني بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وأمرت بمصادرة المضبوطات •

فطن الأستاذ ٠٠٠٠ المحامي عن الطاعن الثالث في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٩ مارس سنة ١٩٧٩ وقدم أسباب الطعن في ٤ من أبريل سنة ١٩٧٩ موقعا عليها منه وبتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٧٩ قرر الأستاذ ٠٠٠٠ المحامي من الطاعن الأول بالظن بالنقض وقدم أسباب الطعن في اليوم التالي موقعا عليها منه وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٧٩ قرر الأستاذ ٠٠٠٠ المحامي عن الطاعن الثاني بالظن على الحكم بطريق النقض وقدم أسباب طعنه في اليوم عينه موقعا عليها منه الخ •

## المحكمة

( أولا ) عن الطعنين المقدمين من المحكوم عليهما : ٠٠٠٠ و ٠٠٠٠ •

من حيث انه لما كانت المادة ٤١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الظن امام محكمة النقض قد نصت على سقوط الظن

المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، ولما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن ..... هي الاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وعلى الطاعن ..... هي الاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وكلاهما من العقوبات المقيدة للحرية ، ولم يتقدم الطاعنان للتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقا للثابت من الأوراق فإنه يتعين الحكم بسقوط طعنيهما .

( ثانيا ) عن الطعن المقدم من المحكوم عليه ..... الشهير ..... من حيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجرائم تقليد عملات ورقية محلية واجنبية وحيازتها وترويجها وصناعة وحيازة الادوات المستعملة في التقليد ، قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك انه قد اكفى في بيان واقعة الدعوى على ماورد عنها بوصف الاتهام ، وعول في ادانته على تحريات الشرطة وعلى اعتراف المتهم الأول رغم قصورهما عن التدليل على مقارفة الطاعن لما أدين به ، ولم يبين الحكم المضبوطات بالشقة ... من العقار ... شارع ... ولا ماضبط بمسكن المتهم الثاني ..... ، كذلك لم يورد ماأسفر عنه تفتيش مسكن الطاعن ، وأحال الحكم فيما أورده من أقوال الضابطين ..... و ..... على أقوال الضابطين ..... و ..... رغم أن أقوال الاولين منقولة عن مساعديهما ورغم ان تلك الاقوال قد اتفقت في بعض الوقائع واختلفت في البعض الاخره . كما دان الحكم الطاعن بوصفه فاعلا اصليا في جرائم تقليد العملات الورقية المحلية والاجنبية وترويجها على الرغم من ان الافعال التي دلت الحكم على اسنادها للطاعن لاتعدو الاشتراك في الشروع ، وفي جريمتي التقليد والترويج فحسب دون باقى الجرائم التي ادين بها ، واخيرا فقد قصر الحكم بما اورده من تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير عن بيان اوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة ، وكل هذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .



وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : انه فى خلال الفترة من أول أغسطس سنة ١٩٦٦ وحتى ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٠ بدائرة اقسام الوايل وشبرا وروض الفرج والازبكية بمحافظة القاهرة وقسم شبرا الخيمة بمحافظة القليوبية وقسم المطارين بمحافظة الاسكندرية قام المتهمون الخمسة الأول : ١ - ٢٠٠ - ٣٠٠ - ٤٠٠ - ٥٠٠ - ٦٠٠ الشهير .. بتقليد وحيازة اوراق مالية فئة العشرة جنيهات المصرية وفئة المائة دولار الامريكية بطريق الطبع باكليشهات مصطنعة وقاموا بترويج اوراق مالية مقلدة فئة العشرة جنيهات ودفخوا بها الى التعامل كما شرعوا فى تقليد اوراق مالية فئة الجنيه والخمسون قرشا والعشرة قروش المصرية وورقة مالية فئة العشرة جنيهات استرليني واخرى فئة العشرة دينار كويتى بأن اعدوا صوراً فوتوغرافية لهذه الاوراق المالية لازمه لصناعة اكليشهات وقد تم ضبطهم قبل اتمام تقليدها كما قام المتهم السادس .. بترويج ورقة مالية مقلدة فئة العشرة جنيهات ودفخ بها الى التعامل مع علمه بتقليدها ، . وقد دلل الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة فى حق الطاعن بما يتجها من وجوه الأدلة التى استنقاها من معينا الصحيح من الاوراق بما توافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وتؤدى الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا اونمطا يسوغ الحكم فيه بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ماوردده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون . واذا كانت صيغة الاتهام الميئة فى الحكم تعتبر جزءا منه فيكفى فى بيان الواقعة الاحالة عليها ، ومن ثم فان النعى على الحكم بالتقصور لاكتفائه بترديد صيغة الاتهام بيانا للواقعة يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد ان بين واقعة الدعوى بما يتفق وبيانها فى صيغة الاتهام التى أورددها فى صدره . اتبع ذلك بيان مفصل للدلة بين منه الدور الذى اسبهم به كل من المتهمين ومنهم الطاعن فى مقارنة الجرائم التى دانهم بها ، فحصل فى خصوص امر الطاعن من اقوال الرائد

..... مادلت على تحرياته من اشتراك الطاعن ( المتهم الرابع ) والمتهم الخامس ..... الشهير ..... في عملية تقليد الأوراق المالية وانهما يقومان بترويج تلك الأوراق المقلدة وان الطاعن قام بترويج كمية منها وأنه قد اتفق مع عدة اشخاص على ترويج كمية منها ، كما حصل من اعتراف المتهم - فيما خص الطاعن - أنه اتفق معه وسائر المتهمين حتى الخامس على تقليد الأوراق المالية المحلية والاجنية وان يقتصر دوره هو على الناحية الفنية وحدد دور المتهمين الثاني والرابع ( الطاعن ) والخامس في تمويل العملية واعداد المخامات اللازمة لها وانه حصل منهم على عدة مبالغ كما ان الادوات والمخامات التي ضبطت بالشقة ... بالعقار ... شارع ... التي استأجرها له للمتهم الثالث اتفق المتهمون الثاني والرابع ( الطاعن ) والخامس على اعدادها بمبلغ حوالي ٢٥٠٠ جنيه وانهم ترددوا جميعا على تلك الشقة لاحضار خامات وادوات لازمة لعملية التقليد ومتابعة تنفيذ العملية وانه رفض القيام بعملية التنفيذ في شقة بمنزل الطاعن بامابة بعد ان اصطحبه المتهم الثاني اليها وقام بمعايتها فتبين عدم صلاحيتها لهذا الغرض ، كما حصل الحكم من اقوال الطاعن أنه اقر بصلته بالمتهمين الثاني والخامس وبصلة الآخرين بالمتهم الأول الذي كان يتردد عليهما وايد المتهم الأول في واقعة تناول طعام الافطار في احد ايام شهر رمضان بمنزله صحبه المتهمين الثاني والخامس كما اقر بأنه يمتلك منزلا بناحية امبابة ، ثم عرض الحكم في بيان مفصل لكنه المضبوطات التي ضبطت بالشقة ... بالعقار ... شارع ... ان عند تحصيله لمؤدى تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير ، كذلك عرض لبيان المضبوطات بمسكن المتهم الثاني ..... فيما اورده من اقوال البرائد ..... الذى تولى تفتيشه وذلك خلافا لما ادعاء الطاعن باسباب طعمه من اغفال الحكم بيان تلك المضبوطات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الادلة فى المواد الجنائية مشادة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الادلة بل يكفى ان تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده الحكم منها ومتجه فى اكمال اقتناع



المحكمة واطمئنتانها الى ما انتهت اليه ، كما لا يشترط في الدليل ان يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي ان يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان من المقرر ان للمحكمة ان تتول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة اساسية وان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معززا بدليل اخر فان ما ينطأ الطاعن على الحكم من تحويله على تحريات الشرطة واعتراف المتهم الأول رغم قصورها عن الدليل على مقارفته لما ادين به ينخل الى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في تقدير ادلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا من الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها ولا عليها ان هي التقت عن اى دليل آخر في الاوراق لان في عدم ايرادها له او التحدث عنه ما يفيد اطراحه او عدم التحويل عليه ، فان منى الطاعن على الحكم بقصوره لخلوه من الاشارة الى تفتيش مسكنه وما اسفر عنه لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان للمحكمة ان تحيل في ايراد اقوال الشهود الى ماوردته من اقوال شاهد اخر مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وليس في القانون ما يمنع المحكمة من الاخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت ان تلك الاقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، واذا كان الطاعن لم يكشف بوجه طعنه عن مبنى اختلاف اقوال الشهود في جزئياتها بل ساق القول بالخلاف بينها مرسلا مجهلا ولا يمارى في صحة ما نقله الحكم من تلك الأقوال ، فان ما يثيره في هذا الصدد يكون حريا بالرفض . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما انتهت اليه الحكم ان الطاعن اتفق مع المتهمين الأول والثاني والخامس على تقليد العملات المحلية والأجنبية وان يقتصر دور المتهم الأول على الناحية الفنية ويتولى الثلاثة الآخرون التمويل واعداد العملات



اللازمة لذلك وان الطاعن قام بدوره المذكور وساهم مع المتهمين الثاني والخامس في اتفاق ٢٥٠٠ جنيه في سبيل اعداد الادوات والخدمات المضبوطة وفي هذا ما يكفي لاعتبار الطاعن فاعلا اصليا في الجرائم التي داته الحكم بها ، اذ تنص المادة ٣٦ من قانون العقوبات على أنه : يعد فاعلا للجريمة : (أولا) من يرتكبها وحده ، أو مع غيره . ( ثانيا ) من يدخل في ارتكابها اذا كانت تكون من جملة افعال يأتي عمدا عملا من الاعمال المكونة لها ، فالين من نص هذه المادة في صريح لفظة وواضح دلالة ، ومن الاعمال التحضيرية المصاحبة لها ومن المصدر التشريعي الذي استخدمته وهو المادة ٣٧ من القانون الهندي ان الفاعل اما ان ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فاذا اسهم فاما ان يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة ، واما ان يأتي عملا تنفيذيا فيها اذا كانت الجريمة تتكون من جملة افعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره اذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو ان الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها عرف أو لم يعرف ، وليس بلازم ان يفصح الحكم صراحة عما اذا كان المتهم فاعلا ام شريكا بل يكفي ان يكون ذلك مستفادا من الوقائع التي أثبتتها ، كما أنه ليس بلازم ان يحدد الحكم الافعال التي أتاها كل مساهم على حده مادام قد أثبت في حق الطاعن اتفاه مع باقي المتهمين على تهليل وترويج اوراق النقد المحلية والاجنية واتفاق نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامي الى ذلك ، فان هذا وحده يكفي لتضامنه في المسؤولية الجنائية باعتباره فاعلا اصليا . هذا فضلا عن انه لما كانت العقوبة المقررة للفاعل الاصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات ، فلا مصلحة للطاعن من القول بأن ماورده الحكم في حقه يصدق عليه وصف الشريك لا الفاعل ، كما ان لامصلحة له في النفي على الحكم بأنه قد أثبت في حقه مقارفة بعض الجرائم التي داته بها دون البعض ذلك أن الثابت من الحكم أنه أعمل في حقه وسائر المتهمين حكم

الارتباط المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبر الجرائم المسندة اليهم جريمة واحدة وقضى بالعقوبة المقررة لاشدها وهي جريمة تقليد العملة والتي لا يمارى الطاعن في ان الحكم قد تناولها بالتدليل على ثبوتها في حقه . ومن ثم فان ما ينعم الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن او المدافع عنه قد ابدى ايهما اعتراضا على تقرير قسم ابحاث التزييف والتروير ، فان النفي بتعيب هذا التقرير لا يبعدو ان يكون دفعا بتعيب اجراء من اجراءات التحقيق التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح اتارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يكفي للمقاب على تقليد اوراق العملة ان تكون هناك مناسبات بين الصحيح وغير الصحيح ، ولا يشترط ان يكون التقليد متقنا بحيث يندفع به حتى المدقق ، بل يكفي ان يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التداول وان يكون على نحو من شأنه ان يخدع الناس ، واذا كان الحكم قد أثبت نقلا عن تقرير قسم ابحاث التزييف والتروير ان الاوراق التي عوقب الطاعن وباقي المتهمين من اجل تقليدها وترويجها سواء المحلية او الاجنية - مزيفة بطريق الطبع من عدة اكليشيات مصطنعة وان تزييفها قد تم بحيث يمكن ان تجوز على بعض الفئات من الناس يتقبلونها في التداول على انها اوراق صحيحة فان عدم تعرض الحكم لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة لا يؤثر في سلامته مادامت المحكمة قد قدرت ان من شأن ذلك التقليد ان يخدع الناس ، ومن ثم فان منعى الطاعن بهذا الوجه يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨١

بإدارة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمي راغب ، وجمال منصور ،  
ومحمد محمود عمر ، وسمير تاجي .

(٦٧)

### الطعن رقم ٢٧٠٣ لسنة ٥٥ القضائية

- مسئولية جنائية • رابطة السببية • ضرب • ضرب افضى الى موت •
- ضرب بسيط • حكم • تسببيه • تسبب معيب • نقض • اسباب
- الطعن • مايقبل منها • قصد جنائي • القصد الاحتمالي •
- الأصل : مساءلة المتهم عن الفعل الذي ارتكبه أو اشترك في ارتكابه •
- تقرير مسؤولية المتهم عن النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه •
- خروج عن هذا الأصل • علته ؟ مثال •

لما كان الأصل ان المتهم لايسأل الا عن الفعل الذي ارتكبه أو اشترك  
في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، الا ان الشارع وقد توقع حصول نتائج غير  
مقصودة لنتائجها وفقا للمجرى العادى للامور خرج عن ذلك الأصل وجعل  
المتهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لعملة متى كان في مقدوره أو كان من واجبه  
ان يتوقع حصولها على اساس ان ارادة الفاعل لا بد ان تكون قد اتجهت نحو  
الفعل ونتائج الطبيعية ، ولذا بات من المقرر ان المتهم يسأل عن جميع النتائج  
المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ، مالم تتدخل عوامل اجنية غير  
مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة • واذا كان التقرير الطبى  
قد جاء قاطعاً فى ان « الانفعال النفسانى المصاحب للحادث قد أدى الى  
تثبيته القلب عن طريق الجهاز العصبى السمبتاوى مما القى عبثاً اضافياً على طاقة



القلب والدورة الدموية اللتين كانتا متأثرتين أصلا بالحالة المرضية المزمنة المتقدمة بالقلب والاعوية الدموية مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط حاد بالقلب انتهت بالوفاة ، فان في ذلك ما يقطع بتوافره رابطة السببية بين الفعل المسند الى المَطْمُون ضده ووفاة المَجْنِي عليه ويحقق بالتالي مسئوليته عن نتيجة فعله التي كان من واجبه ان يتوقع حدوثها ، خلافا لما ذهب اليه الحكم المَطْمُون فيه في قضائه اعتمادا على ما ذكره التقرير الطبي من ان نوبة هبوط القلب كان يمكن ان تظهر ذاتيا اذ ان ما جاء بالتقرير الطبي في هذا الخصوص لا يؤثر على ما برزه وقطع به من ان ماصاحب التعدي من افعال نفساني لدى المَجْنِي عليه كان سببا مهد وعجل بحصول نوبة هبوط القلب التي انتهت الى وفاته ، بما يجعله مسئولا عن جريمة الضرب المفضي الى الموت لما كان متقدما ، فان الحكم المَطْمُون فيه يكون ميبا بما يطله ويوجب نقضه والاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المحكوم عليه بأنه ضرب عمدا . . . . . بأن دفعه حتى سقط وشفعه على وجهه ولكمه في صدره ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب افنى الى موته وذلك على النحو المين بتقرير الصفة الشريحية . وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حاضوريا هملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالحبس مع التسلل لمدة شهر واحد باعتبار أنه ضرب المَجْنِي عليه ضربا لم يترك به أثرا ظاهرا ضمن المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ١٣ مارس ٢١ أبريل سنة ١٩٧٩ ولم يقدم المحكوم عليه أسبابا لطعنه وقدمت النيابة العامة أسبابا لطعنها في تاريخ التقرير به موقفا عليها من رئيسها . . . الخ

## المحكمة

حيث ان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٧٩ وقرر المحكوم عليه بالظن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٧٩ - في الميعاد القانوني - يد أنه لم يقدم أسبابا لظنه ومن ثم يكون الظن المقدم منه غير مقبول شكلا .

وحيث ان الظن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان النيابة العامة تنص على الحكم المطعون فيه انه اذ دان المظنون ضده بجريمة الضرب البسيط الماعب عليه بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات باعتبارها القدر المتيقن في حقه - دون جناية الضرب المفص الى الموت قد شابه الفساد في الاستدلال ذلك بأنه اتخذ مما ثبت من ان المجنى عليه كان يعاني من حالة مرضية في القلب يمكن بذاتها ان تؤدي الى الوفاة سندا للقول باتقطاع رابطة السببية بين الفعل الذي وقع من المظنون ضده وبين وفاة المجنى عليه مما يعد فسادا في الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله ان المجنى عليه تدخل لفض شجار بين أحد أقاربه والمظنون ضده فاعتدى عليه الأخير بالضرب بقبضة يده - ضربا لم يترك أثرا بجسمه - اتتبه على أثره اغواء ونقل الى المستشفى حيث توفي . وخلص الحكم الى ان القدر المتيقن في حق المتهم من الأوراق أنه ضرب المجنى عليه بقبضة يده في صدره ووجهه ضربا لم يترك أثرا ظاهرا الأمر الماعب عليه بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات واستبعد قيام جريمة الضرب المفص الى الموت في حقه استادا الى قوله ان تقرير الصفة التشريعية لجنة المجنى عليه لم يقطع بأن الاعتداء الذي وقع عليه على النحو السالف

اليان هو الذى ادى الى حدوث الوفاة بل ان التقرير المذكور قد اجاز ان تكون الوفاة قد حدث تلقائيا وبغير اى مؤثر خارجى بعد ان اثبت هذا التقرير أن المجنى عليه كان حال حياته يعانى من تضخم بالقلب مع التصاقات التامور بجدار البطين الايسر قرب القمة مع تليف بالجزء المقابل له بجدار القلب والشرائين التاجية بدرجة متقدمة مع تضيق شديد فى مجراها يقرب من الانسداد ومن شأن هذه الحالة المرضية المتقدمة بالقلب انها قد تعرض حياة المجنى عليه لحصول نوبات قلبية حادة قد تنتهى بوفاته وان يكون ظهور هذه النوبات ذاتيا أى بسبب الحالة المرضية وحدها وفى أى وقت دون مؤثرات خارجية ومن ثم تكون الاوراق خلوا من دليل قاطع تلمس الى المحكمة على توافر السبب بين اعتداء المتهم على المجنى عليه وبين وفاته ويكون القدر المتيقن الثابت فى حق المتهم وهو ما تلمس الى المحكمة انه ضرب المجنى عليه ضربا لم يترك به أثرا ظاهرا ، • لما كان ذلك ، وكان الاصل ان المتهم لا يسأل الا عن الفعل الذى ارتكبه او اشترك فى ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، الا ان الشارح وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقا للمجرى المادى للامور خرج عن ذلك الاصل وجعل المتهم مسئولا عن النتائج المحتملة لعمله متى كان فى مقدره او كان من واجبه ان يتوقع حصولها على اساس ان ارادة الفاعل لا بد ان تكون قد اتجهت نحو الفعل ونتائج الطبيعة ، ولدابات من المقرر ان المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ، مالم تدخل عوامل اجنية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة • واذ كان التقرير الطبى قد جاء قاطعا فى ان • الانفصال النفسانى المصاحب للحادث قد ادى الى تسيه القلب عن طريق الجهاز العصبى السمبتاوى • مما ألقى عبئا اضافيا على طاقة القلب والدورة الدموية اللتين كانتا متأثرتين أصلا بالحالة المرضية المزمنة المتقدمة بالقلب والاعوية الدموية مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط بالقلب انتهت بالوفاة ، فان فى ذلك ما يقطع



يتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند الى المظنون ضده ووقاة المجنى عليه ويحقق بالتالى مسئوليته عن نتيجة فعله التى كان من واجبة ان يتوقع حدوثها ، خلافا لما ذهب اليه الحكم المظنون فيه فى قضائه اعتمادا على ما ذكره التقرير الطبى من ان نوبة هبوط القلب كان يمكن ان تظهر ذاتيا اذ ان مجاء بالتقرير الطبى فى هذا الخصوص لا يؤثر على ما برزه وقطع به من ان امصاحب التعدى من افعال نفساني لدى المجنى عليه كان سببا مهد وعجل بحصول نوبة هبوط القلب التى انتهت الى وفاته . بما يجعله مسئولا عن جريمة الضرب المفضى الى الموت لما كان متقدما ، فان الحكم المظنون فيه يكون ميبا بطل بطله ويوجب نقضه والاحالة .

## جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / فوزى الملوك ، راغب عبد الظاهر ، فوزى اسعد ،  
عبد الرحيم نافع .

(٦٨)

### الطعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٠ القضائية

١ - جريمة « أركانها » • مواد مخدرة • حكم • بياناته • بيانات حكم  
الإدانة •

الإدانة في جرائم المخدرات • اقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة  
من المواد المخدرة المبينة حصرا بالقانون ورود المادة المضبوطة ضمن المواد  
الخاضعة لبعض قيود الجواهر المخدرة المبينة بالجدول الثالث الملحق بالقانون  
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وخلو الجدول الأول الملحق بذات القانون منها • أثره ؟

مادة الكوداين من النوع الثانى • أثر ذلك ؟

٢ - حكم « تسببه • تسبب معيب » • وصف التهمة • مواد مخدرة •  
نقض « أسباب الطعن • مايقبل منها » •

واجب المحكمة في اسباغ الوصف الصحيح على الواقعة غير مقيسة  
بالوصف الذى اقيمت به الدعوى • شرطة ؟

جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار • اختلافها عن جريمة جلب ذات  
المخدر • أثر ذلك ؟

٣ - نقض « اثر الطعن » • محكمة النقض « سلطتها » •

تصحيح الحكم دون نقضه في حالة الخطأ في تطبيق القانون • المادة ٣٩  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

١ - لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بتاريخ ١٩٧٨/٦/١ قام المقدم ..... بقسم مكافحة المخدرات - تنفيذًا للأذن الذي استصدره من النيابة العامة - بضبط المتهم أثناء جلوسه بمقهى وأمامه على المنضدة لفة بداخلها ثمانين علبة من الورق بداخل كل منها علبة صفيح بها اثني عشر قرصًا ثبت من تقرير المعامل الكيماوية أنها لمادة « الكوداين » وانتهى الحكم إلى ادانة المتهم بوصف أنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا « كوداين » في غير الأحوال المصرح بها قانونًا وأنه يتعين عقابه طبقًا للمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ١/٣٤ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند الخامس من الجدول الثالث الملحق به . لما كان ذلك ، وكان الشرط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة احراز مادة مخدرة أو حيازتها - بصريح نص المادتين الأولى والثانية من القانون سالف الذكر - أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة الميئة حصرا في الجدول الأول الملحق بذلك القانون ، وكان الين من هذا الجدول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذي تكفل ببيان المواد المعتبرة مخدرة انه لا يتضمن مادة « الكوداين » وإنما وردت هذه المادة ضمن المواد المدرجة في الجدول الثالث الخاص بالمواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة ، وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأنه لايجوز انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أى مادة من المواد غير المخدرة الواردة في الجدول رقم (٣) ، وتسرى أحكام الفصل الثانى على جلب هذه المواد وتصديرها بينما تنص المادة ٤٤ منه على أن يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من جلب أو صدر أو صنع إحدى المواد الميئة بالجدول رقم (٣) لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم في مدوناته أن ماضبط مع المتهم هو مادة « الكوداين » فقد كان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهم عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار أن واقعة احراز هذه المادة غير معاق عليها قانونًا .



٢- وان كان الاصل ان محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي نسبته النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وان من واجبها ان تسمى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيونها وأوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل انها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبيتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، الا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق طبقاً للمادة ٣٠٧ و٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية - ألا يعاقب المتهم عن واقعة مادية التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور دون ان تضيف اليها عناصر جديدة ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الدعوى رفعت على المتهم بوصف أنه أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً « كودايين » في غير الاحوال المصرح بها قانوناً وكانت هذه الجريمة تختلف في اركانها وعناصرها المكونة لها عن جريمة جلب هذه المادة بغير ترخيص وهي الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢٧ و٤٤ سالفتي البيان - ومن ثم فإنه ما كان يجوز للمحكمة أن تعاقب المتهم عن هذه الواقعة الأخيرة التي لم تكن مطروحة عليها ولم ترد بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور .

٣- لما كان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للواقعة كما صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ان تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ويتمين بالتالي نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم مما اسند اليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة... بأنه احرز بقصد الاتجار جوهرامخدرا «كودايين» في غير الاحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٢٧ ، ٣٤/١ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ٥ من الجدول رقم ٣ الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٣٠٤/٢ اجراءات جنائية مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات والمادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمعاقبة المتهم... بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة الاف جنيه وبمصادرة المضبوطات .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ وقدم الاستاذ ..... مذكرة باسباب الطعن بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٧٩ موقعا عليها منه . كما طعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

## المحكمة

من حيث ان الطعن المقدم من كل من النيابة العامة والمحكوم عليه قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان مبنى هذين الطعنين هو ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون اذ دان المحكوم عليه بجريمة احراراز جوهر مخدر بقصد الاتجار ذلك بان الثابت من تقرير التحليل ان الاقراص المضبوطة هي لمادة «الكودايين»

التي لم ترد بالجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وانما وردت ضمن مواد الجدول الثالث التي لا يجوز اتاجها او صنعها والتي لا يعاقب القانون على مجرد احرازها او حيازتها - كما هو الحال في واقعة الدعوى ، مما يكون معه الحكم المطعون فيه معيا بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه انه بتاريخ ١٩٧٨/٦/١ قام المقدم ٠٠٠٠٠٠ بقسم مكافحة المخدرات - تنفيذًا للاذن الذي استصدره من النيابة العامة - بضبط المتهم أثناء جلوسه بمقهى وأمانه على المنضدة لفة بداخلها ثمانين علبة من الورق بداخل كل منها علبة صفيح بها اثني عشر قرصا ثبت من تقرير المعامل الكيماوية أنها لمادة ( الكوداين ) وانتهى الحكم الى ادانة المتهم بوصف انه احرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا « كوداين » ، في غير الاحوال المصرح بها قانونًا وانه يتعين عقابه طبقًا للمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٣٤/١ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند الخامس من الجدول الثالث الملحق به . لما كان ذلك ، وكان الشرط لصحة الحكم بالادانة في جريمة احراز ملءة مخدرة أو حيازتها - بصريح نص المادتين الاولى والثانية من القانون سالف الذكر - ان تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المينة حصرا في الجدول الأول الملحق بذلك القانون ، وكان الين من هذا الجدول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذي تكفل ببيان المواد المعتبرة مخدرة انه لا يتضمن مادة « الكوداين » ، وانما وردت هذه المادة ضمن المواد المدرجة في الجدول الثالث الخاص بالمواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة ، وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بانه لا يجوز اتاج او استخراج أو فصل أو صنع أي مادة من المواد غير المخدرة الواردة في الجدول رقم (٣) ، وتسرى أحكام الفصل الثاني على جلب هذه المواد وتصديرها بينما تنص المادة ٤٤ منه على ان يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على ستة



اشهر وبفرامة لاتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من جلب أو صدر أو صنع احدى المواد المينة بالجدول رقم (٣) لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أوردته الحكم فى مدوناته ان ماضبط مع المتهم هو مادة « الكوداين » فقد كان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهم عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار ان واقعة احراز هذه المادة غير معاقب عليها قانونا . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أورد لدى بيانه مؤدى اقوال ضابط الواقعة ان المتهم اعترف له بانه احضر المضبوطات من السعودية للاتجار بها ذلك أنه - بفرض صحة هذه الواقعة فإنه وان كان الأصل ان محكمة الموضوع لاتتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وان من واجبها ان تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لانها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة غمى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها بل انها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الاوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة ، الا انه يجب أن تلتزم فى هذا النطاق طبقا للمادتين ٣٠٧ و ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية - بالا تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التى وردت بامر الاحالة او طلب التكليف بالحضور دون ان تضيف اليها عناصر جديدة ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الدعوى رفعت على المتهم بوصف أنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا « كوداين » فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وكانت هذه الجريمة تختلف فى اركانها وعناصرها المكونة لها عن جريمة جلب هذه المادة بغير ترخيص وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ٢٧ و ٤٤ سالفتى البيان - ومن

تم فانه ماكان يجوز للمحكمة ان تعاقب المتهم عن هذه الواقعة الاخيرة التي لم تكن مطروحة عليها ولم ترد بامر الاحالة او بورقة التكليف بالحضور .  
لما كان ذلك وكان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ان تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ويتعين بالتالى نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم مما اسند اليه .

---

## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، و ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد يونس .

(٦٩)

### الطعن رقم ٢٧٣٥ لسنة ٥٠ القضائية

١ - معارضة « نظرها والحكم فيها » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . جزاء يتعين ايقاعه حتما فى حالة تخلف المعارض عن الحضور فى الجلسة المحددة لنظر معارضته بغير عذر . المادة ٤٠١ اجراءات .

عدم ادعاء الطاعن أنه أضر بسبب عدم ضم مفردات الدعوى الى ملف المعارضة . لامصلحة له فى النعى على الحكم فى هذا الشأن . علة ذلك .

٢ - حكم « اصداره » « بطلانه » . شهادة سلبية . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

التمسك ببطلان الحكم لعدم التوقيع عليه فى الميعاد . شرطه . الحصول على شهادة . من قلم الكتاب . بان الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه . حتى وقت تحريرها على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد .

١ - لما كان القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن هو - طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية جزاء يتعين ايقاعه حتما فى حالة تخلف المعارض عن الحضور فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى



بغير عذر وكان الطاعن لا يمارى فى ان تخلفه عن الحضور فى الجلسة المحددة لنظر معارضته الاستئنافية كان بغير عذر ، كما لا يدعى أنه أضر بسبب عدم ضم مفردات الدعوى الى ملف المعارضة وقت نظرها فانه لامحل لما يثيره فى هذا الشأن اذ لامصلحة له من وراء اثارته لأنه لم يمس له حقا ولم يحرم من ابداء دفاعه •

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك بطلان الحكم لعدم توقيعه فى خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة الشهادة سالفة البيان فان مناه فى هذا الشأن لا يكون مقبولا •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن لانه اعطى بسوء نية للطالب ..... شيكا بمبلغ ٦٥٠ جنيه لايقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات • وادعى بالحق المدنى ... بالزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنح الموسكى الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى قرش صاغ على سبيل التعويض فعارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن • فاستأنف ومحكمه القاهرة الابتدائية ( بهينه استئنافية ) قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد • فعارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن • فطمع المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى باعتبار معارضته الاستئنافي كأن لم تكن قد شابه البطلان ، ذلك بان المحكمة فصلت في المعارضة بحكمها المطعون فيه برغم خلو ملف الدعوى من المفردات عدا تقرير المعارضة ، كما أن أسباب ذلك الحكم لم تحرر وتودع ملف الدعوى خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره وحتى تاريخ الطعن ، الامر الذي يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

ومن حيث ان الين من محضر جلسة المعارضة الاستئنافي التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن حضورها رغم علمه بها فقضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن . لما كان ذلك ، وكان القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن هو - طبقا لص الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية جزاء يتعين ايقاعه حتما في حالة تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة المحددة لنظر الدعوى بغير عذر ، وكان الطاعن لايماري في ان تخلفه عن الحضور في الجلسة المحددة لنظر معارضته الاستئنافي كان بغير عذر ، كما لا يدعى انه اضر بسبب عدم ضم مفردات الدعوى الى ملف المعارضة وقت نظرها فانه لامحل لما يشير في هذا الشأن اذ لامصلحة له من وراء اثارته لانه لم يمس له حقا ولم يحرم من ابداء دفاعه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على ان الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة الشهادة سالفة البيان فان مناه في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ماتقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ونقضه موضوعا .

## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، و ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد رفيق البسطويسى .

(٧٠)

### الطعن رقم ٢٧٣٩ لسنة ٥٠ القضائية

- ١ - نقض « التقرير بالطعن » • « تقديم الأسباب » • « ميعاده » •  
التقرير بالطعن بالنقض فى الميعاد • دون تقديم الأسباب • اثره : عدم قبول الطعن شكلا • اساس ذلك ؟
- ٢ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مايو فوره » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » • نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها » •  
قول الطاعن انه اصاب بعاهه اثناء الشجار منعه من الاعتداء على المجنى عليه • وطلبه مناقشة الطبيب الشرعى • دفاع جوهرى • وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا • مخالفة ذلك اخلال بحق الدفاع •

١ - متى كان الطاعنين الثانى والثالث وان قررا بالطعن فى الميعاد الا  
أنهما لم يقدمتا أسبابا لطعنهما ، ولما كان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط  
اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى  
حدده القانون هو شرط لقبوله ، وان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان  
وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتى عنه ، فان الطعن المقدم  
من كلا الطاعنين المذكورين يكون غير مقبول شكلا •



٢ - متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن ساق الأدلة التي عول عليها  
أورد دفاع الطاعن أنه بعد إصابته لم يكن يقوى على الاعتداء وأنه يطلب  
مناقشة الطبيب الشرعى فى ذلك ورد عليه بقوله «...» أما عن طلب مناقشة  
الطبيب الشرعى مقدم التقرير الطبى الشرعى فإن المحكمة تلقت عنه لانه غير  
منتج وقائم على افتراض دفاع مرسل لادليل عليه ولاصدى له فى الأوراق ،  
لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن سالف الذكر بعد دفاعا جوهريا - فى  
صورة الدعوى - ومؤثرا فى مصيرها اذ قد يترتب على تحقيقه تغير وجه  
الرأى فيها ، فانه كان يتعين على المحكمة ان تستجلى بداءة ما اذا كانت اصابة  
الطاعن قد حدثت قبل أو بعد اصابة المجنى عليه ، وأن تحقق فى الحالة الاولى  
مدى قدرة الطاعن على مقارفة ما أسند اليه من اعتداء عن طريق المختص فنيا  
وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل والتفت عن دفاع الطاعن بمقولة  
انه غير منتج وقائم على افتراض وأنه مرسل لادليل عليه فان الحكم المطعون  
فيه يكون معيا بالاخلال بحق الدفاع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين ١ - المتهم الاول : احدث عمدا بالمتهم  
الثالث اصابه فى يده اليمنى الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي نشأ  
عنها عاهة مستديمة - ٢ - المتهم الثانى ضرب عمدا المتهم الاول بسيخ من  
الحديد على رأسه فأحدث به الاصابه الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى  
والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى كسر منخسف بعظام  
الجمجمة مما يعرضه للأمراض السحائية والمخيه والشلل وتقدر بنحو ٢٥٪  
٣ - المتهم الثالث أحدث عمدا بالمتهم الأول اصابه برجله اليمنى الموصوفة  
بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوما . وطلبت  
من السيد مستشار الاحالة حالتهم الى محكمة الجنايات لمعاتبتهم طبقا للقيد  
والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة

قُضت حضوريا للأول وغايبا للثاني والثالث أولا بمعاقة المتهم الأول بالحبس مع الشغل سنة واحدة وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم • ثانيا - بمعاقة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبمعاقة المتهم الثالث بتفريجه عشر جنهات وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها على كل منهما لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم •

وطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعن المحكوم عليهما الثانى والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

من حيث ان الطاعنين الثانى والثالث وان قررا بالظن فى الميعاد الا انهما لم يقدموا اسبابا لظنهما ، ولما كان التقرير بالظن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الظن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالظن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتى عنه ، فان الظن المقدم من كلا الطاعنين المذكورين يكون غير مقبول شكلا •

ومن حيث ان الظن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون •

ومن حيث ان ما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة احدثت عاهة مستديمة قد شابه اخلال بحق الدفاع ذلك بأن دفاعه قام على أنه أصيب أولا وأنه لا يمكنه مع اصابته مقارنة ما أسند اليه من اعتداء وطلب تحقيقا لهذا الدفاع مناقشة الطيب الشرعى الا أن الحكم أعرض عن ذلك ورد عليه بما لا يصلح ردا مما يبيح ويوجب نقضه •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن وآخرين التحموا في عراك مع المجنى عليه ووالده وأثناءها ضرب الطاعن المجنى عليه بساطور على يده اليمنى وأحدث به إصابة العاهة ، وضرب والد المجنى عليه الطاعن بسنخ من الحديد على رأسه فأحدث به إصابة العاهة كما ضرب المجنى عليه بسنخ من الحديد على رجله اليمنى وأحدث به إصابة تقرر لملاجها مدة لاتزيد على عشرين يوما . وبعد أن ساق الادلة التي عول عليها أورد دفاع الطاعن أنه بعد إصابته لم يكن يقوى على الاعتداء وأنه يطلب مناقشة الطبيب الشرعى فى ذلك ورد عليه بقوله « ... » اما عن طلب مناقشة الطبيب الشرعى مقدم التقرير الطبى الشرعى فان المحكمة تلتفت عنه لانه غير منتج وقائم على افتراض دفاع مرسل لادليل عليه ولاصدى له فى الأوراق ، لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن سالف الذكر يعد دفاعا جوهريا - فى صورة الدعوى - ومؤثرا فى مصيرها اذ قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الرأى فيها . فأنه كان يتعين على المحكمة أن تستجلى بداءة ما اذا كانت إصابة الطاعن قد حدثت قبل أو بعد إصابة المجنى عليه ، وأن تحقق فى الحالة الأولى مدى قدرة الطاعن على مقارفة ما أسند اليه من اعتداء عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل والتفت عن دفاع الطاعن ( بمقوله أنه غير منتج وقائم على افتراض ) وأنه مرسل لادليل عليه فان الحكم المطعون فيه يكون معيا بالاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن الأول .



## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمى راغب ، وجمال الدين منصور ،  
وسمير ناجى ، ومحمد عبد المنعم البنا .

(٧١)

### الطعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٥٠ القضائية

١ - حكم « بياناته » « بيانات حكم الادانة » « تسببيه » تسبیب  
معيب » .

حكم الادانة . فى جريمة الضرب المنصوص عليها بالمادة ١/٢٤١  
عقوبات . بياناته ؟

٢ - دعوى مدنية « الصفة والمصلحة فيها » « نظريها والحكم فيها » .  
تعويض . نقض « اسباب الطعن » مايقبل منها » .  
المقاصة . شرط وقوعها ؟

١ - لما كان من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة يجب أن يبين  
مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى استند اليها وأن يذكر مؤداه حتى  
يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون  
تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وكان من المقرر كذلك  
أن شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون المرض أو العجز  
عن الاشتغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين  
يوماً مما يتعين معه على المحكمة عند تطبيق تلك المادة أن تبين أثر الضربات  
والجروح ومدى جسامتها ، وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنين بالمادة  
١/٢٤١ من قانون العقوبات قد استند فى قضائه بذلك الى أقوال المجنى

عليهم والتقارير الطبيه دون أن يورد مؤدى تلك الاقوال والتقارير وبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ودون أن يبين أثر الاصابات التى أحدثها الطاعنان بالمجنى عليهما ومبلغ جسامتها •

٢ - اذ كان يشترط لوقوع المقاصه أن يكون الدينان متقابلين بمعنى أن يكون المدين فى كل من الدينين هو بنفسه وبذات صفته الدائن فى الآخر ، وكان المدعى عليهما فى دعوى التعويض المقامة من الطاعنين هما غير المدعية فى دعوى التعويض المقامة ضدهما ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض دعوى الطاعنين استادا الى أن كلا الطرفين قد أصابه ضرر يكاد يساوى ما أصاب الطرف الآخر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون •

## الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم ( أولا ) الطاعنين وآخرين أحدثوا عمدا ب . . . . . الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أعجزته عن اشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما • ( ثانيا ) الطاعن الثانى وآخر : - احداثا عمدا بالتهمة السابعة . . . . . الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى أعجزتها عن اشغالها الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وطلبت عقابهم بالمادتين ٢٤١/١، ٢٤٢/١ من قانون العقوبات وادعت . . . . . ابنة المتهم السادس مدنيا قبل المتهمين ( الطاعنين ) بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت كما ادعت كل من المتهمين الثانى والخامس ( الطاعنين ) مدنيا قبل المتهمين السادس . . . . . والسابعة . . . . . بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة النزاهة الجزئية قضت حضوريا على المتهمين ( الطاعنين ) عملا بمادتي الاتهام بتقريم كل منهما خمسين جنيها وفى الدعويين المدينتين برفضهما • فاستأنف المحكوم

عليهما ( الطاعنان ) والمدعية بالحقوق المدنية ومحكمة القاهرة الابتدائية .  
 ( هيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع .  
 يرفضها وتأيد الحكم المستأنف .  
 فطن المحكوم عليهما ( الطاعنان ) فى هذا الحكم بطريق  
 النقض ... الخ

## المحكمة

حيث ان مبنى الوجه الأول للطن ان الحكم المطعون فيه اذ دأف  
 الطاعنين بجريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ١/٢٤١ من قانون  
 العقوبات قد شابه القصور فى التسبب ذلك بانه لم يورد مؤدى الأدلة  
 اتى استند اليها فى قضائه بالأدانة ولم يبين درجة جسامه اصابات المجنى  
 عليهم مما يعيه ويوجب نقضه .

وحيث ان الين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى  
 الجنائية ضد الطاعنين وآخرين طالبه معاقبتهم بالمادتين ٢٤١/٢٤٢١/٢٤٢٢  
 من قانون العقوبات وذلك بوصف أنهم ( أولا ) الطاعنين وآخرين : -  
 أحدثوا عمدا ب ... الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والى أعجزته  
 عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ... ( ثانيا ) الطاعن  
 الثانى وآخر أحدثا عمدا بالتهمة السابعة ... الاصابات الموصوفة  
 بالتقرير الطبى والى أعجزتها عن أشغالها الشخصية مدة تزيد على عشرين  
 يوما والحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد  
 وصف الاتهام ومادتى القاتون المطلوب تطبيقهما حصل واقعة الدعوى  
 فى قوله : أن الواقعة تخلص فيما أبلغ به وقرره المتهمون بالتحقيقات ومابلغ  
 للشرطة من أمين الشرطة ... من حصول مشاجرة بين المتهمين من  
 الأول الى الخامس من ناحية والمتهمين السادس والسابعة ومن فوضت



النسابة الأمر بشأنهم للمحكمة من ناحية أخرى واصابة المجنى عليهم وهم من بين ذات المتهمين بالاصابات المينة بالتقارير الطبية المرفقة واذ سئل كل من المجنى عليهم اتهم المتهمين الميين بالقيد والوصف بأحداث اصابتهم ، ثم خلص الحكم الى ادانة الطاعنين وباقي المتهمين مبررا قضاءه بذلك في قوله « ومن حيث أنه عن التهم المسندة الى كل منهم فهي ثابتة من أقوال المجنى عليهم والتقارير الطبية المرفقة ومن ثم يتعين عقاب المتهمين طبقا لمواد الاتهام » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي أستند اليها وان يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وكان من المقرر كذلك أن شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون المرض أو العجز عن الاشغال الشخصية الذي نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوما مما يتعين معه على المحكمة عند تطبيق تلك المادة أن تبين أثر الضربات والجروح ومدى جسامتها ، وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بالمادة ٢٤١/١ من قانون العقوبات قد أستند في قضائه بذلك الى أقوال المجنى عليهم والتقارير الطبية دون أن يورد مؤدى تلك الاقوال والتقارير ويبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بناصرها القانونية ودون أن يبين أثر الاصابات التي أحدثها الطاعنان بالمجنى عليهما وبلغ جسامتها .

وحيث أن مبنى الوجه الثاني للطعن أن الحكم المطعون فيه - مع قضائه بالادانة في جريمة الضرب التي كان الطاعنان مجنيا عليهما فيها - قد رفض دعواهما المدنية استنادا الى أن الاعتداء بالضرب كان متبادلا بين الطرفين وأن الضرر يكاد يكون متساويا في الجانبين ، وهي مقاصة غير جائزة قانونا لاختلاف الخصوم في الدعويين هذا الى أن ماأشار اليه الحكم من ان الضرر يكاد يكون متساويا يفيد التسليم بان الضرر

لم يكن متساويا بالفعل ، وهو ما يصبم الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .  
ويعيه مما يوجب نقضه .

وحيث ان الين من مطالعة الأوراق أن الطاعنين ادعى مدنيا قبل  
كل من ..... ، ..... طالين الزامهما متضامين بان يؤديا لهما ٥١  
جنيها على سبيل التعويض المؤقت كما أدعت ..... مدنيا قبل الطاعنين  
وآخرين طالبة الزامهم بان يدفعوا لها ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت  
أيضا ، والحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انتهى الى  
رفض الدعويين مبررا قضاؤه بذلك في قوله « ومن حيث عن الدعويين  
المدينيتين فهما من طرفي التشاجر وترى المحكمة أن الضرر بالنسبة  
للطرفين يكاد يتساوى ومن ثم تقضى برفض كلا الدعويين ، ، لما كان  
ذلك ، وكان يشترط لوقوع المقاصة أن يكون الدينان متقابلين بمعنى  
أن يكون المدين في كل من الدينين هو بنفسه وبذات صفته الدائن في  
الآخر ، وكان المدعى عليهما في دعوى التعويض المقامة من الطاعنين عما  
غير المدعية في دعوى التعويض المقامة ضدهما ، فان الحكم المطعون فيه  
اذ قضى برفض دعوى الطاعنين استادا الى أن كلا الطرفين قد أصابه  
ضرر يكاد يساوى ما أصاب الطرف الآخر يكون قد أخطأ في تطبيق  
القانون ، لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب  
نقضه والاحالة بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية .

## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمي راغب ، وجمال الدين منصور ،  
ومحمد محمود عمر ، وسهير ناجي .

(٧٢)

### الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٥ القضائية

١ - تهريب جمركي • عقوبة « تطبيقها » • تعويض •

المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ توجب الحكم بالتعويض  
المنصوص عليه فيها الى جانب عقوبتي الحبس والغرامة •

٢ - عقوبة « العقوبة التكميلية » « تطبيقها » • تعويض •

العقوبة الاصلية المقررة للجريمة الاشد • تجب العقوبات الاصلية المقررة  
لما عداها من جرائم دون العقوبات التكميلية • علة ذلك ؟

اعمال الحكم المطعون فيه حكم المادة ٣٢ عقوبات • واغفاله الحكم  
بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ • خطأ  
في تطبيق القانون •

٣ - تهريب جمركي • دعوى جنائية « تحريكها » • نقض « اسباب  
الطعن • مايقبل منها » •

- عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات  
بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم • قبل صدور طلب كتابي من  
المدير العام للجمارك أو من ينيبه •  
اغفال هذا البيان في الحكم • بطلانه • ولو ثبت بالاوراق صدور  
الطلب •



١ - المادة ١٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد أوجبت الى جانب الحكم بالحبس والغرامة القضاء بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة ، فاذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الاصناف الممنوعة كان التعويض معادلا لمثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر .

٢ - الاصل ان العقوبة الأصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة يجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون ان يمتد هذا الجب الى العقوبة التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد النىء الى اصله او التعويض المدنى للخزانة او اذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتى هى فى واقع امرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم اخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الاشد ، فان الحكم المظمون فيه اذا عمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

٣ - مؤدى ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من انه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية او اتخاذ اية اجراءات فى جرائم التهريب الا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك او من ينيه » . هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية او مباشرة اى اجراء من اجراءات بدء تسييرها امام جهات التحقيق او الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيه فى ذلك ، واذا كان هذا من البيانات الجوهرية التى يجب ان يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يفتى عن النص عليه بالحكم ان يكون تابا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها ( أولا ) جلبت جوهرًا مخدرًا ( أفبونا ) الى جمهورية مصر العربية دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة المختصة . ( ثانيا ) شرعت في تهريب البضائع المينة بالتحقيق بأن احضرتها معها عند قدومها من الخارج وحاولت ادخالها الى جمهورية مصر العربية بطريق غير مشروع دون ان - توضحها بالافرار المقدم منها الى السلطات الجمركية وكان ذلك بقصد التخلص من اداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة وخاب اثر الجريمة لسبب لادخل لارادتها فيه هو ضبطها والجريمة متلبسا بها . وطلبت الى مستشار الاحالة احوالها الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقتها طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول رقم ١ الملحق بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمها الف جنيه ومصادرة المضبوطات باعتبار ان التهمة الاولى الموجهة اليها هي احرار مخدر بغير قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دان المطعون ضدها بجريمتي احرار جوهر مخدر والشروع في تهريبه بقصد التخلص من اداء الرسوم الجمركية قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بانه اغفل القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاوراق ان النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضدها بوصف انها جلبت جوهرًا مخدرًا «أفيون»، وانها شرعت في تهريبه بمحاولة ادخاله الى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص من اداء الرسوم الجمركية ، وطلبت عقابها بمقتضى احكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل وقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وخلص الحكم المطعون فيه الى استبعاد تهمة الجلب واعتبر المطعون ضدها مجرزه للمخدر المضبوط بغير قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي وقضى بمعاقبتها بالحبس مع النفل لمدة سنة واحدة وتغريمها الف جنيه ومصادرة المضبوطات عن التهمتين المستدتين اليها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد أوجبت الى جانب الحكم بالحبس والغرامة القضاء بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة ، فاذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف المنوعة كان التعويض معادلا مثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة ايها أكثر ، وكان الأصل ان العقوبة الأصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لايقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون ان يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشيء الى اصله او التعويض المدنى للخزانه او اذا كانت ذات طبيعه وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتى هى فى واقع امرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعه الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم اخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الاشد ، فان الحكم المطعون فيه اذا عمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وانقل الحكم بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان مؤدى مانصت عليه الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من انه « لايجوز رفع الدعوى العمومية او اتخاذ اية اجراءات فى جرائم التهريب الا بطلب كتابى من المدين



العام للمجمارك أو من ينيه ، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها امام جهات التحقيق او الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للمجمارك أو من ينيه فى ذلك واذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب ان يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يقتضى عن النص عليه بالحكم ان يكون ثابتا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . لما كان ماتقدم ، وكان مبنى الطعن هو مخالفة القانون لاغفال الحكم توقيع التعويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وكان الحكم قد خلا من الاشارة الى ان الدعوى الجنائية اقيمت بطلب كتابى من المدير العام للمجمارك أو من فوضه فى ذلك ، وهو ما يعنيه بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون ، فانه يتعين ان يكون مع النقص الاحالة .

## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمي راغب ، وجمال الدين منصور ،  
ومحمد محمود عمر ، ومحمد عبد المنعم البنا .

( ٧٣ )

### الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ القضائية

١ - موظفون عموميون • قانون « تفسيره » • قطاع عام • مؤسسات  
عامة • شركات القطاع العام •

شركة القطاع العام • ماهيتها ؟ المادتان ٢٨ ، ٣٢ من القانون رقم ٦٠  
لسنة ١٩٧١ •

لمجلس ادارة الشركة السلطات اللازمة لمباشرة نشاطها دون التقيد  
بموافقة المؤسسة العامة • وله وضع اللوائح الداخلية •

المؤسسة العامة • وحدة اقتصادية قابضة • يقتصر دورها على التخطيط  
والتابعة •

اختصاصات رئيس مجلس الادارة ؟ المادة ٥٤ من القانون المذكور •  
حق الوزير في تنحية رئيس وأعضاء مجلس الادارة •

٢ - قانون « تطبيقه » • موظفون عموميون • مؤسسات عامة • شركات  
القطاع العام •

استقلال شركة القطاع العام عن المؤسسة العامة في أداء نشاطها •  
علاقة رئيس مجلس الادارة • بالشركة • علاقة تعاقدية • أساس ذلك •  
وآثره ؟

إشراف المؤسسة العامة لا يضيف على الوحدة الاقتصادية وصف السلطة  
العامة • تعيين رئيس مجلس الادارة بقرار جمهوري • تنظيم للعلاقة  
التعاقدية • عدم اسباغها صفة الموظف العام عليه • أساس ذلك ؟

٣ - امتناع عن تنفيذ حكم • موظفون عموميون • شركات القطاع العام •

إيراد المشرع نصا كلما رأى اعتبار العاملين في شركات القطاع العام في حكم الموظفين العاملين في موطن ما •

مؤدى عدم النص : يتمتع معه انزال حكم المادة ١٢٣ عقوبات عليهم •

٤ - امتناع عن تنفيذ حكم • موظفون عموميون • شركات القطاع العام •

محكمة النقض « سلطتها » •

عدم اعتبار الطاعن موظفا عاما في حكم المادة ١٢٣ عقوبات • أثره ؟

٩ - من مقتضى المادتين ٢٨ ، ٣٢ من القرار بقانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذى يحكم واقعة الدعوى ان شركة القطاع العام وحدة اقتصادية ذات شخصية اعتبارية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقا لخطة التمية ، ووصولا الى هذه الغاية خول مجلس ادارة الشركة السلطات اللازمة لمباشرة النشاط دون التقيد بموافقة المؤسسات العامة التى انحسرت سلطاتها واقتصرت - وفقا للمادة الثالثة من القانون - على التخطيط ومتابعة تحقيق الأهداف المقررة للوحدات الاقتصادية التابعة لها والتسيق بينها وتقييم ادائها دون تدخل فى شئونها التنفيذية وذلك بحسبان أن المؤسسة أضحت وحدة اقتصادية قابضة تقوم فى مجال نشاطها بالمشاركة فى تنمية الاقتصاد القومى الاشتراكى ومعاونة الوزير فى تحقيق أهداف خطة التمية ، وانطلاقا من هذا المفهوم فى استقلال الشركة فى اداء رسالتها خولت المادة ٤٩ من القرار بقانون آنف اليان مجلس الادارة جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التى تقتضيها أغراض الشركة ، ورغبة فى تحرير الشركات من القيود فى حدود الاطار العام المرسوم لها نيط بالمجلس - كقيادة جماعية وضع اللوائح الداخلية لتنظيم أعمال الشركة وادارتها ، كما نصت المادة ٥٤ من القرار بقانون على ان يختص رئيس مجلس الادارة بإدارة الشركة



وتصرف شئونها ومن اخصها تنفيذ قرارات مجلس الادارة • وخول الوزير في المادة ٥٢ من القرار بقانون تنحية رئيس واعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم اذا رأى في استمرارهم اضرارا بمصلحة العمل

٢ - لما كانت المادة الأولى من مواد اصدار القرار بقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذى يحكم واقعة الدعوى - قد نصت على ان تسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا النظام • وكانت المادة الأولى منه قد خولت مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية وضع هيكل تنظيمى لها وجدول بالمقررات الوظيفية ونظمت المادة الخامسة منه طرق التعيين فى الوظائف المختلفة للوحدة الاقتصادية فنصت على أنه فيما عدا رئيس مجلس الادارة وأعضاء مجلس الادارة الذين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية يكون التعيين فى وظائف الادارة العليا بقرار من الوزير المختص • مما مفاده مجتمعا استقلال شركة القطاع العام عن المؤسسة العامة فى اداء نشاطها وان عمل رئيس مجلس ادارة الشركة بعد وظيفة من وأثقفها يتقاضى شاغلها عنها اجرا وبديل تمثيل مقابل انصرافه الى عمله بها والتفرغ لشئونها شأنه فى ذلك شأن سائر العاملين مما يجعل علاقته بهذه الشركة ليست تنظيمية بل علاقة عمل تعاقدية تتميز بعنصر التبعية المميزة لعقد العمل وتتفق عنه صفة الموظف العام وليس من شأن اشراف المؤسسة العامة وما لها من سلطة التخطيط والتسيق والمتابعة والتقييم أن يضافى على الوحدة الاقتصادية وصف السلطة العامة وانما تظل هذه الوحدة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تمارس نشاطها فى نطاق القانون الخاص تربطها بموظفيها علاقة تعاقدية يحكمها قانون العمل كما تخضع لاحكام القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة مانصت عليه المادة ٤٨ من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ من ان تعيين رئيس مجلس ادارة الشركة يكون بقرار من رئيس الجمهورية لان ذلك لا يمدو فى حقيقة ان يكون تنظيمها

للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الادارة وبين الشركة التي يعمل بها بالإضافة الى أن أداة التعيين لاتسبغ عليه صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة في جانبه وهي ان يعهد الى الشخص بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أشخاص القانون العام الاخرى بأسلوب الاستغلال المباشر عن طريق شغله وظيفه تدرج في التنظيم الاداري لهذا المرفق مما مؤداه ان رئيس مجلس الادارة لا يعد موظفا عاما في المفهوم العام للموظف العام •

٣ - المشرع كلما رأى اعتبار العاملين في شركات القطاع العام في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد فيه نصا كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الاموال الاميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في الحاق ضرر جسيم بالاموال العامة وغيرها من الجرائم الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقره مستحدثه نصت على ان يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار اليها مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة أو احدى الهيئات العامة في مالها بصيب مابأية صفة كانت فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العموميين في هذا المجال فحسب دون سواء • لما كان ذلك وكان المشرع لم يورد نصا من شأنه أن يجعل العاملين في شركات القطاع العام وعلى رأسهم رئيس مجلس الادارة في حكم الموظف العام في مفهوم نص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ومن ثم فلا مجال لانزال حكم هذه المادة على رئيس مجلس الادارة الذي تنحصر عنه صفة الموظف العام •

٤ - لما كان الطاعن وهو يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة احدى شركات القطاع العام لا يعد موظفا عاما في حكم المادة ١٢٣ من قانون

العقوبات ، فان النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون فى محله ، ومن ثم يتعين على هذه المحكمة اعمالا لنص المادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون والقضاء بالناء الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما اسند اليه ورفض الدعوى المدنية .

## الوقائع

اقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر امام محكمة جنح عابدين ضد الطاعن بوصف انه واخر فى خلال الفترة من ٢١ الى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ استعملا سلطة وظيفتهما فى وقف تنفيذ الأحكام المينة بصحيفة الدعوى وامتنعا عن تنفيذها رغم اذارهما رسميا على يد محضر فى ١٣ ، ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ وكان التنفيذ داخلا فى نطاق اختصاصهما. الوظيفى وطلب معاقبتهم بالمادة ١٢٣ عقوبات وبأن يؤديا له على وجه التضامن مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا فى ١٣ من يناير سنة ١٩٧٤ عملا بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات أولا : برفض الدعين بعدم قبول الدعوى الجنائية وبعدم جواز نظرها . ( ثانيا ) بحبس المتهم الاول ( الطاعن ) ستة أشهر مع الشغل وكفاله خمسين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع الى المدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ( ثالثا ) ببراءة المتهم الثانى مما اسند اليه ورفض الدعوى المدنية قبله . فعارض المتهم الأول ( المحكوم عليه ) وقضى فى معارضته فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ بعدم جواز المعارضة . فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غايا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى فى معارضته ( أولا ) بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه والزم المحكوم عليه بأن



## الحكمة

وحيث انه يبين من الاوراق أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بادانته الطاعن على قوله « أن المركز الوظيفي الذي كان يشغله المتهم - المعارض أبان عمله كرئيس مجلس ادارة الشركة التي يعمل بها المدعى بالحق المدني واثناء اجراء تنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الاخير ضد الشركة المذكورة يبين ان السادة رؤساء مجالس ادارات الشركات انما يعينون من قبل المؤسسات العامة التي تتبعها هذه الشركات - وذلك أبان تبعيه الأخيرة لها تلك التبعية التي استظل المتهم المعارض بظلمها وقت تعيينه حيث عين المتهم بموجب القرار الجمهوري رقم ١٠٢٢ لسنة ١٩٧٢ ويتم ذلك باستصدار قرارات جمهورية. بالتعيين وبالتالي فيكونون من الموظفين العموميين وتكون علاقتهم بالمؤسسة:

العام والوزير المختص علاقه تنظيمية قد تصل الى تنجيتهم بقرار من رئيس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص متى اقتضت ذلك مصلحة العمل في الشركة وذلك وفق نصوص المواد ٢١/ج ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٥٢ ، ٥٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وكذلك القرار بقانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ في مواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٤/١٩ ، ٤/٤٨ - ١/٥٢ - ٥٢ والقانون الاخير هو الذي تعين المتهم في ظل سريان أحكامه ٠٠٠ ، ورتب انحكم على ذلك قوله « ان المتهم تين أنه قد عين بموجب القرار الجمهوري رقم ١٠٢٢ لسنة ١٩٧٢ الذي استصدره الوزير المختص بعد ترشيح المؤسسة له التابعة لها الشركة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ومن ثم صار رئيسا لمجلس ادارتها معينا باداة قانونية لأداء عمل دائم في خدمة قطاع اقتصادي من قطاعات الدولة الأمر الذي يضحى معه المذكور موظفا عاما يتدرج تحت من عتيم المادة ٢/١٢٣ عقوبات ، ٠ لما كان ذلك ، وكان من مقتضى للمادتين ٢٨ ، ٣٢ من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام - الذي يحكم واقعة الدعوى - أن شركة القطاع العام وحدة اقتصادية ذات شخصية اعتبارية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا لخطة التنمية ، ووصولا الى هذه الغاية خول مجلس إدارة الشركة السلطات اللازمة لمباشرة النشاط دون التقيد بموافقة المؤسسات العامة التي انحسرت سلطاتها واقتصرت - وفقا للمادة الثالثة من القانون - على التخطيط ومتابعة تحقيق الاهداف المقررة للوحدات الاقتصادية التابعة لها والتنسيق بينها وتقييم ادائها دون تدخل في شئونها التنفيذية وذلك بحسبان ان المؤسسة أضحت وحدة اقتصادية قابضة تقوم في مجال نشاطها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي الاشتراكي ومعاونة الوزير في تحقيق أهداف خطة التنمية ، وانطلاقا من هذا المفهوم في استقلال الشركة في اداء رسالتها خولت المادة ٤٩ من القرار بقانون آنف البيان مجلس الادارة جميع السلطات اللازمة للقيام بالاعمال التي تقتضيها اغراض الشركة ، ووجبة في تحرير الشركات

من القبول في حدود الاطار العام المرسوم لها نيط بالمجلس - كقيادة جماعية - وضع اللوائح الداخلية لتنظيم أعمال الشركة وإدارتها ، كما نصت المادة ٥٤ من القرار بقانون على أن يختص رئيس مجلس الادارة بإدارة الشركة وتحرير شئونها ومن اخصها تنفيذ قرارات مجلس الادارة • وخول الوزير في المادة ٥٢ من القرار بقانون تنحية رئيس وأعضاء مجلس الادارة للمعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم اذا رأى في استمرارهم اضرارا بمصلحة العمل لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من مواد اصدار القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذي يحكم واقعة الدعوى - قد نصت على ان تسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام • وكانت المادة الأولى منه قد خولت مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية وضع هيكل تنظيمي لها وجدول بالمقررات الوظيفية ونظمت المادة الخامسة منه طرق التعيين في الوظائف المختلفة للوحدة الاقتصادية فنصت على أنه فيما عدا رئيس مجلس الادارة وأعضاء مجلس الادارة الذين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية يكون التعيين في وظائف الادارة العليا بقرار من الوزير المختص • مما مفاده مجتمعا استقلال شركة القطاع العام عن المؤسسة العامة في اداء نشاطها وان عمل رئيس مجلس ادارة الشركة بعد وظيفة من وظائفها يتقاضى شاغلها عنها اجرا وبدل تمثيل مقابل انصرافه الى عمله بها والتفرغ لشئونها شأنه في ذلك شأن سائر العاملين مما يجعل علاقته بهذه الشركة ليست تنظيمية بل علاقة عمل تعاقدية تتميز بعنصر التبعية المميزة لعقد العمل وتتفى عنه صفة الموظف العام وليس من شأن اشراف المؤسسة العامة ومالها من سلطة التخطيط والتسيق والمتابعة والتقييم ان يضافى على الوحدة الاقتصادية وصف السلطة العامة وانما تظل هذه الوحدة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تمارس نشاطها في نطاق القانون



الخاص تربطها بموظفيها علاقة تعاقدية يحكمها قانون العمل كما تخضع لاحكام القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة ما نصت عليه المادة ٤٨ من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ من أن تعين رئيس مجلس ادارة الشركة يكون بقرار من رئيس الجمهورية لان ذلك لا يعدو في حقيقته ان يكون تنظيمًا للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الادارة وبين الشركة التي يعمل بها بالإضافة الى ان اداة التعيين لا تسبغ عليه صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة في جانبه وهي أن يعهد الى الشخص بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الاستقلال المباشر عن طريق شغله وظيفة تدرج في التنظيم الإداري لهذا المرفق مما مؤاده ان رئيس مجلس الادارة لا يعد موظفًا عامًا في المفهوم العام للموظف العام . لما كان ذلك ، وكان المشرع كلما رأى اعتبار العاملين في شركات القطاع العام في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد فيه نصا كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الاموال الاميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بالاموال العامة وغيرها من الجرائم الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى المادة ١١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على ان يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار اليها مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما يأت به صفة كانت فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العموميين في هذا المجال فحسب دون سواء . لما كان ذلك ، وكان المشرع لم يورد نصا من شأنه أن يجعل العاملين في شركات القطاع

العام وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة في حكم الموظف العام في مفهوم نص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ومن ثم فلا مجال لانزال حكم هذه المادة على رئيس مجلس الإدارة الذي تنحصر عنه صفة الموظف العام . لما كان ذلك ، وكان الطاعن ، وهو يشغل وظيفة رئيس مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام لا يعد موظفا عاما في حكم المادة ١٢٣ من قانون العقوبات فان النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في محله ، ومن ثم تبين على هذه المحكمة أعمالا لنص المادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون والقضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية .

## جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨١

بإدارة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضويه السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، وإبراهيم حسين رضوان ،  
ومحمد سالم يونس ، ومحمد رفيق البسطويسى .

(٧٤)

### الطعن رقم ٣٤٦٨ لسنة ٥٠ القضائية

اشكال فى التنفيذ « ماهيته » • طعن « الطعن بالنقض » • نقض  
« مالايجوز الطعن فيه من الأحكام » •

الاشكال فى التنفيذ • وروده على طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتا حتى  
يفصل فى النزاع نهائيا •

صيورة الحكم المستشكل فى تنفيذه نهائيا لعدم الطعن فيه بطريق النقض  
آثره • انقضاء أثر الحكم الصادر فى الاشكال •

الطعن بالنقض فى هذا الحكم غير جائز •

متى كان الاشكال لايرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى  
يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع ، اذا كان باب الطعن مازال  
مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، كان  
يدين من كتاب نيابة بنها الكلية المؤرخ فى ١١ من يناير سنة ١٩٨١ المرفق  
بالاوراق أن الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر  
بتاريخ الأول من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى الجنبه ٣٢٥ لسنة ١٩٧٦ مستأنف  
بنها المستشكل فى تنفيذه ، فان ذلك الحكم يكون قد صار نهائيا حائزا لقوة  
الأمر المقضى بعدم الطعن فيه بطريق النقض ، ويضحى بذلك الحكم الصادر  
فى الاشكال وهو حكم وقتى انقضى أثره بصيورة الحكم المستشكل فيه



نهائيا - غير جائز الطعن فيه بالنقض . لما كان ماتقدم ، فانه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (أولا) أقام بناء قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم . ( ثانيا ) اقام البناء المذكور غير مطابق للاصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الامن والقواعد الصحية . (ثالثا) أقام المبنى سالف الذكر وتكلفت قيمته مايزيد عن ألف جنيه بغير الحصول على موافقة اللجنة المختصة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٦ و ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ واللائحة التنفيذية ، ١/١ و ٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ وقرار الاسكان . ومحكمة جنح شبرا الخيمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد - الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنيهاً و ضعف الرسوم وتصحيح الاعمال المخالفة عن الاولى والثانية وتغريمه قيمة تكاليف المبنى الف ومائة جنيه . فعارض ، وقضى في معارضة يقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف كل من النيابة العامة والمتهم ومحكمة بنها الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول استئناف النيابة والمتهم شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وذلك بتغريم المتهم خمسة جنيهاً عن كل من التهمتين الاولى والثانية وتأيد فيما عدا ذلك . فاستشكل المحكوم عليه في هذا الحكم ومحكمة بنها الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت بعدم جواز الاشكال .

فطعن الاستاذ . . . . بصفته وكلا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

من حيث أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه في يوم

١٩ من فبراير سنة ١٩٧٥ ، أقام بناء بدون ترخيص وغير مطابق للاصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية ، وبغير الحصول على موافقة اللجنة المختصة رغم أن قيمة تكاليفه تزيد على ألف جنيه . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتغريمه خمسة جنيهات وضعف الرسوم والتسحيح للأعمال المخالفة عن التهمتين وتغريمه قيمة تكاليف المبنى وقدرها ألف ومائة جنيه ، فعارض وقضى فى معارضة برفضها ، فاستأنف وقضت المحكمة حضوريا بتاريخ الأول من ديسمبر سنة ١٩٧٧ بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المتهم خمسة جنيهات عن كل من التهمتين الأولى والثانية وتأيدته فيما عدا ذلك ، فاستشكل فى تنفيذ هذا الحكم ومحكمة ثانى درجة قضت بتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ بعدم جواز الاشكال ، فطعن فى هذا الحكم الاخير بطريق النقض بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ وأودع الاسباب التى بنى عليها الطعن بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ . لما كان ذلك وكان الاشكال لايرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع ، اذا كان باب الطعن مازال مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان يبين من كتاب نيابة بنها الكلية المؤرخ فى ١١ من يناير سنة ١٩٨١ لمرفق بالأوراق أن الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر بتاريخ الأول من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى الجلسة ٣٢٥ - لسنة ١٩٧٦ مستأنف بنها المستشكل فى تنفيذه ، فان ذلك الحكم يكون قد صار نهائيا حائزا لقوة الامر المقضى بعدم الطعن فيه بطريق النقض ، ويضحى بذلك الحكم الصادر فى الاشكال وهو حكم وقتى انقضى أثره بصيروره الحكم المستشكل فيه نهائيا - غير جائز الطعن فيه بالنقض . لما كان ما تقدم ، فانه يتمين القضاء بعدم جواز الطعن ، مع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه ، نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود هيكل ، ومحمد عبد الخالق  
النادي ، وصفوت خالد مؤمن ، وأحمد أبو زيد .

(٧٥)

الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٥ القضائية

١ - نقض « أسباب الطعن ، مالا يقبل منها » .

ادعاء وجود نقص بتحقيقات النيابة . تعيب للأجراءات السابقة على  
المحاكمة . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض .

٢ - مستشار الاحالة . بطلان . نقض « أسباب الطعن ، مالا يقبل منها » .

تخلف الطاعن عن الحضور امام مستشار الاحالة - حتى بفرض عدم  
اعلانه - لا يبطل القرار بالاحالة الى المحاكمة . علة ذلك ؟

قرار الاحالة . اجراء سابق على المحاكمة . الطعن ببطلانه لأول مرة امام  
محكمة النقض . غير مقبول .

٣ - محكمة الجنايات « الاجراءات امامها » . اجراءات « اجراءات  
المحاكمة » .

للمحاكم عامه . بما فيها محكمة الجنايات أن تسمع أثناء نظر الدعوى  
شهودا ممن لم ترد اسماؤهم في القائمة أو لم يعلنهم الخصوم سواء أكان ذلك  
من تلقاء نفسها أم بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير اعلان ، وان  
تستدعى أى شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله .

٤ - اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر تعیب » .



للمحكمة الجنائية الاستناد في حكمها الى أى عنصر من عناصر الدعوى ، متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث امامها . وكان فى امكان الدفاع تولى مناقشتها وتفنيدها .

٥ - حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » • « مالايعيبه فى نطاق التدليل » •

عدم التزام محكمة الموضوع بان تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها •

٦ - محكمة الجنایات • اجراءات « اجراءات المحاكمة » « مالايبطلها » •

العبرة فى المحاكمة هى بملف القضية الاصلی • خلو الصورة المنسوخة من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث • لاخلال بحق الدفاع •

٧ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • نقض « اسباب الطعن » مالا يقبل منها •

انباء الطعن على ما كان يحتمل ابدائه من دفاع موضوعى • غير جائز •

٨ - قتل عمد • اثبات « شهود » « خبرة » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » • « مالايعيبه فى نطاق التدليل » •

كفايه أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى ، تناقضا يستعصى على الملامة والتوفيق •

٩ - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • اثبات « بوجه عام » حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » •

تجريح أدلة الدعوى ، تأديا الى مناقضة الصورة التى ارتسمت بالدليل الصحيح فى وجدان المحكمة • غير جائز امام النقض • مثال •

١٠ - اثبات « بوجه عام » • جريمة « اثباتها » • سلاح •

جواز اثبات الجرائم على اختلاف انواعها بما فيها جريمتى احراز السلاح وذخيرته بكافة الطرق القانونية الا ما استثنى بنص خاص • مثال •

١١ - قتل عمد • سلاح • عقوبة « العقوبة المبررة » • نقض « أسباب الطعن ، مالا يقبل منها » • طعن « المصلحة في الطعن » •

اتهام الطاعن بعدة جرائم • مؤاخذته عنها بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لاحداهما اعمالا للمادة ٣٢ عقوبات • عدم جدوى النعى بدعوى الاخلال بحقه في الدفاع لعدم لفت نظره الى تعديل وصف تهمة أخرى •

١ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يشر بها ما يدعيه من وجود نقص في تحقیقات النيابة ومن ثم فلا يحل له - من بعد - أن يشر شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض اذ هو لا يعدو ان يكون تعييا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن في الحكم اذ العبرة في الاحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقیقات التي تحصل أمام المحكمة •

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار قرار الاحالة من مراحل التحقيق وان تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الاحالة - حتى بفرض عدم اعلانه - لا يبطل القرار بالاحالة الى المحاكمة ، فالقانون لم يستوجب حضوره كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال مافات مستشار الاحالة من اجراءات التحقيق وابداء دفاعه بشأنها أمامها ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان هذا الاجراء والا ترتب على البطلان اعادة الدعوى الى جهة التحقيق من بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد ، هذا فضلا عن أن الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يشر شيئا بشأن قرار الاحالة وكان هذا القرار اجراء سابقا على المحاكمة فإنه لا يقبل من الطاعن اثاره أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع •

٣ - مفاد نص المادة ٢٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يجوز للمحاكم ومحكمة الجنايات من بينها ان تسمع أثناء نظر الدعوى - في سبيل استكمال اقتناعها والسعى وراء الوصول الى الحقيقة - شهودا ممن لم ترد أسماؤهم في القائمة ولم يعلنهم الخصوم سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أو بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير إعلان وان تستدعى أى شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله ، كما أن لها وفقا للمادة ٢٩٣ من ذات القانون من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تأمر بإعلان الخبراء ليقدموا إيضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة .

٤ - للمحكمة الجنائية أن تستد في حكمها الى أى عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها وكان في إمكان الدفاع أن يتولى مناقشتها وتقنيدها بما يشاء .

٥ - لما كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بان تورد في حكمها من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاؤها ، فان في عدم تعرض المحكمة لأقوال شاهدين مدرجين في قائمة الشهود ما يفيد اطراحها لها اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التي عولت عليها في حكمها .

٦ - اذ كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة أجلت الدعوى لجلسة ١٩٧٩/١/٢٠ لضم تقرير الصفة التشريحية . وفي تلك الجلسة طلب المدافع عن الطاعن مناقشة الطبيب الشرعي فأجلت المحكمة الدعوى لسماعه . وبجلسة ١٩٧٩/١/٢٤ استتمت المحكمة لأقوال الطبيب الشرعي - في حضور الطاعن والمدافع عنه - وناقشته في تقريرها المقدم في الدعوى بما مفاده أن هذا التقرير قد ضم لملف الدعوى وكان معروضا على بساط البحث والمناقشة في الجلسة في حضور الطاعن



والمدافع عنه ، ولا يؤثر في ذلك ان محضر الجلسة قد خلا مما يفيد أن هذا التقرير قد ضم بملف الدعوى تنفيذاً لقرار المحكمة اذ الاصل في الاجراءات انها روعيت والعبرة في ذلك بحقيقة الواقع الذي كشفت عنه مناقشة المحكمة للطبيب الشرعى فيما ورد بتقريره المقدم في ملف الدعوى فكان من المتعين على الطاعن أن يبنى دفاعه من واقع هذا الملف ، واذ كان لا يدعى أنه طلب من المحكمة أن تطلعه على تقرير الصفة التشريحية وحيل بينه وبين الاطلاع عليه وسماع دفاعه في شأنه بما يفنده ، وقد كان في مكنته أن يتقدم بهذا الطلب الى المحكمة أما وهو لم يفعل فلا يقبل منه النعى على المحكمة التفاتها عن تحقيق اجراء كان عليه هو أو المدافع عنه ان يعلن عن رغبته في تحقيقه ، ولا على المحكمة اذا هي استتدت الى هذا التقرير في حكمها كعنصر من عناصر الدعوى مادام كان مطروحا على بساط البحث أمامها ، ولا يضير الحكم أن تكون الصورة المنسوخة قد جاءت خلوا من هذا التقرير لان العبرة في المحاكمة هي بملف القضية الاصلى .

٧ - لا يصح ان يبنى الطعن على ما كان يحتمل ان يديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يده بالفعل .

٨ - من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .

٩ - لما كان الحكم قد أثبت في مدوناته أن تقرير الصفة التشريحية تضمن نقلا عن التذكرة الطبية للسجنى عليه أنه يتكلم عند حضوره الى المستشفى كما حصل أقوال الطبيب الشرعى في الجلسة بأن كمية الدم التى وجدها عند التشريح تبلغ من نصف لتر الى ثلاثة ارباع اللتر وان كمية

اخرى فقدت نتيجة التزيف وان المجنى عليه ظل حيا لفترة تصل الى نصف ساعة ووفقا لوصف الاصابة الواردة في تقريره فان المجنى عليه كان يستطيع التحدث بتعقل لسلامة منطقة الرأس ، وكان الطاعن لايمارى في صحة ماورد بالتذكرة الطبية للمجنى عليه من قدرته على الحديث عقب اصابته وفيما نقله الحكم عن رأى الخير الفنى من استطاعة المجنى عليه التحدث بتعقل عقب اصابته ومن ان هذه الأدلة لها صداها في الأوراق ، وكانت إشارة المستشفى - بفرض صحة ما جاء بها من ان المجنى عليه كان في حالة سيئة لاتنفي ماأثبتته التذكرة الطبية وجزم به الطبيب الشرعى ، واذا كان ماأورده الحكم من أدلة سائغة نقلا عن الخير الفنى قد أثبت بغير معيب أن المجنى عليه كان يستطيع الحديث بتعقل عقب اصابته فلا يعدو الطعن عليه بدعوى مخالفة الثابت في الأوراق أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التى أرسمت في وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو مالايقبل لدى محكمة التقض .

١٠ - الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها ، الا مااستثنى منها بنص خاص ، جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها اليينة وقرائن الاحوال ، وكانت جريمة احرار السلاح المشسختن والذخيرة التى دين بها الطاعن لايشملها استثناء فانه يجرى عليها مايجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الاثبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على نسبة هذه الجريمة للطاعن من أقوال شاهدهى الاثبات نقلا عن المجنى عليه من أن الطاعن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية ومما جاء بتقرير الصفة التشريحية من اصابته ببيار نارى معمر بمقدوف مفرد يطلق من سلاح مشسختن واستخرج الغلاف النحاسى للطلقة من موضع الاصابة ، فان ماأورده الحكم من ذلك يكون استدلالا سائغا ويكفى لحمل قضائه ويضحى مايثيره الطاعن في هذا الخصوص ولا محل له .

١١ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث التي دانه بها تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة المقررة بها مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات وهي الاشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار التي دين الطاعن بها فإنه لا يكون له مصلحة في النعي على الحكم بالاخلاق بحقه في الدفاع لعدم لفت نظره الى تعديل وصف التهمة الثانية الخاصة بجريمة احراز السلاح المشتمل .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما : قتل ..... عمدا مع سبق الاصرار بان بيتا النية على قتله وأعدا لذلك أسلحة نارية وحادة « بندقية وسكين » وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه الطاعن عدة أعيرة نارية من البندقية التي كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فحدثت به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . الطاعن أيضا ( أ ) احرز سلاحا ناريًا بغير ترخيص « بندقية خرطوش » . ( ب ) احرن ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته ، وطلبت الى مستشار الاحالة حالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/٢٦، ٦١/٢ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ القسم الاول ب « بمعاقبة الطاعن بالاشغال الشاقة المؤبدة . على اعتبار أنه ( أولا ) قتل ..... عمدا ومع سبق الاصرار بان بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريًا « بندقية »



وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عدة أعيرة نارية من البندقية التي يحملها قاصدا من ذلك قتله فاصابة أحداها وحدثت به الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ( ثانيا ) ( أ ) أحرز بدون ترخيص سلاحا ناريا « بندقية مشخنة » . ( ب ) أحرز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

### المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار واحراز سلاح مشخن وذخيرته بنير ترخيص قد شابه البطلان في الاجراءات والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب ومخالفة الثابت في الأوراق وانطوى على الاخلاق بحق الدفاع . ذلك بأن النيابة العامة لم تسمع شاهد الاثبات الثاني في التحقيقات ولم تن بارفاق تقرير الصفة التشريحية بأوراق الدعوى قبل احالتها ، كما أن قرار مستشار الاحالة باحالة الدعوى الى محكمة الجنايات صدر باطلا لعدم اعلان الطاعن بالحضور أمامه مما يبطل الاجراءات المبني عليه . وقد عول الحكم - من بين ماعول على أقوال الشاهد الثاني والطبيب الشرعي التي أدليا بها في الجلسة مع انها لم يدرجا في قائمة شهود الاثبات واعرض عن أقوال شاهدين مدرجين في قائمة الشهود ، هذا الى أن المحكمة اطلعت وحدها على تقرير الصفة التشريحية دون أن يكون معروضا على بساط البحث والمناقشة في الجلسة في حضور الطاعن ليبدى رأيه فيه وقد خلت محاضر الجلسات مما يفيد أرفاق التقرير بعد أن أصدرت المحكمة قرارا بضمه ، كما خلت منه صورة الملف المنسوخ التي حصل عليها

الدفاع مما حجب عن ابداء دفاعه باستحالة رؤية المجنى عليه للطاعن والضارب من خلفه لحصول الاصابة بالظهر وقيام التناقض بين الدليلين القولى والفنى لان مفاد أقوال الشهود أن الطاعن أطلق النار على - المجنى عليه من سلاح غير مششخن بينما أثبت تقرير الصفة التشريحية أن أصابته من سلاح مششخن واستند الحكم الى هذين الدليلين مع ما بينهما من تعارض دون أن يعنى برفعه ، كما استند الى ماأوردته الدليل الفنى نقلا عن التذكرة الطبية للمجنى عليه من أنه كان قادرا على الكلام عقب الحادث عند دخوله المستشفى وذلك على خلاف الثابت بأشارة المستشفى أنه دخلها فى حالة صيئة ، وأخيرا فان الحكم نسب للطاعن جريمة احراز سلاح مششخن دون أن يورد الدليل الذى استند اليه فى ذلك وعدلت المحكمة وصف التهمة الثانية المينة فى أمر الاحالة الى احراز سلاح مششخن بغير ترخيص دون أن تلفت نظر الدفاع الى الوصف الجديد ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدى الاثبات وتقرير الصفة التشريحية وأقوال الطبيب الشرعى بالجلسة وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص فى تحقیقات النيابة ومن ثم فلا يحل له - من بعد - ان يثير شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض اذ هو لايمدو ان يكون تعييا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لايصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم اذ العبرة فى الأحكام هى باجراءات المحاكمة والتحقیقات التى تحصل أمام المحكمة . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار قرار الاحالة من مراحل

التحقيق وان تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الاحالة - حتى بفرض عدم اعلانه - لا يطل القرار بالاحالة الى المحاكمة ، فالقانون لم يستوجب حضوره كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم ان يطلب منها استكمال مافات مستشار الاحالة من اجراءات التحقيق وابداء دفاعه بها أمامها ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان هذا الاجراء والا ترتب على البطلان اعادة الدعوى الى جهة التحقيق من بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز ويكون النمی على الحكم في هذا الصدد غير سديد ، هذا فضلا عن أن الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن قرار الاحالة وكان هذا القرار اجراء سابقا على المحاكمة فإنه لا يقبل من الطاعن اثاره أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان مفاد نص المادة ٢٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يجوز للمحاكم ومحكمة الجنايات من بينها ان تسمع أثناء نظر الدعوى - في سبيل استكمال اقتناعها والسمی وراء الوصول الى الحقيقة - شهودا ممن لم ترد أسماؤهم في القائمة أو لم يعلنهم الخصوم سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أم بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير اعلان وان تستدعي أى شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله ، كما أن لها وفقا للمادة ٢٩٣ من ذات القانون من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تأمر بإعلان الخبراء ليقدموا ايضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة استمعت لأقوال الشاهد الثاني الذي أمرت باستدعائه دون أن يبدى الطاعن أو المدافع عنه اعتراضا على ذلك ، كما استمعت لأقوال الطبيب الشرعى بناء على طلب الدفاع ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه اذ عول في القضاء بالادانة - ضمن ماعول على أقوال هذا الشاهد وأقوال الطبيب الشرعى في الجلسة لما هو مقرر من أن للمحكمة الجنائية ان تستد في حكمها الى أى عنصر من



عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها وكان فى إمكان الدفاع ان يتولى مناقشتها وتقيدها بما يشاء . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بأن تورد فى حكمها من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاؤها ، فان فى عدم تعرض المحكمة لأقوال شاهدين مدرجين فى قائمة الشهود ما يفيد أطرافها لها اطمئنانا منها لادلة الثبوت التى عولت عليها فى حكمها ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة أجلت الدعوى لجلسة ١٩٧٩/١/٢٠ لضم تقرير الصفة التشريحية . وفى تلك الجلسة طلب المدافع عن الطاعن مناقشة الطيب الشرعى فأجلت المحكمة الدعوى لسماعه . وبجلسة ١٩٧٩/١/٢٩ استتمت المحكمة لأقوال الطيب الشرعى - فى حضور الطاعن والمدافع عنه - ناقشته فى تقريره المقدم فى الدعوى بما مفاده أن هذا التقرير قد ضم لملف الدعوى وكان معروضا على بساط البحث والمناقشة فى الجلسة فى حضور الطاعن والمدافع عنه ، ولا يؤثر فى ذلك أن محضر الجلسة قد خلا مما يفيد أن هذا التقرير قد ضم بملف الدعوى تنفيذا لقرار المحكمة اذ الأصل فى الاجراءات أنها روعيت والبرة فى ذلك بحقيقة الواقع الذى كشفت عنه مناقشة المحكمة للطيب الشرعى فيما ورد بتقريره المقدم فى ملف الدعوى فكان من المتعين على الطاعن أن يبنى دفاعه من واقع هذا الملف ، واذ كان لا يدعى أنه طلب من المحكمة أن تطلعه على تقرير الصفة التشريحية وحيل بينه وبين الاطلاع عليه وسماع دفاعه فى شأنه بما يفنده ، وقد كان فى مكتته أن يتقدم بهذا الطلب الى المحكمة لما هو لم يفعل فلا يقبل منه النعى على المحكمة التفاتها عن تحقيق اجراء كان عليه هو أو المدافع عنه أن يعلن عن رغبته فى تحقيقه ، ولا على المحكمة اذا هى استندت الى هذا التقرير فى حكمها كعنصر من عناصر الدعوى مادام كان مطروحا على بساط البحث أمامها ، ولا يضير الحكم أن تكون الصورة المنسوخة قد جاءت خلوا من هذا التقرير لان البرة فى المحاكمة هى

بمكلف القضية الأصلي ، ولا يقبل من الطاعن ما يدعيه بأن هذا الاجراء قد حجبه عن ابداء دفاعه بتعذر رؤية المجنى عليه للضارب له وقيام التناقض بين الدليلين القولي والفني لما هو مقرر من أنه لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبدية المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبدء بالفعل ويكون النفي على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم أنه حصل أقوال شاهد الاثبات الأول الرائد . . . . . رئيس مباحث بيلا بما مفاده أنه أثناء سيره بميدان البوستان شاهد المجنى عليه مصابا بعيار ناري في ظهره وحوله جمع من الناس فتوجه به في سيارة المركز الى المستشفى وقد استوضحه ظروف اصابته فأفاده بأن الطاعن اطلق عليه عيارا ناريا من بندقية أصابه في ظهره أخذا بالتأثر ، وحصل أقوال الشاهد الثاني الرائد . . . . . نائب الأمور بما مفاده أنه انتقل الى المستشفى وسأل المجنى عليه عن ظروف الحادث فقرر له أن الطاعن أطلق النار عليه ، ونقل عن تقرير الصفة التشريحية اصابة المجنى عليه بجرح من عيار ناري بالظهر واصل الى تجويف الصدر الأيسر مع كسر مضاعف بالاضلاع اليسرى والفقرات الصدرية وهي حيوية حديثة ونارية تحدث من عيار ناري معمر بمقدوف مفرد يطلق من سلاح مشتخن ووفاته نتيجة اصاباته مجتمعة ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة مانقله الحكم عن تلك الأدلة ومن أن لها معينا الصحيح من الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستلزم على الملائمة والتوفيق ، وكان الدليل المستمد من أقوال شاهدي الاثبات نقلا عن المجنى عليه الذي أخذت به محكمة الموضوع واطمأنت اليه غير متعارض والدليل المستمد من تقرير الصفة التشريحية فإن ما ينمى الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس فضلا عن ذلك فإن البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر

شيئا بشأن حالة التناقض بين الدليلين القولي والفني ومن ثم لا يسوغ اتارته لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك لانه ادفاع موضوعي ولا يقبل منه النعى على المحكمة بأغفال الرد عليه مادام أنه لم يتمسك به أمامها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في مدوناته أن تقرير الصفة التشريحية تضمن نقلا عن التذكرة الطبية للمجنى عليه أنه يتكلم عند حضوره الى المستشفى كما حصل أقوال الطبيب الشرعى فى الجلسة بان كمية الدم التى وجدها عند التشريح تبلغ من نصف لتر الى ثلاثة أرباع اللتر وان كمية أخرى فقدت نتيجة النزيف وان المجنى عليه ظل حيا لفترة تصل الى نصف ساعة ووفقا لوصف الاصابة الواردة فى تقريره فان المجنى عليه كان يستطيع التحدث بتعقل لسلامة منطقة الرأس ، وكان الطاعن لا يمارى فى صحة مايرد بالتذكرة الطبية للمجنى عليه من قدرته على الحديث عقب اصابته وفيما نقله الحكم عن رأى الخبير الفنى من استطاعة المجنى عليه التحدث بتعقل عقب اصابته ومن أن هذه الأدلة لها صداها فى الأوراق ، وكانت اشارة المستشفى - بفرض صحة ما جاء بها من ان المجنى عليه كان فى حالة سيئة لا تنفى ما أثبتته التذكرة الطبية وجزم به الطبيب الشرعى ، واذا كان ما أورده الحكم من أدلة سائغة نقلا عن الخبير الفنى قد أثبت بغير معقب أن المجنى عليه كان يستطيع الحديث بتعقل عقب اصابته فلا يبدو الطعن عليه بدعوى مخالفة الثابت فى الأوراق أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التى أرسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها ، الا ما استثنى منها بنص خاص ، جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها اليينة وقرائن الأحوال ، وكانت جريمة احراز السلاح المشتمخنة والخيرة التى دين بها الطاعن لا يشملها استثناء فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الاثبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد أستدل على نسبة



هذه الجريمة للطاعن من أقوال شاعدي الاثبات نقلا عن المجنى عليه من أن الطاعن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية ومما جاء بتقرير الصفة التشريعية من اصابته بعيار ناري معمر بمقدوف مفرد يطلق من سلاح مششخن واستخرج الغلاف النحاسي للطلقة من موضع الاصابة ، فان ماأورده الحكم من ذلك يكون استدلالا سائغا ويكفي لحمل قضائه ويضحى مايشيرم الطاعن في هذا الخصوص ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث التي داته بها تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة المقضى بها مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات وهي الاشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار التي دين الطاعن بها فانه لا يكون له مصلحة في النعى على الحكم بالاخلاق بحقه في الدفاع لعدم لفت نظره الى تعديل وصف التهمة الثابتة الخاصة بجريمة احراز السلاح المششخن . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الخالق النادى ، وجهدان عبد  
الله ، وصفوت خالد مؤمن ، وأحمد أبو زيد .

(٧٦)

### الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٥٠ القضائية

نقض « التقرير بالطعن وايداع الأسباب » .

التقرير بالطعن بالنقض ، وايداع اسبابه . وجوب تمام كليهما فى الميعاد  
المحدد . علة ذلك ؟

اثبات ايداع أسباب الطعن قلم الكتاب فى الميعاد . التزام الطاعن به .  
الايصال الصادر من قلم الكتاب . دون غيره . هو الذى يصلح فى اثبات  
تقديم أسباب الطعن بالنقض فى الميعاد . تفصيل ذلك . مثال .

متى كان البين أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦  
حضوريا باعادة الاعتبار الى المطعون ضده ، فقررت النيابة العامة الطعن فيه  
بطريق النقض فى ٣ أغسطس سنة ١٩٧٨ وأرفق بالملف تقرير بأسبابه  
موقع عليه من المحامى العام وهو غير مؤرخ ولا يحمل مايدل على اثبات تاريخ  
ايداعه فى السجل المعد لهذا الغرض فى قلم الكتاب - ويبين من كتاب رئيس  
نيابة الفيوم المؤرخ ١٩٨٠/٩/٣٠ أن أسباب هذا الطعن لم تثبت فى دفتر  
اثبات التاريخ الخاص بالطعن بالنقض - لما كان ذلك وكان الأصل أن  
الطعن بطريق النقض ان هو الا عمل اجرائى لم يشترط القانون لرفعه  
سوى أقصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى

ارتاء القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده وتقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا والتي هي شرط لقبول الطعن وتمتد لاحقه بتقرير الطعن ويكونان معا وحدة اجرائية لايتقضى أحدهما عن الآخر ، فان على من قرر بالطعن أن يثبت ايداع أسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقرير بالطعن والا كان الطعن غير مقبول شكلا . ولما كان القانون وان لم يشترط طريقا معينا لاثبات تقديم أسباب الطعن في قلم الكتاب في الميعاد القانوني الا أن مايجرى عليه العمل من اعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفي القلم المذكور لاستلام أسباب الطعون ورصدها حال تقديمها في السجل المذكور بأرقام متتابعة مع اثبات تاريخ ورقم الايداع مع الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها ايصالا من واقع السجل مثبتا للايداع اصطيانا لهذه العملية الاجرائية من كل عبت ، يساير مرامي الشارع من اثبات حصول هذا الاجراء بالاوضاع التي رسمها لذلك ، وكان الممول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من اقرار بحصول الايداع ولا يقوم مقام هذا الاقرار أية تأشيرة من خارج هذا القلم . ولما كانت الطاعة وان قررت بالطعن في الميعاد القانوني باشهاد رسمي في قلم الكتاب ، الا انها لم تراعى في تقديم أسباب طعنها الاصول المعتادة المثبتة لحصول الايداع بقلم الكتاب ولم تقدم مايدل على سبل القطع واليقين حصوله في الميعاد القانوني فان الطعن منها يكون غير مقبول شكلا .

## الوقائع

تقدم المطعون ضده بطلب رد اعتباره عن عقوبه الحبس المقضى بها عليه لسرقة من محكمة سنورس الجزئية في ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٢ في الجنبه



رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٧٨ ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضوريا بقبول الطلب  
واعادة الاعتبار الى الطالب .

طعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦ حضوريا  
بإعادة الاعتبار الى المطعون ضده ، فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق  
النقض في ٣ أغسطس سنة ١٩٧٨ وأرفق بالملف تقرير بأسبابه موقع عليه  
من المحامي العام وهو غير مؤرخ ولا يحمل مايدل على إثبات تاريخ ايداعه في  
السجل المعد لهذا الغرض في قلم الكتاب - ويبين من كتاب رئيس نيابة الفيوم  
المؤرخ ١٩٨٠/٩/٣٠ أن أسباب هذا الطعن لم تثبت في دفتر إثبات التاريخ  
الخاص بالطعن بالنقض - لما كان ذلك وكان الأصل ان الطعن بطريق  
النقض ان هو الا عمل اجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى افصاح  
الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتأه القانون  
وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن  
عليه في خلال الميعاد الذي حدده وتقديم الأسباب التي بني عليها الطعن  
في هذا الميعاد أيضا والتي هي شرط لقبول الطعن وتمد لاحقه بتقرير  
الطعن ويكونان معا وخدة اجرائية لايفنى أحدهما عن الآخر ، فان على من  
قرر بالطعن أن يثبت ايداع أسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد الذي  
حدده القانون للتقرير بالطعن والا كان الطعن غير مقبول شكلا . ولما  
كان القانون وأن لم يشترط طريقا معينا لإثبات تقديم أسباب الطعن في قلم  
الكتاب في الميعاد القانوني الا أن مايجرى عليه العمل من اعداد سجل  
خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفي القلم المذكور لاستلام أسباب  
الطعون ورصدها حال تقديمها في السجل المذكور بأرقام متتابعة مع إثبات  
تاريخ ورقم الأيداع مع الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها ايصالا من

واقع السجل مثبتا للايداع اصطيانا لهذه العملية الاجرائية من كل عبث ،  
يساير مرامى الشارع من اثبات حصول هذا الاجراء بالاوضاع التى  
رسمها لذلك ، وكان الممول عليه فى هذا الشأن هو بما يصدر من  
قلم الكتاب ذاته من اقرار بحصول الايداع ولا يقوم مقام هذا الاقرار أية  
تأشيرة من خارج هذا القلم . ولما كانت الطاعة وان قررت بالظمن فى  
الميعاد القانونى باسهاد رسمى فى قلم الكتاب ، الا أنها لم تراعى فى تقديم  
أسباب طعنها الأصول المعتادة المثبتة لحصول الايداع بقلم الكتاب ولم  
تقدم مايدل على سبيل القطع واليقين بحصوله فى الميعاد القانونى ، فان  
الظمن منها يكون غير مقبول شكلا - . .

---

## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه ، نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود هيكمل ، ومحمد عبد الخالق  
النادي ، وجهدان عبد الله ، وأحمد أبو زيد .

(٧٧)

### الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٥٠ القضائية

- إجراءات « اجراءات المحاكمة » • دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » •  
دفاع « الاخلال بحق الدفاع ، مايوفره » •

خضوع الدعوى المدنية للاجراءات المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية •  
متى رفعت تبعا للدعوى الجنائية امام القاضى الجنائى م ٢٦٦ ج ١ •

قبول المحكمة الجنائية الادعاء المدنى ، يجعل المدعى المدنى خصما فى  
الدعوى المدنية • له جميع الحقوق المقررة لباقى الخصوم •

حضور محام مع متهم فى جنحه غير واجب ، الا أنه اذا اسند المتهم الدفاع  
عنه الى محام فعلى المحكمة سماعه ، أو اتاحة فرصة الدفاع له •

طلب المحامى الحاضر عن المدعى بالحق المدنى تأجيل الدعوى لحضور  
محاميه الأصلى الذى حال مرضه دون حضوره ، على المحكمة اجابته ، أو رفضه  
بشرط بيان العلة • مخالفة ذلك • اخلال بحق الدفاع •

لما كان المشرع قد نظم الدعوى المدنية واجراءاتها فى المواد ٢٥١  
وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت المادة ٢٦٦ منه تنص على  
أنه « يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحكمة الجنائية  
الاجرامات المقررة بهذا القانون ، فان الدعوى المدنية التى ترفع بطريق  
التبعية أمام القاضى الجنائى تخضع للقواعد الواردة فى قانون الاجراءات



فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد في ذلك القانون نصوص خاصة بها ، فإذا ما قبلت المحكمة الجنائية الادعاء المدني أصبح المدعى بالحقوق المدنية خصما في الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الاعلان وأبداء الطلبات والدفع ومناقشة الشهود وأبداء دفاعه - فيما يتعلق بدعواه المدنية - شأنه في ذلك شأن المتهم واستل عن الحقوق المدنية الخصوم الآخرين في ذات الدعوى ، لما كان ذلك وكان الأصل أنه وان كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، إلا أنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافقته أو تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، وكان الثابت مما تقدم أن المحامي الحاضر عن الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - قد تمسك في جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور المحامي الموكل لأبداء دفاع الطاعن بعد ما استحال عليه الحضور لعذر قهرى تمثل في مرضه الذي استدل عليه بالشهادة المرضية المثبتة بمحضر الجلسة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية دون سماع دفاع الطاعن ودون أن يفصح في قضائه عن العلة التي تبرر عدم اجابته الى طلب تأجيل الدعوى لحضور المحامي الموكل يكون باطلا لابتثائه على مخالفة اجراء جوهرى من اجراءات المحاكمة والاخلال بحق الدفاع ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : (أولا) تسبب خطأ في موت ..... وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفة القوانين

واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ولم يتبه لحالة الطريق أمامه  
فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات المينة بالتقرير الطبي والتي أودت  
بحياته . (ثانيا) لم يلتزم في سرعته ما تقتضيه حالة المرور بالطريق ، وظلت  
عقابه بالمادة ٢٣٨/١ من قانون العقوبات والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣  
والمادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية . وأدعى والد المجنى عليه مدنيا قبل  
المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة  
جنح أشمون الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم  
سنة أشهر مع الشغل وكفالة عشرون جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن  
يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض  
المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة شين الكوم الابتدائية - بهيئة  
استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الدعوى الجنائية بالناء  
الحكم المستأنف وبرائة المتهم مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية .  
نظعن الوكيل عن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق  
النقض . . . الخ

### المحكمة

وحيث أن مما ينعاها الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - على الحكم  
المطعون فيه أنه اذ قضى بالناء الحكم المستأنف وبرائة المطعون صده  
ورفض الدعوى المدنية قد شابه اخلال بحق الدفاع ذلك أن محاميه  
الموكل لم يحضر جلسة المحاكمة لمرضه وحضر عنه محام آخر وقدم  
شهادة مرضية والتمس تأجيل نظر الدعوى لحضوره غير ان المحكمة  
مضت في نظر الدعوى وفصلت فيها ، ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ التي  
صدر فيها الحكم المطعون فيه - أن الطاعن لم يمثل فيها ، ولم يحضر

محامية الموكل ، وحضر عنه محام آخر واستأجل نظر الدعوى لحضور المحامي الموكل لمذر المرض الذي حال بينه وبين الحضور ، وقدم شهادة مرضية ، لكن المحكمة استمرت في نظر الدعوى ، فطلب المحامي الحاضر تأييد الحكم المستأنف على سبيل الاحتياط وتمسك بطلب التأجيل لحضور المحامي الموكل يد أن المحكمة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المظنون ضده ورفض الدعوى المدنية . لما كان ذلك وكان المشرع قد نظم الدعوى المدنية واجراءاتها في المواد ٢٥١ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت المادة ٢٦٦ منه تنص على أنه « يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية الاجراءات المقررة بهذا القانون » فان الدعوى المدنية التي ترفع بطريق انتبة أمام القاضي الجنائي تخضع للقواعد الواردة في قانون الاجراءات فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد في ذلك القانون المنصوص خاصة بها، فاذا ما قبلت المحكمة الجنائية الادعاء المدي أصبح المدعى بالحقوق المدنية خصما في الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الاعلان وابداء الطلبات والدفع ومناقشة الشهود وأبداء دفاعه - فيما يتعلق بدعواه المدنية - شأنه في ذلك شأن المتهم والمستنول عن الحقوق المدنية الخصوم الاخرين في ذات الدعوى ، لما كان ذلك وكان الأصل أنه وأن كان حضور محام مع المتهم بجنبه غير واجب قانونا ، الا أنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافقته أو تتاح له الفرصة للقيام بمهمته ، وكان الثابت مما تقدم أن المحامي الحاضر عن الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - قد تمسك في جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ .



يطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور المحامي لابتداء دفاع الطاعن بعد ما استحال عليه الحضور لعذر قهري تمثل في مرضه الذي استدل عليه بالشهادة المرضية المثبتة بمحضر الجلسة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية دون سماع دفاع الطاعن ودون أن يفصح في قضائه عن العلة التي تبرر عدم اجابته الى طلب تأجيل الدعوى لحضور المحامي الموكل يكون باطلا لابتناؤه على مخالفة اجراء جوهرى من اجراءات المحاكمة وللإخلال بحق الدفاع ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية

يغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن •

## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨١

بإدارة السيد المستشار / حسن جمعه ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد محمود هيكل ، ومحمد عبد الخالق النادى ، وصفوت  
خالد مؤمن ، وأحمد أبو زيد .

( ٧٨ )

الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٠ القضائية

استئناف « نظره والحكم فيه » • دعوى مدنية • إجراءات « إجراءات  
المحاكمة » •

على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين - عدا المستأنف - بالحضور  
بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف والا بنى الحكم على بطلان فى إجراءات  
المحاكمة •

لما كانت المادة ٤٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت على  
النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين عدا المستأنف - المطعون ضده  
الأول - بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف ، فان الحكم المطعون  
فيه اذ صدر دون اعلان الطاعنين - المدعين بالحقوق المدنية - يكون قد بنى  
على بطلان فى إجراءات المحاكمة مما يعيه بما يطله ويوجب نقضه والاحالة  
فيما قضى به فى الدعوى المدنية مع الزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده الاول بأنه ( أولا ) تسبب خطأ فى

قتل ..... وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته اللوائح والقوانين بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه وأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياته • ( ثانيا ) تسبب فى اصابة ..... على النحو الموضح بالتهمة الاولى • ( ثالثا ) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص وأموالهم للخطر ، وطلبت عقابه بالمبادئ ٢٣٨/١/٢٤٤٤ من قانون العقوبات ومواد القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ومحكمة جنح الدقى الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ فعارض وأثناء نظر المعارضة ادعى الطاعنون مدنيا قبل المتهم وشركة التأمين الأهلية بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • وقضى فى المعارضة بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم والاكتفاء بتفريم المتهم مائة جنيه والزامه متضامنا مع شركة التأمين الأهلية بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها تعويضا مؤقتا • فاستأنف المطعون ضده الأول ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما هو منسوب اليه ورفض الدعوى المدنية والزمته رافعا المصاريف •

فعلن الوكيل عن المدعين بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق  
التنقض ... الخ

### المحكمة

وحيث ان مما ينعم الطاعنون - المدعون بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده الأول



ورفض الدعوى المدنية قد بنى على اجراءات باطله ذلك بأنه صدر دون اعلانهم بالحضور امام المحكمة مما يعيه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان الحكم المطعون فيه قضى بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده الأول من التهم المسندة اليه ورفض الدعوى المدنية مع الزام الطاعنين بمصروفاتها دون اعلان الطاعنين بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين عدا المستأنف - المطعون ضده الأول - بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف ، فان الحكم المطعون فيه اذ صدر دون اعلان الطاعنين - المدعين بالحقوق المدنية - يكون قد بنى على بطلان فى اجراءات المحاكمة مما يعيه بما يطله ويوجب نقضه والاحالة فيما قضى به فى الدعوى المدنية مع الزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية وذلك بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة،  
وعضوية السادة المستشارين / راغب عبد الظاهر ، وفوزي أسعد ، وعبد  
الرحيم نافع ، ومصطفى عبد الرازق .

(٧٩)

### الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٨ القضائية

١ - حكم « بيانات الديباجة » ، « بيانات التسبيب » ، « بطلانه » .  
خلو الحكم من تاريخ إصداره . يبطله . أثر ذلك ؟

٢ - طعن . تبغ . تهريب جمركي .

عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه . المادة ٤٣ من قانون حالات  
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

٣ - تبغ . تهريب جمركي . قانون « تفسيره » . جمارك .

حياسة السلعة من غير المهرب لها وراء الدائرة الجمركية لاتعد  
تهريباً . حد ذلك ؟

٤ - دعوى جنائية « تحريكها » . تهريب جمركي . جمارك . التفتيش  
« التفتيش بغير إذن » . استدلال . تبغ . نيابة عامة « القيود الواردة  
على حقها في رفع الدعوى » . مانورو الضبط القضائي . اجراءات « اجراءات  
التحقيق » .

خطاب الشارع في المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في  
شأن تهريب التبغ . موجه الى النيابة العامة . بوصفها السلطة صاحبة  
الولاية في رفع الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات الاستدلال . أثر  
ذلك ؟

دعوى جنائية « تحريكها » • استدلال • تلبس • نيابة عامة « القيود  
الواردة على حقها في رفع الدعوى » • تبغ •

مناط انعقاد الخصومة في الدعوى الجنائية وتحريكها ؟

٦ - استدلال • مأمورو الضبط القضائي • اثبات « بوجه عام »  
« خبرة » •

اجراءات الاستدلال من الاجراءات السابقة على رفع الدعوى الجنائية •  
علم ورود قيد من الشارع على مباشرتها •

٧ - تبغ • جمارك • تهريب جمركي • قرارات وزارية • نقض  
« اسباب الطعن • مالا يقبل منها » • اثبات « خبرة » • اجراءات « اجراءات  
التحقيق » • قانون « تفسيره » « تطبيقه » •

قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١ المعدل عدم سريانه  
بشأن الدخان • علة ذلك ؟

٨ - اثبات « خبرة » • حكم « تسببيه » • تسبب غير معيب » •  
تقدير اراء الخبراء • موضوعي •

١ - متى كان الحكم الابتدائي قد خلا من تاريخ اصداره فإنه  
يكون مشوباً بالبطلان ويتمين النأؤء والحكم في موضوع الدعوى عملاً  
بنص المادة ١٩٣٣١/١ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٤٥ من  
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة  
النقض •

٢ - لئن كانت محكمة أول درجة قد التفتت في حكمها الصادر  
بتاريخ ١٩٧٠/٦/٦ عن تطبيق أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة  
لكمية الدخان التي وصفتها مصلحة الجمارك بأنها مهربة من الرسوم



الجمركية - الا أنه لما كان استئناف الحكم السابق تم نقضه حاصلا بناء على طلب المحكوم عليه وحده دون النيابة العامة فإنه لا يجوز أن يضار بطعنه عملا بنص المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٣ - قضاء محكمة النقض قد جرى في تفسير قوانين التهريب الجمركي بعامة ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بخاصة على أنه لاتعد حيازته السلعة من غير المهرب لها - فاعلا كان أو شريكا - وراء الدائرة الجمركية تهريبا الا اذا توافر فيما يختص بتهريب التبغ احدى حالات التهريب الحكمي المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون المذكور ، وأن الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا باثباته .

٤ - أن خطاب الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ موجه الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق برفع الدعوى الجنائية ، باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والاذن ، إنما هي قيود على حرينها في تحريك الدعوى استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيه الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب الى النيابة العامة بالبدء في اجراءات الدعوى الجنائية ، التي لاتبدأ الا بما تتخذه هذه من أعمال التحقيق في مسيل تسيرها تعقبا لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب .

٥ - لا تعتقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها ، بوصفها سلطة تحقيق ، سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . ولا تعتبر قد بدأت بأى اجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة .

٦ - من المقرر فى صحيح القانون أن اجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الاجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على انطب رجوعا الى حكم الأصل فى الاطلاق وتحريبا للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الاجراءات الممهدة لنشوتها ، اذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها . لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان تجيز لمأمورى الضبط القضائى تفتيش مصانع الدخان ومخازنه وحوائيت بيمه فى أى وقت كما أن له الحق فى أخذ عينات من أنواع الادخنة الموجودة بالمصنع أو المخزن لتحليلها ، فان أعمال الاستدلال التى قام بها مفتش الانتاج تكون قد تمت استنادا الى الحق المخول أصلا لرجل الضبط القضائى مما لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب .

٧ - حيث أنه عن الدفع بطلان اجراءات أخذ العينة لعدم اعلان صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الاجل المحدد بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٥ فانه مرفوض بدوره لان هذا القرار خاص بالمواد الغذائية والدخان ليس منها فضلا عن ان نص المادة الخامسة منه فيه تجاوز للسلطة التى ائده بها القانون رقم

٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى صدر القرار تنفيذا له ولذلك فان للمحكمة ان تقدر ادلة الدتوى حسبما تطمئن هى اليها دون التفات لهذا النص •

٨ - الامر فى تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع ، وللمحكمة كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم اليها دون ان تلتزم بنديب خير •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ •  
أحرز اندخان الليلى المعروف بالطرابلسى وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤  
من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ والمادة الثانية من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥  
والمادتين ١٢١ ، ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وأدعت مصلحة  
الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٨٧٨٦٣٤ جنيه على سبيل التعويض • ومحكمة  
جنح الظاهر قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه  
والزامه أن يؤدى لمصلحة الجمارك مبلغ ثمانية عشر ألف جنيه وسبعمائه  
وسنة وثمانون جنيها وأربعة وثلاثون مليما شاملا التعويض وبدل المصاريف •  
فاستأنف المحكوم عليه • ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية -  
قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم  
المستأنف • فطعن الاستاذ • • • • المحامى نائبا عن الاستاذ • • • • المحامى  
فى هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بقبوله شكلا وفى الموضوع  
بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة القاهرة الابتدائية  
لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية اخرى • أعيدت الدعوى ثانية الى  
المحكمة المشار اليها وقضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه  
موضوعا وتأيد الحكم المستأنف •



فطعن الاستاذ ..... المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية وقدم تقريرًا بأسباب الطعن في التاريخ ذاته موقعا عليه منه • ويجلسه ..... حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة ..... لنظر الموضوع وعلى النيابة اعلان المتهم والشاهدين محرر المحضر والمحلل الكيماوي ثم تداولت القضية بالجلسات ويجلسه اليوم .... الخ

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا •

حيث ان هذه المحكمة قضت بنقض الحكم المطعون فيه لثاني مرة وحددت جلسة لنظر الموضوع •

وبعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير التلخيص والمرافعة والمداولة قانونا •

وحيث ان الاستئناف المرفوع من المتهم قد استوفى الشكل المقرر في القانون •

وحيث ان الحكم الابتدائي قد خلا من تاريخ اصداره فإنه يكون مشوبا بالبطلان ويتعين الغاؤه والحكم في موضوع الدعوى عملا بنص المادتين ٣٣١ و ١/٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٤٥ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض •

وحيث أن الواقعة على مايبين من الاطلاع على أوراقها وما تم فيها من تحقيقات تخلص فيما أثبتته مفتش انتاج القاهرة في محضره المؤرخ ١٢/٢٦/ ١٩٦٤ من أنه بناء على معلومات وصلت اليه من مخابرات منطقة السواحل الوسطى عن قيام •••• وشهرته •••• بصناعة الدخان المعسل من أدخنة لينة مهربة ومحظور استيرادها • انقل ومعه قوة من رجال ادارة الانتاج وخفر السواحل الى مصنع المتهم الكائن بشارع ••••• وبأشر تفتيش المصنع فى حضور صاحبه وأسفر ذلك عن ضبط كمية من الدخان المعسل السائب وكمية أخرى تمت تعبئتها بالمصنع فضلا عن كمية من الدخان الجاف بالمخزن ، وثبت من تحليل العينات المأخوذة من الادخنة المضبوطة أن قدرا من الدخان المعسل يبلغ وزنه ٢٢٩ كيلو جرام ونصف يحتوى على دخان طرابلسى وان كانت نسب الخلط فيه فى حدود ما جاء بالقرار الوزارى رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ ، وأن الأدخنة الجافة البالغ وزنها ٣٧٢ كيلوجراما عبارة عن دخان طرابلسى •

وتبين من مراجعة دفاتر المصنع والقوائم الجمركية المقدمة من المتهم أنه قام باستخدام كمية من الأدخنة المطابقة يبلغ وزنها ٣٥٧ر٨٠٠ كيلوجرام لم يثبت أداء الرسوم الجمركية المقررة عليها •

وقد طلب مدير جمرك القاهرة بكتابة رقم ••• بتاريخ ١٩٦٦/٨/٢ اقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بناء على التفويض الصادر اليه من وزير الخزانة بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ مع مطالبته بتعويض قدره ١٨٧٨٦ر٠٣٤ يتضمن مثلى القيمة كبذل مصادرة عن المضبوطات التى تصرف فيها صاحب المصنع ، كما طلب أيضا اقامة الدعوى الجنائية ضده عملا بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة الى الأدخنة التى لم يثبت أداء الرسوم الجمركية المقررة

عليها وبتمويض مدنى قدره ٣٠٤٦٩٥٠٠ وهو ما يعادل مثلى الرسوم ومثل القيمة كبذل مصادرة •

وادعى محامى الحكومة مدنيا بجلسة ١٩٦٩/٩/٢٢ أمام محكمة أول درجة بسبلغ ١٨٧٨٦٠٣٤ كتمويض لمصلحة الجمارك •

وحيث ان المتهم أنكر الاتهام المسند اليه مقررا أن جميع الأدخنة التى يستخدمها فى مصنعها قد استوردت بطرق مشروعة وأدبت عنها الرسوم الجمركية المقررة وليس من بينها أدخنة مهربة أو محظور استيرادها وعزا زيادة أوزان الدخان المعسل عن مشمول القوائم المقدمة منه الى احتمال الخطأ فى الوزن عند التعبئة وتجميع فائض من العمليات المتعاقبة ، وجحد ماجاء بتقرير التحليل من وجود دخان طرابلسى فى العينات المأخوذة من الدخان الجاف ومن بعض كميات الدخان المعسل التى لم تعبأ ، ودفع أمام محكمة أول درجة بطلان اجراءات التفتيش والضبط اذ لم يسبقها صدور اذن يرفع الدعوى الجنائية ، كما دفع بطلان محضر أخذ العينة وما أسفر عنه التحليل من نتائج لورود التقرير بعد الميعاد المحدد فى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١ كما قدم تقريرا استشاريا من رئيس قسم الكيمياء بكلية العلوم جامعة ..... بين صعوبة التمييز بين أنواع التبغ بالفحص الميكروسكوبى ، وطلب المتهم فى مذكرته المقدمة الى هذه المحكمة بجلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ إعادة اجراءات التحليل •

وحيث أنه لئن كانت محكمة أول درجة قد التفتت فى حكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٦/٦ عن تطبيق أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة لكمية الدخان التى وصفتها مصلحة الجمارك بأنها مهربة من الرسوم الجمركية - الا أنه لما كان استئناف الحكم السابق ثم نقضه



حاصلا بناء على طلب المحكوم عليه وحدة دون النيابة العامة فإنه لا يجوز أن يضار بطلانه عملا بنص المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، هذا فضلا عن أن قضاء محكمة النقض قد جرى في تفسير قوانين التهريب الجمركي بعامة ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بخاصة على انه لا تعد حيازة السلعة من غير المهرب لها - فاعلا كان أو شريكا - وراء الدائرة الجمركية تهريبا الا اذا توافر فيما يختص بتهريب التبغ احدى حالات التهريب الحكمي المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون المذكور وأن الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وان مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته . ومن ثم فلا محل لمسائلة انتهم عن الادخلة المطابقة البالغ ورنهذه ٣٥٧ر٨٠٠ كيلوجرام .

وحيث أنه عن الدفع بطلان اجراءات التفتيش والضبط لاتخاذها قبل صدور الاذن برفع الدعوى فإنه مردود بما هو مقرر من أن خطاب الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ موجه الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق برفع الدعوى الجنائية ، باعتبار أن أحوال الطلب غيرها من أحوال الشكوى والاذن ، إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيه الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والنوط بها من بعد توجيه الطلب الى النيابة العامة بالبدء في اجراءات الدعوى الجنائية ، التي لا تبدأ الا بما تتضمنه هذه

من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها طبقا لمرتكبي الجرائم باستنجام الادلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ، ولا تتعد الخصومة وتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها ، بوصفها سلطة تحقيق ، سواء بنفسها أو بمن تدبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي اجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ، اذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن اجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الاجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعا الى حكم الأصل في الاطلاق وتحريا للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الاجراءات الممهدة لشوئها ، اذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان تجيز لمأمور الضبط القضائي تفتيش مصانع الدخان ومخازنه وحوائيت بيه في أي وقت كما أن له الحق في أخذ عينات من أنواع الأدخنة الموجودة بالمصنع أو المخزن لتحليلها ، فان أعمال الاستدلال التي قام بها مفتش الانتاج تكون قد تمت استنادا الى الحق المخول أصلا لرجل الضبط القضائي مما لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب ويكون هذا الدفاع على غير أساس من القانون متعين الرفض .

وحيث انه عن الدفع بطلان اجراءات أخذ العينة لعدم إعلان صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٥ فإنه مرفوض بدوره لان هذا القرار خاص بالمواد الغذائية والدخان ليس منها فضلا عن أن نص المادة الخامسة منه فيه تجاوز للسلطة التي امد بها القانون

رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر القرار تنفيذ له ولذلك فإن للمحكمة أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تطمئن هي إليها دون التفات لهذا النص .

وحيث أنه يبين من مطالعة تقرير معمل الدخان التابع لمصلحة الكيمياء أن العينتين المأخوذتين من الدخان الممسّل تحتويان على دخان طرابلسي وإن عينات الدخان الجاف الثلاثة عبارة عن دخان طرابلسي وكان الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع ، وللمحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدلّلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بنذب خبير آخر وكانت المحكمة تطمئن إلى النتيجة التي انتهت إليها تقرير المعمل الكيماوي وإلى شهادة رئيس قسم التحليل بمصلحة الكيمياء الذي سمعته محكمة ثاني درجة بجلسته ١٤/١/١٩٧٨ في القضية موضوع الطعن رقم ٠٠٠ لسنة ١٩٤٨ ق التي كانت منظورة مع هذه القضية بالجلسة ذاتها وجاءت شهادته قاطعة في أن الأدخنة المضبوطة من النوع الطرابلسي المحظور استيراده إذ تبين من مناظرتها أنها أسمك ولونها أغمق من النوع العادي كما تبين من الفحص بالميكروسكوبي وجود شعيرات لاغدية على خلاف النوع العادي الذي يتميز بالشعيرات الغدية فضلا عن وجود أملاح كشف عنها التحليل الكيميائي . لما كان ذلك فإن ما يثيره المتهم في شأن عدم كفاية ذلك التقرير وطلبه إعادة إجراءات التحليل لا يكون لهما محل .

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم فإنه يكون قد ثبت للمحكمة أن المتهم . . . . قد حاز بمصنعه كمية الدخان الممسّل تحتوي على دخان طرابلس فضلّا عن قدر من الدخان الطرابلسي الجاف بلغت جملة وزنها ٦٠١ كيلوجراما ونصف مما يتعين معه عقابه عملا بالمواد ١ ، ٢ ( ثانيا ) ، ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ويكون التعويض المستحق على هذه الكمية طبقا لما جاء بالبند (ب) من المادة الثالثة من القانون المذكور هو ١٢٠٤٠ جنيها بواقع عشرين



جنيه عن كل كيلو جرام او جزء منه من التبغ الجاف او منتجاته فضلا عن مبلغ ٦٧٤٦ و ٠٣٤ جنيها وهو ما يعادل مثلى القيمة كبذل مصادرة عن المضبوطات التي تصرف فيها المتهم عملا بالفقرة قبل الاخيرة من المادة سالفة الذكر ومن ثم يتعين الزام المتهم باداء مبلغ ١٨٧٨٦ و ٠٣٤ جنيها كتعويض لمصلحة الجمارك .

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم مائه جنيه وبالزامة بان يؤدي لمصلحة الجمارك مبلغ ١٨٧٨٦ و ٠٣٤ ثمانية عشر الفا وسبعمائة ستة وثمانين جنيها وأربعة وثلاثين مليما لا مصروفات .

## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين عليوه نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة المستشارين : فوزى الملوك ، وراغب عبد الظاهر ، وفوزى أسعد  
ومصطفى عبد الرازق .

( ٨٠ )

### الطعن رقم ٣٤٨٦ لسنة ٥٠ القضائية

١ - جريمة « أركانها » • عقوبة « تطبيقها » • ضرب « ضرب بسيط » •  
نقض « أسباب الطعن • ما قبل منها » • حالات الطعن • مخالفة القانون  
والخطأ في تطبيقه » • حكم « تسببه • تسبب معيب » •

عدم تحديد المادة ٢٤٢/٣ ع مفهوم الاداة التي تستعمل في أحداث  
الإصابة •

استعمال حجر في أحداث إصابة المجنى عليه • يعد استعمالا  
لأداة •

مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر • خطأ في تطبيق القانون •

٢ - نقض « حالات الطعن • الخطأ في تطبيق القانون » • نظره  
والحكم فيه » • عقوبة « وقف تنفيذ العقوبة » • محكمة النقض « سلطة  
محكمة النقض » •

تصحيح الحكم دون نقضه في حالة الخطأ في تطبيق القانون • الفقرة  
الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

الاعتقاد بعدم عودة المحكوم عليه الى مخالفة القانون • حق المحكمة  
في وقف تنفيذ العقوبة •

١ - لما كانت المادة ٢٤٢ في فقرتها الثالثة لم تضع أية قيود في شأن تحديدها لمفهوم الاداء التي تستعمل في أحداث الاصابة وكان استعمال المظنون ضده حجرا في أحداث اصابة المجنى عليه يعد منه استعمالا لاداء في أحداثها معاقب عليه بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة ، لما كان ماتقدم وكان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

٢ - اذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق انقانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يتعين معه نقض الحكم المظنون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف غير أنه بالنظر الى أن الظروف التي أرتكبت فيها الجريمة تبث على الاعتقاد بأن المحكوم عليه لن يعود الى مخالفة القانون فان المحكمة تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم عملا بالمادة ٥٥ أ . ج .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه : أحدث عمدا ب . . . . .  
الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لملاجها مدة لاتزيد على  
عشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات . ومحكمة  
جنح الأذربكية قضت غاييا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل  
وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته  
بقبولها شكلا ورفضها موضوعا - فاستأنف - ومحكمة القاهرة الابتدائية



ـ بهيئة استئنافية ـ قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم عشر جنيهاً •  
 قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق الطعن ... الخ

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى بتعديل عقوبة الحبس المقضى بها على المطعون ضده الى عقوبة الغرامة استنادا الى ان استعمال المطعون ضده لقطعة من الحجر في احداث اصابة المجنى عليه لا يعد استعمالا لادوات يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ فقرة ٣ حالة أنها تعد كذلك مما يغدو معه معينا بما يستوجب نقضه •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل الواقعة بما مؤداه ان المطعون ضده قد اعتدى على المجنى عليه بضربه بحجر على رأسه فأحدث به الاصابات التي أوردتها التقرير الطبي وأقام على ثبوتها في حق المطعون ضده أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وما حصله من تقرير الكشف الطبي الذي توقع عليه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤٢ في فقرتها الثالثة لم تضع أية قيود في شأن تحديدها لمفهوم الاداء التي تستعمل في احداث الاصابة وكان استعمال المطعون ضده حجرا في احداث اصابة المجنى عليه يعد منه استعمالا لاداء في احداثها معاقب عليها بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون -

واذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صرح اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، وهو ما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف غير أنه بالنظر الى ان الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة تبعت على الاعتقاد بان المحكوم عليه لن يعود الى مخالفة القانون فان المحكمة تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم عملا بالمادة ٥٥ أ.ج .

## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين عليوه . . نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / فوزى الملوك ، وراغب عبد الظاهر ، عبد  
الرحيم نافع ، ومصطفى عبد الرازق .

( ٨١ )

### الطعن رقم ٣٤٩٩ لسنة ٥٠ القضائية

حكم « وضعه والتوقيع عليه واصداره » « بطلانه » . نقض « اسباب  
الطعن . مايقبل منها » .

عدم امتداد أجل التوقيع على الحكم وابداء لاي سبب من الاسباب .  
حتى ولو صادف اليوم الاخير عطلة رسمية . اساس ذلك ؟

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٨٠  
وحتى يوم ٢٤ من يوليو سنة ١٩٨٠ . لم يكن قد تم التوقيع عليه وايداعه  
قلم الكتاب على مايبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة شين الكوم  
الكلية المرافقة لاسباب الطعن ، وان ثبت ان الحكم قد أودع بعد ذلك في  
الساعة الواحدة والنصف من مساء ذات يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٨٠ ذلك أن  
ميعاد الثلاثين يوما ينتهى يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٨٠ ، ولا يعصم الحكم  
من هذا البطلان ان يكون يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٨٠ يصادف عطلة رسمية  
ذلك أن بطلان الحكم بسبب التأخر في ختمه أكثر من ثلاثين يوما ملحوظ في  
تقريره اعتبارات تأبى بطبيعتها أن يمتد الاجل لاي سبب من الاسباب التي تمتد بها

★ المبدء ذاته مقرر فيه : الطعن رقم ٢٥٤٠ لسنة ٣٢ ق جلسة  
١٩٦٣/٣/٤ السننة ١٤ ص ١٤٢ .

والطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠ ( لم ينشر ) .



المواعيد بحسب قوانين المرافعات • لما كان ذلك - فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا ويتعين نقضه والاحالة •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما : المتهم الأول «الطاعن» ضرب عمدا ..... بآله عليه راضه « عصا » على رأسه فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وتقدر بحوالى ٣٠٪ • المتهم الثانى : ضرب عمدا المجنى عليه سالف الذكر بآله عليه راضه « عصا » على العضد الايمن فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ من جرائها عاهة مستديمة هى التام الكسر فى وضع معيب تقدر بحوالى ٥٪ • وطلبت الى مستشار الاحالة احالتها الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك • وادعى ..... - والد المجنى عليه - مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وكل من ..... والد المجنى عليه و ..... - زوجة المجنى عليه - عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها ..... و ..... و ..... قصر المرحوم ..... بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية • ومحكمة جنايات شين الكوم قضت حضوريا للأول وغايبا للثانى عملا بالمادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات • ( أولا ) بمطالبة المتهم الاول - الطاعن - بالسجن لمدة خمس سنوات وبإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى ..... قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومبلغ واحد وخمسين جنيها للمدعتين الأخرتين ( ثانيا ) بمطالبة المتهم الثانى بالسجن لمدة ثلاث سنوات • فطن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابته البطالان - ذلك أن أسبابه لم تودع موقعا عليها في مدة ثلاثين يوما من تاريخ النطق به .

وحيث انه لما كان القانون - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - وطبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من تاريخ النطق بها و الا كانت باطله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٨٠ وحتى يوم ٢٤ من يونيو سنة ١٩٨٠ . لم يكن قد تم التوقيع عليه وايداعه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة شين الكوم الكلية المرافقة لاسباب الطعن ، وان ثبت ان الحكم قد أودع بعد ذلك في الساعة الواحدة والنصف من مساء ذات يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٨٠ ذلك أن ميعاد الثلاثين يوما ينتهى يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٨٠ ، ولا يعصم الحكم من هذا البطالان ان يكون يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٨٠ يصادف عطلة رسمية ذلك أن بطلان الحكم بسبب التأخر في ختمه أكثر من ثلاثين يوما ملحوظ في تقريره اعتبارات تأيى بطبيعتها أن يمتد الاجل لاي سبب من الاسباب التي تمتد بها المواعيد بحسب قوانين المرافعات . لما كان ذلك - فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا ويتعين نقضه والاحالة .

## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين حسن عثمان عمار ، وأبراهيم حسين رضوان ، ومحمد ممدوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى .

(٨٢)

### الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٠ القضائية

١ - سلاح • دفاع • الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره •

- جريمة احراز سلاح بدون ترخيص • قيامها بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده أو عدم تقديم طلب التجديد فى الموعد المقرر •  
اتخاذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار ترخيص جديد • لا يؤثر فى قيامها • المادتان ١٠، ٢ قانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٨ من قرار الداخلية الصادر فى ١٣/٩/١٩٥٤ •

- وجوب اخطار صاحب الشأن برفض طلب تجديد الترخيص يكون عند رفض جهة الادارة الطلب المقدم لها بالتجديد فى الميعاد المنصوص عليه فى قرار الداخلية الصادر فى ١٣/٩/١٩٥٤ •

٢ - عقوبة « تطبيقها » • قانون « قانون اصلاح » • حكم « تسببه تسبب معيب » • نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها » • سلاح • جريمة •

صدر القانون ١٢٦ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر • بعد الحكم المطعون فيه • وتنظيمه فى المادة ٢٨ مكررا منه حالات عدم تجديد الترخيص فى المواعيد المقررة وجعله العقوبة فى جميع هذه الأحوال هى الغرامة فقط • اعتباره قانون اصلاح للمتهم • وجوب تطبيقه على الواقعة • المادة الخامسة من قانون العقوبات •



٣ - نقض « حالات الطعن الخطأ في تطبيق القانون » • « الحكم في الطعن » • قانون « قانون اصلاح » • سلاح • عقوبة «تطبيقها» • مصادرة •

كون الخطأ الذي شاب الحكم المطعون فيه لا يخضع لاي تقدير موضوعي وانتهاء محكمة الموضوع الى صحة اسناد التهمة ماديا الى المطعون ضده •

وجوب تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون • المادتان ٣٩،٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض •  
مثال : توقيع عقوبة الغرامة دون المصادرة •

١ - لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر قبل تعديله بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أن الترخيص يكون صالحا من تاريخ صدوره وينتهى فى آخر شهر ديسمبر من السنة التى منح فيها ، ونصت المادة العاشرة منه على الأحوال التى يعتبر فيها الترخيص ملغيا ومن بينها حالة عدم تقديم طلب تجديده فى الميعاد ، كما نصت المادة الثامنة من قرار الداخلية الصادر فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ نفاذا للمادة ٣٧ من القانون المذكور على أن طلب تجديد الترخيص يقدم قبل نهاية مدته بشهر على الأقل الى الجهة المقيد بها ، مقابل إيصال يسلم للطالب موضحا به بيانات الترخيص وأوصاف السلاح • ويجوز تقديم الطلب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، ويشفع به الترخيص المطلوب تجديده والرسم المستحق وقرار من الطالب بأن مسوغات الترخيص لاتزال قائمة وان السلاح لم يتغير ، وفى هذه الحالة الأخيرة يرسل الإيصال للمرخص له بخطاب موصى عليه • وكان الين من هذه النصوص - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - ومن نصوص الأمرين العسكريين رقمى ٢٢ لسنة ١٩٧٣ ، ٩ لسنة ١٩٧٤ والذين أجازا الثانى منهما تجديد الترخيص بحيازة السلاح الممنوح وفقا لاولهما • وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - أن جريمة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص تقوم بمجرد أتهاء الترخيص بحيازته ، وعدم

تجديده في الموعد المقرر أو عدم تقديم طلب بتجديده في الميعاد ، ولو اتخذ  
المنهم من بعد لدى جهة الادارة الاجراءات المقررة لاستصدار ترخيص جديد  
كما هو الحال في الدعوى المطروحة . وكان القول بوجوب اخطار صاحب  
الشأن بقرار رفض طلب تجديد الترخيص بحيازة السلاح ، انما يكون  
عندما ترى جهة الادارة رفض الطلب المقدم لها في الميعاد بتجديد الترخيص  
وفقا لقرار وزير الداخلية الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ السابق  
ذكره والذي يوجب أن يقدم الطلب قبل نهاية الترخيص بشهر على الأقل .  
لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يقدم  
طلب تجديد الترخيص باحراز السلاح الناري محل الاتهام الا في ٠٠٠ بعد  
انتهاء الترخيص بما يزيد على ستة أشهر فان ما انتهى اليه الحكم المطعون  
فيه من اعتبار حيازة المطعون ضده للسلاح محل الاتهام مشروعه الا أنه  
تعلنه جهة الادارة بانتهاء الترخيص يكون غير سديد .

٢ - لما كان قد صدر في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٨ - بعد صدور  
الحكم المطعون فيه بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٧٨ - القانون رقم ٢٦/  
١٩٧٨ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن  
الاسلحة والذخائر ، ونص في المادة الثامنة والعشرين مكررا منه على أنه  
« اذا لم يتقدم المرخص له بطلب التجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر ،  
يخطر بخطاب مسجل يعلم الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة  
ويعاقب كل من يحوز أو يحرز سلاحا نارا انتهت مدة الترخيص به لعدم  
تقديمه طلب التجديد في الميعاد بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد  
على خمسين جنيها اذا لم يسلم سلاحه فور انتهاء الترخيص . واذا انقضت  
مدة ستة أشهر دون تسليم السلاح أو تجديد الترخيص به تكون العقوبة  
الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه .  
واذا زادت - تلك المدة على ستة تضاعف الغرامة ، . وما جاء في تقرير  
لجنة الامن القومي والتعبئة القومية عن مشروع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨

مانعه : « وقد لاحظت اللجنة عند مراجعتها لهذه المادة ( يقصد المادة العاشرة من المشروع ) أن البند (ج) يعتبر الترخيص ملغيا اذا لم يتم تجديده في الميعاد ولو كان ذلك لادخل لارادة المرخص له فيه ، وبهذا يتساوى هذا الشخص بالشخص الذى يحوز سلاحا دون أن يحصل مسبقا على ترخيص بحمله ، ومن ثم يتعرض لنفس العقوبة ، لهذا ألغت اللجنة هذه الفقرة من المادة العاشرة وأضافت مادة جديدة برقم ٢٨ مكررا تنظم حالات عدم تجديد الترخيص فى المواعيد المقررة ، وجعلت العقوبة فى جميع الأحوال الغرامة فقط ، . فان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ يكون هو القانون الاصلح للمتهم بما تضمنه فى خصوص التهمة المسندة اليه من عقوبات أخف من تلك التى تضمنها القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، ويكون لذلك هو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

٣ - لما كان الخطأ فى تأويل القانون - الذى تردى فيه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعى مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماديا الى المطعون ضده فانه يتعين وفق نص المادتين ٣٥ و ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بتغريم المطعون ضده خمسين جنيها دون مصادرة السلاح التى لم يعد الحكم بها واجبا - طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ الا فى غير الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٢٨ مكررا منه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : حاز بغير ترخيص سلاحا نريا مششخنا ( بندقية ) وطلبت الى السيد مستشار الاحالة احالته الى محكمة



الجنايات لمساquite طبقا للقيء والوصف الوارءين بأمر الإحالة . فقرر / ذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا ببراءة المتهم مما اسند اليه ومصادرة السلاح المضبوط .

فطغت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . وبعجلة ٢٥ فبراير سنة ١٩٨١ قررت محكمة النقض إحالة الطعن الى الهيئة العامة للمواد الجنائية للمفصل فيه . وبعجلة ٧ أبريل سنة ١٩٨١ قررت الهيئة العامة بعد الإطلاع على الحكم الصادر في الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٥٠ القضائية والمدونة . اعادة الطعن الى الدائرة الجنائية للمفصل فيه .

## المحكمة

ومن حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اء قضى ببراءة المطعون ضءه من تهمة حيازة سلاح نارى مشمخن بغير ترخيص وبمصادرة هذا السلاح قء أخطأ فى تأويل القانون وشابهة التاقص ، ذلك بأنه استء فى قضائه بالبراءة الى أن المطعون ضءه تقدم لجهة الادارة بطلب تجديد ترخيص السلاح ، ولم تعلنه تلك الجهة برفض طلب تجديءه ، مع ان طلب التجديد لم يقدم الا فى ٢٨ من يولى سنة ١٩٧٥ بعد انتهاء الترخيص فى آخر ءيسمبر سنة ١٩٧٤ وفقا للامرين العسكريين رقمى ٢٢ لسنة ١٩٧٣ ، ٩ لسنة ١٩٧٤ ، الامر الذى يتوافر به فى حق المطعون ضءه جناية احراز ذلك السلاح بدون ترخيص ، كما أن الحكم تناقض اء قضى بمصادرة السلاح برغم تبرئه المطعون ضءه من تهمة حيازته بغير ترخيص ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضءه سبق أن حصل على ترخيص باحراز السلاح النارى محل الاتهام انتهى مفعوله فى ٣١ من ءيسمبر سنة ١٩٧٤ ولم يقدم طلب تجديءه الا فى ٢٨ من يولى سنة ١٩٧٥ وأنه ظل حائرا لهذا السلاح حتى تم ضبطه فى ٦ من يناير سنة

١٩٧٧ وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر قبل تعديله بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أن الترخيص يكون صالحا من تاريخ صدوره وينتهي في آخر شهر ديسمبر من السنة التي منح فيها ، ونصت المادة العاشرة منه على الأحوال التي يعتبر فيها الترخيص ملغيا ومن بينها حالة عدم تقديم طلب تجديده في الميعاد ، كما نصت المادة الثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ نفاذا للمادة ٣٧ من القانون المذكور على أن « طلب تجديد الترخيص يقدم قبل نهاية مدته بشهر على الأقل الى الجهة المقيد بها ، مقابل إيصال يسلم للطلاب موضحا به بيانات الترخيص وأوصاف السلاح . ويجوز تقديم الطلب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، ويشفع به الترخيص المطلوب تجديده والرسم المستحق وإقرار من الطالب بان مسوغات الترخيص لاتزال قائمة وان السلاح لم يتغير ، وفي هذه الحالة الأخيرة يرسل الايصال للمرحض له ، بخطاب موصى عليه ، وكان الين من هذه النصوص - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - ومن نصوص الامرين العسكريين رقمي ٢٢ لسنة ١٩٧٣ ، ٩ لسنة ١٩٧٤ والذين أجاز الثاني منهما تجديد الترخيص بحيازة السلاح الممنوح وفقا لاولهما ، وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - أن جريمة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص تقوم بمجرد انتهاء الترخيص بحيازته ، وعدم تجديده في الموعد المقرر أوعدم تقديم طلب بتجديده في الميعاد ، ولو اتخذ المتهم من بعد لدى جهة الادارة الاجراءات المقررة لاستصدار ترخيص جديد - كما هو الحال في الدعوى المطروحة . وكان القول بوجوب اخطار صاحب الشأن بقرار رفض طلب تجديد الترخيص بحيازة السلاح ، انما يكون عندما ترى جهة الادارة رفض الطلب المقدم لها في الميعاد بتجديد الترخيص وفقا لقرار وزير الداخلية الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ السابق ذكره والذي يوجب أن يقدم الطلب قبل نهاية الترخيص

بشهر على الأقل . لما كان ذلك ، وكان الين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يقدم طلب تجديد الترخيص باحراز السلاح الناري محل الاتهام الا في ٢٨ من يولييه سنة ١٩٧٥ ، بعد انتهاء الترخيص بمايزيد على ستة أشهر ، فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من اعتبار حيازة المنطعون ضده للسلاح محل الاتهام مشروعة الى أن تعلقته جهة الادارة بانتهاء الترخيص يكون غير سديد . بيد أنه وقد صدر في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٨ - بعد صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٧٨ - القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر ، ونص في المادة الثامنة والعشرين مكررا منه على أنه : « اذا لم يتقدم المرخص له بطلب التجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر ، يخطر بخطاب مسجل يعلم الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة . ويعاقب كل من يجوز أو يحرز سلاحا ناريا انتهت مدة الترخيص به لعدم تقديمه طلب التجديد في الميعاد بغرامة لاتقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها اذا لم يسلم سلاحه فور انتهاء الترخيص . واذا انقضت مدة ستة أشهر دون تسليم السلاح أو تجديد الترخيص به تكون العقوبة الغرامة التي لاتقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه/ » . واذا زادت - تلك المدة على ستة تضاعف الغرامة » . وما جاء في تقرير لجنة الامن القومي والتمثية القومية عن مشروع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ مانصه : « وقد لاحظت اللجنة عند مراجعتها لهذه المادة ( يقصد المادة العاشرة من المشروع ) أن البند (ج) يعتبر الترخيص ملغيا اذا لم يتم تجديده في الميعاد ولو كان ذلك لادخل لادارة المرخص له فيه ، وبهذا يتساوى هذا الشخص بالشخص الذي يخوز سلاحا دون أن يحصل مسبقا على ترخيص بحمله ، ومن ثم يتعرض لنفس العقوبة ، لهذا ألغت اللجنة هذه الفقرة من المادة العاشرة وأضافت مادة جديدة برقم ٢٨ مكررا تنظم حالات عدم تجديد الترخيص في المواعيد المقررة وجعلت العقوبة في جميع الاحوال الغرامة فقط » . فان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ يكون



هو القانون الاصلح للمتهم بما تضمنه في خصوص التهمة المسندة اليه من عقوبات أخف من تلك التي تضمنها القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، ويكون لذلك هو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن اثبت في حق المطعون ضده حيازته للسلاح الناري وانتهى الى القضاء ببراءته تأسيساً على أن حيازته لهذا السلاح تعد مشروعة بعد أن تقدم بطلب تجديد الترخيص في ٢٨ من يولييه سنة ١٩٧٥ - على الرغم من أن هذا الطلب قدم بعد انتهاء الترخيص على ماسلف بيانه - فتوافرت بذلك في حق المطعون ضده جناية حيازة سلاح ناري مششخن بدون ترخيص ينطبق عليها نص المواد ٢٦٩١/٢ و ٣٠٩٢ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ معدلاً بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والبند ٣ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق ، وأضحت مجنحة حيازة سلاح انتهت مدة الترخيص به المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٨ مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمضافة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، فإنه يكون قد اخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة مادياً الى المطعون ضده فإنه يتعين وفق نص المادتين ٣٥ و ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بتغريم انطعون ضده خمسين جنيهاً دون مصادرة السلاح التي لم يعد الحكم بها واجباً - طبقاً لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ الا في غير الاحوال المنصوص عليها في المادة ٢٨ مكرراً منه .

## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين حسن عثمان عمار ، وأبراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد رفيق البسطويسى .

(٨٣)

### الطعن رقم ٣٥١٠ لسنة ٥٠ القضائية

عقوبة « تطبيقها » « عقوبة الجرائم المرتبطة » . ارتباط . تزوير . استعمال محرر مزور . اشتراك .

قيام الارتباط الذى لايقبل التجزئة بين جرائم متفاوتة فى العقوبة .  
يوجب توقيع العقوبة المقررة لاشدها . تساوى عقوباتها يوجب توقيع عقوبة واحدة منها .

صدور حكم نهائى بالادانة فى جريمة . يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لايقبل التجزئة . شرط ذلك ؟ : صدور الحكم فى أشد الجرائم عقوبة أو فى جريمة عقوبتها مساوية لعقوبة أى من الجرائم المرتبطة بها . مثال فى جريمة تزوير فى محرر عرقى واستعماله .

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات اذ نصت على أنه « اذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لايقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم » فقد دلت صراحة على انه حيث يقوم الارتباط الذى لايقبل التجزئة بين الجرائم وجب توقيع عقوبة واحدة هى تلك المقررة لاشدها اذا تفاوتت العقوبات المقررة لها ، كما دلت ضمنا وبطريق اللزوم على أنه اذا تساوت عقوبات الجرائم المرتبطة لاتوقع سوى عقوبة واحدة منها . ويتأدى

من ذلك أن صدور حكم نهائي بالادانة في جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة اذا كان ذلك الحكم قد صدر في أشد الجرائم عقوبة أو في جريمة عقوبتها مساوية للعقوبة المقررة لسائر الجرائم المرتبطة بها . لما كان ذلك وكانت العقوبة المقررة في القانون لكل من جريمتي تزوير المحرر العرفي واستعماله واحدة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الاشتراك في تزوير المحرر العرفي برغم سبق صدور حكم نهائي بادانته في جريمة استعمال ذلك المحرر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ( أولا ) اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في تزوير محرر عرفي هو المخالصة المنسوب صدورها . . . . . (ثانيا) استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بان قدمه في القضية رقم . . . . . ، وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قسم ثاني المنصورة قضت حضوريا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرون جنيها لايقاف التنفيذ . فاستأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنسبة للتهمة الاولى بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم أربعة أشهر مع الشغل والنفاذ وبالنسبة للتهمة الثانية بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم جواز نظر هذا الشق من الاتهام لسبق الفصل فيه في الدعوى . . . . . مستأنف المنصورة .

فطن الاستاذ / . . . . . المحامي عن الاستاذ . . . . . المحامي عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .



## المحكمة

ومن حيث ان مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذا دانه بجريمة الاشتراك فى تزوير محرر عرفى قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه سبق أن حوكم نهائيا عن جريمة استعمال المحرر العرفى المزور فى الجنبه رقم ٥١١٦ سنة ٦٩ استئناف المنصورة مما يتمتع معه محاكمته عن جريمة تزوير ذلك المحرر .

ومن حيث أن الين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لما دفع به الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى قضية الجنبه رقم ٥١١٦ سنة ١٩٦٩ استئناف المنصورة فأثبت بعد اطلاعه على أوراق تلك القضية - أن الطاعن حكم فيها عليه نهائيا فى جريمة استعمال المخالصة المزورة موضوع الدعوى المائلة ، وخلص الى القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالنسبة لتلك الجريمة ودان الطاعن عن جريمة الاشتراك فى التزوير بمقولة أن عقوبة جريمة التزوير وان كانت مساوية لعقوبة جريمة الاستعمال الا أن الحكم السابق الصادر بالادانة فى جريمة الاستعمال اذ لم يقض بأقضى العقوبة المقررة فأنه لا يحول دون إعادة محاكمة الطاعن عن جريمة الاشتراك فى التزوير . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون العقوبات اذ نصت على أنه « اذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم ، فقد دلت صراحة على انه حيث يقوم الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجرائم وجب توقيع عقوبة واحدة هى تلك المقررة لاشدها اذا تفاوتت العقوبات المقررة لها ، كما دلت ضمنا وبطريق اللزوم على أنه اذا تساوت عقوبات الجرائم المرتبطة لا توقع سوى عقوبة واحدة منها ويتأدى من ذلك

أن صدور حكم نهائي بالادانة في جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة إذا كان ذلك الحكم قد صدر في أشد الجرائم عقوبة أو في جريمة عقوبتها مساوية للعقوبة المقررة لسائر الجرائم المرتبطة بها . لما كان ذلك وكانت العقوبة المقررة في القانون لكل من جريمتي تزوير المحرر العرفي واستعماله واحدة فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الاشتراك في تزوير المحرر العرفي برغم سبق صدور حكم نهائي بادانته في جريمة استعمال ذلك المحرر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه فيما قضى به من حبس الطاعن عن جريمة الاشتراك في التزوير والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق الفصل فيها .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة ،  
وعضوية السادة المستشارين : فوزى الملوك ، راعب عبد الظاهر ، وفوزى  
أسعد ، عبد الرحيم نافع .

( ٨٤ )

### الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٥٠ القضائية

- قتل عمد • سبق اصرار • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •
- نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • اثر الطعن • وصف التهمة •
- حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة • حده •
- التزام الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة •
- مثال في قتل عمد •

لئن كان الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسببه  
النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا  
بطبيعته ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد  
الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم ، الا أن حد ذلك أن  
تلتزم ذات الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة  
ودارت حولها المرافعة ، وليس لها اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة  
تختلف عن الأولى ، أو أن تجرى تغييرا في الأفعال المؤسسة عليها التهمة ،  
ولما كانت الواقعة التي شملها أمر الاحالة ورفعت بها الدعوى الجنائية  
على الطاعن لم تسند اليه فعل اطلاق العيار النار على المجنى عليه ، فقد  
كان يجب على المحكمة وقد اتجهت الى التعديل باسناد هذا الفعل المادي



إلى الطاعن على خلاف ماورد بأمر الاحالة بما يعتبر تعديلا للتهمة بإسناد  
واقعة مادية جديدة للمتهم الطاعن ثم ادانته على أساسها أن تنبئه الى هذا  
التعديل الجديد ليدي دفاعه فيه ، واذ كان لايبين من محاضر جلسات المحاكمة  
أن المحكمة نبهته الى ذلك ، فان اجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعيب  
جوهرى أثر فى الحكم بما يبطله ويوجب نقضه والاحاله بغير حاجه لبحث  
الوجه الآخر للطعن . وذلك بالنسبة للطاعن وأيضا بالنسبة للمحكوم عليه  
الآخر الذى لم يطعن على الحكم نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : المتهمون جميعا : قتلوا  
..... عمدا مع سبق الاصرار بأن يتوا النسبة على قتله وأعدوا لذلك  
سلاحين ناريتين «مسدس حلوان وفرد صناعة محلية » وما أن ظفروا به  
حتى وقف المتهمون الأول والثالث والرابع بمكان الحادث يشدون من أزر  
المتهم الثانى الذى أطلق النار على المجنى عليه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا  
به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد  
تقرنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر  
شرعوا فى قتل ..... عمدا مع سبق الاصرار بأن يتوا النية على قتله  
وأعدوا لذلك سلاحين ناريتين وما أن ظفروا به حتى وقف المتهمون الثانى  
والثالث والرابع بمكان الحادث يشدون من أزر المتهم الأول الذى أطلق النار  
على المجنى عليه قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى  
وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج  
(ب) المتهمون جميعا أيضا : أحدثوا عمدا مع سبق الاصرار ب ..... الاصابات  
الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لملاجها مدة لاتزيد على عشرين يوما .  
(ج) المتهمون جميعا : أتلفوا البندقية المينة وصفا بالتحقيقات والمرخص

بحملها ..... بأن حطموها على النحو المين بالاوراق وطلبت من مستشار  
الاحالة احالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقتهم طبقا للقيد والوصف الواردين  
بأمر الاحالة ، فقرر ذلك وادعت ..... زوجة المجنى عليه عن نفسها ويصفتها  
مدنيا قبل المتهمين بالتضامن بمبلغ خمسة الاف جنيه على سبيل التعويض .  
ومحكمة جنايات شين الكوم قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٤/١ من  
قانون العقوبات والمادة ٣٠٤/٢ اجراءات جنائية ومع تطبيق المادة ٣٢ من  
القانون الاول . ( أولا ) بمعاقبة ..... بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر  
عاما عن تهمة قتل ..... عمدا وبراءته من التهم الأخرى . ( ثانيا ) بمعاقبة  
..... بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر عن تهمة ضرب .....  
عمدا واتلاف البندقية وبراءته من التهم الأخرى . ( ثالثا ) ببراءة  
..... ، ..... مما أسند اليهما . ( رابعا ) بإحالة الدعوى المدنية المقامة من  
..... عن نفسها ويصفتها الى محكمة شين الكوم الابتدائية للفصل فيها  
وعلى قلم كتاب المحكمة تحديد جلسة لنظرها واعلان الخصوم بها .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث أن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة  
القتل العمد فقد شابه الخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع ،  
ذلك بأن الفعل المادى المكون لجريمة القتل باطلاق العيار النارى على المجنى  
عليه كان مستندا الى متهم آخر غير الطاعن ، أما المستند الى الطاعن فكان  
القتل العمد مع سبق الاصرار على أساس مجرد تواجده مع المتهم الآخر على  
سرح الجريمة لشدة أثره . الا أن المحكمة وبعد أن استبعدت ظرف سبق  
الاصرار دانت الطاعن بوصف أنه هو الذى ارتكب الفعل المادى المكون  
لجريمة القتل باطلاق العيار النارى وذلك دون أن تلفت نظر الدفاع الى  
هذا التعديل لمدى دفاعه على أساسه مما يوجب الحكم ونقضه .

وحيث انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أسندت الى الطاعن وآخرين جناية قتل ... عمدا مع سبق الاصرار وجنحة ضرب واتلاف بندقية .... ونسبت الى المتهم الثانى أنه هو الذى أطلق العيار النارى المفضى الى الوفاة وأما الطاعن وبقية المتهمين فقد وقفوا فى مسرح الحادث يشدون أزره ، وقد استبعد الحكم المطعون فيه ظرف سبق الاصرار على أساس أن الحادث وقع اثر مشادة كلامية بين الطاعن والمجنى عليه وأسرته ودان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليه تأسيسا على ماأورده فى مدوناته من أنه ثبت أنه هو الذى أطلق على المجنى عليه العيار النارى الذى أودى بحياته كما دان المتهم الثانى ..... بجريمة ضرب .... واتلاف بندقية وقضى ببراءة الطاعن وبقية المتهمين جميعا من الاتهامات الاخرى التى أسندت اليهم لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن - رغم استبعاد ظرف سبق الاصرار بجريمة القتل العمد التى أسند ارتكاب فعلها المادى فى وصف التهمة الى متهم آخر ولم ينسب فيها الى الطاعن فى أمر الاحالة الا التواجد على مسرح الجريمة فحسب لشدة أزر الجانى ، لما كان ذلك ، ولئن كان الأصل أن المحكمة لاتتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم ، الا أن حد ذلك أن تلتزم ذات الواقعة المادية المينة بأمر الاحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة ، وليس لها اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، أو أن تجرى تغييرا فى الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، ولما كانت الواقعة التى شملها أمر الاحالة ورفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن لم تسند اليه فعل اطلاق العيار النارى على المجنى عليه ، فقد كان يجب على المحكمة وقد اتجهت الى التعديل باسناد هذا الفعل المادى الى الطاعن



على خلاف ماورد بأمر الإحالة بما يعتبر تدبيرا للتهمة بإسناد واقعة مادية جديدة للمتهم الطاعن تم أدواته على أساسها أن تنبهه الى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، واذا كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة نبهته الى ذلك ، فان اجراءات المحاكمة تكون مشوية بسبب جوهرى أثر فى الحكم بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث الوجه الآخر للطعن . وذلك بالنسبة للطاعن وأيضا بالنسبة للمحكوم عليه الآخر الذى لم يطعن على الحكم نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير المدالة .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة ،  
وعضوية السادة المستشارين : فوزى المملوك ، راغب عبد الظاهر ، وفوزى  
أسعد ، ومصطفى عبد الرازق .

( ٨٥ )

### الطعن رقم ٣٥٥٥ لسنة ٥٥ القضائية

١ - محكمة الجنايات « تشكيها » . إجراءات « إجراءات  
المحاكمة » .

متى يصح جلوس رئيس محكمة ابتدائية . بمحكمة الجنايات لدور  
واحد أو أكثر ؟

٢ - اختلاس أموال أميرية . جريمة « أركانها » . قصد جنائي .  
أثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

تصرف الموظف في المال المعهود اليه به . كمالك . يتوافر به القصد  
الجنائي في جريمة المادة ١١٢ عقوبات . عدم لزوم التحدث استقلا عن ذلك  
القصد مادام الحكم أورد من وقائع الدعوى وظروفها . ما يدل عليه .

١ - لما كانت المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في  
فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الاستعجال اذا حصل مانع لأحد  
المستشارين المعينين لدور من ادوار انعقاد محكمة الجنايات ان يجلس مكانه  
رئيس المحكمة الابتدائية الكاتبة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات او  
وكيلها على الا يشترك في الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين ،  
وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة

من اثنين من مستشاري محكمة استئناف طنطا وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة طنطا الابتدائية ، فان تشكيل المحكمة التي اصدرت الحكم يكون صحيحا ، ولا يحتاج في هذا الشأن بما خولته المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية لوزير العدل من ان يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية او وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات بالشروط والاضاع المنصوص عليها في هذه المادة - فان هذا محله على ما نصت عليه المادة المذكورة ان يكون الندب لحضور دور - أو أكثر من أدوار انعقاد تلك المحكمة الامر الذي لا يدعيه الطاعن ولم يتم على حصوله دليل في الاوراق - واذ كان الاصل في الاجراءات التي يتطلبها القانون أنها قد روعيت فان ما يسميه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلاسند في القانون .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في أن الطاعن كان يتسلم جميع تذاكر الزيارة بالمستشفى من ٠-٠٠٠ ليقوم ببيعها وقبض ثمنها بصفته من مأموري التحصيل وتوريده الى ٠٠٠٠٠ الذي يتولى بدوره - توريدها لخزينة المستشفى بموجب اذن توريد ثابت بها أرقام التذاكر المباعة ولم يقدم الطاعن ما يدل على توريده قيمة ما سلمه ل ٠٠٠٠٠٠ وأنه اختلس قيمتها التي بلغت ١٢٤٤ ج و ٧٥٠ م ولو يتم بتوريدها لخزينة المستشفى ، وقد اورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستفادة من أقوال الشهود أعضاء لجنة الجرد وتقرير الخبير ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في اثبات عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها بما من ذلك بيان نية الاختلاس ذلك بأنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ٦٩ سنة ١٩٥٣ أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بهدته على اعتبار أنه مملوك له ، كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هي الحال



في الدعوى المطروحة - فان ماثيره الطاعن من دعوى القصور يكون في غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر - حكم ببراءته - بأنه خلال الفترة من أغسطس سنة ١٩٧٤ حتى ٢٩ مايو سنة ١٩٧٦ : بصفته موظفا عموميا ( عامل بمستشفى ..... ) ومسئولا عن بيع تذاكر الزيارة اخلس مبلغ ١٢٤٤ ج و ٧٥٠ مليا المسلم اليه بسبب وظيفته حالة كونه من مأموري التحصيل . وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٨، ١١٩، ١/١١٩، ١ مكررا من قانون العقوبات بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات وعزله من وظيفته والزامه برد مبلغ ١٢٤٤ ج و ٧٥٠ مليا وتغريمه مبلغا مساويا للمبلغ المذكور . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة الاختلاس فقد شابه البطلان والقصور في التسييب - ذلك أنه لم يصدر قرار من وزير العدل بنذب رئيس المحكمة الابتدائية للجلوس بمحكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه . كما أن الحكم جاء قاصرا في استظهار أركان جريمة الاختلاس اذ عول في الادائه على أقوال الشهود وقرار الخير رغم أنها خلت جميعا من نسبة استيلاء الطاعن على المبلغ

ومجرد العجز في عهده لا يكون اختلاسا • مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه •

وحيث أنه لما كانت المادة ٣٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الاستعجال اذا حصل مانع لاحد المستشارين المعينين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها على الا يشترك في الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة من اثنين من مستشاري محكمة استئناف طنطا وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة طنطا الابتدائية ، فان تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم يكون صحيحا ، ولا يحتاج في هذا الشأن بما خولته المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية لوزير العدل من أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة - فان هذا محله على ما نصت عليه المادة المذكورة أن يكون التنبؤ لحضور دور - أو أكثر من أدوار انعقاد تلك المحكمة الامر الذي لا يدعيه الطاعن ولم يقم على حصوله دليل في الأوراق - واذ كان الأصل أن الاجراءات التي يتطلبها القانون قد روعيت فان ما يعييه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند في القانون • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في أن الطاعن كان يتسلم جميع تذاكر ان زيارة بالمستشفى من ..... ليقوم ببيعها وقبض ثمنها بصفته من مأموري التحصيل وتوريده الى ..... الذي يتولى بدوره توريده لخزينة المستشفى بموجب اذن توريد ثابت بها أرقام التذاكر المباعه ولم يقدم الطاعن ما يدل على توريده قيمة ما تسلمه ل ..... وأنه اختلس قيمتها التي بلغت ١٢٤٤ ج و ٧٥٠ مليا ولم يقم بتوريدها لخزينة المستشفى ، وقد أورد الحكم على

ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستفادة من أقوال الشهود أعضاء لجنة الجرد وتقرير الخير ، لما كان ذلك ، وكان مأورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائما في اثبات عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها بما في ذلك بيان نية الاختلاس ذلك بأنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ٦٩ سنة ١٩٥٣ أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي يهدته على اعتبار أنه مملوك له ، كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي أن يكون مما أوردته من وقائع وظروف مايدل على قيامه - كما هي الحال في الدعوى المطروحة - فإن ماثيره الطاعن من دعوى القصور يكون في غير محله . لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



## جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار ، وعضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد  
مدوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى .

(٨٦)

### الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ القضائية

١ - تفتيش « بطلانه » • دفع « الدفع ببطان التفتيش » • اثبات  
« اعتراف » • حكم « تسببيه » • تسبيب غير معيب » • محكمة الموضوع  
« سلطتها فى تقدير الدليل » •

بطلان التفتيش لا يحول دون الأخذ بعناصر الاثبات الاخرى المستقلة  
عنه والمؤدية الى النتيجة التى أسفر عنها •

اعتراف المتهم اللاحق للتفتيش الباطل باحرازه للسلاح • أخذ المحكمة  
به صحيح •

تقدير قيمة الاعتراف الذى صدر من المتهم أثر تفتيشه باطل •  
موضوعى •

٢ - جريمة « الجريمة المستمرة » • سلاح • سرقة • حكم « تسببيه » •  
تسبيب غير معيب » • سرقة • اكراه • عقوبة • ارتباط • ظروف مشددة •  
مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات • انتظام الجرائم

فى خطة جنائية واحدة بعدة أشكال تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية •  
تقدير توافر الارتباط بين الجرائم • موضوعى •

ارتكاب الطاعن لجريمة السرقة حاملا سلاحا مرخصا له بحمله  
ثم ضبط سلاحا آخر بمنزله غير مرخص له باحرازه • نفى الارتباط بين  
جريمة احراز السلاح بغير ترخيص وجريمة السرقة • صحيح فى القانون •  
علة ذلك ؟

ارتكاب جريمة السرقة مع حمل سلاح • استمرار حيازة الطاعن  
للسلاح حتى ضبط بمنزله • يكون جريمة مستمرة مستقلة عن جريمة  
السرقة •

٣ - اثبات « بوجه عام » « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها  
في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •  
وزن أقوال الشهود • موضوعي •

٤ - اثبات « شهود » • حكم « مالا يعيبه في نطاق التدليل • تسببيه •  
تسبيب غير معيب » •

تناقض أقوال الشهود • لا يعيب الحكم متى استخلص الادانة  
منها بما لاتناقض فيه •

٥ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه •  
تسبيب غير معيب » •

حق محكمة الموضوع في الاخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود  
واطراح ماعداء • أساس ذلك ؟

٦ - حكم « مالا يعيبه في نطاق التدليل » « تسببيه • تسبيب  
غير معيب » •

ابتناء الحكم على أدلة ليس فيها تناسق تام • لا يعيبه • شرط ذلك ؟

٧ - حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • نقض « أسباب  
الظن • مالا يقبل منها » •

الخطأ في الاسناد • متى لا يعيب الحكم ؟

١ - بطلان التفتيش - بفرض وقوعه - لا يحول دون أخذ المحكمة  
بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي

اسفر عنها التفتيش ، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم باحرازه السلاح الذى اسفر التفتيش عن وجوده لديه ، وكان تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم أثر تفتيش باطل ، وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بالتفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى •

٢ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعه الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة المشار إليها ، كما أن الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، واذ كان ما تقدم ، وكانت الوقائع كما اثبتها الحكم المطعون فيه تفيد أن ما وقع من الطاعن من حيازة السلاح الناري الغير مرخص المضبوط بمنزله بعد ارتكاب حادث السرقة ، التى استقر فى يقين المحكمة أنها وقعت حال كون الطاعن يحمل سلاحه الآخر المرخص والذي ضبط قبل تفتيش مسكنه ، مما لا يوفر وحدة النشاط الإجرامى بين الجريمتين اللتين دين بهما ولا يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بينهما ولا التعدد المنوى للجريمتين فى معنى الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لتغاير الجريمتين وتميز كل منهما بعناصرها وذاتيتها المستقلة ، فان الحكم المطعون فيه اذ أوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل من هاتين الجريمتين ، لا يكون قد خالف القانون • بل أنه يفرض أن السلاح المضبوط بمسكن الطاعن هو ذات السلاح الذى يحمله وقت ارتكاب السرقة ، أو أنه أعده لهذا الغرض ، فان استمرار حيازة الطاعن لهذا السلاح بعد ارتكابه جريمة السرقة واستفاد الغرض من حمل السلاح ، يشكل جريمة مستمرة مستقلة عن جريمة السرقة التى دين بها ، ويكون الحكم اذ دانه بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين قد اقترن بالصواب •



٣ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي يطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض .

٤ - تناقض أقوال الشهود - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم بما لاتناقض فيه .

٥ - للمحكمة الا تورد بالاسباب الا ما تقيم عليه قضائها ، ولها ان تأخذ من أقوال الشهود ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه .

٦ - لا يقدح في الحكم ابتناؤه على أدلة ليس بينها تناسق تام ، مادام ترادفها وتظاهرها على الادانة قاضيا لها في منطق العقل بعدم التناقض .

٧ - من المقرر أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم مادام لا أثر له في منطقته أو على سلامة النتيجة التي انتهى اليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما : قتلا ..... عمدا بان اطلق عليه المتهم الأول ( الطاعن ) عيارين ناريتين وقام الآخر بالامساك به وشل بذلك حركته حتى انهال عليه الاول بحجر على رأسه قاصدا من ذلك قتله فاحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية جناية أخرى هي ان المتهمين في الزمان والمكان صالفي الذكر سرقا المواسير المينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة لمحافظة السويس في الطريق العام حالة كون المتهم الأول (الطاعن)

يحمل سلاحا ناريا ظاهرا « مسدس » • المتهم الأول أيضا ( أولا ) حاز  
 بغير ترخيص سلاحا ناريا مشمخنا « مسدس » • ( ثانيا ) اتلف عمدا السلاح  
 الناري الحكومي عهدة المجنى عليه سالف الذكر والمملوك لوزارة الداخلية  
 بان قام بتعطيله على الوجه المين بالتحقيقات • وطلبت الى مستشار الاحالة  
 احالتها الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين  
 بأمر الاحالة • فقرر ذلك • • ومحكمة جنايات السويس قضت حضوريا  
 عملا بالمواد ٢٣٤/١-٢ و ٢٦١/١-٢ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم  
 ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨  
 وابند أ من القسم الأول من الجدول الملحق بالقانون الأول ( أولا ) بمعاقبة  
 المتهم الاول ( الطاعن ) بالحبس مع الشغل لمدة سبع سنوات عن تهمة  
 سرقة المواسير • ( ثانيا ) بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن  
 تهمة احراز المسدس بدون ترخيص والمصادرة • ( ثالثا ) ببراءته عن تهمة  
 انقل العمد واتلاف السلاح •

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بفريق النقض • وبتاريخ ٢٥ فبراير  
 سنة ١٩٨١ قررت المحكمة احالة الطعن الى الهيئة العامة للمواد الجنائية  
 للفصل فيه • وبتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٨١ وبعد الاطلاع على الحكم  
 الصادر في الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٩٥٠ القضائية والمداولة • قررت  
 الهيئة إعادة الطعن الى الدائرة الجنائية للفصل فيه •

## المحكمة

ومن حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دانه  
 بجريمتي السرقة مع حمل السلاح ، واحرازه سلاحا ناريا بدون ترخيص ،  
 قد شابته الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه  
 دفع ببطلان التفتيش استنادا الى ان الضابط الذي قام به غير مأذون له من  
 النيابة العامة بالتفتيش ، وأن النيابة العامة اذ تبأشر التحقيق فليس لمأمور

الضبط ان يقوم بالتفتيش الا باذن منها ، ولا يغير من ذلك حصوله على اقرار منه يفيد قبوله التفتيش لان ذلك الاقرار لم يكن عن بينه من أن الضابط لاحق له في القيام به ، وقد رد الحكم على الدفع بما لا يصلح ردا ، وأخذه باعترافه أمام النيابة العامة رغم بطلانه لأنه جاء وليد اجراء التفتيش الباطل . كما ان الحكم عاقبه عن احراز السلاح مرتين ، الأولى بوصفه ظرفا مشددا في جريمة السرقة ، والثانية بوصفه جريمة مستقنة رغم ما تنبىء عنه صورة الواقعة كما حصلها الحكم من أن الجريمتين مرتبطتان انتظمتها خطة جنائية واحدة ، مما يستوجب الحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، هذا الى ان الحكم عول على أقوال شاهدي الاثبات ..... و ..... رغم تناقضها ، فضلا عن أن المبررات وجدت بمتجر الشاهد لاول ولم تضبط بسيارة الطاعن خلافا لما اثبتته الحكم المطعون فيه ، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه ..

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما واقام عليهما في حقهما أدلة سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول ضمن ما عول عليه من أدلة الثبوت في الدعوى ، على اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة باحرازه السلاح الناري المضبوط بمنزله ، بغير ترخيص وكان بطلان التفتيش - بفرض وقوعه - لا يحول دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم باحرازه السلاح الناري الذي أسفر التفتيش عن وجوده لديه ، وكان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر عن المتهم اثر تفتيش باطل ، وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش بقوله : « حيث ان واقعة حيازة المتهم للسلاح غير المرخص المضبوط بمنزله ( المسدس ) ثابتة من



ضبط السلاح بمنزله ولا يفيد ما دفع به الدفاع من بطلان القبض والتفتيش لأن الإقرار الصادر منه لم يحدد الغرض من التفتيش ، إذ الثابت أنه اعترف بتحقيق النيابة في أول استجواب له بأن السلاح مملوك له وضبط بمنزله ، وتطمئن المحكمة إلى سلامة هذا الاعتراف وأنه لم يكن تحت تأثير أى إجراء باطل أو إكراه ، وخصوصا وأنه صدر منه وهو يدلى بأقواله الأولى أمام النيابة بين أقوال أخرى كلها إنكار الجرائم الأخرى المسندة إليه ، بل ولتواجده أصلا بمنطقة الاتكة ولصلته بالسيارة المستعملة في الحادث ، بما يدل دلالة قاطعة على أنه في مجلس التحقيق المذكور لم يكن خاضعا لادنى تأثير ، ، فإن ما أورده الحكم على النحو المقوم يسوغ معه الأخذ باعتراف الطاعن بتحقيق النيابة العامة ، ويكون نعى الطاعن في هذا العدد غير شديد . لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة المشار إليها ، كما أن الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، واذ كان ماتقدم ، وكانت الوقائع كما اثبتها الحكم المطعون فيه تفيد أن ما وقع من الطاعن من حيازة السلاح الناري الغير مرخص المضبوط بمنزله بعد ارتكاب حادث السرقة ، التى استقر فى يقين المحكمة أنها وقعت حال كون الطاعن يحمل سلاحه الآخر المرخص والذي ضبط قبل تفتيش مسكنه ، مما لا يوفر وحدة الشاطئ الإجرامى بين الجريمتين اللتين دين بهما ولا يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بينهما ولا التعدد المعنوى للجريمتين فى معنى الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لتغاير الجريمتين وتميز كل منهما بعناصرها وذاتيتها المستقلة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل من هاتين الجريمتين ، لا يكون قد خالف القانون . بل أنه يفرض أن

المضبوط بمسكن الطاعن هو ذات السلاح الذي كان يحمله وقت ارتكابه السرقة ، أو أنه اعدده لهذا الغرض ، فإن استمرار حيازة الطاعن لهذا السلاح بعد ارتكابه جريمة السرقة واستنفاد الغرض من حمل السلاح ، يشكل جريمة مستمرة مستقلة عن جريمة السرقة التي دين بها ، ويدون بالحكم اذ دانه بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين قد اقترن بالصواب ، لما كان ذلك ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض ، وكان تناقض اقوال الشهود - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم بما لا تناقض فيه ، كما ان للمحكمة الا تورد بالاسباب الا ما تقيم عليه قضاءها ، ولها ان تأخذ من اقوال الشهود ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، واذ كانت المحكمة قد اوردت في حكمها الاسباب التي اقامت عليها قضاءها بما لا تناقض فيه واطمأنت الى اقوال شاهدي الاثبات - ..... و ..... - وحصلت مؤداها بما لا يجيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها ويكف بيانا لوجه استدلالها بها على صحة الواقعة . وكان تحصيل الحكم لواقعة الدعوى بأن المواسير المسروقة مما كانت تستعمل من قبل في توصيل المياه وكانت ملقاة بالمنطقة التي وقع فيها الحادث ، يتلاءم مع ما قاله الشاهد ..... من ان المواسير قديمة ، ويتلاءم مع ما قاله الشاهد ..... من ان المواسير تستخدم لخطوط نقل المياه وهي خاصة بخط انابيب المياه الموصل لعنقة من محافظة السويس وغير مستعمل حاليا ، وكان لا يقدر في الحكم ابتناؤه على أدلة ليس بينها تناسق تام ، مادام ترادفها وتظاهرها على الادانة قاضيا لها في منطق العقل بعدم التناقض ، فإن ما يشبه الطاعن في هذا المنحى لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما يستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اثبت اخذا من اقوال شهود الاثبات أن الطاعن نقل المواسير المسروقة بسيارته

النقل ، وحصل اقوال الشاهد ..... بماله معينه الصحيح في الاوراق ،  
أنه رأى الطاعن واخاه ينتظرانه صباحا امام محله ومعهما سيارة مقطورة ،  
وثلاثة وثلاثين ماسورة ادخلها مخزنه ، فإن قول الحكم ان المسروقات  
ضبطت بسيارة الطاعن وليس بمخزن الشاهد المذكور حيث ضبطت  
بالفعل ، يكون خطأ غير مؤثر ، مادام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر الواقعة التي  
أقتعت بها المحكمة من ارتكاب الطاعن لجريمة سرقة المواسير المشار اليها ،  
ذلك أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم مادام لا أثر له في منطقة أو على  
سلامة النتيجة التي أنتهى اليها ، فليس بذى بال أن تكون المسروقات قد  
ضبطت محمولة على سيارة الطاعن أو أن يكون قد أفرغ حمولتها  
وأودعها بمخزن الشاهد لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير  
أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار ، وعضوية  
السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ،  
ومحمد سالم يونس ، ومحمد ممدوح سالم .

(٨٧)

### الطعن رقم ٣٥٧٠ لسنة ٥٠ القضائية

- ١ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • قتل عمد •  
قصد جنائي • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » •  
قصد القتل أمر خفى • ادراكه بالامارات والمظاهر التي تنبئ عنه •  
استخلاص توافره • موضوعي •
- ٢ - حكم « مالا يعيبه في نطاق التدليل » • نقض « اسباب الطعن •  
مالا يقبل منها » • اثبات « بوجه عام » •  
استناد الحكم الى ما يعتبر من العلم العام • لا يعيبه •
- ٣ - اثبات « بوجه عام » « شهود » « شهادة » •  
حق محكمة الموضوع في الاخذ بما ترتاح اليه من أدلة والاخذ بقول  
الشاهد في أية مرحلة • واطراح ماعداه • دون بيان العلة •
- ٤ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « بوجه  
عام » • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » •  
حق محكمة الموضوع في الاخذ بما تظمن اليه من أقوال الشهود في  
حق متهم دون آخر • أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذه النية موكلول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٢ - لا يعيب الحكم ما استورد اليه تزيدا - مما لم يكن بحاجة اليه - في صدق اقوال المجنى عليه بقدره من يقيم في الريف على التعرف على من يقيم معه وتميز أنواع الاسلحة مادام أنه أقام قضاءه بثبوت الجريمة واطراح دفاع الطاعن على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيد اليه في منطقة او في النتيجة التي انتهى اليها ، هذا الى ان ما استند اليه الحكم في هذا الشأن هو من العلم العام فإن النعى على الحكم بالاستناد الى غير الثابت في الاوراق يكون نعيًا غير سديد .

٣ - من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بما تروح اليه من الادلة وان تأخذ بقول الشاهد في اية مرحلة وأن تلتفت عما عداه دون أن تين العلة في ذلك .

٤ - لمحكمة الموضوع ان تزن اقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن اليه في حق احد المتهمين وتطرح مالا تطمئن اليه منها في حق متهم آخر دون ان يكون هذا تناقضا يعيب حكمها مادام يصح في العقل ان يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها ، ومادام تقدير الدليل موكولا الى اقتناعها وحدها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر ( حكم ببراءته ) بأنهما : شرعا في قتل ..... عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدا العزم وبينا النية على

قتله وأعدا لذلك سلاحا ناريا « بندقية » وتربصا له في المكان الذي أيقنا مروره فيه وما ان ظفرا به حتى أطلق المتهم الاول ( الطاعن ) عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهما فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج • ( المتهم الاول الطاعن ) ( أولا ) احرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا « بندقية » • ( ثانيا ) احرز بغير ترخيص ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بحيازة أو احراز سلاح نارى • وطلبت الى مستشار الاحالة احالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك • ومحكمة جنايات كفر النسخ قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٥٧ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الاول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الاول مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم ( الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما اسند اليه ) •

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

ومن حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الشروع فى القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد قد شباهه ففسور وتناقض فى التسبيب ذلك بانه قد دلل على توافر نية القتل بما لا يسوغ سندا لقيامها وعول فى قضائه على مقدرة من يقيم فى الريف فى تميز نوع السلاح والتعرف على كل من يقيم فى ذات القرية وهو قضاء بالعلم الشخصى وعول كذلك على أقوال المجنى عليه فى تحقيق النيابة العامة



رغم تناقضها وماشهد به أمام المحكمة وأخذ بها في حق الطاعن وحده دون المتهم الآخر الذي قضى ببراءته كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشاهدين وما ثبت من التقرير الطبي الشرعي وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن في قوله : « ومن حيث أن البين من الوقائع الخارجية وهي الخلافات الثأرية واطلاق المتهم عدة اعية نارية على المجنى عليه من سلاح نارى قاتل بطبيعته وعلى أجزاء من جسمه هي في المقتل ثم انه قد تبع المجنى عليه جريما خلفه كل ذلك يكشف على أن المتهم قد تعمد باطلاق النار على المجنى عليه ارمهاق روحه ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضممه في نفسه ، واستخلاص هذه النية موكل الى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ومادام الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا فان ماثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير صديد . لما كان ذلك ، وكان لايعيب الحكم مااستطرد اليه تزييدا - مما لم يكن بحاجة اليه - في صدق أقوال المجنى عليه بقدرة من يقيم في الريف على التعرف على من يقيم معه وتميز أنواع الاسلحة مادام أنه أقام قضاؤه بثبوت الجريمة واطراح دفاع الطاعن على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيد اليه في منطقته أو النتيجة التي أنتهى اليها ، هذا ان ما استند اليه الحكم في هذا الشأن هو من العلم العام فان النعى على الحكم باستناد الى غير الثابت في الأوراق يكون نعيًا غير صديد . لما كان ذلك وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح اليه من الأدلة وان تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة وان تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك

فإن ما ينهض الطاعن في هذا الشأن يضحى غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لمحكم الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها ، ومادام تقدير الدليل موكلا إلى اقتناعها وحدها ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم الآخر لعدم اطمئنانها إلى أقوال المجنى عليه في حقه لا يتناقض وما انتهى إليه الحكم من أدانة الطاعن أخذا بأقوال الشاهد المذكور في حقه والتي تأيدت بأدلة أخرى ساقها الحكم ووثق بها . فإن ما ينهض الطاعن من قالة التناقض في التسبب يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين رفضه .

## جاسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨١

برياسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار ، وعضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى ، ومحمد سالم  
يونس ، ومحمد ممدوح سالم .

(٨٨)

الطعن رقم ٣٥٧٩ لسنة ٥٠ القضائية

دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » « وقفها » • تزوير « الادعاء  
بالتزوير » • اجراءات « اجراءات المحاكمة » •

تقدير المحكمة جدية الادعاء بتزوير ورقة يتوقف الفصل فى الدعوى  
عليها • واحالة الادعاء بالتزوير الى النيابة العامة لتحقيق • ووقف الدعوى  
حتى يفصل فى الادعاء بالتزوير نهائيا • من الجهة المختصة وجوب تربص  
الفصل فى الادعاء بالتزوير من تلك الجهة • مخالفه هذا النظر اخلال بحق  
الدفاع • مثال •

لما كانت المادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « اذا  
رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسير فى تحقيق التزوير تحيل  
الأوراق الى النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل فى التزوير  
من الجهة المختصة اذ اكان الفصل فى الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على  
الورقة المطعون عليها » • وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها  
بالتزوير متجة فى موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت  
المحكمة من جدية الطعن وجها للسير فى تحقيقه فأحالته الى النيابة العامة  
وأوقفت الدعوى لهذا الغرض - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة -  
فأنه ينبغى على المحكمة أن تربص الفصل فى الادعاء بالتزوير من الجهة  
المختصة سواء بصدر أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة



الدعوى الجنائية أو بصدور الحكم فى موضوعه من المحكمة المختصة وضرورة كليهما نهائيا ، وعندئذ يكون للمحكمة أن تمضى فى نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها • لما كان ماتقدم ، وكان الادعاء بتزوير الشيك من جانب الطاعن لم يتم الفصل فيه نهائيا سواء بصدور أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بصدور حكم قضائى ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى موضوع الدعوى مستندا فى ادانة الطاعن الى ذلك الشيك دون أن يتربص الفصل فى الادعاء بتزوير ، فانه يكون معيبا بعيب القصور فى البيان فضلا عن اخلاله بحق الدفاع •

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه : أعطى بسوء نية شيكا للطالب بمبلغ ألف وخمسون جنبا مصرى لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك • وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بان يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت • والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام ، بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايقاف التنفيذ والزمته بان يودى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت • فاستأنف المتهم • ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطن الاستاذ ..... المحامى بصفته وكىلا عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض •

## المحكمة

ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب قد شابه فصور في اتيان وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بان الطاعن دفع أمام محكمة ثاني درجة بتزوير الشيك موضوع الجريمة ولجدية دفاعه أمرت المحكمة بوقف الدعوى وأحالتها الى النيابة العامة لتحقيق التزوير ثم عدت وفصلت في الدعوى دون انتظار الفصل في الادعاء بالتزوير مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق والمفردات المضمومة أن الطاعن مثل مع محاميه بجلسات المحاكمة الاستئنافية وطلب تأجيل نظر الدعوى لاختفاء اجراءات الطعن بالتزوير على الشيك موضوع الاتهام فأجابته المحكمة الى مطلبة ، وبتاريخ ١٩٧٨/٤/٨ قرر بانطعن بالتزوير على الشيك للاسباب المينة بذلك التقرير ، وبجلسة ١٩٧٨/٤/١٧ قررت المحكمة وقف السير في الدعوى وأحالتها للنسابة العامة لاتخاذ شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير ، فقامت النيابة بتحقيقه واعادت الأوراق عند هذا الحد الى المحكمة التي قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه اذا رأأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجهها للسير في تحقيق التزوير تحيل الأوراق الى النيابة العامة . ونها أن توقف الدعوى الى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة اذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها . وكان مفاد ذلك انه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجهها للسير في تحقيقه فأحالته الى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا

الغرض - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه ينبغي على المحكمة ان تتربص الفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بصدور الحكم في موضوعه من المحكمة المختصة وضرورة كليهما نهائيا ، وعندئذ يكون للمحكمة ان تمضي في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها .

لما كان ما تقدم ، وكان الادعاء بتزوير الشيك من جانب الطاعن لم يتم الفصل فيه نهائيا سواء بصدور أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بصدور حكم قضائي وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الدعوى مستندا في أدانة الطاعن الى ذلك الشيك دون أن يتربص الفصل في الادعاء بتزوير ، فإنه يكون معيبا بعب القصور في البيان فضلا عن اخلاله بحق الدفاع ، مما يوجب نقضه والاعادة دون بحث سائر أوجه الطعن الاخرى مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .



## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة ،  
وعضوية السادة المستشارين : حسن جمعه ، وأحمد محمود هيكل ، ومحمد  
عبد الخالق النادى ، وأحمد أبو زيد .

(٨٩)

### الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ القضائية

- ١ - حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • اثبات « بوجه عام »  
• « شهود »
- بناء الحكم على أدلة لا يجمعها التناسق • لا يعيبه • مادام قد استخلص  
الادانة منها بما لا تناقض فيه •
- ٢ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات  
• « شهود »
- حق محكمة الموضوع في التعويل على أقوال الشاهد في أى مرحلة •
- ٣ - حكم « مالا يعيبه في نطاق التدليل » • « تسببه • تسبب غير  
معيب » •
- الخطأ في تحديد مصدر التدليل • لا يضيع أثره • مادام له أصل  
صحيح في الأوراق •
- ٤ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات  
• « شهود »
- إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود الى أقوال شاهد آخر • لا يعيب •  
منى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه منها •

٥ - إجراءات « إجراءات المحاكمة » • تحقيق « إجراءاته » • إثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • استدلال • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

- عدم اعتراض محامي الطاعن على سماع أقوال الشاهد في حضوره •  
بغير يمين • سقوط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة • م ٣٣٣ إجراءات •

- تعريف الشاهد والشهادة ؟

حق المحكمة في الاعتماد في القضاء بالإدانة على أقوال شاهد سمع على مسيل الاستدلال • بغير حلف يمين •

٦ - محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » « سلطتها في تقدير الدليل » إثبات « بوجه عام » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • دفاع « الإخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •

- حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى •

- عدم التزامها بتتبع المتهم في مناحي دفاعه والرد على ما كان منها ظاهر البطلان •

٧ - إثبات « شهود » « خبرة » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني • غير لازم •

كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق •

٨ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • إثبات « خبرة » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر • موضوعي •

٩ - حكم « مالايعيبه في نطاق التدليل » « تسببيه » تسبب غير معيب » .

التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟

١٠ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . اثبات « خبرة » . حكم « تسببيه » تسبب غير معيب » .

حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير . مناطه ؟

١١ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » تسبب غير معيب » .

أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قاطع فيه . مادام قد أسس الادانة على اليقين .

١٢ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . اثبات « خبرة » . حكم « تسببيه » تسبب غير معيب » .

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات موضوعي .

١٣ - ضرب « احدث عاهة » . اثبات « خبرة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » مالا يوفره » . حكم « تسببيه » تسبب غير معيب » .

متى يكون للمحكمة الاعراض عما يبيده المتهم من أوجه الدفاع ؟

١٤ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » . محضر الجلسة . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » مالا يوفره » . حكم « تسببيه » تسبب غير معيب » .

الطلب الجازم . ماهيته ؟

١٥ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » . حكم « تسببيه » تسبب غير معيب » .

النهي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .



١ - من المقرر أنه لا يقدح في استدلال الحكم ابتناؤه على أدلة لا يجسمها التناقض التام مادام قد استخلص الادانة منها بما لاتناقض فيه .

٢ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها .

٣ - لا يقدح في سلامة الحكم ان يكون قد ذكر انه استخلص اقوال الشاهدين مما ادليا به في محضر جلسة المحاكمة وفي التحقيق الابتدائي مع انها لم ترد بنصها الذي حصله الحكم الا في احدهما دون الآخر ذلك بأن الخطأ في تحديد مصدر الدليل - بفرض وقوعه - لا يضيع اثره مادام له اصل صحيح في الاوراق .

٤ - لا يعيب الحكم ان يحيل في بيان شهادة الشهود الى ماأورده من أقوال شاهد اخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ولا يؤثر في النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها ان تعتمد على ما تطمئن اليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ماعتداها .

٥ - لما كان محامى الطاعن لم يعترض على سماع اقوال الشاهد غير يمين وقد تم ذلك في حضوره فقد سقط حقه في التمسك بهذا البطلان الذى يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يعيب الحكم - من بعد - اذا هو اعتمد على هذه الشهادة لما هو مقرر من أنه وأن كانت الشهادة لاتكامل عناصرها قانونا الا بحلف اليمين الا أن ذلك لاينفى عن الأقوال التى يدلى بها الشاهد غير حلف يمين أنها شهادة ، فالشاهد من اطلع على الشئ عيانا وقد اعتبر القانون - فى المادة ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية - الشخص شاهدا

بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن - يحلفها ولما كان من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها بالأدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال والد المجنى عليها التي أبدأها بجلسة المحاكمة بغير حلف يمين فانه لايقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها •

✓ ٦ - الأصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق ، كما أنها غير ملزمة بتعقب التهم في مناحي دفاعه والرد على ما كان منها ظاهر البطلان •

٧ - من المقرر أنه ليس بلازم ان تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي ان يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستلزم على الملاءمة والتوفيق •

٨ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير المقدم اليها ومادامت قد اطمأنت الى ما جاء به فلا يجوز مصادرتها في ذلك •

٩ - التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي يكون واقعا في الدليل الذي تأخذ به المحكمة فيجعله متهادما متساقطا لاشيء منه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سلبية يصح معه الاعتماد عليها والاخذ بها •

١٠ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة الجزم فيما لم يجزم به

الخير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته  
لديها .

١١ - أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قاطع فيه مادام قد أسس الادانة  
على اليقين .

١٢ - اذ كان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم  
من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع فلها وهي تقضى في الدعوى  
أنى ترجح بين آراء الخبراء المتعارضة .

١٣ - انه، وان كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه  
دفاع وتحقيقه الا أن للمحكمة اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان  
الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن  
تبين علة عدم اجابته هذا الطلب .

١٤ - من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه  
هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار  
عليه، في طلباته الختامية .

١٥ - اذ يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن  
لم يطلب مناقشة الطبيب المعالج أو معاينة مكان الحادث فليس له من بعد  
النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترمي من جانبها  
لنزوما لاجرائه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٢٨ من أكتوبر ١٩٧٧ بدائرة  
تشم المنتزة محافظة الاسكندرية : ضرب ..... عمدا مع سبق الاصرار



والترصد بأن يت النية على ضربها واعد لذلك ماسورة توجه بها اليها  
فى مسكنها وما أن ظفر بها حتى ضربها على عينها اليمنى فحدثت بها الإصابة  
الموضحة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لديها من جزائنها عاهة مستديمة  
يستحيل برؤها هى فقد ماكانت تتمتع به العين من ابصار قبل الحادث  
وتقدر بنحو ٣٥٪ ، وطلبت الى مستشار الاحالة أحالته الى محكمة الجنايات  
لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . فقرر ذلك . وادعت  
المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضا . ومحكمة  
جنايات الاسكندرية بعد أن استبعدت ركن سبق الاصرار قضت حضوريا  
فى ١٤ مايو سنة ١٩٧٩ عملا بالمادتين ١٧، ٢٤٠/١ من قانون العقوبات بمعاقبة  
المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بالاييقاف لمدة ثلاث  
سنوات تبدأ من يوم الحكم والزامه بان يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ  
ثلاث آلاف جنيه على سبيل التعويض .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن  
بجريمة احداث عاهة مستديمة قد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ  
فى الاستناد والبطلان فى الاجراءات والقصور فى التسيب والاخلال  
بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول - من بين ماعول عليه - على أقوال المجنى عليها

ووالدها في التحقيقات وبالجلسة رغم ما بينها من تعارض وتناقض في تصوير الواقعة لا يظهر هذا الاسناد ، وأحال في تحصيله لأقوال شقيق المجنى عليها في التحقيقات الذي تعدد رواياته فيها الى أقوال والده مع تباين شهادتهما ، كما أخذ بشهادة والد المجنى عليها بالجلسة رغم أنها أدلى بها بغير حلف يمين مما يبطل شهادته ، هذا الى أن شهود الاثبات قرروا بان المجنى عليها أصيبت في حجرتها بعد ان اقتحم الطاعن ومن معه مسكنها واتلفوا محتوياته وقد دفع الطاعن بكذب هذه الشهادة بدلالة ما أثبتته المعاينة من وجود اتلافات طفيفة لا تتفق مع هذا التصوير وعدم وجود اثار دماء في مكان الاعتداء الذي حدده الشهود يد ان الحكم أغفل هذا الدفاع ايرادا له وردا عليه ، كما اثار المدافع عن الطاعن وجود تعارض بين الدليلين القولي والفني لان مفاد أقوال المجنى عليها أنها أصيبت في عينها من ضربة واحدة بماسورة حديد يتناقض مع ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من تعدد أصاباتها وأنها رضية وقطعية نافذة وهي بهذه المثابة لاتحدث من ضربة واحدة بمثل الالة المستعملة وقدم تقريراً استشارياً مؤيداً لذلك واعترض على التقرير الطبي الشرعي وأقوال مدير عام الطب الشرعي بالجلسة لما شابهما من تناقض في وصف الاصابات ونوعها والالة المحدثه لها وان الرأي الذي أشتمل عليه التقرير جاء على وجه الجواز والاحتمال وطلب مناقشة الطبيب المعالج بالمستشفى والطبيب الاستشاري في هذا التعارض الذي قام بين تقاريرهم والاستعانة في شأنه برأي خبير اخصائي في العيون كما طلب اجراء معاينة مكان الحادث غير أن المحكمة لم تستجب الى طلباته واطرحت دفاعه في هذا الشأن بعبارة مجاملة لاتنهض ردا عليه ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة أحداث العاهة المستديمة التي دان الطاعن بها وأورد

على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات والتقرير الطبي الشرعي  
 العناصر القانونية لجريمة أحداث العاهة المستديمة التي دان الطاعن بها وأورد  
 على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات والتقرير الطبي الشرعي  
 وأقوال مدير عام الطب الشرعي بالجلسة وهي أدلة سائغة من شأنها ان تؤدي  
 الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يقدح في  
 استدلال الحكم ابتناؤه على أدلة لا يجمعها التاسق التام مادام قد استخلص  
 الادانة منها بما لاتناقض فيه وكان لما حصله الحكم من رواية المجنى  
 عليها ووالدها سنده وماأخذ الصحيح حسبما يبين من شهادتهما في جلسة  
 المحاكمة ، كما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان أقوالهما بتحقيقات  
 النيابة تلتم في جوهرها مع مضمون شهادتهما في جلسة ولا تختلف  
 الا في تفصيلات ثانوية غير مؤثرة في عقيدة المحكمة وفي عدم ايراد الحكم  
 لهذه التفصيلات مايفيد اطراحه لها ، هذا فضلا عن أنه من المقرر أن لمحكمة  
 الموضوع أن تتول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى  
 مادامت قد اطمأنت اليها فإنه لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذكر أنه  
 استخلص أقوال هذين الشاهدين مما أدليا به في محضر جلسة المحاكمة  
 وفي التحقيق الابتدائي مع انها لم ترد بنصها الذي حصله الحكم الا في  
 أحدهما دون الآخر ذلك بأن الخطأ في تحديد مصدر الدليل - بفرض  
 وقوعه - لا يضيع أثره مادام له أصل صحيح في الأوراق ويكون ماثيره  
 الطاعن - دون ان يحلف اليمين ، ولما كان محامي الطاعن لم يترض على  
 أن يحيل في بيان شهادة الشهود الى ماأورده من أقوال شاهد آخر مادامت  
 أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ولا يؤثر في هذا النظر  
 اختلاف الشهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم ذلك بأن  
 لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها ان تعتمد على ماطمئن اليه  
 من أقوال الشاهد وان تطرح ماعداها واذا كان الين من المفردات أن أقوال  
 شقيق المجنى عليها ووالدها قد اتفقت في جملتها مع ما استند اليه الحكم  
 منها وان ادعى الطاعن باختلافهما في غير ذلك فإن نعيه في هذا الصدد



لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان بين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة استمعت لشهادة والد المجنى عليها - في حضور - محام الطاعن - دون ان يحلف اليمين ، ولما كان محامى الطاعن لم يعترض على سماع أقوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك في حضوره فقد سقط حقه في التمسك بهذا البطلان الذى يتصل بأجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يعيب الحكم - من بعد - اذا هو اعتمد على هذه الشهادة لما هو مقرر من أنه وان كانت الشهادة لاتتكمال عناصرها قانونا الا يحلف الشاهد اليمين الا ان ذلك لاينفى عن الأقوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، فالشاهد من اطلع على الشئ عيانا وقد اعتبر القانون - فى المادة ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية - الشخص شاهدا بمجرد دعوته لاداء الشهادة سواء اداها بعد ان يحلف اليمين أو دون أن - يحلفها ولما كان من حق محكمة الموضوع أن تعتمد فى قضائها بالادانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين اذ مرجع الامر كله الى ماطمئن اليه من عناصر الاستدلال، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال والد المجنى عليها التى أبدأها بجلسة المحاكمة بغير حلف يمين فإنه لايقبل من الطاعن مصادرة المحكمة فى عقيدتها . لما كان ذلك ، وكان بين من الاطلاع على المفردات ان معاينة الشرطة التى جرت بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٨ اثبتت أن مزلاج باب مسكن المجنى عليها وجد منزوعا من مكانه وإتهشم زجاج الباب وكذا زجاج باب احدى الحجرات وتناثر المقاعد وبعض الاخشاب فى الردهة كما وجدت آثار دماء على الأرض تمتد من باب الشقة الى حجرة على يسار الداخل حتى شرفتها خلافا لما أثاره الطاعن أمام محكمة الموضوع مما يتصل بوجه طعنه تأديا من ذلك الى اهدار أقوال شهود الاثبات ، ولما كان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها مائفا

مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، كما أنها غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه والرد على ما كان منها ظاهر البطلان فلا يعيب الحكم المظنون فيه سكوته عن الرد على دفاع الطاعن القائم على ان تصوير شهود الاثبات للحادث يخالف ما انبأت به المعاينة مادام الواقع يدحضه ومن ثم يضحى هذا النعى في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد عرض لما اثاره الدفاع من تناقض الدليلين القولي والفني ورد على اعتراضاته على التقرير الطبي الشرعى وما اثاره في شأنه من طلبات التحقيق بقوله : « وحيث أن المحكمة وقد اطمأنت الى أدلة الثبوت فأنها تعرض عن انكار المتهم وتلتفت عما اثاره المدافعون عنه من ضروب دفاع لايلقى سنده من الأوراق وقوامه اثاره الشك في تلك الادلة تارة بقالة وجود تضارب في رواية المجنى عليها وتارة أخرى برغم قيام تناقض بينها وبين التقارير الطبية باعتراضات ظنية لأساس لها من واقع ولا يسع المحكمة الا اطراحها وعدم التعويل عليها اطمئنانا منها الى صدق رواية المجنى عليها المدعمة بالتقرير الطبي الشرعى الذى جاء مصداقا لها في بيان واضح ينأى به عن مظنة القصور والتناقض في هذا الخصوص وهو ما يتلام به جماع الدليل القولى مع جوهر الدليل الفنى ومؤداء حدوث أصابة العين اليمنى للمجنى عليها من ضربة واحدة من جسم صلب راض مثل ماسورة حديد وفق ما ذهبت اليه في تصويرها للواقعة وهو ما تطمئن اليه المحكمة وتطرح ما عداه ومن ثم فلا يعدو الطعن على التقرير الطبي الشرعى ان يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التى أرسمت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح وبالتالي تلتفت عن كل ما اثاره المدافعون عن المتهم بشأن هذا التقرير ولا تستجيب لطلب مناقشة احد الاطباء المتخصصين في العيون لانتفاء جدواه مادامت الواقعة قد وضحت لديها بما لا موجب معه لاجراء مزيد من تحقيق » . واذا كان الين من مدونات الحكم المظنون فيه انه حصل اقوال المجنى عليها بما مفاده أنها استيقظت من نومها على صوت اقترحام باب مسكنها واذا خرجت الى الردهة

شاهدت مطلقها - الطاعن - ويده ماسورة حديد فتوجست منه خيفة ولاذت بمجرتها ولكنه لحق بها واذ واجهته ضربها بالماسورة ضربة واحدة أصابت عينها اليمنى بالاصابات التي أدت الى استئصال مقلتها ، ونقل عن التقرير الطبي الشرعى إصابة المجنى عليها فى عينها اليمنى بكدمات وجروح قطعية بالجفنين وجروح قطعية على الجانب الايمن للأنف واحتقان شديد مع جروح قطعية بالمتحمة والقرنية والصلية مع بروز كافة محتويات العين ونزيف كامل بالخزانة الامامية مما أدى الى استئصال مقلة العين جراحيا الأمر الذى أفضته حالتها الناشئة عن اصابتها ولا يوجد مايتنافى مع احتمال حصول هذه الاصابة من المصادمة بجسم صلب كما سورة حديد وفق تصوير انجى عليها وقد تخلفت لديها من جرائها عاهة مستديمة هى فقد ماكانت تتمتع به العين اليمنى من ابصار قبل الحادث ، كما حصل أقوال مدير عام الطب الشرعى التى أدلى بها فى جلسة المحاكمة بما لا يخرج عما ورد فى التقرير وأكدت أن إصابة عين المجنى عليها قد حدثت من ضربة واحدة بجسم صلب راض كماسورة حديد واذ كان الطاعن لاينازع فى صحة مانقله الحكم عن تلك الادلة ومن أن لها معينها الصحيح من الأوراق ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم ان تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ، وكان الدليل المستند من أقوال المجنى عليها الذى أخذت به محكمة الموضوع واطمأنت اليه غير متعارض مع الدليل المستند من تقرير الطبيب الشرعى وأقواله بالجلسة بل أن بيان الحكم فى ذلك يتفق فيه مساق الدليلين معا فان ماينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ومادامت قد اطمأنت الى ما جاء به فلا يجوز مصادرتها فى ذلك ، واذ كان التقرير الطبي الشرعى قد خلا من شبهة التناقض الذى يسقطه ومن ثم فان استناد الحكم



اليه كدليل في الدعوى يشهد على ادانة الطاعن لايحييه لما هو مقرر من ان التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي يكون واقعا في الدليل الذي تأخذ به المحكمة فيجعله متهادما متساقطا لاشيء منه ببقيا يمكن ان يعتبر فواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والاخذ بها وهو ماخلا منه الحكم ، ولا يؤثر في ذلك مايشير الطاعن من ان الطيب الشرعى قد اجاز حدوث الاصابات من ضربة واحدة بماسورة حديد دون أن يقطع بذلك فضلا عن ان الثابت من مدونات الحكم وأقوال مدير عام الطب الشرعى بالجلسة بأنه قطع بذلك فإنه من المقرر ان لمحكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم يجزم به الخير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها وهو ما لم يخطيء الحكم في تقريره ، كما أن أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قادح فيه مادام قد اسس الادانة على اليقين واليقين من مدونات الحكم أنه انتهى الى بناء الادانة على يقين ثبت لاعلى افتراض لم يصح ومن ثم فان مايسوقه الطاعن من مطاعن في تقرير الطيب الشرعى وأقواله ينحل الى جدل موضوعي في تقدير قيمة هذا الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان الحكم اذ رفض طلب الطاعن ندب خير اخصائي في العيون قد أسس هذا الرفض على أنه غير منتج في الدعوى ، بعد أن اطمأن الى أقوال المجنى عليها المؤيدة بالتقرير الطبي الشرعى الذي أثبت أن العاهة المستديمة لديها كانت نتيجة الاصابة التي أحدثها بها الطاعن ، واذا كان تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة الى محكمة الموضوع فلها وهي تقضى في الدعوى أن ترجح بين آراء الخبراء المتعارضة ، وكانت المحكمة قد سلكت في سبيل تحقيق ما ابداه الطاعن من دفاع استيضاح مدير عام الطب الشرعى واستندت الى رأيه للاسباب الفنية التي أبداهها وهو من حقها مادام أن تكيف الواقع الذي شهد به الخير وترتيب آثاره في الدعوى هو من خصائص قاضي الموضوع الذي له أن يسلك مايراه مؤيدا الى فهم الواقع ومتى تم له ذلك فلا يصح ان يصادر

في اقتناعه وعقيدته بطلب مزيد من التحقيقات في الدعوى لما هو مقرر من أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابته هذا الطلب وهو ما أوضحه الحكم بما يستقيم به قضاءه ومن ثم فإن ما ينهض الطاعن من إخلال الحكم المطعون فيه بحقه في الدفاع لعدم اجابته طلب ندب خير اخصائي في العيون ليرجح بين التقريرين الطيين الابتدائي والشرعي والتقرير الاستشاري لا يكون له أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمة ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة التي دارت فيها المرافعة أن المدافع عن الطاعن وإن طلب قبل سماع أقوال مدير الطب الشرعي مناقشة الخير الاستشاري إلا أنه بعد أن فرغت المحكمة من سماع الشاهد ترفع في الدعوى دون أن يتناول هذا الطلب في دفاعه أو يصر عليه في طلباته الختامية مما مفاده نزوله عنه ، كما يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن انطاعن لم يطلب مناقشة الطبيب المعالج أو معاينة مكان الحادث فليس له من بعد النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره من جانبها لزوما لاجرائه بما تنحسر عن الحكم في هذا الصدد قالة الإخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨١

بقيادة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة ،  
وعضوية السادة المستشارين : حسن جمعه ، وأحمد محمود هيكل ، ومحمد  
عبد الخالق النادى ، وأحمد أبو زيد .

(٩٠)

### الطعن رقم ٣٥٨٨ لسنة ٥٥ القضائية

اختصاص « الاختصاص الولائي » • نيابة عسكرية • قضاء عسكري  
دعوى جنائية • نظرها والحكم فيها • نقض « ما يجوز الطعن فيه من  
الأحكام » •

النيابة العسكرية • عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكري • قرارها  
بعدم اختصاص هذا القضاء بالفصل فى الدعوى • لا يقبل تعقيباً • وجوب  
الفصل فى تلك الدعوى من المحاكم العادية لا القضاء بعدم اختصاصها ولائياً  
• ينظرها •

أساس ما تقدم ؟

جواز الطعن بالنقض فى الحكم بعدم الاختصاص الولائي اذا كان منها  
للخصومة ومانعاً من السير فيها •

لما كانت المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية تنص على أن  
السلطات القضائية العسكرية هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم  
واخلاً فى اختصاصها أولاً ، وكانت المذكرة الايضاحية للقانون المذكور قد  
نصت على أن هذا الحق قرره القانون للسلطات القضائية العسكرية وذلك  
على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ،  
وكانت النيابة العسكرية عنصراً أصيلاً من عناصر القضاء العسكري



وتمارس السلطات - الممنوحة للنياحة العامة بالنسبة للدعاوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا للمواد ٣٠، ٢٨، ١ من القانون السالف ذكره ، فإنها هي التي تختص بالفصل فيما اذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ، وقرارها في هذا الصدد هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقيا ، فاذا رأيت عدم اختصاصها بجريمة ماتعين على القضاء العادي أن يفصل فيها دون أن يعيدها مرة أخرى الى السلطة العسكرية التي قالت كلمتها في هذا الخصوص . فاذا حكم القضاء العادي بعدم اختصاصه الولائي بعد ماسبق خروج الدعوى من ولاية القضاء العسكري كان الحكم بعدم الاختصاص الولائي في هذه الحالة منها للمخصومة وماتعا من السير فيها فيجوز الطعن فيه بالنقض - لما كان ماتقدم ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم الاختصاص ولائيا بنظر الدعوى يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، فضلا عن أنه حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، مما يستوجب نقضه والاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : بدد كميات الارز المينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة ل . . . . . والمسلمة اليه على سبيل الوكالة لتسليمها الى . . . . . فاختلسها لنفسه بغية تملكها اضرارا بالمالك ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح المنزلة الجزئية قضت غيايبا عملا بمادة الانهاج بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في المعارضة بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في المعارضة بقبول الاستئناف شكلا .

وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر  
الدعوى واحالتها لنيابة الاسماعيلية العسكرية لاتخاذ شئونها فيها •  
فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

وحيث ان النيابة العامة تنص على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون،  
ذلك بأنه قضى بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واحالتها للنيابة  
العسكرية لاتخاذ شئونها فيها رغم ان تلك النيابة كانت قد اصدرت فيها قرار  
بعدم اختصاصها •

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على ان المتهم -  
المطعون ضده - مجند بالقوات المسلحة وهو ما يتعدى معه الاختصاص  
بمحاكمته عن التهمة المسندة اليه للقضاء العسكري تطبيقا لما نصت عليه  
المادتان ٤، ٧ من القانون ٢٥ سنة ١٩٦٦ باصدار قانون الاحكام العسكرية ،  
كما يبين من المفردات المضمومة - تحقيقا لوجه الطعن - أن الاوراق كانت  
قد أرسلت لنيابة الاسماعيلية العسكرية للاختصاص فقررت بتاريخ ٢٥  
من يونيو سنة ١٩٧٢ بعدم اختصاصها لوجود شريك غير خاضع لقانون  
الاحكام العسكرية - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٨ من قانون الاحكام  
العسكرية ساقفة الاشارة تنص على ان السلطات القضائية العسكرية هي  
وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أولا ، وكانت  
المذكرة الايضاحية للقانون المذكور قد نصت على ان هذا الحق قرره  
القانون للسلطات القضائية العسكرية وذلك على مستوى كافة مراحل الدعوى  
ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ، وكانت النيابة العسكرية عنصرا أصيلا  
من عناصر القضاء العسكري وتمارس السلطات - الممنوحة للنيابة العامة

بالنسبة للدعوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا للمواد ١ ، ٣٠، ٢٨ من القانون السالف ذكره ، فإنها هي التي تختص بالفصل فيما اذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ، وقرارها في هذا الصدد هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقيا ، فاذا رأت عدم اختصاصها بجريمة ماتمين على القضاء العادي ان يفصل فيها دون ان يعيدها مرة اخرى الى السلطات العسكرية التي قالت كلمتها في هذا الخصوص . فاذا حكم القضاء العادي بعدم اختصاصه الولاىي بعد ماسبق خروج الدعوى من ولاية القضاء العسكري كان الحكم بعدم الاختصاص الولاىي في هذه الحالة منها للخصومة وماتما من السير فيها فيجوز الطعن فيه بالنقض - لما كان ماتقدم ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم الاختصاص ولاىيا بنظر الدعوى يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، فضلا عن أنه حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، مما يستوجب نقضه والاحالة .



## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨١

بإدارة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : محمد حلمي راعب ، وجمال منصور ،  
ومحمد محمود عمر ، ومحمد عبد المنعم البنا .

(٩١)

### الطعن رقم ٣٦٠٩ لسنة ٥٠ القضائية

حكم « تسببيه » • تسبب معيب » • عقوبة « وقف تنفيذ العقوبة » •  
نقض « أسباب الطعن » • ما يقبل منها » •  
تصريح الحكم في أسبابه • بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على  
الطاعن • وقضاؤه بعكس ذلك في المنطوق • تخاذل •

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه بعد ما انتهى اليه من  
وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على الطاعن طبقا لما صرح به الحكم  
في أسبابه قد عاد فقضى بعكس ذلك في المنطوق فان الحكم يكون معيبا  
بالتخاذل مما يوجب نقضه والاحالة •

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنتحة رقم ٥٥٥ بأنه يدد الاشياء  
المينة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها اداريا لصالح الدولة  
والتي سلمت اليه على سبيل الوديعة فاختلسها اضرارا بالجهة الخبزة وطلبت

معاقبته بالمسادين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات • ومحكمة جنح ميت غمر فضت غايبا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ • عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المستأنف • عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه •

فطعن الاستاذ ..... المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

## المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة تبديد محجوزات قد جاء متخاذلا لتناقض اسبابه مع منطوقه مما يعيبه ويستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى وخلص الى ثبوت جريمة التبديد في حق الطاعن استلزم بقول • وحيث ان المتهم حضر بالجلسة وقرر انه قام بالسداد وقدم ما يفيد ذلك وطلب استعمال الرأفة فان المحكمة تأمر بايقاف التنفيذ عملا بنص المادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات • ثم جرى منطوق الحكم بالاتي • حكمت المحكمة غايبا بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ جنيه لوقف التنفيذ • • لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه على ما تقدم بيانه انه بعد ما انتهى اليه من وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على الطاعن طبقا لما صرح به الحكم في اسبابه قد عاد فقضى بعكس ذلك في المنطوق فان الحكم يكون معيبا بالتخاذل مما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقي اوجه الطعن •

## جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الواحد الديب نائب رئيس  
المحكمة وعضوية السادة المستشارين : حسن عثمان عمار ، وحسين كامل  
حنفي ، ومحمد سالم يونس ، ومحمد رفيق البسطويسى .

(٩٢)

### الطعن رقم ٢٦ لسنة ١ هـ القضائية

- ١ - نقض « المصلحة فى الطعن » • نيابة عامه •  
حق النيابة العامة فى الطعن فى الحكم • مناطه ؟
- ٢ - بناء • تقسيم • ارتباط • وصف التهمة • عقوبة « تطبيقها » •  
نقض « حالات الطعن بالنقض • الخطأ فى تطبيق القانون » •  
جريمة اقامة بناء بغير ترخيص واقامته على أرض لم يصدر قرار  
بتقسيمها • قوامها • فعل مادي واحد •  
مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضى  
المعدة للبناء : المباني التى تقام على الأرض • لاشان له بالطوابق التالية •  
ادانة الحكم للطاعن بجريمة اقامة بناء دوران على أرض غير مقسمة  
والقضاء بعقوبة الازالة طبقا للقانون سالف الذكر • خطأ فى القانون •  
انحصار المخالفة فى اقامة البناء بدون ترخيص وثبوت أن البناء فى حد  
ذاته لم يخالف فيه الاشتراطات المنصوص عليها فى القانون ٤٥ لسنة  
١٩٦٢ • لا محل للقضاء بالازالة • مخالفة هذا النظر • خطأ فى القانون  
يتعين تصحيحه •

- ١ - النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم  
عادل يختص بمركز قانونى خاص بحسبانها تمثل الصالح العام وتسمى الى  
تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن



فى الأحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه .

٢ - متى كانت جريمة اقامة بناء بغير ترخيص وجريمة اقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وان كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر وأركان تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى ، إلا أن الفعل المسمى المكون للجريمتين واحد وهو اقامة البناء ، سواء تم على أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بدون ترخيص ، فالواقعة المادية التى تتمثل فى اقامة البناء هى عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى لها والتى تبين صورها يتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذى تم مخالفته للقانون . ولما كانت واقعة بناء الدور الثانى الملوى لا تنطبق عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الاراضى المدة للبناء ، لانه مقصور - بالنسبة الى المبانى - على تلك التى تقام على الارض ومن ثم فهو رهن باقامة الطابق الارضى ، ولا شأن له بالطوابق التالية غير المتصلة بها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فان الحكم المطعون فيه اذ دان للمحكوم عليه بجريمة اقامة البناء على أرض غير مقسمة وقضى بعقوبة الازالة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه ، يكون قد خالف القانون ، ولما كانت المخالفة قد انحصرت فى اقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، وكان يبين من الرجوع الى المفردات المضمومة ان البناء فى حد ذاته لم يخالف فيه الارتفاعات والابعاد وغير ذلك من المقاسات التى فرضها القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ للمذكور فى الاحوال التى يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص ، هى الغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً وضمف الرسوم المستحقة عن الترخيص ، فإنه لا موجب من الحكم بعقوبة الازالة ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق

القانون حين أنزل هذه العقوبة على المتهم المحكوم عليه . بنا يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الإزالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده لأنه : أقام بناء قبل الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية الخاصة بشئون التنظيم - ٢ - أقام البناء صالف الذكر على أرض مقسمة قبل صدور قرار التقسيم ، وطلبت عقابه بالقانون رقم ٤٥ - لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ والامر العسكري رقم ٩ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة جناح فارسكور الجزئية قضت غيابياً في ٧ فبراير سنة ١٩٧٧ بتغريم المتهم خمس جنيئات ووضعت رسوم الترخيص والإزالة . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المظنون ضده كما استأنفت النيابة العامة ومحكمة دمايط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم عشر جنيئات وتأيدته فيما عدا ذلك .

فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنص على الحكم المظنون فيه ، انه اذ دان المحكوم عليه بجريمتي اقامة بناء بدون ترخيص من الجهة المختصة وعلى أرض لم يصدر في شأنها قرار بالتقسيم ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بعقوبة الإزالة على الرغم من ان الثابت من محضر ضبط الواقعة أن المحكوم عليه انما قام ببناء الدور الثاني الملوي بنا لا يخضع للقانون

رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء ، كما ان - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني لم يفرض هذه العقوبة بالنسبة لجريمة اقامة البناء بدون ترخيص التى دين المحكوم عليه بها .

وحيث أنها لما كانت النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل يختص بمركز قانونى خاص بحساباتها تمثل الصالح العام وتسمى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن فى الأحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ، ومن ثم فان مصلحتها فى الطعن المائل تكون قائمة ، واذ كان ذلك ، وكان الطعن قد استوفى شكله المقرر فأنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله « ان واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته محرر المحضر المهندس ..... أن المتهم قام ببناء الدور الثانى العلوى بأرض خاضعة لقانون التقسيم رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ولم تقسم مخالفا بذلك المادة الاولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والامر العسكرى رقم ٩ لسنة ١٩٧٣ ، وتخلص من ذلك الى ثبوت الاتهام وتعديل الحكم المستأنف بتغريم المتهم عشرة جنيهاً وتأيدته فيما قضى به من الزامه بضعف رسم الترخيص والازالة لما كان ذلك وكانت جريمة اقامة بناء بغير ترخيص وجريمة اقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وان كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر وأركان تختلف عن عناصر الجريمة الاخرى ، الا ان الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو اقامة البناء ، سواء تم على أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بدون ترخيص ، فالواقعة المادية التى تتمثل فى اقامة البناء هى عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى لها والتى تباين صورها بتتبع



وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفا للقانون . ولما كانت واقعة بناء الدور الثانى العلوى لا تنطبق عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الاراضى المدة للبناء ، لانه مقصور - بالنسبة الى المباني - على تلك التى تقام على الارض ومن ثم فهو رهن باقامة الطابق الارضى ، ولا شأن له بالطوابق التالية غير المتصلة بها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فان الحكم المطعون فيه اذ دان المحكوم عليه بجريمة اقامة البناء على أرض غير مقسمة وقضى بعقوبة الازالة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه ، يكون قد خالف القانون ، ولما كانت المخالفة قد انحصرت فى اقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، وكان يبين من الرجوع الى المفردات المضمومة ان البناء فى حد ذاته لم يخالف فيه الارتفاعات والابعاد وغير ذلك من المقاسات التى فرضها القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المذكور فى الاحوال التى يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص ، هى الغرامة التى لاتقل عن خمسة جنيهات، ولا تزيد على عشرين جنيها وضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص فإنه لا موجب من ثم للحكم بعقوبة الازالة ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون حين أنزل هذه العقوبة على المتهم المحكوم عليه ، بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالناء عقوبة الازالة .

## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمي راغب ، وجمال الدين منصور ،  
ومحمد محمود عمر ، ومسمير ناجي .

( ٩٣ )

### الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٥٠ القضائية

سلاح • عقوبة « تطبيقها » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » • نقض  
« أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

— معيار التمييز بين السلاح الناري • غير المششخن • والمششخن ؟  
ثبوت أن السلاح المضبوط ماسورته غير مششخنة • اندراجه تحت  
الجدول رقم ٢ • أثر ذلك ؟

٢ — عقوبة « تطبيقها » • سلاح • ظروف مخففة • نقض « نظر الطعن  
والحكم فيه » •

— أعمال المادة ١٧ عقوبات • يجيز النزول بعقوبة السجن المقررة  
لجريمة حيازة سلاح ناري مششخن بغير ترخيص • الى الحبس لمدة لا تقل  
عن ثلاثة شهور فضلا عن الغرامة •

— معاقبة المطعون ضده • مع اعمال المادة ١٧ عقوبات • بالحبس لمدة  
مستة شهور • مؤداة وأثره ؟

١ — الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في  
شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ اعتبر  
الاسلحة النارية المصقولة الماسورة من الداخل أسلحة غير مششخنة  
أيا كان نوع الذخائر التي تستعمل فيها ، وتنص الفقرة الاولى من المادة ٢٦

من ذات القانون على معاقبة حائزها أو محرزها بغير ترخيص بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، كما بين الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون والمعنون بعبارة « الأسلحة المشخصة » تلك الأسلحة وأوردها في قسمين أولها يشمل المسدسات بجميع أنواعها والبنادق المشخصة من أى نوع ، وثانيها يشمل المدافع والمدافع الرشاشة ، وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون على معاقبة حائزها أو محرزها بغير ترخيص بالاشتغال الشاقة المؤقتة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن السلاح المضبوط سلاح نارى صناعة يدوية ذو ماسورة غير مشخصة ، فانه يندرج تحت الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون ، ويعاقب حائزه بالعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٢٦ سالفة البيان ، وهى السجن والغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه •

٢ - لما كان أعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات يجيز لمحكمة الموضوع النزول بعقوبة السجن المقررة لجريمة حيازة سلاح نارى غير مشخص بدون ترخيص الى الحبس لمدة لا تقل عن ثلاث شهور فضلا عن الغرامة ، وكان الين من الحكم المطعون فيه انه مع اعماله نص المادة ١٧ من قانون العقوبات قد عاقب المطعون ضده بالحبس لمدة ستة شهور ، ملتزما الحد الأدنى لجريمة حيازة سلاح نارى مشخص ، وهو ما يشعر بان المحكمة انما وقفت عند هذا الحد ولم تستطع النزول عنه ، وكان لا يعلم مدى العقوبة المقيدة للحرية التى كانت ستزول اليها لو أنها فطنت الى الوصف القانونى الصحيح للجريمة التى داتته بها مع أعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات • فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة •



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : (أولاً) حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن « فرد يدوى صناعة محلية » ، (ثانياً) حاز ذخائر « قمع وثلاثين طلقة » مما تستعمل فى الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصاً له بحملها أو حيازتها • وطلبت من مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك • ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/٢٦٦٤١/٢-٣٠٤٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ الملحق مع تطبيق المادتين ١٧ ، ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر عما اسند اليه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة •

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

## المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمتى حيازة سلاح نارى مششخن وذخيره بدون ترخيص قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضائه على أن السلاح وان كان ذا ما سورته غير مششخته الا أنه أعد بما يمكن معه اطلاق ذخيره مما تستعمل فى السلاح النارى المششخن ، فى حين ان معيار التمييز بين

السلاح الناري غير المششخن والمششخن هو ما اذا كانت ماسورة مصقولة من الداخل أم غير مصقولة ، دون ما اعتبار لنوع الذخيرة التي تستعمل فيه ، وقد أسس هذا الخطأ الحكم المطعون فيه ، مع أعماله نص المادة ١٧ من قانون العقوبات الى التزامه بالحد الأدنى للعقوبة المقررة لجريمة حيازة سلاح ناري مششخن ، فضلا عن عدم توقيعه عقوبة الغرامة المتعين القضاء بها في جريمة حيازة سلاح ناري غير مششخن مصقول الماسورة من الداخل مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك بأن الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ اعتبر الاسلحة النارية المصقولة الماسورة من الداخل أسلحة غير مششخنة أيا كان نوع الذخائر التي تستعمل فيها ، وتنص الفقرة الاولى من المادة ٢٦ من ذات القانون على معاقبة حائزها أو محرزها بغير ترخيص بالسجن وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه ، كما بين الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون والمفنون بعبارة « الاسلحة المششخنة » تلك الاسلحة وأوردها في قسمين أولها يشمل المسدسات بجميع أنواعها والبنادق المششخنة من أى نوع ، وثانيها يشمل المدافع والمدافع الرشاشة ، وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون على معاقبة حائزها أو محرزها بغير ترخيص بالاشغال الشاقة المؤقتة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن السلاح المضبوط سلاح ناري صناعة يدوية ذو ماسورة غير مششخنة ، فإنه يندرج تحت الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون ، ويعاقب حائزه بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من

المادة ٢٦ سالفه البيان ، وهى السجن والغرامة التى لاتتجاوز خمسمائة جنيه . لما كان ذلك ، وكان اعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات يجيز لمحكمة الموضوع النزول بعقوبة السجن المقررة لجريمة حيازة سلاح نارى غير مششخن بدون ترخيص الى الحبس لمدة لاتقل عن ثلاثة شهور فضلا عن الغرامة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه مع أعماله نص المادة ١٧ من قانون العقوبات قد عاقب المطعون ضده بالحبس لمدة ستة شهور ، ملتزما الحد الأدنى لجريمة حيازة سلاح نارى مششخن ، وهو مايشعر بان المحكمة أنما وقفت عند هذا الحد ولم تستطع النزول عنه ، وكان لايعلم مدى العقوبة المقيدة للحرية التى كانت مستزلة اليها لو أنها فطنت الى الوصف القانونى الصحيح للجريمة التى داته بها مع اعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات . فإنه يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .



## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : فوزى الملوك ، راغب عبد الظاهر ، وفوزى  
اسعد ، عبد الرحيم نافع .

(٩٤)

### الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ القضائية

١ - دعوى جنائية « انقضاؤها » • محكمة النقض « سلطتها » • نقض  
« اسباب الطعن • مايقبل منها » • « التقرير بالطعن وايداع الاسباب » •  
« نظر الطعن والحكم فيه » •

وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن وايداع الاسباب فى الميعاد • وجوب  
القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية •

٢ - دعوى جنائية « انقضاؤها » • دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » •  
محكمة النقض « سلطتها » • نقض « اسباب الطعن • مايقبل منها » •  
« نظر الطعن والحكم فيه » •

انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها • لا اثر له فى سير الدعوى  
المدنية التابعة امام المحكمة الجنائية • وفاة أحد الخصوم • لا يمنع من القضاء  
فى الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات الختامية متى كانت الدعوى  
قد تهيأت للحكم فى موضوعها •

متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم امام محكمة النقض ؟

٣ - حكم « بياناته » • بيانات حكم الادانة « تسبيبه • تسبيب  
معيب » • شيك بدون رصيد • نقض « اسباب الطعن • مايقبل منها » •  
بيانات حكم الادانة • المادة ٣١٠ اجراءات جنائية •

عدم استظهار حكم الادانة فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد  
امر الرصيد من حيث الوجود • والكفاية • والقابلية للصرف • قصور •

١ - لما كان الين من ورقة تكليف الطاعن بالحضور لجلسة ١٩٨١/٢/٢٣ ومن مذكرة التحريات المقدمة من وحدة مباحث ديرمواس أنه توفي الى رحمة الله في غضون سنة ١٩٨٠ أى بعد التقرير بالظن بالنقض وايداع الاسباب فى الميعاد ، ومن ثم يتعين اتقضاء الدعوى الجنائية لوفاته عملا بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على أنه واذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الاسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ومفاد ذلك أنه اذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الاسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير فى الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية فى نظرها اذا كانت مرفوعة اليها . لما كان ذلك ، وكانت وفاة أحد طرفى الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها لا يمنع على ما تنص به المادة ١٣١ مرافعات من الحكم فيها على موجب الاقوال والطلبات الختامية وتعتبر الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالظن وتقديم الاسباب فى الميعاد القانونى كما هو الحال فى الظن الحالى ومن ثم فلا محل لاعلان ورتة الطاعن .

٣ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت المحكمة منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إبانها فى الحكم والا كان قاصرا والتسبب المعتبر فى هذا الصدد يجب ان يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، كذلك فمن المقرر أنه يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود

والكفاية والقابلية للمصرف - بنقض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه لأنه لايسار الى بحث القصد الملابس الا بعد ثبوت الفعل نفسه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة بالاحالة على أقوال المجنى عليه وورقة الشيك وافادة البنك دون أن يورد مضمون أى منها مؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بناصرها القانونية في حق المتهم كما أغفل بحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا أو عدما واستيفاء شرائطه وأطلق القول بثبوت التهمة في عبارات مجملة مجهلة فإنه يكون معيا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة في خصوص ما قضى في الدعوى المدنية دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اعطى بسوء نية شيكا للمجنى عليه بمبلغ الف وخمسمائة جنيه مسحوبا على بنك القاهرة فرع الجيزة لايقابله رصيد قائم وقابل للمسحب مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمواد ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيه في سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الجيزة قضت حضوريا في ١١ من يونية سنة ١٩٧٧ عملا بمادتي الاتهام بمعاقبة المتهم بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشر جنيهات لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف . ومحكمة الجيزة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا في ١٠ يونيو سنة ١٩٧٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

فطن الاستاذ . . . المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق

النقض . . . الخ



## المحكمة

حيث أنه يبين من ورقة تكليف الطاعن بالحضور لجلسة ١٩٨١/٢/٢٣ ومن مذكرة التحريات المقدمة من وحدة مباحث ديرمواس أنه توفي الى رحمة الله في غضون سنة ١٩٨٠ أى بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب في الميعاد ، ومن ثم يتعين انقضاء الدعوى الجنائية لوفاته عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية •

وحيث ان المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه واذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الاسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ومفاد ذلك أنه اذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الاسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها اذا كانت مرفوعة اليها • لما كان ذلك ، وكانت وفاة أحد طرفي الخصومة بعد ان تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا يمنع على ما تقضى به المادة ١٣١ مرافعات من الحكم فيها على موجب الاقوال والطلبات الختامية وتعتبر الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الاسباب في الميعاد القانوني كما هو الحال في الطعن الحالي ومن ثم فلا محل لاعلان ورثة الطاعن وحيث انه فيما يتعلق بالدعوى المدنية فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب فقد شابه القصور في التسيب ذلك بأنه خلا من بيان واقعة الدعوى والادلة التي أقام عليها قضاؤه بالادانه ولم يستظهر أمر الرصيد وجودا أو عدما ككفاء بافادة البنك بالرجوع على الساحب وفي ذلك ما يعنيه بما يستوجب نقضه •

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على مانعه أن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة قبله من الثابت من أقوال المجنى عليه ومن الثابت من الشيك ومن إفادة البنك ومن عدم دفع الاتهام من المتهم بدفع أو بدفاع مقبول ومن ثم فيتعين معاقبته ثم استنظرت الحكم قربت على قضاائه بالأدانة الزام المتهم بمبلغ ٥١ جنيه تعويضا مدنيا مؤقتا وبالمصاريف لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالأدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت المحكمة منها الأدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا والتسبب للمعتبر في هذا الصدد يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، كذلك فمن المقرر أنه يتعين على الحكم بالأدانة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف - بنقض النظر عن قصد الساحب وإتوانه عدم صرف قيمته استقلالاً للأوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيمه للتوقيع المحفوظ لديه لأنه لايسار إلى بحث القصد الملابس إلا بعد ثبوت الفعل نفسه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة بالإحالة على أقوال المجنى عليه وورقة الشيك وإفادة البنك دون أن يورد مضمون أى منها ومؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية في حق المتهم كما أغفل بحث أمر لصيد الطاعن في المصرف وجودا أو عدما واستيفاء شرائطه وإطلاق القول بثبوت التهمة في عبارات مجملة مبهمة فإنه يكون معيا بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة في خصوص ما قضى في الدعوى المدنية دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلعة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : فوزى المملوك ، وفوزى اسعد ، وعبد الرحيم  
نافع ، ومصطفى عبد الرازق .

( ٩٥ )

### الطعن رقم ٢٤١٨ لسنة ٥٠ القضائية

١ - تفتيش « التفتيش باذن » « اذن التفتيش » تنفيذه « حكم  
« تسببيه » تسبب معيب » « نقض » اسباب الطعن « ما قبل منها »  
مواد مخدرة .

التفتيش المحظور : هو ما يقع على الاشخاص والمساكن بغير مبرر من  
القانون . حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه . مجانية  
الحكم هذا النظر . خطأ فى تاويل القانون .

٢ - نقض « نظر الطعن والحكم فيه » « اثر الطعن » .

حجب الخطأ القانونى المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب ان يكون النقض  
مقرونا بالاحالة .

١ - « لما كان الين من المفردات التى ضمتها المحكمة تحقيقاً للطعن  
ان المتهمه قررت فى تحقيق النيابة أنها تتخذ من الحجرة التى تم فيها الضبط  
محلا لتجارة بعض السلع ونفت أنها تتجر فى المواد المخدرة بها واذا كان  
التفتيش المحظور هو الذى يقع على الاشخاص والمساكن بغير مبرر من  
القانون . اما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه فان  
الحكم اذ لم يظن لكون المحل الذى تم فيه الضبط يعتبر متجرا باقرار المتهمه  
فى تحقيق النيابة انتهى الى بطلان تفتيشه رغم صدور اذن النيابة بتفتيشها



وتفتيش مسكنها بما يشتمل منه بالضرورة على محل تجارتها فإنه يكون  
قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه .

٢ - لما كانت المحكمة قد اقتضت على بحث الدفع وقضت بإعلان  
التفتيش على خلاف القانون فتكون قد حجبت نفسها عن نظر الدعوى ويتعين  
أن يكون مع النقض الأحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها : حازت جوهرين مخدورين  
( أفبون وعقار الموتولون ) وكان ذلك بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح  
بها قانونا . وطلبت الى مستشار الأحالة إحالتها الى محكمة جنايات القاهرة  
لمحاكمتها بالقيء والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة  
جنايات القاهرة قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند اليها والمصادرة .  
فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى  
ببرئته المطعون ضدها من تهمة حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار في غير  
الأحوال المصرح بها قانونا فقد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه تساند

في قضائه الى بطلان التفتيش الذي تم بمتجر المتهمة هو وما أسفر عنه لاقتصار الاذن الصادر به على شخصها ومسكنها فحسب ، في حين ان حرمة المتجر مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه) فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والمتجر كذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه ابتنى قضائه بالبراءة على ان « الاذن الصادر من النيابة العامة بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٦ قد اقتصر على تفتيش شخص ومسكن المتهمة ولم يشمل المخزن الذي ضبط به المخدر كما تبين ان هذا المخزن يقع اسفل سلم المنزل وان مسكن المتهمة يقع بالدور الثالث من نفس المنزل حسبما ورد بمحضر ضبط الواقعة وأقوال الضابط في التحقيقات وحيث انه لما كان الثابت من الرجوع الى اذن التفتيش الصادر من النيابة العامة أنه لم يشمل المخزن الذي ضبط فيه المخدر ( الايفون وعقار الموثولون ) والكائن أسفل سلم المنزل الذي تقطن المتهمة في الدور الثالث منه فان تفتيشه يكون قد تم بغير اذن ، كما خلت الأوراق من وجود مسوغ قانوني لاجرائه ومن ثم يكون هذا التفتيش قد تجرد عن السند القانوني الذي يبرره ووقع باطلا هو وما ترتب عليه من اجراءات وما استمد منه من دليل ، ولما كان الحاضر مع المتهمة قد تمسك بهذا البطلان أمام المحكمة وكان الدليل المستمد من ذلك التفتيش الباطل هو الركيزة الوحيدة التي يقوم عليها صرح الاتهام الموجه الى المتهمة فان هذا الاتهام لا يثبت أن ينهار من أساسه الامر الذي يتعين معه القضاء ببراءتها مما سند اليها •

• لما كان ذلك وكان الين من المفردات التي ضمتها المحكمة تحقيقا للطعن

ان المتهمة قررت في تحقيق النيابة انها تتخذ من الحجرة التي تم فيها الضبط محلا لتجارة بعض السلع ونفت انها تتجر في المواد المخدرة بها واذا كان التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون اما حرمة المتجر فستمدة من اتصاله بشخص صاحبه فان الحكم اذ لم يظن لكون المحل الذي تم فيه الضبط يعتبر متجرا باقرار المتهمة في تحقيق النيابة انتهى الى بطلان تفتيشه رغم صدور اذن النيابة بتفتيشها وتفتيش مسكنها بما يشتمل معه بالضرورة على محل تجارتها فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه ، ولما كانت المحكمة قد اقتصرت على بحث الدفع وقضت ببطلان التفتيش على خلاف القانون فتكون قد حجبت نفسها عن نظر الدوى ويتمين أن يكون مع النقض الاحالة •



## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : فوزى المملوك ، وراغب عبد الظاهر ، وفوزى  
أسعد ، وعبد الرحيم نافع .

(٩٦)

### الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٠ القضائية

١ - استجواب • دفاع • الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره • • نقض  
• أسباب الطعن • مالا يقبل منها • •

الاستجواب المحظور قانونا • ماهيته ؟

استفسار المحكمة من الطاعن عن صلته بباقي المتهمين وظروف توجهه الى  
مكان تواجدهم • استيضاح • لايمس حق الدفاع •

٢ - بطلان • اجراءات المحاكمة • استجواب • دفع • الدفع ببطلان  
الاجراءات لاستجواب المحكمة للمتهم • •

الدفع ببطلان الاجراءات المبني على استجواب المحكمة للمتهم •  
سقوطه • اذا حصل الاستجواب في حضور محاميه ولم يبد اعتراضا •

٣ - حكم • تسببه • تسبب غير معيب • • نقض • أسباب الطعن •  
• مالا يقبل منها • •

تحصيل الحكم اقوال المجنى عليها بماله صداه وأصله في الأوراق •  
ينتفى معه الخطأ في الاسناد •

٤ - اكراه • جريمة • اركانها • • حكم • تسببه • تسبب غير  
معيب • • هتك عرض • وقاع اثني بغير رضاها • •

كفاية ان يكون الفعل قد ارتكب بغير رضا المجنى عليها • لتوافر ركن  
القوة في جناية الواقعة • استخلاص حصول الاكراه • موضوعي •

٥ - حكم « مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل » • اثبات « بوجه عام »  
الخطأ في الاسناد • لا يعيب الحكم • مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر في  
عقيدة المحكمة •

٦ - نقض « اسباب الطعن • تحديدها » • « مالا يقبل منها » •  
وجه الطعن • وجوب أن يكون واضحا محددا •

٧ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • نقض « اسباب  
الطعن • مالا يقبل منها » •  
المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي • كفاية أن  
يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم •

✓ ١ - لما كان الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة وفقا لنص  
المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه  
مفصل في الادلة القائمة في الدعوى اثباتا ونفيا في أثناء نظرها سواء أكان  
ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم • لما له من  
خطورة ظاهرة وهو لا يصح الا بناء على طلب من المتهم نفسه يديه في  
الجلسة بعد تقديره وما تقتضيه مصلحته • اما مجرد الاستيضاح -  
كما هو واقع الحال في الدعوى حين أفسرت المحكمة من الطاعن  
عن صلتة بباقي المتهمين وظروف توجيهه الى المسكن الذي تواجدوا فيه -  
فليس فيه أي خروج على محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع •  
ومع ذلك فان هذا الحظر إنما قصد به مصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل  
عنه صراحة أو ضمنا أما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو  
بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب واجابته على الأسئلة  
التي توجهها اليه المحكمة •

٢ - لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان الاستجواب تم في حضور المدافع عن الطاعن وبموافقته ، وكان من المقرر ان حق المتهم في الدفع بطلان الاجراءات المبني على ان المحكمة استجوبته يسقط وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا عليه لأن ذلك يدل على أن مصلحته لم تتأثر بهذا الاستجواب ومن ثم فلا يجوز له من بعد ان يدعى بطلان الاجراءات •

٣ - لما كان الحكم المظنون فيه لدى بيانه واقعة الدعوى وعند تحصيله مؤدى أقوال المجنى عليها قد أورد أن المتهم الرابع « الطاعن » جذبها من ذراعها وكتفها وأدخلها الى غرفة النوم حيث قام بموافقتها كرها عنها وكان يبين من مطالعة المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها - أن ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليها سواء بمحضر الشرطة أو تحقيق النيابة له صداه وأصله الثابت في الأوراق فان ما ينعم الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد في هذا الشأن لا يكون له محل بما تتحل معه منازعته في سلامة استخلاص الحكم لأدلة الادانة في الدعوى الى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا يقبل اثارته لدى محكمة النقض •

٤ - لما كان القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جنائية المواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاء المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك ما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الارادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة ان تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه • وكان الحكم المظنون فيه قد أثبت أخذا بأقوال المجنى عليها التي اطمأن اليها أنها لم تقبل واقعة الطاعن لها وأنه



جذبها من ذراعها وكتفها وأدخلها غرفة النوم حيث واقمها كرها عنها فأن هذا الذى أوردته الحكم كاف لاثبات توافر جريمة الواقعة أنشئ بنير رضاها بإركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير شديد •

٥ - لما كان من المقرر أن الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة • فانه لا يجدى الطاعن ما ينعمه على الحكم فيما سجله على لسانه من أن ملامح وجه المجنى عليها كانت تدل على عدم موافقتها اذ ان هذه الواقعة الفرعية - بفرض ثبوت خطأ الحكم فيها - ليست بذات أثر فى منطقته ولا فى النتيجة التى انتهى اليها والتى عول فيها - على ماهو واضح من سياقه - على شهادة المجنى عليها واعتراف المتهم الاول وأقوال .....•

٦ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً •

٧ - لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد مستقاراً ضمناً من القضاء بالأدانة استناداً الى أدلة الثبوت الساتئة التى أوردتها الحكم ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : واقموا ..... بنير رضاها بأن اصطحبها أحدهم الى شقته وهددها ودفعها أحدهم الى غرفة

النوم وشلوا حركتها وقاموا بخلع ملابسها ثم أولج كل من المتهمين عضوه التناسلي في موضع الفه منها الواحد تلو الآخر على النحو المبين بالمحضر .  
 وطلبت من مستشار الاحالة احالتهم الى محكمة الجنايات لمقابلتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . وادعت المجنى عليها ضد الطاعن بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا للطاعن وغايبا لباقي المتهمين بمعاينة كل منهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وفي الدعوى المدنية بالزام الطاعن بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطن الاستاذ . . . . المحامي عن الاستاذ . . . . المحامي عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة موافقة أنشئ بغير رضاها فقد بنى على اجراءات باطلة وشابه اخلال بحق الدفاع وخطأ في الاستناد وانطوى على قصور في التسييب ، ذلك بأن المحكمة استجوبت الطاعن دون أن تنبهه الى ان من حقه عدم الاجابة وبغير موافقه سابقة من الدفاع ، وقد استدلت الحكم على توافر ركن القوة في حق الطاعن من قول نسبه الى المجنى عليها مفاده أنها لم تكن راضية عن موافقه لها وأنه أدخلها غرفة النوم وواقمها كرها عنها ومن أنه أقر بذلك أمام المحكمة بقوله ان ملامح وجه المجنى عليها كانت تدل على عدم موافقتها وكل ذلك لأصل له في الأوراق ، ومع ان الدفاع قد تمسك بأن المجنى عليها هي التي رغبت في مرافقة المتهمين وتمت موافقتها برضاها ، ودلل

على ذلك بقرائن عددها في المذكرة المقدمة منه بجلسته المحاكمة الا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع ولم يعرض له ايرادا وردا ، مما يعيب الحكم بما يطله ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وشاهدي الاثبات ..... و ..... وما ثبت من التقرير الطبي الشرعي ، وهي أدلة سائلة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . وكان الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة وفقا لنص المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتا ونقيا في اثناء نظرها - سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم - لما له من خطورة ظاهرة وهو لا يصح الا بناء على طلب من المتهم نفسه يديه في الجلسة بعد تقديره وما تقتضيه مصلحته . اما مجرد الاستيضاح - كما هو واقع الحال في الدعوى حين استفسرت المحكمة من الطاعن عن صلته بباقي المتهمين وظروف توجهه الى المسكن الذي تواجدوا فيه - فليس فيه أي خروج على محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع . ومع ذلك فان هذا الحظر إنما قصد به مصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمنا اما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب واجابته على الأسئلة التي توجهها اليه المحكمة . ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان ذلك الاستجواب تم في حضور المدافع عن الطاعن وبموافقته ، وكان من المقرر ان حق المتهم في الدفع بطلان الاجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته يسقط وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محامية ولم يبد اعتراضا عليه لان ذلك يدل على أن مصلحته لم تتأثر بهذا الاستجواب ومن ثم فلا يجوز له من بعد



أن يدعى بطلان الاجراءات • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لدى بيانه واقعة الدعوى وعند تحصيله مؤدى أقوال المجنى عليها قد أورد أن المتهم الرابع « الطاعن » جذبها من ذراعها وكثفها وادخلها الى غرفة النوم حيث قام بموافقتها كرها عنها وكان يبين من مطالعة المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها - أن ماحصله الحكم من أقوال المجنى عليها سواء بمحضر الشرطة أو تحقيق النيابة له صداه وأصله الثابت فى الأوراق فإن ماينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى الاسناد فى هذا الشأن لا يكون له محل بما تنحل معه منازعته فى سلامة استخلاص الحكم لادلة الادانة فى الدعوى الى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة للادلة القائمة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها وهو مالا تقبل اثارته لدى محكمة النقض • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من دفاع فى شأن واقعة المجنى عليها برضاها ورد عليه بقوله « وحيث أنه عن انكار المتهم فى تحقیقات النيابة وأمام المحكمة موافقته للمجنى عليها بعد أن كان قد أقر بمحضر جمع الاستدلالات بموافقتها لها برضاها وبغير تهديد وأنه لم يكن يعلم شيئا عن ظروف واقعة باقى المتهمين لها ، فإن المحكمة لانعوى عليه وتطمئن كل الاطمئنان الى أقوال المجنى عليها من واقعة هذا الاخير لها وقد تأيدت أقوالها باعتراف المتهم الاول عليه فى تحقیقات النيابة وبأقوال ... فى محضر جمع الاستدلالات • وحيث أن المحكمة وقد خلصت الى واقعة المتهم الرابع للمجنى عليها واذا قرر هذا المتهم فى استجوابه أمام المحكمة أنه حينما حضر الى الشقة اعترف له المتهم الثانى أنه وباقى المتهمين واقعوا المجنى عليها وان المتهم الاول حدث المجنى عليها فى شأن دخوله - المتهم الرابع - معها أسوة بهم رفضت ودلت ملامح وجهها على عدم موافقتها وأنه سأل المتهم الاول عن سبب امتناعها فذكر له أنها مستحضر حديفة لها فى اليوم التالى - اذ خلصت المحكمة الى واقعة هذا المتهم للمجنى عليها وأنها بقوله لم تكن راضية على أن يواقعها فأنها ترى فى تصوير المجنى عليها لما قارفا المتهم الرابع معها من جذبة لها عنوه وادخالها فرقة

النوم ثم موافقتها كرها عنها فضلا عما كانت عليه من خوف بسبب التهديد السابق ما يؤكد صحة الواقعة وثبوت التهمة في حقه ، لما كان ذلك ، وكان القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جناية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاء المجنى عليها باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك ما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الارادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال المجنى عليها التي اطمأن اليها انها لم تقبل الواقعة الطاعن لها وأنه جذبها من ذراعها وكفها وأدخلها غرفة النوم حيث واقفها كرها عنها فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لاثبات توافر جريمة الواقعة أتى بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . فإنه لا يجدى الطاعن ما ينعه على الحكم فيما سجله على لسانه من أن ملامح وجه المجنى عليها كانت تدل على عدم موافقتها إذ أن هذه الواقعة الفرعية - بهرض ثبوت خطأ الحكم فيها - ليست بذات أثر في منطقة ولا في النتيجة التي انتهى اليها والتي عول فيها - على ما هو واضح من سياقها - على شهادة المجنى عليها واعتراف المتهم الاول وأقوال ..... لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددًا ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التي يقول انه أثارها في المذكرة التي قدمها الى المحكمة ولم يحددها وذلك لمراقبة ما اذا كان الحكم قد تناولها بالرد من عدمه ، هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد أورد ، وحيث أن الدفاع عن هذا المتهم قدم مذكرة طلب فيها براءته استنادا الى عدم معقولة رواية المجنى عليها وأنها كانت تستطيع الاستغانة أتماء ذهابها من الملهى الى شقة

المتهم الثاني وعند وصولها الى المنزل ثم عند انصرافها وأثناء تواجدها بسحطة البنزين • وأن الواقعة ان صحت فانها تكون قد تمت برضاها ، والمحكمة لا تأخذ بدفاع هذا المتهم بعد أن اطمأنت لأدلة الاثبات على النحو المتقدم • لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد مستقادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها الحكم ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله • لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متينا رفضه موضوعا •



## جلعة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : فوزى الملوك ، وراغب عبد الظاهر ، وفوزى  
اسعد ، وعبد الرحيم نافع .

( ٩٧ )

### الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ القضائية

١ - حكم « وضعه والتوقيع عليه واصداره » « بطلانه » • شهادة  
معلبية • نقض « اسباب الطعن • مايقبل منها » •

وجوب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من  
النطق بها والا كانت باطلة • استثناء احكام البرائة من هذا البطلان •  
علته وحده ؟

وجوب اشتمال الحكم ولو كان صادرا بالبرائة على الاسباب التى  
بنى عليها • المادة ٣١٠ اجراءات جنائية •

٢ - حكم « وضعه والتوقيع عليه واصداره » « بطلانه » • نقض  
« اسباب الطعن • مايقبل منها » •

ورقة الحكم السند الوحيد الذى يشهد بوجوده • العبرة فى الحكم  
بنسخته الاصيله •

تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى الذى لم يودع حتى صدور  
الحكم الاول • اثره ؟

١ - لما كان نص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية  
أوجب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق  
بها والا كانت باطلة ، وكان مؤدى علة التمديد الذى جرى على الفقرة الثانية

من المادة ٣١٢ سالفة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي امتتنى أحكام البراءة من البطلان هو أن مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانونا - حتى لا يضار المتهم - المحكوم ببراءته لسبب لادخل له فيه - الا ان لامشاحة في ان هذا الاستثناء يقتصر على عدم توقيع الاسباب في الميعاد المحدد قانونا ولا ينصرف البتة الى الاحكام التي لا يتم تدوينها كتابة أو التوقيع عليها أصلا - كما هو الحال في الدعوى - ذلك أن الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم ولو كان صادرا بالبراءة - على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا •

٢ - لما كان من المقرر ان ورقة الحكم هي السند الوحيد الذي يشهد بوجوده على الوجه الذي صدر به وبناءه على الاسباب التي أقيم عليها ، وكانت العبرة في الحكم هي بنسخة الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المراجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوي الشأن ، وكان الحكم الابتدائي لم يودع بأسبابه حتى صدور الحكم المطعون فيه ، وقد اقتصر الحكم المطعون فيه على تأييد ذلك الحكم - الذي لم يكن قد أودع ملف الدعوى - أخذا بأسبابه ، فأنه يكون قد ايد حكما باطلا واخذ بأسباب لا وجود لها قانونا مما يبطله ويوجب نقضه والاحالة •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ( أولا ) تسبب خطأ في وفاة ..... وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه بان قاد جرارا زراعيا بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر ذلك بأن رجع للخلف دون مراعاة

الحيطة والحذر فدهم المجنى عليها سالفه الذكر فأحدث بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أدوت بحياتها • ( ثانيا ) قاد مركبه بحاله تعرض الاشخاص والاموال للخطر • وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات • ومحكمة جنح طوخ الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند اليه • فاستأنفت النيابة العامة ، ومحكمة بنها الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف •

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

حيث ان ماتت النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه صدر مشويا بالبطلان ، ذلك بأنه أيد الحكم المستأنف القاضي ببراءة المطعون ضده من تهمة القتل الخطأ معتقاً أسبابه رغم أن ذلك الحكم لم يكن قد أودع ملف الدعوى حين صدور الحكم المطعون فيه •

وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن الحكم الابتدائي قد صدر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٨ قاضيا ببراءة المطعون ضده فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، ونظرت الدعوى استئنافية في جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ وبها صدر الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، دون اضافة أسباب أخرى • لما كان ذلك ، وكان الثابت من الشهادة السلبية المرفقة بأسباب الطعن والصادر من قلم كتاب نيابة بنها الكلية بناء على طلب النيابة العامة أنه لحين تحريرها في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - لم يكن الحكم الابتدائي قد تم ايداعه قلم الكتاب ولما كان القانون وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض وطبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في



مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ، وكان مؤدى علة التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ سالفة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذى استثنى أحكام البراءة من البطلان هو أن مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم يوقع اسبابه فى الميعاد المحدد قانونا - حتى لا يضار المتهم - المحكوم ببراءته لسبب لادخل له فيه - الا ان لامشاحه فى ان هذا الاستثناء يقتصر على عدم توقيع الاسباب فى الميعاد المحدد قانونا ولا ينصرف البته الى الاحكام التى لا يتم تدوينها كتابة أو تتوقيع عليها اصلا - كما هو الحال فى الدعوى - ذلك ان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ايضا ان ورقة الحكم هى السند الوحيد الذى يشهد بوجوده على الوجه الذى صدر به وبنائه على الاسباب التى أقيم عليها ، وكانت العبرة فى الحكم هى بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من ذوى الشأن ، وكان الحكم الابتدائى لم يودع باسبابه حتى صدور الحكم المطعون فيه ، وقد اقتصر الحكم المطعون فيه على تأييد ذلك الحكم - الذى لم يكن قد أودع ملف الدعوى - أخذا باسبابه ، فانه يكون قد ايد حكما باطلا واخذ باسباب لاوجود لها قانونا مما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : فوزى المملوك ، وراغب عبد الظاهر ، وفوزى  
أسعد ، وعبد الرحيم نافع .

(٩٨)

### الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥١ القضائية

١ - غش • اغذية • قصد جنائي • حكم « تسبيبه • تسبيب  
غير معيب » .

العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع • موضوعي • عجز المشتغل  
بالتجارة عن اثبات مصدر حصوله على المادة موضوع الجريمة • افتراض  
علمه بالغش • لا عيب • أساس ذلك وأثره ؟

٢ - اثبات « خبرة » • إجراءات « إجراءات التحريز » • نقض « أسباب  
الطعن • مالا يقبل منها » .

القانون لم يرتب البطلان على مخالفة المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٤١ بشأن إجراءات أخذ العينة .

كفاية اطمئنان المحكمة الى أن العينة المضبوطة هي التي أجرى تحليلها »

١ - لما كان من المقرر ان العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما  
تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استتجته من وقائع الدعوى استنتاجا  
سليما فلا شأن لمحكمة النقض به وكان الطاعن على نحو ما هو ثابت ببعض  
المعارضة الابتدائية - وان اكرر الاتهام ودفعه بأنه تاجر جملة يشتري الجبن  
المضبوط ويبيعه ولا يقوم بتصنيعه - الا أنه عجز عن اثبات مصدر حصوله

عليه ، فلا على المحكمة ان هي افترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة ، اذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بشأن قمع الغش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ - والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - نصت على ان العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نية ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة ان هي لم تتحدث عن ركن العلم واثبات توافره لدى الطاعن مادام أنه من بين المشتغلين بالتجارة .

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وان نصت على وجوب أخذ خمس عينات ، الا ان القانون انما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى ان - تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد ان يرتب أي بطلان على عدم اتباعه ومرجع الامر في ذلك التقدير الى محكمة الموضوع ، فمتى أطمأنت الى ان العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل فلا تريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اتج وعرض للبيع شيئا مغشوشا من أغذية الانسان « جبن حليب » مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جنح روض الفرج قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات



لوقف التنفيذ مع المصادرة • عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن • فاستأنف المحكوم عليه • ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف •

فطن الاستاذ ••••• المحامى فى هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة انتاج جبن مغشوش وعرض للبيع ، فقد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك ان دور الطاعن قد اقتصر على عرض الجبن للبيع دون ان يعلم بأنه مغشوش بما ينفى عنه القصد الجنائى فى الجريمة ، فضلا عن ان محرر المحضر لم يلتزم بالاجراءات التى نص عليها قرار وزير التجارة رقم ١٣ لسنة ١٩٤٢ من وجوب أخذ خمس عينات يوقع الطاعن على حرز كل منها • وذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاحالة •

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى بما مؤداه ان مفتش الصحة اخذ عينه من الجبن الذى يعرضه الطاعن للبيع وارسلها الى المعامل المختصة فتبين من تحليلها انها مغشوشة • لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فتمت استتجته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة النقض به وكان الطاعن على نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية - وان انكر الاتهام ودفعه بأنه تاجر جملة يشتري الجبن المضبوط ويبيعه ولا يقوم بتصنيعه - الا انه عجز عن اثبات مصدر حصوله

عليه ، فلا على المحكمة ان هي افترضت علمه بالغش باعتبار انه من المشتغلين بالتجارة ، اذ من المقرر ان المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بشأن قمع الغش والتدليس المعدل بالقانونين رقمي ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ - والسارية احكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - نصت على ان العلم بالغش والفساد يفترض اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة ان هي لم تتحدث عن ركن العلم واثبات توافره لدى الطاعن مادام أنه من بين المشتغلين بالتجارة . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على ان المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وان نصت على وجوب اخذ خمس عينات ، الا ان القانون انما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى ان تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد ان يربط اي بطلان على عدم اتباعه ومرجع الامر في ذلك التقدير الى محكمة الموضوع ، فمتى اطمأنت الى ان العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل فلا تريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مسديدا فضلا عن انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجة جديها انه لم يثر شيئا من هذا الدفاع الموضوعي بما لا يسوغ طرحه لأول مرة امام محكمة النقض .

وحيث انه لما تقدم جميعه ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا  
ورفضه موضوعا .

## جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، وأبراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد ممدوح سالم .

(٩٩)

### الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٥٠ القضائية

قانون « تطبيقه » « الاعتذار بالجهل بالقانون » • البات « بوجه هام » • حكم « تسببه • تسبب معيب »

الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر • غير قانون العقوبات • شرط قبوله : اقامة مدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده بمشروعية عمله كانت له أسباب معقولة

القضاء ببراءة المطعون ضدهما • لمجرد القول بخلو الأوراق مما ونفى دفاعهما بالجهل بالقاعدة الشرعية التى تحظر الجمع بين الزوجة وجدتها دون بيان الدليل على صحة ما ادعياه من اعتقادهما بأنهما كانا يباشران عملا مشروعًا والأسباب المعقولة التى تبرر لديهما هذا الاعتقاد • قصور •

من المقرر انه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات ان يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل القاطع على انه تحرى تحريا كافيا وان اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملا مشروعًا كانت له أسباب معقولة • وهذا هو المول عليهم فى القوانين التى اخذ عنها الشارع اساس المسؤولية الجنائية وهو المستفاد من مجموع نصوص القانون • فانه مع تقديره قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أورد فى المادة ٦٣ من قانون العقوبات انه لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أميرى فى الاحوال الآتية • ( أولا ) اذ ارتكب الفعل تنفذا لأمر صادر اليه من رئيس وجبت



عليه طاعته او اعتقد انها واجبة عليه . ( ثانيا ) اذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذيا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد ان اجراءه من اختصاصه . وعلى كل حال يجب على الموظف ان يثبت انه لم يرتكب الفعل الابعد الثبوت والتحري وانه كان يعتقد مشروعيته وان اعتقاده كان مبنيا على اسباب معقولة . كما قال في المادة ٦٠ من قانون العقوبات ان أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في قضائه براءة المطعون ضدهما على مجرد القول بخلو الأوراق مما ينفي دفاعهما بالجهل بالقاعدة الشرعية التي تحظر الجمع بين الزوجة وجدتها دون ان يبين الدليل على صحة مادعاء المطعون ضدهما من أنهما كانا يعتقدان أنهما انما كانا يباشران عملا مشروعاً والاسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد ، فانه يكون مشوباً بالقصور .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة فيما بينهما مع موظف عمومي هو ..... في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو وثيقة الزواج رقم ٧٥/٣ بأن اتفقا معه على اتمام زواج المتهم الأول من ..... مع علمهما بخلوها من الموانع الشرعية رغم ان الزوجة محرمة على الزوج شرعا وعلى أن يوقع المتهم الثاني ( المطعون ضده ) كوكيل عن الزوجة والمتهم الاول كزوج فقام المأذون بذلك وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . المتهم الثالث ( المطعون ضده الآخر ) استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه ضمن تحقيقات النيابة رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٧٦ جنائيات عسكرية الاسماعيلية . وطلبت الى مستشار الاحالة احوالها الى محكمة الجنائيات لمعاقبتهما طبقا للنقد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومنحكمة جنائيات الزقازيق

قضت حضوريا للمطعون ضده الأول وغيايا للثاني عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءتهما مما اسند اليهما .  
 فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تبنى على الحكم المطعون فيه أنه اذا قضى براءة المطعون ضدهما من جريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي، وببراءة ثانيهما من جريمة استعمال المحرر المزور قد شابه القصور في اليان والفساد في الاستدلال ذلك بأنه أقام قضاء ببراءتهما على مجرد القول بأنه لا يوجد في الأوراق ما ينفى دفاع المطعون ضدهما من عدم علمهما بالقاعدة الشرعية التي تحرم الجمع بين البنت وجدتها مع ان الثابت من أوراق الدعوى والظروف التي وقعت فيها ما يقطع بعلمهما بهذا المانع الشرعى

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « انها تخلص فيما اخطر به العقيد ... » رئيس نيابة الاسماعيلية العسكرية من أنه أثناء تحقيق الجناية رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٧٦ جنايات عسكرية الاسماعيلية تبين ان ... قد تزوجت من المتزوج في الوقت نفسه من ابنة ابنتها وتبين من مطالعة عقد الزواج أنه محرر بتاريخ ١٤/٨/١٩٧٥ بمعرفة ... مأذون ... وفيه زوج ... ( المطعون ضده الأول ) من ... التي مثلها في العقد وكيلها ... المطعون ضده الثاني بشهادة كل من ... وبعد ان حصل الحكم أقوال ... من انها لاتعرف شيئا عن عقد زواجها من المطعون ضده الأول وأقوال المأذون وشاهدى العقد من انهم وقت العقد لم يكن لديهم علم بان الزوج متزوج من حفيدة زوجته ، وأقوال المطعون ضدهما من أنهما كانا يجهلان قيام المانع الشرعى من الزواج وانهما قصدا من الزواج عميل محلل للزوجة لكونها مطلقة

من والد المَطعون ضده الثاني طلاقاً بائناً بينونه كبرى ، انتهى الى القضاء ببراءة المَطعون ضدهما بقالة أن الأوراق خلت مما ينفي دفاعهما انهما مع علمهما بأن الزوجة هي جدة لزوجته المَطعون ضده الأول الا انهما يجهلان المانع الشرعي المترتب على تلك العلاقة وهو مايجوز لهما التمسك به باعتباره نوعاً من الجهل بالواقع اذ لا محل لافتراض اللامبالاة بالقوانين الشرعية في كل الناس اذ يحتاج الأمر الى تخصص لايتوافر للاغلبية الساحقة منهم - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل القاطع على أنه تحرى تحرياً كافياً وان اعتقاده الذي اعتقده بأنه مباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباب معقولة . وهذا هو الممول عليه في القوانين التي أخذ عنها الشارع أسس المسؤولية الجنائية وهو الاستفادة من مجموع نصوص القانون ، فانه مع تقريره قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أورد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات أنه لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أميري في الأحوال الآتية . ( أولاً ) اذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجب عليه . ( ثانياً ) اذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن أجراه من اختصاصه . وعلى كل حال يجب على الموظف ان يثبت أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته وان اعتقاده كان مبنيًا على أسباب معقولة . كما قال في المادة ٦٠ من قانون العقوبات ان أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة . لما كان ذلك وكان الحكم المَطعون فيه قد اقتصر في قضائه براءة المَطعون ضدهما على مجرد القول بخلو الأوراق مما ينفي دفاعهما بالجهل بالقاعدة الشرعية التي تحظر الجمع بين الزوجة وجدتها دون أن يبين الدليل على صحة ماأدعاه المَطعون ضدهما من أنهما كانا يعتقدان أنهما انما كانا يباشران عملاً مشروعاً والاسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد ، فانه يكون مشوباً بالقصور مما يعيه ويوجب نقضه والاعادة .



## جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، و ابراهيم حسين رضوان ، ومحمد منوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى .

( ١٠٠ )

### الطعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٠٠ للقضائية

- ١ - شيك بدون رصيد • جريمة « اركانها » • حكم « تسببيه » •  
تسبيب غير معيب •  
توقيع الساحب • لازم على الشيك • علة ذلك ؟  
توقيع الساحب على الشيك على بياض • مفاده ؟
- ٢ - شيك بدون رصيد • جريمة « اركانها » • باعث • حكم « تسببيه » •  
تسبيب غير معيب •  
جريمة اعطاء شيك بدون رصيد • مناط تحققها ؟  
الاسباب التى رفعت الى اصدار الشيك • لاعتبرة بها •
- ٣ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • حكم « تسببيه » •  
تسبيب غير معيب • • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •  
الدفع بان الشيك مزور ويحمل تاريخين • وانه ليس شيكا • موضوعى •  
عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض • علة ذلك ؟
- ٤ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •  
عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم •  
• - حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • البات « بوجه عام » •  
حسب الحكم أن يورد الأدلة التى عول عليها فى الادانة •

## ٦ - مسؤولية جنائية • شيك بدون رصيد •

الوفاء اللاحق لوقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد لا يؤثر في المسؤولية الجنائية • أثر ذلك ؟

١ - لا يوجد في القانون ما يلزم ان تكون بيانات الشيك محرومة بخط الساحب فقط يتعين ان يحمل الشيك توقيع هذا الاخير ، لان خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل ، وكان توقيع الساحب على الشيك على باض دون ان يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون اثبات تاريخ به ، أو غير ذلك من بيانات ، لا يؤثر على صحة الشيك ، مادام قد استوفى هذه البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه ، اذ ان الاصل أن اعطاء الشيك ، لمن صدر لمصلحته بغير اثبات القيمة أو التاريخ أو غير ذلك من بيانات يفيد ان مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذه البيانات قبل تقديمه الى المسحوب عليه ، وينحصر عنه بالضرورة عبء اثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه ، وينتقل هذا العبء الى من يدعى خلاف هذا الأصل •

٢ - من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ، تتحقق بمجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للمسحب ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي امنها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها اداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات ، ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التي دفعت لاصدار الشيك لانها من قيل البواعث التي لاتأثير لها على المسؤولية الجنائية ، مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة •

٣ - من المقرر أن الدفع بأن الشيك في حقيقته يحمل تاريخين وبأنه مزور ، وبأنه لم يقصد من توقيعه ان يكون شيكا كل أولئك من الدفع الموضوعية التي لا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض لانها تتطلب تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفتها ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة والحكم ان الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولم يطلب منها اجراء تحقيق في شأنه ، فليس له من بعد أن ينمى على المحكمة قمودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ، أو الرد على دفاع لم يثره أمامها .

٤ - لما كانت محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم ، اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالادانة .

٥ - بحسب الحكم ليم تدليله ويستقيم قضاءه ان يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعمقه في كل جزئية يثيرها من جزئيات دفاعه ، لان مفاد التفاته عنها أنه اطرحها .

٦ - لما كان الوفاء اللاحق لوقوع الجريمة أو طلب المتهم تمكينه من القيام بهذا الوفاء لا ينفي الجريمة ولا المسؤولية عنها ، فإن النمي على المحكمة التفاتها عن طلب تمكينه من سداد قيمة الشيك موضوع الاتهام درءا للحكم بالمقاب ، يكون بعيدا عن الصواب .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن لانه : أعطى بمسوء نية شيكا لشركة النصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بمبلغ ٢٢٣٣ ج و ٤٢٧ مليم لا يقابله وصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٧، ٣٣٦ من قانون



العقوبات وادعت شركة النصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنح عابدين قضت حضوريا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايقاف التنفيذ • وفي الدعوى المدنية بالزامه بان يؤدي للشركة المدعية بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت • فاستأنف • ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • فعارض ، وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه •

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

ومن حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه ، اذ دان الطاعن بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه البطلان والقصور في التسيب ، ذلك بأنه اعتبر الورقة أساس الاتهام شيكا مع أنها لا تكون كذلك الا اذا استوفت شرائطها الشكلية والموضوعية بان كانت أمرا من الساحب الى المسحوب عليه بدفع مبلغ من النقود بمجرد الاطلاع عليها كما أنه لم يكن لدينا بقيمة الورقة بل طلب منه مندوب الشركة المدعية بالحقوق المدنية توقيع الورقة على بياض لتضمن الشركة قيامه بسداد الفواتير ، الناشئة عن تعامله معها ، ومن ثم لا تكون الورقة اداة دفع ، وانما أداة ائتمان ، وتوقيعه على الورقة على بياض سابق على تحرير باقى بياناتها ، فصارت الورقة بعد تحرير هذه البيانات كأنها تحمل تاريخين ، وخروجها من حوزته خالية من البيانات الجوهرية مفاده أن المبلغ المثبت فيها لم يكن قد تحدد ، وبذلك تكون الورقة موضوعة بأجل ومعلقة على شرط هو حصوله على مبيعات من الشركة في وقت معين ووفق مواصفات محددة ، كل ذلك

يخرج الورقة من عداد الشيك كأداة دفع واجب لدى الاطلاع عليها ، كذلك فقد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يحرر من بيانات الورقة. سوى توقيعه وطلب ندب خير في الخطوط لتحقيق هذا الدفاع ، وطلب سداد قيمة الدين تجنباً للحكم عليه بالعقوبة الا ان المحكمة التفتت عن ذلك كله ، هذا الى ان الحكم لم يعن البتة بالرد على دفاعه بأنه لم يقصد بتوقيع الورقة أن تكون شيكا بمعنى القانوني وأنه لم يفوض أحداً بكتابة باقى بياناتها وان هذه البيانات مزورة عليه ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ين واقعاً الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها ان تؤدي الى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان لا يوجد فى القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب فقط يتعين ان يحمل الشيك توقيع هذا الأخير ، لان خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها فى التعامل ، وكان توقيع الساحب على الشيك على بياض دون ان يدرج فيه القيمة التى يحق للمستفيد تسليمها من المسحوب عليه او دون اثبات تاريخ به ، او غير ذلك من بيانات ، لا يؤثر على صحة الشيك ، مادام قد استوفى هذه البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه ، اذ ان الاصل ان اعطاء الشيك لمن صدر لمصلحته بنير اثبات القيمة أو التاريخ أو غير ذلك من بيانات يفيد ان مصدره قد فوض للمستفيد فى وضع هذه البيانات قبل تقديمه الى المسحوب عليه ، وينحصر عنه بالضرورة عبء اثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه ، ويتقل هذا العبء الى من يدعى خلاف هذا الاصل . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع فى صحة توقيعه على الشيك موضوع الاتهام ، ولا يجادل فى واقعة قيامه بتسليم لتدوب المدعية بالحقوق المدعية تسليمها صحيحاً ، فانه لا تجديده قائله انه مايلد

الشيك الى المدعية موقعا عليه على بياض - الا ليكون ضمانا لحقوقها ، ذلك أنه من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ، تتحقق بمجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للمسحب ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التي دفعت لاصدار الشيك لانها من قيل البواعث التي لا تأثير لها على المسؤولية الجنائية ، مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة . لما كان ذلك ، وكان لاجدوى للطاعن مما يثيره بشأن عدم تحقيق المحكمة دفاعه من انه لم يحرر من بيانات الورقة سوى توقيعه عليها ، مادام يستوى في القانون ان يكون قد حرر بياناتها بخطه أو وقعها على بياض وفوض المستفيد في ملء باقى بياناتها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فلا تريب على المحكمة اذا هي لم تحقق هذا الدفاع غير المنتج في الدعوى واغفلت الرد عليه ، ويكون منعا في هذا المنع غير سديد . ولما كان من المقرر ان الدفع بأن الشيك في حقيقته يحمل تاريخين وبأنه مزور ، وبأنه لم يقصد من توقيعه ان يكون شيكا كل أولئك من الدفوع الموضوعية لايجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض لانها تتطلب تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفتها ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة والحكم ان الطاعن لم يشر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولم يطلب منها اجراء تحقيق في شأنه ، فليس له من بعد ان ينمى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ، أو الرد على دفاع لم يشره امامها . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم ، اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالادانة ، وكان بحسب الحكم ليم تدليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية يثيرها من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاته عنها انه اطرحها ، فان ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه لا يعدو ان يكون جدلا



موضوعيا في تقدير الدليل ، وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر  
الدعوى واستباط معتقدها ، وهو مالا يجوز اثارته أمام محكمة النقض • لما  
كان ذلك ، وكان الوفاء اللاحق لوقوع الجريمة أو طلب المتهم تمكينه من  
القيام بهذا الوفاء لا ينفي الجريمة ولا المسؤولية عنها ، فان النفي على المحكمة  
التفاتها عن طلب الطاعن تمكينه من سداد قيمة الشيك موضوع الاتهام  
درا للحكم بالعقاب ، يكون بعيدا عن الصواب • لما كان متقدما ، فان الضمن  
يرمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع الزام الطاعن المصاريف  
المدنية •

## جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨١

بإدارة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس  
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، وأبراهيم  
حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد ممدوح سالم .

(١٠١)

### الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥١ القضائية

مواد مخدرة • استيقاف • قبض • محكمة الموضوع « سلطتها في  
تقدير الدليل » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب  
الطعن • مالا يقبل منها » •

الاستيقاف : ماهيته ؟

- ملاحقة المتهم على أثر فراره لاستكشاف أمره • استيقاف •
- تقدير قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه • موضوعي • مادام سائفا •
- مثال •
- عدم جواز النعي على المحكمة قضاءها بالبراءة لاحتمال ترجيح لديها •
- بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها • علة ذلك ؟

لما كان الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في  
سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف  
وكانت ملاحقة المتهم على أثر فراره لاستكشاف أمره هي استيقاف وكان  
الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل  
به قاضيه بغير معقب ، مادام لاستتاجه وجه يسوغه وكان ما استخلصه  
الحكم من أن فرار المتهم كان عن خوف لا عن ريبه فيه ، هو أحد الاحتمالات  
التي يتسع لها تفسير مسلكه ، وكان لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت

براءة المتهم بناء على احتمال ترجع لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الامر كله يرجع الى وجدان قاضيه وما يطمئن اليه ، مادام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا « حشيشًا » في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت الى مستشاري الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمراقبة طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضوريا بملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند اليه ومصادرة المخدر المضبوط .

فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

ومن حيث ان النيابة العامة تبنى على الحكم المطعون فيه أنه لا يفي بطلان القبض على المتهم المطعون ضده ، وبراءته من تهمة احرازه جوهرًا مخدرًا ( حشيش ) بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بان قبضا بالمعنى القانوني لم يقع على المطعون ضده ، بل هو الذي القى بالمخدر من تلقاء نفسه على أثر متابعة مأموري الضبط القضائي له واستيقافه ، مما يوفر حالة التلبس التي يجوز الاستدلال بها عليه .



ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قال تسييا لقضائه بطلان القبض وبراءة المظنون ضده امانته « ومن حيث ان البين مما تقدم حسب تصوير النيابة العامة ان مأمور الضبط القضائي حيال جريمته متلبس بها بالقاء المتهم للمخدر - هذا الذي ذهبت اليه النيابة العامة غير صحيح في الواقع والقانون ، ذلك أن المتهم حسب أقوال الشاهدين كان يسير منفردا وعاديا ولا يحمل في يده شيئا مما يبرر لرجل الشرطة أو مأمور الضبط القضائي متابعته اذ هم بالجري ، ومن ثم لا مبرر لاستيقافه ، اذ أن الأمارات الخارجية لا تستوجب التحري والكشف عن حقيقة امره ، ويكون مابدر من مأمور الضبط القضائي ، لا يعدو ان يكون قبضا في معنى المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، أما دعوى الالتقاء فان المحكمة لا تطمئن اليها اذ ان أقوال الشاهدين انهما لم يتبعا شيئا من يد المتهم ، ثم ان الاخير في مكتبته التخلص مما في يده اذا كان - محرزا لثمة مخدر ، الواقع ان الشاهدين قد قاما بالتفتيش استنادا الى قبض باطل وان خلق حالة التلبس حسبما جرت به أقوالهما لا تطمئن اليه المحكمة حسبما تقدم . لما كان ذلك ، وكان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف وكانت ملاحقة المتهم على أثر فراره لاستكناه أمره هي استيقاف وكان الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ، مادام لاستنتاجه وجه يسوغه . وكان ما استخلصه الحكم من أن فرار المتهم كان عن خوف لاعن ربه فيه ، هو أحد الاحتمالات التي يتسع لها تفسير مسلكه ، وكان لا يصح النعي على المحكمة انها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لان ملاك الامر كله يرجع الى وجدان قاضيه وما يطمئن اليه ، مادام قد أقام قضاءه على اسباب تحمله . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / جمال منصور وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد محمود هيكل ، وجهدان عبد الله ، وصفوت خالد مؤمن ،  
وأحمد أبو زيد .

( ١٠٢ )

### الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥٠ القضائية

١ - حكم « مالايجوز الطعن فيه من الأحكام » . نقض « مالايجوز  
الطعن فيه من الأحكام » .

قابلة الحكم للطعن فيه بالمعارضة . أثرها : عدم جواز الطعن فيه  
بالنقض .

٢ - دعوى جنائية « انقضاؤها بمضى المدة » . تقادم . دفع « الدفع  
بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة » . نقض « حالات الطعن بالنقض » .  
الخطأ في تطبيق القانون » .

انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم  
وقوع الجريمة . الإجراءات القاطعة للتقادم ؟

مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف الى  
يوم نظره دون اتخاذ اجراء من الاجراءات القاطعة للمدة . أثره : انقضاء  
الدعوى الجنائية بمضى المدة .

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز اثارته لأول مرة  
أمام محكمة النقض .

الدعوى المدنية التابعة : انقضاؤها بمضى المدة المقررة لها في القانون  
المدنى .

٣ - حكم « تسببيه ، تسبیب معيب » . نقض « اسباب الطعن »  
« مالايقبل منها » .

قضاء الحكم - في أسبابه - بعدم قبول الدعوى المدنية خلافا لما جرى به منطوقه من تأييد الحكم المستأنف القاضي بالزام الطاعن بالتعويض تناقض يعيبه • بالتناقض والتخاذل •

١ - متى كان الحكم المطعون فيه صدر غيابيا بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٨ بالنسبة للطاعن الاول ..... - فقرر بالظعن فيه بالنقض بتاريخ ٢٦/٧/١٩٧٨ • ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الظعن أمام محكمة النقض لاتجيز الظعن الا في الأحكام النهائية ، وكانت المادة ٣٧ منه تقضى بعدم قبول الظعن بالنقض مادام الظعن فيه بالمعارضة جائزا ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنها خلت مما يفيد اعلان الطاعن بهذا الحكم ، وكان الاعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون بأن باب المعارضة في هذا الحكم لما يزل مفتوحا ويكون الظعن فيه بطريق النقض غير جائز ويتمين لذلك القضاء بعدم جواز الظعن المقدم من الطاعن الاول ••

٢ - لما كان البين من الاطلاع على الأوراق والمفردات أن الطاعن قرر في ٣٠/١٢/١٩٧٢ باستئناف الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٢ بادائه والزامه بالتعويض الا أن استئنافه لم ينظر الا في أولى جلساته بتاريخ ٦/١٢/١٩٧٧ أي بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات دون أن يتخذ أي اجراء قاطع للمدة من تاريخ التقرير بالاستئناف الى حين نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ، وكان قانون الاجراءات الجنائية يقضى في المادتين ١٧٤ و ١٥ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنع بمضي ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة باجراءات التحقيق أو ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالامر الجنائي أو باجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها بوجه رسمي وتصري المدة



من جديد ابتداء من يوم الانقطاع واذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء . لما كان ذلك ، وكان قد مضى - في صورة الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف الى يوم نظره دون اتخاذ اجراء من هذا القيل ، وكان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع باتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة كما أن هذا الدفع مما تجوز أثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم تشهد بصحته وهو الامر الثابت حسبما تقدم فإن الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى بادانة الطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به في الدعوى الجنائية والقضاء باتقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهي لا تنقض الا بمقتضى المدة المقررة في القانون المدني .

٣ - لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه خلص في أسبابه الى عدم قبول الدعوى المدنية وهو ما يخالف ما جرى به منطوقه من القضاء بتأييد الحكم المستأنف القاضي بالزام الطاعن بالتعويض . ولما كان ما انتهى اليه الحكم في منطوقه مناقضا لأسبابه التي بنى عليها ما يبيح بالتناقض والتخاذل ، وكان الامر ليس مقصورا على مجرد خطأ مادي بل يتجاوز الى اضطراب ينبىء عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن . .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وأخرى بأنهم : ( أولا ) الأول والثاني أوتكبا تزويرا في محرر عرفى هو عقد الاتفاق المين بالتحقيقات والمثبت لاستلام

... متجمد النفقة المستحقة لها من المتهم الثانى وكان ذلك بطريق الاصطناع بان اصطنعنا جميع بياناته على خلاف الحقيقة على النحو الثابت بالتحقيقات ووقع عليه المتهم الثانى ثم بصم عليه بخاتم نسباه زورا الى المجنى عليها مع علمهما بتزويره . ( ثانيا ) المتهم الأول شرع فى الحصول على المبلغ المبين بالتحقيقات من المجنى عليها وكان ذلك بطريق التهديد بأن هدها باستعمال العقد المزور آنف الذكر وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو ضبطه حال محاولته الحصول على المال منها . ( ثالثا ) اتهم الثانى استعمل صورة العقد المزور آنف الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدم صورة منه فى القضية ٦٩٢ لسنة ١٩٦٦ أحوال شخصية بولاق فقضى فيها بوقف التنفيذ وقدم أخرى الى مصلحة الطيران المدنى فتوقف صرف النفقة المستحقة للمجنى عليها ، وطلبت عقابهم بالمواد ٢٢٦،٢١٥/٢٦٥،٢ من قانون العقوبات . وأدعى ورثة المجنى عليها مدنيا قبل التهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح شبرا الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول ثلاثة أشهر مع الشغل عن التهمة الاولى وشهرا واحدا مع الشغل عن التهمة الثانية المسندة اليه وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . ( ثانيا ) بحبس المتهم الثانى ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرون جنيها لوقف التنفيذ عن التهمتين المستدين اليه وبالزامهما متضامنين بأن يدفعا للمدعين بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنفا . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غايبا للأول وحضوريا للثانى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم الحكم على أن يكون الايقاف شاملا لكافة الآثار الجنائية المترتبة عليه .

فلمن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر غيابيا بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٨ بالنسبة للطاعن الاول ..... - فقرر بالطن فيه بالنقض بتاريخ ٢٦/٧/١٩٧٨ • ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة القضاء لاتجيز الطعن الا فى الأحكام النهائية ، وكانت المادة ٣٣ منه تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض مادام الطعن فيه بالمعارضة جائزا • ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنها خلت مما يفيد اعلان الطاعن بهذا الحكم ، وكان الاعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به مريان الميعاد المحدد لها فى القانون بأن باب المعارضة فى هذا الحكم لما يزل مفتوحا ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من الطاعن الاول ••

وحيث أن الطعن المقدم من الطاعن الثانى - ..... - قد استوفى الشكل المقرر فى القانون •

وحيث ان مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتى التزوير فى محرر عرقى واستعماله والزامه بالتعويض قد أخطأ فى تطبيق القانون وشاب التناقض وذلك بأنه دفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بيد أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يتفق وصحيح القانون، كما أن ما جرى به منطوقه فى خصوص الدعوى المدنية يخالف ما جاء بأسبابه التى بنى عليها ما يعيه ويستوجب نقضه •

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات أن الطاعن قرر فى ٣٠/١٢/١٩٧٢ باستئناف الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٢ بادائه والزامه بالتعويض الا أن استئنافه لم ينظر الا فى أولى جلساته بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٦ أى بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات دون أن يتخذ أى اجراء قاطع للمدة من تاريخ التقرير بالاستئناف الى حين



تظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ، وكان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٧،١٥ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإنهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الحائى أو بإجراءات الاستدلال اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع واذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء . لما كان ذلك ، وكان قد قضى - فى صورة الدعوى المطروحة - مايزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف الى يوم نظره دون اتخاذ اجراء من هذا القبيل ، وكان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة كما أن هذا الدفع مما تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم تشهد بصحته وهو الامر الثابت حسبما تقدم فإن الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى بادانة الطاعن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية والقضاء بانقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهى لاتنقض الا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه خلص فى أسبابه الى عدم قبول الدعوى المدنية وهو ما يخالف ما جرى به منطوقه من القضاء بتأييد الحكم المستأنف القاضى بالزام الطاعن بالتعويض . ولما كان ما انتهى اليه الحكم فى منطوقه مناقضا لأسبابه التى بنى عليها مما يعيبه بالتناقض والتخاذل ، وكان الامر ليس مقصورا على مجرد خطأ مادى بل يتجاوزوه الى اضطراب ينبىء عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم فيما قضى به فى الدعوى المدنية والاحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن . .

## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٨١

بإدارة السيد المستشار / جمال منصور وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد محمود هيكل ، ومحمد عبد الخالق النادى ، وجهاد  
عبد الله ، وأحمد أبو زيد .

(١٠٣)

### الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٥٠ القضائية

نقض « مالايجوز الطعن فيه من الأحكام » .

عدم جواز للطعن بالنقض فى الحكم اذا كان بحسب ظاهره - غير  
منه للخصومة .

منى كان الحكم بعدم الاختصاص هو - بحسب ظاهره - حكم غير منه  
للخصومة فى موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها ، ولما  
كان بين من المقررات المضمومة ان المطعون ضده قد نازع فى واقعة الميلاد  
الثابتة فى الوثيقة الرسمية وذهب الى أنها ليست خاصة به وانما هى  
تخص اخاه الذى كان له سببا ومات قبل ميلاد المطعون ضده وقد سعى  
هذا الأخير باسمه وهذا الدفاع الجوهري يقتضى تحقيقا يجرى وتمحيصا  
للواقعة الثابتة بهذه الوثيقة ومدى نسبتها للمطعون ضده مما ليس من  
شأن محكمة النقض وبالتالى فانه لايبين من الأوراق بحالتها ان سن المطعون  
ضده قد جاوزت - بدليل قاطع - ثمانية عشر عاما عند حدوث الواقعة  
التي يحاكم بسببها ، ومن ثم لا يكون الحكم منها للخصومة بحسب ظاهرة  
ويكون الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مشمخنا « طبنجة حلوان ٩ م » ، (ثانيا ) أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة « حشيشا » في غير الاحوال المصرح بها قانونا . « ثالثا » عثر على السلاح الفاقد المين وصفا وقيمة بالمحضر والملوك ل . . . . . واحتجزة لنفسه بنية تملكه بطريق الغش . وطلبت الى مستشار الاحالة أحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأحالتها الى محكمة أحداث ابو قرقاص لتحديد جلسة لنظرها .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

من حيث أن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة جنايات بنى سويف بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأحالتها الى محكمة أحداث ابى قرقاص قد أخطأ في تطبيق القانون اذ استند الى تقدير الطبيب الشرعى من المتهم المطعون ضده بأقل من ثمانية عشر عاما رغم وجود وثيقة رسمية بميلاده مرفقة بالأوراق تثبت أنه جاوز هذه السن .

وحيث أن الحكم بعدم الاختصاص هو - بحسب ظاهرة - حكم غير منه للخصومة في موضوع الدعوى ولا ينبى عليه منع السير فيها ، ولما



كان يبين من المفردات المضمومة ان المطعون ضده قد نازع في واقعة الميلاد الثابتة في الوثيقة الرسمية وذهب الى أنها ليست خاصة به وانما هي تخص اخاه الذي كان له سمية ومات قبل ميلاد المطعون ضده وقد سمي هذا الاخير باسمه وهذا الدفاع الجوهرى يقتضى تحقيقا يجرى وتمحيصا للواقعة الثابتة بهذه الوثيقة ومدى نسبتها للمطعون ضده مما ليس من شأن محكمة النقض وبالتالي فانه لا يبين من الأوراق بحالتها ان سن المطعون ضده قد جاوزت - بدليل قاطع - ثمانية عشر عاما عند حدوث الواقعة التى يحاكم بسببها ، ومن ثم لا يكون الحكم منها للخصومة بحسب ظاهره ويكون العلمن عليه بطريق النقض غير جائز •

## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمي راغب ، وجمال منصور ،  
ومحمد محمود عمر ، وسمير تاجي .

( ١ - ٤ )

### الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ القضائية

١ - دستور • قانون « تطبيق القانون » • « إلغاء القانون » •  
قرارات وزارية • مواد مخدرة • دفع • « الدفع بعدم الدستورية » •  
« أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

إجازة المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للوزير المختص  
تعديل الجداول الملحقه بالقانون المذكور • أعمال لحكم المادة ٦٦ من  
الدستور •

لاجريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون • قاعدة رددتها المادة ٦٦ من  
دستور سنة ٢٣ والساتير المتعاقبة • مقتضاها • جواز ان يعهد القانون  
للسلطة التنفيذية اصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم والعقاب  
بالشروط التي يحددها •

الدفع بعدم دستورية المادة ٣٢ من القانون المذكور ظاهر البطلان •  
اثر ذلك ؟

٢ - مواد مخدرة • قصد جنائي • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه » •  
تسبيب غير معيب • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •  
احراز المخدر بقصد الاتجار • واقعة مادية • تقديرها • موضوعي •  
مثال لتسبيب سائح في توافر قصد الاتجار •

٣ - اثبات « شهود » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •  
عدم التزام المحكمة بالاشارة الى أقوال شهود النفي التي أعرضت  
عنها •

٤ - اجراءات • اجراءات التحقيق • « اجراءات المحاكمة » • دفاع  
« الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل  
منها »

الاجراءات السابقة على المحاكمة • لاتصلح سببا للطعن •  
عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها • مثال •

٥ - مواد مخدرة مصادرة • عقوبة • « العقوبة التكميلية » • حكم  
« تسببيه • تسبب غير معيب » •

قضاء المحكمة بمصادرة الحبوب والتي ليست من المواد المخدرة •  
والنقود • صحيح • مادام قد ثبت استعمال الطاعن لها بخلطها بالأقراص  
المخدرة المضبوطة الشبيهة بها واتجاره فيها •

١ - لما كان المشرع فى المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى  
شأن مكافحة المخدرات قد أجاز للوزير المختص أن يعدل بقرار منه فى  
الجداول الملحقه بهذا القانون ، وما كان ذلك منه الا أعمالا لحكم المادة ٦٦  
من الدستور الحالى والمرددة فى الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ -  
يها بعض جوانب التجريم او العقاب وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع  
يجوز أن يسهل القانون الى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحية تحدد  
يها بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع  
وفى الحدود وبالشروط التى يعينها القانون الصادر منها • لما كان ذلك ،  
وكان مناطه المشرع بالوزير المختص من جواز تعديل الجداول الملحقه  
بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات بالحذف أو بالاضافة  
أو بتغير النسب فيها انما كان تقديرا منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر  
المخدرة من خبرة فنية ومرونة فى اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات  
المتلاحقة فى مسمياتها وعناصرها تحقيقا لمصالح المجتمع ، فانه يكون متفقا  
وأحكام الدستور ويكون النعى على المادة ٣٢ المشار اليها من القانون المذكور  
بعدم الدستورية على غير اساس ، ولا يمدو أن يكون دفعا قانونيا ظاهر



الْبطلان لا على الحكم ان هو التفت عنه أو لم يرد عليه ، ولا على المحكمة المثار أمامها هذا الدفع ان هي استمرت في نظر الدعوى المطروحة عليها دون أن تمنح ميديّة أجلا للطعن بعدم دستورية تلك المادة سالفه الذكر .

٢ - من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على مايتبناها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن بقوله : « وحيث أنه عن قصد المتهم من حيازة الاقراص والامبولات سالفه الذكر فان المحكمة ترى من ظروف الواقعة أن حيازته لتلك الاقراص كان بقصد الاتجار فيها وذلك لكثرة عدد هذه الاقراص والامبولات وتنوعها يؤيدها ماذهب اليه الضابط في هذا الخصوص . كما أنه لم يثبت في الأوراق ان أحدا سلمه هذا المخدر لحسابه ولم يقرر بذلك ، وليست الكمية المضبوطة مما يرشح لاعتبار حيازته بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، الأمر الذي تطمئن معه المحكمة تمام الاطمئنان أن حيازة المتهم للمضبوطات كان بقصد الاتجار فيها ، . فان الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التي أوردتها يكون قضاؤها في هذا الشأن محمولا وكافيا في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن ، بما يضحى معه مناه في هذا الصدد ولا وجه له .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة الى اقوالهم مادامت لم تستند اليها وفي قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن لاقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ، فان منعى الطاعن على الحكم باغفاله الإشارة الى اقوال شاهد النفي يكون غير مقبول .

٤ - لما كان تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم ، كما انه لا يحق للطاعن أن ينمى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلبه منها ، وكان الين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وان عيب تحقيقات النيابة لعدم سماع أقوال افراد القوة المرافقة للضابط الا أنه لم يطلب من المحكمة استدعاء أى منهم لمناقشته ومن ثم فلا يقبل منه اثاره شئ من ذلك أمام محكمة النقض •

٥ - لما كان الحكم فيما اعتقه من صورة لواقعة الدعوى قد أورد عن حبوب الدواء المضبوط والغير مدرج بالجداول الملحقه بالقانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات ان الطاعن قد حصل عليها لخلطها بالاقراص المخدرة المضبوطة الشبيهة بها ليقوم ببيعها مما يحقق له ربحا اكبر ، وكان قانون العقوبات قد نص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٠ منه على أنه « يجوز للقاضى اذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحه أن يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التى استعملت أو التى من شأنها أن تستعمل فيها ، وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير حسن النية ، فان الحكم المطعون فيه فيما قضى من مصادرة لتلك الحبوب والتى ليست من المواد المخدرة وكذلك للنقود يكون قد أصاب صحيح القانون من بعد ما أوردته واستقام تدليله عليه من استعمال الطاعن تلك الحبوب بخلطها بالاقراص المخدرة واتجاره فيها ويندو النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٧٧ حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا ( عقاقير الريفالين والموتولين والسفرسيمون ) فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا • وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة

الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الاتهام • فقرر ذلك •  
ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٧  
و ٢/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠  
لسنة ١٩٦٦ والبنود ٩٤ و ٩٥ و ١١٢ من الجدول رقم (١) المرفق بمعاقبة  
المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة  
المضبوطات •

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

## المحكمة

حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة حيازة  
جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وقصور  
فى التسبب واخلاق بحق الدفاع ، ذلك أنه لم يقسط دفعه بعدم دستورية  
المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات فيما  
أجازته للوزير المختص من أن يعدل بقرار منه فى الجداول الملحقه بذلك  
القانون بالحذف أو بالاضافة أو بتغير النسب مما يخول للوزير سلطة  
اصدار قرارات يعدل بها القانون أو يعطله بما يفوق سلطة رئيس الجمهورية  
اذا ما فوضته السلطة التشريعية بمقتضى المادة ١٠٨ من الدستور ، وقد  
رفض الحكم هذا الدفع بمقولة عدم جديته دون أن يمنح الطاعن مهلة للطعن  
بعدم دستورية تلك المادة ، كما قصر الحكم فى التدليل على توافر قصد  
الاتجار فى حق الطاعن وأقامة على مالا ينتجه ، ولم يمن بشهادة ••• شاهد  
النفى ، ولا بما أثاره الدفاع من قصور تحقيق النيابة العامة سؤال أحد  
من أفراد القوة المرافقة للضابط خاصة بعد أن جحد الطاعن ارتدائه لبطلون  
على خلاف ماقرر به الضابط الشاهد من ضبط المخدر بجيب البطلون ،  
وأخيرا فقد قضى الحكم بمصادرة المضبوطات وباطلاق رغم أن منها حبوب



ليست من المواد المخدرة ونقود لم يرد بالحكم انها متحصلة من الجريمة ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان المشرع فى المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات قد أجاز للوزير المختص أن يعدل بقرار منه فى الجداول الملحقه بهذا القانون ، وما كان ذلك منه الا اعمالا لحكم المادة ٦٦ من الدستور الحالى والمرددة فى الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ - بما نصت عليه من ان « لاجريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون » ، مما يقتضاه جواز أن يعهد القانون الى السلطة التنفيذية باصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفى الحدود وبالشروط التى يعينها القانون الصادر منها . لما كان ذلك ، وكان مناطه المشرع بالوزير المختص من جواز تعديل الجداول الملحقه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات بالحذف أو بالاضافة أو بتغير النسب فيها انما كان تقديرا منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فيه ومرونة فى اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة فى مسمياتها وعناصرها تحقيقا لمصالح المجتمع ، فانه يكون متفقا وأحكام الدستور ويكون النعى على المادة ٣٢ المشار اليها من القانون المذكور بعدم الدستورية على غير اساس ، ولا يبدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر بالبطلان لا على الحكم ان هو التفت عنه أو لم يرد عليه ، ولا على المحكمة المثار أمامها هذا الدفع ان هى استمرت فى نظر الدعوى المطروحة عليها دون دون أن تمنع مبدية أجلا للطعن بعدم دستورية تلك المادة سالفة الذكر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على مايتجها ، وكان الحكم المظنون فيه قد دلل على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن بقوله : « وحيث أنه عن قصد المتهم من حيازة الاقراص والامبولات سالفة الذكر فان المحكمة ترى من ظروف الواقعة أن حيازته لتلك الاقراص كانت

بقصد الاتجار فيها وذلك لكثرة عدد هذه الأقراص والامبولات وتنوعها يؤيد ما ذهب إليه الضابط في هذا الخصوص . كما أنه لم يثبت في الأوراق ان أحدا سلمه هذا المخدر لحسابه ولم يقرر بذلك ، وليست الكمية المضبوطة مما يرشح لاعتبار حيازته بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، الأمر الذي تطمئن معه المحكمة تمام الاطمئنان أن حيازة المتهم للمضبوطات كان بقصد الاتجار فيها ، . فان الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التي أوردها يكون قضاؤها في هذا الشأن محمولا وكافيا في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن ، بما يضحى معه منعا في هذا الصدد ولا وجه له . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تشق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة الى اقوالهم مادامت لم تستد اليها وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردها دلالة على أنها لم تطمئن لاقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ، فان معنى الطاعن على الحكم باغفاله الإشارة الى اقوال شاهد النفي يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم ، كما أنه لا يحق للطاعن أن ينسب على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلبه منها ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وان عيب تحقيقات النيابة لعدم سماع أقوال افراد القوة المرافقة للضابط الا أنه لم يطلب من المحكمة استدعاء أى منهم لمناقشته ومن ثم فلا يقبل منه اثاره شيء من ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم فيما اعتقه من صورة لواقعة الدعوى قد أورد عن حبوب الدواء المضبوط والتبر مدرج بالجداول الملحقه بالقانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات

ان الطاعن قد حصل عليها لخلطها بالاقراص المخدرة المضبوطة الشبيهة بها ليقوم ببيعها مما يحقق له ربحا أكبر ، وكان قانون العقوبات قد نص في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ منه على أنه يجوز للقاضي اذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحه أن يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها ، وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير حسن النية فان الحكم المطعون فيه فيما قضى من مصادرة لتلك الحبوب والتي ليست من المواد المخدرة وكذلك للنقود يكون قد أصاب صحيح القانون من بعد ما أورده واستقام تدليله عليه من استعمال الطاعن تلك الحبوب بخلطها بالاقراص المخدرة واتجاره فيها ويفدو النمي عليه في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متينا رفضه موضوعا .

---



## جلسة أول يونية سنة ١٩٨١

بإياسة السيد المستشار / أمين عليوه نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة المستشارين : فوزى الملوك ، وراغب عبد الظاهر ، وفوزى أسعد ،  
وعبد الرحيم نافع .

(١٠٥)

الظعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ القضائية

١ - اثبات « بوجه عام » « شهادة » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر  
معيب • • نقض « أسباب الظعن • مالا يقبل منها » •

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى  
واطراح ما يخالفها •

حق محكمة الموضوع في أن تستمد اقتناعها من أى دليل له ما خذ  
الصحيح في الأوراق •

حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقها •  
حلده ؟ •

٢ ، ٣ - اثبات « شهادة » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب • •  
الشهادة • ورودها على الحقيقة المراد اثباتها بكافة تفاصيلها • غير  
لازم • كفاية أن تؤدي اليها باستنتاج سائق تجريه المحكمة •

- تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم • مادام قل  
استخلص الحقيقة بما لاتناقض فيه •

احالة الحكم في بيان شهادة الشاهد الى ما أورده من أقوال شاهدة  
آخر لا يعيبه • ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند اليه الحكم منها •

٤ - جريمة « اركانها » • رشوة • موظفون عموميون • حكم « تسببه •  
تسبب غير معيب » •

جريمة الرشوة المنصوص عليها بالمادة ١٠٣ مكرر عقوبات • مناط  
الحقها ؟

مثال لتسبب سائح •

٥ - اثبات « شهود » •

وزن أقوال الشهود • موضوعي •

٦ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره • » •

تعقب المتهم في جزئيات دفاعه الموضوعي • غير لازم •

٧ - اثبات « شهادة » • دفع « الدفع بتلفيق التهمة » •

التشكيك في أقوال الشهود • والدفاع بتلفيق التهمة • من أوجه  
الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا • الرد عليها يستفاد من أدلة  
الثبوت التي يوردها الحكم •

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود  
ومسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى  
مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها  
في الأوراق ، ولها كامل الحرية في ان تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة من أى  
دليل تطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذ الصحيح في الأوراق ، وأن  
تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله  
لا تحرف الشهادة عن مضمونها •

٢ - لا يشترط في شهادة الشهود ان تكون واردة على الحقيقة المراد  
اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من

شأن تلك الشهادة أن تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سائق تجزية المحكمة يتلام به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الالبات الاخرى المطروحة أمامها .

٣ - ان تناقض أحد الشهود أو تضاربه في أقواله - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، ولا يعيبه كذلك أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود الى ماأورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما منقفة فيما استند اليه الحكم منها .

٤ - لما كان الحكم قد عرض لما تمسك به الدفاع عن الطاعن من ان طلب الرشوة لا محل أو سبب له بعد أن ألغيت المناقصة ورد عليه بقوله : « ان الثابت من الاوراق ان لجنة البت قررت بجلسته ١٨/٩/١٩٧٦ بناء على مذكرة قسم المشتريات الموقع عليها من المدير والمتهم الغاء المناقصة بالنسبة . . . . » لقلة العطاءات واعادة الشراء بطريق الممارسة أمام لجنة البت لاتاحة الفرصة أمام أكبر عدد ممكن ، ومن ثم يكون السبب متحققا وهو وجود ممارسة لتوريد « الحصر » يمكن لاي من الموردين الدخول فيها وتكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ مكررا عقوبات متوافرة الاركان في حق المتهم وذلك بطلبه وأخذه مبلغ الرشوة لاداء عمل زعم أنه من اختصاصه واتجهت ارادته الى هذا الطلب وذلك الاخذ وهو يعلم بأن ماأخذه ليس الا مقابل استغلال وظيفته . » لما كان ذلك ، وكان الشارع قد استحدث نص المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ( المعدلة أخيرا بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ) مستهدفا به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين ألحقهم الشارع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم ،



ويكفى لمساءلة الجاني على هذا الاساس أن يزعم ان العمل الذي يطلب  
الجعل لادائه يدخل في أعمال وظيفته ، والزعم هنا هو مطلق القول دون  
اشتراط اقترانه بعناصر أو وسائل احتمالية وكل ما يطلب في هذا الصدد  
هو صدور الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى  
عليه بهذا الاختصاص المزعوم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت  
واقعة الدعوى فيما سلف بيانه بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الرشوة  
المنصوص عليها في المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات التي دان الطاعن  
بها فان الحكم يكون صحيحا في القانون وخاليا من القصور في التسيب .

٥ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم  
وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات  
كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير  
الذي تطمئن اليه .

٦ - لما كان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي  
دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها فإنه يكفي لسلامة الحكم أن يثبت  
أركان الجريمة ويبين الادلة على وقوعها من المتهم .

٧ - لما كان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك  
في أقوال شاهدي الاثبات وما ساقه من قرائن تشير الى تلفيق التهمة  
لا يعدو ان يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا  
من المحكمة بل الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، فإنه  
لا يكون ثمة محل لتسيب الحكم في صورة الدعوى التي اعتقتها المحكمة  
واقعت بها ولا في تعويله في قضائه بالادانة على أقوال شهود الاثبات  
والتفاته عن دفاع الطاعن في هذا الشأن ، ومن ثم فإن ما يثيره في وجهه

طعنه انما ينحل فى واقعة الى جدل فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته وكيل إدارة المخازن والمشتريات ٥٥٥٥ طلب لنفسه وأخذ مبلغ ١٥٥ جنيه من ' ٥٥٥ على سبيل الرشوة لاداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته ، وطلبت من مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ١٥٣، ١٥٣ مكررا من قانون العقوبات بمعاقة الطاعن بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه .

فطعن الاستاذ ٥٥٥٥ المحامى فى هذا الحكم بطريق النقض بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه ٥٥٥ النخ

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الرشوة قد شابه القصور فى التسيب وانطوى على خطأ فى الاستاد وفى تطبيق القانون ، ذلك بأنه عول فى قضائه على أقوال ' ٥٥٥ و ٥٥٥٥ . وبعد ان حصل فحوى أقوال الأول بما مؤداه أن الطاعن طلب منه مبلغ الرشوة عن العملية التى ستم فى العام التالى أورد أن الثانى شهد بمضمون ما شهد به الأول مع أن الثانى كان قد ذكر أن المبلغ الذى طلبه

الطاعن انما كان فى مقابل العمليات التى تمت فى السنة السابقة وكان من شأن ذلك تطبيق حكم المادة ١٠٥ من قانون العقوبات بدلا من المادة ١٠٣. مكررا التى داته المحكمة بمقتضاها ، كما قصر الحكم فى استظهار مدى الاختصاص المزعوم للطاعن فى أداء العمل المطلوب منه خاصة وأن المجنى عليهما على ينة من أنه لا يملك أن يحقق لهما نفعا فى المستقبل بل كان سينا فى خصم جانب من التأمين الذى أدياه فى العام السابق وفى نقل قريب لاحدهما الى ادارة أخرى الأمر الذى حدا بهما الى تليفق هذا الاتهام ضده ، ومع أن الطاعن قد أثار كل هذه الأمور أمام المحكمة فان الحكم المطعون فيه لم يعرض لها مما يعيه بما يطله ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : « أنه بتاريخ ١٩٧٦/٩/٤ تقدم ..... صاحب الشركة ..... بمطاء فى مناقصة كانت قد أعلنت عنها وزارة ..... لتوريد ..... كليم وحصر » وبعد خروجه من جلسة المطاء قابله المتهم ..... وكيل ادارة المخازن والمشتريات بوزارة ..... ( الطاعن ) وأبلغه مدعيا أنه أجل البت فى شأن المناقصة لجلستى ١٣ و٦ نوفمبر سنة ١٩٧٦ حتى يقوم بدفع مبالغ على سبيل الرشوة له ليقوم بتسهيل اجراءاتها بالنسبة اليه وأنه سيحضر اليه بمكتبته ، وقد تردد المتهم على مكتب الشركة مرتين خلال الاسبوعين الاخرين وقابل ..... وطلب منه مبلغ مائة جنيه تحت الحساب فاستمع له الاخير ثم اتصل به المتهم تليفونيا يوم ١٩٧٦/١٠/٢٥ وطلب منه الحضور فى اليوم التالى لاستلام هذا المبلغ على أن يتصل به تليفونيا عند تجهيزه وفى يوم ١٩٧٦/١٠/٢٦ توجه ..... الى الرقابة الادارية وأبلغ بهذه الوقائع ، وفى يوم ١٩٧٦/١٠/٢٧ حصلت الرقابة الادارية على اذن بضبط المتهم وتفتيشه حال تقاضيه الرشوة وكان ..... شريك المبلغ قد اتصل بلتهم فى اليوم السابق واتفق معه على مقابلته أمام بنك مصر ظهر اليوم التالى وحوالى الساعة الواحدة



مساء يوم ٢٧/١٠/١٩٧٦ قابل الأخير المتهم وصحبه الى مكتب الشركة حيث وفد عليهم المبلغ وعقب تبادل الحديث بينهم فى شأن المبلغ الذى يطلبه المتهم كرشوة أعطى المبلغ ٥٥٥٥ للمتهم مبلغ مائة جنيه فقام الأخير بوضعه بالجيب الايسر لينطلقونه وعندئذ قام رجال الرقابة الادارية بضبطه وتفتيشه واخراج هذا المبلغ الذى كانت قد رصدت أرقامه من جيبه ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال ٥٥٥٥٥ و ٥٥ و ٥٥ و ٥٥ أعضاء الرقابة الادارية و ٥٥ و ٥٥ لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، ولها كامل الحرية فى ان تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة من أى دليل تطمئن اليه طالما أن لهذا الدليل مأخذ الصحيح فى الأوراق ، وان تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها ولا يشترط فى الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجرية المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذى روه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها ، بل ان تناقض أحد الشهود أو تضاربه فى أقواله - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدر فى سلامته مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود استخلاصا سائفا لاتناقض فيه ، ولا يعيبه كذلك أن يحيل فى بيان أقوال أحد الشهود الى ماأورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة فيما استند اليه الحكم منها . ولما كان الين من مدونات الحكم المطمون فيه أنه أحال فى ايراد أقوال الشاهد ٥٥٥٥٥ الى ما حصله من أقوال شاهد الاثبات ٥٥٥ وكان

يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لما أثاره الطاعن بشأن الخطأ في الاسناد - أن أقوال ..... متفقة في جملتها وما حصله الحكم من أقوال ..... فإن ماثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما تمسك به الدفاع عن الطاعن من أن طلب الرشوة لامحل أو سبب له بما أن الغيت المناقصة ورد عليه بقوله : « أن الثابت من الأوراق أن لجنة البت قررت بجلسة ١٨/٩/١٩٧٦ بناء على مذكرة قسم المشتريات الموقع عليها من المدير والمتهم إلغاء المناقصة بالنسبة للحصير لقلة العطاءات وإعادة الشراء بطريق الممارسة أمام لجنة البت لاتاحة الفرصة أمام أكبر عدد ممكن ، ومن ثم يكون السبب محققا وهو وجود ممارسة لتوريد الحصر يمكن لاي من الموردين الدخول فيها وتكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ مكررا عقوبات متوافرة الاركان في حق المتهم وذلك بطلبه وأخذه مبلغ الرشوة لاداء عمل زعم أنه من اختصاصه واتجهت ارادته الى هذا الطلب وذلك الاخذ وهو يعلم بان مأخذه ليس الا مقابل استغلال وظيفته ، . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد استحدث نص المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ( المدة أخيرا بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ) مستهدفا به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين ألحقهم الشارع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم ، ويكفي لمساءلة الجاني على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذي يطلب الجمل لادائه يدخل في أعمال وظيفته ، والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أو وسائل احتيالية وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت واقعة الدعوى فيما سلف بيانه بما تتوافر

به العناصر القاتونية لجريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات التي دان الطاعن بها فان الحكم يكون صحيحا في القانون وخاليا من القصور في التسييب . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وكان من المقرر كذلك أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها فانه يكفي لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال شاهدي الإثبات وما ساقه من قرائن تشير الى تلفيق التهمة لا يبدو ان يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، فانه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الدعوى التي اعتنتها المحكمة واقتمت بها ولا في تحويله في قضائه بالأدانة على أقوال شهود الإثبات والتفاته عن دفاع الطاعن في هذا الشأن ، ومن ثم فان ما يثيره في وجه طعنه أنما ينحل في واقعه الى جدل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٣ من يومية سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، و ابراهيم حسين رضوان ، ومحمد سالم يونس ، ومحمد رفيق البسطويسى .

( ١٠٦ )

### الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١ هـ القضائية

١ - طعن « مايجوز الطعن فيه » • نيابة عامة • نقض « مايجوز الطعن فيه » • دعوى جنائية وصف التهمة •

العبارة فى قبول الطعن • بوصف الواقعة الذى رفعت به الدعوى •

٢ - استئناف « نظره والحكم فيه » • اعلان • طعن « ميعاده » • نقض « ميعاده » • نيابة عامة •

صدور الحكم فى غيبه المتهم • اعلانه به • دون أن يعارض فيه • بده ميعاد الطعن بالنقض • من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة •

٣ - وصف التهمة • قانون « تطبيقه » • سريانه • حكم « تسببيه • تسبب معيب » • نقض « اسباب الطعن • مايقبل منها » • مايجوز الطعن فيه من الاحكام » • الخطا فى تطبيق القانون • محكمة الموضوع « سلطتها فى تعديل وصف التهمة » •

جريمة السكر فى الطريق العام ينطبق عليها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ الذى فى المادة ٣٨٥ عقوبات • اقامة الدعوى عنها وطلب تطبيق المادة الاخيرة وجوب تطبيق القانون الاول • اساس ذلك • واثره ؟

١ - جرى قضاء هذه المحكمة أن العبارة فى قبول الطعن هى بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليس بالوصف الذى تضمن به المحكمة •

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه وان صدر في غية المطعون ضده  
 إلا أنه - على ما يبين من المقررات المضمومة - قد أعلن لشخصه في ١٧  
 من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ولم يعارض فيه فإن ميعاد الطعن بالنقض طبقاً  
 لنص المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات  
 الطعن بالنقض - يبدأ من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة .

٣ - لما كانت النيابة العامة أقامت الدعوى ضد المطعون ضده  
 بوصف أنه في يوم ٢١/٤/١٩٧٨ وجد في حالة سكر بين في الطريق  
 العام ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٨٥ من قانون العقوبات ، وقد طبق الحكم  
 المطعون فيه على الواقعة حكم المادة السابقة وقضى بتغريم المطعون ضده  
 جنيهاً واحداً لما كان ذلك ، وكانت الواقعة بالوصف الذي رفعت به  
 إنما يحكمها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ الذي - صدر وعمل به قبل  
 وقوع الفعل والذي نص في مادته التاسعة على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه ،  
 بما مفاده أنه ألغى نص المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات سالف الذكر وكان  
 القانون ٦٣ سنة ١٩٧٦ المنشار إليه يعاقب على الواقعة المطروحة في  
 مادته السابعة بالحبس الذي لا تقل مدته عن اسبوعين ولا تزيد على ستة  
 اشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنية ، وكانت  
 المحكمة ملزمة بان تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التي رفعت  
 بها الدعوى غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي أسبغ على هذه الواقعة  
 ولا بالقانون الذي طلب عقاب المتهم طبقاً لاحكامه . ولما كان الحكم  
 المطعون فيه بعد ان أثبت في حق المطعون ضده ارتكاب جريمة وجوده في  
 حالة سكر بين في الطريق العام المنصوص عليها في المادة السابعة من  
 القانون ٦٣ سنة ١٩٧٦ قد أوقع عليه عقوبة المخالفة المنصوص عليها  
 في المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات بدلاً من توقيع عقوبة الجنيحة المقررة لهذه  
 الجريمة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . لما  
 كان ذلك ، وكان هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم لا يخضع لأي تقدير

موضوعى مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت اسناد جريمة السكر اليين فى الطريق العام الى المظنون ضده فأنه يتعين وففا للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الظن أمام محكمة النقض تصحيح الحكم المظنون فيه وفق القانون •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه • وجد بحالة سكر بين فى الطريق العام • وطلبت عقابه بالمادة ٣٨٥ من قانون العقوبات • ومحكمة جنح تلا الجزئية قضت حضوريا اعتباريا بتفريم المتهم خمسة جنيهاً فاستأنفت النيابة العامة • ومحكمة شين الكوم الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع يتميدل الحكم المستأنف وتفريم المتهم جنيها واحدا •

فطلعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض •

## المحكمة

من حيث أن النيابة العامة تنمى على الحكم المظنون فيه أنه اذ دان المظنون ضده بجريمة وجوده فى حالة سكر بين فى الطريق العام ، واكتفى بتفريمه جنيها واحدا قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المنصوص عليه فى المادة السابعة من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٩ التى تحكم الواقعة - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن العبرة فى قبول الظن هى بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليس بالوصف



الذى تقضى به المحكمة ، ولما كان الشأن فى هذه الدعوى أنها أقيمت على المظنون ضده بوصف انه وجد فى حالة سكر بين فى الطريق العام . الأمر المنطبق على المادة السابعة من القانون ٦٣ سنة ١٩٧٦ فقضت المحكمة الجزئية بتغريم المظنون ضده خمسة جنيهاً فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم على أساس أنه قضى بعقوبة تزيد عن الحد الأقصى لعقوبة المخالفة المنصوص عليها فى المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ، وصايرت المحكمة الاستئنافية النيابة وقضت غايباً بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المظنون ضده جنيهاً واحداً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه وان صدر فى غيبة المظنون ضده إلا أنه - على ما يبين من المفردات المضمومة - قد أعلن لشخصه فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ولم يعارض فيه فان ميعاد الطعن بالنقض طبقاً لنص المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن بالنقض - يبدأ من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة - واذ كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن بالنقض وايداع الأسباب قد تم خلال أربعين يوماً محسوبة من التاريخ التالى لانقضاء - ميعاد الطعن بالمعارضة فان الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث ان النيابة العامة أقامت الدعوى ضد المظنون ضده بوصف أنه فى يوم ٢١/٤/١٩٧٨ وجد فى حالة سكر بين فى الطريق العام ، وطلبت عقابة بالمادة ٣٨٥ من قانون العقوبات ، وقد طبق الحكم المظنون فيه على الواقعة حكم المادة السابقة وقضى بتغريم المظنون ضده جنيهاً واحداً . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة بالوصف الذى رفعت به انما يحكمها القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٦ الذى - صدر وعمل به قبل وقوع الفعل والذى نص فى مادته التاسعة تلى الغاء كل حكم يخالف أحكامه ، مما مفاده أنه النفي نص المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات سالف الذكر وكان القانون ٦٣ سنة ١٩٧٦ المشار اليه يعاقب على الواقعة المطروحة فى مادته السابعة بالحس

الذى لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه ، وكانت المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التى رفعت بها الدعوى غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى أسبغ على هذه الواقعة ولا بالقانون الذى طلب عقاب المتهم طبقا لأحكامه . ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت فى حق المطعون ضده ارتكاب جريمة وجوده فى حالة سكر بين فى الطريق العام المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون ٦٣ سنة ١٩٧٦ قد أوقع عليه عقوبة المخالفة المنصوص عليها فى المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات بدلا من توقيع عقوبة الجنبحة المقررة لهذه الجريمة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ الذى تردى فيه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعى مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت استناد جريمة السكر البين فى الطريق العام الى المطعون ضده فإنه يتعين وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تصحيح الحكم المطعون فيه وفق القانون بتغريم المطعون ضده عشرين جنيها .

## جلسة ٧ من يونية سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : محمد حلمي راغب ، وجمال الدين منصور ،  
ومحمد محمود عمر ، وسمير ناجي .

(١٠٧)

### الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥١ القضائية

بناء • تنظيم • جريمة « أركانها » • عقوبة « تطبيقها » • حكم  
« تسببه • تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن • مايقبل منها » •  
اثبات « بوجه عام » « خبرة » •

انشاء • أو تعديل • أو ترميم المباني التي لا تجاوز قيمتها خمسة  
آلاف جنيه • دون موافقة اللجنة المختصة • غير مؤتم • طبقا للمادة ٣/١  
من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ • حد ذلك ومقتضاء ؟

طلب نذب خير لتقدير قيمة المبنى ولاثبات أن عملية البناء تمت على  
مرحلتين واستغرقت حوالى ثلاث سنوات • دفاع جوهرى • أثر ذلك ؟

لما كان مؤدى أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجية  
وتنظيم أعمال البناء المطبق على واقعة الدعوى أن أعمال انشاء أو تعديل  
أو ترميم المباني التي لا تجاوز خمسة الاف جنيه دون موافقة اللجنة  
المختصة قد أصبحت فى ظله افعالا غير مؤتمه ، وان هذا الحكم يسرى عند  
تعدد الأعمال فى المبنى الواحد متى كانت القيمة الكلية لهذه الأعمال  
لا تجاوز خمسة الاف جنيه فى السنة الواحدة طبقا للفقرة الثالثة من  
المادة الاولى من القانون المذكور واذ كان مناط تطبيق هذه الاحكام فى حق  
الطاعين يقتضى استظهار قيمة أعمال البناء محل الاتهام وكيفية اجرائها من  
واقع الادلة المطروحة فى الدعوى ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة



المحاكمة الاستئنافية بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٨ ان المدافع عن الطاعنين طلب  
ندب خير لتقدير قيمة المبنى ولايات أن عملية البناء تمت على مرحلتين وقد  
استغرقت حوالي ثلاث سنوات ، وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه دان  
الطاعنين عن اقامتهما لبناء تزيد قيمته عن خمسة الاف جنيه دون موافقة  
اللجنة المختصة - ولم يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه رغم جوهرية  
وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها  
مما من شأنه لو ثبت ان يتغير وجه الرأي فيها ذلك بأن لو صح ان قيمة المبنى  
تقل عن خمسة آلاف جنيه أو ان القيمة الكلية للأعمال لم تتجاوز الخمسة  
آلاف جنيه في السنة الواحدة فان أحكام القانون المطبق لا تسرى على الواقعة ،  
واذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يمن  
بتحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه فانه يكون فوق ما اراد عليه من التصويب  
قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الطاعنين في الدفاع بما يستوجب نقضه  
والاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين واخر بأنهم في يوم ... المتهمان الاول  
والثاني : - ١ - اقاما بناء بدون ترخيص . ٢ - أجريا تعديلا في الرسوم .  
٣ - اقاما البناء بدون موافقة اللجنة المختصة حالة كون قيمته تزيد عن خمسة  
الاف جنيه . المتهم الثالث : بصفته مقاولا لأعمال البناء اتم البناء بدون موافقة  
اللجنة المختصة وطلبت عقابهم بالمواد ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨ من القانون  
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة جنح البلدية قضت حضوريا للأول  
والثاني عملا بمواد الاتهام وغيايا للثالث ، بتقريم كل من المتهمين الأول  
والثاني عشرة جنيهات عن التهمتين الاولى والثانية وضمن رسم الترخيص  
عن الاولى وتصحيح الاعمال المخالفة عن الثانية وبتقريم كل من المتهمين

الاول والثاني أيضا مبلغ ثمانية آلاف ومائة جنيه عن التهمة الثالثة وتغريم  
 المتهم الثالث مبلغ أربعة آلاف وخمسون جنيها عن التهمة المسندة اليه •  
 فاستأنف كل من المتهمين الاول والثاني • ومحكمة القاهرة الابتدائية  
 ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع  
 يرفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطن الاستاذ ••• المحامى عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق  
 النقض ••• النخ

## المحكمة

حيث ان مما ينهائى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانها بجريمة  
 إقامة بناء بدون موافقة للجنة المختصة حالة كون البناء تزيد قيمته عن خمسة  
 آلاف جنيه قد شابه اخلال بحق الدفاع وقصور فى التسييب ، ذلك بان  
 المحكمة لم تلتفت لطلب دفاع الطاعنين ندب خير هندسى لتقدير تكاليف  
 المبى محل الاتهام وانها تقل عن خمسة آلاف جنيه فلم تجبه الى طلبه  
 والتفتت عن هذا الدفاع رغم جوهريته فلم تعرض له ايراداً ورداً بما يعيب  
 حكمها ويوجب نقضه •

وحيث أنه لما كان مؤدى أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن  
 توجية وتنظيم أعمال البناء المطبق على واقعة الدعوى أن أعمال انشاء أو تعديل  
 أو ترميم المباني التى لاتتجاوز خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة  
 المختصة قد أصبحت فى ظله أفعالا غير مؤثمة ، وان هذا الحكم يسرى عند  
 تعدد الاعمال فى المبنى الواحد متى كانت القيمة الكلية لهذه الاعمال لاتتجاوز  
 خمسة آلاف جنيه فى السنة الواحدة طبقا للفقرة الثالثة من المادة  
 الاولى من القانون المذكور واذ كان مناط تطبيق هذه الاحكام فى حق الطاعنين  
 يقتضى استظهار قيمة أعمال البناء محل الاتهام وكيفية اجرائها من واقع

الأدلة المطروحة في الدعوى ، وكان الين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٨ أن المدافع عن الطاعنين طلب نذب خير لتقدير قيمة المبنى ولانبات أن عملية البناء تمت على مرحلتين وقد استغرقت حوالى ثلاث سنوات ، وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه دان الطاعنين عن اقامتهما لبناء تزيد قيمته عن خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة - ولم يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ذلك بان لوصح أن قيمة المبنى تقل عن خمسة الاف جنيه أو ان القيمة الكلية للاعمال لم تتجاوز الخمسة آلاف جنيه فى السنة الواحدة فان أحكام القانون المطبق لانسرى على الواقعة ، واذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطنه حقة ولم يمن بتحصيصه بلوغا الى غاية الامر فإنه يكون فوق ماران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلاق بحق الطاعنين فى الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن •



## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : فوزى الملوك ، وراغب عبد الظاهر ، وفوزى  
أسعد ، وعبد الرحيم نافع .

(١٠٨)

### الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ القضائية

١ - مصادرة • عقوبة « تطبيقها » • سلاح • حكم « تسببه »  
تسبب معيب • نقض « أسباب الطعن • مايقبل منها » •

اغفال القضاء بمصادرة النخائر المضبوطة مع وجوب الحكم بها أعمالاً  
لنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل • خطأ فى القانون •

٢ - مصادرة • عقوبة « تطبيقها » • وقف تنفيذ العقوبة • سلاح •  
حكم « تسببه » • تسبب معيب • نقض « أسباب الطعن • مايقبل منها » •  
وقف تنفيذ •

مصادرة ما لا يجوز احرازه أو حيازته : تدير عيني وقائي ينصب على  
الشيء فى ذاته • لخروجه من دائرة التعامل • أساس ذلك ؟

القضاء يوقف تنفيذ عقوبة المصادرة خطأ فى القانون • وجوب النقض  
الجزئى والتصحيح •

اغفال الحكم القضاء بمصادرة الذخيرة المضبوطة وقضاؤه بوقف تنفيذ  
عقوبة مصادرة السلاح المضبوط • خطأ يوجب نقضه جزئياً وتصحيحه  
بمصادرة الذخيرة المضبوطة والغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة مصادرة  
السلاح •

١ - لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المدلة له. توجب الحكم بمصادرة الاسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة عليها ، فإن الحكم المطنون فيه اذ أغفل القضاء بمصادرة الذخائر المضبوطة مع وجوب الحكم بها أعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون المشار اليه يكون قد خالف القانون •

٢ - مصادرة مالا يجوز أحراره أو حيازته من الاشياء التى تخرج يقاتها عن دائرة التعامل إنما هو تدبير عيى وقائى ينصب على الشيء ذاته لإخراجه من تلك الدائرة لان أساسها رفع الضرر أو دفع الخطر من يقاتها فى يد من يحرزها أو يحوزها ، ومن ثم كانت المصادرة الوجوبية فى معنى نص المادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر لان التسارع ألصق بالسلح طابعا جنائيا يجعله فى نظره مصدر ضرر أو خطر عام الأمر الذى لا يتحقق رفة أو دفعه الا بمصادرة ، واذا كان الغرض من هذا التدبير لا يتحقق اذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء الى صاحبه الذى لا يجوز له القانون حيازته هذا الى أن القول بوقف تنفيذ المصادرة - يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على وقف التنفيذ الى صاحبه ، ثم طلبه واعاده ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ فى المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهو مالا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم فإن القضاء بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط يكون معيا بالخطأ فى تطبيق القانون • لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطنون فيه نقضا جزئيا وتصحيحة وفقا للقانون فى خصوص الأمرين بمصادرة الذخيرة المضبوطة بالاضافة الى ما قضى به من عقوبات ، وبإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٧ من يناير سنة ١٩٧٨ (أولاً) حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن « فرد خرطوش (ثانياً) حاز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري صالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بجائزة السلاح أو أحرازه، وطلبت إلى مستشار الاحالة احالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك. ومحكمة جنايات طنطا قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/٢٦، ٢/٢٦، ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ الملحق بحبس المتهم مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر، وتغريمه خمسة جنيهات ومصادرة السلاح المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات.

فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

## المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمتي حيازه سلاح ناري غير مششخن، وحيازه ذخيره بغير ترخيص فقد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه أغفل القضاء بعقوبة مصادرة الذخيرة المضبوطة مع وجوب الحكم بها عملاً بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٧٥ لسنة ١٩٥٨ و ٢٦ لسنة ١٩٧٨ كما أنه شمل عقوبة مصادرة السلاح الناري المضبوط بوقف التنفيذ الامر المتمتع قانوناً.

٤

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافق به كافة العناصر القانونية لجريمتي حيازة سلاح ناري غير مششخن وذخائر



مما تستعمل فيه بغير ترخيص اللتين دان الماطون ضده بها ، وأورد على  
 نبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتبة عليها ، وأعمل في  
 حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات بان أوقع عليه العقوبة المقررة للجريمة  
 الاولى بوصفها الجريمة الأشد ، الا أن المحكمة وهي بصدد توقيع العقوبة  
 أغفلت مصادرة الذخيرة المضبوطة وقضت بمعاقبة الماطون ضده بالحبس  
 مع الشغل لمدة ثلاث أشهر وغرامة خمسة جنيهات ومصادرة السلاح  
 المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ العقوبات التي وقعتها - بما في ذلك عقوبة  
 المصادرة - لمدة ثلاث سنوات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من  
 القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر والقوانين  
 المعدلة له توجب الحكم بمصادرة الاسلحة والذخائر موضوع الجريمة في  
 جميع الاحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة عليها  
 فان الحكم الماطون فيه اذ أغفل القضاء بمصادرة الذخائر المضبوطة مع وجوب  
 الحكم بها أعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون المشار اليه يكون قد خالف  
 القانون مما يتعين معه نقضه في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكانت  
 المحكمة قد شملت عقوبة مصادرة السلاح المضبوط بوقف التنفيذ ،  
 وكان من المقرر ان مصادرة مالا يجوز أحراره أو حيازته من الاشياء  
 التي تخرج بذاتها عن دائرة التعامل انما هو تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء  
 ذاته لاجراجه من تلك الدائرة لان أساسها رفع الضرر أو دفع الخطر من  
 بقائها في يد من يحرزها ، ومن ثم كانت المصادرة الوجوبية في معنى نص  
 المادة ٣٠/٢ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة  
 ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر لان الشارع ألصق بالسلاح طابعا  
 جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام الامر الذي لا يتحقق رفة

أو دفعة إلا بمصادرته ، واذ كان الغرض من هذا التدبير لا يتحقق اذا جازا وقف تنفيذ يرد الشيء الى صاحبة الذي لا يجوز له القانون حيازته هذا الى أن القول بوقف تنفيذ المصادرة - يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على وقف التنفيذ الى صاحبه ، ثم طلبه واعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهو مالا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم فإن القضاء بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط يكون معيا بالخطأ في تطبيق القانون • لما كان ماتقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا وجزئيا وتصحيحه وفقا للقانون في خصوص الأمرين بمصادرة الذخيرة المضبوطة بالاضافة الى ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط •

## جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : حسن عثمان عمار ، وأبراهيم حسين رضوان ، ومحمد سالم يونس ، ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٠٩)

### الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ القضائية

١ - دفوع « الدفع بشيوع التهمة » • حكم « تسببيه » • تسببيه • غير معيب » • نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها » •  
الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها • موضوعى • أثر ذلك ؟

٢ - البات « شهود » • بوجه عام « شهادة » • محكمة الموضوع • سلطتها فى تقدير الدليل » •  
وزن أقوال الشهود • وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم • موضوعى •

أخذ محكمة الموضوع بشهادة الشهود • مفاده : أطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •

٣ - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • تفتيش « التفتيش باذن » • حكم « تسببيه » • تسببيه معيب » • نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها » • مواد مخدرة •

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش • موضوعى

٤ - مأمورو الضبط القضائى • تفتيش « التفتيش باذن » • تنفيذه •

طريقة تنفيذ اذن التفتيش • موكله الى مأمور الضبط الماذون له •

تكليف الماذون له أحد المرشدين لاستدراج المتهم خارج مسكنه •  
العقد صفقة معه توصلا الى ضبط المخدر معه • لا عيب •



٥ - مصادرة • عقوبة « العقوبة التكميلية » • مواد مخدرة • حكم  
« تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات • ماهيتها ؟

عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة  
١٩٦٠ • نطاقها ؟

عدم مصادرة دراجة بخارية لم يثبت استخدامها في ارتكاب الجريمة  
• صحيح •

٦ - نظام عام • قانون « تطبيقه » • قانون الاجراءات الجنائية •  
« قانون المرافعات المدنية والتجارية » • نقض « نظر الطعن والحكم فيه » •  
« أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • « محكمة النقض سلطتها » • اجراءات  
« اجراءات المحاكمة » •

الأصل عدم جواز ابداء أسباب جديدة للطعن أمام محكمة النقض •  
خلافًا للأسباب التي سبق ابدائها في الميعاد المنصوص عليه في المادة  
٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون  
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

حق محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم  
عليه • عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون سالف  
الذكر طبيعته ومداه •

النعي في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ مرافعات على أن الأسباب  
المبنية على النظام العام • يمكن التمسك بها في أية حالة كانت عليها  
الدعوى وتأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها • لا يسرى على المواد الجنائية •  
أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة وتلفيقها من الدفوع الموضوعية  
التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكفاء بما تورد من أدلة الثبوت التي  
تطعن اليها بما يفيد اطراحها •

٢ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتمويل القضاء على أقوالهم ، مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهاداتهم ، فإن ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٣ - لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتضت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسوين اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقة بالموضوع لا بالقانون .

٤ - من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به مأمور الضبط مأذونا به قانونا فطريقة اجرائه متروكة لرأى القائم به ، ومن ثم فلا تريب على الضابط أن هو رأى في سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به تكليف احد المرشدين لاستدراج احد المتهمين الى خارج مسكنه بحجة عقد صفقة شراء المخدر .

٥ - لما كانت المصادرة - في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - اجراء الغرض منه تملك الدولة اشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح الا اذا نص القانون على غير ذلك وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لامر من اتخاذ في مواجهة الكافة ، وكانت المادة ٤٢ من

القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات - وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والادوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، فان المحكمة اذ لم تقض بمصادرة الدراجة الآلية المنوه عنها والتى لم يثبت لها استخدامها فى ارتكاب الجريمة ، لا تكون قد جانبت التطبيق القانونى الصحيح وينحصر عن حكمها مانع الطاعن من دعوى التناقض .

٦- لما كان الاصل طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أنه لا يجوز ابداء اسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو غيرها من الخصوم - غير الاسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون المذكور ، وان تنقيد محكمة النقض بالاسباب المقدمة فى الميعاد - وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ - مخالفة الذكر ، على خلاف هذا الاصل هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة على سبيل الحصر فى حالة ما اذا تبين لها ما هو ثابت فى الحكم أنه مبنى على مخالفة القانون أو على الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، أو أن المحكمة التى أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل فى الدعوى ، او اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت مناعى الطاعن فى مذكرته المقدمة بعد الميعاد المقرر لاتدرج تحت احدى هذه الحالات بل تدخل ضمن حالات البطلان التى تفتح سبيل الطعن فى الحكم دون ان ينطف عليها وصف مخالفة القانون او الخطأ فى تطبيقه او فى تأويله المشار اليها فى البند « أولا » من المادة المذكورة والذى لا ينصرف الا الى مخالفة القانون الموضوعى ، سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكملة



له او قانون الاجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية ، ومن ثم لا يلتفت الى ما اثاره الطاعن في هذا الشأن بعد فوات ميعاد الطعن .

٧ - لا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فيما يتعلق بالطعن في المواد المدنية والتجارية من أن الاسباب المبينة على النظام العام يمكن التمسك بها في أى وقت وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها ، ذلك بأن الشارع فيما سنه من اجراءات في شأن الطعن في المواد الجنائية قد اراد عدم الاخذ بحكم هذا النص ، فحدد الاسباب التى تفس النظام العام وأفصحت المذكرة الايضاحية للمادة ٤٢٥/٢ من قانون الاجراءات الجنائية - التى رددت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ حكمها - عن مراد الشارع من الاستثناء الوارد على مبدأ التقيد بأسباب الطعن وعدم ابداء اسباب جديدة بعد الميعاد القانوني ، وذلك بقولها « أنه ليس من المقبول التنازى عن الخطأ الملموس الذى يتعلق بأمور تفس النظام العام مما يجب على القاضى وفقاً للقواعد العامة ان يراعيها من تلقاء نفسه ، وقد أثر المشرع فى هذه الحالة تحديد الاسباب التى تفس النظام العام وتجزئ للمحكمة ان تستند اليها من تلقاء نفسها فى نقض الحكم بدلا من ترك هذه المسألة لضابط النظام العام وحده ، فان ذلك يؤدى الى التوسع أكثر مما يجب » .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين « أفبونا وحنشينا » فى غير الاحوال المصرح بها قانونا وطلبت من السيد مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمقابته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنائيات النيابة قضت حضوريا بمعاينة التهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات

وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجوهرين المخدرين المضبوطين •  
 فطن الاستاذ ..... بصفته وكلاء عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق  
 النقض •

## المحكمة

من حيث أن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمه  
 حيازة جواهر مخدرة ( حشيش وأفيون ) بقصد الاتجار في غير الأحوال  
 المصرح بها قانونا ، قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ،  
 ذلك بأن الحكم خصه بحيازة المخدر المضبوط بصيوان بمسكنه ، واستبعد  
 ان يكون لأحد أولاده او زوجاته الثلاث الذين يساكنونه على ما جاء بالتحريات  
 التى تضمنت ان احد أولاده يتجر في المواد المخدرة ومع أن بابى الحجرة  
 والصيوان كانا مفتوحين ، ولم يذكر الشاهدان نوع الملابس التى بالدولاب ،  
 فقام احتمال بأنه لأحد اولاده ، كما أن المخدر المضبوط من نوع ماضبط مع  
 المتهم ..... فأما أنه يخص هذا الاخير أو أن الشاهدين لفقا تهمة احرازه  
 له ، فضلا عن أن ضبط المحكوم عليه الاخر والمتهم ..... تم قبل ضبط  
 الطاعن بساعة على ماذكر الشاهدان وهى فسحة من الوقت تسمح له بان يتخلص  
 من المخدر ، وخصه الحكم كذلك باحراز المخدر المضبوط بالمحل رغم  
 أنه يستعمل كحظيرة لميت الدراجات الالية بالاجر ويظل مفتوحا طوال الليل  
 ولايسيطر عليه الطاعن سيطرة كاملة ، وأن كان يتردد عليه ، وليس فى  
 وجود مفاتيحه معه مايفيد هذه السيطرة ، وقد وجدت به دراجتان آلتان  
 احدهما ..... الذى قرر أنها له ومرخصة باسمه ، هذا الى أنه  
 من غير المستساغ ان يكون الطاعن على علم بوجود مخدر بالمحل ثم يقوم  
 بفتحها للشاهدين كما عول الحكم على الصورة التى قررها الشاهدان عن  
 ظروف واقعة ضبط المحكوم عليه الاخر برغم ماشايبها من بعد عن الحقيقة ،

أذ ليس يعقل أن يكون مع الشاهدين اذن بالتفتيش ، ولا يتقلان فورا الى مسكن المأذون بتفتيشهما بل تخلق واقعة استدراج المحكوم عليه الاخر من قبل أحد المرشدين فيحمل المخدر معه للمساومة على بيعه على الرغم من أن الشاهدين قد نكيا تحديد السعر أو الكمية للمرشد عند توجهه اليه ، ولم يصح عن شخصية المرشد بعد افصح أمره هذا الى أن الحكم اطرح الدفع بطلان القبض والتفتيش ، بما لا يصلح ردا والتفت عن دفاعه بشأن اختلاف الشهود الذين سمعوا بجلسة المحاكمة وبشأن الأزمه المتعلقة بواقعات ضبط كل منهم وتقاربها ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه ..

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات بالنيا ، ومثبت من المعاينة والتحريات ، ومن تقرير المعامل الكيماوية ، وهي أدلة سائغة تؤدي الى مارتبه الحكم عليها ولها مبنها الصحيح من الاوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة وتلقيها من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورد من أدلة الثبوت التي تلمن اليها ، بما يفيد اطراحها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على ما ثبت من انبساط سلطاته على المخدر المضبوط ، تأمينا على أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلي والمنطقي ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم عن أقوال شاهدي الاثبات ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم ونمويل القضاء على أقوالهم ، مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع قزلة المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تلمن اليه ، وهي متى أخذت بشهاداتهم ، فإن ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإنه لا يكون



قمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتقتها المحكمة وأقمت بها ولا في تعويله في قضائه بالادانة على أقوال شاهدي الاثبات بدعوى ان المخدر المضبوط بمسكن الطاعن من نوع ماضبط مع المتهم الاخر أو ان المحل الذي ضبط به المخدر يستعمل كحظيرة للدراجات الآلية ويتردد عليه اصحابها ولا على المحكمة أن هي أعرضت عن قالة شاهد النقي الذي أيد الطاعن في دفعه ذاك اذ في قضائها بالادانة لدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على انها لم تعد بدفاع الطاعن في هذا المنحى ولا بأقوال شاهده التي لم تسترسل بثقتها اليها . لما كان ذلك ، وكان ماثيره الطاعن عن التشكيك في أقوال شاهدي الاثبات لعدم افصاحهما عن المرشد الذي صاحب المتهم الاخر اليهما بالطريق العام لعقد الصفقة بعد اذ عرفت شخصيته ، مردودا بأن ظهور شخصية المرشد السرى لاحد المتهمين لا يلزم عنه بالضرورة اظهار شخصيته للغير ، ولا يمنع الضابط - الذي اختار هذا المرشد لمعاونته - من الحرص على أخفاء اسمه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتضت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسوين اصداره واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فانه لامعيب عليها فيما ارتأته لتعلقة بالموضوع لا بالقانون . لما كان ماتقدم ، وكان من المقرر انه متى كان التفتيش الذي قام به مأمور الضبط مأذونا به قانونا فطريقة اجرائه متروكة لرأى القائم به ، ومن ثم فلا تريب على الضابط ان هو رأى في سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به تكليف أحد المرشدين لاستدراج أحد المتهمين الى خارج مسكنه بحجة عقد صفقة شراء المخدر . لما كان ذلك ، وكانت المصادرة - في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - اجراء الغرض منه تملك الدولة اشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنع الا اذا نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها

النظام العام لملقها بشئ خارج بطيعة عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدبر وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات - وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة ، والنباتات المضبوطة والادوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، فان المحكمة اذ لم تقض بمصادرة الدراجة الآلية المتوء عنها والتى لم يثبت لها استعمالها فى ارتكاب الجريمة ، لا تكون قد جاءت التطبيق القانونى الصحيح وينحصر عن حكمها ما نطاه الطاعن من دعوى التناقض ، لما كان ماقدم فان أسباب الطعن المقدمة فى الميعاد تكون قائمة على غير أساس سليم .

ومن حيث أن المدافع عن الطاعن قدم بعد الميعاد مذكرة تضمنت أسبابا جديدة تقوم على أن ثلاثة محامين قد تولوا المرافعة عن الطاعن والمحكوم عليه الآخر برغم تناقض مصلحتيهما فى الدفاع لوجود صلة قرابة أو مصاهرة بينهما وأن الحكم عول على ما شهد به الضابطان من اقرار المحكوم عليه الآخر لهما بأن المخدر المضبوط للطاعن ، فىكون بمثابة شاهد عليه ، كما عول الحكم على أقوال الضابطين مع عدم جواز ذلك شرعا لمخالفته للمادة الثانية من الدستور التى تجعل من الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، بما يتمتع معه قبول شهادة الضابطين لسابقة اتهامهما للطاعن فى تحرياتهما قبله ، ويكونان بداعواهما عليه متهمين بعد أونهما له فلا تقبل شهادتهما .

ومن حيث أنه لما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أنه لا يجوز أبداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو غيرها من الخصوم - غير الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المتصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون المذكور ، وإن

تتقيد محكمة النقض بالاسباب المقدمة في الميعاد - وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفة الذكر ، على خلاف هذا الأصل ، هو رخصه استثنائية خولها القانون للمحكمة على سبيل الحصر في حالة ما اذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، أو ان المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، أو اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت مناعى الطاعن في مذكرته المقدمة بعد الميعاد المقرر لاتدرج تحت إحدى هذه الحالات بل تدخل ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن في الحكم دون ان ينعطف عليها وصف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار اليها في البند « أولا » من المادة المذكورة والذي لاينصرف الا الى مخالفة القانون الموضوعي ، سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكمل له او قانون الاجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية ، ومن ثم لايلتفت الى ما اثاره الطاعن في هذا الشأن بعد فوات ميعاد الطعن . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فيما يتعلق بالطعن في المواد المدنية والتجارية من أن الاسباب المبينة على النظام العام يمكن التمسك بها في اى وقت وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها ، ذلك بان الشارع فيما سنه من اجراءات في شأن الطعن في المواد الجنائية قد أراد عدم الاخذ بحكم هذا النص . فحدد الاسباب التي تمس النظام العام وأفصحت المذكرة الايضاحية للمادة ٢٥٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية - التي رددت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ حكما -



عن مراد الشارع من الاستثناء الوارد على مبدأ التقيد بأسباب الطعن وعدم  
أبداء أسباب جديدة بعد الميعاد القانوني ، وذلك بقولها « أنها ليس من  
المقبول التقاضي عن الخطأ الملموس الذي يتعلق بأمور تمس النظام العام  
مما يجب على القاضي وفقاً للقواعد العامة أن يراعيها من تلقاء نفسه ، وقد  
أثر المشرع في هذه الحالة تحديد الأسباب التي تمس النظام العام وتجزئ  
للمحكمة أن تستند إليها من تلقاء نفسها في نقض الحكم بدلاً من ترك  
هذه المسألة لضابط النظام العام وحده ، فإن ذلك يؤدي إلى التوسع  
أكثر مما يجب ، ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين رفض الطعن موضوعاً •

---

## جلسة ١٠ من يونيو ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار ، وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفي ، ومحمد  
مسالم يونس ، ومحمد ممدوح سالم .

( ١١٠ )

### الطعن رقم ٣٥٧٢ لسنة ٥٠ القضائية

١ - اختصاص « اختصاص ولائي » • محكمة الجنايات « اختصاصها »  
« الاجراءات امامها » • أمن دولة • محكمة أمن الدولة • حكم « بطلانه » •  
بطلان • نظام عام • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

احالة الدعوى من النيابة العامة الى محكمة أمن الدولة العليا عملاً  
بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ • وصدر  
الحكم غيايباً بالنسبة للمطعون ضده •

وجوب اتباع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية •  
المادة ١٠ من قانون الطوارئ •

القبض على المتهم • والافراج عنه قبل جلسة المحاكمة التي أعلن بها  
ولم يحضرها • لامحل لسقوط الحكم الأول • وجوب القضاء باستمرار  
الحكم الأول قائماً •

الفصل في الدعوى من محكمة الجنايات بوصف انها محالة اليها من  
مستشار الاحالة • انعدام حكمها • علة ذلك ؟

٢ - اختصاص « اختصاص محاكم أمن الدولة » • أمن دولة • محاكم  
أمن الدولة •

انهاء حالة الطوارئ • بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠  
لا يؤثر في استمرار قيام الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم أمن الدولة  
في الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون  
العقوبات • أساس ذلك ؟

١ - ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة ان النيابة العامة أحالت الدعوى الى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمة المظنون ضده واخر عن جرائم الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لشركة النيل العامة لمقاولات الانشاءات المدنية والاشترراك فيها واحراز سلاح ناري وذخيرة ، وطلبت معاقبتها طبقا لمواد الاتهام الواردة بأمر الاحالة وعملا بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٦٧ باعلان حالة الطوارئ وامر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ ومحكمة أمن الدولة العليا بكفر الشيخ قضت بجلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ غيابيا للمظنون ضده وحضوريا للمتهم الاخر بمعاينة كل منها بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن جريمة الاستيلاء والاشترراك فيها وبراءة المظنون ضده من باقى التهم المسندة اليه ، وقد أقر نائب الحاكم العسكري الحكم بالنسبة للمتهم الاخر واعاد الأوراق للنياية العامة لاتخاذ شئونها عند ضبط المظنون ضده المحكوم فى غيبته ، ثم قبض على المظنون ضده واعيدت محاكمته حيث صدر الحكم المظنون فيه ، لما كان ذلك ، وكان الين من محضر جلسة اعادة المحاكمة ومدونات الحكم المظنون فيه انه صدر من المحكمة بوصفها محكمة جنايات كفر الشيخ بدلالة ماورد بديباجة الحكم وما تضمنته اسبابه من ان الدعوى احيلت الى المحكمة من السيد مستشار الاحالة وهو ما يخالف الواقع الثابت بالأوراق . لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذى صدر الحكم المظنون فيه أثناء سرياته قد نصت على أنه فيما عدا ما هو منصوص عليه من اجراءات فى هذا القانون أو فى الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية تتبع الاجراءات والاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية ، وكان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر والأوامر التى اصدرها رئيس الجمهورية لم تنظم الاجراءات التى تتبع فى مواد الجنائيات فى حق المتهمين الفائين فاته يتبع فى هذا الأمر الاحكام المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية



واذ كانت المادة ١/٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى إما اذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولكن لم يحضرها فانه لامحل لسقوط الحكم الأول بل يجب اذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة أن يقضى بعدم سقوط الحكم الأول واستمراره قائما لما كان ذلك وكان المظنون ضده قد حكم عليه في غيبته من محكمة أمن الدولة العليا ثم قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة الا أنه لم يحضر أمام تلك المحكمة لاعادة نظر الدعوى بما مقتضاه استمرار الحكم الغيابي الصادر من محكمة أمن الدولة العليا قائما . لما كان ذلك وكان من المقرر طبقا للمادة ٣٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن الدعوى الجنائية تحال الى محكمة الجنايات بناء على أمر من مستشار الاحالة فان محكمة الجنايات اذ نظرت الدعوى وقضت فيها بذلك الوصف دون أن تحال اليها بالطريق الذي رسمه القانون فان حكمها ومابنى عليه يكون معدوم الاثر لتخلف شرط أصيل لازم لصحة اتصال المحكمة بالواقعة بما يوجب نقضه . ولا محل للقول بان محكمة أمن الدولة العليا هي التي أعيد أمامها نظر الدعوى واصدرت الحكم امتثالا الى أن ذات الهيئة لها اختصاص الفصل في قضايا أمن الدولة العليا ذلك أنه فضلا عماورد بمحضر الجلسة ودياجة الحكم المظنون فيه من أنهما صادران من محكمة الجنايات فقد تضمن الحكم أن الدعوى محالة من مستشار الاحالة منا يكشف عن اعتقاد المحكمة خطأ باختصاصها بصفتها محكمة جنايات بالفصل في الدعوى وهذا الاعتقاد الخاطئ الذي تردت فيه لا يعد خطأ ماديا غير مؤثر في الحكم .

٢ - لما كان الحكم النيابي الصادر من محكمة أمن الدولة العليا لازال قائما فإنه وان كانت حالة الطوارئ قد انتهت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ الا أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن دولة قد نص في المادة الثالثة منه على اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات كما أوجبت المادة التاسعة على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها مايدجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم ومن ثم فإن الاختصاص بإعادة نظر الدعوى يكون مقودا لمحكمة أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه : ( أولا ) اشترك مع المتهم الأول « سبق الحكم عليه » بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على رباط الحديد المملوكة ..... وذلك بان اتفق معه على ارتكابها وساعده في ذلك بان يرافقه لمكان الحادث وعاونهم في نقل الحديد المستولى عليه الى السيارة التي أعدها المتهم الاول لذلك فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ( ثانيا ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مشحون « فرد خرطوش » . ( ثالثا ) أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته أو احرازه . وطلبت إحالته الى محكمة أمن الدولة العليا لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة أمن الدولة العليا بكفر الشيخ قضت غيابيا للمظنون ضده وحضوريا للآخر بمعاقبة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن جريمة الاستيلاء

والاشتراك فيها وبرامة المطعون ضده عن باقي التهم وأقر نائب الحاكم العسكري الحكم بالنسبة للمتهم الآخر وأعاد الأوراق للنياابة العامة لاتخاذ شئونها فيها • ومحكمة جنابات كفر الشيخ قضت حضوريا عملا بملواد ٤٠-٢/٤٥ و٤٦ و٤٧ و١١٣/١ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة •

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض •

## المحكمة

ومن حيث أن مما تعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمة الاشتراك مع آخر في الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لاحدى الشركات المملوكة للدولة قد شابه بطلان في الاجراءات اثر في الحكم ذلك بأنه صدر من المحكمة بوصفها محكمة الجنابات بكفر الشيخ دون أن تكون الدعوى قد دخلت في حوزتها بقرار احالة صادر من مستشار الاحالة طبقا للقانون وعلى الرغم مما هو ثابت من أن رئيس النيابة قرر احالة القضية الى محكمة أمن الدولة العليا بأمر احالة أعلن للمطعون ضده •

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة احالت الدعوى الى محكمة أمن الدولة العليا لمحكمة المطعون ضده واخر عن جرائم الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لشركة النيل العامة لمقاولات الانشاءات المدنية والاشتراك فيها واحراز سلاح قاذف وذخيرة ، وطلبت معاقبتها طبقا لمواد الاتهام الواردة بأمر الاحالة وعملا بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ باعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس



الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ ومحكمة أمن الدولة العليا بكفر الشيخ  
 قضت بجلسته ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ غايبا للمطعون ضده وحضورا  
 للمتهم الاخر بمطابقة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن  
 جريمة الاستيلاء والاشتراك فيها وبراءة المطعون ضده من باقى التهم  
 المسندة اليه ، وقد أقر نائب الحاكم السكرى الحكم بالنسبة للمتهم الاخر  
 وأعاد الأوراق للنيازة العامة لاتخاذ شؤنها عند ضبط المطعون ضده  
 المحكوم فى غيبته ، ثم قبض على المطعون ضده وأعيدت محاكمته حيث صدر  
 الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، وكان الين من محضر جلسته اعادة  
 المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أنه صدر من المحكمة بوصفها  
 محكمة جنايات كفر الشيخ بدلالة ماورد بديباجة الحكم وما تضمنته أسبابه  
 من أن الدعوى أحيلت الى المحكمة من السيد مستشار الاحالة وهو ما يخالف  
 الواقع الثابت بالأوراق . لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من القانون  
 رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذى صدر الحكم المطعون  
 فيه أثناء سريانه قد نصت على أنه فيما عدا ما هو منصوص عليه من  
 اجراءات والاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية ، وكان القانون رقم  
 ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر والاوامر التى أصدرها رئيس الجمهورية  
 لم تنظم الاجراءات التى تتبع فى مواد الجنايات فى حق المتهمين الغائبين فانه  
 يتبع فى هذا الامر الاحكام المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية  
 واذا كانت المادة ١/٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه اذا  
 حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة  
 يطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات  
 ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على

أن بطلان الحكم النيابي طبقاً لهذا للنص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى أما إذا قبض عليه وأُقرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأُعلن بها ولكن لم يحضرها فإنه لا محل لسقوط الحكم الأول ، بل يجب إذا لم يحضر فعلاً أمام المحكمة أن يقضى بعدم سقوط الحكم الأول واستمراره قائماً لما كان ذلك وكان الملمعون ضده قد حكم عليه في غيبته من محكمة أمن الدولة العليا ثم قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمعنى المدة إلا أنه لم يحضر أمام تلك المحكمة لإعادة نظر الدعوى بما تقتضاه استمرار الحكم النيابي الصادر من محكمة أمن الدولة العليا قائماً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقاً للمادة ٣٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية ان الدعوى الجنائية تحال الى محكمة الجنايات بناء على امر من مستشار الاحالة فان محكمة الجنايات اذ نظرت الدعوى وقضت فيها بذلك الوصف دون أن تحال اليها بالطريق الذي رسمه القانون فإن حكمها ومابنى عليه يكون معدوم الاثر لتخلف شرط اصيل لازم لصحة اتصال المحكمة بالواقعة بما يوجب نقضه . ولا محل للقول بأن محكمة أمن الدولة العليا هي التي أعيد امامها نظر الدعوى واصدرت الحكم استناداً الى ان ذات الهيئة لها اختصاص الفصل في قضايا امن الدولة العليا ذلك أنه فضلاً عماورد بمحضر الجلسة وديواجه الحكم الملمعون فيه من أنهما صادران من محكمة الجنايات فقد تضمن الحكم أن الدعوى محالة من مستشار الاحالة مما يكشف عن اعتقاد المحكمة خطأ باختصاصها بصفقتها محكمة جنائيات بالفصل في الدعوى وهذا الاعتقاد الخاطيء الذي تردت فيه لا يعد خطأ مادياً غير مؤثر في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم النيابي الصادر من محكمة أمن الدولة العليا لازال قائماً فإنه وإن كانت حالة الطوارئ قد انتهت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ إلا أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن دولة قد نص في المادة

الثالثة منه على اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها ينظر الجنايات المتصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات كما اوجبت المادة التاسعة على المحاكم ان تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم ، ومن ثم فان الاختصاص بإعادة نظر الدعوى يكون مقودا لمحكمة أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ مما يتعين منه أن يكون مع النقض اعادة القضية اليها ..



## جلسة ١٠ من يولية سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار ، و ابراهيم حسين رضوان ، ومحمد سالم يونس ، ومحمد ممدوح سالم .

( ١١١ )

### الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٥١ القضائية

١ - اختصاص « اختصاص ولائى » « اختصاص محكمة الأحداث » .  
قانون « تفسيره » « تطبيقه » . نقض « مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام » . محكمة الأحداث .

اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة الأحداث .

اختصاص المحاكم العادية مع محاكم الأحداث بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ التى يرتكبها غير الأحداث .

٢ - نقض « ما لايجوز الطعن فيه من الأحكام » . محكمة الأحداث .  
أحداث .

القضاء الغير منه للخصومة فى الدعوى والنزاع لا يبنى عليه منع سير الخصومة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث ان قضاء محكمة النقض قد استقر على ان المحاكم العادية هي صاحبه الولاية العامة بالفصل فى الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٣ فى حين ان غيرها من المحاكم ليست الا محاكم استثنائية وانه وان اجازت القوانين فى بعض الاحوال احالة جرائم معينة الى محاكم خاصة فان هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل فى

تلك الجرائم مادام ان القانون الخاص لم يرد به أى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص ويستوى فى ذلك ان تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام أو يقتضى قانون خاص اذ لو اراد الشارع ان يقصر الاختصاص على محكمة معينة، ويفردها به لما اعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه فى تشريعات عدة من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية سائلة الذكر التى ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض « دون غيرها » الفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشئونهم وفى شأن طلبات التعويض والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، كما نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة « دون غيرها » بالفصل فى المسائل التى حددها . وقد أخذ الدستور بهذا المفهوم عندما نص فى المادة ١٧٥ على ان تتولى المحاكم الدستورية « دون غيرها » الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ - بشأن الاحداث - قد نصت على أن « تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف » كما تختص بالفصل فى الجرائم الاخرى التى ينص عليها هذا القانون ، واذا اسهم فى الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده الى محكمة الاحداث ، وكان البين من استقراء المادة سائلة الذكر أن الشارع أفرد محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند تعرضه للانحراف وعند اتهامه فى الجرائم كافة سواء أرتكب هذه الجرائم وحده أو أسهم فيها مع غير حدث فاعلا أصليا كان أو شريكا وذلك هذا الجرائم التى تقع من الاحداث الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٦ باصدار قانون الاحكام العسكرية ، وكذلك الجرائم التى تقع من الاحداث الذين تسرى فى شأنهم أحكام هذا القانون اذا وقعت الجريمة على واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه اذ يختص القضاء العسكرية

والفصل فيها استثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث على ما يقضى به نص المادة ٨ مكررا من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٦ - اما غير الحدث اذا أسهم في جريمة ما عدا تلك التى نص عليها قانون الاحداث فلا تختص محكمة الاحداث بمحاكمته بل يكون الاختصاص للمحكمة المختصة وفقا لقواعد الاختصاص المقررة قانونا . واما الجرائم الاخرى المنصوص عليها فى قانون الاحداث - ومن بينها جريمة تعريض الحدث للانحراف - المسندة الى المطعمون ضده - فان الشارع وان جعل لمحكمة الاحداث اختصاصا بنظرها الا أنه لم يسلب المحاكم العادية ولا يتبها بالفصل فيها ، اذ لو أراد الشارع أفراد محكمة الاحداث بنظرها لنص فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة على غرار ماورد فى الفقرة الاولى أو نص على ذلك بطريق الوجوب كما فعل فى الفقرة الاخيرة من المادة ذاتها .

٢ - لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه « لايجوز الطعن بطريق النقض فى الاحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع الا اذا اتبنى عليها منع السير فى الدعوى » وكان الحكم المطعمون فيه من الاحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا يتبنى عليه منع السير فى الدعوى اذا ما قامت النيابة برفعها أمام المحكمة الجزئية المختصة ، فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعمون ضده بأنه : عرض الحدث .....  
 لاحدى حالات الانحراف - لعب قمار - على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ٢/٢٣٤٣/٢٩٤١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث . ومحكمة جنح أحداث الاسكندرية الجزئية قضت غاييا بعدم



اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى واحالتها بحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ اللازم فيها • فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم • ومحكمة الاسكندرية الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غايبا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف •

فطعن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض •

## المحكمة

من حيث أن النيابة العامة تمنى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بعدم اختصاص محكمة الاحداث بنظرها الدعوى قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ سنة ١٩٧٤ - بشأن الاحداث - ناطت بمحكمة الاحداث دون غيرها الفصل فى الجرائم المؤتمة بهذا القانون ومنها الجريمة المسندة الى المطعون ضده • مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه •

ومن حيث ان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن المحاكم العادية هى صاحبة الولاية العامة بالفصل فى الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادرة بالقانون ٤٦ سنة ١٩٧٢ فى حين أن غيرها من المحاكم ليست الا محاكم استثنائية وأنه وان أجازت القوانين فى بعض الأحوال احوالة جرائم معينة الى محاكم خاصة فان هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل فى تلك الجرائم مادام أن القانون الخاص لم يرد به أى نص على أفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص ويستوى فى ذلك أن تكون الجريمة مطعنا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص اذ لو أراد الشارع أن يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه فى تشريعات عدة من ذلك المادة ٨٣ من

قانون السلطة القضائية سالفة الذكر التي ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض « دون غيرها » الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشئونهم وفي شأن طلبات التعويض والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، كما نصت المادة المباشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة « دون غيرها » بالفصل في المسائل التي حددها . وقد أخذ الدستور بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥ على ان تتولى المحاكم الدستورية « دون غيرها » الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ - بشأن الاحداث - قد نصت على أن « تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف » ، كما تختص بالفصل في الجرائم الاخرى التي ينص عليها هذا القانون ، واذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده الى محكمة الاحداث وكان الين من استقراء المادة سالفة الذكر أن الشارع أفرد محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند تعرضه للانحراف وعند اتهامه في الجرائم كافة سواء ارتكب هذه الجرائم وحده أو أسهم فيها معه غير حدث فاعلا أصليا كان أو شريكا وذلك عدا الجرائم التي تقع من الاحداث الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الاحكام العسكرية ، وكذلك الجرائم التي تقع من الاحداث الذين تسرى في شأنها أحكام هذا القانون اذا وقعت الجريمة على واحد أو أكثر من الخاضعين لاحكامه اذ يختص القضاء العسكري بالفصل فيها استثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث على ما يقضى به نص المادة ٨ مكررا من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٦ - اما غير الحدث اذا أسهم في جريمة ما عدا تلك التي نص عليها قانون الاحداث فلا تختص محكمة الاحداث بمحاكمته بل يكون الاختصاص للمحكمة المختصة وفقا لقواعد الاختصاص المقررة قانونا . واما الجرائم الاخرى

المنصوص عليها في قانون الأحداث - ومن بينها جريمة تهريض الحدث  
للأنحراف - المسندة الى المظنون ضده - فان الشارع وان جعل لمحكمة  
الأحداث اختصاصا بنظرها الا انه لم يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل فيها  
اذ لو اراد الشارع أفراد محكمة الأحداث بنظرها لنص على ذلك في الفقرة  
الثانية من المادة المذكورة على غرار ماورد في الفقرة الاولى أو نص على  
ذلك بطريق الوجوب كما فعل في الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها • لما كان  
ذلك ، وكانت المادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الظن أمام محكمة  
النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه « لا يجوز  
الظن بطريق النقض في الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع الا اذا  
انبنى عليها منع السير في الدعوى ، وكان الحكم المظنون فيه من الاحكام  
الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا يبنى عليه منع السير في الدعوى  
اذا ما قامت النيابة العامة برفعها أمام المحكمة الجزئية المختصة ، فان الظن  
فيه بطريق النقض يكون جائز • لما كان ما تقدم فأنه يتعين الحكم بعدم جواز  
الظن •



## جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : حسن عثمان عمار ، وأبراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد ممدوح سالم .

(١١٢)

### اطعن رقم ١٩٦ لسنة ٥١ القضائية

نقض « المصلحة فى الطعن بالنقض » • طعن « المصلحة فيه » • نيابة عامة  
« حقها فى الطعن فى الأحكام » •

النيابة العامة خصم عادل • أثر ذلك وحده ؟

تقييد حقها فى الطعن لمصلحة المتهم بنفس قيود طعنه • مثال •

الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة العامة أو الصفة فى الطعن هى خصم تادل تختص بمركز قانونى خاص اذ تمثل المصلحة العامة وتسمى فى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة خاصة فى الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى • ولما كانت النيابة فى طعنها لمصلحة المتهم إنما تتوب عنه فى الطعن لمصلحته فينبغى أن يكون حقها مقيداً بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحل محله فى الطعن دون أن تقيّد بقيوده • لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها لم تحرم من دفاعها فى شكل الاستئناف ولم تدع أنها لم تعلن بالحكم المستأنف الصادر فى المعارضة أو أنها لم تعلم به

بوجه رسمى حتى يسوغ لها مجاوزة الميعاد المقرر فى القانون لاستئناف هذا الحكم كما سككت النيابة العامة عن أبداء ما اوردته فى طعنها امام المحكمة الاستئنافية ، فلا يجوز لها اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها لانها : بصفتها مالكة انعقاد الموضع عنوانه بالأوراق لم تحرر عقد ايجار مكتوب للمستأجر ..... وظلت عقابها بالمادتين ٤٤ و ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ • ومحكمة جنح قسم الشراية الجزئية قضت غيابيا بتغريم المتهمه خمسين جنيها عما نسب اليها • فعارضت وقضى فى معارضتها بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه • فاستأنفت • ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد •

فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض •

## المحكمة

ومن حيث أن النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بعدم قبول استئناف المطعون ضدها شكلا قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن المطعون ضدها عارضت فى الحكم الغيابى الابتدائى وتأجل نظر معارضتها اداريا بجلسة لم تعلن بها فقضى برفض معارضتها مما يعيب الحكم بالبطلان ولا يبدأ ميعاد استئنافه الا من تاريخ اعلانه أو العلم به بوجه رسمى اما وقد حكمت محكمة ثانى درجة بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به

بعد الميعاد معتبرة بدايته تاريخ الحكم الصادر في المعارضة ، فإن حكمها يكون معيا بما يوجب نقضه •

ومن حيث ان الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص اذ تمثل المصلحة العامة وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الاحكام وأن لم يكن لها كسلطة اتمام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتمام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة خاصة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبدأ العامة من أن المصلحة أساس الدعوى فاذا انعدمت فلا دعوى • ولما كانت النيابة في طعنها لمصلحة المتهم انما تنوب عنه في الطعن لصالحه فينبغي أن يكون حقها مقيدا بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحول محله في الطعن دون أن تتقيد بقيوده • لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها لم تحرم من ابداء دفاعها في شكل الاستئناف ولم تدع أنها لم تعلن بالحكم المستأنف الصادر في المعارضة أو انها لم تعلم به بوجه رسمي حتى يسوغ لها مجاوزة الميعاد المقرر في القانون لاستئناف هذا الحكم كما مكنت النيابة العامة عن ابداء ما اورده في طعنها امام المحكمة الاستئنافية ، فلا يجوز لها اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض • ويكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه •



## جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٨١

بقيادة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : حسن عثمان عمار ، وإبراهيم حسين رضوان ، ومحمد سالم يونس ، ومحمد رفيق البسطويسى .

( ١١٣ )

### الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٥١ القضائية

- معارضة « نظرها والحكم فيها » • إجراءات « إجراءات المحاكمة » •
- حكم « ميعاد الطعن فيه » • طعن « ميعاده » • نقض « الطعن بالنقض » •
- « ميعاده » •

علم الطاعن بأن قضية منظورة بذات الجلسة مع قضيتين أخريين له مثل فيهما يحتم عليه متابعتها والمثول فيها •

بدء سريان ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة • من يوم صدوره •

منى كان الثابت فى الأوراق أن الأحكام فى الدعوى صدرت ابتداءً واستئنافاً باسم ..... ، وكان الطاعن لا يدعى أنه اتخذ إجراءات الطعن أمام درجتى التقاضى باسم يتاير الاسم الذى صدرت به هذه الأحكام - لا بالاسم الذى يزعم بأسباب هذه الأحكام ، فانه يكون لزاماً أن ينادى على الطاعن عند نظر معارضته الاستئنافية باسم ... اذ أنه الاسم الذى اتخذت جميع الاجراءات وصدرت الاحكام به - لا بالاسم الذى يزعم بأسباب طعنه أنه الاسم الحقيقى له ، فضلاً عن ان الحرص اللازم توافره لدى الرجل العادى من شأنه أن يحتم على الطاعن ازاء علمه سلفاً بأن قضية منظورة مع قضيتين أخريين له مثل فيهما أمام المحكمة ذاتها وفى اليوم ذاته وهو - مايسلم به أسباب طعنه - أن يتابعها وان يمثل فيها أمام المحكمة

لما كان ذلك فإن ما يدعي الطاعن لا يتوافر به العذر القهري الذي يجعل ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب لا يفتح الا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن علما رسميا بصدور الحكم فيه ، بل يبدأ من تاريخ صدوره لما كان ماتقدم ، وكان الطاعن لم يقرر ويودع الاسباب الا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون عذر مقبول ، فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن لانه : بدد الاشياء المينة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها اداريا لصالح ..... والمسلمة اليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه اضارا بالجهة الحاجزة وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح المنزلة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لايقاف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم يكن . فاستأنف . ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الاستاذ ..... عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

من حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر بجلسته ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ بيد أن المحكوم عليه لم يقرر بالطعن فيه بالنقض ويودع الاسباب

الا بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٧٩ - بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ - واعتذر الطاعن بأنه لم يمثل أمام المحكمة الاستئنافية بالجلسة المحددة لنظر معارضته لعدر قهرى هو المناداه عليه باسم ... الذى يغاير اسمه الحقيقى ... لما كان ذلك ، وكان الثابت فى الأوراق ان الاحكام فى الدعوى صدرت ابتدائيا واستئنافية باسم ... ، وكان الطاعن لا يدعى أنه اتخذ اجراءات الطعن أمام درجنى التقاضى باسم يغاير الاسم الذى صدرت به هذه الاحكام ، فانه يكون لزاما أن ينادى على الطاعن عند نظر معارضته الاستئنافية باسم ... - اذ أنه الاسم الذى اتخذت جميع الاجراءات وصدرت الاحكام به ، - لا بالاسم الذى يزعم بأسباب طعنه أنه الاسم الحقيقى له ، فضلا عن أن الحرص اللازم توافره لدى الرجل العادى من شأنه أن يحتم على الطاعن أزاء علمه سلفا بان قضية منظورة مع قضيتين أخريين لها مثل فيها أمام المحكمة ذاتها وفى اليوم ذاته - وهو ما يسلم به أسباب طعنه - أن يتابعها وان يمثل فيها أمام المحكمة - لما كان ذلك فان ما يدعى الطاعن لا يتوافر به العذر القهرى الذى يجعل ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب لا يفتح الا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن علما رسميا بصدور الحكم المطعون فيه ، بل يبدأ من تاريخ صدوره لما كان متقدما ، وكان الطاعن لم يقرر ويودع الاسباب الا بعد انتهاء الميعاد المحدد فى القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون عذر مقبول . فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .



## جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : حسن عثمان عمار ، وأبراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد رفيق البسطويسى .

( ١١٤ )

### الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥١ القضائية

ضرب « ضرب بسيط » • عقوبة « تطبيقها » • نقض « حالات الطعن » •  
الخطأ فى تطبيق القانون » •

عقوبة جريمة الضرب باستعمال أداة • الحبس وجوبا المادة ٢٤٢/٣  
عقوبات معدلة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٧ •

توقيع المحكمة عقوبة الغرامة • خطأ فى تطبيق القانون • وجوب  
تصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس •

كون المتهم هو المستأنف وحده • أثره : نقض الحكم وتأيد الحكم  
المستأنف أساس ذلك ؟

لما كان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من تاريخ نشره  
فى ١٠/١١/١٩٧٧ وهو تاريخ سابق لتاريخ الجريمة التى دين بها المطعون  
ضده قد عدل من نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات التى تقضى الفقرة  
الثالثة منها - وهى المنطبقة على واقعة الدعوى - بأن يعاقب بالحبس على  
أحداث الضرب أو الجرح باستعمال أية اسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات  
أخرى ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بحكمها المطعون فيه بتفريم  
المطعون ضده عشرين جنيتها فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون الأمر  
الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس • ولما

كان المظعون ضده هو المستأنف وحده ، وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فإنه يتعين - عملا بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقض الحكم المظعون فيه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظعون ضده بأنه أحدث عمدا . . . . . الاصابات الميئة بالتقرير الطبى والتى تقرر لملاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح مركز مظنى الجزئية قضت غايبا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لايقاف التنفيذ . فعارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة المنيا الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء وتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المتهم عشرين جنيها .

فطلعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ .

## المحكمة

ومن حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المظعون فيه انه اذ دان المظعون ضده بجريمة احداث جروح بالمجنى عليه وقضى فى استئنافه بتعديل الحكم المستأنف القاضى بحبسه اسبوعين مع الشغل الى تغريمه

مبلغ عشرين جنيها قد اخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن العقوبة المقررة للجريمة التي دان بها طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات معدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ هي الحبس لما هو ثابت بالأوراق من ان الجروح حدثت باستعمال عصا مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من مطالعة الأوراق ان النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف انه احدث عمدا بالمجنى عليه الاصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة ثقل عن عشرين يوما . وطلبت عقابة بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، وقد دانت محكمة اول درجة بمقتضى مادة الاتهام وأوقعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة اسبوعين ، واذ استأنف المطعون ضده الحكم الابتدائي قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المتهم عشرين جنيها ، كما يبين من الحكم المطعون فيه انه قد استند في قضائه بالادانة الى ذات الاسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف ، وقد اورد هذا الحكم الاخير ضمن مدوناته قوله « ومن حيث ان ماهو منسوب الى المتهم الاول - المطعون ضده - من انه تعدى على المتهم الثانى بالضرب بعصا وحدث اصاباته بآدم حول العين اليسرى وتورم بالجفن العلوى بها على نحو اعجزه عن اشغاله لمدة دون العشرين يوما طبقا لما أوراه تقرير توقيع الكشف الطبي عليه ثابت في حقه ثبوتا كافيا بشهادة المجنى عليه التي تطمئن اليها المحكمة ، . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من تاريخ نشره فى ١٠ / ١١ / ١٩٧٧ .



وهو تاريخ سابق لتاريخ الجريمة التي دين بها المظعون ضده  
قد عدل من نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات التي تقضى الفقرة  
الثالثة منها - وهي المنطبقة على واقعة الدعوى - بأن يعاقب بالحبس على  
احداث الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات  
أخرى ، وكان المحكمة الاستئنافية قد قضت بحكمها المظعون فيه بتغريم  
المظعون ضده عشرين جنيها فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون الأمر  
الذي يتعين معه نقض الحكم المظعون وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس . لما  
كان المظعون ضده هو المستأنف وحده ، وكان من المقرر أنه لا يصح أن  
يضرار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فإنه يتعين - عملا بالمادة  
٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض - نقض الحكم المظعون فيه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف .

## جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / حسن جمعه ، ومحمد عبد الخالق النادى  
وجهدان عبد الله ، وصفوت خالد مؤمن .

(١١٥)

## الطعن رقم ١٠ لسنة ٥١ القضائية

نقض « التقرير بالظعن وايداع الأسباب » • شهادة سلبية •  
نيابة عامة •

الشهادة السلبية الصادرة بعد فوات ميعاد الظعن بالنقض • علم  
صلاحيتها لامتداد الميعاد •

لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن  
الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الظعن وايداع الأسباب لا تكون مجدية  
فى امتداد ميعاد الظعن • واذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعة محررة بعد  
انقضاء الميعاد المحدد فى الفقرة الاولى من المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات  
الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو  
أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى فانها لا تكسب الطاعة حقا فى امتداد  
الميعاد • ولا يغير من ذلك ما هو مؤشر به على هامش الحكم من وروده فى  
يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٩ لان الثابت على الحكم بما يفيد ايداعه ملف  
الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يجرى  
بدوره على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أيضا - فى نفي حصول  
هذا الايداع فى الميعاد القانونى • لما كان ماتقدم ، فانه يتعين - وقد تقرر

بالطن وأودعت أسبابه بعد الميعاد القانوني - القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المَطعون ضده بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا حشيشًا في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وطلبت إلى مستشار الأحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقًا للمقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة فقرر ذلك . ومحكمة جناسيات الزقازيق قضت حضوريا في ١٦ يناير سنة ١٩٧٩ ببراءة المتهم مما اسند إليه ومصادرة المخدر المضبوط .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ٧ مارس سنة ١٩٧٩ وقدمت أسباب الطعن في ذات التاريخ موقعا عليها من رئيسها .

## المحكمة

حيث ان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ١٦ من يناير سنة ١٩٧٩ ببراءة المَطعون ضده من تهمة أحرار مخدر « حشيش » بقصد الاتجار في غير الأحوال - المصرح بها قانونًا . فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٧٩ - وأودعت أسباب طعنها في ذات التاريخ وأرفقت بها شهادة صادرة من قلم الكتاب بناية الزقازيق الكلية بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ تفيد بأن الحكم لم يودع حتى يوم ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٩ . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن الشهادة الصادرة بعد انقضاء



- ميعاد الطعن وايداع الاسباب لا تكون مجددة في امتداد ميعاد الطعن •
- واد كانت الشهادة المقدمة من الطاعنة محررة بعد انقضاء الميعاد المحدد في الفقرة الاولى من المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى فانها لا تكسب الطاعنة حقا في امتداد الميعاد •
- ولا يغير من ذلك ما هو مؤشر به على هامش الحكم من وروده في يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٩ لان الثابت على الحكم بما يفيد ايداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما الثانية لصدوره لا يجرى بدوره على ماجرى به قضاء هذه المحكمة أيضا - في نفي حصول هذا الايداع في الميعاد القانونى • لما كان ماتقدم ، فانه يتعين - وقد تقرر بالطعن وأودعت أسبابه بعد الميعاد القانونى - القضاء بعدم قبول الطعن شكلا •

## جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / حسن جمعه ، وأحمد محمود هيكل ،  
ومحمد عبد الخالق النادى ، وأحمد أبو زيد .

(١١٦)

### الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥١ القضائية

مواد مخدرة • حكم « تسببيه ، تسبیب معيب » • جريمة « أركانها » •  
عقوبة • نقض « أثر الطعن » •

إدارة أو أعداد أو تهيئة المكان لتعاطي المخدرات فى حكم الفقرة «د» من  
المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إنما يكون بمقابل تقاضاء القائم  
عليه • مرتكبو هذه الجريمة « يدخلون » فى عداد المتجرين بالمواد المخدرة •

جريمة تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل عقوبتها أخف ويحكمها  
نص المادة ٣٥ من القانون المذكور •

حكم الادانة فى جريمة ادارة وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات وجوب  
اشتتماله على بيان أن ادارة المكان بمقابل يتقاضاه القائم عليه والا كان  
قاصرا •

امتداد أثر الطعن الى غير الطاعن • مثال •

لما كان استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى  
شأن مكافحة المخدرات وتنظيم اشتتمالها والاتجار فيها يفصح عن أن  
المشرع خطة تهدف الى التدرج فى العقوبات تبعا لخطورة الجريمة  
ففى المادة ٣٣ على عقوبة الاعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر  
مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا إنتاج أو استخراج أو فصل

أو صنع جوهر مخدر متى كان ذلك بقصد الاتجار ، وأعقب ذلك بالعقوبة في المادة ٣٤ الى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة لجريمة أقل خطورة وهي الاتجار في المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في اغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت في غير تلك الاغراض ، ثم لحق بهذه الجرائم في الفقرة «د» من هذه المادة جريمة ادارة أو اعداد أو تهيئة مكان لتعاطي المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدرة لتعاطي بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة اخف نوعا وهي عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة - وهذه المغايرة بين الفقرة «د» من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الاولى في اعداد أو تهيئة المكان في حكم الفقرة «د» من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات انما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات ، وهو الامر المستفاد من منطق التأثيم في هذه الصورة من صور التسهيل لتعاطي بتغليب العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، اما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الاخف والمنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد طبق حق الطاعن الاول حكم المادة ١/٣٢ عقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الاشد للجرائم التي دان بها وهي المقررة لجريمة ادارة وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات، واذ كثر الحكم بالادانة في تلك الجريمة يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان أن ادارة المكان بمقابل يتعاطاه القائم عليه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار انباتها في الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه سواء في بيان واقعة الدعوى أو سرده أقوال الشهود - قد خلا من ذكر هذا البيان فانه يكون معنيا بالقصور الذي يوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن الاول بغير حاجة الى بحث سائر ماثيره في أوجه طعنه . لما كان ذلك ، وكانت



الجريمتان اللتان دين بهما الطاعن الثاني تلتقيان في صعيد واحد مع الجريمتين الاولى والثانية اللتين دين بهما الطاعن الاول فان نقض الحكم بالنسبة لهذا الاخير يقتضى نقضه بالنسبة للطاعن الثاني لان اعادة المحاكمة بالنسبة لاولهما وما تفرج اليه أو تنتهى عنده تقتضى لحسن سير العدالة أن تكون اعادة البحث في الواقعة بالنسبة للطاعنين في جميع نواحيها وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : ( أولا ) حازا جوهر مخدرا « حشيشا » وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الاحوال المصرح بها قانونا .  
( ثانيا ) سهلا للغير تعاطى المواد المخدرة على النحو المبين بالتحقيقات وذلك في غير الاحوال المصرح بها قانونا . ( ثالثا ) المتهم الاول أيضا : أدار وهباً مكانا لتعاطى المواد المخدرة فيه ، وطلبت الى مستشار الاحالة إحالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بور سعيد قضت بحضوريا عملا بالمواد ١٤٠، ٢٤٠، ٣٤٠/أ، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ المرافق للمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبة كل من المتهمين بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات وبتفريم كل منهما مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدرات والادوات المضبوطة وبغلق المقهى محل الجريمة . على اعتبار ان حيازة المخدر كانت بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي، وذلك بالنسبة للتهمة الاولى .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

وحيث ان مما يتناه الطاعنان على الحكم المطعون فيه انه اذ دانتهما بجريمتي حيازة جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وتسهيل تعاطي المخدرات للغير كما دان الطاعن الأول بجريسة ادارة وتهيئة مكان لتعاطي المواد المخدرة قد شابه قصور في التسيب ، ذلك بأنه لم يورد الأدلة على ادارة وتهيئة المقهى لتعاطي المخدرات وعول على اقوال شاهدي الاثبات رغم خلو مضمونها مما يفيد توافر أركان تلك الجريمة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان تحريات النقيب « ..... » دلت على ان المتهم الأول - الطاعن الأول - يعد المقهى المملوكة له لتعاطي المواد المخدرة فيه وبعد الحصول على اذن النيابة العامة بضبط وتفتيش المتهم وتفتيش مقهاه انتقل الى المقهى وعند دخوله شاهد المتهم الثاني - الطاعن الثاني - خارجا منها حاملا بيده جوزة عليها حجر فوقه قطعة داكنة اللون تشبه الحشيش وبيده اليمنى مصفاة بها فحم مستعمل فقام بضبطه وسلمه للشرطي السرى « ..... » ثم اتجه على انفور الى ناحية المتهم الاول الذي كان واقفا بجوار النصة فعثر على رف بأسفلها على أربعة احجار على كل منها قطعة داكنة اللون تشبه الحشيش ، كما عثر على ثلاثة احجار أخرى مساختة واعترف له المتهم الاول بإدارته المقهى وتسهيل تعاطي المخدرات بها - وتبين من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي ان المادة المضبوطة لمخدر الحشيش كما أن غسالة الجوزة المضبوطة بها اثار حشيش وان منقوع الحجارة السبعة المضبوطة بالمقهى تحتوي على آثار الحشيش وانتهى الى ادانة المتهمين بجريمتي حيازة جواهر المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وتسهيل تعاطي المخدرات وادانة

المتهم الاول أيضا بجريمة ادارة وتهيئة مكان لتعاطي وطبق في حقهما حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات لارتباط الجرائم المنسوبة لكل منهما وأوقع عليها تنويع الجريمة الاشد بعد أن نفى عنهما قصد الاتجار . وأورد الحكم على ثبوت هذه الوقائع أدلة مستمدة من أقوال الشهود وتقرير معامل التحليل لما كان ذلك ، وكان استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدن في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يفصح عن أن المشرع اختط خطة تهدف الى التدرج في العقوبات تبعاً لخطورة الجريمة فنص في المادة ٣٣ على عقوبة الاعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جواهر مخدر متى كان ذلك بقصد الاتجار ، وأعقب ذلك بالعقوبة في المادة ٣٤ الى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة لجريمة أقل خطورة وهي الاتجار في المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في اغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت في غير تلك الاغراض ، ثم الحق بهذه الجرائم في الفقرة «د» من هذه المادة جريمة ادارة أو اعداد أو تهيئة مكان لتعاطي المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدرة لتعاطي بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة أخف نوعاً وهي عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة - وهذه المغايرة بين الفقرة «د» من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الاولى في عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن ادارة أو اعداد أو تهيئة المكان في حكم الفقرة «د» من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات انما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات ، وهو الامر المستفاد من منطق التأني في هذه الصورة من صور التسهيل لتعاطي بتقليظ العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، اما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الاخف والمنصوص عليها



فى المادة ٣٥ من القانون ذاته - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد طبق فى حق الطاعن الاول حكم المادة ١/٣٢ عقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الاشد للجرائم التى دانه بها وهى المقررة لجريمة ادارة وتبثه مكان لتعاطى المخدرات، واذ كان الحكم بإلادانة فى تلك الجريمة يجب لصحته ان يشتمل بذاته على بيان ان ادارة المكان بمقابل يتقاضاه القائم عليه حتى يمكن لمحاكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه - سواء فى بيان واقعة الدعوى أو سرد أقوال الشهود - قد خلا من ذكر هذا البيان فانه يكون معيا بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن الاول بنير حاجة الى بحث سائر ما يشير فى أوجه طعنه . لما كان ذلك ، وكانت الجريمتان اللتان دين بهما الطاعن الثانى تلتقيان فى صعيد واحد مع الجريمتين الاولى والثانية اللتين دين بهما الطاعن الاول فان نقض الحكم بالنسبة لهذا الاخير يقتضى نقضه بالنسبة للطاعن الثانى لان اعادة المحاكمة بالنسبة لاولهما وما تجر اليه أو تنتهى عنده تقتضى لحسن سير العدالة أن تكون اعادة البحث فى الواقعة بالنسبة للطاعنين فى جميع نواحيها وذلك بنير حاجة الى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثانى .

## جلسة ١٤ من يولية سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد حلمي راغب ، وجمال منصور ،  
ومحمد محمود عمر ، وسير ناجي .

(١١٧)

### الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ القضائية

١ - تعويض • دعوى مدنية « رفعها » مسئولية مدنية محكمة الموضوع •

جواز ادخال المؤمن لدية في الدعوى لمطالبته بالتعويض • الفقرة الاخيرة  
من المادة ٢٥٣ ج ١ ج المعدلة بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ •

جواز رفع الدعوى المدنية • امام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية •  
قبل المؤمن لدية لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة • سريان الأحكام  
الخاصة بالمستول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في قانون الاجراءات  
الجنائية عليه • المادة ٢٥٨ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية المضافة  
بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ •

٢ - خطأ • ضرر • رابطة سببية • مسئولية مدنية •

بيان الحكم أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية •  
كفايته للاحاطة بعناصر المسئولية المدنية •

٣ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع » مالا يوفره •

الدفاع الجوهرى الذى تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه •  
شرطه ؟

١ - الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ قد اجازت للمضروور من الجريمة ادخال المؤمن لديه في الدعوى لمطالبته بالتعويض ، كما اجازت المادة ٢٥٨ مكررا من ذات القانون المضافة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية وتسرى على المؤمن لديه جميع الاحكام الخاصة بالمسئول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في هذا القانون •

٢ - لما كان الحكم قد بين اركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، فانه يكون قد احاط بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كافية •

٣ - يشترط في الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه ان يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده فاذا كان عاريا عن دليله وكان الواقع يدحضه فان المحكمة تكون في حق من الالتفات عنه دون ان تتاوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه اخلافا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الاول بأنه ( أولا ) تسبب خطأ في موت ... وكان ذلك نثشا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته القوانين واللوائح بان قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون ان يتأكد من خلو الطريق الرئيسي امامه فصدم المجنى عليه ..... مما أدى الى اصابة المجنى عليه الاول • ( ثانيا ) تسبب خطأ في جرح ..... وذلك على النحو المبين مرفقا • وطلبت معاقبته بالمادتين ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات • وادعى ورثته



المجنى عليه الاول مدنيا قبل المتهم ومالك السيارة وشركة الشرق للتأمين بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ ثلاثين الف جنيه على سين التعويض . ومحكمة قلوب الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الانهام أولا في الدعوى الجنائية بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفاله عشرين جنيها لايكاف التنفيذ ( ثانيا ) في الدعوى المدنية برفض الدفع بعدم قبولها وبقبولها والزام المدعى عليهم الثلاثة فيما بينهم بان يدفعوا مبلغ سبعة الاف جنيه للمدعى بالحق المدني الاول ومبلغ ثلاثة الاف جنيه للمدعين الخمسة الاخرين سويه فيما بينهم . فاستأنف المتهم ومالك السيارة وشركة الشرق للتأمين . ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافه - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي انوضرع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه والتأيد فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ . . . المحامي عن شركة . . . للتأمين في هذا الحكم بطريق النقض . كما طعن المحكوم عليه . . . الخ .

## المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٨ بيد أن المحكوم عليه - . . . . . - لم يقرر بالظن فيه بطريق النقض ولم يودع اسبابه الا بتاريخ ٢٠ من يونية سنة ١٩٧٨ متجاوزا بذلك - في التقرير بالظن وايداع الاسباب - الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الظن امام محكمة النقض ، ومن ثم يكون الظن غير مقبول شكلا .

ومن حيث ان الظن المقدم من المسئول عن الحقوق المدنية - شركة . . . للتأمين - قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان المسئول عن الحقوق المدنية ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بالزامه - وباقي المدعى عليهم - متضامين بتعويض للمطعون ضدهم المدعين بالحقوق المدنية قد شابه قصور في التسيب واخلال بحق الدفاع ، ذلك بان الشركة الطاعنة دفعت لدى المحكمة الاستئنافي بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة استنادا الى ان وثيقة التأمين مبرمة بين الشركة الطاعنة ومالك السيارة وليس للمضرور الحق في مطالبة الشركة باى التزام ناشئ عن هذا العقد لانه ليس طرفا فيه ، ولان وثيقة التأمين لم تتضمن اشتراطا لمصلحه الغير ، فضلا عن ان بنودها لاتعطى لمالك السيارة حق الرجوع على الشركة الطاعنة بالتعويض المحكوم به عليه ، اذ انها غير مسئولة عن هذا الخطر ولا تغطيه ، الا ان الحكم سككت عن هذا الدفاع الجوهرى ايرادا له وردا عليه ، مما يعيه بما يوجب نقضه .

حيث ان الفقرة الاخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ قد اجازت للمضرور من الجريمة ادخال المؤمن لديه فى الدعوى لمطالبته بالتعويض ، كما اجازت المادة ٢٥٨ مكررا من ذات القانون المضافه بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة امام المحكمة التى تنظر الدعوى الجنائية وتسرى على المؤمن لديه جميع الاحكام الخاصة بالمسئول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها فى هذا القانون ، ولما كانت الشركة الطاعنة لاتمارى فى ان السيارة مؤمن عليها لديها بموجب وثيقة تأمين شامل ، فان اختصاصها فى الدعوى من قبل المدعين بالحقوق المدنية يكون صحيحا فى القانون . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اشار الى دفاع شركة التأمين - الطاعنه - بقوله " . . . كما قدم المدعى عليه الثالث بصفته - شركة الشرق للتأمين - مذكرة بدفاعه طلب فيها الحكم اصليا بعدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة للمدعى

عليها الثالث - شركة الشرق للتأمين - لوجود شرط التحكيم ، واحتياطياً رفض الدعوى لعدم تغطية الوثيقة للحادث باعتبار ان المجنى عليه احد ركاب السيارة ومن باب الاحتياط فتح باب المرافعة لابداء كامل دفاعها ، • وبعد ان دلت الحكم على نوافر اركان جريمتي القتل والاصابة الخطأ المسندتين الى المتهم وخلص الى ادانته عنهما ، عرض الى الدعوى المدنية بقوله « وحيث عن الدعوى المدنية فبخصوص مادفع به الحاضر عن المدعى عليها الثالث - شركة الشرق للتأمين - بعدم قبول هذه الدعوى بالنسبة له لوجود شرط التحكيم بوثيقه التأمين المقدم منه صورتها عملاً بالمادة ٥٠١ مرافعات فردود بتن المحكمين لا يختصون الا بنظر النزاع المتفق على التحكيم في شأنه دون اى نزاع اخر ولو كان مرتبطاً به فاذا كان هذا الارتباط لا يقبل التجزئة ويقتضى حسن سير العدالة الفصل في الدعويين من هيته واحده كان ذلك للمحاكم العادية ، ولما كانت الدعوى المدنية مرتبطة بالدعوى الجنائية المطروحة على هذه المحكمة بما لا يقبل التجزئة ويتعين عداله الفصل في الدعويين مما ومن ثم تقضى المحكمة برفض هذا الدفع ، وحيث انه عما اثاره المدافع المذكور من تمسك بنص المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور فردود عليه بان هذا القانون قد انقضى بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور ، وحيث انه بخصوص ما جاء في الفصل الثانى من الوثيقة باب المسؤولية المدنية فان الثابت ان المجنى عليه لم يكن من عداد العاملين لدى المؤمن له ولا من افراد أسرته وبذا فان التزامها بالتعويض ينسحب على واقعة وفاة المجنى عليه الاول طبقاً لشروط هذه الوثيقة ، • لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين اركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، فانه يكون قد احاط بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كافية ، ولكن البين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة ان منازعة الشركة الطاعة في صدد التزامها بالتعويض المطالب به في الدعوى المدنية استناداً الى شروط وثيقه التأمين ، لا يبدو ان تكون قولاً مرسلاً عارياً عن دليله يكذبه واقع ما اشتملت عليه



هذه الوثيقة من بيانات دالة بذاتها على التزام الشركة بهذا التمويض ، ومن ثم فإن منازعة الشركة الطاعنة في صفة المدعين بالحقوق المدنية في المحاكمة الاستئنافية وعلى خلاف ما تنطق به الأوراق من توافر هذه الصفة لهم ، يكون دفاعا لا يتسم بطابع الجدية وعاريا عن دليله اذ يدحضه الواقع ولا يسأئده وتكون المحكمة في حل من الالتفات عنه دون ان يعتبر سكوتها عن تناوله والرد عليه عيبا في حكمها ، لما هو مقرر من انه يشترط في الدفاع الجوهرى كما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه ان يكون مع جوهرية جديا يشهد له الواقع ويسأئده فاذا كان عاريا عن دليله وكان الواقع يدحضه فان المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون ان تناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه اخلاا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة مع الزام الطاعنين بالمصاريف •

## جلسة ١٤ من يولية سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : محمد حلمى راغب ، وجمال منصور ،  
وسمير ناجى ، ومحمد فؤاد بدر .

( ١١٨ )

### الطعن رقم ٣٦٠٥ لسنة ٥٠ القضائية

١ - سرقة • جريمة « أركانها » • عقوبة « تطبيقها » •

السرقات التى ترتكب فى احدى وسائل النقل • عقوبتها : الحبس  
مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سبع سنوات • المادة ٣١٦ مكرراً  
ثالثاً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ •

تشديد العقاب بالمادة المذكورة • اثره • حكمته ؟

٢ - سرقة • عقوبة « تطبيقها » • جريمة « أركانها » • محكمة النقض  
« سلطتها » •

- وقوع السرقة على احدى وسائل النقل أو أجزاء منها • وهى معطلة  
خالية من الركاب • عدم خضوعها لحكم المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً عقوبات •  
وانما تخضع لحكم المادة ٣١٨ عقوبات •

ايقاع الحكم المطعون فيه على المطعون ضده العقوبة التى قدرها • فى  
الحدود المقررة بالنص المنطبق عليها • لاتشريب •

وجوب تصحيح محكمة النقض اسباب الحكم • باستبدال المادة  
٣١٨ عقوبات الواجبة التطبيق • بالمادة ١/٣١٦ مكرراً ثالثاً من ذات القانون  
اساس ذلك ؟

١ - لما كانت المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات وفقا لما جاء بالفقرة « أولا منها » على السرقات التي ترتكب في احدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية • وتضمنت المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه بيانا لقصد الشارع من اضافة هذا النص الى مواد قانون العقوبات أنه يستهدف « توفير الحماية للمواطنين في تنقلاتهم » • فدل بذلك على انه لا يوفر بتشديد العقاب حماية لوسيلة النقل في ذاتها لكن المراد كفالة أمن ركابها بما يجعل وجود أشخاص فيها شرطا لعمال هذا النص •

٢ - اذا وقعت السرقة على احدى وسائل النقل أو أجزاء منها وهي خالية من الركاب تخلف مناط التشديد بمقتضى النص المذكور ( وان جاز العقاب عليها اعمالا لنص آخر ) • لما كانت الواقعة حسبما استقرت في يقين المحكمة الاستئنافية - أخذا من أسباب حكمها وتلك التي أوردتها الحكم الجزئي واعتقها الحكم المطعون فيه - وقد وقعت على أجزاء السيارة وهي خالية من الركاب واقفة معطلة فانها لا تخضع لحكم المادة ٣١٦ مكررا ( ثالثا ) من قانون العقوبات وانما تتوافر فيها كافة العناصر القانونية للجنحة المعاقب عليها بالمادة ٣١٨ من القانون المذكور واذا ارتأى الحكم المطعون فيه تخفيف العقوبة المقضى بها على المطعون ضده بالحكم المستأنف وقضى بتعديل هذا الحكم وأوقع عليه العقوبة التي قدرها في الحدود المقررة بالنص المنطبق عليها فان طعن النيابة يكون على غير سند من القانون ويتعين القضاء برفضه موضوعا وان تعين تصحيح أسباب الحكم المطعون فيه في شأن مادة العقاب باستبدال المادة ٣١٨ من قانون العقوبات الواجبة التطبيق على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم بالمادة ٣١٦/١ مكررا ثالثا من القانون المذكور التي اخضعها لحكمها خطأ ، لما هو مقرر من أن الحكم مادام قد وصف



الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق ، فان خطأه في ذكر مادة العقاب لا يبطله ولا يقتضى نقضه اكفاء بتصحيح اسبابه عملا بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه سرق الأجزاء المينة الوصف والقيمة بالمحضر من السيارة المرسيديس المملوكة ..... وطلبت معاقبه بالمادة ٣١٦/١ مكررا ثالثا من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الظاهر قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المظنون ضده ستة أشهر مع الشغل . عارض ، وقضى باعتبارها كأن لم تكن . فأستأنف ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المظنون فيه - أنه اذ قضى بتعديل الحكم الابتدائي الصادر ضد المحكوم عليه الى الاكتفاء بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن نزل بالعقوبة عن حدها الأدنى المقرر في الفقرة الاولى من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات وهي ستة أشهر ، مما يعيه ويوجب نقضه .

وحيث ان الواقعة حسبما بين الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - تتحصل في أن تحريات النقيب ..... دلت على أن للمطعون ضده نشاطا في ارتكاب حوادث سرقة أجزاء السيارات ، وأنه بمواجهته بهذه التحريات أقر بأنه منذ شهرين سابقين على تاريخ ضبطه سرق أجزاء عينا من سيارة مرسيدس بيضاء كانت تقف بحارة متفرعة من شارع النقيب ، وبسؤال مالك السيارة قرر أنها كانت معطلة وقد حلت أجزاؤها التالفة ووضعت بداخلها وتركت بالطريق حتى يتم اصلاحها ، وقد تبين له سرقة بعضا من هذه الأجزاء ، وقدمت النيابة العامة المتهم الى محكمة الظاهر الابتدائية لمعاقبته عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات ، فقضت غاييا بحبسة ستة شهور مع الشغل ، معارض في هذا الحكم وقضى باعتبار معارضته كان لم تكن ، فأقام استئنافا عن الحكم الصادر ضده قضت فيه محكمة الدرجة الثانية بحكمها المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف الى الاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات - المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات وفقا لما جاء بالفقرة « اولا » منها « على السرقات التي ترتكب في احدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية » . وتضمنت المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه بيانا لقصد الشارع من اضافته هذا النص الى مواد قانون العقوبات أنه يستهدف « توفير الحماية للمواطنين في تنقلاتهم » . فدل بذلك على انه لا يوفر بتشديد العقاب حماية لوسيلة النقل في ذاتها لكن المراد كفالة أمن ركايبها بما يجعل وجود أشخاص فيها شرطا لعمال هذا النص ، واذا وقعت السرقة على احدى وسائل النقل أو أجزاء منها وهي خالية من الركاب تخلف مناط التشديد بمقتضى النص المذكور ( وان جاز العقاب عليها اعمالا لنص آخر ) . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة حسبما استقرت في يقين المحكمة الاستئنافية - أخذا من أسباب

حكمها وتلك التي أوردتها الحكم الجزئي واعتقها الحكم المطلق فيه - وقد وقعت على أجزاء السيارة وهي خاليه من الركاب واقفه معطله فانها لاتخضع لحكم المادة ٣١٦ مكررا ( ثالثا ) من قانون العقوبات وانما تتوافر فيها كافة العناصر القانونية للجنحة المعاقب عليها بالمادة ٣١٨ من القانون المذكور واذ أرتأى الحكم المطلق فيه تخفيف العقوبة المقررة بها على المطلق ضده بالحكم المستأنف وقضى بتعديل هذا الحكم وأوقع عليه العقوبة التي قدرها في الحدود المقررة بالنص المنطبق عليها فان طعن النيابة يكون على غير سند من القانون ويتمين القضاء برفضه موضوعا وان تعين تصحيح أسباب الحكم فيه في شأن مادة العقاب باستبدال المادة ٣١٨ من قانون العقوبات الواجبه التطبيق على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم بالمادة ٣١٦/١ مكررا ( ثالثا ) من القانون المذكور التي أخضعها لحكمها خطأ ، لما هو مقرر من أن الحكم مادام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لاتخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق ، فان خطأه في ذكر مادة العقاب لا يبطله ولا يقتضي نقضه اكتفاء بتصحيح اسباب عملا بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .



## جلسة ١٤ من يونية سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : محمد حلمي راغب ، وجمال منصور ،  
وسمير ناجي ، ومحمد فؤاد بدر .

( ١١٩ )

### الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٥١ القضائية

١ - مياة غازية • اغذية • غش • جريمة « اركانها » • اثبات « بوجه عام » • « قرائن » •

ثبوت بأن المياة الغازية المغشوشة قد صنعت في شركة المتهم •  
لايكفى للحكم بالادانة •

وجوب اثبات ارتكابه فعل الغش • أو أنها صنعت تحت اشرافه ورقابته  
لايكفى للحكم بادانته •

ماهية قصد الشارع من قرينة افتراض العلم بالغش اذا كان  
المخالف من المشتغلين بالتجارة المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ • عدم مساس ذلك بضرورة توافر الركن المعنوي في جنحة  
الغش للعقاب •

٢ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معیب » •

- كفاية ان تتشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي تقضى  
بالبراءة • شرط ذلك ؟

مثال في جريمة غش مياه غازية •

١ - من المقرر أنه لايكفى لادانة المتهم في جريمة صنع وعرض مياه  
غازية مغشوشة للبيع أن يثبت ان المياه الغازية قد صنعت في مصنع شركة

التهمة بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بغشها وفسادها وإن القرينة المنشأة بالتعديل الصادر بالقانونين رقمي ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها التلاعب العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة رفع بها عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لاثبات العكس ، ولغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ، ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحه الغش والذي يلزم توافره حتما للعقاب •

٢ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإبرائه على النك في سلامة الدليل لأسباب حاصلها أن وجود قطع زجاج في المياه الغازية قد يكون مرجعه رداءة الزجاجات المعبأة فيها أو سوء فتح هذه الزجاجات بمعرفة القائمين على عملية التحليل ، وكان من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة اسناد التهمة إلى التهمة كى تقضى بإبرائه مادامت قد احاطت بالدعوى عن بصر وبصير وخلا حكمها من عيوب التسيب إذ مرجع الامر في ذلك إلى مبلغ اطمئنانها في تقدير الأدلة ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد احاطت بالدعوى والمث بأدلة الثبوت فيها واصبحت عن عدم اطمئنانها إلى سلامة هذه الأدلة ، وخلصت إلى النك فيما إذا كان الغش قد حدث أثناء عملية إنتاج المياه الغازية أم بعدها ، بما تنفي معه - في الحالة الأخيرة - مسئولية المطعون ضده المقترضه عن هذا الغش ، ومن شأنه بالتالي أن يؤدي إلى مارتب عليه من شك في صحة اسناد التهمة إليه ، ومن ثم فإن ما تخوض فيه الطاعنه من مناقشة في هذا الشأن لا يعدو - في حقيقته - أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها من إليها مما لا تقبل آثاره أمام محكمة النقض •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر باتهما المتهم الاول عرض للبيع شيئاً من أغذية الانسان مقشوشاً مع علمه بذلك والمتهم الثانى ( المطعون ضده ) أنتج شيئاً من أغذية الانسان مقشوشاً ( مياه غازية ) مع علمه بذلك . وطلبت معاقبتها بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جناح مصر القديمة قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين عشرين جنيهاً والمصادرة . عارض وقضى فى معارضتها بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بالنسبة للمتهم الثانى ( المطعون ضده ) وتعديل الحكم المعارض فيه بالنسبة للمتهم الاول بتغريمه مائة قرش والمصادرة . فاستأنف المطعون ضده ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم مما نسب اليه والمصادرة .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة صنع مياه غازية مقشوشة للبيع قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه أقام قضاءه على الشك فى مقارفة المتهم الفعل المادى المكون للجريمة ، فى حين ان الركن المادى فى هذه الجريمة يتحقق بسجود انتاج المياه الغازية غير مطابقة للمواصفات دون اقتضاء تدخل ايجابى لاحداث هذا الاثر مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .



وحيث أنه من المقرر أنه لا يكفي لادانة المتهم في جريمة صنع وعرض مياه غازية مغشوشة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت في مصنع شركة المتهم بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بغشها وفسادها وأن القرينة المنشأة بالتعديل الصادر بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة ورفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس ، وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ، ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتما للعقاب . لما كان ذلك ، وكان اليمين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه بإثباته على الشك في سلامة الدليل لأسباب حاصلها أن وجود قطع زجاج في المياه الغازية قد يكون مرجعه ردائه الزجاجات المعبأة فيها أو سوء فتح هذه الزجاجات بمعرفة القائمين على عملية التحليل ، وكان من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة أسناد التهمة إلى المتهم كي تقضى بالإبراء مادامت قد احاطت بالدعوى عن بصر وبصيره وخلا حكمها من عيوب التسيب إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ اطمئنتها في تقدير الأدلة ، وإذا كان اليمين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد احاطت بالدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها وأنصحت عن عدم اطمئنانها إلى سلامة هذه الأدلة ، وخلصت إلى الشك فيما إذا كان الغش قد حدث أثناء عملية إنتاج المياه الغازية أم بعدها ، بما تنفي عنه - في الحالة الأخيرة - مسئولية المطعون ضده المفترضه عن عذا الغش ، ومن شأنه بالتالي أن يؤدي إلى مارتب عليه من شك في صحة اسناد التهمة إليه ، ومن ثم فإن ماخوض فيه الطاعة من مناقشة في هذا الشأن لا يعدو - في حقيقته - أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها هي إليها مما لا تقبل آثاره أمام محكمة النقض لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متينا - وفضله موضوعا .

## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / فوزى المملوك ، وراغب عبد الظاهر ، وفوزى أسعد ،  
وعبد الرحيم نافع .

(١٢٠)

### الطعن رقم ٢٥٥ و ٢٥٦ لسنة ١ • القضائية

١ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • معاملة • اجراءات  
• اجراءات المحاكمة •

حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفه • غير واجب • النعى بعدم  
سماع دفاع المتهم • غير مقبول • مادام قد حضر بالجلسة وأمسك عن  
إبداء دفاعه •

٢ - جريمة « أركانها » • مسئولية جنائية • تبديد •

السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد • لا يعفى من المسئولية  
الجنائية •

٣ - عقوبة « تطبيقها » •

جواز الحكم بالحبس مع الشغل فى مواد الجنع • مادامت مدة العقوبة  
المقضى بها أقل من سنة •

٤ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » • تبديد • عقوبة « تطبيقها » •  
استئناف « نظره والحكم فيه » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •  
حكم « تسببيه • تسبب معيب » • ارتباط •

عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين • اتهام الطاعن بجريمتي  
تبديد ونظر الدعوى فيهما معا أمام محكمة استئنافية واحدة • ثبوت أن محل  
الجريمتين واحد وجوب ضم الدعوى وإصدار حكم بعقوبة واحدة فيهما •  
مخالفة ذلك • خطأ فى القانون •

١ - لما كانت التهمة التي دين بها الطاعن في الحكمين المنطعون فيهما تشكل جنحة التبديد ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية التي أصدرتهما أن الطاعن حضر بنفسه ولم يد دفاعا أو يطلب التأجيل حتى يحضر معطية وكان القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم بجنحة أو مخالفة ولا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة في الجنب الطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع مادام أنه لا يدعى أن المحكمة منته من المرافعة الشفوية بالجلسة .

٢ - لما كان السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - بفرض حصوله لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

٣ - لما كان نص المادة ٢٠ من قانون العقوبات قد جرى على أنه • يجب على القاضي أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر ، وكذلك في الأحوال الأخرى المينة قانونا ويجب الحكم دائما بالحبس البسيط في أحوال المخالفات ، وفي كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس - البسيط أو مع الشغل ، • مما يفصح عن جواز الحكم بالحبس مع الشغل في مواد الجنب كلما كانت مدة العقوبة المقررة بها تقل عن سنة .

٤ - لما كان الثابت من الاطلاع على أوراق الطعن المنضمين ••••• ، ••• لسنة ٣٩ قضائية ) أن الدعوى رفعت على الطاعن في القضيتين رقمي ٩٧ لسنة ١٩٧٧ ، ٣٨٢٧ لسنة ١٩٧٧ جنح ••••• على التوالي لانه في يومى ١٩٧٧/٦/٢٩ ، ١٩٧٧/١٢/١٢ بدائرة قسم ••••• بدد جهاز التلفزيون المين وصفا وقيمة بالمحضر - والمملوك ••••• والمسلم اليه لإصلاحه وتسليمه للمجنى عليها فاقتلسه لنفسه ، كما بدد مبلغ خمسة عشر جنيها • وفي أولها قضت محكمة أول درجة بحبس الطاعن شهرين مع الشغل



فعارض فقضت باعتبار معارضته كأن لم تكن ، فاستأنف والمحكمة الاستئنافية قضت غايبا بالتأييد - فعارض والمحكمة ذاتها قضت فى ١٩٧٨/١٢/٢٠ - بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل ، وفى ثانيهما والتي أقامتها المجنى عليها بطريق الادعاء المباشر ، قضت محكمة أول درجة غايبا بحبس الطاعن شهرا والزامه بأن يدفع للمجنى عليها قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فعارض فقضى برفض معارضته ، فاستأنف ومحكمة الاستئناف قضت غايبا برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض والمحكمة ذاتها قضت فى ١٩٧٨/١٢/٢٠ برفض المعارضة وتأيد الحكم المعارض وتأيد الحكم المعارض فيه ، لما كان ذلك - وكان الثابت مما تقدم أن محل جريمة التبيد التى دين بها الطاعن فى كل من القضيتين هو محل واحد ( جهاز التلفزيون - ومبلغ خمسة عشر جنيها ) للمجنى عليها ..... فان مفاد ذلك أن الطاعن يكون قد عوقب مرتين عند ارتكابه فعلا واحدا وهو مالا يجوز ، لما كان وكان من المقرر انه اذا كان الثابت ان الدعويين لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف المرفوع عنهما أمام هيئة واحدة فى تاريخ واحدة فانه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم الدعويين وان تصدر فيهما حكما واحدا بعقوبة واحدة أما وهى لم تفعل فانه تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكمين المطعون فيهما نقضا جزئيا وتصحيحهما بضم القضيتين والحكم فيهما بعقوبة واحدة .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية ..... بالطريق المباشر أمام محكمة جناح مصر القديمة الدعويين المقيدتين برقمى ٣٨٢٢ ، ٩٧٠ لسنة ١٩٧٧ ضد الطاعن بوصف أنه فى يوم ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ : ( أولا ) بدم جهاز التلفزيون ماركة ..... والملوك لها والمسلم اليه من المدعية:

على ذمة اصلاح الجهاز المشار اليه ، ( تانيا ) بدد مبلغ خمسة عشرة جنيهاً  
المسجلة اليه على ذمة الاصلاح . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون  
العقوبات والزامه بان يدفع لها مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت .  
ومحكمة جنح ..... قضت غيابيا في الدعوى رقم ٣٨٢٧ لسنة ١٩٧٧ عملا  
بمادة الاتهام بجس المتهم شهرا وكفالة غثرون جنيها لوقف التنفيذ والزامه  
بان يدفع للمدعية بالحق المدني قرش صاغ واحد على سبيل التعويض  
نموقت والمصروفات ومائة قرش مقابل اتعاب المحاماه ، وقضت غيابيا في الدعوى  
رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٧ بجس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً  
لوقف التنفيذ . عارض ، وقضى في الدعوى رقم ٣٨٢٧ لسنة ١٩٧٧ بقبولها  
شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه وفي الدعوى رقم ٩٧  
لسنة ١٩٧٧ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف - المحكوم عليه - وقيد  
استئنافه برقمي ١٩٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، ٧٨٣ لسنة ١٩٧٨ ومحكمة .....  
الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا في الدعوى رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٧٨  
بتاريخ ٢١ من يونيو سنة ١٩٧٨ وفي الدعوى رقم ٧٨٣ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ  
٢٢ من مارس سنة ١٩٧٨ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكمين  
المستأنفين . عارض ، وقضى في معارضته في الدعوى رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٧٨  
بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد  
الحكم المعارض فيه . كما عارض في الدعوى رقم ٠٠٠ لسنة ١٩٧٨ وقضى  
فيها بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ بقبولها شكلا وفي الموضوع  
بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بجس المتهم شهرا مع الشغل .  
فطن المحكوم عليه في هذين الحكمين ..... الخ

### المحكمة

من حيث ان الطاعن ينمى على الحكمين المطعون فيهما ، انهما اذ قضيا

إدانته عن جريمة تبديد منقولات ، قد شابهما اخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة التي أصدرتهما رفضت طلبه تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه وتقديم سند التخلّص ، كما قرن الحكمان عقوبه الحبس المقضى بها على الطاعن - بالشغل مع عدم جواز ذلك لكون مدة الحبس في كل منهما أقل من سنة . وكذلك فإن فعل التبديد الذي عوقب عليه بمقتضى الحكّمين المطعون فيهما - هو - فعل واحد ، وهو ممتنع . وكل ذلك مما يعيب الحكّمين ويوجب نقضهما .

وحيث أنه لما كانت التهمة التي دين بها الطاعن في الحكّمين المطعون فيهما تشكل جنحة التبديد ، وكلن الثابت من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية التي أصدرتهما أن الطاعن حضر بنفسه ولم يبد دفاعا أو يطلب التأجيل حتى يحضر محاميه وكان القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم بجنحة أو مخالفة ولا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة في الجنح الطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع مادام أنه لا يدعى أن المحكمة منته من المرافعة الشفوية بالجلسة ، ومن ثم فإن الطعن بإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس ، ولما كان ذلك - وكان السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - بفرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا - لما كان ذلك - وكان الثابت من الحكم الصادر في الطعن رقم ٢٥٦ - أنه قضى بحبس الطاعن شهرا وليس كما ذهب في وجه الطعن من أنه مع الشغل فإن ما ينعاه في هذا الخصوص لا يكون في محله ، وكان نص المادة ٢٠ من قانون العقوبات قد جرى على أنه « يجب على القاضى أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر ، وكذلك في الأحوال الأخرى المينة قانونا . ويجب الحكم دائما بالحبس البسيط في أحوال المخالفات ، وفي كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس



البسيط أو مع الشغل ، • مما يفصح عن جواز الحكم بالحبس مع الشغل  
 فى مواد الجنج كلما كانت مدة العقوبة المقضى بها تقل عن سنة ، ومن ثم  
 فان ما ينص الطاعن على الحكم المطعون فيه فى الطعن رقم ١٢٥٥ - لا يكون  
 صديدا ، لما كان ذلك - وكان الثابت من الاطلاع على أوراق الطعن المنضمين  
 ٢٥٥ ، ٢٥٦ لسنة ٣١ قضائية أن الدعوى رفعت على الطاعن فى القضيتين  
 رقمى ٩٧ لسنة ١٩٧٧ ، ٣٨٢٧ لسنة ١٩٧٧ جنج ٥٥٥٥٥ - على التوالى لانه  
 فى يوم ١٩٧٧/٦/٢٩ ، ١٩٧٧/١٢/١٢ بدائرة قسم ٥٥٥٥٥ بدد جهاز  
 التلفزيون المين وصفا وقيمة بالحضر - والمملوك ٥٥٥٥ والمسلم اليه  
 لاصلاحه وتسليمه للمجنى عليها فاختلفه لنفسه ، كما بدد مبلغ خمسة  
 عشر جنيها • وفى اولاهما قضت محكمة أول درجة بحبس الطاعن شهرين  
 مع الشغل فعارض فقضت باعتبار معارضته كأن لم تكن ، فاستأنف والمحكمة  
 الاستئنافية قضت غاييا بالتأييد - فعارض والمحكمة ذاتها قضت فى  
 ١٩٧٨/١٢/٢٥ - بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم شهرا  
 مع الشغل ، وفى تأنيهما والتى أقامت المجنى عليها بطريق الادعاء المباشر ،  
 قضت محكمة أول درجة غاييا بحبس الطاعن شهرا والزامه بأن يدفع  
 للمجنى عليها قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فعارض فقضى  
 برفض معارضته ، فاستأنف ومحكمة الاستئناف قضت غاييا برفضه  
 وتأيد الحكم المستأنف • فعارض والمحكمة ذاتها قضت فى ١٩٧٨/١٢/٢٥  
 برفض المعارضة وتأيد الحكم المعارض فيه ، لما كان ذلك - وكان الثابت  
 مما تقدم أن محل جريمة التبديد التى دين بها الطاعن فى كل من القضيتين  
 هو محل واحد ( جهاز التلفزيون - ومبلغ خمسة عشر جنيها ) للمجنى عليها  
 ••••• ، فان مفاد ذلك أن الطاعن يكون قد عوقب مرتين عن ارتكابه فعلا

واحدًا وهو ما لا يجوز ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كان الثالث  
أز الدعويين لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف المرفوع عنهما  
أمام هيئة واحدة في تاريخ واحد ، فانه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية  
أن تأمر بضم الدعويين وأن تصدر فيهما حكما واحدا يعقوبه واحدة أما وهي  
لم تفعل فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يتبين معه نقض احكامين  
انقطعون فيهما نقضا جزئيا وتصحيحهما بضم القضيتين والحكم فيهما بعقوبه  
واحدة •

## جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المنتشارين أحمد أبو زيد ، ومحمد نجيب صالح ،  
وعوض جادو ، ومحمد نبيل رياض .

( ١٢١ )

### الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ١ هـ القضائية

١ - نيابة عامة • نقض « المصلحة في الطعن » •

حق النيابة العامة في الطعن في الحكم ، ولو كان ذلك لمصلحة المحكوم  
عليه • أساس ذلك ؟

٢ - طعن • نقض « احوال الطعن بالنقض » « مخالفة القانون » « سلطة  
محكمة النقض » • عقوبة • استئناف •  
لايجوز أن يضار الطاعن بطعنه •

الغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس يعتبر تشديدا للعقوبة حتى مع تخفيض  
مدة الحبس المقضى بها • قضاء الحكم المطعون فيه بالغاء وقف التنفيذ الذي  
امرت به محكمة أول درجة رغم ما أثبتته من أن المحكوم عليه هو المستأنف  
وحده • خطأ في القانون • وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيح  
ذلك الخطأ •

١ - من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى  
الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عادل  
تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم ، وان لم يكن  
لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم  
عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل  
مراحل الدعوى صحيحة وان تبنى الاحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال



مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الظن تكون قائمة .

٢ - لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بحبس المطعون ضده شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا ، فاستأنف المحكوم عليه وحده دون النيابة العامة هذا الحكم وقضى الحكم المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم - المطعون ضده - خمسة عشر يوما ، ولما كان من المقرر أنه لا يجوز ان يضار الطاعن بطعنه ، وكل الغاء وقف التنفيذ يعتبر تشديدا للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون حين ألغى وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيح ذلك الخطأ .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ضرب آخر فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد عن عشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح حلوان قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم خمسة عشر يوما .

فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

وحيث ان مانتواء الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمة الضرب البسيط قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بتعديل عقوبة الحبس المقضى بها من محكمة أول درجة والغاء وقف التنفيذ مع أن المطعون ضده وحده هو الذي قرر بالاستئناف .

وحيث أنه من المقرر ان النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عادن تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تظعن في الحكم ، وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وان تبنى الاحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان فان مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة لما كان ذلك ، وكئن بين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بحبس المطعون ضده شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا ، فاستأنف المحكوم عليه وحده دون النيابة العامة هذا الحكم وقضى الحكم المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم - المطعون ضده - خمسة عشر يوما ، ولما كان من المقرر أنه لايجوز ان يضار الطاعن بطعنه ، وكان الغاء وقف التنفيذ يعتبر تشديدا للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون حين ألغى وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيح ذلك الخطأ .

## جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ، ومحمد نجيب صالح ،  
وعوض جادو ، ومحمد نبيل رياض .

( ١٢٢ )

### الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥١ القضائية

١ - عمل . عقوبة . قانون « تطبيقه » .

عقوبة المادة ٢٢٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . الغرامة التي لا تقل  
عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها . معاقبه المطعون ضده طبقا  
لها . وتغريمه مائتي قرش . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تصحيحه .

٢ - عقوبة « وقف تنفيذها » . نقض « أحوال الطعن بالنقض » ، « الخطأ  
في تطبيق القانون » .  
عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المالية طبقا لقانون  
العمل .

٣ - إيقاف تنفيذ . عقوبة « العقوبة التكميلية » « مايجوز وما لايجوز  
وقف تنفيذه من عقوبات » .

إيقاف التنفيذ في الجنايات والجنح . قصره على العقوبات الجنائية  
البحته دون غيرها من عقوبات ولو تضمنت معنى العقوبة عقوبة إغلاق المحل  
المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر  
عقوبة بحته . هي من التدابير الوقائية . الحكم بوقف تنفيذها . خطأ في  
القانون . يستوجب تصحيحه والفاؤه في هذا الصدد .



١ - لما كانت المادة ١٠٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل قد نصت على أن « على كل صاحب عمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات » ولا يجوز لصاحب العمل أن يحمل العمال أو يقطع من أجورهم أى مبلغ لقاء توفير هذه الحماية • ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل إصدار القرارات اللازمة لتنظيم هذه الاحتياطات » ، وقد أصدر وزير العمل القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم هذه الاحتياطات • وكانت المادة ٢٢٩ من ذات القانون - التى دين المظعون ضده وفقاً لها - تنص على أنه « يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً كل من يخالف الأحكام التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالتطبيق لأحكام المادتين ١٠٧ ، ١٠٨ من هذا القانون » • ولما كان الحكم المظعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى القاضى بتغريم المظعون ضده مائتى قرش عن التهمة الثالثة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون اذ نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها وهو خمسة جنيهات مما يعيه ويوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتعديل العقوبة المقررة بها عن هذه التهمة الى خمسة جنيهات •

٢ - لما كانت المادة ١٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - المطبق على واقعة الدعوى بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة - تنص على أنه لايجوز وقف التنفيذ فى العقوبات المالية ، فان الحكم المظعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها عن التهمتين الثانية والثالثة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بالناء ما اشتمل عليه من وقف تنفيذ الغرامة المقررة بها عن هاتين التهمتين •

٣ - واذا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم فى جنائية

أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى للعقوبة . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة اغلاق المحل المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل المحكوم بها في التهمة الأولى المسندة الى المطعون ضده لا تعتبر عقوبة بحتة لانها لم تشرع للعقاب أو الزجر وان بدا أنها تتضمن معنى العقوبة ، وإنما هي في حقيقتها من التدابير الوقائية ، فان الحكم المطعون فيه اذ أمر بوقف تنفيذ عقوبة الاغلاق دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً كذلك وتصحيحه بالناء ما قضى به من وقف التنفيذ بالنسبة لجزاء الاغلاق .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ( أولاً ) أدار محلاً صناعياً وتجارياً ( ورشة اصلاح وبيع اكسسوار ) بغير ترخيص . ( ثانياً ) عدم توفير وسائل الاسعاف الطبية بالمنشأة . ( ثالثاً ) عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال اثناء العمل من الاضرار الصحية واططار العمل والآلات وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول الملحق ومواد القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة جنح بندر دمياط قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائه قرش والغلق عن التهمة الأولى وماتى قرش عن كل من التهمة الثانية والثالثة . فأستأنفت النيابة العامة والمحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وامرت بالايقاف .

فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه نزل بعقوبة الغرامة المقضى بها عن التهمة الثالثة عن الحد الأدنى المقرر لها فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها عن التهمتين الثانية والثالثة رغم أن القانون سالف الذكر يحظر وقف تنفيذ العقوبات التى يقضى بها طبقا لأحكامه ، هذا الى أنه قضى بوقف تنفيذ عقوبة الإغلاق المقضى بها فى التهمة الاولى صبقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل مع عدم جواز ذلك ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بأنه : ( أولا ) أدار محلا صناعيا وتجاريا - ورشة اصلاح وبيع اكسسوار - بغير ترخيص . ( ثانيا ) عدم توفير وسائل الاسعاف الطبية بالمنشأة . ( ثالثا ) عدم اتخاذ الاحتياطات لحماية العمال أثناء العمل من الاضرار الصحية وأخطار العمل والآلات . وطلبت النيابة عقابه بالمواد ١٨٤، ١٧٤، ٢٤١، ١٩٤٢ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول الملحق ، والمواد ١٠٨، ٦٥، ٢٢١، ٢٢٩، ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتغريمه مائة قرش والطلق عن التهمة الأولى وما تبقى قرش عن كل من التهمتين الثانية والثالثة فاستأنف هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة فيما قضى به عن التهمة الثالثة ، وقضى الحكم المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبات المقضى بها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٠٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل قد نصت على أن « على كل صاحب عمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية



وأخطار العمل والآلات ولا يجوز لصاحب العمل أن يحمل العمال أو يقطع من أجورهم أى مبلغ لقاء توفير هذه الحماية • لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل إصدار القرارات اللازمة لتنظيم هذه الاحتياطات • ، وقد أصدر وزير العمل القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم هذه الاحتياطات • وكانت المادة ٢٢٩ من ذات القانون - التى دين المطعون ضده وفقا لها - تنص على أنه « يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها كل من يخالف الأحكام التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالتطبيق لأحكام المادتين ١٠٧، ١٠٨ من هذا القانون • • • • • و لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى القاضى بتغريم المطعون ضده مائتى قرش عن التهمة الثالثة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون اذ نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها وهو خمسة جنيهات مما يعيبه ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتعديل العقوبة المنقضى بها عن هذه التهمة الى خمسة جنيهات • • • • • لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - المطبق على واقعة الدعوى بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة - تنص على أنه لا يجوز وقف التنفيذ فى العقوبات المالية فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ الغرامة ، المحكوم بها عن التهمتين الثانية والثالثة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء ملائستمل عليه من وقف تنفيذ الغرامة المقضى بها عن هاتين التهمتين • • • • • لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال الصناعية والتجارية تنص على أنه « لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو ادارته الا بترخيص بذلك • وكل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يغلَق بالطريق الادارى ، أو يضبط اذا كان الاغلاق متعذرا • • • • • كما تنص المادة ١٧ من ذات القانون فى فقرتها الأولى على أن « كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألف قرش وتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد • • • • • وتنص المادة

١٨ من القانون ذاته بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه • مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل المدة التي يحددها في الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائياً • ويجب الحكم بإغلاق أو الإزالة في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة (١) والمادتين ٢ ، ١١ وفي حالة الحكم بإغلاق أو الإزالة تكون مصاريف الضبط والإغلاق على عاتق المخالف • • وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جناية أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة • لما كان ذلك ، وكانت عقوبة إغلاق المحل المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل المحكوم بها في التهمة الأولى المسندة إلى المطعون ضده لا تعتبر عقوبة بحتة لأنها لم تشرع للعقاب أو الزجر وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة ، وإنما هي في حقيقتها من التدابير الوقائية ، فلئن الحكم المطعون فيه إذ أمر بوقف تنفيذ عقوبة الإغلاق دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً كذلك وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف التنفيذ بالنسبة لجزاء الإغلاق •

## جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / فوزى الملوك ، وراغب عبد الظاهر ،  
وفوزى أسعد ، وعبد الرحيم نافع •

(١٢٣)

### الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ القضائية

١ - حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • نقض « أسباب الطعن •  
مالايقبل منها » •

حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى •

٢ - اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير  
الدليل » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • نقض « أسباب الطعن •  
مالايقبل منها » •

الأصل في المحاكمات الجنائية اقتناع القاضى بناء على الأدلة  
المطروحة عليه •

٣ - تزوير « أوراق رسمية » • اثبات « بوجه عام » •

جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا •

٤ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية الى ما قصد به الحكم منها •

٥ - تقليد علامات الحكومة • جريمة « أركانها » • فاعل أصلي •

اعتبار الشخص فاعلا أصليا في جريمة تقليد علامات الحكومة •  
مسوء ارتكب التقليد بنفسه أو تم بواسطة غيره متى ساهم معه فيه •



٦ - جريمة « أركانها » تزوير • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب »  
« بيانات التسبب » •

تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التقليد  
والتزوير غير لازم • مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه •

٧ - قصد جنائي • نصب • تزوير • حكم « تسببيه • تسبب غير  
معيب » •

القصد الجنائي في جرائم التزوير والنصب • موضوعي تحدث  
الحكم عنه صراحة وعلى استقلال • غير لازم مادام قد أورد ما يدل عليه •

٨ - اشتراك • اثبات « بوجه عام » •

الاشتراك • لا يلزم التدليل عليه بأدلة مادية محسوسة • كفاية  
استخلاصه من ظروف الدعوى وملابساتها •

٩ - تزوير « الأوراق الرسمية » • جريمة • فاعل أصلي • اشتراك •  
اثبات « بوجه عام » •

الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة • ماهيته ؟

١٠ - نقض « نظر الطعن والحكم فيه » • « أسباب الطعن » • مالا يقبل  
عنها • دفع « الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها » •  
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفعل فيها من النظام العام •  
جواز اثارته لأول مرة أمام النقض • شرط ذلك ؟

١ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من مجموع الأدلة  
والعناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى  
حسبما يؤدي اليه اقتناعها •

٢ - الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة  
المطروحة عليه ، فله ان يكون عقيدته من أي دليل او قرينة يرتاح اليها الا  
إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه •

٣ - القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا .

٤ - لا يشترط ان تكون الادلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الادلة بل يكفي ان تكون الادلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى مقصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

٥ - لا يشترط في جريمة التقليد المنصوص عليها في المادة ٢٠٦/١ من قانون العقوبات ان يكون الجاني قد قلد بنفسه علامة من علامات الحكومة بل يكفي أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره طالما أنه كان مساعدا معه فيما قارفه .

٦ - من المقرر أنه لا يلتزم ان يتخذ الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمتي التقليد والتزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

٧ - القصد الجنائي في جرائم التزوير والنصب من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها . وليس بلام ان يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ، مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

٨ - من المقرر أنه ليس على المحكمة ان تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها القول بحصوله ان تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وان يكون في وقائع الدعوى نفسها ، ما يسوغ الاعتقاد بوجوده .

٩ - الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتخاذ نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ويتحقق الاشتراك بالمساعدة يتدخل الشريك مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك •

١٠ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجاوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه وآخر في خلال شهرى مارس وابريل سنة ١٩٧٧ بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة : ( أولا ) المتهم وآخر :  
١ - قلدا بواسطة الغير خاتما لوزارة الخارجية بطريق الاصطناع على غرار الخاتم الصحيح واستعملاء بأن بصما به على عقود العمل المشار إليها بالتحقيقات مع علمهما بتقليده • ٢ - قلدا بواسطة الغير خاتما لاحدى الجهات الأجنبية هي سفارة ..... القسم القنصلى بالقاهرة بطريق الاصطناع على غرار الخاتم الصحيح واستعملاء • ٣ - ارتكباً تزويرا فى تذاكر المرور د جوازات السفر ، المينة بالتحقيقات بأن بصما عليها بصمة خاتم مقلد للخاتم الصحيح للقسم القنصلى بسفارة ..... بالقاهرة • ٤ - توصلا إلى الاستيلاء على النقود المينة بالتحقيقات ل ..... وآخرين وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروة المجنى عليهم باستعمال طرق احتيالية من شأنها



ايهامهم بواقعة مزورة بأن اوهماهم بعقود عمل معتمدة من جهات ذات اختصاص  
وقدما لهم عقود وجوازات سفر مزورة على النحو المين فى التهمة السابقة  
وتمكننا بهذه الطريقة من الاحتيال من الاستيلاء على المبالغ المينة بالتحقيقات  
للمجنى عليهم ( ثانيا ) المتهم أيضا : اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع  
..... فى ارتكاب جريمة التزوير موضوع الاتهام الثانى بان اتفق معه على  
ارتكابها وقدم له الأشخاص المينة اسمائهم بالتحقيقات لاستخراج عقود  
عمل لهم بالخارج فقام الاول بكتابة البيانات الناسبة بها وتمت الجريمة بناء  
على هذا الاتفاق وتلك المساعدة • وطلبت من مستشار الاحالة احالتها الى  
محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للمقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة • فقرر  
ذلك • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٠٨، ٢١٥، ٢١٧،  
٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات بمعاينة ..... بالسجن لمدة ثلاث سنوات •

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكر بطريق النقض ..... الخ

## المحكمة

من حيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون •

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجرائم  
تقليد الاختام واستعمالها والاشترار فى تزوير محررات عرفية واستعمالها  
والنصب فقد شابه القصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال كما  
أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بانه لم يقم الدليل على ارتكاب الطاعن أيا  
من الجرائم التى اسندها اليه ، ولم يستظهر فى حقه ركن العلم فى جرائم  
التزوير ، وجاء الحكم خلو من بيان علم الطاعن بظروف جريمة النصب

ولم يبين طريقة الاشتراك في هذه الجرائم وعناصر الاتفاق المكونة لها ، كما لم يرد الحكم على دفاعه على انه يجهل القراءة والكتابة وانه لم يحصل لنفسه على أية مبالغ من المجنى عليهم وان المتهم الآخر اعترف بتدوين كافة البيانات المزورة على النحو الذى تأيد بتقرير العمل الجنائي واستند الحكم فى ادانته الى أدلة لا تؤدي الى مارتبه عليها من نتيجة ، هذا فضلا عن انه سبق ان حكم بتاريخ ١٩٧٩/١/٢١ ببراءته نهائيا من تهمة نصب اسندت اليه فى القضية رقم ١٧٧٧ لسنة ١٩٧٧ جنح بولاى وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف قوة الامر المقضى • وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ان اتفاقا قد انعقد بين المتهم •• الطاعن ، والمتهم •• لابتزاز أموال بعض العمال الراغبين فى العمل بالملكة العربية السعودية باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهام المجنى عليهم بواقعة مزورة بان ارتكب المتهم ••••• تزويرا فى عقود عمل الاجانب المينة بالتحقيقات بان اصطنع هذه العقود ونسب صدورها زورا الى الشركة ••••• بالملكة ••••• وبصمها بخاتمين مقلدين لوزارة الخارجية المصرية والقسم القنصلى بسفارة ••••• بالقاهرة وقد اشترك المتهم ••• بطريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جرائم التزوير سالفه الذكر بان قدم له الأشخاص المينة أسماؤهم بالتحقيقات لاستخراج عقود عمل لهم بالخارج فقام المتهم الآخر بكتابة البيانات الثابتة بها وبصمها ببصمة الاختتام المقلدة والتي قلدها الاثنان بواسطة الغير وبصمها بها كذلك على تذاكر المرور • جوازات السفر ، والاوراق الاخرى المينة بالتحقيقات مع علمهما بان هذه الاختتام مقلدة ، وقد تمكنا بهذه الطريقة من الاحتيال من الاستيلاء على المبالغ النقدية المينة القدر بالتحقيقات لفرحان محمد عامر وآخرين ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن أدلة مسانعة من شأنها

ان تؤدي الى مرتبه عليها مستمدة من أقوال ثمانية من المجنى عليهم ومن تقرير العمل الجنائي ، وبين الحكم لدى تحصيله أقوال المجنى عليهم ان الطاعن كان يتقاضى منهم النقود ويتسلم جوازات السفر وأنه كان يسلمهم عقود العمل وجوازات السفر بعد فترة وعليها الاختام والتأثيرات التي تبين لهم فيما بعد انها غير صحيحة . لما كان ذلك وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها شئ بسيط البحت الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، وكان الاصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله ان يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان الشانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط ان تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه مناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي ان تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده الحكم منها، ومنتجة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ماانتهت اليه ، وكان جماع ماأورده الحكم من الأدلة والقرائن التي اطمأنت المحكمة اليها يسوغ ماذهب عليه ويصح استدلال الحكم به على تبون وقائع تقليد الاختام بواسطة الغير واستعمالها مع العلم بتقليدها والاشتراك فى تزوير المحررات والنصب فى حق الطاعن فان النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط فى جريمة التقليد المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦/١ من قانون العقوبات ان يكون الجنائي قد قلده بنفسه علامة من علامات الحكومة بل يكفي ان يكون التقليد قد تم بواسطة غيره طالما انه كان مساهما معه فيما قارقه فقد سوى المشرع بين من قلده بنفسه احدى تلك العلامات وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التقليد فى الحالين فاعلا للجريمة ، وكان من المقرر انه لايلزم



ان يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمتي التقليد والتزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وان القصد الجنائي في جرائم التزوير والنصب من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلام أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ، مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان الحكم قد خلاص في منطق سائق وتدل على قبول الى توافر علم الطاعن بتزوير عقود العمل والاختام الموضوعة عليها وعلى جوازات السفر التي قدمها الى المجنى عليهم وأنه قصد من اقتراب هذه الجرائم سلب جزء من مالهم وحرمانهم منه ، واذا كان الطاعن لا يمارى في ان ماأورده الحكم من ادلة له ماخذة الصحيح في الأوراق فان مايشير في هذا الخصوص لا يبدو ان يكون جدلاً موضوعياً حول تقدير محكمة الموضوع للادلة القائمة في الدعوى مما لايجوز اثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ليس على المحكمة ان تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة ، بل يكفيها للقول بحصونه ان تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وان يكون في وقائع الدعوى نفسها ، مايسوغ الاعتقاد بوجوده ، وكان الحكم في سرده لوقائع الدعوى ومؤدى ادلة الثبوت فيها قد اورد ان الطاعن كان يلتقى بالمجنى عليهم ويحصل منهم على النقود وجوازات السفر ويقدمهم الى المتهم الآخر الذي يزعم لهم انه سيستخرج لهم عقوداً للعمل بالخارج ثم يقوم الطاعن بعد ذلك بإعادة جوازات السفر ومعه هذه العقود وعليها البيانات المزورة وبصمات الاختام المقلدة فان الحكم المعلن فيه اذ استخلص من ذلك ان الطاعن اشترك مع المتهم الآخر بطريقى الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجرائم التي دانه بها فانه يكون استخلاصاً سائماً ومؤدياً الى مقصده الحكم منه ومتبجاً في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ماانتهت اليه ، ذلك ان الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ،

ويتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي يجعله الشارع مناطا لعقاب الشريك ، ويكون النعى على الحكم بدعوى القصور غير مفيد . لما كان ذلك ، وكان ماثيره الطاعن في شأن جهله القراءة والكتابة لا اثر له على مسئوليته عن جرائم تقليد الاختام بواسطة الغير والنصب والاشتراف في التزوير التي قارفها اذ ليس من شأن ذلك نفي تلك الافعال أو اثبات استحالة حصولها ، وكان ماابدها الطاعن من عدم وجود مصلحة في اقرار هذه الجرائم انما يتصل بالباعث على ارتكاب الجرائم وهو ليس من اركانها أو عناصرها ، وكان اعتراف المتهم الآخر بكتابة البيانات الواردة في المحررات المزورة لا يتعارض مع مساءلة الطاعن عن الاشتراك معه في اقرار الجرائم التي اسندت اليه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت البسائفة التي اوردها الحكم فان ماثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وان كان منعقفا بالنظام العام وتجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ، الا انه يشترط لقبوله ان تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم او تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير تحقيق موضوعي لان هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض ، واذ كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يثر انه سبق القضاء نهائيا ببراءته في القضية التي اشار اليها في اسباب طعنه ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التي تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وخطئه في تطبيقه ، فان اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ، ومحمد نجيب صالح ،  
وعوض جادو ، ومصطفى طاهر .

( ١٢٤ )

### الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ١٥ القضائية

١ - تفتيش • جمارك • قبض • مأمورو الضبط القضائي • مواد مخدرة  
دفع « الدفع ببطلان القبض والتفتيش » « المصلحة في الدفع » • حكم  
« تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي ، في التفتيش  
داخل الدائرة الجمركية أو في حدود دائرة الرقابة الجمركية • نطاقه ؟

عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات  
بالنسبة للأشخاص •

العثور اثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية  
صحيح • مثال في مواد مخدرة •

معنى الشبهة في توافر التهريب الجمركي ؟ تقدير توافرها • موضوعي •  
حق مأمور الضبط في الاستعانة بمن يرى ، ولو لم يكن للاخير صفة  
الضبط • مادام يعمل تحت اشرافه •

لا جدوى من الدفع ببطلان تفتيش السيارة في المرة الاولى مادام ان المخدر  
الذي ضبط عند تفتيشها في المرة الثانية • الذي لا يتنازع الطاعن في صحته •  
تكفي لحمل الحكم بالادانة •

٢ - اثبات « شهود » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • نقض  
« أسباب الطعن ، مالا يقبل منها » •

تقدير أقوال الشهود • موضوعي •



تناقض أقوال الشهود • لا يعيب الحكم ، متى استخلص الادانة منها بما لاتناقض فيه •

انحسار الخطأ فى الاسناد عن الحكم اذا أقيم على ماله اصل ثابت فى الأوراق ولم يخرج بالدليل عن فحواه •

٣ - مواد مغلرة • قصد جنائى • جريمة « أركانها » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن ، مالا يقبل منها » •

التحقق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة • موضوعى ، مادام سائغا مثال لتسبب سائغ على توافر هذا العلم •

٤ - اثبات « معاينه » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

حق المحكمة ، متى وضحت الواقعة لديها ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج • ان تعرض عنه ، مع بيان العلة ، عدم التزامها بإجابة طلب معاينة لايتم الى نفي الفعل أو اثبات استحالة حصوله •

استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع ، لا يمنع من القضاء بالادانة ، مادامت الأدلة كافية •

١ - البين من استقراء نصوص المواد ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أصبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا ما قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعه ومظنه التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع - بالنظر الى طبعه التهريب الجمركى وصلته المباشرة بصالح الخزائنه العامة ومواردها وبمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة الى الاشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى احدى

الحالات المبرره له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل أنه يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة ، ولما كان من المقرر ان شبهة في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في الغفل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في دائرة المراقبة الجمركية ومتى أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت الى الاشتباه في الأشخاص محل التفتيش - في حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أن تفتيش سيارة الطاعن الذي أسفر عن ضبط الجواهر المخدر في مخبأ سرى بها تم داخل الدائرة الجمركية بمعرفة مأموري الضبط القضائي ومن بينهم مأمور الجمرك بعد أن قُمت لديه من الاعتبارات ما يؤدي الى الاشتباه على توافر فعل التهريب في حق الطاعن لما دلت عليه التحريات السرية لمفتش ادارة مكافحة المخدرات ومن شاركوه في جمعها من الضباط من أنه يحرز جواهر مخدرة يخفيها في سيارته فان الحكم يكون قد اصاب صحيح القانون في رفضه للدفع بطلان التفتيش لبطلان الاذن الصادر به ورد عليه ردا كافيا سائما ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون قد علون مأمور الجمرك في اجراء التفتيش بعض مأموري الضبط القضائي بادارة مكافحة المخدرات وادارة شرطة ومباحث الميناء اذ أن لمأمور الجمرك أن يستعين في اجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ماداموا يعملون تحت اشرافه واذ نتج عن التفتيش الذي أجرى

دليلا يكشف عن جريمة جلب جوهر مخدر فانه هو يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة اجراء مشروع قانونا ، ولا محل لتعيب الحكم بالتفاته عن الرد صراحة على الدفع ببطالان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الاذن بهما من النيابة طالما أنه يصبح بهذه المثابة دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ولا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه ، هذا فضلا عن أنه لاجدوى للطاعن فيما يثيره من بطلان التفتيش الاول للسيارة لبطلان الاذن الصادر به ولحصوله قبل اصداره مادام لا ينازع في صحة التفتيش الثاني للسيارة الذي أجرى بتاريخ ٢٧/٦/١٩٧٨ . اذ أن ما أسفر عنه هذا التفتيش من ضبط الجوهر المخدر يحمل قضاء الحكم بإداته ويكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

٢ - لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض ، وكان تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام استخلص الادانة من أقوالهم بما لاتناقض فيه ، كما أن للمحكمة ألا نورد بالأسباب الا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، واذا كانت المحكمة قد أوردت في حكمها الاسباب التي أقامت عليها قضاءها بما لاتناقض فيه واطمأنت الى أقوال شهود الاثبات وحصلت مؤداها بما لا يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها وبما يكفي بيانا لوجه استدلالها بها على صحة الواقعة فان ما يثيره الطاعن في هذا المنحى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما يستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المقررات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهد . . . . . مأمون الجمر ك وعول عليها في اداته الطاعن ترتد الى أصول ثابته في تحقيقات



التيابه ولم يحد الحكم عن نص ما أنبأت به أو فجواه فقد انحسرت عنه قالة  
لخط في الاسناد .

٣ - لما كان بين من الحكم أنه عرض لدفاع الطاعن القائم على عدم  
علمه بوجود المخدر في سيارته ورد عليه بأنه من غير المقبول الا يعلم بذلك  
وهو مالك لها وكانت يده مبسوطة عليها طوال فترة قيادتها من تركيا مخترقا  
بها عدة دول عربية حتى وصل بها الى أراضي الجمهورية التي قرر أنه كان  
يزرع قصاء أربعة أيام فقط فيها . لما كان تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر  
هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها في ذلك أن تورد من الوقائع  
والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء  
العقل والمنطقي واذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملاساتها  
على النحو المتقدم بيانه - علم الطاعن بوجود المخدر المضبوط بالخبئيء السرية  
التي أعدت بسيارته وعلى علمه بكنهها وردت - في الوقت ذاته - على دفاعه في  
هذا الخصوص ردا سائغا في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في  
حته - توافرا فعليا - فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في  
تقديرها أمام محكمة النقض .

٤ - من المقرر أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة أو كان  
الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان  
العلة . واذ كان مأورده الحكم فيما تقدم يستقيم به اطراح دفع الطاعن بشأن  
طلب اجراء معاينة السيارة وكان هذا الدفاع لا يتجه الى نفي الفعل المكون  
للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به اثاره الشبهة  
في الادلة التي اطمأنت اليها المحكمة ويعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة  
باجابته فان ماثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان  
ذلك ، وكان بين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة  
أمرت - استجابة لطلب الطاعن - بضم الحرز الخاص بأوراق ملكية

السيارة وأجلت الدعوى عدة جلسات لتنفيذ هذا القرار حتى جلسة ١٩٧٩/٩/٩ حيث أفادت النيابة العامة بعدم وجود حرز كهذا على ذمه القضية ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في هذا الصدد بقوله « كما أن طلب الدفاع ضم الأوراق الخاصة بملكية السيارة فرغم أنه ثابت من خطاب النيابة المؤرخ ١٩٧٩/٩/٨ انه ليست للمتهم أوراق مودعة على ذمة الجناية الا أن هذا الطلب لا يغير من حقيقة أن المتهم أقر بملكية السيارة ومن ثم فإن المحكمة ترى ان هذه الطلبات جميعها غير متجبه في الدفاع وتلتفت عنها » . ولما كانت المحكمة قد استجابت الى طلب الطاعن وأمرت بضم أوراق ملكية السيارة تحقيقا لدفاعه فتعذر ذلك لعدم ضبطها على ذمة القضية - على نحو ما أثبتته الحكم المطعون فيه - وكان الطاعن لا يدعى وجودها فانه لا شريب على المحكمة اذا هي فصلت في الدعوى دون ان تضم هذه الأوراق ولا تكون قد أخلت بحق الدفاع لما هو مقرر من ان استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من القضاء بالادانة ، مادامت الادلة في الدعوى كافية للثبوت .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : جلب الى اراضى جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرا ( أفبونا ) قبل الحصول على ترخيص كتابى بذلك من الجهة الادارية المختصة وطلبت الى مستشار الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥ / أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ٩ من الجدول رقم ١ الملحق ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات السويس قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشتغال الشاقة المؤبد وتغريمه عشرة آلاف جنيه والمصادرة .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

## المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة جلب جواهر مخدر قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد وانطوى على الاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بطلان التفتيش لبطلان الاذن الصادر به لابتثائه على تحريات غير جدية ولعدم تعيينه شخص المأذون بتفتيشه وسيارة الطاعن بذاته هذه ولأن الواقعة لم تكن في حالة من حالات التلبس الا ان الحكم رد على هذا الدفع ردا قاصرا وغير سائق كما أغفل كلية الرد على الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الاذن بهما من النيابة العامة ، هذا الى أن الحكم عول - من بين ماعول - في ادانته على أقوال شهود الاثبات التي أوردها بصورة مجبلة وأغفل منها بعض الوقائع بما يوحى بتطابقها رغم تناقضها ونسب الى الشاهد ..... قوله أن الشاهد الاول قام بتفتيش سيارة الطاعن وعثر فيها على المخدر في حين أن أقواله في التحقيقات قد خلت من ذلك اذ قرر أن تفتيش السيارة لم يسفر عن ضبط شيء فيها ، كما ساق الحكم للتدليل على علم الطاعن بوجود المخدر المضبوط في السيارة ما لا يكفي لتوافر هذا العلم في حقه ولم يرد على دفاعه في هذا الخصوص بما يفنده ، وأخيرا فإن المدافع عن الطاعن طلب نديب خير لمعاينة السيارة للوقوف على قدره الطاعن على صنع الفجوات التي جهزت بها ومدى استيعابها لكمية المخدر المضبوط كما طلب ضم الحرز الخاص بأوراق ملكية السيارة للتحقق من أن الفترة التي مضت على تملكها تسمح للطاعن بصنع هذه الفجوات بها الا أن المحكمة لم تستجب الى طلبه ولم ترد عليه ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن تحريات المقدم ... المفتش بادارة مكافحة المخدرات بالاشتراك مع ضباط آخرين



دلت على أن مجموعة من الاثراك غادروا تركيا وبحوزتهم كمية من المواد المخدرة يخفونها في أماكن سرية بسياراتهم متجهين بها الى سوريا ومنها الى الاردن ثم الى السعودية في طريقهم الى أراضى الجمهورية وأن أحدهم أبحر بسيارته على ظهر الباخرة القمر السعودى التى تصل الى ميناء السويس ظهر يوم ١٩٧٨/٥/١ ، وبعد عرض محضر التحريات فى هذا التاريخ على مدير عام مصلحة الجمارك وعلى النيابة العامة التى أذنت بضبط وتفتيش السيارات المشتبه فيها انتقل الضابط وفى معيته بعض رجال الجمارك ومعهم مرشد سرى الى الباخرة بعد رسوها فى الميناء وأرشدهم الأخير الى الطاعن الذى كان مستقلاً بسيارته متهيناً للخروج بها من الباخرة فقاموا بمتابعتها حتى وصل الى الدائرة الجمركية وعندما تقدم لمباشرة اجراءات الافراج عن السيارة بدت عليه علامات الارتباك الشديد فاقتاده هؤلاء بسيارته الى مقر ادارة شرطه الميناء وقاموا بالاشتراك مع بعض الضباط الاخرين بتفتيش السيارة فمشروا بها على مخزن سرى خلف وأسفل الفانوسين الامامين يحوى بداخله لفافة لمخدر زنتها ستة وعشرين كيلوجراما كما عثروا على أوراق نقد أجنبية لعملات مختلفة مخبأة بمحرك السيارة وعلى بعض الاجهزة والامتعة الشخصية بالحقيه الخلفية ووجد بالسيارة دفتر مرور دولى لها باسم الطاعن وبفتيشه عثر معه على جواز سفره وتذكرة سفره وتذكرة أخرى للسيارة باسمه وقد اثبت الضابط بمحضره المؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٧ أنه عثر بالسيارة على مخبأ سرى آخر فى الحقيه الخلفية وجد به احدى عشر لفافة تحوى مادة الأفيون تماثل اللفافات السابق ضبطها وتزن ثلاثة عشر ونصف كيلوجراما . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة تؤدى الى مراتب عليها مستمدة من أقوال مفتش ادارة مكافحة المخدرات ورئيس ادارة شرطة الميناء وضابط مباحث ادارة شرطة الميناء ومأمور الجمرک وأقوال الطاعن ومن تقرير المعامل الكيماويه بمصلحة الطب الشرعى عن نتيجة تحليل المواد المضبوطة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع

بإعلان القبض والتفتيش لإعلان الإذن الصادر بهما ورد عليه في قوله « وحيث أنه عن الدفوع المبداء من الدفاع والخاصة بإعلان التحريات والإذن ونبعا لذلك بإعلان القبض والتفتيش ؛ فلما كان الثابت أن المتهم - الطاعن - فتن وسيارته داخل الدائرة الجمركية وتم العثور على المخدر في ١٩٧٨/٥/١ بحضور أحد مأموري الضبطية القضائية من رجال الجمارك وهو الشاهد الثاني ومن ثم فإن التمسك بالدفوع سالفة البيان لاستأهل الرد عليها وذلك لأنها تصبح من أوجه الدفاع الغير منتجة مادام التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية وهو حق مقرر لمأمور الجمارك طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والذي يستفاد من نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ منه أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظيفتهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو حتى في حدود نطاق الرقابة الجمركية وذلك إذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع أو الامتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك المناطق، ولاشك في أن متواترت عليه الأقوال من أن بعض الاتراك يقومون بجلب المخدرات والتي تأيدت بضبط بعض الاتراك في قضايا مماثلة وضبط المخدرات في أماكن سرية في السيارات التي يحوزونها لما يثير الشك في نفوس رجال الجمارك ويمنحهم الحق في إجراء التفتيش وحدهم ودون إذن من النيابة العامة الأمر الذي تفدو الدفوع التي أبداهها الدفاع غير منتجة في الدعوى وليست مؤثرة على سلامة الضبط والتفتيش والحال كذلك الالتفات عنها » وهذا الذي قاله الحكم المطعون فيه يكفي في الرد على مدافع به الطاعن في هذا الشأن ذلك أن مؤدى ما ذكره الحكم أن تفتيش الطاعن وتفتيش سيارته الذي أسفر عن ضبط المخدر إنما حصل داخل الدائرة الجمركية بمعرفة مأمور الجمارك ومن عاونه من مأموري الضبط القضائي على متخوله القوانين لرجال الجمارك وأن شرعية تفتيش أمتعة الطاعن في داخل الدائرة الجمركية مستمدة من قيام مظنة التهريب في حقه لدى رجال

الجمارك ولم تكن بناء على الاذن الصادر من النيابة بالتفتيش مما لم تجد معه المحكمة مبررا للبحث في صحة ذلك الاذن أو بطلانه ، ذلك أن الين من استقراء نصوص المواد ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة ومظنه التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن للشارع - بالنظر الى طيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزائن العامة ومواردها ويمدئ الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة الى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في احدى الحالات المبردة له في نطاق الفهم القانوني للمبدئ المقررة في القانون المذكور، بل أنه يكفي أن يقوم لدى الموظف بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها فاذا هو عشر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة ، ولما كان من المقرر أن الشبهه في توافر التهريب الجمركي حاله ذهنيه تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنه التهريب من شخص موجود في دائرة المراقبة الجمركية ، ومتى أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت الى الاشتباه في الشخص محل التفتيش - في حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها • ولما كان الين من الحكم المطعون فيه أن تفتيش سيارة الطاعن الذي



أسفر عن ضبط الجوهر المخدر في مخبأ سرى بها تم داخل الدائرة الجمركية بمعرفة مأموري الضبط القضائي ومن بينهم مأمور الجمرك بعد أن قامت لديه من الاعتبارات ما يؤدي الى الاشتباه على توافر فعل التهريب في حق الطاعن لما دلت عليه التحريات السرية لمفتش ادارة مكافحة المخدرات ومن شاركوه في جمعها من الضباط من أنه يحزر جواهر مخدرة يخفيها في سيارته فان الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون في رفضه للدفع بطلان التفتيش لبطلان الاذن الصادر به ورد عليه رداً كافياً سائماً . ولا يؤثر في ذلك أن يكون قد عاون مأمور الجمرك في اجراء التفتيش بعض مأموري الضبط القضائي بادارة مكافحة المخدرات وادارة شرطة ومباحث الميناء اذ ان لمأمور الجمرك أن يستعين في اجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ماداموا يعملون تحت اشرافه واذ نتج عن التفتيش الذي أجرى دليلاً يكشف عن جريمة جلب جوهر مخدر فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة اجراء مشروع قانوناً ، ولا محل لتعيب الحكم بالتفاته عن الرد صراحة على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الاذن بهما من النيابة طالما أنه يصبح بهذه المثابة دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ولاعلى المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه ، هذا فضلاً عن انه لاجدوى للطاعن فيما يثيره من بطلان التفتيش الأول للسيارة لبطلان الاذن الصادر به ولحصوله قبل اصداره مادام لاينازع في صحة التفتيش الثاني للسيارة الذي أجرى بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٧ اذ ان ما أسفر عنه هذا التفتيش من ضبط الجوهر المخدر يحمل قضاء الحكم بادانته ويكون منفي الطاعن على الحكم في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع نقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض ، وكان

تنافض أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام استخلص الأدلة من أقوالهم بما لا تنافض فيه ، كما أن للمحكمة ألا تورد بالأسباب إلا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، واذ كانت المحكمة قد أوردت في حكمها الأسباب التي أقامت عليها قضاؤها بما لا تنافض فيه واطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وحصلت مؤداها بما لا يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها وبما يكفي بيانا لوجه استدلالها بها على صحة الواقعة فإن ما يشبه الطاعن في هذا المحي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما يستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهد ..... مأمور الجمر كوعول عليها في ادانة الطاعن ترتد إلى أصول ثابتة في تحقيقات النيابة ولم يحد الحكم عن نص ما أثبتت به أو فحواه فقد انحسرت عنه قالة الخطأ في الاسناد . لما كان ذلك ، وكان بين من الحكم أنه عرض لدفاع الطاعن القائم على عدم علمه بوجود المخدر في سيارته ورد عليه بأنه من غير المقبول إلا يعلم بذلك وهو مالك لها وكانت يده مبسوطة عليها طوال فترة قيادتها من تركيا مخترقا بها عدة دول عربية حتى وصل بها إلى أراضي الجمهورية التي قرر أنه كان يزعم قضاء أربعة أيام فقط فيها ولما كان تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها في ذلك أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي واذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملايساتها - على النحو المتقدم بيانه - علم الطاعن بوجود المخدر المضبوط بالمخايب السرية التي أعدت بسيارته وعلى علمه بكنهها وردت - في الوقت ذاته - على دفاعه في هذا الخصوص ردا سائغا في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه - توافر فعليا - فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض

لدفاع الطاعن في شأن طلب اجراء معاينة السيارة بواسطة خير فني واطرحه بقوله « وحيث أنه عن طلب الدفاع معاينة السيارة بواسطة مهندس فني لبيان عما اذا كانت الفجوات قد صممت أصلا من الشركة المنتجة للسيارة أم أدخلت عليها بعد ذلك فهو طلب غير منتج لان ذلك لا يؤثر في كون المخدرات قد ضبطت في هذه الفجوات السرية وهذا ثابت من الأوراق والمحكمة مطمئة الى ذلك تماما كما أن طلب الدفاع معاينة تلك الفجوات لبيان ما اذا كان يمكن أن تحوى المخدرات المضبوطة فهو طلب غير منتج ذلك أن المحكمة مطمئن تمام الاطمئنان لما قرر به الشهود من أن المخدرات المضبوطة استخرجت تحت سماع وبصر شهود الاثبات جميعهم بما فيهم مأمور الجمر ك » . ولما كان من المقرر أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة . واذ كان مأورده الحكم فيما تقدم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن بشأن طلب اجراء معاينة السيارة وكان هذا الدفاع لايتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول انواقعه بل كان المقصود به اثارة الشبهة في الادلة التي اطمأنت اليها المحكمة ويعتبر دفاعا موضوعيا لا يلتزم المحكمة بإجابته فان ماثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان بين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة أمرت - استجابة لطلب الطاعن - بضم الحرز الخاص بأوراق ملكية السيارة وأجلت الدعوى عدة جلسات لتنفيذ هذا القرار حتى جلسة ١٩٧٩/٩/٩ حيث أفادت النيابة العامة بعدم وجود حرز كهذا على ذمة القضية ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في هذا الصدد بقوله « كما ان طلب الدفاع ضم الأوراق الخاصة بملكية السيارة فوغم أنه ثابت من خطاب النيابة المؤرخ ١٩٧٩/٩/٨ أنه ليست للمتهم أوراق مودعة على ذمة الجناية الا أن هذا الطلب لا يغير من حقيقة أن المتهم أقر بملكية السيارة ومن ثم فان المحكمة ترى ان



هذه الطلبات جميعها غير منتجة في الدفاع وتلفت عنها ، • ولما كانت المحكمة قد استجابت الى طلب الطاعن وأمرت بضم أوراق ملكية السيارة تحقيقا لدفاعه فتعذر تنفيذ ذلك لعدم ضبطها على ذمة القضية - على نحو ماأنبته الحكم المطعون فيه - وكان الطاعن لايدعى وجودها فانه لاثرىب على المحكمة اذا هي فصلت في الدعوى دون ان تضم هذه الأوراق ولا تكون قد أخلت بحق الدفاع لما هو مقرر من ان استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لايمنع من القضاء بالادانة ، مادامت الادلة في الدعوى كافية للثبوت ومن ثم فان مايشير به الطاعن في الصدد لا يكون سديدا • لما كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون على أساس متعينا رفضه موضوعا •

## جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ، ومحمد نجيب صالح ،  
وعوض جادو ، ومصطفى طاهر .

(١٢٥)

### الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥١ التقضائية

١ - اختلاس اموال اميرية • عقوبة • قانون « تطبيقه » .

مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات المعدلة : شموله كل موظف أو  
مستخدم عمومي ، ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ المعدلة ،  
يختلس مالا مما تحت يده ، متى كان المال المختلس قد سلم اليه بسبب  
وظيفته .

وجوب معاقبة الجاني بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية  
من المادة ١١٢ عقوبات ، متى كان من الأمانة على الودائع وسلم اليه المال  
بهذه الصفة .

٢ - اختلاس اموال اميرية • حكم « تسجييه • تسجييب معيب » .  
« اسباب الطعن ، مايقبل منها » .

اثبات الحكم عند تحصيله للواقعة ان المتهم امين للمخزن ، ثم انتهاؤه  
الى نفى هذه الصفة عنه بقالة عدم توافر ما يؤكده • تناقض يعيبه .

١ - مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف أو  
مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكرر من ذات  
القانون يختلس مالا تحت يده متى كان قد وجد في حيازته بسبب وظيفته ، فاذا  
اكان الجاني من الأمانة على الودائع وسلم اليه المال بهذه الصفة تبين معاقبته

بالمعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سالفه  
البيان •

٢ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد اثبت عند تحصيله لواقعة الدعوى أن  
المطعون ضده الاول أمين للمخزن ثم انتهى الى تفي هذه الصفة عنه بقالة عدم  
توافر ما يؤكدها ، فان ما اوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة  
يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا يستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة  
نصيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص مدى انطباق الظرف المشدد في  
جناية الاختلاس لاضطراب العناصر التي اوردتها المحكمة عنه وعدم استقرارها  
الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التعرف  
على أى أساس كونت المحكمة عقيدتها في الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم  
معيبا بالتناقض •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم وآخرين بأنهم : المطعون ضده  
الأول بصفته موظفا عموميا « أمين مخازن » بالشركة العامة للصوامع والتخزين  
- فرع السويس - اختلس الاقمشة المينة بالتحقيقات لشركة النصر والتصدير  
والاستيراد والبالغ قيمتها ١٤٨٠ جنيه والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته  
حالة كونه من الامناء على الودائع • المطعون ضدهما الثانى والثالث وآخرى  
اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المطعون ضده الاول  
فى اختلاس الاقمشة سالفه الذكر بان حرضوه واتفقوا معه على ذلك وساعدوه  
على اخراجها من المخزن فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق  
وتلك المساعدة وطلبت الى مستشار الاحالة احالتهم الى محكمة الجنايات  
لمعاقبتهم طبقا لمواد الاتهام • فقرر ذلك • ومحكمة جنايات السويس قضت



حضوريا بالنسبة للمطعون ضدهم عملا بالمواد ٤٠/٢، ٤١، ١١٢/١١٨، ١١٩، ١٢، ٥٥، ١/٥٦ من قانون العقوبات بمعاقتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبرد المبالغ المختلصة وتغريم كل منهم خمسمائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## الحكمة

وحيث ان مما تنهأ النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده الأول بجناية الاختلاس والمطعون ضدهما الآخرين بالاشتراك معه فيها قد خالف الثابت بالأوراق وانطوى على خطأ في تطبيق القانون .

ذلك بأنه أسس قضاء بعقوبة الحبس طبقا للفقرة الاولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات واعمالا للمادة ١٧ من ذات القانون على خلو الأوراق مما يقطع ان المطعون ضده الأول أمين على الودائع في حين أن الثابت من اقراره بالتحقيقات وأقوال شهود الاثبات أنه يعمل أمين مخزن مما يستوجب معاقبته والمطعون ضدهما الآخرين بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١١٢ .

سألفه اليان .

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن مدير فرع السويس وسفاجة بشركة النصر للتصدير والاستيراد ارتاب في بعض بالات القماش المعدة للتصدير والمودعة بالمخزن عهدة المطعون ضده الأول ، واذ فتح احداها تبين وجود عجز بمحتوياتها فأبلغ المختصين بالشركة والشرطة التي دلت تحرياتهما على أن المطعون ضدهما الثاني والثالث قد اشتركا مع أمين المخزن - وهو المطعون ضده الأول - في ارتكاب الحادث ، وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من اعتراف

المتهمين وحصل أقوال أولهم بقوله « واذ سئل المتهم الأول - المطعمون ضده الأول - أنكر بادی الامر ثم عاد واعترف بأنه أحيانا يترك المخزن مفتوحا ويتوجه لبور توفيق لاعمال خاصة بالشركة ويتواجد فيه المتهمون من الثاني للرابع لانهم يعملون معه وقد أغروه بأن يشترك معهم فى سرقة الاتواب من البالات فتردد أولا ثم وافقهم على ذلك بعد أن وعدوه بمكسب كبير وأضاف بأنه يعمل أمينا مؤقتا للمخزن ولم يثبت على درجة مالية ، ثم انتهى الى معاقبة المطعمون ضدهم بالمواد ٤٠/٤١، ١١٢/١١٨، ١١٩ من قانون العقوبات تأسيسا على قوله « أن الأوراق قد خلت من تأكيد صفة المتهم الاول كأمين للمخزن على وجه اليقين وانما تبقى صفته كموظف عام سلمت اليه البضائع » . لما كان ذلك ، وكان مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف أو مستخدم عمومى ومن فى حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكررا من ذات القانون يختلس مالا تحت يده متى كان قد وجد فى حيازته بسبب وظيفته ، فاذا كان الجانى من الامناء على الودائع وسلم اليه المبالغ بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المغلقة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سالفة البيان . واذ كان الحكم المطعمون فيه قد أثبت عند تحصيله لواقعة الدعوى أن المطعمون ضده الاول أمين للمخزن ثم انتهى الى نفي هذه الصفة عنه بقالة عدم توافر مايؤكددها ، فان ماأوردته المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لانستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص مدى انطباق الظرف المشدد فى جناية الاختلاس لاضطراب العناصر التى أوردتها المحكمة عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التعرف على أى أساس كونت المحكمة عقيدتها فى الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بالتناقض - وهو ما يتسع له وجه الطعن - بما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للمطعمون ضدهم بغير حاجة لبحث باقى مآثرته الطاعنة بأوجه الطعن ...

## جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ، ومحمد نجيب صالح ،  
وعوض جادو ، ومصطفى طاهر .

(١٢٦)

### الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ١ • القضائية

عقوبة • قانون • سلاح •

النص في المادة ١٧ من قانون العقوبات على عقوبة السجن دون تحديده  
لحدديها الأدنى والأقصى • قصد الشارع من ذلك الإحالة إلى المادة ١٦ من  
ذات القانون • مثال •

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوابع به  
العناصر القانونية لجريمتي حيازة السلاح الناري غير المشتمل والخزنة بنيران  
ترخيص - حالة كون المظنون ضده قد سبق الحكم عليه بعقوبة الحبس لمدة  
سنة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس - اللتين دان المظنون ضده  
بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة ، انتهى إلى عقابه عنهما طبقاً  
للمواد ١/٧٤٦، ١/٢٦، ٣٠، ٤٤، ٣١/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤  
المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول  
رقم ٢ المرفق به والمادتين ١٧، ٣٢/٢ من قانون العقوبات ثم أوقع عليه عقوبة  
السجن لمدة سنة واحدة باعتبارها العقوبة المقررة لأشد الجريمتين مع  
مصادرة السلاح والذخائر المضبوطتين • لما كان ذلك ، وكانت العقوبة  
المقررة لجريمة حيازة سلاح من الأسلحة النارية غير المشتملة بنيران  
ترخيص حالة كون المتهم قد سبق الحكم عليه بعقوبة الحبس لمدة سنة في



جريمة من جرائم الاعتداء على النفس - أشد الجريمتين - طبقا لما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر ، هي الاشغال الشاقة المؤبدة ، فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخائر موضوعا للجريمتين وفقا لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون ، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . ولما كانت المادة ١٦ من قانون العقوبات قد عرفت عقوبة السجن ، بانها وضع المحكوم عليه في احد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الاعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز ان تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا ، وكانت المادة ١٧ سالف الذكر لم يرد بها تحديد لحديها الأدنى والأقصى فان الشارع يكون قد قصد الاحالة الى المادة ١٦ المتقدم بيانها واعتبار عقوبة السجن تتراوح بين ثلاث سنين وخمس عشرة سنة . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاقبة المظعون ضده بعقوبة السجن لمدة سنة واحدة - يكون قد خالف القانون - مما يتعين معه تصحيحه بجعل عقوبة السجن ثلاث سنين بالإضافة الى عقوبة المصادرة المقضى بها .

## الوقائع

انهت النيابة العامة . . . . . بانه : ( أولا ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا « فرد » غير مشمخن ( صناعة محلية ) حالة كونه قد سبق الحكم عليه بعقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس ( ثانيا ) حاز ذخيرة « أربع طلقات » مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون ان يكون مرخصا له في حيازته أو احرازه وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام . فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٧٤٦٤١/ب/٢٦٤١-١-٣-٤،  
 ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤  
 و ٥٧ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق مع تطبيق المادتين ٣٢/٢ و ١٧  
 من قانون العقوبات بمطابقة المتهم بالسجن لمدة سنة واحدة عن التهمتين المسندتين  
 اليه والمصادرة •

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض كما طعنت فيه النيابة  
 العامة ... الخ •

## المحكمة

حيث ان المحكوم عليه ، وان قرر بالطنن بالنقض في الميعاد الا انه لم يودع  
 اسبابا لطننه مما يتعين منه القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٣٤  
 من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧  
 لسنة ١٩٥٩ •

وحيث ان الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في  
 القانون •

وحيث ان النيابة العامة تنمى على الحكم المطنون فيه انه اذ دان المحكوم  
 عليه بجريمتي حيازة سلاح ناري غير مششخن وذخيرة بغير ترخيص حالة  
 كونه قد سبق الحكم عليه بعقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة في جريمة  
 من جرائم الاعتداء على النفس ، واقتصر على معاقبته بالسجن لمدة سنة

واحدة ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين ، قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك انه نزل بعقوبة السجن عن الحد الأدنى المقرر قانونا .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتي حيازة السلاح الناري غير المشسختن والذخيرة بغير ترخيص - حالة كون المطعون ضده قد سبق الحكم عليه بعقوبة الحبس لمدة سنة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس - اللتين دان المطعون ضده بهما ، واورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة - انتهى الى عقابه عنهما طبقا للمواد ١/٧٤٦، ١/٢٦، ٣٠، ٤٤، ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق به والمادتين ١٧، ٣٢/٢ من قانون العقوبات ثم أوقع عليه عقوبة السجن لمدة سنة واحدة باعتبارها العقوبة المقررة لأشد الجريمتين مع مصادرة السلاح والذخائر المضبوطين . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة حيازة سلاح من الأسلحة النارية غير المشسخته بغير ترخيص حالة كون المتهم قد سبق الحكم عليه بعقوبة الحبس لمدة سنة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس - أشد الجريمتين - طبقا لما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر ، هي الاشغال الشاقة المؤبدة ، فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخائر موضوع الجريمتين وفقا لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون ، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن . ولما كانت المادة ١٦ من قانون العقوبات قد عرفت عقوبة السجن ، بانها وضع المحكوم عليه في احد السجون العمومية.



وتسغيلة داخل السجن أو خارجه في الاعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز ان تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا ان تزيد على خمس عشرة سنة الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا ، وكانت المادة ١٧ سالفة الذكر لم يرد بها تحديد لحديها الأدنى والاقصى فان التمارع يكون قد قصد الاحالة الى المادة ١٦ المتقدم بيانها واعتبار عقوبة السجن تراوح بين ثلاث سنين وخمس عشرة سنة . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بعقوبة السجن لمدة سنة واحدة . يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه بجعل عقوبة السجن ثلاث سنين بالاضافة الى عقوبة المصادرة المقضى بها .

## جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : حسن عثمان عمار ، وهاشم محمد قراعه ، وصفوت خالد مؤمن ، ومحمود بهي الدين .

(١٢٧)

### الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - نقض « التقرير بالطعن والصفة فيه » . محاماه . وكالة .  
 صدور التوكيل بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن . دلالة . انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محامية للتقرير بالطعن بالنقض .
- ٢ - تبديد . معارضة « نظرها والحكم فيها » . استئناف « ميعاده » ،  
 نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها .
- ميعاد الاستئناف من النظام العام . جواز اثاره أى دفع . بشأته  
 فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام النقض . حد ذلك : أن يكون مستندا  
 الى وقائع اثبتها الحكم وألا يقتضى ذلك تحقيقا موضوعيا .
- النعى على الحكم الابتدائى الذى اقتصر وحده على الفصل فى موضوع  
 الدعوى ، دون الحكم الاستئنافى الذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا غير  
 جائز . علة ذلك ؟

- ١ - ولئن كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه  
 بموجب التوكيل المرفق الذى اقتصرت عبارته على التقرير بالمعارضة والاستئناف  
 الا انه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٤ فبراير سنة ١٩٧٩ وكان  
 هذا التوكيل قد اجرى فى ١١ فبراير سنة ١٩٧٩ أى فى تاريخ لاحق لصدور  
 الحكم وسابق بيوم واحد على تاريخ التقرير بالطعن بالنقض فان ذلك يفصح

بجلاء على انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض  
في هذا الحكم الاستئنافي .

٢ - ( أ ) مواعيد الطعن في الاحكام ومنها ميعاد الاستئناف ، هي من  
النظام العام ومن ثم يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى الا انه  
يشترط لجواز اثارة الدفع بشأنه أمام محكمة النقض ان يكون مستندا الى  
وقائع اثبتها الحكم وان لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

( ب ) لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي  
من عيوب لانه حاز قوة الامر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض  
غير جائز .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الاشياء المينة وصفا بقيمة بالمحضر  
المملوكة له والمحجوز عليها اداريا لصالح الضرائب العقارية والمسلمة اليه  
على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في يوم البيع فاختلسها لنفسه اضاراً  
بالجهة الحاجزة ، وطلبت عقابة بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات  
ومحكمة جنح شرين قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا  
مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في المعارضة  
بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه .  
فاستأنف . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم  
قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض وقضى في المعارضة  
بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه .  
فطعن الاستاذ ... المحامي عن الاستاذ ... المحامي عن المحكوم  
عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث انه ولئن كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل المرفق الذي اقتضت عبارته على التقرير بالمعارضة والاستئناف الا انه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٤ فبراير سنة ١٩٧٩ وكان هذا التوكيل قد اجري في ١١ فبراير سنة ١٩٧٩ اي في تاريخ لاحق لصدور الحكم ومسبق بيوم واحد على تاريخ التقرير بالطعن بالنقض فان ذلك يفصح بجلاء على انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم الاستئنافي ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى برفض معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن مرضه قد حال بينه وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد ولم يتمكن من تقديم مايدل على هذا العذر للمحكمة عند نظر المعارضة ، هذا الى أن الحكم الابتدائي قد شابته البطلان وأخطأ في تطبيق القانون بان قضى في الدعوى دون أن يكون قد اعلن اعلانا صحيحا وداته بجريمة تبديد المحجوزات رغم عدم علمه بالحجز ويوم البيع وعدم توقيعه على محضري الحجز والتبديد فضلا عن سداده الدين المحجوز من أجله . . . وحيث أن البين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن حضر ولم يثر أمام المحكمة دفاعا لتبرير تأخره في التقرير بالاستئناف، واذ كانت مواعيد الطعن في الاحكام - ومنها ميعاد الاستئناف - من النظام العام ومن ثم يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى الا انه يشترط لجواز اثاره الدفع بشأنه أمام محكمة النقض أن يكون مستندا الى وقائع اثبتها الحكم وان لا يقتضى

تحقيقاً موضوعياً ، واذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من دفاع للطاعن  
يبرر به تجاوز الميعاد المقرر قانوناً للتقرير بالاستئناف وذلك على الرغم  
من حضوره بجلسة المعارضة الاستئنافية فان ماثيره في هذا الشأن  
لا يكون مقبولا . ولما كانت بقية الواجهة التي يثيرها الطاعن في طعنه وارادة  
على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى  
دون الحكم الاستئنافي المضمن فيه الذي قضى صحيحاً بعدم قبول الاستئناف  
شكلاً فانه لايجوز لمحكمة النقض ان تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من  
عيوب لانه حاز قوة الامر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .  
لما كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه  
موضوعاً .

---

## جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشار / فوزى الملوك ، وراغب عبد الظاهر ، وفوزي  
أسعد ، وعبد الرحيم نافع .

(١٢٨)

### الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ١ هـ القضائية

١ - تفتيش « التفتيش باذن » • اذن التفتيش « اصداره » • بطلان •  
دفع « الدفع ببطلان اذن التفتيش » • حكم « تسببيه • تسبيب معيب » •  
مواد مخدرة •

الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات على المحكمة ان  
تعرض له وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة •

٢ - تفتيش « اذن التفتيش • اصداره » • مواد مخدرة • حكم  
« تسببيه • تسبيب معيب » • نقض « اسباب الطعن • مايقبل منها » •  
الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه • لا يبطل اذن التفتيش • شرط  
ذلك ؟

مثال لتسبيب معيب •

١ - من المقرر ان الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق  
لا يصح اصداره الا لضبط جريمة - جنائية أو جنحة - واقعة بالفعل  
وترجحت نسبتها الى متهم بعينه ، وكان هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي  
لحرية مسكنه أو لحرية الشخصية ، وان تقدير جدية التحريات وكفايتها  
لتسوية اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التي  
اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا أنه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان



هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه باسباب سائغة .

٢ - من المقرر انه وان كان الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش الا ان ذلك مشروط بان يستظهر الحكم ان الشخص الذى وقع التفتيش عليه أو فى مسكنه هو فى الواقع بذاته المقصود باذن التفتيش وهو ما قصر الحكم فى استظهاره واكتفى فى الرد على دفع الطاعن بما أورده من ان المحكمة تعتقد بجدية الاستدلالات وهى عبارة قاصرة لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ملقضى به الحكم فى هذا الشأن ، اذ لم تبد المحكمة رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الاذن بالتفتيش أو تستظهر فى جلاء ان الطاعن هو بعينه الذى كان مقصودا بالتفتيش بالرغم من صدور الاذن باسم مغاير لاسمه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٦ مايو سنة ١٩٧٨ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : حاز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا ( عقار الموثولون ) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الاحالة اخالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٢٤١/٣٤٤٧، ٢٤١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٩٤ من الجدول رقم (١) الملحق بمطابقة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه المصادرة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

وحيث ان مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة حيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار ، فقد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال - ذلك بان الطاعن دفع بطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها لصدوره باسم يفاير أسمه الا ان الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع ردا غير سائق مما يعيه ويوجب نقضه .

وحيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن دفع بطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات بنى عليها لصدوره باسم دفع بطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها لصدوره باسم التحريات متروك وتقديرها لسلطة التحقيق من تحت اشراف المحكمة، والمحكمة تعتقد بجدية الاستدلالات وكفايتها لتسوين اصداره وتقر النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة - جناية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم بعينه ، وكان هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرية مسكنه أو لحرية الشخصية ، وان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوين اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا انه اذا كان المتهم قد دفع بطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه باسباب سائغة ، لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة ان اذن التفتيش صدر باسم ..... في حين ان

الطاعن يدعى ... ، وكان من المقرر انه وان كان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش الا أن ذلك مشروط بأن يستظهر الحكم ان الشخص الذي وقع التفتيش عليه أو في مسكنه هو في الواقع بذاته المقصود بأذن التفتيش ، وهو ما قصر الحكم في استظهاره واكتفى في الرد على دفع الطاعن بما أورده من ان المحكمة تعتقد بجدية الاستدلالات وهي عبارة قاصرة لا استطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن ، اذ لم تبد المحكمة رأيها في عناصر التحريات السابقة على الاذن بالتفتيش أو مستظهر في جلاء ان الطاعن هو بعينه الذي كان مقصودا بالتفتيش بالرغم من صدور الاذن باسم متاير لاسمه لما كان ماتقدم ، فان الحكم يكون معيا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقي اوجه الطعن .



## جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشار / فوزى الملوك ، وراغب عبد الظاهر ، وفوزى  
أسعد ، وعبد الرحيم نافع .

(١٢٩)

### الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ القضائية

١ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • دفاع « الاخلال  
بحق الدفاع • مالا يوفره » • حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » •

طلب ضم قضية بقصد اثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمانت  
اليها المحكمة • عدم التزامها بأجابته •

٢ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « بوجه  
عام » • حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » •

حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى •  
واطراح ما يخالفها •

٣ - اهانة محكمة • جريمة « اركانها » • قذف • سب • قصد  
جنائي • اثبات « بوجه عام » •

تحقق جريمة المادة ١٢٣/٢ عقوبات متى كانت الأفعال أو العبارات  
تحمل معنى الاساءه أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة ولو لم  
تبلغ حد السب أو القذف •

تعتمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة • كفايته لتوافر القصد  
الجنائي في تلك الجريمة •

٤ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • دفاع « الاخلال  
بحق الدفاع • مالا يوفره » •

الدفع غير المنتج في الدعوى • اغفال تحقيقه أو الرد عليه • لاعيب •

٥ - اثبات « بوجه عام » « شهود » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » •  
مالايوفره •

للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود • اذا قبل المتهم أو المدافع  
عن ذلك صراحة أو ضمنا •

٦ - محكمة استئنافية « نظرها الدعوى والحكم فيها » • اجراءات  
« اجراءات محاكمة » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

عدم التزام محكمة ثانية درجة أن تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما  
لاجرائه • أو مافات محكمة اول درجة • اجراءه •

٧ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » • حكم « تسببيه • تسبیب  
غير معيب » •

النعي على الحكم بالاخلال بحق الدفاع • عدم قبوله • متى سككت المتهم  
عن المرافعة ولم يدع منعه من مباشرة حقه في الدفاع •

٨ - اجراءات • بطلان • تزوير « الادعاء بالتزوير » • اثبات « أوراق  
رسمية » • محضر الجلسة •

الأصل في الاجراءات الصحة • عدم جواز الادعاء بما يخالف ما أثبت  
عنها بمحضر الجلسة أو الحكم الا بالطعن بالتزوير •

٩ - تعويض • مسئولية مدنية « أركانها » • حكم « تسببيه •  
تسبیب غير معيب » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير التعويض » •

عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض •  
لاينال من سلامته • مادام قد بين أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر  
وعلاقة سببيه •

١٠ - مسئولية جنائية • أساس الإباحة وموانع العقاب « استعماك  
حق مقرر قانونا » • سب •

حكم المادة ٩١ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ • تطبيق  
لمبدأ عام • هو حرية الدفاع • بالقدر الذي استلزمه هذا الحق • تجاوز  
ذلك • تحقق المساواة •

١ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة النسبة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة - فضلا عن أن الحكم قد رد عليه بما يبرر اطراحه - هو طلب لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة ان هي اعرضت عنه والتفت عن اجابته ، وما يثيره الطاعن في شأنه انما ينحل في حقيقته الى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع •

٢ - لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائما مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق •

٣ - لا يشترط لتوفر جريمة الاهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات ان تكون الافعال والعبارات المستعملة مشتملة على قذف او اسناد امر معين ، بل يكفي ان تعمل معنى الاساءة أو المساس بالشعور أو النقص من الكرامة ، انه يكفي لتوافر القصد الجنائي فيها تعمد توجيه الفاظ تعمل بذاتها معنى الاهانة الى الموظف سواء اثناء تأدية الوظيفة او بسببها بنقض النظر عن الباعث على توجيهها •

٤ - اذا كان دفاع المتهم غير متيج في الدعوى فلا تريب على المحكمة ان هي لم تحققه أو اغفلت الرد عليه •

٥ - من المقرر انه يجوز للمحكمة الاستقناء عن سماع الشهود اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضميا •

٦ - الأصل ان محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق



وهي لاتجرى من التحقيقات الا ماترى لزوما لاجرائه ، ولاتلتزم بسماع الشهود الا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم •

٧ - من المقرر انه لا يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة فى الجنح الطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع مادام لايدعى ان المحكمة منعت من مباشرة حقه فى الدفاع •

٨ - المستفاد مما اثبت بمحاضر الجلسات أمام المحكمة بدرجتيها ان محاكمة الطاعن قد تمت بفرقة المداولة فى جلسات سرية ، ولما كان الأصل فى الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء فى محضر الجلسة أو فى الحكم الا بالطعن بالتزوير ، فانه لايقبل من الطاعن قوله بان محاكمته لم تجر فى جلسات سرية مادام لم يتخذ من جانبه اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بمحاضر الجلسات عن سرية المحاكمة •

٩ - من المقرر انه يكفى فى بيان وجه الضرر الموجب للتعويض ان يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الضار الذى حكم بالتعويض من أجله ، ولايقدر فى سلامته عدم بيان وجه الضرر الادبى والمسادى مادام قد اثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية الامر الذى يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض وذلك مما هو مقرر من أنه اذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل بانية ذلك على ما ثبت لها من ان المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند اليه ، فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به •

١٠ - من المقرر - اعمالا للمادة ٩١ من قانون المحاماه رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ - ان مناط عدم جواز مساءلة المحامى عما يدلى به فى مرافعته الكتابية

أو الشفوية ان يكون مأورده مما يستلزمه حق الدفاع ، وذلك لما هو مقرر من ان حق الدفاع من الحقوق المباحة فلا يسأل صاحبه الا اذا انحرف به واستعمله استعمالا غير مشروع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن بالاسباب الساتئة التي أوردها ان ماوجهه الى هيئة المحكمة المعتدى عليها هو الفاظ جارحه تحمل بذاتها معنى الاهانة لهيئة المحكمة وتخرج بالتالى عن مستلزمات حق الدفاع فان تعلله بان مايدر منه كان استعمالا مشروعا لحق الدفاع عن موكلة لا يكون سديدا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم النيا محافظتها : اهان بالقول اعضاء محكمة قضائية اثناء انعقاد الجلسة بان وجه اليهم العبارات المينة بالأوراق . وطلبت عقابه بالمادة ١٣٣/٢ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليهم مدنيا قبل المتهم ونقابة المحامين متضامين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . ومحكمة جنح بندر النيا قضت حضوريا عملا بمادة الانهام ( أولا ) فى الدعوى الجنائية بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاات لايقاف التنفيذ . ( ثانيا ) فى اندعوى المدنية : الزام المتهم أن يؤدي الى المدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وخمسة جنيهاات مقابل اتعاب المحاماه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة النيا الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بتقريم المتهم خمسين جنيها وتأييد الحكم فيما عدا ذلك .

فطنن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا •

من حيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون •

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان المحامى الطاعن بجريمة اهانة اعضاء محكمة قضائية بالقول اثناء انعقاد الجلسة ، فقد اخل بحقه فى الدفاع واعتراه البطلان والقصور فى التسيب فضلا عن الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون - ذلك بان المحكمة بدرجتها لم تستجب لما تمسك به من طلب ضم ملف جناية القتل ٤٤٤ سنة ١٩٧٧ . كلى النيا التى كان يتولى المرافعة فيها أمام الهيئة عند حدوث الواقعة ، وضم بيان بأرقام القضايا التى ترفع فيها الاستاذ . . . المحامى - حتى تاريخ وفاته أمام السيد رئيس تلك الهيئة وضم المحضرين ٦١ سنة ١٩٦٦ ، ٤٢ لسنة ١٩٧٧ حصر عام ، كما لم تستجب ايضا الى طلبه مناقشة شهود الواقعة وهم ( اعضاء الهيئة وكاتب الجلسة ) ولم تتح له المحكمة عند رفضها لتلك الطلبات فرصة المرافعة فى موضوع التهمة المسندة اليه ، ولم توفر له سرية المحاكمة طبقا للمادة ٩٧ من قانون المحاماه ، كذلك فقد دانه الحكم المطعون فيه بجريمة خطف ملف القضية التى لم ترد فى وصف التهمة ، كما لم يتضمن الوصف بيان الفاظ الاهانة وهو نقص لم يتداركه اى من الحكيم الابتدائى او الاستئنافى الذى ايدته ، هذا الى ان القاضى الذى اصدر الحكم الابتدائى من ابناء النيا ومتوطن بها شأنه فى ذلك شأن السيد رئيس الهيئة المعتدى عليها وكلاهما ينطبق عليه سليات توطين رجال القضاء التى تحدث عنها الطاعن فى المقالين اللذين نشرهما بالصحف فى نقد سياسة وزارة العدل



في تحديد مقر عمل رجال القضاء في مواطنهم وفي نقد اندماج القاضي في مجتمعه ، كذلك فقد اعطى الحكم الابتدائي تاريخ اليوم التالي للجلسة المحددة للنطق به واعطى الحكم الاستئنافي المظنون فيه تاريخ اليوم السابق نلى يوم الجلسة المحددة لصدوره ، وخلا كلاهما من التعرض لدفاع الطاعن ولم يعرضاً عند بيان صورة الواقعة لما اعترى اقوال شهود الاثبات من تناقض في هذا الشأن ، كما تناقضت اسباب الحكم المظنون فيه مع أسباب الحكم الابتدائي الذي ايدى فيما يتعلق بما اسند الحكم الابتدائي الى الطاعن من اختطافه ملف الجناية والالقاء به تجاه منصة الهيئة ، وخلت اسباب الفصل في الدعوى المدنية من تحديد اركان المسؤولية التقصيرية التي اجيب على اساس توافرها طلب التعويض ، كذلك فقد اعتبر الحكم المظنون فيه الواقعة المسندة الى الطاعن - وهي مجرد مألوف في الراى أمام المحاكم - جريمة اهانة معاقبا عليها واعتبر مايدر منه اشارة الى الافراج عن المتهمين في القضايا التي كان يترافع فيها الاستاذ ..... المحامي امام الهيئة المجنى عليها طعنا في ذمة المحكمة حال انه لم يقصد بها الا التذكير بما درجت عليه من تقدير مختلف في الحبس والافراج ، واعتبر الحكم ماصدر منه - وهو يندرج ضمن حق الدفاع المكفول للمحامي طبقا للمادة ٩١ من قانون المحاماة - جريمة اهانة ، واعتد في الادعاء المدني المقام من الهيئة المجنى عليها بتوكيل اعضاء تلك الهيئة لاثنين من المحامين ممن يترافعون أمامها رغم بطلان تلك الوكالة ، كما اخذ ايضا بعقد الوكالة الصادر منهم للاستاذ ..... المحامي على صوريته ، ولم يقض باعتبارهم تاركين للدعوى المدنية مع ثبوت تخلفهم عن حضور جلستي ١٩٧٧/٣/٥ ، ١٩٧٧/٤/٣٠ ، وفي كل ذلك مايعيب الحكم بما يوجب نقضه والاحالة .

وحيث ان البين من مدونات الحكم الابتدائي الذي اخذ الحكم المظنون فيه باسبابه فيما يتعلق بثبوت التهمة انه رفض طلب خصم الجناية ٤٤٤ لسنة ١٩٦٧ كلى المنيا لان الطاعن لم يهدف من ذلك الا الى اطلاع المحكمة على

عبارات أعرب فيها عن احترامه للهيئة الممتدى عليها ، لما كان ذلك ، ولكن قضاة هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة التشبه في أدلة التبت التي اطمأنت اليها المحكمة - فضلا عن أن الحكم قد رد عليه بما يبرر اطراحه - هو طلب لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة ان هي اعرضت عنه والتفت عن اجابته ، وما يثيره الطاعن في شأنه انما ينحل في حقيقته الى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكانت صورة الواقعة كما استخلصها الحكم المطعون فيه ان الطاعن اقتحم غرفة المداولة على هيئة المحكمة بعد ان اصدرت قرارها باستمرار حبس المتهم الذي ترفع عنه ملتصا اخلاء سبيله في الجناية ٥٨٩٦ سنة ١٩٧٦ أبو قرقاص ، والقي بملف القضية تجاه المنصة التي يجلس اليها اعضاء المحكمة فتبعثت أوراقها ، ووجه اليها عبارات ندد فيها بالقرار الذي اصدرته باستمرار حبس المتهم ووصفه بمجافاة العدالة كما أعرب عن اعتزاه الكف عن المرافعة أمام الهيئة في قضايا أخرى لانها لم تعد تصدر قرارات بالافراج عن المتهمين المحبوسين بعد وفاة الاستاذ . . . المحامي وانه يزعم التقدم بشكوى في هذا الشأن الى وزير العدل ، ولما كانت كل من جزئيات هذه الواقعة بما فيها التديد بقران المحكمة باستمرار حبس المتهم ووصفها بالبعد عن العدالة تتوافر به جميع العناصر المكونة لجريمة الاهانة التي دين الطاعن بها فانه لا يعبى الحكم عدم استجابته الى طلب ضم كشوف القضايا التي حضر فيها المرحوم الاستاذ . . . . . المحامي امام الهيئة المجنى عليها تحقيقا لوجهة نظر الطاعن في القرارات الصادرة لصالح هذا المحامي ، وذلك لما هو مقرر من انه اذا كان دفاع المتهم غير متبع في الدعوى فلا تريب على المحكمة ان هي لم تحققه او اغفلت الرد عليه اما عن طلب الطاعن ضم الشكويين رقمي ٦١ سنة ١٩٦٦ ، ٤٢ سنة ١٩٧٧ حصر عام فان الين من محاضر الجلسات انه لم يوضح سبب هذا الطلب ومرماه منه ومن ثم فانه يقدو طلبا مجهلا لا تريب على المحكمة

ان هي سكنت عنه ايرادا له وردا عليه مادامت قد اطمأنت الى ماوردته من أدلة الثبوت في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يتمسك بجلسة المرافعة الأخيرة ( ١٩٧٨/٤/٣ ) بطلب سماع الشهود ضمن طلباته الختامية المبدأة بتلك الجلسة ، وكان من المقرر انه يجوز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى ان يكون القبول صريحا أو ضميا ، وكذا الأصل ان محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لاتجربى من التحقيقات الا ماترى لزوما لاجرائه ، ولاتلتزم بسماع الشهود الا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم ، فاذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد متازلا عن حقه بسكونه عن التمسك بهذا الطلب امام محكمة اول درجة ، فان منعا على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لعدم سماع اعضاء هيئة المحكمة المقضى عليها وسكرتير الجلسة يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لاينبنى على سكوت المتهم عن المرافعة في الجنب الطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع مادام لايدعى ان المحكمة منعه من مباشرة حقه في الدفاع ، فان ماينعاه الطاعن على الحكم من انه لم يبد دفاعه في موضوع التهمة لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان المستفاد مما اثبت بمحاضر الجلسات امام المحكمة بدرجتها ان محاكمة الطاعن قد تمت بفرقة المداولة في جلسات سرية ، ولما كان الاصل في الاجراءات الصيحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء في محضر الجلسة أو في الحكم الا بالطعن بالتزوير ، فانه لايقبل من الطاعن قوله بأن محاكمته لم تجر في جلسات سرية مادام لم يتخذ من جانب اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بمحاضر الجلسات عن سرية المحاكمة ، ويكون منعا على الحكم في هذا الشأن غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على قوله بان المتهم تلفظ بالفاظ تحط من كرامة هيئة المحكمة اذ انها تمس ضميرها في القرارات التي تصدرها وهي تشير دون لبس أو غموض الى ان القرارات كانت تصدر مجاملة للمرحوم



... المحامي دون غيره وهي الفاظ واضحة الدلالة على وقوع الاهانة بالقول ، بل ان المتهم قد افصح صراحة امام النيابة بما ذهب اليه من حوار دار بينه وبين السيد رئيس الدائرة ينسب عن اعترافه بوقوع قول الاهانة منه ويانه يحق له ان يجادل المحكمة في قرار اصدارته وبالفاظ تجرح كرامتها وتحط من عملها وتشكك في ذمتها وعلى ذلك فالاتهام قائم على سند صحيح من القانون محمول على دليل تلمس الى المحكمة ، ولا شك ان دفاع المتهم الوارد في مذكرته هو محاولة يائسة في محاولة تفسير مادلي به من الفاظ وانه ما قصد اهانة المحكمة ذلك ان المحكمة لا تبحث عن الباعث الذي دفع المتهم الى التفوه بها لان الباعث ليس ركنا في الجريمة ، ولا شك ان المتهم وهو محام ملم بالقانون ويزن كل ما يتفوه به على دراية كافية بعمل القضاء ونزاهته ويعلم الضمانات التي كفلها القانون للمتقاضين والمحامين والطرق العديدة التي رسمها حماية لهم فما كان له ان يجرح كرامة المحكمة بالفاظ مهينة ، . ولما كان يبين من اسباب هذا الحكم انه انما دان الطاعن بجريمة اهانة اعضاء محكمة قضائية بتوجيه عبارات جارحة اليها فلا يعيه ما اورده في بيان الواقعة من اقتحام الطاعن غرفة المداولة والقاء ملف الدعوى تجاههم اد لا يعد ذلك اسناد فعل الى المتهم لم ترفع به الدعوى ولكنه مجرد سرد لتفاصيل الواقعة ومجريات احداثها كما استبانت للمحكمة صورتها الصحيحة اخذا من كافة الظروف والادلة التي طرحت بالجلسة ودارت على اساسها المرافعة ، وهي من بعد لم تسائل الطاعن الا عن جريمة الاهانة بالقول التي رفعت بها الدعوى ويكون نعي الطاعن على الحكم بانه دانه عن جريمة لم ترفع بها الدعوى غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مظالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها ان الطاعن لم يأخذ على قرار النيابة باسناد الاتهام اليه خلوه من بيان الفاظ الاهانة وكان هذا القرار سابقا على المحاكمة فانه لا يقبل من الطاعن اثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، ولكن لا يشترط لتوفر جريمة الاهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات ان تكون الافعال والعبارات المستعملة

مشملة على قذف أو اسناد أمر معين ، بل يكفي ان تحمل معنى الاسماء أو المساس بالشعور أو النقص من الكرامة ، وانه يكفي لتوافر القصد الجنائي فيها تعد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة الى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها يفرض النظر عن الباعث على توجيهها ، ولما كانت العبارات التي اثبت الحكم صدورها من الطاعن للمحكمة الممتدى عليها اثناء انعقادها بالجلسة تفيد بذاتها قصد الاهانة ، فان مايتناه الطاعن على الحكم من خلوه من الفاظ الاهانة ، وانه لم يقصد بتوجيهها اهانة المحكمة لا يكون له اساس . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتخذ مما أوردته في أسباب الطعن عن عمل القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بدائرة محكمة المبدأ وهو من أبناء تلك المحافظة ، ومما اسماه اندماج القاضي في مجتمعه ، سببا لردده ، وكانت حالات عدم صلاحية القضاء قد وردت في المواد ١٤٦ قانون المرافعات و٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ٧٥ من قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وليس من بينها عمل القاضي بمحكمة تقع في موطنه أو اندماجه في مجتمعه فان معنى الطاعن بطلان الحكم المطعون فيه المحمول على هذا السبب لا يكون صائبا . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من محاضر الجلسات وديباجتي الحكيمين الابتدائي والاستئنافي المطعون عليه انه تجدد للنطق بأولهما جلسة ١٩٧٨/٥/٨ ثم تأجل النطق به لجلسة ١٩٧٨/٥/١٥ التي صدر بها ، وان ثانيهما صدر بجلسة ١٩٧٩/١/٣١ المحددة لاصداره ، فيكون النفي عن الحكيمين بعدم مطابقة تاريخي اصدارها للجلستين المحددتين لذلك قائما على غير أساس صحيح . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية الدفاع الذي يقول ان الحكم اغفل التمرض له حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة فان مايشير به عن هذا الاغفال لا يكون مقبولا . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما

يؤدي إليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائقا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق ولها كامل الحرية في ان تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة من أى دليل تطمئن إليه طالما ان لهذا الدليل مأخذ الصحيح في الأوراق وان تحصل أقوال الشهود وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصل لا تحرف الشهادة عن مضمونها ، بل ان تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم بفرض حصونه لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائقا لاتناقض فيه . لما كان ذلك ، وكان النعى على الحكم بأنه لم يوضح - في بيانه لصورة الواقعة كما اعتقته المحكمة - تناقضات الشهود الذين عول على أقوالهم لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - انه متى أورد الحكم الاستئنافي أسباب جديدة لقضائه ، وقرر في الوقت ذاته انه يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي كأسباب مكملة له - كما هو الحال في الدعوى المسائلة - فان ذلك مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتناقض مع أسبابه الجديدة ، واذ كان مأورده الحكم المطعون فيه من توجيه الطاعن الى هيئة المحكمة عبارات مهينة وجارحة تمس نزاهتها وعدالتها مفاده عدم أخذه بما جاء بأسباب الحكم الابتدائي بخلاف ذلك ، ومن فان ما يعيب الطاعن على أسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لا يصادف محلا في الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى المدنية على ان كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض عملا بملادة ١٦٣ مرافعات وان تحديد التعويض خاضع لتقدير المحكمة ويشمل الضررين الادبي والمادي مما عملا بالمادتين ٢٢٢، ٢٢١ من القانون المدني ، وان المتهم قد ارتكب خطأ مماثلا في ثبوت التهمة قبله ، وانه قد ترتب عليه ضرر أدبي لحق المدعين بالحق المدني وان التعويض المؤقت المطلوب قائم عم أساس صحيح وانتهى الحكم المطعون فيه الى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به في الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يكفي في بيان وجه الضرر الموجب



للتعويض ان يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الضار الذى حكم بالتعويض من اجله، ولا يقدح فى سلامته عدم بيان وجه الضرر الادبى والمادى مادام قد اثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الاحاطة باركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية الامر الذى يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض وذلك لما هو مقرر من أنه لما كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطالب به بانية ذلك على مائت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند اليه ، فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به ، ويكون معنى الطاعن على الحكم بالقصور لعدم بيان أركان المسؤولية التفصيلية غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان من المقرر - اعمالا للمادة ٩١ من قانون المحاماه رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ - ان مناط عدم جواز مساءلة المحامى عما يدلى به فى مرافقته الكتابية أو الشفوية ان يكون ماأورده مما يستلزمه حق الدفاع ، وذلك لما هو مقرر من ان حق الدفاع من الحقوق المباحة فلا يسأل صاحبه الا اذا انحرف واستعمله استعمالا غير مشروع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت فى حق الطاعن بالاسباب الساتفة التى أوردها ان ماوجهه الى هيئة المحكمة المعتدى عليها هو الفاظ جارحة تحمل بذاتها معنى الاهانة لهيئة المحكمة وتخرج بالتالى عن مستلزمات حق الدفاع فان تعلله بان مايدر منه كان استعمالا مشروعاً لحق الدفاع عن موكله لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه - اخذا بما لاتعارض فيه مع اسبابه - قد عرض لما اتاره الطاعن من بطلان حضور المحامين اللذين تابا عن المدعين بالحق المدنى فى مباشرة دعواهم المدنية تأسيسا على ان الهيئة المعتدى عليها تنظر القضايا التى يترافعان فيها عن وكلاهما وان التوكيل الصادر من اعضائها لهما ينطوى على مخالفة للقانون ، وقد اطرح الحكم هذا الدفاع بان الثابت من أوراق الدعوى ان المدعين بالحق المدنى قد وكلوا الاستاذ . . . . . المحامى فى حضور عنهم

فى الدعوى المدنية التى أقاموها بطلب تعويض مؤقت عن الضرر الذى حاق بهم من الجريمة واجازوا له ينيب عنه من يشاء من المحامين وانه عهد الى كل من الاستاذين ... و ... المحامين بالحضور عنه فى الدعوى ، وان ذلك تم فى نطاق ماتخوله المادة ٩٠ من قانون المحاماة التى تجيز للمحامى سواء أكان خصما أصلا أو وكىلا فى دعوى ان ينيب عنه فى الحضور أو المرافعة أو أى اجراء من اجراءات التقضى محاميا آخر تحت مسئوليته ، وخلص الحكم الى ان دفاع المتهم بطلان تلك الوكالة لايقوم على سند من قانون ، ولما كان مأورده الحكم صائبا وكافيا لاطراح دفاع الطاعن بطلان عقد الوكالة اذ ليس ثمة من قيد فى القانون على حرية القاضى فى ان يتخير المحامى الذى يمثل فى دعوى أمام القضاء ، فان نعى الطاعن على الحكم بخطئه فى القانون لعدم ابطال عقد الوكالة يكون بعيدا عن محجة الصواب . لما كان ذلك ، وكان الين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها ان الطاعن لم يدفع بصورية عقد الوكالة الصادر من المدعين بالحق المدنى الى الاستاذ ... المحامى فليس له من من بعد ان يبدى هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يحتاجه من تحقيق موضوعى يخرج عن ولايتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية ان المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا لدعواه المدنية اذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط ان يكون قد اعلن لشخصه ، والحكمة من اشتراط الاعلان لشخص المدعى هو التحقق من علمه اليقنى بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ، وكان الثابت من مدونات الحكم المعلومون فيه ان المجنى عليهم وهم اعضاء هيئة المحكمة المتدى عليها ادعوا مدنيا عند قيام النيابة العامة باجراء التحقيق فى الدعوى وقبلوا فى التحقيق بهذه الصفة ومن ثم فاحالة الدعوى الجنائية الى المحكمة تشمل الدعوى المدنية تطبيقا للمادة ٢٥١/٣ من قانون الاجراءات الجنائية ويتعين اعلانهم بالجلسة التى تحدت لنظر الدعويين ولا يصح فى القانون اعتبارهم تاركين لدعواهم المدنية مالم يعلنوا لاشخاصهم . لما كان ذلك ، وكان الثابت

من محاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة ان المدعين بالحق المدني تخلفوا عن حضور جلستي ١٩٧٧/٣/٢٦ ، ١٩٧٧/٤/٣٠ واذ تأجلت الدعوى لجلسة ١٩٧٧/٦/١١ لاعلانهم لانشخاصهم فقد حضروا . ولما كان الطاعن لا يزعم في أسباب طعنه بانهم اعلنوا قبل تلك الجلسة لانشخاصهم كما يبين من محاضر الجلسات أنه لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بحصول مثل هذا الاعلان ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى في موضوع الدعوى المدنية بالتعويض المؤقت المطلوب للمدعين بالحق المدني يكون صائباً ويكون منعى الطاعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون اذ لم يقضى باعتبارهم تاركين لدعواهم المدنية غير شديد . لما كان ماتقدم ، فان الطعن برمته يكون قائماً على غير أساس متعين الرفض موضوعاً مع مصادرة الكفالة عملاً بنص المادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ .



## جريدة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد ممدوح سالم ومحمود سامى البارودى .

(١٣٠)

### الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٥١ القضائية

محكمة الموضوع « حقا في تعديل وصف التهمة » • وصف التهمة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • استئناف « نظره والحكم فيه » • نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها » •

حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة • شرطه • وحدة ؟  
جناية الغش في عقود التوريد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٦ مكررا ج عقوبات قوامها : توافر قصد التعاقد على الاخلال بعقد من الصور التي بينها المادة • أو ارتكابه أى غش في تنفيذه • وأن يكون التعاقد مع إحدى الجهات المنصوص عليها فيها •

تعديل المحكمة للتهمة المرفوعة بها الدعوى من النيابة العامة • من جريمة بيع وعرض للبيع أغذية مغشوشة المنصوص عليها في المواد ١/٢ • ٧ ، ٨ ، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الى جريمة الغش المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا ج عقوبات • تعديل في التهمة ذاتها • وجوب اجرائه اثناء المحاكمة ومراعاة الضمانات المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ اجراءات • مخالفة ذلك • اخلال بحق الدفاع • لا ترفع معاقبة المتهم بعقوبة جريمة بيع أغذية مغشوشة • وفقا لنصوص القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل • علة ذلك ؟

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن لمحكمة الموضوع ألا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع

المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف  
القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى ، الا أنه اذا تعدى  
الأمر مجرد تعديل الوصف الى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية  
التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني والاستماتة في ذلك بعناصر أخرى  
نضاف الى تلك التي أقيمت بها الدعوى ، فإن هذا التغير يقتضى من المحكمة  
أن تلتزم في هذا الصدد بمراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨  
من قانون الاجراءات الجنائية بما توجبه من تنبيه المتهم الى التغير في التهمة ومنحه  
اجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك ، وبشرط الا يترتب على ذلك اساءة لمركز  
المتهم اذا كان هو المستأنف وحده . لما كان ذلك وكان اليين من مدونات الحكم  
المطعون فيه أن المحكمة أسندت الى الطاعن مقارفته الغش وعاقبته بالمادة ١١٦  
مكررا ج من قانون العقوبات وكانت جناية الغش في عقد التوريد التي نصت  
عليها الفقرة الاولى من هذه المادة هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توفر القصد  
الجنائي باتجاه ارادة المتعاقد الى الاخلال بعقد من العقود التي رددتها الفقرة المذكورة  
أو ارتكب أى غش في تنفيذه ، وأن يكون التعاقد مع احدى الجهات المينة في المادة  
١١٦ مكررا ج سالفه الذكر ، فإن هذا الذي أجرته المحكمة لا يعد تعديلا في وصف  
التهمة ، وانما هو تعديل في التهمة ذاتها ، لا تملك المحكمة اجراءه الا في اثناء  
المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، مما كان يقتضى لفت نظر الدفاع ومنحه  
اجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك منعا للافتئات على الضمانات القانونية التي  
تكفل له حقه في الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا لامبتورا ولا شكليا أمام  
سلطة القضاء بعد أن يكون قد أحيط بالتهمة علما وصار على بينه من أمره  
فيها ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل أخل بحق  
الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى  
بحث الوجه الثاني من وجهي الطعن ، ولا وجه للقول ان العقوبة التي أوقعها  
الحكم الابتدائي على الطاعن هي المقررة لجنحة بيع جبن مغشوش مع العلم  
بذلك وفقا لنصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين - ٥٥٢  
لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ أخذا بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين

الأخيرين التي افترض بها التسارع العلم بالغش في حق المشتغل بالتجارة مالم يثبت حسن نيته ذلك أن مدونات الحكم المطعون فيه الذي انشأ لنفسه أسبابا جديدة قد خلت البتة مما يفيد توافر هذا الشرط في حق الطاعن كما خلت من أية إحالة الى أسباب الحكم الابتدائي في هذا الشأن .

## الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه : باع وعرض للبيع شيئا من المواد الغذائية المغشوشة مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - المعدل ومواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جنح قسم الوايلي الجزئية قضت غاييا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع النفل والمصادرة وكفالة عشرة جنيهات لايقاف التنفيذ - . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيايى المعارض فيه . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
 فطن الاستاذ / ..... المحامى بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

ومن حيث ان مبنى الطعن الاخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب ومخالفة القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة الغش المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا ج من قانون العقوبات وهي جريمة قوامها فعل غير الذي رفعت النيابة العامة به الدعوى والذي قصر الطاعن دفاعه عليه مما كان يقتضى تنبيه الدفاع اليه ، هذا الى أن دفاعه في جريمة بيع مواد



غذائية مغشوشة مع علمه بذلك التي أقامت النيابة العامة الدعوى بها عليه ، قام على أنه لم يرتكب فعل الغش ولم يعلم به لأن عينة الجبن أخذت من صفائح مغلقة عليها علامة المنتج وأنه لم يمكن في مقدوره أن يعلم بوجود ميكروبات بها إلا بالتحليل ، ودلل على حسن نيته بقرائن عديدة مساقها ومستندات قدمها لمحكمة الدرجة الثانية إلا أنها لم تقسط دفاعه حقه واطرحته في عبارة مجملة لاتصلح ردا مع أنه دفاع جوهري يقوم على إثبات حسن النية والارشاد عن مصدر المواد التي وردها وهو ما يتطلبه القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ - الذي طلبت النيابة العامة تطبيقه - لنفي مسئولية الجنائية .

ومن حيث ان النيابة العامة أقامت الدعوى على الطاعن بوصف أنه باع وعرض للبيع شيئا من المواد الغذائية المغشوشة مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ فداته محكمة أول درجة على هذا الأساس وعاقبته بالسجن ثلاثة أشهر مع الشغل واذ استأنف فقد قضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي وبين من أسباب قضائها أنها بعد أن اطرحت دفاع الطاعن أنه لم يكن يعلم بالغش استوردت إلى القول « واذ كفى ذلك وكانت المحكمة لانطمين إلى دفاع المتهم ومن ثم فإن جريمه الغش تكون ثابتة في حقه الأمر الذي ينطبق عليه نص المادة ١١٦ بجمكرر من قانون العقوبات إلا أنه لما كان المتهم لا يضار من استئنافه لذلك فإنه يكون من المتعين تأييد الحكم المستأنف ، . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن لمحكمة الموضوع الا تقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى ، الا أنه اذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنيتها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى

تضاف الى تلك التي أقيمت بها الدعوى ، فان هذا التغير يقتضى من المحكمة ان تلتزم فى هذا الصدد بمراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية بما توجه من تبيہ المتهم الى التغير فى التهمة ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك ، ويشترط ألا يترتب على ذلك اساءة لمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده . لما كان ذلك وكان اليق من مدونات احكم المطعون فيه أن المحكمة أسندت الى الطاعن مقارفته الغش وعاقبته بالمادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات ، وكانت جنابة الغش فى عقد التوريد التي نصت عليها الفقرة الاولى من هذه المادة هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائي باتجاه ارادة التعاقد الى الاخلال بعقد من العقود التي رددتها الفقرة المذكورة أو ارتكبي أى غش فى تنفيذه ، وأن يكون التعاقد مع احدى الجهات المينة فى المادة ١١٦ مكررا بـ مسالفة الذكر ، فان هذا الذى أجرته المحكمة لا يعد تعديلا فى وصف التهمة ، وانما هو تعديل فى التهمة ذاتها ، لان ملك المحكمة اجراءه الا فى اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى ، مما كان يقتضى لفت نظر الدفاع ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك منا للافتات على الضمانات القانونية التي تكفل له حقه فى الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا لامبتورا ولا شكليا أمام سلطة القضاء بعد ان يكون قد أحيط بالتهمة علما وصار على بينه من أمره فيها ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل أخل بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث الوجه الثانى من وجهى الطعن ، ولا وجه للقول ان العقوبة التي أوقعها الحكم الابتدائي على الطاعن هي المقررة لجنحة بيع جبن مغشوش مع العلم بذلك وفقا لنصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الممدل بالقانونين ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ أخذا بالقرينة القانونية المتصوص عليها بالقانونين الأخيرين التي افترض بها الشارع العلم بالغش فى حق المشتغل بالتجارة مالم يثبت حسن نيته ذلك أن مدونات الحكم المطعون فيه الذى اتشأ لنفسه أسبابا جديدة قد خلت البتة مما يفيد توافر هذا الشروط فى حق الطاعن كما خلت من أية احالة الى اسباب الحكم الابتدائي فى هذا الشأن .

## جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور ، وعبد العزيز عبد  
العاظم ، ويحيى العموري ، ومحمد خاطر .

(١٣١)

### الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥١ القضائية

١ - قانون « تطبيقه » • جريمة « اركانها » • بناء •  
أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ • عدم انطباقها على واقعة بناء الدور  
الأول العلوى • علة ذلك ؟

٢ - قانون « تطبيقه » • عقوبة « تطبيقها » • عقوبة الجرائم المرتبطة •  
ارتباط • نقض « الصفة والمصلحة في الطعن » •

بناء الدور الأول العلوى على أرض لم يصدر مرسوم بالموافقة على تقسيمها  
واقامة ذات البناء بدون ترخيص • الحكم بالادانة وتوقيع عقوبة واحدة عنهما  
تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية • انتفاء المصلحة في النعى على  
الحكم بشأن الجريمة الأولى •

٣ - بناء • عقوبة « تطبيقها » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •  
نقض « أسباب الطعن • مايقبل منها » •

اقامة بناء بدون ترخيص • عقوبتها : الغرامة وسداد ضعف الرسوم  
المستحقة عن الترخيص • المادة ٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ •  
معاينة المطعون ضده بعقوبة سداد رسم النظر • خطأ في تطبيق  
القانون •

٤ - محكمة النقض « سلطتها » •

متى يكون لمحكمة النقض أن تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ؟

المادة ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ • مثال •



١ - من المقرر ان أحكام القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء لا تنطبق على واقعة بناء الدور الاول العلوى ، لان القانون المذكور مقصور بالنسبة للمباني على تلك التى تقام على الارض ومن ثم فهو رهن بأقامة الطابق الارضى ولا شأن له بالطوابق التالية غير المتصلة بها .

٢ - لما كُنَّ صحيحا ما ذهبت اليه الطاعة ان الفعل موضوع التهمة الاول - اقامة بناء بالدور الاول - العلوى - فعل غير مؤثم بحكم القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ سالف الذكر بما كان يقتضى تبرئته المظنون ضده من هذه التهمة الا انه لما كان ذلك الفعل ذاته يكون من جهة اخرى جريمة اقامة بناء بغير ترخيص - وهى موضوع التهمة الثانية الموجهة للمظنون ضده - والمعاقب عليها بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ وكان الحكم المظنون فيه قد قضى ازاء هذا الارتباط القائم بين التهمتين سلفتى الذكر بعقوبة واحد عنهما وهى المقررة بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ - وذلك باعتبارها العقوبة الاشد عملا بالمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات . فانه لا تكون بذلك ثمة مصلحة للطاعة فى النemy على الحكم بالادانة فى الجريمة المرتبطة طالما كانت العقوبة المقضى بها فى حدود العقوبة المقررة للجريمة الاخرى والتى لا مطن عليها بما يضحى معه هذا الوجه من النemy غير مقبول .

٣ - لما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ المطبقة على التهمة الثانية وهى اقامة بناء بغير ترخيص - قد نصت على انه « كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذه له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها ويوجب الحكم فيها فضلا عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الاعمال المخالفة فيما لم يصدر بشأنه قرار من اللجنة المحلية كما يجب الحكم بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص فى الاحوال التى يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالاعمال بدون ترخيص مما مؤداه ان القانون قد فرض عن تهمة اقامة بناء بدون ترخيص عقوبة الغرامة

وسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه - اذ قضى بمعاينة المطعون ضده عن هذه التهمة - بمقتوبة سداد رسم النظر يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

٤ - من المقرر وعلى ما قضى به الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ - في شأن اجراءات الطعن أمام محكمة النقض - انه اذا كان الطعن مقبولا ومبينا على مخالفة القانون او على خطأ في تطبيقه او في تأويله فان المحكمة تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون مما مقتضاه تصحيح الحكم المطعون فيه على حاله دون نقضه - وذلك بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة سداد رسم النظر وتأيدته فيما عدا ذلك .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٧ من مايو سنة ١٩٧٧ بدائرة مركز ١٠٠ - أقام بناء على أرض زراعية قبل صدور مرسوم بالموافقة على تقسيمها ٢ - اقام بناء قبل الحصول على ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابة بمواد القانونين ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والقران الوزاري رقم ٦٦١ لسنة ١٩٦٢ . ومحكمة دير مواس الجزئية قضت بحضورها اعتباريا عن التهمتين بتغريم المتهم . المطعون ضده - عشرين جنيها واداء رسم النظر و ضعف رسم الترخيص وتقديم الرسومات الهندسية خلال شهر من تاريخ الحكم . فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة المنيا الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن عن تهمة البناء على أرض زراعية غير مقسمة وقبل صدور مرسوم بالموافقة على تقسيمها قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك ان البناء موضوع التهمة أقيم بالدور الأول العلوي وليس بأرض زراعية ومن ثم تكون التهمة غير قائمة بالأوراق بما كان يقتضى تبرئة المتهم منها ، هذا فضلاً عن أن ماقتضى به الحكم - عن التهمة الثانية المسندة الى المطعون ضده وهى اقامة البناء بدون ترخيص - من الزامه بمسداد رسم النظر لا يدخل ضمن العقوبات المنصوص عليها بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ الواجبة التطبيق على الواقعة محل التهمة الثانية . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه وتصحيحه .

وحيث انه لما كان المقرر ان أحكام القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الاراضى المدة للبناء لا تنطبق على واقعة بناء الدور الأول العلوي ، لان القانون المذكور مقصور بالنسبة للمباني على تلك التى تقام على الارض ومن ثم فهو رهن باقامة الطابق الأرضي ولا شأن له بالطوابق التالية غير المتصلة بها ، لما كان ذلك ، وكان صحيحاً ماذهبت اليه الطاعنة ان الفعل موضوع التهمة الاولى - اقامة بناء بالدور الاول - العلوي - فعل غير مؤثم بحكم القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ سالف الذكر بما كان يقتضى تبرئة المطعون ضده عن هذه التهمة الا انه لما كان ذلك الفعل ذاته يكون من جهة اخرى جريمة اقامة بناء بغير ترخيص - وهى موضوع التهمة الثانية الموجهة للمطعون ضده - والمطاب عليها بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ازاء هذا الارتباط القائم بين التهمتين سالفتي الذكر بعقوبة واحدة منهما وهى المقررة بالمادة ٢٢ من القانون ١٠٦ سنة ١٩٧٦ - وذلك باعتبارها العقوبة الأشد عملاً بالمادة ٣٢/١ من قانون العقوبات . فانه لا تكون بذلك ثمة مصلحة للطاعنة فى التمسك على الحكم بالادانة فى الجريمة المرتبطة طالما كانت



العقوبة المقررة بها في حدود العقوبة المقررة للجريمة الأخرى والتي لا مطعن عليها بما يضحى معه هذا الوجه من النى غير مقبول ، لما كان مآتقدم ، وكانت المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ المطبقة على التهمة الثانية وهى إقامة بناء بغير ترخيص - قد نصت على انه كل مخالفة لاحكام هذا القانون او القرارات المنفذه له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على عشرين جنيهاً ويجب الحكم فيها فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الاعمال المخالفة فيما لم يصدر بشأنه قرار من اللجنة المحلية كما يجب الحكم بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص فى الاحوال التى يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالاعمال بدون ترخيص مما مؤداه ان القانون قد فرض عن تهمة إقامة بناء بدون ترخيص عقوبة الغرامة وسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص ومن ثم فان الحكم المطعون فيه - اذ قضى بمعاينة المطعون ضده عن هذه التهمة - بعقوبة سداد رسم النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر وعلى مآتقضى به الفقرة الاول من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن إجراءات الطعن أمام محكمة النقض - انه اذا كان الطعن مقبولا ومبنيًا على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله فان المحكمة تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون مما مقتضاه تصحيح الحكم المطعون فيه على حالة دون نقضه - وذلك بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة سداد رسم النظر وتأيدته فيما عدا ذلك .

## جلسة ٢٧ من أكتوبر ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / فوزى الملوك ، وراغب عبد الظاهر ،  
وفوزى أسعد ، وحسن غلاب .

( ١٣٢ )

### الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ١ هـ القضائية

- ١ - نقض « التقرير به » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .
  - التقرير بالطعن بالنقض . ماهيته ؟
  - التوقيع عليه من المقرر . غير لازم .
- ٢ - نيابة عامة . نقض « المصلحة في الطعن والصفة فيه » « أسباب الطعن » « ما لا يقبل منها » . طعن « الصفة في الطعن »
  - للنياحة العامة الطعن في الحكم . ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه .
  - أساس ذلك ؟
- ٣ - ارتباط . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير قيام الارتباط » .
  - نقض « حالات الطعن » . الخطأ في التطبيق » . « نظره والحكم فيه » . عقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة » .
  - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟
  - إيراد الحكم وقائع الدعوى بما لا يتفق قانونا مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط بين الجرائم . خطأ قانوني . وجوب تصحيحه .
- ٤ - نقض « حالات الطعن » . الخطأ في تطبيق « نظره والحكم فيه » .
  - محكمة النقض « سلطتها » . ارتباط . عقوبة « سرقة » . سلاح » .
  - الخطأ الذي لا يخضع لأي تقدير موضوعي . يوجب نقض الحكم وتصحيحه وفق القانون .

١- من حيث ان تقرير الطعن بالنقض المحرر بالسجل الخاص والموقع من الكاتب المختص وان تضمن اسم رئيس النيابة المختص دون توقيع الا ان الطعن يعتبر قائما قانونا • اذ يترتب على مجرد التقرير به، دخوله في حوزة المحكمة واتصالها به بصرف النظر عن عدم التوقيع عليه من المقرر ، ذلك ان القانون لم يشترط في التقرير بالطعن بالنقض - بوصفه عملا اجرائيا - سوى ائصال للطاعن صاحب الصفة في الطعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي رسمه المشرع وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في خلال الاجل المحدد بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض •

٢- من المقرر ان النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يمثايتها تمثل الصالح العام وتسمى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة ان تطعن في الاحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه •

٣- لما كان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم المسندة الى المتهم قد وقعت لغرض واحد وارتبطت ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة • وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على انه وان كان الأصل ان تقدير قيام الارتباط في الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لاتفق قانونا مع انتهى اليه من عدم الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فان ذلك يكون من قبيل الاخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح •



٤ - لما كان الخطأ الذي ابتى عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعي مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة استناد الاتهام ماديا الى المظنون ضده فانه يتعين نقض الحكم المظنون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه في يوم ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ بدائرة مركز قوة محافظة كفر الشيخ : ( أولا ) احرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن ( فرد ) . ( ثانيا ) احرز ذخائر « طلقتين » مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بحيازته أو احرازه . ( ثالثا ) شرع في سرقة محتويات الجمعية التعاونية الاستهلاكية لقوة « فرع المنسوجات » حالة كونه يحمل سلاحا « فرد خرطوش وأجنة » وقد أوقفت الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبسا بها . وطلبت من مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ و١/٢٦ و١/٣٥ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ و ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والجدول رقم ٢ الملحق بالقانون الاول والجنة المعاقب عليها بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٦ مكررا ثالثا و ٣٢١ و ٣٣٠ و ٣٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة مائة جنية والمصادرة عن تهمة احرار السلاح بالذخيرة ومعاقبته بالسجن مع الشغل لمدة ستين ومصادرة الاجنة المضبوطة عن التهمة الاخيرة .

فقطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت تقريراً بالأسباب في التاريخ ذاته موقفاً عليه من رئيسها •

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً •

من حيث ان تقرير الطعن المحرر بالسجل الخاص والموقع من الكاتب المختص وان تضمن اسم رئيس النيابة المختص دون توقيعه الا ان الطعن يعتبر قائماً قانوناً اذ يترتب على مجرد التقرير به، دخوله في حوزة المحكمة واتصالها به بصرف النظر عن عدم التوقيع عليه من المقرر ، ذلك ان القانون لم يشترط في التقرير بالطعن بالنقض - بوصفه عملاً اجرائياً - سوى اهتصاص الطاعن صاحب الصفة في الطعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي رسمه المشرع وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم في خلال الاجل المحدد بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض • ومن ثم يكون الطعن مقبولا شكلاً • لما كان ذلك ، وكان الطعن في النيابة العامة لمصلحة المحكوم ضده وكان من المقرر ان النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمثابته تمثل الصالح العام وتسمى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، فلها بهذه المثابة ان تطعن في الاحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه ، ومن ثم فان مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة ولو ان الحكم قد قضى بادانة المطعون ضده •

وحيث ان مما تنهأ النيابة العامة على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي الشروع في السرقة مع حمل

سلاح واحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص فقد اخطأ في تطبيق القانون ذلك ان الجريمتين وقعتا لغرض واحد مرتبطين ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، فكان يتعين على المحكمة ان تأخذ بمقوبة الجريمة الأشد وحدها - ومن ثم يكون الحكم معياً بما يوجب نقضه •

وحيث ان البين من الأوراق ان الدعوى الجنائية اقيمت على الماطون ضده بوصف بانه ( أولا ) احرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مشتمل ( ثانياً ) احرز ذخائر طلقية مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه غير مرخص لها بحيازته أو أحرازه ( ثالثاً ) شرع في سرقة محتويات الجمعية التعاونية الاستهلاكية بقوة فرع المنسوجات والارز حالة كونه يحمل سلاحاً مخبأ وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته وبه هو ضبطه والجريمة متلبساً بها • وقد قضى الحكم الماطون فيه حضورياً بمعاقة المحكوم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة مائة جنيه والمصادرة عن تهمة احراز السلاح والذخيرة ، وبالحبس مع الشغل لمدة سنتين والمصادرة عن تهمة الشروع في السرقة مع حمل سلاح وتضمنت مدونات الحكم في عرض الواقعة ان رئيس وحدة مباحث مركز قوة علم من تحرياته ان المتهم يزعم سرقة فرع المنسوجات بالجمعية التعاونية الاستهلاكية فكمن له مع قوة مساعدة في داخل المبنى تقع به الجمعية وتمكن من ضبطه وهو يعالج كسر قفل الباب واذ قام بتفتيشه عشر مرة على السلاح والذخيرة المضبوطين ، وقد أقام الحكم قضاءه بنفى الارتباط بين كل من التهمتين الاولى والثانية وبين التهمة الثالثة على انه « ليس في الأوراق ومدونات الدعوى أى دليل يفيد ان احراز المتهم للسلاح والذخيرة المضبوطة كان متشأ ارتكاب السرقة التي ضبط المتهم شارعاً فيها » لما كان ذلك وكان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم المسندة الى المتهم قد وقعت لغرض واحد وارتبطت ببعضها



الارتباط لا يقبل التجزئة • وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على انه وان كان الاصل ان تقدير قيام الارتباط في الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم لاتتفق قانونا مع ما انتهى اليه من عدم الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فان ذلك يكون من قبل الاخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح - ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي احراز سلاح وذخيرة والشرع في سرقة مع حمل سلاح اللتين دانه بهما رغم ما نسبى عنه صورة الواقعة كما أوردتها الحكم على نحو ما سلف وان الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها فتكونت منها مجتمعه الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الاولى • لما كان ذلك ، وكان الخطأ الذي أبتى عليه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد الاتهام ماديا الى المظنون ضده فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالناء عقوبة المجلس المقضى بها عن الجريمة الثالثة المسندة الى الطاعن •

## جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / فوزى الملوك ، وراغب عبد الظاهر ،  
وفوزى أسعد ، وحسن غلاب .

(١٣٣)

### الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - إجراءات « إجراءات المحاكمة » • « مستشار الإحالة » • « إحالة » • « إحالة الدعوى الجنائية » •
- الإحالة من مراحل التحقيق • للمحكمة استكمال مافات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق •
- ٢ - محكمة الجنائيات • نظرها الدعوى والحكم فيها • قضاء صلاحيتهم للحكم •
- إصدار محكمة الجنائيات أمر بالقبض على المتهم وحبسه لا يفيد أنها كونت رأيها في الدعوى قبل اكمال نظرها •
- ٣ - حكم بياناته • نقض « أسباب الطعن » • « ما لا يقبل منها » •
- الخطأ المادى لا يؤثر فى سلامة الحكم •
- مثال لخطأ مادى •
- ٤ - « إلتبات » بوجه عام • « قرائن » • حكم « تسببيه » • تسبب غير معيب •
- حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة العناصر المطروحة عليها واطراح ما يخالفها •

- ٥ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب •  
 - حق محكمة الموضوع في تكوين اقتناعها من أى دليل تظمن اليه •  
 مادام له مأخذ من الأوراق •
- ٦ - اثبات « شهود » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب •  
 - وزن أقوال الشهود • موضوعي •
- ٧ - اثبات « شهود » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب •  
 - تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها • لا يعيب الحكم مادام قد  
 استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه •
- ٨ - اثبات « بوجه عام » • شهادة • محكمة الموضوع « سلطتها في  
 تقدير الدليل » •  
 - حق المحكمة الأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيق • ولو خالفت أقواله  
 أمامها •
- ٩ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه » •  
 تسبیب غیر معيب •  
 - أغفال مآثره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين القولي والفني •  
 لا يعيب الحكم مادام قد اورد في مدوناته ما يفيد الرد عليه • أساس ذلك •
- ١٠ - قتل عمد • قصد جنائي • اثبات « بوجه عام » •  
 - قصد القتل أمر خفي • ادراكه من ظروف الدعوى وملابساتها •
- ١١ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • مالا يوفره • دعوى جنائية •  
 نظرها والحكم فيها • « قتل عمد » •  
 - الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته ؟
- ١٢ - اجراءات « اجراءات التحقيق » • اثبات « بوجه عام » • قتل  
 - اجراءات التحريز • تنظيمية • علم ترتيب البطلان على مخالفتها •



١٣ - اثبات • معاينة • حكم • تسببيه • تسبیب غیر معيب •  
دفاع • الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره •

- عدم التزام المحكمة بإجابة طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفى الفعل  
أو اثبات استحالة حصوله •

١ - قضاء محكمة النقض قد استقر على اعتبار الاحالة من مراحل  
التحقيق ، وان المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم ان يطلب  
منها استكمال مافات مستشار الاحالة من اجراءات التحقيق وابداء دفاعه  
بشأنها أمامه ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان قرار  
الاحالة والا ترتب على البطلان اعادة الدعوى الى جهة التحقيق من بعد اتصالها  
بالمحكمة وهو غير جائز •

٢ - لما كانت المادة ٣٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على  
ان « لمحكمة الجنايات في جميع الاحوال ان تأمر بالقبض على المتهم واحضاره  
ولها ان تأمر بحبسه احتياطياً ، وان تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم  
المحبوس احتياطياً • فانه لا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت  
رأيها في الدعوى قبل اكمال نظرها باصدارها الأمر بالقبض عليه وحبسه •

٣ - لما كانت ديباجة الحكم المطعون فيه قد تضمنت عبارة « وبجلسة  
اليوم نظرت الدعوى على الوجه الموضح تفصيلاً لمحضر الجلسة » الا أنه  
من الواضح ان المني المقصود من ذلك هو ان اجراءات نظر الدعوى وردت  
تفصيلاً بمحضر جلسات المحاكمة ، ولا يعدو ماورد من خطأ في ديباجة  
الحكم ان يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته •

٤ - لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال التهمود وسائر  
العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ،

حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وان - تطرح ما يخالفها من صور أخرى  
مادام استخلاصها سائنا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها  
أسسها في الأوراق •

٥ - للمحكمة كامل الحرية في ان تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة  
من أى دليل تطمئن اليه طالما ان هذا الدليل له مأخذ الصحيح من  
الأوراق •

٦ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم  
وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من التنبهات  
كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره  
التقدير الذي تطمئن اليه •

٧ - تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يوجب الحكم أو يقدح  
في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائنا  
لاتناقضا فيه •

٨ - لمحكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت  
أقواله أمامها •

٩ - من المقرر انه ليس بلازم ان يورد الحكم ما أثاره الدفاع من  
وجود تناقض بين الدليلين مادام ان ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك  
الدفاع اذ المحكمة لا تلتزم بمطابقة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها  
على استقلال طالما ان الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم •

١٠ - من المقرر ان قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر  
انما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها

الجاني وتم عما يضمنه في نفسه ، واستخلاص هذه النية موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

١١ - الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية .

١٢ - اجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القاتون على مخالفتها بطلانا . بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل .

١٣ - اذ كان مأورده الحكم فيما تقدم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن بشأن طلب اجراء المعاينة وكان هذا الدفاع لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به اثاره الشبهة في الادلة التي اطمأنت اليها المحكمة ويعتبر دفاعا موضوعيا لانتزاع بإجابه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم كفر الشيخ محافظتها ( أولا ) قتل ..... عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية على قتل الاول وأعد لذلك سلاحا ناريا « مسدسا » وتربص له في المكان الذي أيقن تواجده فيه وما ان ظفر به حتى أطلق عليه أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله فاحدث بهما الاصابات الميئة بإشارة الطب الشرعي والتي أودت بحياتهما . ( ثانيا ) شرع في قتل كل من السيدة ..... و ..... عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية على قتل المجنى عليه الاول سالف الذكر وتربص له في المكان الذي أيقن تواجده



فيه وما ان ظفر به حتى أطلق عليه أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله فحدثت اصابات المجنى عليهم سالفى الذكر المينة بالتقارير الطيبة وخاب اثر الجريمة لسبب لادخل لاراده الجاني فيه هو مداركة المجنى عليهم بالعلاج . ( ثالثا ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخا « سدس » . ( رابعا ) أحرز ذخائر مما تستعمل فى السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بجيازته أو احرازه . ( خامسا ) أحدث عمدا ب . . . . . و . . . . . الأصابات المينة بالتقريرين الطيبين والتي أعجزتهما عن أشغالهما الشخصية مدة لاتزيد عن عشرين يوما وكان ذلك عن سبق اصرار . وطلبت من مستشار الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لما قبله طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك فى ١١ يناير سنة ١٩٧٩ . وادعت . . . . . أرملة المجنى عليه - مدنيا بمبلغ مائة وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت قبل المنهم . ومنحكمة جنایات كفر الشيخ قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ / ١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٤٢ و ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات ومواد قانون السلاح بمعاقبة المنهم بالانشغال الشاقة المؤبدة والمصادرة والزامه ان يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ مائة وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وعشرة جنيهات مقابل اتعاب المحاماه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

من حيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد واحراز سلاح ناري وذخائر بغير ترخيص فقد شابه البطلان والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الدعوى أحيلت إلى محكمة الجنايات قبل ورود التقارير الطبية بما يكشف عن عدم تكامل مقومات الجرائم المسندة إلى الطاعن ، وعندما طلب الحاضر مع الطاعن التأجيل لضم هذه التقارير واجابته المحكمة إلى هذا الطلب أمرت بإتقبض على الطاعن وحبسه على ذمة القضية بما مفاده أن المحكمة كونت عقيدتها مقدما بادانته قبل الانتهاء من نظر الدعوى كما أنها أشارت في حكمها إلى ماتم في جلسات سابقة على أنه تم في الجلسة الأخيرة وقد عونت المحكمة على ماورد بقائمة شهود الإثبات عن أقوال هؤلاء الشهود مع أن أقوالهم جاءت متعارضة وعدلوا عنها أمامها فضلا عن أن أحدا منهم لم يركب فيه وقوع الحادث وجاءت رواياتهم غير متفقة مع الدليل الفني سواء من حيث مسافة الإطلاق أو مستواه ، كما لم يستظهر الحكم بأدلة كافية توافر نية القتل لدى الطاعن . وعلى الرغم مما تمسك به الدفاع من ضرورة نسخ التقارير الطبية الخاصة بمن أصيبوا في الحادث واعادتها إلى الطبيب الشرعي لبيان ما إذا كانت إصاباتهم في مقتل ، وطلبه سماع أقوال رجال شرطة النجدة ، وتحقيق دفاعه التمثيل في أنه كان موجودا في مقر عمله وقت الحادث ، وماثاره بشأن عدم تحرير السلاح الناري المضبوط وأجراء معايينة للطريق الذي سلكه الشهود حتى يبين مدى قدرتهم على رؤية الطاعن ومتابعته إلى أن تم القبض عليه - فإن المحكمة التفتت عن كل هذا ولم تعرض له في حكمها بما يسوغ اطراحه . كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه

أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات في التحقيقات ومن معاينة مكان الحادث وتحريات الشرطة وقرائن الاحوال ومثبت من تقريرى الصفة التشريحية والتقرير الطبى الشرعى وهى أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه الحكم عليها ولم ينازع الطاعن فى ان لها أصلها الثابت على الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الين من محاضر جلسات المحاكمة ان الدفاع طلب ضم التقارير الطبية الشرعية فأمرت المحكمة بذلك وأجلت نظر الدعوى لهذا السبب ، وكان الطاعن لايمارى فى أن هذه التقارير قد تم ضمها الى أوراق الدعوى قبل أن يترافع فيها وأنه اطلع عليها وبنى دفاعه على أساس ما جاء فيها ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على اعتبار الاحالة من مراحل التحقيق ، وأن المحكمة هى جهة التحقيق السهائى ويجوز للمتهم ان يطلب منها استكمال ما فات مستشار الاحالة من اجراءات التحقيق وابداء دفاعه بشأنها أمامه ومن ثم فلا محل للقول بوجود صرر يستدعى بطلان قرار الاحالة والا ترتب على البطلان اعادة الدعوى الى جهة التحقيق من بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد . ولما كانت المادة ٣٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن ، لمحكمة الجنايات فى جميع الاحوال ان تأمر بالقبض على المتهم واحضاره ، ولها ان تأمر بحبسه احتياطيا ، وان تخرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المحبوس احتياطيا فانه لاوجه لما يقوله الطاعن من ان المحكمة كونت رأيها فى الدعوى قبل اكمال نظرها باصدارها الأمر بالقبض عليه وحبسه ، مادام أن ذلك لايمدو ان يكون اجراء تحفظيا مما يدخل فى حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون . لما كان ذلك ، وكان ماثيره الطاعن من دعوى بطلان الحكم لاثباته اجراءات على انها فى جلسة الحكم فى حين انها تمت فى جلسات سابقة ، فانه وان كانت ديباحة الحكم المطعون فيه قد تضمنت عبارة « وبجلسة اليوم نظرت الدعوى على الوجه الموضح تفصيلا لمحضر الجلسة » الا أنه من الموضح ان المعنى المقصود من ذلك هو ان اجراءات نظر الدعوى وردت تفصيلا بمحاضر جلسات



المحاكمة ، ولا يبدو ماورد من خطأ في ديانة الحكم ان يكون خطأ ماديا  
لا يؤثر في سلامته ، وهو من بعد لا يعيب الحكم لانه خارج تحديد نطاق  
استدلاليه . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من  
أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة  
الصحيحة لواقعة الدعوى ، حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، وان - تطرح  
ما يحالفها من صور أخرى ، مادام استخلاصها مستندا الى أدلة مقبولة  
في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولا يشترط في الدليل ان  
يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بأكملها وبجميع  
تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي ان يكون استخلاص ثبوتها منه عن  
طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج  
على المقدمات ، ولها كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من  
أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق  
وكن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل  
القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل  
ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير  
الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها أطرحت  
جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان  
تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يجب الحكم أو يقدر في سلامته  
مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائما لا تناقض فيه ،  
ومادام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن اليها في تكوين عقيدته . كما هو  
الحال في الدعوى المطروحة وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ  
بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها ، فان كل ماثيره الطاعن  
في هذا الصدد لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي  
سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لايجوز اتارته أمام محكمة النقض  
لما كان ذلك ، وكان ماحصله الحكم المطعون فيه من أقوال شهود الاثبات

في التحقيقات مؤداه أن الطاعن هو مطلق الأعيرة النارية التي أصابت المجنى عليهم من السلاح الذي ضبط بحوزته بعد أن تابعه شهود الإثبات إلى أن تمكنوا من القبض عليه وكان التقرير الطبي الشرعي قد أثبت أن إصابات المجنى عليهم نارية تحدث من مثل السلاح الناري الذي ضبط مع الضاع وأن وفاة المجنى عليهما الأولين حدثت من جراء تلك الإصابات النارية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولي والفني ، وكئن من المقرر أنه ليس بلازم أن يورد الحكم مآثره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين مادام أن مأورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع - إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طلبها أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ومن ثم يضحى ما ينعم الطاعن في هذا الخصوص ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحوس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذه النية موكل أي قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كئن الحكم المضمون فيه قد استظهر نية القتل واثبت توافرها في حق الطاعن بقوله : « وحيث إن البين من أوراق الدعوى أن ثمة خلافات تأرية بين عائلتى المتهم والمجنى عليه وذلك بسبب اتهام المجنى عليه وأقاربه في قتل والد المتهم وشقيقه حسبما هو ثابت في استدالات الدعوى وأقرار المتهم فأن هذه الظروف بالإضافة إلى استعمال المتهم سلاحا نازيا قاتلا بطبيعته » طنبجه ، ثم صعودة إلى السيارة التي تقل المجنى عليه وتصويبة السلاح الناري نحوه وإطلاق عدة أعيرة نارية في مقاتل جسده قاصدا من ذلك ازهاق روحه ولم يترك السيارة إلا بعد أن سقط المجنى عليه جثة هامة آية ذلك أنه نقل إلى المستشفى وقد فارق الحياة فان نية القتل تكون ثابتة في حق المتهم . وإذا كان الثابت من الأوراق أن عدة أعيرة نارية أطلقت داخل الاتوبيس وسالت الدماء بأرضيته على ماجرت به المعاينة فانه إذا أخطأت بعض الأعيرة جسم المجنى

عليه . . . . . وأصاب . . . . . في مقتل وكذلك المصابين الآخرين الذين تدارك أمرهم بالملاج فان نية أزهاق الروح تكون قائمة في حق المتهم، فان هذا حسب الدليل على نية القتل حسبما هي معرفة به في القانون ، ويكون معنى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمة ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان الين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان المدافعين عن الطاعن وان كانوا قد طلبوا لدى مرافعتهم بجلسة ٢٧ من يونية سنة ١٩٧٩ نسخ التقارير الطبية المطولة الخاصة بمن أصيبوا في الحادث واعادتها الى الطبيب الشرعي لبيان ما اذا كانت اصاباتهم في مقتل ، كما طلبوا مسمع أقوال رجال شرطة النجدة والتحقق من صحة ما ادعاه الطاعن من عدم تواجده بمكان الحادث لوجوده بمقر عمله الا أنهم لم يسودوا الى التحدث عن طلباتهم هذه في مرافعاتهم بجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ أمام الهيئة التي أصدرت الحكم والتي اقتصروا فيها على طلب البراءة . ولما كان الضنب بهذا النحو غير جازم ولم يصر عليه الدفاع في ختام مرافعته فان ما ينصاه الطاعن من قالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان اجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل ختسية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا . بل ترك الامر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ، وكان الحكم قد أورد: « ان من الامارات في الدعوى على ان الجاني قد ارتكب فعلته المؤتمه ضبط السلاح التاري معه وكذلك الذخيرة وما أوراه التقرير الطبي الشرعي في هذا الصدد من ان هذا السلاح قد استعمل في الحادث وان المقدوفات النارية المستخرجة من جتتي المجنى عليهما هي من طراز عيار ٩ مم ومثلها تلك التي ضبطت مع المتهم مما يستعمل في السلاح التاري المضبوط وكان مفاد ما أورده الحكم هو ان المحكمة اطمأنت الى ان السلاح المضبوط مع المتهم هو الذي استعمل في ارتكاب الحادث ، ولم يتغير أو تمتد اليه يد البعث ، فانه



لأجناح على المحكمة - بعد ذلك - ان هي أعرضت عما أثاره الدفاع من أنه كان يتعين تحرير ذلك السلاح فور ضبطه مادامت الواقعة قد وضحت لديها اذ لمحاكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها • لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن اجراء معاينة لمكان الضبط والطريق الذي سلكه شهود الاثبات حتى يبين مدى قدرتهم على رؤيته ومتابعة واطراحه بقوله : « ان المحكمة وقد اطمأنت الى أقوال شهود الاثبات وأخذت بها مدعمة بالتقرير الفني فانها لا تعتد بأوجه الدفاع ذلك ان طلب المعاينة فانه لا يتجه الى نفي وقوع الفعل أو استحالة» واذ كان مأورده الحكم فيما تقدم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن بشأن طلب اجراء المعاينة وكان هذا الدفاع لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل كأن المقصود به اثاره الشبهة في الأدلة التي اطمأنت اليها المحكمة ويعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم بإجابته ، فان ما يشفء الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله ولا تكون المحكمة قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع • لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

## جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد ممدوح سالم ، ومحمود سامى البارودى .

(١٣٤)

### الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - قتل عمد • قصد جنائى • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •  
- قصد القتل أمر خفى • ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى وانظاها الخارجية التى تنم عنه • استخلاص توافره • موضوعى •
- ٢ - اسباب الاباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى » •  
تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها • موضوعى •
- ٣ - سرقة • جريمة « اركانها » • قصد جنائى • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •  
القصد الجنائى فى جريمة السرقة • ماهيته ؟
- ٤ - اثبات « اعتراف » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •  
تقدير صحة الاعتراف وقيمه فى الاثبات • موضوعى • مادام سائفا •
- ٥ - جنون • عاهة عقلية • مسؤولية جنائية •  
- تقدير الحالة العقلية للمتهم • موضوعى • متى كان سائفا •

٦ - اثبات « خبرة » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب •  
 حق محكمة الموضوع في تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى  
 تقاريرهم من اعتراضات • هي غير ملزمة بنسب خبر آخر ولا باعادة المهمة الى  
 ذات الخبر • مادام ما انتهت اليه لايجا في العقل والمنطق •

٧ - اعدام « الحكم بالاعدام » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر  
 معيب • اجراءات « اجراءات الحكم بالاعدام » •  
 - وجوب أخذ رأى المفتي قبل الحكم بالاعدام : المادة ٣٨١ اجراءات •  
 لا يوجب على المحكمة أن تبين رأيه أو تفنده •

٨ - حكم « بياناته » • بيانات الديباجة « مالا يعيبه في نطاق التدليل » •  
 الخطأ في بيان طلبات النيابة بديباجة الحكم • لا يعيبه • علة ذلك ؟

٩ - اثبات « خبرة » • محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص  
 الصورة الصحيحة » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب « مالا يعيبه  
 في نطاق الاسناد » •

- للمحكمة أن تجزم بما لم يجزم به الخبر في تقريره •

١٠ - حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب « مالا يعيبه في نطاق  
 التدليل » • نقض « اسباب الطعن » مالا يقبل منها •

خطأ الحكم في الاسناد • لا يعيبه • مادام لم يتناول من الأدلة ما يؤثر  
 في عقيدته •

١١ - حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب • اثبات « بوجه  
 عام » •

خطأ الحكم في مصدر الدليل • لا يضيع أثره •

١ - من المقرر ان قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر  
 انما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي



بأيتهما الجاني ويتم عما يضره في صدره واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٢ - الأصل ان تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ، ولمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب مادام استدلالها سليما ويؤدى الى ما انتهى اليه .

٣ - من المقرر ان القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكابه الفعل أنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاه مالكة بنية تملكه .

٤ - من المقرر ان الاعتراف فى المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الالبات ، فلها بهذه المثابة ان تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المنزوع اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقريرها على أسباب سائغة .

٥ - الأصل ان تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، مادامت تقيم تقريرها على أسباب سائغة .

٦ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها دون ان تلتزم بنذب خبير آخر ولا باعادة - المهمة الى ذات الخبير مادام استنادها الى الرأى الذى انتهت اليه لا يجافى العقل والمنطق .

٧ - لما كانت المادة ٣٨١ من قانون الاجرامات الجنائية وان اوجبت على محكمة الجنايات ان تأخذ رأى المفتى قبل ان تصدر حكمها بالاعدام ، الا أنه ليس فى القانون ما يوجب على المحكمة ان تبين رأى المفتى أو تفنده .

٨ - خطأ الحكم فى بيان طلبات النيابة العامة بديباجة لا يعيبه لانه خارج عن نطاق استدلاله وهو من بعد لا يعدو ان يكون خطأ ماديا من كاتب الجلسة لا يخفى على قارئ الحكم .

٩ - من المقرر ان للمحكمة أن تجزم بما لم يجزم به الخير فى تقريره .

١٠ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه فى الاسناد ما لم يتناول من الأدلة مما يؤثر فى عقيدة المحكمة .

١١ - الخطأ فى مصدر الدليل لا يضيع أثره .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل ... بان انهال عليه ضربا بقطعه من الحجر ثم طعنه بمديية كان يحملها فى اجزاء متفرقة من جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر قتل ... بان انهال عليه ضربا بقطعة من الطوب ثم طعنه بمديية عدة طعلات فى أجزاء متفرقة من جسمه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . كما اربطت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر سرق النقود المينة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوكة لهيئة الأوقاف المصرية وكان ذلك من أحد الامكنة المدة للعبادة . وطلبت الى

مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف  
الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك • وادعى ••• مدنيا قبل المتهم بان يدفع  
قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنايات القاهرة  
نقضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٤/٣١٧،٢/١-٣٢،٤ من قانون العقوبات  
وباجماع الآراء بمعاقبة المتهم بالاعدام واحالة الدعوى المدنية الى المحكمة  
المدنية المختصة •

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة  
العامة القضية بمذكرة مشفوعة برأيها •

## المحكمة

ومن حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة  
القتل العمد التى تلتها جناية قتل عمد وكان القصد منها التأهب لفعل جسيمة  
سرقة قد شابه فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب واخلال بحق  
الدفاع وبطلان فى الاجراءات ، ذلك بان ماساقه بيان لنية القتل لايكفى  
لاستظهارها ورد على دفاعه انه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس عندما  
قتل المجنى عليه الثانى وان جريمة سرقة نقود صندوق النذور لم تتوافر  
فيها العناصر القانونية لجريمة السرقة وان الاعتراف المعزول اليه كان  
وليد اكراه وانه مصاب بعاهة فى العقل وطلب اعادة عرضه على الطبيب  
المختص بما لا يصلح ردا هذا الى ان المحكمة لم تبين داعى قرارها بارسال  
القضية الى المفتى وما اتخذ من اجراءات تنفيذا لهذا القرار كما لم تبين  
رأى المفتى وأخيرا فان دياجة الحكم خلت من وصف واقعة قتل المجنى  
عليه الأول - بالعمد وورد فيها ان جناية القتل ارتبطت بجناية سرقة خلاف  
لما انتهى اليه الحكم ، وكل هذا يعيبه ويوجب نقضا •



— ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « ان المتهم ... توجه في اليوم السابق على حدوث الواقعة التي تمت في ليلة ١١/٩/١٩٧٩ لمسجد السلطان أبو العلا وشاهد المصلين يتوسلون الى صاحب المقام فعقد العزم على هدم الضريح بحسبان ان هذا العمل من المصلين يعتبر عملا وثيا وتوجه يوم الواقعة الى المسجد قبل صلاة العشاء واختفى بدورة المياة خلف فرش من الحصر وبعد انتهاء وقت الصلاة خرج من مكانه لتنفيذ ما انتوى فتعثر في جسم المجنى عليه الأول ... الذي كان نائما وحين هم باليقظة ضربه المتهم بقطعة حجر أبيض كانت بجواره على رأسه ثم استل مطواة كان يحملها وعاجله بعدة طعنات في مواضع مختلفة وقاتلة من صدره حتى خر صريعا بدون حراك بعد ان احدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت الى وفاته ثم حاول دخول المسجد فوجد الباب الموصل لصحن المسجد مغلقا فقام بكسره بواسطة أزميل وبعض الادوات الاخرى التي كان يحملها معه وتمكن بذلك من فتح الباب وتوجه الى مكان الضريح فوجد المجنى عليه الثاني ... الذي كان لا يزال مستيقظا والذي عنفه بسبب تواجده في هذا الوقت بالمسجد وأمسك بتلابيه فما كان من المتهم الا ان دفعه الى الحائط فسقط المجنى عليه على الأرض فعاجله المتهم بضربه بقطعة من الطوب الاحمر على رأسه ثم استل المدينة التي كان يحملها وانهاى بها طعنا بالمجنى عليه في مواضع قاتلة من صدره ووجهه ولم يتركه الا بعد ان سقط صريعا بلا حراك وبعد ان احدث به الاصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ثم توجه الى باب الضريح فقام بكسر قفل بابه بنسبة كان يحملها ودخل المقام وقام بتزريق الكسوة وانتزع صندوق النذور من موضعه ثم كسره وسرق ما أمكن سرقة من النقود الموجودة به والمملوكة للهيئة العامة للأوقاف .... » وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة استقفاها من أقوال الشهود واعتراف الطاعن والمماينة وتقرير الصفة التشريحية وهي أدلة سائلة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها من

مما فيه الطاعن طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات .  
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس  
الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية  
التي يأبها الجاني ويتم عما يضره في صدره واستخلاص هذه النية من  
عناصر الدتوى موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ،  
وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بقوله : انها ثابتة ثبوتا قاطعا في حق  
المتهم من انه اعتدى على المجنى عليه الأول . . . . . بسلاحين قاتلين بالاستعمال  
هي الحجر الابيض والمطواة ومن تخير مواضع قاتلة من جسمه بان انهال  
على رأسه بحجر نشأ عنه كسور بالجمجمة وبتهتك بالمنخ وأعمل فيه  
المطواة بان طعنه في صدره وفي مواضع قاتلة ومواصلة الطعن وأحدث  
اصابه في أكثر من موضع نتج عنه قطوع بالمرتتين والقلب والتزيف الجسيم  
بالصدر ولم يتركه الا بعد ان سقط جثة هامة مما يكشف عن توافر  
نية القتل لديه وما يقطع بانه لم يقصد من اعتدائه الا اغتيال المجنى عليه  
وازهاق روحه كما ان نية القتل للمجنى عليه الثاني . . . . . ثابتة أيضا  
ثبوتا قاطعا لاربية فيه في حق المتهم من اعتدائه على المجنى عليه المذكور  
بسلاحين قاتلين بالاستعمال هما قالب الطوب الاحمر والمطواة ومن تخيره  
مواضع قاتلة من جسمه بان انهال على رأسه بقالب الطوب فتشأ عنه  
كسور بالجمجمة وبتهتك بالمنخ وقام بطعنه بالمطواة بان طعنه في صدره  
ومواصلة الطعن واحداث اصابة في أكثر من موضع نتج عنه تهتك بالرمة  
اليسرى والقلب والتزيف الجسيم بالصدر ولم يكف عن مواصلة الاعتداء  
الا بعد ما سقط صريحا ، . . . . . وكان ماأورد . الحكم تدليلا على ثبوت نية القتل  
لدى الطاعن سائغا وكافيا لحمل قضائه . لما كان ذلك وكان الحكم  
قد عرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى واطراحه في قوله : أنه مردود  
بانه يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع فعل ايجابى من  
المجنى عليه يخشى منه المتهم وقوع جريمة وان يكون المتهم قد اعتقد بوجود  
خطر حال على نفسه وان يكون فعل المتهم لرد العدوان هو الوسيلة الوحيدة

لرده وهذا الأمر غير متوافر في صورة هذه الدعوى اذ البادى من ظروف الواقعة ان المتهم كان البادى بالعدوان دون ان يصدر من المجنى عليه أى خطر يشكل اعتداء حالا أو وشيك الوقوع ، ، وكان الاصل ان تدبر الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ، ولمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا مقب مادام استدلالها سليما ويؤدى الى ما انتهى اليه - كما هو الحال فى الدعوى - وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بعدم توافر أركان جريمة السرقة ورد عليه بما ثبت من أقوال معاون مديرية أوقاف القاهرة ان مال صندوق النذور مملوك لهيئة الأوقاف المصرية وكان من المقرر ان القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكابه الفعل أنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية تملكه ، ولما كان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها وما رد به على دفاع الطاعن يكشف عن توافر هذا القصد لديه فان ما يثيره فى هذا الخصوص يكون غير مفيد . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لما أثير من صدور الاعتراف من الطاعن تحت تأثير الاكراه ورد عليه بقوله « لم يذكر المتهم بالتحقيقات أن اكراها أو ضغطا وقع عليه وكان طبيعيا ان يبادر بهذا الدفاع أمام النيابة العامة ان كان حقيقة قد تعرض الى ضغط أو اكراه خاصة وقد أفصح وكيل النيابة المحقق عن شخصه قبل استجوابه وأفهم المتهم أنه مائل أمام النيابة العامة للتحقيق ولم يقتصر على ذلك فحسب بل ان وكيل النيابة المحقق قد ناظر جسم المتهم على الوجه المين بالتحقيقات فوجد به آثار خدوش بالوجه أسفل عينه اليسرى وكدمة وآثار خدوش بحاجب العين اليمنى وترى المحكمة ان هذه الآثار لا علاقة لها باعتراف المتهم وانها كانت نتيجة طبيعية لتعاسكه مع المجنى عليه الثانى الذى أقر المتهم نفسه انه تشابك معه وأمسك بتلابيه محاولا خنقه ومقاومته مما تستظهر منه المحكمة ان المجنى عليه المذكور لم يستسلم لمحاولة اعتداء المتهم عليه انما قاوم مقاومة عنيفة أدت



الى احداث - الاصابات به ومن ثم فهي نتيجة لجريمة وعداونه واما ماثيره  
اندفاع فى شأن افراد ضابط الشرطة بثلثهم قبل استجوابه أمام النيابة  
العامة فان هذا الدفاع غير منتج فيما خلصت اليه المحكمة من سلامة  
الاعتراف وبعده عما يشوبه أو يطله اذ أن هذه الواقعة سابقة على  
استجواب النيابة للمتهم وقد زالت عنها كل شبهة من شأنها ان تؤثر  
فى الاعتراف بعد ان أثبت وكيل النيابة المحقق أنه أفهم المتهم بشخصه بان  
النيابة العامة هي التى تتولى التحقيق ، ، واذ كان هذا الذى رديه الحكم  
على ماثير بشأن الاكراه سائغا فى تفنيده وفى نفي الصلة بين اصابات الطاعن  
وبين الاعتراف الذى أدلى به فى التحقيق ، وكان من المقرر ان الاعتراف فى  
المواد الجنائية هو من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية  
فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، فلها بهذه المثابة ان تقرر عدم صحة  
مايدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه  
بغير معقب عليها مادامت تقيم تقريرها على أسباب سائغة ، فان تعيب الحكم  
فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض  
لدفاع الطاعن أنه مصاب بعاة فى العقل ورد عليه فى قوله « اما عن  
القول بان المتهم مصاب بمرض عقلى فأمر غير مقبول بعد ماقطع فى هذا  
الشأن تقرير دار الاستشفاء للصحة النفسية من ان المتهم لايعانى من  
المرض العقلى ويتصنع أفعالا هستيرية واضحة جدا ويمى ويفهم مايقول ويعبر  
مستولا عن افعاله وما هو منسوب اليه وكان الأصل ان تقدير حالة  
المتهم العقلية من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل  
فيها ، مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، كما ان تقدير آراء الخبراء  
والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة الى محكمة الموضوع  
التي لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها  
دون ان تلتزم بنذب خبير آخر ولا بإعادة - المهمة الى ذات الخبير مادام  
استنادها الى رأى الذى انتهت اليه لايجافى العقل والمنطق ، وكان الثابت

من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن قد صرح فى ختام مرافعته أنه لا يطلب إعادة فحص حالة اتهم العقلية ، فان ماينعاه على الحكم من دعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية وان اوجبت على محكمة الجنايات ان تأخذ رأى المفتي قبل أن تصدر حكمها بالاعدام ، الا أنه ليس فى القانون ما يوجب على المحكمة ان تبين رأى المفتي أو تفنده ، واذ كان الثابت من المفردات ان المفتي قد أرسل برأية الى المحكمة فان ماينعاه الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان خطأ الحكم فى بيان طلبات النيابة العامة بدىابجته لايعيبه لانه خارج عن نطاق استدلاله وهو من بعد لا يعدو ان يكون خطأ ماديا من كاتب الجلسة لا يخفى على قارىء الحكم . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ومن حيث ان النيابة العامة عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وفى خلال الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من هذا القانون ، وكان بين اعمالا لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دين المحكوم عليه بالاعدام بها وجاء خلوا من قالة مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى بما يفيد ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه ، وكان لاينال من سلامة الحكم ما تردى فيه من خطأ عند تحصيله اعتراف المحكوم عليه من أنه ضرب المجنى عليه الثانى . . . . . يقابل طوب على رأسه فى حين ان اعتراف المحكوم عليه فى محضر الضبط قد خلا من تحديد موضع الضرب بالطوبة ، ذلك ان الثابت من تقرير الصفة التشريحية ان الاصابات المشاهدة برأس المجنى عليه المذكور رضية مباشرة حيوية حديثة

نشأت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضه أيا كان نوعها ويجوز حدوثها من مثل الضرب بقالب طوب أحمر ، وهو مايكمل اعتراف المحكوم عليه في خصوص تحديد موضع الضرب بالطوبية من جسم المجنى عليه ، ومن انقرر أن للمحكمة أن تجزم بما يجزم به الخير في تقريره ، ولها أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ونها معين صحيح من الأوراق ، كما هو الحال في الدعوى المطروحة . كما انه من المثير كذلك أنه لا يعيب الحكم خطأه في الاسناد ما لم يتناول من الأدلة مما يؤثر في عقيدة المحكمة وان الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره ، هذا فضلا عن ان قصارى ما يترتب على خطأ الحكم في هذا الخصوص بهرض أنه مؤثر في عقيدة المحكمة - انما هو فساد التدليل على توافر نية قتل المجنى عليه الثاني فحسب بما تضحى معه الواقعة بالنسبة له ضربا أفضى الى موت ولا يكون الحكم معيا اذ قضى بإعدام المحكوم عليه طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، اذ يكفي لتوقيع هذه العقوبة اعمالا لنص الفقرة المذكورة اقتران جناية القتل العمد بأية جناية أخرى . لما كان ما تقدم ، فانه يتمين قبول عرض النيابة العامة واقتران الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .



## جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
عضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ،  
محمد رفيق البسطويسى ، ومحمود سامى البارودى .

(١٣٥)

### الطعن رقم ٤٠٢٨ لسنة ٥١ القضائية

١ - نقض « مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام » • محكمة  
من البوالة • طوارئ • قانون « القانون الأصلح » •

الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشككة وفقا لقانون  
لطوارئ • عدم جواز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن م ٦٢ من القانون  
رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ •

محاكم أمن الدولة المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ • ماهيتها  
أساس انشائها واختلافها عن تلك المشككة وفقا لقانون الطوارئ •

الأحكام الانتقالية المنصوص عليها بالمادتين ١٠ ، ١١ من القانون  
١٠٥ لسنة ١٩٨٠ • مؤداهما ؟

مجال اعمال قاعدة القانون الأصلح ؟

٢ - قانون « سريانه » • طعن « طرق الطعن فى الأحكام » •

القوانين المنظمة لطرق الطعن فى الأحكام عدم سريانهما بشأن  
ماصدر من أحكام قبل تاريخ العمل بها • متى كانت هذه القوانين منشئة  
لطريق من تلك الطرق •

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٩ من  
محكمة أمن الدولة العليا المشككة وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة  
١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى

بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليها يكون غير جائز قانوناً ويتعين الحكم بعدم جوازه . ولا يغير من ذلك أن يكون القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة والمعمول به في أول يونيو سنة ١٩٨٠ قد صدر - من بعد - ناصاً في المادة الثامنة على أن " تكون أحكام محاكم أمن الدولة الملما نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر " ، ذلك أن هذه المحاكم إنما أُنشئت نفاذاً لنص المادة ١٧١ من الدستور في الفصل الخاص بالسلطة القضائية الذي أحال القانون في تنظيم ترتيبها وبيان اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون انقضاء فيها ، وقد اختصها القانون بجرائم معينة بصفة دائمة فباتت جزءاً من القضاء الطبيعي ، على خلاف محاكم أمن الدولة المشككة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ إذ هي محاكم استثنائية موقوته بحالة الطوارئ . أماز السارع بينها وبين المحاكم العادية في اجراءات المحاكمة ، وفي تشكيلها في بعض الأحوال ، وفي عدم جواز الطعن في أحكامها وعدم صيرورتها نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية الذي يجوز له حتى بعد التصديق على الحكم بالإدانة - أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها على ما بيته المواد ١٢ و ١٤ و ١٥ من القانون المذكور ، وقد نصت المادة العاشرة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ سالف البيان الواردة في الباب الخامس منه الذي تضمن أحكاماً انتقالية على أن " لرئيس الجمهورية أو من يفوضه مباشرة السلطات المقررة في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة التي لم يتم التصديق عليها حتى انتهاء الطوارئ " ، كما قضت المادة الحادية عشرة بأن " يستمر مكتب شئون قضايا أمن الدولة - في مباشرة أعماله فيما يتعلق بالقضايا التي لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة فيها " ، وهو ما يقطع في أن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة الملما المشككة وفقاً لقانون

الطوارئ لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن ، صدق على الحكم الصادر منها أو لم يصدق ، وسواء تم التصديق بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء حالة الطوارئ اعتباراً من ١٥/٥/١٩٨٠ وقبل صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - وهو ماثيره الطاعة في اسباب طعنها تبريراً لجوازه - او بعد صدور هذا القانون ، كما انه لاوجه لما تقوله الطاعة من تطبيق القانون الاخير الذي اجاز الطعن في احكام محاكم امن الدولة بحسبانه قانوناً اصحح ، اذ فضلاً عن انه مردود بما سبق ايضاحه على السياق المتقدم ، فان مجال اعمال قاعدة القانون الاصلح انما هو القواعد الموضوعية لا الاجرائية .

٢ - من المقرر ان القوانين المنظمة لطرق الطعن في الاحكام عموماً - ومنها الجنائية - لا تسرى بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين منشئة لطريق من تلك الطرق .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة وآخرين بأنهم : بصفتهم موظفين عموميين الاول مساعد صانع والثاني مراقب هندسة والثالثة ( الطاعة ) موظفة بالمكتب الفني بسترال العباسية بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية طلبوا واخذوا عطية لاداء عمل من أعمال وظيفتهم بأن طلبوا واخذوا من ٠٠٠ مبلغ عشرين جنيهاً على سبيل الرشوة مقابل انجاز الاجراءات المتصلة بالتعاقد على الاشتراك في خط تليفوني بمحله . وطلبت عقابهم بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات . ومحكمة امن الدولة العليا قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ( الطاعة ) بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمها مبلغ الف جنيه بالتضامن .



فطن الأستاذ / ... المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليها (الطاعة)  
في هذا الحكم بطريق النقض ... النخ .

## المحكمة

من حيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٩ من محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فان الطعن المقدم من المحكوم عليها يكون غير جائز قانونا ويتمين الحكم بعدم جوازه . ولا يغير من ذلك ان يكون القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة والمعول به في أول يونيو سنة ١٩٨٠ قد صدر - من بعد - ناصا في المادة الثامنة منه على ان تكون أحكام محاكم أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا بطريق النقض واعادة النظر ، ذلك ان هذه المحاكم انما انشئت نفاذا لنص المادة ١٧١ من الدستور في الفصل الخاص بالسلطة القضائية الذي احوال الى القانون في تنظيم ترتيبها وبيان اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها ، وقد اختصها القانون بجرائم معينة بصفة دائمة فبات جزاء من القضاء الطبيعي ، على خلاف محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ اذ هي محاكم استثنائية موقوته بحالة الطوارئ . أماز الشارع بينها وبين المحاكم العادية في اجراءات المحاكمة ، وفي تشكيلها في بعض الاحوال ، وفي عدم جواز الطعن في أحكامها وعدم صيرورتها نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية الذي يجوز له حتى بعد التصديق على الحكم بالادانة - ان يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو ان يخفف العقوبة أو ان يوقف تنفيذها على مايبته المواد ١٢ و ١٤ و ١٥ من القانون المذكور ، وقد نصت المادة العاشرة من القانون رقم ١٠٥

لسنة ١٩٨٠ سأل في البيان الواردة في الباب الخامس منه الذي تضمن احكاما تنقلية على ان « لرئيس الجمهورية أو من يفوضه مباشرة السلطات المقررة في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ » وذلك بالنسبة للاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة التي لم يتم التصديق عليها حتى انتهاء حالة الطوارئ » كما قضت المادة الحادية عشرة بأن « يستمر مكتب شئون قضايا أمن الدولة - في مباشرة أعماله فيما يتعلق بالقضايا التي لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الاحكام الصادرة فيها ، ، وهو ما يقطع في ان الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون الطوارئ لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن ، صدق على الحكم الصادر منها أو لم يصدق ، وسواء تم التصديق بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بانتهاء حالة الطوارئ اعتبارا من ١٥/٥/١٩٨٠ وقبل صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - وهو ما تثيره الطاعة في اسباب طعنها تبريرا لجوازه - او بعد صدور هذا القانون ، كما انه لا وجه لما تقوله الطاعة من تطبيق هذا القانون الاخير الذي اجاز الطعن في احكام محاكم أمن الدولة بحسبانه قانونيا اصليح ، اذ فضلا عن انه مردود بما سبق ايضاحه على السياق المتقدم ، فان مجال اعمال قاعدة القانون الاصلح انما هو القواعد الموضوعية لا الاجرائية ، كما انه من المقرر ان القوانين المنظمة لطرق الطعن في الأحكام عموما - ومنها الجنائية - لا تسرى بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين منشئة لطريق من تلك الطرق •

## جلعة ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : حسن عثمان عمار ، وهاشم محمد قراعه ، وصفوت خالد مؤمن ، ومحمود بهي الدين .

( ١٣٦ )

### الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - نقض . « التقرير بالطعن » .  
عدم التقرير بالطعن لايجعل للطعن قائمة . ولاتصل به المحكمة ولا يغنى عنه أى اجراء آخر .
- ٢ - استئناف « نظافه » « نظره والحكم فيه » دعوى جنائية .  
دعوى مدنية . نيابة عامة . نقض « حالات الطعن » .  
استئناف النيابة العامة اصر على الدعوى الجنائية فحسب اثر ذلك
- ٣ - نقض « المصلحة والصفة فى الطعن » « مالايجوز الطعن فيه من الأحكام » .  
حق الطعن بالنقض . مناطه . ان يكون الطاعن طرفا فى الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وان يكون هذا الحكم قد اضر به . اثر تخلف هذا الشرط ؟

- ١ - لما كان التقرير بالطعن الذى رسمه القاتون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حورة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذى الشأن عن رغبته فيه ، فان عدم التقرير بالطعن لايجعل للطعن قائمة ولاتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه أى اجراء آخر .



٢ - من المقرر ان نطاق الاستئناف انما يتحدد بصفة رافعه فان استئناف النيابة العامة وهى لاصفة لها فى التحدث الا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية الا فى خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقا لقاعدة الاثر النسبى للطعن .

٣ - المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ اذ أجازت لكل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها - فيما يتعلق بالحقوق المدنية - الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح فى الاحوال المنصوص عليها فيها فان مناط الحق فى ذلك الطعن هو أن يكون الطاعن طرفا فى الحكم النهائى الصادر من محكمة آخر درجة وان يكون هذا الحكم قد أضر به ، فاذا تخلف هذا الشرط فان طعنه فى الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ( أولا ) تسبب خطأ فى موت ... وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين والقرارات واللوائح بان قاد سيارة بحالة تعرض الأرواح والاموال للخطر وذلك بان قبل بجواره ركابا أكثر من المقرر مما يعوقه عن القيادة السليمة فأختلت عجلة القيادة مما نتج عنه انقلاب السيارة قيادته واصابة المجنى عليه بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أودت بحياته . (ثانيا) تسبب خطأ فى اصابة ... وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احتياظه ومخالفته للقوانين واللوائح والقرارات بان قاد سيارة بحالة تعرض الأرواح والاموال

للخطر فانقلبت السيارة فيادته وحدثت اصابته الموصوفة بالتقرير الطبي .  
 ( ثالثا ) قبل ركابا بمكان حمولة السيارة . ( رابعا ) قبل بجواره ركابا أكثر  
 من المقرر . مما يعوقه عن القيادة السليمة وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ / ٢٤٤،١ / ١  
 عقوبات ، ٧٧،٣،٢،١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية .  
 وادعى . . . . مدنيا قبل المتهم بطلب الحكم لهما بمبلغ واحد وخمسين جنها  
 على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح قطور قضت حضوريا  
 ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فاستأنفت النيابة العامة . ومحكمة  
 طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف  
 شكلا . في الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
 فطعن المدعى بالحق المدني الأول في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

من حيث ان الطاعة الثانية وان قدمت الأسباب في الميعاد الا أنها  
 لم تقرر بالظعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم طبقا للمادة  
 ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الظعن  
 أمام محكمة النقض ، ولما كان التقرير بالظعن الذي رسمه القانون هو  
 الذي يترتب عليه دخول الظعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء  
 على اعلان ذي الشأن عن رغبته فيه ، فان عدم التقرير بالظعن لا يجعل  
 للظعن قائمة ولا اتصل به محكمة النقض ولا يفتني عنه أي اجراء آخر ،  
 ومن ثم يتعين عدم قبول الظعن شكلا بالنسبة لهذه الطاعة .

ومن حيث انه لما كان الين من مطالعة الأوراق أن محكمة الدرجة  
 الاولى قضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فاستأنفت النيابة العامة  
 هذا الحكم دون المدعين بالحقوق المدنية - ولما كان من المقرر ان نطاق  
 الاستئناف انما يتحدد بصفة رافعة فان استئناف النيابة العامة وهي لاصقة

لها في التحدث الا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية -  
لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية الا في خصوص الدعوى الجنائية  
دون غيرها طبقا لقاعدة الاثر النسبي للطعن ، ومن ثم فان الدعوى المدنية  
تكون قد انحسم الامر فيها برفضها وصيرورة هذا القضاء نهائيا بعدم  
الطعن عليه ممن يملكه وهما المدعيان بالحقوق المدنية وحدهما . لما  
كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة  
النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ اذ أجازت لكل من المدعى  
بالحقوق المدنية والمسئول عنها - فيما يتعلق بالحقوق المدنية - الطعن  
أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد  
الجنايات والجنح في الاحوال المنصوص عليها فيها فان مناط الحق في ذلك  
الطعن هو ان يكون الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من محكمة  
آخر درجة وان يكون هذا الحكم قد أضر به ، فانما تخلف هذا الشرط  
فان طعنه في الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز لما كان  
ذلك ، وكان الثابت ان المدعى بالحقوق المدنية - الطاعن الاول - لم  
يستأنف الحكم الابتدائي القاضي برفض دعواه ومن ثم فانها يكون قد انحسم  
الامر فيها بذلك القضاء الذي صار نهائيا لعدم الطعن عليه ممن يملكه ،  
هما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من الطاعن الأول .



## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور ، وعبد العزيز عبد العاطي ،  
ويحيى العموري ، ونجاح نصار .

( ١٣٧ )

### الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ القضائية

١ - اعدام • نيابة عامة • نقض « اسباب الطعن • مايقبل منها »  
« نظر الطعن والحكم فيه » •

اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الاعدام • غير لازم •  
علة ذلك ؟

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها  
عليها •

٢ - اعدام • نيابة عامة • نقض « نظر الطعن والحكم فيه » •  
وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ؟

٣ - اكره • اعتراف • اثبات « بوجه عام » « اعتراف » • حكم  
« تسببيه • تسبب معيب » • دفع « الدفع ببطالان الاعتراف » •

انكار المتهم - في مرحلتى الاحالة والمحاكمة - التهمة وقولها أمام  
قاضي المعارضات ان اعترافها أمام النيابة كان رغما عنها لان الضباط  
ارهبوها بمركز الشرطة • واثارة المدافع عنها بذات الجلسة ان اعترافها  
المذكور كان وليد تأثيرات خارجية • دفاع بان اعترافها كان وليد اكره •  
استناد الحكم المطعون فيه في ادانتها الى ذلك الاعتراف • دون التعرض  
لدفاعها أو الرد عليه • قصور •

٤ - اعتراف • اثبات « اعتراف » •

الاعتراف الذى يعول عليه • شرطه ؟ •

## ٥ - دفع « الدفع ببطان الاعتراف » .

الدفع ببطان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه . جوهرى .  
اثر ذلك ؟

## ٦ - اثبات « بوجه عام » .

تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

١ - حيث ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية المبالة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها اقرار الحكم الصادر باعدام الطاعة دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، ولا انه لما كان تجاوز - هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستين - من تلقاء نفسها دون أن تقيّد بمبنى الرأى الذى ضمته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

٢ - المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « مع عدم الاخلال بالاحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حضوريا يعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة ان تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة

النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كانه موضوعية وشكلية وتقتضي من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

٣ - لما كان بين من الاطلاع على المقررات المضمومة أن الطاعة أمام قاضي المصارضات بجلسة ١٩٧٧/٥/١٥ أنكرت التهمة وقررت « انها اعترفت أمام النيابة رغما عنها لان الضباط الذين قابلوها بمركز الشرطة قاموا بتخويفها، ثم اتار المدافع عنها بذات الجلسة أن اعترافها بمحضر تحقيق النيابة كان وليد تأثيرات خارجية . لما كان ذلك وكان هذا الدفاع - بأن اعتراف الطاعة كان وليد اكراه - مطروحا على المحكمة وقد استند الحكم المطعون فيه - ضمن ما استند اليه - في ادانة الطاعة الى اعترافها بالتحقيقات دون أن يعرض الى ماقررت من دفاع أو يرد عليه خاصة وقد أنكرت ماأسند اليها من اتهام في مرحلتى الاحالة والمحاكمة وهو مايعيب الحكم بالقصور بما يطله .

٤ - الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر أثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه .

٥ - الدفع بطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه .



٦ - الادلة في المواد الجنائية متساندة اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بلتها قتلت ... عمدا بان اتتوت قتله بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا وأعدت لذلك كبسولتي دواء وأفرغت محتوياتهما الطيبة ثم عبأتها بمادة فوسفيد الزنك السامة ( سم الفأر ) وقدمتهما له فتناولهما قاصدة من ذلك قتله فحدثت به الأعراض الموصوفة بالتحقيقات وبالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته وطلبت من مستشار الاحالة إحالتها الى محكمة الجنايات لمعايبتها طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٣ من قانون العقوبات وياجماع الراء بمعاقبة المتهم بالاعدام شنقا عن التهمة المسندة اليها .

قطعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت اسباب الطعن موقعا عليها من الاستاذ ... المحامي .

كما عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها ... الخ .

## المحكمة

وحيث ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها اقرار الحكم الصادر باعدام الطاعنة دون اثبات تاريخ

تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، الا انه لما كان تجاوز - هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستين - من تلقاء نفسها دون أن تقيّد بمبنى الرأى الذى ضمته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك ان يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

وحيث ان المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على انه « مع عدم الاخلال بالاحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة ان تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيتها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمونة أن الطاعة أمام قاضى المعارضات بجلسته ١٩٧٧/٥/١٥ أنكرت التهمة وقررت « أنها اعترفت أمام النيابة رغما عنها لان الضباط الذين قابلوها بمركز الشرطة قاموا بتخويفها ثم اتار المدافع عنها بذات الجلسة أن اعترافها بمحضر تحقيق النيابة كان وليد تأثيرات خارجية . لما كان ذلك وكان هذا الدفاع - بأن اعتراف الطاعة كان وليد اكراه - مطروحا على المحكمة وقد استند الحكم المطعون فيه -

ضمن ما استند إليه - في ادانة الطاعة الى اعترافها بالتحقيقات دون أن  
 مرض الى مقررته من دفاع أو يرد عليه خاصة وقد أنكرت ما أسند اليها  
 من اتهام في مرحلتى الاحالة والمحاكمة وهو ما يعيب الحكم بالقصور بما  
 يطله . ذلك لان الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو  
 : يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر أثر اكراه أو تهديد كائنا  
 ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، والدفع بطلان الاعتراف لصدوره  
 تحت تأثير الاكراه دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد  
 عليه ولا يغنى عن ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ذلك بأن الأدلة فى  
 مواد الجنائية متساندة اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ  
 أثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت اليه المحكمة . لما كان  
 تقدم وكان البطلان الذى لحق بالحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة  
 ثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى احالت اليها الفقرة  
 ثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد  
 رجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم اذا ما وقع فيه  
 طلان من هذا القيل فانه يتعين قبول عرض النيابة ونقض الحكم المطعون فيه  
 الصادر باعدام المحكوم عليها والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه  
 نطقن . .



## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور ، وعبد العزيز عبد  
المعطي ، ويحيى العموري ، وصالح خاطر .

(١٣٨)

### الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ١ هـ القضائية

١ - اثبات « بوجه عام » « اعتراف » . اعتراف . اكراه . دفع  
« الدفع ببطان الاعتراف » . حكم « تسببيه » . تسبب معيب » . نقض  
« اسباب الطعن » مايقبل منها .

الاعتراف الذي يعول عليه . شرطه ؟

منال لدفاع مفاده الدفع بان الاعتراف كان وليد اكراه .

٢ - اعتراف . اكراه . دفع « الدفع ببطان الاعتراف » . حكم  
تسببيه . تسبب معيب » . نقض « اسباب الطعن » مايقبل منها .  
الدفع ببطان الاعتراف للاكراه . جوهرى . وجوب مناقشته والرد  
عليه . التعويل عليه بغير رد . قصور .

٣ - اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » ، تسبب معيب » .  
تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

١ ، ٢ - متى كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة  
الاستئنافية ان الحاضر مع الطاعن بعد ان اثار مسألة تلفيق التهمة وصدور  
أمر من النيابة بحبس الطاعن فى ٢٣/٤/١٩٧٨ فى قضية اخرى أردف  
ذلك بقوله « وان أمر الحبس مكان تنفيذ السجن ويبقى المتهم فى حوزة

المباحث لاهو مثبت بدفتر القسم او بدفتر المباحث وقد طلبنا ضم هذه الدفاتر لاثبات ان المتهم قد ظل معه زوجته تحت التعذيب « مما مفاده ان المدافع عن الطاعن قد ركن الى الدفع بان الاعتراف الذي تضمنه محضر الضبط المؤرخ ١٩٧٨/٤/٢٩ كان وليد اكراه . لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه استند في ادانة الطاعن - ضمن مااستند اليه - الى اعترافه ، وكان الاصل ان الاعتراف الذي يعول عليه يجب ان يكون اختياريا وهو لايعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر اثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه وكان من المقرر أن الدفع بطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه مادام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن على اعترافه بغير ان يرد على ماثير من دفع جوهرى حوله ويقول كلمته فيه فانه يكون معيبا بالقصور فى التسييب .

٣ - الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كُن للـدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع فى سرقة مكتب شركة ..... وخاب اثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو عدم عثوره على شيء . وطلبت عقابه بالمواد ٣١٧، ٤٧، ٤٥ من قانون العقوبات . ومحكمة

جنح عابدين قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ • فاستأنف • ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ • فتلعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الشروع فى سرقة قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وقصور - فى السبب ذلك انه عول فى قضائه بالادانة على الاعتراف المنسوب له بمحضر الاستدلالات رغم انه انكر التهمة بتحقيقات النيابة وأفصح عن ان ذلك الاعتراف كان وليد اكراه اذ حجز فى مكان غير مشروع واحتجزت زوجته بقسم الشرطة أياما عدة دون اذن أو سبب مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث ان الين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الحاضر مع الطاعن بعد ان اثار مسألة تلفيق التهمة وصدور أمر من النيابة بحبس الطاعن فى ٢٣/٤/١٩٧٨ فى قضية اخرى أوردق ذلك بقوله « وان أمر الحبس مكان تنفيذ السجن ويبقى المتهم فى حوزة المباحث لاهو مثبت بدفتر القسم او بدفتر المباحث وقد طلبنا ضم هذه الدفاتر لاثبات ان المتهم قد ظل معه زوجته تحت التعذيب ، مما مفاده ان المدافع عن الطاعن قد ركن الى الدفع بان الاعتراف الذى تضمنه محضر الضبط المؤرخ ٢٩/٤/١٩٧٨ كان وليد اكراه • لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه استند فى ادانة الطاعن - ضمن مااستد اليه - الى اعترافه ، وكان الاصل ان الاعتراف الذى يعول عليه يجب ان يكون اختياريا وهو لايعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر اثر اكراه أو



تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو الاكراه ، وكان من المقرر أن الدفع بطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه مادام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن على اعترافه بغير ان يرد على مائير من دفاع جوهري حوله ويقول كلمته فيه فانه يكون معيا بالقصور في التسبيب ، ولا يفي في ذلك ماأوردته المحكمة من أدلة اخرى ، ذلك بان الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة . لما كان ماتقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر مائيره الطاعن في أوجه الطعن .

## جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : فوزى الملوك وراغب عبد الظاهر ، وعبدالرحيم  
نافع ، وحسن غلاب .

(١٣٩)

### الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - قانون « سريانه » من حيث الزمان « . بناء . جريمة « جريمة  
وقتيه » « جريمة مستمرة » . حكم « تسببيه . تسبيب معيب » .  
نقض « اسباب الطعن . مايقبل منها » .
- سريان التشريع الجديد على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت  
احكامه اشد مما سبقه .
- معيار التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة في  
جريمة الامتناع عن تنفيذ القرار الهندسي . مستمرة . اثر ذلك ؟

لما كان من المقرر قانونا ان التشريع الجديد يسرى على الجريمة  
المستمرة حتى لو كانت احكامه اشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب  
الجريمة في ظل الاحكام الجديدة ، وكان الفصل في التمييز بين الجريمة  
الوقتيه والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما  
عرفه القانون ، سواء اكان هذا الفعل ايجابا أو سلبا ، ارتكابا أو تركا ،  
فاذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية ، أما اذا  
استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال  
هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا هي تدخل ارادة الجاني في الفعل  
المعاقب عليه تدخلا متابعا متجددا ، ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا  
الفعل في التهيؤ لارتكابه والاستعداد لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى

تستمر فيه اثاره الجنائية في اعقابه ، لما كان ذلك ، وكانت جريمة امتناع المطعون ضده عن تنفيذ القرار الهندسي تقوم على فعل سلبي يتوقف على تدخل ارادته تدخلا متابعا ومتجددا بتكوين فعل الامتناع المعاقب عليه ومن ثم فانه يكون جريمة مستمرة تخضع مابقي استمرارها لاحكام القانون اللاحق ولو كان احكامه أشد .

## الوقائع

انهت النيابة العامة المطعون ضده بانه في يوم ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ لم ينقد القرار الهندسي خلال الموعد المحدد . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ومحكمة بندر المحلة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه وتنفيذ القرار خلال شهر . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فأستأنف . ومحكمة طنطا الابتدائية « بهيئة استئنافية » قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المتهم مائة قرش وتأيده فيما عدا ذلك .

فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## المحكمة

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .  
باسباب طعنها موقعا عليه من رئيسها .



حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دان المطعون ضده بجريمة عدم تنفيذ قرار هندسي في الموعد المحدد وأوقع عليه عقوبة الغرامة التي أخذ في تقديرها بأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فقد أخطأ في تطبيق القانون - ذلك بأنه نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها بالمادة ٧٩ من القانون اللاحق رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والذي انطبق على الواقعة باعتبارها تكون جريمة مستمرة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الين من الأوراق ان النيابة العامة أسندت الى انطعون ضده أنه حتى يوم ١٩٧٨/٦/٢٧ لم ينفذ القرار الهندسي خلال الموعد المحدد وطلبت معاقبته بمواد القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومحكمة ول درجة قضت بتغريمه مائة جنيه وبإلزامه بتنفيذ القرار خلال شهر واسانف المحكوم ضده ومحكمة ثاني درجة قضت بحكمها المطعون فيه - بتعديل عقوبة الغرامة الى مائة قرش اعمالا للمادة ٤٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تأسيسا على ان القرار الهندسي صدر في ١٩٧٧/٧/١٩ ولم ينفذه اصعون ضده خلال المهلة المحددة وهي شهر من هذا التاريخ فتكون الجريمة قد وقعت منه في ١٩٧٧/٨/١٩ أي قبل نفاذ القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنصّل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في ١٩٧٧/٩/٨ .

وحيث انه لما ان من المقرر قانونا ان التشريع الجديد يسري على الجريمة المستمرة حتى لو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الاحكام الجديدة ، وكان الفصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون ، سواء أكان هذا الفعل ايجابيا أو سلبيا ، ارتكابا أو تركا ، فاذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية ، أما اذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال

هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا هي تدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متابعا متجددا ، ولا عبرة بالزمن الذي يسبق هذا الفعل في التهيؤ لارتكابه والاستعداد لمقارفته أو بالزمن الذي يليه والذي تستمر فيه اثاره الجنائية في اعقابه ، لما كان ذلك ، وكانت جريمة امتناع المطعون ضده عن تنفيذ القرار الهندسي تقوم على فعل سلبي يتوقف على تدخل ارادته تدخلا متابعا ومتجددا بتكوين فعل سلبي يتوقف عليه ومن ثم فانه يكون جريمة مستمرة تخضع مابقي استمرارها لاحكام القانون اللاحق ولو كانت أحكامه أشد ، لما كان ذلك ، وكان الين من وصف التهمة كما جاءت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المتهم ظل معتصا عن تنفيذ القرار الهندسي حتى ١٩٧٨/٦/٢٧ أي لما بعد سريان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به في اليوم التالي من تاريخ نشره في ١٩٧٧/٩/٨ فانه يتعين اعمال أحكام هذا القانون الاخير على الواقعة واذ كانت المادة ٧٩ منه تنص على معاقبة الامتناع عن تنفيذ القرار الهندسي بعقوبة الحبس الذي لا يقل عن شهرين والغرامة التي لا تقل عن ١٠٠ جنيه أو احدهما وكان الحكم المستأنف قد أوقع عقوبة الغرامة هذه في حدها الأدنى ونزل عنها الحكم المطعون فيه مستندا الى نص المادة ٤٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الملغى فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف ٥

## جاسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد ممدوح سالم ، ومحمود سامى البارودى .

(١٤٠)

### الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٥١ القضائية

١ - قانون « تطبيقه » . نقض « مايجوز الطعن فيه من الأحكام » « حالات الطعن » . الخطأ فى تطبيق القانون » . أحداث . اختصاص « اختصاص نوعى » . محكمة الأحداث « اختصاصها » .

- اختصاص محكمة الأحداث دون سواها بنظر الجرائم التى يتهم فيها الحدث . اشتراك محكمة الأحداث والمحكمة الجزئية - صاحبة الاختصاص العام - بنظر الجرائم المنصوص عليها فى قانون الأحداث . متى وقعت من غير حدث .

عدم اختصاص محكمة الأحداث بمحاكمة غير الحدث فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو أى قانون عقابى غير قانون الأحداث .  
مثال .

- القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة . لعدم تجاوز المتهم وقت الحادث سن الأحداث . قضاء منه للخصومه على خلاف ظاهره . جواز الطعن فيه بالنقض . أساس ذلك ؟

٢ - اختصاص « اختصاص نوعى » محكمة الأحداث « اختصاصها » حكم « تسببه » . تسبب معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مايقبل منها .

القضاء - خطأ - بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . أثره ؟



١ - لما كان الشارع قد نص في المادة الاولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث والمعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ على أن : - « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية وقت ارتكاب الجريمة » ، كما نص في المادة ٢٩ منه على ان « تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف » ، كما تختص بالفصل في الجرائم الاخرى التى تنص عليها هذا القانون ، واذا أُسِمَ في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده الى محكمة الأحداث ، فدل بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه اختص محكمة الأحداث دون سواها بنظر الجرائم التى يتهم فيها الحدث ، واشراكها مع المحكمة الجزئية - صاحبة الاختصاص العام - فى نظر الجرائم المنصوص عليها فى القانون المذكور والتى تقع من غير الحدث ، أما الجرائم الاخرى التى يساهم فيها غير حدث - فاعلا أصليا كان أو شريكا - والمنصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى القوانين العقابية الخاصة أو أى قانون آخر فهذه لاشأن لمحكمة الاحداث بمحاكمة غير الحدث فيها . ولما كان ذلك وكان المطعون ضده قد تجاوز الثمانى عشرة سنة عند ارتكابه جريمة ادارة محل بدون ترخيص المسندة اليه ، وهى جريمة لم ينص عليها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ، فان محكمة الاحداث لا تختص بمحاكمته عنها وينعقد الاختصاص لمحكمة الجنج الجزئية ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاصها قد خالف القانون ، واذا جاء منها للدخومة على خلاف ظاهره اعتبارا بان محكمة الاحداث سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها فان الطعن فى هذا الحكم يكون جائزا .

٢ - لما كانت المحكمة قد أخطأت فى قضائها بعدم الاختصاص مع ان القانون يجعل لها ولاية الفصل فى الدعوى ، وقد حججها هذا الخطأ

عن نظر موضوع الاستئناف ، فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بانه : أدار محلا بدون ترخيص من السلطة المختصة • وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول الملحق • ومحكمة جنح مركز الخانكة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم جنيا واحدا والعلق • فاستأنف • ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة وبإحالتها للنياية العامة لاتخاذ شئونها فيها • فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض •

## المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنص على الحكم المطعون فيه انه أخطأ في تطبيق القانون ذلك بانه قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة قولا ان المطعون ضده حدث في حين انه ليس حدث طبقا لاحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث اذ كان قد جاوز الثماني عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة •

ومن حيث ان البين من الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده من مواليد ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ طبقا للثابت في البطاقة الشخصية المقدمة منه ومن ثم يكون قد تجاوز الثماني عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٧٨ لما كان ذلك وكان الشارح قد نص في المادة الاولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث والمعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

في ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ على أن : - « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشر سنة ميلادية وقت ارتكابه الجريمة » كما نصت المادة ٢٩ منه على أن « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف » كما تختص بالفصل في الجرائم الأخرى التى ينص عليها هذا القانون ، وإذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده الى محكمة الأحداث ، فدل بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه اختص محكمة الأحداث دون سواها بنظر الجرائم التى يتهم فيها الحدث ، وأشركه مع المحكمة الجزئية - صاحبة الاختصاص العام - فى نظر الجرائم المنصوص عليها فى القانون المذكور والتى تقع من غير الحدث ، أما الجرائم الأخرى التى يساهم فيها غير حدث - فاعلا أصليا كان أو شريكا - والمنصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى القوانين العقابية الخاصة أو أى قانون آخر فهذه لا شأن لمحكمة الأحداث بمحاكمة غير الحدث فيها ولما كان ذلك وكان المطعون ضده قد تجاوز الثمانى عشر سنة عند ارتكابه جريمة إدارة محل بدون ترخيص المسندة اليه ، وهى جريمة لم ينص عليها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، فإن محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمته عنها وينعقد الاختصاص لمحكمة الجناح الجزئية ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاصها قد خالف القانون ، واذ جاء منها للخصومة على خلاف ظاهره اعتبارا بان محكمة الأحداث سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها فان الطعن فى هذا الحكم يكون جائزا ، وقد استوفى الشكل المقرر فى القانون • لما كان ماتقدم ، وكانت المحكمة قد أخطأت فى قضائها بعدم الاختصاص مع ان القانون يجعل لها ولاية الفصل فى الدعوى ، وقد حججها هذا الخطأ عن نظر موضوع الاستئناف ، فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة •



## جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى،  
ومحمد ممدوح سالم ، ومحمود سامى البارودى .

( ١٤١ )

### الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ١ • القضائية

١ - دستور • شريعة اسلامية • قانون « تطبيقه » • اثبات  
« شهود » « شهادة » •

- النص فى المادة الثانية من الدستور • على أن الشريعة الاسلامية  
المصدر الرئيسى للتشريع • دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الاسلامية  
مصدرا رئيسيا فيما يستنه من قوانين • اثر ذلك ؟

٢ - حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • اثبات « بوجه  
عام » « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تكوين عقيدتها » •  
شريعة اسلامية • مواد مخدرة •

- عدم تقييد القاضى الجنائى بنص صواب معين فى الشهادة وحقه فى  
تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن اليه • مادام له مأخذ الصحيح من  
الأوراق •

- تعويل الحكم على شهادة شاهد واحد • لاعيب •

٣ - تفتيش « التفتيش باذن » « اذن التفتيش • اصداره » • مواد  
مخدرة • اثبات « خبرة » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •  
« مالا يعيبه فى نطاق التدليل » •

- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش • لسلطة  
التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع • مثال لتسبيب غير معيب •

٤ - حكم « تسببيه » تسبیب غیر معيب » • اثبات « بوجه عام »  
« خبيرة » • نقض « أسباب الطعن مالا يقبل منها » • مواد مخدرة •

- الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم • لا يعيبه • خطأ  
الحكم فيما نقله عن تقرير معامل التحليل من أن صنج الميزان الثلاثة وجدت  
ملوثة بالمخدر حال ان التقرير أشار الى تلوث واحد فقط • لا جدوى من  
النعي به •

٥ - دفع « الدفع بشيوع التهمة » • حكم « تسببيه » تسبیب  
غير معيب » • دفاع « الأخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •

- الدفع بشيوع التهمة • دفاع موضوعي • لا يستوجب ردًا  
صريحًا •

٦ - مواد مخدرة • جريمة « أركانها » • قصد جنائي • اثبات « بوجه  
عام » • حكم « تسببيه » تسبیب غير معيب » •

- القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة • مخدر • مناط تحققه ؟  
عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا • عن القصد الجنائي • كفاية  
ايراد الحكم ما يدل على توافره •

٧ - اثبات « بوجه عام » « شهود » • حكم « تسببيه » تسبیب  
غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • محكمة الموضوع  
« سلطتها في تقدير الدليل » • دفاع « الأخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •

• وزن أقوال الشهود موضوعي •

أخذ المحكمة بشهادة شاهد • مفاده : اطراح جميع الاعتبارات  
التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •

٨ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه » تسبیب غير معيب »  
نقض « أسباب الطعن مالا يقبل منها » •

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد  
عليه مادام الرد عليه يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة •

١ - ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته إنما هو دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستنه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتفيذ .

٢ - لما كان الشارع لم يقيد القاضي الجنائي في المحاكمات الجنائية - بنصاب معين في الشهادة وإنما ترك له حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه طالما أن له مأخذه الصحيح في الأوراق ، فإن تعويل الحكم المظنون فيه على شهادة شاهد واحد ليس فيه مخالفة للقانون وينحل نفي الطاعن في هذا الصدد إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . هذا فضلا عن أن الجريمة الماثلة من جرائم التعازير التي ثبتت بشهادة شاهد واحد على خلاف جرائم الحدود والقصاص في الشريعة الغراء .

٣ - لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلال التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وما استطردت إليه المحكمة من قولها « والتي كشفت عملية الضبط عن صحتها » إنما كان بعد أن أفصحت المحكمة عن أطرافها لجدية التحريات التي انبنى عليها اذن التفتيش ولا يتأدى منه ما يذهب إليه الطاعن من أنه سبب اقتناع المحكمة بجديتها .



٤ - إذا كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطقة ، فإنه لا يجدي الطاعن ما يثيره - بفرض صحته - عن خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير معامل التحليل من أن صنج الميزان الثلاث وجدت ملوثة بأنار المخدر حالة أن التقرير أشار إلى تلوث واحدة منها فقط مادام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثر في منطقة ولا في النتيجة التي انتهى إليها .

٥ - الدفع بشروع التهمة هو من الدفعوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الاثبات التي تطمئن إليها بما يفيد اطراحه .

٦ - القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة مخدر يتحقق بعلم الحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة ، المحكمة غير مكفلة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أورده في حكمها كافياً في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره مخدر .

٧ - لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد والتصويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ، ومتى أخذت بشهادته ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٨ - المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالأدانة امتداداً إلى أدلة الثبوت الساتئة التي أوردها الحكم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز وحاز جوهرين مخدرين ( أفبونا وحشيشا ) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح

طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك • ومحكمة  
جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١، ١/٢، ١/٧ ، ١/٣٤ ،  
٣٦ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠  
لسنة ١٩٦٦ والبندين رقم ٩ ، ٥٧ من الجدول الأول المعدل والملحق  
بالقانون الأول بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه  
بملائة آلاف جنيه والمصادرة •

فلمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

## المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه دانه بجريمة  
احراز وحيازة جوهرين مخدرين بقصد الاتجار قد أخطأ في القانون  
وفي الاسناد وشابه الفساد في الاستدلال وقصور في التسيب واخلاق  
بحق الدفاع ، ذلك بانه عول في قضائه بالادانة على شهادة شاهد واحد  
في حين أن الشريعة الاسلامية التي نص الدستور على أنها المصدر  
الرئيسي للتشريع تطلبت شهادة رجلين على الأقل ، واستند الى ماأسفرت  
عنه عملية الضبط في اطراح الدفع بطلان اذن التفتيش لعدم جديده  
اتحريات مع أنه لا يصلح لاطراحه • وأثبت نقلا عن تقرير المعامل أن  
الصنج الثلاث المضبوطة وجدت ملوثة بآثار الأفيون حالة أن الثابت أن  
التلوث مقصور على صنجة واحدة • وأغفل الرد على دفاع الطاعن بشيوع  
التهمة استنادا الى مشاركته آخرين له في الاقامة بالمسكن ، ولم يبين ما اذا  
كانت حيازة الطاعن مقصورة على حجرة أو تشمل المسكن بأكمله خاصة  
وانه أورد في تحصيله لواقعة الدعوى ان التفتيش وقع على المسكن ثم  
استطرد الى الحديث عن سرير الطاعن بينما ذكر في تحصيله لأقوال  
الضابط حجرة الطاعن وسريره ومطبخ المسكن مما يكشف عن

اضطرابه • ولم يعن باستظهار علم الطاعن بكنه المواد المخدرة المضبوطة • هذا وقد قام دفاع الطاعن على أن ضبطه تم في الطريق ولم يعثر معه على شيء ، وان الضابط الذي أجرى ضبطه لم يكن بمفرده - كما زعم - بل كان يرافقه الرائد ... الذي قام بضبط متهم آخر شوهد عند دخولهما منزله يلقي بمخدر من يده واستدل على ذلك بالمحضر رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ مخدرات السيدة زينب الا ان الحكم لم يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز وحيازة المخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال الرائد ... وتقرير معامل التحاليل من شأنها ان تؤدي الى مارتب عليها • لما كان ذلك، وكان ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الاعمال بذاته انما هو دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا فيما يسته من قوانين ومن ثم فان أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار اليه الا اذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها الى مجال العمل والتنفيذ • لما كان ذلك ، وكان الشارع لم يقيد القاضي الجنائي في المحاكمات الجنائية بنصاب معين في الشهادة وانما ترك له حرية تكوين عقيدته من أي دليل يطمئن اليه طالما ان له مأخذه الصحيح في الأوراق فان تعويل الحكم المطعون فيه على شهادة شاهد واحد ليس فيه مخالفة للقانون وينحل نعي الطاعن في هذا الصدد الى جدل في تقدير الدليل • مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب • هذا فضلا عن ان الجريمة المسائلة من جرائم التعازير التي تثبت بشهادة شاهد واحد على خلاف جرائم



الحدود والقصاص في الشريعة الغراء • لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ورد عليه في قوله « كما تلف عن الدفع المبسدى من محاميه حيث انها تطعن تماما لجدية التحريات السابقة على صدور اذن النيابة والتي كشفت عملية الضبط عن صحتها » • لما كان ذلك وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وما استطردت اليه المحكمة من قولها « والتي كشفت عملية الضبط عن صحتها » انما كان بعد أن أفصحت المحكمة عن اطمئنانها لجدية التحريات التي انبنى عليها اذن التفتيش ولا يتأدى منه ما يذهب اليه الطاعن من أنه سبب افتناع المحكمة بجديتها • لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطقته ، فانه لا يجدى الطاعن ما يشير به - بفرض صحته - عن خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير معامل التحليل من ان صنج الميزان الثلاث وجدت ملوثة بآثار المخدر حالة أن التقرير اشار الى تلوث واحد منها فقط ما دام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثر في منطقته ولا في النتيجة التي انتهى اليها • لما كان ذلك ، وكان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الاثبات التي تطعن اليها بما يفيد اطراحه فان ما يشير به الطاعن عن قصور الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس • ولما كان انبين من مدونات الحكم ان المسكن بأكمله في حوزة الطاعن ، وكان مأورده الحكم في تحصيله لواقعة الدعوى واقوال الشاهد عن الاماكن التي عثر على

المضبوطات فيها بذلك المسكن خاليا من التافض والاضطراب ، فان منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة احرار أو حيازة مخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بان ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلا عن هذا الركن اذا كان مأورده في حكمها كافي في الدلالة على علم المتهم بان ما يحرزه مخدر ، وكان مأورده الحكم المظنون فيه في مدوناته كافي في الدلالة على توافر هذا العلم لدى الطاعن فان ما ينعا الطاعن على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد والتعويل عليها مهما وجه اليها من مطاعن ، ومتى أخذت بشهادته ، فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت الساتفة التي أوردها الحكم ، ومادامت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية الى أقوال شاهد الاثبات فلا تريب عليها اذا هي لم تعرض في حكمها الى دفاع الطاعن الموضوعي الذي ما قصد به سوى اثاره الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال ، ومن ثم فان منعى الطاعن على الحكم في هذا المقام يكون في غير محله . لما كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ، ومحمد نجيب صالح ،  
وعوض جادو ، ومصطفى طاهر .

( ١٤٢ )

### الطعن رقم ٢٥ لسنة ١ القضائية

تموين • عقوبة • نقض • حالات الطعن بالنقض • الخطأ في تطبيق  
القانون • « نطاق الطعن » « الحكم فيه » •

معاينة من ينتج خبزا أقل من الوزن المقرر قانونا بالعقوبة المغلظة  
المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم  
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

إغفال الحكم لعقوبة الحبس مع وجوب القضاء بها يعيبه • اقتصار طعن  
النيابة على إغفال القضاء بعقوبة الحبس • أثره : عدم المساس بمدة شهر  
الحكم المقضى بها خطأ •

لما كانت المادة ٣٨ من قرار التموين رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن  
استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ والقرار  
٣٩ لسنة ١٩٧٥ قد فرقت في التجريم بين طائفتين من الأفعال ، فنصت على  
عقوبة الغرامة بالنسبة للأفعال الواردة في الفقرة الأولى منها على سبيل الحصر  
ثم أحالت في فقرتها الثانية إلى العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٦ من  
المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بأن نصت على أن « وكل مخالفة أخرى  
لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم  
بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولما كانت الجريمة التي دين بها المظنون ضده هي



من طائفة الجرائم التي ينسحب عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٨ أشار إليها فإن العقوبة المقررة لها تكون الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه عملاً بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وذلك قبل تعديله بإتقان رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٠ والمعمول به اعتباراً من ١/٦/١٩٨٠ ، في تاريخ لاحق على وقوع الجريمة المسندة إلى المطعون ضده ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عاقب المطعون ضده بالغرامة ونشر ملخص الحكم واغفل عقوبة الحبس الواجب القضاء بها قانوناً ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإضافة عقوبة الحبس لمدة ستة أشهر مع الشغل إلى العقوبتين المقضى بهما وذلك بغير مساس بمدة شهر ملخص الحكم المقضى بها خطأ لاقتصار طعن الطاعنة على اغفال القضاء بعقوبة الحبس .

## الوقائع

انهت النيابة العامة المطعون ضده بانه في يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٧ : انتج خبزاً ببلديا ينقص متوسط وزن الرغيف فيه عن الوزن المقرر قانوناً وطلبت عقابه بموجب القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل والمواد ٣٨٢٧، ٣٨٢٨، ٣٨٢٩ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٢٤ لسنة ١٩٦٨ والقرار ٣٤١ لسنة ١٩٧٠ . ومحكمة الجناح المستعجلة الجزئية قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه والمصادرة والشهر وكفالة خمسون جنيهاً لوقف التنفيذ . فاستأنف . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم مبلغ مائتي جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم لمدة شهر . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

حيث ان النياية العامة تنمى على الحكم المطعون فيه انه اذ أغفل القضاء بعقوبة الحبس عن جريمة انتاج خبز أقل من الوزن التى دان المطعون ضده بها قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك ان العقوبة المقررة لتلك الجريمة هى الحبس ستة أشهر الى سنتين والغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه انتهى الى ادانة المطعون ضده بجريمة انتاج خبز أقل من الوزن المقرر وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وغرامة خمسمائة جنيه والمصادرة والشهر لمدة تعادل عقوبة الحبس وذلك عملاً بالمواد ٥٦، ٨٤، ٥٨، ٥٧، من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل والمواد ٢٧، ٢٦، ٢٤، ٣٨/٣ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل وقد قضى الحكم انطعون فيه فى استئناف المطعون ضده بتعديل العقوبة بالاكفاء بتفريم هذا الاخير مائتى جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم لمدة شهر . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٨ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ والقرار

٣٩ لسنة ١٩٧٥ قد فرقت فى التجريم بين طائفتين من الأفعال ، فنصت على عقوبة الغرامة بالنسبة للأفعال الواردة فى الفقرة الاولى منها على سبيل الحصر ثم احوالت فى فقرتها الثانية الى العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بأن نصت على أن « وكل مخالفة اخرى لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ولما كانت الجريمة التى دين بها المطعون ضده هى من طائفة الجرائم التى ينسحب عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٨ المشار اليها فان العقوبة المقررة لها تكون الحبس من ستة أشهر الى سنتين والغرامة

من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه عملاً بالفقرتين الاولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وذلك قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٠ والمعمول به اعتباراً من ١٩٨٠/٦/١ ، في تاريخ لاحق على وقوع الجريمة المسندة الى المطعون ضده ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ عاقب المطعون ضده بالغرامة ونشر ملخص الحكم واغفل عقوبة الحبس الواجب القضاء بها قانوناً ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإضافة عقوبة الحبس لمدة ستة أشهر مع الشغل العقوبتين المقضى بهما وذلك بغير مساس بمدة شهر ملخص الحكم المقضى بها خطأ لاقتصار طعن الطاعنة على اغفال القضاء بعقوبة الحبس .



## جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ، ومحمد نجيب صالح ،  
وعوض جادو ، ومصطفى طاهر .

(١٤٣)

### الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٥١ القضائية

• قانون • نقض « حالات الطعن • الخطأ في تطبيق القانون »  
• الحكم في الطعن • محكمة النقض « سلطتها » • عقوبة « تطبيقها »  
العقوبة المقررة لجريمة انتاج خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر قانونا •  
هى الحبس من ستة أشهر الى سنتين والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه  
ولا تزيد عن خمسمائة جنيه • فضلا عن شهر ملخص الحكم الصادر  
بالادانة على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها • م ٣/٢٨ من  
القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩  
والقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ والمادتين ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بق ٩٥  
لسنة ١٩٤٥ •

تعديل الحكم المطعون فيه للحكم المستأنف فى العقوبة المقضى بها  
والاكتفاء بتوقيع الغرامة دون الحبس وشهر الحكم الوجوبيين • خطأ فى  
تطبيق القانون • وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف الذى  
صادف صحيح القانون ، مادام التصحيح لا يخضع لاي تقدير موضوعى ،  
بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت اسناد التهمة • م ٣٩  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة  
النقض •

حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه - فى شأن بيان واقعة  
الدعوى وأدلة الثبوت فيها والتطبيق القانونى - بالحكم المطعون فيه قد

قضى بمعاقبة المطعون ضدهما بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريم كل منهما مائتي جنيه ومصادرة الخبز المضبوط وشهر ملخص الحكم لمدة تساوى مدة الحبس . وقد قضى الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم كل من المطعون ضدهما بمبلغ مائتي جنيه والمصادرة - لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ ثم بالقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ - التى دين المطعون ضدهما وفقا لها - قد جرى نصها على انه « وكل مخالفة اخرى لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وكانت المادة ٥٦ انشار اليها قد نصت على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٢٠ يعاقب عن كل مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة ، كما نصت المادة ٥٦ من ذات المرسوم بقانون على انه « تشهر ملخصات جميع الاحكام التى تصدر بالادانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل فترة الحبس المحكوم بها . » فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون فيما قضى به من الغاء عقوبتى الحبس والشهر المقضى بهما بالحكم المستأنف مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذى صادف صحيح القانون مادام تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى بعد ان قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماديا الى المطعون ضدهما وذلك اعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما انتجا خبزا بلديا ينقص متوسط وزن الرغيف فيه عن الوزن المقرر قانونا وطلبت عقابهما بالمواد ٥٦، ٨٠١، ٥٨، ٥٧ من المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المدل و٢٤، ٢٦، ٢٧، ٣٨/٣ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرار ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ • ومحكمة الجنج المنستعجلة بالاسكندرية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرون جنيها وغرامة مائتى جنيه لكل منهما والمصادرة والاشهار بما يوازى عقوبة الحبس فاستأنف المطعون ضدهما • ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ونفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم كل منهما مبلغ مائتى جنيه والمصادرة •

فطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## الحكمة

وحيث ان ماتعاء الطاعنة على الحكم المطعون فيه انه اذ دان المطعون ضدهما بجريمة انتاج خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر قانونا قد اخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بانه أغفل القضاء بمقويتى الحبس وشهر ملخص الحكم على المحل فترة تساوى فترة الحبس رغم وجوبها طبقا للمادتين ٥٦، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ٤٥ والفقرة الثالثة من المادة ٣٨ من القرار رقم ٩٠ بما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه - فى شأن بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها والتطبيق القانونى - بالحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة المطعون ضدهما بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريم



كل منهما مائتي جنيه ومصادرة الخبز المضبوط وشهر ملخص الحكم لمدة تساوي مدة الحبس • وقد قضى الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم كل من المطعون ضدهما مبلغ مائتي جنيه والمصادرة - لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ ثم بالقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ - التي دين المطعون ضدهما وفقا لها - قد جرى نصها على انه « وكل مخالفة اخرى لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ » وكانت المادة ٥٦ اشار اليها قد نصت على انه مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٢٠ يعاقب عن كل مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه « كما نصت المادة ٥٧ من دات المرسوم بقانون على أنه « شهر ملخصات جميع الأحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل فترة الحبس المحكوم بها » • فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من الغاء عقوبتي الحبس والشهر المقضى بهما بالحكم المستأنف مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي صادف صحيح القانون مادام تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأي تقدير موضوعي بعد ان قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماديا الى المطعون ضدهما وذلك اعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض •

## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور ، وعبد العزيز  
عبد العاطي ، ويحيى العموري ، ومحمد صلاح خاطر .

( ١٤٤ )

### الطعن رقم ٤٣ لسنة ١ القضائية

١ - غش . عقوبة « تطبيقها » . قصد جنائي . حكم « تسببه .  
تسبب معيب » . نقض « أسباب الطعن » ما قبل منها » . أغذية .

حظر تداول الأغذية الغير مطابقة للمواصفات . مادة ١/٢ من القانون  
رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

استبدال عقوبة المخالفة بعقوبة الجنحة . اذا كان المتهم حسن النية مع  
وجوب القضاء بالمصادرة . المادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدلة  
بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٧٦ .

مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون . مثال .

٢ - نقض « نظر الطعن والحكم فيه » . دعوى جنائية « انقضاؤها بمضي  
المدة » . تقادم .

مضى ما يزيد على مدة السنة المقررة لانقضاء الدعوى في مواد المخالفات  
منذ يوم تقرير النيابة العامة بالطعن في الحكم الى يوم عرض الطعن على  
محكمة النقض دون اتخاذ أي اجراء قاطع . انقضاء الدعوى بمضي المدة .  
اثر ذلك ؟

١ - لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ قد نص في مادته الثانية  
على انه « يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية (١) اذا كانت غير مطابقة  
للمواصفات في التشريعات النافذة » . ثم جرى نص المادة ١٨ منه بعد  
تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على أنه « يعاقب من يخالف أحكام

المواد ٢، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٤ مكررا والقرارات المنفذه لها بعقوبة المخالفة وذلك اذا كان المتهم حسن النية ويجب ان يقضى بالحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة . فمن مقتضى هذه النصوص ان الشارع بعد ان حرم تداول الاغذية الغير مطابقة للمواصفات قد استبدل بعقوبة الجفحة عقوبة المخالفة اذا كان المتهم حسن النية على ان يقضى وجوبا بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وان نفى علم المطعون ضده بان «الردة» موضوع المحاكمة مغشوشة الا انه أثبت فى حقه عرضه للبيع خبزا يحتوى على رده غير مطابقة للمواصفات مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ سالف الذكر فانه اذ قضى رغم ذلك بالبراءة يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بالبراءة فى ١٣ من يناير سنة ١٩٧٩ فقررت النيابة العامة فى ٣ من فبراير سنة ١٩٧٩ الطعن فيه بطريق النقض ثم عرض على هذه المحكمة بجلسة اليوم ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١ - واذ كان قد انقضى على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة العامة بالطعن فى ذلك الحكم الى يوم عرض الطعن على محكمة النقض مايزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى بمضى المدة فى مواد المخالفات دون اتخاذ أى اجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى قد انقضت بمضى المدة ولا جدوى من بعد من نقضه ، ولا مناص والحال هذه من رفض الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بانه فى يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٨ عرض للبيع شيئا من أغذية الانسان ( خبز ) مغشوشا مع علمه



بذلك وطلبت عقابه بالمواد ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ومحكمة جناح الشراية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ والمصادرة • فاستأنف • ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا في ١٣ من يناير سنة ١٩٧٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف • وبراءة المتهم من التهم المسندة اليه والمصادرة •

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ٣ من فبراير سنة ١٩٧٩ ••• الخ •

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عرضه للبيع شيئا من اغذية - الانسان - خبزا - مشوشا مع علمه بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بانه استند في قضائه الى عدم العلم بالغش بينما تقضى المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها - المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ - بتوقيع عقوبة المخالفة اذا كان المتهم حسن النية •

وحيث أنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه في ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ عرض للبيع شيئا من اغذية الانسان « خبزا » مشوشا مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها ، وقضت محكمة أول درجة بحبس المتهم - المطعون ضده - شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات والمصادرة ، واذ استأنف المحكوم ضده الحكم الابتدائي قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند اليه والمصادرة ، وقد حصل الحكم

المطعمون فيه الواقعة في قوله « ان مفتش الاغذية أخذ عينه بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٥ من أحد المخازن التابعة لشركة مخازن القاهرة الكبرى ادارة المتهم ، بتحليلها تبين انها غير مطابقة للبيان لاحتوائها على ردة خشنة بنسبة ٣٠٪ » ثم أورد الحكم في مدوناته أن « العينة أخذت من المخبز وأن المتهم دفع الاتهام بان الردة نرد الى المخازن من مطاحن الحكومة حسب نظام الربط وأنه يجب لادائه ثبوت ارتكابه الغش وعلمه به وان القرينة التي افترض بها الشارع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة تقبل اثبات العكس ، لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر قد قضى في مادته الثانية على أنه ، يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية (١) اذا كانت غير مطابقة للمواصفات في التشريعات النافذة ، ثم جرى نص المادة ١٨ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على أنه « يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٤ مكررا والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك اذا كان المتهم حسن النية ويجب ان يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة ، فمن مقتضى هذه النصوص أن الشارع بعد أن حرم تداول الأغذية الغير مطابقة للمواصفات قد استبدل بعقوبة الجنبحة عقوبة المخالفة اذا كان المتهم حسن النية على أن يقضى وجوبا بمصادرة للمواد الغذائية موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وان نفى علم المطعون ضده بان « الردة » موضوع المحاكمة مغشوشة الا أنه أثبت في حقه عرضه للبيع خبزا يحتوى على ردة غير مطابقة للمواصفات مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر فانه اذ قضى رغم ذلك بالبراءة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر

بالبرامة في ١٣ من يناير سنة ١٩٧٩ فقررت النيابة العامة في ٣ من فبراير سنة ١٩٧٩ الطعن فيه بطريق النقض ثم عرض على هذه المحكمة بجلسته اليوم ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ - واذ كان قد انتقض على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة العامة بالطعن في ذلك الحكم الى يوم عرض الطعن على محكمة النقض مايزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى بمضي المدة في مواد المخالفات دون اتخاذ اي اجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى قد انتقضت بمضي المدة ولا جدوى من بعد من نقضه ، ولا مناحى وال حال هذه من رفض الطعن •



## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي ، أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا ، محمد الصوفي عبد الجواد •

( ١٤٥ )

### الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ١ • القضائية

١ - نقض « التقرير بالطعن » « اجراءات نظر الطعن والحكم فيه » •  
تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض • غير لازم لاعتبار الطعن من نوعا لها • أساس ذلك ؟

سماع الخصوم من الأجازات الموكولة لتقدير محكمة النقض •

٢ - نقض « أثر نقض الحكم » •

نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاحالة بحالتها قبل صدور الحكم المنقوض •

٣ - نقض « اجراءات نظر الطعن والحكم فيه » •

اشارة الحكم المطعون فيه الى أن الفصل في الدعوى كان مجددا بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها • غير لازمة •

٤ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « شهود » •

وزن أقوال الشهود • موضوعي •

أخذ محكمة الموضوع بأقوال الشاهد • مفادة اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها •

٥ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه » •

تسبيب غير معيب •

لاعبره بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة •

٦ - محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر عناصرها . وإطراح ما يخالفها .

٧ - قتل عهد . قصد جنائي . جريمة « أركانها » .

قصد القتل أمر خفي . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره . استخلاصه . موضوعي .

٨ - أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعي » . دفاع شرعي .

تقدير الوقائع التي سينتج فيها قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي .

حق الدفاع الشرعي . شرح لرد الاعتداء للحيلولة بين من يباشرة وبين الاستمرار فيه .

١ - الأصل انه لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعاً لمحكمة النقض ان يكف الخصوم بالحضور أمامها لان هذه المحكمة ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع وانما هي درجة استئنافية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، كما ان سماع الخصوم من الاجازات الموكولة لتقدير محكمة النقض متى اتصلت بالطعن بناء على التقرير به وبالتالي فلا يلزم دعوة الخصوم أياً كانت صفاتهم - طاعنين أو مطعون ضدهم - للحضور بالجلسة التي تحدد لنظر الطعن .

٢ - من المقرر ان نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاعداد بحالتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض .

٣ - لا يعيب الحكم المطعون عيه عدم اشارته الى ان الفصل في الدعوى انما كان مجدداً بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها .

٤ - لما كان من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، وانها متى أخذت بأقوال الشاهد فلن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٥ - من المقرر انه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وانما العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات .

٦ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بسط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائنا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٧ - من المقرر ان قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه ، وان استخلاص هذه النية موكون الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٨ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها ، وأن حق الدفاع الشرعي لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يتعدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره .



## • الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا . . . بان انهال عليها طعنا بمدية في اجزاء متعددة من جسمها قاصدا من ذلك قتلها فحدث بها الاسباب الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياتها . وطلبت من مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا . قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ عقوبات بمعاقة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات باعتبار أن التهمة ضرب افضى الى الموت .

فطن المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض هذه المحكمة برقم ١٠١٢ لسنة ١٩٤٩ القضائية وقضى فيه ( أولا ) بعدم قبول الطعن المقدم من المحكوم عليه شكلا . ( ثانيا ) بقبول الطعن المقدم من النيابة العامة شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة طنطا لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المذكورة - مشكلة من دائرة أخرى - قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما فطن المحكوم عليه للمرة الثانية في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد قد شابه البطلان والاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال والتقصير في التسييب ذلك أنه سبق الفصل في الدعوى بحكم قضى بنقضه دون تكليف الطاعن بالحضور أمام محكمة النقض مما يطل الاجراءات ويستبرمه أن الحكم الاول مازال قائما ، وقد صدر الحكم

المطعون فيه دون ضم ملف الطعن بالنقض حتى يطلع عليه الطاعن ويعد دفاعه على اساس ما ورد فيه ، كما لم يشر الحكم الى ان الفصل في الدعوى يتم مجدداً بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها، واورد الحكم في بيانه للواقعة أن الطاعن أخرج المطواه المستعملة في الحادث من ملبسه مستدلاً على ذلك بأقوال الشاهدين ... ، ... وأقوال شقيقة المجنى عليها في حين أن الشاهدين الأول والثاني لم يصلوا الى مكان الحادث الا بعد وقوعه أما شقيقة المجنى عليها فقد خلا بلاغ الحادث من أى ذكر لهما مما يكذبها فيما ادعته من مشاهدتها له ، كما عول الحكم في قضائه بالادانة على اعتراف الطاعن في حين أن هذا الاعتراف قد انتزع منه بما يشبه القسر اذ انه مصاب باختلال في قواه العقلية فضلاً عن انه أصم أبكم لاتعبر اجاباته عن حقيقة مقصودة وقد استجوب دون اذن منه وكانت الاسئلة توجه اليه مكتوبة فيجب عليها بذات الطريقة مما يكون معه هذا الاستجواب - الذي تضمنته أوراق مبشرة لاسيل الى الاهتداء اليها - هو استجواب غير قانوني ، كما أن الحكم لم يدل تدليلاً كافياً على توافر نية القتل وأطرح بما لايسوغ دفاع الطاعن القائم على أنه كان في حالة دفاع شرعى قام دليلها من اصاباته ، وذلك جميعه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن الذي كان يطمع في الزواج من المجنى عليها رغم خطبتها لآخر التقى بها اثناء سيرها في الطريق صحبة شقيقتها وحاول التحدث اليها بيد أنها أعرضت عنه مما أثار حفيظته فاستهل من ملبسة مدية انهال عليها بها طعناً قاصداً قتلها فأحدث بها تسماً وعشرين اصابة بالرأس وبأجزاء متفرقة من الجسم نفذ بعضها الى تجويفي الصدر والبطن وأحدث تمزقاً بنسيج الرتين والطحال والكلية اليسرى والامعاء ونزيفاً داخلياً وخارجياً وصدمة مما أودى بحياتها ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة استمدتها من أقوال كل من المساعد ... والعريف ...

وشقيقة المجنى عليها ومن اقرار الطاعن في التحقيقات ومن تقرير الصفة التشريعية . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض أن يكلف الخصوم بالحضور أمامها لأن هذه المحكمة ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع وإنما هي درجة استئنافية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، كما أن سماع الخصوم من الأجازات الموكولة لتقدير محكمة النقض متى اتصلت بالطعن بناء على التقرير به وبالتالي فلا يلزم دعوة الخصوم أيا كانت صفاتهم - طاعين أو مطعون ضدهم - للحضور بالجلسة التي تحدد لنظر الطعن ، وكان من المقرر أن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاعادة بحالتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم تكليفه بالحضور أمام محكمة النقض عند نظر الطعن بالنقض في المرة الأولى واستمرار قيام الحكم الصادر في المحاكمة السابقة يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن تناول في مرافقته الحكم الصادر في الطعن بالنقض المرة الاولى مبدىا اعتراضه على ما انتهى اليه من نقض الحكم الصادر في المحاكمة السابقة مما مفاده أن ملف الطعن في المرة الاولى كان تحت بصر الدفاع ومطروحا على بساط البحث أثناء المحاكمة الأخيرة ، وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم اشارته الى أن الفصل في الدعوى إنما كان مجددا بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها فإنه لا يكون هناك محل لما ينهيه الطاعن في هذا الخصوص . لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزل التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، وأنها متى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أنه من المقرر أنه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه الى أقوال



شهود الاثبات وحصلها في قوله « شهد » المساعد بشرطة النجدة بالغربية انه هرع الى مكان الحادث ... فوجد المجنى عليها ... مصابة ... وقررت له أن المتهم ( الطاعن ) هو الذي أحدث بها تلك الاصابات . وشهد ... العريف بشرطة النجدة بالغربية بأنه ... توجه الى حيث وجد آخرين قد ضبطوا المتهم ... وشاهده مصابا بجرح بالحاجب الأيسر وآخر مصابة يده اليمنى وعزا الأول منها الى القاء الاهالى الطوب عليه والثانى عندما حاولوا نزع مطوأة كانت بيده وقرر له أنه ارتبط بالمجنى عليها عاطفيا منذ أربع سنوات مضت وأنه هو الذي أحدث اصاباتهما بمطوأة كانت معها وحاولت الاعتداء عليه بها لولا تمكنه من انتزاعها . وقررت .... أنها كانت ترافق شقيقتها المجنى عليها في طريقها الى مسكنها .... عندما التقي بهما المتهم ... وتبعهما محاولا الحديث مع شقيقتها التي رفضت ذلك وحيث استل مديّة من جيبه الخلفى وبادرها طعنا بها في ظهرها ورأسها فاستغاثت وأسرعت الى والدتها لتبلغها بما حدث ، لما كان ذلك وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بسط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان ما حصله الحكم من أقوال الشهود على النحو المتقدم بيانه - وهو ما لا ينازع الطاعن في أن له مأخذه الصحيح من الأوراق سائغا في التدليل على معدل الواقعة طبقا للصورة التي استقرت لدى المحكمة كما ان ما أورده الحكم من أن الطاعن أخرج المطوأة المستعملة في الحادث من ملبسه يتفق مع ما نقله الحكم من أقوال شقيقة المجنى عليها فان كافة ما يثيره الطاعن حول أقوال الشهود لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اتارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعول على أقوال الطاعن بالجلسة وإنما عول على أقراراته في تحقيقات النيابة العامة ، وكان ما يبيحه على

استجوابه في تلك التحقيقات انما ينصب على الاجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن أو المدافع عنه قد أثار شيئا في هذا الخصوص أمام محكمة الموضوع كما لم يتمسك امامها بما يثيره في وجه الطعن من أن الاعتراف قد ائترع منه قرأ فانه لا يكون له من بعد أن ينمى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثيره أمامها ولا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لم تلاحظ على المتهم جنونا أو عاهه بالعقل كما لم يشر المدافع عنه شيئا في هذا الخصوص أمامها فانه لا يكون هناك محل لتعيب الحكم في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن في قوله « ان نية القتل واضحة لديه بما ثبت من التحقيقات من أنه بادرها بالطعنات على أثر ما أصابه من غيظ عندما أعرضت عنه وأبت الحديث معه وقام في اعتقاده بالتالي أنها ستكون زوجة لسواه مما حدا به الى تعدد احداث اصابات قاتلة بها يؤكد ذلك أنه ظل يطعنها بالمديه في انحاء متفرقة من جسدها الى أن أحدث بها تسع وعشرون اصابة قطعية وطعنيه منها الذي نفذ لتجاويف الصدر والبطن مما يؤكد أنه كان متويا من هذا الاعتداء قتل المجنى عليها بفعل مادي موصل لذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه ، وان استخلاص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان مأورده الحكم - على النحو المتقدم - كافيا وسائغا في التدليل على توافر نية القتل فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى وأطرحه في قوله « فلم تكن الواقعة كما حصلتها المحكمة من الأدلة المعروضة عليها تسع لهذا النمط من الاعتداء فلم يثبت أن المجنى عليها اعتدت عليه ثمة

اعتداء حال أو على وشك الحلول وفضلا عن ذلك فإن ما ذهب إليه في دفاعه من اعتدائها عليه بمقبض حديدى وهو الأمر الذى لم يقم عليه دليل من الأوراق لا يجديهِ هو الآخر فتيلا ذلك أن الدفاع الشرعى لم يشرع للقصاص والانتقام وإنما شرع لمنع المتعدى من إيقاع فعل التعدى فإذا كان هذا التعدى عليه قد وقع وانتهى بالفعل كما ذهب فلا يكون لحق الدفاع عن النفس وجود وقد كفت المجنى عليها عن ضريبة ولم يعد ثمة محل للخوف منها فإذا كان المتهم مع ذلك قد استمر يطعن بها تلك الطعنات العديدة فلا يكون ذلك منه الا انتقاما يحرمه القانون هذا فضلا عن أن المحكمة لا تطمئن إلى ما قرره المتهم بشأن اصابته من أن المجنى عليها هي التي أحدثت به إصابة حاجبه الأيسر ذلك أنه عقب الحادث مباشرة لحق به العريف . . . . . وسأله عن إصابة حاجبه الأيسر فقرر له أنها من جراء قذف الأهلالي له بالأحجار بعد الحادث مما تطمئن معه المحكمة ان المجنى عليها لم تحدث بالمتهم أية إصابة مما تضحى معه قاله توافر حالة دفاع شرعى لاستند إلى أى أساس من الواقع ، ولما كان من المقرر ان تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتقاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها ، وان حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الجبلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل انضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره ، واذا كان الحكم المطعون فيه - فى حدود سلطته التقديرية - قد استخلص من العناصر المطروحة على بساط البحث فى الدعوى ، أن الطاعن لم يكن يدفع اعتداء وقع عليه من المجنى عليها بل كان معتديا وأن الإصابة التي ادعى أن المجنى عليها أحدثتها به إنما نشأت عن قذف الأهلالي له بالأحجار بعد وقوع الحادث ، فإن ما انتهى إليه الحكم من نفي قيام حالة الدفاع الشرعى يكون متفقا وصحيحا القانون ويكون معنى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس فيتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي ، أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا ، محمد الصوفي عبد الجواد .

(١٤٦)

### الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ القضائية

١ - دفوع « الدفع بعدم الاختصاص الولائي » . حكم « تسببه » .  
تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

الدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض . شرطة : أن تظاهره مدونات الحكم بغير حاجة الى تحقيق موضوعي .

وجود مساهمين في الجريمة من غير الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . أثر : انعقاد الاختصاص للقضاء العادي . الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

٢ - مأمور الضبط القضائي . إجراءات وإجراءات التحقيق . استدالات بطلان . إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

عدم التزام مأمور الضبط القضائي بالإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٤ إجراءات . لا يهدر قيمة محضره في الإثبات .

حق محكمة الموضوع في تقدير سلامة الإجراءات في هذا المحضر .

٣ - إجراءات « إجراءات التحقيق » . نيابة عامة . بطلان . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . محضر التحقيق « بطلانه » .

جواز ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق . في حالة الضرورة . خلو محضر التحقيق من بيان تلك الضرورة لا ينفي قيامها بتقدير الضرورة موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

النعي بعدم تحرير محضر مستقل عن واقعه حلف اليمين • غير سائق •  
علة ذلك ؟

٤ - اثبات « اعتراف » • اكراه • استدلال • محكمة الموضوع « سلطتها  
في تقدير الدليل » •

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال • تقدير صحته  
وقيمته في الاثبات • موضوعي •

٥ - تحقيق « اجراءاته » • اجراءات « التحقيق » • مأمور  
الضبط القضائي •

حضور ضابط الشرطة التحقيق لايقيب اجراءاته • علة ذلك ؟

٦ - تفتيش « التفتيش بغير اذن • دفع • الدفع ببطلان التفتيش » •  
الدفع ببطلان التفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع • عدم جواز  
اثارته لأول مرة أمام النقض • ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو  
كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته • علة ذلك ؟

٧ - سلاح • جريمة « اركانها » • « ظروف تشده » • سرقة « باكراه » •  
ظرف الاكراه في السرقة • من الظروف العينية المتعلقة بالأركان  
المادية للجريمة • سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا •  
ولو لم يعلم به •

١ - حيث ان الدفع بعدم الاختصاص المبدى من الطاعن وان كان مما  
ينصل بولاية المحكمة ويتعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم  
به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حال تكون عليها الدعوى ولو  
لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضى فيه من تلقاء نفسها بغير  
طلب الا أن ذلك مشروط بان تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون  
فيه بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي ، ولما كانت مدونات الحكم -  
فضلا عن أنها خالية مما يتقضى به موجب اختصاص المحكمة قانونا

بمحاكمة الطاعن وليس فيها ما يظاهر ما يدعى من أنه رقيب بالقوات المسلحة -  
تقيد وجود مساهمين آخرين في الجريمة مع الطاعن من غير الخاضعين  
لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ الأمر الذي يظل معه  
الاختصاص منعقدا للقضاء العادي طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة  
من القانون سالف الذكر مما يضحى معه الدفع غير سديد .

٢ - لما كان عدم التزام مأمور الضبط القضائي مانعت عليه  
المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية من اثبات كل اجراء يقوم به في  
محضر يبين وقت اتخاذ الاجراء وتاريخه ومكان حصوله ليس من شأنه  
اهدار نية المحضر الذي حرره كله كعنصر من عناصر الاثبات وانما يخضع  
تقدير سلامة الاجراءات فيه لمحنة الموضوع .

٣ - الأصل في الاجراءات الصحة ويجوز في حالة الضرورة ندب  
غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وخلو محضر التحقيق  
من بيان الظروف التي دعت النيابة الى ندب غير الكاتب المختص لا ينفي  
قيام الضرورة الى ندب غيره وتقدير هذه الضرورة موكول لسلطة التحقيق  
تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد أقرت سلطة  
التحقيق على هذا الاجراء ، وكان الطاعن لا يدعى ان ماورد في محضر  
التحقيق يخالف الحقيقة ، وكان مناه بصددهم تحرير محضر مستقل عن  
واقعة حلف أمين الشرطة المتدب اليمين غير سائق ذلك أن تحرير هذا  
المحضر يقتضى وجود كاتب لتدوينه والفرض أن هذا الكاتب غير موجود للمندوب  
الذي دعا الى ندب غيره وصلاحيه أمين الشرطة ككاتب لن تلحقه الا بعد  
حلف اليمين ، ومن ثم فان الاشارة اللاحقة لواقعة الحلف في محضر  
التحقيق - وهو ما يقربه الطاعن - هي السبيل لاثبات حصول هذا  
الاجراء .



٤ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الالبات •

٥ - ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق مما يعيب اجراءاته لأن سلطان الوظيفة في ذاته ومايسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لايعد اكراها مادام لم يستطل الى المتهم بالأذى ماديا أو معنويا اذ مجرد الخشية منه لايعد من الاكراه البطل للاعتراف لامعنى ولا حكما مالم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملايساتها تأثر ارادة المتهم من ذلك حين أدلى باعترافه ومرجع الامر في ذلك لمحكمة الموضوع •

٦ - لما كان من المقرر أن الدفع بطلان التفتيش انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لاتجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض مالم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع وكانت مدونات احكم تحمل مقوماته نظرا لأنه يقتضى تحقيقا تنأى به وظيفة هذه المحكمة ، ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان بل أوردت أنه هو الذي أرشد عن المسروقات المضبوطة - ولم ينازع الطاعن في أن ذلك له أصله بالأوراق - مما مفاده أن التفتيش حصل برضااته فلا يقبل منه الدفع بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض •

٧ - من المقرر أن ظرف الاكراه في السرقة انما هو من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة وهو بهذا الوصف لاحق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا معه ولو كان وقوعه من أحدهم فقط ولو لم يعلم به •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم سرقوا المبالغ النقدية والأشياء الأخرى الميَّنة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة ..... وكان ذلك بإحدى وسائل النقل البرية « سيارة أجرة » وحال كون أحدهم يحمل سلاحا سكين وبطريق الإكراه الواقع عليه بأن شهروا عليه ما معهم من أسلحة مهددين إياه بها كما اتهموا عليه بالضرب قاصدين من ذلك بث الرعب في نفسه وشل مقاومته وأحدثوا به إصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد تمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه والتهديد من الاستيلاء على المسروقات • وطلبت من مستشار الأحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الأحالة • فقرر ذلك • ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا بالنسبة للطاعنين عملا بملادة ٣١٥ من قانون العقوبات بمعاينة كل منهما بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات •

فطن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض كما طعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض •

## المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه ..... •

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة سرقة مع آخرين بطريق الإكراه في إحدى وسائل النقل البرية مع حمل سلاح قد خالف القانون وشابه القصور في التسبب ذلك أن الطاعن يعمل رقيا بالقوات الجوية مما يجعل الاختصاص بمحاكمته مقصورا للمحاكم العسكرية ، كما أنه دفع بطلان القبض والتفتيش استنادا إلى بطلان محضر

الضبط المؤرخ ١٢/١٠/١٩٧٨ اذ أجمل فيه الضابط على لسانه التحريات وضبط المتهمين ومسؤولهما وتفتيش مسكنيهما والثور على المبروقات دون أن يثبت تفصيل كل اجراء منها ووقته ومكان حصوله طبقا لما تفضي به المادة ٢٤ من قانون الاجراءات وامتداد أثر هذا البطلان الى اجراءات الضبط والتفتيش التي أثبتت فيه ، كما دفع ببطلان تحقيق النيابة تأسيسا على أن المحقق استعان في تدوين محضر التحقيق بأحد أمناء الشرطة دون أن يثبت تحليفه اليمين بمحضر مستقل ثبت فيه صيغة اليمين والعذر الذي أضر المحقق للاستعانة به ، وقد أطرح الحكم هذين الدفيعين بما لا يسوغ اطراحهما ، هذا الى أن الحكم استند الى اعتراف الطاعن في محضر الضبط وفي تحقيق النيابة مع أن هذا الاعتراف ليس له ما يبرره مما يقطع بأنه وليد اكراه من ضابط الشرطة الذي ثبت أنه كان حاضرا وقت ان أدلى الطاعن باعترافه في التحقيق بما يبطله ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الدفع بعدم الاختصاص المبدى من الطاعن وان كان مما ينصل بولاية المحكمة ويتعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حال تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضى فيه من تلقاء نفسها بغير طلب إلا أن ذلك مشروط بان تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي ، ولما كانت مدونات الحكم - فضلا عن أنها خالية مما يتفق به موجب اختصاص المحكمة قانونا بمحاكمة الطاعن وليس فيها ما يظاهر ما يدعيه من أنه رقيب بالقوات المسلحة - تفيد وجود مساهمين آخرين في الجريمة مع الطاعن من غير الخاصين لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ الأمر الذي يظل معه الاختصاص منعقدا للقضاء العادي طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون صالف الذكر مما يضحى معه الدفع غير سديد متعينا ونقضه .



لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعه الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من شهادة المجنى عليه . . . . . وتعرفه على الطاعن ومن شهادة الضابط . . . . . ومن اقرار الطاعن في التحقيق بوجوده في السيارة أثناء ارتكاب المتهمين الآخرين للحادث واقتسامه المسروقات معها ومن الكشف الطبي على المجنى عليه ، لما كان ذلك ، وكان عدم التزام مأمور الضبط القضائي مانعت عليه المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية من اثبات كل اجراء يقوم به في محضر مبين به وقت اتخاذ الاجراء وتاريخه ومكان حصوله ليس من شأنه اهدار قيمة المحضر الذي حرره كله كعنصر من عناصر الاثبات وانما يخضع تقدير سلامة الاجراءات فيه لمحنة الموضوع ، وكان الطاعن وأن ابدي بجلسته المحاكمة دفعا بطلان القبض والتفتيش الا أنه لم يفصل القول فيه على النحو الذي يفيد اتصاله بالمادة ٢٤ سالف الذكر فان المحكمة اذ عرضت لاعتراف الطاعن المثبت بمحضر الضبط وأخذت به ورتبت على ذلك حق مأمور الضبط القضائي في ضبطه وتفتيشه ورفضت الدفع المبدي من الطاعن هذا الاجراء تكون قد اطمأنت الى ما أثبت بمحضر الضبط في هذا الخصوص وهو ما يدخل في سلطتها الموضوعية دون معقب عليها في ذلك مما يضحى منه معنى الطاعن قصور الحكم في هذا الصدد غير مقبول .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بطلان التحقيق لاستماتة المحقق في تدوينه بأحد أمناء الشرطة ورد عليه في قوله « ان المقرر قانونا أن النيابة العامة كسلطة تحقيق ان تندب لتدوين محضر التحقيق غير كاتب التحقيق المختص وذلك في حالة الضرورة التي لا ينفي قيامها عدم اشارة المحقق صراحة في محضره الى العذر الذي دعاه الى هذا التدب » وماأورده الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بان الاصل في الاجراءات

الصحة ويجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وخلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة الى ندب غير الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة الى ندب غيره وتقدير هذه الضرورة موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومنى كانت المحكمة قد أقرت سلطة التحقيق على هذا الاجراء ، وكان الطاعن لا يدعى ان ماورد في محضر التحقيق يخالف الحقيقة ، وكان منعا بعدم تحرير محضر مستقل عن واقعة حلف أمين الشرطة المنتدب اليمين غير سائق ذلك أن تحرير هذا المحضر يقتضي وجود كاتب لتدوينه والفرض أن هذا الكاتب غير موجود للعذر الذي دعا الى ندب غيره وصلاحيه أمين الشرطة ككاتب لن تلحقه الا بعد حلف اليمين ، ومن ثم فان الاشارة اللاحقة لواقعة الحلف في محضر التحقيق - وهو ما يقربه الطاعن - هي السبيل لاثبات حصول هذا الاجراء ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الشأن غير سديد ، لما كان ذلك وكان الطاعن - سواء بمحضر جلسة المحاكمة أو بوجه النعي قد أورد الدفع بطلان اعترافه لأنه وليد اكراه في عبارات عامة مرسلة لا تستد الى وقائع محددة اللهم الا واقعة تواجد الضابط أثناء أدلاء الطاعن باعترافه في تحقيق النيابة ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية تنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، وكان من المقرر أيضا أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق مما يعيب اجراءاته لان سلطان الوظيفة في ذاته وما يسببه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد اكراها مادام لم يستغل الى المتهم بالأذى ماديا أو معنويا اذ مجرد الخشية منه لا يعد من الاكراه المبطل للاعتراف لامننى ولا حكما مالم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر ارادة المتهم من ذلك حين أدلى باعترافه ومرجع الامر في ذلك لمحكمة الموضوع ولما كانت المحكمة قد استخلصت

سلامة اعتراف الطاعن فان منعا على الحكم في هذا الخصوص يكون  
غير سديد .

لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متينا رفضه .  
ثانيا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه ...

وحيث ان الطاعن ينمى تلى الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة  
سرقة مع آخرين بطريق الاكراه فى احدى وسائل النقل البرية مع حمل  
سلاح قد شابه قصور فى التسبب ذلك أنه دفع بطلان تفتيش مسكنه  
لانتفاء حالة التلبس بما كان يستوجب الحصول على اذن من النيابة  
بالتفتيش وقد أطر الحكم هذا الدفع بما لا يسوغ اطراحه ، كما أن  
دور الطاعن فى الجريمة قد اقتصر على قيادته السيارة ولم يكن يعلم أن  
زمينه أحدهما يحمل سكيناً والأخر يحمل قطعة من الخشب بما يجعل  
الظروف المشدد غير متوافر فى حقه ، هذا الى أنه دفع بطلان تحقيق النيابة  
للاستعانة فى تدوينه بأمين شرطة وجاء رد الحكم على الدفع قاصرا ، كل  
ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة  
الناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه  
أدلة مستمدة من شهادة المجنى عليه ... وتعرفه على الطاعن ومن شهادة  
الضابط ... ومن اقرار الطاعن فى التحقيق بوجوده فى السيارة التى  
وقع بها الحادث واقتسامه المسروقات مع باقى المتهمين ومن الكشف الطبى  
على المجنى عليه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بطلان التفتيش  
انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لاتجوز اثارها لأول مرة  
أمام محكمة النقض مالم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع وكانت  
مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لأنه يقتضى تحقيقا تنأى به وظيفة هذه  
المحكمة ، ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم  
يدفع بطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك



البطلان بل أوردت أنه هو الذي أرشد عن المبررات المضبوطة - ولم ينارع الطاعن في أن ذلك له أصله بالأوراق - بما مفاده أن التفتيش حصل برضائه فلا يقبل منه الدفع ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على منازعه الطاعن في توافر الظروف المشددة في حقه بقوله أنه يستوى في حالة السرقة مع حمل سلاح أن يكون السلاح سلاحاً بطبيعته مما صنع خصيصاً كاداء للاعتداء أو سلاحاً بالاستعمال يستعمل في أغراض الحياة المتنوعة المشروعة مثل السكين متى استعملت بالنقض في الاعتداء على المجنى عليه أو في تهديده باستعمالها - ومتى كان الثابت بأقوال المجنى عليه التي تطمئن المحكمة إلى صدق شهادته أن الجاني الذي كان يجلس إلى جواره بالسيارة قد فاجأه بأشهار سكين تجاه بطة مهددا إياه بها ومن ثم تمكن من انتزاع حقيه يده التي بها نقوده ومن ثم توافر حالة السرقة مع حمل سلاح ... ومن ناحية أخرى فإن الثابت كذلك من أقوال المجنى عليه أن الإكراه بالضرب والتهديد الذي وقع عليه هو الذي مكّنهم من الاستيلاء على نقوده ... وكان من المقرر أن طرف الإكراه في السرقة إنما هو من الظروف العينية المتعلقة بالأمر كان المادية للجريمة وهو بهذا الوصف لاحق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا معه ولو كان وقوعه من أحدهم فقط ولو لم يعلم به وكان ما أورده الحكم فيما تقدم سائغاً ويستقيم به أطراح دفاع الطاعن في هذا الخصوص ومن ثم فإن مجادلة الطاعن في ذلك تنحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الدفع ببطلان التحقيق للاستعانة في تدوينه بأحد أمناء الشرطة قد سبق أن إثارة المحكوم عليه الأول وتناوله المحكمة بالرد فتحيل إلى ما أوردته في هذا الصدد بشأنه لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً ورفضه .

## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك ، وراغب عبد الظاهر ، وفوزى  
أسعد ، وحسن غلاب •

( ١٤٧ )

### الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - اثبات « شهود » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •  
وزن أقوال الشهود • موضوعى •
- ٢ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •  
حق محكمة الموضوع فى تكوين اقتناعها من أى دليل تطئن اليه مادام  
له مأخذ من الأوراق •
- ٣ - اثبات « اثبات بوجه عام » • جريمة « اثباتها » • سلاح •  
جواز اثبات الجرائم على اختلاف أنواعها بما فيها جريمتى احراز السلاح  
وذخيره بكافة الطرق القانونية الا ما استثنى بنص خاص •
- ٤ - اثبات « شهادة » •  
حق المحكمة فى الاخذ بالشهادة السماعية •
- ٥ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •  
نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •  
عدم التزام المحكمة بالتحدث الا عن الأدلة ذات الاثر فى تكوين عقيدتها •

- ٦ - اثبات « شهود » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » •  
 تناقض اقوال الشهود في بعض تفاصيلها • لا يعيب الحكم • شرط ذلك ؟
- ٧ - نقض « اسباب الطعن » • ما لا يقبل من الاسباب » • « نظره والحكم فيه » • طعن « الصفة في الطعن والمصلحة فيه » •  
 خلو الحكم من الاشارة الى واحة اصابة أحد أو الى ما جاء بتقرير الصفة  
 انتشيرية • لعدم رفع دعوى بشأن هذه الواقعة أثره ؟
- ٨ - اثبات « شهادته » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » •  
 تقدير الأدلة • حق لمحكمة الموضوع • لها تجزئة أقوال الشاهد  
 والمواضع بين ما أخذته وبين الشهود الآخرين •

١ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم  
 وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات  
 كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره  
 التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم ، فان ذلك يفيد  
 أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها •

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة  
 من أي دليل تطمئن اليه طالما ان هذا الدليل له مأخذ الصحيح من  
 الأوراق •

٣ - الأصل ان الجرائم على اختلاف أنواعها - الا ما استثنى بنص خاص  
 جائزا ثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها اليه وقرائن الأحوال ، وأن الجرائم  
 احراز السلاح الناري والذخيرة واطلاق عيار ناري داخل قرية - التي دين  
 بها الطاعن - لا يشملها استثناء فانه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل  
 الجنائية من طرق الاثبات •



٤ - من المقرر انه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الاخذ برواية ينقلها شخص عن آخرين متى رأت ان تلك الأقوال قد صدرت عنهم حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى اذ المرجع في تقدير الشهادة ولو كانت منقولة هو الى محكمة الموضوع وحدها فتى صدقتها واطمأنت ائى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح مصادرتها في الاخذ بها والتحويل عليها .

٥ - من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها .

٦ - تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه ، وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن اليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة .

٧ - لما كان الين من مدونات الحكم المعلوم فيه أنه استند في ادانة الطاعن الى أقوال شهود الاثبات دون ان يشير في سياق اسبابه الى واقعة اصابة أحد أوالى ماجاء بتقرير الصفة التشريعية المتعلق به - بالنظر الى أن هذه الواقعة لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى فان ماينعاه الطاعن في أسباب طعنه من قيام تناقض بين الدليلين القولي والفني يندوأمرأ خارجا عن نطاق ماقتضى به الحكم وغير متصل به .

من المقرر ان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير أدلة الدعوى ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وان توائم بين مأخذته عنه بالقدر الذي رواه ، وبين مأخذته من قول شهود آخرين وان تجمع بين هذه الأقوال وتورد مؤداها جملة وتنسب اليهم ما ، ملدام ما أخذت به من شهادتهم ينصب على واقعة واحدة لا يوجد خلاف فيما نقلته عنهم .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن في قضية بأنه في يوم أول أغسطس سنة ١٩٧٧ بدائرة مركز امبابية محافظة الجيزة : (أولاً) احرز بدون ترخيص سلاحاً نارياً غير مشسختن • (ثانياً) احرز ذخيرة «ثلاث طلقات» مما تستعمل في الاسلحة النارية حالة كونه غير مرخص له بجائزة سلاح نارى • (ثالثاً) أطلق عياراً نارياً في قرية • وطلبت من مستشار الاحالة حالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام • فقرر ذلك • ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضورياً عملاً بمواد قانون السلاح والمواد ٢٧٩/٣٢٠٢/٧١٤١ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل ستة شهور وتغريمه عشرة جنيهات عن التهم المسندة اليه • فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض كما طعن الاستاذ • • • المحامي بصفته وكيلًا عن المتهم بطريق النقض في الحكم ذاته وقدم تقريراً بأسباب الطعن في التاريخ ذاته موقفاً عليه منه •

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً •

من حيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون •

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجرائم احرار سلاح نارى وذخيرة بغير ترخيص واطلاق أعيرة نارية داخل قرية فقد شابه الفساد في الاستدلال والتناقض والتقصير في التسييب

ذلك بأنه عول في قضائه على مجرد أقوال شهود الاثبات - دون ان يضبط مع الطاعن سلاح أو ذخيرة فضلا عن تناقض أقوال الشهود وأن من بينهم من لم يركيفية وقوع الحادث ، ومن ناحية أخرى فقد أخذ الحكم بأقوال تم المجنى عليه ووالدته على الرغم من قيام التناقض بين مؤداها وبين التقرير اذ مفاد ما شهدا به أن المجنى عليه كان يقف في مكان مرتفع وظهره الى الطاعن بينما الثابت من تقرير الصفة التشريعية للمجنى عليه ان مسار الحيار النارى من الامام الى الخلف وهو مالا يتأتى الا اذا كان الضارب على مستوى واحد مع المجنى عليه وفي مواجهته ، هذا الى ان الحكم حصل أقوال بعض الشهود فى بيان واحد دون ان يبين بالتفصيل مؤدى أقوال كل شاهد على حده ، وكل هذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله ان ... أقام حفلا بمناسبة زواج ابنته ودعا اليه أقاربه ومنهم ... و ... ( الطاعن ) الذى أراد ان يشارك قريبه فرحته فأخرج سلاحا ناريا من جيب صديريه وأطلق منه ثلاثة أعيرة نارية فى الهواء اظهارا لشعوره ، وساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة وصحة اسنادها الى المتهم أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ، وأورد لدى تحصيله أقوال الشاهدين الاول والثانى أنهما شاهدا الطاعن يطلق من سلاح كان معه ثلاثة أعيرة نارية فى الهواء ، وأنه لم يكن أحد غيره يطلق النار فى الحفل ، كما أورد ان الشاهد ... شهد بأنه كان يعتقد قران ابنته عندما سمع صوت ثلاثة أعيرة نارية تطلق فى الحفل وأنه علم من المدعويين أن الطاعن هو الذى أطلقها ، ثم أورد مؤدى أقوال باقى الشهود جملة بأنهم شهدوا بأنهم علموا من الاهالى ان المتهم هو مطلق الاعيرة النارية فى حفل العرس . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليه من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة



التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم ، فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستند اقتناعها بنبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما ان هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان الأصل ان الجرائم على اختلاف أنواعها - الا ما استثنى بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الاحوال ، وان جرائم احراز السلاح الناري والذخيرة واطلاق عيار ناري داخل قرية - التي دين بها الطاعن - لا يشملها استثناء فانه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الاثبات ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ استدل على نسبة هذه الجرائم للطاعن من أقوال شهود الاثبات ورؤية الشاهدين الاولين له يطلق النار من سلاح كان معه في الحفل فان استدلاله يكون سائغا ومن شأنه ان يؤدي الى مارتبه عليه . لما كان ذلك ، وكان تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن اليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكان من المقرر انه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الاخذ برواية ينقلها شخص عن آخرين متى رأت ان تلك الأقوال قد صدرت منهم حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى اذ المرجع في تقدير الشهادة ولو كانت منقولة هو الى محكمة الموضوع وحدها فمتى صدقتها واطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح مصادرتها في الاخذ بها والتعويل عليها . ومن ثم فان النعي على الحكم بقالة انه عول على أقوال الشهود رغم تناقضها وانه أخذ بأقوال شهود لم يروا كيفية وقوع الحادث لا يكون سديدا . لما كان ذلك وكان من المقرر في أصول الاستدلال ان المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه استند في أدانة الطاعن الى أقوال شهود

الاثبات دون ان يشير في سياق أسبابه الى واقعة اصابة أحد أوالى  
 ماجاء بتقرير الصفة الشريفة المتعلق به - بالنظر الى أن هذه الواقعة  
 لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى فلان ماينعاه الطاعن في أسباب  
 طعنه من قيام تناقض بين الدليلين القولى والفنى يغدو أمرا خارجا عن نطاق  
 ماخص به الحكم وغير متصل به ، ومن ثم فان كل ماثيره الطاعن على  
 الحكم من دعوى الفساد فى الاستدلال والتناقض يكون فى غير محله .  
 لما كان ذلك وكان الحكم قد أورد فى مجال استدلاله أقوال بعض الشهود  
 صله بانهم علموا من الاهالى بان المتهم هو مطلق الاعيرة النارية ، وكان من  
 المقرر ان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير أدلة الدعوى ولها  
 أن تجزى أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ماأخذته عنه بالقدر الذى  
 رواه ، وبين ماأخذته من قول شهود آخرين وان تجمع بين هذه الأقوال  
 وتورد مؤداها جملة وتنسبه اليهم معا ، مادام ما أخذت به من شهادتهم ينصب  
 على واقعة واحدة لا يوجد خلاف فيما نقلته عنهم ، واذا كان الحكم المظنون  
 فيه قد اعتق هذا النظر وجمع فى بيان واحد مؤدى الدليل المستمد من  
 أقوال هؤلاء الشهود الذين تطابقت أقوالهم فيما حصله الحكم واستقر  
 عليه منها فلا بأس عليه ان هو أورد مؤدى شهادتهم جملة عزتها اليهم جميعا  
 تفاديا للتكرار الذى لا موجب له . ويكون ماذهب اليه الطاعن من تعيب  
 الحكم بالقصور لعدم ايراده أقوال كل شاهد على حده غير سديد . لما  
 كان ماقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٠ من نوفمبر ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : فوزى الملوك وراغب عبد الظاهر وفوزى  
اسعد وعبد الرحيم نافع .

( ١٤٨ )

### الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ١ هـ القضائية

١ - اختصاص « الاختصاص الولائي » . نقض « مالايجوز الطعن فيه  
من الأحكام » .

القضاء الغير منه للخصومه فى الدعوى والذى لا ينبى عليه منع السير  
فيها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

مثال : قضاء الحكم المطعون فيه باعادة الدعوى الى محكمة اول درجة .  
غير منه للخصومه . اثر ذلك ؟

٢ - اختصاص « الاختصاص الولائي » . قضاء . عسكرى .

نطاق اختصاص القضاء العسكرى من حيث الاشخاص والجرائم .

٣ - اختصاص « الاختصاص الولائي » . نيابة عسكرية . قضاء عسكرى  
دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » . نقض « مالايجوز الطعن فيه من  
الأحكام » .

القضاء العسكرى . حقه وحده دون معقب فى التقرير بما اذا كان الجرم  
داخلا فى اختصاصه من عدمه .

النيابة العسكرية عنصر من القضاء العسكرى . اثر ذلك ؟

مثال : رفع الدعوى الجنائية الى القضاء العادى عن جريمة سبق ان قرر  
القضاء العسكرى بانها تدخل فى اختصاصه الولائي . تعين على القضاء العادى  
ان يحكم بعدم اختصاصه بنظرها .



١ - لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن بطريق النقض في الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع الا اذا اتنى عليها منع السير في الدعوى ، وكان القضاء المظنون فيه اذ قضى بإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة غير منه للخصومة في موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها - فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن في هذا الحكم .

٢ - المادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد أوردت ضمن العسكريين الخاضعين لاحكام القضاء العسكري ضباط القوات المسلحة ، ونصت المادة السابعة منه بالفقرتين الاولى والثانية على سريانه على كافة الجرائم التي ترتكب من الاشخاص الخاضعين له ، اذا وقعت بسبب تأدية أعمال وظائفهم ، وكذلك كافة الجرائم اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين له .

٣ - لما كان نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية قد جرى على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أولا ، وكانت المذكرة الايضاحية للقانون المذكور قد نصت على أن هذا الحق قرره القانون للسلطات القضائية العسكرية على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها . وكانت النيابة العسكرية عنصرا أصيلا من عناصر القضاء العسكري وتمارس السلطات الممنوحة للنياية العامة للدعوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا للمواد ٣٠، ٢٨، ٢٩ من القانون السالف ذكره فانها هي التي تختص بالفصل فيما اذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها ، وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري وقرارها في هذا الصدد هو القول الفصل الذي لا يقبل تمقيا ، فاذا رأت اختصاصها بجريمة ما امتنع على القضاء العادي أن يفصل

فيها ومن ثم فانه متى رفعت الدعوى الجنائية الى القضاء العادى عن جريمة سبق أن قرر القضاء العسكرى أنها تدخل فى اختصاصه الولاىى تعين على القضاء العادى أن يحكم بعدم اختصاصه بنظرها .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جناح النزعة الجزئية ضد الطاعن متهمه أياه بأنه قذف فى حقها بان قال انها تشين سمعه العائلة لانها عائشة فى منزل طليقها . وطلبت معاقبته بالمادة ١٧١ من قانون العقوبات مع الزامه أن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . والمحكمة المشار اليها قضت حضوريا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحالتها الى القضاء العسكرى . فاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع باجماع الراء بالغاء الحكم المستأنف وباختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى واعادتها الى محكمة أول درجة لنظر الموضوع . عارض ( الطاعن ) ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . ومحكمة جناح النزعة الجزئية - بعد الغاء الحكم الصادر فيها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباختصاصها بها قضت غيابيا قبل صدور الحكم فى المعارضة المرفوعة من الطاعن عن الحكم الغيابى الاستئنافية - بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لايقاف التنفيذ والزامه بان يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض المحكوم عليه ، وقضى فى المعارضة بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم الغيابى المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيهات - والتأيد فيما عدا ذلك .

فأستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الاستاذ . . . المحامي بصفته وكلاء عن المحكوم عليه في الحكم بطريق النقض وقدم تقريراً بالأسباب في التاريخ ذاته موقفاً عليه منه .

كما طعن أيضاً بذات الصفة في الحكم الصادر بطريق النقض وقدم تقريراً بالأسباب في التاريخ ذاته موقفاً عليه منه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

( أولا ) عن الطعن في الحكم الصادر في الرابع من يناير سنة ١٩٧٩ :

من حيث ان محكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بـجلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٩ بقبول معارضة الطاعن شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه الذي قضى بقبول الاستئناف ائرفوع من المدعية بالحق المدني ( المظعون ضدها ) شكلا وفي الموضوع وباجماع الاراء بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وباعادتها اليها لنظر الموضوع ، فطن وكيل الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع الا اذا اتبني عليها منع السيد في الدعوى ، وكان القضاء المظعون فيه اذ قضى باعادة الدعوى الى محكمة أول درجة غير منه للخصومة في موضوع الدعوى



ولا يبنى عليه منع السير فيها - فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن في هذا الحكم .

( ثانيا ) عن الطعن في الحكم الصادر في الأول من مايو سنة ١٩٨٠ :

حيث ان الطعن في هذا الحكم قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد خالف القانون اذ تصدى للفصل في الدعوى ودانته بجريمة القذف المسندة اليه رغم ما ثبت أمام محكمة الموضوع من أنه ضابط بالقوات المسلحة وأن المدعية بالحق المدني سبق أن أبلغت القضاء العسكري بالواقعة ذاتها فباشرت النيابة العسكرية المختصة بتحقيق شكواها وأصدرت قرارا بحفظها .

وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة الرابعة من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد أوردت ضمن العسكريين الخاضعين لاحكام القضاء العسكري ضباط القوات المسلحة ، ونصت المادة السابعة منه بالفقرتين الاولى والثانية على سريانه على كافة الجرائم التي ترتكب من الاشخاص الخاضعين له ، اذا وقعت بسبب تأدية أعمال وظائفهم ، وكذلك كافة الجرائم اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين له ، وكان يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للقضية رقم ٦٨٧٠ لسنة ١٩٧٥ جنح عسكرية شرق القاهرة المرفقة بملف الطعن أن موضوعها هو البلاغ المقدم من المطعون ضدها ( المدعية بالحق المدني ) الى النيابة العسكرية ضد الطاعن وهو عميد بالقوات المسلحة - أسندت اليه ذات الواقعة التي ضمنتها عريضة دعواها المباشرة محل الطعن المائل ، ولأن أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦

سرى على الجريمة المسندة الى الطاعن طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة سالفه الذكر/ لعدم وجود مساهمة معه فيها من غير الخاضعين لاحكام هذا القانون ، فقد باشرت النيابة العسكرية تحقيق الواقعة وانتهت بتاريخ ٢٠ من يونية سنة ١٩٧٦ الى حفظها اداريا لعدم الصحة ثم عادت النيابة العسكرية وأصدرت فيها بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٧٩ أمرا بالالوجه لاقامة الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية قد جرى على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أولا ، وكانت المذكرة الايضاحية للقانون المذكور قد نصت على أن هذا الحق قرره القانون للسلطات القضائية العسكرية على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ، وكانت النيابة العسكرية عنصرا أصيلا من عناصر القضاء العسكري وتمارس السلطات المنوطة بالنيابة العامة بالنسبة للدعوى الداخلة اختصاص القضاء العسكري طبقا للمواد ٣٠، ٢٨، ٤١ من القانون السالف ذكره فانها هي التي تختص بالفصل فيما اذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها ، وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري وقرارها في هذا الصدد هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقيا ، فلذا رأت اختصاصها بجريمة ما امتنع على القضاء العادي أن يفضل فيها ومن ثم فانه متى رفعت الدعوى الجنائية الى القضاء العادي عن جريمة سبق أن قرر القضاء العسكري أنها تدخل في اختصاصه الولاىي تعين على القضاء العادي أن يحكم بعدم اختصاصه بنظرها . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن النيابة العسكرية رأت أنها مختصة بالجريمة التي أبلغتها بها المطعون ضدها وباشرت تحقيقها وانتهت الى التصرف فيها على النحو

المتقدم ذكره ، فانه ما كان يجوز للقضاء العادى أن يتصدى للدعوى التى أقامتها المدعية بالحق المدنى ويفصل فيها بعد ان حسمت ذلك جهة القضاء العسكرى . واذ كان الحكم النهائى المطعون فيه الصادر فى الأول من مايو سنة ١٩٨٠ قد خالف هذا النظر وتصدى لنظر الدعوى والحكم فيها سماعاً الطاعن فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى .



## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨١

بقيادة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى  
ومحمد منوط سالم ومحمد رقيق البسطويسى .

( ١٤٩ )

### الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ١ هـ القضائية

١ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معييب •  
محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » •

حق محكمة الموضوع فى تكوين اقتناعها من أى دليل تظمن اليه • ما دام  
له مأخذ من الأوراق •

٢ - اثبات « شهادة » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » •  
حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معييب •

وزن أقوال الشهود • موضوعى •

أخذ محكمة الموضوع بشهادة الشهود • مفاده : أطراحها جميع الاعتبارات  
التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •

٣ - دفع « الدفع بتلفيق التهمة » دفاع « الاخلال بحق الدفاع » •  
ماليوفره • • نقض « اسباب الطعن » • ماليقبل منها •

الدفع بتلفيق التهمة • موضوعى • لا يستوجب ردا صريحا • مادام  
الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالادائه •

٤ - نقض « اسباب الطعن » • ماليقبل منها • • حكم « تسببيه » •  
تسبیب غیر معييب •

وجه الطعن • وجوب أن يكون واضحا ومحددا •

النعي على الحكم اغفاله أوجه دفاع أبداه الطاعن في مذكرته ومستندات قدمها دون الافصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها ودون بيان مضمون المستندات التي قدمها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى • غير مقبول •

٥ - ضرب « ضرب بسيط » • أحوال شخصيه • حكم « تسببيه  
نسبب غير معيب » • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •  
حق الزوج في تأديب زوجته • حده ؟

١ - لمحكمة الموضوع ان تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة  
من أى دليل تطمئن اليه طالما ان هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق •

٢ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم  
وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من  
الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره  
التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها  
أطرح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •

٣ - الدفع بتلفيق الاتهام أو كيدته من الدفوع الموضوعية  
التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستفادا  
ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها •

٤ - لما كان من المقرر انه يجب لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا محددا ،  
وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التي يقول انه اثارها في  
مذكرته ومضمون المستندات التي قدمها واغفل الحكم التعرض لها حتى  
يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة ، فان ماثيره في هذا الصدد  
لا يكون مقبولا •

٥ - من المقرر ان التأديب وان كان حقا للزوج من مقتضاء اباحة الايذاء ، الا انه لايجوز ان يتعدى الايذاء الخفيف ، فاذا تجاوز الزوج هذا الحد فأحدث اذى بجسم زوجته ، كان ماقبلا عليه قانونا ، حتى ولو كان الاثر الذي حدث بجسم الزوجة لم يزد عن محجات بسيطة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحدث عندا . . . . . الاصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تقل عن عشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل ثلثهم ببلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جرح قسم المعجزة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتفريم المتهم عشرين جنيها عما نسب اليه والزامه ببلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف . ومحكمة الجيزة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

ومن حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الضرب قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسييب وانطوى على اخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه عول في قضائه بالادانة على أقوال المجنى عليها والتقرير الطبي مع أن أقوال المجنى عليها جاءت متأخرة ولا تمثل



الحقيقة ولم يؤيدها فيها أحد وقصدت بها الكيد له ، والتقرير الطبي صوري وصادر من مستشفى خاص ، كما ان الطاعن لم تسمع أقواله بالتحقيقات وقد تقدم بمذكرة بدفاعه وحفاظة مستندات أمام المحكمة الاستئنافية إلا ان الحكم أغفل هذا الدفاع ايرادا وردا ، هذا فضلا عن ان الاصابات الواردة بالتقرير الطبي لاتعدو ان تكون كدمات سطحية مما يدخل في حدود حق التأديب المقرر للزوج بمقتضى الشريعة .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الضرب التي دان بها الطاعن ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها استقاها من أقوال المجنى عليها ومثبت من التقرير الطبي . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما ان هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكان الدفع بتلفيق الاتهام أو كيدته من الدفوع الموضوعية التي لا مستوجب في الاصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها ، فان كل ما يشير الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اتارته أمام محكمة القضا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع يكون واضحا محددًا ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التي يقول انه آثارها في مذكرته ومضمون المستندات التي قدمها وأغفل

الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة ، فان ماثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان التأديب وان كان حقا للزوج من مقتضاء اباحة الايذاء ، الا انه لايجوز ان يتعدى الايذاء الخفيف ، فاذا تجاوز الزوج هذا الحد فأخذت اذى بجسم الزوجة لم يزد عن سحجات بسيطة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ان التقرير الطبي الخاص بالمجنى عليها قد اورد وجود اصابات بها - وهو مالا يمارى فيه الطاعن - فان هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله . لما كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف المدنية .

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨١

بزياسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى ، ومحمد ممدوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٥٠)

### الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ١ • القضائية

معارضه « نظرها والحكم فيها » • استئناف « نظره والحكم فيه » • إجراءات « اجراءات المحاكمة » • بطلان • حكم « بطلانه » • تسببيه • تسبیب معيب • نقض « حالات الطعن الخطأ فى تطبيق القانون » • محكمة استئنافية • محكمة اول درجة •

بطلان الحكم باعتبار المعارضة الابتدائية كأن لم تكن يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف هذا الحكم • القضاء بالغاثة واعادة القضية إلى محكمة أول درجة مخالفة هذا النظر خطأ فى القانون • يوجب تصحيحه •

الين من الحكم المطعون فيه انه عول فى قضائه بقبول الاستئناف شكلا على شهادة طبية تفيد مرض الطاعن من اليوم الذى صدر فيه الحكم المستأنف فى المعارضة الابتدائية الى التقرير بالاستئناف ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة الابتدائية إنما كان لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد وقع باطلا وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية ان تقضى فى الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بانغاثة واعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة اما وهى لم تفعل وفوتت على المحكوم عليه احدى درجتى التقاضى بقضائها فى موضوع الدعى فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم



المطعون فيه فيما قضى به فى موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف القاضى باعتبار المعارضة . كان لم تكن وبإعادة القضية الى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن يوسف أنه : أعطاه شيكا بمبلغ ألفى جنية على بنك مصر فرع شبرا لايقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٧، ٣٣٦ من قانون العقوبات والزامه بان يدفع له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح السيدة قضت غايبا عملا بمادتي الاتهام بحبس اتهم سنة مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيها لوقف التنفيذ والزمته بان يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فعارض ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غايبا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم الغايى المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

ومن حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه برغم اعتماد الشهادة الطيبة المقدمة منه والدالة على مرضه

يوم صدور الحكم الابتدائي باعتبار المعارضة كأن لم تكن مما يصمه بالبطلان ، فقد قضى بتأييده مع أنه كان يتعين الحكم بالنائه واعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة الامر الذي يعيه ويستوجب نقضه •

ومن حيث ان الين من الحكم المطعون فيه انه عول في قضائه بقبول الاستئناف شكلا على شهادة طبية تفيد مرض الطاعن من اليوم الذي صدر فيه الحكم المستأنف في المعارضة الابتدائية الى التقرير بالاستئناف ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة الابتدائية انما كان لعذر قهري هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد وقع باطلا وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية ان تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالنائه واعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة اما وهي لم تفعل وفوتت على المحكوم عليه احدى درجتى التقاضى بقضائها في موضوع الدعوى فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف بالناء الحكم المستأنف القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن وباعادة القضية الى محكمة أول درجة لنظر المعارضة مع الزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف •

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس  
المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ،  
وحسين كامل حنفى ، ومحمد منلوح سالم ، ومحمد زفيق البسطويسى .

(١٥١)

### الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ القضائية

ارتباط « عقوبة الجرائم المرتبطة » • عقوبة « تطبيقها » • عقوبة  
الجريمة الأشد • جريمة « أركانها » • تهريب جمركى • استيراد • قانون  
« تطبيقه » •

مناط تطبيق كل من فقرتى المادة ٣٢ عقوبات وأثر التفرقة بينهما  
فى تحديد العقوبة ؟

مثال فى جريمة استيراد سبائك ذهبية على خلاف القانون  
وتهريبها •

XX ارتباطهما فى حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات • وجوب توقيع  
العقوبة المقررة لأشدهما دون العقوبة التكميلية المقررة لما عداها •

ارتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان • هما استيراد  
سبائك ذهبية على خلاف القانون • وتهريبها • وجوب تطبيق نص  
الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار الجريمة الأشد وهى الاستيراد •  
وتوقيع عقوبتها • المنصوص عليها فى المادة ١٤ قانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ •  
دون عقوبة التهريب الجمركى •

تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائى فيما قضى به من تعويض  
جمركى • خطأ فى تأويل القانون وتطبيقه • علة ذلك ؟

القضاء بتصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة التعويض الجمركى •  
لا يمنع منه نص المادة ١٢٢ من قانون الجمارك • علة ذلك ؟



لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات اذ نصت في فقرتها الأولى على أنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، اذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة التي أختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر ، اذ لا اثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . يؤكد هذا النظر تبين صياغة الفقرتين اذ أردف الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الأشد » بعبارة « دون غيرها » في الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوي بينما أسقط تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي ، ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ، ولما كانت ثمة حاجة الى افراد فقرة لكل منهما . لما كان ذلك ، وكان الفعل الذي قارفه الطاعن بتداوله وصفان قانونيان : استيراد سبائك ذهبية على خلاف النظم والأوضاع المقررة للاستيراد من الخارج ، وتهريب هذه السبائك بإدخالها الى البلاد وتعمد اخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها ، مما يقتضي - اعمالا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف الأشد - وهي جريمة الاستيراد - والحكم بعقوبتها المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي دون عقوبة التهريب الجمركي المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أصلية كانت أو تكميلية ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض جمركي يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين النصين وليس تطبيقا لاشدهما مما لاسند له من القانون وبما ينافر مع نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ سالفة الذكر ، وهو ما يكون معه قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعويض جمركي قدره ٤٤٧٠٢ جنيه و ٦٦٠ مليم ، ودون حاجة الى بحث السبب الثاني من سببي الطعن المتصل بجريمة التهريب لانتفاء الجدوى منه بعد استبعاد عقوبتها • • ولا يمنع من ذلك أن يكون الشارع في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك قد وصف هذه العقوبة بأنها « تعويض » طالما انه قد حدد مقدار هذا التعويض تحديدا تحكيميا غير مرتبط بوقوع أى ضرر ، وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها ، وضاعفه في حالة المود ، وهو ما يتأدى منه أنه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية ، والحكم به حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المساهمين في الجريمة - فاعلين أو شركاء دون سواهم ، فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسمها القانون ، وأخيرا فان وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يستتبع حتما عدم الاستمرار في الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية اعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية • ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز في العمل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك ان تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك « التعويض » والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ، ذلك بان هذا التدخل ، وان وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة تلازم طبيعة جريمة التهريب الجمركي ذاتها ، رأى الشارع أن يكمل بها عقوبتها الأصلية تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع

والزجر ، وليس من قيل التعويضات المدنية الصرف التي ترفع بها الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ( أولا ) هرب السبائك الذهبية الملية الوصف والقيمة بالمحضر بان أدخلها الى البلاد بالمخالفة للنظم المقررة وعمد الى اخفائها عن أعين السلطات المحلية بقصد التهرب من سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها . ( ثانيا ) استورد السبائك الذهبية مخالفة الذكر على غير النظم والاوضاع المقررة قانونا . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة ومواد القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٧٤ من لائحته التنفيذية ، ومواد القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات . ومصلحة الجمارك طالبت بالزام التهم أن يدفع تعويضا جمركيا قدره ٤٤٧٠٢ جنيه و ٦٦٠ مليم . ومحكمة جناح الجرائم المالية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسمائة جنيه عن كل من التهمتين ومصادرة الذهب المضبوط وتعويض جمركي قدره ٤٤٧٠٢ جنيه و ٦٦٠ مليم . فاستأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتفريم المتهم خمسمائة جنيه عن التهمتين والتأييد فيما عدا ذلك .

فطن الاستاذ . . . المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم

بطريق التقض . . . الخ .



## المحكمة

ومن حيث ان الطاعن ينعى على الماطون فيه أنه اذ دانه بجريمتي استيراد سبائك ذهبية على خلاف النظم المقررة قانونا وتهريبها قد شابه قصور في التسبب وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بان دفاع الطاعن قام على أنه عدل باختياره عن اتمام جريمة التهريب حيث أقر لمسامور الجمرك قبل تفتيشه بوجود الذهب معه الا ان الحكم أطرح هذا الدفاع بقالة انه غير مدلول عليه بدليل في الأوراق مغفلا أقوال الطيار ... التي جاءت مؤيدة للطاعن . كما أنه برغم ما أثبتته في مدوناته من أن الواقعة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات باعتبار أن فعل الطاعن وهو ادخال السبائك الذهبية يكون جريمة واحدة ذات وصفين ، فقد انتهى الى تأييد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من تمويض جمركى مع أن هذا التعويض عقوبة تكميلية مقررة للجريمة ذات الوصف الاخف التي يمنع توقيع أية عقوبة عنها طبقا للفقرة المشار اليها .

ومن حيث انه يبين من الحكم الماطون فيه أنه بعد ان أثبت في مدوناته ان الطاعن أتى فعلا واحدا هو ادخال السبائك الذهبية ، وان هذا الفعل تنج عنه وصفان في القانون مما ينطبق عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، انتهى الى القضاء بتغريم الطاعن خمسمائة جنيه عن التهمتين وتأييد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من مصادرة وتمويض جمركى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات اذ نصت في فقرتها الأولى على أنه : اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ، فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكيف القانونى الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تمخض عنها الأوصاف الاخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ،

اذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة التي اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالف الذكر ، اذ لا أثر لاسبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية استعطف بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . يؤكد هذا النظر تباين صياغة الفقرتين اذ أردف الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الأشد » بعبارة « دون غيرها » في الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوي بينما أسقط تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي ، ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ، ولما كانت ثمة حاجة الى أفراد فقرة إكليلهما . لما كان ذلك وكان الفعل الذي قارفه الطاعن بتداوله وصفان قانونيان : استيراد سبائك ذهبية على خلاف النظم والاوزاع المقررة للاستيراد من الخارج ، وتهريب هذه السبائك بادخالها الى البلاد وتعمد اخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها ، مما يقتضى - اعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف الأشد - وهي جريمة الاستيراد - والحكم بعقوبتها المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي دون عقوبة التهريب الجمركي المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أصلية كانت أو تكميلية ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض جمركي يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين النصين وليس تطبيقاً لأشدهما مما لا سند له من القانون وبما يتنافر مع نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ سالف الذكر ، وهو مايكون معه قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه بما يوجب تصحيحه بالناء ما قضى به من تعويض جمركي قدره ٤٤٧٠٢ جنيه ، ٦٦٠ مليم ، دون حاجة الى بحث السبب الثاني من مسمى

الطعن المتصل بجريمة التهريب لا تنقأ الجدوى منه بعد استبعاد عقوبتها يمنع من ذلك أن يكون الشارع في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك قد وصف هذه العقوبة بأنها « تعويض » طالما أنه قد حدد مقدار هذا التعويض تحديداً محكماً غير مرتبط بوقوع أي ضرر ، وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها ، وضاعفه في حالة العود ، وهو ما يتأدى منه أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، والحكم به حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المساهمين في الجريمة - فاعلين أو شركاء دون سواهم ، فلا يند إلى ورتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي أسماها القانون ، وأخيراً فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يستتبع حتماً بعدم الاستمرار في الإجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية أعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية . ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز في العمل - على سبيل الاستثناء لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك « التعويض » والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ، ذلك بأن هذا التدخل ، وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقالاً ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة تلازم طبيعة جريمة التهريب الجمركي ذاتها ، رأى الشارع أن يكمل بها عقوبتها الأصلية تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والرجع ، ولس من قيل التعويضات المدنية الصرف التي ترفع بها الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية .



## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى  
ومحمد ممدوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٥٢)

### الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - حكم « تحريره ، واصداره » « بطلانه » • بطلان •  
تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه • متى استوفى أوضاعه  
الشكلية • وبياناته الجوهرية •
- ٢ - محكمة الموضوع « الاجراءات امامها » • اجراءات « اجراءات  
المحاكمة » • بطلان •  
الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٧١ اجراءات جنائية • تنظيمية •  
اغفال سؤال المتهم عن الفعل المسند اليه • لا بطلان •
- ٣ - استئناف « ميعاده » • نظام عام • نقض « مالايجوز الطعن فيه  
من الأحكام » •  
ميعاد الاستئناف من النظام العام • جواز اثارة أى دفع بشأنه فى أية  
حالة كانت عليها الدعوى • حده : أن يكون مستندا الى وقائع اثبتها الحكم  
والا تقتضى تحقيقا موضوعيا •
- ٤ - حكم « حجيته » • قوة الأمر المقضى •  
النعى على الحكم الابتدائى الذى اقتصر وحده على الفصل فى موضوع  
الدعوى • دون الحكم الاستئنافى الذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا •  
غير جائز : علة ذلك •

١ - من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه، مادام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون •

٢ - ما يتطلبه قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ من سؤال المتهم عن الفعل المسند اليه هو من قبيل تنظيم الاجراءات في الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته •

٣ - لئن كان ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، الا أن اثاره أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بان يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم والا يقتضى تحقيقا موضوعيا •

٤ - لما كان مآثره الطاعن في شأن عدم التزامه بنقل الأشياء المحجوزة الى المكان المحدد لبيعها واردا على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى دون الحكم الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وقضاؤه في ذلك سليم ، فانه لا يجوز لمحكمة النقض ان تعرض لما قد يشوب ذلك الحكم من عيوب بعد ان حاز قوة الأمر المقضى ، وبات الطعن عليه غير جائز •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه يدد الاشياء المينة وصفا وقيمة بالمحضر والمحجوز عليها اداريا لصالح الضرائب العقارية والتي كانت قد سلمت اليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع ، فأختلسها

لنفسه اضرارا بالجهة الحاجزة • وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٤٣٢ من قانون العقوبات • ومحكمة جنح شرين الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ • فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن • فاستأنف • ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد • فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه • فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

ومن حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي ، قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بانه حرر على نموذج مطبوع ، كما أخطأ الحكم الاستئنافي الغيابي حيثما قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد محسوبا من تاريخ صدور الحكم في معارضته الابتدائية برغم تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها لمرضه الثابت بالشهادة المرضية المرافقة بأسباب طعنه ، ولو سأله المحكمة عن التهمة المسندة اليه اعمالا لنص المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية لانفسحت أمامه الفرصة للابانه عن عذر المرض ، وأخيرا فقد أخطأ الحكم الابتدائي اذ دانه بجريمة تبديد أشياء محجوز عليها مع أنه غير مكلف بنقلها الى المكان المحدد لبيعها كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

ومن حيث انه لما كان من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه ، مادام الثابت ان الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون - كما هو الحال



في الدعوى - فان النمی على الحكم بهذا السبب لا يكون مقبولا • لما كان ذلك ، وكان ما يتطلبه قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ من سؤال المتهم عن الفعل المسند اليه هو من قيل تنظيم الاجراءات في الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته • ولئن كان ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في الاحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في اية حالة كانت عليها الدعوى الا أن اثاره أي دفع بشانه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم والا يقتضى تحقيقا موضوعيا ، واذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من أي دفاع للطاعن يبرر به تأخره في التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر قانونا مع ما هو ثابت من حضوره جلسة المعارضة الاستئنافية ، وكان هذا الدفاع يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وتليفه محكمة النقض ، فان ما يثيره الطاعن في شأن عذر مرضه تبريرا للتأخر في التقرير بالاستئناف يكون غير مقبول • مادام لا يدعى ان المحكمة منعه من ابداء عذره أو بسط دفاعه • لما كان ذلك وكان ما أثاره الطاعن في شأن عدم التزامه بنقل الأشياء المحجوزة الى المكان المحدد لبيعها واردا على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى دون الحكم الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وقضاؤه في ذلك سليم ، فانه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما قد يشوب ذلك الحكم من عيوب بعد ان حاز قوة الأمر المقضى ، وبات الطعن عليه غير جائز • لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

## جلعة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد ونجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنفى  
و محمد ممدوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويس

(١٥٣)

### الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٥١ القضائية

( ١ ) معارضة «نظرها والحكم فيها» • اجراءات «اجراءات المحاكمة» •  
دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •

عدم جواز الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض • مالم يكن  
تخلفه بغير عذر • ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهرى • يعيب الاجراءات • محل  
نظر العذر وتقديره يكون عند الطعن فى الحكم • علة ذلك ؟

عدم تقديم دليل عذر المرض • مفاده : قيام المنعى على غير سند •

( ٢ ) اعلان • معارضه • اجراءات « اجراءات المحاكمة » نقض « اسباب  
الطعن مالا يقبل منها » حكم « تسببه تسبب غير معيب » •

تسليم ورقة الاعلان الى أحد المذكورين فى المادتين ١٠ ، ١١ مرافعات •  
لعدم وجود المعلن فى موطنه • اعتبار ذلك قرينه على علمه بالجلسة •

(٣) نقض « مكان الطعن » « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •  
استئناف « ميعاده » • نظام عام •

الطعن بالنقض فى الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن تشمل الحكم  
الغيابى المعارض فيه •

ميعاد الاستئناف من النظام العام • اشارة أى دفع بشأنه لأول مرة  
أمام محكمة النقض • شرطه : أن يكون مستندا الى وقائع أثبتها  
الحكم والا يقتضى تحقيقا موضوعيا • لا يغير من ذلك تمام اجراءات المحاكمة  
أمام محكمة ثان درجة فى غيبة المتهم • علة ذلك ؟

تخلف الطاعن بغير عذر عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية لابتداء عذره في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد . يحول بينه وبين ابدائه لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟

٤ - معارضة « نظرها والحكم فيها » . استئناف « نظره والحكم فيه » . نقض « أسباب الطعن مالا يقبل منها » .

اندماج الحكم باعتبار المعارضة الاستثنائية كان لم تكن في الحكم النيابي الاستثنائي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . أثره ؟

النعي عليه بعدم قضائه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها غير جائز لتعلقه بموضوع الدعوى . علة ذلك ؟

١ - لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بنفي صماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على ذلك العذر لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره ابداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض واتخاذ وجهها لطلب نقض الحكم ، ولما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة محكمة النقض - الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب قلعه أنه منعه من حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن منعه في هذا الشأن يكون على غير سند .

٢ - من المقرر أن الأصل في إعلان الأوراق طبقا للمادتين ١٠، ١١ من قانون المرافعات أنها تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون مقيما معه من أقربائه أو أصدقائه وبعد استلامهم ورقعة



الاعلان في هذه الحالة قرينه على علم الشخص المطلوب اعلانه مالم يدحضها  
بإثبات العكس •

٣ - من المقرر أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار  
المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم النيابي المعارض فيه ، ولما كان  
ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الاحكام - من النظام العام ويجوز  
التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى الا ان اثاره أى دفع بشأنه  
لأول مرة أمام محكمة النقض مشروطا بان يكون مستندا الى وقائع اثبتتها  
الحكم وان لا يقتضى تحقيقا موضوعيا واذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من  
أى دفاع للطاعن يبرر به تأخره في التقرير بالاستئناف في الموعد الذى  
حدده القانون وكان هذا الدفاع يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه  
وظيفة محكمة النقض ، فان ماثيره الطاعن في شأن عذر مرضه تبريرا  
للتأخير في التقرير بالاستئناف في الميعاد يكون غير مقبول ، ولا يغير من ذلك  
ان اجراءات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة قد تمت في غيابه اذ أن  
مقتضى اطراح المحكمة لعذر الطاعن في عدم حضور جلسة المعارضة  
الاستئنافية أنه كان في امكانه الحضور أمام المحكمة الاستئنافية بتلك  
الجلسة ، وكان في مقدوره ابداء عذره في التأخير في التقرير بالاستئناف  
في الميعاد وعوده عن ذلك يحول بينه وبين اثاره لأول مرة أمام محكمة  
النقض ذلك انه من المقرر أنه وان كان من المسلمات في القانون أن  
حضور المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع بدرجتها الأمر فيه مرجعه اليه  
الا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول منه وبين ابدائه  
أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها •

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه وقد قضى باعتبار معارضة الطاعن الاستئنافية  
كأن لم تكن يندمج في الحكم المعارض فيه الذى قضى غيابيا بعدم قبوله  
الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فان ماينعاه الطاعن على هذا الحكم

بدنوى سابقة محاكمته عن ذات الواقعة يكون غير مقبول لتعلق ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث فيه الا اذا كان الاستئناف مقبولا من ناحية الشكل والا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي الذى قضى فى الموضوع وهو مالا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه أعطى المدعى بالحق المدنى شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التمويض المؤقت .

ومحكمة قسم أول المنصورة قضت غاييا عملا بمادتي الاتهام بحبس اتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفاله خمسة جنهات وفى الدعوى المدنية بالزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى قرش صاغ واحد على سبيل التمويض المؤقت . فعارض ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت غاييا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الاستاذ . . . بصفته وكلا عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

من حيث ان الطاعن ينص على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى فى معارضته فى الحكم الغايي الاستئنافي باعتبارها كأن لم تكن قد شابته بطلان

وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يتخلف عن حضور الجلسة التي حددت لنظر معارضة الا لعذر قهري هو المرض ، فضلا عن انه لم يعلن اعلالا قانونيا صحيحا لتلك الجلسة ، هذا الى ان عذرا قاهرا هو للمرض قد حال بينه وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد الذي حدده القانون واخيرا فانه سبق محاكمة الطاعن عن ذات الواقعة موضوع الدعوى المطروحة وكل هذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصللا بدون عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع وسحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره ابداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض واتخاذ وجهها لطلب - نقض الحكم ولما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة محكمة النقض - الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب طعنه أنه منعه من حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فان منعا في هذا الشأن يكون على غير سند لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن اعلان الطاعن بالجلسة ٢١/٢/٧٩ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قد تم في يوم ٦ يناير سنة ١٩٧٩ في موطنه ومع تابعه انقيم معه لغيابه وقد سلمت اليه صورة من الاعلان وكان من المقرر أن الاصل في اعلان الأوراق طبقا للمادتين ١١، ١٠ من قانون المرافعات انها تسلم الى الشخص نفسه أو في موطنه ، فاذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه ان يسلم الورقة الى وكيله او خادمه



أو لمن يكون مقيما معه من اقر بائه أو اصهاره وبعد استلامهم ورقة الاعلان في هذه الحالة قرينه على علم الشخص المطلوب اعلانه مالم يدحضها بآبسات العكس ، وكان الطاعن قد اعلن في محل اقامته اعلانا قانونيا بالجلسة التي نظرت فيها معارضته على الوجه المتقدم - فان ما يثيره في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغايي المعارض فيه ، ولما كان ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى الا أن اثاره أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع اثبتها الحكم وان لا تقتضى تحقيقا موضوعيا واذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من أي دفاع للطاعن يبرر به تأخره في التقرير بالاستئناف في الموعد الذي حدده القانون وكان هذا الدفاع يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض ، فان ما يثيره الطاعن في شأن عذر مرضه تبريرا للتأخير في التقرير بالاستئناف في الميعاد يكون غير مقبول ، ولا يبر من ذلك أن - اجراءات المحاكمة أمام محكمة ثانية درجة قد تمت في غيابه اذ أن مقتضى اطراح المحكمة لعذر الطاعن في عدم حضور جلسة المعارضة الاستثنائية أنه كان في امكانه الحضور أمام المحكمة الاستثنائية بتلك الجلسة وكان في مقدوره ابداء عذره في التأخير في التقرير بالاستئناف في الميعاد وقعوده عن ذلك يحول بينه وبين اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك أنه من المقرر أنه وان كان المسلمات في القانون أن حضور المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع بدرجتها الأمر فيه مرجعه اليه الا ان قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وقد قضي باعتبار معارضة الطاعن الاستثنائية كأن لم تكن يندمج في الحكم المعارض

فيه الذى قضى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فان ما ينعماء الطاعن على هذا الحكم بدعوى سابقة محاكمته عن ذات الواقعة يكون غير مقبول لتعلق ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث فيه الا اذا كان الاستئناف مقبولا من ناحية الشكل والا انتطف الطعن على الحكم الابتدائى الذى قضى فى الموضوع وهو مالا يجوز لمحاكمة النقض أن تعرض لما يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى .  
لما كان ماتقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس مستوجبا للرفض موضوعاً مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .

## جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد أبو زيد ، نجيب صالح ، عوض جادو ، مصطفى طاهر .

(١٥٤)

### الظعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - اثبات « شهود » « حكم » « تسببه تسبب غير معيب » .  
• ما يقرره الشخص مما يكون قد رآه أو سمعه أو أدركه بحاسة من حواسه • شهادة •  
• ادراك المحكمة لمعاني اشارات الأيكم • أمر موضوعي راجع لتقديرها •  
• احالة الحكم في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال أحدهم • لا يعيبه •  
• مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها •  
• تعيب التحقيق الذي أجرته النيابة بدعوى أن شقيق الشاهد الذي استعانت به النيابة العامة في نقل معاني اشاراته قد حرف مؤداها • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •
- ٢ - قتل عمد • قصد جنائي • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الأدليل » حكم « تسببه تسبب غير معيب » •  
• قصد القتل أمر خفي • ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي تنم عنه • استخلاص توافره • موضوعي •
- ٣ - ظروف مشددة • سبق اصرار • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •  
• سبق الاصرار • ماهيته ؟ حق محكمة الموضوع في استخلاصه من الوقائع والظروف • متى كان موجب ذلك لا يتنافر وهذا الاستنتاج •
- ٤ - عقوبة « العقوبة المبررة » نقض « المصلحة في الظن » •  
• انعدام مصلحة الطاعن في المجادلة في توافر سبق الاصرار • مادامت العقوبة



الموقعه عليه تدخل فى الحدود المقررة للقتل العمد مجرد من أى ظرف مشدد  
سبق الاصرار حكمه فى تشديد العقوبة كحكم الترصده . اثبات توافر  
أحدهما يغنى عن اثبات توافر الآخر .

٥ - اثبات « شهود » نقض « اسباب الطعن » مالا يقبل منها .  
وزن أقوال الشهود . موضوعى . قرابة شاهد الاثبات للمجنى عليه  
لأنه من الأخذ بشهادته متى اقتنعت المحكمة بصدقها .  
الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا تجوز اثارته أمام النقض .

٦ - دفاع « الاخلال بحق الدفع » مالا يوفره « حكم » . تسببه تسبب  
غير معيب « اثبات » شهود .  
عدم الزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة .

١ - لما كانت الشهادة فى الأصل هى تقرير الشخص لما يكون قد  
رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ولا يوجد فى القانون  
ما يحظر سماع شهادة الأصم الأبكم طالما أنه يحتفظ بحواسه الأخرى  
ولديه القدرة على التمييز ، وللمحكمة أن تأخذ بشهادته على طريقته هو فى  
التعير ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود  
الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم  
منها ، وإذا كان الحكم قد أثبت بمدوناته أن الشاهد عبر لو كى النيابة المحقق  
عما رآه بطريقة الاشارات وهى التى اعتاد البكم التعبير بها - وأحسالى  
بيان شهادته على أقوال الشاهدة الأولى ، وكان الطاعن لا يجادل فى أن مانقطة  
الحكم عن أقوال الشاهدين له أصله الثابت فى الأوراق ولم يخرج الحكم  
عن مدلول شهادتهما فلا ضير عليه من بعد إحالته فى بيان أقوال الشاهد الثانى  
الى ما أورده من أقوال الشاهدة الأولى ولا يؤثر فيه أن يكون الشاهد أصم  
أبكم . وما يثيره الطاعن من أن شقيق ذلك الشاهد الذى استعانت به النيابة

العامة في نقل معاني اشارته قد حرف مؤداها بإيماز من رجال الشرطة انما هو في حقيقته تعيب للاجراءات السابقة على المحاكمة واذ كان لايبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن قد أثار شيئا في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع ولم يطلب ان تتولى المحكمة بنفسها سؤال هذا الشاهد او الاستماعة بخير لتفهم معاني اشاراته فانه لايقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر ان قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٣ - سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية ويستخلصها القاضي منها استخلاصا مادام موجب هذه الظروف لا يتنافر عقلا مع هذه الاستنتاج .

٤ - لما كانت العقوبة المقررة بها على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أي ظروف مشددة فانه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يشتره من فساد استدلال الحكم في استظهار ظرف سبق الاصرار أو اضافته ظرف الترصد الى وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع ، هذا الى أن حكم ظرف سبق الاصرار في تشديد العقوبة كحكم ظرف الترصد وأثبتت توافر أحدهما يقتضي عن إثبات توافر الآخر .

٥ - لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من

شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذى تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض عليها ، وكانت قرابة شاهد الاثبات للمجنى عليه أو صنته به لا تمنع من الأخذ بشهادته متى اقتضت المحكمة بصدقها فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض •

٦ - اذ كانت المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى اوردها الحكم فان ما يثيره الطاعن من التفات الحكم عن الرد على دفاعه بعدم رؤية بعض الشهود للمطواة فى يد الطاعن لا يكون له محل •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل ..... عمدا مع سبق الأصرار بأن بيت النية وأعد لذلك آلة حادة ( مطواه ) وتوجه الى المكان الذى أيقن سلفا وجود المجنى عليه فيه وما أن شاهده ، حتى ضربه بالآلة الحادة فأحدث اصابته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته • وطلبت الى مستشار الاحالة الاحالة الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر ذلك • وادعى ..... والد المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام والمادة ٣٠ من قانون العقوبات • أولا : بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة والمصادرة ثانيا : بالزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت •

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... النع •



## المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون وانطوى على القصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن عول - من بين ماعول - في ادانته على أقوال ..... بتحقيق النيابة العامة مع أنه أصم أبكم لا يجوز الأخذ بشهادته التي نقلت عنه بواسطة شقيقه الذي مسخ معناها وحرفها عن مواضعها بإيعاز من رجال الشرطة هذا الى أن الحكم لم يورد مؤدى شهادته وأحال في بيانها الى أقوال شاهدة الاثبات الأولى وفضلا عن ذلك فان الحكم خلط بين نية القتل وظرف سبق الاسرار ودلل على توافرها في حق الطاعن بما لا يسوغ سندا لقيامها مع انتقائهما بدلالة ماساقه الدفاع ان الحادث كان وليد مشاجرة نشبت بعد حديث جرى بين المجنى عليه والطاعن الذي كان في وسعه موالاة الضربات غير ان المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ايرادا وردا ، وعدلت رصف التهمة بإضافة ظرف الترصد دون أن تلتفت نظر الدفاع الى ذلك وأخيراً فان الحكم انتفت عن دفاع الطاعن القائم على وجود صلة بين المجنى عليه وشاهدة الاثبات الأولى وأن بعض الشهود قرروا عدم رؤيتهم للمطواة في يد الطاعن ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة تؤدي الى مراتب عليها مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير الصفة التوجيهية . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة في الاصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه المبرور بحواسه ولا يوجد في القاتون ما يحظر سماع شهادة الأصم الأبكم طالما أنه يحتفظ بحواسه الأخرى ولديه القدرة على التمييز ، وللمحكمة

ان تأخذ بشهادته على طريقته هو في التعبير ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما أورد من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، واذ كان الحكم قد أثبت بمدوناته أن الشاهد . . . . . عبر لوكيل النيابة المحقق عما رآه بطريقة الإشارات وهي التي اعتاد البكم التعبير بها - وأحال في بيان شهادته على أقوال الشاهد الأولى ، وكان الطاعن لا يجادل في ان مانقله الحكم عن أقوال الشاهدين له أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتهم فلا ضير عليه من بعد حالته في بيان أقوال الشاهد الثاني الى ما أورد من أقوال الشاهد الأولى ولا يؤثر فيه أن يكون الشاهد الثاني أصم أبكم . وما يثيره الطاعن من أن شقيق ذلك الشاهد الذي استعانت به النيابة العامة في نقل معاني اشارات قد حرف مؤداها بإيعاز من رجال الشرطة انما هو في حقيقته تعيب للاجراءات السابقة على المحاكمة ، واذ كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد أثار شيئاً في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع ولم يطلب أن تتولى المحكمة بنفسها سؤال هذا الشاهد أو الاستعانة بخبير لفهم معاني اشاراته فانه لا يقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم فان منعا في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأت بها الجاني وتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه انية موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، كما أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما تستفاد من وقائع وظروف خارجية ويستخلصها القاضي منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله ، وثبتت نية القتل لدى المتهم - الطاعن - من

ظروف الحادث وملابساته اذ علم المتهم أن المجنى عليه كان على علاقة بزوجه قبل أن يتزوجها وأن الأخيرة قابلته في ٣٠ / ٨ / ١٩٧٨ بمدينة زنتي وقد أقرت زوجته بحصول تلك المقابلة بمحض الصدقة مما أثار غيرة فقد العزم على التخلص من المجنى عليه وأعد لذلك مطواة وهي سلاح يحدث الموت عادة اذا ما أصاب من الشخص مقتلاً وذهب الى المجنى عليه يوم الحادث مصحفاً على قتله بمحله بمدينة زنتي وما أن شاهده بالطريق حتى نزل من العربة التي يركبها وضربه بالمطواة ضربة واحدة قاصداً قتله باعتبار أن المتهم قد تخير موضع الاصابة اذا أصاب المجنى عليه في موضع قاتل من جسده فضلاً عن أن جسامته الاصابة وموضعها من جسم المجنى عليه تفصح عن توافرية القتل لدى المتهم ، ونقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية أن الطعنة يسار الصدر وناظرة الى التجويف الصدري وأحدثت تمزقاً على هيئة قطع حاد بالبطن الأيسر للقلب وبالاخلاف التاموري حول القلب وقطعا صغيرا بالفص الأيسر للكبد، كما استظهر توافر ظرف سبق الاصرار بقوله : « وثبت توافر ظرف سبق الاصرار لدى المتهم من علمه بمقابلة زوجته للمجنى عليه في يوم ٣٠ / ٨ / ١٩٧٨ واعتراف زوجته له بحدوث المقابلة بمحض الصدقة وحدوث شجار عائلي بينه وبين زوجته الا أنه بعد أن تقرر الأمر بينه وبين نفسه انتهى الى أن يبيت النية على التخلص من المجنى عليه فذهب اليه بمدينة زنتي يوم ٥ / ٩ / ١٩٧٨ وهو هادي النفس مطمئن البال مصحفاً على ارتكاب الحادث وطعن المجنى عليه بالمطواة التي كان قد أعدها لذلك في صدره وأحدث به اصابة مميتة أودت بحياته على النحو سالف البيان . وما ساقه الحكم مما سلف سائق ويتحقق به توافر نية القتل وظرف سبق الاصرار جسيما هما معرفان به في القانون وبمسا لا تناقض فيه بينهما ومن ثم فإن نية الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة بها على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجرد من أي ظروف مشددة فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره من فساد استدلال الحكم في استظهار ظرف سبق الاصرار أو



إضافته ظرف الترسد الى وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع ، هذا الى أن حكم ظرف سبق الإصرار في تشديد العقوبة كحكم ظرف الترسد وإثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي تؤدي فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليهامن مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض عليها ، وكانت قرابة شاهد الاثبات للمجنى عليه أوصلته به لاتمنع من الأخذ بشهادته متى اقتضت المحكمة بصدقها فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جندل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة اثبوت السائفة التي أوردتها الحكم فان ما يثيره الطاعن من التفات الحكم عن الرد على دفاعه بعدم رؤية بعض الشهود للمطواء في يد الطاعن لا يكون له محل . لما كان ماتقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متبعا برفضه موضوعا .

## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور ، عبد العزيز عبد العاطي ،  
يحيى العموري ، نجاح نصار .

( ١٥٥ )

### الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ القضائية

١ - غش في تنفيذ العقود . جريمة « اركانها » غش . قانون « تفسير » .  
محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . اثبات « بوجه عام » . نقض  
« اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

اثبات الحكم قيام الطاعن بصفته متعاقدا من الباطن بتوريد لحوم فاسدة  
لجهة حكومية . لم يثبت غشه لها أو علمه بفسادها . تطبيقه الفقرة الثانية من  
المادة ١١٦ مكرر ج عقوبات ، النعي عليه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون .  
لا يقبل . عليه ذلك ؟

٢ - نقض « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها « غش » .

دفاع الطاعن بأنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد . علم  
يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟

٣ - غش في تنفيذ العقود . جريمة « اركانها » .  
كفاية وقوع الغش لتوافر جريمة الغش في التوريد . ولو لم يترتب  
عليه ضرر ما .

٤ - نقض « المصلحة في الطعن » .

اتصال أوجه الطعن بشخص الطاعن . شرط لقبولها . مثال لنعي غير  
مقبول .

١ - لما كان نص المادة ١١٦ مكرراً ( ج ) من قانون العقوبات قد جرى غي فقرته الثانية على ان ، كل من استعمل او ورد بضاعه او مواد مغشوشه أو فاسدة تنفيذا لأي من العقود سالفة الذكر ، ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تتجاوز الف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت انه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ويحكم على الجاني بغرامة تساوي قيمة الضرر المترتب على الجريمة ويعاقب بالعقوبات سالفة الذكر على حسب الاحوال ، المتعاقد من الباطن والوكلاء والوسطاء اذا كان الاخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعا الى فعلهم » وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع أن تستبسط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها ، متى أقامت قضاها على ما اقتضت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق ، فان ما تخلص اليه في هذا الشأن يكون من قيل فهم الواقع في الدعوى ما يدخل في نطاق سلطتها واذ كان مؤدى ما أثبتته الحكم المطلق فيه بمدونات الطاعن بصفته متعاقدا من الباطن على توريد لحوم لجهة حكومية قد ورد بالفعل كمية فاسدة منها الى تلك الجهة اذ تبين من فحص تلك الكمية انها محنومة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي ، وقد كان ذلك راجعا لفعله دون أن يثبت للمحكمة غشه أو علمه بفسادها ، وكان الطاعن لا يمارى في أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود واعترافه بالتحقيقات بتوريدها له معينه الصحيح من الأوراق فلا يعدو ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون - اذ دانه عن جريمة تقع - أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض .

٢ - لما كان من المقرر أنه لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يده بالفعل ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها أن الطاعن لم يتمسك بأنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ، ومن ثم فلا يقبل منه إثارة هذا الدفاع



الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه الى تحقيق يخرج عن وظيفتها •

٣ - من المقرر انه لا يلزم لتوافر الركن المادي لجريمة الغش في التوريد جسامه الضرر المترتب عليه بل يكفي وقوع الغش لتوافر الجريمة ولو لم يترتب عليه ضرر ما ، فان ما ينعم الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد •

٤ - لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متعللا منها بشخص الطاعن ، وكان ما ينعم الطاعن على الحكم في شأن عدم قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة والده لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه بعد أن أثبت الحكم مسئولية الجنائية وقضى بإدائته ، فلا يقبل من الطاعن ما يثير في هذا الشأن •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ من يوليو سنة ١٩٧٥  
١ - بصفته متاعدا من الباطن بمقتضى العقد المؤرخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٤  
المبرم بينه وبين ••••• المورد الأصلي ارتكب غشا في عقد التوريد المؤرخ  
٢٨ / ١٢ / ١٩٧٤ بأن ورد لحوما فاسده الى مصنع العمل للمسجونين  
بجنوب التحرير • (٢) باع لحوما منشوشة مع علمه بها • (٣) باع لحوما  
مذبوحه خارج السلسلة • (٤) باع لحوما غير صالحة للاستهلاك  
الآدمي • وطلبت عقابه بالمادة ١١٦ مكررا ج من قانون العقوبات ومواد قانون  
الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ • ومحكمه جنح مركز كوم حماده قضت غيابيا  
عملا بمواد الاتهام بمناقبة المتهم بالحبس مع الشغل والنفاذ لمدة ثلاثة أشهر

والمصادرة وتغريمه ميلنا مساويا لقيمة اللحوم محل القش بلا مصاريف جنائية . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بالناء وصف الغلظ وتأييد الحكم المعارض فيه فيما عدا ذلك وقدرت كفاله عشرين جنيتها لو تم تنفيذ عقوبة الحبس . فاستأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطن الاستاذ . . . المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . النخ .

## الحكمة

وحيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة ارتكاب غش في تنفيذ عقد توريد من الباطن قد شابه فساد الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك انه رغم عدم اتمام اجراءات توريد كمية اللحوم المضبوطة ، فقد دانه الحكم عن جريمة لما تقع ، هذا الى عدم توافر أركان الجريمة التي دين بها لعدم جسامته الضرر المترتب عليها . بالاضافة الى عدم ثبوت مقارفته لفعل الغش كما أنه اذ يمتن الزرعة - كما ورد بالمستندات المرفقة بأسباب الطعن - فلم يكن في مقدوره العلم بفساد اللحوم . وأخيرا فانه مع التسليم بأنه كلن طرفا مع والده في عقد التوريد من الباطن - الا أن مسؤوليته قاصرة - بمقتضى العقد - على سداد قرض للمورد الأصلي ومن ثم تنحصر المسؤولية في والده المتوفى مما كان لازمه القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة ، كل هذا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مجملة أن الطاعن ورد لحوما لمسكر عمل مخصص للمسجونين بديرية التحرير بمقتضى عقد توريد اتفق الطاعن

ووالده على تنفيذ من (الباطن) وتبين لأعضاء لجنة استلام تلك اللحوم أن كمية منها محبوسة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي ومذبوحة خارج المجرر فقامت بإعدامها، واستدل الحكم على صحة الواقعة وثبوتها في حق الطاعن بما شهده في استحقاقات، كل من مفتش بيطري مصلحة السجون وأعضاء اللجنة سالفة الذكر ومن أقرار الطاعن بتحقيقات النيابة العامة بتوريده تلك اللحوم إلى الجهة المذكورة إذ سلمها لأخيه لتوصيلها للمصكر، وانتهى الحكم إلى إدانة الطاعن عملاً بحكم المادة ١١٦ مكرراً (ج) من قانون العقوبات. لما كان ذلك، وكان نص تلك المادة قد جرى في فقرته الثانية على أن «كل من استعمل أوورد بضاعة أو مواد منشوشة أو فاسدة تنفيذا لأي من العقود سالفة الذكر، ولم يثبت غشه لها أو عمله بغشها أو فسادها يعاقب بالسجن والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ويحكم على الجاني بغرامة تساوي قيمة الضرر المترتب على الجريمة ويعاقب بالعقوبات سالفة الذكر على حسب الأحوال» المتعاقد من الباطن والوكلاء الوسطاء إذا كان الإخلال بتنفيذ الالتزام أو العث راجعاً إلى فعلهم، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستبطن من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها، ومنى أقامت قضاها على ما اقتضت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق، فإن ما تخلص إليه في هذا الشأن يكون من قبل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطتها وإذا كان مؤدي ما تبته الحكم المطعون فيه بمذوناته أن الطاعن بصفته متعاقداً من الباطن على توريد لحوم لجهة حكومية قد ورد بالفعل كمية فاسدة منها إلى تلك الجهة إذ تبين من فحص تلك الكمية أنها محبوسة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي، وقد كان ذلك راجعاً لفعله دون أن يثبت للمحكمة غشه أو علمه بفسادها، وكان الطاعن لا يماري في أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود واعترافه بالتحقيقات بتوريدها له مينة الصحيح من الأوراق فلا يعدوما ينه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون - إذ داته عن جريمة لما تقع - أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين



تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض لما كان ذلك وكأن من انقرر أنه لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يتحمل أن يديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يده بالفصل ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها أن الطاعن لم يتمسك بأنه لم يكن في مقدوره العلم بالفتش أو الفساد ، ومن ثم فلا يقبل منه إثارة هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض لما يحتاجه الى تحقيق يخرج عن وظيفتها وكان من المقرر أنه لا يلزم لتوافر الركن المادي لجريمة الفتش في التوريد جسامه الضرر المترتب عليه بل يكفي الفتش لتوافر الجريمة ونو لم يترتب عليه ضرر ما ، فان ما ينعم الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن ، وكان ما ينعم الطاعن على الحكم في شأن عدم قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة والده لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه بعد أن أثبت الحكم مسئوليته وقضى بادانتته فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الشأن لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور ، وعبد العزيز عبد العاطي  
ومحمد صلاح خاطر ، ونجاح نصار .

( ١٥٦ )

### الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ١٠ القضاية

١ - حكم « بياناته » . بيانات حكم الادانة « بيانات التسبيب » .  
« تسببيه » . تسبيب غير معيب » .

عدم التزام القاضى الجنائى ببيان الواقعة الجنائية التى قضى فيها  
بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . كفاية ان يكون حكمه مسببا ومقتعا .  
الاشارة الى نص مادة القانون المحكوم بموجبه . لزومها فى حالة الحكم  
بالادانة فقط .

٢ - اثبات « بوجه عام » « شهود » . حكم « تسببيه » . تسبيب  
غير معيب » . خطأ . قتل خطأ .

كفاية الشك فى صحة اسناد التهمة . للقضاء بالبراءة  
ورفض الدعوى المدنية . مادامت المحكمة قد محصت الواقعة وأحاطت بها .  
تقدير أقوال الشهود . موضوعى .

عدم التزام المحكمة . فى حالة البراءة . بالرد على كل دليل من  
أدلة الاتهام .

٥ - مسئولية مدنية . استئناف « نظرة والحكم فيه » . استئناف  
الدعوى المدنية » . طعن .

استفادة المسئول عن الحقوق المدنية . بطريق التبعية من استئناف  
المتهم .

١ - القاضى الجنائى عملا بمفهوم المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ليس ملزما ببيان الواقعة الجنائية التى قضى فيها بالبراءة كما أنه غير ملزم بميائها اذا قضى بالبراءة ورفض دعوى التعويض المقامة من المدعى بالحق المدنى ما وحسبه أن يكون حكمه مسيا مسيا كافيا ومقنعا أن هذه المادة لا توجب الاشارة الى نص مادة القانون الذى حكم بموجبه الا فى حالة الحكم بإلادانة فاذا كان الحكم قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فانه لا يلزم بطبيعة الحال الاشارة الى مواد الاتهام •

٢ - لما كان يكفى فى المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية اذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما تطمئن اليه فى تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاثبات •

٣ - تقدير أقوال الشهود متروك لمحكمة الموضوع تنزله منزلة المنزلة التى تراها بغير معقب •

٤ - المحكمة ليست ملزمة فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لان فى افعال التحدث عنها ما يفيد انها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى ادانة المتهم •

٥ - استئناف المتهم على استقلال يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية اذا كسبه بطريق التبعية واللزوم •



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه تسبب خطأ في موت . . . .  
 وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة بحالة تعرض  
 حياة الأشخاص والأموال للخطر فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات  
 الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ / ١  
 من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . وادعى . . . . مدنيا  
 قبل المتهم ومالك السيارة والشركة المؤمن لديها بمبلغ واحد وخمسين  
 جنيها على سبل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح دمنهور قضت حضوريا  
 عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف  
 التنفيذ والزامه والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤديا للمدعى بالحق المدني  
 مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبل التعويض المؤقت . فأستأنف المحكوم  
 عليه . ومحكمة دمنهور الابتدائية ( بتهمة استتافية ) قضت حضوريا بقبول  
 الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به وبإبراءة  
 التهم وبرفض الدعوى المدنية قبله . فطعن الاستاذ . . . المحامي عن  
 المدعى بالحق المدني . . . . في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

حيث أن مبنى طعن - المدعى بالحقوق المدنية - على الحكم المظنون فيه  
 انه اذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وإبراء المظنون ضده مما اسند اليه ورفض  
 الدعوى المدنية قد شابه البطلان وانطوى على قصور التسبب وفساد في  
 الاستدلال ذلك بأنه خلا من بيان التهمة المسندة للمظنون ضده ونصوص القانون  
 الواجب تطبيقها ، هذا الى انه أثبت بمحضر الجلسة الاستتافية ان المحكمة  
 وصددور الحكم تما بجلسته ١٥ من يناير سنة ١٩٧٩ مع أن الحكم المظنون  
 فيه صدر بجلسته ٢٦ من فبراير ١٩٧٩ وعول ذلك الحكم في قضائه على سبقه

صدور أمر من النيابة العامة بحفظ الدعوى لعدم الجناية رغم إلغاء هذا الأمر من المحامي العام وعلى أقوال شاهد نفى المطعون ضده الذي يعمل لديه مستبعدا أقوال سائر شهود الاثبات ودون أن يعنى بالرد على ما ساقه الحكم المستأنف من أدلة على ثبوت التهمة فضلا عن قضائه بإلغاء الحكم بالنسبة لشركة التأمين المحكوم ضدها مع المطعون ضده ابتدائيا رغم عدم استئنافها للحكم الابتدائي وأن ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية وتضمن التهمة التي اسندتها النيابة للمطعون ضده وطلبها مما قبلته بالمادة ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات والقانون ٦٦ سنة ١٩٧٣ فان ما ينهض الطاعن في هذا الخصوص لا سند له ، هذا الى ان القاضى الجنائى عملا بمفهوم المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات - ليس ملزما ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة كما أنه غير ملزم ببيانها اذا قضى بالبراءة ورفض دعوى التعويض المقامة من المدعى بالحق المدني مما وحسبه أن يكون حكمه مسيئا تسبيبا كافيا ومقنعا كما ان هذه المادة لا توجب الاشارة الى نص مادة القانون الذى حكم بسوجه الا فى حالة الحكم بالادانة فاذا كان الحكم قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فانه لا يلزم بطبيعة الحال الاشارة الى مواد الاتهام لما كان ذلك وكان الين من مطالعة الأوراق تطابق محضر الجلسة مع الحكم المطعون فيه فى شأن تاريخ صدوره بجلسته ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٩ ، لما كان ذلك وكان يكفى فى المحاكمات الجنائية ان تشكك محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية اذ المرجع فى ذلك الى ما تلمس الى فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصنة واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاثبات ، وكان تقدير أقوال الشهود متروكا لمحكمة الموضوع

تنزله المنزلة التي تراها بغير معقب ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن أوردت أقوال شهود الاثبات واستعرضت أدلة الدعوى وأحاطت بكافة عناصرها عن بصر وبصيرة أسست قضاها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على عدم اطمئنانها الى ادلة الثبوت المستقاة من أقوال شاهدي الاثبات لتراخيها في الشهادة وعدم الادلاء بها الا بعد مرور قرابة ثلاثة شهور من وقوع الحادث واطمئنانها - من جهة أخرى - الى صحة دفاع المتهم الذي رجحته وأخذها بأقوال شاهد النفي واستخلصت أن خطأ المجنى عليه هو الذي أدى الى وقوع الحادث لعبور الطريق فجأة دون تبصر لحالته وانتهت الى انفاء الخطأ في جانب المتهم الذي كان يسير بسرعة متناسب وحال الطريق وعدم امكانه تفادي وقوع الحادث لعدم رؤيته للمجنى عليه الذي اصطدم بالمعينة الخلفية للسيارة . لما كان ذلك وكانت المحكمة ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لان في اغفالها التحدث عنها ما يفيد انها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى ادائه المتهم فان ما يشير الطاعن في هذا الصدد يكون غير ذي محل لما كان ذلك وكان استئناف المتهم على استقلال يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية اذا كسبه بطريق التبعية وال لزوم وكانت الدعوى المدنية المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع الا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية المقامة قبل المتهم فان القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يقتضي رفض الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية اذ أن مسئولية المتبوع عن التعويض مترتبة على ثبوت الواقعة ذاتها المرفوعة بها الدعوى الجنائية ضد المتهم ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت تهمه القتل الخطأ ضد المتهم لا يكون قد اخطأ في شئ ولا محل لما يشير الطاعن في هذا الصدد . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة والزام الطاعن بالمصاريف المدنية .



## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكمل ومحمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد .

( ١٥٧ )

### الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ القضائية

١ - تعد « على موظفين عموميين » • جريمة « أركانها » •  
الركن المعنوي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (١) من قانون العقوبات • مناط تحققه ؟ •

٢ - حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •  
علم التزام محكمة الموضوع بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها •

٣ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « شهود » •  
حق محكمة الموضوع في الأخذ بما ترتاح اليه من أدلة وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى وتلتفت عما عداها • دون بيان العلة في ذلك •

٤ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

تعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه • غير لازم • كفاية إيراد الأدلة المنتجة في تكوين عقيدة المحكمة سنداً للأداة •

٥ - تعويض • ضرر • حكم « تسببه • تسبب معيب » • مسئولية مدينة •

اثبات الحكم اداة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله • كفايته في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض • عدم بيان الحكم الضرر بنوعية المادي والأدبي • لا يعيبه • أساس ذلك ؟

٦ - دعوى مدينة • دعوى جنائية • محكمة النقض « سلطتها » • اختصاص « الاختصاص الولائي » • نظام عام • ضرر •

الأصل رفع الدعوى المدنية الى المحاكم المدنية • رفعها الى المحاكم الجنائية • شرطه : أن تكون تابعة للدعوى الجنائية وأن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوع بها الدعوى الجنائية •

ترتب الضرر نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة • أثره : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية •

انتهاء الحكم الى انعدام الفعل الجنائي بالنسبة للطاعن • مؤداه : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبله • علة ذلك ؟

عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة • من النظام العام لعلقه بالولاية أثر ذلك ؟

٧ - نقض « نظر الطعن والحكم فيه » • حالات الطعن • حكم « تسببه • تسبب معيب » •

اقتصار العيب الذي شاب الحكم على مخالفة القانون • وجوب تصحيحه • م ٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض •

١ - لما كان المقرر ان الركن الأدبي في الجنابة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (أ) من قانون العقوبات لا يتحقق الا اذا توفرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي المأم تمثل في اتوالة الحصول من الموظف المعتمد عليه على نتيجة معينة هي ان يؤدي عملا

لا يحل له ان يؤديه أو ان يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وقد اطلق الشارع حكم هذه المادة لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو الشخص المكلف بالخدمة العامة متى كانت غايته من الاعتداء أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب اداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك ان يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غيره قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان أورد من وقائع الاعتداء الحاصلة من الطاعنين ما يكفي لتوافر الركن المادي للجناية المذكورة ، قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة ان نية الطاعنين مما وقع منهم من أفعال مادية قد انصرفت الى منع ضابط الشرطة المجنى عليه من أداء عمل من أعمال وظيفته هو تنفيذ أمر النيابة العامة بتمكين المدعين بالحقوق المدنية من الشقة المتنازع عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اثبت قيام الركن الأدبي للجناية التي دان الطاعنين بها ويضحى منعى الطاعنين بعدم توافر أفعال العنف المكونة للجريمة أو انها حدثت بعد تمام تنفيذ قرار التمكين لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٢ - الأصل ان محكمة الموضوع لا تلتزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضائها .

٣ - من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح اليه من الأدلة وأن تأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ما دام له أساس فيها .

٤ - بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى



المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعة لأن مفاد التقاض عنها أنه أطرحها .

✓ ٥ - من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم أدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله ، وأنه لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادي والأدبي ذلك بأن في إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية ، ويوجب بمقتضاء الحكم على مقارفه بالتعويض .

٦ - لما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية - فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لطرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى - وكانت المحكمة قد قضت بالزام الطاعن التمسك بالتعويض المدني في الوقت الذي استقرت به على أن الفعل الجنائي بالنسبة له منعدم في الأصل - فالتضمن المطالب به بالنسبة للطاعن المذكور يكون اذن عن ضرر غير ناشئ عن جريمة الضرب بالتعويض عنها ويكون الادعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية - وعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض .

٧ - لما كان العيب الذي شاب الحكم في هذا الخصوص قد اقتصر على مخالفة القانون فإنه عملا بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنقض المحكمة الحكم

تقضا جزئيا وتصححه بالقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بالتعويض قبل الطاعن الثالث •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهمون الثلاثة ( أولا ) استعملوا وآخر مجهول العنف والتهديد مع موظف عام هو الملازم أول ••••• الضابط بقسم عابدين ليحملوه بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته وهو تنفيذ أمر النيابة بتمكين موظفي دائرة ••••• من حيازة الأماكن المتواجدين بها بالشقة الكائنة بالدور الثالث من المقار رقم ••••• وذلك بالقوة الجبرية وقد بلغ المتهمون مقصدهم ( ثانيا ) اهانوا بالقول الموظف العام سالف الذكر بأن وجهوا اليه الألفاظ المينة بالتحقيقات وكان ذلك أثناء تأدية وظيفته وبسيئها والمنهم الأول ( أولا ) اتلف المحضر المحرر بمعرفة الملازم أول ••••• وخطاب التسيه للقسم بالتمكين بالقوة الجبرية والمسلمين للموظف المذكور ( ثانيا ) أحدث عمدا بكل من ••••• و ••••• و ••••• الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والمتهم الثاني أحدث عمدا ب ••••• اصابة رأسه الموصوفة بالتقرير الطبي وطلبت من مستشار الاحالة احالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقيء والوصف الواردين بتقرير الاتهام • فقرر ذلك • وادعى المجنى عليهم مدنيا قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١٣٣ و ١٣٧ مكرر و ١٥١ و ١/١٥٢ ١/٢٤٢ من قانون العقوبات والمادتين ٣٢ و ١٧ من هذا القانون بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ومعاينة كل من المتهمين الثاني والثالث بالحبس لمدة ستة أشهر والزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت •

قطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ••••• النخ •

## الحكمة

حيث أن الطاعنين ينون على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهم بجريمة استعمال العنف مع موظف عمومي لحمله بالقوة على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته واهاتته ، ودان الطاعن الأول بجريمة اطلاق أوراق دسمة ، كما دانه والطاعن الثاني بجريمة ضرب ، والزامهم متضامين بالتعويض الدوقت ، قد شابه القصور السبب والاخلال بحق الدفاع وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك ان المدافع عن الطاعنين دفع بتخلف الركن المادي والمعنوي للجريمة التي تضمنتها التهمة الاولى اذ لم ينكر الضابط المجنى عليه أن قوة أو عنفا صدرا عن الطاعنين بل مجرد اهاتته بالقول وأنه قد نفذ قرار التمكين قبل حضور الطاعنين مما ينفي عنهم قصد منع الضابط من أداء عمله ، كما أثار أن أمين الشرطة . . . والاستاذ المحامي نفا وقوع اعتداء على الضابط وقال أن التقارير الطيبة تناقض أقوال المجنى عليهم في تهمة الضرب الا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على اوجه دفاعهم ولم يستظهر وجه الضرر الذي أصاب المدعين بالحق المدني كما ألزم الطاعن الثالث بالتعويض دون أن يكون له شأن بجريمة الضرب التي دان بها الطاعنين الأول والثاني ورغم عدم توجيه الاتهام اليه بشأنها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ٩

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما حاصله أن ائلازم أول . . . كلف بتنفيذ أمر النيابة العامة الصادر في الشكوى رقم ٥١٣٩ لسنة ١٩٧٦ . . . بفتح باب الشقة ودخلوها في شقة النزاع ، ولدى تنفيذ هذا الأمر وبعد فتح باب الشقة ودخلوها اقتحم الطاعنون وآخرون الشقة واهاتوه كما تصدوا بالضرب على المدعين بالحقوق المدنية ولما بدأ في تحرير محضر بما حدث منهم تصدى له الطاعن الأول وانتزع هذا المحضر وخطاب النيابة بالتمكين ومزقهما ورفض



هو ومن معه الخروج من الشقة قاصدين منعه من تنفيذ قرار التمكين ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة ادله مستمدة من أقوال الضابط المجنى عليه والمدعين بالحقوق المدنية والتقارير الطبية الموقعة على الآخرين وما ثبت من المحضر الإداري سالف الذكر وما تبقى من آثار محضر الضبط وخطاب النيابة المنزقين ، واورد مؤدى كل دليل منها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك وكان المقرر أن الركن الأدبي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر ( أ ) من قانون العقوبات لا يتحقق الا اذا توفرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجاني العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وقد اطلق الشارع حكم هذه المادة لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو الشخص المكلف بالخدمة العامة متى كانت غايته من الاعتداء أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك ان يقع الاعتداء أو التهديد اثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان اورد من وقائع الاعتداء الحاصلة من الطاعنين ما يكفي لتوافر الركن المادي للجناية المذكورة ، قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة ان نية الطاعنين مما وقع منهم من أفعال مادية قد أنصرفت الى مع ضابط الشرطة المجنى عليه من أداء عمل من أعمال وظيفته هو تنفيذ أمر النيابة العامة بتمكين المدعين بالحقوق المدنية من الشقة المتنازع عليها ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اثبت قيام الركن الأدبي للجناية التي دان الطاعنين بها ، ويضحى منى الطاعنين بعدم توافر أفعال العنف المكونة للجريمة أو انها حدثت بعد تمام تنفيذ قرار التمكين لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر

الدعوى واستباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة  
المقضى . لما كان ذلك الأصل ان محكمة الموضوع لا تلزم بأن تورد  
في حكمها من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها فأن في  
عدم تعرض المحكمة للشهادة التي أدلى الشرطي . . . . . والمحامي . . . . .  
ما يفيد اطراحها لها اطمئنانا لادلة الثبوت التي عولت في حكمها ، لما  
كان ذلك وكان الطاعن الأول والثاني لا يجادلان في أن ما اوردته المحكمة من  
أقوال المجنى عليه من ان الطاعن الأول ضربه على يديه والطاعن الثاني ضربه  
على رأسه له أصله الثابت في تحقيقات النيابة وكان لا ينازعان في صحة ما  
نقله الحكم من التقرير الطبي وفي أن اصابات المجنى عليه المذكور تتفق  
في موضعها مع ما قرره المجنى عليه . ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تعرضه  
لقول للمجنى عليه في محضر الضبط يتناقض مع ما جاء بالتقرير الطبي ذلك  
لما هو مقرر ان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تراتح اليه من الأدلة  
وأن تأخذ بقول للشاهد في أى مرحلة وان تلتفت عما عداه دون أن تبين  
الملة في ذلك ما دام له أساس فيها ، وبحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم  
قضاؤه أن يورد الأدلة المتبعة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع  
الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات  
دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ومن ثم فأن ما يثيره الطاعنون من  
قصور الحكم في الرد على أوجه دفاعهم يكون غير سديد ، لما ذلك وكان  
الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر  
القانونية لجريمتي الضرب التي دان بها الطاعنين الأول والثاني وأورد  
ثبوتها في حقيهما أدله سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها ، وكان من  
المقرر انه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم  
ادانته المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله ، وانه  
لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدى ذلك بأن في إثبات الحكم  
وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الاخطاة بأركان  
المسئولية المدنية ، ويوجب بمقتضاء الحكم على مقارفته بالتعويض ، ومن ثم

يضحي منى الطاعنين على الحكم المطعون فيه بقصوره في بيان ركن الضرر في غير محله . لما كان ذلك وكان الاصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية . فاذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى . وكانت المحكمة قد قضت بإلزام الطاعن الثالث . . . بالتعويض المدني في الوقت الذي استقرت به على أن الفعل الجنائي بالنسبة له منعدم في الأصل . فالتضمين المطالب به بالنسبة للطاعن المذكور يكون إذن عن ضرر غير ناشئ عن جريمة الضرب المطالب بالتعويض عنها ويكون الادعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية . وعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة به من ما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به هو تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم في هذا الخصوص قد اقتصر على مخالفة القانون فانه عملا بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنقض المحكمة الحكم نقضا جزئيا وتصححه بالقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بالتعويض قبل الطاعن الثالث وإلزام المدعين بالحقوق المدنية بمصاريفها . فيما عدا ذلك فإن الطعن يكون على غير اساس متبنا ونقضه موضوعا .



## جلسة ١٧ من نوفمبر ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي و أحمد محمود هيكمل  
و محمد عبد المنعم البنا و محمد الصوفي عبد الجواد .

(١٥٨)

### الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥٠ القضائية

١ - اختصاص «الاختصاص المحلي» • دفع « الدفع بعدم الاختصاص» •  
نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

الاختصاص المكاني للمحكمة الجنائية • تعيينه بالمكان الذي وقعت فيه  
الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو يقبض عليه فيه • لا أفضلية بين هذه  
الأماكن في إيجاب الاختصاص • المادة ٢١٧ اجراءات الاختصاص المكاني  
للجرائم المرتبطة • المادة ١٨٢ اجراءات • يكون للمحكمة المختصة بأحدها •  
ارتباط جريمة استعمال محرر مزور بجريمة الاشتراك في تزويره أثره ؟

٢ - اثبات « بوجه عام » « قرائن » • قوة الأمر المقضي • تزوير « أوراق  
عرفية » •

قوة الشيء المقضي به • شرطها ؟ •

مثال في جرائم قتل خطأ وتزوير واستعمال محرر مزور •  
تقدير الدليل في دعوى معينة • لا يحوز قوة الشيء المقضي به في  
دعوى أخرى : أساس ذلك ؟

٣ - اثبات « بوجه عام » • اشتراك • تزوير « أوراق عرفية » • حكم  
« تسببه » • تسببه غير معيب » •

الاشتراك في التزوير تمامة دون مظاهر خارجية • أو أعمال مادية  
محسوسة • كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام  
ذلك سائفا •

٤ - أثبات « بوجه عام » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره »  
نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي • اكتفاء بأدلة الشبوت  
التي عولت عليها في الادانة •

٥ - استعمال محرر مزور • جريمة « أركانها » •

الركن المادي في جريمة استعمال الأوراق المزورة • تحققه • باستخدام  
المحرر المزور فيما زور من أجله • تمامه • بمجرد تقديم ورقة مزورة تزويرا  
معاقبا عليه • لا يغير من ذلك أن يكون من قدم الورقة قدمها بصفة  
الشخصية • أو بصفته نائبا عن غيره • متى كان عالما بتزويرها •

٦ - تزوير « أوراق عرقية » • اشتراك •

تتوافر علم الطاعن حتما بتزوير المحرر الذي استعمله • ما دام قد ثبت  
أنه اشترك في مقارفة جريمة التزوير •

.....

١ - من المقرر أن الاختصاص بحسب المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات  
الجنائية يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو  
الذي يقبض عليه فيه ، وأن هذه الأماكن الثلاثة قسائم متساوية في ايجاب  
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينها ، وكان نص المادة ١٨٢  
من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى على أنه « اذا شمل التحقيق اكثر من  
جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال  
جميعا بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا باحداها ، واذا كانت  
جريمة الاشتراك في التزوير مرتبطة بجريمة استعمال المحرر المزور ،  
وكان الطاعن لا ينازع في أن جريمة الاستعمال وقعت بدائرة اختصاص محكمة  
مركز بنها فان ما يثيره بشأن عدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى  
يكون غير مسديد •

٢ - لما كانت قوة الشيء المقضى به مشروط باتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، وكانت جريمة القتل الخطأ موضوع الجرحنة رقم ٣٠٨٠ سنة ١٩٧٠ مركز بنها تختلف موضوعا ومسيا عن جريمة تزوير واستعمال الأقرار موضوع الدعوى الراهنة فإن الحكم الصادر في الأولى لا يجوز قوة الشيء المقضى به بالنسبة للثانية ولا يغير من ذلك ما يقوله الطاعن في هذا الشأن فإن تقدير الدليل في دعوى معينة لا يحوز قوة الشيء المقضى به في دعوى أخرى إذ أن للمحكمة الجنائية وهي تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسئولية المتهم فيها أن تتصدى الى أية واقعة أخرى ولو كانت جريمة ونقول كلمتها فيها في خصوص ما يتعلق بالدعوى المقامة أمامها دون أن يكون قولها ملزما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى عن التهمة موضوع تلك الواقعة ، ومن ثم فلا محل لما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه بشأن رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

٣ - لما كان من المقرر أن الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي ثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملاساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي اثبتتها الحكم .

٤ - لما كانت محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالادانة ، وكان بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها فإنه لا يكون هناك محل لما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه من عدم رده على أوجه دفاعه الموضوعية المشار إليها بأسباب الطعن .



٥ - لما كان الركن المادى فى جريمة استعمال الأوراق المزورة يتحقق باستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون وكان الطاعن لا يمارى أنه قدم الورقة المزورة فى تحقيقات اللجنة رقم ٣٠٨٠ سنة ١٩٧٠ مركز بنها وهو ما يتوفر به الركن المادى لجريمة الاستعمال فى حقه دون ان يغير من الامر أن يكون قد تقدم بالورقة بصفته الشخصية أو بصفته نائيا عن غيره ما دام أنه كان فى الحالتين عالما بتزوير الورقة التى قدمها فإن ما يثيره من أنه قدم هذه الورقة بصفته وكىلا عن زوجته لا يكون له محل .

٦ - أثبات اشتراك الطاعن فى مقارفته جريمة التزوير يفيد حتما نوافر علمه بتزوير المحرر الذى اسند اليه استعماله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى : بأنهما أولا : اشتركا ومجهول فى ارتكاب تزوير فى محرر عرقى هو اىصال استلام سيارة وكان ذلك بأن أضافوا اليه عبارات لم يتضمنها وتوقيع بامضاء مزور نسب صدوره للمجنى عليه . ثانيا : استعمالا الورقة المزورة سالفة الذكر مع العلم بتزويرها بتقديمها فى القضية رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٢ مركز بنها . وطلبت عقابه بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٥ من قانون العقوبات . وادعى ... مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة بندر بنها الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل . فاستأنف ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فعلن الاستاذ ... المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي الاشتراك في تزوير محرر عرقي واستعماله قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والبطلان في الإجراءات والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم رد بما لا يسوغ على الدفع بعدم اختصاص محكمة أول درجة مكسائياً بنظر الدعوى والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ولم تطلع المحكمة على المحرر موضوع الجريمة ، كما لم يعرض الحكم لما قام عليه دفاع الطاعن من عدم صحة أقوال المدعى بالحقوق المدنية وأن المباشرة المضافة إلى المحرر موضوع جريمة التزوير كتبت باتفاق الطرفين قبل التوقيع على المحرر وأنه يفرض حصول التزوير ، فإن المسؤولية عنه شائعة ولا دليل على ارتكاب الطاعن له ، كما استخلص الحكم من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الطاعن هو الذي عبث بالمحرر في حين أن مفاد ما أورده التقرير أن المباشرة المضافة لم تكتب بخط الطاعن ، هذا إلى أن مؤدى ما استخلصه الحكم في هذا الشأن أن الطاعن هو الفاعل الأصلي للجريمة لا مجرد شريك فيها مما ينطوي على تعديل لوصف التهمة لم تلت المحكمة نظر الدفاع إليه كذلك فإن الطاعن لم يتمسك بالمحرر إلا بصفته وكيلًا عن زوجته مما لا يتوافق به الركن المادي لجريمة الاستعمال ، كما لم يدلل الحكم تدليلاً كافياً على توافر ركن العلم في هذه الجريمة وذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بها مؤداه أن المدعى بالحقوق المدنية كان قد تسلم من الطاعن سيارة ووقع إقرار بمسؤوليته عنها خلال المدة من أول مايو سنة ١٩٦٩ حتى ١٦ يوليو سنة ١٩٧٠ ثم ارتكب قائد السيارة بتاريخ ٣ / ٩ / ١٩٧٠ حادث قتل خطأ ضبط عنه المحضر رقم

٣٠٨٠ سنة ١٩٧٠ جنح مركز بنها فتقدم الطاعن في هذا المحضر بالاقرار الموقع من المدعى بالحقوق المدنية بعد أن أضيفت إليه عبارة تفيد امتداد مسؤولية الأخير عن السيارة حتى نهاية سنة ١٩٧٠ - وبعد أن عرض الحكم للدفع المبدى من الطاعن بعدم اختصاص محكمة أول درجة محلياً بنظر الدعوى وأطرحه استناداً إلى أن جريمة الاستعمال وقعت بدائرة اختصاص المحكمة المذكورة ، كما عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في اللجنة رقم ٣٠٨٠ سنة ١٩٧٠ مركز بنها التي دين فيها المدعى بالحقوق المدنية بجريمة القتل الخطأ ورد عليه بأن الحكم الصادر في تلك اللجنة لم يفصل في أمر صحة الاقرار أو تزويره ، خلص الحكم إلى ادانة الطاعن مؤسلاً قضاءً بذلك على ما أثبتته تقرير قسم ابحاث التزييف من أن العبارة المضافة كتب بخط يختلف عن الخط الذي كتب به باقى الاقرار وفي ظرف كتابي مغاير لذلك الذي حرر الاقرار فيه ، وعلى ما استخلصته المحكمة من أن الاقرار ظل في حوزة الطاعن منذ تحريره وحتى تقديمه في تحقيقات اللجنة رقم ٣٠٨٠ سنة ١٩٧٠ مركز بنها ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاختصاص بحسب المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه ، وأن هذه الأماكن الثلاثة قسائم متساوية في ايجاب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولافاضل بينها، وكان نص المادة ١٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى على أنه ، اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة بحال جميعاً بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكاناً بأحدها ، واذا كانت بجريمة الاشتراك في التزوير مرتبطة بجريمة استعمال المحرر المزور ، وكان الطاعن لاينازع في أن جريمة الاستعمال وقعت بدائرة اختصاص محكمة مركز بنها فإن ما يثيره بشأن عدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت قوة الشيء المقضى به مشروطة باتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعوتين ، وكانت جريمة القتل الخطأ موضوع



الجنة رقم ٣٠٨٠ سنة ١٩٧٠ مركز بنها تختلف موضوعا وسياسيا عن جريمتي تزوير واستعمال الاقرار موضوع الدعوى الراهنة فان الحكم الصادر في الأولى لا يحوز قوة الشيء المقضي به بالنسبة للثانية ولا يغير من ذلك ما يقرره الطاعن من أن الحكم الصادر في الدعوى السابقة قد أسس قضاءه بأدلة المدعى بالحقوق المدنية بجريمة القتل الخطأ على صحة الاقرار موضوع جريمتي التزوير والاستعمال في الدعوى الحالية لانه يفرض صحة ما يقوله الطاعن في هذا الشأن فان تقدير الدليل في دعوى معينة لا يحوز قوة الشيء المقضي به في دعوى أخرى اذ أن للمحكمة الجنائية وهي تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد مسئولية المتهم فيها أن تتصدى الى أية واقعة أخرى ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما يتعلق بالدعوى المقامة أمامها دون أن يكون قولها ملزما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى عن التهمة موضوع تلك الواقعة ، ومن ثم فلا محل لما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه بشأن رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن المحكمة بجلسته ٥ / ١٠ / ١٩٧٨ قد أطلعت الطرفين على الورقة محل جريمة التزوير ثم أمرت بتحريزها فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير صحيح ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي اثبتها الحكم كما هو الحال في الدعوى الراهنة وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالأدلة ، كما كان بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المستندة الى التهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها فان لا يكون هناك محل لما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه من عدم رده على

أوجه دفاعه الموضوعية المشار إليها بأسباب الطعن ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن الاقرار موضوع جريمة التزوير قد حرر في الأصل بخط الطاعن ووقع من المدعى بالحقوق المدنية ثم أشار الى ما أثبتته تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير من أن العبارة المضافة كتبت بخط مناير لذلك الذي حرر به باقى الاقرار ، وكان مفاد ما أورده الحكم - على النحو المتقدم - أن العبارة المضافة كتبت بيد شخص آخر خلاف الطاعن ، وكان ما أورده الحكم بعد ذلك من أن الطاعن عبث بالمحرر أثناء وجوده تحت يده لا يفيد أنه ارتكب التزوير بنفسه ، وكان الين من الحكم فضلا عن ذلك أنه دان الطاعن بذات الجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى الجنائية قبله وهو الاشتراك في تزوير محرر عرفى واستعمال هذا المحرر مع العلم بتزويره وما يشترط من أن الحكم عدل وصف التهمة يكون على غير اساس ، لما كان ذلك ، وكان الركن المادى فى جريمة استعمال الأوراق المزورة يتحقق بأستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليه القانون وكان الطاعن لا يمارى أنه قدم الورقة المزورة فى تحقيقات اللجنة رقم ٣٠٨٠ سنة ١٩٧٠ مركز بنها وهو ما يتوفر به الركن المادى لجريمة الاستعمال فى حقه دون أن يغير من الأمر أن يكون قد تقدم بالورقة بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن غيره ما دام أنه كان فى الحالين عالماً بتزوير الورقة التى قدمها فان ما يشترط من أنه قدم هذه بصفته وكىلا عن زوجته لا محل له . لما كان ذلك ، وكان أثبات اشتراك الطاعن فى مقارفة جريمة التزوير يفيد حتماً توافر علمه بتزوير المحرر الذى اسند اليه استعماله فان ما يشترط الطاعن من عدم تدليل الحكم ندلاً كافياً على توافر ركن العلم فى حقه يكون غير مسديد . لما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس فيتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وفوزى اسعد وعبد الرحيم  
نافع وحسن غلاب .

(١٥٩)

### الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٥٠ القضائية

١ - قتل عمد . حكم « تسببيه . تسبیب معيب » . اثبات « بوجهه  
عام » « شهود » نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

قول المحكمة ان الشاهد شهد بالتحقيقات وبالجلسة بأنه شاهد المتهم  
والمجنى عليه يتشاجران وبيد المتهم طبنجة . وتناهى الى سماعه صوت أعيرة  
نارية . فى حين لم يشهد بذلك الا فى التحقيقات . يعيبه . أساس ذلك ؟

٢ - قتل عمد . قصد جنائى . حكم « تسببيه . تسبیب معيب » . نقض  
« أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

تميز جرائم القتل العمد والشروع فيها بنية خاصة هى انتواء القتل  
واذهاق الروح . وجوب ابراز هذه النية وايراد الأدلة التى تثبت توافرها .

قعود المحكمة عن استظهار القصد الجنائى الخاص بعدم ايراد الأدلة  
أو انظار الخارجية التى تدل عليه . قصور .

مثال : استعمال الطاعن سلاحا من شأنه احداث القتل وأطلاقه على المجنى عليه  
فى مقتل . لا يفيد سوى تعمد ارتكاب الفعل المادى .

لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان شهادة هذا  
الشاهد انحصرت فى قوله بأنه سمع صوت العيار النارى ورأى المتهم والمجنى  
عليه عقب الحادث ، دون ان يرد فيها ذكر لا اعتراف المتهم له بواقعة الاعتداء ،  
فان الحكم اذ تساند الى شهادة الشاهد بالجلسة فى القول بان المتهم اعترف



له بالاستدعاء ، يكون قد أقام قضاءه على ما لا أصل له في الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد اخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ما دام أنه استدل على جديتها بأقواله بجلسة المحاكمة . بما لا أصل له في الأوراق . ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحاكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه .

لما كانت جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في جرائم القتل العمد والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره « وكان ما استدل به الحكم - فيما تقدم - على توافر نية القتل لدى الطاعن من استعماله سلاحا من شأنه أحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه في مقتل لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليه في مقتل وهو مالا يكفى بذاته لثبوت نية القتل مالم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل على القصد الخاص وتكشف عنه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣١ / ديسمبر سنة ١٩٧٨ بدائرة مركز بيلا محافظة كفر الشيخ : « قتل ..... عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا « طبنجة » وما أن ظفر به حتى أطلق عليه أعيرة نارية قاصدا ازهاق روح المجنى عليه سالف الذكر فأحدث

به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته • •  
 وطلبت الى مستشار الاحالة احاله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمادتين  
 ٢٣٠ : ٢٣١ من قانون العقوبات • فقرر بذلك •  
 وادعى كل من • • • • - والد المجنى عليه و • • • • أرملة المجنى عليه  
 بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم •  
 ومحكمة جنايات كفر الشيخ قصت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٤ / ١ من  
 قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات والزامه أن يدفع  
 للمدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت  
 والمتردات وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة •  
 فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض • • • الخ •

## المحكمة

وحيث ان مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة  
 القتل العمد فقد انطوى على خطأ في الاسناد وشابه قصور في التسيب  
 ذلك بأنه عول في قضائه بادانه الطاعن - من بين ماعول عليه - على ماشهد به  
 • • • • • بالتحقيقات ويجلسه المحاكمة من أن الطاعن اعترف له بواقعة اعتدائه  
 على المجنى عليه ، مع أن أقوال ذلك الشاهد بالجلسة لاتساند الحكم فيما  
 حصله منها ، كما أن الحكم المطعون فيه دلل على توافر نية القتل في حق  
 الطاعن بما لا يسوغ سندا لقيامها اذ وقف عند حد القول بأنها ثابتة قبله  
 من استعماله سلاحا قاتلا بطبيعته واعتدائه على المجنى عليه في مقتل وما  
 أحدثه به من اصابات موضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي ازهقت روحه  
 وهو ما لا يكفي للتدليل على توافر نية القتل • مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه ان من بين ما عول عليه في ادانة  
 الطاعن شهادة • • • بالتحقيقات وبالجلسة وحصل مؤداهما في قوله : • فتن

شاهد ... « خفير » بالتحقيقات ، وبجلسة المحاكمة بأنه حال تواجده بحقله يوم ١٩٧٨/١٢/٣١ شاهد المتهم والمجنى عليه يتشاجران وكان بيد المتهم طبنجة واذ توجهها بعد ذلك الى مبنى الاصلاح الزراعى بيلا تنهى الى سمعه صوت أعيرة نارية داخل المبنى فسارع الى مصدرها وحيث شاهد المتهم جالسا على درج السلم والأسى يرتسم على وجهه وقد اعترف له بواقعة اعتدائه على المجنى عليه . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان شهادة هذا الشاهد انحصرت فى قوله بأنه سمع صوت العيار النارى ورأى المتهم والمجنى عليه عقب الحادث ، دون أن يرد فيها ذكر لأعتراف المتهم له بواقعة الاعتداء ، فإن الحكم اذ تساند الى شهادة الشاهد بالجلسة فى القول بأن المتهم اعترف له بالاعتداء ، يكون قد اقام قضاءه على ما لا أصل له فى الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ما دام أنه استدل على جديتها بأقواله بجلسة المحاكمة . بما لا أصل له فى الأوراق . ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى اذ ان الأدلة فى المواد الجنائية متساندة ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت اليه . لما كان ذلك ، وكانت جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هى انتواء القتل وازهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية ، فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالادانة فى جرائم القتل العمد والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التى تثبت توافره ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب فى التدليل عليه الى القول « وحيث أنه عن نية القتل وازهاق روح المجنى عليه فهى ثابتة قبل المتهم من استعماله سلاحا قاتلا بطبيعته وهو « مسدس » فى الاعتداء على المجنى عليه فى مقتل الرأس ، وما أحدث به من اصابات موضحة بتقرير الصفة التشريعية التى ازهقت روحه وحقق مبتغاه » . كان ما استدل به الحكم - فيما تقدم - على توافر نية القتل لدى الطاعن من استعماله سلاحا من شأنه احداث



القتل وإطلاقه على المجنى عليه في مقتل لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته واصابة المجنى عليه في مقتل وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانى بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل على القصد الخاص وتكشف عنه ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيا فى هذا الصدد أيضا بالتصور • ولا محل - فى خصوصية هذه الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن وأنه لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم بهذا النعى ما دامت العقوبة المقررة بها عليه مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر القصد الخاص ، ما دام أن الطاعن ينازع على طمئه فى الواقعة التى اعتقها الحكم بأكملها نافيا إطلاق النار على المجنى عليه ، بقصد قتله ، اذ أن مؤدى الطعن على هذا النحو متصل بتقدير الواقع مما يتعين معه أعاده النظر فى استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها • لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طمئه •

## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٦٠)

### الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ القضائية

١ - قذف وسب • جريمة « أركانها » • قصد جنائى • حكم « تسببيه •  
تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » • بلاغ كاذب •  
مجرد تقديم شكوى الى جهة الاختصاص فى حق شخص واسناد وقائع  
معينة اليه • لا يعد قذفا معاقبا عليه • حذ ذلك ؟

٢ - قصد جنائى • بلاغ كاذب • حكم « تسببيه • تسبب معيب »  
« بيانات حكم الادانة » •

القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب • مناط تحققه ؟  
الحكم بالادانة فى جريمة البلاغ الكاذب • وجوب بيانه القصد الجنائى  
فيها • مثال لتسبب معيب فى نفي القصد الجنائى •

١ - لما كان من المقرر أن مجرد تقديم شكوى فى حق شخص الى جهات  
الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام القصد منه  
لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه •

٢ - ينبغى لتوافر أركان جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالما  
علما يقينيا لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ  
ضده برىء منها وأن يقدم على تقديم البلاغ متويا السوء والاضرار بمن أبلغ

فى حقه مما يضمن معه أن يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة بيان هذا القصد ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقصر على مجرد قوله انه لا يوجد ما يبرر اتهام الطاعن للمدعية بالحقوق المدنية بالسرقة وانه أصر على اتهامه لها دون أن يدل على توافر علمه يكذب البلاغ ويستظهر قصد الاصرار بالمبلغ فى حقها بدليل ينتجه عقلا ، فانه يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون ، مشوبا بالقصور فى البيان .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح عابدين ضد الطاعن بوصف أنه : ارتكب جريمة قذف وسب فى حق المدعية بالحق المدنى كما جاء بعريضة الجنحة المباشرة . وطلبت عقابه بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ١٧٩ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيها وفى الدعوى المدنية بالزامه بدفع مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت فأستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الاستاذ / ... المحامى بصفته وكلا عن المحكوم عليه فى هذه الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث ان مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتى القذف والبلاغ الكاذب قد شابه قصور فى التسيب ، ذلك بأنه لم يستظهر



توافر القصد الجنائي في حقه واستند في آثبات كذب البلاغ الى مجرد عجزه عن اثبات ما ابلغ به ولم يدلل على قصده الاضرار بالمدعية بالحقوق المدنية مما يعيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالأدانة على قوله « وحيث أن المحكمة ترى بداءة ان المتهم المستأنف أبلغ في ١٩٧٧/٣/٢٠ بواقعة السرقة المدعى بها والتي أسندها للمدعية بالحق المدني بمناسبة تحقيق بلاغ الأخيرة الذي جرى في ٨ / ٣ / ١٩٧٧ بخصوص الشكوى رقم ١٥٥٥ لسنة ١٩٧٧ ادارى عابدين على ما سلف بيانه وان هذه الشكوى حققت بالكامل وصدر قرار بشأنها في ٢٤ / ٣ / ١٩٧٧ بالحفظ الاداري باعتبارها مادة طلب منع تعرض وقد سبق ذلك صدور قرار من النيابة العامة في ٢١ / ٣ / ١٩٧٧ بتسكين المدعية بالحق المدني من الحجرة محل النزاع وتنفيذ ذات التاريخ ومن ثم فاذا كان الاتهام بالسرقة على الوجه المتقدم قد صدر من المتهم بمناسبة تحقيق لم يكن هو صانعه بل كان وليد ابلاغ المجنى عليها نفسها إلا أن ما رده بعد ذلك في الشكوى التي قدمها للنيابة العامة بتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٧٧ تاريخ تأشير السيد النائب العام وذلك باستكمال التحقيق وسماعه أقوال حارس العقار الكائن به العين محل النزاع لم يكن له ما يبرره من اتهامه للمدعية بالحق المدني بالسرقة في ورقة لم يطلب فيها سوى سماع أقوال الحارس المذكور تأكيداً لصدق دفاعه بأنه هو القائم بسداد كامل أجره الشقة الكائن بها العين محل النزاع ويؤكد ذلك ان السيد وكيل النيابة حين سأله بتاريخ ٧ / ٥ / ١٩٧٧ عن قصده من شكواه أجاب بأنه يطلب سماع أقوال الشاهد المدعو ... بعيداً عن قسم الشرطة . وحيث انه لما تقدم ترى المحكمة أن الاتهام المسند للمتهم ثابت في حقه ثبوتاً كافياً من قيامه بإبلاغ جهة قضائية هي النيابة العامة وبمحض ارادته بواقعة نسب فيها للمدعية بالحق المدني سرقة ايصالات كائنه بدرجة مكتبه المفتوح وتستظهر المحكمة من اصرار المتهم

على اتهام المدعية بالحقوق المدنية بالسرقة وهو يعلم بمدى الضرر الذي يلحق بها وهي تهمة مهينة عمادها الشرف والأمانة والحق ومن ثم ترى المحكمة أن قضاء محكمة أول درجة قد صادف مكانه السليم . . . لما كان ذلك وكان من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واستناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه وكان ينبغي لتوافر أركان جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله أي شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها وأن يقدم على تقديم البلاغ متويا السوء والاضرار بمن أبلغ في حقه مما يتعين منه أن يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد قوله أنه لا يوجد ما يبرر اتهام الطاعن للمدعية بالحقوق المدنية بالسرقة وأنه أصر على اتهامه لها دون أن يدلل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد الاضرار بالمبلغ في حقها بدليل ينتجه عقلا ، فانه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون ، مشوبا بالقصور في البيان بما يعيه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن مع الزام المطعون ضدها المصاريف .

## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٦١)

### الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٥١ القضائية

تقرير تلخيص . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . حكم « بطلانه » .  
بطلان . محكمة استئنافية « الاجراءات امامها » . معارضة « نظارها والحكم  
فيها » .

اشغال تلاوة تقرير التلخيص قبل انفصال فى المعارضة الاستئنافية .  
آثره : بطلان اجراءات المحاكمة . لا يقدر فى ذلك سبق تلاوة تقرير التلخيص  
ابان المحاكمة الغيابية الاستئنافية . اساس ذلك ؟ .

١ - متى كان يبين من محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية ومن الحكم  
المطعون فيه أنها خلت جميعها مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص ، وكان القانون قد  
أوجب فى المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة  
المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقفاً عليه منه يشمل ملخص وقائع  
الدعوى وظروفها وأدلة الأثبات والنفى وجميع المسائل الفرعية التى رفعت  
والاجراءات التى تمت فأوجب تلاوته قبل أى اجراء آخر ، حتى يلم القضاة بما  
هو مدون فى أوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ولتيسير  
مراجعة الأوراق قبل اصدار الحكم ، والا فان المحكمة تكون قد أغفلت اجراء  
من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ، فان الحكم المطعون فيه  
يكون باطلا نتيجة هذا البطلان فى الاجراءات بما يوجب نقضه فيما قضى به فى



الدعوى المدنية والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية • ولا يمنع من ذلك سبق تلاوة تقرير التلخيص ابان المحاكمة الغائية الاستئنافية ، ذلك أن المعارضة فى الحكم الغيائى من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعاض مما يستلزم اعادة الاجراءات •

## الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح مركز دمياط ضد الطاعنين بوصف أنهما سبا الطالب بالعبارات الواردة بعريضة الدعوى وطلب عقابهما بالمواد ١٧١/٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات والزامهما بأن يدفعوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا اعتباريا ببراءة المتهمين مما أسند اليهما ورفضت الدعوى المدنية فأستأنف المدعى بالحق المدنى • ومحكمة دمياط الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيايا وباجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم كل من المتهمين عشرين جنيها والزامهما بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • فعارض المحكوم عليهما وقضى فى معارضتهما بقبولها شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم الغيائى الاستئنافى المعارض فيه بالنسبة لما قضى به فى الدعوى الجنائية وتأييده فيما قضى بالنسبة للدعوى المدنية • فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

ومن حيث أن مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه قد قضى ضدتهما فى الدعوى المدنية على الرغم مما ألم باجراءات المحاكمة من بطلان

يتمثل في مخالفة حكم المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فيما يوجب من تلاوة تقرير التلخيص بجلسة المحاكمة الاستئنافية قبل نظر الدعوى •

ومن حيث انه يبين من محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية ومن الحكم المطعون فيه أنها خلت جميعها مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص ، ولما كان القانون قد أوجب في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقفاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت فأوجب تلاوته قبل أى اجراء آخر ، حتى يلم القضاء بما هو مدون في أوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال وتفسير مراجعة الأوراق قبل اصدار الحكم ، والا فإن المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلاً نتيجة هذا البطلان في الاجراءات بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية • ولا يدنع من ذلك سبق تلاوة تقرير التلخيص ابان المحاكمة الغيابية الاستئنافية ، ذلك أن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارض ، مما يستلزم إعادة الاجراءات •

## جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض جادو  
ومصطفى طاهر .

(١٦٢)

### الطعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ القضائية

١ - تبديد . خيانة أمانة . نقض « أسباب الطعن » ما لا يقبل  
منها .

المنازعة حول مقدار الأموال المبددة أو القيام بردها . عدم جواز  
اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - تبديد . خيانة أمانة . أثبات « بوجه عام » . نقض « أسباب الطعن  
ما لا يقبل منها » .

بيان مقدار المال المختلس . غير لازم في حكم الادانة بجريمة خيانة  
الأمانة .

٣ - تبديد . خيانة أمانة . جريمة « اركانها » . نقض « أسباب الطعن  
ما لا يقبل منها » .

السداد اللاحق لوقوع جريمة خيانة الأمانة لا يؤثر في قيامها .

١ - لما كان الطاعن لم يثر اية منازعة أمام محكمة الموضوع بدرجتها  
حول مقدار الأموال المبددة أو يتمسك بأنه قام بردها كاملة وقصر دفاعه على  
ما يبين من محضر جلسات محاكمته ابتدائيا واستئنافيا - على طلب امهاله في  
صدارها ، فليس له أن ينازع في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - لا يلزم في الادانة بجريمة خيانة الأمانة بيان مقدار المال  
المختلس ، وما دام الحكم قد أثبت بأدلة متجة واقعة التبديد في حق الطاعن



فذلك حسب ليبراً من قالة القصور اذ لا يعيه عدم تحديد المبلغ محل الجريمة بالضبط .

٣ - من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة الامانة - بفرض حصوله - لا يؤثر في قيامها .

## الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه في يوم سابق ولاحق على يوم ٢٢ يونه سنة ١٩٧٦ امتنع عن تسليمه أمواله حالة كونه وصيا عليه وانهت الوصاية لبلوغه سن الرشد واختلسها لنفسه اضراً بالمجنى عليه وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح طلخا قضت عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ ج سبيل التعويض المؤقت . فأستأنف المحكوم عليه . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الاستاذ . . . المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

حيث أن مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة التبيد قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه عول في قضائه على ان الطاعن لم يسلم المدعى بالحق المدني أمواله بعد انتهاء وصايته

عليه بغير أن يبين مقدار تلك الأموال ودون أن يظن إلى قيام الطاعن بردها وقد أغفل حساب المبالغ التي سدها أثناء المحاكمة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التبيد التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ولم ينازع الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يشر أية منازعة أمام محكمة التوسع بدرجتها حول مقدار الأموال المبددة أو يتمسك بأنه قام بردها كاملة وقصر دفاعه - على ما يبين من محضر جلسات محاكمته ابتدائيا واستئنافيا - على طلب إمهاله في سدادها ، فليس له أن ينازع في ذلك لأول مرة أمام محكمة التمس ، فضلا عن أنه لا يلزم في الأدانة بجريمة خيانة الأمانة بيان مقدار المال المختلس ، وما دام الحكم قد أثبت بأدلة منتجة واقعة التبيد في حق الطاعن وذلك حسب ليرأ من قالة القصور إذ لا يعيبه عدم تحديد المبلغ محل الجريمة بالضبط . ولما كان من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة خيانة الأمانة - بفرض حصوله - لا يؤثر في قيامها ، وكان الطاعن نفسه يسلم بأنه سدد جزءا من الأموال المسلمة إليه أثناء محاكمته الجنائية - وهو سداد تال بطبيعة الحال على وقوع الجريمة أقامه الدعوى عنها - فإن ما يثيره في طعنه في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ونقضه .

## جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨١

بقيادة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض  
جادو ومصطفى طاهر .:

(١٦٣)

### الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ١ • للقضائية

١ - نقض • « التقرير بالطعن وايداع الأسباب » •

التقرير بالطعن وايداع الأسباب بعد الميعاد • أثره : عدم قبول الطعن  
شكلا •

٢ - تفتيش • دفع « الدفع بطلان التفتيش » •

الدفع بطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان •

التمسك بطلان تفتيش المكان لا يقبل من غير حائزه ان يشير فليس لغيره  
ان يبيده • ولو كان يستفيد منه • علة ذلك ان هذه الفائدة لا تلحق الغير  
الا عن طريق التبعية وحدها •

٣ - تفتيش « أذن التفتيش » • دفع « الدفع بصدور إذن التفتيش بعد

القبض » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • دعارة •

الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش دفاع موضوعي •  
كفاية اطمئنان محكمة الموضوع الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على  
الاذن رداً عليه •

٤ - تفتيش « أذن التفتيش وتنفيذه » • مأمورو الضبط القضائي • حكم

« تسببه • تسبب غير معيب » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • ما  
لا يوفره •



وجود ورقة الأذن الصادر بالتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب  
للتفتيش وقت اجرائه • غير لازم •

لأجناح على المحكمة ان هي التفتت عن دفاع قانوني ظاهر البطلان •

٥ - نقض • « أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها » « المصلحة في  
الطعن » •

أوجه الطعن على الحكم • شرط قبولها : أن تكون متصلة بشخص  
الطاعن وأن يكون له مصلحة فيها •

٦ - دعارة • جريمة • « أركانها » • اثبات « بوجه عام » •

جريمة • تسهيل البغاء • لا يشترط القانون وقوعها بطريقة معينة •  
أما تناول شتى صور التسهيل •

٧ - حكم « تسببه تسبب غير معيب » محكمة استئنافية •

إيراد الحكم الاستئنافي أسبابا مكملة لأسباب الحكم الابتدائي الذي  
اعتنقه • مفادة • أن يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي  
أضافها •

٨ - اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » دفاع  
« الإخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •

كفاية الحكم بالأدانة رداً على أوجه الدفاع الموضوعية : أساس ذلك ؟ •

١ - من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر على الطاعتين حضوريا بتاريخ  
١٨ من يناير سنة ١٩٧٩ فقرر وكيل الطاعة الأولى بالطعن فيه بطريق النقض  
بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ وأودعت الأسباب التي بنى عليها طعنهما في التاريخ  
ذاته بعد الميعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وهو أربعون يوما

من تاريخ الحكم الحضورى - دون قيام عذر يبرر تجاوزها هذا الميعاد ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منها شكلا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار إليه •

٢ - الدفع بطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على المكان ومن ثم فان التمسك بطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه فان لم يشره فليس لغيره أن يديه ولو كان يستفيد منه لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا بطريق التبعية وحدها •

٣ - من المقرر ان الدفع بصدور الأذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الأذن أخذا منها بالأدلة الساتعة التى أوردتها •

٤ - من المقرر أنه لا يلزم وجود ورقة الأذن بالقبض والتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي استتدب للقبض والتفتيش وقت اجرائهما اذ لا يشترط القانون الا ان يكون الاذن ثابتا بالكتابة وهو ما لا تجادل الطاعة فى حصوله - فانه بفرض اثارة الدفع بطلان القبض لهذين السببين فى مذكرتها - فلا جناح على المحكمة ان هى التفتت عن هذا الدفاع القانونى الظاهر البطلان •

٥ - الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه •

٦ - القانون لا يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء أن يكون بطريقة معينة انما جاء النص بصفة عامة يفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث يتناول شتى صور التسهيل •

٧ - مفاد ايراد الحكم الاستثنائي أسبابا مكملة لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعتقه أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها .

٨ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أخذت بها .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعتين بأنهما : المتهم الأولى أعتادت ممارسة الدعارة  
المتهمة الثانية سهلت للمتهم الأولى ممارسة الدعارة ، وطلبت معاقبتها  
بالمواد ٩ ، ١ / ٣ ، ١٠ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة  
جنح رأس البر قضت عملا بمواد الاتهام حضوريا بالنسبة للمتهم الأولى  
وغايبا للمثانية بحبس المتهم الأولى ثلاثة أشهر وحبس المتهم الثانية سنة  
وغرامة مائه جنيه وكفاله عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فعارضت المتهم  
الثانية وقضى في معارضتها بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم  
المعارض فيه . فأستأنف المحكوم عليهما . ومحكمة دمياط الابتدائية -  
بهيته استئنافية - قضت حضوريا بالنسبة للمتهم الأولى بقبول الاستئناف  
شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، وبالنسبة للمتهم  
الثانية أولا : برفض الدفع المبدي من الحاضر مع التهمة بطلان الضبط  
والتفتيش ، ثانيا : بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد  
الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهما بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر على الطاعنتين حضوريا بتاريخ ١٨ من يناير ١٩٧٩ فقرر وكيل الطاعة الأولى بالطنن فيه بطريق النقض بتاريخ ٥ من مارس ١٩٧٩ وأودعت الأسباب التي بنى عليها طعنهما في التاريخ ذاته بعد إبعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض - وهو أربعون يوما من تاريخ انحكم الحضورى - دون قيام عذر يبرر تجاوزها هذا الميعاد ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منها شكلا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار اليه .

وحيث أن الطعن المقدم من الطاعة الثانية استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعة بجريمة تسهيل الدعارة قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور والتناقض في التسيب ، ذلك بأنها دفعت بإعلان الاذن الصادر بتفتيش المسكن الذى ضبطت فيه لعدم ولاية مصدر الاذن وندبه ضابط قسم حماية الآداب لتنفيذه في غير الحالات التى نص عليها القانون وقد أ طرح الحكم هذا الدفع كما دفعت في مذكرتها بإعلان اجراء الضبط والتفتيش لحصوله قبل صدور الاذن ولأن الضابط لم يكن يحمل معه أمر القبض والتفتيش وقت تنفيذه وقد التفت الحكم عن ذلك الدفع ابرادا وردا ، هذا الى ان الحكم لم يستظهر ركن العادة في حق المحكوم عليها الأولى بالنسبة لجريمة ممارسة الدعارة وأغفل الرد على دفاع الطاعة بأن الحكم الابتدائي الذى اعتق أسبابه قد أسند اليها جريمة ادارة محل للدعارة ثم عاد ودانها بجريمة تسهيل الدعارة واخيرا قان الحكم المطعون فيه أعرض

عن دفاعها القائم على عدم صحة الواقعة وأنها توجهت والمحكوم عليها الأولى الى ممكن الشاهد لأحضار طعام لهما وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تسهيل الدعارة التي دان الطاعنة بهما وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من أقوال شاهد الأثبات الذي ضبطت الطاعنة في مسكنه ومن محضر الضبط ومن اعتراف المحكوم عليها الأولى والطاعنة فيه بالتهمة المسندة الى كل منهما وهي أدلة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الدفع بطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على المكان ومن ثم فإن التمسك بطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه فان لم يشره فليس لغيره ان يديه ولو كان يستفيد منه لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا بطريق التبعية وحردها واذا ما كانت الطاعنة لاتدعى ملكية او حيازة المسكن الذي جرى تفتيشه وضبطت فيه فانه لا يقبل منها الدفع بطلان الأذن الصادر بتفتيشه لانه لا صفة لها في التحدث عن ذلك ويكون معناها على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، ولما كان من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي اوردتها كما هو الحال في الدعوى الماثلة . وكان من المقرر كذلك انه لا يلزم وجود ورقة الاذن بالقبض والتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب للقبض والتفتيش وقت اجرائهما اذ لا يشترط القانون الا أن يكون الاذن ثابتا بالكتابة وهو ما لا تجادل الطاعنة في حصوله - فانه بغرض اثارة الدفع بطلان القبض لهذين السيين في مذكرتها - فلا جناح على المحكمة أن هي التفتت عن هذا الدفاع القانوني الظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان الأصل انه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا بشخص

الطاعن وكان له مصلحة فيه ، وكان منعى الطاعة على الحكم بالقصور في استظهار ركن العادة في جريمة ممارسة الدعارة بفرض حصوله لا يتصل بشخصها ولا مصلحة لها فيه بل هو يختص بالمحكوم عليها الأولى وحدها فلا يقبل منها ما تثيره في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم المطعون فيه بين منها أن الطاعة قدمت المحكوم عليها الأولى الى صاحب المسكن طالب المتعة لارتكاب الفحشاء معها لقاء أجر تقاضته وقد شهد صاحب المسكن بسابقة تقديم الطاعة بعض النسوة لهذا الغرض لقاء أجر ومن ينهن المحكوم عليها الأولى التي ارتكب الفحشاء معها كما اعترفت الطاعة بذلك في محضر الضبط . ولما كان القانون لا يشترط لوقوع جريمة تسهيل البناء أن يكون بطريقة معينة انما جاء النص بصفة عامة يفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث يتناول شتى صور التسهيل وكان ما اورده الحكم كافيا في بيان الواقعة وظروفها بما توافر به العناصر القانونية لجريمة تسهيل الدعارة التي دان الطاعة بها ولم ينسب اليها هو أو الحكم الابتدائي جريمة ادارة محل للدعارة خلافا لما تثيره في طعنها فان دعوى التناقض تكون غير مقبولة . هذا فضلا عن أن مفاد ايراد الحكم الاستثنائي أسبابا مكملة لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعتقده أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي اضافها فيكون النعى على أسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لا يصادف محلا في الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان باقى ما تثيره الطاعة يعد دفاعا موضوعيا ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أخذت بها ومن ثم فان منعى الطاعة على الحكم في هذا الصدد يكون على غير مسند لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/الدكتور ابراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : حسن عثمان عمار وهاشم نبيل قراعة وصفوت  
خالد مؤمن ومحمد نبيل رياض \*

(١٦٤)

### الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٥١ القضائية

رد اعتبار • « قضائي » • نقض • « حالات الطعن » • الخطأ في تطبيق  
القانون • « الحكم في الطعن » •

— القضاء برد الاعتبار • شرطه ؟ •

— الحكم برد الاعتبار قبل انقضاء المدة المستوعب عليها قانونا • خطأ في  
تطبيق القانون • يوجب نقضه وتصحيحه •

لما كانت المادة ٥٣٧ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد تضمنت  
أنه يجب لرد الاعتبار القضائي الى المحكوم عليه أن يكون قد انقضى من  
تاريخ تنفيذ العقوبة أو العفو عنها مدة ست سنوات اذا كانت عقوبة جنائية  
أو ثلاث سنوات اذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدد في حالة الحكم  
للعود • وكان الثابت من الأوراق أن المظنون ضده قد حكم عليه بعقوبة  
جنائية حالة كونه عائدا لمدة ثلاث سنوات في ١٣ / ٣ / ٦٣ تم تنفيذها في  
٢٩ / ١ / ١٩٦٦ تم مراقبة لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ٢٩ / ١ / ١٩٦٩  
فان الحكم المظنون فيه اذ قضى برد اعتبار المظنون ضده اليه في  
٢٩ / ٣ / ١٩٧٩ قبل انقضاء مدة اثني عشرة سنة على تاريخ تنفيذ العقوبة  
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه ولما كان موضوع  
الطلب صالحا للفصل وهو خطأ الحكم المظنون فيه في قضائه برد اعتبار

المطعون ضده مما يتعين معه الحكم برفض طلب رد اعتبار المطعون ضده  
اليه .

## الوقائع

تقدم المطعون ضده في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧ الى النيابة العامة  
بالمنصورة بطلب رد اعتباره . والنيابة العامة لمحكمة استئناف المنصورة  
قدمت تقريراً للمحكمة في ٢١ من يناير سنة ١٩٧٩ برفض الطلب للأسباب  
الواردة به . ومحكمة جنايات المنصورة قضت غيابياً في ١٩ من مارس سنة  
١٩٧٩ برد الاعتبار للمطعون ضده - فطمت النيابة العامة في هذا الحكم  
بطريق النقض . الخ . . .

## المحكمة

وحيث أن النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيه انه أذ قضى برد  
اعتبار المطعون ضده اليه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الثابت أنه قد  
حكم على المطعون ضده حضورياً في ١٣/٣/٦٣ بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث  
سنوات في الجناية رقم . . . لسرقة بعود وتم تنفيذ العقوبة في ٢٩/١/١٩٦٦ ثم  
مراتبة لمدة ثلاث سنوات واذا صدر الحكم المطعون فيه برد اعتباره اليه  
في ١٩ / ٣ / ١٩٧٩ فانه يكون معيياً بما يوجب نقضه .

وحيث أن لما كانت المادة ٥٣٧ / ٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد  
تضمنت أن يجب لرد الاعتبار القضائي الى المحكوم عليه أن يكون قد انقضى  
من تاريخ تنفيذ العقوبة أو العفو عنها مدة ست سنوات اذا كانت عقوبة جنائية  
أو ثلاث اذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدد في حالة الحكم للعود .

وكان الثابت من الاوراق أن المظنون ضده قد حكم عليه بعقوبة جنائية حالة كونه عائدا لمدة ثلاث سنوات في ١٣/٣/٦٣ تم تنفيذها في ٢٩/١/١٩٦٦. ثم مراقبة لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ٢٩ / ١ / ١٩٦٩ فان الحكم المظنون فيه اذ قضى برد اعتبار المظنون ضده اليه في ١٩/٣/١٩٦٩ قبل انقضاء مدة اثنى عشرة سنة على تاريخ تنفيذ العقوبة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه ولما كان موضوع الطلب صالحا للفصل وهو خطأ الحكم المظنون فيه في قضائه برد اعتبار المظنون ضده مما يتعين معه الحكم برفض طلب رد اعتبار المظنون ضده اليه •

---



## جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : حسن عثمان عمار وهاشم محمد قراعة ومحمود  
يحيى الدين ومحمد نبيل رياض .

(١٦٥)

### الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥١ القضائية

اشتباه . عقوبة . مراقبة . نقض . « الطعن بالنقض » . إجراءاته .  
شروط قبوله . كفالة . « ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » .

— عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة المحكوم بها طبقا للمادة ١٠ من  
المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . عقوبة أصلية . مماثلة لعقوبة الحبس  
في تطبيق قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية .

— ايداع المحكوم عليه الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون  
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . غير لازم لقبول الطعن .

— النعى على الحكم الابتدائي والحكم الحضورى الاعتبارى المؤيد له دون  
الحكم الصادر فى المعارضة الاستثنائية بعدم جوازها . غير جائز . علة ذلك ؟

المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشردين  
والمشتبه فيهم الذى وقعت الجريمة فى ظله صريحة فى أن عقوبة الوضع تحت  
مراقبة الشرطة « التى يحكم بها طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون هى عقوبة  
أصلية وتعتبر مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات  
وقانون الاجراءات الجنائية » أوأى قانون آخر ، أن هذه العقوبة تعتبر فى  
تطبيق أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض المعدل — تعتبر — صنوا لعقوبة الحبس ومثيلة لها فى كونها

عقوبة مقيدة للحرية واذ كان ذلك فإنه لا يلزم لقبول الطعن بالنقض من الطاعة ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩. ولما كان الين من أسباب الطعن أنها لم ترد الا على الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي الحضورى الاعتبارى المؤيد له - الذى لم تقرر الطاعة بالطعن فيه بطريق النقض فحاز قوة الأمر المقضى ولا يقبل أن تتعرض له فى هذا انطعن - دون الحكم المطعون فيه الصادر فى المعارضة بعدم جوازها والذى لم تنع عليه الطاعة بأى منى فان طعنها يكون على غير أساس •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة ، بأنها : عدت مشتبه فيها وأشتهر عنها ارتكاب جرائم السرقة بحرص شديد ، وطلبت عقابها بمواد القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل • ومحكمة جنح التين قضت غاييا عملا بمواد الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين فى المكان الذى يعينه وزير الداخلية • فعارضت وقضى فى المعارضة باعتبارها كأن لم تكن • فأستأنفت • ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفى موضوعه برفضه وتأييد الحكم المستأنف •

فعارض وقضى فى المعارضة بعدم جواز نظرها • فطعن الاستاذ •••• عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

## المحكمة

حيث أن المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم الذى وقعت الجريمة فى ظله صريحه فى أن عقوبة

الوضع تحت مراقبه الشرطه و التي يحكم بها طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون هي عقوبة اصلية وتعتبر مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية و أو أى قانون آخر ، أن هذه العقوبة تعتبر فى تطبيق أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض المعدل - تعتبر - صنوا لعقوبة الحبس ومثيلة لها فى كونها عقوبة مقيدة للحرية واذ كان ذلك فانه لا يلزم لقبول الطعن بالنقض من الطاعنه - ايداع الكفاله المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالفه الذكر ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون •

وحيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد شابته البطلان والقصور فى التسبيب وأنطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد استثنافيا قد خلا من بيان نص القانون الذى قضى بموجبه بالادانة ولم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ولا على أركان جريمة الاشتباه كما أن الحكم الاستثنافى الحضورى الاعتبارى لم يعن بالرد على دفاع الطاعنه الذى تضمنته مذكرة دفاعها المقدمة بجلسته ١٩٧٩/٧/٢٧

وحيث ان البين من أسباب الطعن أنها لم ترد الا على الحكم الابتدائى والحكم الاستثنافى الحضورى الاعتبارى المؤيد له - الذى لم تقرر الطاعنه بالطعن فيه بطريق النقض فحاز قوة الأمر المقضى ولا يقبل منها أن تتعرض له فى هذا الطعن - دون الحكم المطعون فيه الصادر فى المعارضة بعدم جوازها والذى لم تنع عليه الطاعنة باى معنى فان طعنها يكون على غير أساس متعين **الرفض •**



## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي  
ويحيى العمورى وصالح خاطر .

(١٦٦)

### الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٥١ القضائية

١ - نقض « مايجوز الطعن فيه من الأحكام » . نيابة عامة .

اعلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة ثانى درجة للمطعون ضده مع  
شخصه وتفويته على نفسه ميعاد المعارضة . أثره : جواز طعن النيابة فى  
الحكم .

٢ - حكم « تسببيه » . تسبیب معيب » . نقض « اسباب الطعن » . ما  
يقبل منها » . بناء . قانون « سريانه » .

نطاق تطبيق المادة الاولى من القانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الاعمال  
التي تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الاراضى المعدة للبناء ؟ .  
عدم سريانها على الوقائع التالية للعمل بذلك القانون .  
مثال .

٣ - نقض « اسباب الطعن » . ما يقبل منها » . وصف التهمة . بناء .  
حكم « تسببيه تسبیب معيب » . محكمة الموضوع .

اقامة بناء بدون ترخيص . ومخالفة البناء لأحكام القانون . وصفان  
قريبان متلازمان لفعل البناء . أثر ذلك ؟ .

مثال يتوافق به الخطأ فى تطبيق القانون .

١ - من حيث ان الحكم المطعون فيه - وأن صدر غيابيا من محكمة ثاني درجة - الا أن البين من المفردات المضمومة أن المطعون ضده أعلن بالحكم مع شخصه ، وفوت على نفسه ميعاد المعارضة • ومن ثم فإن طعن النيابة في الحكم يكون جائزا •

٢ - لما كان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ - المعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٦/٧/٧ في شأن الاعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الاراضي المعدة للبناء وتنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم - قد نص المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز إصدار قرارات أو احكام بازاله أو بهدم أو بتصحيح الابنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي المعدة للبناء ، ورقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني ورقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ورقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتظيم وتوجيه أعمال البناء والقوانين المعدلة لها وذلك حتى تاريخ العمل بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومن المفردات المضمومة أن واقعة الدعوى وقعت في ١٩٧٥/١٢/١٦ أي بعد العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، ومن ثم فلا ينسحب عليها حكم المادة الأولى منه • لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ عمل حكم تلك المادة على واقعة الدعوى وقضى بالغاء عقوبة الازالة المقضى بها ابتدائيا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون •

٣ - لما كان من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن اقامة البناء بدون ترخيص ، اذ هما قرينان متلازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني ، مما يتعين معه على محكمة الموضوع أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تتحمله من الكيوف والأوصاف ، وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا واذا كان البين من محضر ضبط الواقعة المحرر في ١٦ / ١٢ / ١٩٧٥ بمعرفة مهندس تنظيم رأس البر أن المطعون ضده أقام بناء مخالفا لقرار وزير الإسكان

والمرافق رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٦٥ الخاص بتعديل المادة الخامسة من القرار ٣٩٧ لسنة ١٩٦٤ باعفاء مدينة رأس البر من بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - لزيادة المسطح الذي يشغله البناء عن مساحة المسوح بها مما يحق معه الحكم بالازالة طبقا للمادة ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ واذا حاد الحكم المطعون فيه عن هذا النظر واكتفى بالقضاء بالغرامة وسداد ضعف رسم الترخيص فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون ولما كان هذا المورد قد حجب المحكمة عن النظر في موضوع الدعوى بوصفها القانوني الصحيح فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ أقام بناء بدون ترخيص وطلبت عقابه بالمواد ١، ٢، ٣، ١٦، ١٨، من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ومحكمة جنح دمياط الجزئية قضت غيابيا عملا بدواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنيهاً وضعف رسوم الترخيص والهدم فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فأستأنفت النيابة العامة ومحكمة دمياط الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسة جنيهاً وضعف رسم الترخيص . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

من حيث أن الحكم المطعون فيه - وان صدر غيابيا من محكمة تاني درجة - الا أن البين من المفردات المضمومة أن المطعون ضده أعلن بالحكم



مع شخصه ، وفوت على نفسه ميعاد المعارضة • ومن ثم فإن طعن النيابة في الحكم يكون جائزا •

وحيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون •

وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بالناء عقوبة الازالة عن تهمة اقامة بناء بدون ترخيص ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أعمل في حق المطعون ضده المادة الاولى من القانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ رغم عدم انطباقها على الواقعة لتتام البناء بعد العمل بأحكامه • فضلا عن أن التكييف الصحيح للفعل المسند اليه هو مخالفة البناء لقرار وزير الاسكان رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٦٥ والخاص بتعديل المادة الخامسة من القرار ٣٩٣ لسنة ١٩٦٤ باعفاء مدينه رأس البر من بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ وذلك بإقامة بناء يزيد مسطحة عن المساحة المسموح بها ، وكان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تسبغ على الواقعة الوصف القانوني الصحيح وتبقى على عقوبة الازالة المقضى بها ابتدائيا •

وحيث أنه لما كان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ - المعمول به من تاريخ نشره في ٧/٧/١٩٦٦ في شأن الأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الاراضى المدة للبناء وتنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم قد نص في المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز إصدار قرارات أو أحكام بإزالة أو بتصحيح الابنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المدة للبناء ، ورقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني ورقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ورقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء والقوانين المعدلة لها وذلك حتى تاريخ العمل بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومن المفردات المضمومة أن واقعة الدعوى وقعت في ١٦ / ١٢ / ١٩٧٥ أى بعد

العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، ومن ثم فلا ينسحب عليها حكم المادة الأولى منه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل حكم تلك المادة على واقعة الدعوى وقضى بإلغاء عقوبة الإزالة المقضى بها ابتدائيا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

ولما كان من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء بدون ترخيص ، إذ هما قرينان متلازمان لفعل البناء ومندا خلان في وصفه القانوني ، مما يتعين معه على محكمة الموضوع أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تتحمله من الكيف والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا وإذا كان البين من محضر ضبط الواقعة المحرر في ١٦/١٢/١٩٧٥ بمعرفة مهندس تنظيم رأس البر أن المطعون ضده أقام بناء مخالفا لقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتعديل المادة الخامسة من القرار ٣٩٢ لسنة ١٩٦٤ بإلغاء مدينه رأس البر من بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - لزيادة المسطح الذي يشغله البناء عن المساحة المسموح بها ، مما يحق معه الحكم بالإزالة طبقا للمادة ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ وإذا حاد الحكم المطعون فيه عن هذا النظر واكتفى بالقضاء بالغرامة وسداد ضعف رسم الترخيص فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون ولما كان هذا العوار قد حجب المحكمة عن النظر في موضوع الدعوى موصوفة بوصفها القانوني الصحيح ، فإنه يتعين أن يكون مع التقض الاحالة .

## جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / راغب عبد الظاهر وفوزي أسعد وعبد الرحيم  
نافع وحسن غلاب .

(١٦٧).

## الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥١ القضائية

١ - كحول • جريمة « أركانها » • اثبات « بوجه عام » • حكم  
« تسببه • تسبب معيب » • رسم إنتاج • تعويض •

عدم استظهار الحكم المطعون فيه مقدار الخمور المضبوطة ونسبة  
الكحول الصافي ومقدار الرسم المستحق عليها ومقدار المبلغ المحكوم به والمقصود  
بالرسم المستحق • قصور •

٢ - حكم • نقض « أثر الطعن » •

امتداد أثر الطعن لغير الطاعن • شرطه ؟ •

١ - لما كان الحكم المطعون فيه - فضلا عن قصوره في بيان مؤدى الأدلة  
التي استمد منها الادانة ، ودور الطاعن مع المتهم الثانى والذي أقتضى الزامه  
معه بسداد الرسوم المستحقة - لم يستظهر في مدوناته مقدار الخمور  
المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها ، ومقدار  
المبلغ المحكوم به ، والمقصود بالرسم المستحق وهل هو الرسم المحدد الذى  
أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ الزام المخالف بادائه ،  
ام هو التعويض الذى يرجع الى تقدير المحكمة عملا بالرخصة المخولة لها  
بنص المادة ٢١ من القانون المشار اليه • فان الحكم المطعون فيه يكون



معينا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها في الحكم .

٢ - لما كان وجه الطعن وان اتصل بالمتهم الآخر في الدعوى الا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليه أثره .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ٢٤٠٠٠٠ - ٠٠٠٠ بأنهما في يوم بدائرة قسم سوهاج محافظتهما : المتهم الأول : حاز كحولاً لم يؤد عنه رسوم الإنتاج أو الاستهلاك . المتهم الثاني : بوصفه المدير المسئول لمعامل ٠٠٠ لم يؤد رسم الإنتاج المقرر على الكحول خلال المدة المحددة - وطلبت معاقبتهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ ومحكمة جنح بندر سوهاج قضت حضوريا للأول وغايبا للثاني عملا بمواد الانتهام بتغريم كل متهم عشرون جنيها وانصاردة والغلط لمدة أسبوعين وبالزامهما بأداء الرسوم المستحقة . فأستأنف المتهم الأول هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهئية استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الاستاذ ٠٠٠ المحامي بصفته وكلا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠ الخ .

## المحكمة

حيث أنه مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة حيازة مواد كحولية لم يؤد عنها رسم الإنتاج وألزمه - مع آخر - بسداد

الرسوم المستحقة ، فقد أخطأ في تطبيق القانون اذ المكلف بأداء الرسوم هو المنتج ( المتهم الثانى ) والذي اشترى الطاعن الزجاجات المضبوطة منه . وذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه . بعد أن حصل واقعة الدعوى وأشار الى أنكار الطاعن برر قضاءه بقوله « وحيث ان التهمة المسندة للمتهم قد ثبتت ثبوتاً كافياً مما تطمئن معه المحكمة الى ما ورد به محاضر ضبط الواقعة وتحقيقات الشرطة وشهود الواقعة وأقوال المتهم ومن عدم دفعه التهمة عن نفسه بشمة دفاع معقول أو مقبول ومن ثم يتعين نقابه عنها طبقاً لمواد الاتهام . ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فضلاً عن قصوره فى بيان مؤدى الأدلة التى استمد منها الادانة ، ودور الطاعن مع المتهم الثانى والذي أقتضى الزامه معه بسداد الرسوم المستحقة - لم يستظهر فى مدوناته مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافى فيها ومقدار الرسم المستحق عليها ومقدار المبلغ المحكوم به ، والمقصود بالرسم المستحق وهل هو الرسم المحدد الذى أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ الزام المخالف بأدائه : ام هو التعويض الذى يرجع الى تقدير المحكمة عملاً بالرخصة المخولة لها بنص المادة ٢١ من القانون المشار اليه . لما كان ذلك . فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . لما كان تقدم ، وكان وجه الطعن وان اتصل بالمتهم الآخر فى الدعوى الا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفاً فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له أصلاً حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليه أثره .

## جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وراغب عبد الظاهر وفوزى أسعد  
وحسن غلاب .

( ١٦٨ )

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥١ القضائية

١ - تفتيش • تلبس • اثبات « بوجه عام » •

الأذن لمأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثا عن أسلحة  
وذخائر • حقه في إجراء التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة  
والذخائر به • كشفه عرضا أثناء ذلك جريمة أخرى • تلك الجريمة متلبس  
بها • يجب ضبطها •

٢ - تفتيش « اذن التفتيش • نطاقه • » محكمة الموضوع « سلطتها  
في تقدير القصد من التفتيش » •

ضبط المخدر في مسكن المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن أسلحة وذخائر  
ودفع الطاعن بأن العثور على المخدر كان نتيجة تعسف في تنفيذ الأذن بالسعي  
في البحث عن جريمة أخرى • أثره ؟ •

١ - من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي • المأذون له بتفتيش منزل  
المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر - أن يجرى التفتيش في كل مكان يرى  
احتمال وجود الأسلحة والذخائر فيه • فإن كشف عرضا أثناء التفتيش جريمة  
أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيا ل جريمة متلبس بها ويكون  
واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش •



٢ - ضبط المخدر في مسكن المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن أسلحة و ذخائر وفع الطاعن بان العثور على المخدر كان نتيجة تعسف في تنفيذ الاذن بالسعي في البحث عن جريمة اخرى لا علاقة لها بجريمة احراز السلاح أو الذخيرة ، يوجب على المحكمة أن تعني يبحث الظروف والملازمات التي تم فيها العثور على المخدر المضبوط ليستظهر ما اذا كان قد ظهر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بجريمة احراز السلاح والذخيرة ، ودون سعي يستهدف البحث عنه ، أو أن العثور عليه انما كان نتيجة التعسف في تنفيذ اذن التفتيش بالسعي في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة الأصلية التي صدر عنها اذن التفتيش .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرا « نبات الحشيش » بدون تذكرة طيبة وفي غير الاحوال المصرح بها قانونا . وطلبت الى المستشار الاحالة حالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيّد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقر ذلك . ومحكمة جنايات الجزيرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٩ و ٣٧/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول رقم ٥ الملحق و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة . . . وشهرته . . . بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## الحكمة

وحيث ان مما ينصاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة

حيارة نبات الحشيش قد شابه القصور في التسيب ، ذلك بأن الطاعن دفع بعلان التفتيش لتجاوزه الغرض المحدد بأن النيابة العامة وهو البحث عن أسلحة وذخائر مما لا يقتضى مثل الورقة الصغيرة التى عثر فيها على المخدر والتى لا تصلح موضوع سلاح أو ذخيرة بداخلها - بيد أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يصلح ردا مما يعيه ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن النيابة العامة أذنت بتفتيش شخص ومنزل المتهم - الطاعن - لضبط ما يحرزه من أسلحة وذخائر بغير ترخيص ، فتوجه الضابط الى مسكن المتهم ومعه شرطى مرى حيث عثر هذا الأخير على كمية من نبات البانجو « الحشيش » ملفوفة فى ورقة بداخل دولاب ملابسه ، وبعد أن اورد الحكم الأدلة التى أقام عليها قضاءه عرض لما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش لأن من أجراه قد تعدى الغرض المحدد بأذن التفتيش بقوله : « انه من المقرر أن لمامور الضبط القضائى - المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر - أن يجرى التفتيش فى كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والذخائر فيه ، فان كشف عرضا أثناء التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فانه يكون حيا ل جريمة متلبس بها ويكون واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش ، ما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن تقدير التصد من التفتيش مما يستقل به محكمة الموضوع حسبما تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الاحوال فيها دون معقب ، الا ان ضبط المخدر فى مسكن المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن أسلحة وذخائر ، ودفع الطاعن بأن العثور على المخدر كان نتيجة تصسف فى تنفيذ الاذن بالسمى فى البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة احراز السلاح أو الذخيرة ، يوجب على المحكمة أن تعنى ببحث الظروف والملابسات التى تم فيها العثور على المخدر المضبوط لتستظهر ما اذا كان قد ظهر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بجريمة احراز السلاح والذخيرة ، ودون سعى

يستهدف البحث عنه أو أن العثور عليه انما كان نتيجة التعسف في تنفيذ اذن التفتيش بالسعى في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة الأصلية التي صدر عنها اذن التفتيش ، واذ خلا الحكم من استظهار الظروف والملازمات التي بنى عليها قضاءه برفض الدفع واقتصر في الرد عليه بما أورد في مدوناته ، فانه يكون معيا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والا حالة ، بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى •

---



## جلسة ٢٤ من نوفمبر ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكل ومحمد  
عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد .

(١٦٩)

### الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ١ هـ القضائية

١ - محكمة الموضوع « سلطتها في تعديل وصف التهمة » . قانون  
« تطبيقه » . وصف التهمة .

التزام محكمة الموضوع بتطبيق صحيح القانون . عدم تقيدها بالوصف  
المسبغ على الواقعة أو القانون المطلوب العقاب به .

٢ - اختصاص « الاختصاص الولائي » « اختصاص محاكم أمن الدولة » .  
أوامر عسكرية .

حق المحاكم العادية في تطبيق الأوامر العسكرية والفصل في الجرائم  
التي تقع بالمخالفة لها .

اختصاص محاكم أمن الدولة بهذه الجرائم . لا يسلب المحاكم العادية  
اختصاصها بها . أساس ذلك ؟

٣ - عقوبة « تطبيقها » . قانون « تطبيقه » . طعن « اثر الطعن » .

تعديل الحكم المطعون فيه العقوبة المقضى بها ابتدائيا في جريمة خلو  
وجل ارتكبت بعض أفعالها المتتابعة في ظل الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦  
من الحبس الى الغرامة . خطأ في تطبيق القانون أساس ذلك ؟

لا يضار الطاعن بطعنه . مثال .

١ - المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التي رفعت بها الدعوى غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي اسبغ على هذه الواقعة ولا بالقانون الذي طلب عقاب المتهم طبقاً لأحكامه .

٢ - انزال المحاكم الاحكام الواردة بالأوامر العسكرية على الوقائع الجنائية غير ممتنع عليها بل هو من واجبها ذلك بان قانون حالة الطوارئ الصادر بالقرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قد حصر اختصاص محاكم أمن الدولة وما هي الا محاكم استثنائية في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الاصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها وكذلك في الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام التي تحال اليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بينما لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الاصيل الذي اطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل في كافة الجرائم - الا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون حالة الطوارئ حتى ولو تكن في الاصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها .

٣ - لما كانت الوقائع التي رفعت بها الدعوى على المطعون ضده وعوقب عنها والتي وقعت خلال الفترة من ١٩٧٤/١١/٢٢ الى ١٩٧٧/٣/١٢ انما يحكمها علاوة على القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي انزل الحكم المطعون فيه بموجبه العقاب على المطعون ضده - أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - الذي صدر بعد ذلك القانون وعمل به اعتباراً من ١٩٧٦/٩/٢٣ قبل وقوع بعض الافعال المتتابعة متضمنة ما سلف بيانه من احكام ومقرراً لها عقوبة اشد من العقوبة المقررة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٢ فان

الحكم المطعون فيه اذ قضى بتعديل العقوبة المقررة بها ابتدائيا وهي الحبس الى عقوبة الغرامة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، ولما كان المطعون ضده هو وحده الذى استأنف الحكم الابتدائي بما لا يجوز معه أن يضار بطلانه فانه يتعين وفقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بصفته مالكا تقاضى من المستأجرين الوارد ذكرهم فى التحقيقات المبالغ النقدية المينة بالاوراق خارج نطاق عقد الايجار كمقدم ايجار وخلو رجل وطلبت عقابه بالمادتين ١٧ ، ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

ومحكمة المطربة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ . فاستأنفت ومحكمة القاهرة الابتدائية - ببيته استئنافه - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيها . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ عدل عقوبة الحبس المقررة بها ابتدائيا على المطعون ضده فى جريمة اقتضاء مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الايجار الى عقوبة الغرامة وأغفل القضاء برد المبالغ التى حصل عليها بالمخالفة للقانون أعمالا لنص المادة الأولى من أمر نائب الحاكم العسكري



العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيه ويستوجب نقضه .

وحيث انه وان كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين يعاقب في المادة ٤٥ منه كل مؤجر يتقاضى أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين الا أن أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ الذى وقعت بعض الجرائم المتابعة المسندة للمطعون ضده بعد العمل به والذى ألغى أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ يعاقب في المادة ١٣ منه كل من يتقاضى خلو رجل بأى صورة من الصور بالحبس وبغرامة لا تقل عن مثلى مبلغ الخلو فضلا عن رد ما نقضاه أى ان العقوبة المقررة في هذا الامر أشد من العقوبة المقررة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الجريمة التى دين بها المطعون ضده ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة ملتزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التى رفعت بها الدعوى غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى أسبغ على هذه الواقعة ولا بالقانون الذى طلب عقاب المتهم طبقا لأحكامه وكان من المقرر ان انزال المحاكم الأحكام الواردة بالأوامر العسكرية على الوقائع الجنائية غير ممتنع عليها بل هو من واجبها ذلك بان قانون حالة الطوارئ الصادر بالقرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قد حصر اختصاص محاكم أمن الدولة وما هى الا محاكم استثنائية فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الأصل مؤتمنة بالقوانين المعمول بها وكذلك فى الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام التى تحال اليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بينما لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الأصيل الذى اطلقتها الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل فى كافة الجرائم - الا ما استثنى

ينص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم التي تقع بالخالفه لأحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملا بأحكام قانون حالة الطوارئ حتى ولو لم تكن في الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها . لما كان ذلك ، وكانت الوقائع التي رفعت بها الدعوى على المطعون ضده وعوقب عنها والتي وقعت خلال الفترة من ٢٢/١١/١٩٧٤ الى ١٢/٣/١٩٧٧ إنما يحكمها علاوة على القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي أنزل الحكم المطعون فيه بموجبة العقاب على المطعون ضده - أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - الذي صدر بعد ذلك القانون وعمل به اعتبارا من ٢٣/٩/١٩٧٦ قبل وقوع بعض الافعال المتأينة متضمنا ما سلف بيانه من أحكام ومقررا لها عقوبة اشد من العقوبة المقررة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتعديل العقوبة المقررة بها ابتدائيا وهي الحبس الى عقوبة الغرامة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، ولما كان المطعون ضده هو وحده الذي استأنف الحكم الابتدائي بما لا يجوز معه أن يضار بطلنه فانه يتعين وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شان حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحة بتأييد الحكم المستأنف .

## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٧٠)

### الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٥١ القضائية

محكمة جنائية . تعويض . دعوى جنائية . دعوى مدنية . مسئولية  
مدنية . شيك بدون رصيد . حكم « تسببه » . تسبب معيب » . نقض  
« اسباب الطعن » . ما يقبل منها » . محكمة النقض « سلطتها » « نظر الطعن  
والحكم فيه » .

ولاية المحاكم الجنائية فى الحكم بالتعويضات المدنية . استثنائية .  
أثر ذلك ؟

قضاء الحكم بالتعويض دون بيان أساس قضائه به . قصور . مثال :  
لتسبب معيب فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد .  
نقض الحكم فى خصوص الدعوى المدنية . نقضه أيضا فى شقه الجنائى .  
علة ذلك ؟

لما كان الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات  
المدنية هى ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل  
المنكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تعداها الى الأفعال  
الأخرى غير المحمولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التى تجرى  
المحاكمة عنها - لانتفاء علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى  
الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض دون أن يبين  
البته أساس قضائه به ولم يورد فيما نقله عن صحيفة الدعوى المباشرة ما



إذا كان سند المدعى فى طلبه أنه جانب من قيمة الشيك فيكون خارجا عن ولاية المحاكم الجنائية اعتبارا بأن قيمة الشيك إنما هى دين سابق على وقوع الجريمة مترتب عليها أو أنه تعويض عن ضرر فعلى نشأ مباشرة عن الجريمة التى دىنت الطاعة بها مما يدخل فى ولاية المحاكم الجنائية الحائز به ، فإن الحكم المطعون فيه يكون - فى خصوص الدعوى المطروحة - قاصر البيان فى شقه الخاص بالتعويض بما يوجب نقضه والاعادة ، ومتى تقرر ذلك فإن حسن سير العدالة يقتضى نقضه أيضا فيما قضى به فى شقه الجنائى حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى برمتها .

## الوقائع

أدعى المدعى بالحق المدنى دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح بئر دمياط الجزئية ضد الطاعنة بوصف أنها : أعطت الطالب بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابها بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامها بدفع مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهمه شهرا مع الشغل وكفالة جنيهن لوقف التنفيذ وألزمتهما بأى تؤدي الى المدعى بالحق المدنى قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنفت . ومحكمة دمياط الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا معاريف جنائية . فعارضت وقضى فى معارضتها بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فظن الاستاذ / المحامى بصفته وكىلا عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ .

## المحكمة

من حيث ان مما تنمى الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه اذا دأبها بجريمة اصدار شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وقضى بالزامها بأداء تعويض مؤقت للمدعى بالحقوق المدنية قد شابه قصور فى التسبب ، ذلك بأنه لم يبين مبررات قضائه بالتعويض مما يعنيه ويوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المدعى بالحقوق المدنية أقام دعواه بالطريق المباشر قبل الطاعة لاصدارها شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب طالبا عقابها بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامها بان تدفع له قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ، وبعد أن دلل على ثبوت تلك الجريمة فى حق الطاعة ، أردف القول : « وحيث انه وقد حكم على المتهم فى الدعوى المدنية فقد حقت عليها المصروفات شاملة أتعاب المحاماة عملا بالمادة ٣٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية » وانتهى فى منطوقه الى القضاء بحبسها شهرا مع الشغل وبالزامها بأن تؤدى الى المدعى بالحقوق المدنية قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات المدنية هى ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تعداها الى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التى تجرى المحاكمة عنها - لانتفاء علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض دون أن يبين البتة أساس قضائه به ولم يورد فيما نقله عن صحيفة الدعوى مباشرة ما اذا كان سند المدعى فى طلبه أنه جانب

من قيمة الشيك فيكون خارجا عن ولاية المحاكم الجنائية اعتبارا بأن قيمة الشيك إنما هي دين سابق على وقوع الجريمة غير مترتب عليها أو أنه تسويض عن ضرر فعلي نشأ مباشرة عن الجريمة التي دانت الطاعة بها مما يدخل في ولاية المحاكم الجنائية الحكم به ، فإن الحكم المظنون فيه يكون - في خصوص الدعوى المطروحة - قاصر البيان في شقه الخاص بالتعويض بما يوجب نقضه والاعادة ، ومتى تقرر ذلك فإن حسن سير العدالة يقتضي نقضه أيضا فيما قضى به في شقه الجنائي حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى برمتها ، مع الزام المظنون ضده ( المدعى بالحقوق المدنية ) المصاريف المدنية ، ودون حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٧١)

### الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٥١ القضائية

تزوير « أوراق رسمية » • استعمال الأوراق المزورة • فاعل أصلى •  
اشتراك • قصد جنائى • أثبات « بوجه عام » • حكم « تسببه » • تسبب  
معيب » •

بيانات الحكم بالإدانة فى جريمة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى  
واستعماله ؟ •

مجرد كون الطاعنة صاحبة المصلحة فى التزوير • عدم كفايته • لثبوت  
اشتراكها فى التزوير وعلمها به •

من حيث ان الثابت من الحكم المنطعون فيه ، أنه دان الطاعنة بتهمة  
الاشتراك فى تزوير محرر رسمى وفى استعماله مع العلم بتزويره استنادا الى  
أنها صاحبة المصلحة الأولى فى تزوير التوقيع المنسوب الى المجنى عليه ،  
دون أن يستظهر أركان جريمة الاشتراك فى التزوير ويورد الدليل على  
أن الطاعنة زورت هذا التوقيع بواسطة غيرها - ما دامت تنكر ارتكابها له ،  
وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطها - كما لم يعن الحكم  
باستظهار علم الطاعنة بالتزوير • لما كان ذلك ، وكان مجرد كون الطاعنة  
هى صاحبة المصلحة فى التزوير لا يكفى فى ثبوت اشتراكها فيه والعلم  
به ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة : ١ - بأنها اشتركت بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو عريضة إشكال في تنفيذ الحكم رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٧ مدني مستعجل المنصورة المرفوع من ... ضد المتهمة والموصوف في التحقيقات ، بطريق الاصطناع بان حرضت المجهول واتفقت معه على إنشاء صحيفة إشكال في الحكم سالف الذكر باسم .... ضدها وساعدته بان أملت عليه البيانات الثابتة فيه فقام المجهول بذلك وشفع الصحيفة بتوقيع نسبه زورا الى المجنى عليه سائف الذكر وقدمه الى قلم كتاب المحكمة سالف الذكر فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتملك المساعدة . ٢ - استعملت المحرر المزور سالف الذكر بأن قدمته الى قلم كتاب المحكمة سائف الذكر لا اتخاذ اجراءات قيده واعلانه مع علمها بتزويره . وطلبت الى مستشار الاحالة احوالها الى محكمة الجنايات لمعايبتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ / ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ / ٢ من القانون ذاته بمعاينة المتهمة بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما أسند اليها وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ .

## المحكمة

ومن حيث ان مما تنهأ الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه اذ ذاتها بجريمة اشتراك في تزوير واستعمال محرر رسمي ، قد شابه القصور

في التسبيب ، ذلك بأن الحكم اتخذ من مجرد كون الطاعنة صاحبة مصلحة في التزوير دليلا على ارتكابها جريمة الاشتراك في التزوير وفي استعمال المحرر المزور ، دون أن يقيم الدليل على اشتراكها في هذا التزوير وعلمها به ، مما يعيبه ويستوجب نقضه •

ومن حيث ان الثابت من الحكم المطعون فيه ، أنه دان الطاعنة بتهمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي وفي استعماله مع العلم بتزويره . استنادا الى أنها صاحبة المصلحة الأصلية في تزوير التوقيع المنسوب الى المجنى عليه ، دون أن يستظهر أركان جريمة الاشتراك في التزوير ويورد الدليل على أن الطاعنة زورت هذا التوقيع بواسطة غيرها - مادامت تنكر ارتكابها له ، وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطها - كما لم يعن الحكم باستظهار علم الطاعنة بالتزوير • لما كان ذلك ، وكان مجرد كون الطاعنة هي صاحبة المصلحة في التزوير لا يكفي في ثبوت اشتراكها فيه والعم به ، فإن الحكم يكون مشوبا بالنقص في التسبيب والفساد في الاستدلال ، بما يتعين معه نقضه والأعادة ، بغير حاجة الى بحث باقي وجوه الطعن •



## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض  
جادو ومصطفى طاهر .

(١٧٢)

### الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ القضائية

١ - استئناف « التقرير به » . حكم « تسببه تسبب غير معيب » .  
الطعن بالاستئناف . طبيعته : عمل اجرائي . لا يشترط القانون لرفعه  
سوى افصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم وذلك بالتقرير به في  
قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم خلال الأجل المحدد قانونا . حضور طالب  
الاستئناف الى قلم الكتاب وتقريره أمام الكاتب المختص شفاهة برغبته في  
رفعه . تدوين الكاتب هذه الرغبة في التقرير المعد لهذا الغرض والتوقيع عليه  
منه . قيام الاستئناف قانونا ولو لم يوقع عليه من المقرر . دخوله في حوزة  
المحكمة الاستئنافية واتصالها به . مثال في استئناف من النيابة .

### ٢ - نقض « الطعن بالنقض » « الصفة في الطعن » .

الطعن بالنقض . طبيعته : هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها  
مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم  
القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع . أثر ذلك ؟ .

### ٣ - اعلان . اجراءات « اجراءات المحاكمة » .

اعلان المدعى بالحق المدني لجهة الادارة في حالة عدم وجود من يصح  
تسليم الورقة اليه - في موطنه - صحيح . أساس ذلك : م ٢٣٤ / اجراءات  
جنائية والمادتان ١٠ ، ١١ مراقعات .

اجراء الاعلان لأقل من الأجل المحدد قانونا . لا اثر له في صحته .  
للمعلن أن يطلب اجلا لتحضير دفاعه ، وعلى المحكمة اجابته والا كانت اجراءات  
المحاكمة باطلة .

**٤ - دعوى جنائية • نيابة عامة • دعوى مباشرة • أمر بالأوجه • أمر حفظ •**

الأصل أن الدعوى الجنائية موكول أمرها الى النيابة العامة تحركها كما تشاء • حق المدعى المدني في تحريكها • استثناء • بقاؤه قائما ما لم تبشر النيابة العامة التحقيق أو تصدر قرارا بأن لا وجه لأقامة الدعوى الجنائية • مباشرة النيابة العامة تحقيقا في الدعوى لم تنته منه بعد • عدم جواز لجوء المدعى المدني الى الطريق المباشر •

الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى الجنائية بعد تحقيق أجرته فيها بنفسها - أيا ما كان سببه - أمر بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية ، وان جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري : أثره : له حجته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما ولم يبلغ قانونا •

**٥ - دعوى مدنية • دعوى جنائية • نيابة عامة • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •**

الدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها • القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة • يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها •

١ - متى كان البين من الاطلاع على الاوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة استأنفت الحكم الابتدائي بتقرير في قلم الكتاب بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٨ وخلا هذا التقرير من توقيع عضو النيابة الذي قرر بالاستئناف وأن الذي وقع هو الكاتب فقط قضت المحكمة بقبول استئناف النيابة شكلا • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطعن بطريق الاستئناف أن هو الا عمل اجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى أفضاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتاه القانون وهو للتقرير به في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم في خلال الاجل الذي حددته المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، فمتى حضر طالب الاستئناف في قلم الكتاب وقرر أمام الكاتب المختص شفاهة برغبته في رفعه وقام هذا الاخير بتدوين تلك

الرغبة في التقرير المعد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه فإن الاستئناف يعد قائما قانونا بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه ويترتب على هذا الاجراء دخول الطعن في حوزة المحكمة الاستئنافية واتصالها به .

٢ - من المقرر ان الطعن بالنقض لا يمكن اعتباره امتدادا للخصومة بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع ، ومتى كان على محكمة النقض الا تنظر القضية الا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الطاعة نازعت في صفة من قرر بالاستئناف نيابة عن المطعون ضده فانه لا يقبل منها ان تنازع في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتخيه من اجراء تحقيق تنأى عنه وظيفتها .

٣ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه اورد في مدوناته ما نصه : « وحيث أن المدعية بالحق المدني لم تحضر رغم اشعارها في ٢٩ / ٥ / ١٩٧٨ باعلان على يد محضر معلن اليها قانونا » . ويبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعة أعلنت بالحضور لجلسة الاول من يونيو سنة ١٩٧٨ المحددة لنظر الاستئناف وقد جرى الاعلان وفق احكام المادة ٢٣٤ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى باعلان ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه أو في محل اقامته والمادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه اذا لم يجد المحضر احدا في موطن المطلوب اعلانه ممن يصح تسليم الورقة اليه فعليه تسليم الورقة الى جهة الادارة ، ذلك بأن المحضر قد أثبت انه انتقل يوم ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٨ الى محل اقامة الطاعة فألقاه مقلدا فانتقل الى القسم في اليوم ذاته وسلم صورة الاعلان الى مأمور القسم ثم قام في اليوم ذاته باخبار الطاعة بذلك بكتاب مسجل رقم ٣٩ ، ومن ثم فان هذا الاعلان الصحيح يعتبر عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ مسالفة الذكر



منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانوناً مما يفترض معه علم الطاعة بحصول الاعلان مالم تدحض هذا الافتراض بآثبات انعكس ، ولا يؤثر في صحة هذا الاعلان ان يكون قد تم لأقل من الاجل المحدد في المادة ٢٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية. وهو ثلاثة ايام قبل الجلسة لان ذلك ليس من شأنه ان يبطله كأعلان مستوف للشكل القانوني وانما يصح للطاعة - وفقاً لنص المادة ٣٣٤ من القانون ذاته - اذا ما حضرت ان تطلب اجلاً لتحضير دفاعها استيفاء لحقها في الميعاد الذي حدده القانون وعلى المحكمة اجابتها الى طلبها والا كانت اجراءات المحاكمة باطلة ، واذ كان لا يبين من المستندات المقدمة من الطاعة أو من مفردات الدعوى انها تشتمل على ما يدحض قرينة علم الطاعة بحصول الاعلان فان اجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ومن ثم فان ماثيره الطاعة في هذا الخصوص يكون في غير محله .

٤ - لما كان البين من الاطلاع على المفردات أن الواقعة المسندة الى المطعون ضده كانت موضع تحقيق أجرته النيابة العامة بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ بناء على شكوى الطاعة وآخرين وقيدت الشكوى برقم ٦١٩٩ سنة ١٩٧٧ ادارى النزعة وانتهت النيابة فيها الى اصدار أمر بحفظها ادارياً بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، كما يبين من الاوراق أن الطاعة أقامت الدعوى بالطريق المباشر عن ذات الواقعة بتكليف المطعون ضده بالحضور بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٧ ، وكان الاصل أن الدعوى الجنائية موكول أمرها الى النيابة العامة تحركها كما تشاء أما حق المدعى بالحقوق المدنية في ذلك فقد ورد على سبيل الاستثناء فاذا كانت النيابة لم تجر تحقيقاً في الدعوى ولم تصدر قراراً بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فان حق المدعى بالحقوق المدنية يظل قائماً في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية على اعتبار انه لا يصح أن يتحمل منية اهمال جهة التحقيق أو تباطؤها أما اذا كانت النيابة العامة قد استعملت

حقها الاصيل في تحريك الدعوى الجنائية وباشرت التحقيق في الواقعة ولم تنته منه بعد فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن ينتزعها منها بالدجوى الى طريق الادعاء المباشر ، ولما كان الثابت أن النيابة العامة قد أجرت تحقيقا في الواقعة المُنسدة الى المطعون ضده ولم تكن قد انتهت منه قبل اقامه الطاعة الدعوى بالطريق المباشر ، كما أن الطاعة لا تمارى في أن الواقعة التى صدر فيها بعد تحقيق النيابة أمر بحفظها اداريا هى بعينها الواقعة موضوع الدعوى التى اقامتها ضد المطعون ضده بطريق الادعاء المباشر فان هذا الامر وقد صدر من النيابة العامة بعد تحقيق اجرته بنفسها بعد - ايا ما كان سببه - أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وأن جاء فى صيغة الأمر بالجمع الادارى اذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه وهو أمر له حججته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يلغ قانونا - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر فيها لأن له فى نطاق حججه المؤقتة ما للاحكام من قو الامر المقضى •

٥ - لما كانت الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لتحريك الدعوى بالطريق المباشر بعد أن حركت النيابة الدعوى الجنائية باجراء تحقيق فى الواقعة لم تكن قد انتهت منه بعد ولصدور أمر منها مازال قائما بأن لا وجه لاقامه الدعوى فى التحقيق الذى اجرته عن ذات الواقعة موضوع الدعوى الماثلة يكون قد اصاب صحيح القانون •

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية ( الطاعنة ) دعواها بالطريق المباشر ضد المطعون ضده أمام محكمة جناح النزاهة بوصف أنه تقاضى مبلغ الفى جنيه كخلو رجل ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٧ ، ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والزامه بان يؤدي لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح النزاهة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيهه لوقف التنفيذ وتغريمه خمسمائة جنيه والزامه بان يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ الفى جنيه ومبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم - كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء وبطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . فطعن المدعية بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية قد انطوى على بطلان فى الاجراءات واخلال بحق الدفاع وشابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بقبول استئناف النيابة العامة رغم بطلان التقرير به لخلوه من توقيع عضو النيابة الذى قرر بالاستئناف كما قبل استئناف المطعون ضده دون ان تثبت المحكمة من سند وكالة من قرر بالاستئناف نيابة عنه ، هذا الى ان الطاعنة اعلنت بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية ليومين قبل الجلسة التى حددت لنظر الدعوى ولم تصلها ورقة الاعلان الا بعد فوات ميعاد الجلسة مما حرماها من الحضور لابتداء دفاعها ، وأخيرا فان الحكم قضى بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة بطريق الادعاء



المباشر استنادا الى سبق صدور أمر من النيابة بأنه لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية في ذات الواقعة المنسوبة للمطعون ضده وهو ما لا يحتاج به في الدعوى المباشرة التي كانت مرفوعة من قبل صدور قرار النيابة العامة بذلك ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة ان النيابة العامة استأنفت الحكم الابتدائي بتقرير في قلم الكتاب بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٨ وخلا هذا التقرير من توقيع عضو النيابة الذي قرر بالاستئناف وان الذي وقع هو الكاتب فقط فقضت المحكمة بقبول استئناف النيابة شكلا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الطعن بطريق الاستئناف ان هو الا عمل اجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى افصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم في خلال الاجل الذي حددته المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية فمتى حضر طالب الاستئناف في قلم الكتاب وقرر امام الكاتب المختص شفاعا برغبة في رفعه وقام هذا الأخير بتدوين تلك الرغبة في التقرير المعد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه فان الاستئناف يعد قائما قانونا بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه ويترتب على هذا الاجراء دخول الطعن في حوزة المحكمة الاستئنافية واتصالها به ومن ثم فان ما تثيره الطائفة في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الطعن بالنقض لا يمكن اعتباره امتدادا للخصومة بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مفسورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو بعدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع ، ومتى كان على محكمة النقض الا تنظر القضية الا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع ، وكان لا بين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الطائفة نازعت في صفة من قرر بالاستئناف نيابة عن المطعون ضده فانه لا يقبل منها أن تنازع في ذلك لأول

مرة أمام محكمة النقض لما يقتضيه من اجراء تحقيق تنأى عنه وظيفتها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه اورد في مدوناته ما نصه « وحيث ان المدعية بالحق المدني لم تحضر رغم اشعارها في ٢٩/٥/١٩٧٨ باعلان على يد محضر معلن اليها قانونا ، . ويبين من الاطلاع على المفردات ان الطاعنة أعلنت بالحضور لجلسة الأول من يونيو سنة ١٩٧٨ المحددة لنظر الاستئناف وقد جرى الاعلان وفق أحكام المادة ٢٣٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضي باعلان ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه أو في محل اقامته والمادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه اذا لم يجد المحضر احدا في موطن المطلوب اعلانه ممن يصح تسليم الورقة اليه فعليه تسليم الورقة الى جهة الادارة ، ذلك بأن المحضر قد أثبت انه انتقل يوم ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٨ الى محل اقامة الطاعنة فألقاه مغلقا فانتقل الى القسم في اليوم ذاته وسلم صورة الاعلان الى مأمور القسم ثم قام في اليوم ذاته باخبار الطاعنة بذلك بكتاب مسجل رقم ٣٩ ، ومن ثم فان هذا الاعلان الصحيح يعتبر - عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ سالفة الذكر - منتجاً لاثاره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانونا مما يفترض معه علم الطاعنة بحصول الاعلان ما لم تدحض هذا الافتراض بآثبات العكس ، ولا يؤثر في صحة هذا الاعلان ان يكون قد تم لأقل من الاجل المحدد في المادة ٢٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية وهو ثلاثة أيام قبل الجلسة لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كأعلان مستوف للشكل القانوني وانما يصح للطاعنة - وفقا لنص المادة ٣٣٤ من القانون ذاته - اذا ما حضرت ان تطلب اجلا لتحضير دفاعها استيفاء لحقها في الميعاد الذي حدده القانون وعلى المحكمة اجابتها الى طلبها والا كانت اجراءات المحاكمة باطلة ، واذ كان لا يبين من المستندات المقدمة من الطاعنة أو من مفردات الدعوى انها تشتمل على مايدحض قرينة علم الطاعنة بحصول الاعلان فان اجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ، ومن ثم فان ما تثيره الطاعنة في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية على ان النيابة العامة أجرت تحقيقا في

واقعة تقاضى مبلغ خارج نطاق عقد الايجار (خلو رجل) النسوبة للمطعون ضده ولم تكن قد انتهت منه بعد حينما اقامت الطاعة الدعوى بالطريق المباشر عن ذات الواقعة وقد صدر أمر من النيابة بأن لا وجه لأقامة الدعوى الجنائية فى الواقعة وهو أمر له حجته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ، وكان البين من الاطلاع على المفردات ان الواقعة المسندة الى المطعون ضده كانت موضع تحقيق أجرته النيابة العامة بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ بناء على شكوى الطاعة وآخرين وقيدت الشكوى برقم ٦١٩٩ سنة ١٩٧٧ ادارى النرمة وانتهت النيابة فيها الى اصدار أمر بحفظها اداريا بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، كما بين من الأوراق ان الطاعة اقامت الدعوى بالطريق المباشر عن ذات الواقعة بتكليف المطعون ضده بالحضور بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٧ ، وكان الأصل ان الدعوى الجنائية موكل أمرها الى النيابة العامة تحركها كما تشاء أما حق المدعى بالحقوق المدنية فى ذلك فقد ورد على ميل الاستثناء فاذا كانت النيابة لم تجر تحقيقا فى الدعوى ولم تصدر قرارا بأن لا وجه لأقامة الدعوى الجنائية فان حق المدعى بالحقوق المدنية يظل قائما فى تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية على اعتبار انه لا يصح ان يتحمل مغبة اهمال جهة التحقيق أو تباطؤها أما اذا كانت النيابة العامة قد استعملت حقها الاصيل فى تحريك الدعوى الجنائية وباشرت التحقيق فى الواقعة ولم تنته منه بعد فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يترعها منها باللجوء الى طريق الادعاء المباشر ، ولما كان الثابت أن النيابة العامة قد أجرت تحقيقا فى الواقعة المسندة الى المطعون ضده ولم تكن قد انتهت منه قبل اقامة الطاعة الدعوى بالطريق المباشر كما أن الطاعة لا تمارى فى أن الواقعة التى صدر فيها بعد تحقيق النيابة أمر بحفظها اداريا هى بعينها الواقعة موضوع الدعوى التى اقامتها ضد المطعون ضده بطريق الادعاء المباشر فان هذا الامر وقد صدر من النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها يعد - أيا ما كان سببه - أمرا بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى



صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وان جاء في صيغة الامر بالحفظ الادارى اذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه وهو أمر له حجته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يلغ قانونا - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها لأن له في نطاق حجته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى . ولما كانت الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها فان الحكم المطعون فيه ادقضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لتحريك الدعوى بالطريق المباشر بعد أن حركت النيابة الدعوى الجنائية باجراء تحقيق في الواقعة لم تكن قد انتهت منه بعد ولصدور أمر منها ما زال قائما بأن لا وجه لاقامة الدعوى في التحقيق الذي اجرته عن ذات الواقعة موضوع الدعوى الماثلة يكون قد اصاب صحيح القانون وما الطاعنة بدعوى الخطأ في تطبيق القانون بعيد عن محجة الصواب . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا والزام الطاعنة بالمصاريف المدنية ومصادرة الكفالة عملا بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض جادو  
ومصطفى طاهر .

(١٧٣)

### الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ القضائية

١ - عقوبة « عقوبة تكميلية » • حكم « تسببيه • تسبب غير معب » •

العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء الى  
أصله أو التعويض المدني للخزانة أو ذات الطبيعة الوقائية كالمصادرة ومراقبة  
الشرطة • وجوب توقيعها في جميع الأحوال وبلا ضرورة لدخول الخزانة في  
الدعوى •

عقوبة التعويض المنصوص عليها في المادة ١٦٣ عقوبات • ماهيتها ؟ •

٢ - خطأ • مسئولية جنائية • مسئولية مدنية • حكم « تسببيه • تسبب  
غير معيب » • ضرر • رابطة السببية •

الأصل أن من يشترك في أعمال البناء والهدم يسأل عن نتائج خطئه •  
قيام مقال مختص بمثل هذه الأعمال عادة تحت مسئوليته • مؤداه : أنه يسأل  
عن نتائج خطئه فيه •

تقرير الخطأ وتوافر رابطة السببية بينه والنتيجة • موضوعي • مثال  
تسبب غير معيب •

٣ - اثبات « خبرة » • دفاع « الإخلال بحق الدفاع • ما لا يفهم » • حكم  
« تسببيه • تسبب غير معيب » •

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب نسب خير في الدعوى إذا رأت في الأدلة  
المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها •

مثال تسبب سائح في أطراح طلب نسب خير •

١ - لما كانت المادة ١٦٣ من قانون العقوبات تنص على انه « كل من عطل المخابرات التلغرافية أو أتلّف شيئاً من آلاتها سواء بأهماله أو عدم احترازه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً » وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة السجن مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض » ثم نصت المادة ١٦٦ على سريان المادة المذكورة على الخطوط التليفونية ، وكانت العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء الى أصله أو التعويض المدني للخزّانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها في جميع الأحوال ، وان الحكم بها حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزّانة في الدعوى . وكان مما يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض المنصوص عليها في المادة ١٦٣ من قانون العقوبات .

٢ - لما كان الأصل المقرر في القانون ان من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل الا عن نتائج خطئه ، فالمقاول المختص الذي يعهد اليه بهذا العمل يسأل عن نتائج خطئه ، وتقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً الى ادلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها - والتي لا يجادل الطاعن في أن لها معينها الصحيح من أوراق اندعوى - ان أعمال الحفر في مكان الحادث كانت تجرى تحت اشراف وملاحظة الطاعن وانتهى الى مساءلته - لأنه أهمل في اتخاذ الاحتياطات المعقولة في مكان العمل وامتنع عن رقابة عماله على نحو يكفل عدم المساس بالكوابل مما أدى الى تلفها وترتب على ذلك انقطاع المخابرات التليفونية ، فان الحكم بذلك يكون قد أقام مسؤولية الطاعن على أساس من الواقع والقانون .



٣ - لما كانت المحكمة قد بررت التفاتها عن طلب الطاعن تدب خير بقبولها ، انه طلب موضوعي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ، ولا لأثبات استحالة حصول الواقعة كما وردت بأقوال شاهد الواقعة المهندس . . . . وان البادئ ان القصد منه هو مجرد إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمانت اليه المحكمة بعد ان وضحت لديها الواقعة ، واذ كان هذا الذي برر به الحكم كافيا ويسوغ به رفض طلب الطاعن ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بأجابة طلب تدب خير اذا هي رأت من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة الى تدبه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه تسبب بأهماله وعدم احترازه في تعطيل المخاضات التليفونية بأن قام بعملية حفر على مقربة من كوابل التليفونات دون اتخاذ الحيطة الكافية مما ادى الى تلفها على الوجه المبين بالاوراق وطلبت عقابه بالمادتين ١٦٣ ، ١٦٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح اخيم قضت غايبا عملا بمادتي الاتهام بتفريم المتهم عشرة جنهات . فعارض واثناء نظر المارضة ادعت هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية قبل المتهم بحق مدني قدره ٧٧٥ ج و ٥٢٥ م وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المارض فيه . فاستأنفت النيابة الصامه هذا الحكم ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غايبا بقبول الاستئناف شكلا ونصح الحكم بالزام المتهم بدفع مبلغ ٧٧٥ ج ، ٥٢٥ م للهيئة المدعية مدنيا فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المارض فيه . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . .

## المحكمة

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التسبب بإهماله في تعطيل المخابرات التليفونية قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه قضى بالتعويض رغم عدم ادعاء الهيئة العامة للمواصلات السلوكية واللاسلكية بالحقوق المدنية ، وقد قام دفاع الطاعن على أنه لم يرتكب الفعل الذي تسبب في تعطيل المخابرات التليفونية وإن عملية الحفر لم تسبب ضررا وطلب ندم خير لاثبات صحة هذا الدفاع بيد أن الحكم التفت عن طلبه واغفل الرد على هذا الدفاع رغم جوهريته في ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل والمعدل بالحكم الغيائي الاستثنائي والحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٦٣ من قانون العقوبات تنص على أنه « كل من عطل المخابرات التلغرافية أو أتلّف شئاً من آلاتها سواء بإهماله أو عدم احترازه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات يحاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً . وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة السجن مع عدم الإخلال في ركنات الحالتين بالحكم بالتعويض » ثم نصت المادة ١٦٦ على سريان المادة المذكورة على الخطوط التليفونية وكانت العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخزائنة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها في جميع الأحوال ، وإن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزائنة في الدعوى . وكان مما يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض المنصوص عليها في

المادة ٦٣ من قانون العقوبات ، هذا فضلا عن ان الثابت من محاضر جلسات المعارضة الابتدائية ان هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ادعت مدنيا قبل الطاعن وقررت التعويض عن الخسارة المطالب بها بمبلغ ٧٥٧ ج و ٥٢٥ م ومن ثم فان الحكم النيايى الاستئنافى اذ قضى بالزام الطاعن بالتعويض عن الخسارة أعمالا لنص المادة ١٦٣ من قانون العقوبات يكون قد أعمل صحيح القانون ، وما ينعم الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله لما كان ذلك ، وكان الأصل المقرر فى القانون ان من يشترك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه ، فالمقاول المختص الذى يعهد اليه بهذا العمل يسأل عن نتائج خطئه وتقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستند الى أدلة مقبولة لها اصلها فى الأوراق ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد ثبت بالأدلة السائغة التى اوردتها - والتى لا يجادل الطاعن فى أن لها معيناها الصحيح من اوراق الدعوى - ان أعمال الحفر فى مكان الحادث كانت تجرى تحت اشراف وملاحظة الطاعن وانتهى الى مساءلته لأنه أهمل فى اتخاذ الاحتياطات المعقولة فى مكان العمل وامتنع عن رقابة عماله على نسحو يكفل عدم المساس بالكوابل مما ادى الى تلفها وترتب على ذلك انقطاع المخابرات التليفونية ، فان الحكم بذلك يكون قد أقام مسئولية الطاعن على اساس من الواقع والقانون ، فضلا عن أنه رد على دفاع الطاعن واطرحه بأسباب سائغة ومن ثم فان منعماء فى هذا الشأن يكون غير سديد - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد بردت التفاتهما عن طلب الطاعن ندب خير بقولها « انه طلب موضوعى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ، ولا ثبات استحالة حصوله



الواقعة كما وردت بأقوال شاهد الواقعة المهندس ..... » وان البادى أن  
القصد منه هو مجرد اثاره الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة بعد  
أن وضحت لديها الواقعة ، واذ كان هذا الذى - يرويه الحكم كافيا ويسوغ  
به رفض طلب الطاعن ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب ندب  
خير اذا هى رأت من الادلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون  
حاجه الى تدببه •

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متينا رفضه  
موضوعا •

## جلعة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / حسن عثمان عمار وهاشم محمد قراعه ومحمود  
بهي الدين ومحمد نبيل رياض •

(١٧٤)

### الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ١ هـ القضائية

- ١ - نيابة عامة • • تحقيق • • اختصاص • • اختصاص مكاني •  
بدء اجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص المكاني تقتضي متابعة التحقيق  
وتعقب المتهم فيما يجاوز هذه الدائرة بناء على ظروف التحقيق ومقتضياته •
- ٢ - تفتيش • • اذن التفتيش • • اصداره • • بطلان • • دفع • • نقض •  
• اسباب الطعن • ما لا يقبل منها •  
اثارة اساس جديد للدفع ببطلان التفتيش لأول مرة امام محكمة النقض •  
لا تصح • علة ذلك ؟ •
- ٣ - ابحاث • • شهادة • • بطلان • • اجراءات • • اجراءات التحقيق • •  
حكم • تسببه • تسبب غير معيب • • استعرافي •  
القانون لم يرسم صورة معينة لتعرف الشاهد على المتهم • أثر ذلك ؟ •
- ٤ - ابحاث • • بوجه عام • • دفاع • • الاخلال بحق الدفاع • • ما لا  
يوفره • • نقض • • اسباب الطعن • • ما لا يقبل منها • •  
علم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي • اكتفاء بأدلة الثبوت  
التي عولت عليها •

٥ - دفع • « الدفع باستحالة الرؤية » • دفاع • « الاخلال بحق الدفاع »  
 • « ما لا يوفره » • حكم • « تسببه • تسبب غير معيب » •

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام • موضوعي • لا يستأهل في  
 الأصل ردا صريحا من المحكمة •

✓ ١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص  
 في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق  
 ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها الى خارج تلك الدائرة فان هذه  
 الاجراءات التي بدأتها سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة تجيز للمحقق  
 أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق في مكان آخر غير الذي بدأ فيه ولو  
 تجاوز دائرة الاختصاص المكاني وكان الثابت أخذا بالمفردات المضمومة تحقيقا  
 لوجه الطعن - أن وكيل نيابة مركز ادفو تولى اجراءات التحقيق بدائرة  
 اختصاصه المكاني في الواقعة موضوع الدعوى المطعون في حكمها ثم  
 استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها الى خارج  
 تلك الدائرة فاصدر اذنا بتفتيش مساكن الطاعنين الكائنة بدائرة  
 مركز اسنا فان هذا الاذن يكون قد صدر ممن يملكه ويتتج أثره القانوني  
 مما لا محل معه لما يثيره الطاعنون في هذا الصدد •

٢ - من المقرر أنه لا يصح اثارة أساس جديد للدفع بطلان التفتيش  
 لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه في عداد الدفوع القانونية  
 المختلطة بالواقع ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات  
 الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان ، ولما كانت مجادلة الطاعنين في  
 اختصاص من قام باجراء التفتيش يقتضي تحقيقا موضوعيا وكان الطاعنون لم  
 يتمسكوا به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يقبل منهم اثارة ذلك  
 لأول مرة أمام محكمة النقض •



٣ - من المقرر أن القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يطل اذا لم يتم عليها وأن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجز عرضه في مجمع من أشباهه ما دامت قد اطمأنت اليه لئلا العبرة هي باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه ولا عليها أن هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليه على الطاعنين ما دام قوة تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

٤ - محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالادانة وكأن بحسب الحكم كيماً يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المتبعة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن لم يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعنون في شأن اصطناع الأدلة وتلفيق الاتهام وعدم العثور على المضبوطات في التفتيش الأول وأن أحد الشهود لم يستطع التعرف على أشخاص الجناة رغم تواجده في ذات المكان والظروف التي كان بها المجنى عليه وأن الطاعنين لا تربطهم أية علاقة ، لا يبدو جميعه أن يكون جيد لا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع وفي وزن عناصر الدعوى واستباط مستقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٥ - من المقرر أن الدفع باستحالة الرؤية هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستقفا ضمنا من القضاء بالادانة - استادا الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعنون عن ذلك يكون في غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم ( أولا ) سرقوا النقود والمستندات والسلاح الناري المبين وصفا وقيمة بالتحقيقات المملوكة ٠٠٠٠ بطريق الاكراه الواقع عليه بأن حملوا اسلحة نارية ظاهرة واقتحموا مسكنه بزعم انهم من رجال مباحث الشرطة وذلك بقصد شل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسائل من الاكراه من اتمام السرقة • ثانيا - أحرزوا بغير ترخيص اسلحة نارية مشمخنة ( مسدسات - بندقية ) • ثالثا قبضوا على ٠٠٠ بدون أمر من أحد المختصين بذلك وحصل القبض منهم وقد اتصفوا بصفة كاذبة هي زعمهم انهم من رجال الشرطة • رابعا - تداخلوا في وظيفة من الوظائف العمومية من غير أن يكون لهم صفة رسمية من الحكومة أو اذن منها وطلبت الى مستشار الاحالة احوالهم لمحكمة الجنايات لمقاببتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك • ومحكمة جنايات أسوان قضت حضوريا عملا بالمواد ١٥٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ / ١ ، ٣١٤ / ١ ، ٣١٦ ، ٣٢ من قانون العقوبات ، ١ ، ٢٦ / ٢ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين أرقام ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والجدول رقم ٤ والبند ١ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به بمعاقبة كل من المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عن المستند اليهم وبمصادرة المضبوطات عدا بندقية المجنى عليه •

فطن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض • الخ •

## المحكمة

وحيث أن الطاعنين يتعنون على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانهم بجرائم السرقة بالاكراه واحراز اسلحة نارية مشمخنة بغير ترخيص والقبض على

شخص بدون أمر من أحد المختصين بذلك والتدخل في وظيفة عمومية من غير أن يكون لهم صفة رسمية قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن محامي الطاعين دفع بطلان اذن تفتيش مساكنهم الصادر من وكيل نيابة أدفو لتجاوزه حدود اختصاصه المحلي لان مساكنهم اذ تقع بناحية مركز اسنا محافظة قنا فانها تخرج عن نطاق اختصاصه مكائياً وكذلك أن من أسند اليه تنفيذ هذا الاذن لا يختص - بإجرائه محلياً بيد أن الحكم تناول هذا الدفع واطرحه بتبرير غير سائق ، كما أن الطاعين تمسكوا بطلان عملية العرض واهدار الدليل المترتب عليها استناداً الى وجودهم والمجنى عليه بديوان الشرطة قبل عرضهم على النيابة العامة وفساد عملية العرض لا نهم عرضوا مع بعض العاملين بالنيابة العامة الذين كان يتردد عليهم المجنى عليه من قبل بسبب التحقيق ولأن صهر المجنى عليه لم يتعرف الا على الطاعين الأول والثالث فحسب كما قرر ابن عمه بأن الضابط عرضهم عليه في ديوان مركز الشرطة فلم يتعرف عليهم وبالرغم من ذلك فإن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بقوله أن اجراءات عرض المتهمين على المجنى عليه صحيحة وأن المحكمة تطمئن في قضائها بالادانة على الدليل المستمد من عملية العرض ، فضلاً عن أن المدافع عن الطاعين أثار دفاعاً مؤداه أن الأدلة في الدعوى مصطنعة ودلل على ذلك بأن نائب المأمور تعمد عدم مناقشة المجنى عليه في بيان ماهية الأوراق المسروقة توسلاً لاصطناع الدليل الجنائي مستقبلاً وأن الثابت بمعاينة النيابة العامة وجود علبة بها مستندات لم تسرق من منزل المجنى عليه كما أن تفتيش منازل المتهمين وعدم العثور فيها على شيء مما يدل على تلفيق الأدلة في هذا التفتيش اللاحق وأن من شأنه إثارة الشك في شهادة رئيس مباحث مديرية الأمن الذي أجرى هذا التفتيش ، فضلاً عن ذلك فقد تمسكوا في دفاعهم بأن المجنى عليه طاعن في السن وقد شارف على الثمانين



من عمره ويستحيل عليه تمييز الجناة ليلاً وأن استخدام الجناة لكشافه وتسديده الى وجهه يفشى بصره ويعجزه عن التحقق من الاشخاص وأنه لا يقدح في ذلك ما ثبت بمعاينة النيابة من وجود مصابيح بمنزل المجنى عليه ذلك بأنها أجريت بعد انقضاء خمسة أيام من الحادث ودون أن تتخذ سلطة التحقيق إجراءات تحفظية لعدم البعث بمكانه وأنه بفرض وجود المصابيح فانه يتنافى مع طبيعة الاشياء ان ينام المجنى عليه في الضوء الساطع ومما يؤكد ما شهد به ..... والذي كان في ذات الظروف والمكان من أن الظلام كان سائدا ولم يميز احدا خلافا لما قاله المجنى عليه ، هذا الى أن الطاعنين من قرى متباعدة ولم يثبت وجود رابطة أو تعارف بينهم ، بيد أن الحكم المطعون فيه قضى بادانتهم دون تفتن لهذا الدفاع برمته : دمر الذي يعيه ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها لديه في حقهم أدلة استقاها من أقوال المجنى عليه .... وصهره .... وإبنته .... وضابط الشرطة رئيس المباحث الجنائية باسوان وضابط الشرطة رئيس وحدة مباحث مركز ادفو وضابط الشرطة .... معاون مباحث ذلك المركز ومن اجراءات التعرف على المتهمين التي باشرتها النيابة العامة ومن .... معاينتها لمكان الحادث وهي أدلة سائغة لها أصولها الثابتة في الأوراق ومن دفاع الطاعنين القانوني والموضوعي بما يدل على المام المحكمة بهما عرض الى الدفع بطلان التفتيش واطرحه بقوله : « أما عن الاذن بالتفتيش فاجراءاته صحيحة لأنه صدر من وكيل النيابة الذي وقع الحادث في دائرة اختصاصه المحلي وأن لرجل الضبط القضائي أن يتبع الجريمة وهي في حالة تلبس لجمع شتاتها وتقر المحكمة وكيل النيابة فيما انتهى اليه من الاذن بتفتيش منازل - المتهمين لصدور الاذن في تحقيق مفتوح وفقاً

للقانون وهو التحقيق الذي كانت تجريه النيابة في الواقعة . لما كان ذلك . . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها الى خارج تلك الدائرة فان هذه الاجراءات التي بدأتها سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة تجيز للمحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق في مكان اخر غير الذي بدأه فيه ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني ومن ثم تكون هذه الاجراءات كلها صحيحة ، ولما كان ما أثبتته الحكم - وتقره عليه المحكمة أخذا بما جاء بالمفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن - أن وكيل نيابة مركز ادفو تولى اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني في الواقعة موضوع الدعوى المطعون في حكمها ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها الى خارج تلك الدائرة فأصدر اذنا بتفتيش مساكن الطاعنين الكائنة بدائرة مركز اسنا فان هذا الاذن يكون قد صدر ممن يملكه وينتج أثره القانوني مما لا محل معه لما يثيره الطاعنون في هذا التمسد ، وأما ما ينهأ الطاعنون من بطلان اجراءات التفتيش بمقوله ان من أسند اليه تنفيذ من رجال الضبط القضائي غير مختص مكانيا باجرائه ، فمردوده بدوره بما هو مقرر من أنه لا يصح اثاره أساس جديد للدفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه في عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم نرشح لقيام ذلك البطلان ، ولما كانت مجادلة الطاعنين في اختصاص من قام باجراء التفتيش يقتضي تحقيقا موضوعيا وكان الطاعنون لم يتمسكوا به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يقبل منهم اثاره ذلك لأول أمام محكمة النقض . وكان من المقرر أن القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها وأن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجز عرضه في جمع من أشباهه مادامت قد اطمأنت اليه اذ العبرة هي باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه ، وكان الحكم المطعون

فيه بعد أن أورد دفاع الطاعنين في شأن بطلان عملية العرض إليه بقوله :  
 « أن المحكمة ترى أن اجراءات عرض المتهمين على المجنى عليه صحيحة وتطمئن  
 إليها ... » وهو رد كاف وسائق على دفاع الطاعنين إذ لا على المحكمة أن  
 هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليه على الطاعنين ما دام  
 قوة تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وتكون مجادلة  
 الطاعنين في هذا الخصوص غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكانت محكمة  
 الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التي  
 عولت عليها في قضائها بالادانة وكان بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم  
 قضاؤه أن يورد الأدلة المتبعة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع  
 الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان لم يتعقبه في كل جزئية من جزئيات  
 دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعنون  
 في شأن اصطناع الأدلة وتلفيق الاتهام وعدم العثور على المضبوطات في  
 التفتيش الأول وأن أحد الشهود لم يستطع التعرف على أشخاص الجناة  
 رغم تواجده في ذات المكان والظروف التي كان بها المجنى عليه وأن  
 الطاعنين لا تربطهم أية علاقة ، لا يبدو جميعه أن يكون جدلا موضوعيا  
 في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع وفي وزن عناصر الدعوى  
 واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ،  
 وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين باستحالة تمييز  
 المجنى عليه لأشخاص الجناة لتعذر الرؤية واطرحه بقوله : « وأن القول  
 بتعذر الرؤية فمردود بما ثبت من معايينة النيابة من وجود مصابيح  
 غازية بمنزل المجنى عليه فضلا عن الضوء الصادر من الكشاف الكهربائي  
 الذي استعمله المتهمون وهو رد كاف وسائق على دفاع الطاعنين ، هذا  
 الى ما هو مقرر من أن الدفع باستحالة الرؤية هو من أوجه الدفاع الموضوعية  
 التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفاد  
 ضمنا من القضاء بالادانة - استنادا الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، ومن  
 ثم فإن ما ينهأ الطاعنون عن ذلك يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن  
 الطعن برمته يكون على غير اساس ويتمين رفضه موضوعا . »



## جلسة ١ من ديسمبر سنة ١٩٨١

بقيادة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وراغب عبد الظاهر وفوزى أسعد  
وعبد الحيم نافع .

(١٧٥)

### الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ١ • للقضائية

١ - محكمة استئنافية • « إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها » •  
محضر الجلسة • إعلان • نقض • أسباب الطعن • ما لا يقبل منها •  
ادعاء الطاعن عدم إعلانه بالجلسة المحددة لنظر الدعوى أمام محكمة أول  
درجة • لا يجوز لأول مرة أمام محكمة النقض •

٢ - إعلان • إجراءات • « إجراءات المحاكمة » • معارضة • نظرها والحكم  
فيها •

عدم وجوب إعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم • متى كان  
حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها إعلانا صحيحا • طالما أن الدعوى نظرت على  
وجه صحيح في القانون •

٣ - نصب • جريمة • « أركانها » مسئولية جنائية •  
رد المبلغ المستولى عليه باستعمال طرق اختيالية لا يحو الجريمة •

١ - لا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض  
بعدم إعلانه بالجلسة المحددة لنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة •

٢ - من المقرر قانونا أنه لا يلزم إعلان المتهم بالجلسة التي حددت  
لصدور الحكم فيها متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها إعلانا صحيحا

طالباً أن الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم فيها فإن صلة الخصم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة ، وتصبح القضية في هذه المرحلة - مرحلة المداولة واصدار الحكم - بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم ابداء رأى فيها .

٣ - رد المبلغ الذي استولى عليه المتهم باستعمال طرق احتيالية بغرض حصوله لا يمحو الجريمة بعد تمامها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة ... بأنه منذ شهرين سابقين بدائرة مركز ميت غمر محافظة الدقهلية : توصل الى الاستيلاء على النقود والأشياء المينة الوصف والقيمة بالمحضر والتحقيقات للمجنى عليهم المينة اسمائهم بالتحقيقات ومحضر الاستدلال وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها أيهامهم بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بان قدم لهم عقود عمل مكتوبة بالالة الكاتبة وتسلم من المجنى عليهم الاشياء سائفة الذكر . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ميت غمر الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لا يقاوم التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضة باعتبارها كأن لم تكن فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق

النقض وقدم الاستاذ ... المحامي عنه تقريراً بالأسباب في التاريخ ذاته موقفاً عليه مه .

نظرت المحكمة منعقدة في هيئة غرفة مشورة - الطعن ثم أصدرت القرار الآتي .

## المحكمة

من حيث ان الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة التوصل الى الاستيلاء على النقود والاشياء المينة بالمحضر باستعمال طرق احتيالية ، فقد شابته الاخلال بحق الدفاع وانطوى على خطأ في تطبيق القانون - ذلك بان الطاعن لم يعلن بالجلسة المحددة لنظر الدعوى أمام

محكمة أول درجة ، كما أن تخلف الطاعن عن حضور جلسة ٢٤/٢/١٩٧٩ المحددة للنطق بالحكم المطعون فيه كان لعذر قهري هو مرضه المفاجئ ، فضلاً عن انه قام بسداد المبالغ التي استولى عليها للمجنى عليهم بموجب مخالصات ، وكل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة ثاني درجة سمعت الدعوى بجلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٨ و ١٣ يناير سنة ١٩٧٩ في حضور المتهم « الطاعن » ومحاميه ولم يثر الطاعن شيئاً بخصوص عدم اعلانه بالجلسة أمام محكمة أول درجة وبعد أن تمت المرافعة أمرت المحكمة بحجزها ليصدر الحكم فيها بجلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٩ وفيها صدر الحكم المطعون فيه « لما كان ذلك ، وكان لا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بدم اعلانه بالجلسة



المحددة لنظر الدعوى أمام محكمة اول درجة فان نعى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا •

لما كان ذلك ، وكان الين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة ثانى درجة أن الدعوى نظرت بجلسته ١٣ يناير سنة ١٩٧٩ وبعد ان سمعت فيها المرافعة واختتم الطاعن مرافقته أمرت المحكمة بحجزها ليصدر الحكم فيها بجلسته ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٩ وفيها صدر الحكم ونطق به ولما كان من المقرر قانونا انه لا يلزم اعلان المتهم بالجلسته التى حددت لصدور الحكم فيها متى كان حاضرا جلسته المرافعة أو معلنا بها اعلانا صحيحا طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح فى القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم فيها فان صلة الخصم بها تكون قد انقضت ولم يبق اتصال بها الا بالقدر الذى تصرح به المحكمة ، وتصبح القضية فى هذه المرحلة مرحلة المداولة واصدارالحكم - بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم ابداء رأى فيها • لما كان ذلك فأن ما يثيره الطاعن عن عذر تخلفه عن حضور جلسته النطق بالحكم المطعون فيه لا جدوى منه • لما كان ذلك • وكان مرد المبلغ الذى استولى عليه المتهم باستعمال طرق احتيالية بفرض حصوله لا يمحو الجريمة بغير تمامها ، فان هذا الوجه من النعى لا يكون فى محله لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه أدلة تؤدى الى ما رتبته عليها ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا •

## جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : محنة أحمد حمدي وأحمد محمود هيكل ومحمد  
هيد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد .

(١٧٦)

### الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ القضائية

١ - دعوى جنائية « قيود تخريبها » • دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » • مسئولية مدنية • دفع « الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية » • نظام عام • مؤسسات عامة • موظفون عموميون • نيابة عامة • حكم « تسببه • تسبب معيب » • نقض « نطاق الطعن » •

عدم جواز النemy على الحكم في شقه المتصل بالدعوى الجنائية • من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها • حد ذلك ؟ •

عدم قبول الدعوى الجنائية • أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها •

الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة • جواز ابدائه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى •

هيئة النقل العام • العاملون بها موظفون عموميون شمولهم بالحماية المقررة بالمادة ٦٣/٣ اجراءات معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ أساس ذلك • وأثره ؟ •

اقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها • أثره : وجوب القضاء بعدم قبولها • أساس ذلك ؟ •

٢ - دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » • دفع « الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية » • حكم « تسببه • تسبب معيب » • نقض « نطاق الطعن » • أثر الطعن •

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية • جوهرى • وجوب الرد عليه • اتصال وجه الطعن المرفوع من المستول عن الحقوق المدنية بالمتهم • وجوب نقض الحكم في شقه المدني للمتهم كذلك • المادة ٤٢ قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

١ - بين من الاطلاع على الاوراق أن المدافع عن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية في مذكرته بعدم قبول الدعوى الجنائية ضد تابعه المتهم بالاستناد الى نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية إذ هو موظف عمومي لا يجوز رفع الدعوى العمومية قبله الا من النائب العام او المحامي العام أو رئيس النيابة العامة الا ان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع البتة لما كان ذلك وكان هذا الطعن موجها من المسؤول عن الحقوق المدنية الى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها على حقوقهما المدنية فقط ، الا أنه لما كان العيب الذي يرمى به الطاعن الحكم في شقه المتصل بالدعوى الجنائية ينطوي على مساس بالتزاماته المدنية لتعلقه بصحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عملا بنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد الطاعن وتابعه ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي تابعة للدعوى الجنائية ، فلماذا كانت الأخيرة غير مقبولة يتعين القضاء بعدم قبول الاولى أيضا ، ومن ثم يكون للطاعن بوصفه مسئولا عن الحقوق المدنية حقه في النعي على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه وهو دفع يجوز أثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى . لما كان ذلك وكانت الهيئة العامة - وعلى ما أفصحت عنه المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة تشبا لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، وكانت المادة ١٣ منه قد نصت على انه تسرى على موظفي وعمال الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة ومن ثم تشملها الحماية الخاصة التي جرى بها نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية.



المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحام العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام لجريته وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - لما كان ذلك وكان بين من المفردات المنضمة أن تابع الطاعن من العاملين في هيئة النقل العام وهي هيئة عامة بموجب القرار الجمهوري رقم ١٨٨١ لسنة ١٩٦٤ تقوم على إدارة مرفق النقل العام بمدينتي القاهرة والجيزة وضواحيهما وقد وقعت الجريمة المنسوبة إليه أثناء تأدية وظيفته وبسببها مما كان يتعين معه قبول الدفع متى ثبتت صحته وذلك لأن الدعوى العمومية إذا أقيمت على متهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كأن حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن توافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام تعلقه يولية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصححة اتصال المحكمة بالواقعة فيجوز ابداءه في أي مرحلة من مراحل الدعوى بل على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها •

٢ - من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية هو من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له فتقسطه حقه إيرادا له وردا عليه مادام الدفاع قد تمسك به مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحتاطة في خصوص الدعوى المدنية فقط بالنسبة للطاعن وكذلك بالنسبة للمتهم إذ النعي الذي نعام الطاعن في طعنه على الحكم المطعون فيه وهو القصور في التسيب والذي أخذت به المحكمة - يتصل به نظرا لوحدته الواقعية ولحسن سير العدالة أعمالا لمقتضى نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ... بأنه ١ تسبب خطأ في جرح ... وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر قصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الميئة بالتقرير الطبي ٢٠ - وهم قائد سيارة وقع منه حادث نجم عنه إصابات لم يقدم المساعدة للمصاب .

٣ - قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات وأحكام قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وادعى والد المجنى عليه بصفته ولياً طبيعياً قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بحق مدني قدرة ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة المجوزة الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل والزامه متضامناً مع المسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤدي للمدعي بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلاً ، وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم ثلاثين جنيهاً وتأيد فيه عدا ذلك فطن الأستاذ ... المحامي بإدارة قضايا الحكومة عن رئيس مجلس إدارة هيئة النقل العام المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .

.. الخ .

## المحكمة

محيث أن ما ينهض الطاعن - رئيس مجلس إدارة هيئة النقل العام بالقاهرة بصفته - على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بالزامه بصفته مسئول عن الحقوق المدنية والمتهم تابعه متضامنين بالتعويض المدني للمطعون

ضاه - المدعى بالحقوق المدنية بصفته - قد شابه القصور في التسييب ذلك بان المدافع عن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الدعوى الجنائية تأسيسا على أن تابعه - المتهم - في حكم الموظفين العموميين اذ هو عامل بهيئة النقل العام بالقاهرة ، ولا يجوز عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية رفع الدعوى العمومية عليه الا باذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العام وبالتالي تكون الدعوى المدنية التابعة لها غير مقبولة ، الا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع الجوهري مما يعيه ويوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن المدافع عن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية في مذكرته بعدم قبول الدعوى الجنائية ضد تابعه المتهم بالاستناد الى نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذ هو موظف عمومي لا يجوز رفع الدعوى العمومية قبله الا من النائب العام او المحامي العام أو رئيس النيابة العامة الا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع البته . لما كان ذلك وكان هذا الطعن موجها من المسئول عن الحقوق المدنية الى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقصر حق الطعن بطريق النقض . الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها على حقوقهما المدنية فقط ، الا أنه لما كان العيب الذي يرمى به الطاعن الحكم في شقه المتصل بالدعوى الجنائية ينطوى على مساس بالتزاماته المدنية لتعلقه بصحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عملا بنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد الطاعن وتابعه ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية ، فاذا كانت الاخيرة غير مقبولة يتعين القضاء بعدم



قبول الأولى أيضا، ومن ثم يكون للطاعن بوصفه مسئولا عن الحقوق المدنية حقه في النعي على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه وهو دفع يجوز اثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى . لما كان ذلك وكانت الهيئة العامة - وعلى ما افضحت عنه المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة - تنشأ لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، وكانت المادة ١٣ منه قد نصت على انه تسرى على موظفي وعمال الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة ومن ثم تساهم الحماية الخاصة التي جرى بها نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المنضمة أن تابع الطاعن من العاملين في هيئة النقل العام وهي هيئة عامة بموجب القرار الجمهوري رقم ١٨٨١ سنة ١٩٦٤ تقوم على إدارة مرفق النقل العام بمدينة القاهرة والجيزة وضواحيها وقد وقعت الجريمة المنسوبة اليه أثناء تأدية وظيفته وبسببها مما كان يتعين معه قبول الدفع متى ثبتت صحته وذلك لأن الدعوى العمومية اذا أقيمت على متهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فان اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فان هي فعلت كان حكمها ومابنى عليه من اجرامات معدوم الاثر ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها الى أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحرير الدعوى الجنائية وبصحة اتصال المحكمة بالواقعة فيجوز ابداءه في أي مرحلة

من مراحل الدعوى بل على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - لما كان ذلك  
وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع فاته يكون مشوبا بالقصور في  
التسبيب لما هو مقرر من أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية هو من الدفوع  
الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له فتقسطه  
حقه ايرادا له وردا عليه ما دام الدفاع قد تمسك به مما يتعين معه  
نقض الحكم المطعون فيه والأحالة في خصوص الدعوى المدنية فقط بالنسبة  
للطاعن وكذلك بالنسبة للمتهم إذ أن النعى الذي ناه الطاعن في طعنه على  
الحكم انطعون فيه وهو القصور في التسبيب والذي أخذت به المحكمة - يتصل  
به نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة اعمالا لمقتضى نص المادة ٤٢  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض •

## جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكل ومحمد  
عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد .

(١٧٧)

### الطعن رقم ١٨٢٤ لسنة ١ هـ القضائية

١ - رشوة • جريمة « أركانها » • موظفون عموميون • موانع العقاب •  
اثبات « اعتراف » • اعتراف • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

الاعتراف الذي يؤدي الى اعفاء الراشي أو الوسيط من عقوبة الرشوة  
شرطه ؟ •

حصول الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم العدول عنه لدى المحكمة •  
لا اعفاء •

٢ - محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • اثبات « بوجه عام » •

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى  
واطراح ما يخالفها ، ما دام ذلك مائتفا •

١ - يشترط في الاعتراف الذي يؤدي الى اعفاء الراشي أو الوسيط  
من العقوبة وفقا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات أن يكون صادقا  
كاملا يغطي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبها الراشي أو الوسيط  
دون نقص أو تحريف وان يكون حاصلًا لدى جهة الحكم حتى تتحقق  
فائدته ، فاذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة  
فلا يترتب الاعفاء •



٢ - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة وآخر بإتهما : ١ - بصفته موظفا عموميا ( أمين شرطه بقسم الاحرام ) اجتلس المحضر رقم ٤٩ سنة ١٩٧٦ أحواله الاحرام المبين بالتحقيقات والمسلم اليه بسبب وظيفته بمناسبة تكليفه بتحقيقه فأخفاء ومزقه ٢ - بصفته الوظيفية سالفة الذكر ، طلب وأخذ عطاء للاخلال بواجبات وظيفته ، بأن حصل من المتهم الثانية على جهازى التلفزيون والبوتاجاز ومبلغ النقود المينة بالأوراق ، على سبيل الرشوة ، مقابل ارتكابه لجريمة اختلاس أوراق المحضر موضوع التهمة الأولى .

٣ - أخفى جهازى التلفزيون والبوتاجاز المذكورين مع علمه بكونهما متحصلين من جريمة سرقة . التهمة الثانية ( الطاعنة ) : ١ - اشتركت مع المتهم الأول بطريقى التحريض والاتفاق لارتكاب جريمة الاختلاس موضوع التهمة الأولى ، بأن حرضته واتفقت معه على اخلاس محضر الضبط سالف الذكر والمسلم اليه بسبب وظيفته موضوع التهمة الأولى فوكت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق ٢ - قدمت عطية لموظف عمومى ، للاخلال بواجبات وظيفته ، بأن قدمت للمتهم الأول بصفته الوظيفية سالفة الذكر جهازى التلفزيون والبوتاجاز والمبلغ التقدي السالف الاشارة اليهم ، على سبيل الرشوة ، مقابل اختلاسه واتلافه لمحضر ضبط الواقعة آنف البيان وطلبت الى مستشار الاحالة احالتها

الى محكمة الجنايات لمماقتبهما طبقا للقيّد والوصف الواردين بأمر  
الاحالة . فقرر ذلك ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمواد  
١/٤٠ و ٢ و ٤١ و ٤٤ مكرراً و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٧ مكرر و ١١٠ و ١١١  
و ١١٢ و ١١٩ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة الطاعنة بالسجن لمدة ثلاث  
سنوات وتغريمها ألفى جنيه ومصادرة المضبوطات موضوع الرشوة . فطعن  
الامناذ . . . . المحامي عن الاستاذ . . المحامي عن المحكوم عليها في هذا الحكم  
بطريق النقض .

## المحكمة

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنة بجريمتي  
تقديم رشوة الى موظف عمومي والاشتراك مع هذا الموظف في اختلاس أوراق  
مسلمه اليه بسبب وظيفته قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطاعنة  
اعترفت بتقديم الرشوة مما كان يتعين معه اعفاؤها من العقوبة المقررة لها ، كما  
أنها لم تحرض الموظف أو تتفق معه على ارتكاب جريمة الاختلاس وإنما  
كافأته عليها بعد وقوعها فلا تعد شريكة فيها ، وذلك مما يعيب الحكم ويجب  
نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما حصله أن الطاعنة  
كانت قد اتهمت بارتكاب جريمة سرقة حرر عنها المحضر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦  
أحوال قسم الأهرام وسلم الى المتهم الأول بصفته أمين التحقيقات بالقسم  
فحرضته الطاعنة على اختلاس هذا المحضر وتمزيقه واتفقت معه على أن تعطيه  
مقابل ذلك مبلغا من النقود وبعض المتقولات المسروقة فسلم منها المتهم الأول  
هذه الأشياء ونفذ ما اتفقا عليه من اختلاس المحضر وتمزيقه . وساق الحكم

على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الضابطين . . . و . . . ومن اعتراف الطاعة في التحقيقات . لما كان ذلك ، وكان يشترط في الاعتراف الذي يؤدي الى اعتفاء الراشي أو الوسيط من العقوبة وفقا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات أن يكون صادقا كاملا يغطي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبها الراشي أو الوسيط دون نقض أو تحريف وأن يكون حاصلا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته ، فاذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يترتب الأعفاء ، واذا كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعة عدلت عن اعترافها في التحقيقات وانكرت ما اسند اليها من تقديمها الرشوة الى المتهم الاول فان ما تنهه بشأن عدم اعتفائها من العقوبة المقررة لهذه الجريمة يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها مائنا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الشاهد الثاني وأقوال الطاعة في التحقيقات في قوله : وشهد الملازم أول . . . الضابط بشرطة البحث الجنائي بأن تحرياته دلت على ان المتهم الثانية . . . ( الطاعة ) اتفقت مع المتهم الأول أمين الشرطة . . . أمين التحقيقات بقسم الأهرام على اخفاء المضمر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ قسم الأهرام المحرر ضدها والمتضمن اتهام مطلقا لها بسرقة منقولاته وذلك نظير رشوة تدفعها له ، وقد اعترفت له المتهم الثانية بمنحها للمتهم الأول جهازى تليفزيون وبوتاجاز للانارة من المسروقات مقابل قيامه بتمزيق المضمر المذكور ، وأنه قام بتفتيش مسكن المتهم الأول أمين الشرطة باذن من النيابة العامة فمثر فيه على جهازى التليفزيون والبوتاجاز وهما من المنقولات المبلغ بسرقتها في المضمر المختلس . وقد اعترفت المتهم الثانية . . . بأنها تقابلت مع المتهم الاول الذي عرض عليها المضمر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ أحوال قسم الأهرام وبعد ان تحققت من أن التوقيع الوارد



بهذا المحضر هو توقيع زوجها السابق الذي اتهمها في هذا المحضر  
بالسرقة قام المتهم الأول امامها بتمزيق المحضر المذكور وحصل منها على  
جهاز التليفزيون وعلى مبلغ تقدي لاصلاح عطب بهذا الجهاز كما منحه موقد  
يوتاجاز على سبيل الهدية .. وكان ما حصله الحكم من أقوال الشاهد الثاني وأقوال  
الطاعنة في التحقيقات على النحو المتقدم بيانه - وهو ما لا تنازع الطاعنة في أنه  
يرتد الى أصل ثابت في الأوراق - سائغا في التدليل على ما خلص اليه الحكم  
من أن الطاعنة اشتركت مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة الاختلاس وأن  
هذه الجريمة كانت ثمرة لذلك الاشتراك فان ما تثيره الطاعنة في هذا  
النسأن لا يبدو أن يكون منازعة في سلامه ما استخلصه المحكمة من واقع  
اوراق الدعوى وهو ما لا يجوز اتارته أمام محكمة التقض . لما كان ما  
تقدم فان الطعن برمته يكون غير اساس متعينا رفضه موضوعا ..

## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برياسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد رفيق البسطويسى ومحمود سامى البارودى .

(١٧٨)

### الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥١ القضائية

حكم « بطلانه » • قضاء « صلاحيتهم » • نقض « اسباب الطعن » • ما  
يقبل منها » •

قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى • وجوب امتناعه عن نظرها  
تلقائيا • والا كان حكمه باطلا • المادة ٢٤٧ اجراءات • اساس ذلك ؟ •

عدم صلاحية القاضى لنظر دعوى سبق أن طعن بالاستئناف فى الحكم  
الابتدائى الصادر فيها بصفته وكيلًا للنائب العام •

حددت المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الأحوال التى يستع فيها  
على القاضى أن يشترك فى نظر الدعوى وفى الحكم فيها ، لما بينها وبين  
وظيفة القضاء من تعارض ، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام  
بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى فيتعين على القاضى فى هذه الأحوال أن  
يستمع من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده ،  
والواقع قضاؤه باطلا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور  
عليه الفصل ، واساس وجوب الامتناع هو أن قيام القاضى بعمل يجعل  
له رأيا فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن  
موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم فى حيدة وتجرد • لما كان ذلك  
وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا

لوجه الطعن ، أن عضو اليسار بالهيئة التي أصدرت الحكم انطعون فيه كان وكيل النائب العام الذي طعن بالاستئناف في الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم انطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون قد وقع باطلا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : الأول سمح بلعب القمار بمتناه والباقيين لعبوا القمار بالمفهي وطلبت معاقبتهم بالسواد ١ ، ١٩ ، ٣٤ ، ٣٦ / ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل . ومحكمة جناح قسم العرب الجزئية قضت غيابيا للثالث وحضوريا للباقيين ببراءة المتهمين . فاستأنفت النيابة العامة . ومحكمة بور سعيد الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا للثالث وحضوريا للباقيين بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

ومن حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم انطعون فيه انه قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر ببراءة المطعون ضدهم من تهمة لعب القمار بمحل عام والسماح بلعب القمار فيه ، قد شبهه البطلان ، ذلك بأن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته هو الذي طعن في الحكم الابتدائي حين كان وكيلًا للنائب العام ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التي يمتنع فيها على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى وفي الحكم



فيها ، لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام بوظيفة النيابة العامة في الدعوى فيتمتع على القاضي في هذه الأحوال أن يتمتع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده ، والا وقع قضاؤه باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل فيها ، وأساس وجوب الامتناع هو أن قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم في حيد ، وتجرد لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن عضو اليسار بالهيئة التي أصدرت الحكم المظنون فيه كان وكيل النائب العام الذي طعن بالاستئناف في الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المظنون فيه ، فإن هذا الحكم يكون قد وقع باطلا متعينا نقضه والاعادة •

## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسيطوىسى .

(١٧٩)

### الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٥٠ القضائية

تسعير جبرى • عقوبة « العقوبة التكميلية » • نقض « حالات الطعن »  
الخطأ فى تطبيق القانون •

وجوب القضاء بشهر ملخصات الأحكام التى تصدر بالادانة عن الجرائم  
التي ترتكب بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٠ • لمدة  
تعادل مدة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة • م ١٦  
من المرسوم بقانون المذكور •

مناط القضاء بشهر ملخص الحكم على واجهة محل التجارة أو المصنع ؟  
وقوع الجريمة فى غير محل • مؤداه : انتفاء موجب عضوية النشر • علة  
ذلك ؟

لما كانت المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فى شأن  
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ، تنص على أن « شهر ملخصات الأحكام  
التي تصدر بالادانة فى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم  
بقانون طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة  
محل التجارة أو المصنع ، مكتوبة بحروف كبيرة ، وذلك لمدة تعادل مدة عقوبة  
الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة ٥٠٠ » ، وهو ما  
يتأدى منه أن مناط القضاء بشهر ملخص الحكم على واجهة محل التجارة

أو المصنع أن ترتكب فيه إحدى الجرائم بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه فإن لم تقع الجريمة في محل مما ذكر ، انتهى موجبها ، ذلك بأن الأصل في العقوبات التكميلية - وشهر ملخص الحكم على واجهة محل التجارة أو المصنع منها - أنها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، وإيجاب النص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها ، والا كان توقيعها عبثا لورود القضاء بها على غير محل ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات ، أنها نخلت مما يفيد أن المَطعون ضده قد اقررت الجريمة التي داته الحكم المَطعون فيه بها في محل تجارة أو مصنع ، فإن النعى يكون على غير أساس وينبغي رفضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المَطعون ضده بأنه باع سلعة مسعرة جبريا ( برنقال ) بسعر يزيد على السعر المقرر وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ و ٢٠ من المرسوم بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل . ومحكمة ججع بورسعيد المستعجلة قضت حضوريا براءة المتهم من التهمة المسندة إليه . فاستأنفت النيابة العامة . ومحكمة بورسعيد الابتدائية ( هيئة استئناف ) قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإجماع الآراء بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريقه النقض .



## الحكمة

من حيث ان النياية العامة تنمى على الحكم المظنون فيه ، أنه دان المظنون ضده بجريمة البيع بأكثر من السعر المحدد ، قد خالف القانون • ، ذلك بأنه عاقبه بالغرامة والمصادرة ، ولم يقض بشهر ملخص الحكم على واجهة محل تجارته ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

ومن حيث ان الحكم المظنون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة البيع بأكثر من السعر المحدد التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدة واقعة الضبط ، وهى أدلة سائغة من شأنها ان تودى الى ما رتبته الحكم عليها • لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فى شأن التسمير الجبرى وتحديد الأرباح ، تنص على أن • تشهر ملخصات الأحكام التى تصدر بالادانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقا للنماذج التى تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع ، مكتوبة بحروف كبيرة ، وذلك لمدة تعادل مدة عقوبة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة • • • ، وهو ما يتأدى منه أن مناط اقتضاء شهر ملخص الحكم على واجهة محل التجارة أو المصنع أن ترتكب فيه إحدى الجرائم بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار

اليه فان لم تقع الجريمة في محل مما ذكر ، انتهى موجبها ، ذلك بأن الأصل في العقوبات التكميلية - وشهر ملخص الحكم على واجهة محل التجارة أو المصنع منها - أنها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، وإيجاب النص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها ، والا كان توقيعها عبثا لورود القضاء بها على غير محل ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات ، أنها خلت مما يفيد أن المظنون ضده قد اقترف الجريمة التي دانه الحكم المظنون فيه بها في محل تجارة أو مصنع ، فان النemy يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن •





## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين وشوان وحسين كامل حلفى  
ومحمد مندوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٨٠)

### الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥١ القضائية

١ - حكم « بياناته » « بيانات الديباجة » « بطلانه » « بطلان » محضر  
الجلسة .

اسم القاضى بيان جوهرى . وجوب اشتغال الحكم عليه . خلو الحكم  
ومحضر الجلسة منه . اثره . بطلان .»

بطلان الحكم . انبساطه حتما الى كافة أجزائه .

منى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة التى  
صدر فيها الحكم الابتدائى أنه خلا من بيان اسم القاضى ، كما خلا الحكم  
المذكور من هذا البيان ومن ثم يكون قد لحق به البطلان لأن اسم القاضى هو  
من البيانات الجوهرية التى يجب أن يشتمل عليها الحكم - أو محضر الجلسة  
الذى يكمله فى هذا الخصوص - وخلوها مما من هذا البيان يجعل الحكم  
باطلا كأنه لا وجود له . لما كان ذلك وكان من المقرر أن بطلان الحكم ينسب  
لأثره حتما الى كافة أجزائه - أسبابا ومنطوقا - وكان الحكم المطعون فيه قد

قضى بتأييد الحكم الابتدائي الباطل أخذاً بأسبابه ، فانه يكون مشوباً بدور •  
بالبطلان لاستناده الى حكم باطل •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب عمداً وبسوء القصد فى منع ورود المياه الرئيسية للاماكن المؤجرة بتعطيل خط المواسير الداخلى المغذى لمنزل المدعى مدنيا • وطلبت عقابه بالمادة ١/١ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ • وادعى ••• ( المجنى عليه ) قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جناح قصر النيل قضت غيابياً عملاً بمادة الأتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات وبالزامه ان يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت • فعارض ، وقضى فى ••• مارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه • فاستأنف • ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • فطعن الاستاذ ••• المحامى بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض • الخ ••

## الحكمة

ومن حيث ان مما يشاء الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ داته بجريمة منع ورود المياه للاماكن المؤجرة قد شابه البطلان ، ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم

الابتدائي - أخذا بأسبابه - برغم ما لحق به من بطلان لخلوه من بيان اسم  
القاضي الذي أصدره ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة  
التي صدر فيها الحكم الابتدائي أنه خلا من بيان اسم القاضي ، كما خلا الحكم  
المتذكور من هذا البيان ومن ثم يكون قد لحق به البطلان لأن اسم القاضي هو  
من البيانات الجوهرية التي يجب أن يشتمل عليها الحكم - أو محضر الجلسة  
الذي يكمله في هذا الخصوص - وخلوها مما من هذا البيان يجعل الحكم  
باطلا كأنه لا وجود له . لما كان ذلك وكان من المقرر أن بطلان الحكم  
ينبسط أثره حتما الى كافة أجزائه - أسبابا ومنطوقا ، وكان الحكم المطعون  
فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الباطل أخذا بأسبابه ، فانه يكون مشوبا  
بدوره بالبطلان لاستاده الى حكم باطل بما يستوجب نقضه والاعادة وذلك  
بغير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن ، مع الزام المطعون ضده المصاريف  
المدينة .





## جلعة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض  
جواد ومصطفى طاهر .

(١٨١)

### الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ١ هـ القضائية

- مواد مخدرة • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه » • تسبیب معيب » •
- نقض • « أسباب الطعن » ، ما يقبل منها •
- وجوب اقامة الحكم على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها •
- استناد الحكم على ما ليس له أصل في الأوراق • يعيبه • مثال •
- شرط القضاء بالبراءة : أن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت  
الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة •

حيث أن الحكم المطعون فيه برر قضاءه بالبراءة بقوله « ان التهمة المسندة الى المتهم يحوطها الشك لعدم اطمئنان المحكمة الى أقوال شاهد الاثبات وتناقضها مع ما هو ثابت بأوراق الدعوى اذ أثبت الضابط أنه في الساعة الثانية عشر والدقيقة العشرين من صباح يوم ٢ / ٥ / ١٩٧٦ استأذن السيد وكيل نيابة المخدرات في ضبط وتفتيش المتهم في حين أثبت وكيل النيابة المذكور أنه اذن للضابط بضبط وتفتيش المتهم في الساعة العاشرة والنصف من صباح ذلك اليوم أي أن الضبط والتفتيش قد وقعا بنز سند من القانون مما يتعين معه الأخذ بالدفع المبدى من الدفاع عن المتهم بجلسة المحاكمة واذا كان ذلك ولم يرد بالأوراق ما يساند الاتهام المنسوب الى المتهم سوى أقوال شاهد الأثبات الوحيد في الدعوى التي طرحتها المحكمة ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس

صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فاذا أستند الحكم الى واقعة لا أصل لها في التحقيقات فانه يكون معيا لابتائه على أساس فاسد متى كانت هذه الواقعة هي عماد الحكم . ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات أن السيد وكيل نيابة المخدرات قد أثبت بمذكرته المرفقة بالتحقيقات ما نصه : أنه في يوم ١٩٧٦/٥/٢ الساعة ١٢/٣٠ صباحا اتصل بنا تليفونيا الرائد . . . من مباحث ميناء القاهرة الجوى وتلى علينا محضر تحريات فحواء أنه علم من أحد المصادر السرية أن المتهم وصل من دمشق على طائرة مصر للطيران وأنه يتواجد بالدائرة الجمركية وقد جلب معه مواد مخدرة يخبئها في مكان حساس بجسمه ونظرا لظروف الواقعة وخشية مغادرة المذكور الدائرة الجمركية فقد طلب الاذن له تليفونيا بضبط المذكور وتفتيشه واصطحابه الى احدي المستشفيات الاميرية لتوقيع الفحص الشرجي عليه لضبط ما يحوزه أو يحزره من مواد مخدرة . وقد أذن بذلك لمرة واحدة خلال اربع وعشرين ساعة من وقت اصدار الاذن ، . ومن ثم فان ما ورد بالحكم المطعون فيه من أن اذن النيابة بالضبط والتفتيش قد صدر في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ١٩٧٦/٥/٢ يكون ولا سند له من التحقيقات بل مخالفا للثابت بها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وان كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أستند الى ما لا أصل له في التحقيقات وأستدل على بطلان القبض والتفتيش بأدلة لا تظاهر هذا الاستدلال بل تخالفه ، فانه يكون معيا بما يوجب نقضه والاحالة .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : جلب جوهر مخدرا « أفونا » الى داخل جمهورية مصر العربية قبل الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة ، وطلبت الى مستشار الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام فقرر ذلك • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند اليه والمصادرة •

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

## المحكمة

حيث ان مبنى نعى النيابة العامة على الحكم انطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة جلب مخدر قد انطوى على فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أسس قضاءه بالبراءة على أن التفتيش كان سابقا على الأذن الصادر به رغم مخالفة ذلك للثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه والاحالة •

وحيث ان الحكم المطعون فيه برر قضاءه بالبراءة بقوله « ان التهمة المسندة الى المتهم يحوطها الشك لعدم اطمئنان المحكمة الى أقوال شاهد الاتبات وتناقضها مع ما هو ثابت بأوراق الدعوى اذ أثبت الضابط أنه في الساعة الثانية عشر والدقيقة العشرين من صباح يوم ١٩٧٦/٥/٢ استأذن السيد وكيل نيابة المخدرات في ضبط وتفتيش المتهم في حين أثبت وكيل النيابة المذكور أنه اذن للضابط بضبط وتفتيش المتهم في الساعة العاشرة والنصف من صباح ذلك اليوم أى أن الضبط والتفتيش قد وقعا بغير سند من القانون مما يتعين معه الاخذ بالدفع المبدى من الدفاع عن المتهم بجلسة المحاكمة واذا كان ذلك ولم يرد بالأوراق ما يساند الاتهام المنسوب الى المتهم سوى أقوال شاهد الاتبات الوحيد في الدعوى التى طرحتها المحكمة ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم » لما كان ذلك

وكان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا أستد الحكم الى واقعة لا أصل لها في التحقيقات فانه يكون معيا لابتائه على أساس فاسد متى كانت هذه الواقعة هي عماد الحكم . ولما كان الثابت من الاطلاع على المقررات أن السيد . . . . . وكيل نيابة المخدرات قد أثبت بمذكرته المرفقة بالتحقيقات ما نصه ، أنه في يوم ١٩٧٦/٥/٢ الساعة ١٢/٣٠ صباحا اتصل بنا تليفونيا الرائد . . . . . من مباحث ميناء القاهرة الجوى وتلى علينا محضر تحريات فحواه انه علم من أحد المصادر السرية أن المتهم وصل من دمشق على طائرة مصر للطيران وأنه يتواجد بالدائرة الجمركية وقد جلب معه مواد مخدرة يخبئها في مكان حساس بجسمه ونظرا لظروف الواقعة وخشية مغادرة المذكور الدائرة الجمركية فقد طلب الأذن له تليفونيا بضبط المذكور وتفتيشه واصطحابه الى إحدى المهيتمات الاميرية لتوقيع الفحص الشرجي عليه لضبط ما يحوزه أو يحزره من مواد مخدرة . وقد أذن له بذلك مرة واحدة خلال اربع وعشرين ساعة من وقت اصدار الأذن ، ومن ثم فان ما ورد بالحكم المطعون فيه من أن اذن النيابة بالضبط والتفتيش قد صدر في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ١٩٧٦/٥/٢ يكون ولا سند له من التحقيقات بل مخالفا للثابت بها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وان كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أستد الى ما لا أصل له في التحقيقات واستدل على بطلان القبض والتفتيش بأدلة لا تظاهر هذا الاستدلال تخالفه ، فانه يكون معيا بما يوجب نقضه والاتحالة .

## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨١

بقيادة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض  
جادو ومصطفى طاهر .

(١٨٢)

### الطعن رقم ٤٨ لسنة ١ هـ القضائية

١ - وصف التهمة « تعديله » . إجراءات « إجراءات المحاكمة » . دفاع  
« الإخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .  
تغير وصف التهمة أو تعديله ، لفت نظر الدفاع اليه ، صراحة أو ضمناً  
أو بإجرأه يتم عنه . مثال .

٢ - عقوبة . قانون « تطبيقه » .

عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرراً من القانون رقم  
٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧  
هى الحبس أو الغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه  
عن الفدان الواحد أو كسر الفدان .

٣ ، ٤ - نقض « اسباب الطعن . ما لا يقبل منها » . قصد جنائى .  
حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . جريمة « أركانها » .

نعى الطاعن على الحكم بشأن جريمة الاتلاف التى لم تدنه المحكمة  
بها - بعد أن عدلت وصف التهمة الى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص .  
لا يقبل .

القصد الجنائى فى جريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص .  
ماهينه ؟ . عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً . كفاية أن يكون مستفاداً  
من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

عدم لزوم أن يترتب على الفعل المكون لهذه الجريمة ضرر مالى يقدر بقيمة  
معينة .



١ - من المقرر أن القانون لا يتطلب اتباع شكل خاص لتبليغ المتهم الى تغيير الوصف أو تعديل التهمة ، وكل ما يشترطه هو تبليغه الى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لهذا الغرض سواء أكان هذا التبليغ صريحا أو ضمنيا أو باتخاذ اجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله اليه . واذ كان اثبات بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة لفتت نظر الدفاع الى تعديل التهمة من ائتلاف عمد الى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص فتكون المحكمة قد قامت باتباع أمر القانون في المادة ٣٠٨/٣ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم ينحسر عن الحكم دعوى الاخلال بحق الدفاع .

٢ - لما كانت عقوبة الجريمة التي دين بها الطاعن المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ هي الحبس أو الغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه عن القدان الواحد أو كسر القدان التي تتم فيها المخالفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم الطاعن مائتي جنيه في حدود العقوبة المقررة بالنص المطبق فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٣ ، ٤ - لما كان باقى ما يثيره الطاعن في طعنه ينصرف الى جريمة الائتلاف التي لم تدنه المحكمة بها بعد أن عدلت وصف التهمة المسندة اليه الى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص ، وكانت هذه الجريمة لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما أرتكب الجاني الفعل - وهو ازالة الأتربة من الارض الزراعية ونقلها بغير الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٧١ مكرراً من القانون سالف الذكر عن ارادة وعن علم ، ولا يلتزم المحكمة بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجريمة بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى - كما انه لا يلزم أن يترتب على الفعل المكون لهذه الجريمة ضرر مالى يقدر بقيمة معينة مما يضحى معه النعى على الحكم في هذا الصدد غير مقبول .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أتلف عمدا العقار المؤجر المين بالمحضر  
 اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أتلف عمدا العقار المؤجر المين بالمحضر  
 وطلبت عقابه بالمادة ٣٦١/٢ من قانون العقوبات • وأدعى المجنى عليه مدنيا  
 قبل اتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة  
 سمائوذج الجزئية قضت حضوريا • ( أولا ) في الدعوى الجنائية ببراءة المتهم •  
 ( ثانيا ) بالنسبة للدعوى المدنية برفضها • فاستأنفت النيابة العامة كما استأنف  
 المدعى بالحق المدني هذا الحكم • ومحكمة الميا الابتدائية - بهيئة استئنافية بعد  
 عدلت وصف التهمة بجعله تجريف أرض زراعية الامر المؤتم بالمادتين ٧١ مكرراً  
 و ١٠٦ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ قضت حضوريا وباجماع الآراء بقبول  
 الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم مائتي جنيه  
 والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٥ ج على سبيل التعويض  
 المؤقت •

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة  
 تجريف أرض زراعية بغير ترخيص قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وخطأ  
 في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن  
 المحكمة الاستئنافية عدلت وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع وقضى الحكم  
 بتغريم الطاعن مائتي جنيه متجاوزا الحد الأقصى لعقوبة الغرامة المقررة بالفقرة  
 الثانية من المادة ٣٦١ من قانون العقوبات وهو مائة جنيه ، هذا الى أنه لم  
 يستظهر أركان جريمة الاتلاف خاصة القصد الجنائي الذي دفع الطاعن بانتفائه  
 لديه وأقرض أن قيمة الضرر تجاوز عشرة جنيهات دون أن يبين مستنده في

فى ذلك ورغم خلو تقرير الخير من تقدير قيمة الضرر كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لا يتطلب اتباع شكل خاص لتبني المتهم الى تغير الوصف أو تعديل التهمة ، وكل ما يشترطه هو تبنيه الى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لهذا الغرض سواء أكان هذا التبني صريحا أو ضمنيا أو باتخاذ اجراء ينم عنه فى مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله اليه . واذا كان الثابت بحضور جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة لفتت نظر الدفاع الى تعديل التهمة من اتلاف عمد الى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص فتكون المحكمة قد قامت باتباع أمر القانون فى المادة ٣٠٨/٣ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم ينحصر عن الحكم دعوى الاخلال بحق الدفاع - لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يعاقب الطاعن عن جريمة الاتلاف بل دانه بجريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص ، وكانت عقوبة الجريمة التى دين بها الطاعن المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ هى الحبس أو الغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه عن القدان الواحد أو كسر القدان التى تتم فيها المخالفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم الطاعن مائتى جنيه فى حدود العقوبة المقررة بالنص المطبق فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه فى هذا الصدد غير صديد . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه ينصرف الى جريمة الاتلاف التى لم تدنه المحكمة بها بعد أن عدلت وصف التهمة المسندة اليه الى تجريف أرض



زراعية بغير ترخيص ، وكانت هذه الجريمة لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجنائي الفعل - وهو ازالة التربة من الارض الزراعية ونقلها بغير الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٧١ مكرر من القانون مسالف الذكر - عن ارادة وعن علم ولا تلتزم المحكمة بأن تتحدث استقلالا عن القصد الجنائي في هذه الجريمة بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة ائدعوى - كما انه لا يلزم أن يترتب على الفعل المكون لهذه الجريمة ضرر مالى يقدر بقيمة معينة مما يضحى معه النعى على الحكم في هذا الصدد غير مقبول ، لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض  
جادو ومصطفى طاهر .

(١٨٣)

### الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٥١ القضائية

تزوير . اثبات « بوجه عام » . جريمة . حكم « تسببه ، تسبب غير  
معيب » .

عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير .  
الأمر في هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم .  
للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات : لها أن تأخذ بالصورة  
الشمسية للورقة كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى صحتها . مثال .

لما كان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة  
تزويره اذا الامر في هذا مرجعه الى قيام الدليل على حصول التزوير وللمحكمة  
ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات طالما ان القانون الجنائي لم  
يحدد طريق اثبات معينة في دعاوى التزوير ولها ان تأخذ بالصورة الشمسية  
كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى صحتها . ولما كان الحكم قد خلاص في  
منطق سائق وتدليل مقبول الى سابقة وجود عقد الايجار المزور والى ان الطاعة  
قد استعملته مع علمها بتزويره بأن تمسكت به أمام شركة مصر الجديدة  
للاسكان والتعمير التي قدمته لها ، وكانت الطاعة لا تمارى في أن ما أورده  
الحكم من أدلة لها معينا الصحيح من الاوراق ، فان ما ثبته لا يبدو أن يكون  
جيدا موضوعيا حول تقدير محكمة الموضوع للدلة القائمة في الدعوى مما

لا يجوز اتارته امام محكمة النقض وبالتالي تنحسر عن الحكم قالة الفساد في الاستدلال ويضحى الطعن برمته على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها - أولا : - ارتكبت تزويرا ماديا في محرر عرفى • عقد ايجار الاملاك المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٧١ بان اصطنعت ذلك العقد وضمته كذبا بيانات مزورة بانها مستأجرة الشقة رقم ٣ من العقار رقم ٨ بشارع السعادة المملوك لـ ..... ومهرته بتوقيع مزور للمالكة • ثانيا : استعملت المحرر المزور سالف الذكر فيما زور من اجله بان قدمته الى شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير وهى عالة بتزويره لتركيب عداد كهربائى لها • وطلبت عقابها بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات • وادعت ••• مدنيا قبل المتهمة بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهمة شهرا مع السفل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ وبالزامها بان تدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت • فاستأنفت المحكوم عليها ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف فطلعت المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

## المحكمة

حيث ان الطاعنة تنمى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانها بجريمة استعمال محرر مزور قد شابه فساد فى الاستدلال ، ذلك بان الحكم عول فى قضائه بالادانة على صورة فوتوغرافية لعقد الايجار المدعى بتزويره حين



انها لا تصلح بذاتها دليلا في الاثبات ، هذا فضلا عن ان الشركة التي قدمت تلك الصورة افادت ان الطاعة قدمت اليها أوراقا رسمية وليس هذا شأن العقد الذي قدمته مما يشكك فيما افادت به مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعة بها وأورد على ثبوتها في حقها ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى مارتبه عليها - لما كان ذلك ، وكان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة تزويره اذ الامر في هذا مرجعه الى قيام الدليل على حصول التزوير والمحكمة ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات طالما ان القانون الجنائي لم يحدد طريق اثبات معينة في دعاوى التزوير ولها ان تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى اذا ما اطمانت الى صحتها . ولما كان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول الى سابقة وجود عقد الايجار المزور والى ان الطاعة قد استعملته مع علمها بتزويره بأن تمسكت به أمام شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير التي قدمته لها ، وكانت الطاعة لا تمارى في أن ما أورده الحكم من أدلة لها معينا الصحيح من الأوراق ، فان ما تثيره لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا حول تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة في الدعوى مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض وبالتالي تنحصر عن الحكم قالة الفساد في الاستدلال ويضحى الطعن برمته على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض  
جادو ومصطفى طاهر .

( ١٨٤ )

### الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥١ القضائية

حكم « بياناته » « تسببه » « تسبب معيب » • بطلان • نقض « أسباب  
الطعن » ما يقبل منها •

المراد بالتسبب المعتبر في حكم المادة ٣١٠ اجراءات • افراغ الحكم في  
عبارات عامة مجهلة • بطلانه •

كفاية تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة • ما دام  
قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة •

اغفال الحكم الواقعة المنسوبة الى المطعون ضدهم وتجاهله أدلة الاتهام  
التي ساققتها النيابة على ثبوتها في حقهم وعدم بيانه حجته في اطراحها  
قصور • مثال •

لما كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية  
أن يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - على الأسباب التي بنى عليها  
والا كان باطلاً ، والمراد بالتسبب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبنى عليها  
والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق  
الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل استطاع الوقوف على مسوغات  
ما قضى به ، أما افراغ الحكم في عبارة عامة معماة أو وضعه في صورة مجهلة  
مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام

ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . كما أن من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات . واذ كان الين من الحكم المطعون فيه أنه أغفل الواقعة المنسوبة الى المطعون ضدهم فلم يبينها ، وتجاهل أدلة الاتهام التي ساقها النيابة على ثبوتها في حقهم فلم يورد أيًا منهما ويبين حجته في اطراحه ، واقتصر في تبرير قضائه ببراءتهم على مجرد القول بأن ظروف الواقعة تنبئ عن اختلاط الحابل بالنابل بما لا يطمأن معه لادانتهم ، ذلك بغير أن يوضح ماهية الظروف التي أشار إليها في تلك العبارة المرسلة على هذه الصورة المبهمة المجهلة أو يفصح عن سنده في القول بقيامها حتى يتضح وجه استدلاله بها على البراءة ، فإن كل ذلك ينبئ عن أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه بغير احاطة بظروف الدعوى وتمحيص لأدلتها مما يصم الحكم بعيب القصور ويكون منبئًا نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم - وآخر قضى بادانته - بانهم سرفوا الساعة المينة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوكة لـ . . . وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليه وعلى رفاقه بان قام المتهم الأول - الذي قضى بادانته - ينزعها من معصمه بينما قام الآخرون بالاعتداء عليه وعلى من خفف الى تجذته من رفاقه بآلات حادة كانوا يحملونها مما ترك بهم آثار الجروح المينة بالتقارير الطبية ، وطلبت الى مستشار الاحالة احالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم



طبقا للتقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر ذلك • ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بالنسبة لكل من المتهمين الأول والثاني والثالث وعيايا بالنسبة للرابع ( المظعون ضدهم ) بالبراءة •

فطلعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

## المحكمة

حيث ان النيابة العامة تضى على الحكم المظعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المظعون ضدهم من تهمة السرقة باكرام قد شابه قصور فى التسيب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه اكفى فى تبرير قنائه ببراءتهم بحجة مجيلة بنير أن يعرض لأدلة الثبوت التى قامت فى حقهم الدالة على اسهامهم فيما وقع من أفعال الاكرام تمكينا للسارق من الفرار بالمسروقات كما لم يظن الحكم الى اقرار المظعون ضدهم بتواجدهم على مسرح الحادث واشتراكهم فى الواقعة بزعم أنها لم تكن سوى مشاجرة ، مما يدل على أن المحكمة أصدرت حكمها بنير تمحيص عناصر الدعوى والاحاطة بظروفها ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث ان النيابة العامة اتهمت المظعون ضدهم الأربعة وخامس قضى بادانته بأنهم سرقوا ساعة المجنى عليه ••• بطريق الاكرام بان انتزعها المتهم المحكوم بادانته من معصمه بينما اعتدى المظعون ضدهم عليه هو ورفاقه الذين خفوا لنجدته بآلات حادة تمكينا للأول من اتمام السرقة • ويبين من الحكم المظعون فيه أنه بعد أن أورد محصل الواقعة بالنسبة الى المتهم المقضى بادانته وحده وأورد الأدلة على ثبوتها فى حقه استطرذ من ذلك مباشرة الى القول « وأما عن المنسوب الى كل من باقى المتهمين « المظعون ضدهم » ، فلا ترى المحكمة ازاء الظروف التى أحاطت بالواقعة أخذاً بأقواله أن اختلط الحابل بالنابل ما قد يرشح لاشتراك أى من باقى المتهمين بمسقط على وجه الجزم واليقين • • واقتصر الحكم على تلك

العبارة في بيان الواقعة المنسوبة الى المطعون ضدهم وأسباب قضائه بتبرئتهم منها مجملا فيها الأمرين معا . لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الاسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلي مفصل استطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما افراغ الحكم في عبارة عامة معماة أو وضعه في صورة مجهلة مجملة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . كما أن من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أودا خلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات . وإذا كان الين من الحكم المطعون فيه أنه أغفل الواقعة المنسوبة الى المطعون ضدهم فلم يبينها ، وتجاهل أدلة الاتهام التي ساقها النيابة على ثبوتها في حقهم فلم يورد أيامنها ويبين حجته في اطراحه ، واقتصر في تبرير قضائه ببراءتهم على مجرد القول بأن ظروف الواقعة تنبئ عن اختلاط الحابل بالنابل بما لا يطمأن معه لا دانتهم ، ذلك بغير أن يوضح ماهية الظروف التي أشار اليها في تلك العبارة المرسلة على هذه الصورة المبهمة المجهلة أو يفصح عن سنده في القول بقيامها حتى يتضح وجه استدلاله بها على البراءة ، فإن كل ذلك ينبئ عن أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه بغير احاطة بظروف الدعوى وتمحيص لأدلتها مما يصم الحكم بعيب القصور ويكون متعينا نقضه .

## جاسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برياسة السيد المستشار/الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين/حسن عثمان عمار وهاشم محمد قراءة وصفوت  
خالد مؤمن ومحمود بهى الدين .

(١٨٥)

### الطن رقم ١٢٣٥ لسنة ١٥ القضائية

١ - ايجار اماكن . خلو رجل . قانون « تفسيره » « تطبيقه » .  
حكم « تسببه » تسبب معيب » . نقض « اسباب الطعن » مايقبل منها » .  
اقتضاء المؤجر مالكا كان أم مستأجراً . مقدم ايجار أو أية مبالغ اضافية  
بسبب تحرير عقد الايجار . أو خارج نطاقه . زيادة عن التأمين والأجرة  
المنصوص عليها فى العقد . مؤتم .

صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار هما مقتضى حظر اقتضاء المبالغ  
الاضافية .

اقتضاء المستأجر بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أية مبالغ فى  
مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر . لا تأثيم . مخالفة ذلك . خطأ  
فى تاويل القانون .

٢ - دعوى مدنية « مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها » « الحكم  
فيها » . اختصاص .

شروط قبول الدعوى المدنية التابعة أمام المحاكم الجنائية ؟ .  
القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية . واجب . متى ثبت أن  
الفعل جوهر الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانوناً .

٣ - نقض « حالات الطعن » الخطأ فى تطبيق القانون ، محكمة  
النقض « سلطتها » .

متى يكون لمحكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقاً للقانون ؟ .



١ - الشارع بهما نص عليه في المادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - الذي حصلت الواقعة موضوع الدعوى الراهنة في ظله - انما يؤثم ، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ، بالإضافة الى فعل اقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم ايجار ، أن يتقاضى منه اية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يبتغى تأجيده الى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار ، وهما مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الاضافية بالذات أو بالوساطة ، ومن ثم فإن هذا الحظر بفضيات تأثيمه لا يسرى في شأن المستأجر الا اذا أقدم على التأجير من الباطن الى غيره ، فيخرج عن دائرة التأثيم المستأجر الذي يتقاضى بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أو من طالب ايجار من الغير - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - أية مبالغ في مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر ، ولا يحل عقاب مثل هذا المستأجر طبقاً لأحكام القانون السالف الذكر أو أى قانون آخر ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمعاينة الطاعن عن واقعه اقتضاء مبلغ من النقود من المطعون ضدها مقابل انتهاء العلاقة الايجارية بينه وبين مالك العين المؤجرة ( المحكوم ببراءته ) حتى تستأجرها المطعون ضدها من هذا الأخير فانه يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون ، وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة الطاعن عملاً بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً .

٢ - من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ و ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم ، واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من هذا الأصل - مبني على الارتباط بين تلك الدعوى والدعوى الجنائية ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما ، ومشروط فيه أن لا تنظر الدعوى المدنية الا بالتبعية

للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالا أمام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن انحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه قانونا كما هو الحال فى الدعوى الراهنة ، ومن ثم فانه كان يتعين على المحكمة ان تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

٣ - لما كان العيب الذى شاب الحكم المنطوق فيه متصورا على الخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم فانه يتعين طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تحكم المحكمة فى الطعن وتصحح الخطأ وتحكم به نقضى القانون .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن وآخر أمام محكمة جنح الوايلي بوصف أنهما تقاضيا منها مبلغ سبعة آلاف جنيه خلو رجل ، وطلبت عقابهما بالسنتين ١٧ ، ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ وبالزمامتهما متضامين بأن يدفع لهما تعويضا مؤقتا قدره واحد وخمسين جنيها . ومحكمة جنح الوايلي قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام أولا : رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية والمدنية وبنظرهما . ثانيا : رفض الدفع بعدم دستورية الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ . ثالثا : بحبس المتهم الأول - الطاعن - ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ مع إلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . رابعا : براءة المتهم الثانى مما نسب اليه ورفض الدعوى المدنية قبله . فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد

الحكم المستأنف • فعارض وقضى في معاضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه •

فطعنت الأستاذة ... المحامية عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

حيث ان مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه - وهو مستأجر - بجريمة تقاضى خلو رجل والزامه بتعويض مدنى قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى طبقه الحكم لا يؤثم الفعل المسند اليه وهو تقاضيه مبلغا من النقود من المدعية بالحقوق المدنية نظير انتهائه عقد الايجار الصادر له عن شقة النزاع وتركها للمالك المؤجر الذى أجراها بعد ذلك للمدعية بما لا يكون معه الحكم معيا بما يستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى بما حاصله أن الطاعن باع للمدعية بالحقوق المدنية منقولات شقة يستأجرها وتقاضى منها - بالاضافة الى ثمن تلك المنقولات - مبلغ أربعة آلاف جنيه مقابل تركه الشقة وانهاء العلاقة القائمة بشأنها بينه وبين المالك المؤجر ( المحكوم ببراءته ) الذى حرر للمدعية عقد أجر لها العين بموجبه ، وخلص الحكم الى أن الطاعن حصل من المدعية على هذا المبلغ بغير الطريق القانونى وبالمخالفة لأحكام المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مما يوقعه تحت طائلة العقاب المنصوص عليه فى المادة ٤٥ من هذا القانون • لم كان ذلك وكان الشارع بما نص عليه فى المادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين



والمستأجرين - الذى حصلت الواقعة موضوع الدعوى الراهنة فى ظله - اتما يؤثم ، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ، بإضافة الى فعل اقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم ايجار ، أن يتقاضى منه أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة على التأمين والاجرة المنصوص عليهما فى العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذى يتنقضى تاجيره الى غيره فتقوم فى جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار ، وهما مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الاضافية بالذات أو بالوساطة ، ومن ثم فإن هذا الحظر بمقتضىات تأثيمه لا يسرى فى شأن المستأجر الا اذا أقدم على التاجير من الباطن الى غيره ، فيخرج عن دائرة التثيم المستأجر الذى يتقاضى بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أو من طالب ايجار من الغير - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - أية مبالغ فى مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر ، ولا يحل عقاب مثل هذا المستأجر طبقاً لأحكام القانون السالف الذكر أو أى قانون آخر ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعن عن واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من المطعون ضدها مقابل انتهاء العلاقة الايجارية بينه وبين مالك العين المؤجرة (المحكوم ببراءته) حتى تسأجرها المطعون ضدها من هذا الأخير فانه يكون قد بنى على خطأ فى تأويل القانون ، وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة الطاعن عملاً بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً . لما كان ذلك وكان من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ و ٢٥١ من ذلك القانون أن ولاية محكمة الجبج والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم ، واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها واستثناء من هذا الأصل - مبني على الارتباط بين تلك الدعوى والدعوى الجنائية ووحدة السبب الذى تقوم عليه كل منهما ، ومشروط فيه أن لا تنظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل

محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه قانونا ، كما هو الحال في الدعوى الراهنة ، ومن ثم فانه كان يتعين على المحكمة ان تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، لما كان ذلك وكان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ في تأويل القانون وحي تطبيقه على الواقعة كما صار أثباتها في الحكم فانه يتعين طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم المحكمة في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، ويتعين اذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهم بما أسند اليه وبعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المطعون ضدها مع الزامها بمصروفاتها •

## جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين/حسن عثمان عمار وهاشم محمد قراعة وصفوت  
خالد مؤمن ومحمد نبيل رياض .

(١٨٦)

### الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ١٠ القضائية

طافيا . قصد جنائي . جريمة « اركانها » . دفاع « الاخلال بحق  
الدفاع . ما يوفره » . حكم « تسببيه . تسبب معيب » .

القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا . خلا من النص  
على المسؤولية المفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل . مفاد ذلك وأثره ؟ .  
منال لدفاع جوهري .

لما كان الثابت من جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع  
بحسن نيته استنادا الى أنه اشترى الزجاجات المضبوطة بموجب فاتورة بما  
مؤداه الدفع باتقاء القصد الجنائي لديه وكان من المقرر أن المادة الثانية من  
القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا تحظر صناعة أو ملء  
أو احراز أو شراء أو بيع الطافيا ، وقد خلا هذا القانون من النص على مسؤولية  
مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل مما مفاده أنه يتعين لعقاب المالك بالتطبيق  
لأحكام هذا القانون أن تثبت مساهمته في الفعل المؤثم ، فإن ما أثاره الطاعن فيما  
تقدم به دفاعا جوهريا كان يقتضى من المحكمة أن تتصدى له وترد عليه وتورد  
الأدلة على مساهمة الطاعن في الأفعال المسندة اليه ، أما وأنهما لم تفعل وداته  
لمجرد كونه صاحب المحل الذي ضبطت به زجاجات الخمر التي تبين من تحليل



عيتها انها مشروب الطافيا ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيا بالقصور في التسبب مما يوجب نقضه والاعادة .

## الوقائع

اهتم النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : (الاول) احرز مشروبات روحية مهربة من الرسوم الجمركية (الثاني) ٠٠٠ (الثالث) ٠٠٠ وطلبت عقابهم بالمادتين ٢ ، ٣ من القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة جنح الشرف قضت غاييا للأول وحضوريا للثاني وحضوريا اعتباريا للثالث عملا بمادتي الانهام بتغريم كل منهم خمسين جنيها والغلق والمصادرة وبالزامهم بأن يدفعوا على سبيل التعويض لمأمورية الانتاج مبلغ ٢٥ ج و ١١٤ م . فعارض انتهم الأول وتضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة بور سعيد الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

حيث ان مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة احرار مشروب الطافيا لم يسدد عنه رسم الانتاج قد شابه قصور في التسبب ذلك بان الدفاع كان قد تمسك بانتفاء القصد الجنائي لديه الا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع رغم جوهريته ولم يدلل على مساهمة الطاعن في هذه الجريمة مع أن الثابت من وقائع الدعوى أن المشروب المضبوط في محله كان معبأ في زجاجات محكمة الغلق قرر أنه اشتراها بموجب فاتورة - قدمها من منهم آخر

مما كان يستحيل عليه معرفة حقيقة ذلك المشروب وينفى عنه القصد الجنائي الواجب توافره في تلك الجريمة التي دين بها، وهو ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدنوى التي دان بها الطاعن بما مفاده أن رئيس مأمورية انتاج بور سعيد بالنابة قد أثبت في محضره أنه أخذ عينة من زجاجات ثلاث لمشروب فلاح للشهية أطلق عليه اسم توسكانو وجدها بالملهى الخاص بالطاعن الا انه ثبت من تحليلها انها لمشروب الطافيا ، واذا ووجه الطاعن بذلك فقرر انه اشتراها بواسطة منهم آخر - بموجب فاتورة تقدم بها - من محل متهم ثالث أقر بصورها منه، وقد خلص الحكم الى ثبوت التهمة في حق الطاعن من ضبط الزجاجات في محله وما يان من تقرير التحليل . لما كان ذلك وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٧٩ أن المدافع عن الطاعن دفع بحسن نيته استادا الى أنه اشترى الزجاجات المضبوطة بموجب فاتورة بما مؤداه الدفع بانتفاء القصد الجنائي لديه وكان من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا تحظر صناعة أو ملكية أو احراز أو شراء أو بيع الطافيا ، وقد خلا هذا القانون من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل مما مفاده أنه يتعين لعقاب المالك بالتطبيق لأحكام هذا القانون أن تثبت مساهمته في الفعل المؤثم ، فان ما أثاره الطاعن فيما تقدم يعد دفاعا جوهريا كان يقتضى من المحكمة أن تتصدى له ورد عليه وتورد الأدلة على مساهمة الطاعن في الأفعال المسندة اليه ، أما وانها لم تفعل ودانته لمجرد كونه صاحب المحل الذى ضبطت به زجاجات الخمر الى تبين من تحليل عيتها انها مشروب الطافيا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب مما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي  
ويحيى العموري ونجاح نصار .

(١٨٧)

### الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥١ القضائية

استئناف « سقوطه » • نقض « أسباب الطعن » • ما يقبل منها •  
عقوبة « تنفيذها » •

عدم تقدم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ • للتنفيذ قبل  
الجلسة • أثره : سقوط الاستئناف المرفوع منه • المادة ٤١٢ إجراءات  
جنائية •

عدم سداد الغرامة المقضى بها ابتدائيا • لا يرتب ذلك • مخالفة هذا  
النظر • خطأ في القانون •

لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه • يسقط  
الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة  
النفاذ ، إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة • • ولما كان الحكم المطعون فيه قد  
قضى بسقوط استئناف الطاعن لعدم سداد الغرامة المقضى بها ضده ابتدائيا ،  
فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون •

## الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني دعواها بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف



أنه أخبر بأمر كاذب ضدها مع سوء القصد والاضرار بها وطلبت عقابه بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات • والزامه بأن يؤدي لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنح مصر الجديدة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بتفريم المتهم مائه جنيها والزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه • فاستأنف ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئناف ) قضت حضوريا بسقوط الاستئناف •

فطن الاستاذ ... المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق  
النقض ... الخ •

## المحكمة

حيث ان مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بسقوط استئنافه لعدم سداد الغرامة المقضى بها ابتدائيا قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لا توجب الحكم بسقوط الاستئناف الا في حالة عدم تقدم المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ للتنفيذ قبل الجلسة •

وحيث ان هذا النعي صحيح ، ذلك أن المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ ، اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » • ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط استئناف الطاعن لعدم سداد الغرامة المقضى بها ضده ابتدائيا ، فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون واجب النقض والاحالة دون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن •

## جلسة ٨ من ديسمبر ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : فوزى المملوك وراغب عبد الظاهر وعبد الرحيم  
نافع وحسن غلاب .

(١٨٨)

### الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - طعن « ما يجوز الطعن فيه » . نيابة عامة . نقض ما يجوز الطعن فيه .  
دعوى جنائية « انقضاؤها بالوفاة » .  
الحكم غيابيا - خطأ - بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم لا يضر به .  
أثر ذلك ؟ .
- جواز الطعن فيه بالنقض من النيابة العامة .
- ٢ - حكم « تسببيه . تسبیب معيب » . انقضاء الدعوى . وفاء .  
أصدار المحكمة حكمها دون تمحيص الدعوى والاحاطة بظروفها . يعيبه .  
مثال .

من حيث ان الحكم المطعون فيه وان كان قد صدر في غية المطعون ضده . . .  
الا انه وقد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم على أساس ان اسمه . . .  
فانه لا يعتبر قد اضر بالمطعون ضده حتى يصح له ان يعارض فيه ومن ثم فان  
الطعن عليه بالنقض من النيابة العامة يكون جائزا .

لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة ان المتهم في الجريمة  
قد وقع على تقارير الاستئناف في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه  
والدعوى الأخرى المنضمة اليها ، بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ كما ان  
الثابت من محاضر شرطة المرافق - المرفقة - أن أفراد الشرطة قد انتقلوا الى

محله وتقابلوا معه وسئل في بعض هذه المحاضر في الأيام ١٧/٢/١٩٧٧ و ٢٩/٨/١٩٧٧ ، ١٨/٤/١٩٧٨ - ومحلها تواريخ لاحقه للتاريخ الوارد بشهادة الوفاة المشار اليها - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة هذه التقارير وتلك المحاضر بما يشير الى اختلاف شخص المتهم المسند اليه ارتكاب الجريمة والمحكوم عليه فيها عن شخص المتوفى بما قد يفرق وجه الرأي فيما انتهت اليه المحكمة من الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية، ولم تقل كلمتها فيها ، فان ذلك ينشئ عن ان المحكمة أصدرت حكما دون تضييع الدعوى واذا حاطة بظروفها مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح بما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في أيام ١٠ أغسطس ١٩٧٧ و ١ سبتمبر ١٩٧٧ و ١٢ سبتمبر ١٩٧٧ و ١٤ أغسطس ١٩٧٧ و ٢٧ أكتوبر ١٩٧٦ و ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧ و ١٤ أغسطس ١٩٧٧ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة ادار محلا سبق غلقه . وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٢٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ . وقضت محكمة جج البلدية غايبا بتاريخ ١٩٧٨/١/٦ بتغريم المتهم عشرة جنيهات واعادة الفلق . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنائية - قضت غايبا - بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه وان كان قد صدر في غية المطعون ضده . . . . . الا انه وقد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم على أساس أن اسمه . . . . . فانه لا يعتبر قد اضر بالمطعون ضده حتى يصح له



أن يعارض فيه ومن ثم فإن الطعن عليه بالنقض من النيابة العامة يكون جائزا •  
وحيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون •

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه وقد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية ب وفاة المتهم ، فقد انطوى على فساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالاوراق ساقاة الى الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بانه استدل على وفاة المتهم المطعون ضده بشهادة وفاة غير خاصة وأقام قضاءه على ذلك • مما يعيبه ويوجب نقضه •

وحيث انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اقام قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية فى قوله • انه ب جلسة ١٩٧٩/٣/٥ مثل ٠٠٠ وقرر بمحضر الجلسة ان شقيقه المدعو ٠٠٠٠ قد توفى الى رحمة الله وقدم بطاقته العائلية التى تبين فيها • أن اسمه ٠٠٠ • والتى تؤكد صحة الاسم الوارد بشهادة الوفاة التى قدمت منه والمرفقة بالقضية والتى تفيد وفاة المتهم شقيقه ٠٠٠٠ بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٥ ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة ان المتهم فى الجريمة قد وقع على تقارير الاستئناف فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه والدعاوى الاخرى المنضمة اليها ، بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ كما ان الثابت من محاضر شرطة المرافق - المرفقة - أن أفراد الشرطة قد انتقلوا الى محله وتقابلوا معه وسئل فى بعض هذه المحاضر فى الأيام ١٧/٢/١٩٧٧ ( ٢٩/٨/١٩٧٧ ، ١٨/٤/١٩٧٨ - ومحلها تواريخ لاحقه للتاريخ الوارد بشهادة الوفاة المشار اليها - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل دلالة هذه التقارير وتلك المحاضر بما يشير الى اختلاف شخص المتهم المسند اليه ارتكاب الجريمة والمحكوم عليه فيها عن شخص المتوفى بما قد يفرق وجه الراى فيما انتهت اليه المحكمة من الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، ولم تقل كلمتها فيها ، فان ذلك ينبىء عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون تمحيص الدعوى والاحاطة بظروفها مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح بما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاحالة •

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/الدكتور أحمد رفعت خفاجي نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكل ومحمد  
عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد .

(١٨٩)

### الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ١ هـ القضائية

١ - اثبات « بوجه عام » « شهود » . محكمة الموضوع  
« سلطتها في تقدير الدليل » . مواد مخدرة . حكم « تسببه » . تسبب  
« معيب » .

حق محكمة الموضوع في اطراح أقوال الشاهد . دون بيان العلة .  
افصاحها عن سبب اطراحها . خضوعها في ذلك لرقابه محكمة النقض . مثال  
لتسبب غير سائق في اطراح أقوال شهود الاثبات .

٢ - حكم « تسببه » . تسبب معيب » .

اضطراب الحكم في بيان وقت الواقعة . مفاده : عدم استقرار عناصرها  
في ذهن المحكمة .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها  
التقدير الذي تلمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها الا انه منى  
أنفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تول على أقوال الشاهد فانه  
يلزم أن يكون ما أوردته واستدل به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير  
تصف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق وأن لمحكمة النقض في  
هذه الحالة أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة  
التي خلصت اليها وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه تبريرا لاطراح أقوال

شهود الاثبات في الدعوى غير سائق وليس من شأنه أن يؤدي الى ما رتبته الحكم عليه من الشك ذلك ان كون المظنون ضده يجلس في الطريق العام لا يمنع من احرازه المخدر والالقاء به عند رؤيته لرجال الشرطة ، كما أن رؤية أحدهم للحادث رغم عدم مشاهدة آخرين سبقوه في السير لا يؤدي الى الشك في أقواله •

٢ - اضطراب الحكم في بيان وقت حصول واقعة الدعوى فتارة يقرر انها وقعت ليلا وتارة أخرى يقول انها وقعت نهارا الأمر الذي يفصح عن ان عناصر الواقعة لم تكن مستقرة في ذهن المحكمة •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا « حشيشا » في غير الاحوال المصرح بها قانونا • وطلبت من مستشار الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقييد والوصف الواردين بتقرير الاتهام • فقرر ذلك • ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا ببراءة المتهم ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط •

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض •

## المحكمة

حيث ان النيابة العامة تبنى على الحكم المظنون فيه أنه اذ قضى ببراءة المظنون ضده من تهمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار استنادا الى التشكك في أقوال شهود الاثبات قد انطوى على فساد في الاستدلال ، ذلك بأن الاسباب التي ساقها الحكم لا طراح أقوال هؤلاء الشهود غير سائغة ولا تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها ، فجلوس المظنون ضده في الطريق العام محرزا للمخدر لا يتنافى مع العقل ولا يعنى أنه لم يلق به ، كما أنه ليس ثمة ما يحول دون



مشاهدة المقدم ..... لواقعة الالقاء أثناء ميره خلف الشاهدين الآخرين مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى حسبما أسندتها النيابة العامة الى المطعون ضده بقوله « وحيث ان النيابة ركنت في أسناد التهمة المذكورة الى المتهم الى ما شهد به المقدم ..... رئيس وحدة مكافحة المخدرات بالدقهلية والرائد ..... الضابط بمباحث قسم أول المنصورة والعريف السرى ..... فقد شهد الأول أنه أثناء مروره الليلي صحبة الشاهدين الثاني والثالث وقوة من السرية لتفقد حالة الأمن بدائرة القسم فتشاهد المتهم جالسا بشارع حوش البستان وما أن أبصرهم حتى سارع بالقاء كيس من النايلون الأبيض من يده تتبعه بنظره حتى استقر أرضا فالتقطه وبفضه تبين انه يحوى خمسة وعشرين لفافة سلوفانية بداخل كل لفافة مادة تشبه الحشيش وبتفتيش المتهم عثر بجيب الجاكت الايمن الداخلى الكبير للمتهم على كيس من القماش المسخ بفضه تبين ان بداخله ١٢٠ لفافة سلوفانية تحوى كل منها ذات المادة وبمواجهة المتهم بالمضبوطات اعترف بملكيتها جميعا وشهد الثاني والثالث بمضمون ماشهد به الشاهد الأول « واستند الحكم تبريرا لاطراح أقوال شهود الاثبات الى ما نصه « وحيث ان المحكمة لا تطمئن الى أدلة الاثبات التى قدمتها النيابة ضد المتهم لتشكك المحكمة فى حصول الواقعة على الصورة التى قال بها شهود الاثبات لما يأتى : ( أولا ) أنه من غير المعقول والمستساغ عقلا ان يجلس المتهم فى الطريق العام فى ذلك الوقت من النهار حاملا فى يده المخدرات المضبوطة ( ثانيا ) ذكر المقدم ..... فى أقواله انه شاهد المتهم وهو يلقي المخدر من يده على الارض فى حين ذكر الشرطى السرى ..... الشاهد الثانى أن المقدم ..... كان يسير خلفه هو والرائد ..... وهو ما يتعذر على المقدم ..... معه مشاهدة المتهم حال القائه ذلك المخدر ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تزن أقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذى تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب أطراحها الا انه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب

التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإنه يلزم ان يكون ما أورده واستدل به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير تصف في الاستنتاج ولا تنافي مع حكم العقل والمنطق وأن لمحكمه النقض في هذه الحالة أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لاطراح أقوال شهود الاثبات في الدعوى غير سائق وليس من شأنه أن يؤدي الى ما رتبته الحكم عليه من الشك ذلك أن كون المطعون ضده يجلس في الطريق العام لا يمنع من احرازه المخدر والالقاء به عند رؤيته لرجال الشرطة ، كما أن رؤية أحدهم للحادث رغم عدم مشاهدة آخرين سبقوه في السير لا يؤدي الى الشك في أقواله ، فضلا عن اضطراب الحكم في بيان وقت حصول واقعة الدعوى فتارة يقرر انها وقعت ليلا وتارة أخرى يقول انها وقعت نهادا الامر الذي يفصح عن ان عناصر الواقعة لم تكن مستقرة في ذهن المحكمة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد فسد استدلاله بما يصيه ويوجب نقضه والاحالة •

---

## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(١٩٠)

### الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٠ القضائية

١ - اختراع • نماذج صناعية • تسجيل • تسجيل النماذج الصناعية •  
تقليد • تقليد الاختراع • براءات الاختراع • جريمة « أركانها » • دعوى  
مدنية • خطأ • حكم • تسببه • تسبب غير معيب •

الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية • ماهيتها ؟ المادة ٣٧ قانون  
١٣٢ لسنة ١٩٤٩

ابتكارها أساس ملكيتها • أثر ذلك ؟

٢ - ملكية صناعية • جريمة « أركانها » • تقليد • تقليد الرسم  
الصناعى • بيانات تجارية • قانون « تطبيقه » •

جريمة تقليد الرسم الصناعى • المقصود بها ومناطق تحقق أركانها ؟  
اختلاف مجال تطبيق كل من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات  
الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية • والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩  
بشأن البيانات والعلامات التجارية •

استناد الحكم فى قضائه بالبراءة من تهمة تقليد نموذج صناعى الى  
اختلاف البيانات التجارية فى كل من الرسمين • خطأ فى تطبيق القانون •  
علة ذلك ؟



١ - لما كانت الرسوم والنماذج الصناعية حسبما عرفت المادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية هي ابتكارات ذات طابع فني يكسب المنتجات الصناعية جمالا وذوقا أى انها تتعلق بالفن التطيقي أو الفن الصناعى فحسب ، والملكية فيها تنشأ من ابتكارها وحده ، فالتسجيل لا ينشئ ملكيتها ولو أنه يعد قرينة قانونية على الملكية ، وعلى أن من قام بالتسجيل هو مبتكرها ، غير أن هذه القرينة قابلة لاثبات العكس ، كما أن تسجيل النموذج ليس من شأنه أن يغير من طبيعته ، فإن استناد الحكم المطعون فيه فى قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على مجرد تسجيل المطعون ضده للنموذج الصناعى المسجل من قبل باسم الطاعن - واعتبار ذلك دليلا على ملكيته له ، يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

٢ - لما كانت المادة ٤٨ من القانون آنف البيان تعاقب كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعى تم تسجيله وفقا لهذا القانون بالعقوبات المنصوص عليها فى صدر هذه المادة وكان يكفى لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعى المنصوص عليها فى هذه المادة والتي قصد بها حماية الرسوم والنماذج الصناعية أن يوجد تشابه فى الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التى قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية ، وهى التى عرفت المادة ٢٦ من هذا القانون بأنها كل إيضاح يتعلق بعدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها وبالجهة التى صنعت فيها وطريقة صنعها والعناصر الداخلة فى تركيبها واسم المنتج أو الصانع لها ووجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية والاسم أو الشكل الذى تعرف به ، وأوجب المادة ٣٧ منه أن تكون هذه البيانات مطابقة للحقيقة وذلك بقصد حماية جمهور المستهلكين من كل تضليل فى شأن حقيقة ما تعرض عليه من منتجات . لما كان ذلك وكان محل تطبيق كل من القانونين يختلف عن الآخر ولكل منهما أحكام متميزة ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بالبراءة الى اختلاف البيانات التجارية فى كل من الرسمين ، فانه يكون قد تردى

فى خطأ قانونى آخر بالخلط بين أحكام قانون الرسوم والبيانات الصناعية وبين أحكام قانون العلامات والبيانات التجارية ، مع أن الشارع أمار هذه عن تلك • لما كان ذلك وكان خطأ الحكم فى تطبيق القانون قد حجب المحكمة عن بحث عناصر تقليد النموذج الصناعى التى أقامها الطاعن على المطعون ضده ، فانه يتعين نقض الحكم •

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر ضد المطعون ضده بوصف أنه قام بتقليد موضوع النموذج الصناعى المملوك للشركة والمسجل - وقام بتعبئة اقتاجه من الشراب المسكر فى زجاجات ذات الشكل الخاص بالزجاجات محل احتكار الشركة التى تملكها • وطلبت عقابه بالمادتين ٤٨ و ٥٠ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ والزامه أن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ببراءة المتهم مما نسب اليه ورفض الدعوى المدنية • فأستأنف المدعى بالحق المدنى • ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطن المدعى بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض • الخ ••

## المحكمة

من حيث ان مما ينطأ الطاعن ( المدعى بالحقوق المدنية ) على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة تقليد نموذج صناعى مسجل ورفض الدعوى المدنية قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسييب ، ذلك بأنه أسس قضاءه ذاك على أن المطعون ضده سجل نموذجا

صناعيا باسمه كما سجل علامة تجارية ، وأن المستهلك العادي يعنيه جودة البضاعة ولا يعنيه الشكل الخارجى ، مع أن تسجيل النموذج الصناعى ليس دليلا على الملكية بل هو قرينة عليها تقبل اثبات العكس ، كما أن تسجيل العلامة التجارية لا دخل له بأحكام النماذج الصناعية • مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه •

ومن حيث انه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد ان بين واقعة الدعوى أقام قضاءه بالبراءة على قوله « وحيث انه من الثابت أن المتهم قد تحصل على ترخيص النموذج الصناعى الذى يستخدمه فى تعبئة الشربات فضلا عن كون كل زجاجة مكتوب عليها ماركتها واسم المصنع المنتج بما لا يدع مجالا للمشتري أن يلبس عليه أمر التمييز بين انتاج كل مصنع اتما المستهلك يبحث عن اسم المصنع الذى يشتهر انتاجه بالجودة والامتيار ولا يبحث فى ذلك عن شكل خاص للزجاجات سواء كانت مثلثة أم مربعة أم مستديرة فالعبرة بما تحويه الزجاجة نفسها من انتاج يجعل اسم منتجها عليها ليميز المستهلك بين انتاج المصانع المختلفة فالذى تعود على انتاج شركة ( جروبى ) مثلا لا يهمه شكل الزجاجة بقدر ما يهمه اسم جروبى الملصق على الزجاجة ذاتها وهكذا فى اسماء جميع الشركات المنتجة للحلوى السائلة طالما ثبت اسمها وبياناتها كاملة على الزجاجة ومن ثم يتفق قصد غش المستهلك بالنسبة لشكل الزجاجات وتكون التهمة غير ثابتة فى حق المتهم الأمر الذى يتعين معه القضاء ببراءته عملا بنص المادة ٣٠٤/١ اجراءات جنائية ، • لما كان ذلك وكانت الرسوم والنماذج الصناعية حسبما عرفت المادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية هى ابتكارات ذات طابع فنى يكسب المنتجات الصناعية جمالا وذوقا أى انها تتعلق بالفن التطبيقى أو الفن الصناعى فحسب ، والملكية فيها تنشأ من ابتكارها وحده ، فالتسجيل لا ينشئ ملكيتها ولو أنه يعد قرينة قانونية على الملكية ، وعلى أن من قام بالتسجيل هو مبتكرها ، غير أن هذه القرينة قابلة



لأثبات العكس ، كما أن تسجيل النموذج ليس من شأنه أن يغير من طبيعته ،  
فإن استناد الحكم المطعون فيه قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على  
مجرد تسجيل المطعون ضده للنموذج الصناعي المسجل من قبل باسم الطاعن -  
واعتبار ذلك دليلاً على ملكيته له ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . لما  
كان ذلك وكانت المادة ٤٨ من القانون آنف اليان تناق كل من قلد موضوع  
رسم أو نموذج صناعي تم تسجيله وفقاً لهذا القانون بالعقوبات المنصوص عليها  
في صدر هذه المادة وكان يكفي لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي  
المنصوص عليها في هذه المادة والتي قصد بها حماية الرسوم والنماذج الصناعية  
أن يوجد تشابه في الرسم والنماذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلمة التي  
قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات  
تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية ،  
وهي التي عرفتها المادة ٢٦ من هذا القانون بأنها كل إيضاح يتعلق بمعد البضائع أو  
مقدارها أو مقاسها وبالجبهة التي صنعت فيها وطريقة صنعها والناصر الداخلة  
في تركيبها واسم المنتج أو الصانع لها ووجود براءات اختراع أو غيرها من  
حقوق الملكية الصناعية والاسم أو الشكل الذي تعرف به ، وأوجب المادة ٣٧  
منه أن تكون هذه البيانات مطابقة للحقيقة وذلك بقصد حماية جمهور المستهلكين  
من كل تضليل في شأن حقيقة ما تعرض عليه من منتجات . لما كان ذلك  
وكان محل تطبيق كل من القانونين يختلف عن الآخر ولكل منهما أحكام  
متميزة ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالبراءة الى اختلاف  
البيانات التجارية في كل من الرسمين ، فانه يكون تردى في خطأ قانوني  
آخر بالخلط بين أحكام قانون الرسوم والبيانات الصناعية وبين أحكام قانون  
العلامات والبيانات التجارية ، مع أن الشارع أمار هذه عن تلك . لما كان  
ذلك وكان خطأ الحكم في تطبيق القانون قد حجب المحكمة عن بحث عناصر تقليد  
النموذج الصناعي التي أقامها الطاعن على المطعون ضده ، فانه يتعين نقض الحكم  
والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده  
المصاريف المدنية .

## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨١

بإدارة السيد المستشار/محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد ممدوح سالم ومحمود سامى البارودى .

(١٩١)

### الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٥١ القضائية

دعوى مباشرة « تحريكها » . دعوى مدنية . دعوى جنائية . دفع  
« الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة » .

مناط إباحة تحريك الدعوى بالطريق المباشر من المدعى بالحقوق  
المدنية ؟ .

انحسار وصف الضرر من الجريمة عن المدعى بالحقوق المدنية . أثره ؟

حتى كان مناط الإباحة فى تحريك الدعوى بالطريق المباشر من  
المدعى بالحقوق المدنية أن يكون طلب التعويض عن ضرر لحقه مباشرة  
من الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن  
الضرر الذى لحق به ناشئاً عن الجريمة سقطت هذه الإباحة ، وانحسر عنه  
وصف الضرر من الجريمة وأضحت دعواه المباشرة فى شقيها الجنائي  
والمدنى غير مقبولة . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن  
المدعى بالحقوق المدنية لم يكن طرفاً فى عقد البيع محل جريمة النصب  
وأن التصرف فى العقار قد تم الى الغير مقابل مبلغ نقدي ، فإن التعويض  
المطالب به لا يكون عن ضرر نشأ مباشرة عن جريمة النصب التى أقيمت  
بها الدعوى ولا متحملاً عليها ، مما لا يضمنى على المدعى بالحقوق المدنية  
صفة الضرر من الجريمة وبالتالي تكون دعواه المدنية غير مقبولة بما يستتبع

عدم قبول الدعوى الجنائية أيضا ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بالناء بالحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعنين بوصف أنهما : تصرف الاول بالبيع في مساحة قدرها ٨ س و ١٤ ط مملوكة للمدعى المدني واخوته حالة كونه ليس مالكا وليس له حق التصرف فيها ولاته في الزمان والمكان السابقين ارتكب التاني الطرق الاحتيالية سالفة البيان مما ترتب عليه حصولهما على مبلغ ٣٠١ جنيها من المشتري المدعو . . . وذلك بسوء ية وبدون وجه حق وطلب عقابهما بالمادة ٣٣٦ عقوبات وبالزامها بأن يدفعوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين سنة مع التغل وكفالة عشرين جنيها لا يقف التنفيذ وبالزامهما بأن يدفعوا الى المدعى المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبل التعويض المؤقت . فاستأنف المتهمان - ومحكمة مسوهاج الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا (أولاً) برفض الدفع المبدى من الحاضر عن المتهمين بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفضها بالطريق المباشر من غير المجنى عليه وبقبولها . ( تانيا ) وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الاستاذ / المحامي بصفته وكلاء عن المحكوم عليها في هذا الحكم

بطريق النقض . . . الخ .



## المحكمة

ومن حيث ان مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه اذا داتهما جريمة النصب ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنهما دفعا بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أنها قد حركت قبلهما بطريق الادعاء المباشر من مالك العقار اشيع والذي لم يلحقه ضرر من الجريمة الا أن المحكمة رفضت هذا الدفع بغير حق مما يجب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية أقام الدعوى بالطريق المباشر قبل الطاعنين بوصف أن اولهما قد تصرفت بالبيع فى عقار يملكه المدعى واخوته الى الغير ، وان ثانيهما قد ساعده فى ذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المنصوص فيه قد رفض الدفع المبدى من الطاعنين بعدم قبول الدعوى الجنائية على سند من أن مالك العقار انتصرف فيه الى الغير بعد مضورا من الجريمة وبالتالي يحق له تحريكها بطريق الادعاء المباشر وفقا للمادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان مناط الاباحة فى تحريك الدعوى بالطريق المباشر من المدعى بالحقوق المدنية أن يكون طلب التعويض عن ضرر لحقه مباشرة من الفعل الخاطيء المنكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فاذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عن الجريمة سقطت هذه الاباحة ، وانحصر عنه وصف الضرر من الجريمة وأضحت دعواه المباشرة فى شقيها الجنائي والمدنى غير مقبولة . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية لم يكن طرفا فى عقد البيع محل جريمة النصب وأن التصرف فى العقار قد تم الى الغير مقابل مبلغ نقدى ، فان التعويض المطالب به لا يكون عن ضرر نشأ مباشرة عن جريمة النصب التى أقيمت بها الدعوى ولا متحملا عليها ، مما لا يضمن على المدعى بالحقوق المدنية صفة الضرر من الجريمة وبالتالي

تكون دعواه المدنية غير مقبولة بما يستتبع عدم قبول الدعوى الجنائية أيضاً ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه وتصحيحة بالناء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية ، مع الزام المطعون ضده ( المدعى بالحقوق المدنية ) المصاريف المدنية ، وذلك بغير حاجة الى بحث مسائر وجوه الطعن .

## • جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨١ •

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض  
جادو ومصطفى طاهر •

(١٩٢)

### الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ١ هـ القضائية

- قتل خطأ • ارتباط • عقوبة • « عقوبة الجرائم المرتبطة » • نقض من
- حالات الطعن • محكمة النقض « سلطتها في نظر الطعن » •
- انزال الحكم بالمطعون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة •
- المرتبطة ذات العقوبة الأشد • خطأ •
- كون العيب الذي يشاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون •
- أثر ذلك : وجوب تصحيح الخطأ والحكم وفقاً للقانون •
- عدم جواز اضرار المتهم ببناء على الطعن المرفوع منه •
- كون المتهم وحده هو المستأنف • وجوب قصر الحكم على تأييد حكم
- محكمة أول درجة •

حيث ان الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بتهمة القتل الخطأ  
وقياده سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فقضت  
محكمة أول درجة حضورياً بحبس المطعون ضده ستة أشهر مع الشغل  
وكفالة عشرين جنيهاً لوقف التنفيذ عن التهمتين مع تطبيق المادة ٣٢ / ٢  
من قانون العقوبات • واذا استأنف المطعون ضده قضت محكمة ثاني درجة  
بحكمها المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف وحبس المطعون ضده ثلاثة أشهر  
مع الشغل • لما كان ذلك ، وكانت عقوبة جريمة القتل الخطأ - وهي



الجريمة ذات العقوبة الأشد التي دين بها المظنون ضده - كص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين • ولما كان الحكم المظنون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانوناً على النحو المشار إليه فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون • وإذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها في الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يتعين معه نقض الحكم المظنون فيه وتصحيحة بتوقيع عقوبة الحبس التي لا تقل عن ستة أشهر ولما كان المظنون ضده هو المستأنف وحده وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فإنه يتعين الاتزيد مدة الحبس المقررة بها عن المدة التي قضت بها محكمة أول درجة مما يلزمه القضاء بتأييد الحكم المستأنف •

## الوقائع

أنهت النيابة العامة المظنون ضده بأنه : ١ - تسبب خطأ في موت ... وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة دون أن يتصبر مساره فاصطدم بالصندوق الخلفي بسيارته بالمجنى عليه مما أدى إلى حدوث إصابته الموصوفة بالأوراق والتي أودت بحياته • ٢ - قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٣ ، ٦٦ ، ٧٤ ، ٧٧ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ومحكمة المعادى الجزئية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لوقت التنفيذ • فأستأنف • ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً

- وفي الموضوع بتعديل الحكم المسأقف الى حبس المتهم ثلاثة شهور .
- فطعنن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

وحيث ان النيابة العامة تمنى على الحكم المظمون فيه انه اذ دان المظمون ضده بجريمة القتل الخطأ قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك يانه نزل بالمقوبة عن الحد الادنى المقرر لهذه الجريمة وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات مما يعيه ويوجب نقضه .

وحيث ان الدعوى الجنائية أقيمت على المظمون ضده بتهمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة تمرض حياة الاشخاص والاموال للخطر فنقضت محكمة أول درجة حضوريا بحبس المظمون ضده ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ عن التهمتين مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات . واذ استأنف المظمون ضده قضت محكمة تانى درجة بحكمها المظمون فيه بتعديل الحكم المسأقف وحبس المظمون ضده ثلاثة أشهر مع الشغل . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة جريمة القتل الخطأ - وهى الجريمة ذات المقوبة الاشد التى دين بها المظمون ضده - كنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات هى الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التى لا تجاوز مائتى جنيه أو احدى هاتين العقوبتين . ولما كان الحكم المظمون فيه قد نزل بالمقوبة عن الحد الادنى المقرر قانونا على النحو المار بيانه فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . واذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصوا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم فانه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن

تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس التي لا تقل عن ستة أشهر ولما كان المطعون ضده هو المستأنف وحده ، وكان من المقرر انه لا يصح ان يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فانه يتعين الا تزيد مدة الحبس المقررة بها عن المدة التي قضت بها محكمة أول درجة مما لازمه القضاء بتأييد الحكم المستأنف .

---



## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض  
يجادو ومصطفى طاهر •

(١٩٣)

### الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ١٥ القضائية

حكم « تسببيه • تسبیب معیب » • نقض « أسباب الطعن ، ما يقبل  
منها » •

كفاية تشكك المحكمة في صحة أسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى له  
بالبراءة • حد ذلك ؟ • مثال لتسبیب غیر سائغ •

حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن رئيس قسم  
الأموال العامة قام بضبط المتهم • المطعون ضده - وتفتيشه تنفيذًا لأذن صادر  
من النيابة العامة لاتهامه في جناية اختلاس ، وقد عثر بجيبه على قطعة من  
مخدر الحشيش وأخرى من مخدر الأفيون • وبعد ان استعرض الحكم أدلة  
الثبوت التي استندت اليها سلطة الاتهام المستمدة من أقوال الضابط وتقرير  
التحليل أورد ما أستند اليه تبريرا لقضائه بالبراءة ما نصه •

• وحيث ان الثابت باوراق الدعوى ان الضابط قام بتحرير المواد  
المضبوطة بخرز ختمه بختم يقرء •• دون ان يثبت في محضره احتفاظه بهذا  
الختم لحين اجراء تحليل تلك المواد ، والمحكمة ازاء هذا الوضع لا تطعن

ان الحرز قد احتفظ بكيفانه حتى تحليل محتوياته دون ان تمتد اليه يد البعث والتغير بما تضحى معه التهمة المسندة للمتهم محل شك ويكون من المتعين تبعا لذلك الحكم ببراءة المتهم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان محكمة الموضوع وان كان لها ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية ادلة الثبوت وأن ملاك الامر يرجع الى وجدان القاضى وما يطمئن اليه ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد ان المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة وان تكون الأسباب التى تستند اليها فى قضائها من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . ولما كان عدم اثبات الضابط بمحضره انه احتفظ بالختم الذى استعمله فى تحرير المضبوطات لا يؤدي بذاته الى التشكك فى ان يد البعث قد امتدت الى الحرز والمضبوطات ، واذ لم تستظهر المحكمة حقيقة الأمر فى هذا الشأن قبل ان تنتهى الى القول بالشك فى صحة استناد التهمة الى المظنون ضده فإن حكمها يكون فضلا عن تعييه بالفساد فى الاستدلال مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه : أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى جوهر مخدرا ( أفبونا وحشيشا ) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت الى مستشار الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا ببراءة المتهم مما اسند اليه والمصادرة .

فطلعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة احراز جواهر مخدرة قد شابه فساد في الاستدلال ، ذلك بانه أقام قضاءه على الشك في أدلة الثبوت لأسباب غير سائغة مؤداها ان الضابط الذي قام بتحريز المضبوطات لم يثبت بمحضره انه احتفظ بالختم الذي استعمله في التحريز لحين اجراء التحليل .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن رئيس قسم الاموال العامة قام بضبط المتهم - المطعون ضده وتفتيشه تنفيذا لاذن صادر من النيابة العامة لاتهامه في جناية اختلاس ، وقد عثر بجيبه على قطعة من مخدر الحشيش وأخرى من مخدر الافيون . وبعد ان استعرض الحكم ادلة الثبوت التي استندت اليها سلطة الاتهام المستمدة من أقوال الضابط وتقرير التحليل أورد ما استند اليه تبريرا لقضائه بالبراءة ما نصه .

وحيث ان الثابت باوراق الدعوى ان الضابط قام بتحريز المواد المضبوطة بحرز ختمه بختم يقرأ ..... دون أن يثبت في محضره احتفاظه بهذا الختم لحين اجراء تحليل تلك المواد ، والمحكمة ازاء هذا الوضع لا تلمن الى ان الحرز قد احتفظ بكيانه حتى تحليل محتوياته دون ان تمتد اليه يد العبث والتغير بما تضحى معه التهمة المسندة للمتهم محل شك ويكون من المتعين تبعا لذلك الحكم ببراءة المتهم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان محكمة الموضوع وان كان لها ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية ادلة الثبوت وأن تترك الامر يرجع الى وجدان القاضى وما يطمئن اليه ، غير أن ذلك مشروط بان يشتمل



الحكم على ما يفيد ان المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة  
الاثبات التي قام الاتهام عليها عن بصير وبهيرة وان تكون الاسباب التي تستند  
اليها في قضائها من شأنها أن تؤدي الى ما رتبها عليها . ولما كان عدم  
اثبات الضابط بمحضره انه احتفظ بالختم الذي استعمله في تحرير المضبوطات  
لا يؤدي بذاته الى التشكك في ان يد العيث قد امتدت الى الحرز والمضبوطات  
واذ لم تستظهر المحكمة حقيقة الامر في هذا الشأن قبل ان تنتهي الى القول  
بالشك في صحة اسناد التهمة الى المظنون ضده فان حكمها يكون فضلا عن  
تعييه بالفساد في الاستدلال مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه  
والاحالة .

## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض  
جادو ومصطفى طاهر .

( ١٩٤ )

### الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ١٥ القضائية

١ - قتل عمد . قصد جنائي . حكم « تسببيه . تسبیب غیر معيب »  
قصد القتل . أمر خفي . ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر  
الخارجة التي تنم عنه . استخلاص توافره . موضوعي .

٢ ، ٣ ، ٤ - قتل عمد . أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع  
الشرعي » . حكم « تسببيه . تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب الطعن ،  
ما لا يقبل منها » .

( ٢ ) تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . متى  
كان سائغا .

( ٣ ) الدفاع الشرعي عن المال لا يبيح استعمال القوة الا لرد فعل يكون  
جريمة - الجرائم الواردة حصرا بالمادة ٢٤٦ عقوبات . النزاع على تجريف  
أرض متنازع على ملكيتها . ليس من هذه الجرائم .

( ٤ ) الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي من الدفوع الموضوعية . عدم  
جواز اثارته لأول مرة أمام النقض ، ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره .

التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس لا يغني عن التمسك  
بقيام حالة الدفاع الشرعي عن المال . اساس ذلك وأثره ؟ .

٥ - أثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه . تسبیب غیر معيب » .  
محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » .  
حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى  
واطراح ما يخالفها .

٦ - اثبات « خبرة » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه » • تسبيب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها » •

تقدير القوة التدليلية لآراء الخبراء والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات من اطلاقات محكمة الموضوع • عدم التزامها بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي ، متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج •

٧ - اثبات « بوجه عام » « خبرة » • إجراءات « إجراءات التحقيق » • نقض « أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها » •

النعي على تصرف النيابة بعدم إرسال المظروف الفارغ الى الطبيب الشرعي لفحصه ، تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة • لا يصح سببا للطعن •

٨ - قتل عمد • اثبات « خبرة » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • نقض « أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها » حكم « تسببيه ، تسبيب غير معيب » •

حق محكمة الموضوع في الجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره • أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قاطع فيه ما دام قد أسس الادانة على اليقين •

١ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى أو الامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية •

٢ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معتب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتب عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وانما شرع لرد العدوان •



٣ - من المقرر أن الدفاع الشرعى عن المال وفقا للفقرة الثامنة من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات لا يسمح استعمال القوة الا لرد فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الابواب الثانى « الحريق عمدا » والثامن « السرقة والاعتصاب » والثالث عشر « التخريب والتعيب والاتلاف » والرابع عشر « انتهال حرمة ملك الغير » من الكتاب الثالث من هذا القانون - الجنايات والجناح التى تحصل لآحاد الناس - وفى المادة ٣٨٧ فقرة أولى « الدخول أو المرور بغير حق فى أرض مهيأة للزراعة أو مبدور فيها زرع أو محصول » والمادة ٨٣٩ فقرة أولى ، التسبب عمدا فى اتلاف منقول للنير « وثالثه » رعى بغير حق مواشى أو تركها ترعى فى أرض محصول أو فى بستان ، واذ كانت الواقعة كما أوردتها الحكم بين منها أن النزاع بين المجنى عليه والطاعن هو فى جوهره نزاع على تجريف الأرض المتنازع على ملكيتها ومنع المجنى عليه عمال الطاعن من رفع الأتربة منها ، ولما كان ما نسبته الطاعن الى المجنى عليه من الاعتداء على حرите وعماله فى العمل بمنهم من رفع الأتربة من الأرض دون أن ينسب اليه دخول العقار لمنع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه - لو صح أنه يكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات الواردة فى الباب الخامس عشر من هذا القانون - لا يتوافر به حق الدفاع الشرعى عن المال اذ أن ذلك ليس من بين الأفعال التى نصح المرافعة عنها قانونا باستعمال القوة فان منى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

٤ - الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة القضا الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها حالة الدفاع الشرعى عن المال أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم

يتمسك أيهما بقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال ولا يقضى فى ذلك تمسك الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لاختلاف أساس كل من الدفاعين عن الآخر فانه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومساير العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

٦ - الأصل أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدللية لتقرير الخير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات وأنها لا تلتزم باستدعاء الطيب الشرعى لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترمى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى وطالما أن استادها الى رأى الذى انتهى إليه الخير هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون فلا يجوز مجادلتها فى ذلك .

٧ - ما ينمى الطاعن على تصرف النيابة من عدم ارسال المظروف الفارغ الى الطيب الشرعى لفحصه فهو لا يمدو أن يكون تعيبا للاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم .

٨ - لا يقدح فى استدلال الحكم أن يكون الطيب الشرعى قد تذر عليه تحديد نوع أو عيار المذوف لعدم استقراره بحسم المجنى عليه وأنه أجاز حدوث إصابة المجنى عليه من مثل الطبنجة المضبوطة دون أن يقطع بذلك لما هو مقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها وهو

ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، هذا فضلا عن أن أخذ الحكم بدليل احتمالي غير فادح فيه ما دام قد أسس الادانة على اليقين •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل عمدا ••••• بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية من مسدسه المرخص له بحمله قاصدا من ذلك قتله فأصابته احداها المجرى عليه وأحدثت به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت الى مستشار الاحالة حالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام ، فقرر ذلك ، وادعى كل من ••••• و ••••• عن نفسها وبصفتهما مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ••••• الخ •

## المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يدل على توافر نية القتل في حقه تدليلا كافيا وسائغا مع أن ظروف الواقعة تنفي هذه النية لديه بدلالة اطلاقه الأعيرة النارية في الهواء للارهاب واصابة المجرى عليه بيار واحد ، هذا الى أنه أ طرح دفاعه بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس ورد عليه بما لا يصح ردا ، كما أنه لم يعرض لدفاعه اللؤس على أن المجرى عليه منع عماله من تجريفه



أرضه وهو فعل يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات وتنهض به حالة الدفاع الشرعى عن المال التى ترشح لها أسبابه مما يقتضى منه أن يعرض لهذه الحالة ويقول كلمته فيها فضلا عن ذلك فإن الحكم لم يبين علاقة السببية بين الفعل الذى قارقه الطاعن وبين اصابة المجنى عليه ووفاته ، وأخيرا فإن دفاع الطاعن قام على أن سدسه المضبوط ليس هو المستعمل فى الحادث لاختلاف خواصه بالنسبة للاطلاق واستقرار المقدوف بالجسم عن خواص السلاح المستعمل وطلب استدعاء الطبيب الشرعى لاستجلاء ذلك وليان نوع العيار النارى الذى عثر على مطروقه الفارغ فى مكان الواقعة ولم ترسله النيابة الى الطبيب الشرعى لفحصه فجاء تقريره مرجحا حصول الاصابة من السلاح المضبوط دون أن يجزم بذلك الا أن المحكمة أعرضت عن هذا الدفاع ولم تستجب الى طلبه أو ترد عليه . كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محمله أن الطاعن قام بتجريف أرض زراعية ينازعه المجنى عليه فى ملكيتها وحدثت بينهما مشادة لمنع المجنى عليه عماله عن رفع الأتربة من الأرض وانصرف الطاعن على أثرها ثم عاد حاملا سدسه المرخص وأطلق منه عدة أعيرة نارية نحو المجنى عليه أصابته احداها بالاصابة الميئة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومن التحريات وما دل عليه تقرير الصفة التشريحية وهى أدلة سائئة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحص الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتم عما يضره فى نفسه واستعلاص هذه النية موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها فى حق الطاعن بقوله : وحيث

ان نية القتل متوافرة في حق المتهم - الطاعن - من استعماله سلاح ناري (طبنجة) من شأنه احداث القتل وإطلاقه عدة أعيرة منه تجاه المجنى عليه فاصدا ازهاق روحه فأصابته احداها وأردته قتيلا واستهدفه مقتلا من المجنى عليه إذ أصابه العيار الناري في صدره وأحدث تهتكاً بقلبه ورثته اليمنى ونزيف بالتامور والتجويف الصدري على النحو الذي أفصح عنه تقرير الصفة التشريحية مدفوعاً في ذلك بالرغبة في الانتقام من المجنى عليه لمنه من رفع أثره من قطعة أرض يتنازعان على ملكيتها وحدثت مشادة بينهما انصرف على أثرها المتهم ثم عاد بعد برهة حاملاً سلاحه الناري وأطلق منه عدة أعيرة نارية تجاه المجنى عليه قاصداً من ذلك قتله وأصابته إحدى هذه الأعيرة وأردته قتيلاً . . فان هذا حسب الدليل على نية القتل حسباً هي مرفقة به في القانون وليس على المحكمة من بعد أن تناقش كل الأدلة الاستتاجية التي تمسك بها الدفاع بعد أن اطمأنت الى أدلة الثبوت التي أوردتها وينحل جدل الطاعن في توافر نية القتل الى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض الى ما أثاره الطاعن من قيام حاله الرفع الشرعي عن النفس ورد عليه في قوله . والمحكمة تلتفت عما أثاره المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه فمردود عليه بأن الثابت من أقوال شهود الاتبات وتحريات الشرطة التي اطمأنت اليها المحكمة قد أجمعت على أن المتهم حدث بينه وبين المجنى عليه مشادة وأن المتهم انصرف من مكان المشاجرة ثم عاد ومعه سلاحه الناري المرخص وأطلق منه عدة أعيرة نارية بفصد الانتقام من المجنى عليه وقتله أصابت أحداها المجنى عليه وأردته قتيلاً ، ولما كان الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء ومن ثم تكون حالة الدفاع الشرعي متفية . ولما كان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتبع عنها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتب عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاينة معتد على اعتدائه وإنما

شرع لرد العدوان ، واذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس وهو ما لا ينازع الطاعن فى صحة اسناد الحكم بشأنه - أن مشادة وقعت بين المجنى عليه والطاعن الذى انصرف من مكان المشاجرة ثم عاد وبادر المجنى عليه بإطلاق النار عليه من سلاحه فأصابه عيار نارى وحدثت به الإصابة التى أودت بحياته دون أن يدر من المجنى عليه بادره اعتداء عليه ، فإن ما قارفه الطاعن من تعدد يكون من قيل الانتقام بما تنفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون ويكون النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد غير مديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفاع الشرعى عن المال وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات لا يبيح استعمال القوة الا لرد فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الثانى « الحريق عمدا » والثامن « السرقة والاعتصاب » والثالث عشر « التخريب والتعيب والاتلاف والرابع عشر « انتهاك حرمة ملك الغير » من الكتاب الثالث من هذا القانون - المجناتيات والجنح التى تحصل لأحاد الناس - وفى المادة ٣٨٧ فقرة أولى « الدخول أو المرور بنير حق فى أرض مهيأة للزراعة أو مبدور فيها زرع أول محصول ، والمادة ٣٨٩ فقرة أولى « التسبب عمدا فى اتلاف منقول للغير » وثالثه « رعى بنير حق مواشى أو تركها ترعى فى أرض بها محصول أو فى بستان » ، واذا كانت الواقعة كما أوردها الحكم بين منها أن النزاع بين المجنى عليه والطاعن هو فى جوهره نزاع على تجريف الأرض المتنازع على ملكيتها ومنع المجنى عليه عمال الطاعن من رفع الأتربة منها ، ولما كان ما نسبته الطاعن الى المجنى عليه من الاعتداء على حرية وعماله فى العمل بمنعهم من رفع الأتربة من الأرض دون أن ينسب اليه دخول المقار لمنع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه - لو صح أنه يكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات الواردة فى الباب الخامس عشر من هذا القانون - لا يتوافر به حق الدفاع الشرعى عن المال إذ أن ذلك ليس من بين الأفعال التى تصح المدافعة عنها قانونا باستعمال القوة فإن منعى الطاعن على الحكم فى



هذا الصدد يكون في غير محله . فضلا عن ذلك فإن الأصل في الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها حالة الدفاع الشرعى عن المال أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أيهما بقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال ولا يفتى فى ذلك تمسك الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لاختلاف أساس كل من الدفاعين عن الآخر فإنه لا يقبل من الطاعن اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم أنه أثبت فى حق الطاعن أنه أطلق عيارا ناريا على المجنى عليه من مسدسه ونقل عن تقرير الصفة التشريحية إصابة المجنى عليه بجرح نارى - فتحة دخول - بمقدم الصدر وجرح نارى - فتحة خروج - بأقصى وحشيه يمين الظهر وأن أصابته نارية حيوية حديثة نشأت من عيار نارى معمر بمقذوف مفرد وأن الوفاة ناشئة من العيار النارى وما أحدثه من تهتك بالقلب والرئة اليمنى ونزيف بالتامور والتجويف الصدرى وما صاحب ذلك من صدمة عصبية ، ولما كان الواضح من مدونات الحكم فيما تقدم أنه استظهر علاقة السببية بين الفعل الذى قارفه الطاعن وبين إصابة المجنى عليه ووفاته استنادا الى جماع الدليل القولى والدليل الفنى وهو تقرير الصفة التشريحية فإنه ينحصر عنه قاله القصور فى هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها مائتا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الاوراق ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص بأسباب سائغة من جماع أدلة الثبوت التى أوردها أن

الطاعن أطلق العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه من مسدسه المرخص المضبوط ونقل عن تقرير الصفة التشريعية أن إصابة المجنى عليه نارية حيوية حديثة نشأت من عيار ناري معمر بمقنوف مفرد لا يمكن تحديد نوعه أو عياره نظرا لعدم استقراره أو جزء منه بالجثة وأنه نظرا لعدم وجود أية علامات لقرب إطلاق سواء بالجثة أو بالملايس فإن مسافة الإطلاق تجاوزت حد الإطلاق القريب وهو ما يقدر عادة بربع المتر في الأسلحة القصيرة المشحونة وقد تصل إلى بضعة أمتار وأنه يجوز حدوث الإصابة من مثل الطبنجة المضبوطة التي ثبت صلاحيتها للاستعمال . ولما كان ما أثبتته المحكمة فيما تقدم من مقارفة الطاعن فعل القتل بالسلاح المضبوط يكفي في سليم المنطق وصحيح القانون ردا على ما أثاره الطاعن من شبهات في حقيقة السلاح المستعمل في القتل فإن ما يثيره الطاعن من نفي على الحكم للقصور في الرد على دفاعه في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات وأنها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى وطالما أن استنادها إلى الرأي الذي انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون فلا يجوز مجادلتها في ذلك . كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ، وكان لا يؤثر في ذلك ما ينهأ الطاعن على تصرف النيابة من عدم إرسال المظروف الفارغ إلى الطبيب الشرعي لفحصه فهو لا يبدو أن يكون نصيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون نصيبا للطعن في الحكم ، كما أنه لا يقدح في استدلال الحكم أن يكون الطبيب الشرعي قد تنصرت عليه تحديد نوع أو عيار المقذوف لعدم استقراره بهجس المجنى عليه وأنه أجاز حدوث إصابة المجنى عليه من مثل الطبنجة المضبوطة دون أن يقطع بذلك لما هو مقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب

الشرعى فى تقديره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها  
وأكدته لديها وهو مالم يخطئ، الحكم فى تقديره • هذا فضلا عن أن أخذ الحكم  
بدليل احتمالى غير قاذح فيه ما دام قد أسس الادانة على اليقين ، واذ كانت  
المحكمة قد استخلصت من تقرير الصفة التشريعية الذى اطمأنت اليه أن اصابة  
المجنى عليه حدثت من السلاح المضبوط مع الطاعن فلا تشريب عليها اذا هي  
لم تستجب لطلب استدعاء الطيب الشرعى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها  
ولم تنوى من جانبها ضرورة اتخاذ هذا الاجراء ويكون النعى على الحكم  
المطعون فيه بالاخلاق بحق الدفاع فى غير محله • لما كان ما تقدم ، فان الطعن  
يرمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •



## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : فوزى الملوك وفوزى أسعد وعبد الرحيم نافع  
وحسن غلاب .

(١٩٥)

### الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - اصابة خطأ . حكم « بيانات حكم الادانة » .  
الحكم بالادانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .
- ٢ - اصابة خطأ . رابطة سببيه . حكم « تسببيه . تسبیب معيب » .  
نقض . « الحكم فى الطعن » .  
خلو الحكم مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذى استنبطت  
منه عقيدتها . قصور .
- ٣ - نقض . « اثر الطعن » .  
نقض الحكم بالنسبة الى المستنول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه  
بالنسبة الى المتهم لاتصال وجه الطعن به عملا بنص المادة ٤٢ من القانون ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

- ١ - المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل  
كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة بيانا واضحا تتحقق به  
أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة  
ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها  
وسلامة مأخذها ، تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على  
الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، والا كان الحكم قاصرا .

٢ - لما كان الحكم حين دان المتهم بجريمة الإصاية الخطأ ورتب على ذلك مسئولية متبوعة ( استوز عن الحقوق المدنية ) جاء حلوا مما يلشف عن وجه استشهاد المحكمة بأدليل الذى أسبغت منه عقيدتها فى الدعوى ومدى تأييده للواقعة كما آقتعت بها المحكمة ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يعمه ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية •

٣ - نقض الحكم بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم ( التايح ) - وإن لم يقرر بالظن - لاتصال وجه الظن به أعمالا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الظن أمام محكمة النقض •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده الثانى - بأنه فى يوم بدائرة الأربكية : محافظة القاهرة : ١ - تسبب خطأ فى اصابة كل من ..... المظنون ضدها الأولى ، و ..... بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى ، وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق الرئيسى أمامه فاصطدم بالمجنى عليهما سالفى الذكر • ٢ - قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ عقوبات ، وادعت المظنون ضدها الأولى قبل المتهم وهيئة النقل العام - الطاعنة - بصفتها المسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ جنيه على التعويض المؤقت والمصاريف ، ومحكمة جنح الأربكية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠ ج لوقف التنفيذ والزمته والمسئول عن الحق المدنى بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت و ٢ ج مقابل أتعاب المحاماة والمصاريف • فاستأنف المتهم

هذا الحكم كما استأنفه المسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية . هيئة استئنافية ، قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم خمسون جنيها وتأيدته فيما روا ذلك .

فطن رئيس مجلس ادارة هيئة النقل العام المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض وقدم تقريرا بأسباب الفطن . . الخ .

## المحكمة

وحيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المظنون فيه أنه اذ قضى بالزامه بالتعويض - بوصفه المسئول عن الحقوق المدنية - متضامنا مع المتهم الذى دانه بجريمة الاصابة الخطأ قد شابه القصور فى السبب ، ذلك بأنه اكفى بإيراد فحوى أقوال المتهم والمجنى عليها دون أن يبين وجه استدلاله بهذه الأقوال على توافر عناصر الجريمة التى دان المتهم بها ، ورتب عليها توافر عناصر المسؤولية المدنية مما يعيه ويوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والممول بالحكم المظنون فيه أنه بعد أن حصل أقوال كل من المتهم والمجنى عليها وما أثبتته التقرير الطبى خلص الى ادانة المتهم فى قوله : « وحيث انه يبين ما تقدم أن التهمة ثابتة قبل المتهم ومن ثم يتعين معاقبته عملا بنص مادة الاتهام ، دون أن يستعرض واقعة الدعوى ويبين وجه الاستدلال بهذه الأقوال على ثبوت الجريمة التى دان المتهم بها بعناصرها القانونية كافة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا واضحا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت



وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، والا كان الحكم قاصرا • لما كان ذلك ، وكان الحكم حين دان المتهم بجريمة الاصابة الخطأ ورتب على ذلك مسئولية متبوعة ( المسئول عن الحقوق المدنية ) جاء خلوا مما يكشف عن وجه استشهاده المحكمة بالدليل الذي استبطلت منه عقيدتها في الدعوى ومدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره انطاعن في طعنه • لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم ( التاج ) - وان لم يقرر بالظن - لاتصال وجه الظن به اعمالا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الظن أمام محكمة النقض ، مع الزام المطعون ضدها ( المدعى بالحقوق المدنية ) المصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماة وتقديرها المحكمة بمبلغ عشرين جنيها •

## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكلي  
ومحمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد .

(١٩٦)

### الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ١ هـ القضائية

- حكم « تسببيه • تسبب معيب » • بياناته « بيانات حكم الادانة » •
- نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها » • قتل خطأ • جريمة « اركانها » •
- بيانات حكم الادانة ؟ •
- مثال لتسبب معيب في جريمة قتل خطأ •

لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - ان يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعن امتدادا الى أنه قاد سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر وانه لم يتخذ الحيطة والحذر ولم يتبع القوانين واللوائح دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن اثناء قيادته للسيارة وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة تعرض

الاشخاص والأموال للخطر ، وأوجه الحيلة والحذر التي قصر الطاعن في اتخاذها ، والقوانين واللوائح التي خالفها ووجه مخالفتها ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى أصل ثابت في الأوراق كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية كما أغفل بيان اصابات المجنى عليه وكيف انها أدت الى وفاته من واقع تقرير فني باعتبار ان ذلك من الامور الفنية البحتة فان الحكم يكون معيا بالقصور .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب بخطئه في موت ....  
بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينبغي عنها الخطر فاصطدم بالمجنى عليه وأحدث اصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي مما أودى بحياته ..  
ثانيا : قاد سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص وأموالهم للخطر . وطلبت عقابه بامادة ٢٣٨/١ من قانون العقوبات ومواد القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .  
وادعى المدعون بالحقوق المدنية قبل التهم والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح بندر الجيزة قضت غاييا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين والزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .  
عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغايي المعارض فيه .. فأستأنف ، ومحكمة الجيزة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حذوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ..

فلمن الاستاذ .... المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق

النقض .



## الحكمة

وحيث ان مما ينهائى الطاعن على الحكم المظنون فيه انه اذ دانه بجريمة القتل الخطأ لم يتضمن بيانا بالواقعة تتحقق به الاركان القانونية لهذه الجريمة اذ لم يستظهر الحكم توافر الخطأ فى حقه ولم يمرض لما قام عليه دفاعه من أن الحادث وقع نتيجة خطأ المجنى عليه الذى اندفع فجأة محاولا عبور الطريق فأصطدم بالجانب الايمن للسيارة قيادته كما أغفل الحكم بيان اصابات المجنى عليه وكيف ادت الى وفاته استادا الى تقرير فنى وكذلك فان الحكم لم يورد مؤدى ادلة الثبوت التى استند اليها فى قضائه بالادانة ، وذلك مما يبيح ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله بانها " تجمل فى ان المتهم قاد سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص واموالهم للخطر فصدم المجنى عليه دون ان يتخذ تدبيرا حيطه أو حذر وعدم اتباعه للوائح والقوانين وان الخطأ الذى ارتكبه المتهم من جانبه هو الذى تسبب فى وقوع الحادث " . ثم خلص الحكم الى ادانة الطاعن فى قوله " ان التهمة ثابتة فى حقه ثبوتا كافيا مما تضمنه محضر ضبط الواقعة ومن عدم حضوره ليدفع عنه التهمة بشمة دفاع مقبول ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لمواد الاتهام " . لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة فى جريمة القتل الخطأ - حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - ان يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورباطة السية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم

المطعون فيه قد خُصص الى اداة الطاعن استنادا الى أنه قاد سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر وانه لم يتخذ الحيطة والحذر ولم يتبع القوانين واللوائح دون ان يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن اثناء قيادته للسيارة وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة تعريض الاشخاص والأموال للخطر ، وأوجه الحيطة والحذر التي فُسر الطاعن في اتخاذها ، والقوانين واللوائح التي خالفها ووجه مخالفتها ، وبورد الدليل على كل ذلك مردودا الى أصل ثابت في الاوراق كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه اثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببه كما أغفل بيان اصابته المجنى عليه وكيف انها أدت الى وفاته من واقع تقرير فني باعتباره ان ذلك من الأمور الفنية البحتة فان الحكم يكون معيا بالتقصير مما يستوجب نقضه والاحالة بنير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ..

## جاسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برياسة السيد المستشار/محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي و أحمد محمود هيكلي  
ومحمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد .

(١٩٧)

### الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ القضائية

١ - اختصاص « الاختصاص الولائي » محكمة الجنابات « اختصاصها » .  
محكمة أمن الدولة . طوارئ . قانون « تفسيره » .

المحاكم العادية . صاحبة الولاية العامة . محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا  
لقانون الطوارئ . استثنائية . احالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون  
العام اليها . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم .

ايراد الحكم في ديباجته أن الدعوى أحييت من مستشار الاحالة . رغم  
أن الثابت أنها أحييت مباشرة من النيابة العامة . خطأ مادي وزلة قلم لا تخفى

٢ - اختلاس . اثبات « بوجه عام » مستشار الاحالة .

جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . لا يشترط  
لأثباتها طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة كفاية اقتناع المحكمة بوقوع  
الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينة تقدم اليها .

٣ - قصد جنائي . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . اثبات  
« بوجه عام » اختلاس اموال اميرية .

تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة الاختلاس . غير  
لازم كفاية أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

٤ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . اثبات « بوجه  
عام » . « دفاع الاخلال عن الدفاع » . ما لا يوفره » .



حق المحكمة في الاعتراض عن الدفاع أو طلبات التحقيق غير المنتجة •  
متى وضحت الواقعة لديها • شرط بيان العلة •

٥ - حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » « بطلانه » • بطلان •  
اجراءات « التحقيق » •

النص في لائحة المخازن على تشكيل لجنة للتحقيق أو الجرد من غير  
موظفي القسم التابع له الموظف المستول • تنظيمي • عدم ترتيب البطلان على  
مخالفته •

٦ - اجراءات « اجراءات التحقيق » • اثبات « خبرة » • نقض « اسباب  
الظن • ما لا يقبل منها » •

اثارة الطاعن مباشرة لجنة الجرد أعمالها في غير حضوره وفي غياب أحد  
اعضاؤها • لا تجوز لأول مرة أمام النقض •

١ - الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٠ قبل العمل  
بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المعمول به اعتباراً من  
أول يونيو سنة ١٩٨٠ والذي نصت مادته الثالثة على اختصاص محاكم أمن  
الدولة المنشأة طبقاً لأحكامه - دون غيرها - بمنظر الجرائم المنصوص عليها في  
هذه المادة ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة قبل العمل بالقانون المشار إليه على  
أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة وإن محاكم أمن الدولة المنشأة  
طبقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ليست إلا محاكم  
استثنائية وإن ما نصت عليه المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨  
من جواز إحالة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام إلى أمن الدولة  
لم يكن يسلب المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة اختصاصها بالفصل في  
هذه الجرائم • لما كان ذلك وكان البين من مطالعة الفقرات المضمومة أن  
النيابة أمرت في ٢٨/٢/١٩٧٩ بإحالة الدعوى إلى محكمة جنابات طنطا طبقاً  
للمادة ٣٣٦ مكرراً من قانون الاجراءات الجنائية التي نصت على رفع الدعوى  
إلى محكمة الجنابات من النيابة العامة مباشرة في الجنابات الواردة في أبواب  
الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات

والجرائم المرتبطة بها ، وكان ما أورده ، الحكم في ديباجته من ان الدعوى أحيلت من مستشار الاحالة في ٢٨ / ٢ / ١٩٧٩ وهو ذات أمر الاحال الصادر من النيابة العامة - لا يبدو أن يكون خطأ ماديا وزله قلم لا تخطئ ، ولم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى اليها فان كافة ما ينصاء الطاعن بشأن الاختصاص ينظر الدعوى واجرامات احوالها يكون على غير اساس .

٢ - من المقرر انه لا يشترط لا ثبات جريمة الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم بحسب الاصل أن تفتح المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينه تقدم اليها ،

٣ - من المقرر أنه يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في الاختلاس بل يكفي أن يكون فيما أورده ، من وقائع وظروف مايدل على قيامه .

٤ - لما كان من المقرر انه وان كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا أن للمحكمة أن كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ان تعرض عن ذلك بشرط بيان علة عدم اجابة هذا الطلب ، وكان الحكم قد اطرح طلب تدب خير حسابي في الدعوى لما رأته المحكمة من أن مهمة الخير لا تعدو ان تكون تكرارا للمهمة التي سبق ان قامت بها لجنة الجرد التي أطمأنت المحكمة الى تفريرها فانه لا يكون هناك محل لما ينصاء الطاعن في هذا الشأن .

٥ - لما كان ما نصت عليه مواد لائحة المخازن من تشكيل لجنة التحقيق أو الجرد من غير موظفي القسم التابع له الموظف أو المستخدم المسئول -

وذلك في حالة فقد أو تلف اصناف من عهده - هو من قیل القواعد التنظيمية التي يدعو المشرع الى مراعاتها قدر الامكان دون ان يرتب جزاء على عدم التزامها ، فان تشكيل لجنة الجرد التي قامت بجرد عهدة الطاعن ممن يتولون الاشراف على عمله - بفرض صحته - لا يترتب عليه بطلان أعمال تلك اللجنة، ويكون لمحكمة الموضوع مطلق السلطة في تقدير القوة التدليلية لتقرير تلك اللجنة بهنائه دليلا من أدلة الدعوى تقدره التقدير الذي تراه بغير معقب عليها ومتى أخذت به فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٦ - لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يشتره في وجه الطعن من مباشرة لجنة الجرد اعمالها في غير حضوره . وفي غياب أحد اعضائها فانه لا يكون للطاعن ان يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

ابتهمت النياية العامة الطاعن : بأنه بصفته موظفا عموميا ومن الامناء على الودائع (أمين عهدة مخازن مندوين سهله) اختلس الأسمدة والمبيدات والفوارغ المينة بالتحقيقات والبالغ قيمتها ١٠٢٧ ج و ٢٦٨ م المملوكة لبنك التسمية والائتمان الزراعي بالسنترة والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته وسلمت اليه بصفته آنفه البيان . واحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الاتهام . . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٢/١، ١١٨ و ١١٨ مكرراً و ١١٩ و ١١٩ مكرراً ج من قانون العقوبات بمطابقة المتهم بالحبس سنة مع الشغل والزامه برد مبلغ ١٠٢٧ ج و ٢٦٨ م وبغرامة مساوية لهذا المبلغ وبمزله من وظيفته .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .



## المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المظنون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الاختلاس قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ذلك ان الحكم صدر من محكمة الجنايات وهي غير مختصة بنظر الدعوى اذ أن الاختصاص بنظرها منوط بمحكمة أمن الدولة العليا باعتبارها جناية أمن دولة أحيلت من النيابة العامة مباشرة خلافا لما أورده الحكم من انها احيلت من مستشار الاحالة ، كما لم يتضمن الحكم بيانا بالاشياء المختلصة ، ولم يدل على استلام الطاعن للمال محل الجريمة من واقع تقرير فني ، ولا على توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ، ورد الحكم بما لا يسوغ على ما طلبه الدفاع من ندب خير حساني في الدعوى وعول على تقرير لجنة الجرد دون أن يعرض لما اتاره الدفاع من بطلان اعمال تلك اللجنة لتسكيها - بالمخالفة لأحكام لائحة المخازن - ممن يتولون الاشراف على أعمال الطاعن ومباشرتها أعمالها في غيابه ودون دعوته للحضور أمامها فضلا عن ان ضابط الشرطة وهو عضو من اعضائها قد تغيب بعد فتح المخزن والبدء في الجرد فاستكمل الجرد في غير حضوره ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه ..

وحيث ان الحكم المظنون فيه قد صدر بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٠ قبل العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المعمول به اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٨٠ والذي نصت مادته الثالثة على اختصاص محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا لاحكامه - دون غيرها - بنظر الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة قبل العمل بالقانون المشار اليه على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة وان محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ليست الا محاكم استثنائية وأن مانعت عليه المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ من جواز احالة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام الى محاكم أمن الدولة

لم يكن يسلب المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم . لما كان ذلك وكان اليين من مطالعة المفردات المضمومة أن النيابة العامة أمرت في ٢٨ / ٢ / ١٩٧٩ بإحالة الدعوى الى محكمة جنايات طنطا طبقا للمادة ٣٣٦ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية التي نصت على رفع الدعوى الى محكمة الجنايات من النيابة العامة مباشرة فى الجنايات الواردة فى الابواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها ، وكان مأورده الحكم فى ديباجته من أن الدعوى أحيلت من مستشار الاحالة فى ٢٨ / ٢ / ١٩٧٩ وهو ذات تاريخ أمر الاحالة الصادر من النيابة العامة - لا يبدو ان يكون خطأ ماديا وزلة قلم لا تخفى ، ولم يكن له أثر فى منطق الحكم أو فى النتيجة التى انتهى إليها فان كافة ما ينهض الطاعن بشأن الاختصاص بنظر الدعوى واجراءات احالتها يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين الاشياء المختلصة فى قوله أنها « عبارة عن خمسة أكياس فوارغ للقطن » ، ٢٥ ¼ كيلو سيفين ، ٢٦ كيلو كبريت زراعى ، - ٥ كيلو كالسين ، ..... ، .. ، فإن ما يشير به الطاعن من أن الحكم لم يتضمن بيانا بالاشياء المختلصة يكون غير صحيح .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١٢٠ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة بل يكفى كما هو الحال فى سائر الجرائم بحسب الاصل ان تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينه تقدم اليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أستند فيما استند إليه فى ادانة الطاعن الى أقوال كل من ... و ... و ... وأورد فيما حصله منها أن لجنة مشكلة من هؤلاء الشهود قامت بمجرد المخازن عهدة الطاعن فتبينت وجود العجز المشار اليه بتقريرها ، وان اللجنة رجعت فى تحديد ما تسلمه الطاعن الى ما اثبت بدفتر البنك المجنى عليه والذي يعمل الطاعن امينا للعهد به ، وكانت المحكمة قد اطمأنت من ذلك الى ثبوت استلام الطاعن للاشياء المختلصة ، وكان اليين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن

الطاعن لم ينازع في استلامه لتلك الاشياء فان ما يشبه من أن الحكم لم يدل على استلامه المال محل الجريمة من واقع تقرير فني يكون على غير اساس .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في الاختلاس بل يكفي ان يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان ما يشبه الطاعن في هذا الشأن يكون غير مسديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أبداه المدافع عن الطاعن من طلب ندب خير حسابي في الدعوى واطرحه في قوله : ان المحكمة لا ترى ما يبرر هذا الطلب اذ ان لجنة مختصة سبق لها القيام بهذه المهمة والمحكمة مطمئن لها ومن ثم فانه المحكمة تطرح هذا الطلب ، وكان من المقرر انه وان كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا ان للمحكمة ان كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط بيان علة عدم اجابة هذا الطلب ، وكان الحكم قد اطرح طلب ندب خير حسابي في الدعوى لما رآته المحكمة من أن مهمة الخير لا تعدو أن تكون تكراراً للمهمة التي سبق أن قامت بها لجنة الجرد التي اطمانت المحكمة الى تقريرها فانه لا يكون هناك محل لما ينهه الطاعن في هذا الشأن ، لما كان ذلك وكان ما نصت عليه مواد لائحة المظان من تشكيل لجنة التحقيق أو الجرد من غير موظفي القسم التابع له الموظف أو المستخدم المسئول - وذلك في حالة فقد اصناف من عهده - هو من قبل القواعد التنظيمية التي يدعو المشرع الى مراعاتها قدر الامكان دون ان يترتب اجزاء على عدم التزامها ، فان تشكيل لجنة الجرد التي قامت بجرد عهدة الطاعن ممن يتولون الاشراف على عمله - بفرض صحته - لا يترتب عليه بطلان اعمال تلك اللجنة ، ويكون لمحكمة الموضوع مطلق السلطة في تقدير القوة الدليوية لتقرير تلك اللجنة بمناقبه دليلاً من أدلة الدعوى تقدره التقدير الذي نراه ينهيه مقب عليها ومتى أخذت به فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات



التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، هذا فضلا عن أن ما اتاره الطاعن في هذا الشأن لا يبدو ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان فلا على المحكمة ان هي التفتت عنه ولم ترد عليه . لما كان ذلك وكان اليين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يشير في وجه الطعن من مباشرة لجنة الجرد اعمالها في غير حضور . وفي غياب أحد اعضائها فانه لا يكون للطاعن ان يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس فيتعين رفضه موضوعا .

---

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد ممدوح سالم ومحمود سامى البارودى .

(١٩٨)

### الظعن رقم ١٤ لسنة ١٠ القضائية

١ - حكم « تحرير » والتوقيع عليه . واصداره . • بطلان • تلقى  
« اسباب الظعن ما يقبل منها » .  
تحرير الحكم على نموذج مطبوع • لا يبطله • متى استوفى اوضاعه  
الشكلية • وبياناته الجوهرية •

٢ - حكم « تحرير » •

تحرير مسودة للحكم • غير لازم • حد ذلك ؟ •

٣ - حكم « التوقيع عليه » •

توقيع جميع أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم على ورقته • غير لازم •  
كفاية توقيع رئيسها وكاتب الجلسة • المادة ٣١٢ اجراءات •

٤ - حكم « بياناته • بيانات حكم الادانة » • تسببيه • تسبيب غير  
معيب •

ايراد الحكم مادتي العقاب فى صلبه • بعد أن اشار اليهما فى ديباجته •  
كفايته لتحقيق مقصود الشارع من ايجاب الاشارة الى نص القانون الذى  
حكم بموجبه •

٥ - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • البات « شهود » •

النمى على الحكم أخذه باقوال المدعين بالحقوق المدنية • جدل موضوعى •  
لا تجوز اثارته أمام النقض •

٦ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « شهود »  
• « بوجه عام »

وزن أقوال الشهود • موضوعي •

أخذ المحكمة بشهادة الشهود • مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات التي  
ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •

حق محكمة الموضوع في تكوين اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه  
ما دام له ماخذه الصحيح من الأوراق •

٧ - إجراءات « إجراءات المحاكمة » دفاع « الاخلال بحق الدفاع »  
• « ما لا يوفره » •

عدم التزام المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة لإجراء تحقيق أو بالنظر في  
مستند لم يصرح بتقديمه •

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع  
لا يعيبه ما دام قد استوفى - بالذات أو بالإحالة - أوضاعه الشكلية وبياناته  
الجوهرية •

٢ - تحرير مسودة الحكم غير لازم ، الا في حالة وجود مانع لدى  
القاضي الجزئي من التوقيع على الحكم بعد اصداره •

٣ - القانون لم يستوجب توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم  
على ورقته ويكفى توقيع رئيسها وكاتب الجلسة طبقا لنص المادة ٣١٢ من  
قانون الاجراءات الجنائية •

٤ - متى كان الين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون  
فيه أنه بعد أن أشار في ديباجته الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة  
تطبيقها وسرد واقعة الدعوى ، واستطرد الى القول « ومن حيث انه لما كان  
من المقرر وفقا لحكم المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع



الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن اقتضاء المؤجر من المستأجر مبالغ اضافية غير القيمة الايجارية والتأمين اللذين يجيزهما المشرع سواء كان ذلك بصفة خلو رجل أو مقدم ايجار أو أتاب تحرير العقد خارج نطاق عقد الايجار يعد فعلا مؤثما خصه المشرع بالنص عليه في المادة ٢٧ من القانون ذاته ، ومن ثم فان جريمة خلو الرجل تتم بمجرد قبض مبلغ ما حظر القانون تقاضيه . . . وكانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه هي التي نصت على عقاب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ منه بالعقوبة المينة بها ، فان الحكم ، وقد أورد مؤداهما في صلبه بعد أن أشار اليهما في ديباجته ، يكون قد أفصح - بما لا يدع مجالا للشك - عن ماملة الطاعن بهما ، بما يتحقق به مراد الشارع من الاشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه .

٥ - لما كان ذلك ، وكان ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه عول على أقوال المدعين بالحقوق المدنية ، رغم كونها ظاهرة البطلان ومع وجود منازعات قضائية بينهم وبينه ، يعد جدلا موضوعيا في تقدير الدليل الذي نستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أمام محكمة النقض .

٦ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليهم من مطاعن وحام حولهم من التنبهات ، مرجعه الى محكمة الموضوع ، تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ومن حقها استمداد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه ما دام له مأخذ الصحيح في الأوراق .

٧ - المحكمة غير ملزمة بمد حيز القضية للحكم باعادتها للمرافعة لاجراء تحقيق فيها ، أو بالنظر في مستند لم تصرح بتقديمه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته مالكا تقاضى المبالغ الميينة بالأوراق خارج نطاق عقد الايجار ( خلو رجل ) وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • وادعى المدعون بالحقوق المدنية مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنح شبرا الخيمة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وأمرت بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا وبتغريمه ٨٩٠٠ جنية وبالزامه برد مبلغ ٤٤٥٠ جنية للمدعين بالحقوق المدنية وأن يؤدي لهم مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • فاستأنف • ومحكمة بنها الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطن الاستاذ / المحامى بصفته وكىلا عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض •

## المحكمة

ومن حيث ان ما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار « خلو رجل » قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وفساد فى الاستدلال - وقصور فى التسييب ، ذلك بأن المحكمة الاستئنافية لم تحرر مسودة للحكم موقعا عليها من جميع أعضائها ، وانما اكتفت بتحرير الحكم على نموذج مطبوع أوردت فيه اعتاقها أسباب حكم محكمة أول درجة واتخاذ أسبابه أسبابا لها ، ولم يوقع على هذا الحكم سوى رئيس الدائرة ، ولم يرد به اسم وكيل النيابة الذى مثلها ، كما أغفل الحكم ذكر مواد العقاب ، وعولت المحكمة على أقوال المدعين بالحقوق المدنية رغم كونها ظاهرة الكيد ورغم وجود منازعات قضائية بين الطاعن وهؤلاء المدعين ، والتفتت

عما أثاره من مخالفة أحد المستأجرين لشروط العقد ، هذا الى أنه والمدعين بالحقوق المدنية قدموا الى المحكمة الاستئنافية محضرا تضمن تنازل المدعين عن دعواهم ، الا أن المحكمة لم تمن بحث هذا الصلح ولم تشر اليه في أسباب حكمها ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن ألين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الاستئنافية وإن كان قد قرر على نموذج مطبوع الا انه استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون ، وقد اشتمل محضر الجلسة على اسم وكيل النيابة . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يعيبه ما دام قد استوفى - بالذات أو بالإحالة - أوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية ، كما أن تحرير مسودة الحكم غير لازم الا في حالة وجود مانع لدى القاضى الجزئى من التوقيع على الحكم بعد إصداره ، وكان القانون لم يستوجب توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على ورقته ويكفى توقيع رئيسها وكاتب الجلسة طبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما هي الحال في الدعوى ، وكان ألين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار في ديباجته الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وسرد واقعة الدعوى ، استطرد الى القول : ومن حيث انه لما كان من المقرر وفقا لحكم المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن اقتضاء المؤجر من المستأجر مبالغ اضافية غير القيمة الايجارية والتأمين اللذين يجيزهما المشرع سواء كان ذلك بصفة خلو رجل أو مقدم ايجار أو أنساب تحرير العقد خارج نطاق عقد الايجار يعد فعلا مؤثما خصه المشرع بالنص عليه في المادة ٧٧ من القانون ذاته ، ومن ثم فإن جريمة خلو الرجل تتم بمجرد قبض مبلغ مما حظر القانون تقاضيه . . . وكانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه هي التي نصت على عقاب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ منه بالعقوبة الميمنة بها . فان الحكم ، وقد أورد



مؤداهما في صلبه بعد أن أشار إليهما في ديباجته ، يكون قد أفصح - بما لا بدع مجالا للشك - عن معاملة الطاعن بهما ، بما يتحقق به مراد الشارع من الإشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه . لما كان ذلك ، وكان ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه عول على أقوال المدعين بالحقوق المدنية . ورغم كونها ظاهرة البطلان ومع وجود منازعات قضائية بينهم وبينه ، يعد جدلا موضوعيا في تقدير الدليل الذي تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أمام محكمة النقض ، ذلك أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليهم من مطاعن وحام حولهم من الشبهات ، مرجعه الى محكمة الموضوع ، تنزلة المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، ومن حقها استمداد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه مادام له مأخذ صحيح في الأوراق . لما كان ذلك ، وكانت محاضر الجلسات أمام المحكمة الاستئنافية قد خلت من دفاع الطاعن أن أحد المدعين بالحقوق المدنية قد خالف شروط عقد الإيجار ، فليس له - من بعد - ان ينمى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثيره امامها ، ولما كان البين من محاضر الجلسات سالفة الذكر أن آخر جلسة نظرت فيها الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية هي جلسة ١٩٧٩/١/١٥ وفيها قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ دون تصريح لاي من الطرفين بتقديم مذكرات أو مستندات وكان بين من المفردات المنضمة أن محامي الطاعن قدم طلبا لفتح باب المرافعة في ١٩٧٩/٢/١ أرفق به محضر الصلح المشار إليه بأسباب الطعن ، وكانت المحكمة غير ملزمة بعد حجز القضية للحكم بإعادتها للمرافعة لاجراء تحقيق فيها ، أو بالنظر في مستند لم تصرح بتقديمه ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ما تقدم جميعه فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين/ أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض جادو  
ومصطفى طاهر .

(١٩٩)

### الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٥١ القضائية

١ - اختصاص . نقض . « ميعاد الطعن » « حالات الطعن ، الخطأ في  
تطبيق القانون » - حكم « بطلانه » « ما يجوز الطعن فيه من الأحكام » . محكمة  
الجنايات . سرقة . « السرقة في طريق عام » .

ميعاد الطعن في الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بعدم  
اختصاصها . بدؤه من يوم صدوره . علة ذلك ؟

٢ - سرقة « السرقة في طريق عام » . جريمة « لوكانها » .

متى تتوافر جناية السرقة في طريق عام ؟

تعريف الطريق العام .

تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية . المحكمة  
منه : تأمين المواصلات .

العبارة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٥ / ١ من  
قانون العقوبات .

٣ - سرقة « في طريق عام » . اختصاص . « محكمة الجنايات » محكمة  
الجنايات « اختصاصها » « نظرها الدعوى » . نقض . « ما لا يجوز الطعن فيه  
من الأحكام » .

القضاء الغير منه للخصومة في الدعوى والنزاع لا ينبغي عليه منع السير  
فيها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . مثال .

١ - حيث ان الحكم المطلق فيه وان صدر في غيبة المظنون ضدهم من محكمة الجنايات يعدم اختصاصها بنظر الدعوى في جناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٥/١ من قانون العقوبات التي اتهموا بها الا أنه لا يعتبر أنه أضر بهم لأنه لم يدنهم بها ، ومن ثم فهو لا يطل بحضورهم أو القبض عليهم لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة في غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية . ولهذا فان ميعاد الطعن بطريق النقض يفتح من تاريخ صدوره و من ثم فان الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

٢ - لما كانت المادة ٣١٥/١ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تنص على انه « يعاقب باشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي ترتكب في الطرق العامة سواء كانت داخل المدن أو القرى أو خارجها في الاحوال الآتية : ( أولا ) اذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر وكان احدهم على الاقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ ، . ويتضح مما تقدم انه لكي تعتبر واقعة السرقات التي ترتكب في الطريق العام ، جناية يعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة ضرورة توافر الطرفين المشددين الآتين : ١ - أن تقع هذه السرقة من شخصين فأكثر . ٢ - وان يكون احدهم على الاقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ . وكان مسلما أن المقصود بالطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت ويغير قيد سواء أكانت أرضه مملوكة للحكومة ام للأفراد ، كما يعد في حكم الطريق العمومي جسر التربة المباح المرور عليه سواء أكانت هذه التربة عمومية مملوكة جسرًا للحكومة ام كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح . وان الحكمة في تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية هي تأمين المواصلات . كما ان العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة المتقدم بيانها ، ليست بمخالفة حملة لقانون الاسلحة والذخائر وانما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الاصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله الا بأنه لاستخدامه



فى هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التى تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وان لم تكن مدة له بحسب الأصل كالكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها الا اذا استظهرت المحكمة أن حملها كان لمناسبة السرقة .

٣ - لما كان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة ، أن المجنى عليها قررا بأن السرقة حدثت أثناء وجود « المجنئين » فى مقدمة الحقل (على رأس النيط ) ، ولم يرد بالتحقيق ما يقطع بحصول السرقة فى طريق عمام ، وان ما ورد بأقوال المجنى عليهما ، رداً على سؤال المحق ، من حدوث ذلك بطريق تيره اثنان ، انما المقصود منه ، كما هو واضح من اقوالهما مشاهدتهما للسيارتين أثناء فرارهما بالمسروقات ومحاولة اللحاق بهما لضبطهما ، وليس حصول السرقة على هذا الطريق . لما كان ذلك ، فان الطريق العمام فى مفهوم المادة ٣١٥ / ١ عقوبات يكون غير متوافر فى هذه الواقعة ، وتمدو مجرد جنحة تحكمها المادة ٣١٧ عقوبات وينمقد الاختصاص بالحكم فيها لمحكمة الجنح المختصة ، كما يحق لمحكمة الجنايات - وقد احيلت اليها - ان تحكم بعدم الاختصاص بنظرها واحالتها الى المحكمة الجزئية ، ما دامت قد رأت ، ويحق أن الواقعة ما هى مينة فى أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة ، تمد جنحة وذلك اعمالاً لنص المادة ٣٨٢ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون فى شئ مما ينحصر عنه دعوى الخطأ فى تطبيقه وذلك دون حاجة لبحث مدى توافر الظرف المشدد الثانى ( حمل السلاح ) بعد ان تخلف الظرف المشدد الاول . ولما كان قضاء الحكم المطعون فيه غير منه للمضومة فى موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها ، فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضدهم بأنهم : سرقوا الماشية الميية والتحقيقات والملوكة ، ، ، ، ، بالطريق العام الموصل من تيرة الى ايشان حالة كون أحدهم حاملا سلاحا ظاهرا . وطلبت الى مستشار الاحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمادة ٣١٥ / ١ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت غيابيا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة الجزئية المختصة بنظرها .

فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

حيث ان الحكم المظنون فيه وان صدر في غية المظنون ضدهم من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في جناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٥ / ١ من قانون العقوبات التي اتهموا بها الا انه لا يعتبر أنه أضر بهم لانه لم يدنهم بها ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضورهم أو القبض عليهم لان البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة في غية المتهم بجناية حسبما بين من صريح المادة ٣١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولهذا فان معاد الطعن بطريق النقض يفتح من تاريخ صدوره ، ومن ثم فان الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان النيابة العامة تنص على الحكم المظنون فيه أنه اذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى في جريمة الجناية المنصوص عليها في المادة ٣١٥ / ١ من قانون العقوبات والمستند ارتكابها الى المظنون ضدهم ، تأسيسا على ان الحادث لم يقع في طريق عام وانما وقع في حقل المجنى عليهما

كما ان حمل أحد المتهمين للسلاح لم يكن بمناسبة السرقة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وخالف الثابت في الأوراق ، اذ الين من التحقيقات ان الحادث وقع على طريق جسر البحر ، وهو طريق عام ، وان المظنون ضده الثاني استعمال السلاح ( المطواء ) بتهديده غيره به ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان النيابة العامة اسندت الى المظنون ضدهم انهم سرقوا الماشية المينة بالتحقيقات والمملوكة لـ . . . ، . . . بالطريق العام الموصل من تيره الى ايشان حالة كون احدهم حاملا سلاحا ظاهرا . وطلبت عقابهم بالمادة ١/٣١٥ عقوبات . ومحكمة جنابات طنطا قضت غيابيا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى المحكمة الجزئية المختصة بنظرها على سند من القول بأن الثابت من مطالعة أوراق الدعوى وما شهد به شهود الواقعة ان المجنئين المسروقتين كانتا مربوطتين بحقل المجنى عليهما وان المتهمين قاموا بسرقتهما من حقلها ولم يثبت ان المجنى عليهما كانتا يسيران بالطريق العام وقت السرقة . ولما كان المشرع حينما نص في المادة ١/٣١٥ عقوبات على العقاب على السرقة التي ترتكب في الطرق العمومية قصد حماية المارة والمسافرين بهذه الطرق والضرب على ايدي المجرمين حفاظا على الامن العام ومن ثم فازاء تخلف هذا الشرط فان المادة ١/٣١٥ عقوبات تكون غير منطبقة في هذه الحالة .

وحيث أنه وان كان احد المتهمين يحمل سلاحا وقت الحادث ، الا انه لم يثبت انه استعمله اثناء ارتكابه ضد المجنى عليهما وشقيقتهما تسهلا لارتكاب السرقة .

وحيث ان الواقعة كما هي ثابتة من الاوراق لا تمدو أن تكون جريمة سرقة يحكمها نص المادة ٣١٧ عقوبات ومن ثم تعتبر جنحة ، وان هذه المحكمة لا تختص بالفصل في هذه الواقعة باعتبارها جنحة وان الاختصاص بنقد لمحكمة الجنح المختصة وتقضى المحكمة به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١/١٣٥ من قانون العقوبات المعدلة



بالتقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تنص على انه . « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي ترتكب في الطرق العامة سواء كانت داخل المدن أو القرى أو خارجها في الاحوال الآتية : ( أولا ) اذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر وكان احدهم على الاقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ ، . ويتضح مما تقدم انه لكي تعتبر واقعة السرقات التي ترتكب في الطريق العام ، جنائية يعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة ضرورة توافر الطرفين المشددين الآتين : ١ - ان تقع هذه السرقة من شخصين فأكثر . ٢ - وان يكون احدهم على الاقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ . وكان مسلما أن المقصود بالطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قيد سواء أكانت أرضه مملوكة للحكومة ام للأفراد ، كما بعد في حكم الطريق العمومي جسر التربة المباح المرور عليه سواء أكانت هذه التربة عمومية مملوكة جسرما للحكومة ام كانت خصوصية ولكن ائور عليها مباح . وان الحكمة في تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية هي تأمين المواصلات . كما ان العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة المتقدم بيانها ، ليست بمخالفة حملة لقانون الاسلحة والذخائر وانما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الاصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله الا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الادوات التي تعتبر عرضا من الاسلحة لكونها تحدث الفتك وان لم تكن معدة له بحسب الاصل كالسكين أو المطواء فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها الا اذا استظهرت المحكمة أن حملها كان لمناسبة السرقة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة ، ان المجنى عليهما قررا بأن السرقة حدثت اثناء وجود « العجلتين » في مقدمة الحفل ( على رأس الغيط ) ، ولم يرد بالتحقيق ما يقطع بحصول السرقة في طريق عام ، وان ما ورد بأقوال المجنى عليهما ، ردا على سؤال المحقق ، من حدوث ذلك بطريق تيره ابشان ، وانما المقصود منه ، كما هو واضح من اقوالهما مشاهدتهما للسيارتين اثناء فرارهما بالمسروقات ومحاولة اللحاق بهما لضبطهما ، وليس حصول السرقة على هذا الطريق . لما كان ذلك ،

فإن الطريق العام في مفهوم المادة ١/٣١٥ عقوبات يكون غير متوافر في هذه الواقعة ، وتندو مجرد جنحة تحكمتها المادة ٣١٧ عقوبات وينتقد الاختصاص بالحكم فيها لمحكمة الجنح المختصة ، كما يحق لمحكمة الجنايات - وقد احيلت اليها - ان تحكم بعدم الاختصاص بنظرها واحالتها الى المحكمة الجزئية ، ما دامت قد رأت وبحق أن الواقعة كما هي مينة في أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة وذلك اعمالا لنص المادة ١/٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فإن الحكم المظنون فيه لا يكون قد خالف القانون في شيء مما ينحسر عنه دعوى الخطأ في تطبيقه وذلك دون حاجة لبحث مدى توافر الظرف المشدد الثاني ( حمل السلاح ) بعد ان تخلف الظرف المشدد الأول . ولما كان قضاء الحكم المظنون فيه غير منه للمخصوصة في موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها ، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن المقدم من النيابة العامة في الحكم المظنون فيه عملا بنص المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢.

## جلعة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين/ أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض جادو  
ومصطفى طاهر .

(٢٠٠)

### الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥١ التقضائية

١ - تزوير • شيك بدون رصيد • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ،  
« ما لا يوفره » • حكم « تسببيه ، تسبیب غیر معيب » • نقض « اسباب  
الطعن ، ما لا يقبل منها » • دفعوع « الدفع باستحقاق قيمة الشيك » •  
اشتراك • نصب •

الدفع بأن الطاعن مفوض من المجنى عليه في صرف قيمة الشيك وأنه  
المستحق لقيمه ، من الدفعوع الموضوعية • وجوب التمسك بها أمام محكمة  
الموضوع ، اثارها امام النقض • لأول مرة لا تقبل •

٢ - تزوير • اشتراك • مسئولية جنائية • نصب • نقض « اسباب  
الطعن ، ما لا يقبل منها » • حكم « تسببيه ، تسبیب غیر معيب » •  
سداد الطاعن قيمة الشيك • لا اثر له على قيام جريمة الاشتراك في  
التزوير والنصب •

١ - لما كان الين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يدفع  
الاتهام المسند اليه بما يثيره في طعنه من أنه مفوض من المجنى عليه .....  
في صرف قيمة الشيك وأنه المستحق لقيمه وكانت هذه الامور التي ينازع  
فيها لا تعدو أن تكون دفعوعا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة  
الموضوع لانها تتطلب تحقيقا ولا يسوغ الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة  
النقض •



٢ - سداد الطاعن لقيمة الشيك الخاص بالمجنى عليه ٠٠٠ - بفرض حصوله - لا أثر له في قيام مسئولية الجنائية عن جريمتي الاشتراك في التزوير والنصب اللتين دانه الحكم بهما •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : - اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في محررين عريين هما الشيكين رقمي ٣١٦٣٤٥ ، ٣١٨٨١٥ بأن اتفق معه على وضع اسم مزور نسب صدوره للمجنى عليهما وساعده على ذلك بأن أمد بهما بالبيانات اللازمة فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة • ثانيا : توصل الى الاستيلاء على النقود المينة فدرها بالتحقيقات للمجنى عليهما ٠٠٠ و ٠٠٠ بالاحتيال لسلب بعض ثروتهما وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن نسب اليهما تظهير الشيكين سالفى البيان وتسلم بموجبهما النقود المينة بالمحضر على النحو المين بالتحقيقات وطلبت عقابه بالمواد ٤٠/٢ ، ٣ ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٣٣٦ من قانون العقوبات • ومحكمة جناح المطارين الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيها لوقف التنفيذ • فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ • فأستأنف • ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه •

فعلن الاستاذ ٠٠٠٠ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق -  
النقض • • الخ •

## المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمتي الاشتراك في تزوير محررين عرفيين والنصب قد شابته الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن كان مفوضاً من المجنى عليه . . . في صرف قيمة الشيك الصادر لصالحه لقيام شركة بينهما يقوم الطاعن على تمويلها مما ينفي تجريم فعله هذا الى انه مدد قيمة الشيك الصادر لصالح المجنى عليه . . . . مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان اليين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره في طعنه من أنه مفوض من المجنى عليه . . . في صرف قيمة الشيك وأنه المستحق لقيمته وكانت هذه الامور التي ينسازع فيها لا تعدو أن تكون دعوياً موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لانها تتطلب تحقيقاً ولا يسوغ الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض ، فان النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان سداد الطاعن لقيمة الشيك الخاص بالمجنى عليه . . . - بفرض حصوله - لا أثر له في قيام مسئولية الجنائية عن جريمتي الاشتراك في التزوير والنصب اللتين دانه - الحكم بهما فان ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ماتقدماً ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين/ أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض جادو  
ومصطفى طاهر .

(٢٠١)

### الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥١ القضائية

اجراءات « اجراءات المحاكمة » محكمة استئنافية « الاجراءات امامها » .  
اثبات « شهود » دفاع « الاخلال بحق الدفاع ، ما يوفره » تحقيق « التحقيق  
بمعرفة المحكمة » . نصب .

المحاكمة الجنائية تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في  
الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعها ممكنا . لها تلاوة أقوال الشاهد .  
إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . تمسك المتهم أمام درجتي  
التقاضى بسماع شهود الاثبات . عدم سماعهم . يعيب اجراءات المحاكمة .

المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا في الجلسة . انما تبنى قضائها  
على مقتضى الأوراق . شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع  
الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص  
في اجراءات التحقيق . م ٤١٣ اجراءات .

اغفال طلب سماع شهود الاثبات الذين لم تستجب محكمة أول درجة  
الى طلب سماعهم . قصور .

لما كان الاصل المقرر في المادة ١٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية  
ان المحاكمة الجنائية يجب ان تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة  
في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا وانما يصح لها ان تقرر  
تلاوة أقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته أو اذا قبل المتهم أو المدافع عنه  
ذلك ولا يجوز الافتئات على هذا الاصل الذي افترضه الشارع في قواعد



المحاكمة لاية عله مهما كانت الا يتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا - وهو ما لم يحصل فى الدعوى المنطروحه - ومن ثم فان سير المحاكمة على النحو الذى جرت عليه ومصادره الدفاع فيما تمسك به من سماع شهود الاثبات لا يتحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة سالفة الذكر • ولا يعرض على ذلك بأن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة وانما تبنى قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الاوراق المعروضة عليها ، اذ ان حقها فى هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع ، بل ان القانون اوجب عليها طبقا للمادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ان تسمع بنفسها أو بواسطة احد القضاة - تنديه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة وتستوفى كل نقص فى اجراءات التحقيق - ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد أغفلت طلب الطاعن سماع شهود الاثبات الذى لم تستجب محكمة أول درجة الى طلب سماعهم - فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسيب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن الاخرى •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه توصل الى الاستيلاء على مبالغ النقود الموضحة بالمحضر والمملوكة ... وكان ذلك بطريق الاحتيال بأن أوهمه بأنه فى مقدوره الحصول له على مسكن وتسلم منه المبالغ بناء على ذلك الايهام وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات • وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح باب شرق قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيها والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت • فاستأنف المحكوم عليه • ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت

- حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف •
- فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

## المحكمة

وحيث ان مما ينهض الطاعن على الحكم المظعون فيه انه اذ دانه بجريمة النصب قد شابه القصور في التسيب واخلاق بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن تمسك أمام درجتي التقاضى بضرورة سماع شهود الاثبات الا أن محكمة اول درجة قصت بادانته دون ان توجه الى طلبه او ترد عليه وحذت المحكمة الاستئنافية حذوها ولم تحفل بما تمسك به مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه •

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظعون فيه انه عول في قضائه بالادانه على اقوال المجنى عليه وشاهديه (.....) و..... ، بمحضر جمع الاستدلالات • وتبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة امام درجتي التقاضى ان الطاعن تمسك بضرورة سماع شهادة شهود الاثبات الا أن كلا من محكمة اول درجة والمحكمة الاستئنافية لم تعرض في مدونات حكمها لهذا الطلب او ترد عليه بما ينفي لزومه • لما كان ذلك ، وكان الاصل المقرر في المادة ١٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان المحاكمة الجنائية يجب ان تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا وانما يصح لها ان تقرر تلاوة اقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته او اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ولا يجوز الافتئات على هذا الاصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لاية علة مهما كانت الا يتنازل الخصوم بصراحة أو ضمنا - وهو ما لم يحصل في الدعوى المطروحة - ومن ثم فان سير المحاكمة على النحو الذي جرت عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به من

سماع شهود الاثبات لا يتحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع  
فى المادة سالفة الذكر • ولا يعترض على ذلك بأن المحكمة الاستئنافية  
لا تجرى تحقيقا فى الجلسة وانما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم  
وما تستخلصه من الاوراق المروضة عليها ، اذ ان حقها فى هذا النطاق  
مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع بل ان القانون أوجب عليها طبقا  
للمادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ان تسمع بنفسها أو بواسطة  
احد القضاء - تنديه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة  
أول درجة وتستوفى كل نقص فى اجراءات التحقيق - ولما كانت المحكمة  
الاستئنافية قد اغفلت طلب الطاعن سماع شهود الاثبات الذين لم تستجيب  
لمحكمة أول درجة الى طلب سماعهم - فان حكمها يكون معيا بالقصور فى  
التسبيب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة دون  
حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن الاخرى •

---



## جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين/ أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض جادو  
ومصطفى طاهر .

( ٢٠٢ )

### رقم الطعن ٢١٤٧ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - دعوى جنائية « انقضاؤها » أثبات « قرائن » « قوة الشيء المحكوم فيه » . حكم « تسببيه ، تسبیب غیر معيب » . نقض « حالات الطعن » .  
الخطأ في تطبيق القانون » . دفع « الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها » .
- اختلاف الدعوى الجنائية عن الدعوى التأديبية سببا وموضوعا . قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية لا تكون الا للأحكام الجنائية الباتة .  
الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقض بها الدعوى الجنائية .
- ٢ - اثبات « شهود » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره » .  
للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .
- الاصل أن محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .
- عدم تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة - بطلب سماع شاهد .  
اعتباره متنازلا عن طلب سماعه .
- وزن أقوال الشهود : موضوعي .
- الدفع ببطالان التفتيش . من الدفع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - من المقرر ان الدعوى الجنائية تفصل تماما عن الدعوى التأديبية لأختلاف الدعويين سببا وموضوعا ، وان قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية لا تكون الا للأحكام الجنائية الباتة ، ومن ثم فان الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقضى بها الدعوى الجنائية وليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية .

٢ - لما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدله بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستفتاء عن سماع الشهود اذا قبل منهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضميا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكان الاصل ان محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هى لزوما لا جرائه ولا تلتزم بسماع الشهود الا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم واذ كان الطاعن قد عد متازلا عن طلب سماع أقوال المجنى عليه لعدم تمسكه بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم تر من جانبها حاجة لسماع الشهود نظرا لما ارتأته من وضوح الواقعة المطروحة عليها فان ما ينصاه الطاعن بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ومتى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الدفع بطلان التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهى لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت

مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان نظرا الى انها تقتضى تحقيقا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يشر الدفع ببطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فانه لا يقبل من الطاعن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سرق المبلغ المملوك لـ . . . والمين وصفا وقيمة بالمحضر وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧/٤ من قانون العقوبات . ومحكمة أبشواى الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس استهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . فأستأنف . ومحكمة الفيوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الاستاذ . . . المحامى عن الاستاذ . . . المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة السرقة قد أخطأ فى تطبيق القانون وانطوى على الاخلال بحق الدفاع وشابه قصور فى التسيب وفساد فى الاستدلال ذلك بأنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة محاكمته اداريا عن ذات الواقعة بيد ان المحكمة التفتت عن هذا الدفع، ولم تستجب لطلب سماع أقوال المجنى عليه وعولت فى الادانة - فيما عولت عليه على أقواله والشاهد . . . رغم ما أثاره الدفاع من سوء سيرتهما ووقوعهما تحت تأثير رجال الشرطة كما عولت على الدليل المستمد من تفتيش الطاعن رغم بطلانه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .



وحيث ان الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - بين وافعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها ولم ينزع الطاعن في ان لها أصلها الثابت في الأوراق • وقد عرض الحكم لدفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة محاكمته تأديبيا عن ذات الواقعة واطرحه تأسيسا على أن الحكم الصادر من محكمة تأديبية لا يجوز قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية طبقا لما نصت عليه المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، لما كان ذلك ، وكان المقرر ان الدعوى الجنائية تنفصل تماما عن الدعوى التأديبية لا اختلاف الدعويين سيبا وموضوعا ، وان قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية لا تكون الا لاحكام الجنائية الباتة ، ومن ثم فان الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقضى بها الدعوى الجنائية وليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض الدفع سالف الذكر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه في هذا الشأن غير سديد • لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن وان طلب سماع اقوال المجنى عليه أمام محكمة أول درجة الا انه لم يتمسك بهذا الطلب بجلسة المرافعة الأخيرة كما لم يطلب سماعه أمام المحكمة الاستئنافية • ولما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى ان يكون القبول صريحا أو ضميا بنصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكان الاصل ان محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجرائه ولا تلتزم بسماع الشهود الا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم واذ كان الطاعن قد عد متازلا عن طلب سماع اقوال المجنى عليه لعدم تمسكه بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم

تر من جانبها حاجة لسماع الشهود نظرا لما ارتأته من وضوح الواقعة المطروحة عليها فان ما ينطأ الطاعن بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . ما كان ذلك ، وكان من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مظاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ومتى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الدفع ببطلان التفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان نظرا الى انها تقتضي تحقيقا تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر الدفع ببطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فانه لا يقبل من الطاعن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه

موضوعا .

## جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين/ أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض جادو  
ومصطفى طاهر .

(٢٠٣)

### الطعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥١ القضائية

١ - حكم « ما لا يبطله » . نقض . « أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها »  
بطلان .

تحرير الحكم على نموذج مطبوع ، لا يبطله ، طالما استوفى مقوماته .

٢ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره » حكم « تسببه ، تسبب  
غير معيب » .

لا على الحكم اغفاله الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . مثال في جريمة  
أقامة مبان في أرض زراعية بغير ترخيص .

٣ - نقض « أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها » .

شرط قبول وجه النعي . ان يكون واضحا محددا .

٤ - اثبات « خبرة » « بوجه عام » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع ،  
ما لا يوفره » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . نقض « أسباب  
الطعن ، ما لا يقبل منها » .

عدم التزام المحكمة بتدب خير ما دامت قد رأت في الأدلة المقدمة في  
الدعوى . ما يكفي للفصل فيها .



١ - من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج لا يقتضى بطلانه ، وما دام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التى نص عليها القانون ، فإن تبنى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير مقبول .

٢ - لما كانت المادة ١٠٧ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه « يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة إقامة أى مباني أو منشآت فى الأراضي الزراعية ، عدا الاراضى التى تقع داخل كردون المدن ، وتلك المخصصة لخدمتها أو سكنا لمالكها ويصدر مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الزراعة قرارا يحدد شروط وأوضاع منح الترخيص والمناطق الجائزة منحه فيها ، . وكان ما أورده الطاعن من أن الأرض المقامة فيها المباني هى من الأراضي البور غير الصالحة للزراعة لا يخرج الواقعة من نطاق التأيم بمقتضى النص المتقدم ما دام أنه لا يدعى أن المباني أقيمت فى أرض تقع داخل كردون المدينة أو انها مخصصة لخدمة أرض زراعية أو سكنا لمالكها ، فلا تريب على محكمة الموضوع بدرجتها إن هى التفتت عن هذا الدفاع القانونى ظاهر البطلان بفرض اثارته .

٣ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

٤ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بنذب خير اذا هى رأت من الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة الى ندبه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بغير ترخيص من وزارة الزراعة مبان فى الأرض الزراعية فى غير الأحوال المسموح بها قاتونا وطلبت عقابه

بإثباتين ١٠٧ مكرر و ١٠٧ مكرر (ب) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل  
بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ • ومحكمة جناح ملوى قضت حضوريا عملا بمواد  
الاتهام بتفريم المتهم مائتي جنيه وأزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف •  
فاستأنف • ومحكمة اننيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول  
الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف •

فطعن الاستاذ / ... المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق  
التنقض • الخ • •

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة  
اقامة مباني في أرض زراعية بغير ترخيص قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق  
القانون وأنطوى على اخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب ، ذلك بأنه نحرر  
على نموذج مطبوع وأغفل دفاع الطاعن القائم على أن الأرض التي أقيمت فيها  
المباني هي أرض بور لاتصلح للزراعة ولم يعن بتحقيقه رغم أن من شأنه  
انتضاء الجريمة المسندة اليه ، كما مكنت الحكم عن الرد على ما قدمه الطاعن  
من مستندات ولم يعرض لطلبه بنذب خير ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون  
فيه أنه يبين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية لجريمة البناء بغير ترخيص  
في أرض زراعية التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة  
لها مأخذها الصحيح من الأوراق مستمدة مما أثبتته محرر محضر الضبط  
من اقامة الطاعن مباني عسارية على قطعة أرض زراعية ومن اقرار  
الطاعن بالبناء قبل الحصول على ترخيص من جهة الاختصاص • لما كان  
ذلك ، وكان من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج لا يقتضي بطلانه ، وما دام  
الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية

التي نص عليها القانون ، فان نعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول .  
لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٠٧ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه : يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة إقامة أى مباني أو منشآت في الأراضي الزراعية ، عدا الأراضي التي تقع داخل كردون المدن ، وتلك المخصصة لخدمتها أو سكنا لما نكها ويصدر مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الزراعة قرارا يحدد شروط وأوضاع منح الترخيص والمناطق الجائز منحه فيها ، . وكان ما أورده الطاعن من أن الأرض المقامة فيها المباني هي من الأراضي البور غير الصالحة للزراعة لا يخرج الواقعة من نطاق التأيس بمقتضى النص المتقدم ما دام أنه لا يدعى أن المباني أقيمت في أرض تقع داخل كردون المدينة أو أنها مخصصة لخدمة أرض زراعية أو سكنا لملكها ، فلا تريب على محكمة الموضوع بدرجتيها ان هي ألفتت من هذا الدفاع القانوني ظاهر البطلان بفرض اثارته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، ولما كان الطاعن لم يفصح عن مضمون المستندات التي ينعى على الحكم سكوته عن الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى وهل تحوى دفاعا جوهريا ويتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بنذب خير اذا هي رأت من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون ما حاجة الى ندبه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبول ، لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض جادو  
ومصطفى طاهر .

( ٢٠٤ )

### الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٥١ القضائية

- ١ ، ٢ - ارتباط . عقوبة « تطبيقها » . محكمة الموضوع « سلطتها في  
تقدير العقوبة » نقض « نظره والحكم فيه » . سلاح . مواد مخدرة .  
( ١ ) ضبط سلاح ناري وذخيرة ومخدر مع شخص . لا ارتباط بين  
جنايتي احراز السلاح الناري وذخيرته وجناية احراز المخدر . مخالفة ذلك .  
خطأ في القانون .  
( ٢ ) توقيع العقوبة في حدود النص المطبق . من اطلاقات محكمة  
الموضوع . أثر ذلك ؟ .

١ - لما كان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات  
أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال كمل بعضها بعضا  
فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في  
هذه الفقرة ، وكان ضبط السلاح الناري وذخيرة مع انطمون ضده في الوقت  
الذي ضبط فيه محرزا المخدر لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايتي  
احراز السلاح الناري والذخيرة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في  
المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، لأن جريمة احراز المخدر هي في واقع الامر  
مستقلة عن هاتين الجنايتين مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن  
الفعلين ، واذ كان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون معيا  
بالخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

٢- لما كان تقدير العقوبة وإيقاعها في حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه أولا : أحرز بقصد الاتجار بجوهرين مخدرين ( حشيش وأفيون ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا •  
ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششختا ( مسدس ) • ثالثا : أحرز ذخائر ( ست طلقات ) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له في حيازته أو إحرازه ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ ، ٢ ، ٧/١ ، ٣٤/١ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين رقمي ٩ ، ٥٧ من الجدول رقم ١ المعدل الملحق به وبالمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٦/٢ ، ٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين أرقام ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ و ٢٦ لسنة ١٩٧٨ • فقرر ذلك • ومحكمة جنايات أسوان قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ٩ ، ٥٧ من الجدول رقم ١ المعدل الملحق به وبالمواد ١ ، ٦ ، ٢٦/٢ - ٥ من القانون رقم ٣٩٤ المعدل بالقوانين أرقام ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ و ٢٦ لسنة ١٩٧٨ مع تطبيق المادتين ٣٢/٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمطابقة التهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة على اعتبار أن إحرار المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي •

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض •• النخ •

## المحاكمة

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجرائم احرز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى واحراز مسدس مششخن وذخائر بغير ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أعمل المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم الثلاث مع أنه لا مجال لهذا الاعمال بالنسبة للتهمة الاولى - احرار المخدر - التى تستقل عن التهمتين الأخرتين فى الفعل المنشئ لهما ، كما انها لا ترتبط بأيهما برباط لا يقبل التجزئة • مما يعيب الحكم ويوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما يجمله أن الرائد ••• والملازم أول ••• قاما بضبط المطعون ضده وتفتيشه تنفيذًا للأذن الصادر من النيابة العامة به فعثرا بملايسه على ٧٥٠ ر ٩٧ جرام من مخدر الحشيش و ١٨٥٠٠ جرام من مخدر الأفيون ومسدس مششخن وست طلقات ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الضابطين - شاهدى الاثبات - وما جاء بتقريرى المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ووحدة الادلة الجنائية ، ثم انتهى الحكم الى اعمال المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وأوقع عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث • لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال كمل بعضها بعضا فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى هذه الفقرة ، وكان ضبط السلاح النارى وذخيرة مع المطعون ضده فى الوقت



الذى ضبط فيه محرزا المخدر لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايتي  
احراز السلاح الناري والذخيرة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في  
المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، لأن جريمة احراز المخدر هي في واقع الأمر  
مستقلة عن هاتين الجنايتين مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن  
الفعلين ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون معيا  
بالخطأ في تطبيق القانون ، مما يوجب نقضه . ولما كان تقدير العقوبة وايقاعها  
في حدود النص المنطبق من اطلاقات محكمة الموضوع ، فانه يتعين أن يكون  
مع النقض الاحالة . لما كان ذلك ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه  
والاحالة .

## جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : حسن عثمان عمار وهاشم محمد قراعه وصفوت  
خالد مؤمن ومحمود بهي الدين •

(٢٠٥)

### الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ القضائية

١ - دعوى مدنية • نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها » • تهريب •  
حكم • « تسببه • تسبب غير معيب » •

تبرئة المتهم على أساس انتفاء التهريب • يستلزم الحكم برفض الدعوى  
المدنية • ولو لم ينمى على ذلك فى منطوق الحكم •

٢ - تلبس • قبض • تفتيش • « التفتيش بغير اذن » •

يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبىء بذاتها  
عن وقوع الجريمة •

٣ - تلبس • قبض • تفتيش « بغير اذن » • مأمور الضبط القضائي •  
حكم • « تسببه • تسبب غير معيب » •

اجازة القبض على المتهم فى أحوال التلبس بالجنايات والجناح المعاقب عليها  
بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر متى وجدت دلائل كافية على اتهامه • المادة -  
٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢

٤ - جمارك • مأمور الضبط القضائي • مباحث جنائية •

لضابط المباحث الجنائية صفة الضبط القضائي بصفة عامة • المادة ٢٣  
اجراءات • أثر ذلك ؟ •

٥ - دعوى جنائية • « رفعها » • جمارك • تهريب جمركي •

الخطاب في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ اجرائه دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا •

٦ - حكم • « بيانات التسبيب » • « تسبيبه » • تسبيب معيب •  
اثبات • « بوجه عام » • نقض • « نظر الطعن والحكم فيه » • شروع •

وجوب اشتغال الحكم على الاسباب التي بنى عليها • ولو كان بالبراءة •  
المادة ٣١٠ اجراءات •

افراغ الحكم في عبارات معبأة • او وضعه في صورة مجهولة • لا يحقق  
عرض الشارع •

كون الخطأ في القانون • قد حجب المحكمة عن تقدير ادلة الدعوى •  
وجوب النقض والاحالة •

١ - لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضائية براءة المظنون ضده من جريمة السروع في التهريب الجمركي على أساس أن التهمة غير ثابتة في حقه ، واذ كان هذا القضاء انما ينطوي ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية لتقاضي من الطاعن بما يؤدي الى رفضها ، لأن القضاء بالبراءة في صدد الدعوى الجنائية وقد أقيم على عدم ثبوت التهمة على المظنون ضده انما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم •  
قد توافرت لدى مأمور الضبط القضائي - وفقا لما تشير اليه ملائمة الواقعة ونظروفها التي أثبتتها المحكمة - دلائل جديده وكافية على اتهام المظنون ضده

٢ ، ٣ - من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة - وأنه لا يشترط أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية الأشياء محل الجريمة ، واذ كانت هذه الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس الذي تزيد مدته على ثلاثة أشهر وكانت



قد توافرت لدى مأمور الضبط القضائي - وفقاً لما تشير إليه ملائسات الواقعة ونظروفها التي أثبتتها المحكمة - دلائل جديّة وكافية على اتهام المَطْمُون ضده بارتكابها فانه من ثم يكون له أن يأمر بالقبض عليه ما دام انه كان حاضراً وذلك عملاً بالمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين كما يجوز له تفتيشه عملاً بما تخوله المادة ٤٦ من القانون السالف الذكر .

٤ - ولما كان لا ينال من سلامة اجراءات القبض على المَطْمُون ضده وتفتيشه - وهي من قِيل اجراءات الاستدلال - أن من قام بها ليس من موظفي الجمارك ، ذلك بأن ضابط المباحث الجنائية الذي تولى القبض على المَطْمُون ضده وتفتيشه من مأموري الضبط القضائي الذين منحهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية - في حدود اختصاصاتهم - سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه أن تنبسط ولايته على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة الشروع في التهريب الجمركي المستندة الى المَطْمُون ضده ، ولا يغير من ذلك تخويل صفة الضبطية القضائية الخاصة في صدد تلك الجريمة لبعض موظفي الجمارك وفقاً لحكم المادة ٢٥ من قانون الجمارك السالف البيان لما هو مقرر من أن أعضاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام .

٥ - خطاب الشارع في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - موجه الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التي لا تبدأ الا بما تتخذه هذه السلطة من أعمال التحقيق ولا ينصرف الخطاب فيها الى غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ اجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانوناً ، ومن ثم فان أعمال الاستدلال التي قام بها ضابط المباحث

الجناية تكون قد تمت صحيحة في صدد حالة من حالات التلبس بالجريمة استنادا الى الحق المخول أصلا لرجل الضبط القضائي وبدون تدب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليهما قيد الشارع في توقفها على الطلب ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه .

٦ - لما كان ما ساقه الحكم تبريرا لأطراح اعتراف المطعون ضده في محضر الضبط لا يتضح منه وجه استدلاله اذ أنه لم يسط الملاحظات التي أحاطت بصدور الاعتراف منه فضلا عن تجهيله بأفعال التعدي التي نسبها الى رجال الشرطة وتجهيله كذلك بالاصابات التي ذهب الى القول بأنها حدثت بالمطعون ضده مما لا يتحقق به قصد الشارع من ايجاب تسبب الاحكام الجنائية ولو كانت صادرة بالبراءة ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، وانه كان الحكم - بالاضافة الى ما سبق - لم يعرض للدليل المستمد من اعتراف المطعون ضده في محضر مأمور الجمرات رغم اشارته اليه في مدوناته وانما قصد كلية عن مواجهته هذا الدليل وتمحيصه فانه من ثم يكون معيبا بالقصور ولا يبرئه من هذا العيب ارساله القول بأن واقعة الضبط غير واضحة وأن وجدان المحكمة لم يسترح لاجراءات الدعوى ، اذ أنه فضلا عما يشوب هذا القول من تعميم وابهام فان منعاه - ولا ريب - هو ما تردى فيه الحكم من خطأ قانوني في تقدير صحة اجراءات القبض والتفتيش على نحو اعتبرت معه نفسها - بغير حق - مقيدة يعدم الأخذ بالدليل المستمد منهما وهو ما يعيب الحكم في النهاية بالفساد في الاستدلال . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة في خصوص الدعوى المدنية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : شرع في تهريب البضائع المينة بالأوراق بدون اداء الرسوم الجمركية المستحقة وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وذلك بضبطه والجريمة متلبسا بها ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ٢٢١ ، ١٢٤ / ١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات . . وادعى وزير المالية بصفته مدينا قبل المتهم بمبلغ ٣٤٠ م و ٥٩٢ ج على سبيل التعويض . . ومحكمة رجنح ميناء بور سعيد قضت حضوريا ببراءة المتهم مما اسند اليه . فاستأنف المدعى بالحق المدني بصفته . ومحكمة بور سعيد الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . .

فطعن محامي الحكومة عن المدعى بالحق المدني بصفته في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

حيث ان الين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء براءة المطعون ضده من جريمة الشروع في التهريب الجمركي على أساس أن التهمة غير ثابتة في حقه ، واذ كان هذا القضاء انما ينطوى ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية المقامة من الطاعن بما يؤدي الى رفضها ، لأن القضاء بالبراءة في صدد الدعوى الجنائية وقد أقيم على عدم ثبوت التهمة على المطعون ضده انما يتلازم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم ، واذ كان المدعى المدني طرفا في الخصومة الاستئنافية أمام محكمة ثاني درجة فانه من ثم تكون قد توافرت له الصفة والمصلحة في الطعن في الحكم بطريق النقض .



وحيث ان المدعى بالحقوق المدنية ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضي ببراءة المطعون ضده من تهمة الشروع فى التهريب الجمركى ورفض - ضمنا - الدعوى المدنية المقامة عليه قد بنى على خطأ فى تأويل القانون وتطبيقه وشابه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه على الرغم من أن المطعون ضده ضبط حال شروعه فى تهريب لفاقة تحوى بضائع لم تسدد عنها الضرائب الجمركية من منطقة بورسعيد الحرة الى داخل البلاد عبر بحيرة المنزلة مما تتوافر به فى حقه حالة التلبس التى تجيز لمأمور الضبط القضائى القاء القبض عليه وتفتيشه غير مقيد فى ذلك بالقيد الوارد فى المادة ١٢٤ من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إلا ان الحكم استند فى قضائه الى عدم توافر حالة التلبس التى تبيح لمأمور الضبط القضائى القاء القبض على المطعون ضده ورتب على ذلك بطلان الاجراءات وكذلك لأن من باشرها ليس من رجال الجمارك ولا اتخاذها قبل صدور طلب من مدير عام الجمارك بتحريك الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده عملا بحكم المادة السالفة الذكر ، هذا الى أن الحكم اطرح اعتراف المطعون ضده فى محضر الضبط المحرر بمعرفة ضابط المباحث ولم يعرض لاعترافه اللاحق الذى أدلى به فى محضر مأمور الجمارك ، كما أشار فى عبارة غامضة الى أن وجدان المحكمة لم يسترح لاجراءات الدعوى مما يعيه ويوجب نقضه فى خصوص الدعوى المدنية .

وحيث ان الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار الى رفع الدعوى الجنائية على المطعون ضده من النيابة العامة بناء على طلب صادر بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٨ من مدير عام جمارك بورسعيد بصفته مفوضا فى ذلك من وزير امالية أورد الواقعة بما حاصله أنه فى يوم ٩ / ١٢ / ١٩٧٨ بينما كان الرائد . . . ضابط المباحث الجنائية يقسم شرطة ميناء بورسعيد يراقب الأماكن البعيدة عن

اشيراف رجال الجمارك بناحية القابوطى الواقعة على ساحل بحيرة المنزلة بالمنطقة الحرة بمدينة بورسعيد لضبط محاولات التهريب الجمركى فقد شوهد المطعون ضده - وهو ممن أشتهر عنهم التهريب - قادمًا من بين مساكن تلك الناحية وهو يحمل لفافة كبيرة جرى بها مسرعا صوب قارب يرسو على شاطئ البحيرة وعندما هم بوضع اللفافة فى القارب داهمه الضابط وألقى القبض عليه وضبط اللفافة التى تبين أنها تحتوى على بضائع لم تسدد عنها الضرائب الجمركية ، كما أورد الحكم أن المطعون ضده اعترف فى المحضر الذى حرره الضابط وكذلك فى محضر آخر ضبط بمعرفة مأمور الجمارك ثم خلص الحكم الى قضائه بالبراءة على سند من القول بأن الواقعة لا تشكل جريمة تهريب متلبس بها فلا يصح لرجل الضبطية القضائية وهو ليس من رجال الجمارك ضبط المطعون ضده وان واقعة الضبط غير واضحة وقد وقع باطلا عملا بالمادة ١٢٤ من قانون الجمارك وأردف بقوله « وقد اعترف اتهم عن التهمة بالتعدى عليه من قبل رجال الشرطة والمبين بالأوراق من التعدى على المتهم وأحدث به اصابات ولم يسترح وجدان المحكمة لأجراءات الدعوى العمومية ومن ثم تقضى المحكمة ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه بلا مصاريف . ولما كان المبين من ظروف الواقعة التى نقلها الحكم عن محضر الضبط أن المطعون ضده شوهد حال البدء فى تنفيذ جريمة تهريب محتويات اللفافة التى كان يحملها من المنطقة الحرة الى داخل البلاء عبر بحيرة المنزلة دون سداد الضرائب الجركية اشتبهة عنها مما يكفى لتوافر حالة التلبس بالشروع فى جريمة التهريب الجمركى كما هى معرفة فى المادة ١٢١ / ١ من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وذلك لما هو مقرر من أنه يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة - كما هو الحال فى الدعوى - وأنه لا يشترط أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية الأشياء محل الجريمة ، واذ كانت هذه الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس الذى تزيد مدته على ثلاثة أشهر وكانت قد توافرت لدى مأمور الضبط القضائى - وفقا لما تشير اليه ملاحظات الواقعة

ونظرونها التي أثبتتها الحكم - دلائل جديده وكافية على اتهام المظعون ضده بارتكابها فانه من ثم يكون له أن يأمر بالقبض عليه ما دام أنه كان حاضراً وذلك عملاً بالمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين كما يجوز له تفتيشه عملاً بما تخوله المادة ٤٦ من القانون السالف الذكر . ولما كان يناك من سلامة اجراءات القبض على المظعون ضده وتفتيشه - وهي من قبيل اجراءات الاستدلال - أن من قام بها ليس من موظفي الجمارك ، ذلك بأن ضابط المباحث الجنائية الذي تولى القبض على المظعون ضده وتفتيشه من مأموري الضبط القضائي الذين منحهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية - في حدود اختصاصاتهم - سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه أن تيسر ولايته على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة الشروع في التهريب الجمركي المسندة الى المظعون ضده ، ولا يغير من ذلك تخويل صفة الضبطية القضائية الخاصة في صدد تلك الجريمة لبعض موظفي الجمارك وفقاً لحكم المادة ٢٥ من قانون الجمارك السالف البيان لما هو مقرر من أن اعضاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عنها عن مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام وكان لا يعيب تلك الاجراءات كذلك اتخاذها قبل صدور طلب كتابي من مدير عام الجمارك برفع الدعوى الجنائية على المظعون ضده وفقاً لحكم المادة ١٢٤ من القانون المشار اليه ، ذلك بأن خطاب الشارع في تلك المادة - وعلى ما جرى قضاء محكمة النقض - موجه الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التي لا تبدأ الا بما تتخذه هذه السلطة من أعمال التحقيق ولا ينصرف فيها الى غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ اجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانوناً ، ومن ثم فإن أعمال الاستدلال التي قام بها ضابط المباحث الجنائية تكون قد تمت صحيحة في صدد حالة من حالات التلبس بالجريمة استناداً الى الحق



المخول أصلاً لرجل الضبط القضائي وبدون ندب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه . ولما كان ما ساقه الحكم - فيما سلف بيانه - تبريراً لاطراح اعتراف المطعون ضده في محضر الضبط لا يتضح منه وجه استدلاله اذ أنه لم يسطر الملاحظات التي أحاطت بصور الاعتراف منه فضلاً عن تجهيله بأفعال التعدي التي نسبها الى رجال الشرطة وتجهيله كذلك بالاصابات التي ذهب الى القول بأنها حدثت بالمطعون ضده مما لا ينحقق به قصد الشارع من ايجاب تسيب الاحكام الجنائية - ولو كانت صادرة بالبراءة - ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، واذ كان الحكم - بالاضافة الى ما سبق - لم يعرض للدليل المستمد من اعتراف المطعون ضده في محضر مأمور الجمر ك رغم اشارته اليه في مدوناته وانما قد كلية عن مواجهته هذا الدليل وتمحيصه فانه من ثم يكون معيياً بالقصور ولا يبرئه من هذا العيب ارساله القول بأن واقعة الضبط غير واضحة وأن وجدان المحكمة لم يسترح لاجراءات الدعوى ، اذ أنه فضلاً عما يشوب هذا القول من تعميم وايهام فان منعا - ولا ريب - هو ما تردى فيه الحكم من خطأ قانوني في تقدير صحة اجراءات القبض والتفتيش على نحو اعتبرت معه المحكمة نفسها بخير حق - مقيدة بعدم الأخذ بالدليل المستمد منهما وهو ما يعيب الحكم في انهيته بالفساد في الاستدلال . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة في خصوص الدعوى المدنية .

## جـ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي  
ويحيى الصوري ومحمد صلاح خاطر .

(٢٠٦)

### الطعن رقم ٢١٥٥ لسنة ١٠ القضائية

١ - تبديد . جريمة « اركانها » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب .  
« نقض » أسباب الطعن . ما لا يقبل منها « اثبات » بوجه عام «  
« اعتراف » .

الادانة في جريمة خيانة الأمانة . شرطها ؟

مناط القول بثبوت عقد من عقود الائتمان المبني في المادة ٣٤١ عقوبات ؟

٢ - اثبات « بوجه عام » . تبديد .

عدم التقيد بقواعد الاثبات المدنية . عند القضاء بالبرائة في جريمة  
خيانة الأمانة .

٣ - اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب « نقض  
« أسباب الطعن » ما لا يقبل منها » . تبديد .

عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل من الأدلة عند القضاء بالبرائة  
ورفض الدعوى المدنية . أساس ذلك ؟

١ - لما كان من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الأمانة الا اذا  
اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الوارد على سبيل  
الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والمبرة في القول بثبوت عقد من

هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع ، بحيث لا يصح تأييم انسان ولو بنا . على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

٢ - من المقرر أن المحكمة في جريمة خيانة الامة في حل من التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لان القانون لا يقيدنا بتلك القواعد الا عند الادانة في خصوص اثبات عقد الامة .

٣ - المحكمة غير ملزمة - وهي تقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية - بأن ترد على كل دليل من ادلة الاتهام لان في اغفال التحدث عنه ما يفيد حتما انها اطرحته ولم تر فيه ما تطمئن معه الى الحكم بالادانة متى كانت قد احاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تصديه لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام ، ما دامت المحكمة قد قطعت في اصل الواقعة وخلصت في منطق سائق الى مدنية العلاقة بين الطرفين ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل في تقدير ادلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اقام للمدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح عابدين ضد المظنون ضدها . . . بوصف انها بددت المبلغ الموضح بمريضة اللجنة المباشرة والملوك لـ . . . وطلبت عقابها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامها بأن تدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التويض المؤقت . ومحكمة جنح عابدين قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ والزامها بأن تدفع للمدعى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التويض المؤقت . قاستأنفت . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا



وفى الموضوع بالناء الحكم المستأنف وبرائة التهمة مما نسب اليها ورفض  
الدعوى المدنية .

فطعن المدعى بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

وحيث ان الطاعن - المدعى بالحق المدنى - ينعى على الحكم المطعون  
فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضدها ويرفض دعواه المدنية قبلها قد شابه الفساد  
فى الاستدلال والقصور فى التسيب وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون ،  
ذلك بأنه اطرح بأسباب غير سائغة ما ورد بالسند الكتابى المتضمن استلام  
المطعون ضدها المبلغ الوارد به على سبيل الوكالة لتسليمه الى زوجته رغم  
ما لهذا السند من حجية قاطعة بعد تنازل المطعون ضدها عن الطعن بتزويره  
والاقرار بصحته ، ورغم انه لا يجوز اثبات عكس ما ورد به الا بالكتابة ،  
ولفت الحكم عما تضمنته ايصالات سداد المطعون ضدها لجزء من المبلغ  
موضوع الجريمة رغم دلالتها على صحة الاتهام ، مما يعيب الحكم بما يستوجب  
نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان اورد واقعة الدعوى - وفق تصوير  
الطاعن - لها بما مؤداه ان المطعون ضدها تسلمت منه مبلغ ٥٤٠٠ جنيه على  
سبيل الوكالة لتسليمه الى زوجته بالاسكندرية وحررت له ايصالا بذلك المعنى  
الا انها بددت ذلك المبلغ واختلسته لنفسها - عرض الحكم لدفاع المطعون  
ضدها من ان المبلغ موضوع ذلك الايصال تسلمته من الطاعن على سبيل  
المشاركة فى مشروع تجارى ، ثم برر قضاء براءتها ورفض الدعوى المدنية  
قبلها بقوله . . . وحيث ان المحكمة بين لها من استقراء وقائع الاتهام على  
الوجه المتقدم ما يدع مجالا لاطمئنانها واقتناع وجدانها الكامل بأن المبلغ المثلث  
بالايصال العرفى موضوع الاتهام قد سلم من المدعى بالحق المدنى للمتهم

يعقد من عقود الائتمان الواردة حصرا بالمادة ٣٤١ عقوبات ، ومما يدل على ذلك التصوير الذى نسجه المدعى بالحق المدنى للظروف التى صاحبت دفعه ودفعت لتسليم المتهمة ٥٤٠٠ جنيه والخاص بالمكاملة التليفونية التى تلقاها من زوجته والتى كانت تصطاف بالاسكندرية فغثرت على شقة مفروشة وأنها لذلك طلبت منه بالتحديد مبلغ ٥٤٠٠ جنيه وانه لانشغاله ببعض مهام عمله الوظيفى فأرسل المبلغ مع المتهمة وحرر عليها الايصال موضوع الانهام ، حال كون هذا التصوير الذى لا يمكن للمحكمة الاقتناع به لانه مهما كان اشغال المدعى المدنى الذى لا يعدو ان يكون عمله مدرسا للالاب الرياضية بالمدرسة ٠٠٠ بالقاهرة وفق ما قرره أمام المحكمة فلم يكن ذلك مانعا له من السفر الى الاسكندرية لمعاينة الشقة المبيعة وتسليم زوجته هذا المبلغ الذى ليس بالقليل ولم يكن سفره وعودته من الاسكندرية يستغرق أكثر من ساعات لن تتعدى نصف اليوم وذلك هو المنطق العادى للامور أو ايضا كان من الممكن لزوجة المدعى بالحق المدنى الحضور للقاهرة واستلام المبلغ المذكور والعودة به لأن شراء شقة مفروشة بالاسكندرية فى يونيو ١٩٧٢ ليس بالصفة العاجلة التى تستأهل مجرد التأخير لساعات قليلة هى مدة السفر الى الاسكندرية والعودة . هذا فضلا عن ان المدعى بالحق المدنى قرر فى بداية مناقشته أمام المحكمة ان زوجته ايلفته على حد قوله ان ثمن الشقة المبيعة هو مبلغ ٦٠٠٠ جنيه الا انها طلبت بالتحديد مبلغ ٥٤٠٠ جنيه أى بنقص ٦٠٠ جنيه كان من الممكن سدادها لمقدم ثمن الصنف ولمدة ساعات قليلة لحين وصول زوجها المدعى بالحق المدنى بباقي الثمن أو سفرها للقاهرة لاجضاره . كل ذلك يؤدى فى يقين المحكمة الى ان الورقة العرفية المثبتة لاستلام المتهمة لمبلغ ٥٤٠٠ جنيه لم تكن عقدا من عقود الائتمان الواردة بنص المادة ٣٤١ عقوبات وانما هى فى الحقيقة والواقع ورقة عرفية مثبتة لاستلام المتهمة لمبلغ نقدى من المدعى بالحق المدنى ما من اثر لها سوى الاثر المدنى وليس الجنائى . لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال

يقدر من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة في القول بثبوت عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع ، بحيث لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه او بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة . وكان البين ما تقدم ان الحكم قد انتهى في استخلاص سائق الى ترجيح دفاع المظنون ضدها وأقام قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على أساس عدم اطمئنانه الى ما ورد بالايصال المقدم من الطاعن على ان المال المسلم الى المظنون ضدها كان على سبيل الوكالة وان حقيقة الواقع ان العلاقة بينهما هي علاقة مدنية ، ومن ثم فان ما ينهيه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له وجه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة في جريمة خيانة الامانة في حل من التقييد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لان القانون لا يقيد بها بتلك القواعد الا عند الادانة في خصوص اثبات عقد الامانة . وكانت المحكمة غير ملزمة - وهي تقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك رفض الدعوى المدنية - بأن ترد على كل دليل من ادلة الاتهام لان في اغفال التحدث عنه ما يفيد حتما انها اطرحته ولم ترفيه ماتطمئن معه الى الحكم بالادانة متى كانت قد احاطت بالدعوى عن مصر وبصورة - كما الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تصديده لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام ، ما دامت المحكمة قد قطعت في اصل الواقعة وخلصت في منطق سائق الى مدنية العلاقة بين الطرفين ، ومن ثم فان ما يشير الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل في تقدير ادلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا والزام الطاعن انصاريف المدنية ومصادرة الكفالة .



## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي  
ومحمد صلاح خاطر ونجاح نصار .

(٢٠٧)

### الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ القضائية

- ١ - قبض • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » • حبس •  
أمر المحكمة بالقبض على المتهمين وحبسهم • إجراء تحفظي • عدم اعتباره  
تكويننا للرأي في الدعوى •
- ٢ - ضرب « ضرب افضى الى موت » • فاعل أصلي • اشتراك • اتفاق •  
سبق اصرار • مسئولية جنائية •  
متى يسأل الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى الى الموت ؟ •
- ٣ - سبق اصرار • اتفاق •  
عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين • لا ينفي قيام الاتفاق  
بينهم • الاتفاق • ماهيته ؟ •  
الاستدلال عليه بالاستنتاج والقرائن •
- ٤ - وصف التهمة • جريمة « اركانها » • حكم « تسببه • تسبب  
غير معيب » •  
عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة العامة للواقعة •
- ٥ - اثبات « خبرة » •  
تقدير آراء الخبراء • موضوعي •  
متى لا تلتزم المحكمة بإجابة الدفاع الى طلب مناقشة الطبيب الشرعي ؟ •

٦ - ١٠ أليات « بوجه عام » « شهود » • تقضى « أسباب الظن » •  
ما لا يقبل منها » •

علم اتباع أحكام المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية •  
لاعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماعهم أمام محكمة الجنايات • أثره ؟ •  
وزن أقوال الشهود • موضوعي •

تناقض الشاهد أو تضاربه • لا يعيب الحكم • ما دام استخلاصه •  
سائفا •

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى • موضوعي •

علم اشتراط صراحة الدليل •

١ - لما كانت المادة ٣٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن  
لمحكمة الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم واحضاره ولها  
أن تأمر بحبسه احتياطيا وأن تفرج بكفالة أو بنير كفالة عن المتهم المحبوس  
احتياطيا فانه لا وجه لما يقوله الطاعنون من أن المحكمة كونت رأيها في الدعوى  
قبل اكتمال نظرها وفقدت صلاحيتها لنظرها بإصدارها الأمر بالقبض عليهم  
وحبسهم ما دام أن ذلك لا يبدو أن يكون اجراء تحفظيا مما يدخل في حدود  
سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون •

٢ - من المقرر أن الجاني يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المقتضى  
الى الموت اذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أقضت الى الوفاة  
أو ساهمت في ذلك أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه  
ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن  
هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم  
هو الذى أحدثها •

٣ - من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهم إذ الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضي أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تتوافر لديه .

٤ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تسجيلها الى الوصف القانوني السليم التي ترى انطباقه على واقعة الدعوى .

٥ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، وهي غير ملزمة من بعد باجابة الدفاع الى طلبه مناقشة الطيب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما ان استنادها الى الرأي الذي انتهى اليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق أو القانون .

٦ - لما كان المدافع عن الطاعنين لم يتبع الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المسواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ منه لاعلان الشاهد الذي طلب سماع شهادته أمام محكمة الجنايات فانه لا تريب على المحكمة ان هي أعرضت عن طلب سماعه .

٧ - لما كان من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي



تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملهما على عدم الأخذ بها •

٨ - تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائما لاتناقض فيه •

٩ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها ، وإن طرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائما مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق •

١٠ - لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إنباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم قتلوا عمدا ... مع سبق الإصرار بأن يتوا النية على قتله وعقدوا العزم على ذلك وأعدوا لهذا الغرض آلات حادة وراضه وتوجهوا الى منزله والذي أيقنوا سلفا تواجد به وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه ضربا بالآلاتهم قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت من مستشار الأحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بمر الاحالة فقرر ذلك • وادعت زوجة المجنى عليه - الملعون ضدها الثانية - قبل المتهمين مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنايات النيا قضت بحضورها عملا بالمادة ٢٣٦/١ من قانون

العقوبات بمعاقة المتهم الأول بالسجن لمدة خمس سنوات وبمعاقة كل من المتهمين الثاني والثالث بالسجن لمدة ثلاث سنوات والزامهم بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التويض المؤقت ، باعتبار أن الواقعة ضرب أفضى الى الموت .

فطن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

حيث ان ما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانهم بجريمة الضرب المفضي الى الموت قد شابه القصور والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وانطوى على البطلان في الاجراءات ، ذلك أن المحكمة عندما استجابت لطلب الدفاع تأجيل الدعوى للاطلاع والاستعداد وعلان شهود قررت القبض على المتهمين وجسهم على ذمة القضية بما مفاده أن المحكمة كونت عقيدتها في الدعوى مقدما بادانتهم قبل الانتهاء من نظرها ، ويفقدها صلاحيتها بنظر الدعوى كما أن المحكمة اتهمت الى تعديل وصف التهمة من القتل العمد مع سبق الاصرار - الذي اقيمت بمقتضاء الدعوى على المتهمين - الى ضرب أفضى الى موت دون أن تلت نظر الدفاع الى الوصف الجديد ، وأخذ الحكم المطعون فيه المتهمين باتفاقهم على ضرب المجنى عليه ومساءلتهم عن النتيجة دون أن يحدد من منهم أحدث الاصابات التي ساهمت في وفاته ، ودون أن يدل تدليلا سائغا الى قيام الاتفاق بينهم ، ورغم تعارض ما انتهى اليه الحكم مع استبعاده لظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين . وعول الحكم على شهادة زوجة المجنى عليه رغم تناقض أقوالها بالتحقيقات وبالجلسة ولم يعرض لما أثاره الدفاع من كذب شهادتها لأن مقتضى ما قرره من جسامه الاعتداء على المجنى عليه أنه ما كان يستطيع الوقوف عقب اصابته كما ذهبت الشاهدة . فضلا عن أن المحكمة استندت الى التقرير الطبي الشرعي رغم ما جاء

به من أن بعض الاصابات الرضية بالمجنى عليه اسهمت في وفاته حال أنه أورد في ذات التقرير أن بعض الاصابات المماثلة لا تسهم في الوفاء ، كما أن بعض الاصابات التي وصفها بتقريره لا يمكن أن تحدث بالتصوير الذي قالت به زوجة المجنى عليه ، والتفت الحكم عن طلب المدافع عن الطاعنين مناقشة الطبيب الشرعي استيضاحا للامور المقدمة واطرحه برد قاصر . كما لم تستجبه المحكمة لطلب الدفاع سماع الشاهد ... الذي كان حاضرا مجلس صلح مثلا لأهلية المجنى عليه وقرر فيه بأن الطاعن الثاني لم يرتكب الحادث - وهو ما أثير بشهادة من سمعته المحكمة من شهود حضروا هذا المجلس - واطرح الحكم أقوال شهود النفي بما لا يسوغ اطراحها هذا الى أن ما تساند اليه الحكم في هذا الشأن من أنه لم يثبت العثور على آثار دماء أو أجزاء من منح المجنى عليه بالمكان الذي قال هؤلاء أن الحادث وقع به لا أصل له في الأوراق وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن المادة ٣٨٠ من قانون الاجرامات الجنائية تنص على أن لمحكمة الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم واحضاره ولها أن تأمر بحبسه احتياطيا وان تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المحبوس احتياطيا فانه لا وجه لما يقوله الطاعنون من أن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل اكتمال نظرها وفقدت صلاحيتها لنظرها بأصدارها الأمر بالقبض عليهم وحبسهم مادام أن ذلك لا يبدو أن يكون اجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بقوله : أنه في مساء يوم ١٩٧٨/٩/٢ وبناحية ... اعتدى المدعو ... - أخو المجنى عليه في الدعوى المماثلة ... - على المدعو ... - أخ المتهم الثالث في هذه الدعوى ... - ضربا بالعصا وأحدث به اصابات نقل لمعالجه منها الى مستشفى مطاي المركزي فتأثرت ثائرة المتهمين ... و ... - ابن خاله - ... - أخيه - واتفقوا على التآمر له ، وداهموا منزل المجنى عليه وكان مع الأول آلة راضه قاطعة «بلطة» ومع كل من الثاني والثالث عصا ووجدوا



المجنى عليه في ساحة المنزل ومعه زوجته المدعوه . . . وانهالوا عليه ضربا وأحدثوا به إصابات عينها الكشف الطبي الشرعى . . . ولم يكن المتهمون يتصدون ازهاق روح المجنى عليه غير أن الضرب بما أحدثه من إصابات - عدا الإصابات . . . الميئة بالتقرير أدت الى وفاته والبلغ الحادث الى الشرطة وانتقل رئيس وحدة مباحث مركز مطاى الى منزل المجنى عليه حيث وجد جثته ملقاه فيه الى جوارها بركة من الدماء التى تنزف منه وتناثرت اجزاء من المنخ من مكانها برأسه . . . ودلل الحكم على ثبوت الواقعة على هذا النحو فى حق الطاعنين بأدلة استقفاها من أقوال شاهدة الاثبات ومن تقرير اصفة الشريحية وهى أدلة سائغة تؤدى الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان الحكم قد تحدث عن اتفاق الطاعنين على مقارفة الجريمة فى قوله . . . . ومتى كان الثابت أن الحادث قد وقع باتفاق المتهمين جميعا على ارتكابه وتسليح كل منهم بما توافر لديه آنذاك من سلاح وقصد ثلاثهم منزل . . . وكان الثابت أن ثلاثهم اعتدوا على المجنى عليه وفق ما شهدت به زوجته . . . والتى تطمئن المحكمة الى شهادتها فان هذا الاتفاق بين المتهمين يجعلهم مسئولين عن موته . . . ثم عرض الحكم بعد ذلك نظرى الاصرار السابق نفاء عن المتهمين . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الجانى يسأل بصفته فاعلا فى جريمة الضرب المقضى الى الموت اذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت الى الوفاء او ساهمت فى ذلك أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضرب أو الضربات التى سببت الوفاء بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها وكان من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين لاينفى قيام الاتفاق بينهم اذ الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضى أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى توافر

لديه لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - كافيا لاثبات اتفاق المتهمين على التعدي على المجنى عليه ثم مباشرتهم جميعا ضربه بما يتعين معه مساءلة كل منهم عن جريمة الضرب المفوض الى انوث بصرف النظر عن مباشر منهم الضربات ساهمت في الوفاء ، فان ما ذهب الحكم اليه يكون صحيحا وتتقضى به قالة القصور والخطأ في القانون التي رماء بها الطاعون . لما كان ذلك وكان الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس بهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم - التي نرى انطباقه على واقعة الدعوى - واذ كانت الواقعة الميئة بأمر الاحالة - والتي كانت مطروحة بالجلسة - هي بذاتها التي اتخذها الحكم المطعون فيه اساسا للوصف الجديد الذي : ان الطاعنين به ، وكان مرد التعديل هو عدم توافر الدليل على ثبوت القتل ادى المحكوم عليهم وانتفاء ظرف سبق الاصرار الشديد دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى فان الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت الطاعنين مرتكبين لجريمة الضرب المفوض الى الموت هذا التعديل لا يجافي التطبيق القانوني السليم في شيء ولا محل لما يثيره الطاعنون من الاخلال بحقوقهم في الدفاع اذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتبنيته المتهم أو المدافع منه الى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، وهي غير ملزمة من بعد باجابه الدفاع الى طلبه مناقشة الطيب الشرعي مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه

غير منتج في الدعوى وطالما أن استأدها إلى الرأي الذي انتهى إليه الخير هو استأده سليم لا يجافي المنطق أو القانون ، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه إلى تقرير الطبيب الشرعي وكشف عن عدم جدوى مناقشته بمسد أن أثبت مسئولية المتهمين عن الحادث باتفاقهم على ارتكابه ، فلا تريب على المحكمة ان هي التفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعي لمناقشته ويصحى ما يعاه الطاعنون في هذا الصدد مجرد جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة التقض وهو ما يبرأ به الحكم من فالتى لأخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب . لما كان ذلك وكان اندافع عن الطاعنين لم يتبع الطريق الذي رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ منه لاعلان الشاهد الذي طلب سماع شهادته أمام محكمة الجنائيات . فانه لا تريب على المحكمة ان هي أعرضت عن طلب سماعه . لما كان ذلك وكان من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتسويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها واذ كان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادام قد استخلصت الحقيقة من أقواله استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ، وكان المستأده من الحكم أنه اطمأن إلى أقوال زوجة المجنى عليه ولم يجد في أقوال شهود النفى ما يطمئن إلى صحته فاطرحها للأسباب السائفة التي أوردها فان منارعة الطاعن في القوة الدليلية لشهادة الشاهدة الاثبات على النحو الذي آثاره في أسبابه أو نفيه على الحكم التفاته عن أقوال شهود النفى ان هو الا محض مجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئناتها إليها بما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة التقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود



وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في الأوراق ، كما أنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى وقوع الحادث بمنزل المجنى عليه وفق ما ساقته من أدلة الثبوت بعد ان كشفت عن عدم اطمئنانها لتصوير شهود النفي للواقعة للأسباب السائفة التي أوردتها وما استبطنته من وقائع الدعوى من عدم العثور على آثار دماء أو أجزاء من منع المجنى عليه بالمكان الذي قال هؤلاء الشهود أن الحادث قد وقع به وهو استخلاص سائح - مادام لا يذهب الطاعنون الى أن الأوراق تكشف عن خلاف ما ذهبت اليه المحكمة فيه - وهو ما تدفع به قالة الطاعنين مخالفة للحكم المطعون فيه للثابت من الأوراق وبضحى ما يثرونه من منازعة في التصوير الذي أخذت به المحكمة للواقعة مجرد جدل في تقدير الدليل وهو ما لا يقبل أمام محكمة النقض ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور وعبد العزيز عبد العاطي  
ويحيى العمورى ومحمد صلاح خاطر .

(٢٠٨)

### الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ١ هـ القضائية

١ - دقوع « الدفع ببطلان اذن التفتيش » . نقض « اسباب الطعن » .  
ما لا يقبل منها .

الدفع ببطلان اذن التفتيش . من دقوع القانون التى تختلط بالواقع .  
أثر ذلك . وحده ؟

٢ - تفتيش « اذن التفتيش » . بياناته « اصداره » . نقض « اسباب  
الطعن » . ما لا يقبل منها .

عدم ايجاب بيان اسم النيابة التى يتبعها مصدر الاذن بالتفتيش .

٣ - ٥ - اثبات « بوجه عام » « شهود » « خبرة » . حكم « تسببه » .  
تسبب غير معيب » . نقض « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

حق محكمة الموضوع فى التعويل على أقوال شهود الاثبات والاعراض  
عن حالة شهود النفى .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى .  
للمحكمة أن تستمد اقناعها من أى دليل له مأخذ الصحيح من الأوراق .

عدم اتباع المتهم الاجراءات المتصوص عليها فى المواد ١٨٥ ،  
١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة لشهود النفى الذين لم  
تدرج اسمائهم فى قائمة الشهود . أثره ؟ . عدم توقف اعلانهم على تصريح  
من المحكمة .

١ - من المقرر أن الدفع بطلان التفتيش من الدفع القانونية التي تختلط بالواقع والتي لا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

٢ - لا يصح أن ينمى على الاذن عدم بيان اسم النيابة التي يتبعها مصدر الاذن اذ ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش .

٣ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، وأن لها فى ذلك أن تمول على أقوال شهود الاثبات التي اطمأنت اليها وأن تعرض عن قالة شهود النفى دون أن تكون ملزمة بالاشارة الى أقوالهم أو الرد عليها اذ أن قضائها بالادانة استادا الى أدلة الثبوت التي بيتها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها .

٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وماتر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا ومستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، كما أن لها كامل الحرية فى أن تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة من أى دليل تطمئن اليه طالما أن لهذا الدليل مأخذ الصحيح من الأوراق .

٥ - من المقرر أن نص المادة ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية صريح فى وجوب اعلان شهود النفى الذين لم يدرجوا فى القائمة المنصوص عليها فى المادة ١٨٥ قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل مما لا يتصور معه أن يتوقف اعلانهم على تصريح من المحكمة وأنه اذ كان المتهم لم يسلك السبيل الذى رسمه القانون فى المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون



الاجراءات الجنائية بالنسبة للشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج اسماؤهم في قائمة الشهود - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تريب على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب سماعهم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا « حشيشًا » في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وطلبت من مستشار الأحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات النيابا قضت حضوريا وعملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الاحراز كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمه احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال فضلا عن الخطأ في الاسناد والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه قضى بادانته بالرغم من بطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية اذ أن التحريات الخاصة باحراز الطاعن للمخدر لم تتم الا بعد صدور الاذن فضلا عن خلوه من صفة وكيل النيابة الذي أصدره ومكان صدوره ، هذا الى أن الحكم عول على أقوال

شهود الاثبات رغم عدم صحتها واختلافها مع أقوال شهود النفي التي أطرحها الحكم بقوله أن الطاعن لم يستشهد بهم إلا بعد الواقعة بأيام مع أن الثابت بالأوراق أن الطاعن قرر في تحقيق النيابة بأن أشخاصا عديدين كانوا متواجدين وقت الضبط وما أن تحقق بعد ذلك من أسمائهم حتى تقدم للنيابة بطلب منافتهم ، فضلا عن ذلك فقد استدل الحكم على احرار الطاعن للمخدر من وجود اثاره بجيبه الأيسر في حين أن المخدر المضبوط كان بالجيب الأيمن لا الأيسر ، هذا الى أن الدفاع عن الطاعن تمسك بطلب سماع شهود النفي الذين سئلوا بتحقيق النيابة الا أن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب رغم جوهريته مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان من المقرر أن الدفع بطلان اذن التفتيش من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع والتي لايجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أصلا بطلان اذن التفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت بدورها مما يرشح لقيام هذا البطلان حتى نحو ما ساق الطاعن في منعه ، واذا كان من المقرر أيضا أنه لا يصح أن ينسب على الاذن عدم بيان اسم النيابة التي يتبعها مصدر الاذن اذ ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش ومن ثم فان ماثيره الطاعن في هذا النسخ من النسي يكون غير مقبول وعلى غير أساس . لما كان ما تقدم وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بنير معقب ، وأن لها في ذلك أن تحول على أقوال

شهود الاثبات التي اطمأنت اليها وأن تعرض عن قالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة الى أقوالهم أو الرد عليها إذ أن قضاءها بالادانة استادا الى أدلة الثبوت التي يبتها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها ، لما كان ذلك فان ما أثاره الطاعن في شأن تمويل الحكم على أقوال شهود الاثبات رغم عدم صحتها واختلافها مع أقوال شهود النفي التي أطرحتها المحكمة لأسباب غير سائفة - يضحى في غير محله ولا يمد وأن يكون جدلا في تقدير محكمة الموضوع لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها مما لا يجور مصادرها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض . لما كان ماسلف وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا ومستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، كما أن لها كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة من أى دليل تطمئن اليه طالما أن لهذا الدليل مأخذ الصحيح من الأوراق لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير التحليل ما انتهى اليه من أن ما ضبط بالجيب الأيمن للطاعن هو من مادة الحشيش فان ما أورده في ذلك يكفي لتبرير قضائه بادانة الطاعن بجريمة احراز المخدر دون أن ينال منه ولا من سلامة اطمئنانه الى صحة اجراءات ضبط المخدر في هذا الجيب - ما ورد بتقرير التحليل من عدم وجود آثار المخدر بالجيب المذكور اذ لا يلزم بالضرورة أن يتخلف أثر للمخدر بالجيب الذي ضبط بداخله - كما لا يجب الحكم في ذلك أيضا تمويله على ما ثبت بتقرير التحليل من وجود أثر للمخدر بالجيب الأيسر الذي لم يعثر فيه على المخدر اذ أن ما أورده ، الحكم في هذا الخصوص كان في مقام الرد على دفاع الطاعن القائم على انكاره الاتهام أصلا . ويقصد التدليل على سبق احراز الطاعن للمخدر قبل الضبط والتفتيش مما كان



حان قدم فان الحكم المطعون فيه تنحسر عنه قالة الفساد في الاستدلال والخطأ في الاستناد الى رماء بها الطاعن وينحل مناه عليه بذلك الى مجرد جسد موضوعي يهدف الى التشكيك فيما خلص اليه الحكم من نتيجة صحيحة ومنطق سائق وهو مالا يجوز افارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك هو كان من المقرر أن نص المادة ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية صريح في وجوب اعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل مما لا يتصور معه أن يتوقف اعلانهم على تصريح من المحكمة وأنه اذا كان المتهم لم يسلك السيل الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج اسمائهم في قائمة الشهود - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تشرب على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب سماعهم ومن ثم يكون ما ينطاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من الاخلال بحق الدفاع في هذا الصدد لا محل له . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس بما يقتضى رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / فوزى المملوك وراغب عبد الظاهر وفوزى  
أسعد وحسن غلاب .

(٢٠٩)

### الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ١ هـ القضائية

١ - سرقة • قصد جنائي • جريمة • « أركانها » • حكم « تسببه •  
تسبب غير معيب » •

التحدث عن نية السرقة • شرط لازم لصحة الحكم بالادانة في جريمة  
السرقة • متى كانت هذه النية محل الشك أو كان المتهم يجادل في قيامها  
لديه •

مثال لتسبب سائح في اثبات توافرها •

٢ - سرقة • جريمة • « أركانها » • حكم • « تسببه • تسبب غير  
معيب » • قصد جنائي •

اختلاس الدائن متاع مدينه تأميننا لدين لا دليل عليه ادعاء للحصول  
على فائدة غير مشروعة • اعتباره سارقا •

١ - من المقرر ان التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم  
بالادانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة  
المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه •

٢ - من المقرر انه لاختلاف على ان الدائن الذي يخلص متاع مدينه  
ليكون تأميننا على دينه يعد سارقا اذا كان لادين له وانما يدعى هذا الدين  
للحصول على فائدة غير مشروعة مقابل رده الشيء المخلص • واذا - كان

الطاعن لا يدعى بوجود دليل على ان له فى ذمة المجنى عليه دينا ثابتا محققا  
خالف من النزاع فان ما يشتره فى شأن خطأ الحكم فى تطبيق القانون أو فساد  
استدلاله على توافر القصد الجنائي لديه لا يكون مديدا •

## الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعن وآخر - حكم ببراءته - بأنهما : سرقا الحقيتين  
الميتين وصفا وقيمة بالأوراق والملوكتين ... من احدى وسائل النقل  
البرية على النحو المبين بالأوراق • وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٦ / أ مكررا  
ثالثا من قانون العقوبات • وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد  
وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنح ايتلى البارود  
قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم (الطاعن) ثلاث سنوات مع الشغل  
والنفاذ والزامه ان يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها  
على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وماتى قرش مقابل أتعاب المحاماه •  
فاستأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية بهيئة ( استئنافية ) قضت حضوريا بقبول  
الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم سنة  
مع الشغل واعتبار المدعى المدنى تاركا دعواه المدنية والزمته مصروفاتها وخمسة  
جنيهات مقابل أتعاب المحاماه •  
فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض •• الخ •

## المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة  
السرقه من احدى وسائل النقل البرية فقد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد



فى الاستدلال والتناقض فى التسبيب ذلك بان الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع باتقاء نية السرقة لديه لان استيلائه على الحقيقتين لم يكن بنية تملكهما وانما لأجبار المجنى عليه على تصفية خلافات مالية قديمة ، وقد دلل على دفاعه هذا بأنه هو الذى تقدم للشرطة من تلقاء نفسه وارشد عن مكان الحقيقتين اللتين تبين انهما لم تمسا رغم بقائهما فى حوزته اكثر من يوم كامل الا ان الحكم رد على هذا الدفاع برد غير سائق كما ان الحكم المطعون فيه رغم انه حصل من اقوال المجنى عليه ما يدل على تسليمه بوجود تلك الخلافات ، الا انه تبنى اسباب الحكم المستأنف وجعلها مكمله لاسبابه مع ما بينها من تناقض فى هذا الخصوص اذ اورد الحكم الابتدائى أنه لادليل على تلك الخلافات وكل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث انه بين من الحكم المطعون فيه انه افصح عن اخذه باسباب الحكم الابتدائى كأسباب مكمله له وقد بين الحكم الابتدائى واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة من احدى وسائل النقل البرى « سيارة » التى دان الطاعن بها وأقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر ان التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالادانة فى جريمة السرقة متى كانت هذه ائنية محل شك فى الواقعة المطروحة او كان المتهم يجادل فى قيامها لديه واذا كان بين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد ان بين واقعة الدعوى واورد مؤدى الادلة عليها وخلص فى بيان كاف الى توافر اركان جريمة السرقة دلل على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن بأدلة سائغة مستمدة من الاوراق بقوله « ان قصد الاستيلاء على الحقيقتين وباحدهما المصوغات الذهبية وبالاخرى الميزان

والأوراق يتوافر به ركن الاختلاس كما ان القصد الجنائي قد توافر في  
واقعة الدعوى لعلم الجاني انه يختلس مالا مملوكا للغير من غير رضا مالكة  
بنية تملكه والاما كان الجنائي بحاجة لاستعمال اله ضاغطة استعمالها في  
فتح الحقيبة الخلفية لسيارة المجنى عليه ومن ثم فقد توافر لجريمة السرقة  
محلل الدعوى كافة اركانها الثلاثة من ثم استطرد ردا على مجادلة المتهم في قيامه  
بالسرقة لديه يقوله « قد توافر من جانبه القصد العام اذ انه بأخذه  
لمسرقات كان يعلم ان ذلك يغير رضاء امالك كما انه لا توجد اية منازعة  
على ذلك المال بين المتهم والمالك وقد توافر من جانب المتهم أيضا القصد  
الخاص وهو نية تملك المسروقات والدليل على ذلك أن المتهم لم يقم بردها الا  
بعد ضبطه كما انه لم يثبت من واقع الأوراق انه دائن للمجنى عليه حتى  
يكون اختلاسه لامواله هذه ضمانا لدينه دون ان يقصد ضمها الى ملكه ولا يكفي  
في هذا المجال قول المتهم أن هناك خلافات حول معاملات مالية قديمة لم يقم من  
واقع الأوراق دليل على صحتها ومن ثم فهذا القول لا يعدو أن يكون قولا  
مرسلا تلتفت عنه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا خلاف  
على ان الدائن الذي يختلس متاع مدينه ليكون تأمينا على دينه يعد سارقا  
اذا كان لادين له وانما يدعى هذا الدين للحصول على فائدة غير مشروعة  
حتى ابل رده الشيء المختلس . واذ - كان الطاعن لا يدعى بوجود دليل على  
ان له في ذمة المجنى عليه دينا ثابتا محققا خال من النزاع فان ما يثيره في  
شأن خطأ الحكم في تطبيق القانون اوفساد استدلاله على توافر القصد  
الجنائي لديه لا يكون سديدا ولا يقدح في ذلك ما أورده في أسباب طعنه من  
قرائن قصد بها اثاره الشبهة في توافر القصد الجنائي طالما أن المحكمة  
تخذ أطمأنت في ثبوته الى ما اخذت به من ادلة استمدتها مما قدمته أقوال  
الشهود والمعاينة ، ومن ثم لا يعدو ما يثيره الطاعن ان يكون جدلا موضوعيا  
في العناصر التي استبطلت منها محكمة الموضوع معتقدا مما لا يقبل معاودة

التصدي له أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى اورد الحكم الاستثنائي اسبابا جديدة لقضائه ، وقرر في الوقت ذاته أنه يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي كأسباب مكمله له - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فان ذلك مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتناقض مع أسبابه الجديدة . هذا فضلا عن أن ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على دفاع الطاعن بوجود خلافات مالية سابقة من ان هذا الدفاع لا يبرر ارتكابه جريمة السرقة اذ كان عليه ان يلجأ الى الطريق الذي رسمه القانون اذا شاء - لا يتناقض مع ما أورده الحكم الابتدائي من عدم وجود دليل على هذه الخلافات ، ومن ثم فان نفي الطاعن على الحكم بدعوى التناقض لا يكون صحيحا . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة  
محمود هيكل ومحمد الصوفي عبد الجواد .

( ٢١٠ )

### الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٥١ القضائية

١ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « معاينة » •

تقدير أدلة الدعوى • موضوعي •

تعويل الحكم على معاينة أجراها ضابط الشرطة دون أخرى أجرتها لجنة

من الخبراء • لا عيب •

٢ - حكم « تسببه • بيانات التسبب » • عقوبة « العقوبة المبررة » •

بطلان • محكمة النقض « سلطتها » •

الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة لا يرتب بطلان الحكم • حد ذلك ؟ •

يكفي ان تصحح محكمة النقض أسباب ذلك الحكم باستبدال مادة

العقاب دون حاجة الى نقضه •

١ - لما كان من المقرر ان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير

الأدلة وكان الحكم قد عول على المعاينة التي أجراها ضابط الشرطة دون المعاينة

التي أجرتها لجنة برئاسة مدير الجمعية فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن

لا يبدو ان يكون مجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها

اليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض •

٢ - لما كان من المقرر ان الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى موضوع الادانة بيانا كافيه وفضى بمقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها وكانت الواقعة على الصورة التي اعتقها الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه تشكل اللجنة المعاقب عليها بالمادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ وكانت العقوبة التي انزلها الحكم على الطاعن تدخل في نطاق عقوبة هذه المادة فان خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب بانها المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ بدلا من المادة ١٠٦ مكررا من ذات القانون لا يعيبه ويكون منى الطاعن في هذا الخصوص غير شديد ، وحسب محكمة النقض ان تصحح الخطأ الذي وقع في الحكم المطعون فيه وذلك باستبدال المادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ بالمادة ١٠٧ مكررا من ذات القانون عملا بالمادة ٤٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام بتجريف الأرض الزراعية على النحو المبين بالمحضر وذلك دون تصريح من الجهة المختصة . وطلبت معاقبه بالمادة ١٠٧ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ . . . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح بلقاس قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم ٤٠٠ جنية والزامه بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا

يقول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
 فطن الاستاذ ... المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق  
 النقض . الخ .

### المحكمة

وحيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة  
 تجريف ارض زراعية بغير ترخيص قد شابه القصور في التسيب والفساد في  
 الاستدلال فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون ذلك انه لم يعرض لما أثبت على  
 لسان وكيل المطعون ضدها الثانية بمحضر الجلسة من أنها تصالحت مع  
 الطاعن وترك الخصومة في دعواها ائذنية وعول الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه  
 بالحكم المطعون فيه على المعاينة التي أجراها ضابط الشرطة رغم ما يحوطها من  
 شك في صحتها وأطرح المعاينة التي أجرتها لجنة مشكلة من أهل الخبرة  
 برئاسة مدير الجمعية التعاونية الزراعية ، كما أخطأ الحكم في التكيف  
 القانوني للجريمة التي دانه بها على الرغم من عدم توافر أركانها ، وبفرض  
 صحة الواقعة فإنها تعتبر شروعا غير معاقب عليه طالما كانت الاثرية بالأرض  
 هذا فضلا عن قصور الحكم عن بيان القصد الجنائي وخلوه من الإشارة الى  
 نص القانون الذي عاقبه بموجب كل ذلك مما يعيب الحكم ويسوجب  
 نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام المحكمة  
 الاستئنافية أن المطعون ضدها الثانية مثلت بجلسته ١٩٧٩/٢/٢١ قبل ان تفصل  
 المحكمة في طلب اثبات ترك الخصومة الذي أبداه وكيلها بجلسته ١٩٧٨/١٢/١٣  
 وانكرت التوقيع على عقد الصلح المقدم من وكيلها في تلك الجلسة فانه لا على  
 الحكم المطعون فيه اذا هو لم يعرض لما أثبت على لسان وكيلها بجلسته  
 ١٩٧٨/١٢/١٣ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم  
 المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة



تجريف أرض زراعية بغير ترخيص التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال المطعون ضدها الثانية . . . . ومن المعاينة التي أجراها ضابط الشرطة فور الإبلاغ - من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة وكان الحكم قد عول على المعاينة التي أجراها ضابط الشرطة دون المعاينة التي أجرتها لجنة برياسة مدير الجمعية فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص واقعة الدعوى بقوله « وحيث أن الثابت من أقوال الشاهدين . . . و . . . أن المتهم قام بتجريف أرض الشاكية وأن المحكمة تطمن إلى أقوالهما وتطرح أقوال الشهود الآخرين لأن قولهم جاء مرسلاً ولأن المعاينة التي تمت عقب تقديم الشكوى مباشرة ثابت بها أن المتهم قام بتجريف الأرض المملوكة للشاكية وكومها في أرض والدته المجاورة لأرض الشاكية وأن المتهم لم يرخص له بالتجريف فيكون بذلك قد خالف القانون ، . . . وكان ما أثبتته المحكمة كافياً لاستظهار توافر أركان جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص التي دان الطاعن بها وتوافر القصد الجنائي في حقه فإن مجادلة الطاعن في هذا الخصوص تكون غير مقبولة ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى موضوع الادانة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها وكانت الواقعة على الصورة التي اعتقها الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه تشكل الجنحة المعاقب عليها بالمادة ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ وكانت العقوبة التي انزلها

الحكم على الطاعن تدخل في نطاق عقوبة هذه المادة فإن خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب بأنها المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ بدلا من المادة ١٠٦ مكررا من ذات القانون لا يعيه ويكون معنى الطاعن في هذا الخصوص غير مديد ، وحسب محكمة النقض ان تصحيح الخطأ الذي وقع في الحكم المطعون فيه وذلك باستبدال المادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ بالمادة ١٠٧ مكررا من ذات القانون عملا بالمادة ٤٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ..

## جلسة ٢٣ من ديسمبر ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد رفيق البسطويسى ومحمود سامى البارودى .

( ٢١١ )

### الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥١ القضائية

١ - شهادة مرضية • نقض « سلطة محكمة النقض » •

خلو الشهادة المرضية من أن الطاعن قد لزم فراشه فعلا طوال المدة  
المبينة بها • أثره ؟ •

٢ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » • شيك بدون رصيد •  
معارضة « نظرها والحكم فيها » • نقض « اسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها • مرده اليه •  
قعوده عن ابداء دفاعه أمامها • يحول دون ابداءه أمام النقض • علة ذلك ؟ •

تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية بغير عذر • أثره :  
عدم جواز ابداء دفاعه الذى كان يتعين عليه ابدائه أمامها • أمام محكمة  
النقض • علة ذلك ؟ •

٣ - شيك بدون رصيد • جريمة « اركانها » • حكم « تسببيه • تسبيب  
غير معيب » دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •

افادة البنك أن الرصيد لا يسمح بصرف الشيك • مفادها : عدم كفاية  
الرصيد للوفاء بكامل قيمة الشيك • أثر ذلك : قيام جريمة اعطاء شيك بدون  
رصيد المادة ٣٣٧ عقوبات •

عدم سماح الرصيد بالصرف • وانتفاء الرصيد كلياً • وأمر المسحوب  
عليه بعدم الدفع . تتساوى فى التجريم والعقاب •



١ - ولئن أرفق الطاعن بأسباب الطعن الرقيم ٢٢٣٤ لسنة ٥١ ق المقدم منه والنظور بجلسة اليوم ، شهادة مرضية مؤرخة في ١٩٧٩/٣/٢٣ ورد بها أن الطاعن يعاني من التهاب كلوى أيسر ونصح بالراحة لمدة ثلاثة أسابيع ، إلا أن هذه المحكمة لا تطمئن الى صحة عذر الطاعن المستند الى تلك الشهادة لأنها لا تفيد أنه استجاب للنصيحة ولزم فرائضه طوال المدة الميئة فيها .

٢ - ولئن كان تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع لابتداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه ، إلا أن قعوده عن ابتداء دفاعه أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها ، ومن ثم فإن تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية بغير عذر يحول بينه وبين ابتداء باقى ما يثيره بأسباب طعنه ، سواء فيما يتعلق بطلان إعلانه بالجلسة التى صدر فيها الحكم الاستثنائي الغيابي - لانه ، وبفرض صحته ، لم يمس له حقا ولم يحرم من ابتداء دفاعه - أو فيما يتعلق بإفادة البنك بشأن الرصيد أو قيام الطاعن بسداد قيمته .

٣ - افادة البنك بأن رصيد الطاعن لا يسمح بصرف الشيك ، مفادها أن الرصيد أقل من قيمة الشيك ، وهو ما يؤتمنه نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، شأن انتفاء الرصيد كلية ، وشأن أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع ، اذ كلها قسائم متساوية فى التجريم وفى العقاب .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح قسم ثان المنصورة الجزئية ( المقيدة بجدولها برقم ١٣٩٨٨ لسنة ١٩٧٧ ) ضد الطاعن بوصف أنه : حرر له شيك بدون رصيد قائم وقابل للمسحب بمبلغ ثلاثة آلاف جنيها . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهر مع النخل وكفالة مائة قرش والزامه بأن يدفع للمدعى المدني قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

طعن الاستاذ / ... المحامي بصفته وكلا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. النع .

## المحكمة

ومن حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بانه اذ دانه بجريمة اعطاء شيك - بسوء نية - لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب ، قد أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحقه في الدفاع وشابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأن تحلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه انما كان لمرضه ، وقد حضرها وكيله وأبدى هذا العذر ، فضلا عن أنه لم يعلن بها ، كما لم يعلن بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف ، برغم أن التقرير بالاستئناف والمعارضة تم بوكيله ، كما أن البطلان شاب اجراءات المحاكمة الابتدائية اذ لم يعلن بجلستها هذا الى أن افادة البنك بأن رصيد الطاعن لا يسمع بصرف البنك لا تنفي عدم وجود رصيد وقد سدد للمدعى بالحقوق المدنية قيمة الشيك وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه بين من الاوراق ان الطاعن أعلن بصحيفة الدعوى ، كما أعلن بجلسته المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم في محل اقامته ، الا أنه لم يمثل بها هو أو وكيله - على عكس ما يدعى - فقضت المحكمة

بحكمها المطعون فيه . وانه ولئن أرفق الطاعن بأسباب الطعن الرقيم ٢٢٢٤ لسنة ٥١ ق المقدم منه والمتطور بجلسته اليوم ، شهادة مرضية مؤرخة في ١٩٧٩/٣/٢٣ ورد بها أن الطاعن يعاني من التهاب كلوى أيسر ونصح بالراحة لمدة ثلاثة أسابيع ، الا أن هذه المحكمة لا تطعن الى صحة عذر الطاعن المستند الى تلك الشهادة لانها لا تفيد أنه استجاب للنصيحة ولزم فرائضه فعلا طوال المدة المينة فيها . لما كان ذلك ، ولئن كان تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع لأبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه اليه ، الا أن قعوده عن ابداء دفاعه أمامها يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها ، ومن ثم فإن تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية بغير عذر يحول بينه وبين ابداء باقي ما يثيره بأسباب طعنه ، سواء فيما يتعلق بإعلان اعلانه بالجلسة التي صدر فيها الحكم الاستئنافية الغايي - لانه ، وبفرض صحته ، لم يمس له حقا ولم يحرم من ابداء دفاعه - أو فيما يتعلق بإفادة البنك بشأن الرصيد أو قيام الطاعن بإبداء قيمته . فضلا عن أن افادة البنك بأن رصيد الطاعن لا يسمح بصرف الشيك ، مفادها أن الرصيد أقل من قيمة الشيك ، وهو ما يؤتمنه نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، شأن انتفاء الرصيد كلية ، وشأن أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع ، اذ كلها قسائم متساوية في التجريم وفي العقاب . لما كان ذلك . فان الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد رفيق البسطويسى ومحمود سامى البارودى .

( ٢ : ٢ )

### الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٥١ القضائية

١ - دفوع «الدفع بطلان القبض» • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» •  
ما يوفره • دفوع «الدفع بطلان القبض» •

الدفع بطلان القبض لعدم وجود دلائل كافية • جوهرى • وجوب  
تمحيصه أو الرد عليه • ولو لم يعاود الطاعن اثارته بعد اعادة الدعوى  
للمرافعة •

٢ - حكم «بياناته» «بيانات حكم الادانة» «تسبيبه» • تسبيب معيب •  
بيانات حكم الادانة • المادة ٣١٠ اجراءات ؟ •

١ - الثابت من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثان درجة أن الدفاع  
الذى أثاره الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية ، جوهرى وقد يترتب عليه - أن  
صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى ، بما كان ينبغى عليها وقد أثبت بمحضر  
الجلسة ، أن تمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه أو ترد عليه بما يدمغه ، ولو لم  
يعاود الطاعن اثارته بعد فتح باب المرافعة فى الدعوى •

٢ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل  
كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان  
الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة نوت  
وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة

المأخذ ، والا كان قاصرا . واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الوقائع والتدليل عليها بالاحالة الى التابت بأقوال المجنى عليها وتحريات الشرطة وعدم دفع الاتهام بدفاع مقبول ، دون أن يورد مضمون شيء مما تقدم ويبين وجه استدلاله به على ثبوت الاتهام بمناصرة القانونية كافة ، الامر يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثري الطاعن بوجه طعنه ، فان الحكم المطعون فيه يكون مميا بالقصور الذي يطله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنها توصلا الى الاستيلاء على الاشياء المينة وصفا وقيمة بالاوراق والملوكة للمجنى عليها . . . بالاشتراك مع مجهول وكان ذلك باستعمالهما طرق احتيالية من شأنها أتيهام الغير بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أوهماها بأن الذهب الذي يحرزانه هو ذهب جديد ، وطالبا استبداله حتى يتمكن الآخر من السفر الى السعودية وذلك على النحو المبين بالاوراق ، وطلبت عقابهما بالمسواد ٤٠ / ١ ، ٢ ، ٣ ، و ٤١ و ١ / ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قسم الجيزة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل متهم ستين مع الشغل والنفاذ . فاستأنفا . ومحكمة الجيزة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالاكفاء بحبس كل متهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ . فطعن المحكوم عليه ( الطاعن ) في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

ومن حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة النصب قد شابه القصور فى البيان ، ذلك بأنه لم يعرض لدفاعه بطلان اجراءات القبض ايرادا وردا ، مما يعيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة أن المدافع عن الطاعن دفع بطلان القبض لعدم وجود دلائل كافية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه لأسبابه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله : ان التهمة المسندة الى المتهمين ثابتة قبلهما من أقوال المجنى عليها ومن الثابت من تحريات رجال المباحث ومن عدم دفع الاتهام من المتهمين بشمة دفع أو دفاع مقبول ، ومن ثم يتعين معاقبتها بمواد الاتهام والمادة ٣٠٤ أ . ج وكان الدفاع الذى أثاره الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية ، جوهرى وقد يترتب عليه - ان صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى ، بما كان ينبغى عليها وقد أثبت بمحضر الجلسة ، أن تمحضره بلوغا الى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يدمنه ، ولو لم يعاود الطاعن اثارته بعد فتح باب المرافعة فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ ، والا كان قاصرا . واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الوقائع والتدليل عليها بالاحالة الى الثابت بأقوال المجنى عليها وتحريات الشرطة وعدم دفع الاتهام بدفاع



مقبول ، دون أن يورد مضمون شيء مما تقدم ويبين وجه استدلاله به على ثبوت  
الانتهام بمناصرة القانونية كافة ، الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة  
صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما  
يشتره الطاعن بوجه طعنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون ممياً بالتصور الذي  
يطله - وهو ما يتسع له وجه الطعن - لما كان ما تقدم - فانه يتعين نقض الحكم  
المطعون فيه والاعادة ، دون حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن .

## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

( ٢١٣ )

### الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ١٥ القضائية

١ - قانون الأحكام العسكرية . مأمورو الضبط القضائي . تفتيش  
« بغير إذن » . اختصاص . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .

ضباط المخابرات الحربية من أعضاء الضبط القضائي العسكري فى  
دائرة اختصاصهم . م ١٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦

حق رجال الضبط القضائي العسكري تفتيش الداخلين أو الخارجين مدنيين  
أو عسكريين . من مناطق الأعمال العسكرية . المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥  
لسنة ١٩٦٦ . عدم التقيد فى ذلك بقيود القبض والتفتيش المنصوص عليها  
فى قانون الاجراءات الجنائية . كفاية أن يكون الشخص خارجا أو داخلا من  
مناطق الأعمال العسكرية لثبوت الحق فى تفتيشه .

العثور أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة . أثره : صحة  
الاستدلال به أمام المحاكم فى تلك الجريمة . علة ذلك ؟ .

٢ - مواد مخدرة « جلبها » . جريمة « اركانها » جمارك « اقليم جمركى »  
« خط جمركى » .

جريمة جلب الجواهر المخدرة . مناط تحققها ؟ .

الاقليم الجمركى والخط الجمركى . فى المواد الثلاث الاولى من القانون  
٦٦ لسنة ١٩٦٣ . ماهية كل منهما ؟ .

تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى . بغير استيفاء الشروط  
المنصوص عليهما فى القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلبا محظورا  
للمخدرات . مثال .

## ٣ - البات « بوجه عام » « اعتراف »

تزيد الحكم فيما لا اثر له في منطق أو النتيجة التي انتهى اليها .  
لا يعيبه .

١ - لما كانت المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد حددت أعضاء الضبط القضائي العسكري ومن بينهم ضباط المخابرات الحربية في دائرة اختصاصهم ، وكانت المادة العشرون من القانون المذكور قد نصت على أن لأعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه تفتيش الداخلين أو الخارجين من مناطق الاعمال العسكرية ، فإن مؤدى ذلك أن تفتيش الداخلين أو الخارجين - عسكريين كانوا أم مدنيين - من مناطق الاعمال العسكرية بمعرفة ضباط المخابرات الحربية هو أمر جائز قانونا ، ولم يتطلب الشارع بالتحية للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبردة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل انه يكفي أن يكون الشخص داخلا أو خارجا من مناطق الاعمال العسكرية حتى يثبت لضابط المخابرات الحربية المختص حق تفتيشه ، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها في القانون العام ، فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لانه ظهر أثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

/ ٢ - لما كان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد أيضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو في نطاق ذلك المجال - على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد من ٣ الى ٦ التي رصدها الشارح الفصل الثاني من



القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشترط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا للشخص والجهات التي بينها بيان حصر ، وبالطريقة التي رسمها على سبيل الالتزام والوجوب ، فضلا عن حظره تسليم ما يصل الى انجمارك من تلك الجواهر الا بموجب اذن سحب كتابي تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله وايجابه على مصلحة الجمارك في حالتى الجلب والتصدير تسليم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الى تلك الجهة ، كما يبين من نصوص المواد الثلاث الاولى من قانون الجمارك - الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالاقليم الجمركي ، الأراضي والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة » وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، ومع ذلك تعتبر خطا جمر كيا ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة وأن يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا في البحار المحيطة به . أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير المالية وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه . ومفاد ذلك أن تخفى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه ، يعد جلبا محظورا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قد اجتاز بالمخدرات الخط الجمركي ، وذلك بنقلها من الضفة الشرقية لقناة السويس الى الضفة الغربية لها ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به في القانون .

٣ - متى تزيد الحكم بعد ذلك في القول بأن الطاعن أقر بتحقيق النيابة أنه كلف بالنقل لقاء مبلغ كبير من المال ( ثمانمائة جنيه ) في حين انه قرر أن

المبلغ ماثلاً جنيته ، هو تزيد لا أثر له في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها من اعتراف الطاعن في محضر الضبط بأن ما يحرزه مخدر وبفرض خطأ الحكم في مقدار المبلغ الذي كلف الطاعن بتقل الحقيقة في مقابله فإن هذا الخطأ لا يبدو أن يكون خطأ مادياً لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه : جلب الى أراضي جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرًا « أفبونا » بدون ترخيص كتابي من الجهة الادارية . وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات السويس قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣٣/أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند الأول من الجدول رقم ١ الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم بالاشتغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المسألة

ومن حيث ان الطاعن ينسب على الحكم المظنون فيه أنه اذ دانه بجريمة جلب مخدر قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون وفي الاسناد ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بطلان الضبط والتفتيش لأن من قام بهما من ضباط المخابرات الحربية وهم غير مسموح لهم بتفتيش المدنيين ، الا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يصلح رداً ، كما أثار في دفاعه أن التفتيش كان خارج المنطقة الجبركية ولم تكن هناك حاجة تدعو اليه من شك أو ارتياب الا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع ايراداً ورداً ،

كما لم يحط بالحكم بدفاع الطاعن أن قناة السويس يعتبر خطا جمركيا حكما وأن نقل السلع من احدى ضفتي القناة الى الضفة الاخرى لا يعتبر تهريبا جمركيا . ولم يستظهر الحكم ما اذا كان الطاعن قد تجاوز بفعله الخط الجمركي ، وعول في التدليل على توافر ركن العلم بكنه المادة المضبوطة على أن الطاعن قرر بتحقيق النيابة بأنه كلف بنقل الحقيبة لقاء مبلغ كبير - ثمانمائة جنيه - مع أن ما قرره الطاعن في التحقيقات هو أن المبلغ مائتا جنيه . كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أنه بتاريخ ٨ / ٦ / ١٩٧١ وصل لنش المجهود الحرية من الضفة الشرقية لقناة السويس الى منطقة أبو الدرك حيث كان الرائد ..... الضابط بالمخابرات الحربية في انتظاره لتفتيش القادمين عليه كما تقضى بذلك التعليمات ، ونفاذا لها قام الشرطي ..... بتفتيش المتهم تحت اشراف الضابط فشر بقاع حقيقته على كمية من الاقيون مغطاء بكرتونة وعند مواجهة المتهم بذلك اعترف للضابط بأن شخصا من قبيلة الكرداسة يقيم في سيناء بوادي أبو عرافه سلمه تلك الحقيبة كي ينقلها للقاهرة ويسلمها لشخص آخر من ذات القبيلة يقيم بحى كوبرى القبة وأنه يعلم أن بداخلها كمية من الاقيون وذلك لقاء مبلغ ثمانمائة جنيه تسلم منه مقدما مبلغ مائتى جنيه . وبعد أن حصل بالحكم مؤدى أدلة الثبوت عرض للدفع بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله : « وحيث انه بالنسبة للدفع بطلان القبض والتفتيش فالثابت أن الضابط الذى قام بهما انما كان يباشر عمله الاساسى فى المنطقة التى ضبطت فيها الواقعة وهى منطقة عسكرية وله صفة الضبطية القضائية فى هذا الخصوص سواء بالنسبة للعسكريين أو المدنيين ومن ثم يكون الدفع فاسد الاساس ويتعين اطراحه » لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد حددت أعضاء الضبط القضائى العسكرى ومن بينهم ضباط المخابرات الحربية فى دائرة اختصاصهم ، وكانت المادة



المشرون من القانون المذكور قد نصت على أن لأعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه تفتيش الداخلين أو الخارجين - عسكريين كانوا أم مدنيين - من مناطق الأعمال العسكرية بمعرفة ضباط المخابرات الحربية هو أمر جائز قانونا ، ولم يتطلب الشارع بالنسبة للأشخاص نوافر قبود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في احدى الحالات المبصرة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل انه يكفي أن يكون الشخص داخلا أو خارجا من مناطق الأعمال العسكرية حتى يثبت لضابط المخابرات الحربية المختص حق تفتيشه ، فاذا هو عثر أثناء التفتيش انذرى بجريته على دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها في القانون العام ، فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لانه ظهر أثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة . لما كان ذلك وكان الطاعن لايمارى في انه عند تفتيشه كان قادما من احدى مناطق الأعمال العسكرية وأن التفتيش تم تحت اشراف ضابط المخابرات الحربية في دائرة اختصاصه ، فان تفتيشه يكون صحيحا ويكون الحكم اذ قضى برفض الدفع بطلان الضبط والتفتيش قد اقترن بالصواب ، ولا يبيح - من بعد - التفاته عن الرد على مآثره الطاعن في دفاعه أن التفتيش كان خارج نطاق الرقابة الجمركية ودون ريبه نصحه لما كان ذلك وكان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها للمجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد أيضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو في نطاق ذلك المجال - على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد من ٣ الى ٦ التي رصد لها الشارع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة

الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأنشطة والجهات التي ينمى بها حصر ،  
وبالطريقة التي رسمها على سبيل الإلزام والوجوب ، فضلاً عن حظره تسليم  
ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه  
الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله  
وإجابه على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب والتصدير تسلم إذن السحب  
أو التصدير من صاحب الشأن وأعادته إلى تلك الجهة ، كما بين من نصوص  
المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣  
أنه « يقصد بالاقليم الجمركى ، الأراضى والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة  
الدولة ، وأن الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية  
مصر والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، ومع ذلك  
تعتبر خطاً جمركياً ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة  
» وأن يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى إلى مسافة  
ثمانية عشر ميلاً بحرياً فى البحار المحيطة به . أما النطاق البرى فيحدد  
بقرار من وزير المالية وفقاً لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق  
تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدد بقرار منه ، . ومفاد ذلك أن  
تحظى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بنوع استيفاء الشروط التى نص  
عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من  
الجهة الإدارية المنوط بها منحه ، يعد جلباً محظوراً . لما كان ذلك وكان  
الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قد اجتاز بالمخدرات الخط الجمركى ،  
وذلك بنقلها من الضفة الشرقية لقناة السويس إلى الضفة الغربية لها ، فإن  
مأثبه الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به فى القانون ، ويكون  
التمسك عليه بالخطأ فى تطبيقه غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على  
علم الطاعن بأن ما يحرزه مخدر فى قوله « وحيث أنه وإن كان المتهم قد اعترف فى  
تحقيق النيابة بضبط الحقية وأنكر علمه بما كانت تحويه من مخدر إلا أن  
المحكمة لا تتول على هذا الإنكار وتعتبره من قبيل الدفاع ويدفعه اعتراف

المتهم في محضر ضبط الواقعة وما شهد به الشهود بل ان روايته أمام النيابة أنه كلف بنقل الحقية لقاء مبلغ كبير من المال ( ثمانمائة جنيه ) يقطع بتوافر ركن العلم في حقه . . وكان المستفاد مما أورده الحكم أنه استظهر علم الطاعن بأن ما يحرزه مخدر من اعترافه بذلك في محضر الضبط ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تعول على اعتراف المتهم في هذا المحضر - متى أطمأنت إليه - ولو عدل عنه بعد ذلك فإن تزيد الحكم بعد ذلك في القول بأن الطاعن أقر بتحقيق النيابة أنه كلف بالنقل لقاء مبلغ كبير من المال ( ثمانمائة جنيه ) في حين أنه قرر أن المبلغ مائتا جنيه ، هو تزيد لا أثر له في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها من اعتراف الطاعن في محضر الضبط بأن ما يحرزه مخدر وبفرض خطأ الحكم في مقدار المبلغ الذي كلف الطاعن بنقل الحقية في مقابله فإن هذا الخطأ لا يبدو أن يكون خطأ مادياً لا يمسب الحكم ولا يقدح في سلامته ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد على غير سند . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / احمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح  
وعوض جادو ومصطفى طاهر

( ٢١٤ )

### الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥١ القضائية

١ - تفتيش « اذن التفتيش » «تنفيذه» • دفع « الدفع ببطان اجراءات التفتيش » • مواد مخدرة • تلبس • سلاح • محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» • مأمورو الضبط القضائي •

الامر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية باجراء تفتيش لغرض معين • نطاقه ؟ •

تقدير التزام مأمور الضبط حدود الامر بالتفتيش أو تجاوزه • انطواؤه على عنصرين : هما تحرى حدود الامر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهد فيه لمحكمة الموضوع • وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه • وهو أمر موكل الى تلك المحكمة • مثال •

من المقرر ان الامر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية باجراء تفتيش لغرض معين ( للبحث عن سلاح وذخيرة ) لا يمكن ان ينصرف بحسب نصه والغرض منه الى غير ما أذن بتفتيشه الا اذا شاهد عرضا اثناء اجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة ( في احدى حالات التلبس ) - ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين بأدلة سائغة أن المخدر المضبوط لم يعثر عليه عرضا اثناء التفتيش بحث عن السلاح والذخائر ، وقد امتدح من طبيعة وصغر ولون اللقافة ومكان العثور عليها ان الضابط حين ضبطها تم فضها لم يقصد من ذلك البحث عن أسلحة أو ذخائر وانما قصد البحث عن جريمة

أخرى له علاقة لها بالجريمة التي صدر الاذن بشأنها . ولما كان تعرف ما اذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الأمر بالتفتيش أو جاوزه متعسفا تطوى على عنصرين احدهما مقيد هو تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عباراته وهو ما لا اجتهاد فيه لمحكمة الموضوع ، وثانيهما مطلق لانه ينطوى على تهريب وتقدير الوقائع التي تقيد التعسف في تنفيذ وهو موكول اليها تنزله المنزلة التي تراها ما دام سائقا واذا كان الحكم قد أثبت ان مأمور الضبط جاوز حدود الأمر في نصه وتعسف في تنفيذه معا ، وان العثور على المخدر لم يتم عرضا بل كان نتيجة سعى منه للبحث عن جريمة احراز المخدر ومن ثم فلا تصح المجادلة في ذلك .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا ، حشيشًا ، يدون تذكرة طية وفي غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته ، طبقا للتقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا ببراءة المتهم مما اسند اليه والمصادرة .

فقضت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المظنون فيه انه أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه قضى ببراءة المظنون ضده من جريمة احراز جوهر مخدر تأسيسا على ان الضابط مأذون له من النيابة بالتفتيش للبحث عن أسلحة وذخائر يحوزها المظنون ضده بغير ترخيص

ولا يسوغ لرجل الشرطة ان يتجاوز حدود الاذن المصرح له به بتفتيش جيب الصديري الايسر ، في حين ان ضبط المخدر بذلك الجيب كان عرضا ونتيجة لما يقضيه أمر البحث عن الذخيرة مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قال تعقيا في بيانه لواقعة الدعوى ولسبب انقضاء ببراءة ما نصه : ان الثابت من أقوال الملازم أول . . . انه قام بتفتيش ملابس المتهم بحثا عن طلقات نارية نفاذا للاذن الصادر له بذلك وانه عثر على المخدر المضبوط في جيب الصديري الايسر ، وقد بان من مناظرة المحقق لهذا الجيب انه صغير الحجم اذ يبلغ طوله ٥ سم وعرضه ٣ سم الامر الذي يشير الى ان الضابط سعى الى اخراج ورقة المخدر من جيب انتم وقضها تين محتوية رغم انها بحالتها هذه لا تشير الى انها تحتوي ما أراد الضابط ضبطه اذ ان المخدر على ما هو ثابت من التقرير لا يزيد وزنه على ١٦ جم ومن ثم كان العثور على المخدر نتيجة تعسف من جانب الضابط في تنفيذ اذن التفتيش ومن ثم كان هذا العمل باطلا - لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الامر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية باجراء تفتيش لغرض معين ( للبحث عن سلاح وذخيرة ) لا يمكن ان ينصرف بحسب نصه والغرض منه الى غير ماأذن بتفتيشه الا اذا شاهد عرضا اثناء اجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة ( في احدى حالات التلبس ) - ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين بأدلة سائغة ان المخدر المضبوط لم يعثر عليه عرضا اثناء التفتيش بحثا عن السلاح والذخائر ، وقد استيقن من طبيعة وصغر ولون اللقافة وكان العثور عليها ان الضابط حين ضبطها ثم قضها لم يقصد من ذلك البحث عن أسلحة أو ذخائر وانما قصد البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة التي صدر الاذن بشأنها . ولما كان تعرف ما اذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الامر بالتفتيش أو جاوزه متعسفا تنطوي على عنصرين احدهما مفيد هو تحسري حدود الامر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهاد فيه لحكمة الموضوع ، وثانيهما مطلق لانه ينطوي على تقرير وتقدير



جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨١ . ١٢٠٣

---

الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو موكول اليها تنوله المنزلة التي تراها مادام سائفا واذ كان الحكم قد أثبت ان مامور الضبط جاوز حدود الامر في نصه وتعسف في تنفيذه معا ، وان العثور على المخدر لم يتم عرضا بل نتيجة سعى منه للبحث عن جريمة احراز المخدر ومن ثم فلا تصح المجادلة في ذلك . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس ويتمين رفضه موضوعا .

## جلد ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/محمد عبدالعزيز الجندي نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : محمد حمد حمدي وأحمد محمد هيكل ومحمد  
عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد .

(٢١٥)

### رقم الطعن ٢٦٠٣ لسنة ٥٠ القضائية

- ١ - اثبات « خبرة » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •  
تقدير آراء الخبراء • موضوعي •  
قضاء الحكم بالبراءة • تأسيسا على نفي التشابه بين أوراق النقد المقلدة  
والصحيحة • لا على مجرد عدم اتقان التقليد • لا عيب •
- ٢ - تقليد • تزيف • جريمة « أركانها » « الجريمة المستحيلة » •  
شروع •  
تحضير أدوات التزيف واستعمالها في اعداد العملة الورقية الزائفة •  
شروع في جريمة تقليدها • شرط ذلك ؟ عدم صلاحية الأدوات لتحقيق الغرض  
المقصود منها • اعتبار جريمة التقليد والشروع بها مستحيلتين •

١ - لما كان تقدير آراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع التي لها  
كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها بنير معقب  
عليها في ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتنع بما أورده تقرير قسم  
ابحاث التزيف والتزوير بشأن الطريقة التي تم بها التقليد وما انتهى اليه  
التقرير من عدم امكان الانخداع بالأوراق المقلدة فان ما تنهه الطاعنة في هذا  
الشان يكون على غير أساس • لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم  
المطعون فيه انه لم يؤسس قضاءه بالبراءة على مجرد عدم اتقان التقليد وانما

على نقي التشابه بين أوراق النقد المقلدة والأوراق الصحيحة مما لا يسمح بالانحداع بالأوراق المقلدة وقبولها في التداول فانه لا يكون هناك محل للنفي على الحكم في هذا الخصوص .

٢ - من المقرر ان مجرد تحضير الادوات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليها قانوناً الا ان شرط ذلك بداهة ان تكون الوسائل المستعملة في التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة أما اذا كانت هذه الوسائل غير صالحة للمرة لتحقيق الغرض المقصود منها ولا تؤدي مهما ائقن استعمالها الى انتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة - كما هو الحال في صورة الدعوى الماثلة - فان جريمة التقليد في هذه الحالة تكون مستحيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤتم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضدها بأنها المتهم الأول : أولاً : قلد عملة ورقية متداولة قانوناً في الخارج هي الأوراق المالية المقلدة المضبوطة فئة العشرة دنانير اردنية بان اصطنعها على غرار الأوراق المالية الصحيحة على النحو المبين بتقرير قسم ابحاث التزييف بقصد ترويجها . ثانياً : حاز بقصد الترويج وروج العملة الورقية المقلدة سالفة الذكر بأن دفع بها الى التداول على النحو المبين بالتحقيقات مع علمه بتقليدها . المتهمة الثانية : حازت بقصد الترويج مستورفات من فئة العشرة دنانير الاردنية المقلدة المضبوطة سالفة الذكر مع علمها بتقليدها . وطلبت من مستشار الاحالة احالتها الى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادتين ٢ و ١/٢٠ و ٢٠٣ من قانون العقوبات . فقرر ذلك .



ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا للمطعون ضدها الثانية وغايبا  
 للأول ببراءة كل منهما مما اسند اليه ومصادرة الاوراق المضبوطة .  
 فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى  
 ببراءة المطعون ضدهما من جرائم تقليد عملة ورقية وحيازة وترويج عملة  
 ورقة مقلدة قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون والقصور في  
 التسيب ذلك ان الحكم اقام قضاءه بالبراءة على ان التقليد لم يكن على درجة  
 من الاتقان يمكن ان ينخدع بها احد واستند في ذلك الى ما انتهى اليه تقرير  
 قسم ابحاث التزييف والتزوير من ان الاوراق المضبوطة كانت رديئة التقليد  
 ولا ينخدع بها الشخص العادى والى ان التقليد تم بواسطة أدوات مما يستعمله  
 التلاميذ في المدارس ، في حين أن خير قسم ابحاث التزييف والتزوير  
 باعتباره اخصائيا فنيا قد ينحو الى التشدد في تقديره . وانه ليس ثمة ما يمنع  
 من أن يتم التقليد باى وسيلة تؤدي اليه ، كما أنه لا يشترط أن يكون التقليد  
 متقنا بل يكفي ان يكون ثمة تشابه بين الاوراق المقلدة والاوراق الصحيحة من  
 شأنه ان يكفل لها الرواج في التعامل واتخاذ البعض بها وقد اغفل  
 الحكم في هذا الشأن ان المطعون ضدها الثانية قبلت ست ورقات مقلدة كما لم  
 يعرض لما ثبت من الجناية رقم ٣٢١٨ سنة ١٩٧٥ المرفقة بالاوراق من ضبط  
 ورقة نقد مقلدة من ذات المصدر مما يشير الى اتخاذ اكثر من شخص  
 بالاوراق المقلدة هذا الى انه يفرض صحة ما ذهب اليه الحكم فان  
 الواقعة تكون جناية الشروع في التقليد وذلك مما يعيب الحكم ويوجب  
 نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين ادلة الالبات التي ساقها سلطة  
 الاتهام ومن بينها ضبط ورقة نقد مقلدة بطريقة مماثلة في الجناية الاخرى

للمرفقة انتهى الى تبرئة المطعون ضدها الثانية استنادا الى أنها لم تفحص الأوراق المسلمة اليها من المطعون ضده الاول ولم تبين انها مقلدة ، ثم عرض الحكم لموقف المطعون ضده الاول وخلص الى براءته مبررا قضاءه بذلك في قوله : ومن حيث انه بالنسبة للمتهم الاول فان هذه ، المحكمة تستخلص من تقارير قسم ابحاث التزييف والتزوير ومن أقوال النقيب . . . ومن مناظرة المحكمة للأوراق المضبوطة ان التقليد لا يمكن ان ينخدع به الشخص العادي لانه قد تم بادوات الرسم التي يستعملها التلاميذ في المدارس وبصورة غير متقنة ولا يغير من ذلك ما ثبت من ان المتهمة الثانية ( المطعون ضدها الثانية ) قد قبلتها من المتهم الاول وذلك لانها احتفظت بها كوديعة له دون ان تفحصها . لما كان ذلك وكان تقدير اراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع انتهى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم اليها بنزاهة معتب عليها في ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتنع بما أورده تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير بشأن الطريقة التي تم بها التقليد وما انتهى اليه التقرير من عدم امكان الانخداع بالأوراق المقلدة فان ماتعاء الطاعة في هذا الشأن يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أنه لم يؤسس قضاءه بالبراءة على مجرد عدم اتقان التقليد وانما على نفى التشابه بين أوراق النقد المقلدة والأوراق الصحيحة مما لا يسمح بالانخداع بالأوراق المقلدة وقبولها في التداول فانه لا يكون هناك محل للنفي على الحكم في هذا الخصوص ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لواقعة استلام المطعون ضدها الثانية لبعض الأوراق المقلدة من المطعون ضده الاول ونفى صلاحية هذه الواقعة للتدليل على امكان الانخداع بالأوراق المقلدة وذلك بما استخلصه من ان المطعون ضدها الثانية تسلمت تلك الأوراق على سبيل الوديعة ولم تقم بفحصها ، وكان البين من مطالمة المفردات المضبوطة ان أوراق الجناية رقم ٣٢١٨ سنة ١٩٧٥ الموسكى المنضمة لا تشمل على ما يفيد قبول الورقة المضبوطة بها في التداول على العكس من ذلك فان من قدمت اليه تلك الورقة قد اكتشف بمجرد فحصه لها أنها مقلدة عن طريق الرسم

يأيد ، فإن ما تنعاه الطاعة على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد تحضير الأدوات اللازمة لتزيف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليها قانونا الان شرط ذلك بداهة ان تكون الوسائل الصحيحة في التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة أما اذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها ولا تؤدي مهما اتقن استعمالها الى انتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة . كما هو الحال في صورة الدعوى الماثلة - فإن جريمة التقليد في هذه الحالة تكون مستحيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤثم ويكون منى الطاعة في هذا الشأن غير مديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / فوزى الملوك وراغب عبد الظاهر وفوزى  
أسعد وعبد الرحيم نافع .

(٢١٦)

### الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥١ القضائية

١ - تعويض • مسئولية مدنية « أركانها » • محكمة الموضوع « سلطتها  
في تقدير التعويض » •

تقدير التعويض • موضوعي • شرط ذلك ؟ •

٢ - تعويض • حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » •

مناط القضاء بالتعويض ؟ •

مثال لتسبیب معيب •

١ - من المقرر أنه وإن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع  
تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما تتيحه من ظروف الدعوى وأنها متى استقرت  
على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد  
أحاط بمناظر المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببيه إحاطه كافيه وأن  
يكون ماأورده في هذا الخصوص مؤديا الى النتيجة التي انتهى اليها •

٢ - مناط القضاء بالتعويض ان يكون استفادا من الحكم انه مقابل العمل  
الضار الذي اثبت الحكم وقوعه من المتهم • لما كان ذلك وكانت اسباب  
الحكم الصادر بالتعويض والمؤيد لا سبابه استتافيا بالحكم المطعون فيه قد

خلت من هذا البيان كليه فانه يكون قد قضي في الدعوى المدنية دون ان يحيط بناصرها •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بانه بدائرة قسم النزاهة محافظة الاسكندرية : ضرب •••• فأحدث بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي واثبتى اعجزتها عن اشغالها الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوما • وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات • ومحكمة جنح النزاهة قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيها • عارض ، وفى اثناء نظر المعارضة ادعت المجنى عليها مدنيا بمبلغ ٥١ جنيها على سبل التعويض المؤقت قبل المتهم ثم قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه وفى الدعوى المدنية بالزامه ان يؤدي للمدعيه بالحق المدنى تعويضا نهائيا قدرة خمسة وعشرين جنيها والمصاريف • فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته المدعيه بالحقوق المدنية ومحكمة اقصاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المستأنف • فطعن الاستاذ •••• المحامى بصفته وكلا عن المدعيه بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض ••الخ•

## المحكمة

وحيث ان مما تنهه الطاعة - المدعيه بالحق المدنى - على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى فى الدعوى المدنية المقايمة منها بمبلغ يقل عن التعويض المؤقت المطلوب واعتبره تعويضا نهائيا واقتصر فى أسبابه على الاحالة الى أسباب

الحكم المستأنف التي لم تتحدث عن عناصر الدعوى المدنية وطلبات المدعية فيها فانه يكون مشوباً بالقصور في التسبب مما يعيه ويوجب نقضه •

وحيث انه يبين من الأوراق ان الطاعنة ادعت مدنيا قبل المتهم - عند نظر المعارضة المقامة منه أمام محكمة أول درجة - طالبه الحكم لها بمبلغ واحد وخمسين جنيها كتعويض مؤقت عن الأضرار التي الت بها • وقد ضمنت محكمة منطوق الحكم الصادر في المعارضة القضاء لها بمبلغ خمسة وعشرين جنيها تعويضا نهائيا بيد أنها لم تورد في الأسباب شيئا البته عن الدعوى المدنية التي فصلت فيها ، وقد أحال الحكم المطعون فيه - والذي قضى بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا - الى أسباب هذا الحكم وأخذ بها دون أن يشيء لنفسه أسبابا جديدة • لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وأن كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما تتيحه من ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه الا ان هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية احاطه كافيه وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤديا الى النتيجة التي انتهى اليها كما ان مناط القضاء بالتعويض ان يكون مستفادا من الحكم انه مقابل العمل الضار الذي اثبت الحكم وقوعه من المتهم • لما كان ذلك وكانت أسباب الحكم الصادر بالتعويض والمؤيد لأسبابه استنافيا بالحكم المطعون فيه قد خلت من هذا البيان كليه فانه يكون قد قضى في الدعوى المدنية دون ان يحيط بعناصرها مما يعيه ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة للدعوى المدنية مع الزام المطعون ضده بمصاريف الطعن ، وذلك دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى •



## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد حمدي وأحمد محمود هيكل ومحمد  
عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد .

(٢١٧)

### الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ القضائية

١ - اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل »  
حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » •  
المحاكمات الجنائية • العبرة فيها باقتناع القاضي •

٢ - اثبات « اعتراف » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •  
حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره  
من المتهمين •

٣ - حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » •  
ما لا يوفره » • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها » •  
قعود الطاعن عن اثارة دفاع بشأن اشتهاؤه بالاسم الوارد بأقوال أحد  
المتهمين • عدم جواز اثارته أمام النقض •

٤ - حكم « ما لا يعيبه في نطاق التدليل » •  
الخطأ في الاسناد • متى يعيب الحكم ؟ •

٥ - محاكمة « اجراءاتها » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • ما لا يوفره » •  
نقض « أسباب الطعن ما لا يقبل منها » •  
عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الاجراءات • أساس  
ذلك ؟ •

١ - من المقرر ان العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي - بناء على الادلة المطروحة عليه - بادانة المتهم أو براءته وان له ان يستمد اقتناعه من اى دليل يطمئن اليه طالما كان له مأخذ الصحيح من الأوراق •

٢ - لمحكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى أطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع ،

٣ - لما كان الطاعن لم يثر شيئاً أمام محكمة الموضوع بخصوص اشتهاؤه بالاسم الوارد بأقوال المتهم الثانى فانه لا يجوز له ان يثير ذلك لأول مرة امام محكمة النقض •

٤ - الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم مالم يتساول من الادلة ما يؤثر في عفية المحكمة ، وكان ما يثيره الطاعن من نفى حصول اجتماع بين المتهمين في تاريخ معين ومن خطأ الحكم في تحديد عدد اثواب القماش المسروقة لا اثر له - بفرض صحته - في منطق الحكم أو في النتيجة التي خلص اليها فان معنى الطاعن في هذا الشأن يكون على غير اساس •

٥ - عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الاجراءات اد لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم بل يجوز رفعها في مواد الجنع والمخالفات مباشرة بدون تحقيق ما •

## لوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنه سرق القماش المبين وصفا وقيمه بالأوراق والملوك .... وطلبت مما قبلته بالمادة ٣١٧/٢ ، ٤ ، ٥ من قانون العقوبات ومحكمة جنح المشية قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ستين مع الشغل والنفاذ • فأستأنف ، ومحكمة

الامكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافه - قضت حضوريا بقبول الاستئناف  
شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فضمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

## المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المنطون فيه اذ دان الطاعن  
بجريمة السرقة قد شابه القصور في التسييب والفساد في الاستدلال  
واذ خلال بحق الدفاع ذلك ان الحكم لم يكشف عن كيفية ارتكاب الطاعن  
للجريمة ، وعول في القضاء بادانته على ما اعترف به احد المتهمين من  
ارتكابه الحادث مع آخرين احدهم يدعى « ... » ، في حين انه فضلا عن  
فساد الاخذ باعتراف متهم في حق متهم اخر فان الاسم الوارد بهذا  
الاعتراف قد يكون لشخص اخر خلاف الطاعن ، واورد الحكم في مدوناته  
ان المتهمين اجتمعوا معا في ليلة عين تاريخها وهو ما لا اصل له في دور  
كما حدد الحكم الاقمشة المسروقة بانها ثلاثون ثوبا في حين ان ما تم  
ضبطه منها يفوق هذا العدد ، هذا الى ان محكمتي اول وثاني درجة لم  
تستكملا التحقيق بسؤال الشاهد الوارد ذكره ببلاغ المجنى عليه كما لم  
يعرض الحكم لما آثاره الطاعن من بطلان التحقيق لعدم استجوابه فيه بشأن  
التهمة الموجهة اليه ، وذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المنطون فيه قد بين ، الواقعة بما مجمله ان المتهم  
الخامس اصطنع مفتاحا لمخزن المجنى عليه واستخدمه والمتهمون الثاني  
والثالث والسادس ( الطاعن ) في فتح المخزن وسرقة كمية من الاقمشة  
منه على دفعات بينما كانت التهمة الرابعة تقوم بمراقبة الطريق لهم وأطفال  
مسباح سلم المنزل الذي يقع فيه المخزن عند خروجهم بالمسروقات ،  
وماق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من



تحريرات الشرطة واعترافات المتهمين الاول والثاني والثالث . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم - على النحو المتقدم - كافيا في بيان الواقعة وظروفها بما توافر به العناصر القانونية لجريمة التي دان بها الطاعن فإن ما ينصاه الطاعن من عدم بيان الحكم لكيفية ارتكابه الحادث يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال المتهم الثاني في قوله « وحيث ان ... اعترف بأنه كان يسرق هو و ... و ... القماش من المخزن ... » كما نقل عن المتهمة الرابعة قولها ، ان المتهمين يشتغلون في العمارة وان ... زوج ابنتها ، وكان من المقرر ان العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي - بناء على الادلة المطروحة عليه - بإدانة المتهم أو برأيه وان له أن يستمد اقتناعه من أي دليل يطمئن اليه طالما كان له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وان لمحكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى أطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن الى أقوال المتهم الثاني كما استخلص من هذه الاقوال ومن أقوال المتهمة الرابعة أن الطاعن هو المعنى بالاتهام فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل ، هذا الى انه لما كان الطاعن لم يشر شيئا امام محكمة الموضوع بخصوص اشتهاره بالاسم الوارد بأقوال المتهم الثاني فإنه لا يجوز له ان يثير ذلك لأول مرة امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم مالم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، وكان ما يثيره الطاعن من نفى حصول اجتماع بين المتهمين في تاريخ معين ومن خطأ الحكم في تحديد عدد اثواب القماش المسروقة لا اثر له - بفرض صحته - في منطلق الحكم او في النتيجة التي نخلص اليها فان معنى الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة امام محكمتي أول وثاني درجة ان الطاعن لم يطلب سماع الشاهد الذي يقول انه ورد ذكره ببلاغ المجنى عليه كما لم يشر شيئا بخصوص عدم استجوابه في

التحقيق فانه لا يكون له ان ينمى على المحكمة قيودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها او الرد على دفاع لم يشره امامها ، هذا الى ان عدم سؤال المتهم فى التحقيق لا يترتب عليه بطلان الاجراءات اذ لا مانع فى القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم بل يجوز رفعها فى مواد المبحث والمخالفات مباشرة بدون تحقيق ما • لما كان ما تقدم وان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا •

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد رفيق البسطويسى ومحمود سامى البارودى .

(٢١٨)

### الطعن رقم ٧٩ لسنة ١ هـ القضائية

حكم « اصداره » . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . معارضة . نقض  
« ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » . دعوى مدنية . مسئولية مدنية .

الحكم الحضورى النهائى يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بصفة نهائية .  
عدم توقف قبول طعنه على المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى  
صدر الحكم عليه غيابيا . أو قابلا للمعارضة . حد ذلك ؟

صدور الحكم غيابيا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم . وحضوريا  
بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها كون الحكم ما زال قابلا  
للمعارضة بالنسبة للمتهم عدم جواز طعن أيهما بالنقض . علة ذلك ؟

متى كان الحكم المطعون فيه حضوريا نهائيا بالنسبة الى الطاعن  
فإن مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصورة نهائية بصدور ذلك الحكم  
فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر  
معه فى الدعوى المحكوم عليه غيابيا أو بحكم قابل للمعارضة ، إلا أن  
هذا المبدأ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يعمل به على  
إطلاقه فى حالات من بينها ، إذا كان الحكم قد صدر غيابيا أو كان بمثابة  
ذلك بالنسبة الى المتهم وحضوريا بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية أو  
المسئول عنها ، لما قد يودى اليه إعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط  
البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التى



أسندت إليه ، وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغير الأساس الذي يبنى عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطاعن وقد قرر بالظن بالنقض بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٩ في وقت كانت معارضة المحكوم عليه الذي دين بجريمة القذف لم يفصل فيها ، يكون قد خالف نص المادة ٣٢ من القانون ٧٥ لسنة ١٩٥٩ إذ كان من المتعين عليه أن يترصد صيرورة الحكم بالنسبة للمحكوم عليه الآخر نهائيا قبل الالتجاء الى طريق الظن بالنقض ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الظن .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ( الطاعن ) بوصف أنهما : نشرتا بمجلة روز اليوسف مقالا يتضمن قذفا وسبا في حقه ، وطلب عقابهما بالمواد ٣٠٢ / ١ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ من قانون العقوبات والزامهما متضامين أن يدفعوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ٠٠٠ ستة أشهر وتغريمه مائه جنيه لايقاف التنفيذ والزامه بالتضامن مع رئيس تحرير مجلة ( الطاعن ) بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المسئول عن الحقوق المدنية ( الطاعن ) - ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا للطاعن وغايبا للمتهم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ بصفته وكلا عن المسئول بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه وان صدر نهائيا بالنسبة الى الطاعن بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية الا أنه قد صدر غيابيا ضد المحكوم عليه الاخر في الدعوى الذي دين بجريمة القذف ، أساس الادعاء المدني . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أن دالا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا وكان الاصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضوريا نهائيا بالنسبة الى الطاعن فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصورة نهائية بصدور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفها منهم آخر معه في الدعوى المحكوم عليه غيابيا أو بحكم قابل للمعارضة ، الا ان هذا المبدأ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض لا يعمل به على اطلاقه في حالات من بينها ، اذا كان الحكم قد صدر غيابيا أو كان بمثابة ذلك بالنسبة الى المتهم وحضوريا بالنسبة الى المتهم وحضوريا بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها ، لما قد يؤدي اليه اعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت اليه ، وهو ما ينبغي عليه بطريق التبعية تير الأساس الذي بني عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الاخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطاعن وقد قرر بالطعن بالنقض بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٩ في وقت كانت معارضة المحكوم عليه الذي دين بجريمة القذف لم يفصل فيها ، يكون قد خالف نص المادة ٣٢ سالفة الذكر اذ كان من المتعين عليه أن يترجم حتى صيرورة الحكم بالنسبة للمحكوم عليه الاخر نهائيا قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض ، ومن ثم يتعين الحكم بحكم قبول الطعن مع الزام الطاعن المصاريف المدنية ومصادرة الكفالة .

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد مندوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

(٢١٩)

### الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٥١ القضائية

اثبات « خبرة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • محكمة  
الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •  
قتل عمد •

تحديد وقت الوفاء • مسألة فنية بحث • المنازعة فيه • دفاع جوهرى  
وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا • مخالفة ذلك • قصور واخلال بحق  
الدفاع •

منازعة الدفاع فى تحديد وقت الحادث • تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق  
هذا الدفاع والرد عليه • سكوته عن طلب اهل الفن صراحة لتحديد •  
لا يقدح فى اعتبار دفاعه جوهريا •

اقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت فيه  
جثة المجرى عليه • استنادا الى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء فى هذا  
المكان رغم اصابة المجرى عليه بعدة جروح قطعية • دفاع جوهرى • اغفال الحكم  
الرد عليه • قصور •

متى كان دفاع الطاعنين قد قام على نفى وقوع الحادث فى الزمان  
الذى حددته شهادة الاثبات والمكان الذى وجدت فيه جثة المجرى  
عليه ، دلت على ذلك بشواهد ، منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار  
دماء فى مكانها ورغم اصابة المجرى عليه بالعديد من الاعيرة النارية التى



أحدثت به تزيفا داخليا وآخر خارجيا ، وما جاء بتقرير الصفة التشريحية من ان جثة المجنى عليه وجدت في دور زوال التيس الرمي ودخلوها في دور التفتن الرمي ، وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل كليه دفاع الطاعن انتفاء وقوع الحادث في الزمان الذي حددته الشهادة المذكورة ، وكان هذا الدفاع بعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم في الدعوى والمستمد من أقوال شهادة الرؤية الوحيدة ، وينبنى عليه - لوصح - تغير وجه الرأي فيها ، مما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه مسأله تحديد وقت الوفاة - وهي مسألة فنية صرف - ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما وهي لم تفصل ، فان حكمها يكون معيا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع ولا يفتح في هذا أن يسدت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعن في تحديد الوقت الذي وقع فيه الحادث يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيق والرد عليه بما يفنده . لما كان ذلك وكان الحكم في معرض رده على دفاعه أن الحادث لم يقع حيث وجدت جثة المجنى عليه ، قد اطرحه استادا الى قته في شهادة ابنة المجنى عليه وما أوراه تقرير الصفة التشريحية من وجود تزيف داخلي بالبطن ، وكان هذا الدفاع جوهريا قصد به تكذيب شهادة الرؤية سالفة الذكر ومن شأنه - ان صح - أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فانه لا يسوع الاعراض عنه سواء بقالة الاطمئنان الى ما شهدت به الشهادة المذكورة ، لما يمثل هذا الرد من مصادرة لدفاع الطاعن ، قبل ان ينحسم أمره بتحقيق تجريه المحكمة أو بالرد عليه بما يدحضه من ماديات الدعوى ، أو بفالة ان التزيف بجثة المجنى عليه كان تزيفا داخليا ببطنه ، غافلا عما سبق ان سجله بمسوداته نقلا عن تقرير الصفة التشريحية أنه الى جانب التزيف الداخلي ببطن المجنى عليه كان يوجد تزيف خارجي أيضا ومن ثم يكون ما أورده الحكم في هذا الصدد قاصرا عن مواجهة دفاع الطاعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين أنهما ( أولا ) قتلا ٠٠٠ عمدا مع سبق الإصرار بأن يتا وعقدا العزم على قتله واعددا لهذا العرض سلاحين ناريتين ( خرطوشين ) وتوجها إليه في المكان الذي اعتقدا سلفا بوجوده فيه وما أن تمكنا منه حتى أطلقا عليه عدة اعييره ناريه قاصدين من ذلك قتله فاحداثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

( ثانيا ) : المتهم الثاني : أ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا ماسورة مصقولة من الداخل - ب - أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري أنف البيان بغير أن يكون مرخصا له في حيازته أو احرازة . وطلبت الى مستشار الاحالة احالتها الى محكمة الجنايات لمعاينتها طبقا للقيد والوصف بالواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات ١ / ١ / ٢٦٤ ، ٤٤ / ١ / ٣٠٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق للقانون الاول مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمطابقه كل من المتهمين بالاشتغال الشاقة لمدة سبع سنوات .

فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

## المحكمة

ومن حيث أن مما ينهائ الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه اذ داتهما بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار واحراز سلاح ناري وذخيرته بغير ترخيص ، قد شابه القصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن من بين ما قام عليه دفاع الطاعنين كذب شهادة الاثبات الوحيدة ٠٠٠ ، لشواهد مادية عدداها منها أن المجنى عليه لم يقتل حيث وجدت جثته ، اذ ثبت من المماينة عدم وجود دماء في مكانها ، ولم يكن قتله

في الزمان الذي حددته الشاهدة المذكورة بدلالة ما جاء بتقرير الصفة التشريعية من ان اللجنة وجدت في دور زوال التيس الرمي ودخولها في دور انتفض ، الآن الحكم المطعون فيه رد على بعض دفاعه بما لا يصلح ردا ، وسكت كلية عن الرد على البعض الآخر مما يصيه ويستوجب نقضه .  
نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن الطاعنين اتفقا على قتل المجنى عليه أخذا بالنار وعقدا العزم وبما النية على ذلك بعد تفكير ورؤية ، واعداء لذلك سلاحين تاريخين وتوجها الى حيث كان يقوم المجنى عليه بري حقل الاذرة الخاص به وما أن اقتربا منه حتى أطلق عليه احدهما طلقة من سلاحه الناري اصابته بين صدره وذراعه الأيمن ، وعند ما جرى خارجا من زراعته أطلق واحد منهما طلقة أخرى اصابته في بطنه وهو مستلق على ظهره اثر سقوطه أرضا ، كما أطلق عليه أحد الطاعنين طلقة ثالثة اصابته في رأسه - وذلك على مرأى ابته - وقد أودت هذه الاصابات بحياته . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال ابنة المجنى عليه وزوجها وما ورد بتقرير الصفة التشريعية للجنة المجنى عليه من أنه أصيب وهو على قيد الحياة بثلاثة أعيرة خرطوش مطلقة من سلاح أو أسلحة من طرازها ، سواء كانت بندقية أو مقروطة أو فردا ، على النحو التالي : ( ١ ) عيار أصاب أيسر الوجه معمر بمقذوفات رشية أطلق من مسافة قريبة تقدر بالاستمترات حكما بشكل الجرح وفتحة الدخول والاسود البارودي حوله ، وكان الاطلاق من الامام الى الخلف أساسا : ( ٢ ) عيار أصاب يمين الصدر والعضد الايمن معمر بمقذوفات رشية وقطع رصاصية مطلق من مسافة تجاوزت أقصى مدى لتجميع المقذوفات أي تعدت أربعة أمتار في حالة استعمال سلاح طويل الماسورة أي بندقية ، وتقل المسافة تبعا لنسبة قصر ماسورة السلاح وكان اتجاه الاطلاق من اليمين الى اليسار أساسا : ( ٣ ) عيار أصاب البطن من



عيار ١٦ وممر بمقذوفات رشية وقطع رصاصية ومطلق من مسافة قريبة تقدر - بالاستيترات بين قومة السلاح والمجنى عليه وكان اتجاهه من الامام الى الخلف أساسا وأن ماسلف روعى فيه الوضع المادى القائم للجسم فى تحديد اتجاهات الاطلاق للأعيرة الثلاثة ، وأن وفاة المجنى عليه تعزى الى اصابته النارية مسالفة الذكر بما أحدثته من كسور بهظام الوجنة وعظم المضد الايمن وما صحب ذلك من نزيف داخلى وخارجى ، . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنين قد قام على نفى وقوع الحادث فى الزمان الذى حددته شاهدة الاثبات . . . . . والمكان الذى وجدت فيه جثة المجنى عليه ، دلل على ذلك بشواهد ، منها ما اثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء فى مكانها برغم اصابة المجنى عليه بالعديد من الاعيرة النارية التى أحدثت به نزيفا داخليا وآخر خارجيا ، وما جاء بتقرير الصفة التشريحية أن جثة المجنى عليه وجدت فى دور زوال التيس الرمى ودخولها فى دور التعفن الرمى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية دفاع الطاعن انتفاء وقوع الحادث فى الزمان الذى حددته الشاهدة المذكورة ، وكان هذا الدفاع يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم فى الدعوى والمستمد من أقوال شاهدة الرؤية الوحيدة ، وينبنى عليه - لوصح - تغير وجه الرأى فيها ، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة - وهى مسألة فنية صرف - أن تتخذ ماتراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع ، ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعن فى تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيق الرد عليه بما يفنده . لما كان ذلك ، وكان الحكم فى معرض رده على دفاعه أن الحادث لم يقع حيث وجدت جثة المجنى عليه ، قد اطرحه استنادا الى ثقته فى شهادة ابنة المجنى عليه وما أوراه تقرير الصفة التشريحية من وجود نزيف داخلى بالبطن ، وكان هذا الدفاع

بجوهرية قصد به تكذيب شهادة الرؤية سالفة الذكر ومن شأنه - أن صح - أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فانه لا يسوع الاعراض عنه سواء بقالة الاطمئنان الى ماشهدت به الشهادة المذكورة ، لما يمثل هذا الرد من مصادرة لدفاع الطاعن ، قبل ان ينحسم أمره بتحقيق تجربته المحكمة أو بالرد عليه بما يدحضه من ماديات الدعوى ، أو بقالة ان التزيف بجثة المجنى عليه كان تزيفا داخليا ببطنه ، غافلا عما سبق ان سجله بمدوناته نقلا عن تقرير الصفة التشريعية أنه الى جانب التزيف الداخلي ببطن المجنى عليه كان يوجد تزيف خارجي أيضا ، ومن ثم يكون مأورده الحكم في هذا الصدد قاصرا عن مواجهة دفاع الطاعن بما يوجب نقضه والاعادة منبر حاجة الى بحث باقي وجوه الطعن .

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨١

بإدارة السيد المستشار/محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد منلوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

( ٢٢٠ )

### الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ١ هـ للقضائية

مواد مخدرة • جريمة « اركانها » • قصد جنائى • حكم « تسببيه » •  
تسبيب معيب • نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها » •

جريمة زراعة النباتات المخدرة الواردة فى الجدول رقم ٥ المرافق للقانون  
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ • من الجرائم ذات القصد الخاصة • وموازنة هذا  
القانون بين ماهية كل من القصد التى يتطلبها فى الصور المختلفة لهذه  
الجريمة وتقديره عقوبة مناسبة لكل منها • وجوب استظهار القصد الخاص  
فى هذه الجريمة • لا يكفى مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجانى بأن مزرعه  
من النباتات المخدرة •

ادانة المحكمة الطاعن فى جريمة زراعة نباتات مخدرة بقصد الاتجار فى  
غير الأحوال المصرح بها قانونا • تطبيقا للمادة ٣٤٥/ب من القانون رقم ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ • دون أن تستظهر توافر قصد الاتجار • قصور •

لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات  
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والذى يحكم واقعة الدعوى قد جمل جريمة  
زراعة النباتات المخدرة - الواردة فى الجدول رقم ٥ المرافق للقانون  
المذكور - من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط عند الكلام على  
العقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل من القصد التى  
يتطلبها القانون فى الصور المختلفة لجريمة زراعة هذه النباتات وقدر لكل



منها المعقوية التي تناسبها ، ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجاني بأن ما زرعه من النباتات - المخدرة ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة زراعة نبات الخشخاش المخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطبقت المادة ٣٤ / ب من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو قصد الاتجار لدى الطاعن ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور ويتمين نقضه وإعادة •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه زرع نباتا ممنوعا زراعته (نبات الخشخاش) وكان ذلك بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا • وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمقيد والوصف والواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك • ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٨ ، ٣٤ ب ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٢ من الجدول رقم ٥ الملحق بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيها ومصادرة النبات المضبوط • فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض • الخ ••

## المحكمة

ومن حيث ان مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار قد شابته قصور في التسبب ذلك بأنه لم يستظهر قصد الاتجار لدى الطاعن ولم يورد الأدلة على توافره •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه يعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها وحصل دفاع الطاعن أنه لم يزرع نبات الخشخاش المضبوط ورد عليه ، خلص الى ادانته عن جريمة زراعة ذلك النبات بقصد الاتجار في غير الاحوال المصرح بها قانونا . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والذي يحكم واقعة الدعوى قد جعل جريمة زراعة النباتات المخدرة - الواردة في الجدول رقم ٥ المرافق للقانون المذكور - من الجرائم ذات القصد الخاص حين اختط عند الكلام على العقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة زراعة هذه النباتات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها ، ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى اتهم حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجاني بأن ما زرعه من النباتات - المخدرة ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة زراعة نبات الخشخاش المخدر بقصد الاتجار في غير الاحوال المصرح بها قانونا وطبقت المادة ٣٤/ب من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو قصد الاتجار لدى الطاعن ، فان حكمها يكون مشويا بالقصور ويتعين نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان وحسين كامل حنفى  
ومحمد ممدوح سالم ومحمود سامى البارودى .

(٢٢١)

### الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ القضائية

١ - نقض « التقرير بالطعن وتقديم الأسباب » ميعاده .  
التقرير بالطعن وتقديم الأسباب فى الميعاد . شرطا قبول الطعن شكلا .  
تخلف أحدهما . أثره ؟ .

٢ - قبض . تفتيش « بغير إذن » . تلبس . مأمور الضبط القضائى .  
مواد مخدرة .

الكشف عرضا عن زراعة الخشخاش أثناء تفقد رئيس مكتب مكافحة  
المخدرات لضبط ما يحرم القانون زراعته . تقوم به حالة التلبس . أثر ذلك ؟ .

٣ - تلبس . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم  
« تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

تقدير توافر حالة التلبس من عدمه . موضوعى . ما دام سائغا .

٤ - اجراءات « اجراءات التحقيق » « اجراءات المحاكمة » . استدالات  
« محضر جمع الاستدالات » حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » مواد  
مخدرة .

خلو محضر الضبط من اسم محرره . لا عيب . حق المحكمة فى التعويل  
عليه . ما دام الطاعنون لا ينازعون فى أن محرره هو رئيس مكتب المخدرات .

٥ - اجراءات « اجراءات التحقيق » . محكمة الموضوع « سلطتها فى  
تقدير الدليل » .

تقدير سلامة اجراءات الضبط والتحريز . موضوعى .



٦ - نيابة عامة • استجواب • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها •  
« اجراءات المحاكمة » •

عدم استجواب النيابة العامة للطاعن • لا يصح سببا للطعن على الحكم •  
أساس ذلك ؟ •

تعيب الحكم لعدم سؤال المحكمة المتهم عن التهمة المسندة اليه • غير  
جائز • ما دام لا يدعى • أنها منعت من ابداء دفاعه كاملا •

٧ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « شهادة » •  
« شهود » حكم « تسببيه » • تسبیب غير معيب « نقض » أسباب الطعن •  
ما لا يقبل منها •

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون بها شهاداتهم  
موضوعي •

أخذ محكمة الموضوع بشهادة شاهد • مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات  
التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •

حق محكمة الموضوع في التعويل على أقوال الشاهد في أي مرحلة من  
مراحل التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك •

٨ - دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • ما لا يوفره • حكم « تسببيه » •  
تسبیب غير معيب •

اختتام المرافعة بطلب البراءة أصليا • واحتياطيا طلب سماع شاهد •  
يعد طلبا جازما • يوجب على المحكمة اجابته • اذا لم تنته الى القضاء بالبراءة :  
ثبوت أن المطلوب سماع شهادته شاهد اثبات على طاعن لم يقبل طعنه شكلا •  
وأن الواقعة المسندة اليه مستقلة • عن الوقائع المسندة الى باقي الطاعنين •  
آثره ؟ •

٩ - اجراءات « اجراءات المحاكمة » • اثبات « شهادة » • شهود •  
حكم « تسببيه » • تسبیب غير معيب • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل  
منها •

طلب سماع شهود نقي • دون اعلانهم طبقا للمواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧  
اجراءات • التفات المحكمة عنه • لا عيب •

١ - من حيث ان المحكوم عليه ... وان قرر بالظن في المبدأ الا أنه لم يقدم أسبابا لظنه ، كما أن المحكوم عليه ... لم يقرر بالظن وان قدم مذكرة بأسبابه ، ومن ثم فان طعنيهما يكونان غير مقبولين شكلا .

٢ - لما كان الثابت أن الضبط والتفتيش كانا نتيجة كشف هذه الزراعات عرضا أثناء مرور رئيس مكتب المخدرات في حملة لتفقد الزراعات وضبط ما يجرم القانون زراعته ، فان الجريمة في هذه الصورة تكون في حالة تلبس تبرر القبض على الطاعنين وتفتيش زراعاتهم دون اذن من النيابة العامة .

٣ - المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بنظر معقب ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب ماثلة .

٤ - لما كان منى الطاعنين على محضر الضبط خلوه من بيان اسم محرره لا يعيه ولا يمنع المحكمة من التمويل في قضائها بالاداته على ما دون فيه طالما أن الطاعنين لا ينازعون في أن محرره هو رئيس مكتب مخدرات أسبوط .

٥ - سلامة اجراءات الضبط والتحريز من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .

٦ - عدم استجواب النيابة العامة اثنين من الطاعنين إنما هو تعيب للأجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للظن على الحكم كما لا يصح أن يكون سببا للظن عليه عدم سؤال المحكمة المتهم عن التهمة المستندة اليه طالما أنه لا يدعى أنها منته من ابداء كامل دفاعه .

٧ - لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم متروك لتقدير محكمة الموضوع ، وهي متى أخذت

إشهاد شاهد فإن مفاد ذلك أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن من حقها التعويل على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك ، فإن النعي عن الحكم استاده الى أقوال الشهود في التحقيقات دون محضر الجلسة لا يكون له محل .

٨ - لئن كان من المقرر ان اختتام الدفاع مرافقته بطلب البراءة أصليا ، وطلب سماع شاهد معين بصفه احتياطي ، بعد طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته اذا لم تنته في قضائها الى البراءة والا تكون أخلت بحق المتهم في الدفاع ، الا انه لما كان الين من محاضر الجلسات ان الشاهد الذي أصر الدفاع على سماع أقواله ولم تسأله المحكمة ، انما هو ... وكيل شيخ الحفراء ، وهو شاهد اثبات على ... وحده دون غيره من الطاعنين على ما صرح به الدفاع نفسه في مرافقته وكان الطعن المقدم من الطاعن المذكور غير مقبول شكلا لعدم تقديم أسبابا لطعنه على ما أوردته المحكمة آنفا ، وكانت الواقعة المسندة اليه مستقلة عن الوقائع المسندة الى سائر الطاعنين ، وان جمعتها بها دعوى واحدة ، فإن هذا الوجه من أوجه النعي لا يكون متصلا بغيره من الطاعنين .

٩ - لما كان الدفاع وان طلب في ختام مرافقته سماع الجيران من أصحاب الزراعات المجاورة للطاعنين ، وهم بهذه المثابة شهود نفي ، الا انه لما كان الطاعنون لم يسلكوا الطريق الذي رسمه الشارع في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ذلك ضرورة اعلانهم قبل الجلسة بثلاثة أيام على الاقل طالما لم يدرجوا في قائمة الشهود ، فليس لهم من بعد أن ينعوا على المحكمة عدم اجابتهم الى طلب سماعهم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : زرعوا بقصد الاتجار نباتا ممنوعا قانوناً ، خشخاش ، وفي غير الاحوال المصرح بها قانوناً الى مستشار الاطالة



احالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك • ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٨ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ٢ من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون الاول بمعاقبتهم بالسجن مدة خمس سنوات وغرامة ثلاثة الاف جنيها ومصادرة النبات المضبوط •

فطن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض عدا المحكوم عليه ••• الذي لم يقرر بالظن وقدمت أسباب الظن موقعا عليها من الاستاذ ••• المحامي عدا المحكوم عليه ••• الذي لم يقدم أسبابا لظنه •

## المحكمة

من حيث ان المحكوم عليه ••• وان قرر بالظن في المبدأ الا أنه لم يقدم أسبابا لظنه ، كما أن المحكوم عليه ••• لم يقرر بالظن وان قدم مذكرة بأسبابه ، ومن ثم فان طعنيهما يكونان غير مقبولين شكلا •

ومن حيث ان مبنى الظن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنين بجريمة زراعة نبات ممنوع زراعته « خشخاش » في غير الاحوال المصرح بها قانوناً ، وبغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، قد شابه الاخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن اذن التفتيش صدر بضبط وتفتيش آخرين مينة أسماؤهم به وليس من بينهم أحد من الطاعنين ولا تربطهم بهم صلة ، كما أن المأذون له بالتفتيش لم يبين اسمه بصدد محضر الضبط ولم يوضح كيفية الضبط والتفتيش ، وما قام به من اجراءات ، ولم تظن المحكمة الى عدم استجواب المتهمين الاولين ولم تقم هي بسؤالهما عن التهمة المستندة اليهما ، وعولت على أقوال الشهود في التحقيقات ولم تعرض لأقوالهم بمحضر الجلسة ، والتفتت عن اجابة الدفاع الى الاستماع لبعض شهود الاثبات بمقولة انه يعطل الفصل في الدعوى ، والى معاينة الاحراز

قولا منها انها اطمأنت الى سلامة الاجراءات كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء مرور البرائد . . . . . رئيس قسم مكافحة مخدرات أسيرت بناحية السواحل البحرية التابعة لمركز منفلوط في حملة تفتيشه لضبط زراعات نبات الخشخاش والقنب الهندي المنسوع زراعتها قانونا ، ضبط عدة قطع مزروعة نبات خشخاش ، منها قطعة مساحتها فدان ونصف فدان لـ . . . . . وبها ١٥٠٠٠ شجرة من النبات المذكور وأخرى مساحتها نصف فدان لـ . . . . . وشهرته . . . . . بها ألف ومائتا شجرة من ذات النبات ، وثالثة لـ . . . . . مساحتها خمسة قراريط بها خمسة آلاف شجرة وراية مساحتها فدان واحد لـ . . . . . ويوجد بها ألف شجرة ، ودلل على ثبوت الواقعة بهذه الصورة في حق الطاعنين وبما توافر به العناصر القانونية كافة لجريمة زراعة نبات الخشخاش التي دانهم بها - بأدلة سائغة ، لا يتنازع الطاعنون في أن لها معينا الصحيح من الاوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، مستمدة من أقوال رئيس مكتب المخدرات وشيخي بلدة السواحل البحرية ، ووكيل شيخ الخبراء بها ، ومن المعاينة وما أوراه تقرير المعمل الكيماوي . لما كان ذلك وكان الثابت أن الضبط والتفتيش كانا نتيجة كشف هذه الزراعات عرضا أثناء مرور رئيس مكتب المخدرات في حملة لتفقد الزراعات وضبط ما يجرم القانون زراعته فان الجريمة في هذه الصورة تكون في حالة تلبس تبرر القبض على الطاعنين وتفتيش زراعاتهم دون اذن من النيابة العامة ، ومن المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بنير معقب مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة . لما كان ذلك وكان منى الطاعنين على محضر الضبط خلوه من بيان اسم محرره لا يعيه ولا يمنع المحكمة من التمويل في قضائها بالادانة على ما دون فيه طالما أن الطاعنين لا يتنازعون في أن محرره هو رئيس مكتب مخدرات أسيرت . لما كان ذلك وكانت سلامة اجراءات الضبط والتحريز من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، وكان عدم استجواب النيابة العامة اتين من الطاعنين إنما هو نسيب للاجراءات السابقة

على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم كما لا يصح أن يكون سببا للطعن عليه عدم سؤال المحكمة المتهم عن التهمة المستندة إليه طالما أنه لا يدعى أنها منته من ابداء كامل دفاعه . لما كان ذلك وكان من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم متروك لتقدير محكمة الموضوع ، وهي متى أخذت بشهادة شاهد فان مفاد ذلك أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، كما أن من حقها التمسك على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك ، فان النفي على الحكم استنادا الى أقوال الشهود في التحقيقات دون محضر الجلسة لا يكون له محل . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر ان اختتام الدفاع مرافقته بطلب البراءة أصليا ، وطلب سماع شاهد معين بصفة احتياطية ، يعد طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته اذا لم تنه في قضائها الى البراءة والانتكون أخلت بحق المتهم في الدفاع ، الا أنه لما كان الذين من محاضر الجلسات ان الشاهد الذي أصر الدفاع على سماع أقواله ولم تسأله للمحكمة ، إنما هو . . . وكيل شيخ الخبراء ، وهو شاهد اثبات على . . . . . وحده دون غيره من الطاعنين على ما صرح به الدفاع نفسه في مرافقته وكان الطعن المقدم من الطاعن المذكور غير مقبول شكلا لعدم تقديم أسبابا لطعنه على ما أوردته المحكمة آنفا ، وكانت الواقعة المستندة إليه مستقلة عن الوقائع المستندة الى سائر الطاعنين ، وان جتمعتها بها دعوى واحدة ، فان هذا الوجه من أوجه النفي لا يكون متصلا بغيره من الطاعنين . لما كان ذلك وكان الدفاع وان طلب أيضا في ختام مرافقته سماع الجيران من أصحاب الزراعات المجاورة للطاعنين ، وهم بهذه المثابة شهود نفي ، الا أنه لما كان الطاعنون لم يسلكوا الطريق الذي رسمه الشارع في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ذلك ضرورة اعلانهم قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل طالما لم يدرجوا في قائمة الشهود ، فليس لهم من بعد أن ينصروا على المحكمة عدم اجابتهم الى طلب سماعهم . لما كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس مستوجبا رفضه موضوعا .



## جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض  
جادو ومصطفى طاهر .

(٢٢٢)

### الطعن رقم ٩٣ لسنة ١ القضاية

حكم « بطلانه » • بطلان • قضاء « صلاحيتهم » • نقض « أسباب الطعن ،  
ما يقبل منها » •

قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى • وجوب امتناعه عن نظرها  
تأقانيا • والا كان حكمه باطلا • المادة ٢٤٧ اجراءات •

عدم صلاحية القاضي لنظر دعوى سبق أن اسبغ القيد والوصف القانوني  
على الواقعة فيها – بوصفه وكيلًا للنائب العام – وأمر بتكليف المتهم بالحضور  
أمام محكمة أول درجة •

المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التي  
يتمتع فيها على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى وفي الحكم فيها لما بينها  
وبين وظيفة القضاء من تعارض ومن هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام  
في الدعوى بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة ، فيتعين  
على القاضي في تلك الأحوال أن يتمتع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى  
ولو لم يطلب أحد الخصوم رده والا وقع قضاؤه باطلا بحكم القانون ، وأساس  
وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى يتعارض  
مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج  
الخصوم وزنا مجردا • لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات  
المضمومة تحقيرا لوجه الطعن • أن السيد عضو اليسار بالهيئة التي اصنذت

الحكم المطعون فيه هو الذي أصبح - بوصفه وكيلًا للنائب العام قبل تعيينه قاضيا - على الواقعة القيد والوصف القانوني عليها وأمر بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة أول درجة مما كان لزومه أن يتمتع عن نظرها والحكم فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعين النقض والاحالة •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أجرى تعديلات بالعقار الخاص به بدون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ • ومحكمة جنح العرب قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم عشرة جنيات وضعف رسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة على نفقته وتقديم الرسومات الهندسية خلال شهر • معارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه • فاستأنف • ومحكمة بور سعيد الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه •

نقضت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض • • الخ •

## المحنة

وحيث ان النيابة العامة تنص على الحكم المطعون فيه أنه قد شابته البطلان ذلك بأن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته كان قد باشر اجراءات رفع الدعوى ضد المطعون ضده لمحاكمته مما يبطل الحكم ويوجب نقضه •

وحيث ان المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التي يتمتع فيها على القاضى أن يشترك في نظر الدعوى وفي الحكم فيها لما

بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ومن هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام في الدعوى بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة ، فيتمتع على القاضي في تلك الأحوال أن يتمتع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده والا وقع قضاؤه باطلا بحكم القانون ، وأساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن . أن السيد عضو اليسار بالهيئة التي اصدرت الحكم المطعون فيه هو الذي اسبق - بوصفه وكيلًا للنائب العام قبل تعيينه قاضيا - على الواقعة القيد والوصف القانوني عليها وأمر بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة أول درجة مما كان لزومه أن يتمتع عن نظرها والحكم فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعين النقض والإحالة .



## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨١

بإدارة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض  
بجادو ومصطفى طاهر .

( ٢٢٣ )

### الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ١ القضائية

١ - حكم « وصف الحكم » « بيانات الديباجة » • محضر الجلسة •

• مناط اعتبار الحكم حضوريا ؟ •

المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي ، وفي تحديد التاريخ  
الذي نظر فيه هي بحقيقة الواقع في الدعوى ، لا مبرة بما ورد خطأ في الحكم  
أو في محضر الجلسة بشأن التاريخ •

٢ - ضرب • حكم « تسببه ، تسبب غير معيب » • « آليات » « شهود »

جريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات • توافرها ؟ •

حدوث جرح أو تشوه مرض أو عجز نتيجة له • غير لازم •

الحكم بالادانة بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات • بيانه موضع الاصابات

أو أثرها ودرجة جسامتها • غير لازم لصحته •

١ - من المقرر أن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات

التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى ، وأن

المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي وفي تحديد التاريخ الذي

نظر فيه بالحكم هو بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد خطأ فيه أو في محضر

الجلسة •

٢ - لما كان من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب البسيط التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أم لم يترك ، وعلى ذلك فإنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين الحكم موقع الإصابات التي أنزلها المتهم بالمجنى عليه ولا أثرها أو درجة جسامتها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بانهما : أحدا عمدا بـ ٠٠٠ الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي اعجزته عن اشتغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح مركز النيابة قضت غيابيا بالنسبة للطاعن عملا بمادة الاتهام بمطابقته بالحبس اسبوعين مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهات لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في مارضنه بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الممارض فيه . فاستأنف . ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

من حيث انه وأن أثبت بمحضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الدعوى نظرت بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٩ وتخلف الطاعن عن حضورها وأن الحكم المطعون فيه صدر بهذه الجلسة الا أنه جاء بالحكم ذاته أنه صدر حضوريا بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٩ ، وقد قرر المحكوم عليه بالظن فيه

بطريق النقض وأودع أسبابه في ٥ من مايو سنة ١٩٧٩ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى ، وأن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي وفي تحديد التاريخ الذي نطق فيه بالحكم هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد خطأ فيه أو في محضر الجلسة . ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أنه أثبت ، برول القاضي ، أن المحكمة حجزت الدعوى للحكم لجلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٧٩ وصرحت بتقديم مذكرات في خلال أسبوع ثم مدت أجل النطق بالحكم لجلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٩ وبهذه الجلسة الأخيرة أصدرت حكمها ووصفته بأنه حضوري ، فإن ذلك يدل في وضوح على أن الطاعن حضر جلسة المرافعة بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٩ وفيها تقرر حجز الدعوى للحكم الذي صدر بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٩ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا في التاريخ المين بمدوناته ويكون ما ورد بمحضر الجلسة مخالفا لذلك من قيل الخطأ المادي الذي لا يعتد به ، وإذا كان الطاعن قد قرر بالظن بالنقض وأودع الأسباب التي بني عليها خلال الميعاد الذي حدده القانون فإن الظن يكون مقبولا شكلا .

وحيث أن مبنى الظن هو أن الحكم المطعون فيه إذا كان الطاعن بجريئة الضرب قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه عول في قضائه بالادانة على أقوال المجنى عليه رغم أنه لم يحدد موقع الإصابة التي أحدثها به الطاعن وتلك التي أحدثها المتهم الآخر والذي قضى بإدائته .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه - بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الضرب البسيط التي دان بها الطاعن ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة استمدتها من أقوال المجنى عليه التي



حصلها في أن الطاعن وآخر قضي بإدائه اعتديا عليه بالضرب ومما جاء بالتقرير الطبي من أن به ثلاث إصابات في مواضع مختلفة من الجسم ، وهي أدلة سائته من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، ولها معينا الصحيح من الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب البسيط التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أم لم يترك ، وعلى ذلك فإنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين الحكم موقع الإصابات التي أنزلها المتهم بالمجنى عليه ولا أثرها أو درجة جسامتها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن مساهمته في الاعتداء على المجنى عليه بالضرب ، فإن ذلك حسبه - وقد أخذه بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات سالفة البيان - ليبرا من قالة التقصير ، فلا ينال منه عدم تحديد الموضع من جسمه الذي أنزل به اعتدائه أو الإصابة التي أحدثها به ، ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد في غير محله ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ومحمد نجيب صالح وعوض  
جادو ومصطفى طاهر .

( ٢٢٤ )

### الطن رقم ٢٢٤٨ لسنة ٥١ القضائية

طن « الصفة والمصلحة في الطن » • دعوى مدنية •

قبول الطن • رهن بتوافر صفة للطاعن في رفعه • مناط توافر تلك  
الصفة • أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه اقتصار الحكم على الفصل في  
الدعوى الجنائية • مقتضاه عدم قبول الطن المرفوع من المدعى بالحق المدني  
الذي قضت محكمة أول درجة بإحالة دعواه المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة •

لما كان يشترط لقبول الطن وجود صفة للطاعن في رفعه ومناط توافر  
هذه الصفة أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه ولما كان المدعى المدني ليس  
طرفاً في الحكم المطعون فيه الذي اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية بعد  
ماقضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة  
عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يتبين الحكم بعدم قبول  
الطن لرفعه من غير ذي صفة ومصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٢/٣٦ من قانون  
حالات وإجراءات الطن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة  
١٩٥٩ مع الزام الطاعن المصاريف •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه استعمل في ادارة المحل محررات كهربائية مما تسبب عن ذلك اطلاق واهتزاز وطلبت معاقبته طبقا لمواد الاتهام .  
 وادعى ... مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح أبو كبير قضت حضوريا عملا بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بتغريم المتهم عشرة جنيهات والفلق واحالة الدعوى المدنية الى محكمة أبو كبير الدائرة المدنية . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ٢٩ مارس سنة ١٩٧٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم مما اسند اليه .

فطعن الاستاذ ... المحامي عن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## الحكمة

من حيث أنه يبين من الاوراق ان النيابة العامة قدمت المظنون ضده لمحاكمته بجريمة استعمال محررات كهربائية في ادارة المحل مما تسبب عنه اطلاق واهتزاز وادعى الطاعن مدنيا ضده . وقد قضت محكمة أول درجة حضوريا بتغريم المتهم عشرة جنيهات والفلق وباحالة الدعوى المدنية الى محكمة أبو كبير المدنية - فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرائة



المتهم مما اسند اليه فقرر المدعى بالحق المدني ( الطاعن ) بالظن في هذا الحكم بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان يشترط لقبول الظن وجود صفة للطاعن في رفعه ومناط توافر هذه الصفة ان يكون طرفا في الحكم المطعون فيه ولما كان المدعى المدني ليس طرفا في الحكم المطعون فيه الذي اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية بعد ما قضت محكمة أول درجة بحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة عملا بالمادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية فانه يمين الحكم بعدم قبول الظن لرفعه من غير ذي صفة ومصادرة الكفالة عملا بالمادة ٢/٣٦ من قانون حالات واجراءات الظن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مع الزام الطاعن المصاريف .

---



## القسم الثاني

---

### فهرس هجائي موضوعي عام

---

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد الجنائية  
ومن الدوائر الجنائية

السنة الثانية والثلاثون





(أولا) الحكم الصادر من الهيئة العامة للمراد الجنائية  
بجلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٨١

القاعدة	الصفحة
الدفع بشيوع التهمة • موضوعي • لا يستأهل ردا خاصا • كفاية الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم •	
النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها • غير جائز • عدم جواز النعي على الحكم بسبب عيب شاب التحقيق السابق على المحاكمة •	
تقدير العقوبة من اطلاقات محكمة الموضوع ما دامت تدخل في حدود العقوبة المقررة قانونا •	
الاعفاء المقرر بالمادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر • شرط تحققه ؟ • عدم اعتبار هذا القانون قانونا اصليح لمن تم ضبطه قبل العمل بأحكامه محرزا أو حائزا لأسلحة أو ذخائر بغير ترخيص • أساس ذلك ؟ •	
( الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٧ ) • •	هيئة عامة

# ( ثانيا ) الاحكام الصادرة من الدوائر الجنائية

## ( ١ ) في النقابات

صفحة	القاعدة
	١ - محو اسم المحامي من جدول المحامين لعدم تقدمه بطلب للقييد للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية خلال أربع سنوات من تاريخ قيده بالجدول العام . جزاء شرط توقيعه ؟ محو لجنة المحامين اسم الطاعن من جدول المحامين دون التنبيه عليه بوجوب التقدم لقيد اسمه بالجدول أمام المحاكم الابتدائية تطبيقا للمادة ٦٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . خطأ . أساس ذلك ؟
١٣	( الطعن رقم ٢ لسنة ٥٠ ق نقابات جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٨١ ) . ١٠ نقابات
	٢ - اشتراط القانون الاعلان لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد . لا يغنى عنه أية طريقة أخرى . عدم اعلان المحامي بالقرار الصادر بمحو اسمه : الى أن قرر بالطعن فيه . قبول الطعن شكلا .
١٨	( الطعن رقم ٣ لسنة ٥٠ ق ( نقابات ) جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٨١ ) . . . . . ٢٠ نقابات
	٣ - الغاء مجلس النقابة قرار المحو المطعون فيه . أثره : رفض الطعن .
١٨	( الطعن رقم ٣ لسنة ٥٠ ق ( نقابات ) جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٨١ ) . . . . . ٢٠ نقابات



## (ب) في المواد الجنائية

القاعدة  
صفحة

(١)

اتفاق - اثبات - اجراءات - اجراءات التحقيق -  
اجراءات المحاكمة - احالة - احتجاز اكثر من  
مسكن - احداث - احوال شخصية - اختصاص -  
اختراع - اختلاس اشياء معجوزة - اختلاس  
اموال اميرية - ارتباط - اسباب الاباحة وموانع  
العقاب - استئناف - استدلالات - استجواب -  
استعراف وتعريف - استعمال ورقة مزورة -  
استيقاف - اسقاط حبل عمدا - اشتباه -  
اشتراك - اشكال في النقض - اصابة خطأ -  
اعتراف - اعدام - اعلان - اغذية - اكراه -  
الحكمة الدستورية العليا - امتناع عن تنفيذ  
حكم - امر بالا وجه - امر حفظ - امن الدولة -  
انتخابات - اهانة محكمة - اوامر عسكرية -  
ايجار الأماكن

### اتفاق

١ - متى يسأل الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب  
المفضى الى الموت ؟

١٥٨ ٢٠٧٠ ( الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ )

٢ - عدم قيام طرف سبق الاصرار لدى المتهمين . لا ينفي  
قيام الاتفاق بينهم .

الاتفاق . ماهيته ؟

الاستدلال عليه بالاستنتاج والقرائن .

١٥٨ ٢٠٧٠ ( الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ )

## إثبات

« بوجه عام » .

١ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من أدلة

الدعوى وعناصرها .

( الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٧ ) .

( والطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) .

٧٩

١٢٠

٢ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة

الصحيحة لواقعة الدعوى واطراح ما يخالفها .

( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) .

٧٩

١٢٠

( والطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) .

١٣٢

١٩٠

( والطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) .

١٣٨

٢٠٠

( والطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٨ ) .

١٦٠

٢٤٠

( والطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ ) .

٢٩٣

٥١٠

( والطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ ) .

٣١٥

٥٥٠

( والطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ ) .

٥٠٧

٨٩٠

( والطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١ ) .

٥٩٤

١٠٥٠

( والطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ ) .

٦٩٢

١٢٣٠

( والطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ ) .

٧٣٢

١٢٩٠

( والطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ ) .

٧٦٣

١٣٢٠

( والطعن رقم ١٨٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ ) .

١٠١٦

١٧٧٠

( والطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ ) .

١٠٨٤

١٩٤٠

٣ - العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع القاضي بناء

على الأدلة المطروحة عليه .

( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/ ٢٦ ) .

٧٩

١٢٠

( والطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦ ) .

٣٢٤

٥٧٠

( والطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ ) .

٦٩٢

١٢٣٠

( والطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ ) .

١٢١٢

٢١٧٠

٤ - جواز اثبات الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى منها - بكافة طرق الاثبات .

٧٩ ( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠  
٨٥٣ ( والطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٤٧

٥ - العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع قاضي الدعوى بناء على الأدلة المطروحة عليه فيها . ما لم يقيد القانون بدليل أو بقرينة .

١٣٢ ( الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) ١٩٠

٦ - حرية المحكمة في تقدير الدليل .  
عدم تقييد القاضي عند محاكمة متهم بحكم آخر صادر في ذات الواقعة على متهم آخر .

١٦٩ ( الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ ) ٢٦٠

٧ - شرط اعتبار أحكام البراءة عنوانا للحقيقة سواء للمتهمين فيها أو غيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة ؟ .

١٦٩ ( الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢ ) ٢٦٠

٨ - الأدلة في المواد الجنائية . متساندة . كفاية أن تكون في مجموعها مؤدية الى ما قصده الحكم منها .

٢٠٢ ( الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) ٣٢٠

٣٢٤ ( والطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦ ) ٥٧٠

٣٦٦ ( والطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٦٦٠

٦٩٢ ( والطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ ) ١٢٣٠

٩ - حرية القاضي الجنائي في أن يستمد اقتناعه من أي دليل يطمئن اليه . شرط ذلك ؟ .



الرقم	القاعدة	صفحة
	<p>• الأخذ بأقوال متهم آخر وان عدل عنها بعد ذلك</p> <p>جائز • ولو لم تكن معززة بدليل آخر •</p>	
٢٢٤	<p>( الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ ق • جلسة ١٩٨١/٤/٦ ) ٥٩٠</p> <p>عدم اشتراط كون الدليل صريحا دالا بذاته على الواقعة</p> <p>المراد اثباتها • كفاية أن يكون ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما</p> <p>يتكشف من الظروف والقرائن •</p>	
٣٦٦	<p>( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق • جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٦٦٠</p> <p>تحريرات الشرطة • قرينة تعزز الأدلة الأخرى •</p>	
٦٦٦	<p>( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق • جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٦٦٠</p> <p>للمحكمة الجنائية • الاستناد في حكمها الى أي عنصر من</p> <p>عناصر الدعوى • متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط</p> <p>البحث أمامها • وكان في امكان الدفاع تولى مناقشتها</p> <p>وتفنيدها •</p> <p>أمامها • وكان في امكان الدفاع تولى مناقشتها وتفنيدها •</p>	
٤٢٢	<p>( الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق • جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ ) ٧٥٠</p> <p>استناد الحكم الى ما يعتبر من العلم العام • لا يعيبه •</p>	
٤٩٨	<p>( الطعن رقم ٣٥٧٠ لسنة ٥٠ ق • جلسة ١٩٨١/٥/١٣ ) ٨٧٠</p> <p>حق محكمة الموضوع في أن تستمد اقتناعها من أي</p> <p>دليل له ماخذه الصحيح في الأوراق •</p> <p>حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهم</p> <p>سياقها • حله ؟ •</p>	
٥٩٤	<p>( الطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ ق • جلسة ١٩٨١/٦/١ ) ١٠٥٠</p>	

الصفحة	القاعدة
٧٦٣	( والطن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ ) ١٣٣٠
٨١٣	( والطن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٤ ) ١٤١٠
٨٥٣	( والطن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٤٧٠
٨٦٧	( والطن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) ١٤٩٠
	( والطن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٦ ) ١٩٨٠
	تساند الأدلة في المواد الجنائية • مؤداه ؟ •
٧٩٥	( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١ ) ١٣٧٠
٨٠١	( والطن رقم ٤٨٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١ ) ١٣٨٠
	عدم التزام مأمور الضبط القضائي الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٤ اجراءات • لا يهدر قيمة محضره في الاثبات •
	حق محكمة الموضوع في تقدير سلامة الاجراءات في هذا المحضر •
٨٤٣	( الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٤٦٠
	قوة الشيء المقضي به • شرطها ؟ •
	مثال في جرائم قتل خطأ • وتزوير واستعمال محرر مزور •
	تقدير الدليل في دعوى معينة • لا يحوز قوة الشيء المقضي به • في دعوى أخرى • أساس ذلك ؟ •
٩٢١	( الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ١٥٨٠
	— الاذن لمأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثا عن أسلحة وذخائر • حقه في اجراء التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الاسلحة والذخائر به • كشفه عرضا اثناء ذلك جريمة أخرى • تلك الجريمة متلبس بها • يجب ضبطها •
٩٦٥	( الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ ) ١٦٨٠

## القاعدة/صفحة

	عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . الأمر في هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير نسبته الى المتهم . للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل في الدعوى اذا ما أطمأنت الى صحتها . مثال .
١٠٤٢	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣ ) ١٨٣
	عدم التقيد بقواعد الاثبات المدنية . عند القضاء بالبراءة في جريمة خيانة الأمانة .
١١٥٣	( الطعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ ) ٢٠٦
	راجع أيضا :
	اثبات « اعتراف » .
	القواعد ارقام ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٩ ، ١٣٧ بالصفحات ارقام ٢٥٣ ، ٢٦٨ ، ٣٣٤ ، ٧٩٥
	واثبات « خبرة » .
	القواعد ارقام ٣٢ ، ١٤١ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ بالصفحات ارقام ٢٠٢ ، ٨١٣ ، ١٠٨٤ ، ١١٣٦
	واثبات « شهود » .
	القاعدتان رقما ٨٧ ، ١٥٨ بالصحيفتين رقمي ٤٩٨ ، ٩٢١
	واختلاس أموال أميرية .
	القاعدتان رقما ١١ ، ١٩٧ بالصحيفتين رقمي ٧٦ ، ١١٠٣
	وأسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعي » .
	القاعدة رقم ٢٠ بالصفحة رقم ١٣٨

القاعدة	صفحة
---------	------

• واستدلالات

القاعدتان رقما ١٢ ، ٧٩ بالصحيفتين رقمي ٧٩ ، ٤٤٨

• واشتراك

القاعدة رقم ١٢٣ بالصفحة رقم ٦٩٢

• وإعلان

القاعدة رقم ١٣ بالصفحة رقم ١٠٤

• وإهانة

القاعدة رقم ١٢٩ بالصفحة رقم ٧٣٢

• وتبديد

القاعدتان رقما ٤٥ ، ١٦٢ بالصحيفتين رقمي ٢٦٨ ،  
٩٤١

• وتزوير « أوراق رسمية »

القاعدتان رقما ١٢٣ ، ١٧١ بالصحيفتين رقمي ٦٩٢ ،  
٩٧٨

• وتزوير « أوراق عرفية »

القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٩٢١

• وتموين

القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٧١

• وخلو رجل

القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٣



## القاعدة صنفه

• وحكم • تسببيه • تسبب معيب •

القواعد ارقام ١١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١٣٧ ، ١٥٩ ، ١٦٧ ،  
١٨١ ، ٢٠٥ بالصفحات ارقام ٧٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ،  
٧٩٥ ، ٩٢٩ ، ٩٦٢ ، ١٠٣٣ ، ١١٤٤

• وحكم • تسببيه • تسبب غير معيب •

القواعد ارقام ٩ ، ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٥٠ ، ٦٦ ، ٨٩ ،  
١٠٠ ، ١٣٤ ، ١٤١ ، ١٤٧ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٩٧ ،  
٢٠٦ ، بالصفحات ارقام ٦٨ ، ١٦٩ ، ٢٠٢ ، ٢٢١ ، ٢٨٧ ،  
٣٦٦ ، ٥٠٧ ، ٥٦٧ ، ٧٧٥ ، ٨١٣ ، ٨٥٣ ، ٩٠٧ ، ٩٢١ ،  
٩٤٤

• دعارة •

القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٩٤٤

• ودفاع • الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره •

القاعدتان رقما ٤٥ ، ٤٦ بالصحيفتين رقمي ٢٦٨ ، ٢٧١

• ودفاع • الاخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره •

القواعد ارقام ٢٩ ، ١٦٣ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ بالصفحات  
ارقام ١٨٥ ، ٩٤٤ ، ١١٣٦

• ودفع • الدفع ببطلان الاعتراف •

القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٧٩٥

• وغش •

القاعدتان رقما ١١٩ ، ١٥٥ بالصحيفتين رقمي ٦٧٢ ،  
٩٠١

• وقانون • تطبيقه •

القاعدة رقم ٩٩ بالصفحة رقم ٥٦٣

• وقتل خطأ

القاعدتان رقما ٢ ، ١٥٦ بالصحيفتين رقمي ٣٢ ، ١٠٧

• وقتل عمد

القاعدتان رقما ٢٠ ، ١٣٣ بالصحيفتين رقمي ١٣٨ ، ٧٦٣

• وكحول

القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٩٦٢

• ومواد مخررة

القواعد ارقام ١ ، ١٢ ، ٤٤ ، ١٤١ ، ١٨١ بالصفحات  
ارقام ٢٣ ، ٧٩ ، ٢٦٠ ، ٨١٣ ، ١٠٣٣

• ونصب

القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٦٤

• ووصف التهمة

القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٧٩

• اعتراف

١ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال  
للمحكمة كامل الحرية في تقديره • متى كان سائغا •  
سلطة محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في  
أى دور من أدوار التحقيق • وأن عدل عنه بعد ذلك •  
اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف •  
مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على  
علم الأخذ به •

( الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق • جلسة ١٩٨١/١/٧ ) ١٠

الْقَاعِدَةُ	الْقَاعِدَةُ	الْقَاعِدَةُ
٢٠	٢٠	٢ - تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الاجراء الباطل . موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨١/١/٨ )
١٣٨	٢٠	٣ - الدفع بحصول الاعتراف . نتيجة اكراه أو تهديد . لا يقبل لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟ قول الدفاع بأن الاعتراف كما هو معروف يكون البعض تحت تأثير رجال الشرطة ، واعترافات تحت تأثيرات أخرى . لا يعد دفعا ببطلان الاعتراف للاكراه . ( الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨١/٢/٥ )
١٣٨	٢٠	٤ - الأخذ باعتراف المتهم . حق لمحكمة الموضوع . متى أقتنعت بصحته . ( الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨١/٢/٥ )
١٣٨	٢٠	٥ - بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي اسفر عنها التفتيش ومنها الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات المخدر الذي كشف التفتيش عن وجوده لديه . ( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨١/٣/١٩ )
٢٥٣	٤٣	٦ - حق محكمة الموضوع في أن تعول على رواية المتهم في التحقيق ولو خالفت رواية أخرى له فيه . ( الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨١/٤/٦ )
٢٣٤	٥٩	٧ - تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الاثبات . حق لمحكمة الموضوع .

اختيار المحقق لمكان التحقيق • متروك لتقديره • حرصا  
على صالح التحقيق وسرعة انجازه •

تواجد ضباط الشرطة اثناء التحقيق ، ليس فيه ما يعيب  
اجراءاته : سلطان الوظيفة بما يسبغ على صاحبه من اختصاصات  
وامكانيات لا يعد اكراما ، ما دام لم يستطل على المتهم بأذى  
مادى أو معنوى •

٣٥٠ ( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨١ ) ٦٢٠

٧٥٧ ( والطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٨١ ) ١٢٥٠

٨ - حق محكمة الموضوع فى الأخذ باعتراف المتهم فى  
حق نفسه وعلى غيره •

٢٦٦ ( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩/٤/١٩٨١ ) ٦٦٠

١٢١٢ ( والطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٨١ ) ٢١٧٠

٩ - بطلان التفتيش لا يحول دون الأخذ بعناصر الأثبات  
الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التى أسفر عنها •  
اعتراف المتهم اللاحق للتفتيش الباطل باحرازه للسلاح •  
أخذ المحكمة به صحيح •

تقدير قيمة الاعتراف الذى صدر من المتهم أثر تفتيش  
باطل • موضوعى •

٤٨٩ ( الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨١ ) ٨٦٠

١٠ - انكار المتهم - فى مرحلتى الاحالة والمحاكمة -  
التهمة وقولها أمام قاضى المعارضات ان اعترافها أمام النيابة  
كان رغما عنها لأن الضباط أرببوها بمركز الشرطة • وإثارة  
المدافع عنها بذات الجلسة أن اعترافها المذكور كان وليد تأثيرات  
خارجية • دفاع بأن اعترافها كان وليد إكراه • استناد الحكم



صفحة	القاعدة	
		المطعون فيه في ادانتها الى ذلك الاعتراف . دون التعرض لدفعها أو الرد عليه . قصور .
٧٩٥	١٣٧٠	( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨١/١١/١ )
		١١ - الاعتراف الذي يعول عليه . شرطه ؟ ✓
٧٩٥	١٣٧٠	( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨١/١١/١ )
		١٢ - الاعتراف الذي يعول عليه . شرطه ؟ ✓
		مثال لدفاع مفاده الدفع بأن الاعتراف كان وليد اكراه .
٨٠١	١٣٨٠	( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨١/١١/١ )
		١٣ - الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه . جوهرى . وجوب مناقشة والرد عليه . التعويل عليه بغير رد . قصور .
٨٠١	١٣٨٠	( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨١/١١/١ )
		١٤ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمه في الاثبات . موضوعى .
٨٤٢	١٤٦٠	( الطعن ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )
		راجع أيضا :
		اثبات « بوجه عام » .
		القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة ٣٣٤
		وتبديد .
		القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٦٨
		ورشوة .
		القاعدة رقم ١٧٧ بالصحيفة رقم ١٠١٦

صفحة	القاعدة
	خبرة .
	١ - اطمئنان المحكمة الى ان العينة المضبوطة هي التي ارسلت الى التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهى اليها . عدم جواز مجادلتها فيه .
٧٩	( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٣٠
	٢ - تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية ا يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفني متناقضا يستتضي على الملامة والتوفيق . مثال ينتفى فيه التعارض بين الدليلين عدم التزام الحكم بان يورد من أقوال الشهود الا ما يقيم عليه قضاءه .
١١٨	( الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) ١٦٠
٢٠٢	( والطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) ٣٢٠
٤٢٢	( والطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ ) ٧٥٠
٥٠٧	( والطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ ) ٧٩٠
	٣ - قيام خبراء الطب الشرعي بأعمال الخبرة . تحت رقابة القضاء . المواد ٣٥ ، ٣٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢
	تقدير آراء الخبراء . والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع .
	اطراح المحكمة طلب استطلاع رأي كبير الأطباء الشرعيين بشأن قدره المجنى عليه على التكلم بتعقل اثر اصابته . استناداً الى اطمئنانها الى ما جاء بتقرير الصفة التشريعية من ان المجنى عليه كان يمكنه التكلم بتعقل اثر اصابته . لا غيب .
١١٨	( الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) ١٦٠

صفحة	القاعدة
	٤ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره .
١٩٦	( الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢ ) ٣١٠
٧٧٥	( والطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ ) ١٣٤
	٥ - حق عضو النيابة فى الاستعانة بأهل الخبرة . أساس ذلك ؟ ✓
٢٠٢	( الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) ٣٢٠
	٦ - حق محكمة الموضوع فى الأخذ بتقرير طبيب المستشفى الذى قام بالتشريح ولو لم يحلف اليمين قبل مباشرة مأموريته . أساس ذلك ؟ ✓
٢٠٢	( الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) ٣٢٠
	٧ - حق محكمة الموضوع فى تقدير حالة التهم العقلية . حده ؟ ✓
	مثال لتسبيب معيب .
٢١٨	( الطعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) ٣٥٠
	٨ - تقدير آراء الخبراء . موضوعى .
٢٢٤	( الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨١/٤/٦ ) ٥١٠
٤٨٤	( والطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨١/٥/٤ ) ٧٩٠
	٩ - تقدير آراء الخبراء . موضوعى . اطمئنان المحكمة الى التقرير الطبى الشرعى . عدم التزامها . من بعد . باستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته .
٢٩٢	( الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ ) ٥١٠

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
١٠ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعي . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى ذلك .	
( الطعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨١/٤/٢ ) ٥٤٠	٣٠٨
( والطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ ) ١٩٤٠	١٠٨٤
١١ - عدم جواز اثارة النعي على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟	
( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٦٦٠	٣٦٦
١٢ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعي .	
( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ ) ٨٩٠	٥٠٧
١٣ - حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير . مناطه ؟	
( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ ) ٨٩٠	٥٠٧
١٤ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .	
( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ ) ٨٩٠	٥٠٧
١٥ - حق محكمة الموضوع في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات . هي غير ملزمة بنديب خبير آخر ولا بإعادة المهمة الى ذات الخبير . مادام ما انتهت اليه لا يجافى العقل والمنطق .	
( الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ ) ١٣٤٠	٧٧٥



الرقم	القاعدة	صفحة
٨١٣	<p>١٦ - الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم .</p> <p>لا يعيبه . خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير معامل التحليل من</p> <p>ان صنع الميزان الثلاثة وجدت ملوثة بالمخدر حال أن التقرير</p> <p>أشار الى تلوث واحدة فقط . لا جدوى من النعي به .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ ) ١٤١٠</p>	
١٠٨٤	<p>١٧ - النعي على تصرف النيابة بعدم ارسال المظروف</p> <p>الفارغ الى الطبيب الشرعى لفحصه ، تعيب للاجراءات السابقة</p> <p>على المحاكمة . لا يصح سببا للطعن .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ ) ١٩٤٠</p>	
١٠٨٤	<p>١٨ - حق محكمة الموضوع في الجزم بما لم يجزم به</p> <p>الطبيب الشرعى في تقريره .</p> <p>أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قاطع فيه مادام قد أسس</p> <p>الادانة على اليقين .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ ) ١٩٤٠</p>	
١١٠٣	<p>١٩ - اثاره الطاعن مباشرة لجنة الجرد أعمالها في غير</p> <p>حضوره وفي غياب أحد أعضائها . لا تجوز لأول مرة أمام</p> <p>النقض .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ ) ١٩٧٠</p>	
١١٣٦	<p>٢٠ - عدم التزام المحكمة بنسب خبير ما دامت قد رأت</p> <p>في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ ) ٢٠٣٠</p>	
	<p>٢١ - تحديد وقت الوفاء . مسألة فنية بحث . المنازعة</p> <p>فيه . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا .</p> <p>مخالفة ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع .</p>	

منازعة الدفاع في تحديد وقت الحادث • تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه • سكوته عن طلب أهل الفن صراحة لتعديده • لا يقدح في اعتبار دفاعه جوهريا • إقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث في المكان الذي وجدت فيه جثة المجنى عليه • استنادا الى ما ثبت من المعاينة من علم وجود دعاء في هذا المكان رغم اصابة المجنى عليه بعدة جروح قطعية • دفاع جوهري • اغفال الحكم الرد عليه • قصور •

( الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ ) ٢١٩  
١١٢٠ راجع أيضا :  
تقليد •

القاعدتان رقما ٦٦ ، ٢١٥ بالصحيفتين رقمي ٣٦٦ ،  
١٢٠٤

ودفاع • • الاخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره • •

القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٥٠٧

وغش •

القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٥٥٩

شهود •

١ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم • موضوعي • عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت • حسبها ان تورد ما تطعن اليه وتطرح ما عداه •

( الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ ) ٥٠  
٤٩

صفحة	القاعدة
	٢ - تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم في أقوالهم . لا يعيب الحكم . متى استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .
٤٩	( الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ )
٧٩	( والطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ )
١٥٢	( والطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١١ )
٨٩	( والطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ )
٥٩٤	( والطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١ )
٧٠١	( والطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٥ )
٧٦٣	( والطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ )
	٣ - ثبوت وفاة شاهد . أثره : تعذر سماع شهادته . تلاوة أقوال الشاهد الغائب من الاجازات . تكون واجبة اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .
٧٩	( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ )
	٤ - وزن أقوال الشهود . موضوعي .
٧٩	( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ )
١٣٨	( والطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ )
١٥٢	( والطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١١ )
٤٨٩	( والطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ )
٧٠١	( والطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ )
٧٦٣	( والطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ )
٨٥٣	( والطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )
	٥ - وزني أقوال الشهود . موضوعي . أخذ المحكمة بشهادة الشهود . مفاده . اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
١١٣	( الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ )

صفحة	القاعدة	
٦١٧	١٠٩٠	( والظمن رقم ٢٦٧١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨١ )
٨١٣	١٤١٠	( والظمن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ٤/١١/١٩٨١ )
٨٦٧	١٤٩٠	( والظمن رقم ٥٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨١ )
٢١١١	١٩٨٠	( والظمن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ )
١٢٢٩	٢٢١٠	( والظمن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٨١ )
٦ - ورود اقوال الشاهد على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها . وبجميع تفاصيلها . غير لازم .		
١١٣	١٥٠	( الظمن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ٤/٢/١٩٨١ )
٧ - تناقض رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . ما دام أنه لم يورد تلك التفصيلات ولم يركن اليها في تكوين عقيدته .		
١١٣	١٥٠	( الظمن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ٤/٢/١٩٨١ )
٨٥٣	١٤٧٠	( والظمن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨١ )
٨ - تطابق اقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي - كما اخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق . مثال ينتفى فيه التعارض بين الدليلين . عدم التزام الحكم بأن يورد من اقوال الشهود الا ما يقيم عليه قضاؤه .		
١١٨	١٦٠	( الظمن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ٤/٢/١٩٨١ )
٢٠٢	٣٢٠	( والظمن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ٤/٣/١٩٨١ )
٥٠٧	٨٩٠	( والظمن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ )
٩ - حق المحكمة في الأخذ باقوال الشاهد في محضر الشرطة . متى اطمأنت اليها .		
١٥٢	٢٢٠	( الظمن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١١/٢/١٩٨١ )



صفحة	القاعدة	
		١٠ - عدم التزام المحكمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها .
٢٩٢	٥١٠	( الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ )
٤٢٢	٧٥٠	( والطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ )
٩١٢	١٥٧٠	( والطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )
		١١ - وزن أقوال الشاهد وتقديرها . موضوعي . حق محكمة الموضوع في اطراح أقوال الشاهد . دون بيان العلة . افصاحها عن العلة . خضوعها في ذلك لرقابة النقض .
		كون المتهم قد سبق الحكم عليه في جرائم احراز جواهر مخدرة . لا يمنع عقلا ومنطقا من القائه المخدر الذي يحمله بيده عند مشاهدته رجلى الشرطة ، قادمين نحوه .
٢٢١	٥٦٠	( الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ )
٩٠٦٣	١٨٩٠	( والطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٨ )
		١٢ - لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها . كفاية أن تكون مؤدية الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة .
٣٢٤	٥٧٠	( الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦ )
٥٩٤	١٠٥٠	( والطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١ )
		١٣ - الأخذ بأقوال متهم على آخر وان عدل عنها بعد ذلك . جائز .
٣٢٤	٥٩٠	( الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦ )
		١٤ - حق المحكمة في الأخذ بالرواية التي ينقلها شخص عن آخر . شرط ذلك ؟
٣٦٦	٩٦٠	( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )
٨٥٢	١٤٧٠	( والطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )

الرقم	القاعدة	صفحة
	١٥ - جواز الاحالة في ايراد اقوال الشهود الى ما اوردته المحكمة من اقوال شاهد آخر . شرط ذلك ؟	
٣٦٦	( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٦٦٠	
	١٦ - للمحاكم عامة - بما فيها محكمة الجنايات أن تسمع أثناء نظر الدعوى شهودا ممن لم ترد اسماؤهم في القائمة أو لم يعلنهم الخصوم سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أم بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير اعلان . وان تستدعى أى شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله .	
٤٢٠	( الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ ) ٧٥٠	
	١٧ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما ترقح اليه من أدلة والأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة . وإطراح ما عداه . دون بيان الملة .	
٤٩٨	( الطعن رقم ٣٥٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ ) ٨٧٠	
٩١٢	( والطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ١٥٧٠	
	١٨ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود في حق متهم دون آخر . أساس ذلك ؟	
٤٩٨	( الطعن رقم ٣٥٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ ) ٨٧٠	
	١٩ - علم اعتراض محامي الطاعن على سماع أقوال الشاهد في حضوره . بغير يمين . سقوط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة . م ٣٣٣ إجراءات .	
	تعريف الشاهد والشهادة ؟	
	حق المحكمة في الاعتماد في القضاء بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال . بغير حلف يمين .	
٥٠٧	( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ ) ٨٩٠	

صفحة	القاعدة
	٢٠ - احالة الحكم فى بيان شهادة الشهود الى أقوال شاهد آخر • لا عيب • متى كانت أقوالهم متفقة على ما استند اليه منها •
٥٠٧	( الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ ) ٨٩٠
٥٩٤	( والطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١/٦/١٩٨١ ) ١٠٥٠
	٢١ - حق محكمة الموضوع فى التعويل على أقوال الشاهد فى أى مرحلة •
٥٠٧	( الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ ) ٨٩٠
٩٢٢٩	( والطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٨١ ) ٢٢١٠
	٢٢ - عدم التزام المحكمة بالإشارة الى أقوال شهود النفى التي أعرضت عنها •
٥٨٦	( الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ٣١/٥/١٩٨١ ) ١٠٤٠
	٢٣ - حق محكمة الموضوع فى تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقها • حده ؟ •
٥٩٤	( الطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ ق • جلسة ١/٦/١٩٨١ ) ١٠٥٠
	٢٤ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود • اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا •
٧٣٢	( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٨١ ) ١٢١٠
	٢٥ - حق المحكمة الأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيق • ولو خالفت أقواله أمامها •
٧٦٢	( الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ ) ١٢٢٠
	٢٦ - عدم تقييد القاضى الجنائى بنصاب معين فى الشهادة حقه فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن اليه • ما دام له ماخذه الصحيح من الأوراق •

صفحة	القاعدة
	تعويل الحكم على شهادة شاهد واحد • لا عيب •
٣١٨	( الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ ) ١٤١٠
	٢٧ - تقدير الأدلة • حق لمحكمة الموضوع • لها تجزئة أقوال الشاهد والمواعة بين ما أخذته وبين الشهود الآخرين •
٨٥٢	( الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٤٧٠
	٢٨ - وزن أقوال الشهود • موضوعي • قراءة شاهد الاثبات للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بشهادته متى اقتنعت المحكمة بصدقها • الجدل الموضوعي في تقدير الدليل • لا يجوز اثارته أمام النقض •
٨٩٢	( الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٢ ) ١٥٤٠
	٢٩ - ما يقرره الشخص مما يكون رآه أو سمعه أو أدركه بحاسة من حواسه • شهادة • ادراك المحكمة لمعاني اشارات الالبكم • أمر موضوعي راجع لمعديتها • احالة الحكم في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال أحدهم • لا يعيبه • ما دامت متفقة على ما استند اليه الحكم منها • تعيب التحقيق الذي أجرته النيابة العامة بدعوى أن شقيق الشاهد الذي استعانت به النيابة العامة في نقل معاني إشارات قد حرف مؤداها • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •
٨٩٢	( الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٢ ) ١٥٤٠



صفحة	القاعدة
٩٢٩	٣٠ - قول الحكم ان الشاهد شهد بالتحقيقات وبالجلسه بانه شاهد المتهم والمجنى عليه يتشاجران ويبد المتهم طبيئجة . وتناهي الى سمعه صوت أعيرة نارية . فى حين لم يشهد بذلك الا فى التحقيقات . يعيبه . أساس ذلك . ( الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ١٥٩
٩٩٧	٣١ - القانون لم يرسم صورة معينة لتعرف الشاهد على المتهم . أثر ذلك ؟ ( الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ ) ١٧٤
٩٠٦٣	٣٢ - حق محكمة الموضوع فى اطراح أقوال الشاهد . دون بيان العلة . افصاحها عن سبب اطراحها . خضوعها فى ذلك لرقابة محكمة النقض . مثال لتسبيب غير سائغ فى اطراح أقوال شهود الاثبات . ( الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٨ ) ١٨٩
	٣٣ - المحاكمة الجنائية تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود . ما دام سماعهم ممكنا . لها تلاوة أقوال الشاهد . اذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . تمسك المتهم أمام درجتى التقاضى بسماع شهود الاثبات . عدم سماعهم . يعيب اجراءات المحاكمة . المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة . انما تبني قضاها على مقتضى الأوراق . شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص فى اجراءات التحقيق . م ٤١٣ اجراءات .

الرقم	الصفحة	المادة
		اغفال طلب سماع شهود الاثبات الذين لم تستجب محكمة اول درجة الى طلب سماعهم • قصور •
١١٢٧	٢٠١	( الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ ) ٣٤ - للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة او ضمنا • الاصل ان محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق • هي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه • عدم تمسك الطاعن - امام محكمة اول درجة - بطلب سماع شاهد • اعتباره متنازلا عن طلب سماعه • وزن اقوال الشهود • موضوعى •
١٢١	٢٠٢	( الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ ) ٣٥ - وزن اقوال الشهود • موضوعى • حق محكمة الموضوع فى التعويل على اقوال شهود الاثبات والاعراض عن قالة شهود الثفى •
١٦٨	٢٠٨	( الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٨١ ) ٣٦ - وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم • موضوعى • أخذ محكمة الموضوع بشهادة شاهد • مقاده • اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها • حق محكمة الموضوع فى التعويل على اقوال الشاهد فى نقى مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك •
٢٢٩	٢٢١	( الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٨١ )

صفحة	القاعدة	
		<p>✓ ٣٧ - طلب سماع شهود النفي • دون اعلانهم طبقا للمواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ اجراءات • التفات المحكمة عنه • لا عيب •</p>
٩٩٢٩	٢٢١٠	<p>( الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>اثبات « بوجه عام » •</p> <p>القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٣٤</p> <p>وانبات « خبرة » •</p> <p>القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٤٢٢</p> <p>ودستور •</p> <p>القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٨١٣</p> <p>ودفاع • « الاخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره » •</p> <p>القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٧٩</p> <p>ونقض • « أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها » •</p> <p>القاعدة رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ١١١١</p> <p>قرائن •</p> <p>« أ » قوة الأمر المقضى •</p> <p>١ - الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية المبني على أسباب عينيه • امتداد حجيته - كأحكام البراءة الى كافة المساهمين في الجريمة • ابتناؤه على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين • قصر حجيته على من صدر لصالحه دون غيره • مثال •</p>
٩٨٥	٢٩٠	<p>( الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ )</p>

صفحة	القاعدة	
		٢ - الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . له حججه التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يبلغ . أساس ذلك ؟
٤٤٦	٦٢٠	( الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨ ) ٣ - قوة الشيء المقضى به . شرطها ؟ مثال في جرائم قتل خطأ . وتزوير واستعمال محرر مزور . تقدير الدليل في دعوى معينة . لا يحوز قوة الشيء المقضى به في دعوى أخرى . أساس ذلك ؟
٩٢١	١٥٧	( الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ٤ - اختلاف الدعوى الجنائية عن الدعوى التأديبية سببا وموضوعا . قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية لا تكون إلا للأحكام الجنائية الباتة . الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقض بها الدعوى الجنائية .
١١٢١	٢٠٢	( الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ ) راجع أيضا : استئناف « نطاقه » ، « نظره والحكم فيه » ، القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٦٠ « ب » قرائن قانونية . ثبوت أن المياه الغازية المفسوشة قد صنعت في شركة التي لا يكفي للحكم بإدائته . وجوب اثبات ارتكابه فعل الفس . أو أنها صنعت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بفشها .



القاعدات	صفحة
<p>ماهية قصد الشارع من قرينة افتراض العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ • عدم مساس ذلك بضرورة توافر الركن المعنوي في جنحة الغش للعقاب •</p> <p>( الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ ) ١١٩٠</p> <p>معاينة :</p> <p>راجع :</p> <p>حكم « تسببيه ، تسبیب غیر معيب » •</p> <p>القواعد ارقام ١٢٤ ، ١٣٣ ، ٢١٠ بالصفحات ارقام ٧٠١ ، ٧٦٣ ، ١١٧٩</p> <p>ودفاع « الاخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره » •</p> <p>القاعدتان رقما ١٢٤ ، ١٣٣ بالصحيفتين رقمي ٧٠١ ، ٧٦٣</p>	٦٧٢
<p>إجراءات</p> <p>• إجراءات التحقيق •</p> <p>١ - النذب للتحقيق • كفاية ثبوته من أوراق الدعوى •</p> <p>( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق • جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠٠</p> <p>٢ - اختيار المحقق لمكان التحقيق • متروك لتقديره •</p> <p>حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه •</p> <p>تواجد ضباط الشرطة اثناء التحقيق ، ليس فيه ما يعيب إجراءاته • سلطان الوظيفة بما يسبغ على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراما ، ما دام لم يستغل على ملتهم بأذى مادي أو موضوعي •</p> <p>( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ ) ٦٣٠</p>	٧٩
	٣٥٠

صفحة	القاعدة
	٣ - عدم اعتراض محامي الطاعن على سماع أقوال الشاهد في حضوره • بغير يمين • سقوط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة • م ٣٣٣ اجراءات •
	تعريف الشاهد والشهادة ؟ •
	حق المحكمة في الاعتماد في القضاء بالادانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال • بغير حلف يمين •
٥٠٧	( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ ) ٨٩٠
	٤ - الاحالة من مراحل التحقيق • للمحكمة استكمال ما فات مستشار الاحالة من اجراءات التحقيق •
٧٦٣	( الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ ) ١٣٣٠
	٥ - اجراءات التحريز • تنظيمية • عدم ترتيب البطلان على مخالفتها •
٧٦٣	( الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ ) ١٣٣٠
	٦ - حضور ضباط الشرطة التحقيق • لا يعيب اجراءاته علة ذلك ؟ •
٨٤٣	( الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨١ ) ١٤٦٠
	٧ - جواز ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق • في حالة الضرورة • خلو محضر التحقيق من بيان تلك الضرورة لا ينفي قيامها • تقدير الضرورة موكل لسلطة التحقيق تحت اشرف محكمة الموضوع •
	النهي بعدم تحرير محضر مستقل عن واقعة حلف اليمين • غير سائغ • علة ذلك ؟ •
٨٤٣	( الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨١ ) ١٤٦٠

الصفحة	القاعدة
	٨ - القانون لم يرسم صورة معينة لتعرف الشاهد على المتهم . اثر ذلك ؟
٩٩٧	( الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ ) ١٧٤٠
	٩ - بناء اجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص المكاني تقتضى متابعة التحقيق وتعقب المتهم فيما يجاوز هذه الدائرة بناء على ظروف التحقيق ومقتضياته .
٩٩٧	( الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ ) ١٧٤٠
	١٠ - النعي على تصرف النيابة بعدم ارسال المظروف الفارغ الى الطبيب الشرعى لفحصه ، تعيب للاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح سببا للطعن .
١٠٨٤	( الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ ) ١٩٤٠
	١١ - النص فى لائحة المخازن على تشكيل لجنة للتحقيق أو للجرد من غير موظفى القسم التابع له الموظف المسئول . تنظيمى . عدم ترتيب البطلاق على مخالفته .
١١٠٣	( الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ ) ١٩٧٠
	١٢ - اثاره الطاعن مباشرة لجنة الجرد اعمالها فى غير حضوره وفى غياب أحد اعضائها . لا تجوز لأول مرة أمام النقض .
١١٠٣	( الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ ) ١٩٧٠
	١٣ - علم سؤال المتهم فى التحقيق لا يترتب عليه بطلان الاجراءات . أساس ذلك ؟
١٢١٢	( الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ ) ٢١٧٠

القاعدة  
صفحة

راجع أيضا :

اثبات « قرائن » قوة الأمر المقضي » .

القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣٤٦

واستدلالات .

القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٤٣

واستجواب .

القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٢٥٣

وتبغ .

القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٤٨

ومواد مخدرة .

القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٧٩

ونقض . « أسباب الطعن » ما لا يقبل منها » .

القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٥٨٦

## اجراءات المحاكمة

١ - قولى محام المرافعة عن موكله فقط . مفاده ؟ .

اثبات حضوره مع آخر فى بعض محاضر جلسات

المحاكمة . خطأ ماذى . لا يعيب اجراءات المحاكمة .

( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢ ٧٩

٢ - سكوت الدفاع عن طلب سماع الشهود . مفاده ؟ .

( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢ ٧٩



صفحة	القاعدة
١٢٩	٣ - حق المحكمة في الاعراض عن طلب الدفاع اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . بشرط بيان العلة . ( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠
١٢٤	٤ - حضور محام مع المتهم . بجنحة . غير واجب قانونا . الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه على المحكمة سماعه أو إتاحة الفرصة له للقيام بمهمته . مخالفة ذلك اخلال بحق الدفاع . ( الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) ١٧٠
١٢٧	٥ - التمسك ببطلان اجراءات المحاكمة امام محكمة أول درجة . لأول مرة امام محكمة النقض . غير جائز . ( الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) ١٨٠
١٥٢	٦ - محكمة ثان درجة . تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه . إبداء دفاع أمامها دون طلب اجراء تحقيق . عدم جواز النعي عليها بالاخلال بحق الدفاع . ( الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١١ ) ٢٢٠
١٨٢	٧ - تقديم المدعى بالحق المدني مذكرة في فترة حجز الدعوى للحكم أورد الحكم مؤدى ما ورد بها من دفاع . وخلو هذه المذكرة مما يفيد اطلاع المتهم أو المدافع عنه عليها . أو اعلاتها لأى منهما . اخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟ ( الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ ) ٢٨٠

القاعدة  
ملاحظة

٨ - العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم فيها أمام المحكمة الاستثنائية سكوت الطاعن عن اثاره شيء في دفاعه أمام المحكمة الاستثنائية عن وصف التهمة . ليس له التحدث من بعد عن بطلان أمام محكمة أول درجة .

( الطعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ ) ٢٧٠ ٢٢٧

٩ - ✓ بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جناية . شرطه حضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى عدم حضوره . وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما .

( الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١١ ) ٤٠ ٢٤١

١٠ - تقيد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة في أمر الاحالة . حق محكمة الجنايات في اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة الى ما تبين من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى واحالتها الى النيابة العامة للتصرف فيها . حكمها في هذه الوقائع باطل .

توقيع الحكم على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة احراز وحيازة مخدر الحشيش التي ثبت لمحكمة الموضوع ارتكابها انقضاء مصلحة في النعمي على الحكم خطأ في اسناد جريمة احراز مخدر الأفيون التي لم ترد في أمر الاحالة اليه . أساس ذلك ٩ .

( الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ ) ٤٤ ٢٦٠

١١ - عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة او طلب التكليف بالحضور . المادة ٣٠٧ اجراءات .

الصفحة	القاعدة
	<p>ادانة الطاعن عن واقعة الاصابة الخطأ التي لم ترفع بها الدعوى أمام محكمة الجنايات خطأ في القانون . واخلال بحق الدفاع . لا يغير من ذلك . اعمال نص المادة ٣٢ عقوبات ومعاقبته بالعقوبة المقررة لجريمة احراز السلاح ذات العقوبة الأشد . علة ذلك ؟</p>
٢٧٩	<p>( الطعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ ) ٤٨٠</p> <p>١٢ - عدم التزام محكمة الموضوع بوصف النيابة العامة للواقعة . واجبها تمحيصها وانزال الوصف القانوني الصحيح عليها . حد ذلك ؟</p> <p>اقامة الدعوى الجنائية عن جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار . تعديل المحكمة وصف التهمة الى ضرب افضى الى الموت . لا تشريب . ليس للمحكمة - في هذه الحالة - محاكمة المتهم عن جناية اسقاط حبل عمدا - التي لم ترفع عنها الدعوى - ولو قامت هذه الجريمة - فعلا - في الأوراق . أساس ذلك ؟</p>
٢٩٢	<p>( الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ ) ٥١٠</p> <p>١٣ - حق محكمة الموضوع في تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية . لها مطلق التقدير في وقف نظر الدعوى المنظورة امامها وتحديد ميماد لرفع الدعوى بعدم الدستورية .</p>
٣٥٠	<p>( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦ ) ٦٣٠</p> <p>١٤ - للمحاكم عامة - بما فيها محكمة الجنايات ان تسمع أثناء نظر الدعوى شهودا ممن لم ترد اسماؤهم في القائمة او لم يعلنهم الخصوم سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها ام بناء على</p>

الْقَاعِدَةُ	مَصْفَحَةُ
حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير اعلان ، وان تستدعى أى شخص ترى ان هناك فائدة من سماع أقواله .	
( الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ ) ٧٥	٤٢٢
١٥ - العبرة فى المحاكمة هى بملف القضية الاصلى .	
خلو الصورة المنسوخة من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث . لا اخلال بحق الدفاع .	
( الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ ) ٧٥	٤٢٢
١٦ - خضوع الدعوى المدنية للاجراءات المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية ، متى رفعت تبعا للدعوى الجنائية أمام القاضى الجنائى م ٢٦٦ أ . ج .	
قبول المحكمة الجنائية الادعاء المدنى ، يجعل المدعى المدنى خصما فى الدعوى المدنية . له جميع الحقوق المقررة لباقى الخصوم .	
حضور محام عن متهم فى جنحة غير واجب ، الا أنه اذا اسند المتهم الدفاع عنه الى محام فعلى المحكمة سماعه أو اتاحة فرصة الدفاع له .	
طلب المحامى الحاضر عن المدعى بالحق المدنى تأجيل الدعوى لحضور محاميه الاصلى الذى حال مرضه دون حضوره ، على المحكمة اجابته أو رفضه بشرط بيان العلة . مخالفة ذلك . اخلال بحق الدفاع .	
( الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ ) ٧٧	٤٤٠
١٧ - على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين - عدا المشتاتين بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف والا بنى الحكم على بطلان فى اجراءات المحاكمة .	
( الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ ) ٧٨	٤٤٥



الرقم	القاعدة	صفحة
٤٨٤	١٨ - متى يصح جلوس رئيس المحكمة ابتدائية بمحكمة الجنايات للور واحد أو أكثر ؟ ( الطعن رقم ٣٥٥٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١١/٥/١٩٨١ )	٨٥٠
٥٠٢	١٩ - تقدير المحكمة جدية الادعاء بتزوير ورقة يتوقف الفصل في الدعوى عليها . وإحالة الادعاء بالتزوير الى النيابة العامة لتحقيقه . ووقف الدعوى حتى يفصل في الادعاء بالتزوير نهائيا . من الجهة المختصة . وجوب تربص الفصل في الادعاء بالتزوير من تلك الجهة . مخالفة هذا النظر اخلال بحق الدفاع . مثال . ( الطعن رقم ٣٥٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨١ )	٨٨٠
٥٠٧	٢٠ - علم اعتراض محامي الطاعن على سماع أقوال الشاهد في حضوره . بغير يمين . سقوط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة . م ٣٣٣ اجراءات . تعريف الشاهد والشهادة ؟ حق المحكمة في الاعتماد في القضاء بالادانة على أقوال شاهد سَمِعَ على سبيل الاستدلال . بغير حلف يمين . ( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ )	٨٩٠
٥٤٦	٢١ - الدفع ببطلان الاجراءات المبني على استجواب المحكمة للمتهم . سقوطه . اذا حصل الاستجواب في حضور محاميه ولم يبد اعتراضا . ( الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٨١ )	٩٦٠

الرقم	القاعدة	صفحة
	<p>٢٢ - احالة الدعوى من النيابة العامة الى محكمة أمن الدولة العليا عملا بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . وصدر الحكم غيابيا بالنسبة للمطعون ضده وجوب اتباع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية . المادة ١٠ من قانون الطوارئ .</p> <p>القبض على المتهم . والافراج عنه قبل جلسة المحاكمة التي أعلن بها ولم يحضرها . لا محل لسقوط الحكم الاول . وجوب القضاء باستمرار الحكم الاول قائما .</p> <p>الفصل في الدعوى من محكمة الجنايات بوصف أنها محالة اليها من <u>مستشار الاحالة</u> . انعدام حكمها . علة ذلك ؟ .</p> <p>( الطعن رقم ٣٥٧٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨١ )</p>	٦٢٨
	<p>٢٣ - عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين اتهام الطاعن بجريمتي تبديد ونظر الدعوى فيهما معا من محكمة استئنافية واحدة . ثبوت أن محل الجريمة واحد وجوب ضم الدعويين اصدار حكم بعقوبة واحدة فيهما . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٦،٢٥٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨١)</p>	٦٧٦
	<p>٢٤ - حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة . غير واجب . النص بعدم سماع دفاع المتهم . غير مقبول . ما دام قد حضر بالجلسة وأمسك عن إبداء دفاعه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٦،٢٥٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨١)</p>	٦٧٦

صفحة	القاعدة
	٢٥ - النعى على الحكم بالاخلال بحق الدفاع • عدم قبوله • متى سككت المتهم عن المرافعة ولم يدع منعه من مباشرة حقه فى الدفاع •
٧٣٢	( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ ) ١٢٩٠
	٢٦ - الأصل فى الاجراءات الصحة • عدم جواز الادعاء بما يخالف ما اثبت عنها بمحضر الجلسة او الحكم الا بالطعن بالتزوير •
٧٣٢	( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ ) ١٢٩٠
	٢٧ - عدم التزام محكمة ثانى درجة أن تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه • أو ما فات محكمة أول درجة • اجراءه •
٧٣٢	( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ ) ١٢٩٠
	٢٨ - وجوب أخذ رأى المفتى قبل الحكم بالاعدام • المادة ٣٨١ اجراءات لا يوجب على المحكمة أن تبين رايه أو تنفذه •
٧٧٥	( الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ ) ١٣٤٠
	٢٩ - الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٧١ اجراءات جنائية • تنظيمية • اغفال سؤال المتهم عن الفعل المسند اليه • لا بطلان •
٨٨٢	( الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) ١٥٢٠
	٣٠ - عدم جواز الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض • ما لم يكن تخلفه بغير عنده •

الرقم	القاعدة	صفحة
	<p>• ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهري • يعيب الاجراءات • محل نظر العذر وتقديره يكون عند الطعن في الحكم • علة ذلك ؟</p> <p>عدم تقديم دليل عذر المرض • مفاده : قيام النعى على غير سنه •</p>	
٨٨٦	<p>( الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١١/١١/١٩٨١ ) ١٥٣</p> <p>٣١ - اغفال تلاوة تقرير التلخيص قبل الفصل في المعارضة الاستثنائية • اثره : بطلان اجراءات المحاكمة • لا يقدح في ذلك سبق تلاوة تقرير التلخيص ابان المحاكمة الفياضية الاستثنائية • اساس ذلك ؟</p>	
٩٣٨	<p>( الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٨/١١/١٩٨١ ) ١٦١</p> <p>٣٢ - اعلان المدعى بالحق المدني لجهة الادارة في حالة عدم وجود من يصح تسليم الورقة اليه - في موطنه - صحيح • اساس ذلك : م ٢٣٤ / ١ اجراءات جنائية والمادتان ١٠ ، ١١ مرافعات •</p> <p>اجراء الاعلان لاقل من الأجل المحدد قانونا • لا اثر له في صحته للمعلن ان يطلب اجلا لتحضير دفاعه ، وعلى المحكمة اجابته والا كانت اجراءات المحاكمة باطلة •</p>	
٩٨١	<p>( الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٦/١١/١٩٨١ ) ١٧٢</p> <p>٣٣ - عدم وجوب اعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدر الحكم • متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها اعلانا صحيحا • طالما ان الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون •</p>	
٩٠٠	<p>( الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١/١٢/١٩٨١ ) ١٧٥</p>	



صفحة	القاعدة
١١١١	<p>٣٤ - عدم التزام المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة لاجراء تحقيق أو بالنظر في مستند لم يصرح بتقديمه .</p> <p>( الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ ) ١٩٨٠</p> <p>٣٥ - المحاكمة الجنائية تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود . مادام سماعهم ممكنا . لها تلاوة أقوال الشاهد اذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . تمسك المتهم أمام درجتي التقاضي بسماع شهود الاثبات . عدم سماعهم يعيب اجراءات المحاكمة .</p> <p>المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا في الجلسة . انما تبني قضاها على مقتضى الأوراق . شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقض في اجراءات التحقيق . م ٤١٣ اجراءات .</p> <p>اغفال طلب سماع شهود الاثبات الذين لم تستجب محكمة أول درجة الى طلب سماعهم . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ ) ٢٠١٠</p> <p>٣٦ - الحكم الحضورى النهائى يحدد مركز الطاعن في الدعوى بصفة نهائية . عدم توقف قبول طعنه على المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى صدر الحكم عليه غيابيا . أو قابلا للمعارضة . حد ذلك ؟ .</p> <p>صدور الحكم غيابيا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم . وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها كون الحكم ما زال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم . عدم جواز طعن أيهما بالنقض . علة ذلك ؟ .</p> <p>( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٨٢ ) ٢١٨٠</p>
١٢١٧	

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
--------------	----------

راجع ايضا :

القاعدة رقم ١ هيئة عامة صفحة ٣

• واثبات « شهود » •

القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم

• واستئناف « نظره والحكم فيه » •

القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٨٧٢

• واعلان •

القاعدتان رقما ١٣ ، ١٥٣ بالصحيفتين رقم ١٠٤٠ ،

٨٨٦

• وايجار أماكن •

القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٧٦

• وحكم « بياناته » •

القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٥٠

• ودعوى مدنية •

القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٢٧

• ودفاع • « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •

القاعدتان رقما ٨٩،٢٦ بالصحيفتين رقمي ٥٠٧،١٦٩٠

• ومحضر الجلسة •

القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٥٠

• ومعارضة « نظرها والحكم فيها » •

القاعدتان رقما ٦٩ ، ١١٣ بالصحيفتين رقمي ٣٩٢ ،

٦٤٥

صفحة	القاعدة
	ومواد مخدرة •
	القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٧٩
	ونقض ( أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، •
	القواعد ارقام ٨٩ ، ١٠٤ ، ١٠٩ بالصفحات ارقام
	٥٠٧ ، ٥٨٦ ، ٦١٧
	ونقض • « نظر الطعن والحكم فيه ، •
	القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٦١٧
	ووصف التهمة •
	القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١٠٢٧
	<b>اجراءات التحقيق</b>
	راجع : اجراءات « اجراءات التحقيق » •
	<b>اجراءات المحاكمة</b>
	راجع : اجراءات • « اجراءات المحاكمة » •
	<b>احالة</b>
	تقيد المحكمة الجنائية • بالوقائع الواردة في أمر الاحالة •
	حق محكمة الجنايات في اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة
	الى ما تبينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى واحالتها الى النيابة
	العامة للتصرف فيها • حكمها في هذه الوقائع • باطل •

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
توقيع الحكم على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة احرار وحياسة مخدر الحشيش التي ثبت لمحكمة الموضوع ارتكابه لها . انتفاء مصلحته في النعي على الحكم خطأ في اسناد جريمة احرار مخدر الافيون التي لم ترد في امر الاحالة اليه . ( الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ )	٢٦٠

## احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد

راجع ايجار اماكن .

القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٧٦

## أحداث

- ١ - عدم جواز توقيع عقوبة الغرامة على الحدث الذي لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة . أساس ذلك ؟ .  
وجوب استظهار سن الحدث . علة ذلك ؟ .  
تقدير السن أمر متعلق بموضوع الدعوى . لا يجوز لمحكمة النقض التعرض له . حد ذلك ؟ .

( الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) ٢٣٠

- ٢ - اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة الأحداث .

اختصاص المحاكم العادية مع محاكم الأحداث بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٣١ لسنة ٧٤ التي يرتكبها غير الأحداث .

( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ ) ١١١



الْقَاعِدَةُ	الصفحة
اختصاص محكمة الأحداث دون سواها بنظر الجرائم التي يتهم فيها الحدث •	
اشتراك محكمة الأحداث والمحكمة الجزئية - صاحبة الاختصاص العام - بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحداث • متى وقعت من غير حدث •	
عدم اختصاص محكمة الأحداث بمحاكمة غير الحدث في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو أى قانون عقابي غير قانون الأحداث • مثال :	
القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة لعدم تجاوز المتهم وقت الحادث سن الأحداث • قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره جواز الطعن فيه بالنقض • أساس ذلك ؟ •	
( الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ ) ١٤٠٠	٨٠٩
راجع أيضا : نقض • ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام •	
القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٦٣٦	
<b>أحوال شخصية</b>	
راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب • استعمال حق مقرر بمقتضى القانون •	
القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة ٨٦٧	

## إختصاص

( ١ ) الاختصاص الولائي والشخصي .

١ - مخالفة مواد . الاختصاص في المواد الجنائية .  
بما فيها الاختصاص الولائي . تبطل الحكم فحسب . عدم  
اعتباره منعلا . أساس ذلك ؟ .

( الطعن رقم ٢١٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) ٢١٤ ٣٤

٢ - الاشكال في تنفيذ حكم جنائي . ماهيته ؟ .

وجوب ان يكون الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا من  
جهة القضاء العادي . حتى يكون لمحاكمها اختصاص بنظر  
الاشكال في تنفيذه . أساس ذلك ومناطه ؟ .

الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقا  
لقانون الطوارئ . انتفاء الاختصاص الولائي لمحكمة الجنج  
المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بنظر الاشكال في تنفيذها .  
أساس ذلك ؟ .

( الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ ) ٢٨٣ ٤٩

٣ - النيابة العسكرية . عنصر أصيل من عناصر القضاء  
العسكري قرارها بعدم اختصاص هذا القضاء بالفصل في  
الدعوى لا يقبل تعقيبا . وجوب الفصل في تلك الدعوى من  
المحاكم العادية لا القضاء بعدم اختصاصها ولائيا بنظرها .  
أساس ما تقدم ؟ .

صفحة	قاعدة	
		جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص الولائي اذا كان منهيًا للخصومة ومانعا من السير فيها .
٥٢١	٩٠٠	( الطعن رقم ٣٥٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ )
٨٦٠	١٤٨٠	( والطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨١ )
		٤ - احالة الدعوى من النيابة العامة الى محكمة أمن الدولة العليا عملا بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . وصدر الحكم غيابيا بالنسبة للمطعون ضده . وجوب اتباع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية . المادة ١٠ من قانون الطوارئ .
		— القبض على المتهم . والافراج عنه قبل جلسة المحاكمة التي أعلن بها ولم يحضرها . لا محل لسقوط الحكم الاول . وجوب القضاء باستمرار الحكم الاول قائما .
		— الفصل في الدعوى من محكمة الجنايات بوصف أنها محالة اليها من مستشار الاحالة . انعدام حكمها . علة ذلك ؟
٦٢٨	١١٠٠	( انظر رقم ٣٥٧٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨١ )
		٥ - انتهاء حالة الطوارئ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ لا يؤثر في استمرار قيام الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم أمن الدولة في الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . أساس ذلك ؟
٦٢٨	١١٠٠	( الطعن رقم ٣٥٧٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨١ )
		٦ - اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة الأحداث .

القاعد	صفحة
اختصاص المحاكم العادية مع محاكم الأحداث بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٣١ لسنة ٧٤ التي يرتكبها غير الأحداث .	
( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ )	٦٢٦
٧ - اختصاص محكمة الأحداث دون سواها بنظر الجرائم التي يتهم فيها الحدث .	
اشتراك محكمة الأحداث والمحكمة الجزئية - صاحبة الاختصاص العام - بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحداث . متى وقعت من غير حدث .	
عدم اختصاص محكمة الأحداث بمحاكمة غير الحدث في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون عقابي غير قانون الأحداث . مثال .	
القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة بعدم تجاوز المتهم وقت الحادث من الأحداث . قضاء منه للشصومة على خلاف ظاهره جواز الطعن فيه بالنقض . أساس ذلك ؟	
( الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ )	٨٠٩
٩ - القضاء - خطأ - بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . اثره ؟	
( الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١ / ١١ / ٤ )	٨٠٩
نطاق اختصاص القضاء العسكري من حيث الاشخاص والجرائم .	
( الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١ / ١١ / ١٠ )	٨٦٠



الاصل رفع الدعوى المدنية الى المحاكم المدنية . رفعها الى المحاكم الجنائية . شرطه : أن تكون تابعة للدعوى الجنائية وأن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوع بها الدعوى الجنائية .

ترتب الضرر نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة . أثره : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

انتهاء الحكم الى انعدام الفعل الجنائي بالنسبة للطاعن . مؤداه : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية فيه . علة ذلك ؟ .

عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة . من النظام انعام لتعلقه بالولاية أثر ذلك ؟

١٢٩ ١٥٩ (الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٨١)

حق المحاكم العادية في تطبيق الأوامر العسكرية والفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لها .

اختصاص محاكم أمن الدولة بهذه الجرائم . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بها . أساس ذلك ؟ .

١٦٩ ١٦٩ (الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٨١)

المحاكم العادية . صاحبة الولاية العامة : محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ استثنائية احالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام اليها لايسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم .

الصفحة	القاعدة
	<p>ابراء الحكم في ديباجته أن الدعوى احيلت من مستشار  الاحالة . برغم أن الثابت أنها احيلت مباشرة من النيابة  العامة . خطأ مادي وزلة قلم لا تخفى .</p>
١١٠٢	<p>( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ ) ١٩٧٠</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>مامورو الضبط القضائي .</p> <p>القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١١٩٢</p> <p>ومواد مخدرة .</p> <p>القاعدة رقم ١٢ بالنسخة رقم ٧٩</p> <p>ونقض . ما يجوز وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام .</p> <p>القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٨٦٠</p> <p>(ب) الاختصاص المكاني :</p> <p>جريمة احراز أو حيازة المخدر . طبيعتها : جريمة  مستمرة . اثر ذلك ؟</p>
٧٩	<p>( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠</p> <p>الاختصاص المكاني للمحكمة الجنائية . تعيينه بالمكان  الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو يقبض  عليه فيه . لا افضلية بين هذه الأماكن في ايجاب الاختصاص  المادة ٢١٧ اجراءات الاختصاص المكاني للجرائم المرتبطة .  المادة ١٨٢ اجراءات . يكون للمحكمة المختصة باحداها .  ارتباط جريمة استعمال محرر مزور بجريمة الاشتراك  في تزويره أثره ؟</p>
٩٢١	<p>( الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ١٥٠</p>

- ✓ بدء اجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص المكانى تقتضى متابعة التحقيق وتعقب المتهم فيما يجاوز هذه الدائرة بناء على ظروف التحقيق ومقتضياته .
- ( الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ ) ١٧٤ . ٩٩٧
- (ج) الاختصاص بنظر الدعوى المدنية :
- اقامة الدعوى المدنية التابعة على أساس توافر جريمة احتجاز أكثر من مسكن فى بلد واحد دون مقتضى . انتهاء الحكم الى انتهاء الجريمة . وجوب رفض الدعوى المدنية .
- ( الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٣ ) ٢٧ . ١٧٦
- شروط قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية ؟ .  
القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية . واجب متى ثبت أن الفعل جوهر الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانوناً .
- ( الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٥ ) ١٨٥ . ١٤٩
- ( د ) تنازع الاختصاص .
- عدم طعن النيابة العامة بالنقض . حكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها لكون الواقعة جنحة . وسبق صدور حكم نهائى من محكمة الجنح المستأنفه بعدم اختصاصها لاعتبار الواقعة جنابة . يتوافر به التنازع السلبى . اختصاص محكمة النقض بتعيين المحكمة المختصة .
- ( الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١٢ ) ٧٠ . ٧٠
- ✓ فصل محكمة الجنايات فى الجنحة . واجب . ما دامت لم تبين تكييفها الا بعد تحقيقها وسماع الدفاع . قضاؤها بعدم الاختصاص . خطأ . المادة ٣٨٢ اجراءات .
- ( الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١٢ ) ٧٠ . ٦٠

الصفحة

القاعدة

## اختراع

الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية • ماهيتها ؟

المادة ٣٧ قانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩

ابتكارها أساس ملكيتها • أثر ذلك ؟

١٠٦٧

( الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٢/٩ / ١٩٨١ ) ١٩٠٠

## اختلاس أشياء محجوزة

راجع : تبديد •

## اختلاس أموال أميرية

١ - وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة وظروفها • وأدلة الثبوت والاكان قاصراً • مثال لتسبيب معيب في جريمة اختلاس •

٧٦

( الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٨١ ) ١١٠

اثبات الحكم عند تحصيله للواقعة ان المتهم امين للمخزن ، ثم انتهاؤه الى نفي هذه الصفة عنه بقالة عدم توافر ما يؤكده • تناقض يعيبه •

٧١٥

( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٨١ ) ١٢٥٠

٣ - محال • تطبيق المادة ١١٢ عقوبات المعدلة • شموله كل موظف أو مستخدم عمومي • ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ المعدلة ، يختلس مالا مما تحت يده ، متى كان المال المختلس قد سلم اليه بسبب وظيفته •



الصفحة	القاعدة
	<p>— وجوب معاقبة الجاني بالعقوبة المفظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات ، متى كان من الامناء على الودائع ومسلم اليه المال بهذه الصفة .</p>
٧١٥	<p>( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٥ ) ١٢٥ .</p> <p>٤ - جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات .</p> <p>لا يشترط لاثباتها طريقه خاصة غير طرق الاستدلال العامة • كفاية •</p> <p>اقتناع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل آخر أو قرينة تقدم اليها •</p>
١١٠٣	<p>( الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ ) ١٩٧ .</p> <p>٥ - تحدث الحكم استقلالاً عن الجنائي في جريمة الاختلاس • غير لازم كفاية أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف مايدل على قيامه •</p>
١١٠٣	<p>( الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ ) ١٩٧ .</p>
	<p><b>إرباط</b></p> <p>١ - عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور • المادة ١٢٧ اجراءات ادانة الطاعن عن واقعة الاصابة الخطا التي لم ترفع بها الدعوى امام محكمة الجنائيات خطأ في القانون • واخلال بحق الدفاع • لا يغير من ذلك أعمال نص المادة ٣٢ عقوبات ومعاقبته بالعقوبة المقررة لجريمة احراز السلاح ذات العقوبة الاشد • علة ذلك •</p>
٣٢٩	<p>( الطعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ ) ٤٨ .</p>

٢ - ثبوت أن جريمة اقتضاء مقدم ايجار موضوع الطعن الحالى • وجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار - موضع طعن آخر - اللتين دين الطاعن بها • قد وقعتا لغرض واحد • معاقبته بعقوبة مستقلة عن كل منهما خطأ فى القانون •

نقض الحكم فى الطعن المرتبط والاعادة • وجوب القضاء بذلك فى الطعن الحالى •

٣٠٢ ( الطعن رقم ٢٥٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨ )

٣ - العقوبة الأصلية المقررة للجريمة الأشد • تجب العقوبات المقررة لما عداها من جرائم دون العقوبات التكميلية • علة ذلك ؟ •

اعمال الحكم المطعون فيه حكم المادة ٣٢ عقوبات • واغفاله الحكم بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ • خطأ فى تطبيق القانون •

٤٠٤ ( الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ )

٤ - قيام الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين جرائم متفاوتة فى العقوبة • ويوجب توقيع العقوبة المقررة لأشدّها • تساوى عقوباتها بينها يوجب توقيع عقوبة واحدة منها •

صدور حكم نهائى بالادانة فى جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة • شرط ذلك ؟ صدور الحكم فى أشد الجرائم عقوبة أو فى جريمة عقوبتها مساوية لعقوبة أى من الجرائم المرتبطة بها • مثال فى جريمة تزوير فى محرر عرقى واستعماله •

٢٧٠ ( الطعن رقم ٣٥٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٦ )

الصفحة	القاعدة
	<p>٥ - جريمة اقامة بناء بغير ترخيص واقامته على أرض لم يصدر قرار تقسيمها • قوامهما • فعل مادي واحد •</p> <p>مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء : المباني التي تقام على الأرض • لا شأن له بالطوابق التالية •</p> <p>ادانة الحكم للطاعن بجريمة اقامة بناء دور ثان على أرض غير مقسمة والقضاء بعقوبة الازالة طبقا للقانون سالف الذكر • خطأ في القانون •</p> <p>انحصار المخالفة في اقامة البناء بدون ترخيص وثبوت أن البناء ذاته لم تخالف فيه الاشتراطات المنصوص عليها في القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ •</p> <p>لا محل للقضاء بالازالة • مخالفة هذا النظر • خطأ في القانون يتعين تصحيحه •</p>
٥٢٧	<p>( الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٠ ) ٩١ •</p> <p>٦ - عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين • اتهام الطاعن بجريمتي تبديد ونظر الدعوى فيها معا أمام محكمة استئنافية واحدة • ثبوت أن محل الجريمتين واحد •</p> <p>وجوب ضم الدعوتين واصدار حكم بعقوبة واحدة فيهما • مخالفة ذلك • خطأ في القانون •</p>
٦٧٦	<p>(الطعن رقم ٢٥٦، ٢٥٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٥) ١٢٠</p> <p>٧ - بناء الدور الأول العلوي على أرض لم يصدر مرسوم بالموافقة على تقسيمها واقامة ذات البناء بدون ترخيص •</p>

صفحة	الفاصلة	
٧٥٦	١٣١	<p>الحكم بالادانة وتوقيع عقوبة واحدة عنهما تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية .</p> <p>انقضاء المصلحة في النعى على الحكم بشأن الجريمة الاولى .</p> <p>( الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٥ )</p> <p>٨ - مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات ؟</p> <p>ايراد الحكم وقائع الدعوى بما لا يتفق قانونا مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط بين الجرائم . خطأ قانوني .</p> <p>وجوب تصحيحه .</p>
٧٥٧	١٣٢	<p>الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧</p> <p>٩ - مناط تطبيق كل من فقرتي المادة ٣٢ عقوبات واثر التفرقة بينهما في تحديد العقوبة ؟</p> <p>مثال في جريمتي استيراد سبائك ذهبية على خلاف القانون وتهريبها .</p> <p>ارتباطهما في حكم الفقرة الاولى من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب توقيع العقوبة المقررة لاشدهما دون العقوبة التكميلية المقررة لما عداهما .</p> <p>ارتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان . هما استيراد سبائك ذهبية على خلاف القانون . وتهريبها . وجوب تطبيق نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار الجريمة الاشد وهي الاستيراد . وتوقيع عقوبتها . المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . دون عقوبة التهريب الجمركي .</p> <p>تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض جمركي . خطأ في تاويل القانون وتطبيقه . علة ذلك ؟</p>

حسب  
المرتب



المفحة	القاعدة	
		القضاء بتصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة الجمركي . لا يمنع منه نص المادة ١٢٢ من قانون الجمارك . علة ذلك ؟ .
٨٧٥	١٥١	( الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١١/١١/١٩٨١ ) ١٠ - انزال الحكم بالمطعون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة . المرتبطة ذات العقوبة الأشد . خطأ . كون العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون . أثر ذلك : وجوب تصحيح الخطأ والحكم وفقا للقانون . عدم جواز اضرار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه . كون المتهم وحده هو المستأنف . وجوب قصر الحكم على تأييد حكم محكمة أول درجة .
٩٠٧٦	١٩٢	( الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨١ ) ١١ - ضبط سلاح ناري وذخيرة ومخدر مع شخص . لا ارتباط بين جنايتي احراز السلاح الناري وذخيرة وجناية احراز المخدر . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٩٩٤٠	٢٠٤	( الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٥١ جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ ) راجع أيضا : اجراءات « اجراءات المحاكمة » . القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٦٠

## أسباب الإباحة وموانع العقاب

أولا : أسباب الإباحة :

( أ ) استعمال حق مقرر بمقتضى القانون .

المرحلة	القائمة
	<p>١ - الأصل تجريم أى مساس بجسم الانسان .</p> <p>أساس اباحة فعل الطبيب ؟ .</p> <p>مساءلة من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب عما يحدثه بالغير من جروح على أساس العمد . اعفاؤه لا يكون الا بقيام حالة الضرورة .</p>
١٩٦	<p>( الطعن رقم ٢٦٦٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٨١ )</p> <p>٢ - الأصل تجريم أى مساس بجسم الانسان .</p> <p>ليس من حق المدرس التعدى بالضرب على التلاميذ .</p> <p>دفاع المتهم بأنه مدرس له حق تأديب المجنى عليها .</p> <p>دفاع موضوعي .</p> <p>مدى حق التأديب المباح .</p>
٢١٥	<p>( الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ جلسة ٢ / ٤ / ١٩٨١ )</p> <p>٣ - حكم المادة ٩١ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . تطبيق لمبدأ عام . هو حرية الدفاع . بالقدر الذى استلزمه هذا الحق . تجاوز ذلك . تحقق المساءلة .</p>
٧٣٢	<p>( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٨١ )</p> <p>٤ - حق الزوج فى تأديب زوجته . حده ؟ .</p>
٧٦٧	<p>( الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٨١ )</p> <p>٥ - الدفاع الشرعى :</p> <p>١ - تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعي .</p>

الصفحة	القاعدة
	حق الدفاع الشرعى • مسن لسرد العدوان ومنع استمراره •
٢٠٠	( الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ )
٧٧٥	( والطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ )
١٠٨٤	( والطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ )
	٢ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها •
	موضوعى • متى كان سائفا •
	✓ الدفاع الشرعى عن المال لا يبيع استعمال القوة الا لرد فعل يكون جريمة من الجرائم الواردة حصرا بالمادة ٢٤٦ عقوبات • <u>النزاع على تجريف أرض متنازع على ملكيتها</u> • ليس من هذه الجرائم •
	الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفع الموضوعية • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض ، ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره •
	التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لا يفتى عن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال • اساس ذلك وأثره ؟ •
١٠٨٤	( والطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ )
	ثانيا : موانع العقاب :
	✓ ١ - حق محكمة الموضوع فى تقدير حالة المتهم العقلية • حده ؟ •
	مثال لتسبيب معيب •
٢١٨	( الطعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ )

القاعد	صفحة
١٣٤	٧٧
<p>✓ ٢ - تقدير الحالة العقلية للمتهم • موضوعي • متى كان سائفا •</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ )</p> <p>استئناف</p> <p>« التقرير به » •</p> <p>الطعن بالاستئناف • طبيعته : عمل اجرائي •</p> <p>لا يشترط القانون لرفعه سوى افصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم وذلك بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم خلال الأجل المحدد قانونا • حضور طالب الاستئناف الى قلم الكتاب وتقريره أمام الكاتب المختص شفاهة برغبته في رفعه • تدوين الكاتب هذه الرغبة في التقرير المعد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه • قيام الاستئناف قانونا ولو لم يوقع عليه من المقرر • دخوله في حوزة المحكمة الاستئنافية واتصالها به • مثال في استئناف من النيابة •</p>	
١٧	٩٨١
<p>( الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ )</p> <p>« ميعاده » •</p> <p>١ - ميعاد الاستئناف من النظام العام • جواز اثارة أي دفع بشأنه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام النقض • حد ذلك : أن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها المحكمة والا يقتضى ذلك تحقيقا موضوعيا •</p> <p>النعي على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى ، دون الحكم الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا غير جائز • علة ذلك •</p>	
١٢٧	٧٢٤
<p>( الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٧ )</p>	



الرقم	القاعدة	صفحة
	٢ - ميعاد الاستئناف من النظام العام . جواز اثارة أى دفع بشأنه فى أية حالة كانت عليها الدعوى . حده : أن يكون مستندا الى وقائع أثبتها الحكم والا تقتضى تحقيقا موضوعيا .	
٨٨٢	( الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) ١٥٢ .	
	٣ - الطعن بالنقض فى الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابى المعارض فيه .	
	ميعاد الاستئناف من النظام العام . اثاره أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه : أن يكون مستندا الى وقائع أثبتها الحكم والا يقتضى تحقيقا موضوعيا . لا يغير من ذلك تمام اجراءات المحاكمة أمام محكمة ثان درجة فى غيبة المتهم . علة ذلك ؟ .	
	تخلف الطاعن بغير عذر عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية لابداء عذره فى التقرير بالاستئناف بعد الميعاد . يحول بينه وبين ابدائه لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟ .	
٨٨٦	( الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) ١٥٢ .	
	« نظره والحكم فيه » .	
	١ - محكمة ثان درجة . تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه . ابداء دفاع أمامها دون طلب اجراء تحقيق . عدم جواز النعى عليها بالاخلال بحق الدفاع .	
١٢٢	( الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١١ ) ٢٢ .	

القاعدة  
صفحة

٢ - قضاء محكمة أول درجة بالادانة وإحالة الدعوى المدنية التابعة إلى المحكمة المدنية المختصة . استئناف المتهم هذا الحكم . الأصل وجوب أن تقصر محكمة ثاني درجة حكمها على الدعوى الجنائية . التي نقلها الاستئناف إليها . قضاء محكمة ثاني درجة ببراءة المتهم استنادا إلى انتفاء الخطأ في جانبه . يمس أسس الدعوى المدنية . أساس ذلك وأثره ؟ .

١٦٠ ٢٤٠ ( الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٨ )

٣ - المستأنف . لا يضار باستئنافه .

مثال .

٢٢٧ ٣٧٠ ( الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ )

استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي . سقوطه . إذا ألغى هذا الحكم أو عدل في المعارضة . علة ذلك : عدم حدوث اندماج بين الحكمين واعتبار الحكم الأخير كأنه وحده الصادر في الدعوى .

القضاء بقبول استئناف النيابة للحكم الغيابي شكلا . على الرغم من تعديله في المعارضة . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تصحيحه .

٢٢٧ ٣٧٠ ( الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ )

٥ - عقوبة جريمة التبيد هي الحبس وجوبا . جواز أن يزداد عليها غرامة . لا تجاوز مائة جنيه . المادة ٣٤١ عقوبات .

تعديل الحكم المستأنف بتوقيع عقوبة الغرامة فقط . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تصحيحه .

## القاعدة صفحة

- انتهاء محكمة الموضوع الى أنها ترى من ظروف الدعوى  
أن المطعون ضده لن يعود الى مخالفة القانون . حق محكمة  
النقض في وقف تنفيذ العقوبة .
- ٢٢٩ ٦٠٠ ( الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨ )
- ٦ - على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين -  
عدا المستأنف - بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف  
والا بنى الحكم على بطلان في اجراءات المحاكمة .
- ٤٤٥ ٧٨٠ ( الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ )
- ٧ - عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين .  
اتهام الطاعن بجريمتي تبديد ونظر الدعوى فيهما معا أمام  
محكمة استئنافية واحدة . ثبوت أن محل الجريمتين واحد  
وجوب ضم الدعوى واصدار حكم بعقوبة واحدة فيهما .  
مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
- ٦٦٧ ١١٨ (الطعن رقم ٢٥٥، ٢٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٥)
- ٨ - لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه .  
الغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس يعتبر تشديدا للعقوبة  
حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها . قضاء الحكم جزئيا  
فيه بالغاء وقف التنفيذ الذي أمرت به محكمة أول درجة رغم  
ما أثبتته من أن المحكوم عليه هو المستأنف وحده . خطأ في  
القانون . وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيح ذلك الخطأ .
- ٦٨٢ ١٢١ ( الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١ )
- ٩ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة الابتدائية كان لم  
تكن يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف هذا

الصفحة	القاعدة
	الحكم • القضاء بالفائه واعادة القضية الى محكمة اول درجة مخالفة هذا النظر خطأ في القانون • يوجب تصحيحه •
٨٧٢	( الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) ١٥٠٠
	١٠ - استفادة المستول عن الحقوق المدنية بطريق التبعية من استئناف المتهم •
٩٠٧	( الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥ ) ١٥٦٠
	١١ - عدم جواز اضرار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه كون المتهم وحده هو المستأنف • وجوب قصر الحكم على تأييد حكم محكمة اول درجة •
١٠٧٦	( الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ ) ١٩٢٠
	راجع أيضا :
	استئناف « نطاقه » •
	القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٧٩١
	نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •
	القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٨٨٦
	ووصف التهمة •
	القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٧٤٧
	« نطاق الاستئناف » •
	١ - قضاء محكمة اول درجة بالادانة واحالة الدعوى المدنية التابعة الى المحكمة المدنية المختصة • استئناف المتهم



صفحة	القاعدة
	هذا الحكم • الأصل وجوب أن تقصر محكمة ثاني درجة حكمها على الدعوى الجنائية • التي نقلها الاستئناف إليها • قضاء محكمة ثاني درجة ببراءة المتهم استنادا الى انتفاء الخطأ في جانبه • يمس أسس الدعوى المدنية • أساس ذلك وأثره ؟
٩٦٠	( الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٨ ) ٢٤٠
	٢ - المستأنف • لا يضار باستئنافه •
	• مثال
٢٢٧	( الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ ) ٣٧٠
	٣ - استئناف النيابة العامة قاصر على الدعوى الجنائية
	فحسب •
٧٩١	( الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٣١ ) ١٣٦٠
	• سقوط الاستئناف •
	سقوط استئناف المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية
	واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة • المادة ٤١٢
	اجراءات جنائية •
	عدم سداد الغرامة المقضى بها ابتدائيا • لا يرتب ذلك
	مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر • خطأ في القانون •
١٠٥٨	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٦ ) ١٨٧٠
	استدلالات
	١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن
	التفتيش • موضوعي •
٧٩	( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠

الرقم	القاعدة	صفحة
	٢ - حق مأمور الضبط القضائي في سؤال المتهم دون استجوابه .	
٢٥٣	( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ ) ٤٣٠	
	٣ - تحريات الشرطة . قرينة تعزز الأدلة الأخرى .	
٣٦٦	( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٦٦٠	
	٤ - خطاب الشارع في المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٦ في شأن تهريب التبغ . موجه الى النيابة العامة . بوصفها السلطة صاحبة الولاية في رفع الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات الاستدلال . أثر ذلك ؟	
٤٤٨	( الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ ) ٧٩٠	
	٥ - اجراءات الاستدلال من الاجراءات السابقة على رفع الدعوى الجنائية . عدم ورود قيد من الشارع على مباشرتها .	
٤٤٨	( الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ ) ٧٩٠	
	٦ - عدم التزام مأمور الضبط القضائي الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٢١ اجراءات . لا يهدر قيمة محضره في الاثبات .	
	حق محكمة الموضوع في تقدير سلامة الاجراءات في هذا المحضر .	
٨٤٣	( الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٤٦٠	
	راجع أيضا : اثبات : اعتراف : .	
	القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٤٣	

الصفحة	القاعدة
	<p>واثبات « شهود » •</p> <p>القاعدتان رقما ٢٢ ، ٨٩ بالصحيفتين رقمي ١٥٢ ،</p> <p>٥٠٧</p> <p>ودعوى جنائية « تحريكها » •</p> <p>القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٤٨</p> <p><b>استجواب</b></p> <p>١ - حق مأمور الضبط القضائي في سؤال المتهم دون</p> <p>استجوابه •</p> <p>٢٥٢ ( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ ) ٤٢٠</p> <p>٢ - الدفع ببطلان الاجراءات المبني على استجواب</p> <p>المحكمة للمتهم • سقوطه • اذا حصل الاستجواب في حضور</p> <p>محاميه ولم يبد اعتراضا •</p> <p>٥٤٦ ( الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) ٩٦٠</p> <p>٣ - الاستجواب المحظور قانونا • ماهيته ؟ ✓</p> <p>استفسار المحكمة من الطاعن عن صلته بباقي المتهمين</p> <p>وظروف توجهه الى مكان تواجدهم • استيضاح • لا يمس حق</p> <p>الدفاع •</p> <p>٥٤٦ ( الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) ٩٦٠</p> <p><b>استعراف وتعريف</b></p> <p>القانون لم يرسم صورة معينة لتعرف الشاهد على</p> <p>المتهم • اثر ذلك ؟ •</p> <p>٩٩٧ ( الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ ) ١٧٤٠</p>

القاعدة

صفحة

## استعمال ورقة مزورة

• راجع : تزوير •

القاعدتان رقما ٨٣ ، ١٧١ بالصحيفتين رقمي ٤٧٥٠ ،

٩٧٨

## استيقاف

• الاستيقاف • ماهيته ؟ •

• ملاحقة المتهم على اثر فراره لاستكناه أمره •

• استيقاف •

• تقدير قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه • موضوعي •

• ما دام سائفا • مثال •

عدم جواز جواز النعي على المحكمة قضاؤها بالبراءة

لاحتمال ترجيح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح

• لدى غيرها • علة ذلك ؟ •

( الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ )

١٠١

٥٧٤

## اسقاط حبل عمدا

• راجع : وصف التهمة •

القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٩٣

## إشتباه

• راجع : نقض « اجراءات الطعن » ايداع الكفالة •



القاعدة

صفحة

## إشـتراك

- ١ - عقوبة الفاعل الأصلي هي بذاتها عقوبة الشريك .  
أثر ذلك ؟ .

٦٦ ( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٦٦

- ٢ - الفاعل الأصلي في حكم المادة ٣٩ من قانون العقوبات ؟ .

- افصح الحكم صراحة عما اذا كان المتهم فاعلا أم شريكا .  
غير لازم .

- عدم لزوم تحديد الأفعال التي أتاها كل مساهم على حدة .

- مثال في تقليد وترويج أوراق عمله .

٦٦ ( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٦٦

- ٣ - الاشتراك . لا يلزم التدليل عليه بأدلة مادية محسوسة . كفاية استخلاصه من ظروف الدعوى وملابساتها .

٩٢ ( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ ) ٩٢

- ٤ - الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة . ماهيته ؟ .

٩٢ ( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ ) ٩٢

راجع أيضا :

- تزوير « أوراق رسمية » .

القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ٩٧٨

صفحة	القاعدة
	وتزوير « أوراق عرقية » . القاعدتان رقما ١٥٨ ، ٢٠٠ بالصحيفتين رقمي ٩٢١ ، ١١٢٤
	وضرب « ضرب افضى الى الموت » . القاعدة رقم ٢٠٧ بالصحيفة رقم ١١٥٨
	<b>إشكال في التنفيذ</b>
	١ - الاشكال في التنفيذ . طبيعته ؟ . نطاق سلطة محكمة الاشكال ؟ .
٢١٤	٢٤٠ ( الطعن رقم ٢١٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ )
	٢ - الاشكال في تنفيذ حكم جنائي . ماهيته ؟ . وجوب أن يكون الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا من جهة القضاء العادي . حتى يكون لمحاكمها اختصاص بنظر الاشكال في تنفيذه . أساس ذلك ومناطه ؟ . الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشككة طبقا لقانون الطوارئ . انتفاء الاختصاص الولائي لمحكمة الجنتح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بنظر الاشكال في تنفيذها . أساس ذلك ؟ .
٢٨٢	٤٩٠ ( الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ )
	٣ - الاشكال في التنفيذ . وروده على طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا .

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
صيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائيا لعدم الطعن فيه بطريق النقض • أثره : انقضاء اثر الحكم الصادر في الاشكال •	
الطعن بالنقض في هذا الحكم غير جائز •	
( الطعن رقم ٣٤٦٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ ) • ٧٤	٤١٩
إصابة خطأ	
راجع : حكم « بياناته » •	
وحكم « تسببيه » ، تسبب معيب » •	
القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ١٠٩٥	
اعتراف	
راجع : اثبات • « اعتراف » •	
إعدام	
١ - وجوب أخذ رأى المفتى قبل الحكم بالاعدام • المادة ٣٨١ اجراءات • لا يوجب على المحكمة أن تبين رأيه أو تقدمه •	
( الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ ) • ١٣٤	٧٧٥
٢ - اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الاعدام • غير لازم • علة ذلك ؟ •	
اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها •	
( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١ ) • ١٣٧	٧٩٥

القاعد	صفحة
٣ - وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ؟	
( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١ )	١٣٧
٧٩٥	
<b>إعلان</b>	
١ - ايجاب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد • عدم قيام أية طريقة أخرى مقامه •	
ميعاد الطعن في قرار لجنة المحامين بمحو اسم محام من الجدول • اربعون يوما • تبدأ من تاريخ اعلان المحامي بذلك •	
المادة ٢/٦٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨	
( الطعن رقم ٢ لسنة ٥٠ ق نقابات جلسة ١٩٨١/٤/٢٣ )	١٣
٢ - اشتراط القانون الاعلان لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد • لا تغني عنه أية طريقة أخرى •	
عدم اعلان المحامي بالقرار الصادر بمحو اسمه ، الى أن قرر بالطعن فيه • قبول الطعن شكلا •	
( الطعن رقم ٣ لسنة ٥٠ ق (نقابات) جلسة ١٩٨١/١١/٢٩ )	١٣
٢ نقابات	١٣
٣ - توجه المحضر الى محل اقامة الطاعن • لاعلانه بالحكم الغيابي الاستثنائي وامتناع تابعه عن استلام الاعلان • تسليمه الاعلان بعد ذلك لنائب مأمور القسم في ذات اليوم • واخطار الطاعن بذلك بخطاب مسجل في الميعاد المحدد • صحيح •	
( الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٨ )	١٣
١٠٤	



الصفحة	القاعدة	
		٤ - حصول اعلان الحكم الغيابي لشخص المتهم . مفاده : قيام قرينة قاطعة على علمه به . اعلانه به في موطنه مع من يجوز قانونا تسليمهم الاعلان . اثره : اعتبار ذلك قرينة غير قاطعة على وصول ورقة الاعلان اليه . جواز اثبات عكسها .
١٠٤	١٣٠	( الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٨ ) ٥ - امتداد الميعاد المحدد للاخطار بالكتاب المسجل المنصوص عليه في المادة ١١ مرافعات . بسبب العطلة الرسمية .
١٠٤	١٣٠	( الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٨ ) ٦ - تسليم ورقة الاعلان الى أحد المذكورين في المادتين ١٠ ، ١١ مرافعات . لعدم وجود المعلن في موطنه . اعتبار ذلك قرينه على علمه بالجلسة .
٨٨٦	١٥٣	( الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) ٧ - اعلان المدعى بالحق المدني لجهة الادارة في حالة عدم وجود من يصلح تسليم الورقة اليه - في موطنه - صحيح . أساس ذلك : م ٢٣٤ / اجراءات جنائية والمادتان ١٠ ، ١١ مرافعات .
		اجراء الاعلان لأقل من الأجل المحدد قانونا . لا أثر له في صحته . للمعلن أن يطلب اجلا لتحضير دفاعه ، وعلى المحكمة اجابته والا كانت اجراءات المحاكمة باطلة .
٩٨١	١٧٢	( الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/ ٢٦ ) ٨ - ادعاء الطاعن عدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر

## القاعدة | صفحة

الدعوى أمام محكمة اول درجة • لا يجوز لأول مرة أمام  
محكمة النقض •

١٠٠٥

١٧٥٠

( الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ )

٩ - عدم وجوب اعلان المتهم بالجلسة التي حددت  
لصدور الحكم • متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها  
اعلانا صحيحا • طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح في  
القانون •

١٠٠٥

١٧٥٠

( الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ )

راجع ايضا :

دعوى جنائية • • تحريكها •  
ودعوى مباشرة •

القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٢٧

ونقض • التقرير بالطعن • ميعاده •

القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٦٠٣

ونقض • نظر الطعن والحكم فيه •

القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢٣٢

## أغذية

راجع : غش •

## إكراه

راجع • اثبات • اعتراف •

## القاعدة/صفحة

القواعد ارقام ١ ، ٦٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٦ بالصفحات

ارقام ٢٣ ، ٣٥٠ ، ٧٩٥ ، ٨٠١ ، ٨٤٣

وهتك عرض •

القاعدتان رقما ٥ ، ٩٦ بالصحيفتين رقمي ٤٩ ، ٥٤٦

### المحكمة الدستورية العليا

راجع : دفع « الدفع بعدم الدستورية » •

القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٥٠

### إمتناع عن تنفيذ حكم

١ - إيراد المشرع نصا كلما رأى اعتبار العاملين في

شركات القطاع العام في حكم الموظفين العاملين في موطن ما •

مؤدى علم النص : يمتنع معه انزال حكم المادة ١٢٣

عقوبات عليهم •

٤٠٩ ( الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ ) ٧٣٠

٢ - عدم اعتبار الطاعن موظفا عاما في حكم المادة ١٢٣

عقوبات • اثره ٩ •

٤٠٩ ( الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ ) ٧٣٠

### أمر بالأوجه

١ - الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية

المبنى على أسباب عينية • امتداد حجيته - كالحكام البراءة الى

كافة المساهمين في الجريمة • ابتناؤه على أحوال خاصة

صفحة	القاعدة	
		بأحد المساهمين دون الآخرين • قصر حجيته على من صدر لصالحه دون غيره • مثال •
١٨٥	٢٩٠	( الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ )
		٢ - الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية • له حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يبلغ • أساس ذلك ؟
٢٤٦	٦٢٠	( الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨ )
		٣ - الأصل أن الدعوى الجنائية موكول أمرها الى النيابة العامة تحركها كما تشاء • حق المدعى المدني في تحريكها • استثناء • بقاءه قائما ما لم تبشر النيابة العامة التحقيق أو تصدر قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية •
		مباشرة النيابة العامة تحقيقا في الدعوى لم تنته منه بعد • عدم جواز لجوء المدعى المدني الى الطريق المباشر •
		الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى الجنائية بعد تحقيق أجرته فيها بنفسها - أيا ما كان سببه - أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري : أثره : له حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما ولم يبلغ قانونا •
٩٨١	١٧٢٠	( الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ )
		أمر حفظ
		راجع : أمر بالآلا وجه •
		القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٩٨١



## أمن الدولة

١ - احالة الدعوى من النيابة العامة الى محكمة أمن الدولة العليا عملاً بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . وصدر الحكم غيابياً بالنسبة للمطعون ضده .

وجوب اتباع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية . المادة ١٠ من قانون الطوارئ .

القبض على المتهم والافراج عنه قبل جلسة المحاكمة التي أعلن بها ولم يحضرها . لامحل لسقوط الحكم الأول . وجوب القضاء باستمرار الحكم الأول قائماً .

الفصل فى الدعوى من محكمة الجنايات بوصف أنها محالة اليها من مستشار الاحالة . انعدام حكمها . علة ذلك ؟

٦٢٨ ١١٠٠ ( الطعن رقم ٣٥٧٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ )

٢ - انتهاء حالة الطوارئ . بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ لا يؤثر فى استمرار قيام الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم أمن الدولة فى الجنايات المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات . أساس ذلك ؟

٦٢٨ ١١٠٠ ( الطعن رقم ٣٥٧٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ )

٣ - الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشككة وفقا لقانون الطوارئ . عدم جواز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن م ٦٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

صفحة	القاعدة	
		محاكم أمن الدولة المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . ماهيتها وأساس انشائها ؟ واختلافها عن تلك المشكلة وفقا لقانون الطوارئ .
		الأحكام الانتقالية المنصوص عليها بالمادتين ١٠ ، ١١ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . مؤداها ؟
		مجال أعمال قاعدة القانون الأصح ؟
٧٨٦	١٣٥	( الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ )
		٤ - حق المحاكم العادية في تطبيق الأوامر العسكرية والفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لها .
		اختصاص محاكم أمن الدولة بهذه الجرائم . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بها . أساس ذلك ؟
٩٦٩	١٦٩	( الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ )
		٥ - المحاكم العادية . صاحبة الولاية العامة . محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ . استثنائية . إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام اليها . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم .
		إيراد الحكم في ديباجته أن الدعوى أحيلت من مستشار الأحالة . رغم أن الثابت أنها أحيلت مباشرة من النيابة العامة . خطأ مادي وزلة قلم لا تخفى .
١١٠٣	١٩٧	( الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ )
		راجع أيضا : أشكال في التنفيذ .
		القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢١٤

القاعدة

صفحة

## انتخابات

استعمال القوة أو التهديد للاخلال بحرية الانتخاب  
أو الاستفتاء أو بنظام اجراءاتهما • مؤتم • المادتان ٤٥ ، ٤٦  
من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦

سقوط الدعويين • العمومية والمدنية • في الجرائم  
المنصوص عليها في القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بمضى ستة  
أشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ  
آخر عمل بالتحقيق • المادة ٥٠ من ذات القانون •

( الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ ) ٢٦٠ ٢٢١

## إهانة محكمة

تحقق جريمة المادة ١٣٣/٢ عقوبات متى كانت الأفعال  
أو العبارات تحمل معنى الاساءة أو المساس بالشعور أو الغضب  
من الكرامة ولو لم تبلغ حد السب أو القذف •

تعمد توجيه الفاظ بذاتها معنى الاهانة • كفايته  
لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة •

( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ ) ٧٢٩ ٧٢٢

## أوامر عسكرية

راجع • أمن الدولة •

القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ٩٦٩

## أوراق رسمية

راجع : محضر الجلسة •

القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٧٣٢

ايجار الأماكن •

١ - اقتضاء المؤجر لآى مقدم ايجار آيا كانت صورة  
او بواعثه • جريمة • أساس ذلك ؟ المادة ١٧ من القانون رقم  
٥٢ لسنة ١٩٦٩

١٣٢ ( الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) ١٩٠

٢ - إقامة الدعوى المدنية التابعة على أساس توافر  
جريمة احتجاز أكثر من مسكن فى بلد واحد دون مقتضى •  
انتهاء الحكم الى انتفاء الجريمة • وجوب رفض الدعوى  
المدنية •

١٧٦ ( الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٣ ) ٢٧٠

٣ - احتجاز الشخص أكثر من مسكن فى البلد الواحد  
دون مقتضى • مؤتم • المادة ١/٨ من القانون ٤٩ لسنة  
١٩٧٧

النص فى الفقرة الأولى من المادة الثانية من قرار وزير  
الاسكان والمرافق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ اعتبار القاهرة الكبرى  
مدينة واحدة • نطاقه ؟ عدم جواز التوسع فى تفسيره أو  
القياس عليه • علة ذلك ؟ •

١٧٦ ( الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٣ ) ٢٧٠

٤ - عدم تأييم مجرد احتجاز أكثر من مسكن فى بلد  
واحد يعود الحكم عن التعرض للمقتضى فى احتجاز أكثر من مسكن



صفحة	القاعدة
	<p>• وخلوه من بيان ركن الضرر الذى لحق بالمضى بالحق المدنى</p> <p>• قصور</p>
٢٢٢	<p>٣٨٠ ( الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ )</p> <p>اقتضاء المؤجر مالكا كان أم مستأجراً • مقدم ايجار</p> <p>أو أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار • أو خارج</p> <p>نطاقه • زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد •</p> <p>مؤثم •</p> <p>صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار هما مقتضى</p> <p>حظر اقتضاء المبالغ الاضافية •</p> <p>اقتضاء المستأجر بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو</p> <p>المالك أية مبالغ فى مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان</p> <p>المؤجر • لا تأثيم • مخالفة ذلك • خطأ فى تأويل القانون •</p>
١٠٤٩	<p>١٨٥٠ ( الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٥ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>اثبات • بوجه عام •</p> <p>• وخلو رجل</p> <p>القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٣</p> <p>(ب)</p> <p>باعث - بطلان - بلاغ كاذب - بناء - بيانات تجارية</p> <p>باعث</p> <p>راجع : شيك بدون رصيد •</p> <p>القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٥٦٧</p>

## بطلان

١ - العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها امام المحكمة الاستئنافية . سكوت الطاعن عن اثارته شيء في دفاعه امام المحكمة الاستئنافية عن وصف التهمة . ليس له التحدث من بعد عن بطلان امام محكمة اول درجة .

( الطعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ ) ٢٧٠ ٢٢٧

٢ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جناية . شرطه حضور المتهم امام المحكمة لاعادة نظر الدعوى . عدم حضوره . وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الاول وباستمراره قائما . .

( الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١١ ) ٤٠٠ ٢٤١

٣ - حق محكمة الجنايات في اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة الى ماتبين من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى واحالتها الى النيابة العامة للتصرف فيها . حكمها في هذه الوقائع . باطل .

توقيع الحكم على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة احرار وحيازة مخدر الحشيش التي ثبت لمحكمة الموضوع ارتكابها، انتفاء مصلحته في النعي على الحكم خطاه في اسناد جريمة احرار مخدر الافيون التي لم ترد في امر الاحالة اليه .

( الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ ) ٤٤٠ ٢٦٠

٤ - اسم القاضي بيان جوهرى . وجوب اشتمال الحكم عليه .

صفحة	القاعدة
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• خلو الحكم ومحضر الجلسة منه • أثره • بطلان</li> <li>• بطلان الحكم • انبساطه حتما الى كافة أجزائه •</li> </ul>
١٠٢٧	<p>( الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢ ) ١٨٠٠</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>اثبات « شهود » •</p> <p>القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٩٩٧</p> <p>واجراءات « اجراءات التحقيق » •</p> <p>القاعدتان رقما ١٤٦ ، ١٩٧ بالصحيفتين رقمي ٨٤٣ ، ١١٠٣</p> <p>واجراءات « اجراءات المحاكمة » •</p> <p>القواعد أرقام ١١٠ ، ١٥٢ ، ١٦١ بالصفحات أرقام ٦٢٨ ، ٨٨٢ ، ٩٣٨</p> <p>واستئناف « نظره والحكم فيه » •</p> <p>القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٨٧٢</p> <p>واستجواب •</p> <p>القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٥٤٦</p> <p>واستدلالات •</p> <p>القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٤٣</p> <p>وحكم « بيانات الديباجة » •</p> <p>القاعدة رقم ٣ بالصحيفة رقم ٤٠</p>

القاعدة | صفحة

• وحكم « وضعه والتوقيع عليه واصداره » •

القواعد ارقام ، ١٨ ، ١٥٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ بالصفحات  
ارقام ١٢٧ ، ٨٨٢ ، ١١٣٦

• وحكم « بيانات التسبيب » •

القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ١١٧٩

• وحكم « تسببه ، تسبيب معيب » •

القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١٠٤٥

• ودفع « الدفع ببطلان اذن التفتيش » •

القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٧٢٨

• وقضاة « صلاحيتهم » •

القاعدة رقم ٢٢٢ بالصحيفة رقم

• ومحضر الجلسة •

القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٧٣٢

• ومستشار الاحالة •

القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٤٢٢

• ونقض « اسباب الطعن ، ما لا يقبل منها » •

القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٩٩٧

## بلاغ كاذب

٦ - مجرد تقديم شكوى الى جهة الاختصاص في حق



الصفحة	القاعدة	
		<p>• شخص واسناد وقائع معينة اليه • لا يعد قذفا معاقبا عليه •</p> <p>• حد ذلك ؟ •</p>
٩٣٤	١٦٠	<p>( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٨ ) •</p> <p>٢ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب • مناط</p> <p>تحقيقه ؟ •</p> <p>الحكم بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب • وجوب بيانه</p> <p>القصد الجنائي فيها • مثال لتسبب معيب في نفي القصد</p> <p>الجنائي •</p>
٩٣٤	١٦٠	<p>( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٨ ) •</p> <p style="text-align: center;"><b>بناء</b></p> <p>١ - صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يجعل اقامة</p> <p>مبنى لا تزيد قيمته في مجموعها على خمسة الاف جنيه • قبل</p> <p>الحصول على موافقة اللجنة الخاصة • فعلا غير مؤثم في هذا</p> <p>الخصوص • اعتباره اصلح للمتهم •</p> <p>ادانة الطاعن تطبيقا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤</p> <p>خطأ في القانون • وجوب نقض الحكم المطعون فيه •</p> <p>وتصحيحه •</p>
٢٢٧	٣٧	<p>( الطعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ ) •</p> <p>٢ - الحكم بالالزام بتقديم الرسومات •</p> <p>توقفه على طلب الجهة الادارية المختصة • مخالفة ذلك •</p> <p>خطأ في القانون • المادة ٣/٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة</p> <p>١٩٧٦</p>
٣٣٠	٥٨	<p>( الطعن رقم ٢٥٦٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦ ) •</p>

## القاعدة

## صفحة

٣ - جريمة اقامة بناء بغير ترخيص واقامته على أرض  
لم يصدر قرار بتقسيمها • قوامها • فعل مادي واحد •

مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم  
الأراضي المعدة للبناء : المباني التي تقام على الأرض • لاشان  
له بالطوابق التالية •

ادانة الحكم للطاعن بجريمة اقامة بناء دور ثان على أرض  
غير مقسمة والقضاء بعقوبة الازالة طبقا للقانون سالف الذكر  
خطأ في القانون انحصار المخالفة في اقامة البناء بدون ترخيص  
وثبوت أن البناء في حد ذاته لم يخالف فيه الاشتراطات  
المنصوص عليها في القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢

لا محل للقضاء بالازالة • مخالفة هذا النظر • خطأ في  
القانون يتعين تصحيحه •

( الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٠ ) ٩٢٠

٢٧٠

٤ - انشاء • أو تعديل • أو ترميم المباني التي لاتجاوز  
قيمتها خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة • غير  
مؤتم • طبقا للمادة ٣/١ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ حد  
ذلك ومقتضاه ؟ •

طلب ندب خبير لتقدير قيمة المبنى ولاثبات أن عملية  
البناء تمت على مرحلتين واستغرقت حوالى ثلاث سنوات •  
دفاع جوهرى • أثر ذلك ؟ •

( الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٧ ) ١٠٧٠

٦٠٨

٥ - بناء الدور الأول العلوي على أرض لم يصدر مرسوم  
بالموافقة على تقسيمها واقامة ذات البناء بدون ترخيص •

صفحة	القاعدة	بناء
		الحكم بالادانة وتوقيع عقوبة واحدة عنها تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية . انتفاء المصلحة في النعي على الحكم بشأن الجريمة الاولى .
٧٥٢	١٣١٠	( الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٥ )
		٦ - احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٠ . عدم انطباقها على واقعة بناء الدور الاول العلوى . علة ذلك ؟
٧٥٢	١٣١٠	( الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٥ )
		٧ - اقامة بناء بدون ترخيص . عقوبتها الغرامة وسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص . المادة ٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦
		معاينة المطعون ضده بعقوبة سداد رسم النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٧٥٢	١٣١٠	( الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٥ )
		٨ - سريان التشريع الجديد على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت احكامه اشد مما سبقه .
		معيار التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة ؟
		جريمة الامتناع عن تنفيذ القرار الهندسى . مستمرة . أثر ذلك ؟
٨٠٥	١٣٩٠	( الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٣ )
		٩ - اقامة بناء بدون ترخيص . ومخالفة البناء لاحكام القانون . وصفان قرينان متلازمان لفعل البناء . أثر ذلك ؟
٩٥٧	١٦٦٠	( الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٢ )

## القاعدة

## صفحة

- ١٠ - نطاق تطبيق المادة الأولى من القانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الاعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الأراضى المعدة للبناء ؟ •  
• عدم سريانها على الوقائع التالية للعمل بذلك القانون  
• مثال

٩٥٧ ( الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٢ ) ١٦٦ •

## بيانات تجارية

- جريمة تقليد الرسم الصناعى • المقصود بها ومناطق  
تحقق أركانها ؟ •

- اختلاف مجال تطبيق كل من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩  
بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية •  
والقانون رقم ٥٧ ١٩٣٩ بشأن البيانات والعلامات التجارية •  
استناد الحكم فى قضائه بالبراءة من تهمة تقليد نموذج  
صناعى الى اختلاف البيانات التجارية فى كل من الرسمين •  
خطأ فى تطبيق القانون • علة ذلك ؟ •

٩٠٦٧ ( الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٩ ) ١٩٠ •

## (ت)

- تبيد - تبغ - تجريف ارض زراعية - تحريز -  
تحقيق - ترويج عملة - تزوير - تزيف -  
تسجيل النماذج الصناعية - تسعير جبرى -  
تعد - تصد على موقف عمام - تكويش -  
تفتيش - تقادم - تقرير التلخيص - تقليد -  
تلبس - تصوين - تهريب جرمي



القاعدة  
صفحة

## تبيديد

١ - انعقاد الحجز • رهن بتعيين حارس على المحبوزات •

انكار الطاعن بمذكرة قدمها لمحكمة أول درجة • صفته كمدين أو حائز • دفاع جوهرى • وجوب تحقيقه أو الرد عليه ولو لم يعاود الطاعن التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية • علة ذلك ؟ مخالفة هذا النظر • قصور واختلال بحق الدفاع •

( الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٨ ) ١٤٠ ١٠٩

٢ - ادانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة • رهن بالاقتناع بتسليمه المال بعقد من العقود المبينة حصرا بالمادة ٣٤١ عقوبات •

تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه شفاهة أو كتابة • لا يصح • اذا كان مخالفا للحقيقة •

دفاع المتهم بمدنية العلاقة • جوهرى • وجوب تحقيقه • يلوغا الى غاية الأمر فيه •

( الطعن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ ) ٤٥٠ ٢٦٨

٣ - حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبراءة • متى تشككت فى صحة اسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت • شرطه : احاطتها بالدعوى عن بصر وبصيرة •

تأييد الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة القاضي بتبرئة المتهم • استنادا الى أن الطاعنة أخذت منقولاتها • دون أن يعرض الحكم الأول لدلالة محضر الحجز التحفظى الذى قدمته

الصفحة	القاعدة	
		الآخيرة للمحكمة الاستئنافية والموقع على المنقولات بمسكن المطعون ضده تتفق أوصافها على أوصاف المنقولات المنسوب إليه تبديدها • قصور •
٢٧٥	٤٧٠	( الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ )
		٤ - عقوبة جريمة التبديد هي الحبس وجوبا • جواز أن يزداد عليها غرامة لا تجاوز مائة جنيه • المادة ٣٤١ عقوبات • تعديل الحكم المستأنف بتوقيع الغرامة فقط • خطأ في تطبيق القانون • وجوب تصحيحه •
		انتهاء محكمة الموضوع الى أنها ترى من ظروف الدعوى أن المطعون ضده لن يعود الى مخالفة القانون • حق محكمة النقض في وقف تنفيذ العقوبة •
٢٣٩	٦٠٠	( الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨ )
		٥ - السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد • لا يعفى من المسئولية الجنائية •
٦٧٦	١٢٠	( الطعن رقم ٢٥٦، ٢٥٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٥ )
		( والطعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ )
		٦ - عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين اتهام الطاعن بجريمتي تبديد ونظر الدعوى فيهما معا أمام محكمة استئنافية واحدة • ثبوت أن محل الجريمتين واحد وجوب ضم الدعويتين وإصدار حكم بعقوبة واحدة فيهما • مخالفة ذلك • خطأ في القانون •
٦٧٦	١٢٠	( الطعن رقم ٢٥٦، ٢٥٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٥ )

صفحة	القاعدة	
		٧ - بيان مقدار المال المختلس • غير لازم في حكم الادانة بجريمة خيانة الأمانة •
٩٤١	١٦٢	( الطعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ )
		٨ - المنازعة حول مقدار الأموال المبددة أو القيام بردها • عدم جواز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض •
٩٤١	١٦٢	( الطعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ )
		٩ - عدم التقيد بقواعد الاثبات المدنية • عند القضاء بالبراءة في جريمة خيانة الأمانة •
٩١٥٣	٢٠٦	( الطعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ )
		راجع أيضا :
		استئناف • ميعاده • :
		القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٧٢٤
		وحكم • تسببيه • تسبيب غير معيب •
		القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١١٥٣
		تبغ
		١ - جريمة خلط الدخان • ماهيتها ؟ •
		ادانة الطاعن والزامه بالتعويض المطلوب على أساس خلط التبغ بنسبة قليلة من العسل • دون تحديدها وبيان مجاوزتها للحد الاقصى • قصور وخطا في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال •
٩٢٧	١٨٠	( الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٥ )

## القاعدة

صفحة

٢ - خطاب الشارع في المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ • موجه الى النيابة العامة • بوصفها السلطة صاحبة الولاية في رفع الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات الاستدلال • أثر ذلك ؟ • •

٤٤٨ ٧٩ • ( الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ )

٣ - قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١ المعدل عدم سريانه بشأن الدخان • علة ذلك ؟ •

٤٤٨ ٧٩ • ( الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ )

راجع ايضا • تهريب جمركي •

القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٤٨

## محجريف أرض زراعية

نص الطاعن على الحكم بشأن جريمة الاتلاف التي لم تدنه المحكمة بها - بعد ان عدلت ووصف التهمة الى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص • لا يقبل •

القصد الجنائي في جريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص • ماهيته ؟ •

عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه استقلا • كفاية أن يكون مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم •

عدم لزوم ان يترقب على الفعل المكون لهذه الجريمة ضرر مالي يقدر بقيمة معينة •

١٨٢ • ( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٥/٣ )



القاعدة/صفحة

## تحرير

راجع : اجراءات « اجراءات التحقيق »  
القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٧٦٣

## تحقيق

راجع : اجراءات « اجراءات التحقيق »

## ترويج عملة

راجع : تقليد

## تزوير

١ - القصد الجنائي في جرائم التزوير والنصب  
موضوعي

تحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال • غير لازم مادام  
قد اورد ما يدل عليه

٦٩٢ ١٢٢ ( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ )

٢ - تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان  
جريمته التقليدي والتزوير غير لازم • ما دام قد اورد من  
الوقائع ما يدل عليه

٦٩١ ١٢٣ ( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ )

٣ - جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقاً  
خاصاً

٦٩٢ ١٢٣ ( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ )

القاعدة

صفحة

٤ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير الأمر في هذا مرجعه الى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم • للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات : لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل في الدعوى اذا ما أطمأنت الى صحتها • مثال •

( الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣ ) ١٨٣ ١٠٤٢

## أوراق رسمية

١ - تحقق التزوير • ولو كان تغيير الحقيقة واضحا • ما دام يجوز أن ينخدع به بعض الناس • وضوح التزوير • بدرجة لا يمكن منها أن ينخدع به أحد • لا تأثيم •

( الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ ) ٥٠ ٢٨٧

٢ - بيانات الحكم بالادانة في جريمتي الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله •

مجرد كون الطاعنة صاحبة المصلحة في التزوير • عدم كفايته لثبوت اشتراكها في التزوير وعملها به •

( الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٥ ) ١٧١ ٩٧٨

راجع أيضا : اشتراك •

القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٦٩٢

## أوراق عرفية

١ - قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين جرائم

		<p>متفاوتة في العقوبة • يوجب توقيع العقوبة المقررة لأشدها •</p> <p>تساوي عقوباتها يوجب توقيع عقوبة واحدة منها •</p> <p>صدور حكم نهائي بالإدانة في جريمة • يمنع من نظر</p> <p>الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها</p> <p>ارتباطا لا يقبل التجزئة • شرط ذلك ؟ : صدور الحكم في</p> <p>أشد الجرائم عقوبة أو في جريمة عقوبتها مساوية لعقوبة</p> <p>أي من الجرائم المرتبطة بها • مثال في جريمة تزوير في</p> <p>محضر عرفي واستعماله •</p>
٤٧٥	٨٢٠	<p>( الطعن رقم ٣٥١٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٦ )</p> <p>٢ - توافق علم الطاعن حتما بتزوير المحضر الذي</p> <p>استعمله • ما دام قد ثبت أنه اشترك في مقارفة جريمة</p> <p>التزوير •</p>
٩٢١	١٥٨	<p>( الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )</p> <p>٣ - قوة الشيء المقضي به • شرطها ؟ •</p> <p>مثال في جرائم قتل خطأ وتزوير واستعمال محضر</p> <p>مزور •</p> <p>تقدير الدليل في دعوى معينة • لا يحوز قوة الشيء</p> <p>المقضي به في دعوى أخرى : أساس ذلك ؟ •</p>
٩٢١	١٥٨	<p>( الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )</p> <p>٤ - الاشتراك في التزوير تمامه دون مظاهر خارجية •</p> <p>أو أعمال مادية محسوسة • كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف</p> <p>الدعوى وملايساتها ما دام ذلك سائغا •</p>
٩٢١	١٥٨	<p>( الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )</p> <p>٥ - سداد الطاعن قيمة الشيك • لا أثر له بحل قيام</p> <p>جريمته الاشتراك في التزوير والنصب •</p>
١١٢٤	٢٠٠	<p>( الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ )</p>

القاعدة الصفحة

٦ - الدفع بأن الطاعن مفوض من المجنى عليه في صرف قيمة الشيك وأنه المستحق لقيمته ، من الدفوع الموضوعية •  
التمسك بها أمام محكمة النقض • لأول مرة • لا تقبل •

( الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ ) ٢٠٠ ١١٢٤

الادعاء بالتزوير •

١ - تقدير المحكمة جدية الادعاء بتزوير ورقة يتوقف الفصل في الدعوى عليها • وإحالة الادعاء بالتزوير الى النيابة العامة لتحقيقه • ووقف الدعوى حتى يفصل في الادعاء بالتزوير نهائيا • من الجهة المختصة : وجوب قرينة الفصل في الادعاء بالتزوير من تلك الجهة • مخالفة هذا النظر اخلال بحق الدفاع • مثال •

( الطعن رقم ٣٥٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨١ ) ٨٨٠ ٥٠٣

٢ - الأصل في الاجراءات الصحة • عدم جواز الادعاء بما يخالف ما اثبت عنها بمحضر الجلسة او الحكم الا بالطعن بالتزوير •

( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٨١ ) ١٢٩٠ ٧٣٢

تزييف

راجع تقليد •

تسجيل النماذج الصناعية

راجع اختراع •

القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ١٠٦٧



الرقم الصفحة

## تعدد جبرى

راجع : تموين •

## تعدد

التعدد المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون  
الاجراءات الجنائية • عدم التزام محكمة الجنايات باستعمال  
الحق فيه • أساس ذلك ؟

٢٩٣ ( الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ ) • ٥١

راجع ايضا : اجراءات • اجراءات المحاكمة •

القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٦٠

## تعدد على موظف عام

الركن المعنوى فى الجنائية المنصوص عليها فى المادة  
١٣٧ مكرر (١) من قانون العقوبات • مناط تحقيقه ؟

٩١٤  
٩٤٢ ( الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) • ١٥٤

## تعويض

١ - اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعن •  
كفايته للاحاطة بآركان المسئولية المدنية • وللقضاه  
بالتعويض •

١٣٢ ( الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) • ١٩٠

٢ - الجزء المنصوص عليه فى المادة الاولى من قرارى  
رئيس الجمهورية رقمى ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٤٩٧ لسنة

صفحة

القائمة

١٩٦٩ بفرض رسم الانتاج والاستهلاك على بعض الاصناف  
المنتجة محليا . ماهيته : تعويض من نوع خاص .

• عدم سريان احكام القرار الثاني بأثر رجعي .  
• سريانها بأثر مباشر على الوقائع التي تحدث بعد العمل به .  
• مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

٣٠٤

٥٢ . ( الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ )  
٣ - العقوبة الأصلية المقررة للجريمة الأشد . تجب  
العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون العقوبات  
التكميلية . علة ذلك ؟

• اعمال الحكم المطعون فيه حكم المادة ٣٢ عقوبات  
واغفاله الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من  
القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . خطأ في تطبيق القانون .

٤٠٤

٧٢ . ( الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ )

٤ - جواز ادخال المؤمن لديه في الدعوى لمطالبته  
بالتعويض . الفقرة الاخيرة من المادة ٢٥٣ أ ج المعدلة بالقانون  
٨٥ لسنة ١٩٧٦ .

جواز رفع الدعوى المدنية . أمام المحكمة التي تنظر  
الدعوى الجنائية . قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ  
عن الجريمة . وسريان الاحكام الخاصة بالمستول عن الحقوق  
المدنية المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية عليه .  
المادة ٢٥٨ مكسر من قانون الاجراءات الجنائية المضافة  
بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦

٦٦١

١١٧ . ( الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ )

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
٥ - عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض • لا ينال من سلامته • مادام قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية •	٧٣٢
( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ ) ١٢٩٠	
٦ - اثبات الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله • كفايته في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض •	
عدم بيان الحكم الضرر بنوعيه المادي والأدبي • لا يعيبه • أساس ذلك ؟ •	
( الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ١٥٧٠	٩١٢
٧ - ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتعويضات المدنية • استثنائية • أثر ذلك ؟ •	
قضاء الحكم بالتعويض دون بيان أساس قضائه به • قصور • مثال : لتسبب معيب في جريمة اصدار شيك بدون رصيد •	
نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية • نقضه أيضا في شقه الجنائي • علة ذلك ؟ •	
( الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٥ ) ١٧٠٠	٩٧٤
٨ - مناط القضاء بالتعويض ؟ •	
مثال لتسبب معيب •	
( الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ ) ٢١١٠	
٩ - تقدير التعويض • موضوعي • شرط ذلك ؟ •	
( الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ ) ٢١١٠	

الْقَاعِدَة	صَفْحَة
-------------	---------

راجع أيضا :

• تهريب جمركي

القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٤٠٤

• دعوى مدنية « شرط قبولها »

القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢٣٢

• وكحول

القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٩٦٢

• ومقاصة

القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٣٩٩

### تفتيش

( ١ ) التفتيش باذن •

• اذن التفتيش • اصداره •

١ - التفتيش الذي تجريه النيابة العامة • او تاذن في

اجرائه • شرط صحته ؟ •

( الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠

٧٩

٢ - كون التحريات أسفرت عن أن المتهم وآخرين

يجلبون المواد المخدرة ويروجونها بالبلاد • اصدار الاذن

بضبط المتهم حال نقلها من المكان الذي يخفيها فيه • مؤداه :

صدور الأمر لضبط جريمة تحقق وقوعها •

( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠

٧٩



صفحة	القاعدة	
		٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش • موضوعي •
٧٩	١٢٠	( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ )
٦١٧	١٠٩	( والطعن رقم ٢٦٧١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ )
٧٢٨	١٢٨	( والطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ )
٨١٣	١٤١	( والطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ )
		٤ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه • لا يبطل اذن التفتيش • شرط ذلك ؟ • مثال لتسبيب معيب •
٧٢٨	١٢٨	( الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ )
		٥ - عدم ايجاب بيان اسم النيابة التي يتبعها مصدر الاذن بالتفتيش •
١١٦٨	٢٠٨	( الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ )
		تنفيذ الاذن •
		١ - التفتيش المحظور : هو ما يقع على الاشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون • حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه • مجانية الحكم هذا النظر • خطأ في تأويل القانون •
٥٤٢	٩٥	( الطعن رقم ٢٤١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ )
		٢ - طريقة تنفيذ اذن التفتيش • موكولة الى مأمور الضبط المأذون له • تكليف المأذون له أحد المرشدين لاستدراج المتهم خارج مسكنه لعقد صفقة معه توصل الى خبط المخدر معه • لا عيب •
٦١٧	١٠٩	( الطعن رقم ٢٦٧١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ )

الصفحة	القائمة	
		٣ - وجود ورقة الاذن الصادر بالتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب للتفتيش وقت اجرائه : غير لازم . لاجناس على المحكمة ان هي التفتت عن دفاع قانوني ظاهر البطلان .
٩٤٤	١٦٣٠	( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ ) ٤ - الاذن لمأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثا عن اسلحة وذخائر . حقه في اجراء التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الاسلحة والذخائر به . كشفه عرضا أثناء ذلك جريمة اخرى . تلك الجريمة متلبس بها . يجب ضبطها .
٩٦٥	١٦٨٠	( الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ ) ٥ - ضبط المخدر في مسكن المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن اسلحة وذخائر ودفع الطاعن بأن العثور على المخدر كان نتيجة تعسف في تنفيذ الاذن بالسعي في البحث عن جريمة اخرى . اثره . ؟ .
٩٦٥	١٦٨٠	( الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ ) ٦ - الامر الصادر من النيابة العامة لاحد مأموري الضبطية القضائية باجراء تفتيش لغرض معين . نطاقه ؟ . تقدير التزام مأمور الضبط حدود الامر بالتفتيش او مجاوزته . انطواؤه على عنصرين : هما تحرى حدود الامر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهاد فيه لمحكمة الموضوع . وتقدير الوقائع التي تقيده التعسف في تنفيذه . وهو امر موكل الى تلك المحكمة . مثال .
٩٢٠٠	٨٢١٠	( الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٤ )

الرقم	القاعدة	الصفحة
-------	---------	--------

## (ب) التفتيش بغير إذن :

- ١ - إباحة الدخول في جزء من المنزل لكل طارق .
- وتخصيصه لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار للعمامة .
- أثره ؟

١٩٠ ( الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٣/١ )

- ٢ - حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الأشياء والأشخاص في حدود نطاق الرقابة الجمركية . متى توافرت شبهة التهريب الجمركي .
- عدم تقيدهم في ذلك - بالنسبة للأشخاص بقيود القبض والتفتيش المبينة بقانون الاجراءات الجنائية .

٢٥٣ ( الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ )

- ٣ - حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي ، في التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو في حدود دائرة الرقابة الجمركية . نطاقه ؟

عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات بالنسبة للأشخاص .

العثور اثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية صحيح . مثال في مواد مخدرة .

معنى الشبهة في توافر التهريب الجمركي ؟ تقدير توافرها . موضوعي .

حق مأمور الضبط في الاستعانة بمن يرى ، ولو لم يكن للاخير صفة الضبط . ما دام يعمل تحت اشرافه .

الْقَاعِدَة	صَفْحَة
لا جدوى من الدفع ببطلان تفتيش السيارة في المرة الأولى مادام أن المخدر الذي ضبط عند تفتيشها في المرة الثانية . الذي لا ينازع الطاعن في صحته . يكفي لحمل الحكم بالادانة .	
( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٥ )	١٢٤
٧٠١	
يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بداتها عن وقوع الجريمة .	
( الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ )	٢٠٠
١١٤٤	
اجازة القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر متى وجدت دلائل كافية على اتهامه . المادة - ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢	
( الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ )	٢٠٠
١١٤٤	
٦ - ضبط المخابرات الحربية من أعضاء الضبط القضائي العسكري في دائرة اختصاصهم . م ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .	
حق رجال الضبط القضائي العسكري تفتيش الداخلين أو الخارجين أو مدنيين أو عسكريين . من مناطق الأعمال العسكرية . المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .	
عدم التقيد في ذلك بقيود القبض والتفتيش المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية . كفاية أن يكون الشخص خارجا أو داخلا من مناطق الأعمال العسكرية لثبوت الحق في تفتيشه .	



صفحة	القاعدة	
		<p>العثور أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة</p> <p>أثره : صحة الاستدلال به أمام المحاكم في تلك الجريمة .</p> <p>علة ذلك ؟</p>
١١٩٢	٢١٢	<p>( الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ )</p> <p>راجع أيضا : تبغ .</p> <p>القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٤٨</p> <p>(ج) الدفع ببطلان التفتيش .</p> <p>بطلان التفتيش لا يحول دون الأخذ بعناصر الإثبات</p> <p>الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي أسفر عنها .</p> <p>اعتراف المتهم اللاحق للتفتيش الباطل باحرازه</p> <p>للسلاح أخذ المحكمة به صحيح .</p> <p>تقدير قيمة الاعتراف الذي صدر من المتهم أثر تفتيش</p> <p>باطل . موضوعي .</p>
٤٨٩	٨٦	<p>( الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ )</p> <p>٢ - الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على</p> <p>المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة .</p>
٧٢٨	١٢٨	<p>( الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ )</p> <p>٣ الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية</p> <p>المختلطة بالواقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض .</p> <p>ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات</p> <p>الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟</p>
٨٤٣	١٤٦	<p>( الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )</p> <p>٤ - الدفع بصور إذن التفتيش بعد الضبط</p> <p>والتفتيش دفاع موضوعي . كفاية اطمئنان محكمة الموضوع</p>

الرقم	القاعدة	صفحة
٩٤٤	١٦٣ • ( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ )	
	٥ - الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان •	
	التمسك ببطلان تفتيش المكان لا يقبل من غير حائزه ان لم يثره فليس لغيره أن يبيديه • ولو كان يستفيد منه • علة ذلك ؟ : هذه القاعدة لا تلحق الغير الا عن طريق التبعية وحدما •	
٩٤٤	١٦٠ • ( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ )	
	٦ - اثاره أساس جديد للدفع ببطلان التفتيش لأول مرة امام محكمة النقض • لا تصح • علة ذلك ؟ •	
٩٩٧	١٧٤ • ( الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ )	

## تقادم

راجع : دعوى جنائية • انتقضاؤها بمضى المدة •  
القاعدتان رقما ١٠٢ ، ١٤٤ بالصحيفتين رقمي ٥٧٧ ،

٨٢٩

## تقرير التلخيص

اغفال تلاوة تقرير التلخيص قبل الفصل في المعارضة  
الاستثنائية • اثره : بطلان اجراءات المحاكمة • لا يقدر في  
ذلك سبق تلاوة تقرير التلخيص ابان المحاكمة القياسية  
الاستثنائية • أساس ذلك ؟ •

( الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٨ ) ١٦١ • ٩٣٨

صفحة	القاعدة
------	---------

## تقليد

١ - بيانات الحكم بالادانة في جريمة تقليد العلامة التجارية .

استناد الحكم في ثبوت التقليد على رأى مراقبة  
العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين . دون بيان  
أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما . قصور .

٢٤٩ ( الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٥/٣/١٩٨١ ) ٤٢٠

٢ - تقليد العلامة التجارية . العبرة فيه ؟ .

٢٤٩ ( الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٥/٣/١٩٨١ ) ٤٢٠

٣ - الفاعل الأصلي . في حكم المادة ٣٩ من قانون العقوبات ؟ .

افصح الحكم صراحة عما اذا كان المتهم فاعلا أم شريكا .  
غير لازم .

عدم لزوم تحديد الافعال التي اتاها كل مساهم على  
حدة .

مثال في تقليد وترويج أوراق عملة .

٣٦٦ ( الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩/٤/١٩٨١ ) ٦٦٠

٤ - جريمة تقليد أوراق العملة . يكفي للعقاب عليها  
التشابه بين العملة المزورة والصحيحة . بما يجعلها قابلة  
للتعامل .

صفحة	القاعدة	
		عدم تعرض الحكم لوجه الشبه بين العملة الصحيحة والمزيفة • متى لا يعيبه ؟
٢٦٦	٦٦٠	( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )
		٥ - اعتبار الشخص فاعلا أصليا في جريمة تقليد علامات الحكومة • سواء ارتكب التقليد بنفسه أو تم بواسطة غيره متى ساهم معه فيه •
٦٩٢	١٢٣٠	( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ )
		٦ - جريمة تقليد الرسم الصناعي • المقصود بها ومناطق تحقق أركانها ؟
		اختلاف مجال تطبيق كل من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية • والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن البيانات والعلامات التجارية •
		استناد الحكم في قضائه بالبراءة من تهمة تقليد نموذج صناعي الى اختلاف البيانات التجارية في كل من الرسمين • خطأ في تطبيق القانون • علة ذلك ؟
١٠٦٧	١٩٠٠	( الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٩ )
		٧ - تحضير أدوات التزييف واستعمالها في اعداد العملة الورقية الزائفة • شروع في جريمة تقليدها • شرط ذلك ؟ عدم صلاحية الأدوات لتحقيق الغرض المقصود منها • اعتبار جريمة التقليد والشروع فيها • مستحيلتين •
١٢٠٤	٢١٥٠	( الطعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ )



صفحة	القاعدة	
		٨ - قضاء الحكم بالبراءة • تأسيسا على نفى التشابه بين أوراق النقد المقلدة والصحيحة • لا على مجرد عدم اتقان التقليد • لا عيب •
١٢٠٤	٢١٥٠	( الطعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٩ ) راجع أيضا : اختراع • ونماذج صناعية • القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ١٠٦٧ وحكم « تسببه » ، تسبب غير معيب ، • القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٦٦
		<b>تلبس</b>
		١ - تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها • موضوعي •
٢٢	١٠	( الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٧ ) ٢ - الأذن لمأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثا عن أسلحة وذخائر • حقه في إجراء التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والذخائر به • كشفه عرضا أثناء ذلك جريمة أخرى • تلك الجريمة متلبس بها • يجب ضبطها •
٩٦٥	١٦٨٠	( الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ ) ٣ - يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة •
١١٤٤	٢٠٥٠	( الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٩ )

## القاعدة

صفحة

٤ - اجازة القبض على المتهم فى أحوال التلبس  
بالجنايات والجناح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة  
أشهر متى وجدت دلائل كافية على اتهامه • المادة - ٣٤ من  
قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢

١١٤٤

( الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ ) ٢٠٥

## تموين

١ - ادانة المتهم لعلم مزاوله العمل فى انتاج الخبز  
الافرنكى بمفرده وعرضه للبيع خلال الميعاد المحدد ، وخلو  
الحكم من بيان ساعة ضبط الواقعة • قصور • علة ذلك ؟ •

٨٨

( الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٩ ) ٢٠٥

٢ - حيازة دقيق القمح أو النخالة من غير الجهات  
المرخص بها • شرط تأييدها أن يكون بقصد الاتجار • المادة  
الاولى من قرار وزير التموين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥

مثال لتسبيب معيب •

علم ببيان مؤدى الأدلة التى استخلصت منها حكم  
الادانة فى جريمة ادارة مخبز بدون ترخيص • قصور •

٢٧١

( الطعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ ) ٤٦

٣ - معاقبة من ينتج خبزا أقل من الوزن المقرر قانونا  
بالمقوبة المخلطة المنصوص عليها فى الفقرتين الاولى والثانية  
من المادة ٥٦ من المرسوم بق رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

اغفال الحكم لعقوبة الحبس مع وجوب القضاء بها  
يعيبه • اقتصار طعن النيابة على اغفال القضاء بعقوبة الحبس •  
اثره : عدم المساس بمدة شهر الحكم المقضى بها خطأ •

٧٢١

( الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٥ ) ١٤٢

## القاعدة | الصفحة

٣ - العقوبة المقررة لجريمة انتاج خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر قانونا . هي الحبس من ستة أشهر الى سنتين والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه فضلا عن شهر ملخص الحكم الصادر بالادانة على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها .

م ٣/٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ والقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ والمادتين ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تعديل الحكم المطعون فيه للحكم المستأنف فى العقوبة المقررة بها والاكتفاء بتوقيع الغرامة دون الحبس وشهر الحكم الوجوبيين . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف الذى صادف صحيح القانون ، ما دام التصحيح لا يخضع لأى تقدير موضوعى . بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث . ثبوت اسناد التهمة . م ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٥ ) ١٤٢ ٥٢٥

٤ - وجوب القضاء بشهر ملخصات الأحكام التى تصدر بالادانة عن الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٠ . لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة . م ١٦ من المرسوم بقانون المذكور .

مناط القضاء بشهر ملخص الحكم على واجهة محل التجارة أو المصنع ؟ .

الصفحة	المادة	
		وقوع الجريمة في غير محل • مؤداه : انتفاء موجب عضوية النشر • علة ذلك ؟
٧١٥	١٢٠	( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢ )
		<b>تهريب جمركي</b>
		١ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة اجراء من اجراءات بدء تسيرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينوبه في ذلك • الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ • رفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب اجراء باطل بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام • على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها •
١٤٣	١٢٠	دفاع الطاعن بعدم صدور طلب من الجهة التي ناطها القانون به • جوهرى • اغفاله • قصور •
١٤٣	١٢٠	( الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ )
		٢ - حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضابط القضائي في تفتيش الاشياء والاشخاص في حدود نطاق الرقابة الجمركية • متى توافرت شبهة التهريب الجمركي • عدم تقديمهم في ذلك - بالنسبة للاشخاص بقيود الضبط والتفتيش المبينة بقانون الاجراءات الجنائية •
٥٢	٤٢	( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ )
		٣ - المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ توجب الحكم بالتعويض المنصوص عليه فيها الى جانب عقوبتي الحبس والغرامة •
٤٠٤	٧٢	( الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ )



الصفحة	الفائدة
	<p>٤ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسيرها أمام جهات التحقيق أو المحكم .</p> <p>قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينيبه .</p> <p>اغفال هذا البيان فى الحكم . بطلانه . ولو ثبت بالاوراق صدور الطلب .</p>
٤٠٤	<p>( الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ ) ٧٢ .</p>
	<p>٥ - حيازة السلعة من غير المهرب لها وراء الدائرة الجمركية لا تعد تهريبا . حد ذلك ؟</p>
٤٤٨	<p>( الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ ) ٧٩ .</p>
	<p>٦ - خطاب الشارع فى المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ . موجه الى النيابة العامة . بوصفها السلطة صاحبة الولاية فى رفع الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات الاستدلال . أثر ذلك ؟</p>
٤٤٨	<p>( الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ ) ٧٩ .</p>
	<p>٧ - قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١ المعدل . عدم سريانه بشأن الدخان . علة ذلك ؟</p>
٤٤٨	<p>( الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ ) ٧٩ .</p>
	<p>٨ - حق موظفى الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي ، فى التفتيش داخل الدائرة الجمركية او فى حدود دائرة الرقابة الجمركية . نطاقه ؟</p>
	<p>عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات بالنسبة للاشخاص .</p>

العثور اثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة  
غير جمركية صحيح . مثال في مواد مخدرة .

معنى الشبهة في توافر التهريب الجمركي ؟ تقدير  
توافرها . موضوعي .

حق مأمور الضبط في الاستعانة بمن يرى ، ولولم يكن  
للاخير صفة الضبط . ما دام يعمل تحت اشرافه .

لا جدوى من الدفع ببطلان تفتيش السيارة في المرة  
الاولى ما دام ان المخدر الذي ضبط عند تفتيشها في المرة  
الثانية . الذي لا ينازع الطاعن في صحته . تكفي لحمل الحكم  
بالادانة .

( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٨١ ) ١٢٤ ٧٠١

٩ - مناط تطبيق كل من فقرتي المادة ٣٢ عقوبات وأثر  
التفرقة بينهما في تحديد العقوبة ؟ .

مثال في جريمة استيراد سبائك ذهبية على خلاف  
القانون وتهريبها .

ارتباطهما في حكم الفقرة الاولى من المادة ٣٢ عقوبات .  
وجوب توقيع العقوبة المقررة لأشدهما دون العقوبة التكميلية  
المقررة لما عداهما .

ارتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان . هما  
استيراد سبائك ذهبية على خلاف القانون . وتهريبها .  
وجوب تطبيق نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار  
الجريمة الأشد وهي الاستيراد . وتوقيع عقوبتها . المنصوص

الرقم	القاعدة	صفحة
	عليها في المادة ١٤ قانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . دون عقوبة التهريب الجمركي .	
	تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض جمركي . خطأ في تأويل القانون وتطبيقه . علة ذلك ؟ .	
	القضاء بتصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة التعويض الجمركي . لا يمنع منه نص المادة ١٢٢ من قانون الجمارك . علة ذلك ؟ .	
٨٧٥	( الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) ١٥١٠	
	١٠ - تبرئة المتهم على أساس انتفاء التهريب . يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية . ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم .	
١١٤٤	( الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ ) ٢٠٥٠	
	١١ - الخطاب في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق <u>دون</u> غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ اجرائه دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا .	
١١٤٤	( الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ ) ٢٠٥٠	
	١٢ - لضابط المباحث الجنائية صفة الضبط القضائي بصفة عامة . المادة ٢٣ اجراءات . أثر ذلك ؟ .	
١١٤٤	( الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ ) ٢٠٥٠	

## القاعدة

صفحة

راجع أيضا :

تبغ : القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٢٧

ومواد مخدرة •

القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١١٩٢

( ج )

جريمة - جلب - جمارك - جنون وعاهة عقلية

جريمة

١ - جريمة احراز أو حيازة المخدر • طبيعتها : جريمة

مستمرة • أثر ذلك ؟ •

٧٩

١٢

( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) •

٢ - مريان التشريع الجديد على الجريمة المستمرة حتى

ولو كانت أحكامه أشد مما سبقه •

معيار التمييز بين الجريمة الوقتية • الجريمة المستمرة •

جريمة الامتناع عن تنفيذ القرار الهندسي • مستمرة •

أثر ذلك •

٨٠٥

١٣٩

( الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٣ ) •

٣ - تحضير أدوات التزييف واستعمالها في أعداد

العملة الورقية الزائفة •

شروع في جريمة تقليدها • شرط ذلك ؟ عدم صلاحية

الأدوات لتحقيق الغرض المقصود منها • اعتبار جريمة التقليد

والشروع بها • مستحيلتين •

١٢٠٤

٢١٥

( الطعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ ) •



القاعد	صفحة
--------	------

راجع أيضا •

اثبات • بوجه عام •

القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٨٥٣

واختراع •

القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ١٠٦٧

وارتباط •

القاعدتان رقما ٨٦ ، ١٥١ بالصحيفتين رقمي ٤٨٩ ،

٨٧٥

وامانة •

القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٧٣٢

وايجار اماكن •

القواعد ارقام ١٥ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٣٨ بالصفحات ارقام

١١٣ ، ١٣٢ ، ١٧٦ ، ٢٣٢

وبناء •

القاعدتان رقما ١٠٧ ، ١٣١ بالصحيفتين ٦٠٨ ، ٧٢٥

وتبديد •

القواعد ارقام ١٤ ، ١٢٠ ، ١٦٣ بالصفحات ارقام

١٠٩ ، ٢٩٣ ، ٦٧٦ ، ٩٨١

وتبغ •

القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٤٧

## • وتجريف أرض زراعية •

القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١٠٣٧

## • وتزوير •

القواعد ارقام ١٢٣ ، ١٥٨ ، ١٨٣ بالصفحات ارقام

٦٩٢ ، ٩٢١ ، ١٠٤٢

## • وتعد •

القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ٩١٢

## • وتقليد •

القواعد ارقام ٤٢ ، ٦٦ ، ١٢٣ ، ١٩٠ بالصفحات ارقام

٢٤٩ ، ٣٦٦ ، ٦٩٢ ، ١٠٦٧

## • وتموين •

القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٧١

## • وحريق عمد •

القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٢٤

## • ودعارة •

القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٩٤٤

## • ورشوة •

القاعدتان رقما ١٠٥ ، ١٧٧ بالصحيفتين رقمي ٥٩٤ ،

١٠١٦

## • وسلاح •

القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٤٦٧

## • وسرقة •

القواعد ارقام ١١٨ ، ١٣٤ ، ١٤٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٩  
 بالصفحات ارقام ٦٦٧ ، ٧٧٥ ، ٨٤٣ ، ١١١٧ ،  
 ١١٧٤

## • وشيك بدون رصيد •

القاعدتان رقما ١٠٠ ، ٢١١ بالصحيفتين رقمي ٥٦٧ ،  
 ١١٨٤

## • وضرب « اقضى الى موت » •

القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣١٥

## • وضرب « ضرب بسيف » •

القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٤٦٠

## • وطافيا •

القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١٠٥٥

## • وغش •

القاعدتان رقما ١١٩ ، ١٥٥ بالصحيفتين رقمي ٦٧٢ ،  
 ٩٠١

## • وقتل خطأ •

القاعدتان رقما ٢ ، ١٩٦ بالصحيفتين رقمي ٣٢ ،  
 ١٠٩٩

## • وقذف •

القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة ٩٣٤

## • وقمار •

القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٩٠

## القاعدة

## صفحة

• وكحول

القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٩٦٢

• ومواد مخدرة

القواعد ارقام ١ ، ١٢ ، ٢٩ ، ٤٤ ، ٦٨ ، ١٠٤ ،

١١٦ ، ١٢٤ ، ١٤١ ، ٢١٣ ، ٢٢٠ بالصفحات

ارقام ٢٣ ، ٧٩ ، ١٨٥ ، ٢٦٠ ، ٣٨٥ ، ٥٨٦ ،

٦٥٥ ، ٧٠١ ، ٨١٣

• ونصب

القاعدتان رقما ٨ ، ١٧٥ بالصحيفة رقمي ٦٤ ، ١٠٠٥

• وهتك عرض

القاعدتان رقما ٥ ، ٩٦ بالصحيفة رقمي ٤٩ ، ٥٤٦

• ووصف التهمة

القاعدتان رقما ٥١ ، ٢٠٧ بالصحيفتين رقمي ٢٩٣ ،

١١٥٨

## جلب

• راجع : مواد مخدرة

القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١١٩٢

## جمارك

• راجع : تهريب جمركي

## جنون وعامة عقلية

• راجع : أسباب الإباحة « وموانع العقاب »

القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٧٧٥



القاعدة المادة

(ح)

حجز - حبس - حريق عمد - حكم

حجز

راجع : تبديد •

القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١٠٩

حبس

✓ أمر المحكمة بالقبض على المتهمين وحبسهم • اجراء  
الحفظي •

عدم اعتباره تكويناً للرأى فى الدعوى •

٢٠١ ١٩٢٠ ( الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ )

حريق عمد

ركن العمد فى معنى المادة ٢٥٣ عقوبات • مناط  
الحفظه •

٢٢٤ ٢٠٧٠ ( الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦ )

حكم

وضعه والتوقيع عليه واصداره :

١ - القضاء فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابي  
الاستثنائي الصادر بإلغاء حكم البرائة الابتدائي • وجوب  
صدوره بأجماع الآراء •

صفحة	القاعدة
	<p>✓ تخلف النص فيه على الاجماع • يبطله ويوجب تأييد البراءة المقضى بها ابتدائيا • ولو كان الحكم الغيابي الاستثنائي قد تضمن النص على صدوره باجماع الآراء •</p>
٢٦٢	٦٥ • ( الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨١ )
	<p>٢ - التمسك ببطلان الحكم بعدم التوقيع عليه في الميعاد • شرطه • الحصول على شهادة • من قلم الكتاب • بأن الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه • حتى وقت تحريرها على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد •</p>
٢٩٢	٦٩ • ( الطعن رقم ٢٧٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٨١ )
	<p>٣ - عدم امتداد أجل التوقيع على الحكم وايداعه لاي سبب من الاسباب • حتى ولو صادف اليوم الاخير عطلة رسمية • اساس ذلك ؟ •</p>
٤٦٤	٨١ • ( الطعن رقم ٣٤٩٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ٤/٥/١٩٨١ )
	<p>٤ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها • والا كانت باطلة • استثناء أحكام البراءة من هذا البطلان • علته وحده ؟ •</p>
	<p>وجوب استكمال الحكم ولو كان صادرا بالبراءة على الاسباب التي بنى عليها • المادة ٣١٠ اجراءات جنائية •</p>
٥٥٥	٩٧ • ( الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٨١ )
	<p>٥ - ورقة الحكم السند الوحيدة الذي يشهد بوجوده • المبرة في الحكم • بنسخته الأصلية •</p>
	<p>تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي الذي لم يودع حتى صدور الحكم الأول • اثره ؟ •</p>
٥٥٥	٩٧ • ( الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٨١ )

صفحة	القاعدة	حكم
		٦ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه . حتى استوفى أوضاعه الشكلية . وبياناته الجوهرية .
٨٨٢	١٥٢	( الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١١/١١/١٩٨١ )
١١١١	١٩٨	( والطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ )
١١٢٦	٢٠٢	( والطعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ )
		٧ - توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على ورقته . غير لازم كفاية توقيع رئيسها وكاتب الجلسة . المادة ٣١٢٥ إجراءات .
١١١١	١٩٨	( الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ )
		٨ - تحرير مسوده للحكم . غير لازم . حد ذلك ؟
١١١١	١٩٨	( الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ )
		٩ - مناط اعتبار الحكم حضوريا ؟ العبارة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي ، وفي تحديد التاريخ الذي نطق به فيه هي بحقيقة الواقع في الدعوى ، لا عبارة بما ورد خطأ في الحكم أو في محضر الجلسة بشأن التاريخ .
١٢٢٩	٢٢٢	( الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ٣١/١٢/١٩٨١ )
		بيانات الحكم : ( أ ) بيانات الديباجة .
		١ - ذكر اسم مستشار في الحكم - سهوا - بدلا من آخر ورد اسمه في محضر الجلسة ، لا عيب . تصحيح هذا الخطأ . يعول فيه على ما أثبت بمحضر جلسة النطق بالحكم علة ذلك ؟
٤٠٦	٢٠	( الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ٨/١/١٩٨١ )

الرقم	القاعدة	صفحة
	٢ - الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات بيان اسم المدعى بالحق المدني .	
٢٥٠	( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨١ )	٦٣
	٣ - خلوا الحكم من تاريخ اصداؤه . يطله . اثر ذلك .	
٤٤٨	( الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ٤/٥/١٩٨١ )	٧٩
	٤ - الخطأ في بيان طلبات النيابة بدعاية الحكم لا يعيبه . علة ذلك ؟	
٧٧٥	( الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٨١ )	١٣٤
	٥ - اسم القاضي بيان جوهرى . وجوب اشتغال الحكم عليه .	
	خلو الحكم ومحضر الجلسة منه . اثره . بطلانه : بطلان الحكم . انبساطه حتما الى كافة اجزائه .	
١٠٢٧	( الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥١ ق جلسة ٢/١٢/١٩٨١ )	١٨٠
	(ب) بيانات التسبيب .	
	١ - وجوب أن يبين الحكم الصادر بالادانة مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ومؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به .	
٩٤	( الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/١/١٩٨١ )	٨٠
	٢ - وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة وظروفها . وادلة الثبوت . والا كان قاصراً . مثال لتسبيب معيب في جريمة اختلاس .	
٧٦	( الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨١ )	٥٢



صفحة	القاعدة
	٣ - عدم التزام المحكمة بالتحديث في حكمها الا عن الادلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
١٦٩	( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ ) ٢٦٠
٢٦٦	( والطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٢٦٠
	٤ - عدم رسم القانون شكلا خاصا لبيان الواقعة المستوجبة للعقوبة .
٢٦٦	( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٢٦٠
	٥ - حكم الادانة في جريمة الضرب المنصوص عليها بالمادة ١/٢٤١ عقوبات . بياناته .
٢٢٩	( الطعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ ) ٧١٠
	٦ - عدم التزام محكمة الموضوع بأن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها .
٢٩٣	( الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٩ ) ٥١٠
٤٢٢	( والطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ ) ٧٥٠
٩١٢	( والطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ٦٤٠
	٧ - بيانات حكم الادانة . المادة ٣١٠ اجراءات جنائية . عدم استظهار حكم الادانة في جريمة اصدار شيك بليون رصيد . أمر الرصيد من حيث الوجود . والكفاية . والقابلية للصرف . قصور .
٥٣٧	( الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) ٩٤٠
	٨ - عدم التزام القاضي الجنائي ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . كفاية ان يكون حكمه مسببا ومقننا .

صفحة	القاعدة	
		عدم لزوم الاشارة الى نص مادة القانون المحكوم بموجبه . الا في حالة حكم الادانة .
٩٠٧	١٥٦٠	( الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/١١/١٩٨١ ) ١٠ - المراد بالتسبيب المعتبر في حكم المادة ٣١٠ اجراءات . ✓ افراغ الحكم في عبارات عامة مجهولة . بطلانه . كفاية تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة للقضاء بالبرائة . ما دام قد احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . انغال الحكم الواقعة المنسوبة الى المظنون ضدهم وتجاهله أدلة الاتهام التي ساققتها النيابة على ثبوتها في حكمهم وعدم بيانه حجته في اطراحها قصور . مثال .
٩٠٤٥	١٨١٠	( الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥١ ق جلسة ٣/١٢/١٩٨١ ) ١١ - الحكم بالادانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .
١٠٩٥	١٩٥٠	( الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨١ )
١١٨٨	٢١٠٠	( والطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٣/١٢/١٩٨١ ) ١٢ - بيانات حكم الادانة ؟ مثال لتسبيب معيب في جريمة قتل خطا .
١٠٩٩	١٩٦٠	( الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨١ ) ١٣ - ايراد الحكم مادتي العقاب في صلبه . بعد أن أشار اليهما في ديباجته . كفايته لتحقيق مقصود الشارع من ايجاب الاشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه .
١٠٩٩	١٩٨٠	( الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ )

١٤ - وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها · ولو كان بالبراءة · المادة ٣١٠ اجراءات ·  
 — افراغ الحكم في عبارات معماة · أو وضعه في صورة مجبلة · لا يحقق غرض الشارع ·

كون الخطأ في القانون · قد حجب المحكمة عن تقدير أدلة الدعوى · وجوب النقض والاحالة ·

١١١٤ ٢٠٥٠ ( الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ )

١٥ - مناط اعتبار الحكم حضوريا ؟ ·

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي ، وفي تحديد التاريخ الذي نطق به فيه هي بحقيقة الواقع في الدعوى ، لا عبرة بما ورد خطأ في الحكم أو في محضر الجلسة بشأن التاريخ ·

١٢٣٩ ٢٢٣٠ ( الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ )

راجع ايضا :

· بلاغ كاذب ·

القاعدة رقم ١٦٠ بالصفحة رقم ٩٣٤

· وتقليد ·

القاعدة رقم ٤٢ بالصفحة رقم ٢٤٩

· وتموين ·

القاعدة رقم ٢٥ بالصفحة رقم ١٦٦

· وتهريب جمركي ·

القاعدة رقم ٤ بالصفحة رقم ٤٥

وحكم • بيانات الديباجة •

القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٤٨

وسرقة •

القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ١١٧٤

ومواد مخدرة •

القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة ٣٨٥

• ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل •

١ - تزيد الحكم فيما لم يكن في حاجة اليه • لا

يعيبه • مادام أنه أقام قضاؤه على أسباب صحيحة كافية  
بذاتها لحمله • مثال •

١١٨ ( الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) ١٦٠

٢ - كون احدى دعائم حكم البرائة معيبة ، لا يقدح

في سلامته ، متى كان قد أقيم على دعائم أخرى تكفى لحمله •

١٧٦ ( الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٣ ) ٢٧٠

٣ - ابتناء الحكم على أدلة ليس فيها تناسق تام • لا

يعيبه • شرط ذلك ؟ •

٤٨٩ ( الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ ) ٨٦٠

٤ - تناقض أقوال الشهود • لا يعيب الحكم متى

استخلص الادانة منها بما لا تناقض فيه •

٤٨٩ ( الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ ) ٨٦٠

٥ - استناد الحكم الى ما يعتبر من العلم العام • لا

يعيبه •

٤٩٨ ( الطعن رقم ٣٥٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ ) ٨٧٠



حكم	القاعدة	صفحة
	٦ - التناقض الذي يعيب الحكم • ماهيته ؟ • ( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ )	٨٩٠
٥٠٢		
	٧ - الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم • ما لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة • ( الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ )	٩٦٠
٥٤٦		
	٨ - الخطأ المادي لا يؤثر في سلامة الحكم • مثال لخطأ مادي • ( الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ )	١٢٢٠
٧٦٢		
	٩ - خطأ الحكم في الاسناد • لا يعيبه • ما دام لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدته • ( الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ )	١٣٤٠
٧٧٥		
	١٠ - اشارة الحكم المطعون فيه الى أن الفصل في الدعوى كان مجددا بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها • غير لازمة • ( الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )	١٤٥٠
٨٢٤		
	١١ - الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة لا يرتب بطلان الحكم • حد ذلك ؟ يكفي أن تصحح محكمة النقض اسباب ذلك الحكم باستبدال مادة العقاب دون حاجة الى نقضه • ( الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ )	٢١٠٠
١١٧٩		
	راجع ايضا : اثبات « خبرة » • القاعدتان رقما ٧٥ ، ١٣٤ بالصحيفتين رقمي ٤٢٢ ،	

• وحكم • بيانات الديباجة •

القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٧٧٥

• تسبيب الحكم •

( ١ ) التسبيب المعيب •

١ - علم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة اجراء من اجراءات بله تسيرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينيبه في ذلك • الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ • رفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب اجراء باطل بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام • على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها •

دفاع الطاعن بعدم صدور طلب من الجهة التي ناطها القانون به جوهرى • اغفاله ؟ •

٤٥ ( الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ ) ٤٠

٢ - عدم بيان ما صدر من المتهم مما حمل المبنى عليه على التسليم في ماله • قصور •

٦٤ ( الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١٤ ) ٨٠

٣ - وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة وظروفها • وأدلة الثبوت • والا كان قاصرا • مثال لتسبيب  
يب في جريمة اختلاس

٧٦ ( الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ ) ١١

٤ - كون المطعون ضده يعمل سائقا بأحدى الجمعيات التعاونية الزراعية الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للإصلاح الزراعي . لا يكفي لأسباب الحماية المقررة بمقتضى المادة ٦٣ أ ج . عليه . وجوب التحقق من أنه يشغل وظيفة في التنظيم الإداري للهيئة المذكورة . أو أن الجمعية التعاونية التي يعمل بها . مرفق عام .

١٤٧ ٢١٠ ( الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ )

٥ - ادانة المتهم لعدم مزاولته العمل في انتاج الخبز الافرنكي بمفرده وعرضه للبيع خلال الميعاد المحدد وخلو الحكم من بيان ساعة ضبط الواقعة . قصور . علة ذلك ؟

١٦٦ ٢٥٠ ( الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٩ )

٦ - حق محكمة الموضوع في تقدير حالة المتهم العقلية .

حلده ؟

مثال لتسبيب معيب .

٢١٨ ٣٥٠ ( الطعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ )

٧ - عدم تأييم مجرد احتجاز أكثر من مسكن في بلد

ولحد .

قعود الحكم عن التعرض للمقتضى في احتجاز أكثر من مسكن وخلوه من بيان ركن الضرر الذي لحق بالمدعى بالحق المدني . قصور .

٢٣٢ ٣٨٠ ( الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣٠/٩ )

٨ - بيانات الحكم بالادانة في جريمة تقليد العلامة

التجارية ؟

		استناد الحكم في ثبوت التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين علامتين • دون بيان أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما • قصور •
٢٤٩	٤٢٠	( الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٥/٣٠/١٩٨١ )
		٩ - ادانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة • وهن بالاعتناع بتسليمه المال بعقد من العقود المبينة حصرا بالمادة ٢٤١ عقوبات •
		تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه شفاة او كتابة • لا يصح • اذا كان مخالفا للحقيقة •
		دفاع المتهم بمدينة العلاقة • جوهرى • وجوب تحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه •
٢٦٨	٤٥٠	( الطعن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩/٣/١٩٨١ )
		١٠ - حيازة دقيق القمح أو النخالة من غير الجهات المرخص لها • شرط تأثيمها أن يكون بقصد الاتجار • المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ • مثال لتسبيب معيب •
		عدم بيان مؤدى الأدلة التى استخلصت منها المحكمة حكم الادانة فى جريمة ادارة مخبز بدون ترخيص • قصور •
٢٧١	٤٦٠	( الطعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٨١ )
		١١ - حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبرائة • متى تشككت فى صحة اسناد التهمة • اولعلم كفاية ادلة الثبوت • شرطه : احاطتها بالدعوى عن بصر وبصيرة •
		تأييد الحكم المطعون فيه حكم محكمة اول درجة القاضى بتبرئة المتهم • استنادا الى أن الطاعنة اخذت منقولاتها •



## القاعدة صالحة

دون أن يعرض الحكم الأول لدلالة محضر الحجز التحفظي الذي قدمته الأخيرة للمحكمة الاستئنافية والموقع على المنقولات بمسكن المطعون ضده تتفق أوصافها مع أوصاف المنقولات المنسوب اليه تبديدها • قصور •

٢٧٥

( الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ ) ٤٧ •

١٢ - وزن أقوال الشاهد وتقديرها • موضوعي •

— حق محكمة الموضوع في اطراح أقوال الشاهد • دون بيان العلة • افصاحها عن العلة • خضوعها في ذلك لرقابة النقض •

— كون المتهم قد سبق الحكم عليه في جرائم احراز جواهر مخدرة • لا تمنع عقلا ومنطقا من القائه المخدر الذي يحمله بيده عند مشاهدته رجلى الشرطة ، قادمين نحوه •

٢٢٦

( الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ ) ٥٦ •

١٣ - الحكم بالالزام بتقديم الرسومات • توقفه على طلب الجهة الادارية المختصة • مخالفة ذلك • خطأ في القانون • المادة ٣/٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦

٢٣٠

( الطعن رقم ٢٥٦٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦ ) ٥٨ •

١٤ - عقوبة جريمة التبديد هي الحبس وجوبا • جواز أن يزداد عليها غرامة لاتجاوز مائة جنيه • المادة ٣٤١ عقوبات •

تعديل الحكم المستأنف بتوقيع عقوبة الغرامة فقط • خطأ في تطبيق القانون • وجوب تصحيحه •

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
انتهاء محكمة الموضوع الى أنها ترى من ظروف الدعوى أن المظنون ضده لن يعود الى مخالفة القانون • حق محكمة النقض في وقف تنفيذ العقوبة •	
( الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨ )	٢٢٩
✓ ١٥ - الأصل : مساءلة المتهم عن الفعل الذي ارتكبه أو اشترك في ارتكابه • تقرير مسئولية المتهم عن النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه • خروج عن هذا الأصل • علته ؟ مثال •	
( الطعن رقم ٢٧٠٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )	٢٨٠
١٦ - عدم تحديد المادة ٣/٢٤٢ ع مفهوم الاداة التي تستعمل في أحداث الاصابة • استعمال حجر في أحداث اصابة المجنى عليه • يعد استعمالا لاداة • مخالفة الحكم المظنون فيه هذا النظر • خطأ في تطبيق القانون •	
( الطعن رقم ٣٤٨٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ )	٤٦٠
✓ ١٧ - تصريح الحكم في أسبابه • بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على الطاعن • وقضاؤه يعكس ذلك في المنطوق - تخاذل •	
( الطعن رقم ٣٦٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٧ )	٥٢٥
١٨ - بيانات حكم الادانة • المادة ٣١٠ اجراءات جنائية ؟ •	

عدم استظهار حكم الادانة في جريمة اصدار شيك  
بدون رصيد • أمر الرصيد من حيث الوجود • الكفاية •  
والقابلية للصرف • قصور •

٥٣٧ ٩٤٠ ( الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ )

١٩ - التفتيش المحظور : هو ما يقع على الأشخاص  
والمساكن بغير مبرر من القانون • حرمة محل التجارة مستمدة  
من اتصاله بشخص صاحبه • مجانية الحكم هذا النظر •  
خطأ في تاويل القانون •

٥٤٢ ٩٥٠ ( الطعن رقم ٢٤١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ )

٢٠ - الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر •  
غير قانون العقوبات شرط قبوله : اقامة مدعى هذا الجهل  
الدليل على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده بمشروعيته  
عمله كانت له أسباب معقولة •

القضاء ببراءة المطعون ضدهما • لمجرد القول بخلو  
الأوراق مما ينفي دفاعهما بالجهل بالقاعدة الشرعية التي تحظر  
الجمع بين الزوجة وجدتها دون بيان الدليل على صحة  
ما ادعياء من اعتقادهما بأنهما كانا يباشرا عملا مشروعاً  
والأسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد • قصور •

٥٦٣ ٩٩٠ ( الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ )

٢١ - قضاء الحكم - في أسبابه - بعدم قبول الدعوى  
المدنية خلافا لما جرى به منطوقه من تأييد الحكم  
المستأنف القاضي بالزام الطاعن بالتعويض تناقض يعيبه •  
بالتناقض والتخاذل •

٥٧٧ ١٠٢٠ ( الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٨ )

الرقم	القاعدة	صفحة
٢٢ -	جريمة السكر في الطريق العام ينطبق عليها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ الذي ألغى المادة ٨٣٥ عقوبات . اقامة الدعوى عنها وطلب تطبيق المادة الأخيرة . وجوب تطبيق القانون الأول . أساس ذلك . وأثره ؟ .	
٦٠٣	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٣ ) ١٠٦٠	
٢٣ -	اغفال القضاء بمصادرة الذخائر المضبوطة مع وجوب الحكم بها اعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . خطأ في القانون .	
٦١٢	( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٨ ) ١٠٨٠	
٢٤ -	مصادرة ما لا يجوز احرازه أو حيازته : تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء في ذاته . لخروجه من دائرة التعامل . أساس ذلك ؟ .	
	القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة خطأ في القانون . وجوب النقض الجزئي والتصحيح .	
	اغفال الحكم القضاء بمصادرة الذخيرة المضبوطة وقضاؤه بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط . خطأ يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه بمصادرة الذخيرة المضبوطة والغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح .	
٦١٢	( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٨ ) ١٠٨٠	
٢٥ -	ادارة أو اعداد أو تهيئة المكان لتعاطي المخدرات في حكم الفقرة د، من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ انما يكون بمقابل تقاضاء القائم عليه . مرتكبو هذه الجريمة « يدخلون » في عداد المتجرين بالمواد المخدرة .	



صفحة	القاعدة	حكم
		جريمة تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل عقوبتها أخف ويحكمها نص المادة ٣٥ من القانون المذكور .
		— حكم الادانة في جريمة ادارة وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات وجوب اشتماله على بيان أن ادارة المكان بمقابل يتقاضاه القائم عليه والا كان قاصرا .
		امتداد أثر الطعن الى غير الطاعن . مثال .
٦٥٥	١١٦	( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١١ )
		٢٦ - عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين . اتهام الطاعن بجريمتي تبديد ونظر الدعوى فيهما معا أمام محكمة استئنافية واحدة . ثبوت أن محل الجريمتين واحد وجوب ضم الدعويين واصدار حكم بعقوبة واحدة فيهما . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٦٦٦	١٢٠	والطعنان رقما ٢٥٥، ٢٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٥
		٢٧ - اثبات الحكم عند تحصيله للواقعة ان المتهم امين للمخزن ، ثم انتهاؤه الى نفى هذه الصفة عنه بقالة عدم توافر ما يؤكده . تناقض يعيبه .
٧١٥	١٢٥	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٥ )
		٢٨ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه . لا يبطل اذن التفتيش . شرط ذلك ؟ .
٧٢٨	١٢٨	( الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ )
		٢٩ - انكار المتهمة - في مرحلتى الاحالة والمحاكمة - التهمة وقولها أمام قاضى المعارضات ان اعترافها أمام النيابة

الرقم	القاعدة	صفحة
	كان رغما عنها لأن الضباط أُرهبوها بمركز الشرطة • وإثارة المدافع عنها بذات الجلسة أن اعترافها المذكور كان وليد إكراه • استناد الحكم المطعون فيه • في ادانتها إلى ذلك الاعتراف • دون التعرض لدفاعها أو الرد عليه • قصور •	
٧٩٥	( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١ ) ١٣٧ •	
	٣٠ - الدفع ببطلان الاعتراف للإكراه • جوهرى • وجوب مناقشته والرد عليه • التعويل عليه بغير رد • قصور •	
٨٠١	( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١ ) ١٣٨ •	
	٣١ - حظر تداول الأغذية الغير مطابقة للمواصفات • مادة ١/٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ • استبدال عقوبة المخالفة بعقوبة الجنبنة • إذا كان المتهم حسن النية مع وجوب القضاء بالمصادرة • المادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٧٦ مخالفة ذلك • خطأ في تطبيق القانون • مثال •	
٨٢٩	( الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٨ ) ١٤٤ •	
	٣٣ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة الابتدائية كان لم تكن يوجب على المحكمة الاستثنائية عند نظر استئناف هذا الحكم • القضاء بالفائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة مخالفة هذا النظر خطأ في القانون • يوجب تصحيحه •	
٨٧٢	( الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) ١٥٠ •	
	٣٣ - تميز جرائم القتل العمد والشروع فيها بنية خاصة هي أنتواء القتل وإزهاق الروح • وجوب إبراز هذه النية وإيراد الأدلة التي تثبت توافرها •	

الرقم	القاعدة	صفحة
	<p>قعود المحكمة عن استظهار القصد الجنائي الخاص بعدم ايراد الأدلة أو المظاهر الخارجية التي تدل عليه . قصور .</p> <p>— مثال : استعمال الطاعن سلاحا من شأنه أحداث القتل وأطلاقه على المجنى عليه في مقتل . لا يفيد سوى تعدد ارتكاب الفعل المادى .</p>	
٩٢٩	<p>( الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ١٥٩ .</p> <p>٣٤ - قول المحكمة ان الشاهد شهد بالتحقيقات وبالجلسة بأنه شاهد المتهم والمجنى عليه يتشاجران ويبد المتهم طبنجة . وتناهى الى سماعه صوت أعيرة نارية . فى حين لم يشهد بذلك الا فى التحقيقات . يعيبه . أساس ذلك ؟ .</p>	
٩٢٩	<p>( الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ١٥٩ .</p> <p>٣٥ - القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب . مناط تحققه ؟ .</p> <p>الحكم بالادانة فى جريمة البلاغ الكاذب . وجوب بيانه القصد الجنائي فيها . مثال لتسبيب معيب فى نفي القصد الجنائي .</p>	
٩٢٤	<p>( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٨ ) ١٦٠ .</p> <p>٣٦ - عدم استظهار الحكم المطعون فيه مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي ومقدار الرسم المستحق عليها ومقدار المبلغ المحكوم به والمقصود بالرسم المستحق . قصور .</p>	
٩٦٢	<p>( الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ ) ١٦٧ .</p> <p>٣٧ - ولاية المحاكم الجنائية فى الحكم بالتعويضات المدنية . استثنائية اثر ذلك ؟ .</p>	

## القاعدة صلب

- قضاء الحكم بالتعويض دون بيان أساس قضائه به .  
 قصور . مثال لتسبب معيب في جريمة اصدار شيك بدور  
 وصيد .
- نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية . نقضه أيضا  
 في شقة الجنائي . علة ذلك ؟
- ( الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٥ ) ١٧٠٠ ٩ ٧٤
- ٣٨ - بيانات الحكم بالادانة في جريمة الاشتراك في  
 تزوير محرر رسمي واستعماله ؟
- مجرد كون الطاعنه صاحبة المصلحة في التزوير . عدم  
 كفايته . لثبوت اشتراكها في التزوير وعلمها به .
- ( الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٥ ) ١٧١٠ ٩ ٧٨
- ٣٩ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . جوهري .  
 وجوب الرد عليه .
- اتصال وجه الطعن المرفوع من المستول عن الحقوق  
 المدنية بالمتهم . وجوب نقض الحكم في شقه المدني للمتهم  
 كذلك . المادة ٤٢ قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
- ( الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ ) ١٧٦٠ ١٠٠٩
- ٤٠ - عدم جواز النعي على الحكم في شقه المتصل  
 بالدعوى الجنائية . من المدعى بالحقوق المدنية والمستول  
 عنها . حد ذلك ؟



صفحة	القاعدة
	<p>عدم قبول الدعوى الجنائية • أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها • الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة • جواز ابدائه فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى •</p> <p>هيئة النقل العام • العاملون بها موظفون عموميون شمولهم بالحماية المقررة بالمادة ٦٣/٣ اجراءات معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢</p> <p>اساس ذلك • واثره • ٩</p>
١٠٠٩	<p>( الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ ) ١٧٦ •</p> <p>٤٢ - وجوب اقامة الحكم على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها •</p> <p>استناد الحكم على ما ليس له أصل فى الأوراق • يعيبه • مثال •</p> <p>شرط القضاء بالبرائة : أن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة •</p>
١٠٣٢	<p>( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣ ) ١٨١ •</p> <p>٤٣ - المراد بالتسبيب المعتبر فى حكم المادة ٣١٠ اجراءات •</p> <p>افراغ الحكم فى عبارات عامة مجهلة • بطلانه •</p> <p>كفاية تشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة للقضاء بالبرائة • ما دام قد احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة •</p>

الرقم	القاعدة	الصفة
١٠٤٥	١٨٤	<p>اغفال الحكم الواقعة المنسوبة الى المطعون ضدهم وتجاهله  أدلة الاتهام التي ساققتها النيابة على ثبوتها في حقهم وعدم  بيانه حجته في اطراحها قصور . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣ )</p> <p>٤٤ - اقتضاء المؤجر مالكا كان أم مستأجراً . مقدم  ايجار أو اية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار . أو  خارج نطاقه . زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في  العقد . مؤتم .</p> <p>صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار هما مقتضى  حظر اقتضاء المبالغ الإضافية .</p> <p>اقتضاء المستأجر بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك  اية مبالغ في مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر .  لا تأنيب . مخالفة ذلك . خطأ في تأويل القانون .</p>
١٠٤٩	١٨٥	<p>( الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٥ )</p> <p>٤٥ - إصدار المحكمة حكمها دون تمحيص الدعوى  والاحاطة بظروفها . يعيبه . مثال .</p>
١٠٦٠	١٨٨	<p>( الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٨ )</p> <p>٤٦ - اضطراب الحكم في بيان وقت الواقعة . مفاده :  عدم استقرار عناصرها في ذهن المحكمة .</p>
١٠٦٢	١٨٩	<p>( الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٨ )</p> <p>٤٧ - حق محكمة الموضوع في اطراح أقوال الشاهد .  دون بيان العلة . افصاحها عن سبب اطراحها . خضوعها في</p>

صفحة	القاعدة
	ذلك لرقابة محكمة النقض • مثال لتسبيب غير سائق في أقوال شهود الاثبات •
١٠٦٣	( الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٨ ) ١٨٩ •
	٤٨ - كفاية تشكك المحكمة في صحة أسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة • حد ذلك ؟ • مثال لتسبيب غير سائق •
١٠٨٠	( الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ ) ١٩٣ •
	٤٩ - خلو الحكم مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت منه عقيدتها • قصور •
١٠٩٥	( الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ ) ١٩٥ •
	٥٠ - وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها • ولو كان بالبراءة • المادة ٣١٠ اجراءات •
	✓ افراغ الحكم في عبارات معناه • أو وضعه في صورة مجهولة • لا يحقق غرض الشارع • كون الخطأ في القانون قد حجب المحكمة عن تقدير أدلة الدعوى • وجوب النقض والاحالة •
١١٤٤	( الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ ) ٢٥٥ •
	٥١ - مناط القضاء بالتعويض ؟ •
	• مثال لتسبيب معيب •
١٢٠٩	( الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ ) ٢١٦ •
	٥٢ - تحديد وقت الوفاء : مسألة فنية بحث • المنازعة فيه • دفاع جوهرى • وجوب تحقيقه المختص فنيا • مخالفة ذلك • قصور اخلاص بحق الدفاع •

## القاعدة

صفحة

منازعة الدفاع في تحديد وقت الحادث • تتضمن المطالبة  
الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه • سكوته عن طلب  
أهل الفن صراحة لتحديده • لا يقدر في اعتبار دفاعه  
جوهريا .

إقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث في المكان  
الذي وجدت فيه جثة المجنى عليه • استنادا الى ما ثبت من  
المعاينة من عدم وجود دماء في هذا المكان رغم إصابة المجنى  
عليه بعدة جروح قطعية • دفاع جوهرى • اغفال الحكم الرد  
عليه • قصور •

( الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ ) ٢١٩٠

١٢٢٠

٥٣ - جريمة زراعة النباتات المخدرة الواردة في الجدول  
رقم ٥ المرافق للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ • من الجرائم  
ذات القصد الخاصة • موازنة هذا القانون بين ماهية كل من  
القصد التي تتطلبها الصور المختلفة لهذه الجريمة وتقديره  
عقوبة مناسبة لكل منها •

وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة •  
مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجاني بأن ما زرعه  
من النباتات المخدرة ؟ •

إدانة المحكمة الطاعن في جريمة زراعة نباتات مخدرة  
بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا تطبيقا  
للمادة ٣٤٤ ب من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ • دون  
أن تستظهر توافر قصد الاتجار • قصور •

( الطعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ ) ٢٢٠٠

١٢٢١



راجع أيضا :

• اثبات « بوجه عام » •

القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٨٠١

• واثبات « اعتراف » •

القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٨٠١

• واختصاص « الاختصاص الولائي والشخصي » •

القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٨٠٩

• وبلاغ كاذب •

القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٩٣٤

• وبناء •

القاعدتان رقم ١٣١ ، ١٦٦ بالصحيفتين رقمي ٧٥٢ ،

٩٥٧

• وتبغ •

القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٢٧

• وتفتيش • « الدفع ببطلان التفتيش » •

القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٧٢٨

• وجريمة •

القاعدة رقم ١٣٩ بالصحيفة رقم ٨٠٥

• وحكم « بيانات التسبيب » •

القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٦٤

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
--------------	----------

• ودفاع • الاخلال بحق الدفاع ، ما يوفره •

القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٣٩٥

• وسلاح •

القاعدتان رقما ٨٢ ، ٩٣ بالصحيفتين رقمي ٤٦٧ ،

٥٣٢

• وضرب • ضرب بسط •

القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٣٩٩

• وطافيا •

القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١٠٥٥

• وقتل خطأ •

القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ١٠٩٩

• ومواد مخدرة •

القاعدتان رقما ٦٨ ، ١٠٩ بالصحيفتين رقمي ٣٨٥ ،

٦١٧

• ونقض • نظر الطعن ، والحكم فيه •

القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ٩١٢

• ووصف التهمة •

القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٤٧٩

• (ب) التسبب غير المعيب •

صفحة	القاعدة	
		١ - الدفع بشيوع التهمة • موضوعي • لا يستأهل رداً خاصاً • كفاية الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم •
٦١٧	١٠٩	( الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٧ ) •
		( والطعن رقم ٢٦٧١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ ) •
		٢ - لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى • ما دام استخلاصها صائفاً • وان تطرح ما يخالفها •
٤٩	٥	( الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ ) •
١٣٨	٢٠	( والطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) •
١٦٠	٢٤	( والطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٨ ) •
٢٩٣	٥١	( والطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ ) •
٥٠٧	٨٩	( والطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ ) •
٦٩٢	١٢٣	( والطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ ) •
٧٢٢	١٢٩	( والطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ ) •
٧٦٣	١٣٣	( والطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ ) •
١٠١٦	١٧٧	( والطعن رقم ١٨٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ ) •
١٠٨٤	١٩٤	( والطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ ) •
		٣ - تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم في أقوالهم • لا يعيب الحكم • متى استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه •
٤٩	٥	( الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ ) •
١٥٢	٢٢	( والطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١١ ) •
٤٨٩	٨٦	( والطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ ) •

صفحة	القاعدة
	٤ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم . موضوعي . عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت . حسبها ان تورد ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه .
٤٩	( الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ ) .
	٥ - ورود أقوال الشاهد على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها . وبجميع تفاصيلها . غير لازم
١١٣	( الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) .
	٦ - تناقض رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . ما دام أنه لم يورد تلك التفاصيل ولم يركن اليها في تكوين عقيدته .
١١٣	( الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) .
	٧ - وزن أقوال الشهود . موضوعي .
	أخذ المحكمة بشهادة الشهود . مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
١١٣	( الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) .
٨١٣	( الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ ) .
٨٥٣	( الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) .
٨٦٧	( والطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) .
	٨ - قيام خبراء الطب الشرعي بأعمال الخبرة . تحت رقابة القضاء . المواد ١ ، ٣٥ ، ٣٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢



تقدير آراء الخبراء • والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم  
من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع •

اطراح المحكمة طلب استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين  
بشأن مقدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل أثر اصابته استنادا  
الى اطمئنانها الى ما جاء بتقرير الصفة التشريعية من أن المجنى  
عليه كان يمكنه التكلم بتعقل أثر اصابته • لا عيب •

١١٨ ( الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) ١٦٠

٩ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى • غير  
لازم • كفاية أن يكون جماع الدليل القولى - كما أخذت به  
المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على  
الملاءمة والتوفيق • مثال ينتفى فيه التعارض بين الدليلين •  
— عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود الا ما  
يقيم عليه قضاء •

١١٨ ( الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) ١٦٠

٢٠٢ ( الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) ٢٢٠

٤٢٢ ( الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ ) ٧٥٠

٥٠٧ ( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ ) ٨٩٠

١٠ - اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعن •  
كفايته للاحاطة بأركان المسؤولية المدنية • وللقضاء  
بالتعويض •

١٢٢ ( الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) ١٩٠

١١ - لا تلازم بين قيام القصد الجنائى وتوافر سبق  
الاصرار •

١٢٨ ( الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) ٢٠٠

صفحة	القاعدة
	١٢ - كفاية تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة • ورفض الدعوى المدنية • ( الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٨ ) ٢٤٠ ( الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥ ) ١٥٦
١٦٠ ٩٠٧	١٣ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها • ( الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ ) ٢٦٠ ( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٦٦٠ ( الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٤٧
١٦٩ ٢٦٦ ٨٥٢	١٤ ✓ - حق المحكمة في رد الواقعة الى صورتها الصحيحة • حد ذلك ؟ — اسناد الحكم للطاعن وحده ارتكاب القتل المقترن بشروع في قتل على خلاف ما جاء بأمر الاحالة من ارتكابه الجريمة مع آخر - قضى - ببراءته - لا يعيبه • علة ذلك ؟ ( الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ ) ٢٦٠
١٦٩	١٥ - الرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع غير لازم • ( الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٣ ) ٢٧٠ ( والطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٢ ) ١٥٤
٦٧٦ ٨٩٢	١٦ - عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي • والرد على كل شبهة يثيرها • استفادة الرد من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم • ( الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ ) ٢٩٠
١٨٥	

صفحة	القاعدة	حكم
٨١٣	١٤١٠	( والطن رقم ٢١٧١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ )
٩١٢	١٥٧٠	( والطن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )
٩٢١	١٥٨٠	( والطن رقم ١٢٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )
٩٩٧	١٧٤٠	( والطن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ )
		١٧ - ايراد الحكم أن الطاعنين كانوا يمارسون لعبتي السيف والكومي المؤتمتين طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ . كفايته .
١٩٠	٣٠٠	( الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٣/١ )
		١٨ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير طبيب المستشفى الذي قام بالتشريح ولو لم يحلف اليمين قبل مباشرة مأموريته . أساس ذلك ؟
		حق محكمة الموضوع في الاعتراض عن دفاع الطاعن مادام ظاهر البطلان .
٢٠٠	٣٢٠	( الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ )
		١٩ - القضاء بالبراءة من جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص استنادا الى عدم ثبوت صلاحية السلاح لعدم ضبطه . سائق .
٢٢١	٣٦٠	( الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ )
		٢٠ - كفاية تشكك القاضي الجنائي في اسناد التهمة الى المتهم . للقضاء بالبراءة . مادام قد احاط بالدعوى عن بصر وبصيره .
٢٤١	٤٠٠	( الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١١ )
٢٧٢	١١٩٠	( الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ )

الصفحة	القاعدة
	٢١ - الخطأ في الاسناد • متى لا يعيب الحكم ؟
٢٨٧	٥٠٠ ( الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ )
٤٨٩	٨٦٠ ( والطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ )
٥٤٦	٩٦٠ ( والطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ )
٧٧٥	١٣٤٠ ( والطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ )
٨١٣	١٤١٠ ( والطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ )
١٢١٢	٢١٧٠ ( والطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ )
	٢٢ - التفات حكم البراءة عن الرد على أحد أدلة الاتهام • لا يعيبه • مادام قد اشتمل على ما يفيد أنه فطن اليه • اغفال الرد عليه • مفاده • اطراحه له •
٢٨٧	٥٠٠ ( الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ )
	٢٣ - عدم التزام محكمة الموضوع بوصف النيابة العامة للواقعة • واجبها تمحيصها وانزال الوصف القانوني الصحيح عليها • حد ذلك ؟
	اقامة الدعوى الجنائية عن جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار وتعديل المحكمة وصف التهمة الى ضرب افضى الى الموت • لاثيريب • ليس للمحكمة - في هذه الحالة - محاكمة المتهم عن جناية اسقاط حبل عمدا - التي لم ترفع عنها الدعوى - ولو قامت هذه الجريمة - فعلا - في الاوراق
	أساس ذلك ؟
٢٩٣	٥١٠ ( الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ )
	٢٤ - تقدير اراء الخبراء • موضوعي • اطمئنان المحكمة الى التقرير الطبي الشرعي • عدم التزامها • من بعد باستدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته •
٢٩٣	٥١٠ ( الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ )



صفحة	القاعدة
	٢٥ - عدم التزام المحكمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .
٢٩٢	٥١ . ( طعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ )
٤٢٢	٧٥ . ( والطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ )
٩١٢	١٥٧ . ( والطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )
	٢٦ - الاعفاء من المسئولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . حده ومناطه وعلته ؟ .
	انتهاء الحكم الى جدية ابلاغ المطعون ضده عن المساهمين معه في الجريمة وثبوت أن عدم ضبطهم ليس مرجعة الى عدم صدق بلاغه . اعفاؤه من العقوبة . صائب .
٣٠٠	٥٢ . ( الطعن رقم ٢٥٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١ )
	٢٧ - العبرة في اعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانوني .
	ادانة المتهم بجريمة ضرب أفضى الى موت ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط بعد اعمال المادة ١٧ عقوبات . انتفاء مصلحته في المجادلة في مسئوليته عن الوفاة .
٣١٠	٥٥ . ( الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ )
	٢٨ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟ .
٣٢٤	٥٧ . ( الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦ )
٥٠٧	٨٩ . ( والطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ )
	٢٩ - البيان المعول عليه في الحكم ؟ . مثال لتسبيب غير معيب .
٣٢٤	٥٧ . ( الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦ )

صفحة	القاعدة	
		٣٠ - عدم رسم القانون شكلا خاصا لبيان الواقعة المستوجبة للعقوبة .
٢٦٦	٦٦	( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )
		٣١ - جواز الاحالة في ايراد اقوال الشهود الى ما اورده المحكمة من اقوال شاهد آخر . شرط ذلك ؟ .
٢٦٦	٦٦	( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )
٥٠٧	٨٩	( والطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ )
		٣٢ - الفاعل الاصلى . في حكم المادة ٣٩ من قانون العقوبات ؟ .
		افصح الحكم صراحة عما اذا كان المتهم فاعلا أم شريكا غير لازم .
		عدم لزوم تحديد الافعال التي اتاها كل مساهم على حده .
		مثال في تقليد وترويج أوراق عملة .
٢٦٦	٦٦	( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )
		٣٣ - جريمة تقليد أوراق العملة . يكفى للعقاب عليها التشابه بين العملة المزورة والصحيحة . بما يجعلها قابلة للتعامل .
		عدم تعرض الحكم لوجه الشبه بين العملة الصحيحة والمزيفة . متى لا يصبه ؟ .
٢٦٦	٦٦	( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )

صفحة	القاعدة
	٣٤ - القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . جزاء يتعين ايقاعه حتما في حالة تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة المحددة لنظر معارضته بغير عذر المادة ٤٠١ اجراءات .
	عدم ادعاء الطاعن أنه اضير بسبب عدم ضم مفردات الدعوى الى ملف المعارضة . لا مصلحة له في النعي على الحكم في هذا الشأن . علة ذلك .
٢٩٢	٦٩ . ( الطعن رقم ٢٠٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٢ )
	٣٥ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود واطراح ما عداه . أساس ذلك ؟
٤٨٩	٨٦ . ( الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ )
	٣٦ - بناء الحكم على أدلة لا يجمعها التناسق . لا يعيبه . ما دام قد استخلص الادانة منها بما لا تناقض فيه .
٤٨٩	٨٦ . ( الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ )
٥٠٧	٨٩ . ( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ )
	٣٧ - بطلان التفتيش لا يحول دون الأخذ بعناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي أسفر عنها .
	اعتراف المتهم اللاحق للتفتيش الباطل باحرازه للسلاح . أخذ المحكمة به صحيح .
	تقدير قيمة الاعتراف الذي صدر من المتهم أثر تفتيش باطل . موضوعي .
٤٨٩	٨٦ . ( الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ )

## القاعدة : الصفحة

٣٨ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات .  
انتظام الجرائم في خطة جنائية واحدة بعلة أفعال تتكون منها  
مجتمعه الوحدة الاجرامية . تقدير توافر الارتباط بين الجرائم  
موضوعي .

ارتكاب الطاعن لجريمة السرقة حاملا سلاحا مرخصا  
له بحمله ثم ضبط سلاحا آخر بمنزله غير مرخص له باحرازه .  
نفي الارتباط بين جريمة احراز السلاح بغير ترخيص وجريمة  
السرقة . صحيح في القانون . علة ذلك ؟

ارتكاب جريمة السرقة مع حمل سلاح . استمرار  
حيازة الطاعن للسلاح حتى ضبطه بمنزله . يكون جريمة  
مستمرة مستقلة عن جريمة السرقة .

٤٨٩ ٨٦٠ ( الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨١ )

٣٩ - استناد الحكم الى ما يعتبر من العلم العام .  
لا يعيبه .

٤٩٨ ٨٧٠ ( الطعن رقم ٣٥٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨١ )

٤٠ - متى يكون للمحكمة الاعراض عما يديه المتهم من  
أوجه الدفاع ؟

٥٠٧ ٨٩٠ ( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ )

٤١ - أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قادح فيه . مادام  
قد أسس الادانة على اليقين .

٥٠٧ ٨٩٠ ( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ )

١٠٨٤ ١٩٤٠ ( والطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨١ )



الصفحة	القاعدة	الحكم
		٤٢ - الخطأ في تحديد مصدر الدليل • لا يضيع أثره • ما دام له أصل صحيح في الأوراق •
٥٠٧	٨٩٠	( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ )
٧٧٥	١٣٤٠	( والطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٨١ )
		٤٣ - علم اعتراض محامي الطاعن على سماع أقوال الشاهد في حضوره • بغير يمين • سقوط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة • م ٣٣٣ إجراءات • تعريف الشاهد والشهادة ؟
		— حق المحكمة في الاعتماد في القضاء بالأدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال • بغير حلف يمين •
٥٠٧	٨٩٠	( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ )
		٤٤ - تحصيل الحكم أقوال المجنى عليها بما له صدى وأصله في الأوراق • ينتفى معه الخطأ في الاسناد •
٥٤٦	٩٦٠	( الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٨١ )
		٤٥ - العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع • موضوعي • عجز المشتغل بالتجارة عن إثبات مصدر حصوله على المادة موضوع الجريمة • افتراض علمه بالغش • لا عيب • أساس ذلك وأثره ؟
٥٥٩	٩٨٠	( الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ٢/٥/١٩٨١ )
		٤٦ - حسب الحكم أن يورد الأدلة التي عول عليها في الأدانة • ✓
٥٦٧	١٠٠٠	( الطعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٨١ )

صفحة	القاعد.	
		٤٧ - الاستيقاف : ماهيته ؟ .
		ملاحقة المتهم على اثر فراره لاستكناه أمره . استيقاف .
		تقدير قيام المبرر للاستيقاف او تخلفه . موضوعي .
		ما دام سائفا . مثال .
		عدم جواز النفي على المحكمة قضاها بالبراءة لاحتمال ترجع لديها بدعوى قيام احتمالات اخرى قد تصح لدى غيرها . علة ذلك ؟ .
٥٧٤	١٠١	( الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ ) .
		✓ ٤٨ - عدم التزام المحكمة بالاشارة الى اقوال شهود النفي التي اعرضت عنها .
٥٨٦	١٠٤	( الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٣١ ) .
		٤٩ - تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من اركان جريمتي التقليد والتزوير غير لازم . مادام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه .
٦٩٢	١٢٣	( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ ) .
		٥٠ - القصد الجنائي في جرائم التزوير والنصب .
		موضوعي .
		تحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال . غير لازم
		ما دام قد اورد ما يدل عليه .
٦٩٢	١٢٣	( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ ) .
		٥١ - كفاية ان تكون الادلة في مجموعها مؤدية الى ما قصده الحكم منها .
٦٩٢	١٢٣	( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ ) .

الصفحة	القاعدة	
		٥٢ - التحقق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة . موضوعي ، ما دام سائفا مثال لتسبيب سائغ على توافر هذا العلم .
٧٠١	١٢٤	( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٨١ )
		٥٣ - تقدير أقوال الشهود . موضوعي تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم ، متى استخلص الادانة منها بما لا تناقض فيه .
		انحسار الخطأ في الاسناد عن الحكم اذا اقيم على ماله أصل ثابت في الأوراق ولم يخرج بالدليل عن فحواه .
٧٠١	١٢٤	( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٨١ )
٨٥٣	١٤٧	( والطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨١ )
		٥٤ - علم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا ينال من سلامته . ما دام قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٧٣٢	١٢٩	( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٨١ )
		٥٥ - اغفال ما اثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين القولي والفني . لا يعيب الحكم ما دام قد اورد في مدوناته ما يفيد الرد عليه . أساس ذلك ؟
٧٦٣	١٣٣	( الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ )
		٥٦ - للمحكمة أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره .
٧٧٥	١٣٤	( الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٨١ )
١٠٨٨	١٩٤	( والطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨١ )

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
٥٧ - وجوب أخذ رأى المفتى قبل الحكم بالاعدام . المادة ٣٨١ اجراءات . لا يوجب على المحكمة ان تبين رأيه أو تفنده .	
( الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ ) ١٣٤ .	٧٧٥
٥٨ - الدفع بتلفيق التهمة . دفاع موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا .	
( الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ ) ١٤١ .	٨١٢
٥٩ - عدم تقييد القاضى الجنائى بنصاب معين فى الشهادة . حقه فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن اليه . ما دام له ماأخذ الصحيح من الأوراق . تعويل الحكم على شهادة شاهد واحد . لا عيب .	
( الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ ) ١٤٠ .	٨١٢
٦٠ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش . لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . منال لتسبيب غير معيب .	
( الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ ) ١٤١ .	٨١٢
٦١ - تقدير الأدلة . حق لمحكمة الموضوع . لها تجزئة أقوال الشاهد والمواصلة بين ما أخذته وبين الشهود الآخرين .	
( الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٤٧ .	٨٥٢
٦٢ - عدم التزام القاضى الجنائى ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة ويرفض الدعوى المدنية . كفاية ان يكون حكمه مسببا ومقتنا .	



صفحة	القاعدة	حكم
٩٠٧	١٥٦٠	<p>عدم لزوم الاشارة الى نص مادة القانون المحكوم بموجبه . الا فى حالة حكم الادانة .</p> <p>( الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥ )</p> <p>٦٣ - اثبات الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله . كفايته فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض .</p> <p>عدم بيان الحكم . الضرر بنوعيه المادى والأدبى . لا يعيبه . أساس ذلك ؟</p>
٩١٢	١٥٩٠	<p>( الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )</p> <p>٦٤ - الأصل أن من يشترك فى أعمال البناء والهدم يسأل عن نتائج خطئه . قيام مقاول مختص بمثل هذه الأعمال عادة تحت مسئوليته . مؤداه : أنه يسأل عن نتائج خطئه فيه .</p> <p>تقرير الخطأ وتوافر رابطة السببية بينه والنتيجة . موضوعى . مثال لتسبيب غير معيب .</p>
٩٩١	١٧٣٠	<p>( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ )</p> <p>٦٥ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب نوب خبير فى الدعوى اذا رأت فى الادلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها .</p> <p>مثال لتسبيب سائح فى اطراح طلب نوب خبير .</p>
٩٩٠	١٧٣٠	<p>( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ )</p> <p>٦٦ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . موضوعى لا يستأهل رداً صريحاً من المحكمة .</p>
٩٩٧	١٧٤٠	<p>( الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ )</p>

صفحة	القاعدة
	٦٧ - تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة الاختلاس . غير لازم كفاية أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .
١١٠٣	( الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨١ ) ١٩٧٠
	٦٨ - النص في لائحة المخازن على تشكيل لجنة للتحقيق أو للجرد من غير موظفي القسم التابع له الموظف المستول . تنظيمي . عدم ترتيب البطلان على مخالفته .
١١٠٣	( الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨١ ) ١٩٧٠
	٦٩ - ايراد الحكم مادتي العقاب في طلبه . بعد أن أشار اليهما في ديباجته . كفايته لتحقيق مقصود الشارع من ايجاب الاشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه .
١١١١	( الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ ) ١٩٨٠
	٧٠ - لا على الحكم اغفاله الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . مثال في جريمة اقامة مباني في أرض زراعة بغير ترخيص .
١١٣٦	( الطعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ ) ٢٠٢٠
	٧١ - عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل من الأدلة عند القضاء بالبرائة ورفض الدعوى المدنية . أساس ذلك ؟ .
١١٥٣	( الطعن رقم ٥١٥٥ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٨١ ) ٢٠٦٠
	٧٢ - وزن أقوال الشهود . موضوعي .
	حق محكمة الموضوع في التعويل على أقوال شهود الاثبات والاعراض عن حالة شهود النفي .
١١٦٨	( الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٨١ ) ٢٠٨٠

صفحة	القاعدة
	٧٣ - التحدث عن نية السرقة • شرط لازم لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة • متى كانت هذه النية محل شك أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه • مثال لتسبيب مائن في اثبات توافرها •
١١٧٤	٢٠٩ • ( الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ ) ٧٤ - تقدير أدلة الدعوى • موضوعي •
	✓ تعويل الحكم على معاينة أجزائها ضابط الشرطة دون أخرى أجزائها لجنة من الخبراء • لا عيب •
١١٧٩	٢١٠ • ( الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ ) ٧٥ - تزيد الحكم فيما لا أثر له في منطقة أو النتيجة التي انتهى إليها لا يعيبه •
١١٩٢	٢١٣ • ( الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ ) ٧٦ - جريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات • توافرها ؟ • حدوث جرح أو تشوؤ مرض أو عجز نتيجة له • غير لازم • الحكم بالادانة بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات • بيانه موضع الاصابات أو أثرها ودرجة جسامتها • غير لازم لصحته •
١٢٣٩	٢٢٣ • ( الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ ) راجع أيضا : اثبات « بوجه عام » • القواعد ارقام ١ ، ٣٢ ، ٧٥ ، ٨٩ ، ١٠٥ ، ١١٩ ،

صفحة	القاعدة
	١٢٣ ، ١٣٣ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٩ ، ١٨٣ ، ٢١٧ بالصفحات ارقام ٢٣ ، ٢٠٢ ، ٤٢٢ ، ٥٠٧ ، ٥٩٤ ، ٦٧٢ ، ٦٩٢ ، ٧٦٣ ، ٨٥٣ ، ٨٦٧ ، ٩٢٩ ، ١٠٤٢
	• واثبات « اعتراف » القواعد ارقام ٢٠ ، ٦٣ ، ١٣٤ ، ١٧٧ بالصفحات ارقام ١٣٨ ، ٣٥٠ ، ٧٧٥ ، ١٠١٦
	• واثبات « خبرة » القواعد ارقام ١٢ ، ٧٩ ، ٨٩ ، ١٣٤ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ بالصفحات ارقام ٧٩ ، ٤٤٨ ، ٥٠٧ ، ٧٧٥ ، ١٠٨٤ ، ١١٣٦
	• واثبات « شهود » القواعد ارقام ٢٢ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٠٥ ، ١٣٣ ، ١٥٤ ، ١٧٤ ، ٢٢١ ، بالصفحات ارقام ١٥٢ ، ٤٨٩ ، ٥٩٤ ، ٧٦٣ ، ٨٩٣ ، ٩٩٧
	• واثبات « قوة الأمر المقضى » القاعدتان رقما ٢٩ ، ٢٠٢ بالصحيفة رقمي ١٨٥ ، ١١٣١
	• واثبات « معاينة » القاعدتان رقما ١٢٤ ، ١٣٣ بالصحيفة رقمي ٧٠١ ، ٧٦٣
	• واجراءات « اجراءات التحقيق » القواعد ارقام ٦٣ ، ١٤٦ ، ١٧٤ بالصفحات ارقام ٣٥٠ ، ٨٤٣ ، ٧٩٩



• واختراع

القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة ١٠٦٧

واسباب الاباحة وموانع العقاب « استعمال حق مقرر  
بمقتضى القانون » •

القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٨٦٧

• واسباب الاباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » •

القاعدة رقم ١٩٤ بالصحيفة رقم ١٠٨٤

• واستئناف

القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٩٨١

• واعلان

القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٨٨٦

• وانتخاب

القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٢١

• وايجار اماكن

القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٧٦

• وتجريف ارض زراعية

القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١٠٣٧

• وتزوير

القاعدتان رقما ١٢٣ ، ١٨٣ بالصحيفتين رقمى ٦٩٢ ،

١٠٤٢

القاعدة	صفحة
---------	------

• وتزوير « أوراق عرقية » •

القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٩٢١

• وتفتيش « اذن التفتيش » • تنفيذ •

القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٩٤٤

• وتفتيش « التفتيش بغير اذن » •

القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٩٠

• وتهريب جمركي •

القاعدتان رقما ١٢٤ ، ٢٠٥ بالصحيفتين رقمي ٧٠١ ،

١١٤٤

• ودعوى جنائية « انقضاؤها بمضي المدة » •

القواعد ارقام ٣٦ ، ١٢٤ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ بالصفحات

ارقام ٢٢١ ، ٧٠١ ، ١١٤٤

• ودعوى مدنية •

القواعد ارقام ٣٦ ، ١٧٢ ، ١٢٤ ، ٢٠٥ بالصفحات

ارقام ٢٢١ ، ٩٨١ ، ٧٠١ ، ١١٤٤

• ودفاع « الاخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره » •

القواعد ارقام ١٨ ، ٢٠ ، ٨٩ ، ٩٦ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ،

١٣٣ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٧٤ ، ١٨٢ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ ،

٢٢١ بالصفحات ارقام ١٢٧ ، ١٣٨ ، ٥٠٧ ، ٥٤٦ ،

٧٣٢ ، ٧٦٣ ، ٩١٢ ، ٩٤٤ ، ٩٩٧ ، ١٠٣٧ ،

١٠٨٤ ، ١١٣٦

القاعدة	صفحة
---------	------

• ودفع « الدفع بصدور اذن التفتيش بعد القبض » ،

القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٩٤٤

• ودفع « الدفع بعدم الاختصاص الولائي » ،

القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٤٣

• ودفع « الدفع بعدم الدستورية » ،

القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٥٠

• ودفع « الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل

فيها » ،

القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ١١٣١

• ورشوة

القاعدتان رقما ١٠٥ ، ١٧٧ بالصحيفتين رقمي ٥٩٤ ،

١٠١٦

• وسبق اصرار

القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ٨٩٣

• وسرقة

القاعدتان رقما ١٣٤ ، ٢٠٩ بالصحيفتين رقمي ٧٧٥ ،

١١٧٤

• وشيك بدون رصيد

القواعد ارقام ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢١١ بالصفحات ارقام

٥٦٧ ، ١١٢٤ ، ١١٨٤

• وعقوبة « عقوبة تكميلية » ،

القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة ٩٩١

## • قبض

القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ١١٤٤

## • وقتل خطأ

القاعدة رقم ٢ بالصحيفة ٣٢

## • وقتل عمد

القواعد ارقام ٢٠ ، ٨٧ ، ١٣٤ ، ١٥٤ ، ١٩٤ بالصفحات

ارقام ١٣٨ ، ٤٩٨ ، ٧٧٥ ، ٨٩٣ ، ١٠٨٤

## • ومأمور الضبط القضائي

القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١١٩٢

## • ومحكمة استئنافية

القاعدتان رقما ١٢٩ ، ١٦٣ بالصحيفتين رقمي ٧٣٢ .

٩٤٤

## • ومصادرة

القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٦١٧

## • ومواد مخدرة

القواعد ارقام ١ ، ٢٩ ، ٤٤ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١٤١

بالصفحات ارقام ٢٣ ، ١٨٥ ، ٢٦٠ ، ٥٨٦ ، ٦١٧ .

٨١٣

## • ونقض « أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها »

القواعد ارقام ١٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٨٩ ، ١٢٩ ، ١٤٩ .

٢١٧ بالصفحات ارقام ١٢٧ ، ١٣٨ ، ٢٠٢ ، ٥٠٧ .

٧٣٢ ، ٨٦٧ ، ١٢١٢



صفحة	القاعدة	حكم
		<p>• وهتك عرض</p> <p>القاعدتان رقما ٥ ، ٩٦ بالصحيفتين رقمي ٤٩ ، ٥٤٦</p> <p>• ووصف التهمة</p> <p>القاعدتان رقما ١٨٢ ، ٢٠٧ بالصحيفتين رقمي ١٠٣٧ ، ١١٥٨</p> <p>• وحجية الحكم</p> <p>١ - شرط اعتبار أحكام البراءة عنوانا للحقيقة سواء للمتهمين فيها أو غيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ ) ٢٦</p> <p>١٦٩</p>
		<p>٢ - حرية المحكمة في تقدير الدليل</p> <p>عدم تقييد القاضي عند محاكمة متهم بحكم آخر صادر في ذات الواقعة على متهم آخر</p> <p>( الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ ) ٢٦</p> <p>١٦٩</p>
		<p>راجع أيضا : اشكال في التنفيذ</p> <p>القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢١٤</p> <p>• ونقض « أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها »</p> <p>القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٨٨٢</p> <p>بطلان الحكم :</p> <p>١ - ذكر اسم مستشار في الحكم - سهوا - بدلا من آخر ورد اسمه في محضر الجلسة ، لا عيب</p> <p>تصحيح هذا الخطأ • يعول فيه على ما أثبت بمحضر جلسة النطق بالحكم • علة ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٨ ) ٣</p> <p>٤٠</p>

الفاصلة	صفحة
٢ - اصدار الحكم قبل احاطة أعضاء الهيئة التي أصدرته علما بحصول التقرير بطلب ردهم • لا عيب •	
( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠	٧٩
٣ - العبرة في الحكم بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي •	
( الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) ١٨٠	١٢٧
٤ - مخالفة قواعد الاختصاص في المواد الجنائية • بما فيها الاختصاص الولائي • تبطل الحكم فحسب • عدم اعتباره تنفيذيا • أساس ذلك ؟ •	
( الطعن رقم ٢١٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) ٢٤٠	٢١٤
٥ - بطلان الحكم الفيابي الصادر من محكمة الجنايات في جناية • شرطه حضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى • عدم حضوره • وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما •	
( الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١١ ) ٤٠٠	٢٤١
٦ - تقييد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة في أمر الإحالة •	
حق محكمة الجنايات في اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة الى ما تبين من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى واحالتها الى النيابة العامة للتصرف فيها • حكمها في هذه الوقائع • باطل •	
( الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ ) ٤٤٠	٢٩٠

## القاعدة

## صفحة

٧ - عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت  
بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور . المادة ٣٠٧  
اجراءات .

ادانة الطاعن عن واقعة الاصابة الخطأ التي لم ترفع بها  
الدعوى أمام محكمة الجنايات خطأ في القانون . واخلال بحق  
الدفاع . لا يغير من ذلك اعمال نص المادة ٣٢ عقوبات  
ومعاقبته بالعقوبة المقررة لجريمة احراز السلاح ذات العقوبة  
الأشد . علة ذلك ؟

٢٧٩ ( الطعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ ) ٤٨٠

٨ - ✓ - خلو الحكم من تاريخ اصداره . يبطله . اثر  
ذلك ؟

٤٤٨ ( الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ ) ٧٩٠

٩ - ورقة الحكم السند الوحيد الذي يشهد بوجوده  
العبرة في الحكم . بنسخته الأصلية .  
تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي الذي لم يودع  
حتى صدور الحكم الأول . أثره ؟

٥٥٥ ( الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) ٩٧٠

١٠ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة  
ثلاثين يوما من النطق بها . والا كانت باطلة . استثناء أحكام  
البراءة من هذا البطلان . علة وحده ؟

وجوب اشتغال الحكم ولو كان صادرا بالبراءة على  
الأسباب التي بنى عليها . المادة ٣١٠ اجراءات جنائية .

٥٥٥ ( الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) ٩٧٠

١١ - إحالة الدعوى من النيابة العامة الى محكمة أمن الدولة العليا عملاً بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . وصدر الحكم غيابياً بالنسبة للمضنون ضده .

وجوب اتباع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية . المادة ١٠ من قانون الطوارئ .

القبض على المتهم . والافراج عنه قبل جلسة المحاكمة التي اعلن بها ولم يحضرها . لا محل لسقوط الحكم . وجوب القضاء باستمرار الحكم الاول قائماً .

الفصل في الدعوى من محكمة الجنايات بوصف أنها محالة اليها من مستشار الاحالة . انعدام حكمها . علّة ذلك ؟

١٢٨ ١١٠ ( الطعن رقم ٣٥٧٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ )

١٢ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة الابتدائية كأن لم تكن . يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف هذا الحكم القضاء بالفائه واعادة القضية الى محكمة اول درجة مخالفة هذا النظر خطأ في القانون . يوجب تصحيحه .

٨٧٢ ١٥٠ ( الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ )

١٣ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه . متى استوفى أوضاعه الشكلية . وبياناته الجوهرية .

٨٨٢ ١٥٢ ( الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ )

١٤ - قيام القاضي بعمل يجعل له رأياً في الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها تلقائياً . والا كان حكمه باطلاً . المادة ٢٤٧ اجراءات . أساس ذلك ؟



حكم	القاعدة	صفحة
	عدم صلاحية القاضي لنظر دعوى سبق أن طعن بالاستئناف في الحكم الابتدائي الصادر فيها بصفته وكيلًا للنائب العام .	
١٠٢١	١٧٨ . ( الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢ )	
	١٥ - اسم القاضي بيان جوهرى . وجوب اشتغال الحكم عليه . خلو الحكم ومحضر الجلسة منه . أثره . بطلان .	
	بطلان الحكم . انبساطه حتما الى كافة أجزائه .	
١٠٢٧	١٨٠ . ( الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢ )	
	١٦ - قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا . والا كان حكمه باطلا .	
	المادة ٢٤٧ اجراءات . عدم صلاحية القاضي لنظر دعوى سبق أن اسبغ القيد والوصف القانوني على الواقعة فيها - بوصفه وكيلًا للنائب العام - وامر بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة أول درجة .	
١٢٣٦	٢٢٢ . ( الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ )	
	راجع أيضا :	
	اجراءات « اجراءات التحقيق » .	
	القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ١١٠٣	
	وتقرير التلخيص .	
	القاعدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ٩٣٨	
	وحكم « وضعه والتوقيع عليه واصداره » .	
	القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٤٦٤	

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
<p>• وشهادة سلبية .</p> <p>القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٣٩٢</p> <p>• ونقض « ميعاد الطعن » .</p> <p>القاعدة رقم ١٩٩ بالصحيفة رقم ١١١٧</p> <p>وصف الحكم :</p> <p>١ - متى يعتبر الحكم حضوريا ؟</p> <p>بدء ميعاد المعارضة بالنسبة للحكم الحضورى الاعتبارى من تاريخ اعلانه • جواز المعارضة فيه • مؤداه • عدم جواز الطعن فيه بالنقض • مادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٣/١ ) ٢٠٠</p> <p>٢ - مناط اعتبار الحكم حضوريا ؟</p> <p>العبارة فى وصف الحكم بانه حضورى او غيايى ، وفى تحديد التاريخ الذى نطق به فيه هى بحقيقة الواقع فى الدعوى ، لا عبارة بما ورد خطأ فى الحكم أو فى محضر الجلسة بشأن التاريخ •</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ ) ٢٢٢</p> <p>ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :</p> <p>١ - قابلية الحكم للطعن فيه بالمعارضة • أثرها : عدم جواز الطعن فيه بالنقض •</p> <p>( الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٨ ) ١٠٢</p>	<p>١٩٠</p> <p>١٢٣٩</p> <p>٥٥٧</p>

## القاعدة

صفحة

٢ - عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم اذا كان بحسب  
ظاهره غير منه للخصومة .

( الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٨ ) ١٠٣٠ ٥٨٢

٣ - الحكم الحضوري النهائي يحدد مركز الطاعن في  
الدعوى بصفة نهائية . عدم توقف قبول طعنه على المعارضة  
التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى صدر الحكم عليه  
غيايبا . أو قابلا للمعارضة . حد ذلك ؟ .

صدور الحكم غيايبا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة  
للمتهم . وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو  
المستول عنها . كون الحكم ما زال قابلا للمعارضة بالنسبة  
للمتهم عدم جواز طعن أيهما بالنقض . علة ذلك ؟ .

( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ ) ٢١٨٠ ١٢١٧

راجع أيضا : نقض « ميعاد الطعن » .

القاعدة رقم ١٩٩ بالصحيفة رقم ١١١٧

( خ )

خبرة - خطأ - خلو رجل - خيانة امانة

خبرة

راجع : اثبات « خبرة » .

خطأ

١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا  
ومدنيا ، موضوعي . السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة

## القاعدة

## صفحة

الجنائية في جريمتي القتل الخطا والاصابة الخطا ؟ مجاوزة الحد الذي تقضيه ملايسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه • تقدير توافر ذلك : موضوعي •

٢٢

( الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٨ ) •

٢ - الأصل أن من يشترك في اعمال البناء والهدم لا يسأل الا عن نتائج خطئه • قيام مقال مختص بمثل هذه الاعمال عادة تحت مسئوليته مؤداه : أنه يسأل عن نتائج خطئه فيه •

تقدير الخطا وتوافر رابطه السببية بينه والنتيجة • موضوعي • مثال لتسبيب غير معيب •

٩٩١

( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ ) •

١٧٢

راجع أيضا : حكم « تسببيه ، تسبيب غير معيب » •

القاعدتان رقما ١٥٦ ، ١٩٠ بالصحيفتين رقمي ٩٠٧ ، ١٠٦٧

ومسئولية مدنية •

القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٦٦١

## خلو رجل

١ - الأصل جواز اثبات الجرائم بكافة الطرق • الا ما استثنى بنص خاص • جريمة خلو الرجل ليست من الجرائم المستثناة من هذا الأصل •



الصفحة	القاعدة	
		الدفع بعدم جواز اثبات جريمة خلو الرجل الا بالكتابة . دفع ظاهر البطلان . التفات المحكمة عنه . لا عيب .
١١٣	١٥٠	( الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ )
		٢ - اقتضاء المؤجر لآى مقدم ايجار أيا كانت صورته أو بواعثه . جريمة . أساس ذلك ؟ المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩
١٢٢	١٩٠	( الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ )
		٣ - الصلح مع المجنى عليه أورد المبالغ المدفوعة خارج نطاق عقد الايجار لا أثر لأيهما على الجريمة التى وقعت . أو على مسئولية مرتكبها . أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها .
١٥٢	٢٢٠	( الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١١ )
		٤ - تعديل الحكم المطعون فيه العقوبة المقضى بها ابتدائيا فى جريمة خلو رجل ارتكبت بعض أفعالها المتتابعة فى ظل الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ من الحبس الى الغرامة . خطأ فى تطبيق القانون أساس ذلك ؟ لا يضار الطاعن بطعنه . مثال .
١٦٩	١٦٩	( الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٤ )
		٥ - اقتضاء المؤجر مالكا كان أم مستاجراً . مقدم ايجار أو أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار . أو خارج نطاقه . زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد . مؤثم .

صفحة	القاعدة
	<p>صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار هما مقتضى حظر اقتضاء المبالغ الاضافية •</p> <p>اقتضاء المستاجر بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك اية مبالغ في مقابل انهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر • لا تأييم • مخالفة ذلك • خطأ في تاويل القانون •</p> <p>( الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٥ ) ١٨٥٠</p> <p>١٠٤٩</p>
	<p>خيانة أمانة</p> <p>راجع : تبديد •</p> <p>( د )</p> <p>دستور - دعاة - دعوى تاديبية - دعوى جنائية - دعوى مباشرة - دعوى مدنية - دفاع - دفاع شرعى - دفع</p> <p>دستور</p> <p>✓ ١ - حق محكمة الموضوع فى تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية لها مطلق التقدير فى وقف نظر الدعوى المنظورة امامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية •</p> <p>( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦ ) ٢٢٠</p> <p>٢٠٥</p>
	<p>٢ - اجازة المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للوزير المختص تعديل الجداول الملحقه بالقانون المذكور • أعمال لحكم المادة ٦٦ من الدستور •</p>

## القائمة

لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون • قاعدة رددتها  
المادة ٦٦ من دستور سنة ٢٣ والدستاتير المتعاقبة •  
مقتضاها • جواز أن يعهد القانون للسلطة التنفيذية اصدار  
قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم والعقاب  
بالشروط التي يحددها •

الدفع بعدم دستورية المادة ٣٢ من القانون المذكور  
ظاهر البطلان • أثر ذلك ؟ •

٥٨٦ ١٠٤ • ( الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٣١ )

٣ - النص في المادة الثانية من الدستور • على أن  
الشرعية الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع • دعوة للشارع  
كى يتخذ الشريعة الاسلامية مصدراً رئيسياً فيما يستتبه من  
قوانين • أثر ذلك ؟ •

٨١٢ ١٤٠ • ( الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ )

## دعاة

جريمة تسهيل البغاء • لا يشترط القانون وقوعها  
بطريقة معينة • انما تتناول شتى صور التسهيل •

٩٤٤ ١٦٣ • ( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ )

## دعوى تأديبية

اختلاف الدعوى الجنائية عن الدعوى التأديبية سبباً  
وموضوعاً • قوة الأمر المقضى امام المحاكم الجنائية لا تكون  
الا للأحكام الجنائية الباتة •

المنحة	القاعدة	
		<p>الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقض بها الدعوى الجنائية •</p>
١١٢١	٢٠٢٠	<p>( الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ )</p> <p><b>دعوى جنائية</b></p> <p>( ١ ) تحريكها :</p> <p>١ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب أو مباشرة اجراء من اجراءات بدء تسيرها امام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينوبه فى ذلك • الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ • رفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب اجراء باطل بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام • على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها •</p> <p>دفاع الطاعنين بعدم صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به جوهرى • اغفاله • قصور •</p>
٢٥	٤٠	<p>( الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ )</p> <p>٢ - تمام الادعاء المباشر • بحصول التكليف بالحضور • رفع الدعوى المدنية بالطريقة المباشرة • اثره : تحريك الدعوى الجنائية •</p>
١٢٧	١٨٠	<p>( الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ )</p> <p>٣ - الحماية المقررة بمقتضى المادة ٦٣/٣ من قانون الاجراءات الجنائية • قاصرة على الموظفين والمستخدمين لما يرتكبوه من جرائم اثناء تأدية الوظيفة أو بسببها •</p>
١٤٧	٢١٠	<p>( الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ )</p>



الرقم	القاعدة	المادة
		٤ - حق محكمة الجنايات في اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة الى ماتبين من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى واحالتها الى النيابة العامة للتصرف فيها . حكمها في هذه الوقائع . باطل .
٢٦٠	٤١٠	( الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ )
		٥ - الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . له حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يبلغ أساس ذلك ؟
٢٦٦	٦٠	( الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨ )
		٦ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية او مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينيبه .
		اغفال هذا البيان في الحكم . بطلانه . ولو ثبت بالأوراق صدور الطلب .
٤٠٤	٧٠	( الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ )
		٧ - خطاب الشارع في المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . موجه الى النيابة العامة . بوصفها السلطة صاحبة الولاية في رفع الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات الاستدلال . أثر ذلك ؟
٤٤٨	٧١٠	( الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ )
		٨ - مناط انعقاد الخصومة في الدعوى الجنائية وتحريكها ؟
٤٤٨	٧١٠	( الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ )

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
<p>٩ - الأصل أن الدعوى الجنائية موكول أمرها الى النيابة العامة تحريكها كما تشاء . حق المدعى المدني فى تحريكها .</p> <p>استثناء . بقاؤه قائما ما لم تباشر النيابة العامة التحقيق أو تصدر قرارا بأن لا وجه لأقامة الدعوى الجنائية .</p> <p>مباشرة النيابة العامة تحقيقا فى الدعوى لم تنته منه بعد . عدم جواز لجوء المدعى المدني الى الطريق المباشر .</p> <p>الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى الجنائية بعد تحقيق أجرته فيها بنفسها - أيا ما كان سببه - أو بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية ، وإن جاء فى صيغة الأمر بالحفظ الإدارى : أثره : له حجيته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما ولم يلغ قانونا .</p>	٩٨١
<p>( الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ ) ١٧٢٠</p> <p>١٠ - عدم جواز النعى على الحكم فى شقه المتصل بالدعوى الجنائية . من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها . حد ذلك ؟</p> <p>عدم قبول الدعوى الجنائية . أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها . الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة . جواز ابداءه فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى .</p> <p>هيئة النقل العام . العاملون بها موظفون عموميون شمولهم بالحماية المقررة بالمادة ٦٣/٣ اجراءات معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . أساس ذلك . وأثره ؟</p>	٩٨١
<p>( الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ ) ١٧٦٠</p>	١٠٠٩

## القاعدة | الصفحة

١١ - الخطاب في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اجرائه دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا .

١١٤٤ ٢٠٥٠ ( الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ )  
 راجع أيضا : دعوى مباشرة « تحريكها » .  
 القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ١٠٧٢

(ب) نظرها والحكم فيها :

١ - الصنع مع المجنى عليه . أو رد المبالغ المدفوعة خارج نطاق عقد الايجار لا أثر لايهما على الجريمة التي وقعت أو على مسئولية مرتكبها . أو على اندعوى الجنائية المرفوعة بها .

١٥٢ ٢٢٠ ( الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١١ )

٢ - قضاء محكمة أول درجة بالادانة وإحالة الدعوى المدنية التابعة الى المحكمة المدنية المختصة . استئناف المتهم هذا الحكم . الاصل وجوب أن تقصر محكمة ثان درجة حكمها على الدعوى الجنائية . التي نقلها الاستئناف اليها . قضاء محكمة ثاني درجة ببراءة المتهم استنادا الى انتفاء الخطأ في جانبه . يمس أسس الدعوى المدنية . أساس ذلك وأثره ؟ .

١٦٠ ٢٤٠ ( الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٨ )

٣ - عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور . المادة ٣٠٧ اجراءات .

## القاعدة

## صفحة

ادانة الطاعن عن واقعة الاصابة الخطأ التي لم ترفع بها  
الدعوى أمام محكمة الجنايات خطأ في القانون . واخلال بحق  
الدفاع . لا يغير من ذلك اعمال نص المادة ٣٢ عقوبات  
ومعاقبته بالعقوبة المقررة لجريمة احراز السلاح ذات العقوبة  
الأشد . علة ذلك ؟

٢٧٩ ٤٨٠ ( الطعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ )  
تقدير المحكمة جدية الادعاء بتزوير ورقة بتوقف  
الفصل في الدعوى عليها . واحالة الادعاء بالتزوير الى  
النيابة لتحقيقه . ووقف الدعوى حتى يفصل في الادعاء  
بالتزوير نهائيا . من الجهة المختصة وجوب تربص الفصل  
في الادعاء بالتزوير من تلك الجهة . مخالفة هذا النظر  
اخلال بحق الدفاع . مثال .

٥٠٣ ٨٨٠ ( الطعن رقم ٣٥٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ )  
٥ - النيابة العسكرية . عنصر أصيل من عناصر القضاء  
العسكري . قرارها بعدم اختصاص هذا القضاء بالفصل في  
الدعوى لا يقبل تعقيبا . وجوب الفصل في تلك الدعوى من  
المحاكم العادية لا القضاء بعدم اختصاصها ولائيا بنظرها .  
أساس ما تقدم ؟

جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص  
الولائي . اذا كان منهيّا للخصومة ومانعا من السير فيها .

٥٢١ ٩٠٠ ( الطعن رقم ٣٥٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ )

٨٦٠ ١٤٨٠ ( والطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )

٦ - الأصل رفع الدعوى المدنية الى المحاكم المدنية .  
رفعها الى المحاكم الجنائية . شرطه : أن تكون تابعة للدعوى



الْقَاعِدَةُ	مَفْهُومٌ
	<p>الجنائية وأن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوع بها الدعوى الجنائية .</p> <p>ترتب الضرر نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة . أثره : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .</p> <p>انتهاء الحكم الى انعدام الفعل الجنائي بالنسبة للطاعن . مؤداه : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبله . علة ذلك ؟</p> <p>عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة . من النظام العام لتعلقه بالولاية أثر ذلك ؟</p>
٩١٢	<p>( الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ١٥٧٠</p> <p>✓ ٧ - الدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها . القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة . يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .</p>
٩٨١	<p>( الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ ) ١٧٢٠</p> <p>راجع أيضا : استئناف « نطاقه » .</p> <p>القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٧٩١</p> <p>وتنقض « ما يجوز الطعن فيه من الأحكام » .</p> <p>القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٦٠٣</p> <p>وتنقض « نظر الطعن والحكم فيه » .</p> <p>القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٩٧٤</p>

## القاعدة

صفحة

(ج) انقضاؤها :

(١) بالتقادم

✓ ١ - وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية .  
والتزام الدقة في ذلك . وعدم تحميل عباراتها فوق  
ما تحتل .

✓ صياغة النص في عبارات واضحة جلية . اعتبارها  
تعبيرا صادقا عن ارادة المشرع . عدم جواز الانحراف عنها عن  
طريق التفسير أو التأويل .

استعمال القوة أو التهديد للاخلال بحرية الانتخاب أو  
الاستفتاء أو بنظام اجراءاتهما . مؤتم . المادتان ٤٥ ، ٤٦  
من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ .

سقوط الدعويين . العمومية والمدنية . في الجرائم  
المنصوص عليها في القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بمضى ستة  
اشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ  
آخر عمل متعلق بالتحقيق . المادة ٥٠ من ذات القانون .

✓ عدم جواز الرجوع الى القانون العام فيما نظمه قانون  
خاص . التشريع العام اللاحق . لا ينسخ ضمنيا التشريع  
الخاص السابق .

مثال .

٢٢١

٢٦٠ ( الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ )

٢ - انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمضى  
ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة . الاجراءات القاطمة  
للتقادم ؟

القاعدة  
صفحة

مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير  
بالاستئناف الى يوم نظره دون اتخاذ اجراء من الاجراءات  
القاطعة للمدة . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز اثارته  
لأول مرة أمام محكمة النقض .

الدعوى المدنية التابعة : انقضاؤها بمضى المدة المقررة  
لها في القانون المدني .

٥٧٧ ١٠٢ ( الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٨ )

٣ - مضى مايزيد على مدة السنة المقررة لانقضاء الدعوى  
الدعوى في مواد المخالفات من يوم تقرير النيابة العامة بالطعن  
في الحكم . الى يوم عرض الطعن على محكمة النقض دون أى  
اجراء قاطع . انقضاء الدعوى بمضى المدة . أثر ذلك ؟ .

٨٢٩ ٥٤٤ ( الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٨ )

(٢) بالوفاة :

١ - انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا اثر  
له في سير الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية .  
وفاة أحد الخصوم . لا يمنع من القضاء في الدعوى المدنية  
التابعة على حسب الطلبات الختامية متى كانت الدعوى قد  
تهيأت للحكم في موضوعها .

متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم أمام محكمة النقض ؟ .

٥٣٧ ٩٤ ( الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٨/٢٥ )

الصفحة	القاعدة	
٥٢٧	٩٤	<p>٢ - وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن وايداع الأسباب في الميعاد • وجوب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية •</p> <p>( الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ )</p> <p>٣ - الحكم غيابيا - خطأ - بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم لا يضربه • أثر ذلك ؟ •</p> <p>جواز الطعن فيه بالنقض من النيابة العامة •</p>
١٠٦٠	١٨٨	<p>( الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٨ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>دعوى مدنية • نظرها والحكم فيها •</p> <p>القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢٣٢</p> <p>ودفوع • الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها •</p> <p>القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ١١٣١</p> <p><b>دعوى مباشرة</b></p> <p>١ - تمام الادعاء المباشر • بحصول التكليف بالحضور •</p> <p>رفع الدعوى المدنية بالطريقة المباشرة • أثره : تحريك الدعوى الجنائية •</p>
١٢٧	١٨٠	<p>( الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ )</p> <p>٢ - الأصل أن الدعوى الجنائية موكول أمرها الى النيابة العامة تحريكها كما تشاء • حق المدعى المدني في تحريكها استثناء • بقاؤه قائما مالم تباشر النيابة العامة التحقيق أو تصدر قرارا بأن لا وجه لأقامة الدعوى الجنائية •</p> <p>مباشرة النيابة العامة تحقيقا في الدعوى لم تنته منه بعد • عدم جواز لجوء المدعى المدني الى الطريق المباشر •</p> <p>الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى الجنائية بعد تحقيق أجرته فيها بنفسها - أيا ما كان سببه - أو بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية ، وإن جاء في صيغة الأمر</p>



صفحة	القاعدة	
١٨١	١٧٢٠	<p>بالحفظ الادارى : اثره : له حجيته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما ولم يلغ قانونا .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ )</p> <p>٣ - مناط اقامة تحريك الدعوى بالطريق المباشر من المدعى بالحقوق المدنية ؟</p> <p>انحسار وصف الضرر من الجريمة عن المدعى بالحقوق المدنية اثره ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٩ )</p> <p>دعوى مدنية</p> <p>( ١ ) رفعها :</p> <p>١ - شرطا قبول الدعوى المدنية التابعة والحكم فيها بالتعويض ؟</p> <p>وجوب احاطة الحكم بار كان المسئولية التقصيرية .</p> <p>( الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ )</p> <p>٢ - جواز ادخال المؤمن لدية فى الدعوى لمطالبته بالتعويض . الفقرة الاخيرة من المادة ٢٥٣ ا . ج المعدلة بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ .</p> <p>جواز رفع الدعوى المدنية . امام المحكمة التى تنظر الدعوى الجنائية . قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشء عن الجريمة . سريان الاحكام الخاصة بالمستول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية عليه .</p>
١٠٧٢	١٩١٠	
٢٢٢	٢٨٠	

## القاعدة

صفحة

المادة ٢٥٨ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية المضافة  
بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦

( الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٤ ) ١١٧٠  
٦٦١  
٣ - الأصل رفع الدعوى المدنية الى المحاكم المدنية .  
رفعها الى المحاكم الجنائية . شرطه : ان تكون تابعة للدعوى  
الجنائية وان يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل  
للمدعى من الجريمة المرفوع بها الدعوى الجنائية .  
ترتب الضرر نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا  
بالجريمة . اثره : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر  
الدعوى المدنية .

انتهاء الحكم الى انعدام الفعل الجنائي بالنسبة  
للطاعن . مؤداه : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر  
الدعوى المدنية قبله . علة ذلك ؟

عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية  
عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة . النظام  
العام لتعلقه بالولاية اثر ذلك ؟

( الطعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ١٥٧٠  
٩١٢  
٤ - شروط قبول الدعوى المدنية التابعة أمام المحاكم  
الجنائية ؟

القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية .  
واجب . متى ثبت أن الفعل جوهر الدعوى الجنائية غير  
معاقب عليه قانونا .

( الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٥ ) ١٨٥٠  
١٠٤٩

(ب) نظرهما والحكم فيها :

١ - اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعن .

صفحة	القاعدة	
		كفايته للاحاطة بأركان المسؤولية المدنية • وللقضاء بالتعويض •
١٣٢	١٩٠	( الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ )
		٢ - كفاية تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة • ورفض الدعوى المدنية •
١٦٠	٢٤٠	( الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٨ )
		٣ ✓ - قضاء محكمة أول درجة بالادانة واحالة الدعوى المدنية التابعة الى المحكمة المدنية المختصة • استئناف المتهم هذا الحكم • الاصل وجوب أن تقصر محكمة ثاني درجة حكمها على الدعوى الجنائية التي نقلها الاستئناف اليها • قضاء محكمة ثاني درجة ببراءة المتهم استنادا الى انتفاء الخطأ في جانبه • يمس أسس الدعوى المدنية • أساس ذلك وأثره ؟
١٦٠	٢٤٠	( الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٨ )
		٤ - اقامة الدعوى المدنية التابعة على أساس توافر جريمة احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد دون مقتض • انتهاء الحكم الى انتفاء الجريمة • وجوب رفض الدعوى المدنية •
١٧٦	٢٧٠	( الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٣ )
		٥ - انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها • لا أثر له في سير الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية •
٢٣٢	٣٨٠	( الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ )
		٦ - شرطا قبول الدعوى المدنية التابعة والحكم فيها بالتعويض ؟ •

الرقم	القاعدة	صفحة
٢٢٢	٢٨٠	<p>وجوب احاطة الحكم بأركان المسئولية التقصيرية .</p> <p>( الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ )</p> <p>٧ - الجزء المنصوص عليه في المادة الأولى من قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم الانتاج والاستهلاك على بعض الأصناف المنتجة محليا . ماهيته : تعويض من نوع خاص .</p> <p>عدم سريان أحكام القرار الثانى بأثر رجعى . سرياتها بأثر مباشر على الوقائع التى تحدث بعد العمل به . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .</p>
٢٠٤	٥٣٠	<p>( الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ )</p> <p>٨ - الحكم يكمل محضر الجلسة فى اثبات بيان اسم المسعى بالحق المدنى .</p>
٢٥٠	٦٢٠	<p>( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦ )</p> <p>٩ - المقاصة . شرط وقوعها ؟ .</p>
٢٩٩	٧١٠	<p>( الطعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ )</p> <p>١٠ - خضوع الدعوى المدنية للاجراءات المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية . متى رفعت تبعا للدعوى الجنائية أمام القاضى الجنائى م ٢٦٦ ١ ج .</p> <p>قبول المحكمة الجنائية الادعاء المدنى ، يجعل المدعى المدنى خصما فى الدعوى المدنية . له جميع الحقوق المقررة لباقى الخصوم .</p>



صفحة	القاعدة	
		حضور محام مع متهم فى لجنة غير واجب ، الا انه اذا اسند المتهم الدفاع عنه الى محام فعلى المحكمة سماعه ، او اتاحة فرصة الدفاع له .
		طلب المحامى الحاضر عن المدعى بالحق المدنى تأجيل الدعوى لحضور محاميه الاصلى الذى حال مرضه دون حضوره ، على المحكمة اجابته ، او رفضه بشرط بيان العلة . مخالفة ذلك . اخلال بحق الدفاع .
٤٤٠	٧٧	( الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ )
		١١ - على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين - عدا المستأنف - بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف والا بنى الحكم على بطلان فى اجراءات المحاكمة .
٤٤٥	٧٨	( الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ )
		١٢ - انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا اثر له فى سير الدعوى المدنية التابعة امام المحكمة الجنائية . وفاة أحد الخصوم . لا يمنع من القضاء فى الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات الختامية متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها .
		متى تعتبر الدعوى مهياه للحكم امام محكمة النقض ؟
٥٣٧	٩٤	( الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ )
		١٣ - بيان الحكم اركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . كفايته للاحاطة بعناصر المسئولية المدنية .
٦٦١	١١٧	( الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ )

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - استفادة المستول عن الحقوق المدنية • بطريق التبعية من استئناف المتهم •
٩٠٧	١٥٦٠	( الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥ )
		١٥ - ولاية المحاكم الجنائية فى الحكم بالتعويضات المدنية • استثنائية • أثر ذلك ؟ •
		قضاء الحكم بالتعويض دون بيان أساسى قضائه به قصور • مثال : لتسبب معيب فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد •
		نقض الحكم فى خصوص الدعوى المدنية • نقضه أيضا فى شقه الجنائى • علة ذلك ؟ •
٩٧٤	١٧٠٠	( الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٥ )
		١٦ - الدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها • القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة • يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها •
٩٨١	١٧٢٠	( الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ )
		١٧ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية • جوهرى • وجوب الرد عليه •
		اتصال وجه الطعن المرفوع من المستول عن الحقوق المدنية بالمتهم • وجوب نقض الحكم فى شقه المدنى للمتهم كذلك • المادة ٤٢ قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
١٠٠٩	١٧٦٠	( الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ )

صفحة	القاعدة
	١٨ - عدم جواز النعى على الحكم فى شقة المتصل بالدعوى الجنائية • من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها • حد ذلك ؟ • عدم قبول الدعوى الجنائية • أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها • الدفاع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة • جواز ابدائه فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى • هيئة النقل العام • العاملون بها موظفون عموميون شمولهم بالحماية المقررة بالمادة ٦٣/٣ اجراءات معدله بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ أساس ذلك • وأثره ؟ • ( الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ ) ١٧٦ • ١٠٠٩
	١٩ - القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية • واجب • متى ثبت أن الفعل جوهر الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانونا • ( الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٥ ) ١٨٥ • ١٠٤٩
	٢٠ - تبرئة المتهم على أساس عدم وجود التهريب • يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية • ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم • ( الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ ) ٢٠٥ • ١١٤٤
	٢١ - تقدير التعويض • موضوعى • شرط ذلك ؟ • ( الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ ) ٢١٦ • ١٢٠٩
	راجع أيضا : استئناف « نطاقه » • القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٧٩١

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
(ج) اعتبار المدعى بالحق المدني تاركاً دعواه :	
عدم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحق المدني تاركاً دعواه المدنية • لأول مرة أمام النقض •	
( الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ )	١٨٠
(د) انقضاؤها بالتقادم :	
وجوب النحرز في تفسير القوانين الجنائية • والتزام الدقة في ذلك • وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل •	
صياغة النص في عبارات واضحة جلية • اعتبارها تعبيراً صادقاً عن ارادة المشرع • عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل •	
استعمال القوة أو التهديد للاخلال بحرية الانتخاب أو الاستفتاء أو بنظام اجراءاتهما • مؤتم • المادتان ٤٥ ، ٤٦ من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ •	
سقوط الدعويين • العمومية والمدنية • في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بمضى ستة أشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق • المادة ٥٠ من ذات القانون •	
عدم جواز الرجوع الى القانون العام فيما نظمه قانون خاص • التشريع العام اللاحق • لا ينسخ ضمناً التشريع الخاص السابق •	
مثال •	
( الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ )	٢٢١



الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
(هـ) الطعن في الأحكام الصادرة فيها :	
١ - حق الطعن بالنقض . مناطه : أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة ، وأن يكون هذا الحكم قد اضر به .	
إغفال الحكم الابتدائي الفصل في الدعوى المدنية المقامة ضد المسئول عن الحقوق المدنية وعدم اختصاصه بالتالي في الاستئناف المقام من المتهم وحده .	
أثره . عدم جواز طعنه في الحكم الصادر برفض الاستئناف .	
( الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٨ )	٣٢
٢ - الحكم الحضورى النهائي يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بصفة نهائية . عدم توقف قبول طعنه على المعارضه التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى صدر الحكم عليه غيابيا . أو قابلا للمعارضة . حد ذلك ؟	
صدور الحكم غيابيا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم . وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية او المسئول عنها : كون الحكم ما زال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم عدم جواز طعن أيهما بالنقض . علة ذلك ؟	
( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ )	٢١٨
٣ - قبول الطعن . رهن بتوافر صفة للطاعن فى رفعه . مناط توافر تلك الصفة . أن يكون طرفاً فى الحكم المطعون فيه .	
اقتصار الحكم على الفصل فى الدعوى الجنائية . مقتضاه عدم قبول الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية الذى قضت محكمة أول درجة بإحالة دعواه المدنية الى المحكمة المختصة .	
( الطعن رقم ٢٢٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ )	٢٢٤
	١٢٤٣

القاعدة  
صفحة

## دفاع

الاخلال بحق الدفاع .

( ١ ) ما يوفره :

١ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب أو مباشرة اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينوبه فى ذلك . الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . رفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب اجراء باطل بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

دفاع الطاعنين بعدم صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به جوهرى . اغفاله . قصور .

( الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ ) ٤٠ ٤٥

٢ - حضور محام مع المتهم . بجنحة . غير واجب قانونا الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه . فعلى المحكمة سماعه . أو إتاحة الفرصة له للقيام بمهته . مخالفة ذلك اخلال بحق الدفاع .

( الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) ١٧ ٥٢٤

٣ - تقديم المدعى بالحق المدنى مذكرة فى فترة حجز الدعوى للحكم أو رد الحكم مؤدى ما ورد بها من دفاع . وخلو هذه المذكرة مما يفيد اطلاع المتهم أو المدافع عنه عليها . أو اعلانها لأى منهما . اخلال بحق الدفاع أساس ذلك ؟ .

( الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ ) ٢٨ ١٨٢

صفحة	القاعدة	
		٤ - ادانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة • رهن بالاقتناع بتسلمه المال بعقد من العقود المبينه حصرا بالمادة ٣٤١ عقوبات • تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه شفاهه أو كتابه لايصح • اذا كان مخالفا للحقيقة •
		دفاع المتهم بمدنية العلاقة • جوهرى • وجوب تحقيقه • بلوغا الى غاية الامر فيه •
٢٦٨	٤٥	( الطعن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ ) •
		٥ - عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور • المادة ٣٠٧ اجراءات •
		ادانة الطاعن عن واقعة الاصابة الخطا التي لم ترفع بها الدعوى أمام محكمة الجنائيات خطأ فى القانون • واخلال بحق الدفاع • لا يغير من ذلك اعمال نص المادة ٣٢ عقوبات ومعاقبته بالعقوبة المقررة لجريمة احراز السلاح ذات العقوبة الأشد • علة ذلك ؟ •
٢٧٩	٤٨	( الطعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ ) •
		٦ - قول الطاعن أنه أصيب بعاهة أثناء الشجار منعه من الاعتداء على المجنى عليه • وطلبه مناقشة الطبيب الشرعى • دفاع جوهرى • وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا • مخالفة ذلك اخلال بحق الدفاع •
٢٩٥	٧٠	( الطعن رقم ٢٧٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٢ ) •
		٧ - خضوع الدعوى المدنية للاجراءات المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية متى رفعت تبعا للدعوى الجنائية أمام القاضى الجنائى م ٢٦٦ ا • ج •

## القاعدة

## صفحة

قبول المحكمة الجنائية الادعاء المدني ، يجعل المدعى المدني خصما في الدعوى المدنية . له جميع الحقوق المقررة لباقي الخصوم .

حضور محام مع متهم في جنحة غير واجب ، الا أنه اذا اسند المتهم الدفاع عنه الى محام فعلى المحكمة سماعه ، او اتاحة فرصة الدفاع له .

طلب المحامي الحاضر عن المدعى بالحق المدني تأجيل الدعوى لحضور محاميه الأصلي الذي حال مرضه دون حضوره على المحكمة اجابته ، او رفضه بشرط بيان العلة . مخالفة ذلك . اخلاص بحق الدفاع .

٤٤٠ ( الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ ) ٧٧

٨ - حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة . شرطه . وحده ؟ .

جناية الفش في عقود التوريد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٦ مكررا ج عقوبات قوامها : توافر قصد التعاقد على الاخلال بعقد من العقود التي بيئتها المادة . او ارتكابه أي غش في تنفيذه . وأن يكون التعاقد مع إحدى الجهات المنصوص عليها فيها .

تعديل المحكمة للتهمة المرفوعة بها الدعوى من النيابة العامة . من جريمة بيع وعرض للبيع أغذية مفسوشة المنصوص عليها في المواد ١/٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الى جريمة الفش المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا ج عقوبات . تعديل في التهمة ذاتها . وجوب



القاعد	صفحة
٧٤٧	١٣٠
١٠٥٥	١٨٦
١١٨٧	٢١٢

اجرائه اثناء المحاكمة ومراعاة الضمانات المنصوص عليها  
في المادة ٣٠٨ اجراءات • مخالفة ذلك • اخلال بحق الدفاع •  
لا ترفعه معاقبة المتهم بعقوبة جريمة بيع اغذية مفسوسة •  
وفقا لنصوص القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل • علة ذلك ؟

( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ )

٩ - القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب  
الطافيا • خلا من النص على المسئولية المفترضة بالنسبة لمالك  
المحل أو المعمل • مفاد ذلك واثره ؟ • مثال لدفاع جوهري •

( الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٥ )

١٠ - الدفع ببطلان القبض لعدم وجود دلائل كافية •  
جوهري • وجوب تمحيصه أو الرد عليه • ولو لم يعاود  
الطاعن اثارته بعد اعادة الدعوى للمرافعة •

( الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ )

١١ - تحديد وقت الوفاة • مسألة فنية بحث •  
المنازعة فيه • دفاع جوهري • وجوب تحقيقه عن طريق  
المختص فنيا • مخالفة ذلك • قصور واخلال بحق الدفاع •

منازعة الدفاع في تحديد وقت الحادث • تتضمن المطالبة  
الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه • سكوته عن طلب  
اهل الفن صراحة لتحديد • لا يقدر في اعتبار دفاعه  
جوهريا •

اقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث في المكان  
الذي وجدت فيه جثة المجنى عليه • استنادا الى ما ثبت من  
المعاينة من عدم وجود دماء في هذا المكان رغم اصابة المجنى

صفحة	القاعدة	
		عليه بعدة جروح قطعية • دفاع جوهرى • اغفال الحكم الرد عليه • قصور •
١٢٢٠	٢١٩٠	( الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ )
		١٢ - المحاكمة الجنائية تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا • لها تلاوة أقوال الشاهد • اذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك • تمسك المتهم أمام درجتى التقاضى بسماع شهود الاثبات • عدم سماعهم • يعيب اجراءات المحاكمة •
		المحاكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة • انما تبنى قضائها على مقتضى الأوراق • شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع • عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص فى اجراءات التحقيق • م ٤١٣ اجراءات •
		اغفال طلب سماع شهود الاثبات الذين لم تستجب محكمة أول درجة الى طلب سماعهم • قصور •
١١٢٧	٢٠١٠	( الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ )
		(ب) ما لا يوفره :
		١ - ثبوت وفاة شاهد • أثره : تعذر سماع شهادته • تلاوة أقوال الشاهد الغائب من الاجازات • تكون واجبة اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه •
٧٩	١٢٠	( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ )

## القاعدة

## صفحة

٢ - تولي محام المرافعة عن موكله فقط . مفاده ؟ .

اثبات حضوره مع آخر في بعض محاضر جلسات المحاكمة . خطأ مادي لا يعيب اجراءات المحاكمة .

٧٩ ( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠

٣ - حق المحكمة في الاعراض عن طلب الدفاع اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . بشرط بيان انعنة .

٧٩ ( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠

٤ - سكوت الدفاع عن طلب سماع الشهود . مفاده ؟ .

٧٩ ( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠

٥ - قيام خبراء الطب الشرعي بأعمال الخبرة . تحت رقابة القضاء . المواد ١ ، ٣٥ ، ٣٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢

تقدير آراء الخبراء . والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع .

اطراح المحكمة طلب استطلاع رأي كبير الأطباء الشرعيين بشأن مقدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل اثر اصابته استنادا الى اطمئنانها الى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن المجنى عليه كان يمكنه التكلم بتعقل اثر اصابته . لا عيب .

١١٨ ( الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) ١٦

الرقم	القاعدة	ملاحظات
	٦ - الدفاع الجوهري . متى تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه ؟ اذا كان مع جوهرية جديا يشهد له الواقع ويسانده .	
١٢٧	١٨٠	( الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ )
٦٦١	١١٧	( والطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ )
	٧ - الطلب الجازم . ماهيته ؟	
	مجرد تساؤل الدفاع ، لا يعد طلبا جازما .	
١٢٨	٢٠٠	( الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ )
٥٠٧	٨٩	( والطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ )
	٨ - محكمة ثان درجة تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق . لاتجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه . ابداء دفع امامها دون طلب اجراء تحقيق . عدم جواز النعي عليها بالاخلاق بحق الدفاع .	
١٥٢	٢٢	( الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١١ )
٥٧٧	٢٠٢	( والطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ )
	٩ - حق المحكمة في رد الواقعة الى صورتها الصحيحة . حد ذلك ؟	
	اسناد الحكم للطاعن وحده ارتكاب القتل المقترن بشروع في قتل على خلاف ما جاء بأمر الاحالة من ارتكابه الجريمة مع آخر قضى ببراءته . لا يعيبه . علة ذلك .	
١٦٩	٢٦	( الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ )
	١٠ - الرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع . غير لازم .	
١٧٦	٢٧	( الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٣ )



الصفحة	القاعدة
	١١ - عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . والرد على كل شبهة يثيرها . كفاية استفادة الرد من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .
١٨٥	( الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ ) ٢٩٠
٥٤٦	( والطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) ٩٦٠
٥٦٧	( والطعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ ) ١٠٠٠
٩٢١	( والطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ١٥٨٠
٩٤٤	( والطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ ) ١٦٣٠
٩٩٧	( والطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ ) ١٧٠٠
	١٢ - تقدير آراء الخبراء . موضوعي . اطمئنان المحكمة الى التقرير الطبي الشرعي . عدم التزامها . من بعد . باستدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته .
٢٩٣	( الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ ) ٥١٠
	١٣ - تقدير القوة التدليلة لتقرير الخبير . موضوعي . عدم التزام محكمة الموضوع باجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى ذلك .
٣٠٨	( الطعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ ) ٥٤٠
١٠٨٤	( والطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ ) ١٩٤٠
	١٤ - ادانة المتهم بجرائم التزوير في محرر رسمي وتقليد ختم احدى جهات الحكومة واستعماله . معاملته بالرافة ومعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وعزله من وظيفته لمدة سنة واحدة . صحيح . العزل من الوظيفة . عقوبة تبعية . تطبيقها مع العقوبة الاصلية عند قيام مقتضاها . دون حاجة الى لفت نظر الدفاع .
٢٣٤	( الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦ ) ٥٩٠

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - الطلب الجازم • ماهيته ؟ • طلب ضم القضية الذي يتصل بالبائع على الجريمة • للمحكمة الالتفات عنه • عدم التزامها بالرد عليه صراحة واستقلالاً ، طالما أن الدليل الذي يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي الى البرائة أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود في الاثبات •
٢٥٠	٦٢	( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨١ ) ١٦ - القضاء باعتبار المعارضة كان لم تكن • جزاء يتعين ايقاعه حتماً في حالة تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة المحددة لنظر معارضته بغير عذر • المادة ٥٠١ اجراءات • عدم ادعاء الطاعن أنه أضر بسبب عدم ضم مفردات الدعوى الى ملف المعارضة • لا مصلحة له في النعي على الحكم في هذا الشأن • علة ذلك •
٢٩٢	٦٩	( الطعن رقم ٢٧٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٨١ ) ١٧ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى • عدم التزامها بتتبع المتهم في مناحي دفاعه والرد على ما كان منها ظاهر البطلان •
٥٠٧	٨٩	( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ ) ١٨ - متى يكون للمحكمة الاعراض عما يبيده المتهم من أوجه الدفاع ؟ •
٢٠٧	٨٩	( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ )

الصفحة	قاعدة	
		١٩ - الاستجواب المحظور قانونا . ماهيته ؟ .
		استفسار المحكمة من الطاعن عن صلته بباقي المتهمين وظروف توجهه الى مكان تواجدهم . استيضاح . لا يمس حق الدفاع .
٥٤٦	٩٠	( الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ )
		٢٠ - حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة . غير واجب . النعي بعدم سماع دفاع المتهم . غير مقبول . ما دام قد حضر بالجلسة وأمسك عن ابداء دفاعه .
٦٧٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٥٦،٢٥٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٥)
		٢١ - حق المحكمة ، متى وضحت الواقعة لديها ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج . ان تعرض عنه ، مع بيان العلة ، عدم التزامها بإجابة طلب معاينة لا يتجه الى نفى الفعل أو اثبات استحالة حصوله .
		استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع ، لا يمنع من القضاء بالادانة ، ما دامت الأدلة كافية .
٧٠١	١٢٤	( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٥ )
		٢٢ - طلب ضم قضية بقصد اثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي أطمأنت اليها المحكمة . عدم التزامها بإجابته .
٧٢٢	١٢٦	( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ )
		٢٣ - الدفاع غير المنتج في الدعوى . اغفال تحقيقه أو الرد عليه . لا عيب .
٧٢٢	١٢٩	( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ )

صفحة	القاعدة
	٢٤ - للمحكمة الاستغناء ان سماع الشهود . اذا قبل المتهم أو المدافع عند ذلك صراحة أو ضمنا .
٧٢٢	( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ ) ١٢٩٠
	٢٥ - الطلب الذي تلتزم المحكمة بأجابته ؟
٧٦٢	( الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ ) ١٢٢٠
	٢٦ - عدم التزام المحكمة بأجابة طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل أو اثبات استحالة حصوله .
٧٦٢	( الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ ) ١٢٢٠
	٢٧ - اغفال ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين القولي والغنى . لا يعيب الحكم ما دام قد أورد في مدوناته ما يفيد الرد عليه . أساس ذلك ؟
٧٦٢	( الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ ) ١٢٢٠
	٢٨ - الدفع بتلقيق التهمة . دفاع موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا .
٨١٢	( الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ ) ١٤١٠
٨٦٧	(والطعن رقم ٥٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) ١٤١٠
	٢٩ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . مالم يكن تخلفه بغير عذر . ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهري . يعيب الاجراءات . محل نظر العذر وتقديره يكون عند الطعن في الحكم . علة ذلك ؟
	عدم تقديم دليل عذر المرض . مفاده : قيام المنع على غير سند .
٨٨٦	( الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) ١٥٢٠



صفحة	القاعدة	
		٣٠ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة .
٨٩٣	١٥٤٠	( الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨١ )
		٣١ - لاجنأح على المحكمة ان هى التفتت عن دفاع قانونى ظاهر البطلان .
٩٤٤	١٦٣٠	( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨١ )
١١٣٦	٢٠٣٠	( والطعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ )
		٣٢ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . موضوعى لايستأهل فى الأصل رداً صريحاً من المحكمة .
٩٩٧	١٧٤٠	( الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٨١ )
		٣٣ - عدم التزام المحكمة باجابة طلب ندب خير فى الدعوى اذا رأت فى الأدلة المقدمة فى الدعوى مايكفى للفصل فيها .
		مثال لتسبيب سائغ فى اطراح طلب ندب خير .
٩٩١	١٧٣٠	( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٦/١١/١٩٨١ )
١١٣٦	٢٠٣٠	( الطعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ )
		١٤ - تفسير وصف التهمة أو تعديله ، لفت نظر الدفاع اليه ، صراحة أو ضمناً أو باجراء ينم عنه . مثال .
١٠٣٧	١٨٢٠	( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ٣/١٢/١٩٨١ )
		٣٥ - عدم التزام المحكمة باعادة الدعوى للمرافعة لاجراء تحقيق أو بالنظر فى مستند لم يصرح بتقديمه .
١١١١	١٩٨٠	( الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ )

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
٣٦ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة - بطلب سماع شاهد • اعتباره متنازلا عن طلب سماعه • وزن أقوال الشهود • موضوعي • الدفع بطلان التفتيش • من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض • ( الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ )	٢٠٢
٣٧ - تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتيها • مرده اليه • قعوده عن ابداء دفاعه أمامها • يحول دون ابداءه أمام النقض • علة ذلك ؟ تخلف الطاعن الطاعن عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية بغير عذر • أثره : عدم جواز ابداء دفاعه الذي كان يتعين عليه ابدائه أمامها • أمام محكمة النقض • علة ذلك ؟	٢٠٢
( الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ )	٢١١
٣٨ - اختتام المرافعة بطلب البراءة أصليا • واحتياطيا طلب سماع شاهد • يعد طلبا جازما • يوجب على المحكمة اجابته • اذا لم تنته الى القضاء بالبراءة • ثبوت أن المطلوب سماع شهادة شاهد اثبات على طاعن لم يقبل طعنه شكلا ، وأن الواقعة المسندة اليه مستقلة عن الوقائع المسندة الى باقي الطاعنين • أثره ؟	٢١١
( الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣ )	٢١٢
عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الاجراءات : أساس ذلك ؟	٢١٢
( الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ )	٢١٧

الْقَاعِدَةُ	مِصْفَحَةُ
٤٠ - طَلَبُ سَمَاعِ شَهُودِ نَفْيٍ • دُونَ اِعْلَانِهِمْ طَبَقًا لِلْمَوَادِّ ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ اِجْرَاءَاتٍ • التَّفَاتِ الْمَحْكَمَةُ عَنْهُ • لَا عَيْبَ •	
( الطَّعْنُ رَقْمُ ٢٢٩٢ لِسَنَةِ ٥١ قِ جُلُوسَةِ ١٩٨١/١٢/٣٠ ) ٢٢١ •	١٢٢٩
رَاجِعْ أَيْضًا :	
اِثْبَاتٌ « بَوَاجِهُ عَامٍ » •	
الْقَاعِدَةُ رَقْمُ ٢٤ بِالصَّحِيفَةِ رَقْمُ ١٦٠	
وِاثِبَاتٌ « اِعْتِرَافٍ » •	
الْقَاعِدَةُ رَقْمُ ٨٦ بِالصَّحِيفَةِ رَقْمُ ٤٨٩	
وِاثِبَاتٌ « شَهُودٍ » •	
الْقَاعِدَةُ رَقْمُ ١٤١ بِالصَّحِيفَةِ ٨١٣	
وَسِلَاحٌ •	
الْقَاعِدَةُ رَقْمُ ٨٢ بِالصَّحِيفَةِ رَقْمُ ٤٦٧	
وَشِيكَ بِدُونِ رَصِيدٍ •	
الْقَوَاعِدُ اِرْقَامُ ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢١١ بِالصَّفَحَاتِ اِرْقَامُ ٥٦٧ ، ١٠٢٤ ، ١١٨٤	
وَنَقْضٌ « اَسْبَابُ الطَّعْنِ ، مَا لَا يَقْبَلُ مِنْهَا » •	
الْقَوَاعِدُ اِرْقَامُ ١ هَيْئَةُ عَامَّةٌ ، ٥ ، ١٠٤ ، ٢١٧ بِالصَّفَحَاتِ اِرْقَامُ ٣ ، ٤٩ ، ٤٢٢ ، ٥٨٦	

صفحة	القاعدة
	<p><b>دفاع شرعى</b></p> <p>راجع : اسباب الاباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » •</p> <p><b>دفع</b></p> <p>( ا ) الدفع باستعمال حق مقرر بمقتضى القانون •</p> <p>الأصل تجريم أى مساس بجسم الانسان •</p> <p>ليس من حق المدرس التعدى بالضرب على التلاميذ •</p> <p>دفاع المتهم بأنه مدرس له حق تأديب المجنى عليها •</p> <p>دفاع موضوعى •</p> <p>مدى حق التأديب المباح •</p>
٢١٥	<p>( الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ ) •</p> <p>(ب) الدفع باستحالة الرؤية :</p> <p>الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام • موضوعى •</p> <p>لا يستأهل فى الأصل رداً صريحا من المحكمة •</p>
٩٩٧	<p>( الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ ) •</p> <p>(ج) الدفع باستحقاق قيمة الشيك •</p> <p>راجع : شيك بدون رصيد •</p> <p>القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ١١٢٤</p> <p>(د) الدفع بىطلان الاجراءات •</p> <p>الدفع بىطلان الاجراءات المبني على استجواب المحكمة</p> <p>للمتهم • سقوطه • اذا حصل الاستجواب فى حضور</p> <p>محاميه ولم يبد اعتراضا •</p>
٥٤٦	<p>( الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) •</p>



الصفحة	القاعدة
	<p>راجع أيضا : نقض . « أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها » .</p> <p>القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٢٥٣</p> <p>(هـ) الدفع ببطلان الاعتراف .</p> <p>١ - الدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض .</p> <p>الاكراه . جوهري . أثر ذلك ؟</p>
٧٩٥	<p>( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١ ) ١٣٧ .</p> <p>٢ - الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه . جوهري . وجوب مناقشته والرد عليه . التعويل عليه بغير رد . قصور .</p>
٨٠١	<p>( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١ ) ١٣٨ .</p> <p>راجع أيضا . اثبات « اعتراف » .</p> <p>القواعد ارقام ٢٠ ، ١٣٧ ، ١٣٨ بالصفحات ارقام ٨٠١ ، ٧٩٥ ، ١٣٨</p> <p>(و) الدفع ببطلان التفتيش :</p> <p>١ - حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي في التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو في حدود دائرة الرقابة الجمركية . نطاقه ؟</p> <p>عدم اشتراط توافر صور القبض والتفتيش المنظمه لقانون الاجراءات بالنسبة للأشخاص .</p> <p>العثور أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية صحيح . مثال في مواد مخدرة .</p> <p>معنى الشبهة في توافر التهريب الجمركي ؟ تقدير توافرها . موضوعي .</p>

صفحة	القاعدة
	<p>حق مأمور الضبط في الاستعانة بمن يرى ، ولو لم يكن          للآخر صفة الضبط . ما دام يعمل تحت اشرافه .</p> <p>لا جدوى من الدفع ببطلان تفتيش السيارة في المرة          الأولى ما دام ان المخدر الذي ضبط عند تفتيشها في المرة          الثانية . الذي لا ينازع الطاعن في صحته . تكفى لحمل          الحكم بالادانة .</p>
٧٠١	<p>( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٥ ) ١٢٤ .</p> <p>٢ - الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات          على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة .</p>
٧٢٨	<p>( الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ ) ١٢٨ .</p> <p>٣ - الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية          المختلطة بالواقع : عدم جواز اثارته لأول مرة النقض .          ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات          الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟</p>
٨٤٢	<p>( الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٤٦ .</p> <p>٤ - الدفع بصدر اذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش          دفاع موضوعي . كفاية اطمئنان محكمة الموضوع الى وقوع          الضبط والتفتيش بناء على الاذن رداً عليه .</p>
٩٤٤	<p>( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ ) ١٦٢ .</p> <p>٥ - الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على          حرمة المكان . التمسك ببطلان تفتيش المكان لا يقبل من غير          حائزه . ان لم يشره فليس لغيره أن يبديه . ولو كان          يستفيد منه علة ذلك هذه الفائدة لا تلحق الغير الا عن طريق          التبعية وحدها .</p>
٩٤٤	<p>( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ ) ١٦٢ .</p>

صفحة	القاعدة	
٧٩٧	١٧٤	٦ - اثارة أساس جديد للدفع ببطلان التفتيش ، لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تصح . علة ذلك ؟ ( الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ )
١١٦٨	٢٠٨	٧ - الدفع ببطلان اذن التفتيش . من دفع القانون التي تختلط بالواقع . اثر ذلك . وحده ؟ ( الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ )
١٢٠٠	٢١٤	٨ - الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين . نطاقه ؟ تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش أو مجاوزته . انطوائه على عنصرين : هما تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهاد فيه لمحكمة الموضوع . وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه . وهو أمر موكل الى تلك المحكمة . مثال . ( الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٤ )
١٠٨٨	٢١٢	(ز) الدفع ببطلان القبض . الدفع ببطلان القبض لعدم وجود دلائل كافية . جوهرى . وجوب تمحيصه أو الرد عليه . ولو لم يعاود الطاعن اثارته بعد اعادة الدعوى للمرافعة . ( الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ )
٨١٣	١٤١	(ح) الدفع بتلفيق التهمة . الدفع بتلفيق التهمة . دفاع موضوعى . لا يستوجب ردا صريحا . ( الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ )
٨٦٧	١٤٩	( والطعن رقم ٥٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ )

القاعدة

صفحة

(د) الدفع بشيوع التهمة .

الدفع بشيوع التهمة . لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٣ ( الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٧ )  
٦١٧ ( والطعن رقم ٦٧١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ )

(هـ) الدفع بعدم الاختصاص .

١ - الدفاع بعدم الاختصاص لأول أمام النقض .  
شرطه : أن تظاهره مدونات الحكم بغير حاجة الى تحقيق موضوعي . وجود مساهمين في الجريمة من غير الحاضرين لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . أثره :  
انعقاد الاختصاص للقضاء العادي . الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

٨٤٢ ( الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )

٢ - الاختصاص المكاني للمحكمة الجنائية . تعيينه  
بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة . أو الذي يقيم فيه المتهم .  
أو يقبض عليه فيه . لا أفضلية بين هذه الأماكن في إيجاب الاختصاص . المادة ٢١٧ إجراءات .

الاختصاص المكاني للجرائم المرتبطة . المادة ٨٢٥  
إجراءات . يكون للمحكمة المختصة بإحداها .

ارتباط جريمة استعمال محرر مزور بجريمة الاشتراك  
في تزويره . أثره ٩ .

٩٢١ ( الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )



الصفحة	القاعدة	
		(ك) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :
		١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها
		من النظام العام • جواز اثارته لأول مرة أمام النقض •
		شرط ذلك ؟ •
٦٩٢	١٤٢	( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ ) •
		٢ - اختلاف الدعوى الجنائية عن الدعوى التأديبية سببا
		وموضوعا •
		قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية لا تكون الا للأحكام
		الجنائية الباته •
		الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقض بها
		الدعوى الجنائية •
١١٣١	٢٠٢	( الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ ) •
		(ل) الدفع بعدم دستورية :
		١ - حق محكمة الموضوع فى تقدير جدية الدفع بعدم
		الدستورية • لها مطلق التقدير فى وقف نظر الدعوى المنظورة
		أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية •
٣٥	٦٢	( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨١ ) •
		• اجازة المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ •
		• للوزير المختص تعديل الجداول الملحقه بالقانون المذكور •
		• اعمالا لحكم المادة ٦٦ من الدستور •
		لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون • قاعدة رددتها
		المادة ٦٦ من دستور سنة ٢٣ والدساتير المتعاقبة •

الصفحة	القاعدة
	<p>مقتضاها . جواز أن يعهد القانون للسلطة التنفيذية إصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم والعقاب بالشروط التي يحددها .</p> <p>الدفع بعدم دستورية المادة ٣٢ من القانون المذكور ظاهر البطلان . أثر ذلك ؟</p>
٥٨٦	<p>( الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٣١ ) ١٠٤ .</p> <p>(م) الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية .</p> <p>١ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . جوهري . وجوب الرد عليه . اتصال وجه الطعن المرفوع من المستول عن الحقوق المدنية بالمتهم . وجوب نقض الحكم في شقه المدني لمتهم كذلك . المادة ٤٢ قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩</p>
١٠٠٩	<p>( الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ ) ١٧٦ .</p> <p>٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة . جواز إبدائه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى . هيئة النقل العام . العاملون بها موظفون عموميون . شمولهم بالحماية المقررة بالمادة ٣/٦٣ اجراءات معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ أساس ذلك . وأثره ؟</p>
١٠٠٩	<p>( الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ ) ١٧٦ .</p> <p>راجع أيضا : دعوى مباشرة .</p> <p>القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ١٠٧٢</p> <p>(ن) الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .</p> <p>انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنب بمضي ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة . الاجراءات القاطعة للتقادم ؟</p>

الْقَاعِدَة	صَفْحَة
<p>مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف الى يوم نظره دون اتخاذ اجراء من الاجراءات القاطعة للمدة • اثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة •</p> <p>الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم • جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •</p> <p>الدعوى المدنية التابعة : انقضاؤها بمضى المدة المقررة لها فى القانون المدنى •</p>	٥٧٧
<p>( الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٨ ) ١٠٢٠</p> <p>( ذ )</p> <p>ذخائر</p> <p>راجع : سلاح : القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٦١٢</p> <p>( ر )</p> <p>رابطة السببية - رد الاعتبار - رسم انتاج - رشوة</p> <p>ر بطة السببية</p> <p>١ - الفصل فى توافر رابطة السببية بين الاصابات والعامة • موضوعى •</p>	١٩٦
<p>( الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢ ) ٣١٠</p> <p>٢ - تقدير توافر رابطة السببية ، بين الاصابة والوفاة فى جريمة الضرب المفضى الى الموت • موضوعى • ما دام صائفا •</p>	

صفحة	القاعدة
	<p>حق محكمة الموضوع فى الاخذ بما تطمئن اليه من التقارير الفنية واطراح ما عداه .</p>
٢١٥	<p>( الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ )</p> <p>٣ - الاصل أن من يشترك فى اعمال البناء والهدم يسأل الا عن نتائج خطئه . قيام مقال مختص بمثل هذه الاعمال عادة تحت مسئوليته . مؤداه : أنه يسأل عن نتائج خطئه فيه .</p> <p>تقرير الخطأ وتوافر رأبطة السببية بينه والنتيجة موضوعى . مثال تسبب غير معيب .</p>
٩٩١	<p>( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ )</p> <p>١٧٢</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>حكم « تسببيه ، تسبب معيب » .</p> <p>القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ١٠٩٥</p> <p>وقصد جنائى « القصد الاحتمالى » .</p> <p>القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٣٨٠</p> <p>ومسئولية مدنية .</p> <p>القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٦٦١</p> <p>ونقض « المصلحة فى الطعن » .</p> <p>القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣١٥</p>



القائمة / المدة

## رد الاعتبار

١ - مناط رد الاعتبار عملا بالمادتين ٥٥١ ، ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية وأثره ؟ •

قانون الأسلحة لم يورد نصا يؤدي الى الاعتداء بالسابقة رغم سقوطها •

أساس احتساب الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ اجراءات ؟ •

تمحيص مدى تكامل المدة المقررة لرد الاعتبار القانوني من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة • واجب • مخالفة ذلك قصور وخطأ في تطبيق القانون •

٧١ ١٠٠ ( الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ )

٢ - القضاء برد الاعتبار • شرطه ؟ •

الحكم برد الاعتبار قبل انقضاء المدة المنصوص عليها قانوناً • خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه •

٥٩١ ١٦٤ ( الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢١ )

## رسم إنتاج

١ - الجزء المنصوص عليه في المادة الأولى من قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم الإنتاج والاستهلاك على بعض الأصناف المنتجة محليا • ماهيته : تعويض من نوع خاص •

• عدم سريان أحكام القرار الثانى بأثر رجعى •  
• سريانها بأثر مباشر على الوقائع التى تحدث بعد العمل به •  
• مخالفة ذلك • خطأ فى القانون •

٣٠٤ ٥٣٠ ( الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ )

الصفحة	القاعدة
	<p>٢ - عدم استظهار الحكم المطعون فيه مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي ومقدار الرسم المستحق عليها ومقدار المبلغ المحكوم به والمقصود بالرسم المستحق قصور •</p>
٩٦٢	<p>( الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ )</p> <p><b>رشوة</b></p> <p>جريمة الرشوة المنصوص عليها بالمادة ١٠٣ مكرر عقوبات • مناط تحققها ؟ مثال لتسبب سائح •</p>
٥٩٤	<p>( الطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١ )</p> <p>الاعتراف الذي يؤدي الى اعفاء الراشي أو الوسيط من عقوبة الرشوة شرطه ؟ •</p> <p>حصول الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم العدول عنه لدى المحكمة • لا اعفاء •</p>
١٠١٦	<p>( الطعن رقم ١٨٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ )</p> <p><b>(س)</b></p> <p><b>سب وقذف - سبق اصرار - سرقة - سلاح</b></p> <p><b>سب وقذف</b></p> <p>١ - حكم المادة ٩١ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ • تطبيق لمبدأ عام • هو حرية الدفاع • بالقدر الذي استلزمه هذا الحق • تجاوز ذلك • تحقق المساءلة •</p>
٧٢٢	<p>( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ )</p>

صفحة	القاعدة	
		٢ - تحقق جريمة المادة ١٢٣/٢ عقوبات متى كانت الأفعال أو العبارات تحمل معنى الاساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة ولو لم تبلغ حد السب أو القذف .
		تعمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة . كفايته لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة .
٧٢٢	١٢٩	( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ )
		٣ - مجرد تقديم شكوى الى جهة الاختصاص في حق شخص واسناد وقائع معينة اليه • لا يعد قدفا معاقبا عليه • حد ذلك ؟
٩٢٤	١٦٠	( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٨ )
<b>سبق اصرار</b>		
		١ - لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وتوافر سبق الاصرار •
١٢٨	٢٠	( الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ )
		٢ - سبق الاصرار • ماهيته ؟ حق محكمة الموضوع في استخلاصه من الوقائع والظروف • متى كان موجب ذلك لا يتنافر وهذا الاستنتاج •
٨٩٢	١٥٤	( الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٢ )
		٣ - عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين • لا ينفي قيام الاتفاق بينهم •

صفحة	القاعدة	
		الاتفاق • ماهيته ؟
		الاستدلال عليه بالاستنتاج والقرائن •
٢٢٥	٢٠٧	(الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠
		راجع أيضا :
		ضرب • ضرب أفضى الى موت •
		القاعدة رقم ٢٠٧ بالصحيفة رقم ١١٥٨
		وقتل عمد •
		القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٤٧٩
		<b>سرقة</b>
		١ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢
		عقوبات • انتظام الجرائم في خطة جنائية واحدة بعدة
		أفعال تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية •
		تقدير توافر الارتباط بين الجرائم • موضوعي •
		ارتكاب الطاعن لجريمة السرقة حاملا سلاحا مرخصا
		له بحمله ثم ضبط سلاحا آخر بمنزله غير مرخص له
		بأحرازه • نفى الارتباط بين جريمة احراز السلاح بغير
		ترخيص وجريمة السرقة • صحيح في القانون • عليه
		ذلك ؟
		ارتكاب جريمة السرقة مع حمل سلاح • استمرار
		حيازة الطاعن للسلاح حتى ضبطه بمنزله • يكون جريمة
		مستمرة مستقلة عن جريمة السرقة •
٤٨٩	٨٦	(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣



٢ - السرقات التي ترتكب في احدى وسائل النقل .  
 عقوبتها : الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سبع  
 سنوات . المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات  
 المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ .

تشديد العقاب بالمادة المذكورة . اثره . حكمته .

٦٦٧ ١١٨٠ (الطنن رقم ٣٦٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ )

٣ - وقوع السرقة على احدى وسائل النقل او اجزاء  
 منها . وهي معطلة خالية من الركاب . عدم خضوعها لحكم  
 المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً عقوبات . وانما تخضع لحكم  
 المادة ٣١٨ عقوبات .

ايقاع الحكم المطعون فيه على المطعون ضده العقوبة  
 التي قدرها . في الحدود المقررة بالنص المنطبق عليها .  
 لاثريب .

وجوب تصحيح محكمة النقض اسباب الحكم .  
 باستبدال المادة ٣١٨ عقوبات الواجبة التطبيق .  
 بالمادة ١/٣١٦ مكرراً ثالثاً من ذات القانون . اساس ذلك ؟

٦٦٧ ١١٨٠ (الطنن رقم ٣٦٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ )

٤ - القصد الجنائي في جريمة السرقة . ماهيته ؟

٧٧٥ ١٣٤٠ (الطنن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ )

٥ - ظرف الاكراه في السرقة . من الظروف العينية  
 المتعلقة بالاركان المادية للجريمة . سريان حكمه على كل  
 من قارف الجريمة فاعلاً أم شريكاً . ولو لم يعلم به .

٨٤٣ ١٤٦٠ (الطنن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )

القاعدة  
صفحة

- ٦ - متى تتوافر جناية السرقة في طريق عام ؟  
تعريف الطريق العام •  
تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق  
العمومية • الحكمة منه : تأمين المواصلات •  
العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم  
المادة ١/٣١٥ من قانون العقوبات •  
( الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٥/١٧ ) ١٩٩٠ ١١١٧
- ٧ - التحلث عن نية السرقة • شرط لازم لصحة  
الحكم بالإدانة في جريمة السرقة • متى كانت هذه النية  
محل شك أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه •  
مثال لتسبيب سائق في اثبات توافرها •  
( الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ ) ٢٠٩٠ ١١٧٤
- ٨ - اختلاس الدائن متاع مدينه تأمينا لدين لا دليل  
عليه للحصول على فائدة غير مشروعة • اعتباره سارقا •  
( الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ ) ٢٠٩٠ ١١٧٤

## سلاح

- ١ - الاعفاء المقرر بالمادة الرابعة من القانون رقم  
٢٦ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤  
بشأن الأسلحة والذخائر • شرط تحققه ؟

عدم اعتبار هذا القانون قانونا أصليا لمن تم ضبطه  
قبل العمل بأحكامه محرزا أو حائزا لأسلحة أو ذخائر بغير  
ترخيص • أساس ذلك ؟

( الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٧ ) ١٩٨١ ٢٠٩٠

صفحة	القاعدة	
		٢ - القضاء بالبراءة من جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص استنادا الى عدم ثبوت صلاحية السلاح لعدم ضبطه . سائق .
٢٢١	٢٦٠	( الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ )
		٣ - جريمة احراز سلاح بدون ترخيص . قيامها بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده أو عدم تقديم طلب التجديد في الموعد المقرر .
		— اتخاذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار ترخيص جديد . لا يؤثر في قيامها . المادتان ٢ ، ١٠ قانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٨٩ من قرار الداخلية الصادر في ١٣/٩/١٩٥٤ .
		وجوب اخطار صاحب الشأن برفض طلب تجديد الترخيص يكون عند رفض جهة الادارة الطلب المقدم لها بالتجديد في الميعاد المنصوص عليه في قرار الداخلية الصادر في ١٣/٩/١٩٥٤ .
٤٦٧	٨٢٠	( الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٦ )
		٤ - صدور القانون ١٢٦ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . بعد الحكم المطعون فيه . وتنظيمه في المادة ٢٨ مكررا منه حالات عدم تجديد الترخيص في المواعيد المقررة وجعله العقوبة في جميع هذه الأحوال هي الغرامة فقط . اعتباره قانونا أصليا . وجوب تطبيقه على الواقعة . المادة الخامسة من قانون العقوبات .
٤٦٧	٨٢٠	( الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٦ )

٥ - مناسط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٢ عقوبات . انتظام الجرائم في خطة جنائية واحدة بصفة أفعال تتكون منها مجتمعه الوحدة الاجرامية . تقدير توافر الارتباط بين الجرائم . موضوعي .

ارتكاب الطاعن لجريمة السرقة حاملا سلاحا مرخصا له بحمله ثم ضبط سلاحا آخر بمنزله غير مرخص له باحرازه . نفى الارتباط بين جريمة احراز السلاح بغير ترخيص وجريمة السرقة . صحيح في القانون . على ذلك ؟

ارتكاب جريمة السرقة مع حمل السلاح . استمرار حيازة الطاعن للسلاح حتى ضبطه بمنزله . يكون جريمة مستمرة مستقلة عن جريمة السرقة .

( الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨١ ) ٨٦ ٤٨٩

٦ - معيار التمييز بين السلاح الناري . غير المششخن . والمششخن ؟

ثبوت أن السلاح المضبوط ماسورته غير مششخنة . اندراجه تحت جدول رقم ٢ . أثر ذلك ؟

( الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٨١ ) ٩٢ ٥٢٢

٧ - اعمال المادة ١٧ عقوبات . يجيز النزول بعقوبة السجن المقررة لجريمة حيازة سلاح ناري مششخن بغير ترخيص . الى الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور فضلا عن الغرامة .



الصفحة	القاعدة
	معاينة المطعون ضده • مع أعمال المادة ١٧ عقوبات • بالحبس لمدة ستة شهور • مؤداه وأثره ؟
٥٢٢	( الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٤ ) ٩٢٠
	٨ - اغفال القضاء بمصادرة الذخائر المضبوطة مع وجوب الحكم بها اعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل • خطأ في القانون •
٦١٢	( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٨ ) ١٠٨٠
	٩ - اغفال الحكم القضاء بمصادرة الذخيرة المضبوطة وقضاؤه بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط • خطأ يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه بمصادرة الذخيرة المضبوطة والغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح •
٦١٢	( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٨ ) ١٠٨٠
	١٠ - جواز اثبات الجرائم على اختلاف أنواعها بما فيها جريمتي • احراز السلاح وذخيرة بكافة الطرق القانونية الا ما استثنى بنص خاص •
٨٥٢	( الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٤٧
	١١ - ضبط سلاح ناري وذخيرة ومخدر مع شخص • لا ارتباط بين جنايتي احراز السلاح الناري وذخيرة وجناية • احراز المخدر • مخالفة ذلك • خطأ في القانون •
١١٤٠	( الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ ) ٢٠٨

راجع ايضا :

رد الاعتبار :

القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٧١

وعقوبة •

القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٧١٩

ومصادرة •

القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٦١٢

(ش)

شركات القطاع العام - شروع - شريعة اسلامية -  
شهادة سلبية - شهادة مرضية - شيك بدون رصيد

### شركات للقطاع العام

١ - شركة القطاع العام • ماهيتها ؟ المادتان

٢٨ ، ٢٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ •

لمجلس ادارة الشركة السلطات اللازمة لمباشرة

نشاطها دون التقيد بموافقة المؤسسة العامة • وله وضع

اللوائح الداخلية •

المؤسسة العامة • وحدة اقتصادية قابضة • يقتصر

دورها على التخطيط والمتابعة •

اختصاصات رئيس مجلس الادارة ؟ المادة ٥٤ من

القانون المذكور • حق الوزير في تنحية رئيس واعضاء

مجلس الادارة •

(الظن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ )

صفحة	القاعدة
	<p>٢ - استقلال شركة القطاع العام عن المؤسسة العامة في أداء نشاطها •</p> <p>علاقة رئيس مجلس الإدارة • بالشركة • علاقة تعاقدية • أساس ذلك • واثرو ؟</p> <p>إشراف المؤسسة العامة لا يضاف على الوحدة الاقتصادية وصف السلطة العامة • تعيين رئيس مجلس الإدارة بقرار جمهوري • تنظيم للعلاقة التعاقدية • عدم اسبغها صفة الموظف العام عليه • أساس ذلك ؟</p>
٤٠٩	<p>( الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ ) ٧٣ •</p> <p>٣ - إيراد المشرع نصا كلما رأى اعتبار العاملين في شركات القطاع العام في حكم الموظفين العاملين في موطن • ما</p> <p>مؤدى عدم النص : يمتنع معه انزال حكم المادة ١٢٣ عقوبات عليهم •</p>
٤٠٩	<p>( الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ ) ٧٣ •</p> <p>راجع أيضا : موظفين عموميين • القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة ٤٠٩</p>
	<p>شروع</p> <p>راجع : تقليد •</p> <p>القاعدة رقم ٢١٥ بالصحيفة رقم ١٢٠٤</p>

القاعدة  
صفحة

## شريعة إسلامية

راجع :

اثبات • شهود •

ودستور •

القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٨١٢

شهادته

١ - التمسك ببطان الحكم لعدم التوقيع عليه في  
الميعاد • شرطه • الحصول على شهادة • من قلم الكتاب •  
بأن الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه • حتى وقت  
تحريرها على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد •

٢٩٢ (الطن رقم ٢٧٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٢) • ٦٩

٢ - الشهادة السلبية الصادرة بعد قوات ميعاد  
الطن بالنقض • عدم صلاحيتها لامتداد الميعاد •

٦٥٢ (الطن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١١) • ١١٥

راجع أيضا :

حكم • وصفه والتوقيع على واصداره •

القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٥٥٥

شهادة مرضية

خلو الشهادة المرضية من أن الطاعن قد لزم فرائضه  
فعلا طوال المدة المعينة بها • أثره

٥٢٧ (الطن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣) • ٩٤



صفحة	القاعدة
	<b>شيك بدون رصيد</b>
	١ - عدم استظهار حكم الادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد . أمر الرصيد من حيث الوجود . والكفاية . والقابلية للصرف . قصور .
٥٢٧	( الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) ٩٤٠
	٢ - الوفاء اللاحق لوقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد لا يؤثر في المسؤولية الجنائية اثر ذلك ؟
٥٦٧	(الطعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ ) ١٠٠٠
	٣ - توقيع الساحب على الشيك لازم . علة ذلك ؟ توقيع الساحب على الشيك على بياض . مفاده ؟
٥٦٧	(الطعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ ) ١٠٠٠
	٤ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . مناط تحققها ؟ الاسباب التي دفعت الى اصدار الشيك لا عبء بها .
٥٦٧	(الطعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ ) ١٠٠٠
	٥ - ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتعويضات المدنية . استثنائية . اثر ذلك ؟ قضاء الحكم بالتعويض دون بيان أساس قضائه به . قصور . مثال : لتسبب معيب في جريمة اصدار شيك بدون رصيد . نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية . نقضه ايضا في شقه الجنائي . علة ذلك ؟
٩٧٤	( الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٥ ) ١٧٠

الرقم	الصفحة	المادة
١٠٢٧	١٨٠	٦ - بيانات حكم الادانة • المادة ٣١٠ اجراءات • اقتصار الحكم في بيانه لواقعة الدعوى على سرد ما أورده المدعي بالحقوق المدنية بصحيفة دعواه • دون ايجاد ما يدل على استيفاء الشيكين لشرائطهما القانونية • ومضمون افادتي البنك • قصور • ( الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢ )
١١٢٤	٢٠٠	٧ - الدفع بأن الطاعن مفوض من المجنى عليه في صرف قيمة الشيك وأنه المستحق المعتمد • من الدفع الموضوعية • وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع • اقارتها أمام النقض • لأول مرة • لا تقبل • ( الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ )
١١٨٤	٢١١	٨ - افادة البنك أن الرصيد لايسمح بصرف الشيك • مفادها : عدم كفاية الرصيد للوفاء بكامل قيمة الشيك • أثر ذلك : قيام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد • المادة ٣٣٧ عقوبات • عدم سماح الرصيد بالصرف • وانتفاء الرصيد كلية • وأمر المسحوب عليه بعدم الدفع تنسأوى في التجريم والعقاب • ( الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ )
		راجع أيضا :
		دفاع • الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره • • اللائحة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ١١٨٤

صفحة	القاعدة
	<p>(ص)</p> <p>صلح</p> <p>راجع :</p> <p>خلو رجل •</p> <p>القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٥٢</p> <p>(ض)</p> <p>ضرب - فرد</p> <p>ضرب</p> <p>( أ ) ضرب بسيط :</p> <p>١ - حكم الادانة • في جريمة الضرب المنصوص عليها بالمادة ١/٢٤١ عقوبات • بياناته ٩ •</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ ) ٧١ •</p> <p>٢٩٩</p> <p>١ - علم تحديد المادة ٣/٢٤٢ ع مفهوم الاداة التي تستعمل في احداث الاصابة • استعمال حجر في احداث اصابة المجنى عليه • بعد استعمالا لاداة • مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر • خطأ في تطبيق القانون •</p> <p>( الطعن رقم ٢٤٨٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ ) ٨٠ •</p> <p>٤٦٠</p> <p>٣ - عقوبة جريمة الضرب باستعمال اداه • الحبس وجوبا المادة ٣/٢٤٢ عقوبات معدلة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٧ •</p>

صفحة	القاعدة	
		توقيع المحكمة عقوبة الغرامة • خطأ في تطبيق القانون • وجوب تصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس • كون المتهم هو المستأنف وحده • أثره : نقض الحكم وتأييد الحكم المستأنف • أساس ذلك ؟
٦٤٨	١١٤	( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ ) ٤ - جريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات • توافرها ؟ : حدوث جرح أو تشويه مرض أو عجز نتيجة له • غير لازم • الحكم بالإدانة يقتضي المادة ٢٤٢ عقوبات • بيانه موضع الإصابات أو أثرها ودرجة جسامتها • غير لازم لصحته •
١٢٣٩	٢٢٢	( الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ ) راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب • استعمال حق مقرر بقتضى القانون • • القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٨٦٧ وعقوبة • العقوبة المبررة • • القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٩٦ وقصد جنائي • القصد الاحتمالي • • القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة ٣٨٠ (ب) ضرب أحدث عامة • الفصل في توافر رابطة السببية بين الإصابات والعامة • موضوعي •
١٩٦٠	٢١	( الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢ )



الْقَاعِدَة	صَفْحَة
-------------	---------

راجع أيضا :

دفاع • الاخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره •

القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٥٠٧

وعقوبة • العقوبة المبررة •

القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٩٦

( ج ) ضرب افضى الى الموت :

١ - علم التزام محكمة الموضوع بوصف النيابة العامة للواقعة • واجبها تمحيصها وانزال الوصف القانوني الصحيح عليها • حد ذلك ؟

اقامة الدعوى الجنائية عن جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار تعديل المحكمة وصف التهمة الى ضرب افضى الى الموت • لا تشريب • ليس للمحكمة - في هذه الحالة - محاكمة المتهم عن جناية اسقاط حبل عمدا - التي لم ترفع عنها الدعوى - ولو قامت هذه الجريمة - فعلا - في الأوراق • أساس ذلك ؟

( الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ ) ٥١٠٠ ٢٩٣

٢ - تقدير توافر رابطة السببية ، بين الاصابة والوفاة في جريمة الضرب المفضى الى الموت • موضوعي • ما دام سائغا •

حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطئن اليه من التقارير الفنية واطراح ما عداه •

( الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ ) ٥٠٠ ٢١٥

صفحة	لقاعدة
------	--------

متى يسأل الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب  
المفضى الى الموت ؟

( الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ ) ٢٠٧ ١١٥٨

راجع ايضا :

اسباب الاباحة وموانع العقاب • استعمال حق مقرر  
بمقتضى القانون • •

وعقوبة • العقوبة المبررة • •

القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣١٥

وقصد جنائي • القصد الاحتمالي • •

القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٢٨٠

### ضرر

اثبات الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم  
بالتعويض من أجله • كفايته فى بيان وجه الضرر المستوجب  
للتعويض •

عدم بيان الحكم • الضرر بنوعيه المادى والأدى •  
لا يعيبه • أساس ذلك ؟ •

( الطعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ١٥٤ ٥٢٩

راجع ايضا :

دعوى مدنية • رفعها • •

القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٩٢٩

صفحة	القاعدة
	<p>ودعوى مدنية و نظرها والحكم فيها •</p> <p>القاعدتان رقما ١٩ ، ١١٧ بالصحين رقمى ١٢٢ •</p> <p>٦٦١</p> <p>ورابطة السببية •</p> <p>القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٩٩١</p> <p>( ط )</p> <p>طافيا - طب - طعن - طوارى</p> <p>طافيا</p> <p>القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا • خلا من النص على المسئولية المفترضة بالنسبة لملك المحل أو المعمل • مفاد ذلك وأثره ؟ • منال لدفاع جوهرى •</p> <p>( الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٥ ) ١٨٦ •</p> <p>١٠٥٥</p> <p>طب</p> <p>الأصل تحريم أى مساس بجسم الانسان •</p> <p>أساس اباحة فعل الطبيب ؟ •</p> <p>مساءلة من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب عما يحدثه بالغير من جروح على أساس العمد • اعفاؤه لا يكون الا بقيام حالة الضرورة •</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢ ) ٣١٠</p> <p>١٩٦</p>

## طعن

١ - عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه • المادة ٤٣  
من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض  
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

( الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ ) ٧٩٠ ٥٤٨

٢ - لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه •

الغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس يعتبر تشديدا للعقوبة  
حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها • قضاء الحكم  
المطعون فيه بالغاء وقف التنفيذ الذي امرت به محكمة أول  
درجة رغم ما أثبتته من أن المحكوم عليه هو استأنف وحده  
خطأ في القانون • وجوب الحكم جزئيا وتصحيح ذلك  
الخطأ •

( الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١ ) ١٢١ ٦٨٣

٣ - الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشككة  
وفقا لقانون الطوارئ • عدم جواز الطعن فيها بأي طريق  
من طرق الطعن م ٦٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨  
بشأن حالة الطوارئ •

محاكم أمن الدولة المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة  
١٩٨٠ • ماهيتها وأساس انشائها واختلافها عن تلك  
المنشأة وفقا لقانون الطوارئ •

الأحكام الانتقالية المنصوص عليها بالمادتين ١٠ ،  
١١ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ • مؤداها ؟

مجال أعمال قاعدة القانون الأصلح ؟

( الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ ) ١٢٥ ٢٨٦



الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
--------------	----------

٤ - تعديل الحكم المطعون فيه العقوبة المقررة لها  
ابتدائيا في جريمة خلع رجل ارتكبت بعض أفعالها  
المتتابعة في ظل الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ من  
الحبس الى الغرامة . خطأ في تطبيق القانون أساس ذلك ؟  
لا يضار الطاعن بطعنه . مثال .

( الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٤ ) ١٦٩ ٩٦٩

راجع أيضا :

استئناف « نظره والحكم فيه » .

القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٩٠٧

واشكال في التنفيذ .

القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٤١٩

وقانون « سريانه » .

القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٧٨٦

ومحاماه :

القاعدة رقم ١ تقابلات بالصحيفة رقم ١٣

ونقض « ميعاد الطعن » .

القاعدتان رقما ١٠٦ ، ١١٣ بالصحيفتين رقمي

٦٤٥ ، ٦٠٣

ونقض « الصفة والمصلحة في الطعن » .

القواعد ارقام ٣٩ ، ٤١ ، ١١٢ ، ١٣٣ ، ٢٢٤

بالصفحات ارقام ٢٣٨ ، ٢٤٥ ، ٦٤٢ ، ٧٥٧ ،

١٢٤٣

القاعدة

• وتقتض • نطاق الطمن • •

القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ١٠٢٧

• وتقتض • أسباب الطمن • ما لا يقبل منها • •

القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٨٥٣

• وتقتض • ما يجوز وما لا يجوز الطمن فيه من الأحكام • •

القواعد ارقام ٧٤ • ١٠٦ • ١٨٨ بالصفحات ارقام

٤١٩ • ٦٠٣ • ١٠٦٠

ونياية عامة :

القواعد ارقام ٣٩ • ٤١ • ١١٢ • ١٣٢ • ١٨٨

بالصفحات ارقام ٢٣٨ • ٢٤٥ • ٦٤٢ • ١٠٦٠

طواريء

• راجع : اختصاص • الاختصاص الولائي • •

القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ١١٠٣

• ومحكمة أمن الدولة • •

القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٧٨٦

(ظ)

ظروف مخففة - ظروف مشددة

ظروف مخففة

• راجع : سلاح • •

القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٥٢٢

ظروف مخففة • ظروف مشددة • عاهة عقلية •  
عاهة مستديمة • علاقة سببية • عقوبة

القاعد  
صفحة

وعقوبة « العقوبة المبررة » •

القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣١٥

### ظروف مشددة

ظرف الاكراه في السرقة • من الظروف العينية  
المتعلقة بالأركان المادية للجريمة • سريان حكمه على كل  
من قارف الجريمة فاعلام شريكا • ولو لم يعلم به •

( الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٤٦ ٨٤٢

(ع)

عاهة عقلية - عاهة مستديمة - علاقة سببية

عقوبة - عمل - علاقة تجارية - عود

### عاهة عقلية

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب • موانع العتاب •

### عاهة مستديمة

راجع : ضرب • ضرب أحدث عاهة •

### علاقة سببية

راجع : رابطة السببية •

### عقوبة

( أ ) تطبيق العقوبة :

١ - تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع •

مادامت تدخل في حدود العقوبة المقررة قانونا •

( الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٧ )

٢  
هيئة طاعة

الصفحة	القاعدة
	٢ - توقيع الحكم على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة احرار وحياسة مخدر الحشيش التي ثبت لمحكمة الموضوع ارتكابه لها ، انتفاء مصلحته في النعي على الحكم خطأ في اسناد جريمة احرار الأفيون التي لم ترد في امر الاحالة اليه أساس ذلك ؟ .
٢٦٠	( الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ ) ٤٤٠
	٣ - الصبرة في أعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانوني ادانة المتهم بجريمة ضرب القس الى موت ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط بعد اعمال المادة ١٧ عقوبات . انتفاء مصلحته في المجادلة في مسئوليته عن الوفاة .
٢٦٠	( الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ ) ٥٥٠
	٤ - ادانة المتهم بجرائم التزوير في محرر رسمي وتقني ختم احدى جهات الحكومة واستعماله . معاملته بأثرافه ومعاقبته بالحبس مع النفل لمدة ستة أشهر وعمره من وظيفته لمدة سنة واحدة . صحيح . النزل من الوظيفة . عقوبة تبعية . تطبيقها مع العقوبة الأصلية عند قيام مقتضاها . دون حاجة الى لفت نظر الدفاع .
٢٢٤	( الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦ ) ٥٩٠
	٥ - عقوبة جريمة التبيد هي الحبس وجوبا . جواز أن يزداد عليها غرامة . لا تجاوز مائة جنيه . المادة ٢٥١ عقوبات .
	تعديل الحكم المستأنف بتوقيع عقوبة الغرامة فقط خطأ في تطبيق القانون . وجوب تصحيحه .



اللائحة	صفحة
انتهاء محكمة الموضوع الى انها ترى من ظروف الدعوى أن المطعون ضده لن يعود الى مخالفة القانون . حق محكمة النقض في وقف تنفيذ العقوبة .	
( الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨ )	٢٣٩
١ - العقوبة الأصلية المقررة للجريمة الأشد . تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون العقوبات التكميلية . علة ذلك ؟	
اعمال الحكم المطعون فيه حكم المادة ٣٢ عقوبات . واغفاله الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . خطأ في تطبيق القانون .	
( الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ )	٢٤٠
٣ - المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات . ماهيتها ؟	
عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . نطاقها ؟	
عدم مصادرة دراجة بخارية لم يثبت استخدامها في ارتكاب الجريمة . صحيح .	
( الطعن رقم ٢٦٧١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ )	٢٤١
٤ - جواز الحكم بالحبس مع الشغل في مواد الجنح ما دامت مدة العقوبة المتقاضى بها أقل من سنة .	
(الطعن رقم ٢٥٥، ٢٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٥)	٢٤٢
٥ - النص في المادة ١٧ من قانون العقوبات على عقوبة السجن دون تحديد لحديها الأدنى والأقصى . قصد	

القاعدات	الصفحة
<p>الشارع من ذلك الاحالة الى المادة ١٦ من ذات القانون .</p> <p>مثال .</p>	
<p>( الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٨١ )</p> <p>١٢٦ - معاقبة من ينتج خزا اقل من الوزن المقرر قانونا بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .</p> <p>اغفال الحكم بعقوبة الحبس مع وجوب القضاء بها</p> <p>يميبه . التصار طعن النيابة على الغفال القضاء بعقوبة الحبس . اثره : عدم المساس بمدة شهر الحكم المتقضى بها خطأ .</p>	٧١٩
<p>( الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥١ ق جلسة ٥/١١/١٩٨١ )</p> <p>١٤٢ - العقوبة المقررة لجريمة انتاج خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر قانونا . هي الحبس من ستة اشهر الى سنتين والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه . فضلا عن شهر ملخص الحكم الصادر بالادانة على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها . م ٢/٢٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ والقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ والمادتين ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥</p> <p>تعديل الحكم المطعون فيه للحكم المستأنف في العقوبة المتقضى بها والاكتفاء بتوقيع الغرامة دون الحبس وشهر الحكم الوجوبيين . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف الذى صادف صحيح القانون ، ما دام التصحيح لا يخضع لاي تقدير</p>	٨٧١

الصفحة	القاعدة
٨٢٥	<p>موضوعي ، بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت اسناد التهمة . م ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .</p> <p>( الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٥ ) ١٤٣ .</p> <p>٨ - مناط تطبيق كل من فقرتي المادة ٣٢ عقوبات وأثر التفرقة بينهما في تحديد العقوبة ؟</p> <p>مثال في جريمتي استيراد سبائك ذهبية على خلاف القانون وتهريبها .</p> <p>ارتباطهما في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب توقيع العقوبة المقررة لأشدهما دون العقوبة التكميلية المقررة لأعدهما .</p> <p>ارتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان . هما استيراد سبائك ذهبية على خلاف القانون . وتهريبها . وجوب تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار الجريمة الأشد وهي الاستيراد . وتوقيع عقوبتها . المنصوص عليها في المادة ١٤ قانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . دون عقوبة التهريب الجمركي .</p> <p>تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض جمركي . خطأ في تأويل القانون وتطبيقه .</p> <p>علة ذلك ؟</p> <p>القضاء بتصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة التعويض الجمركي . لا يمنع منه نص المادة ١٢٢ من قانون الجمارك . علة ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) ١٥ .</p>
٨٧٥	

القاعدة  
صفحة

٩ - عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة المحكوم بها طبقا للمادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .  
عقوبة أصلية . ماثلة لعقوبة الحبس في تطبيق قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية .

ايداع المحكوم عليه الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . غير لازم لقبول الطعن .

٩٥٤ ١٦٥٠ ( الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢١ )

١٠ - تعديل الحكم المطعون فيه العقوبة المقررة بها ابتدائيا في جريمة خلو رجل ارتكبت بعض افعالها المتتابعة في ظل الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ من الحبس الى الغرامة . خطأ في تطبيق القانون اساس ذلك ؟ .

لا يضار الطاعن بطعنه . مثال .

٩٦٩ ١٦٩٠ ( الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٤ )

١١ - العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء الى أصله أو التعويض المدني للخزانة أو ذات الطبيعة الوقائية كالمصادرة ومراقبة الشرطة . وجوب توقيعها في جميع الأحوال وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى .

عقوبة التعويض المنصوص عليها في المادة ١٦٣

عقوبات . ماهيتها ؟ .

٩٩١ ١٧٢٠ ( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ )



## القاعدة : صفحة

١٢ - وجوب القضاء بشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالادانة عن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٠ . لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة . م ١٦ من المرسوم بقانون المذكور .

مناطق القضاء بشهر ملخص الحكم على واجهة محل التجارة أو المصنع ؟ .

وقوع الجريمة في غير محل . مؤداه : انتفاء موجب عقوبة النشر . علة ذلك ؟ .

١٠٢٤ ١٧٩٠ ( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢ )

١٣ - عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرر من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ هي الحبس أو الغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه عن القدان الواحد أو كسر القدان .

١٠٣٧ ٥٨٢٠ ( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣ )

١٤ - انزال الحكم بالمطعون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة المرتبطة ذات العقوبة الأشد . خطأ .

١٠٧٦ ١٩٢٠ ( الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ )

راجع أيضا : أحداث .

القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ٢٠٩

واختلاس أموال أميرية .

القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة رقم ٧١٥

القاعدة	صفحة
---------	------

## • وارتباط •

القواعد ارقام ٦١ ، ٨٣ ، ١٢٠ ، ٢٠٤ بالصفحات  
ارقام ٣٤٢ ، ٤٧٥ ، ٦٧٦ ، ١١٤٠

## • واستئناف • نظره والحكم فيه •

القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٧٩٥

## • واستئناف • سقوط الاستئناف •

القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ١٠٨٥

## • واشتراك •

القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٦٦

## • وبناء •

القاعدتان رقما ٩٢ ، ١٣١ بالصحيفتين رقمي ٥٢٧ ،  
٧٥٢

## • ونهريب جمركي •

القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٤٠٤

## • ودفاع • الاخلال بحق الدفاع ، ما يوفره •

القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٧٩

## • وسرقة •

القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٦٦٧

## • وسلاح •

القواعد ارقام ٨٢ ، ٩٣ ، ١٠٨ بالصفحات ارقام  
٤٦٧ ، ٥٣٣ ، ٦١٢

القاعدة	صفحة
---------	------

• وعمل

القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٦٨٦

• وغش

القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٦٤٨

• وضرب « ضرب بسيط »

القاعدة رقم ١١٤ بالصحيفة رقم ٦٤٨

• ومواد مخررة

القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٦٥٥

• ونقض « أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها »

القاعدتان رقمي ٦٦ ، ١٣١ بالصحيفتين رقمي ٣٦٦ ،

٧٥٢

• ونقض « نظره والحكم فيه »

القواعد ارقام ٦١ ، ٨٢ ، ١٣٢ بالصفحات ارقام

٣٤٢ ، ٤٦٧ ، ٧٥٧

( ب ) العقوبة التكميلية :

• راجع : رسم التاج

القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٣٠٤

• وعقوبة « تطبيق العقوبة »

القواعد ارقام ٧٢ ، ١٠٩ ، ١٧٣ ، ١٧٩ بالصفحات

ارقام ٤٠٤ ، ٦١٧ ، ٩٩١ ، ١٠٢٤

القاعد	صفحة
--------	------

وعقوبة « وقف تنفيذها » .

القاعدتان رقما ٩ ، ٢٢ بالصحيفتين رقمي ٦٨ ، ١٥٢

( ج ) عقوبة الجرائم المرتبطة :

راجع : ارتباط .

القواعد ارقام ٦١ ، ٨٣ ، ١٣١ ، ٢:٢ ، ٤٧٥ ، ٧٥٢

واشتراك .

القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٦٦

ودفاع ، الاخلال بحق الدفاع ، ما يوفره ، .

القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٤٧٩

ونقض « اسباب الطعن » ما لا يقبل منها ، .

القاعدتان رقما ٦٦ ، ١٣١ بالصحيفتين رقمي ٣٦٦ .

٧٥٢

ونقض « نظره والحكم فيه » .

القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٣٤٢

( د ) العقوبة المبررة :

ادانة الطاعن بجريمة احداث عاعة مستديرة .

ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط . انتفاء مصلحت

في المجادلة في شأن واقعة العاعة .

( الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢ ) ٣١٠

١٩٦

العبرة في اعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية

ذاتها لا بوصفها القانوني ادانة المتهم بجريمة ضرب افضي



صفحة	القاعدة
	الى موت ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط بعد أعمال المادة ١٧ عقوبات • انتفاء مصلحته في المجادلة في مسئوليته عن الوفاة •
٢١٥	<p>( الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ )</p> <p>قارن • دفاع • الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره •</p> <p>القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٧٩</p> <p>( هـ ) وقف تنفيذ العقوبة :</p> <p>١ - إيقاف التنفيذ في الجنايات والجنح • قصرة على العقوبات الجنائية البحتة دون غيرها من عقوبات ولو تضمنت معنى العقوبة •</p> <p>عقوبة اغلاق المحل المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ ليست عقوبة بحتة • الحكم بوقف تنفيذها • خطأ في القانون •</p>
٢١٨	<p>( الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٢ )</p> <p>٢ - وقف تنفيذ العقوبة • من عناصر تقديرها • القضاء به في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه • تعديل للعقوبة الى اخف •</p>
٢٢٧	<p>( الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ )</p> <p>٣ - عدم جواز وقف تنفيذ العقوبات المالية المقضى بها عملاً بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ • م ٢٣٥ من ذات القانون •</p>
٢٦٠	( الطعن رقم ٢٦٧٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦ )
٢٨٦	( الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨١/١٤/١ )

الصفحة	القاعدة	
٤٦٠	٨٠٠	<p>٤ - الاعتقاد بعدم عودة المحكوم عليه الى مخالفة القانون . حق المحكمة في وقف تنفيذ العقوبة .</p> <p>( الطعن رقم ٣٤٨٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ )</p> <p>٥ - القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة خطأ في القانون . وجوب النقض الجزئي والتصحيح .</p> <p>اغفال الحكم القضاء بمصادرة الذخيرة المضبوطة وقضاؤه بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط . خطأ يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه بمصادرة الذخيرة المضبوطة والغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح .</p>
٦١٢	١٠٨٠	<p>( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٨ )</p> <p>٦ - لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه .</p> <p>الغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس يعتبر تشديدا للعقوبة حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها . قضاء الحكم المطعون فيه بالغاء وقف التنفيذ الذي امرت به محكمة اول درجة رغم ما أثبتته من ان المحكوم عليه هو المستأنف وحده . خطأ في القانون . وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيح ذلك الخطأ .</p>
٦٨٢	١٢١٠	<p>( الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١ )</p> <p>٧ - ايقاف التنفيذ في الجنايات والجنح . قصره على العقوبات الجنائية البحتة دون غيرها من عقوبات ولو تضمنت معنى العقوبة .</p> <p>عقوبة الغلاق المحل المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر عقوبة</p>

بحسب • هي من التدابير الوقائية • الحكم بوقف  
نفيدها • خطأ في القانون • يستوجب تصحيحه والفاؤه  
في هذا الصدد •

٢٨٦ ١٢٢٠ ( الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١ )

راجع أيضا : حكم « تسببه » تسبب معيب » •

القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٥٢٥

### عمل

١ - عدم جواز وقف تنفيذ العقوبات المالية المقررة  
بها عملا بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ • م ٢٣٥ من ذات  
القانون •

٢٩١ ٦٤٠ ( الطعن رقم ٢٦٧٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦ )

٢ - عقوبة المادة ٢٢٩ من القانون رقم ٩١ لسنة  
١٩٥٩ • الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد  
على خمسين جنيها • معاقبة المضرور ضده طبقا لها •  
وتفريغه مائتي قرش • خطأ في تطبيق القانون • وجوب  
تصحيحه •

٢٨٦ ١٢٢٠ ( الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١ )

### علامات تجارية

راجع : تقليد •

القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٤٩

• • •

راجع : رد الاعتبار •

القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٧١

القاعدة  
صالحا

( غ )

غرامة - غش

غرامة

• راجع : استئناف و سقوط الاستئناف •

القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ١٠٥٨

• وعقوبة • تطبيق العقوبة •

القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٣٣٩

غش

١ - العلم بغش البضاعة المروضة للبيع • موضوعي •  
عجز المشتغل بالتجارة عن اثبات مصدر حصوله على المادة  
موضوع الجريمة • افتراض علمه بالغش • لا عيب •  
أساس ذلك وأثره ؟

••• ٩٨ ( الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ )

٢ - القانون لم يرتب البطلان على مخالفة المادة ١٢ من  
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن اجراءات أخذ العينة •  
كفاية اطمئنان المحكمة الى ان العينة المضبوطة هي  
التي أجرى تحليلها •

••• ٩٨ ( الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ )

٣ - ثبوت أن المياه الغازية المشوشة قد صنعت في  
شركة المتهم • لا يكفي للحكم بإدائته •  
وجوب اثبات ارتكابه فعل الغش • أو انها صنعت  
تحت إشرافه ورقابته مع علمه بفشها •



القاعدة  
صفحة

ماهية قصد الشارع من قرينة افتراض العلم بالغش  
إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة المنصوص عليه في  
المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . عدم مساس  
ذلك بضرورة توافر الركن المعنوي في جنحة الغش للعقاب .

( الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ ) ١١٠

٤ - حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة .  
شرطه . وحده ؟

جناية الغش في عقود التوريد المنصوص عليها في  
الفقرة الأولى من المادة ١١٦ مكررا ج عقوبات قوامها :  
توافر قصد المتعاقد على الإخلال بعقد من العقود التي بينها  
المادة . أو ارتكابه أي غش في تنفيذه . وأن يكون المتعاقد  
مع إحدى الجهات المنصوص عليها فيها .

تعديل المحكمة للتهمة المرفوعة بها الدعوى من النيابة  
العامة . من جريمة بيع وعرض للبيع أغذية مفسوسة  
المنصوص عليها في المواد ١/٢، ٩، ٨، ٧، من القانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٤١ إلى جريمة الغش المنصوص عليها في المادة  
١١٦ مكررا ج عقوبات . تعديل في التهمة ذاتها . وسبب  
إجرائه أثناء المحاكمة ومراعاة الضمانات المنصوص عليها في  
المادة ٣٠٨ إجراءات . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع  
لاترفعه معاقبة المتهم بعقوبة جريمة بيع أغذية مفسوسة .  
وفقا لنصوص القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل . علة ذلك .

( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ ) ١٣٠

٥ - حظر تداول الأغذية الغير مطابقة للمواصفات .  
مادة ١/٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

## القاعدة

صفحة

استبدال عقوبة المخالفة بعقوبة الجنحة • إذا كان  
المتهم حسن النية مع وجوب القضاء بالمصادرة • المادة ١٨  
من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقانون ٣٠ لسنة  
١٩٧٦ •

مخالفة ذلك • خطأ في تطبيق القانون • مثال •

٨٢٩ ١٤٤٠ ( الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٨٩١/١١/٨ )

٦ - كفاية وقوع الغش لتوافر جريمة الغش في  
التوريد • ولو لم يترتب عليه ضرر ما •

٩٠١ ١٥٥٠ ( الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥ )

دفاع الطاعن بأنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو  
انفساد • علم جواز اثباته لأول مرة أمام محكمة النقض  
علة ذلك ؟

٩٠١ ١٥٥٠ ( الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥ )

٨ - اثبات الحكم قيام الطاعن بصفته متعاقدا من  
الباطن بتوريد لحوم فاسدة لجهة حكومية • لم يثبت غشه  
لها أو علمه بفسادها • تطبيقه الفقرة الثانية من المادة  
١١٦ مكرراً ج عقوبات ، النعم عليه بدعوى الخطأ في تطبيق  
القانون • لا يقبل • علة ذلك ؟

٩٠١ ١٥٥٠ ( الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥ )

( ف )

فاعل أصلي

١ - عقوبة الفاعل الأصلي هي بذاتها عقوبة التريك •  
أثر ذلك ؟

٢٦٩ ٦٦ ( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )

اللائحة

صفحة

٢ - الفاعل الأصلي • في حكم المادة ٣٩ من قانون العقوبات •

افصح الحكم صراحة عما اذا كان المتهم فاعلا أم شريكا • غير لازم •

عدم لزوم تحديد الافعال التي اتاها كى مساهم على حدة •

مثال في تقليد وترويج أوراق عمله •

٢٦٦ ( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ • ١٦ •

٣ - اعتبار الشخص فاعلا أصليا في جريمة بفسد علامات الحكومة • سواء ارتكب التقليد بنفسه أو بم بواسطة غيره متى ساهم معه فيه •

٢٩٢ ( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ • ١٢٣ •

٤ - متى يسأل الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى الى الموت ؟ •

١١٥٨ ( الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ • ٢٠٧ •

### ( ق )

قانون - قبض - قتل خطأ - قتل عمد - قذف -  
قرارات ادارية - قرارات وزارية - قصد جنائي -  
قضاة - قضاء عسكري - قطاع عام -  
قمار - قوة الامر المفضى

### قانون

١ - وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية •  
والتزام الدقة في ذلك • وعدم تحميل عباراتها فوق  
ما تحتل •

صفحة	القاعدة	
		صياغة النص في عبارات واضحة جلية • اعتبارها تعبيراً صادقا عن ارادة المشرع • عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل •
٢٢١	٢١٠	( الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ )
		٢ - عدم جواز الرجوع الى القانون العام فيما نظم قانون خاص • التشريع العام اللاحق • لا ينسخ ضمنا التشريع الخاص السابق • مثال •
٢٢١	٢١٠	( الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ )
		٣ - الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر • غير قانون العقوبات • شرط قبوله : اقامة مدعى هذا الجهل الدليل على أنه جرى تحريا كافيا وان اعتقاده بمشروعية عمله كانت له أسباب معقولة •
		القضاء ببراءة المظنون ضدهما • لمجرد القول بخلو الأوراق مما ينفي دفاعهما بالجهل بالقاعدة الشرعية التي تحظر الجمع بين الزوجة وجدتها دون بيان الدليل على صحة ما ادعياء من اعتقادهما بأنها كانا يباشران عملا مشروعاً والأسباب المعقولة التي تبرر لديها هذا الاعتقاد • قصور •
٥٦٣	٩٩	( الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ )
		٤ - اجازة المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ • للوزير المختص تعديل الجداول الملحقه بالقانون المذكور • اعمال لحكم المادة ٦٦ من الدستور •
		لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون • قاعدة رددتها المادة ٦٦ من دستور سنة ٢٣ والدساتير المتعاقبة •



الصفة	القاعدة	
		مقتضاها • جواز أن يعهد القانون للسلطة التنفيذية إصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم والعقاب بالشروط التي تحددها •
		الدفع بعدم دستورية المادة ٣٢ من القانون المذكور • ظاهر البطلان • أثر ذلك ؟ •
٥٨٦	١٠٤	( الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٣١ )
		٥ - جريمة السكر في الطريق العام ينطبق عليها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ الذي ألغى المادة ٣٨٥ عقوبات • إقامة الدعوى عنها وطلب تطبيق المادة الأخيرة وجوب تطبيق القانون الأول • أساس ذلك • واثره ؟ •
٦٠٢	١٠٦	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٣ )
		٦ - الأصل عدم جواز ابداء أسباب جديدة للطعن أمام محكمة النقض • خلافا للأسباب التي سبق ابدائها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ • حق محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم عليه عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون سالف الذكر • طبيعته ومداه ؟ •
		النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ مرافعات على أن الأسباب المبينة على النظام العام • يمكن التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى وتأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها • لا يسرى على المواد الجنائية • أساس ذلك ؟ •
٦١٧	١٠٩	( الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ )

الصفحة	القاعدة
	<p>٧ - النص في المادة ١٧ من قانون العقوبات على عقوبة السجن دون تحديد لحدديها الأدنى والأقصى • قصد الشارع من ذلك • الإحالة الى المادة ١٦ من ذات القانون • مثال •</p>
٧١٩	<p>( الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٥ ) ١٢٦ •</p>
	<p>٨ - القوانين المنظمة لطرق الطعن في الأحكام • عدم سريانها بشأن ما صدر من أحكام قبل تاريخ العمل بها • متى كانت هذه القوانين منشئة لطريق من تلك الطرق •</p>
٧٨٦	<p>( الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ ) ١٣٥ •</p>
	<p>٩ - سريان التشريع الجديد على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت أحكامه أشد مما سبقه •</p> <p>مميز التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة ؟ جريمة الأمتاع عن تنفيذ القرار الهندي • مستمرة • أثر ذلك ؟</p>
٨٠٥	<p>( الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٣ ) ١٣٩ •</p>
	<p>١٠ - النص في المادة الثانية من الدستور • على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع • دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستتبعه من قوانين • أثر ذلك ؟</p>
٨١٣	<p>( الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ ) ١٤١ •</p>
	<p>١١ - مناط تطبيق كل من فقرتي المادة ٣٢ عقوبات وأثر التفرقة بينهما في تحديد العقوبة ؟</p>

صفحة	القاعدة
	<p>مثال في جريمتي استيراد سبائك ذهبية على خلاف القانون وتهريبها .</p> <p>ارتباطهما في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب توقيع العقوبة المقررة لأشدهما دون العقوبة التكميلية المقررة لما عداها .</p> <p>ارتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان هما استيراد سبائك ذهبية على خلاف القانون . وتهريبها . وجوب تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار الجريمة الأشد وهي الاستيراد وتوقيع عقوبتها . المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . وهي عقوبة التهريب الجمركي .</p> <p>تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي فما قضى به من تعويض جمركي . خطأ في تأويل القانون وتطبيقه . علة ذلك ؟</p> <p>القضاء بتصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة التعويض الجمركي لا يمنع منه نص المادة ١٢٢ من قانون الجمارك . علة ذلك ؟</p>
٨٣٥	<p>( الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) ١٥١٠</p> <p>١٢ - عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ هي الحبس أو الغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد أو كسر الفدان .</p>
١٠٣٧	<p>( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣ ) ١٨٢٠</p>

صفحة	القاعدة
------	---------

راجع أيضا :

احتجاز أكثر من مسكن •

القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٧٦

وأحداث :

القاعدتان رقما ١١١ ، ١٤٠ بالصحيفتين رقمي ٦٣٦ ،

٨٠٩

واختصاص • الاختصاص الولائي والشخصي •

القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ١١٠٣

واختلاس أموال أميرية :

القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة رقم ٧١٥

وانتخابات :

القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٢١

وايجار الأماكن :

القاعدتان رقما ٢٧ ، ١٨٥ بالصحيفتين رقمي ١٧٦ ،

١٠٤٩

وبناء •

القاعدتان رقما ١٣١ ، ١٦٦ بالصحيفتين رقمي ٧٥٢ ،

٩٥٧

وتبغ :

القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة ١٢٧



القاعدة	ملاحظة
---------	--------

وتقليد :

القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ١٠٦٧

• وتأمين

القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٢٥٣

• وتهريب جمركي

القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٤٨

• وخلو رجل :

القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ٩٦٩

• ورد الاعتبار

القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٧١

• وعمل

القاعدتان رقما ٦٤ ، ١٢٢ بالصحيفتين رقمي ٣٦٠ ،

٦٨٦

• وغش

القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٩٠١

• وفاعل أصلي :

القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٦٦

• ومأمورو الضبط القضائي :

القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١١٩٢

• ومحاماه

القاعدة رقم ١ تقابات بالصحيفة رقم ١٣

القاعدة

صفحة

ومواد مخدرة :

القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٣٠٠

وموظفون عموميون :

القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٤٠٩

ووصف التهمة :

القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ٩٦٩

القانون الأصحح :

١ - الاعفاء المقرر بالمادة الرابعة من القانون رقم ٢٦

لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن

الأسلحة والذخائر . شرط تحققه ؟ .

علم اعتبار هذا القانون قانونا أصحح لمن تم ضبطه

قبل العمل بأحكامه محرزا أو حائزا لأسلحة أو ذخائر بغير

ترخيص . أساس ذلك ؟ .

( الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٧ . )

٢ - صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بجعل

اقامة مبنى لا تزيد قيمته في مجموعها على خمسة آلاف

جنيه . قبل الحصول على موافقة اللجنة الخاصة . فعلا غير

مؤتم في هذا الخصوص . اعتباره أصحح للمتهم .

ادانة الطاعن تطبيقا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة

١٩٦٤ . خطأ في القانون . وجوب نقض الحكم المطعون

فيه . وتصحيحه .

( الطعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ )

القاعدة  
الصفحة

٣ - صدور القانون ١٢٦ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر • بعد الحكم المطعون فيه • وتنظيمه في المادة ٢٨ مكررا منه حالات عدم تجديد الترخيص في المواعيد المقررة وجعله العقوبة في جميع هذه الأحوال هي الغرامة فقط • اعتباره قانونا أصلياً للمتهم • وجوب تطبيقه على الواقعة • المادة الخامسة من قانون العقوبات •

( الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٦ ) ٨٢٠ ٤٦٧

٤ - الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشككة وفقا لقانون الطوارئ • عدم جواز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن م ٦٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ •

محاكم أمن الدولة المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ • ماهيتها وأساس انشائها ؟ واختلافها عن تلك المشككة وفقا لقانون الطوارئ •

الأحكام الانتقالية المنصوص عليها بالمادتين ١١، ١٠ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ • مؤداها ؟

مجال اعمال قاعدة القانون الأصلي ؟

( الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ ) ١٢٥٠ ٧٨٦

## قبض

١ - اجازة القبض على المتهم في احوال التلبس بالجنايات والجنح المصائب عليها بالحبس مدة تزيد على

## القاعدة صفحة

ثلاثة اشهر متى وجدت دلائل كافية على اتهامه • المادة -  
٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون ٣٧ لسنة  
١٩٧٢ •

( الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ )  
٢٠٥ •  
١٩٤٤ •  
٢ - امر المحكمة بالقبض على المتهمين وحبسهم •  
اجراء تحفظي • عدم اعتباره تكويننا للرأي في الدعوى •

( الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ )  
٢٠٧ •  
١١٥٨ •  
راجع ايضا :

استيقاف :

القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٥٧٤

وتلبس :

القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ١١٤٤

تهريب جمركي :

القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٧٠١

## قتل خطأ

١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا  
ومدنيا • موضوعي •

السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في  
جريمة القتل الخطأ والاصابة الخطأ •  
مجاورة الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور  
وزمانه ومكانه • تقدير نظر ذلك • موضوعي •

( الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٨ )  
٢٠ •  
٣٢ •



الصفحة	القاعدة
	٢ - بيانات حكم الادانة ؟ •
	مثال لتسبيب معيب في جريمة قتل خطأ •
١٠٩٩	( الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨١ ) ١٩٦٠
	راجع أيضا :
	ارتباط :
	القاعدة رقم ١٩٢ بالصحيفة رقم ١٠٧٦
	وحكم « تسببيه ، تسبيب غير معيب » •
	القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٩٠٧
	<b>قتل عمد</b>
	١ - استظهار نية القتل • موضوعي •
١٢٨	( الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ٥/٢/١٩٨١ ) ٢٠٠
	٢ - حق المحكمة في رد الواقعة الى مسورتها
	الصحيحة • حد ذلك ؟ •
	اسناد الحكم للطاعن وحده ارتكاب القتل المقترن
	بشروع في قتل على خلاف ما جاء بأمر الاحالة من ارتكابه
	الجريمة مع آخر قضى ببراءته • لا يعيبه • علة ذلك ؟ •
١٦٩	( الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٨١ ) ٢٦٠
	٣ - عدم التزام محكمة الموضوع بوصف النيابة
	العامة للواقعة • واجبها تمحيصها وانزال الوصف القانوني
	الصحيح عليها • حد ذلك ؟ •

صفحة	القاعدة
	<p>اقامة الدعوى الجنائية عن جريمة القتل العمد مع سبق  الاصرار تعديل المحكمة وصف التهمة الى ضرب افضى الى  الموت . لا تثريب . ليس للمحكمة - فى هذه الحالة -  محاكمة المتهم عن جناية اسقاط حبل عمدا - التى لم  ترفع عنها الدعوى - ولو قامت هذه الجريمة - فعلا -  فى الأوراق . اساس ذلك ؟</p>
٢٩٢	<p>( الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ ) ٥١٠</p> <p>٤ - حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة .  <b>حكمه : التزام الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة .</b>  مثال فى قتل عمد .</p>
٤٧٩	<p>( الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١١ ) ٨٤٠</p> <p>٥ - قصد القتل أمر خفى . ادراكه بالامارات والظاهر  التي تنبىء عن استخلاص توافره . موضوعى .</p>
٤٩٨	<p>( الطعن رقم ٣٥٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ ) ٨٧٠</p>
٧٦٢	<p>( والطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ ) ١٣٢٠</p>
٧٧٥	<p>( والطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ ) ١٣٤٠</p>
٨٩٢	<p>( والطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٢ ) ١٥٤٠</p>
١٠٨٤	<p>( والطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ ) ١٩٤٠</p>
	<p>٦ - تميز جرائم القتل العمد والشروع فيها بنية  خاصة هى انتواء القتل وازهاق الروح . وجوب ابراز هذه  النية وايراد الأدلة التي تثبت توافرها .</p> <p>تمود المحكمة عن استظهار القصد الجنائي الخاص  بعدم ايراد الأدلة أو المظاهر الخارجية التي تدل عليه .  قصور .</p>

صفحة	القاعدة	
		<p>مثال : استعمال الطاعن سلاحا من شأنه أحداث القتل وأطلاقه على المجنى عليه في مقتل . لا يفيد سوى تعدد ارتكاب الفعل المادى .</p>
٩٢٩	١٥٩٠	<p>( الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )</p> <p>٧ - تحديد وقت الوفاء . مسألة فنية بحث . المنازعة فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . مخالفة ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع .</p> <p>منازعة الدفاع فى تحديد وقت الحادث . تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه . سكوته عن طلب أهل الفن صراحة لتحديد . لا يقدح فى اعتبار دفاعه جوهريا .</p> <p>اقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت فيه جثة المجنى عليه . استنادا الى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء فى هذا المكان رغم اصابة المجنى عليه بعدة جروح قطعية . دفاع جوهرى . اغفال الحكم الرد عليه . قصور .</p>
١٢٢٠	٢١٩٠	<p>( الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ )</p> <p>راجع أيضا : اثبات « خبرة » .</p> <p>القاعدتان رقما ٧٥ ، ١٩٤ بالصحيفتين رقمى ٤٢٢ ، ١٠٨٤</p> <p>وحكم « تسببيه » ، تسبیب معيب » .</p> <p>القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٩٢١</p>

القاعدة	صفحة
---------	------

وحكم « تسببه ، تسبب غير معيب » •

القاعدتان رقما ٢٠ ، ١٩٤ بالصحيفتين رقمي ١٣٨ ،

١٠٨٤

## قذف

راجع : سب وقذف •

## قرارات إدارية

راجع : احتجاز أكثر من مسكن :

القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٧٦

## قرارات وزارية

راجع : تبغ :

القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٨٤

ودستور :

القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٥٨٦

## قصد جنائي

راجع : اختلاس اموال أميرية •

القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ١١٠٣

وبلاغ كاذب :

القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٩٣٤



## القاعدة | صفحة

وتبديد :

القاعدتان رقما ٤٦ ، ٥١ بالصحيفة رقمي ٢٧١ ،  
٢٩٣

وتجريف أرض زراعية :

القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١٠٣٧

• وتزوير « تزوير أوراق رسمية » ،

القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ٩٧٨

• وحريق عمد

القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٢٤

• وسب وقذف

القاعدتان رقما ١٢٩ ، ١٦٠ بالصحيفتين رقمي ٧٣٢ ،  
٩٣٤

• وسبق اصرار

القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٣٨

• وسرقة :

القاعدتان رقما ١٣٤ ، ٢٠٩ بالصحيفتين رقمي ٧٧٥ ،  
١١٧٤

• وطافيا :

القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١٠٥٥

• وغش

القاعدتان رقما ٩٨ ، ١٤٤ بالصحيفتين رقمي ٥٥٩ ،  
٨٢٩

الصفحة	القائمة
	<p>وقتل عمد •</p> <p>القواعد ارقام ٢٠ ، ٥١ ، ٨٧ ، ١٢٣ ، ١٣٤ ، ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٩٤ بالصفحات ارقام ١٣٨ ، ٢٩٣ ، ٤٩٨ ، ٧٦٣ ، ٧٧٥ ، ٨٩٣ ، ٩٢٩ ، ١٠٨٤</p> <p>ومواد مخدرة :</p> <p>القواعد ارقام ١ ، ١٢ ، ١٠٤ ، ١٢٤ ، ١٤١ ، ٢٢٠ بالصفحات ارقام ٢٣ ، ٧٩ ، ٥٨٦ ، ٧٠١ ، ٨١٣</p> <p>ونصب :</p> <p>القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٦٤٥</p> <p>القصد الاحتمالي :</p> <p>الاصل : مساهلة المتهم عن الفعل الذي ارتكبه أو اشترك في ارتكابه • تقدير مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه • خروج عن هذا الاصل • هلته ؟ مثال :</p> <p>( الطعن رقم ٢٧٠٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٢٧٠</p> <p>٢٨٠</p> <p>قضاء</p> <p>١ - اصدار الحكم قبل احاطة أعضاء الهيئة التي أصدرته علما بحصول التقرير بطلب ردهم • لا عيب •</p> <p>( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠</p> <p>٧٩</p> <p>٢ - اصدار محكمة الجنايات أمرا بالقبض على المتهم وحبسه لا يفيد أنها كونت رأيها في الدعوى قبل اكمال نظرها •</p> <p>( الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ ) ١٢٢</p> <p>٧٦٢</p>

القاعد	صفحة
--------	------

- ٣ - قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى •  
وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا • والا كان حكمه باطلا •  
المادة ٢٤٧ اجراءات • أساس ذلك ؟ •

عدم صلاحية القاضي لنظر دعوى سبق أن طعن  
بالاستئناف في الحكم الابتدائي الصادر فيها بصفته وكيلًا  
للنائب العام •

١٠٢١ ( الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢ ) ١٧٨ •

- ٤ - قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى •  
وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا • والا كان حكمه باطلا •  
المادة ٢٤٧ اجراءات •

عدم صلاحية القاضي لنظر دعوى سبق أن أسبغ  
التقيد والوصف القانوني على الواقعة فيها - بوصفه وكيلًا  
للنائب العام - وأمر بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة  
أول درجة •

١٢٣١ ( الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ ) ٢٢٢ •

### قضاء عسكري

- ١ - النيابة العسكرية • عنتر اصيل من عناصر  
القضاء العسكري • قرارها بعدم اختصاص هذا القضاء  
بالفصل في الدعوى • لا يقبل تعقيبا • وجوب الفصل في  
تلك الدعوى من المحاكم العادية لا القضاء بعدم اختصاصها  
ولائيا بنظرها • أساس ما تقدم ؟ •

جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص  
الولائي • اذا كان منهيًا للخصومة ومانعا من السير فيها •

٥٢١ ( الطعن رقم ٣٥٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ ) ٩٠ •

القاعد	صفحة
٢ - نطاق اختصاص القضاء العسكري من حيث الأشخاص والجرائم ؟	
( الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )	٨٦٠
٣ - القضاء العسكري • حقه وحده دون معقب في التقرير بما اذا كان الجرم داخلا في اختصاصه من عدمه •	
النيابة العسكرية عنصر من القضاء العسكري • اثر ذلك ؟	
مثال : رفع الدعوى الجنائية الى القضاء العادي عن جريمة سبق ان قرر القضاء العسكري بانها تدخل في اختصاصه الولائي • وجوب القضاء بعلم اختصاصه بنظرها •	
( الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )	٨٦٠
قطاع عام	
راجع : موظفون عموميون •	
القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٤٠٩	
قمار	
١ - ايراد الحكم أن الطاعنين كانوا يمارسون لعبتي السيف والكومي المؤتتين طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ • كفاية •	
( الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٣/١ )	١٩٠



القاعدة

مصلحة

## قوة الأمر المقضى

راجع : اثبات • • قرائن • قوة الأمر المقضى •  
القاعدتان رقما ٦٢ ، ٢٠٢ بالصحيفتين رقمى ٣٤٦ ،  
١١٣١

وحكم • • حجية الحكم •  
القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٨٨٢

( ك )

كحول - كفالة

كحول

راجع : حكم • تسببه ، تسبب معيب •  
القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٩٦٢

كفالة

عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة المحكوم بها طبقا  
للمادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ •  
عقوبة أصلية • مماثلة لعقوبة الحبس فى تطبيق قانون  
العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية •

ايداع المحكوم عليه الكفالة المنصوص عليها فى  
المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ • غير لازم  
لقبول الطعن •

النعى على الحكم الابتدائى والحكم الحضورى الاعتبارى  
المؤيد له دون الحكم الصادر فى المعارضة الاستئنافية بعدم  
بيوازها • غير جائز • هلة ذلك ؟ •

( الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢١ ) ١٦٥٠٠ ٩٥٤

الفاصلة  
صفحة

(م)

مؤسسات عامة - مأمورو الضبط القضائي -  
محاكم أمن الدولة - محال عامة - معامات -  
محضر الجلسة - محكمة استئنافية - محكمة  
الأحداث - محكمة أمن الدولة - محكمة الجنايات -  
محكمة الموضوع - محكمة النقض - مخابر -  
مرافق عامة - مسئولية جنائية - مسئولية  
مدنية - مستشار الاحالة - مصادرة - معارضة -  
مقاصة - مواد مخدرة - موانع العقاب - موظفون  
عموميون - مياه غازية

### مؤسسات عامة

راجع : موظفون عموميون •

القاعدتان رقما ٧٣ ، ١٧٦ بالصحيفتين رقمي ٤٠٩ ،  
١٠٠٩

### مأمورو الضبط القضائي

١ - حق مأموري الضبط القضائي في سؤال المتهم  
دون استجوابه •

( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ ) ٤٢٠ ٢٥٣

٢ - لضابط المباحث الجنائية صفة الضبط القضائي  
بصفة عامة • المسادة ٢٣ اجراءات • أثر ذلك ؟ •

( الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ ) ٢٠٠ ١١٤٤

٣ - ضباط المخابرات الحربية من أعضاء الضبط  
القضائي العسكري في دائرة اختصاصهم • م ١٢ من القانون  
٢٥ لسنة ١٩٦٦ •

الرقم	القاعدة	الصفحة
-------	---------	--------

حق رجال الضبط القضائي العسكري تفتيش الداخلين  
أو الخارجين مدنيين أو عسكريين . من مناطق الأعمال  
العسكرية . المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .  
عدم التقيد في ذلك بقيود القبض والتفتيش المنصوص عليها  
في قانون الاجراءات الجنائية . كفاية أن يكون الشخص  
خارجا أو داخلا من مناطق الأعمال العسكرية لثبوت الحق  
في تفتيشه .

العثور أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة .  
أثره : صحة الاستدلال به أمام المحاكم في تلك الجريمة .  
علة ذلك ؟ .

( الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ ) ٢١٣ ١١٩٢

راجع أيضا :

اجراءات « اجراءات التحقيق » .

القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٤٣

استدلالات :

القاعدتان رقما ٧٩ ، ١٤٦ بالصحيفتين رقمي ٤٤٨ ،

٨٤٣

وتفتيش « اذن التفتيش » ، تنفيذه .

القواعد ارقام ١٠٩ ، ١٦٣ ، ٢١٤ بالصفحات ارقام

٦١٧ ، ٩٤٤ ، ١٢٠٠

وتلبس .

القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ١١٤٤

القاعدة	صفحة
وتهريب جمركى •	
القاعدتان رقمى ٤٣ • ١٢٤ بالصحيفتين رقمى ٢٥٣ •	
٧٠١	
محاكم أمن الدولة	
راجع : اشكال فى التنفيذ •	
القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٨٣	
محال عامة	
اباحة الدخول فى جزء من المنزل لكل طارق •	
وتخصيصه لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار	
للعامة • اثره ؟ •	
( الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٣/١ )	٣٠٠
١٩٠	
محاماه	
١ - ايجاب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد •	
عدم قيام أية طريقة اخرى مقامه •	
ميعاد الطعن فى قرار لجنة المحامين بمحو اسم محام	
من الجدول اربعون يوما تبدا من تاريخ اعلان المحامى بذلك •	
المادة ٢/٦٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ •	
( الطعن رقم ٢ لسنة ٥٠ ق نقابات جلسة ١٩٨١/٤/٢٣ )	١٣ نقابات
(والطعن رقم ٣ لسنة ٥٠ ق نقابات جلسة ١٩٨١/١١/٢٩)	١٨ نقابات
٢ - محو اسم المحامى من جدول المحامين لعدم تقدمه	
بطلب للتقيد للمرافعة امام المحاكم الابتدائية • خلال اربع	
سنوات من تاريخ قيده بالجدول العام جزاء • شرط توقيعه ؟	



صفحة	القاعدة	
		<p>محو لجنة المحامين ، اسم الطاعن من جدول المحامين دون التنبيه عليه بوجوب التقدم لقيده اسمه بالجدول أمام المحاكم الابتدائية تطبيقا للمادة ٦٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . خطأ . أساس ذلك ؟ .</p>
١٢	١ نقابات	<p>( الطعن رقم ٢ لسنة ٥٠ ق نقابات جلسة ١٩٨١/٤/٢٣ ) .</p> <p>٣ - اقتصار تقرير الطعن على القرار الصادر بمحو اسم الطاعن من الجدول . اثارته في اسباب طعنه طلب الحكم بنقل اسمه الى جدول غير المشتغلين . لا تقبل .</p>
١٢	١ نقابات	<p>( الطعن رقم ٢ لسنة ٥٠ ق نقابات جلسة ١٩٨١/٤/١٣ ) .</p> <p>٤ - الغاء مجلس النقابة قرار المحو المطعون فيه . آثره : رفض الطعن .</p>
١٨	٢ نقابات	<p>( الطعن رقم ٣ لسنة ٥٠ ق نقابات جلسة ١٩٨١/١١/٢٩ ) .</p> <p>٥ - حضور محام مع المتهم . بجنحة غير واجب قانونا . الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه . فعل المحكمه سماعه . أو اتاحة الفرصة له للقيام بمهمته . مخالفة ذلك اخلال بحق الدفاع .</p>
١٢٤	١٧	<p>( الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) .</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>دفاع ، الاخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره ، .</p> <p>القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦٧٦</p> <p>وتنقض ، التقرير بالطعن والصفة فيه ، .</p> <p>القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٧٢٤</p>

## القاعدة صالحة

## محضر الجلسة

١ - ذكر اسم مستشار في الحكم - سهوا - بدلا من آخر ورد اسمه في محضر الجلسة ؟ لا عيب •  
تصحيح هذا الخطأ • يعول فيه على ما أثبت بمحضر جلسة النطق بالحكم • علة ذلك ؟ •

٤٠ ( الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٨ ) ٣٠  
٢ - الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات بيان اسم المدعى بالحق المدني •

٢٥ ( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦ ) ٦٣  
٢ - الأصل في الاجراءات الصحة • عدم جواز الادعاء بما يخالف ما أثبت عنها بمحضر الجلسة أو الحكم الا بالطعن بالتزوير •

٧٢٢ ( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ ) ١٢٩  
٤ - اسم القاضي بيان جوهرى • وجوب اشتمال الحكم عليه • خلو الحكم ومحضر الجلسة منه • أثره • بطلانه • بطلان انحكم • انبساطه حتما الى كافة اجزائه •

١٤٧ ( الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢ ) ١٨  
راجع ايضا : حكم • بيانات الديباجة •  
القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيفة رقم ١٢٣٩

## محكمة استئنافية

١ - العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها امام المحكمة الاستئنافية • سكوت الطاعن عن اثاره شيء في دفاعه امام المحكمة الاستئنافية عن وصف التهمة • ليس له التحدث من بعد عن بطلان امام محكمة اول درجة •

٣٠٨ ( الطعن رقم ٢٥٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ ) ٥٤

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
٢ - عدم التزام محكمة ثاني درجة أن تجري من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه . أو ما فات محكمة أول درجة اجراءه .	٧٣٢
( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ ) ١٢٩٠	
٣ - ايراد الحكم الاستثنائي أسبابا مكمله لأسباب الحكم الابتدائي الذي اعتنقه . مفاده أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها .	٩٤٤
( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ ) ١٢٠	
٤ - المحكمة الاستئنائية لا تجري تحقيقا في الجلسة . انما تبني قضاؤها على مقتضى الأوراق . شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقض في اجراءات التحقيق م ٤١٣ اجراءات .	
اغفال طلب سماع شهود الاثبات الذين لم تستجب محكمة أول درجة الى طلب سماعهم . قصور .	
( الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ ) ٢٠١	٩١٢٧
راجع أيضا :	
استئناف « نظره والحكم فيه » .	
القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٨٧٢	
وتقرير التلخيص :	
القاعدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ٩٣٨	

الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
--------------	----------

## محكمة الأحداث

١ - اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة الأحداث • اختصاص المحاكم العادية مع محاكم الأحداث بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٣١ لسنة ٧٤ التي يرتكبها غير الأحداث •

( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ ) ١١١ ٦٣٦

٢ - اختصاص محكمة الأحداث دون سواها بنظر الجرائم التي يتهم فيها الحرس • انسداد محكمة الأحداث والمحكمة الجزئية - صاحبة الاختصاص العام - بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحداث • متى وقعت من غير حدث •

عدم اختصاص محكمة الأحداث بمحاكمة غير الحدث في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون عقابي غير قانون الأحداث • مثال •

- القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة • لعدم تجاوز المتهم وقت الحادث من الأحداث • قضاء منه للخصومه على خلاف ظاهره • جواز الطعن فيه بالنقض • أساس ذلك ؟

( الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ ) ١٢٠ ٨٠٩

## محكمة أمن الدولة

راجع : أمن الدولة •



القاعدة

صلاح

## محكمة الجنايات

١ - محاكم الجنايات • تشكيلها • المادتان ٣٦٦ ، ٣٦٧  
• ج • أ

توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وتعيين من  
يعهد اليه من المستشارين القضاء بمحكمة الجنايات • تنظيم  
اداري بين دوائر المحكمة • اثر ذلك ؟

٧٩ ( الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠

٢ - بطلان الحكم العياني الصادر من محكمة  
الجنايات في جناية • شرطه • حضور المتهم امام المحكمة  
لاعادة نظر الدعوى • عدم حضوره • وجوب القضاء بعدم  
سقوط الحكم الاول وباستمراره قائما •

٢٤١ ( الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١١ ) ٤٠٠

٣ - تقييد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة في امر  
الاحالة •

حق محكمة الجنايات في اقامة الدعوى الجنائية  
بالنسبة الى ماتبين من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى  
واحالتها الى النيابة العامة للتصرف فيها • حكمها في هذه  
الوقائع • باطل •

٢٦٠ ( الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ ) ٤٤٠

٤ - التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من  
قانون الاجراءات الجنائية • عدم الترام محكمة الجنايات  
باستعمال الحق فيه • اساس ذلك ؟

( الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ )

٥ - للمحاكم عامه • بما فيها محكمة الجنايات ان  
تسمع أثناء نظر الدعوى شهودا ممن لم ترد اسماؤهم في  
القائمة أو لم يعلنهم الخصوم سواء اكان ذلك من تلقاء نفسها

صفحة	القاعدة	
٤٢١	٧٠٠	<p>أم بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير اعلان ، وان تستدعى أى شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله . ( الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ )</p> <p>٦ - متى يصح جلوس رئيس محكمة ابتدائية بمحكمة الجنايات لدور واحد أو أكثر ؟</p>
٤٨٤	٨٥٠	<p>( الطعن رقم ٣٥٥٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١١ )</p> <p>٧ - إحالة الدعوى من النيابة العامة الى محكمة أمن الدولة العليا عملا بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . وصدر الحكم غاييا بالنسبة للمطعون ضده .</p> <p>وجوب اتباع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية . المادة ١٠ من قانون الطوارئ .</p> <p>القبض على المتهم . والافراج عنه قبل جلسة المحاكمة التي أعلن بها ولم يحضرها . لامحل لسقوط الحكم الأول . يجوب القضاء باستمرار الحكم الأول قائما .</p> <p>الفصل فى الدعوى من محكمة الجنايات بوصف انها محالة اليها من مستشار الاحالة . انعدام حكمها . على ذلك ؟</p>
٦٢٨	١١٠	<p>( الطعن رقم ٣٥٧٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ )</p> <p>٨ - اصدار محكمة الجنايات أمر بالقبض على المتهم وحبسه لا يفيد انها كونت رأيا فى الدعوى قبل اكمال نظرها .</p>
٧٦٢	١٢٢	<p>( الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ )</p> <p>راجع أيضا : .</p>

صفحة	القاعدة
	اشكال فى التنفيذ •
	القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٨٣
	وامن دولة :
	القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ١١٠٣
	ونقض • ميعاد الطعن •
	القاعدة رقم ١٩٩ بالصحيفة رقم ١١١٧
	محكمة الموضوع
	١ - وزن أقوال الشهود ، موضوعى ، أخذ المحكمة
	بأقوال الشهود مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التى
	سلقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •
٢٢	( الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٧ ) •
١١٣	( والطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) •
١٣٨	( والطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) •
١٥٢	( والطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١١ ) •
٤٨٩	( والطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ ) •
٦١٧	( والطعن رقم ٢٦٧١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ ) •
٨١٣	( والطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ ) •
٨٦٧	( والطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) •
١١١١	( والطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٦ ) •
١٢٢٩	( والطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ ) •
	٢ - تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الاجراء
	الباطل • موضوعى • عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة
	النقض •
٤٠	( الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٨ ) •

صفحة	القاعدة
	٣ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم • موضوعي •
	عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت •
	حسبها أن تورد ما تظمن إليه وتطرح ما عدا •
٤٩	( الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ ) • •
٤٨٩	( والطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ ) • •
	٤ - العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع قاضي الدعوى بناء على الأدلة المطروحة عليه فيها • ما لم يقيد القانون بدليل أو بقرينة •
١٣٢	( الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) • •
	٥ - الأخذ باعتراف المتهم • حق لمحكمة الموضوع • متى اقتنعت بصحته •
١٣٨	( الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) • •
٣٥٠	( والطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦ ) • •
	٦ - حرية المحكمة في تقدير الدليل •
	عدم تقييد القاضي عند محاكمة متهم بحكم آخر صادر في ذات الواقعة على متهم آخر •
١٦٩	( الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ ) • •
	٧ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير طبيب المستشفى الذي قام بالتشريح ولو لم يحلف اليمين قبل مباشرة مأموريته • أساس ذلك ؟ •
	حق محكمة الموضوع في الاعتراض عن دفاع الطاعن ما دام ظاهر البطلان •
٢٠٢	( الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) • •



## القاعدة / الصفحة

- ٨ - كفاية تشكك القاضي الجنائي في اسناد التهمة الى المتهم . للقضاء بالبراءة . ما دام قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .
- ( الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١١/٣/١٩٨١ ) ٤٠ ٢٤١
- ٩ - وزن أقوال الشاهد وتقديرها . موضوعي .
- حق محكمة الموضوع في اطراح أقوال الشاهد .
- دون بيان العلة . افصاحها عن العلة . خضوعها في ذلك لرقابة النقض .
- كون المتهم قد سبق الحكم عليه في جرائم أحرار جواهر مخدرة . لا تمنع عقلا ومنطقا من القائه المخدر الذي يحمله يبله عند مشاهدته رجل الشرطة ، قادمين نحوه .
- ( الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢/٤/١٩٨١ ) ٥٦ ٢٢١
- ( والطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٥١ ق جلسة ٨/١٢/١٩٨١ ) ١٨٩ ٠٠٦٣
- ١٠ - بطلان التفتيش لا يحول دون الأخذ بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي أسفر عنها .
- اعتراف المتهم اللاحق للتفتيش الباطل بأحرازه للسلاح . اخذ المحكمة به صحيح .
- تقدير قيمة الاعتراف الذي صدر من المتهم اثر تفتيش باطل . موضوعي .
- ( الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨١ ) ٨٦ ٤٨٩
- ١١ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تظمن اليه من أقوال الشهود في حق متهم دون آخر . أساس ذلك ؟
- ( الطعن رقم ٣٥٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨١ ) ٨٧ ٤٨٩

الرقم	القاعدة	صفحة
	١٢ - حق المحكمة في الاعتماد في القضاء بالادانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال • بغير يمين •	
٥٠٦	( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ ) ٨٩٠	
	١٣ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات • موضوعي •	
٥٠٧	( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ ) ٨٩٠	
١٠٨٤	والطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨١ ١٩٤	
	١٤ - أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قاطع فيه • مادام قد أسس الادانة على اليقين •	
٥٠٧	( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ ) ٨٩٠	
١٠٨١	والطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨١ ١٩٤	
	١٥ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير • موضوعي •	
٥٠٧	( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ ) ٨٩٠	
	١٦ - حق محكمة الموضوع في التعويل على أقوال الشاهد في أي مرحلة •	
٥٠٧	( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ ) ٨٩٠	
١٢٤٩	والطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٨١ ٢٢١	
	١٧ - الأصل في المحاكمات الجنائية اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه •	
٦٩٢	( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ ) ١٢٣	
	١٨ - حق المحكمة بالأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيق ولو خالفت أقواله أمامها •	
٩٦٢	( الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ ) ١٢٢	

صفحة	القاعدة
	١٩ - تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الاثبات . موضوعي . مادام سائفا .
٧٧٥	١٣٤٠ ( الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ )
	٢٠ - عدم تقييد القاضي الجنائي بنصاب معين في الشهادة وحقه في تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن اليه مادام له مأخذ الصحيح من الأوراق .
	تعويل الحكم على شهادة شاهد واحد . لا عيب .
٨١٣	١٤١٠ ( الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ )
	٢١ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمه في الاثبات . موضوعي
٨٤٣	١٤٦٠ ( الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )
	٢٢ - عدم التزام مأمور الضبط القضائي الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٤ اجراءات . لا يهدر قيمة محضره في الاثبات .
	حق محكمة الموضوع في تقدير سلامة الاجراءات في هذا المحضر .
٨٤٣	١٤٠٠ ( الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )
	٢٣ - حق محكمة الموضوع في تكوين اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه . ما دام له مأخذ من الأوراق .
٨٦٧	١٤٩٠ ( الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ )
٩١١١	١٩٨٠ ( الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٦ )

صفحة	القاعدة
	<p>٢٤ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما ترتاح اليه من أدلة وأن تعمل على اقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى وتلتفت عما عداها . دون بيان العلة في ذلك .</p>
٩١٢	<p>( الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ١٥٧ .</p>
	<p>٢٥ - تقدير أدلة الدعوى . موضوعي .</p> <p>تعويل الحكم على معاينة اجراها ضابط الشرطة دون أخرى أجرتها لجنة من الخبراء . لا عيب .</p>
١١٧٩	<p>( الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ ) ٢١٠ .</p>
	<p>٢٦ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين .</p>
١٢١٢	<p>( الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ ) ٢١٧ .</p>
	<p>٢٧ - تحديد وقت الوفاء : مسألة فنية بحث .</p> <p>المنازعة فيه . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . مخالفة ذلك . قصور واخلاق بحق الدفاع .</p> <p>منازعة الدفاع في تحديد وقت الحوادث . تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه . مكوثه عن طلب أهل الفن صراحة لتحديد . لا يقدر في اعتبار دفاعه جوهريا .</p> <p>اقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث في المكان الذي وجدت فيه جثة المجنى عليه . استنادا الى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دعاء في هذا المكان رغم إصابة المجنى</p>



صفحة	القاعدة	
		عليه بعدة جروح قطعية • دفاع جوهرى • اغفال الحكم الرد عليه • قصور •
١٢٢٠	٢١٩	( الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ ) راجع أيضا : اثبات « بوجه عام » • القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٢٧٥ واثبات « شهود » • القاعدة رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ١١١١ ودفاع « الاخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره » • القاعدتان رقما ٦٣ ، ٢٠٣ بالصحيفتين رقمي ٣٥٠ ، ١١٣٦ ومواد مخدرة • القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٦٠ سلطانها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى : ١ - لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى • ما دام استخلاصها سائفا • وان تطرح ما يخالفها • ( الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ ) ( والطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ )
٤٩	٥	
٧٩	١٢	

القطعة	صفحة
( والطن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ )	١٩٠
( والطن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ )	٢٠٠
( والطن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٨ )	٢٤٠
( والطن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٩ )	٥١٠
( والطن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢ )	٥٥٠
( والطن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ )	١٢٩٠
( والطن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )	١٤٥٠
( والطن رقم ١٨٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ )	١٧٤٠

٢ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة

الصحيحة لواقعة الدعوى .

عدم التزامهما بتتبع المتهم في مناحى دفاعه والرد على

ما كان منها ظاهر البطلان .

( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١١ ) ٨٩٠ ٥٠٧

سلطتها في تعديل وصف التهمة :

راجع : وصف التهمة .

سلطتها في تقدير العقوبة :

١ - تقدير العقوبة من اطلاقات محكمة الموضوع .

ما دامت تدخل في حدود العقوبة المقررة قانونا .

( الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٧ ) ١٥٤٠ ٣

( والطن رقم ٢١٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ ) ٢٠٤٠ ١١٤٠

القاعدة

## محكمة النقض

• راجع : اختصاص « تنازع الاختصاص » •

القاعدة رقم ٧ بالصحيفة رقم ٦٠

• وتقتض

## مخازن

• راجع : تمويل •

## مرافق عامة

• شرط اكتساب العاملين بمرافق عام صفة الموظف

• العام ؟

١٤٧ ( الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ ) ٢١٠

## مسئولية جنائية

١ - الفاعل الأصلي • في حكم المادة ٣٩ من قانون

• العقوبات

افصاح الحكم صراحة عما اذا كان المتهم فاعلا أم

• شريكا • غير لازم •

عدم لزوم تحديد الأفعال التي أتاها كل مساهم

• على حدة •

صفحة	القاعدة
	مثال في تقليد وترويج أوراق عملة .
٢٦٦	( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٦٦٠
	٢ - حكم المادة ٩١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . تطبيق لمبدأ عام . هو حرية الدفاع . بالقدر الذي استلزمه هذا الحق . تجاوز ذلك . تحقق المساواة .
٧٣٢	( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ ) ١٢٩٠
	٣ - الأصل أن من يشترك في أعمال البناء والهدم يسأل عن نتائج خطئه . قيام مقاول مختص بمثل هذه الأعمال عادة تحت مسئوليته . مؤداه : أنه يسأل عن نتائج خطئه فيه .
	تقدير الخطأ وتوافر رابطة السببية بينه والنتيجة .
	موضوعي مثال لتسبب غير معيب .
٩٩١	( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ ) ١٧٢٠
	راجع أيضا :
	اثبات خبرة ،
	القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٢١٨
	وأسباب الإباحة وموانع العقاب ، استعمال حق مقرر بمقتضى القانون ،
	القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣١٥
	وتبديك .
	القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦٧٦



الصفحة	القاعدة
	<p>• واخلو رجل</p> <p>القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٥٢</p> <p>• وشيك بدون رصيد</p> <p>القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٥٦٧</p> <p>• وضرب و ضرب افضى الى الموت ،</p> <p>القواعد ارقام ٥٥ ، ٦٧ ، ٢٠٧ بالصفحات ارقام ١١٥٨ ، ٣٨٠ ، ٣١٥</p> <p>• وقتل خطأ</p> <p>القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٣٢</p> <p>• ومواد مخدرة</p> <p>القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٣٠٠</p> <p>• ونصب</p> <p>القاعدتان رقما ١٧٥ ، ٢٠٠ بالصحيفتين رقمي ١١٢٤ ، ١٠٠٥</p> <p>• ووصف التهمة</p> <p>القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٦٩</p> <p>مسئولية مدنية</p> <p>١ - اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعن</p> <p>كفايته للاحاطة بأركان المسؤولية المدنية • وللنقض</p> <p>• بالتعويض</p> <p>( الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) ١٩٠</p> <p>( والطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ ) ١١٧</p>
١٣٢	
٦٦١	

## القاعدة

## مادة

٢ - شرطا قبول الدعوى المدنية التابعة والحكم فيها بالتعويض ؟ .

وجوب احاطة الحكم بأركان المسؤولية التقصيرية .

( الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ ) ٢٨٠ ٢٢٢

٣ - جواز ادخال المؤمن لديه في الدعوى لمطالبته بالتعويض . الفقرة الأخيرة . من المادة ٢٥٢ ا . ج المعدلة بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ .

جواز رفع الدعوى المدنية . أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية . قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة . وسريان الأحكام الخاصة بالمستول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية . عليه . المادة ٢٥٨ مكرر من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ .

( الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ ) ١١٧ ٩٦١

٤ - علم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا ينال من سلامته . ما دام قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .

( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ ) ١٢٩ ٧٢٢

٥ - استفادة المستول عن الحقوق المدنية . بطريقة التبعية من استئناف المتهم .

( الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥ ) ١٥٦ ٩٠٧

الرقم	القاعدة	ملاحظة
	٦ - اثبات الحكم اذانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . كفايته في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض .	
	عدم بيان الحكم الضرر بنوعيه المادي والأدبي لا يعيبه .	
٩١٢	١٥٧٠ ( الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )	
	٧ - ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتعويضات المدنية . استثنائية أثر ذلك ؟ .	
	قضاء الحكم بالتعويض دون بيان أساس قضائه به . قصور . مثال لتسبب معيب في جريمة اصدار شيك بدون رصيد .	
	نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية . نقضه .	
	ايضا في شقه الجنائي . علة ذلك ؟ .	
٩٧٤	١٧٠٠ ( الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٥ )	
	٨ - الأصل أن من يشترك في أعمال البناء والهدم يسأل عن نتائج خطئه . قيام مقاول مختص بمثل هذه الأعمال عادة تحت مسئوليته . مؤداه : أنه يسأل عن نتائج خطئه فيه .	
	تقدير الخطأ وتوافر رابطة السببية بينه والنتيجة .	
	موضوعي . مثال تسبب غير معيب .	
٩٩١	١٧٣٠ ( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ )	

القاعدة

صفحة

## مستشار الإحالة

١ - تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة الى المحاكمة • علة ذلك ؟ •

حتى بفرض عدم اعلانه - لا يبطل القرار بالإحالة •

قرار الإحالة • اجراء سابق على المحاكمة • الطعن يبطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض • غير مقبول •

٤٢٢ ٧٥٠ ( الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ )

٢ - الإحالة من مراحل التحقيق • للمحكمة استكمال

ما فات مستشار الإحالة من اجراءات التحقيق •

٧٦٢ ١٤٢ ( الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ )

٣ - جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢

هتوبات لا يشترط لاثباتها طريقة خاصة غير طرق الاستدلال

العامة • اقتناع المحكمة • بوقوع الفعل المكون لها من أي

دليل أو قرينة تقدم اليها •

١١٠٢ ١٩٧ ( الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ )

## مصادرة

١ - المحال القضاء بمصادرة النخائر المضبوطة مع

وجوب الحكم بها اعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون ٢٩٤

لسنة ١٩٥٤ المعدل • خطأ في القانون •

٦١٢ ٥٠٨ ( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٨ )

٢ - مصادرة ما لا يجوز احرازه أو حيازته : تدبير

هينى وقائي ينصب على الشيء في ذاته • لخروجه من دائرة

التعامل • أساس ذلك ؟ •



القاعدنة	صفحة
القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة خطأ في القانون • وجوب النقض الجزئي والتصحيح •	
اغفال الحكم القضاء بمصادرة الذخيرة المضبوطة وقضاؤه بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط • خطأ يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه بمصادرة الذخيرة المضبوطة والغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح •	
( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٨ ) ١٠٨ •	٦١٢
٣ - المصادرة • في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات • ماهيتها ؟ •	
عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ • نطاقها ؟ •	
عدم مصادرة دراجة بخارية لم يثبت استخدامها في ارتكاب الجريمة • صحيح •	
( الطعن رقم ٢٦٧١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ ) ١٠٩ •	٦١٧
معارضة	
قبولها :	
متى يعتبر الحكم حضوريا ؟ •	
بدء ميعاد المعارضة بالنسبة للحكم الحضوري الاعتباري من تاريخ اعلانه •	
جواز المعارضة فيه • مؤداه • عدم جواز الطعن فيه بالنقض • مادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •	
( الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٣/١ ) ٢٠ •	١٩٠

الرقم	القاعدة	صفحة
	اعلان المعارضة :	
	تسليم ورقة الاعلان الى أحد المذكورين في المادتين ١٠ ، ١١ مرافعات • لعدم وجود المعلن في موطنه • اعتبار ذلك قرينة على علمه بالجلسة •	
٨٨٦	١٥٢ • ( الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ )	
	نظرها والحكم فيها :	
	١ - القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بإلغاء حكم البراءة الابتدائي • وجوب صدوره بإجماع الآراء •	
	تخلف النص فيه على الاجماع • يبطله ويوجب تأييد البراءة المقضى بها ابتدائيا • ولو كان الحكم الغيابي الاستثنائي قد تضمن النص على صدوره بإجماع الآراء •	
٢٦٢	٦٥٠ • ( الطعن رقم ٢٦٨٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦ )	
	٢ - القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن • جزاء يتمين إيقاعه حتما في حالة تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة المحددة لنظر معارضته بغير عذر • المادة ٤٠١ اجراءات •	
	عدم ادعاء الطاعن أنه أضير بسبب عدم ضم مفردات الدعوى الى ملف المعارضة • لامصلحة له في النعي على الحكم في هذا الشأن • علة ذلك •	
٢٩٢	٦٩ • ( الطعن رقم ٢٧٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٢ )	

الرقعة	الرقعة	الرقعة
		٣ - علم الطاعن بان قضية منظورة بذات الجلسة مع قضيتين أخريين له مثل فيهما يحتم عليه متابعتها والمثول فيها .
		بدء سريان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة . من يوم صدوره .
٦٤٥	١١٣٠	( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ )
		٥ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض .
		مالم يكن تخلفه بغير عذر . ثبوت ان تخلفه كان لعذر قهري . يعيب الاجراءات . محل نظر العذر وتقديره . يكون عند الطعن في الحكم . علة ذلك ؟
		عدم تقديم دليل عذر المرض . مفاده : قيام المنع على غير مسند .
٨٨٦	١٥٣٠	( الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ )
		٥ - انلماج الحكم باعتبار المعارضة الاستثنائية كان لم تكن في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . اثره ؟
		النمى عليه بعدم قضائه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها غير جائز لتعلقه بموضوع - الدعوى . علة ذلك ؟
٨٨٦	١٥٣٠	( الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ )
		٦ - اغفال تلاوة تقرير التلخيص قبل الفصل في المعارضة الاستثنائية . اثره : بطلان اجراءات المحاكمة .

## القاعدة العامة

الأمم

لا يقدح في ذلك سبق تلاوة تقرير التلخيص إبان المحاكمة  
الغيايبة الاستئنافية • أساس ذلك ؟

( الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٨ ) ١٦١ • ٩٣٨

٧ - تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع  
بموجبها • مرده إليه • قعوده عن إبداء دفاعه أمامها •  
يحول دون إبدائه أمام النقض • علة ذلك ؟

تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية  
بغير عذر • أثره : عدم جواز إبداء دفاعه الذي كان يتعين  
عليه إبداءه أمامها • أمام محكمة النقض • علة ذلك ؟

( الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ ) ٢١١ • ١٩٨٤

راجع أيضا :

استئناف • نظره والحكم فيه •

القاعدتان رقما ٣٧ • ١٥٠ بالصحيفتين رقمي ٨٧٢، ٢٢٧

وتنقض • ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام •

القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١٢١٧

## مقاصة

١ - المقاصة • شرط وقوعها ؟

( الطعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ ) ٧ • ٢٩٩

## مواد مخدرة

١ - جريمة تسهيل تعاطي المخدرات • مناط تحققها ؟



الصفحة	القاعدة
٢٢	<p>• القصد الجنائي في جريمة تسهيل تعاظم المخدرات</p> <p>• مناط تحققه ؟ تقدير توافره • موضوعي</p> <p>١٠ ( الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٧ )</p> <p>٢ - كون التحريات أسفرت عن أن المتهم وآخرين يجلبون المواد المخدرة ويروجونها بالبلاد • إصدار الادن بضبط المتهم حال نقلها من المكان الذي يخفيها فيه • مؤداه: صدور الأمر لضبط جريمة تحقق وقوعها •</p>
٧٩	<p>١٢ ( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ )</p> <p>٣ - تقصى العلم بحقيقة المخدر • موضوعي</p>
٧٩	<p>١٢ ( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ )</p> <p>٤ - جريمة احراز أو حيازة المخدر • طبيعتها : جريمة مستمرة • أثر ذلك ؟</p>
٧٩	<p>١٢ ( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ )</p> <p>٥ - اطمئنان المحكمة الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت الى التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهى اليها • عدم جواز مجادلتها فيه •</p>
٧٩	<p>١٢ ( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ )</p> <p>٦ - مناط تحقق جريمة تسهيل تعاظم الغير للمواد المخدرة ؟</p>
١٨٥	<p>٢٩ ( الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ )</p> <p>٧ - مناط العقاب على جريمة تهيئة مكان لتعاظم المخدرات ؟</p>
١٨٥	<p>٢٩ ( الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ )</p>

الرقم	القاعدة	صفحة
٢٥٢	٨ - بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه المؤدية الى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومنها الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات المخدر الذي كشف التفتيش عن وجوده لديه . ( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ )	٤٢٠
٢٦٠	٩ - وجوب العقاب على احراز المادة المخدرة مهما كان المقدار ضئيلا متى كان له كيان مادي محسوس . ( الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ )	٤٤٠
٢٦٠	١٠ - عدم منازعة الطاعن في ان ماعثر عليه لديه هو ميزان ملوث بأثار الأفيون . صحة اتخاذ هذه الواقعة دليلا على ثبوت قصد الاتجار لديه في واقعة احراز وحيازة المخدر التي رفعت بها الدعوى . ( الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ )	٤٤٠
٢٦٠	١١ - حيازة المادة المخدرة . يكفي فيها ان يكون سلطان الجاني مبسوطا عليها ولولم تكن في حيازته المادية . او كان المحرز لها شخصا غيره . منال لتسبب سائق في التدليل على نسبة حيازة المخدر للطاعن . ( الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ )	٤٤٠
٢٦٠	١٢ - توقيع الحكم على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة احراز وحيازة مخدر الحشيش التي ثبت لمحكمة الموضوع ارتكابه لها ، انتفاء مصلحته في النفي على الحكم خطأ في اسناد جريمة احراز مخدر الأفيون التي لم ترد في امر الاحالة اليه . ( الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ )	٤٤٠

الرقم	القاعدة	ملاحظة
٢٠٠	٥٢	<p>١٣ - الاعفاء من المسؤولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . حده ومناطه وعلته ؟</p> <p>انتهاء الحكم الى جديده ابلاغ المظنون ضده عن المساهمين معه في الجريمة وثبوت ان عدم ضبطهم ليس مرجعه الى عدم صدق بلاغه . اعفاؤه من العقوبة . صائب .</p> <p>( الطعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١ )</p> <p>١٤ - وزن اقوال الشاهد وتقديرها . موضوعي .</p> <p>حق محكمة الموضوع في اطراح اقوال الشاهد . دون بيان العلة . افصاحها عن العلة . خضوعها في ذلك لرقابة النقض .</p> <p>كون المتهم قد سبق الحكم عليه في جرائم احراز جواهر مخدرة . لا يمنع عقلا ومنطقا من القائه المخدر الذي يحمله بيده عند مشاهدته رجلى الشرطة ، قادمين نحوه .</p>
٢٢١	٥٦	<p>( الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ )</p> <p>١٥ - واجب المحكمة في اسباغ الوصف الصحيح على الواقعة غير مقيدة بالوصف الذي اقيمت به الدعوى . شرطه ؟</p> <p>جريمة احراز مخدر يقصد الاتجار . اختلافها عن جريمة جلب ذات المخدر . اثر ذلك ؟</p>
٢٨٥	٦٨	<p>( الطعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٠ )</p> <p>١٦ - الادانة في جرائم المخدرات . اقتضاؤها ان تكون المادة المضبوطة من المواد المخدرة المبينة حصرا بالقانون</p>

## القائمة

صفحة

ورود المادة المضبوطة ضمن المواد الخاضعة لبعض قيود  
الجواهر المخدرة المبينة بالجدول الثالث الملحق بالقانون  
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وخلص الجدول الأول الملحق بذات  
القانون منها . اثره . ٩ .

مادة الكوداين من النوع الثاني . اثر ذلك ٩ .

٢٨٥ ( الطعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٠ ) ٦٨٠

١٧ - اجازة المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠  
للووزير المختص تعديل الجداول الملحقه بالقانون المذكور .  
اعمال لحكم المادة ٦٦ من الدستور .

لا جريئة ولا عقوبة الا بناء على قانون . قاعدة رددتها  
المادة ٦٦ من دستور سنة ٢٣ والدساتير المتعاقبة .  
مقتضاها . جواز ان يعهد القانون للسلطة التنفيذية اصدار  
قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم والعقاب  
بالشروط التي يحددها .

الدفع بعدم دستورية المادة ٣٢ من القانون المذكور  
ظاهر البطلان . اثر ذلك ٩ .

٥٨٦ ( الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٣١ ) ١٠٤

١٨ - احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية .  
تقديرها . موضوعي . مثال لتسبب سائغ في توافر قصد  
الاتجار .

٥٨٦ ( الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٣١ ) ١٠

١٩ - المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات .  
ماهيته ٩ .



رقم	القاعدة
	<p>عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . نطاقها ؟ .</p> <p>عدم مصادرة دراجة بخارية لم يثبت استخدامها في ارتكاب الجريمة . صحيح .</p>
٦١٧	<p>( الطعن رقم ٢٦٧١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ ) ١٠٩٠</p> <p>٢٠ - إدارة أو اعداد أو تهيئة المكان لتعاطي المخدرات في حكم الفقرة د د ، من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . انما يكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه .</p> <p>/ مرتكبو هذه الجريمة يدخلون في عداد المتجرين بالمواد المخدرة .</p> <p>جريمة تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل عقوبتها اخف / ويحكمها نص المادة ٣٥ من القانون المذكور .</p> <p>حكم الادانة في جريمة ادارة وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات وجوب اشتماله على بيان ان ادارة المكان بمقابل يتقاضاه القائم عليه والا كان قاصرا .</p> <p>امتداد أثر الطعن الى غير الطاعن . مثال .</p>
٦٥٥	<p>( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١١ ) ١١٦٠</p> <p>٢١ - حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي ، في التفتيش داخل الدائرة الجمركية او في حدود دائرة الرقابة الجمركية . نطاقه ؟ .</p> <p>عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات بالنسبة للأشخاص .</p> <p>العثور اثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية صحيح . مثال في مواد مخدرة .</p>

القاعدة  
صفحة

معنى الشبهة في توافر التهريب الجمركي ؟ تقدير  
توافرها • موضوعي •

حق مأمور الضبط في الاستعانة بمن يرى ، ولو لم  
يكن للآخر صفة الضبط • ما دام يعمل تحت اشرافه •

لا جدوى من الدفع ببطلان تفتيش السيارة في المرة  
الأولى ما دام ان المخدر الذي ضبط عند تفتيشها في المرة  
الثانية • الذي لا ينازع الطاعن في صحته • يكفي لحمل  
الحكم بالادانة •

٧٠١ ١٢٤٠ ( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٥ )

٢٢ - النحوق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة •  
موضوعي ، ما دام سائغا مثال لتسبيب سائغ على توافر  
هذا العلم •

٧٠١ ١٢٤٠ ( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٥ )

٢٣ - الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم  
لا يعيبه • خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير معامل التحاليل من  
أن صنج الميزان الثلاثة وجدت ملونة بالمخدر حال أن التقرير  
أشار الى تلوث واحد فقط • لا جدوى من النعي به •

٨١٢ ١٤١٠ ( الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ )

٢٤ - القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة  
مخدر • مناط تحققه ؟ •

عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا • عن القصد  
الجنائي • كفاية ايراد الحكم ما يدل على توافره •

٨١٢ ١٤١٠ ( الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ )

صفحة	القاعدة	
١١٤٠	٢٠٤	<p>٢٥ - ضبط سلاح ناري وذخيرة ومخدر مع شخص .</p> <p>لا ارتباط بين جنايتي احراز السلاح الناري وذخيرته وجناية احراز المخدر . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ )</p>
١١٩٢	٢١٣	<p>٢٦ - جريمة جلب الجواهر المخدرة . مناط تحققها ؟</p> <p>الاقليم الجمركي والخط الجمركي في المواد الثلاث الأولى من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . ماهية كل منهما ؟</p> <p>تختص الحدود الجمركية او الخط الجمركي . بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .</p> <p>يعد جلبا محظورا للمخدرات . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ )</p>
١٢٤٦	٢٢٠	<p>٢٧ - جريمة زراعة النباتات المخدرة الواردة في الجدول رقم ٥ المرافق للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . من الجرائم ذات القصد الخاصة . موازنة هذا القانون بين ماهية كل من القصد التي يتطلبها في الصور المختلفة لهذه الجريمة وتقديره عقوبة مناسبة لكل منها .</p> <p>وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة .</p> <p>مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجاني بأن ما زرعه من النباتات المخدرة ؟</p> <p>ادانة المحكمة الطاعن في جريمة زراعة نباتات مخدرة بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . تطبيقا للمادة ٣٤٥/ب من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . دون أن تستظهر توافر قصد الاتجار . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ )</p>

القاعدة  
صفحة

## موانع العقاب

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب « موانع العقاب »  
ورشوة :

القاعدة رقم ١٧٧ بالصحيفة رقم ١٠١٦

## موظفون عموميون

١ - الموظف العام • تعريفه ؟

١٤٧ ٢١٠ ( الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ )

٢ - شرط اكتساب العاملين بمرفق عام صفة الموظف  
العام ؟

١٤٧ ٢١٠ ( الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ )

٣ - الحماية المقررة بمقتضى المادة ٦٣/٣ من قانون  
الاجراءات الجنائية • قاصرة على الموظفين والمستخدمين  
العموميين لما يرتكبوه من جرائم أثناء تادية الوظيفة أو  
بسببها •

١٤٧ ٢١٠ ( الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ )

٤ - شركة القطاع العام • ماهيتها ؟ • المادتان ٢٨ ،  
٣٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ •

لمجلس ادارة الشركة السلطات اللازمة لمباشرة نشاطها  
دون التقيد بموافقة المؤسسة العامة • وله وضع اللوائح  
الداخلية •

المؤسسة العامة • وحدة اقتصادية قابضة • تقتصر  
دورها على التخطيط والمتابعة •



صفحة	القاعدة
	<p>اختصاصات رئيس مجلس الادارة ؟ • المادة ٥٤ من القانون المذكور •</p> <p>حق الوزير في تنحية رئيس وأعضاء مجلس الادارة •</p>
٤٠٩	<p>( الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ ) ٧٣ •</p> <p>٥ - استقلال شركة القطاع العام عن المؤسسة العامة في أداء نشاطها •</p> <p>علاقة رئيس مجلس الادارة بالشركة • علاقة تعاقدية • أساس ذلك ؟ وأثره ؟</p> <p>اشراف المؤسسة العامة لا يضاف على الوحدة الاقتصادية وصف السلطة العامة • تعيين رئيس مجلس الادارة بقرار جمهوري • تنظيم للعلاقة التعاقدية •</p> <p>عدم اسباغها صفة الموظف العام عليه • أساس ذلك ؟</p>
٤٠٩	<p>( الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ ) ٧٣ •</p> <p>٦ - عدم اعتبار الطاعن موظفا عاما في حكم المادة ١٢٣ عقوبات • أثره ؟</p>
٤٠٩	<p>( الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ ) ٧٣ •</p> <p>٧ - ايراد المشرع نصا كلنا رأى اعتبار العاملين في شركات القطاع العام في حكم الموظفين في موطن ما •</p> <p>مؤدى عدم النص : يمتنع معه انزال حكم المادة ١٢٣ عقوبات عليهم •</p>
٤٠٩	<p>( الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ ) ٧٣ •</p> <p>٨ - عدم جواز النعي على الحكم في شقه المتصل بالدعوى الجنائية • من الملقى بالحقوق المدنية والمسئول عنها • حد ذلك •</p>

صفحة	القاعدة
	<p>عدم قبول الدعوى الجنائية • أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها • الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة • جواز ابدائه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى •</p> <p>هيئة النقل العام • العاملون بها موظفون عموميون • شمولهم بالحماية المقررة بالمادة ٣/٦٣ اجراءات معدله بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ •</p> <p>اساس ذلك • واثره ؟</p>
١١٠٩	<p>١٧٦ • ( الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ )</p> <p><b>مياه غازية</b></p> <p>راجع : غش •</p> <p>القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٦٧٢</p> <p>( ن )</p> <p>نصب - نظام عام - نقض - نماذج صناعية - نيابة عامة - نيابة عسكرية</p> <p><b>نصب</b></p> <p>١ - عدم بيان ما صدر من المتهم مما حمل المجنى عليه على التسليم في ماله • قصور •</p>
٦٤	<p>٨٠ • ( الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١٤ )</p> <p>٢ - القصد الجنائي في جرائم التزوير والنصب • موضوعي • تحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال • غير لازم ما دام قد اورد ما يدل عليه •</p>
٦٩٢	<p>١٢٣ • ( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ )</p>

الْقَاعِدَة	صَفْحَة
٣ - رد المبلغ المستولى عليه باستعمال طرق احتيالية لا يحو الجريمة •	
( الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ )	١٧٥٠
٤ - سداد الطاعن قيمة الشيك • لا أثر له على قيام بحريمتى الاشتراك فى التزوير والنصب •	
( الطعن رقم ٥١٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ )	٢٠٠٠
راجع أيضا : شيك بدون رصيد •	
القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ١١٢٤	١١٢٤

### نظام عام

١ - الأصل عدم جواز ابداء أسباب جديدة للطعن أمام محكمة النقض خلافا للأسباب التى سبق ابدائها فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

حق محكمة النقض فى نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم عليه • عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون سالف الذكر • طبيعته ومداه ؟ •

النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ مرافعات على أن الأسباب المبنية على النظام العام • يمكن التمسك بها فى أية حالة كانت عليها الدعوى وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها • لا يسرى على المواد الجنائية • أساس ذلك ؟ •

( الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ )

الصفحة	القاعدة
--------	---------

٢ - ميعاد الاستئناف من النظام العام • جواز اثارة  
 أى دفع بشأنه فى أية حالة كانت عليها الدعوى • عدم :  
 أن يكون مستندا الى وقائع اثبتها الحكم والا تقتضى تحقيقا  
 موضوعيا •

٨٨٢ ١٥١ • ( الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ )

٣ - ميعاد الاستئناف من النظام العام • اثارة أى دفع  
 بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض • شرطه : أن يكون  
 مستندا الى وقائع اثبتها الحكم والا يقتضى تحقيقا  
 موضوعيا • لا يغير من ذلك تمام اجراءات المحاكمة أمام  
 محكمة ثان درجة فى نجية المتهم • علة ذلك ؟ •

تخلف الطاعن بغير عذر عن حضور جلسة المعارضة  
 الاستئنافية لابتداء عذره فى التقرير بالاستئناف بعد الميعاد •  
 يحول بينه وبين ابدائه لأول مرة أمام النقض • اساس  
 ذلك ؟ •

٨٨٦ ١٥٢ • ( الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ )

### نقض

اجراءات الطعن :

التقرير بالطعن وايداع الاسباب :

١ - التقرير بالطعن بالنقض فى الميعاد • دون تقديم  
 الاسباب • اثره : عدم قبول الطعن شكلا • اساس ذلك ؟ •

٢٩٥ ٧٠ • ( الطعن رقم ٢٧٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٢ )

٢ - التقرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه • وجوب  
 تمام كليهما فى الميعاد المحدد • علة ذلك ؟ •



صفحة	القاعدة
	اثبات ايداع أسباب الطعن قلم الكتاب في الميعاد . التزام الطاعن به .
	الاىصال الصادر من قلم الكتاب . دون غيره . هو الذى يصلح فى اثبات تقديم أسباب الطعن بالنقض فى الميعاد . تفصيل ذلك . مثال .
٤٣٦	٧٦ ( الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ )
	٣ - التقرير بالطعن بالنقض . ماهيته ؟ التوقيع عليه من المقرر . غير لازم .
٧٥٧	١٣٢٠ ( الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ )
	٤ - عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة . ولا يفتى عنه أى اجراء آخر .
٧٩٧	١٣٦٠ ( الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٣١ )
	٥ - التقرير بالطعن بالنقض وايداع الأسباب بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٩١١	١٦٢ ( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ )
	ايداع الكفالة : عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة المحكوم بها طبقا للمادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . عقوبة أصلية . مماثلة لعقوبة الحبس فى تطبيق قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية .
	ايداع المحكوم عليه الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . غير لازم لقبول الطعن .
٩٥١	١٦٥٠ ( الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢١ )

## القاعدة الضامة

## ميعاد الطعن :

١ - ايجاب القانون الاعلاق لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد . عدم قيام أية طريقة اخرى مقامه .

ميعاد الطعن فى قرار لجنة المحامين بمحو اسم محام من الجداول . اربعون يوما تبدأ من تاريخ اعلان المحامي بذلك . المادة ٢/٦٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨

( الطعن رقم ٢ لسنة ٥٠ نقابات جلسة ٢٣/٤/١٩٨١ ) ١٠ نقابات ١٢

٢ - استعمال المحكوم عليه لحقه فى الطعن بطريق النقض : الامر فيه مرجعه اليه ، ولا يتوقف ممارسته لهذا الحق على رأى للنياية العامة بشأن ماهية الحكم .

وجود القضية بمكتب شئون أمن الدولة لا يشفع للطاعن فى عدم تقريره بالطعن فى الميعاد . علة ذلك ؟

التقرير بالطعن وايداع الاسباب . ميعاده : اربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى . قيام مانع وجوب التقرير فور زواله . وايداع الاسباب خلال العشرة ايام التالية لزواله . علة ذلك ؟

التقرير بالطعن وايداع الاسباب . ميعاده : اربعون عدم قبوله شكلا .

( الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١١/١/١٩٨١ ) ١٠

٣ - صدور الحكم فى غيبة المتهم . اعلانه به . دون أن يعارض فيه . بدء ميعاد الطعن بالنقض من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة .

( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٥١ ق جلسة ٣/٦/١٩٨١ ) ١٠٢ ١٠٣

صفحة	القاعدة
	٤ - علم الطاعن بأن قضية منظورة بذات الجلسة مع قضيتين أخريين له مثل فيهما يحتم عليه متابعتها والمثول فيها .
	بدء سريان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة . من يوم صدوره .
٦٤٥	( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ ) ١١٢٠
	٥ - الشهادة السلبية الصادرة بعد قوات ميعاد الطعن بالنقض . عدم صلاحيتها لامتداد الميعاد .
٦٥١	( الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١١ ) ١١٥٠
	٦ - ميعاد الطعن في الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بدؤه من يوم صدوره . علة ذلك ؟
١١١٧	( الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ ) ١٩١٠
	الصفة والمصلحة في الطعن :
	١ - حق المحامي - خصما أصليا كان أو وكىلا في الدعوى - أن ينيب عنه محاميا آخر تحت مسئوليته . دون توكيل خاص . ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك . عدم اشارة التوكيل الى حق المحامي المقرر بالطعن نيابة عن زميله . في التقرير به . لا ينفي عنه صفته في التقرير بالطعن .
١٧	( الطعن رقم ٣ لسنة ٥٠ ق تقايات جلسة ١٩٨١/١١/٢٩ ) تقايات
	٢ - حق الطعن بالنقض . مناطه : أن يكون الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة ، وأن يكون

القاعدة  
الصلحة

هذا الحكم قد اضر به اغفال الحكم الابتدائي الفصل في  
الدعوى المدنية المقامة ضد المسئول عن الحقوق المدنية ،  
وعلم اختصاصه بالتالي في الاستئناف المقام من المتهم وحده .  
آثره . عدم جواز طعنه بالنقض في الحكم الصادر برفض  
الاستئناف .

( الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٨ ) ٢٠ ١٨

٣ - قضاء محكمة أول درجة بالادانة وإحالة الدعوى  
المدنية التابعة الى المحكمة المدنية المختصة . استئناف المتهم  
هذا الحكم . الاصل وجوب أن تقصر محكمة ثاني درجة  
حكمها على الدعوى الجنائية . التي نقلها الاستئناف اليها .  
قضاء محكمة ثاني درجة ببراءة المتهم استنادا الى انتفاء  
الخطأ في جانبه . يمس أسس الدعوى المدنية . أساس  
ذلك وآثره ؟

( الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٨ ) ٢٩ ٢٢٨

حق النيابة العامة في الطعن . مناطه ؟

٤ - عدم جواز طعن النيابة العامة في الأحكام لمصلحة  
القانون . علة ذلك ؟ مثال .

( الطعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١١ ) ٢٩ ٢٢٨

والطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٠ ٩٢ ٥٢٧

٥ - حق النيابة العامة في الطعن رهن بتوفر المصلحة  
لها أو للمحكوم عليه . انتفاء هذه المصلحة . آثره : عدم  
قبول الطعن . علة ذلك ؟

عدم جواز طعن النيابة العامة في الأحكام لمصلحة  
القانون . علة ذلك . مثال .

( الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١١ ) ٤١ ٢٤٥



الرقم	الصفحة	النقض
٢٩٠	٤٤٠	٦ - توقيع الحكم على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة احرار وحياسة مخدر الحشيش التي ثبت لمحكمة الموضوع ارتكابه لها ، انتفاء مصلحته في النعى على الحكم خطأ في اسناد جريمة احرار الافيسون التي لم ترد في امر الاحالة اليه .
٢٩٠	٤٤٠	( الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ )
٢٩٠	٤٤٠	٧ - العبرة في أعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانوني ادانة المتهم بجريمة ضرب ، أقصى الى موت ومما قبلته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط بعد اعمال المادة ١٧ عقوبات . انتفاء مصلحته في المجادلة في مسئوليته عن الوفاة .
٢٩٠	٤٤٠	( الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ )
٢٩٠	٤٤٠	٨ - النعى على الحكم اقتصراره على اثبات بعض الجرائم التي دان الطاعن بها دون البعض . عدم جدواه . متى أثبت في حقه الجريمة الاشد ووقع عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٢ / ٢ عقوبات . مثال .
٢٩١	٤٤٠	( الطعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٩ )
٢٩١	٤٤٠	٩ - عقوبة الفاعل الأصلي هي بذاتها عقوبة الشريك .
٢٩١	٤٤٠	أثر ذلك ؟
٢٩١	٤٤٠	( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١ / ٤ / ١٩ )
٢٩١	٤٤٠	١٠ - النيابة العامة خصم عادل . أثر ذلك وحده ؟ .
٢٩١	٤٤٠	تقييد حقها في الطعن لمصلحة المتهم بنفس قيود طعنه .
٢٩١	٤٤٠	مثال .
٢٩٢	٤٤٠	( الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١/١٠ )

القائمة

صفحة

١١ - حق النيابة العامة في الطعن في الحكم . ولو كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه . اساس ذلك ؟ .

( الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١ ) ١٢١ ٦٨٢

( والطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ ) ١٢٢ ٧٥٧

١٢ - حق الطعن بالنقض . مناطه . أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد اخذ به . اثر تخلف هذا الشرط ؟ .

( الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٣١ ) ١٢٦ ٧١٩

١٣ - صدور التوكيل بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن . دلالة . اصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه للتقرير بالطعن بالنقض .

( الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٧ ) ١٢٧ ٧٢٤

١٤ - بناء الدور الاول العلوي على ارض لم يصدر مرسوم بالموافقة على تسميتها والامانة ذات البناء بدون ترخيص . الحكم بالادانة وتوقيع عقوبة واحدة عنهما تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية . انتفاء لمصلحة في النسي على الحكم بشأن الجريمة الاولى .

( الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٥ ) ١٢١ ٧٥٢

١٥ - اوجبه الطعن على الحكم . شرط قبولها : ان تكون مصلحة بشخص الطاعن وان يكون له مصلحة فيها .

( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ ) ١٢٢ ٩١٨

## نطاق الطعن :

١ - معاقبة من ينتج خبزا أقل من الوزن المقرر قانونا بالعقوبة المفلطة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ اغفال الحكم لعقوبة الحبس مع وجوب القضاء بها وعيبه . اقتصار طعن النيابة على اغفال القضاء بعقوبة الحبس . اثره : عدم المساس ببلدة شهر الحكم المقضى بها خطأ .

( الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٥ ) ١٤٢ ٨٢١

٢ - الطعن بالنقض في الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم القيايى المعارض فيه .

ميعاد الاستئناف من النظام العام . اثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه : ان يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم والا يقتضى تحقيقا موضوعيا لا يغير من ذلك تمام اجراءات المحاكمة أمام محكمة ثان درجة فى غيبة المتهم . علة ذلك ؟

تخلف الطاعن بغير عذر عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية لابتداء عذره فى التقرير بالاستئناف بعد الميعاد . وحول بينه وبين ابدائه لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟

( الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) ١٥٢ ٨٨٦

٣ - الطعن بالنقض . طبيعته : هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء فى صحة الأحكام

قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد  
هرضى عليها من طلبات وأوجه دفاع . أثر ذلك ؟ .

( الطمن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ ) ١٧٢٠ ٩٨١

ما يجوز ومالا يجوز الطمن فيه من الأحكام :

١ - حق الطمن بالنقض . مناطه : أن يكون الطاعن  
طرفا في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة . وأن يكون  
هذا الحكم قد أضر به . اغفال الحكم الابتدائي الفصل  
في الدعوى المدالية المقامة ضد المسئول عن الحقوق المدنية .  
وعدم اختصاصه بالنال في الاستئناف المقام من المتهم وحده .  
أثره : عدم جواز طعنه بالنقض في الحكم الصادر برفض  
الاستئناف .

( الطمن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٨ ) ٢٠ ٢٢

٢ - متى يعتبر الحكم حضوريا ؟

بدء ميماء المعارضة بالنسبة للحكم الحضوري  
الاعتباري من تاريخ اعلانه . جواز المعارضة فيه . مؤداه :  
عدم جواز الطمن فيه بالنقض . المادة ٣٢ من القانون رقم  
٥٧ لسنة ١٩٥٩

( الطمن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١ ) ٢٠ ١٩٠

٣ - الاشكال في التنفيذ . وروده على طلب وقف  
تنفيذ الحكم مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا .

صيرورة الحكم المستشكك في تنفيذه نهائيا لعدم  
الطمن فيه بطريق النقض اثره : انقضاء اثر الحكم الصادر  
في الاشكال .



- الظمن بالنقض في هذا الحكم غير جائز .
- ( الظمن رقم ٢٤٦٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ ) ٧٨٠
- ٤١٩ — ٤ - النيابة العسكرية : عصر أصيل من عناصر القضاء العسكري . قرارها بعدم اختصاص هذا القضاء بالفصل في الدعوى . لا يقبل تعقيبا . وجوب الفصل في تلك الدعوى من انحاكم انعادية لا القضاء بعدم اختصاصها ولاثيا بنظرها : أساس ما تقدم ؟ جواز الظمن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص الولائي . اذا كان منها للخصومة ومائعا من السير فيها .
- ( الظمن رقم ٣٥٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ ) ٩٠
- ٥٢١ ٥ - قابلية الحكم للظمن فيه بالمعارضة . ارها : عدم جواز الظمن فيه بالنقض .
- ( الظمن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٨٢ ) ١٠٢
- ٥٧٧ ٦ - عدم جواز الظمن في الحكم اذا كان بحسب ظاهره - غير منه للخصومة .
- ( الظمن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٨ ) ١٠٢
- ٥٨٢ ٧ - العبرة في قبول الظمن . بوصف الواقعة الذي الذي رفعت به الدعوى .
- ( الظمن رقم ١٤٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٣ ) ١٠٦
- ٩٠٢ ٨ - القضاء الغير منه للخصومة في الدعوى والذي لاينبنى عليه منع سير الخصومة . عدم جواز الظمن فيه بطريق النقض .
- ( الظمن رقم ١٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ ) ١١١
- ٩٢٦ ٩ - الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ . عدم جواز الظمن فيها بأى طريق

صفحة	القاعدة
	<p>من طرق الطعن م ٦٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .</p> <p>محاكم أمن الدولة المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . ماهيتها وأساس انشائها ؟ واختلافها عن تلك المشكلة وفقا لقانون الطوارئ .</p> <p>الأحكام الانتقالية المنصوص عليها بالمادتين ١٠، ١١ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . مؤداها ؟</p> <p>مجال اعمال قضاة القانون الاصلح ؟</p>
٧٨٦	<p>( الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ ) ١٢٥٠</p> <p>١٠ - حق الطعن بالنقض . مناطه . ان يكون الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وان يكون هذا الحكم قد اضر به . اثر تخلف هذا الشرط ؟</p>
٧٩١	<p>( والطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٣١ ) ١٣٦٠</p> <p>١١ - اختصاص محكمة الاحداث دون سواها بنظر الجرائم التي يتهم فيها الحدث . اشتراك محكمة الاحداث والمحكمة الجزئية - صاحبة الاختصاص العام - بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون الاحداث . متى وقعت من غير حدث .</p> <p>عدم اختصاص محكمة الاحداث بمحاكمة غير الحدث في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات او اى قانون عقابي غير قانون الاحداث . مثال .</p> <p>- القضاء بالفاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة . لعدم تجاوز المتهم وقت الحادث من الاحداث .</p>

الرقم	القاعدة	النقض
		قضاء منه للخصومه على خلاف ظاهره . جواز الطعن فيه بالنقض . أساس ذلك ؟
٨٠٩	١٤٠٠	( الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ ) القضاء الغير منه للخصومه في الدعوى والذي لا يبنى عليه منع السير فيها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . مثال : قضاء الحكم المطعون فيه بإعادة الدعوى الى محكمة اول درجة . غير منه للخصومه . اثر ذلك ؟
٨٦	١٤٨٠	( الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٣ - الحكم غيابيا - خطأ - بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم لا يضر به المتهم : اثر ذلك : جواز الطعن فيه بالنقض من النيابة العامة .
١٠٦٠	١٨٨٠	( الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٨ ) ١٤ - القضاء الغير منه للخصومه في الدعوى والذي لا يبنى عليه منع السير فيها . عدم جواز الطعن في بطريق النقض . مثال .
١١١٧	١٩٩٠	( الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١ ١٢/١٧ ) ١٥ - الحكم الحضورى النهائى يحدد مركز الطاعن في الدعوى بصفة نهائية . عدم توقف قبول طعنه على المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى صدر الحكم عليه غيابيا . او قابلا للمعارضة . حد ذلك ؟ صدور الحكم غيابيا او حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم . وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية او

الصفحة	القاعدة
	المستول عنها كون الحكم ما زال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم عدم جواز طعن أيهما بالنقض . علة ذلك ؟ .
٣٢٩	٢١٨ . ( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ ) راجع أيضا : وصف التهمة : القاعدة رقم ١٠٦ بالصفحة رقم ٦٠٣ . وضوح أسباب الطعن وتحديدها : ١ - وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحا محددا . النفي على الحكم عدم رده على اوجه الدفوع الجوهرية دون الإفصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها . انظر : عدم قبول النفي .
٤٩	٥٠ . ( الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ ) ٢ - وجه الطعن وجوب أن يكون واضحا محددا .
٥٤٦	٩١ . ( الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) ٣ - وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحا ومحددا . النفي على الحكم المخالفة اوجه دفاع أيداعها الطاعن في مذكرته ومستندات قدمها دون الإفصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها ودون بيان مضمون المستندات التي يتضح مدى أهميتها في الدعوى . غير مقبول .
٨٦٧	١٤٩ . ( الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/١١/١١ ) حالات الطعن : أ) الخطأ في تطبيق القانون : ١ - فصل محكمة الجنايات في الجنحة . واجب . ما دامت لم تبين تكييفها إلا بعد تحقيقها وسماع الدفاع .



الرقم	القاعدة
٦٠	<p>قضاؤها بعدم الاختصاص • خطأ • المادة ٣٨٢ اجراءات •          ( الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١٢ ) •</p> <p>٢ - ايقاف التنفيذ في الجنايات والجناح • قصره على          العقوبات الجنائية البحتة دون غيرها من عقوبات ولو          تضمنت معنى العقوبة •</p> <p>عقوبة اغلاق المحل المنصوص عليها في المادة ١٩ من          القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ ليست عقوبة بحتة • الحكم          بوقف تنفيذها • خطأ في القانون •</p>
٦٨	<p>( الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٣ ) •</p> <p>٣ - مناط رد الاعتبار عملا بالمادتين ٥٥٠ • ٥٥٢ من          قانون الاجراءات الجنائية وأثره •</p> <p>قانون الأسلحة لم يورد نصا يؤدي الى الاعتداد          بالسابقة رغم سقوطها • أساس احتساب الأجل المنصوص          عليه في المادة ٥٥٠ اجراءات •</p> <p>تحصيل مدى تكامل المدة المقررة لرد الاعتبار القانوني          من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة • واجب • مخالفة ذلك          قصور وخطأ في تطبيق القانون •</p>
٧١	<p>( الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ ) •</p> <p>٤ - استئناف النيابة العامة للحكم النهائي • سقوطه          اذا ألقى هذا الحكم أو عدل في المعاضة • علة ذلك : عدم          حضور اندماج بين الحكمين واعتبار الحكم الأخير انه          وحده الصادر في الدعوى •</p>

الفاصلة	صفحة
القضاء بقبول استئناف النيابة للحكم النهائي شكلاً . على الرغم من تعديله في المعارضة . خطأ . في تطبيق القانون . وجوب تصحيحه .	
( الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ ) ٢٤٠	٢١
عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة او طلب التكليف بالحضور . المادة ٣٠٧ اجراءات .	
ادانة الطاعن عن واقعة الاصابة الخطا التي لم ترفع بها الدعوى أمام محكمة الجنايات خطأ في القانون . واخلال بحق الدفاع . لا يفسر من ذلك اعمال نص المادة ٣٢ عقوبات ومعاقبته بالمعقوبة المقررة لجريمة احراز السلاح ذات المعقوبة الأشد . علة ذلك ؟	
( الطعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ ) ٤٨٠	٢٧٩
٦ - الجزاء المنصوص عليه في المادة الأولى من قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٤٩٧ ، لسنة ١٩٦٩ يفرض رسم الانتاج والاستهلاك على بعض الأصناف المنتجة محلياً . ماهيته تمويض من نوع تخاص .	
عدم سريان احكام القرار الثانى بأثر رجعى . سريانها بأثر مباشر على الوقائع التى تحدث بعد العمل به . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .	
( الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ ) ٥٢٠	٢٠١
٧ - الحكم بالالزام بتقديم الرسومات . توقفه على طلب الجهة الادارية المختصة . مخالفة	

الصفحة	القاعدة
--------	---------

ذلك • خطأ فى القانون • المادة ٢٢/٣ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ •

٢٢٠	٥٨٠ ( الطعن رقم ٢٥٦٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦ )
-----	--

٨ - عقوبة جريمة التهديد هى الحبس وجوبا • جواز أن يزداد عليها غرامة • لا تجاوز مائة جنيه • المادة ٢٤١ عقوبات •

تعديل الحكم المستأنف بتوقيع عقوبة الغرامة فقط • خطأ فى تطبيق القانون • وجوب تصحيحه •

٢٢٩	٦٠٠ ( الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨ )
-----	--

٩ - ثبوت أن جريمة اقتضاء مقدم إيجار موضوع الطعن الحالى • وجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار - موضوع طعن آخر اللتين دين الطاعن بهما • قد وقعتا لغرض واحد • معاقبته بعقوبة مستقلة عن كل منهما خطأ فى القانون •

تنقض الحكم فى الطعن المرتبط والاعادة • وجوب القضاء بذلك فى الطعن الحالى •

٢٤٢	٦١٠ ( الطعن رقم ٢٥٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨ )
-----	--

١٠ - علم تحديد المادة ٢٤٢ / ٣ ع مفهوم الاداة التى تستعمل فى أحداث الإصابة •

استعمال حجر فى أحداث إصابة المجنى عليه • يعد استعمالا لأداة •

مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر • خطأ فى تطبيق القانون •

٤٩٠	٨٠٠ ( الطعن رقم ٣٤٨٦ لسنة ٥٠ ن جلسة ١٩٨١/٥/٤ )
-----	--

١١ - جريمة اقامة بناء بغير ترخيص واقامته على ارض لم يصدر قرار بتقسيمها • قوامها • فعل مادي واحد •

مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضي المعدة للبناء : المباني التي تقام على الارض لا شان له بالطوابق العالية •

ادانة الحكم للطاعن بجريمة اقامة بناء دون ترخيص ارض غير مقسمة والقضاء بعقوبة الازالة طبقا للقانون صالف الذكر • خطأ في القانون •

انحصار المخالفة في اقامة البناء بدون ترخيص وثبوت ان البناء في حد ذاته لم يخالف فيه الاشتراطات المنصوص عليها في القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ • لا محل للقضاء بالازالة • مخالفة هذا النظر • خطأ في القانون •  
يتمين تصحيحه •

٥٢٧ ( الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٠ ) • ٩٢

١٢ - عقوبة جريمة الضرب باستعمال أداة • الحبس وجوبا المادة ٣/٢٤٢ عقوبات معدلة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٧ •

توقيع المحكمة عقوبة الغرامة • خطأ في تطبيق القانون • وجوب تصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس •

كون المتهم هو المستأنف وحده • اثره : نقض الحكم وتأييد الحكم المستأنف اساس ذلك ؟

٩٤٨ ( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ ) • ١١



الْقَاعِدَةُ	صَفْحَةُ
١٣ - عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين . اتهام الطاعن بجريمتي تبديد ونظر الدعوى فيهما معا أمام محكمة استئنافية واحدة . ثبوت أن محل الجريمتين واحد وجوب ضم الدعوى وإصدار حكم بمقوبة واحدة فيهما . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .	١٢٠
(الطعن رقم ٢٥٥، ٢٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨١)	١٢٠
١٤ - لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه .	
إلغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس تعتبر تشديدا للمقوبة حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء وقف التنفيذ الذي أمرت به محكمة أول درجة رغم ما أثبتته من أن المحكوم عليه هو المستأنف وحده . خطأ في القانون .	
وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيح ذلك الخطأ .	
( الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١/١٠/١٩٨١ )	١٢١
١٥ - إقامة بناء بدون ترخيص . عقوبتها . المرامة وسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص . المادة ٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .	
مماقبة المطعون ضده بمقوبة سداد رسم النظر . خطأ في تطبيق القانون .	
( الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٥/١٠/١٩٨١ )	١٢١
١٦ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ٢ .	
إيراد الحكم وقائع الدعوى بما لا يتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بين الجرائم . خطأ قانوني . وجوب تصحيحه .	
( الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ )	١٢٢

## القاعدة

## مادة

١٧ - القضاء - خطأ - بعدم اختصاص المحكمة بنظر

المعوى . اثره . ٩ .

( الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ ) ١٤٠ ٨٠٩

١٨ - معاقبة من ينتج خبزا اقل من الوزن المقرر قانونا

بالعقوبة الممنطة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية

من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

اغفال الحكم لعقوبة الحبس مع وجوب القضاء بها

هيبه . اقتصار طعن النيابة على اغفال القضاء بعقوبة

الحبس . اثره : عدم المساس بمدة شهر الحكم المتقضى بها

خطأ .

( الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٥ ) ١٤٢ ٨٢١

١٩ - العقوبة المقررة لجريمة انتاج خبز بلدى يقضى

عن الوزن المقرر قانونا . هي الحبس من ستة اشهر الى

سنتين والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن

خمسمائة جنيه فضلا عن شهر مخصص الحكم الصادر بالادانة

على واجهة الحال لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها .

م ٢/٢٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل

بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ والقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥

والمادتين ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بق ٩٥ لسنة ١٩٤٥

تعديل الحكم المطعون فيه للحكم المستأنف في العقوبة

المتقضى بها والاكتفاء بتوقيع الغرامة دون الحبس وشهر

الحكم الوجوبيتين . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض

والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف الذى صادف صحيح

## القاعدة | صحتها

- القانون ، ما دام التصحيح لا يخضع لأي تقدير موضوعي ،  
بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت  
اسناد التهمة . م ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في  
شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .
- ٥٢٥ ١٤٣٠ ( الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٥ )
- ٢٠ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة الابتدائية كان لم  
تكن يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف هذا  
الحكم . القضاء بالفائه واعادة القضية الى محكمة اول درجة .  
مخالفة هذا النظر خطأ في القانون . يوجب تصحيحه .
- ٨٧٢ ١٥٠٠ ( الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ )
- ٢١ - اقامة بناء بدون ترخيص . ومخالفة البناء  
لاحكام القانون . وصفان قرينان متلازمان لفعل البناء . أثر  
ذلك ؟
- مثال يتوافق به الخطأ في تطبيق القانون .
- ٩٥٧ ١٦٦٠ ( الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٢ )
- ٢٢ - القضاء برد الاعتبار . شرطه ؟
- الحكم برد الاعتبار قبل انقضاء المدة المنصوص عليها  
قانونا . خطأ في تطبيق القانون وجوب نقضه وتصحيحه .
- ٩٥١ ١٦٤٠ ( الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢١ )
- ٢٣ - انزال الحكم بالمطعون ضده عقوبة تقل عن الحد  
الأدنى للجريمة . المرتبطة ذات العقوبة الأشد . خطأ .
- كون العيب الذي يشاب الحكم مقصورا على الخطأ في  
تطبيق القانون أثر ذلك : وجوب تصحيح الخطأ والحكم  
وفقا للقانون .

صفحة

القاعدة

• عدم جواز اضرار المتهم بناء على الطعن المرفوع عنه •

• كون المتهم وحده هو المستأنف • وجوب قصر الحكم

على تأييد حكم محكمة اول درجة •

١٠٧٦ ( الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ ) ١٩٢٠٠

راجع أيضا :

• عمل

القاعدتان رقما ٦٤ ، ١٢٢ بالصحيفتين رقمي ٢٦٠ ،

٦٨٦

ومغش :

القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٨٢٩

ومعارضة • نظرها والحكم فيها •

القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٣٦٣

(ب) بطلان الحكم :

راجع : حكم • بطلانه •

ومعارضة •

اسباب الطعن :

( ١ ) ما يخل منها :

١ - كون المظنون ضده يعمل سائقا بأحدى الجمعيات

التعاونية الزراعية الخاضعة لاشراف الهيئة العامة للإصلاح

الزراعي • لا يكفي لاسباب الحماية المقررة بمقتضى المادة

٦٣ أ • ج • عليه • وجوب التحقق من أنه يشغل وظيفة



فى التنظيم الادارى للهيئة المذكورة • او ان الجمعية  
التعاونية اتى يعمل بها • مرفق عام •

٢٢٨

١٤٧

( الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ ) •

٢ - حق محكمة الموضوع فى تقدير حالة المتهم  
العقلية • حله •

مثال لتسبيب معيب •

٢١٨

٢٥

( الطعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) •

٣ - علم تائم مجرد احتجاز اكثر من مسكن فى  
بلد واحد •

قعود الحكم عن التعرض للمقتضى فى احتجاز  
اكثر من مسكن وخلوه من بيان ركن الضرر الذى لحق  
بالمضى المدنى • قصور •

٢٢٢

٢٨

( الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ ) •

٤ - بيانات الحكم بالادانة فى جريمة تقليد العلامة  
التجارية •

استناد الحكم فى ثبوت التقليد على رأى مراقبة  
العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين • دون  
بيان أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما • قصور •

٢٤٩

٤٢

( الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٥ ) •

٥ - حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبرائة • متى  
تشككت فى صحة اسناد التهمة او لعدم كفاية ادله  
الثبوت • شرطه : احاطتها بالدعوى عن بصر وبصيرة •

تأييد الحكم المطعون فيه حكم محكمة اول درجة  
القاضى بتبرئة المتهم • استنادا الى ان الطاعنة اخذت

الرقم	القاعدة	صفحة
	منقولاتها • دون أن يعرض الحكم الأول لدلالة محضر الحجز التحفظي الذي قدمته الأخيرة للمحكمة الاستئنافية والموقع على منقولات بسكن المظنون ضده تتفق أوصافها مع لوصاف المنقولات المنسوبة إليه تبديها • قصور •	
٢٧٥	٤٧٠ ( الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ ) ٦ - قول الطاعن أنه أصيب بعاهة أثناء الشجار منعه من الاعتداء على المجنى عليه • وطلبه مناقشة الطبيب الشرعي • دفاع جوهرى • وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا • مخالفة ذلك خلال بحق الدفاع •	
٢٩٥	٧٠٠ ( الطعن رقم ٢٧٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٢ ) ٧ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة لأي إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم • قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجواز أو من ينيبه •	
٤٠٨	٧٢٠ ( الطعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ ) ٨ - عدم تحديد المادة ٢/٢٤٢ ع • مفهوم الاداة التي تستعمل في أحداث الإصابة • استعمال حجر في أحداث إصابة المجنى عليه • بعد استعمالا لاداة • مخالفة الحكم المظنون فيه هذا النظر • خطا في تطبيق القانون •	
٤٦٠	٥٠٠ ( الطعن رقم ٣٤٨٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ ) ٩ - تصريح الحكم وأسبابه • بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المؤقت بها على الطاعن • وقضاؤه بعكس ذلك في المنطوق • تغايل •	
٥٢٥	٩١٠ ( الطعن رقم ٣٦٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٧ )	

١٠ - التفتيش المحظور : هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تأويل القانون .

٥٤١ ( الطعن رقم ٢٤١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) ٩٥٠

١١ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها . والا كانت باطلة . استثناء أحكام البراءة من هذا البطلان . علته وحده ؟

وجوب اشتغال الحكم ولو كان صادرا بالبراءة على الأسباب التي بنى عليها . المادة ٣١٠ اجراءات جنائية .

٥٥٥ ( الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) ٩٧٠

١٢ - قضاء الحكم - في أسبابه - بعدم قبول الدعوى المدنية خلافا لما جرى به منطوقه من تأييد الحكم المستأنف القاضي بالزام الطاعن بالتعويض تناقض . يعيبه : بالتناقض والتخاذل .

٥٧٧ ( الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٨ ) ١٠٢٠

١٣ - إحالة الدعوى من النيابة العامة الى محكمة أمن الدولة العليا عملا بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . وصدر الحكم لمحاييا بالنسبة للمطعون ضده .

وجوب اتباع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية . المادة ١٠ من قانون الطوارئ .

## القاعدة

مجلس

القبض على المتهم • والافراج عنه قبل جلسة المحاكمة  
التي أعلن بها ولم يحضرها • لا محل لسقوط الحكم  
الأول • وجوب القضاء باستمرار الحكم الأول قائما •

الفصل في الدعوى من محكمة الجنايات بوصف انها  
محالة اليها من مستشار الاحالة • انعدام حكمها • عنه  
ذلك ؟

٦٢٨ ١١٠ ( الطعن رقم ٣٥٧٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨١ )  
١٤ - اثبات الحكم عند تحصيله للواقعة ان المتهم  
لمين للمعزن ، ثم التهاؤء الى نفى هذه الصلة عنه بقالة عدم  
توافر ما يؤكده • تناقض يعيبه •

٧١٥ ١٢٥ ( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٨١ )  
١٥ - قول المحكمة ان الشاهد شهد بالتحقيقات  
وبالجلسة بانه شاهد المتهم والمجنى عليه يتساجران  
وبيد المتهم طبنجة • وتناهى الى سماعه صوت أعيرة نارية •  
فى حين لم يشهد بذلك الا فى التحقيقات • يعيبه • اساس  
ذلك ؟

٩٤٩ ١٥٨ ( الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨١ )  
راجع ايضا :  
احكام

القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ٢٠٩

اختلاس اموال اميرية :

القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٧٦

اشكال فى التنفيذ :

القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢١٤



القاعدة	صفحة
---------	------

وبناء :

القاعدة رقم ١٦٦ بالصحيفة رقم ٩٥٧

وتبغ :

القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٢٧

وتفتيش ، اذن التفتيش ، اصداره .

القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٧٢٨

وحكم ، تسبيبه ، تسبيب معيب .

وحكم ، بطلانه .

ودعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها .

القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ١١٤٤

ودفاع ، الاخلال بحق الدفاع ، ما يوفره .

القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٨٢

وسب وقذف .

القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٩٣٤

وسلاح .

القواعد ارقام ٨٢ ، ٩٣ ، ١٠٨ بالصفحات ارقام

٤٦٧ ، ٥٣٢ ، ٦١٢

وشيك بدون رصيد :

القاعدتان رقم ٩٤ ، ١٧٠ بالصحيفتين رقمي ٥٣٧ ،

٩٧٤

وقتل عمد .

القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٩٢٩



اللائحة	صفحة
---------	------

٣ - ذكر اسم مستشار في الحكم - سهوا - بدلا من آخر ورد اسمه في محضر الجلسة ، لا عيب .

تصحيح هذا الخطأ . يعول فيه على ما أثبت بمحضر جلسة النطق بالحكم . علة ذلك ؟

٤٠ ( الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٨ ) ٢٠

٤ - تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الاجراء الباطل . موضوعي . علم جواز المجادلة فيه امام محكمة النقض .

٤٠ ( الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٨ ) ٢٠

٥ - وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحا محددا .

النفي على الحكم علم رده على اوجه الدفاع الجوهرية . دون الانصاح عن ماهية هذه الالوجب او تحديدها . اثره : عدم قبول النفي .

٤٩ ( الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ ) ٥٠

٦ - سكوت الدفاع عن طلب سماع الشهود . مفاده ؟

٧١ ( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠

٧ - اطمئنان المحكمة الى ان العينة المضبوطة هي التي ارسلت الى التحليل واخذها بالنتيجة التي انتهى اليها . عدم جواز مجادلتها فيه .

٧٩ ( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠

٨ - قيام خبراء الطب الشرعي بأعمال الخبرة .  
تحت رقابة القضاء . المواد ١ ، ٣٥٠ ، ٣٦٠ من القانون رقم  
٩٦ لسنة ١٩٥٢ .

تقدير آراء الخبراء . والفصل فيما يوجه الى  
تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع .

اطراح المحكمة طلب استطلاع رأي كبير الأطباء  
الشرعيين بشأن مقدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل اثر  
اصابته استنادا الى اطمئنانها الى ما جاء بتقرير الصفة  
التشريعية من ان المجنى عليه كان يمكنه التكلم بتعقل اثر  
اصابته . لا عيب .

( الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) ١٦٠ ١١٨

٩ - تزيد الحكم فيما لم يكن في حاجة اليه . لا  
يعيبه . مادام انه اقام قضاؤه على اسباب صحيحة كافية  
بذاتها لحسنه . مثال .

( الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) ١٦٠ ١١٨

١٠ - التمسك ببطلاق اجراءات المحاكمة أمام  
محكمة أول درجة . لأول مرة أمام محكمة النقض . عبر  
جانبا .

( الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) ١٨٠ ١٢٧

١١ - علم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحق المدني  
تاركا دعواه المدنية . لأول مرة أمام النقض .

( الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) ١٨٠ ١٢٧



الْقَاعِدَة	صَفْحَة
١٢ - الدفاع بحصول الاعتراف • نتيجة اكراه او تهديد • لا يقبل لأول مرة أمام النقض • علة ذلك ؟	
قبول الدفاع بأن الاعتراف كما هو معروف يكون البعض تحت تأثير رجال الشرطة ، واعترافات تحت تأثيرات أخرى • لا يعد دفعا يبطلان الاعتراف للاكراه •	
( الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ )	٢٠٠
١٣ - محكمة ثاني درجة • تحكم بحسب الاصل على مقتضى الأوراق • لاتجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما • لاجرائه ابداء دفاع امامها دون طلب اجراء تحقيق • عدم جواز النفي عليها بالاخلال بحق الدفاع •	
( الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١١ )	٢٢٠
١٤ - حق المحكمة في رد الواقعة الى صورتها الصحيحة • حد ذلك ؟	
استناد الحكم للطاعن وحده ارتكاب القتل المقترن بشروع في قتل على خلاف ما جاء بأمر الاحالة من ارتكابه الجريمة مع آخر قضى ببراءته • لا يعبه • علة ذلك •	
( الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ )	٢١٠
١٥ - الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية للبني على أسباب عينية • امتداد حجته - كاحكام البراءة - الى كافة المساهمين في الجريمة • ابتناؤه على احوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين • قصر حجته على من صدر لصالحه دون غيره • مثال •	
( الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ )	٢٩٠

## القاعدة العامة

- ١٦ - إباحة الدخول في جزء من المنزل لكل طارق •  
وتخصيصه لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار العامة  
آثره ؟
- ( الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٣/١ ) ٢٠٠ ١٩٠
- ١٧ - ادانة الطاعن بجريمة أحداث عامة مستديية •  
ومعافيته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط • انتفاء مصلحته  
في المجادلة في شأن واقعة العامة •
- ( الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢ ) ٢١٠ ١٩٦
- ١٨ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني •  
غير لازم • كفاية أن يكون جماع الدليل القول غير متناقض  
مع الدليل الفني • تناقضا يستلزم على التلأمة والتوفيق •
- ( الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) ٢٢٠ ٢٠٢  
( والطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ ) ٨٩٠ ٥٠٧
- ١٩ - حق محكمة الموضوع الأخذ بتقرير طبيب  
المستشفى الذي قام بالتشريع ولو لم يحلف البين قبل  
مباشرة مأموريته • أساس ذلك ؟
- حق محكمة الموضوع في الاعراض عن دفاع الطاعن  
مادام ظاهر البطلان •
- ( الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) ٢٢٠ ٢٠٢
- ٢٠ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة •  
عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض • مثال •
- ( الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) ٢٢٠ ٢٠٢  
( والطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ ) ٤٢٠ ١٥٣

الصفحة	القاعدة	نقش
٢٢٧	٢١٠	<p>٢١ - العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها امام المحكمة الاستئنافية سكوت الطاعن عن اثارة شيء في دفاعه امام المحكمة الاستئنافية عن وصف التهمة . ليس له التحدث من بعد عن بطلان امام محكمة اول درجة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ )</p>
٢٥٠	٢٢٠	<p>٢٢ - حق محكمة الموضوع في تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية . لها مطلق التقدير في وقف نظر الدعوى المنظورة امامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦ )</p>
٢٥٠	٢٣٠	<p>٢٣ - الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات بيان اسم المدعى بالحق المدني .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦ )</p>
٢٥٠	٢٤٠	<p>٢٤ - تقدير صحة الاعتراف بقيمته في الاثبات .</p> <p>حق لمحكمة الموضوع .</p> <p>اختيار المحقق لمكان التحقيق . متروك لتقديره .</p> <p>حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه .</p> <p>تواجد ضباط الشرطة اثناء التحقيق ، ليس فيه ما يعيب اجراءاته : سلطان الوظيفة بما يسبغ على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراما ، ما دام لم يستغل على التهم باذى مادي او معنوي .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦ )</p>

## القاعدة/مادة

- ٢٥ - علم جواز اثارة النفي على تقرير قسم ابحاث  
التزييف والتزوير . لأول مرة أمام محكمة النقض .  
علة ذلك ؟
- ٣٩١ ( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٩١٠
- ٢٦ - الفاعل الاصل . في حكم المادة ٢٩ من قانون  
العقوبات ؟
- الفصاح الحكم صراحة عما اذا كان المتهم فاعلا أم  
شريكا . غير لازم .
- علم لزوم تحديد الأفعال التي اتاها كل مساهم على  
حدة .
- مثال في تقليد وثرويع أوراق عملة .
- ٣٩٢ ( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٩١٠
- ٢٧ - عقوبة الفاعل الاصل هي بذاتها عقوبة  
الشريك . انر ذلك ؟
- ٣٩٦ ( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٩١٠
- ٢٨ - النفي على الحكم اقتصراره على اثبات بعض  
الجرائم التي دان الطاعن بها دون البعض . عدم جدواه .  
حتى أثبت في حقه الجريمة الأشد وأوقع عليه عقوبتها عملا  
بالمادة ٢/٣٢ عقوبات . مثال .
- ٣٩٦ ( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) ٩١٠
- ٢٩ - اللطاء باعتبار المعارضة كان لم تكن . جزاء  
وتحسين ايقاعه حتما في حالة تخلف المعارض عن الحضور في



الرقم	الصفحة
-------	--------

الجلسة المحددة لنظر معارضته بغير عذر . المادة ٤٠١  
اجراءات .

عدم ادعاء الطاعن انه اضرى بسبب عدم ضم مفردات  
الدعوى الى ملف المعارضة . لامصلحة له فى النعى على الحكم  
فى هذا الشأن . علة ذلك .

٢٩٢ ( الطعن رقم ٢٧٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٢ ) ٦٩٠

٣٠ - ابتناء الطعن على ما كان يحتمل ابتداءه من  
دفاع موضوعى . غير جائز .

٤٢١ ( الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ ) ٧٥٠

٣١ - تخلف الطاعن عن الحضور امام مستشار  
الاحالة - حتى يفرض عدم اعلانه - لا يبطل القرار  
بالاحالة الى المحاكمة . علة ذلك ؟

قرار الاحالة . اجراء مسابق على المحاكمة . الطعن  
يبطلانه لأول مرة امام محكمة النقض . غير مقبول .

٤٢٢ ( الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ ) ٧٥٠

٣٢ - ادعاء وجود نقص بتحقيقات النيابة . تعيب  
للجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز اثارته لأول  
مرة امام النقض .

٤٢٢ ( الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ ) ٧٥٠

٣٣ - النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم  
يطلب منها . غير جائز .

٥٠٧ ( الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٤ ) ٨٩٠

٥٨٦ ( والطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٣١ ) ١٠٤٠

القاعدة  
مادة

- ٢٤ - وجه الطعن . وجوب ان يكون واضحا محددا .  
 ( الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) ٩٦٠ ٥٤٦
- ٢٥ - الدفع بأن التسيك مزور ويحمل تاريخين .  
 وانه ليس شيكا . موضوعي . علم جواز اثارته لأول مرة  
 أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟  
 ( الطعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ ) ١٠٠٠ ٥٦٧
- ٢٦ - الاستيقاف : ماهيته ؟  
 ملاحقة المتهم على أثر قراره لاستكناه أمره .  
 استيقاف .  
 تقدير قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه . موضوعي .  
 ما دام سائفا . مثال .  
 عدم جواز النفي على المحكمة فضاها بالبرائة لاحتمال  
 ترجيح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصحح لدى  
 غيرها . علة ذلك ؟
- ٢٧ - الدفع بشيوع التهمة وتلقيها . موضوعي .  
 أثر ذلك ؟  
 ( الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ ) ١٠١٠ ٥٧٤
- ٢٨ - الأصل عدم جواز ابتداء أسباب جديدة للطعن  
 أمام محكمة النقض . خلافا للأسباب التي سبق ابتداؤها في  
 الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات  
 واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم  
 ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
- ( الطعن رقم ٣٦٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ ) ١٠٩٠ ٩١٧

## القاعدة

## مصلحة

حق محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم عليه عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من القانون سالف الذكر . طبيعته ومداه .

النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ مرافعات على أن الأسباب المبنية على النظام العام . يمكن التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى وتأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها . لا يسرى على المواد الجنائية . أساس ذلك ؟

٦١٧ ( الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ ) ١٠٩

٣٩ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام . جواز اثارته لأول مرة امام النقض . شرط ذلك ؟

٦٩٢ ( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ ) ١٢٢

٤٠ - حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي ، في التفتيش داخل الدائرة الجمركية او في حدود دائرة الرقابة الجمركية . نطاقه .

عدم اشتراط توافر صور القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات بالنسبة للأشخاص .

العثور أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . صحيح . منال في مواد مخدرة .

معنى الشبهة في توافر التهريب الجمركي ؟ . تقدير توافرها . موضوعي . حق مأمور الضبط في الاستعانة بمن يرى ، ولو لم يكن للآخر صفة الضبط . ما دام يعمل تحت اشرافه .

الرقم	القاعدة	ملاحظة
	لا جدوى من الدفع ببطلان تفتيش السيارة في المرة الأولى ما دام أن المخدر الذي ضبط عند تفتيشها في المرة الثانية . الذي لا ينازع الطاعن في صحته . يكفي لحمل الحكم بالادانة .	
٧٠١	( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٥ ) ١٢٤٠	
	٤١ - ميعاد الاستئناف من النظام العام . جواز اثارة اى دفع بشأنه فى اية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام النقض . حد ذلك : أن يكون مستنداً الى وقائع اثبتتها الحكم والا يقتضى ذلك تحقيقاً موضوعياً .	
	النمى على الحكم الابتدائى الذى اقتصر وحده على النقض فى موضوع الدعوى ، دون الحكم الاستئنافى الذى قسى بعدم قبول الاستئناف شكلاً . غير جائز : علة ذلك ؟	
٧٢٤	( الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٧ ) ١٢٧٠	
	٤٢ - النمى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع . عدم قبوله . متى سكت المتهم عن المرافعة ولم يدع منعه من مباشرة حقه فى الدفاع .	
٧٢٢	( الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ ) ١٢٩٠	
	٤٣ - بناء الدور الأول العلوى على أرض لم يصدر مرسوم بالموافقة على تسميتها واقامة ذات البناء بدون ترخيص . الحكم بالادانة وتوقيع عقوبة واحدة عنهما تدخل فى حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية . انتفاء المصلحة فى النمى على الحكم بشأن الجريمة الأولى .	
٧٥٢	( الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٥ ) ١٣١٠	



## القاعدة | صيغة

٤٤ - اجباً في الاسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم لا يعيبه . خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير معامل التحليل من أن صنج الميزان الثلاثة وجدت ملوثة بالمخدر حال أن التقرير أشار الى تلوث واحدة فقط . لا جدوى من النعي به .

٨ ١٢

( الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٤ ) ١٤١٠

٤٥ - الدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض . شرطه : أن تظاهر مدونات الحكم بغير حاجة الى تحقيق موضوعي . وجود مساهمين في الجريمة من غير الحاضرين لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ : أثره : انعقاد الاختصاص لنقض المادى . الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

٨١٢

( الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٤٦٠

٤٦ - خلو الحكم من الإشارة الى واقعة اصابة أحد أو الى ما جاء بتقرير الصفة التشريعية . لعدم رفع دعوى بشأن هذه الواقعة . أثره : ٩ .

٨٥٢

( الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٤٧٠

٤٧ - وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً ومحدداً .

النعي على الحكم انغفاله أوجه دفاع أبدأها الطاعن في مذكرته ومستندات قسماً دون الإفصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها دون بيان مضمون المستندات التي قسماً حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى . غير مقبول .

٨٩٧

( الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ ) ١٤٩٠

الرقم	المادة	ملاحظة
	٤٨ - ميعاد الاستئناف من النظام العام . جواز اثارة أى دفع بشأنه فى أية حالة كانت عليها الدعوى . حده : ان يكون مستندا الى وقائع أثبتها الحكم والا تقتضى تحقيقا موضوعيا .	
٨٨٢	١٥٢ ( الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١١/١١/١٩٨١ )	
	٤٩ - النعى على الحكم الابتدائى الذى اقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى . دون الحكم الاستئنافى الذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا غير جائز . علة ذلك .	
٨٨٢	١٥٢ ( الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١١/١١/١٩٨١ )	
	٥٠ - الطعن بالنقض فى الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم النيابى المعارض فيه .	
	مبدأ الاستئناف من النظام العام اثاره أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه : ان يكون مستندا الى وقائع أثبتها الحكم والا يقتضى تحقيقا موضوعيا . لا يغير من ذلك تمام اجراءات المحاكمة أمام محكمة ثان درجة فى لجية المتهم . علة ذلك ؟	
	تخلف الطاعن بغير عذر عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية لبدء عذره فى التقرير بالاستئناف بعد الميعاد يحول بينه وبين ابداله لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟	
٨٨٦	١٥٢ ( الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١١/١١/١٩٨١ )	

صفحة	القاعدة
	<p>٥١ - اندماج الحكم باعتبار المعارضة الاستثنائية  كان لم تكن في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بعدم  قبول الاستئناف شكلا . انره ؟  النمی علیه لعدم قضائه بعدم جواز نظر الدعوى  لسابقة الفصل فيها غير جائز لتعلقه بموضوع الدعوى .  هله ذلك ؟</p>
٨٨٦	<p>( الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١١/١١/١٩٨١ ) ١٥٢</p> <p>٥٢ - ورن اقوال الشهود . موضوعي . قرابة  شاهد الاثبات للمجنى عليه لاتصح من الأخذ بشهادته مني  اقتنعت المحكمة بصدقها .</p> <p>الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا تجوز  اثارته امام النقض .</p>
٨٩٢	<p>( الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨١ ) ١٥٤</p> <p>٥٣ - دفاع الطاعن بأنه لم يكن في مقدوره العلم  بالنقض أو الفساد . علم جواز اثارته لأول مرة امام  محكمة النقض . علة ذلك ؟</p>
٩٠١	<p>( الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/١١/١٩٨١ ) ١٥٥</p> <p>٥٤ - اتصال أوجه الطعن بشخص الطاعن . شرط  لقبولها . مثال لنمی غير مقبول .</p>
٩٠١	<p>( الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/١١/١٩٨١ ) ١٥٥</p> <p>٥٥ - اثبات الحكم قيام الطاعن بصفته متعاقدا من  الباطن بتوريد لحوم فاسدة لجهة حكومية . لم يثبت غشه  لها أو علمه بفسادها . تطبيقه الفقرة الثانية من المادة</p>

الجلسة	الرقم	المادة
		١١٦ مكرر ج عقوبات ، النفي عليه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون . لا يقبل . علة ذلك .
٩٠١	١٥٥	( الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥ )
		٥٦ - المنازعة حول مقدار الأموال المبددة أو القيام بردها . عدم جواز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٤١	١٦٢	( الطعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ )
		٥٧ - أوجه الطعن على الحكم . شرط قبولها : أن تكون متصلة بشخص الطاعن وأن يكون له مصلحة فيها .
٩٤٤	١٦٢	( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ )
		٥٨ - النفي على الحكم الابتدائي والحكم الحضوري الاعتباري المؤيد له دون الحكم الصادر في المعارضة الاستثنائية بعدم جوازها . غير جائز . علة ذلك ؟
٩٥٤	١٦٥	( الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢١ )
		٥٩ - اثارة أساس جديد للدفع بطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تصح . علة ذلك ؟
٩٩٧	١٧٤	( الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ )
		٦٠ - ادعاء الطاعن عدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة . لا يجوز لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٠٥	١٧٥	( الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ )
		٦١ - عدم جواز النفي على الحكم في شقه المتصل بالدعوى الجنائية . من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها . حد ذلك .
١٠٠٦	١٧٦	( الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ )



صفحة	تأريخ	النص
١٠٢٧	١٨٢	<p>٦٢ - نفي الطاعن على الحكم بشأن جريمة الاتلاف التي لم تدنه المحكمة بها - بعد أن عدلت وصف التهمة الى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص . لا يقبل .</p> <p>( الظن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣ )</p> <p>٦٣ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها موضوعي . متى كان مائفا .</p> <p>الدفاع الشرعي عن المال لا يبيح استعمال القوة الا لرد فعل يكون جريمة من الجرائم الواردة حصرا بالمادة ٢٤٦ عقوبات . النزاع على تجريف أرض متنازع على ملكيتها . ليس من هذه الجرائم .</p> <p>الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي من الفرع الموضوعية . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض ، ما لم تكن مدونات الحكم تظهره .</p> <p>التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس لا يفني عن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي عن المال .</p> <p>أساس ذلك وأثره ٩ .</p>
١٠٨١	١٩١	<p>( الظن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ )</p> <p>٦٤ - النفي على تصرف النيابة . بعدم ارسال المظروف الفارغ الى الطبيب الشرعي للفحص ، تمهيداً للاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سببا للظن .</p>
١٠٨١	١٩١	<p>( الظن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ )</p> <p>٦٥ - اثارة الطاعن مباشرة لجنة الجرد أعمالها في غير حضوره وفي غياب أحد أعضائها . لا تجوز لأول مرة أمام النقض .</p>
١١٠٢	١٩٧	<p>( الظن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ )</p>

الرقم	القاعدة
١١١١	٦٦ - النفي على الحكم اخذه بأقوال المدعي بالحقوق المدنية . جدل موضوعي . لا تجوز اثارته أمام النقض . ( الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ ) ١٩٨٠
١١٢٤	١٧ - الدفع بأن الطاعن مفوض من المجنى عليه في صرف قيمة التسيك وأنه المستحق لقيته ، من الدفوع الموضوعية . وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع . اثارتها أمام النقض . لأول مرة . لا تقبل . ( الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ ) ٢٠٠٠
١١٢٦	٦٨ - شرط قبول وجه النفي . ان يكون واضحاً محدداً . ( الطعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ ) ٢٠٢٠
١١٤٠	٦٩ - توقيع العقوبة في حدود النص المطبق . من إطلاقات محكمة الموضوع . ( الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ ) ٢٠٤٠
١١٩٨	٧٠ - أمر المحكمة بالقبض على المتهمين وجسمهم اجراء تحفظي . عدم اعتباره تكويناً للرأي في الدعوى . ( الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٨١ ) ٢٠٧٠
	٧٩ - عدم ايجاب بيان اسم النيابة التي يتبناها مصدر الاذن بالتفتيش . ( الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٨١ ) ٢٠٨٠

الرقم	القاعدة
١١٦٨	<p>٧٢ - الدفع ببطلان اذن التفتيش . من دفع القانون التي تختلط بالواقع . اثر ذلك . وحده ؟</p> <p>( الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ ) ٢٠٨</p> <p>٧٣ - تخلف المتهم او مثوله امام محكمة الموضوع بدرجتها . مرده اليه . قعوده عن ابداء دفاعه امامها . يحول دون ابداءه امام النقض . علة ذلك ؟</p> <p>تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية بغير عذر . اثره : عدم جواز ابداء دفاعه الذي كان يتعين عليه ابدائه امامها . امام محكمة النقض . علة ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ ) ٢١١</p> <p>٧٤ - قعود الطاعن عن اثارة دفاع بشأن اشتهاؤه بالاسم الوارد باقوال احد المتهمين . عدم حواز اثارته امام النقض .</p> <p>( الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ ) ٢١٧</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>اثبات « بوجه عام » :</p> <p>القواعد ارقام ١ ، ١٢ ، ١٠٥ ، ١٢٣ الصفحات ارقام ٢٣ ، ٧٩ ، ٥٩٤ ، ٦٩٢</p> <p>واثبات « خبرة » :</p> <p>القواعد ارقام ٣١ ، ٥١ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ الصفحات ارقام ١٩٦ ، ٢٩٣ ، ١٠٨٤ ، ١١٣٦</p>

القاعدة / الصفحة

واثبات ، شهود ، :

القواعد ارقام ٢٢ ، ٥١ ، ١٤١ ، ٢٠٨ ، ٢٢١

الصفحات ارقام ١٥٢ ، ٢٩٢ ، ٨١٣

واثبات ، معاينة ، :

القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٧٠١

واجراءات ، اجراءات التحقيق ، :

القاعدة رقم ٢١٧ بالصحيفة رقم ١٢١٢

واختصاص ، الاختصاص المكاني ، :

القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ٩١٢

واستئناف ، نطاقه ، :

القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٦٠

واستئناف ، سقوطه ، :

القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ١٠٥٨

واعلان :

القاعدتان رقما ١٣ ، ١٥٣ بالصحيفتين رقمي ١٠٤ ،

٨٨٦

وايجار اماكن :

القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٠٤٩

وتبديده :

القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ٩٤١



## القاعدة

وتبغ :

القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة ٤٤٨

وتجريف أرض زراعية :

القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١٠٣٧

وتفتيش « التفتيش باذن » اذن التفتيش ، اصداره » :

القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٦١٧

وحكم « ما لا يعيبه في نطاق التدليل » .

القاعدتان رقما ٨٧ ، ١٣٣ بالصحيفتين رقمي ٩٨ ، ٩٩ .

٧٦٣

وحكم « ما لا يبطله » .

القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ١١٣٦

وحكم « تسببه » تسبب معيب » .

القاعدتان رقما ١٨١ ، ١٨٤ بالصحيفتين رقمي

١٠٣٣ ، ١٠٤٥

وحكم « تسببه » تسبب غير معيب » .

القواعد أرقام ٥٠ ، ٥٧ ، ٨٦ ، ٩٦ ، ١٢٤ ، ١٣٤ .

١٤١ ، ١٤٧ ، ٢٠٦ ، بالصفحات أرقام ٢٨٧ .

٣٢٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٨ ، ٥٤٦ ، ٧٠١ ، ٧٧٥ .

٨١٣ ، ٨٥٣

ودفاع « الاخلال بحق الملاح » ما لا يؤثر » :

القواعد أرقام ١٢ ، ١٨ ، ٢٠ بالصفحات أرقام ٧٩ .

١٢٧ ، ١٢٨

القاعدة

ودفع « الدفع ببطان الاعتراف » :

القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٨٠١

ودفع « الدفع بتفريق التهمة » :

القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٨٦٧

وشهادة سلبية :

القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٢٩٢

وغش :

القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٥٥٩

وقمار :

القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٩٠

ومحكمة الجنايات « حقها في التصدي » :

القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٩٣

ومحكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة

الصحيحة لواقعة الدعوى » :

القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٩٣

ومواد مخدرة :

القواعد ارقام ٥٢ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١٢٤ بالملحقات

ارقام ٣٠٠ ، ٥٨٦ ، ٦١٧ ، ٧٠١

ولصق :

القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ١١٢٤

القاعد	صفحة
--------	------

• ووصف التهمة •

القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٩٣

نظر الطعن والحكم فيه :

١ - إلغاء مجلس النقابة قرار المحو المظنون فيه •

أثره : رفض الطعن •

( الطعن رقم ٣ لسنة ٥٠ ق نقابات جلسة ١٩٨١/١١/٢٩ ) • نقابات ١٨

٢ - جواز الطعن من علمه مسألة سابقة على النظر في

مسكله •

( الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٨ ) • ٢٠ ٢٢

٣ - مؤدى أعمال نص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧

لسنة ١٩٥٩ عند نقض الحكم المظنون فيه للخطأ في تطبيق

القانون • تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون • طالما

كان قد انتهى إلى صحة اسناد الجريمة موضوع الطعن الى

المظنون ضده وبين واقعتها بما تتوافر به كافة عناصرها

القانونية •

( الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٢ ) • ٢٠ ٢٨

( والطعن رقم ٢٥٦٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦ ) • ٥٨ ٢٢٠

( والطعن رقم ٢٦٧٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦ ) • ٦١ ٢٦٠

( والطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٥ ) • ١٣ ٧٥٢

٤ - انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها •

لا أثر له في سير الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة

الجنائية •

( الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ ) • ٢ ٢٢٢

صفحة	قائمة	
		٥ - وفاة أحد الخصوم • لا يمنع من القضاء في الدعوى على حسب الطلبات الختامية • متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها •
		متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم • اذم محكمة النقض ؟ •
٢٢٢	٢٨٠	( الطعن رقم ٢٢١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ )
		٦ - عقوبة جريمة التبديد هي الحبس وجوبا • جواز أن يزاد عليها غرامة لا تجاوز مائة جنيه • المادة ٣:١ عقوبات •
		تعيين الحكم المستأنف بتوقيع عقوبة الغرامة فقط • خطأ في تطبيق القانون • وجوب تصحيحه •
		انتهاء محكمة الموضوع الى انها ترى من ظروف الدعوى أن المظنون ضده لن يعود الى مخالفة القانون • حق محكمة النقض في وقف تنفيذ العقوبة •
٢٢٩	٩٠٠	( الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨ )
		٧ - ثبوت أن جريمة اقتضاء مقدم ايجار موضوع الطعن انحاز • وجريمة تقاضي مبالغ خارج نطاق عقد الايجار - موضوع طعن آخر - اللتين دين الطاعن بهما • قد ولعنا لفرض واحد • معاقبته بعقوبة مستقلة عن كل منهما • خطأ في القانون •
		نقض الحكم في الطعن المرتبط والاعادة • وجوب القضاء بذلك في الطعن الحالي •
٢٤٢	٩١٠	( الطعن رقم ٢٥٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨ )



القاعدة  
صحة

- ٨ - تصحيح الحكم دون نقضه في حالة الخطأ في تطبيق القانون • المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •  
( الطعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٠ ) ٢٨٥ ٦٨
- ٩ - تصحيح الحكم دون نقضه في حالة الخطأ في تطبيق القانون • الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •  
الاعتقاد بعدم عودة المحكوم عليه الى مخالفة القانون •  
حق المحكمة في وقف تنفيذ العقوبة •  
( الطعن رقم ٣٤٨٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ ) ٨٠ ٤٦٠
- ١٠ - كسوف الخطأ الذي شاب الحكم المطعون فيه لا يخفض لأي تقدير موضوعي •  
انتهاء محكمة الموضوع الى صحة اسناد التهمة ماديا للى المظنون ضده •  
وجوب تصحيح الخطأ والحكم بيفتنى القانون والمادتان ٣٥ ، ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن لعام محكمة النقض •  
( الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٦ ) ٨٢ ٤٦٧
- ( والطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ ) ٢٠ ٧٥٧
- ١١ - وفاء الطاعن بعد التقرير بالطعن وايداع الأسباب في الميعاد •  
وجوب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية •  
( الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) ٩٤ ٥٣٧

صفحة	القاعدة
------	---------

١٢ - انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها .  
لا اثر له في سير الدعوى المدنية التابعة امام المحكمة الجنائية .

وفاة أحد الخصوم . لا يمنع من القضاء في الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات الختامية متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .

متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم امام محكمة النقض ؟

٥٢٧ ( الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) ٩١

١٣ - حجب الخطأ القانوني المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب ان يكون النقض مقرونا بالاحالة .

٥٤٢ ( الطعن رقم ٢٤١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ) ٩٥

١٤ - مصادرة ما لا يجوز احرازه أو حيازته : تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء في ذاته . لخروجه من دائرة التعامل . أساس ذلك ؟

القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة . خطأ في القانون . وجوب النقض الجزئي والتصحيح .

انغال الحكم القضاء بمصادرة الذخيرة المضبوطة وقضاؤه بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط . خطأ يوجب نقض جزئيا وتصحيحه بمصادرة الذخيرة المضبوطة والغاء ما قضى به من وقف عقوبة مصادرة السلاح .

٦١٢ ( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٨ ) ١٠٨

١٥ - الأصل عدم جواز ابتلاء أسباب جديدة للطعن امام محكمة النقض خلافا للأسباب التي سبق ابتلاؤها في

الرقم	الصفحة
-------	--------

الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات  
واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون .

حق محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها  
لمصلحة المحكوم عليه . عملا بنص الفقرة الثانية من المادة  
٣٥٥ من القانون سالف الذكر . طبيعته ومداه .

النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ مرافعات على  
ان الاسباب المبنية على النظام العام . يمكن التمسك بها  
في أية حالة كانت عليها الدعوى وتأخذ منها المحكمة من  
تلقاء نفسها . لا يسرى على المواد الجنائية . اساس ذلك .

( الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ ) ١٠٩٠ ٦١٧

١٦ - ادارة او اعداد او تهيئة المكان لتعاطي المخدرات  
وحكم الفقرة د د ، من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ . انما يكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه .  
مرتكبوا هذه الجريمة ، يدخلون ، في عداد المتحررين بالمواد  
المخدرة .

جريمة تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل عقوبتها  
أخف ويحكمها نص المادة ٣٥ من القانون المذكور .

حكم الادانة في جريمة ادارة وتهيئة مكان لتعاطي  
المخدرات وجوب احتماله على بيان ان ادارة المكان بمقابل  
يتقاضاه القائم عليه والا كان قاصرا .

امتداد أثر الطعن الى غير الطاعن . مثال .

( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١١ ) ١١١٠ ٦٥٥

١٧ - وقوع السرقة على إحدى وسائل النقل أو أجزاء منها . وهي معطلة خالية من الركاب .

عدم خضوعها لحكم المادة ٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات .  
وانما تخضع لحكم المادة ٣١٨ عقوبات .

ايقاع الحكم المظنون فيه على المظنون ضده العقوبة التي قدرها . في الحدود المقررة بالنص المنطبق عليها .  
لا تريب .

وجوب تصحيح محكمة النقض أسباب الحكم .  
باستبدال المادة ٣١٨ عقوبات الواجبة التطبيق . بالمادة ١/٣١٦ مكرر ثالثا من ذات القانون . أساس ذلك ؟

١١٨٠ ( الطعن رقم ٣٦٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٦/١٩٨١ ) ١١٨٠ ١١٨٠

١٨ - لا يجوز أن يضار الطاعن بظمنه .

الغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس يعتبر تشديدا للعقوبة حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها . قضاء الحكم المظنون فيه بالغاء وقف التنفيذ الذي أمرت به محكمة أول درجة رغم ما أثبتته من أن المحكوم عليه هو المستأنف وحده .  
خطأ في القانون .

وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيح ذلك الخطأ .

١٢١٠ ( الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١/١٠/١٩٨١ ) ١٢١٠ ١٢١٠

١٩ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟  
إيراد الحكم وقائع الدعوى بما لا يتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بين الجرائم . خطأ قانوني .  
وجوب تصحيحه .

١٤٢٠ ( الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ ) ١٢١٠ ١٢١٠



الاعداد	صفحة
---------	------

٢٠ - اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا  
الاعدام • غير لازم • علة ذلك ؟

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام  
بمجرد عرضها عليها •

٧٩٥ ( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١ ) ١٣٧ •

٢١ - وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة  
بالاعلام ؟ •

٧٩٥ ( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١ ) ١٣٧ •

٢٢ - معاقبة من ينتج خبزا أقل من الوزن المقرر  
قانونا بالمقوبة المخلة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى  
والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة  
١٩٤٥ •

اغفال الحكم لعقوبة الحبس مع وجوب القضاء بها  
يعيبه • اقتصار طعن النيابة على اغفال القضاء بمقوبة  
الحبس • أثره : عدم المساس بمدة شهر الحكم المقضى بها  
خطأ •

٨٢١ ( الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٥ ) ١٤٢ •

٢٣ - المقوبة المقررة لجريمة التاج خبز بلمى يقل  
عن الوزن المقرر قانونا • هي الحبس من ستة أشهر الى  
سنتين والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن  
خمسمائة جنيه • فضلا عن شهر ملخص الحكم الصادر  
بالادانة على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها •

م ٢/٢٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل  
بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ والقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥  
والمادتين ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

تعديل الحكم المطعون فيه للحكم المستأنف في العقوبة  
للنقض بها والاكتفاء بتوقيع الغرامة دون الحبس وشهر  
الحكم الوجوبيين . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض  
والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف الذي صادف صحيح  
القانون ما دام التصحيح لا يخضع لأي تقدير موضوعي .  
بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث تبوت اسناد  
التهمة . م ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن  
حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٥٢٥ ١٤٢ ( الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٥ )

٢٤ - مضي ما يزيد على مدة السنة المقررة لا يقضاه  
الدعوى في مواد المخالفات من يوم تقرير النيابة العامة  
بالطعن في الحكم . الى يوم عرض الطعن على محكمة النقض  
دون اتخاذ أي اجراء قاطع . انقضاء الدعوى بضي المدة .  
انظر ذلك ٩

٨٢٩ ١٤٤ ( الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٨ )

٢٥ - تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض .  
غير لازم لاعتبار الطعن مرفوعا لها . أساس ذلك ٢ .  
سماع الخصوم من الاجازات الموكولة لتقدير محكمة  
النقض .

٨٢٤ ١٤٥ ( الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )

٢٦ - التصار العيب الذي شاب الحكم على مخالفة  
القانون . وجوب تصحيحه . م ٤٠ من القانون رقم ٥٧

صفحة	القاعدة
	لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .
٩١٢	( الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ) ١٥٧ .
١٠٤٩	( والطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٥ ) ١٨٥ .
	٢٧ - القضاء برد الاعتبار . شرطه ؟ .
	الحكم برد الاعتبار قبل انقضاء المدة المنصوص عليها قانونا خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه .
٩٥١	( الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢١ ) ١٦١ .
	٢٨ - امتداد اثر الطعن لغير الطاعن . شرطه ؟ .
٩٦٢	( الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ ) ١٦٧ .
	٢٩ - ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتعويضات المدنية . استثنائية . اثر ذلك ؟ .
	قضاء الحكم بالتعويض دون بيان أساس قضائه به . قصور . مثال لتسبب معييب في حرية اصدار شيك بدون رصيد .
	نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية . نقضه . ايضا في شقه الجنائي . علة ذلك ؟ .
٩٧١	( الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٥ ) ١٧٠ .
	٣٠ - الطعن بالنقض . طبيعته : هو خصومة خاصة . مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من لبيل اخذها او عدم اخذها بحكم القانون فيما يكون قد هرض عليها من طلبات واوجه دفاع . اثر ذلك ؟ .
٩٨١	( الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ ) ١٧٠ .

صفحة	القاعدة
	<p>٣١ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية • جوهرى • وجوب الرد عليه •</p> <p>اتصال وجه الطعن المرفوع من المستنول عن الحقوق المدنية بالمتهم •</p> <p>وجوب نقض الحكم فى شقه المدنى للمتهم كذلك • المادة ٤٢ قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •</p>
١٠٠٩	<p>( الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ ) ١٧٦ •</p> <p>٣٢ - نقض الحكم بالنسبة الى المستنول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم لاتصال وجه الطعن به عملا بنص المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض •</p>
١٠٩٥	<p>( الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ ) ١٩٥ •</p> <p>٣٣ - توقيع العقوبة فى حدود النص المطبق • من اطلاق محكمة الموضوع •</p>
١١٤٠	<p>( الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٥١ ق • جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ ) ٢٠٤ •</p> <p>٣٤ - وجوب اشتغال الحكم على الاسباب التى بنى عليها • ولو كان بالبرائة • المادة ٣١٠ اجراءات •</p> <p>المرأغ الحكم فى عبارات مصاة • او وضعه فى صورة مجلدة • لا يحقق غرض الشارع •</p> <p>كون الخطأ فى القانون • قد حجب المحكمة عن تقدير أدلة الدعوى • وجوب النقض والاحالة •</p>
١١٤٤	<p>( الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ ) ٢٠٥ •</p>



اللائحة	صفحة
---------	------

٣٥ - الخطأ في رقم مادة المقاب المطبقة لا يرتب  
بطلان الحكم . حد ذلك ؟ .

يكفى أن تصحح محكمة النقض أسباب ذلك الحكم  
بإستبدال مادة المقاب دون حاجة إلى نقضه .

١١٧٩ ٢١٠٠ ( الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ )

راجع أيضا :

استئناف ، نظره والحكم فيه ، .

القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ٢٢٧

ودفوع ، الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل  
فيها ، .

القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٦٩٢

وسلاح :

القاعدتان رقم ١ هيئة عامة و ٩٣ بالصحيفتين رقمي

٥٣٢ ، ٣

وعقوبة ، وقف تنفيذها ، :

القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٣٦٠

سقوط الطعن :

سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة  
مالية للحرية . إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .

٢١١ ١١٠٠ ( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )

القاعدة

صفحة

اثر نقض الحكم :

نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاحالة بحالتها  
قبل صدور الحكم المتقوض •

( الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٤٥٠ ٨٢٤

## نماذج صناعية

راجع : تقليد :

القاعدة رقم ١٩٠ بالصيغة رقم ١٠٦٧

## نيابة عامة

١ - عدم طعن النيابة بالنقض • في حكم محكمة  
الجنايات بعدم اختصاصها لكون الواقعة جنحة • وسبق  
صدور حكم نهائي من محكمة الجنح المستأنفة بعدم  
اختصاصها لاعتبار الواقعة جنابة • يتوافر به التنازع  
السلبى • اختصاص محكمة النقض بتعيين المحكمة  
المختصة •

( الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١٢ ) ١٩٨٠ ٦٦٧

لفصل محكمة الجنايات في الجنحة • واجب •  
ما دامت لم تثبت تكييفها الا بعد تحقيقها • وسام الدفاع •  
لطأؤما بعدم الاختصاص • خطأ • المادة ٣٨٢ اجراءات •

( الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١٢ ) ٧٠ ٦٠

٢ - السبب للتحقيق • كفاية ثبوته من أوراق  
الدعوى •

( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١١٠ ٧٩

صفحة	لقاعدة
	٣ - حق عضو النيابة في الاستعانة بأهل الخبرة . أساس ذلك ؟
٢٠٢	٢٢٠ ( الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٤ )
	٤ - استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي . منقوطة . اذا ألغى هذا الحكم أو عدل في المعارضة . علة ذلك : عدم حدوث اندماج بين الحكمين . واعتبار الحكم الآخر كأنه وحده الصادر في الدعوى . القضاء يقبل استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي شكلاً . على الرغم من تعديله في المعارضة . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تصحيحه .
٢٢٧	٢٢٠ ( الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ )
	٥ - حق النيابة العامة في الطعن . مناطه ؟ . عدم جواز طعن النيابة العامة في الأحكام لمصلحة القانون . علة ذلك ؟ مثال .
٢٢٨	٢٢٠ ( الطعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١١ )
٢٤٥	٤١٠ ( والطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١١ )
٥٢٧	٩٠٠ ( والطعن رقم ٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٠ )
	٦ - النيابة العامة خصم عادل . أثر ذلك وحده ؟ . تقييد حقها في الطعن لمصلحة المتهم بنفس قيود طعنه . مثال .
٩٤٢	١١٢٠ ( الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ )
	٧ - حق النيابة العامة في الطعن في الحكم ، ولو كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه . أساس ذلك ؟ .
٦٨٢	١٠١٠ ( الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١ )
٧٥٧	١٢٠٠ ( والطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ )

اللائحة	صفحة
٨ - استئناف النيابة العامة قاصر على الدعوى الجنائية فحسب .	
( الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٣١ ) ١٣٦٠	٧٩١
٩ - انبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الاعدام . غير لازم . علة ذلك ؟	
اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بحرر عرضها عليها .	
( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١ ) ١٣٠	٧٩٥
١٠ - جواز نسب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق . في حالة الضرورة .	
خو محضر التحقيق من بيان تلك الضرورة لا يسمى قيامها . تقدير الضرورة موكل لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .	
النمى بعدم تحرير محضر مستقل عن واقعة حلف اليمين . غير سائغ . علة ذلك ؟	
( الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠ ) ١٤٦٠	٨٤٢
١١ - بدء اجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص المكانى تقتضى متابعة التحقيق وتعقب المتهم فيما يجاوز هذه الدائرة بناء على ظروف التحقيق ومقتضياته .	
( الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ ) ١٧١٠	٩٩٧
١٢ - الأصل ان الدعوى الجنائية موكل امرها الى النيابة العامة تحركها كما تشاء . حق المدعى المدنى فى	



القاعدة  
مادة

تحريكها • استثناء • بقاؤه قائما ما لم مباشر النيابة العامة التحقيق أو تصدر قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية •

مباشرة النيابة العامة تحقيقا في الدعوى لم تنته منه بعد • عدم جواز لجوء المدعى المدني الى الطريق المباشر •

الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى الجنائية بعد تحقيق أجرته فيها بنفسها - أيا ما كان سببه - أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري • أثره : له حجته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما ولم يبلغ قانونا •

٩٨١ ١٧٢ • ( الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ )

١٣ - الحكم غيابيا - خطأ - بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم لا يضر به • أثر ذلك ؟ •

جواز الطعن فيه بالنقض من النيابة العامة •

١٠٩٠ ١٨٨ • ( الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٨ )

راجع أيضا :

دعوى جنائية • تحريكها •

القواعد ارقام ٤٤ ، ٧٩ ، ١٧٦ بالصفحات ارقام

٢٦٠ ، ٤٤٨ ، ١٠٠٩

ووصف التهمة •

القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٩٣

القاعدۃ صفحۃ

## نباية عسكرية

النباية العسكرية • عنصر أصيل من عناصر القضاء  
المسكرى • قرارها بعدم اختصاص هذا القضاء بالفصل  
فى الدعوى • لا يقبل تطبيقا • وجوب الفصل فى تلك  
الدعوى من المحاكم المادية لا القضاء بعدم اختصاص  
ولانبا بنظرها • أساس ما تقدم ؟

جواز الطعن بالنقض فى الحكم بعدم الاختصاص  
الولائى • اذا كان منهيًا للخصومة ومانعا من السير فيها •

٥٧١ ٩٠٠ ( الطعن رقم ٣٥٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨١ )  
٨٦٠ ١٤٨٠ ( والطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨١ )

( هـ )

## هنك عرض

١ - ركن القوة فى جريمة هنك العرض • تحققه  
بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه •  
استخلاص حصول الاكراه • موضوعى •  
رضا الصغير الذى لم يبلغ السابعة غير معتبر قانونًا •  
اثر ذلك ؟

٤٩ ٥٠٠ ( الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١١/١/١٩٨١ )

٢ - كفاية أن يكون الفعل قد ارتكب بغير رضا المجنى  
عليها • لتوافر ركن القوة فى جناية الواقعة • استخلاص  
حصول الاكراه • موضوعى •

٥٤١ ٩١٠ ( الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٨١ )

القائمة الصفحة

( و )

وصف التهمة - وقاع اثني بغير رضاها - وصف

التنفيذ - وكالة

وصف التهمة

١ - عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسببه  
 النياية العامة على الفعل المسند الى المتهم . حقها في تعديله  
 متى رأت أن ترد الواقعة الى الوصف القانوني السليم .  
 تعديل وصف تهمة جلب المخدر - المقامة به الدعوى - الى  
 حيازته بقصد الاتجار . وهو وصف اخف . عدم تضمينه  
 اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة .

( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ) ١٢٠ ٧٩

٢ - حق المحكمة في رد الواقعة الى صورتها  
 الصحيحة . حد ذلك ؟

اسناد الحكم للطاعن وحده ارتكاب القتل المفترن  
 بشروع في قتل على خلاف ما جاء بأمر الاحالة من ارتكابه  
 الجريمة مع آخر قضى ببراءته . لا يعيبه . علة ذلك .

( الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ ) ٧ ١٦٩

٣ - عدم التزام محكمة الموضوع بوصف النياية العامة  
 للواقعة . واجبها تحييصها وانزال الوصف القانوني  
 الصحيح عليها . حد ذلك ؟

اقامة الدعوى الجنائية عن جريمة القتل العمد مع  
 سبق الاصرار تعديل المحكمة وصف التهمة الى ضرب القضي  
 الى الموت . لا تنريب . ليس للمحكمة - في هذه الحالة -  
 محاكمة المتهم عن جناية اسقاط حبل عمدا - التي لم ترفع

الجلسة	الأمدة	
		عنها الدعوى - ولو قامت هذه الجريمة - فعلا - في الأوراق . أساس ذلك ؟
٢٩٢	٥١٠	( الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ ) ٤ - العبرة في أعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانوني إذالة المذنب بجريمة ضرب النفس الى موت ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط بعد أعمال المادة ١٧ عقوبات . انتفاء مصلحته في المجادلة في مسئوليته عن الوفاة .
٢٩٥	٥٥٠	( الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨١/٤/٢ ) ٥ - حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة : التزام الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة . منال في قتل عمد .
٤٧٩	٨٤٠	( الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨١/٥/١١ ) ٦ - العبرة في قبول الطعن بوصف الواقعة الذي رفعت به الدعوى .
٦٠٢	١٠٦٠	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٨١/٦/٣ ) ٧ - جريمة السكر في الطريق العام ينطبق عليها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ الذي ألغى المادة ٢٨٥ عقوبات . اقامة الدعوى عنها وطلب تطبيق المادة الأخيرة . وجوب تطبيق القانون الأول . أساس ذلك . وأثره ؟
٦٥٢	١٠٦٠	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٨١/٦/٣ ) ٨ - حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة : خبطه . وحدة ؟ جناية النفس في عقود التوريد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٦ مكررا بـ عقوبات قوامها : كوالمر قصد المتعاقد على الاخلال بعقد من العقود التي بينها



الصفحة	القاعدة
	<p>المادة • أو ارتكابه أى غش فى تنفيذه • وأن يكون التعاقد مع إحدى الجهات المنصوص عليها فيها •</p> <p>تعديل المحكمة للتهمة المرفوعة بها الدعوى من النيابة العامة • من جريمة بيع وعرض للبيع أغذية مفسوشة المنصوص عليها فى المواد ١/٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الى جريمة الغش المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا ج عقوبات • تعديل فى التهمة ذاتها • وجوب اجرائه اثناء المحاكمة ومراعاة الضمانات المنصوص عليها فى المادة ٢٠٨ اجراءات • مخالفة ذلك • اخلال بحق الدفاع • لا ترفعه معاقبة المتهم بعقوبة جريمة بيع اعدبه مفسوشة • وفقا لنصوص القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل • علة ذلك ؟</p>
٧٤٧	<p>( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١١ )</p> <p>٩ - اقامة بناء بدون ترخيص • ومخالفة البناء لأحكام القانون • وصفان قرينان متلازمان لفعل البناء • أثر ذلك ؟</p> <p>منال يتوافر به الخطأ فى تطبيق القانون •</p>
٩٥٧	<p>( الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٢ )</p> <p>١٠ - الزام محكمة الموضوع بتطبيق صحيح القانون • عدم تقيدها بالوصف المسبب على الواقعة أو القانون المختوب العقاب به •</p>
٩٦٩	<p>( الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ )</p> <p>١١ - تفسير وصف التهمة أو تعديله ، لفت نظر الدفاع اليه ، صراحة أو ضمنا أو باجراء يتم عنه • منال</p>
١٠٢٧	<p>( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣ )</p> <p>١٢ - عدم تليد المحكمة بوصف النيابة العامة للواقعة</p>
١١٥٨	<p>( الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ )</p> <p>راجع أيضا :</p>

القائمة

الصفحة

بناء :

القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٥٢٧

ودفاع • الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره • :

القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٣٤

## وقاع اثني بغير رضاها

راجع : هنك عرض :

القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٥٤٦

## وقف التنفيذ

١ - إيقاف التنفيذ في الجنايات والجنح • قصرة على  
المقوبات الجنائية البحتة دون غيرها من عقوبات ولو  
تضمنت معنى العقوبة •

عقوبة اغلاق المحل المتخصص عليها في المادة ١٩ من  
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ ليست عقوبة بحتة • الحكم  
بوقف تنفيذها • خطأ في القانون •

٢٨ ( الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨١/١/٢٢ ) ٩٠

٢٨٩ ( والطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٨١/١٠/١ ) ١٢٢٠

٢ - وقف تنفيذ العقوبة • من عناصر تنفيذها •  
الطضاء به في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه •  
تعديل للعقوبة الى أخف •

٢٢٧ ( الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨١/٢/٩ ) ٢٧٠

الصفحة	القائمة
	٣ - علم جواز وقف تنفيذ العقوبات المالية المنصى بها عملا بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ • م ٢٣٥ من ذاب القانون •
٢٦	٦٤٠ ( الطعن رقم ٢٦٧٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦/٢/١٩٨١ )
	٤ - تصريح الحكم فى أسبابه • بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على ائطاعن • وقضاؤه بعكس ذلك فى المنطوق • تناذل •
٥٢٥	٩١٠ ( الطعن رقم ٣٦٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٧/٥/١٩٨١ )
	٥ - مصادرة ما لا يجوز احرازه او حيازته : تدبير عينى وقائى ينصب على الشئ فى ذاته • لخروجه من دائرة التعامل • أساس ذلك ؟
	القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة خطأ فى القانون • وجوب النقض الجزئى والتصحيح •
	— اغفال الحكم القضاء بمصادرة الذخيرة المضبوطة وقضاؤه بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط •
	<u>خطأ</u> يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه بمصادرة الذخيرة المضبوطة • خطأ يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه بمصادرة الذخيرة المضبوطة والغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح •
٦١١	١٠٨٠ ( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق جلسة ٨/٦/١٩٨١ )
	كأله
	راجع : نقض التقرير بالظعن ، الصفة والمصلحة فيه •
	القاعدتان رقما ٢ تقابات و ١٢٧ بالصحيحتين • لى
	١٨ ، ٧٢٤

# تصويبات

## السنة الثانية والثلاثين

المصواب	المخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
موض	ل و ض	٦	٣
إذ كان قد	حيث أنه وقد	٢٢	٤
فيها	فيها	٢٠	٥
دعها	داعها	١٤	٩
دائرتها	دائراتها	١١	١٠
ينخف	ينخف	١٥	١١
المشروع	المشروع	١١	١٧
مجلس	مس	٢	٢٠
أو	و	٢	٢١
اسمه	سمه	١١	٢١
صافها	صاله	٢	٢٥
يقصد	يقصد	٨	٢٥
ينفخ	ينفخ	١٤	٢٥
منهم	منهل	٩	٢٦
بنال	بنال	١	٢٨
نهجيل	سجيل	١	٢٨
أن	أد	٢	٢٨
المتهين	المتهين	٣	٢٨
نطمئن	نطمئن	٦	٢٨
مرجعه	مرجه	٧	٢٨
نزلها	مرلها	٨	٢٨
المذكور	المذكورة	٢٣	٢٨



الصفحة	رقم المطبع	الخط	الصواب
٢٩	٤	الترجيلة	الترجيلة
٢٩	٤	الغاية	الغاية
٢٩	١١	وايراد المؤدى	وايرادا لمؤدى
٢٩	١٣	اشت	اشتم
٢٩	١٤	المفهم التى	المفهم التى
٣١	١٠	أوفت	أوفت
٣٢	٦	له	لسنة .هـ
٣٣	١	تفضيه	تفضيه
٣٣	١٦	من حيث ان	وان كان
٣٤	٣	لأحكام	الأحكام
٣٤	٣	وان	
٣٥	٢	لا تقبل ممن شأن	لا يقبل ممن لا شأن
٣٦	١٧	من حالات	من قانون حالات
٣٦	٢٠٤١٩ ٢١٩	العلم بالحكم قد	العلم أمام محكمة النقض والأحكام التهابى الصادرة من آخر درجة الحكم قد
٣٧	٨	فاستأنف وحده	فاستأنف المتهم وحده
٣٨	١٣	مرتبكه	مرتبه
٤٧	١٢	موافقوه	مراقبوه
٤٧	١٣	بالقرار	بالقرار
٤٩	٦	١٥٣٩	١٦٣٩
٤٩	٧	سلطنته	سلطتها

(ج)

المصواب	الخطأ	رلم السطر	رلم الصفحة
بطريق	بطريقة	١٨	٥٥
(مكررة)	كما لا يجدي .. إلى السطر ٣ من ٥٥ حتى في الطعن	الأخير	٥٥
يجلي	يجد	٣	٥٦
الموصوفة	٣٢	١٦	٥٦
	الموصوفة	١	٥٧
	المؤيدة	١٤	٥٧
متجاوزا	متجاوزا	١	٥٨
١٦٥٦	١٦٥٧	٦	٦٤
٥٧ لسنة	٥٧ من	١٠	٦٥
الايهام	الايهام	٢١	٦٥
بالحكم	الحكم	١٧	٦٦
مقوبة	عوبة	١٢	٦٨
الحكم	الحكت	٢١	٦٨
للظرف	لحرف	٥	٧٢
الفتح	الدعوى	١٧	٨٢
بالبلاد	بها	٦	٨٣
النهود وتقدير	النهود تقدير	٢٠	٨٣
من المقرآن من حق	لما كان من المقرر أن حق	قبل الأخير	٨٤
١٨٢	٨٢	٢٠	٨٨
	١٩٥٣	٥	٨٩
	والهند ٥٧ من الجدول	١١	٨٩
	١٩٧٤	١٤	٨٩

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٩٤	٤	بلك	فلك
٩٤	١٨	بها	بالبلاد
٩٦	١٧	تحفظاتهم	تحفظهم
١٠٣	١٦	الأصل بتاريخ	الأصل الا بتاريخ
١٠٤	٢٣	لما كان من المقرر	من المقرر
١١١	٣	٢١	لم
١١٩	٧	كما أخذ به المحكمة	كما أخذت به المحكمة
١٢٢	١٧	حول شئ	حول كل شئ
١٢٤	١٠	لما تقدم	
١٢٢	الأخير	الطرح	
١٢٥	١٧	ونتم	ونتم
١٢٦	١	نقص	نقص
١٥٣	قبل	مسولية	مسئولية
١٥٣	الاخير	البلغ	البلغ
١٥٦		موضوعيا	
١٦٠	١٣	كتابة	كفاية
١٦٤	٧	فاستنف	فاستأنف
١٦٧	٢	منها الإدانة	منها المحكمة الإدانة
١٦٨	١٩		
١٧٠	١٥	بالبراءة آخر	براءة آخر
١٧٣	١٠	أطرحه	أطرحه
١٧٦	٧	قانونا	قانون
١٨٣	٦	المرعى	المدعى
١٨٦	١	مضى كان	لأن
١٨٩	٩	لا يجوز	لا يجوز

رقم الصفحة	رقم المطر	الخطأ	الصواب
١٩١	١	من حيث إن	إذ كان
١٩٢	١	أبت	أثبت
١٩٧	١٣	باعتدما	باعتداه
٢٠٤	٥	ويقع	ويقطع
٢١٩	٢٠	لا يتأدى	لا يتأدى
٢٥٧	١٦	الحضراء	الحقراء
٢٦١	١٠	رغم	زعم
٢٦٢	١١	المادة	المادية
٢٨٨	١٤	مانقة له	مانقوله
٢٩٥	٢	قطعان	قطعا
٣٢٠	٢	١٨٠	١٨٢
٥٧٨	١١	لما	لم
٥٨١	٨	لما	لم
٥٩٠	١٩	بين	بين
٥٩٤	٢٠	أخبر	أخبر
٦٠٦	٣	على	عليه
٦٢٥	٢٠	بعد أونها	بعداوتها
٦٢٨	١٧	مع	من
٦٣١	٧	عابده	ما يجد
٦٤١	١٣	جائر	غير جائز
٦٥٥	٢٣	المشرع خطه	المشرع اختط خطه
٦٥٦	١٨	طبقه	طبق في
٦٩٤	١٢	لا يقرم أن يحدد	لا يلزم أن يتحدث
٧١٢	٦	يحيها	يجيدها
٧١٨	١٤	المعلقة	المعلقة



الصفحة	رقم السطر	المطاب	الصواب
٧٣٠	٨	دفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات بنى عليها لصورة باسم	يغابر اسم الطامن وإذا عرض الحكم لهذا التذليل ورد عليه في قوله بأن جدية
٧٣٢	١٧	المادة ٢/١٢٣	المادة ٢/١٣٣
٧٣٢	٢٢	أصاح الإباحة	أسباب الإباحة
٧٣٤	١٥	تعمل	تعمل
٧٤٣	٢٤	هم	على
٧٦٠	١٥	في النيابة	من النيابة
٧٧٠	٢٥	لمحضر الجلسة	بمحضر الجلسة
٧٧٤	١٢	ما يتف	ما ينعماء
٧٧٨	٤	بديباجة	بديباجته
٧٧٨	١٧	طملات	طعنات
٧٧٩	٨	مشفوعة	مشفوعة
٧٨١	١٥	أعدائه	إعتدائه
٧٨٩	١٦	جزاها	جزها
٧٩٠	١٥	قانونيا	قانونا
٧٩١	١٢	أصر	قاصر
٧٩٦	١١	ولا أنه	إلا أنه
٧٩٩	١٨	المضمومة	المضمومة
٨١٠	٧	تنص	ينص
٨١٠	٧	أسم	أسم
٨١٥	١٨	الإختلالات	الإختلالات
٨١٥	١٩	على	على
٨١٦	١١	مكفلة	مكفلة
٨٢٤	٨	مع الشغل المعقوبين	مع الشغل فضلا عن المعقوبين
٨٢٣	٣	١٩٧٩	١٩٨١

المصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
نزع	شرح	١٠	٨٣٥
عليه	فيه	٢١	٨٣٥
التنقض وفيد أمام هذه	التنقض هذه	٩	٨٣٧
حصول	معدل	٢٠	٨٤٠
بعدم	بعد	٧	٨٤٣
النفق بطلان التفتيش	الدنوع بطلان التفتيش	١٠	٨٤٤
قيمة	نية	٩	٨٤٥
بالمادة	بلمادة	١١	٨٤٧
الطاعن في هذا	الطاعن هذا	١٦	٨٤٩
أطرح	أطرح	٩	٨٥١
٢٢ ٠ ٦٣٧٧	٧١/١ ٤٢/٣٢ ٤٢٧٩	٩	٨٥٦
النشر بحجة	النسريجة	٢	٨٥٩
لا يمنع	يمنع	٢	٨٨١
تحتكبا	تحتكبا	٤	٨٨١
وصحها	اسمها	٩	٨٨١
٢٤٢ ٠ ٣٤١	المادتين ٢٤١ ٠ ٤٣٢	١	٨٨٤
باعتبارها	باعتبارها	١	٨٨٧
بينه	منه	٢٠	٨٨٨
الدفاع	الدفع	٨	٨٩٤
هذا	هذه	١٤	٨٩٥
إحالة	الإحالة	١٥	٨٩٦
لما تقع	تقع	١٩	٩٠٢
عليه	حالة	١٠	٩٠٥
بمعدل	بمعدل	٣	٩٠٦
في التسبب	التسبب	٦	٩١٧
وأورد على ثبوتها	وأورد ثبوتها	٢٠	٩١٩
الجرمة بما	الجرمة به منه بما	١٣	٩٢٠
جرمة	بجرمة	٢١	٩٢٦
لما كان ما تقدم	لما تقدم	٢٢	٩٢٨
جرمة خيانة الأمانة	جرمة الأمانة	٣	٩٤٢



## فهرس مجائى موضوعى

---

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد الجنائية  
ومن الدوائر الجنائية

---

السنة الثانية والثلاثون

( ١٩٨١ )





# موضوعات من الهيئة العامة للواد الخنائية

## فهرس الاحكام الصادرة

### ومن الدوائر الخنائية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)		استئناف -- -- --	٦١
اتفاق -- -- --	٣	استدلالات -- -- --	٦٢
إتبات -- -- --	٤	استجواب -- -- --	٦٨
إجراءات -- -- --	٣٠	استعراى ومعرف --	٦٨
إجراءات تطبيق --	٣٠	إتبال ورقة مزورة --	٦٩
إجراءات المحكمة --	٣٣	استئناف -- -- --	٦٩
إحالة -- -- --	٤٤	إسقاط حبس عمدا --	٦٩
إحتجاز أكثر من مسكر	٤٥	إستبراء -- -- --	٦٩
أحداث -- -- --	٤٥	إشترك -- -- --	٧٠
أحوال شخصية -- --	٤٦	إشكال فى التنفيذ --	٧١
إختصاص -- -- --	٤٧	إصابة خطأ -- -- --	٧٢
إختراع -- -- --	٥٣	إعتراف -- -- --	٧٢
إختلاس أشياء معجوزة	٥٣	إعدام -- -- --	٧٢
إختلاس أموال أميرية	٥٣	إعلان -- -- --	٧٣
لوتجات -- -- --	٥٤	أخذية -- -- --	٧٥
أسباب الإباحة وموانع		إكراه -- -- --	٧٥
الطلاب -- -- --	٥٨	المحكمة المستورية العليا	٧٦

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
امتناع عن تنفيذ حكم ..	٧٦	ترويج عملة .. ..	٩٤
أمر بالأوجه .. ..	٧٦	ترويج .. ..	٩٤
أمر حفظ .. ..	٧٧	تزييف .. ..	٩٧
أمن الدولة .. ..	٧٨	تسجيل النماذج الصناعية	٩٧
إنتخابات .. ..	٨٠	تسليح جبري .. ..	٩٨
إهانة محكمة .. ..	٨٠	تصلد .. ..	٩٨
أوامر عسكرية .. ..	٨٠	تعديل موظف عام ..	٩٨
إيجار الأماكن .. ..	٨١	تعويض .. ..	٩٨
(ب)		تفتيش .. ..	١٠١
باحث .. ..	٨٢	تقديم .. ..	١٠٧
بطلان .. ..	٨٣	تفويض الترخيص ..	١٠٧
بلاغ كاذب .. ..	٨٥	تقليد .. ..	١٠٨
بناء .. ..	٨٦	تلبس .. ..	١١٠
بيانات تجارية .. ..	٨٩	تكوين .. ..	١١١
(ت)		تهريب حمركي .. ..	١١٣
تبديد .. ..	٩٠	(ج)	
تبغ .. ..	٩٢	جريمة .. ..	١١٧
تهريب أرض زراعية	٩٣	جلب .. ..	١٢١
تهريب .. ..	٩٤	جوارك .. ..	١٢١
تحقيق .. ..	٩٤	جنون وعامة عقلية ..	١٢١

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ح)		(ذ)	
حجز .. .. .	١٢٢	ذخائر .. .. .	٢٢٠
حس .. .. .	١٢٢	(ر)	
حريق عمدة .. .. .	١٢٢	رابطه الدينيه .. .. .	٢٢٠
حكم .. .. .	١٢٢	رد الاعتبار .. .. .	٢٢٢
(خ)		رسم انتاج .. .. .	٢٢٢
خبرة .. .. .	١٧٦	رشوة .. .. .	٢٢٣
خطأ .. .. .	١١٦	(س)	
خلو رجل .. .. .	١٧٧	سب ولفظ .. .. .	٢٢٣
خيانة امانة .. .. .	١٧٩	سبق اصرار .. .. .	٢٢٤
(د)		سرقة .. .. .	٢٢٥
دستور .. .. .	١٧٩	صلاح .. .. .	٢٢٧
دمارة .. .. .	١٨٠	(ش)	
دهوى تاديبية .. .. .	١٨٠	شركات القطاع العام .. .. .	٢٣١
دهوى جنائية .. .. .	١٨١	شروع .. .. .	٢٣٢
دهوى مباشرة .. .. .	١٨٩	شريعة اسلامية .. .. .	٢٣٣
دهوى مدنية .. .. .	١٩٠	شهادة صلوية .. .. .	٢٣٤
دفاع .. .. .	١٩٩	شهادة مرضية .. .. .	٢٣٣
دفاع شرعى .. .. .	٢١٣	شيك بدون رصيد .. .. .	٢٣٤
دفوع .. .. .	٢١٣		



رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	( غ )		( ص )
٢٥٧	غرامة	٢٣٦	صلح
٢٥٧	غش		( ض )
	( ف )	٢٣٦	ضرب
٢٥٩	فاعل أصل	٢٣٩	ضرد
	( ق )		( ط )
٢٦٠	قانون	٢٤٠	طافيا
٢٦٨	قبض	٢٤٠	طب
٢٦٩	قتل خطأ	٢٤١	طعن
٢٧٠	قتل عمد	٢٤٣	طوارئ
٢٧٣	قتل		( ظ )
٢٧٣	قرارات إدارية	٢٤٣	ظروف مخففة
٢٧٣	قرارات وزارية	٢٤٤	ظروف مشددة
٢٧٣	قصد جنائي		( ع )
٢٧٥	قضاء	٢٤٤	عامة عقلية
٢٧٦	قضاء عسكري	٢٤٤	عامة مستديمة
٢٧٧	قطنع عام	٢٤٤	علاقة سببية
٢٧٧	قمار	٢٤٤	عقوبة
٢٧٨	قوة الأمر المقتضى	٢٥٦	عمل
		٢٥٦	علامة تجارية
			عود

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ك)		معارضة	٣٠٢
تحول	-- -- --	مطاعة	٣٠٥
كفالة	-- -- --	مواد مخدرة	٣٠٥
(م)		موانع الطاق	٣١٣
مؤسسات عامة	-- --	موظفون عموميون	٣١٣
مأمورو الضبط القضائي	٢٧٩	مياه غازية	٣١٥
محاكم أمن الدولة	٢٨١	(ن)	
محال عامة	٢٨١	نصب	٣١٥
محاماه	٢٨١	نظام عام	٣١٦
محضر الجلسة	٢٨٣	نقض	٣١٧
محكمة استئنافية	٢٨٣	نماذج صيانة	٣٧٥
محكمة الأحداث	٢٨٥	نيابة عامة	٣٧٥
محكمة أمن الدولة	٢٨٥	نيابة عسكرية	٣٧٩
محكمة الجنابات	٢٨٦	(هـ)	
محكمة الموضوع	٢٨٨	ذلك عرض	٣٧٩
محكمة النقض	٢٩٦	(و)	
مخازن	٢٩٦	وصف النية	٣٨٠
مرافق عامة	٢٩٦	وقائع اثني بغير رضاها	٣٨٣
مسئولية جنائية	٢٩٦	وقف التنفيذ	٣٨٣
مسئولية مدنية	٢٩٨	وكالة	٣٨٤
مستشار الإحالة	٣٠١		
مصادرة	٣٠١		

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع  
الأميرية بالقاهرة

رئيس مجلس الإدارة  
مستطفي حسن علي

رقم الايداع ٤٧٦٢ لسنة ١٩٧٩

هيئة المطابع الأميرية ٥٣٤٩/٨٣/٦٠٥



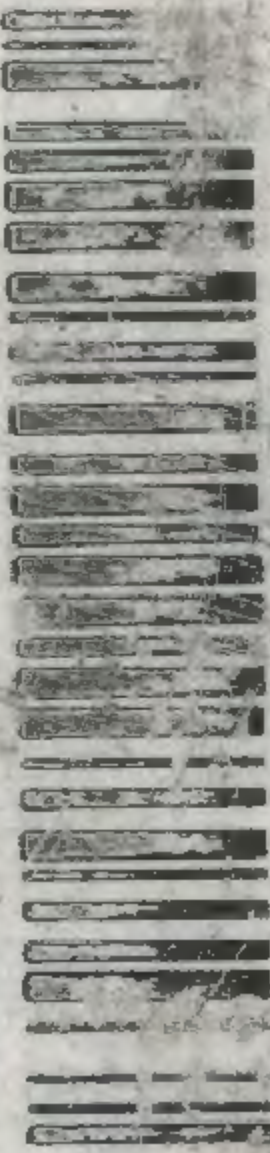








Bibliotheca Alexandrina



034772